

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232561

UNIVERSAL
LIBRARY

فهرست الجزء الرابع من فتح الباری

* فهرست الجزء الرابع من فتح الباري *

صفحة	صفحة
٤٥ باب ما ينهى من الطيب للمعمر والمحرمة	٢ ابواب الخمر وجزاء الصيد
٤٨ باب الاغتسال للمعمر	٣ باب اذا أحصر المعتمر
٤٩ باب لبس الخفين للمعمر اذا لم يجد النعلين	٦ باب الا حصر في الحج
٥٠ باب اذا لم يجد الا زار فلبس السراويل	٨ باب الخمر قبل الخلق في الحصر
٥٠ باب لبس السلاح للمعمر	٩ باب من قال ليس على الحصر بيل
٥٠ باب دخول الحرم ومكة بغير احرام	١٠ باب قول الله تعالى فمن كان منكم من مرضا
٥٤ باب اذا حرم جاهلا وعلمه يقص	أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو
٥٤ باب المحرم يموت بعرفة ولم يأمر النبي صلى	صدقة أو نسك الحج
الله عليه وسلم أن يؤدى عنه بقية الحج	١٣ باب قول الله عز وجل أو صدقة
٥٥ باب سنة اشهر اذا مات	١٤ باب الاطعام في الفدية نصف صاع
٥٥ باب الحج والنذور عن الميت والرجل	١٥ باب النسيك شاة
يصح عن المرأة	١٧ باب قول الله عز وجل فلا رفث
٥٦ باب الحج عن لايسة طمع الثبوت على	١٧ باب قول الله عز وجل ولا فساد ولا
الراحلة	جدال في الحج
٥٧ باب حج المرأة عن الرجل	١٧ باب جزاء الصيد وشوه وقول الله تعالى
باب حج الصبيان	لا تقتلوا الصيد الى آخر الآية
٦١ باب حج النساء	١٨ باب اذا صاد الحلال فأهدى للمعمر
٦٧ باب من نذر ماشي الى الكعبة	الصيد كله
باب حرم المدينة	٢٢ باب اذا رأى المحرمون صيدا فضحكوا
باب فضل المدينة وأنها تنقي الناس	فتظن الحلال
باب المدينة طابة	٢٢ باب لا يعين المحرم بالحلال في قتل الصيد
باب لا يبي المدينة	٢٣ باب لا يشير المحرم الى الصيد لكن يصطاده
باب من رغب عن المدينة	الحلال
باب الايمان بأمر الى المدينة	٢٦ باب اذا أهدى للمعمر حمارا وحشيا حيا
باب انهم من كأهل المدينة	لم يقبل
باب أطام المدينة	٢٩ باب ما يقتل المحرم من الدواب
باب لا يدخل الدجال المدينة	٣٥ باب لا يعنه دجج الحرم
باب المدينة تنقي الخبث	٤٠ باب لا يفر صيد الحرم
باب	٤٠ باب لا يحل القتال بمكة
باب كراهية النبي صلى الله عليه وسلم أن	٤٣ باب الحجامه للمعمر
تغري المدينة	٤٥ باب تزويج المحرم

صفحة	باب	صفحة
١٢٠	باب اذا نوى بالثمن وما	٨٥
١٢٣	باب الصائم يصوم جنباً	٨٧
١٢٨	باب المباشرة للصائم	٨٧
١٣١	باب القبلة للصائم	٨٧
١٣٩	باب اعتسأل الصائم	٩٥
١٣٤	باب الصائم اذا اكل أو شرب ناسياً	٩٥
١٣٦	باب سؤال الربط والياسق للصائم	٩٦
١٣٨	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا	ومن رأى كله واسعا
١٣٩	فوضأ فاستسقى بغيره الماء	٩٨
١٣٩	باب اذا جامع في رمضان	باب من صام رمضان ايماناً واحتساباً بوابية
١٤١	باب اذا جامع في رمضان	باب أجود ما كان النبي صلى الله عليه
١٥١	باب الجامع في رمضان هل يطعم أهله من	وسلم يكون في رمضان
١٥١	الكفارة اذا كانوا متحاربين	باب من لم يدع قول الزور والعمل به في
١٥١	باب الحجامة والتي للصائم	الصوم
١٥٦	باب الصوم في السفر والافطار	١٠١
١٥٧	باب اذا صام أياماً من رمضان ثم سافر	باب الصوم لمن خاف على نفسه الهزيمة
١٥٩	باب	١٠١
١٥٩	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا	رأيت الهلال فصوموا
١٥٩	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن	باب شهر ربيع الاول استقصا
١٦٣	نظّل عليه واشتد الحر ليس من البر	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم
١٦٣	الصيام في السفر	لا تكتب ولا تحسب
١٦٣	باب لم يعب أصحاب النبي صلى الله عليه	باب لا يستقدم رمضان بصوم يوم ولا
١٦٣	وسلم بعضهم بعضاً في الصوم والافطار	يومين
١٦٣	باب من أفطر في السفر ليراه الناس	باب قول الله عز وجل أحل لكم ليلة
١٦٣	باب وعلى الذين يطيقونه فسدية طعام	الصيام الرفق الى نساءكم الى قوله
١٦٤	مسكين	ما كتب الله لكم
١٦٤	باب متى يقضى قضاء رمضان	باب قول الله عز وجل وكلاوا واشربوا
١٦٧	باب الحائض تترك الصوم والصلاة	حتى يتيين لكم الى آخر الآية
١٦٨	باب من مات وعليه صوم	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم
١٧١	باب متى يحل فطر الصائم	لا ينعكم من صومكم اذان بلال
١٧٣	باب يفطر بما سهر من الماء أو غيره	باب تعجيل السحور
١٧٣	باب تعجيل الافطار	باب قدركم بين السحور وصلاة النحر
١٧٣	باب اذا أفطر في رمضان	باب بركة السحور من غير ايجاب الخ
١٧٤	باب صوم الصبيان	

صفحة	صفحة
باب بيع الخلط من التمر ٢٦٤	٢٤٦ باب المعصية كيف يدخل رأسه البيت للغسل
باب اللعاب والحزاز ٢٦٤	٢٤٦ * (كتاب البيوع) *
باب ما يحق الكذب والتكتمان في البيع ٢٦٤	٢٤٦ باب ما جاء في قول الله عز وجل فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله إلى آخر السورة
باب قول الله عز وجل أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة الآية ٢٦٥	٢٤٨ باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات
باب أكل الربا وشاهدته وكاتبه ٢٦٥	٢٤٩ باب تفسير المشبهات
باب موكل الربا ٢٦٥	٢٥١ باب ما يميز من الشبهات
باب يحق لله الربا ويرى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم ٢٦٦	٢٥١ باب من لم ير الوساس ونحوهما من الشبهات
باب ما يكره من الخلف في البيع ٢٦٧	٢٥٢ باب قول الله عز وجل وإذا رَأَوْا تجارة
باب ما قيل في الصواع ٢٦٧	أرأيت أن الله يفسد
باب ذكر الثقلين والحداد ٢٦٧	٢٥٣ باب من لم يبال من حيث كسب المال
باب الخياط ٢٦٨	٢٥٣ باب التجارة في البر وغيره
باب النسيج ٢٦٨	٢٥٤ باب الحسروا في التجارة وقول الله عز وجل فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله
باب التجارة ٢٦٨	٢٥٤ باب التجارة في البحر
باب شراء الامام الخواشي بنفسه ٢٦٨	٢٥٥ باب وإذا رَأَوْا تجارة أو أوهوا انفسوا
باب شراء الدواب والحير ٢٦٩	المهاوقوله لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله
باب الاسواق التي كانت في الجاهلية ٢٦٩	٢٥٥ باب قوله أنفقوا من طيبات ما كسبتم
باب ما يبيع بها الناس في الاسلام ٢٦٩	٢٥٦ باب من أحب البسط في الرزق
باب شراء الابل الهيم ٢٦٩	٢٥٧ باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة
باب بيع السلاح في الفتنة وغيرها ٢٧٠	٢٥٧ باب كسب الرجل وعمله بيده
باب في العطار وبيع المسك ٢٧١	٢٦٠ باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع
باب ذكر الخنازم ٢٧٢	٢٦٠ باب من أنظر موثراً
باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء ٢٧٢	٢٦١ باب من أنظر معسراً
باب صاحب السلعة أحق بالسوم ٢٧٣	٢٦٢ باب إذا بين البيعان ولم يكتموا ونحما
باب كم يجوز الخيار ٢٧٣	
باب إذا لم يوفت الخيار ٢٧٤	
باب البيعان بالخيار لم يتضررا ٢٧٥	
باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع ٢٧٩	

صحيفة	صحيفة
باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر وهل يعينه أو يستعنه ٣١٠	٢٨٠ باب اذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع
باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر ٣١٢	٢٨٠ باب اذا اشترى شيئا فوهب من ساعته
باب لا يشتري حاضر لباديا لسمرة ٣١٢	قبيل ان يتدبر قال لم يشكر البائع على المشتري
باب النهي عن تلقى الركن وان يبعه ٣١٢	٢٨٣ باب ما يكره من الخداع في البيع
باب متى التلقى ٣١٤	٢٨٤ باب ما ذكر في الاسواق
باب اذا اشترط في البيع شروطا لا تتحل ٣١٥	٢٨٧ باب كراهية الخبث في الاسواق
باب بيع التمر بالتبر ٣١٥	٢٨٨ باب الكيل على البائع والمعطى
باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام ٣١٥	٢٨٩ باب ما يستحب من الكيل
باب بيع الشعير بالشعير ٣١٥	٢٩٠ باب بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم ومده
باب بيع الذهب بالذهب ٣١٧	٢٩٠ باب ما يكره في بيع الطعام والحكمة
باب بيع الفضة بالفضة ٣١٧	٢٩١ باب بيع الطعام قبل ان يتقبض ويبع
باب بيع الدينار بالدينار ٣١٨	ما ليس عندك
باب بيع الورق بالذهب بنسيئة ٣١٩	٢٩٢ باب من رأى اذا اشترى طعاما جرافا ان لا يبيعه حتى يؤويه الى رحله والادب في ذلك
باب بيع الذهب بالورق يدا يد ٣١٩	٢٩٣ باب اذا اشترى متاعا او دابة فوضعهما عند البائع أو مات قبل ان يتقبض
باب بيع الزبينة ٣٢٠	٢٩٥ باب لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأتى له أو يترك
باب بيع الثمر على رؤس التخل ٣٢٢	٢٩٦ باب بيع الزائدة
باب تفسير العرايا ٣٢٥	٢٩٦ باب الخبث
باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ٣٢٩	٢٩٨ باب بيع الغرر وجبل الخجلة
باب بيع التخل قبل أن يبدو صلاحها ٣٣٢	٣٠٠ باب بيع الملامسة
باب اذا باع الثمار قبل ان يبدو صلاحها ٣٣٢	٣٠٢ باب النهي للبائع ان لا يخفى الابل والبقرة والغنم الخ
ثم اصابته عاهة فهو من البائع ٣٣٢	٣٠٩ باب ان شارد المصرة وفي حلبته اصابع من تمر
باب شراء الطعام الى أجل ٣٣٣	٣١٠ باب بيع العبد الزاني
باب اذا اراد بيع تمره خير منه ٣٣٣	٣١٠ باب شراء البائع مع النساء
باب من باع نخلا قد أبرت وأرضا فزرعها أو باعها ٣٣٦	
باب بيع الزرع بالطعام كيلا ٣٣٦	
باب بيع التخل باصلا ٣٣٧	
باب بيع الخناضرة ٣٣٧	
باب بيع الجمار وأكله ٣٣٧	

صفحة	صفحة
٣٣٨	باب من أجرى أمر الامصار على ٣٥٦ باب السلم الى من ليس عنده أصل
	ما يعرفون بينهم في البيوع والاجارة ٣٥٧ باب السلم في النخل
	والكيل والوزن ومنهم على نياتهم ٣٥٨ باب الكفيل في السلم
	ومذايقهم المشهورة ٣٥٨ باب الرهن في السلم
٣٣٩	باب بيع الشريك من شريكه ٣٥٨ باب السلم الى أجل معلوم
٣٣٩	باب بيع الارض والدور والعروض ٣٥٩ باب السلم الى أن تنتج النافعة
	مشاعا غير مقسوم ٣٦٠ * (كتاب الشفعة) • :
٣٤٠	باب اذا اشترى شيئا لغيره بغير اذنه فرضى ٣٦٠ باب الشفعة فيما لم يقسم
٣٤١	باب الشراء والبيع مع المشركون واغل ٣٦٠ باب عرض الشفعة على صاحبها قبل
	الحرب
٣٤١	باب شراء المملوك من الحربى وهبته وعقته
٣٤٣	باب جلود الميتة قبل ان تدبغ ٣٦٢ * (كتاب الاجارة) •
٣٤٣	باب قتل الخنزير ٣٦٢ باب استئجار الرجل الفاسخ وقول الله
٣٤٤	باب لا يذايب خنم الميتة ولا يباع ذكه
٣٤٥	باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح وما يكره من ذلك
٣٤٦	باب قهرم التجار في الحر
٣٤٦	باب اثم من باع حرا
٣٤٧	باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم اليهود ببيع أرضهم حين أجلاهم
٣٤٧	باب بيع العبيد والحيوان بالحبيوان نسيئة
٣٤٨	باب بيع الرقيق
٣٤٨	باب بيع المدر
٣٥٠	باب هل يسافر بالجارية قبل أن يستبرئها
٣٥١	باب بيع الميتة والاصنام
٣٥٢	باب عن الكلب
٣٥٥	* (كتاب السلم) •
٣٥٥	باب السلم في كل معلوم
٣٥٥	باب السلم في وزن معلوم
	باب من استأجر أجيرا فترك أجره

صفحة	صفحة
٣٧٠ باب من آجر نفسه ليعدل على ظهره ثم تصدق به وأجر الحال	٣٧٠ وكالة الشريك الشريك في القسمة
٣٧٠ باب أجر العسكرة	٣٩٢ باب إذا وكل المسلم حربيًا في دار الحرب
٣٧١ باب هل يؤجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب	٣٩٢ باب إذا وكل المسلم حربيًا في دار الحرب
٣٧١ باب ما يعطى في الرقبة على أحياء العرب	٣٩٢ باب إذا أنصر الراعي أو الوكيل شاة ثوب أو شبي أو ينسب ذبح أو أصلح
٣٧٦ باب خبرية العبد وتعاقد ضرائب الامام	٣٩٢ باب وكالة الشاهد والغائب جائزة
٣٧٧ باب خراج الحجام	٣٩٤ باب وكالة في قضاء الدين
٣٧٧ باب من كلم موالي العبد أن يخذلوا عنه من خراجه	٣٩٤ باب إذا وهب شيئًا أو كيل أو شفع قوم جاز
٣٧٨ باب كسب البغي والاماء	٣٩٥ باب إذا وكل رجل رجلًا أن يعطى شيئًا ولم يبين كم يعطى فأعطى على ما يتعارفه الناس
٣٧٩ باب عيب الثعل	٣٩٦ باب وكالة المرأة الامام في السكاح
٣٧٩ باب إذا استأجر أرضًا فمات أحدهما	٣٩٦ باب إذا وكل رجلًا فترك الوكيل شيئًا فأجاز له الموكل فهو جائز الخ
٣٨٠ باب الملوثة وهل يرجع في الملوثة	٣٩٨ باب إذا باع الوكيل شيئًا فأفسد فبيعه
٣٨٢ باب أن أحال دين الميت على رجل جاز وإذا أحال على مولى فليس لرد	٣٩٩ باب وكالة في الوقف ونفقة وأن يطعم صديقًا ولو يأكل بالمعروف
٣٨٣ باب	٤٠٠ باب وكالة في الحدود
٣٨٤ باب المكنة في القرض والدين بالابن وغيرهما	٤٠٠ باب وكالة في البدن وتعاهدهما
٣٨٦ باب قول الله عز وجل والذين عاقدت أيمانكم فأتوهم بتدبيرهم	٤٠٠ باب إذا قال الرجل لوكيله ضعه حيث أراك الله وقال الوكيل قد سمعت ما قلت
٣٨٨ باب من تكفل عن ميت دينًا فليس له أن يرجع	٤٠١ باب وكالة الامين في الخزائن ونحوها
٣٨٩ باب جوار أبي بكر	
٣٩٠ باب الدين	
٣٩١ * (كتاب الوكالة)	

٢٣١

(الجزء الرابع)

من فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي
عبدالله محمد بن اسمعيل البخاري الشيخ الاسلام
فانسي التضاة الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن
علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني
الشافعي نزيل القاهرة المحروسة
تفـهـنـا الله

بغلبونه

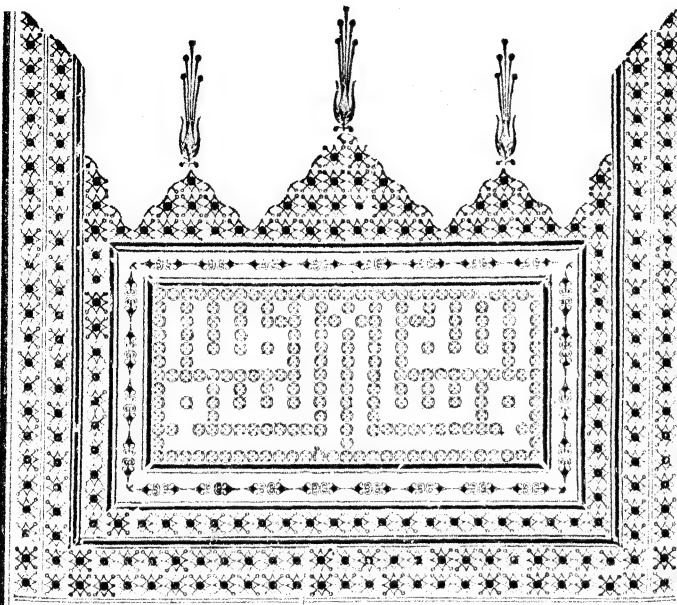
آمين

(وهما مشه متن الجامع الصحيح للامام البخاري)

(الطبعة الاولى)

(بالمطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر المحمية)

(سنة ١٣٠٠ هـ)



(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (أَبْوَابُ الْمَحْصَرِ وَجَزَاءُ الصِّدِّ) *

ثبت البسملة للجميع وذكر أبو ذر أبواب باللفظ الجمع وللباقي باب بالافراد (قوله وقول الله تعالى فان أحصرتم) أي وتفسير المراد من قوله فان أحصرتم وأما قوله ولا تحلقوا رؤسكم فبسم الله في الباب الذي يليه وفي اقتصاره على تفسير عطاء إشارة إلى أنه اختار القول بتعميم الأحصار وهي مسألة اختلاف بين الصحابة وغيرهم فقال كثير منهم الأحصار من كل حابس حبس الحاج من عدو ومرض وغير ذلك حتى أفتى ابن سعد ورجل لا يدع بأنه محصر أخرجه ابن جرير بإسناد صحيح عنه وقال النخعي والكوفيون الحصر الكسر والمرض والخوف واحتجوا بما يثبت بجناح بن عمرو الذي سنده كره في آخر الباب وأثر عطاء المشار إليه وصله عبد بن حنيد عن أبي نعيم عن الثوري عن ابن جريح عنه قال في قوله تعالى فان أحصرتم فما استيسر من الهدى قال الأحصار من كل شيء يحبس وكذا روي في تفسير الثوري رواية أبي حنيفة عنه وروي ابن المنذر من طريق علي ابن أبي طلحة عن ابن عباس شقوه ولفظه فان أحصرتم قال من أخرج من أجرة ثم حبس عن البيت بمرض يجهده أو عدو يحبس فعله فبيع ما استيسر من الهدى فان كانت حجة الاسلام فعله فضاؤها وان كانت حجة بعد الفريضة فلا قضاء عليه وقال آخر ولا تحصر الأبالعد ووضح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الزقاق عن معمر وأخرجه الشافعي عن ابن عيينة كلاهما عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال لا تحصر الأمان حبسه عدو فيحل بعمره وليس عليه حج ولا

بسم الله الرحمن الرحيم
* (أَبْوَابُ الْمَحْصَرِ وَجَزَاءُ
الصِّدِّ) * وقول الله تعالى
فان أحصرتم فما استيسر من
الهدى ولا تحلقوا رؤسكم
حتى يبلغ الهدى محله وقال
عطاء الأحصار من كل شيء
بحسبه

عمرة وروى مالك في الموطأ والشافعي عنه عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه قال من حبس دون البيت بالمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت وروى مالك عن أيوب عن رجل من أهل البصرة قال خرجت إلى مكة حتى إذا كنت بالطريق كسرت نخدي فإرسلت إلى مكة وبها عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والناس فلم يرخص لي أحد في أن أحل فافت على ذلك الماء تسعة أشهر ثم حلت بعمره وأخرج ابن جرير عن طريق وسهي الرجل يزيد بن عبد الله بن الشخير وبه قال مالك والشافعي وأحمد قال الشافعي جعل الله على الناس انشام الحج والعمرة ويجعل التحلل للعصر رخصة وكانت الآية في شأن منع العدو فلم نعد بالرخصة موضعها وفي المسئلة قول ثالث حكاه ابن جرير وغيره وهو أنه لا حصر بعد النبي صلى الله عليه وسلم وروى مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه المحرم لا يحل حتى يطوف أخرج في باب ما يفعل من أحصر بغير عدو وأخرج ابن جرير عن عائشة بأسناد صحيح قالت لا أعلم المحرم يحل بشيء دون البيت وعن ابن عباس بأسناد ضعيف قال لا احصار اليوم وروى ذلك عن عبد الله بن الزبير والسبب في اختلافهم في ذلك اختلافهم في تفسير الإحصار فالمشهور عن أكثر أهل اللغة منهم الاختصاص والكسافي والشاء وأبو عبيدة وأبو عبيد وابن السكيت ونعاب وابن قتيبة وغيرهم أن الإحصار إذا يكون بالمرض وأما بالعدو فهو الإحصار وهذا قطع الناس وأثبت بعضهم أن أحصر وحصر بمعنى واحد يقال في جميع ما يمنع الإنسان من التصرف قال تعالى للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يسقط عليهم غنائهم حتى ينالوا الأرض وإنما كانوا لا يستطيعون من منع العدو أباهم وأما الشافعي ومن تابعه فحجبتهم في أن لا احصار إلا بالعدو واتفاق أهل النقل على أن الآيات نزلت في قصة الحديبية حين صد النبي صلى الله عليه وسلم عن البيت فسمى الله صد العدو احصارا ووجه الآخر من التمسك بعموم قوله تعالى فإن أحصرتم (قوله) قال أبو عبد الله حصار الزائغ النساء) هكذا ثبت هذا التفسير هنا في رواية المستقلى خاصة ونقله الطبري عن سعيد بن جبيرة وعطاء ومجاهد وقد حكاه أبو عبيدة في الجواز وقال إن له معاني أخرى فذكرها وهو بمعنى محصور لأنه منع مما يكون من الرجال وقد ورد فعول بمعنى مفعول كثيرا وكان البخاري أراد بذلك هذه الآية الإشارة إلى أن المادة واحدة والجامع بين معانيها المنع والله أعلم (قوله) إذا أحصر المعتمر قيل غرض المصنف بهذه الترجمة الرد على من قال التحلل بالاحصار خاص بالخاص بخلاف المعتمر فلا يحل بذلك بل يستقر على إحصار حتى يطوف بالبيت لأن السنة كلها وقت للعمرة فلا يتخفى فواتها بخلاف الحج وهو محكي عن مالك واحتج له الجليل القاني بما أخرجه بأسناد صحيح عن أبي ذؤيب قال خرجت معتمرا فوقع عن راحلتي فأنكسرت فإرسلت إلى ابن عباس وابن عمر فقلنا لا يسرها وقت كالحج يكون على إحصار حتى يصل إلى البيت (قوله) أن عبد الله بن عمر حين خرج إلى مكة معتمرا في النشة هذا السياق يشعر بأنه عن نافع عن ابن عمر بغير واسطة لكن رواية جوهرية التي بعده تقتضي أن نافع أجمل ذلك عن سالم وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر عن أبيهما حيث قال فيه ما عن جوهرية عن نافع أن عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله أخبراه أنهما كتبا عبد الله بن عمر فذكر القصة والحديث هكذا قال البخاري عن عبد الله بن محمد بن أسماء ووافقه الحسن بن سفيان وأبو يعلى كلاهما عن عبد الله أخرجه الإسماعيلي عنهما وتابعهم

قال أبو عبد الله حصارا
لا يأتي النساء * (باب إذا
أحصر المعتمر) * حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن نافع أن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما خرج
إلى مكة

معاذ بن النسي عن عبد الله بن محمد بن أسامة أخرجه البيهقي لكن في رواية موسى بن اسمعيل عن جويرية عن نافع بن عبد الله بن عرق قال له قد كرا الحديث وظاهره أنه لنافع عن ابن عمر بغير واسطة وقد عقب البخاري رواية عبد الله بن موسى لنبه على الاختلاف في ذلك واقصر في رواية موسى هنا على الاستناد وساقه في المغازي بتمامه وقد رواه يحيى القطان عن عبد الله بن عمر عن نافع كذلك ونقله ابن عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله كمل عبد الله فذكر الحديث أخرجه مسلم وقد أخرجه البخاري في المغازي عن مسدد عن يحيى مختصراً قال فيه عن نافع عن ابن عمر أنه أهدى فذكر بعض الحديث وفي قوله عن نافع عن ابن عمر دلالة على أنه لا واسطة بين نافع وابن عمر فيه كما هو ظاهر سياق مسلم وأخرجه البخاري كما ساق بعد باب من طريق عمر بن محمد بن نافع مثل سابق يحيى عن عبد الله سواء أخرجه في المغازي من طريق فليح وفيما مضى من الحجج من طريق أيوب والثلث كهم عن نافع وأعرض مسلم عن تخريج طريق جويرية ووافقه على تخريج طريق الثلث وأيوب عن عبد الله بن عمر وكذا أخرجه النسائي من طريق أيوب بن موسى واسمعه عن نافع عن ابن عمر بغير واسطة والذي يترجح في نقدي أن ابن عبد الله أخبرنا نافعاً بكلامه إياهما وأشار إليه به من التأخير ذلك العام وأما بقية القصة فتشاهدنا نافعاً ومعهما ابن عمر لما زعمته إياه فالمقصود من الحديث موصول وعلى تقدير أن يكون نافع لم يسمع شيئا من ذلك من ابن عمر فقد عرف الواسطة بينهما وهي ولد عبد الله ابن عمر سالم وعبد الله وهما اثنتان لا مطعن فيهما ولم أر من نبه على ذلك من شراح البخاري ووقع في رواية جويرية المذكورة عبد الله بن عبد الله بالتصغير وفي رواية يحيى القطان المذكورة عبد الله بالكسبة وكذا في رواية عمر بن محمد عن نافع قال البيهقي عبد الله يعني مكبراً أصح قلت وليس يستبعد أن يكون كل منهما كاملاً في ذلك ولعل نافعاً حضر كلام عبد الله المكبر مع أخيه سالم ولم يحضر كلام عبد الله الأصغر مع أخيه سالم أيضاً بل أخبرنا بذلك فقصص عن كل ما انتهى إليه علمه (قوله) معتمراً في الموطأ من هذا الوجه خرج إلى مكة ثم بدا الحج فقال إن صدقت فذكره ولا اختلاف فإنه خرج أولاً يريد الحج فلما ذكر رواه الأمر النسبة أحرمت بالعمرة ثم قال ما شأنهما إلا واحداً فاضاف إليها الحج فصار قارناً (قوله في النسبة) بينه في رواية جويرية فقال لداني نزل الجيش بابن الزبير وقد مضى في باب طواف القارن من طريق الثلث عن نافع بلفظ حين نزل الحاج بابن الزبير ولمسلم في رواية يحيى القطان المذكورة حين نزل الحاج لقتال ابن الزبير وقد تقدم في باب من أسبغ هديته من الطريق من رواية موسى بن عتبة عن نافع أراد ابن عمر الحج عام حج الحرورية وقد تم طريق الجمع بينهما وبين رواية الباب (قوله) أن صدقت عن البيت (هذا الكلام قاله جواً بالقول من قال له أن تخاف أن يحال بينك وبين البيت كما وضعت الرواية التي بعده هذه (قوله) كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية موسى بن عتبة فقال لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة أذن اصنع كما صنع زاذني رواية الثلث عن نافع في باب طواف القارن كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحوه في رواية أيوب عن نافع في باب طواف القارن (قوله) قائل) يعني ابن عمر المراد أنه رفع صوته بالأللال والتلبية زاد في رواية جويرية التي بعده هذه فقال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم حال كفار فريش دون البيت فنكر النبي صلى الله عليه

معتمراً في النسبة قال إن صدقت عن البيت صنعت كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل بعمرة

قوله ما شأنهما إلا واحداً كذا في جميع النسخ بسبب واحداً وعلى تقدير جمعتهما فلعلها خبر يكون محذوفة وحرر اه

وسلم هديه وحلق رأسه (قوله من أجل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أهل بعمره عام الحديبية)
قال النووي معناه أنه أراد أن صدقت عن البيت وأحصرت تحلت من العمرة كما تحل النبي صلى
الله عليه وسلم من العمرة وقال عياض يحتل أن المراد أهل بعمره كما أهل النبي صلى الله عليه
وسلم بعمره ويحتل أنه أراد الأمرين أي من الإحلال والإحصار وهو الظاهر وتعقبه النووي
وأيضاً هو مردود (قوله بعمره) زاد في رواية جويرية من ذي الحليفة وفي رواية أيوب الماضية
فأهل بالعمرة من الدار والمراد بالدار المنزل الذي نزل به نبي الحليفة ويحتل أن يحتل على الدار
التي بالمدينة ويجمع بأنه أهل بالعمرة من داخل بيته ثم أعلن بها وأظهرها بعد أن استقر بنى
الحليفة (قوله عام الحديبية) سياتي بيان ذلك وشرحه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى وأورده
المصنف بعد ما بين عن اسمعيل وهو ابن أبي أويس عن مالك فزاد فيه ثم أن عبد الله بن عمر بن قيس
أمره فقال ما أمرهما إلا واحد أي الحج والعمرة فيأتي على الإحصار والإحلال فانتقلت إلى
أصحها فذكر التصة وبين في رواية جويرية أن ذلك وقع بعد أن سار ساعة وهو يؤيد الاحتمال
الأول لما في أن المراد بالدار المنزل الذي نزل به نبي الحليفة ووقع في رواية للثقة أشهدكم أني قد
أوجبت عمرة ثم خرج حتى إذا كان بظاهر البسداء قال ما شأن الحج والعمرة إلا واحد ولو كان
يجب العمرة من داره التي بالمدينة لكان ما بينهما وبين ظاهر البسداء أكثر من ساعة (قوله في
رواية جويرية فلم يعمل بها حتى دخل يوم النحر) زاد في رواية الليث فحضر وحلق ورأى أن قد
قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول وهذا ظاهر أنه أكتفى بطواف القدوم عن طواف
الإفاضة وهو مشكل ووقع في رواية اسمعيل المذكورة ثم طاف لهما طوافاً واحداً ورأى أن ذلك
مجزئ عنه وقد تقدم البحث في ذلك في آخر باب طواف القارن (قوله في رواية جويرية أشهدكم
أني قد أوجبت) أي أزلت نفسي ذلك وكأنه أراد تعليم من يريد الاقتداء به وإنه أفتلف ليس
بشروط (قوله وأن حبل بيني وبينه) أي البتة أي منعت من الوصول إليه لا طوافاً فالتباعد
بالعمرة وهذا بين أن المراد بقوله ما أمرهما إلا واحد أي الحج والعمرة في جواز التحلل منهما
بالإحصار أو في إمكان الإحصار عن كل منهما وبؤيد الثاني قوله في رواية يحيى القطان المذكورة
بعد قوله ما أمرهما إلا واحد أن حبل بيني وبين العمرة حبل بيني وبين الحج فكأنه رأى أولاً
أن الإحصار عن الحج أشد من الإحصار عن العمرة فطوّل من الحج وكثرة أعماله فاختار الإحصار
بالعمرة ثم رأى أن الإحصار بالحج يشهد التحلل عنه بعمل العمرة فقال ما أمرهما إلا واحد وفيه
أن العبادة كانوا يستعملون القياس ويحتجون به في هذا الحديث من الثوابين أن من أحصر
بالعدو بان منه عن الضيق في نسكه حجا كان أو عمرة جازله التحلل بأن ينوي ذلك ونحر هديه ويحلق
رأسه أو يقصر منه وفيه جواز إبدال الحج على العمرة وهو قول الجمهور ولكن شرطه عند الأكثر
أن يكون قبل الشروع في طواف العمرة وقبل أن كان قبل معنى أربعة أشواط صحيح وهو قول
الحنفية وقبل بعد تمام الطواف وهو قول المالكية ونقل ابن عبد البر أن أبا ثور شذف عن إدخال
الحج على العمرة قياساً على منع إدخال العمرة على الحج وفيه أن القارن يقتصر على طواف
واحد وقد تقدم البحث فيه في باب وفيه أن القارن يهدى وشذابن حرم فقال لا هدى على القارن
وفيه جواز الخروج إلى التسلق في الطريق المظنون خوفه إذا رجع السلامة قاله ابن عبد البر

من أجل أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان أهل
بعمره عام الحديبية حدثنا
عبد الله بن محمد بن أسماء
حدثنا جويرية عن نافع أن
عبد الله بن عبد الله وسام
ابن عبد الله أخبراه أنهم ما
كلما عبد الله بن عمرو بن
الله عنهم ما إلى نزل الجيش
باب الزبير فسالوا لا يضر لك
أن لا يخرج والعمامة أن
يحال يثبت وير البيت فقال
خرجنا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فحل كنار
قرين دون البيت فحضر
النبي صلى الله عليه وسلم
هديه وحلق رأسه وأشهدكم
أني قد أوجبت عمرة إن
شاء الله أطلق فان خلى
يبني وبين البيت طفت
وأن حبل بيني وبينه فعلت
كفعل النبي صلى الله عليه
وسلم وأنا معه فأهل بالعمرة
من ذي الحليفة ثم سار
ساعة ثم قال انما شأنهما
واحد أشهدكم أني قد أوجبت
حججة مع عرفى فلم يعمل منها
حتى دخل يوم النحر وأهدى
وكان يقول لا يعمل حتى
يطوف طوافاً واحداً يوم
يدخل مكة

(قوله في رواية موسى بن اسمعيل ان بعض بني عبد الله) قد تقدم اسمه في الرواية التي قبلها وأنه سالم بن عبد الله وأخوه عبد الله أو عبد الله ولم يظهر لي من الذي قيل في خطاطة منهم * (تبيينه) * وقع في رواية الثعني عن مالك في أول أحاديث الباب في آخر قصة ابن عمر زيادة وهي وأهدى شاة قال ابن عبد البر زيادة غير محفوظة لأن ابن عمر كان يفسر ما سيسر من الهدى بأنه بدنة دون بدنة أو بقريرة فكتبته هدى شاة (قوله في حديث ابن عباس في آخر الباب حدثنا محمد) كذا في جميع الروايات غير منسوب لحزم الحاكم بأنه محمد بن يحيى الذهلي وأبو مسعود بأنه محمد بن مسلم بن واره وذكر الكلاباذي عن ابن أبي سعيد أنه أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي وذكر أنه رأى في أصهل عرق وبوبه ان الحديث وجد من حديثه عن يحيى بن صالح المذكور كذلك أخرجه الاسماعيل وأبو نعيم في مسندهم مامن طريق إلى حاتم ورواية البخاري عنه في باب الزئبق فإنه روى عنه البخاري (قلت) ويحتمل أن يكون هو محمد بن إسحق الصغاني فقد وجد الحديث من روايته عن يحيى بن صالح كما ذكره (قوله عن عكرمة قال فقال ابن عباس) هكذا رأيته في جميع النسخ وهو يقتضي سبق كلام بعقبه قوله فقال ابن عباس ولم يثبت عليه أحد من شرح هذا الحديث ولا يثبت الاسماعيل ولا أبو نعيم لأنهما أقصر من الحديث على ما أخرجه البخاري وقد جئنا عنه إلى أن يسر الله بالوقوف عليه فقرأت في كتاب الصحابة لابن السكن قال حدثني هرون بن عيسى حدثنا الصغاني هو محمد بن إسحق أحد شيوخ مسلم حدثنا يحيى بن صالح حدثنا معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير قال سألت عكرمة فقال قال عبد الله بن رافع مولى أم سلمة أنها سألت الخراج عن عمرو الأنصاري عن جبر بن جبر وهو جبرم فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرج أو كسر أو حبس فليجزئ مثلهما وهو في حل قال حدثت به أباه مرة فقال صدق وحديثه ابن عباس فقال قد أحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق وخرجه وجامع نسائه حتى أعقر عما قابلا فاعرف بهذا السباق القدر الذي حذفه البخاري من هذا الحديث والسبب في حذفه ان الزائد ليس على شرطه لأنه قد اختلف في حديث الخراج عن عمرو وعلي يحيى ابن أبي كثير عن عكرمة مع كون عبد الله بن رافع ليس من شرط البخاري فأنجزه أصحاب السنن وابن خزيمة والدارقطني والحاكم بن طريق عن الخراج الصواف عن يحيى عن عكرمة عن الخراج به وقال في آخره قال عكرمة فسألت أباه مرة وابن عباس فقال لاصدق ووقع في رواية يحيى القطان وغيره في سابقه سمعت الخراج وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق معمر عن يحيى عن عكرمة عن عبد الله بن رافع عن الخراج قال الترمذي وتابع معمر على زيادة عبد الله بن رافع معاوية بن سلام وسمعت محمد بن يحيى البخاري يقول رواية معمر ومعاوية أضع انتهى فاقصر البخاري على ما هو من شرط كتابه مع أن الذي حذفه ليس بعبد الله من الصحة فإنه كان عكرمة معه من الخراج عن عمرو والذوالفاسطة بينهما وهو عبد الله بن رافع ثقة وإن كان البخاري لم يخرج له وهذا الحديث احتج من قال لافرق بين الإحصار بالعذر وبغيره كما تقدمت الإشارة إليه واستدل به على أن من يحال بالإحصار وجب عليه قضاء ما تحل منه وهو ظاهر الحديث وقال الجمهور لا يجب وبه قال الحنفية وعن أحمد روايتان وسياق البحث فيه بعد بابين ان شاء الله تعالى (قوله) **باب الإحصار في الحج** قال ابن المني في الحاشية أشار

* حدثني موسى بن اسمعيل
حدثنا جويرية عن نافع
أن بعض بني عبد الله قال
له لو أقت به هذا * حدثنا
محمد حدثنا يحيى بن صالح
حدثنا معاوية بن سلام
حدثنا يحيى بن أبي كثير
عن عكرمة قال فقال
ابن عباس رضي الله عنهما
قد أحضر رسول الله صلى
الله عليه وسلم خلق رأسه
وجامع نسائه وخرجه
حتى أعقر عما قابلا * (باب
الإحصار في الحج) * حدثنا
أحمد بن محمد

البخاري الى أن الاحصار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم انما وقع في العمر وقتئذ العلماء الحجة
 على ذلك وهو من الاحقاق بنبي الفارق وهو من أقوى الاقيسة (قلت) وهذا ينبغي على أن مراد
 ابن عمر بقوله سنة نبيكم قياس من يحصل له الاحصار وهو حاج على من يحصل له في الاعتقالات
 الذي وقع للنبي صلى الله عليه وسلم هو الاحصار عن العمرة ويحتمل أن يكون ابن عمر أراد بقوله
 سنة نبيكم وعما ينفه بهذا ذلك شيئاً مع من النبي صلى الله عليه وسلم في حق من لم يحصل له ذلك
 وهو حاج والله أعلم (قوله) أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد وقد عتب
 المصنف هذا الحديث بأن قال وعن عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري نحوه وهو معطوف على
 الاسناد الاول وكان ابن المبارك كان يحدث به تارة عن يونس وتارة عن معمر وليس هو يعلق
 كما ادعاه بعضهم وقد أخرجه الترمذي عن أبي كريب عن ابن المبارك عن معمر ولا ينفه عنه كان
 ينكر الاشتراط ويقول ليس حسبتكم سنة نبيكم وهكذا أخرجه الدارقطني من طريق
 الحسن بن عرفة والاسماعيلي من طريقه ومن طريق أحمد بن منيع وغيره كلهم عن ابن المبارك
 وكذا أخرجه عبد الرزاق وأحمد عنه عن معمر مقتصر على هذا القدر وأخرجه الاسماعيلي
 من وجده أخرجه عبد الرزاق بقامه وكذا أخرجه النسائي وأما انكار ابن عمر الاشتراط فثبت
 في رواية يونس أيضاً أنه حذف في رواية البخاري هذه فخرجه البيهقي من طريق السراج عن
 أبي كريب عن ابن المبارك عن يونس وأخرجه النسائي والاسماعيلي من طريق ابن وهب
 عن يونس وأشار ابن عمر بانكار الاشتراط إلى ما كان يشتبه ابن عباس قال البيهقي يوافق ابن
 عمر حديث ضباعة في الاشتراط لقال به وقد أخرجه الشافعي عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن
 أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بضاينة بنت الزبير فقال أما تريدن الحج فقالت اني
 شاكية فقال لها اجبي واشترطي ان تحلي حيث حبستني قال الشافعي لو نأت حديث عروة لم
 أعده إلى غيره لأنه لا يحمل عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيهقي
 قد ثبت هذا الحديث من أوجه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ساقه من طريق عبد الجبار بن
 العلاء عن ابن عيينة موصولاً بك عائشة فيه وقال وقد وصله عبد الجبار وهو ثقة قال وقد
 وصله أبو أسامة ومعمر كلاهما عن هشام ثم ساقه من طريق أبي أسامة وقال أخرجه الشافعي
 من طريق أبي أسامة (قلت) وطريق أبي أسامة أخرجه البخاري في كتاب النكاح ولم يخرجهما
 في الحج بل حذف منه ذكر الاشتراط أصلاً ثابتاً كما في حديث عائشة ونسباً كما في حديث ابن عمر
 وأما رواية معمر التي أشار إليها البيهقي فخرجه أحمد عن عبد الرزاق ومسلم من طريق
 عبد الرزاق عن معمر عن هشام والزهري فخرجهما كلاهما عن عروة عن عائشة ولنفسة ضباعة
 شواهد منها حديث ابن عباس ان ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أتت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقالت اني امرأة نفسي لا أعفي الضعيف وانني اريد الحج فمات امرئي قال أعني بالحج
 واشترطي ان تحلي حيث تحبستني قال فادركت أخرجه مسلم وأصحاب السنن والبيهقي من
 طريق عن ابن عباس قال الترمذي وفي الباب عن جابر وأسماء بنت أبي بكر (قلت) وعن
 ضباعة نفسها وعن سعد بن عوف وأسانيدها كلها قوية وضع القول بالاشتراط عن عمر
 وعثمان وعلي وعمار وابن مسعود وعائشة وأم سلمة وغيرهم من الصحابة ولم يصح انكاره عن

قوله في حق من لم يحصل الحج
 كذا بالنسخ التي بايد بنا ولعل
 الاولى حذف لم تأمل اه
 مصححه

أخبرنا عبد الله أخبرنا
 يونس عن الزهري قال
 أخبرني سالم قال كان ابن
 عمر رضي الله عنهم يقول

أحمد بن النجاشي قال لا يشب في الاشتراط أسناد صحيح قال عياض وقد قال النسائي لأعلم أسناده عن الزهري غير معمر وثقة النووي بأن الذي قاله غلط فاحش لأن الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة انتهى وقول النسائي لا يلزم منه تضعيف طريق الزهري التي تقدمها معمر فضلا عن بقية الطرق لأن معمر ثقة حافظ ولا يضره الفقر كيف وقد وجدنا رواه شواهد كثيرة **(قوله)** أليس حسبك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفاء والمروة ثم حل من كل شيء حتى يصحح تماما قابلا فيهدى أو يصوم أن لم يجد هديا * وعن عبد الله قال أخبرنا معمر عن الزهري قال حدثني سالم عن ابن عمر نحوه * **(باب)** التحريق للحلق في الحصر * حدثنا محمد بن أحمد بن عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن المسور رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تحرق قبل أن يحلق وأمر أصحابه بذلك * حدثني محمد بن عبد الرحيم أخبرنا أبو بردة عن ابن الوليد عن عمر بن محمد العمري قال حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم معقر من حال كفار قریش دون البيت فحرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بدنه وحلق رأسه

أحمد بن النجاشي قال لا يشب في الاشتراط أسناد صحيح قال عياض وقد قال النسائي لأعلم أسناده عن الزهري غير معمر وثقة النووي بأن الذي قاله غلط فاحش لأن الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة انتهى وقول النسائي لا يلزم منه تضعيف طريق الزهري التي تقدمها معمر فضلا عن بقية الطرق لأن معمر ثقة حافظ ولا يضره الفقر كيف وقد وجدنا رواه شواهد كثيرة **(قوله)** أليس حسبك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفاء والمروة ثم حل من كل شيء حتى يصحح تماما قابلا فيهدى أو يصوم أن لم يجد هديا * وعن عبد الله قال أخبرنا معمر عن الزهري قال حدثني سالم عن ابن عمر نحوه * **(باب)** التحريق للحلق في الحصر * حدثنا محمد بن أحمد بن عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن المسور رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تحرق قبل أن يحلق وأمر أصحابه بذلك * حدثني محمد بن عبد الرحيم أخبرنا أبو بردة عن ابن الوليد عن عمر بن محمد العمري قال حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم معقر من حال كفار قریش دون البيت فحرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بدنه وحلق رأسه

أحمد بن النجاشي قال لا يشب في الاشتراط أسناد صحيح قال عياض وقد قال النسائي لأعلم أسناده عن الزهري غير معمر وثقة النووي بأن الذي قاله غلط فاحش لأن الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة انتهى وقول النسائي لا يلزم منه تضعيف طريق الزهري التي تقدمها معمر فضلا عن بقية الطرق لأن معمر ثقة حافظ ولا يضره الفقر كيف وقد وجدنا رواه شواهد كثيرة **(قوله)** أليس حسبك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفاء والمروة ثم حل من كل شيء حتى يصحح تماما قابلا فيهدى أو يصوم أن لم يجد هديا * وعن عبد الله قال أخبرنا معمر عن الزهري قال حدثني سالم عن ابن عمر نحوه * **(باب)** التحريق للحلق في الحصر * حدثنا محمد بن أحمد بن عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن المسور رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تحرق قبل أن يحلق وأمر أصحابه بذلك * حدثني محمد بن عبد الرحيم أخبرنا أبو بردة عن ابن الوليد عن عمر بن محمد العمري قال حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم معقر من حال كفار قریش دون البيت فحرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بدنه وحلق رأسه

* (باب من قال ليس على

المحصر بدل) * وقال روح عن
شبل عن ابن أبي نجيح عن
عبد الله بن عباس رضي
الله عنهما قالما يدل على
من نقص حجه بالتلذذ فاما
من حجه عذراً وغير ذلك
فانه يحل ولا يرجع واذا
كان معه هدى وهو محصر
فانه ان كان يستطيع أن
يبيع وان استطاع أن يبعث
به لم يحل حتى يبلغ الهدى بحمله
وقال مالك وغيره يجره
ويحلق في أي موضع كان
ولا قضاء عليه لان النبي صلى
الله عليه وسلم وأصحابه
بالحدسية شعروا وحلقوا
وحلوا من كل شيء قبل
الطواف وقبل أن يصل
الهدى الى البيت ثم يذكر
أن النبي صلى الله عليه وسلم
أمر أحدا أن يقضوا شيئا
ولا يعودوا له والحدسية
خارج من الحرم * حدث
احمد بن حنبل في مالك عن
نافع أن عبد الله بن عمر رضي
الله عنهما قال حين خرج
الى مكة معتمر في الفتنة ان
صدت عن البيت صنعنا
كما صنعنا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فاهل بعمر
من أجل أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان أهل بعمر
عام الحدسية ثم أن عبد الله

بنه وحلق رأسه وقد أوردته البيهقي من طريق أبي بدر شجاع بن الوليد وهو الذي أخرجه البخاري
من طريقه بأسناده المذكور ولقنه ابن عبد الله بن عبد الله وشالم بن عبد الله كما عبد الله بن عمر
لما نزل الخراج باب الزبير وقال لا يضرك أن لا تصح العام أنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت
فقال خرجنا فذكره مثل سباق البخاري وزاد في آخره ثم رجع وكذا ساقه الأسماعيلي من طريق
أبي بدر لأنه لم يذكر القصة التي في أوله وساقه من طريق أخرى عن أبي بدر أيضا فقال فيها عن ابن
عمر أنه قال ان حبل بيني وبين البيت فعلت كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا معه فاهل
بالعمرة الحديث قال ابن التيمي ذهب مالك الى أنه لا هدى على المحصر والحجة عليه هذا الحديث
لأنه نقل فيه حكمه وسبب فالسبب المحصر والحكم النحر فاقتضى النحر تعلق المحصر بالحكم بذلك
السبب والله أعلم (قوله) * (باب من قال ليس على المحصر بدل) * يقع الموجد والمهمل
أي قضاء المحصر فيه من الحج أو عمرة وهذا هو قول الجمهور كما تقدم قريبا (قوله وقال روح)
يعني ابن عبادة وهذا التعليق وصله الحق بن راهويه في تفسيره عن روح بهذا الاسناد وهو
موقوف على ابن عباس ومراعاة بالتلذذ وهو يمتحن بين الجماع وقوله حجه عذراً كذا لاكثر
بضم المهملة وسكون المتحجرة بعد هاء راء لا في ذر حجه عذراً يفتح أوله وفي آخره واو وقوله أو غير
ذلك أي من مرض أو شاذة تنقذ وقد ورد عن ابن عباس نحوه هذا بأسناده آخر أخرجه ابن جرير
من طريق علي بن أبي طلحة عنه وفيه فان كانت حجة الاسلام فعليه قضاؤها وان كانت غير التريضة
فلا قضاء عليه وقوله وان استطاع أن يعي به لم يحل حتى يبلغ الهدى شله هذه مسألة اختلاف
بين الصحابة ومن بعدهم فقال الجمهور ينبغي المحصر الهدى حيث يحل سواء كان في الحل أو في
الحرم وقال أبو حنيفة لا يذبحه الا في الحرم وفصل آخر ونما قاله ابن عباس هنا وهو المعتقد
وسبب اختلافهم في ذلك هل نحر النبي صلى الله عليه وسلم الهدى بالحدسية في الحل أو في الحرم
وكان عطاء يقول لم ينحروا الحدسية الا في الحرم ووافقته ابن ابي عمير وقال غيرهم من أهل المغازي
انما نحروا الحل وروى يعقوب بن سفيان من طريق شمع بن يعقوب عن أبيه قال لما حبس رسول
الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فحرقوا بالحدسية وحلقوا وبعث الله رجا حلمات شعورهم فالتفتوا
في الحرم قال ابن عبد البر في الاستدكار فهذا يدل على أنهم حلقوا في الحل (قلت) ولا يخفى ما فيه
فانه لا يلزم من كونهم ما حلقوا في الحرم ملتهم من دخوله أن لا يكونوا أرسلوا الهدى مع
من نحره في الحرم وقد ورد ذلك في حديث ناجية بن جندب الاسلمي قلت يا رسول الله ابعث معي
بالهدى حتى أشره في الحرم ففعل أخرجه النسائي من طريق اسرائيل بن عمار في رواية زاهر عن
ناجية وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن اسرائيل لكن قال عن ناجية عن أبيه لكن
لا يلزم من وقوع هذا وجوبه بل ظاهر القصة أن أكثرهم نحر في مكانه وكانوا في الحل وذلك قال
على الجواز والله أعلم (قوله وقال مالك وغيره) هو مذكور في الموطأ وانظروا أنه بلغه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم حل وهو أصحابه بالحدسية فحرقوا الهدى وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل
شيء قبل أن يطوفوا بالبيت وقبل أن يصل اليه الهدى ثم لم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أمر أحدا من أصحابه ولا عن كان معه أن يقضوا شيئا ولا أن يعودوا لشيء وسئل مالك عن
أحصر بعد وفصال يحل من كل شيء ونحروا هديه ويحلق رأسه حيث حبس وليس عليه قضاء وأما

قول البخاري وغيره والذي يظهر لي أنه عني به الشافعي لأن قوله في آخره والحديبية خارج الحرم هو من كلام الشافعي في الأم وعنه أن بعضها في الحل وبعضها في الحرم لكن انما يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحل استدلالاً بقوله تعالى وصدوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوفاً أن يبلغ محله قال ويحل الهدى عند أهل العلم الحرم وقد أخبر الله تعالى أنهم صدوهم عن ذلك قال فحث ما أحصر ذبح وحل ولا قضاء عليه من قبل أن الله تعالى لم يذكر قضاء والذي أعقبت في أخبار أهل المغازي شبه بما ذكرنا لا نعلمنا من متواطئ أحاديثهم أنه كان معه عام الحديبية رجال معروفون ثم اعترضوا القضية فختلف بعضهم بالمدينة من غير ضرورة في نفس ولا مال ولولزمهم القضاء لهم بأن لا يتخلفوا عنه وقال في موضع آخر انما سمعت عمرة القضاء والقضاء للقضاة التي وقعت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش لا على أنهم وجب عليهم قضاء تلك العمرة انتهى وقد روى الواقدي في المغازي من طريق الزهري ومن طريق أبي معشر وغيرهما قالوا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحجها بأن لا يتخلفوا فلم يتخلف منهم إلا من قتل بخيبراً ومات وخرج معه جماعة معتبرين ممن لم يشهد الحديبية وكانت عدتهم ألفين ويمكن الجمع بين هذا إن صح وبين الذي قبله بأن الأمر كان على طريق الاستحباب لأن الشافعي جازم بأن جماعة تتخلفوا بغير عذر وقد روى الواقدي أيضاً من حديث ابن عمر قال لم تكن هذه العمرة قضاء ولكن كان شرطاً على قريش أن يعتمر المسلمون من قابل في الشهر الذي صدوهم المشركون فيه (قوله ثم طاف لهما) أي الحج والعمرة وهذا يخالف قول الكوفيين أنه يجب لهما طوافان (قوله ورأى أن ذلك مجزئ عنه) كذا لا يذرو غيره بالرفع على أنه خبران وقع في رواية كريمة مجزئاً بقيل هو على لغة من نصب بان المبدأ والخبر وأوهي خبر كان المحذوفه والذي عندي أنه من خطأ الكاتب فإن أصحاب الموطأ انتقوا على روايته بالرفع على الصواب (قوله ما) قول الله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه فندية من صيام أو صدقة أو نساك وهو مخير فاما الصوم فثلاثة أيام أي باب تفسير قوله تعالى كذا وقوله مخير من كلام المصنف استفادته من أو المكررة وقد أشار إلى ذلك في أول باب كنفارات الأيمان فقال وقد خبر النبي صلى الله عليه وسلم كعباً في الفدية ويذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة ما كان في القرآن أو فصاحبه بالخيار وسبق ذكر من وصل هذه الآثار هناك وأقرب ما وقفت عليه من طرق حديث الباب إلى التصريح ما أخرجه أبو داود ومن طريق الشعبي عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ان شئت فانسك نسيمكة وان شئت فصم ثلاثة أيام وان شئت فاطعم الحديث وفي رواية ما لك في الموطأ عن عبد الكريم بن عاصم أنه في آخر الحديث أي ذلك فعلت أجراً وسألت في البحث في ذلك ان شاء الله تعالى وقوله فاما الصوم في رواية الكشيته الصيام والصيام المطلق في الآية مقيد بما ثبت في الحديث بالثلاث قال ابن التين وغيره جعل الشارع هنا صوم يوم معاد لا بصاع وفي الفطر من رمضان عدل مد وكذا في الظهار والجماع في رمضان وفي كفارة اليمين ثلاثة أيام وثلاث وثلاثين يوماً دليل على أن القياس لا يدخل في الحدود والتعديرات وقسيم قوله فاما الصوم مخذوف في تقديره وأما الصدقة فهي اطعام ستة مساكين وقد أورد ذلك بترجمة (قوله عن جريد بن قيس) في رواية أشهب عن مالك أن جريد بن قيس حدثه أخرجهما الدارقطني في

ابن عمر نظر في أمره فقال ما أمرهما الا واحدا فالتفت الى أصحابه فقال ما أمرهما الا واحدا شهدهم كأي قد أوجب الحج مع العمرة ثم طاف لهما طوافاً واحداً ورأى أن ذلك مجزئ عنه وأهدى * (باب قول الله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه فندية من صيام أو صدقة أو نساك) وهو مخير فاما الصوم فثلاثة أيام * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن جريد بن قيس

الموطآت (قوله مجاهد عن عبد الرحمن) صرح سيف عن مجاهد بسماعه من عبد الرحمن وبأن
 كما حدث عبد الرحمن كافي الباب الذي يليه قال ابن عبد البر في رواية جدي بن قيس هذه كذا
 رواه الأكثر عن مالك ورواه ابن وهب وابن القاسم وابن عفير عن مالك بإسقاط عبد الرحمن بين
 مجاهد وكعب بن عجرة (قلت) ومالك فيه أسنادان آخران في الموطأ أحدهما عن عبد الكريم
 الجزري عن مجاهد وفي سياقه ما ليس في سياق جدي بن قيس وقد اختلف فيه على مالك أيضاً على
 العكس مما اختلف فيه على طريق جدي بن قيس قال الدارقطني رواه أصحاب الموطأ عن مالك
 عن عبد الكريم عن عبد الرحمن لم يذكرُوا مجاهداً حتى قال الشافعي إن مالكاً وهم فيه وأجانب
 ابن عبد البر بأن ابن القاسم وابن وهب في الموطأ وتابعهما جماعة عن مالك خرج الموطأ منهم
 بشر بن عمر الزهراني وعبد الرحمن بن مهدي وابن راهم بن طهمان والوليد بن مسلم أنبتوا مجاهداً
 بينهم وهذا الجواب لا يرتفع على الشافعي وطريق ابن القاسم المشار إليها عند النسائي وطريق ابن
 وهب عند الطبري وطريق عبد الرحمن بن مهدي عند أحمد وسائرهما عند الدارقطني في الغرائب
 والاسناد الثالث لمالك نفسه عن عطاء الخراساني عن رجل من أهل الكوفة عن كعب بن عجرة
 قال ابن عبد البر يحتمل أن يكون عبد الرحمن بن أبي ليلى أو عبد الله بن معقل ونقل ابن عبد البر عن
 أحمد بن صالح المصري قال حديث كعب بن عجرة في القديسة سنة معمول بها لم يروها من الصحابة
 غيره ولا رواها عنه إلا ابن أبي ليلى وابن معقل قال وهي سنة أخذها أهل المدينة عن أهل
 الكوفة قال الزهراني سألت عنها علماءنا كلهم حتى سعيدين المسيب فلم يبينوا كم عدد المساكين
 (قلت) فيما أطلقه ابن صالح نظراً فقد جازت هذه السنة من رواية جماعة من الصحابة غير كعب
 منهم عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبري والطبراني وأبو هريرة عن سعيدين منصور وابن عمر
 عند الطبري وفضالة الانصاري عن ابن أبي ليلى عن قومهم عند الطبري أيضاً ورواه عن كعب بن عجرة
 غير المالك كور بن أبويث وأهل عند النسائي ومحمد بن كعب القرظي عند ابن ماجه ويحيى بن جعدة عند
 أحمد وعطاء عند الطبري وجاء عن أبي قلابة والشعبي أيضاً عن كعب وروايتهم ما عند أحمد لكن
 الصواب أن بينهم واسطة وهو ابن أبي ليلى على الصحيح وقد ورد البخاري حديث كعب هذا في
 أربعة أبواب متواليه وأورد أيضاً في المغازي والطب وكفارات الأيمان من طرق أخرى مدار
 الجميع على ابن أبي ليلى وابن معقل فيقيس إطلاق أحمد بن صالح بالجمعة فإن بقية الطرق التي
 ذكرتها لا تخلو عن مقال الاطريق أبي وأهل وسأذكر ما في هذه الطرق من فائدة زائدة شاء الله
 تعالى (قوله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لعلي) في رواية أشهب المتقدم ذكرها أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له وفي رواية عبد الكريم أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وهو محرم فاذا القمل وفي رواية سيف في الباب الذي يليه وقف على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالخديعة ورأى فيها قمل فقال أؤذيكم هو أمك قلت نعم قال فاحرق رأسك الحديث
 وفيه قال في نزات هذه الآية في كان منكم مرضاً أو به أذى من رأسه زاد في رواية أبي الزبير عن
 مجاهد عند الطبراني أنه أهل في ذي القعدة وفي رواية معمرة عن مجاهد عند الطبري أنه لقبه وهو
 عند الشجرة وهو محرم وفي رواية أيوب عن مجاهد في المغازي أتى على النبي صلى الله عليه وسلم
 وأنا وأنت قد تحب برمة والقمل يتناثر على رأسي زاد في رواية ابن عون عن مجاهد في كفارات

قوله الزهراني في بعض
 النسخ الزهراني اه

عن مجاهد عن عبد الرحمن
 ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة
 رضى الله عنه عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أنه
 قال لعلي

قوله عند الطبري في بعض
 النسخ عند الطبراني اه

فقال ادن قد نوت فقال أبو ذؤيب وفي رواية ابن بشر عن مجاهد فيه قال كلما رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبة ونحن محرمون وقد حصرنا المشركون وكانت لي وفرة فخلعت الهوام تتساقط على وجهي فقال أبو ذؤيب هوام رأستك قلت نعم فانزلت هذه الآية وفي رواية أخرى وأثل عن كعب أحرمت فكثرت قل رأسي فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأتاني وأنا أطمع فقدر الاصحاح وفي رواية ابن أبي شيبة عن مجاهد بن عبد الله بن رآه وأنه لبسقط القمل على وجهه فقال أبو ذؤيب هوامك قال نعم فأمره أن يخلق وهوام بالحديبة ولم يبين لهم أنهم يخلون وهم على طمع أن يدخلوا مكة فانزل الله القندية وأخرج الطبراني من طريق عبد الله بن كثير عن مجاهد بن الزيادة ولاجد وسعيد ابن منصور في رواية أبي قتادة قلت حتى ظننت أن كل شعرة من رأسي فيها القمل من أصلها إلى فروعها زاد سعيد كنت حسن الشعر وأول رواية عبد الله بن معقل بعديا جلست إلى كعب بن عجرة فسألته عن القندية فقال نزلت في خاصة وهي لكم عامة حلت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والوجه فسالته عن هذه الآية فقندية من صيام الآية ولاجد من وجه آخر في هذه الطريق وقع القمل في رأسي ولحيتي حتى حاجبي وشاربي فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فإرس إلى فدا عاني فلما أتاني قال لقد أصابك بلاء ونحن لا نشعر ادع إلى الخيام فخلني ولا بد من طريق الحكم بن عيينة عن ابن أبي ليلى عن كعب أصابني هوام حتى تخوفت على بصري وفي رواية أخرى وأثل عن كعب عند الطبري فخلق رأسي بأصبعه فاتم منه القمل زاد الطبري من طريق الحكم أن هذا لا تذي قلت شديد رسول الله والجمع بين هذا الاختلاف في قول ابن أبي ليلى عن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم مر به فراه في قول عبد الله بن معقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل إليه فراه أن يقال مر به أو أفرأه على تلك الصورة فاستدعي به إلى مخاطبه وخلق رأسه بحضرة فنقل كل واحد منهم ما علم يتسلسل الآخر ويوضحه قوله في رواية ابن عون السابقة حيث قال فيها فقال ادن قد نوت فالتظاهر أن هذا الاستدناء كان عقب رؤيته إياه أمه وهو وقد تحت القدر (قوله لعلي أذاك هوامك) قال القرطبي هذا سؤال عن تحقيق العلة التي يترتب عليها الحكم فلما أخبره بالمشقة التي نالته خفف عليه والهوام تشديد الملم جمع هامة وهي ما يدب من الخشاش والمراذب ما يلزم جسد الإنسان غالباً إذا طال عهده بالتنظيف وقد عين في كثير من الروايات أن القمل واستدل به على أن القندية مرسومة على قتل القمل وتعب بذكر الخلق فالتظاهر أن القندية مرسومة عليه وهما وجهان عند الشافعية يظهر أثر الخلاف فيما لو خلق ولم يشتم قلا (قوله أحلق رأستك وصم) قال ابن قدامة لا نعلم خلافاً في الحلق إلا إزالة الخلق سوله كان بموسى أو نقص أوفورة أو غير ذلك وأعرب ابن حزم فأخرج السنف عن ذلك فقال يلحق جميع الأزالات بالخلق إلا السنف (قوله أو أطمع) ليس في هذه الرواية بيان قدر الاطعام وسبب أي البحث فيه بعديا وهو ظاهر في التعبير بين الصوم والاطعام وكذا قوله أو أنسك بشاة ووقع في رواية الكشميني شاة بغير موحدة أو لا تقل تقديره تقرب بشاة ولذلك عدمه بالباء والثاني تقديره أذبح شاة أو التمسك يطلق على العبادة وعلى الذبح المخصوص وسباق رواية الباب موافق للآية وقد تقدم أن كعباً قال أنها نزلت بهذا السبب وقد قدمت في أول الكتاب أن رواية

أذاك هوامك قال نعم
يا رسول الله فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أحلق
رأستك وصم ثلاثة أيام أو أطمع
سنة مساكين أو أنسك بشاة

عبد الكريم صريح في التعبير حيث قال أي ذلك فعلت أجزاً وكذا رواية أبي داود التي فيها
 ان شئت وان شئت ووافقه ارواية عبد الوارث عن ابن أبي نجيح أخرجهما سند في مسنده ومن
 طريقه الطبراني لكن رواية عبد الله بن معقل الآتية بعد ثواب تقتضي أن التعبير انما هو بين
 الطعام والصيام لمن لم يجد التسك وللفظه قال أتجد شاة قال لا قال فصم أو أطم ولا يروى
 في رواية أخرى أمعت دم قال لا قال فان شئت فصم ونحوه للطبراني من طريق عطاء عن كعب
 ووافقه أبو الزبير عن مجاهد عند الطبراني وزاد بعد قوله ما أجدها قال فاطم قال ما أجدها قال
 صم ولهذا قال أبو عوانة في صحيحه فيه دليل على أن من وجد نسكاً لا يصوم يعني ولا يطم لكن
 لا يعرف من قال بذلك من العلماء الا مارواه الطبري وغيره عن سعيد بن جبيرة قال التسك شاة فان
 لم يجد قومت الشاة دراهم والدراهم طعاما فصدق به أو صام لكل نصف صاع يوماً أخرجه من
 طريق الأعمش عنه قال فذكره لا يراه فيهم فقال سمعت علقمة مثله حينئذ يحتاج الى الجمع بين
 الروايتين وقد جمع بينهما باوجه منها ما قال ابن عبد البر ان فيه الإشارة الى ترجيح الترتيب
 لا لاجبا به ومنها ما قال النووي ليس المراد ان الصيام أو الطعام لا يجزئ الا لتاخذ الهدي بل المراد
 أنه استخبر هل معه هدي أو لا فان كان واجده أعلم أنه مخير بينه وبين الصيام والطعام وان لم
 يجده أعلم أنه مخير بينهما ومحصله أنه لا يلزم من سؤاله عن وجدان الذبح تعيينه لاحتمال أنه لو
 أعلم أنه يجده لا يخبره بالتخير بينه وبين الطعام والصوم ومنها ما قال غيره ما يحتمل أن يكون
 النبي صلى الله عليه وسلم لما أذن له في حلق رأسه بسبب الأذى اقتاده بان يكثر بالذبح على سبيل
 الاجتهاد منه صلى الله عليه وسلم أو يوشى غير متولف لما أعلم أنه لا يجده نزلت الآية بالتخير بين
 الذبح والطعام والصيام فخير حينئذ بين الصيام والطعام لعله بالذبح معه فقام ليكون له
 يكن معه ما يطمع به ووضع ذلك رواية مسلم في حديث عبد الله بن معقل المذكور حيث قال
 أتجد شاة قلت لا فنزلت هذه الآية ففقدت من صيام أو صدقة أو نسك فقال صم ثلاثة أيام أو
 أطم وفي رواية عطاء انما راسا قال صم ثلاثة أيام أو أطم ستة مساكين قال وكان قد علم أنه ليس
 عندي ما أنسك به ونحوه في رواية محمد بن كعب القرظي عن كعب وسياق الآية يشعر بتقديم
 الصيام على غيره وليس ذلك لكونه أفضل في هذا المقام من غيره بل السرفية أن العجاجة الذين
 خوطبوا شفها بذلك كان أكثرهم يقدرون على الصيام أكثر مما يقدرون على الذبح والطعام وعرف
 من رواية أبي الزبير أن كعبا اقتدى بالصيام ووقع في رواية ابن اسحق ما يشعر بأنه اقتدى بالذبح لان
 لفظه صم أو أطم أو أنسك شاة قال فخلقت يد أبي ونسك وروى الطبراني من طريق ضعيفة عن
 عطاء عن كعب في آخر هذا الحديث فقلت يا رسول الله خذني قال أطم ستة مساكين وسأق
 البحث فيه في الباب الاخر وفيه بقية مباحث هذا الحديث ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾
باب قول الله عز وجل أو صدقة وهي اطعام ستة مساكين) يشير بهذا الى أن الصدقة في
 الآية مبهمه فسرتم السنة بهذا قال جمهور العلماء وروى سعيد بن منصور باسناد صحيح عن
 الحسن قال الصوم عشرة أيام والصدقة على عشرة مساكين وروى الطبري عن عكرمة ونافع
 نحوه قال ابن عبد البر يقل بذلك أحد من فقهاء الأمصار (قوله حدثنا سيف) هو ابن سليمان أو
 ابن أبي سليمان (قوله يتهافت) بالفاء أي يتساقط شيا فشيئا (قوله فاحلق رأسك أو احلق) بخذف

* (باب قول الله تعالى أو
 صدقة) * وهي اطعام ستة
 مساكين * حدثنا أبو نعيم
 حدثنا سيف قال حدثني
 مجاهد قال سمعت عبد الرحمن
 ابن أبي ليلى أن كعب بن عجرة
 حدثه قال وقف على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 بالحدبية ورأى يتهافت
 قلا فقال يؤذيك هواك
 قلت نعم قال فاحلق رأسك
 أو احلق قال في نزلت
 هذه الآية فن كان منكم
 من يضأوبه أذى من رأسه
 الى آخرها فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم صم ثلاثة أيام

المنقول وهو شك من الرازي **(قوله بفرق)** بفتح الفاء والراء وقد تسكن قاله ابن فارس وقال الأزهري كلام العرب بالفتح والمخدون قد يسكنونه وآخره قاف مكمل معروف بالمدينة وهو ستة عشر مثلاً ووقع في رواية ابن عيمية عن ابن أبي نعيم عند أحمد وغيره والفرق ثلاثة أصع وسلم من طريق أبي قلابة عن ابن أبي لسللى أو أطمع ثلاثة أصع من غير علي ستة مساكين وإذا ثبت أن الفرق ثلاثة أصع اقتضى أن الصاع خمسة أطلال وثلاث خلا فالمن قال ان الصاع ثمانية أطلال **(قوله أو نسك مما يسر)** كذا الأبي ذر والأكثروني رواية كريمة أو انسك بما يسر بصيغة الأمر وبالوحدة وهي المناسبة لما قبلها وتقدير الأول أو انسك بنسك والمراد به الذبح **(قوله باب)** الاطعام في التسمية نصف صاع) أي لكل مسكين من كل شيء يسير بذلك إلى الرد على من فرق في ذلك بين التمتع وغيره قال ابن عبد البر قال أبو حنيفة والكوفيون نصف صاع من قمح وصاع من غر وغيره وعن أحمد رواية تضاهاى قولهم قال عياض وهذا الحديث يرد عليهم **(قوله)** عن عبد الرحمن بن الأصميهاني هو ابن عبد الله مرفى الجنائز وأنه كوفي ثقة ولشعبة في هذا الحديث إسناد آخر أخرجه الطبراني من طريق حفص بن عمر عنه عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن كعب **(قوله)** عن عبد الله بن معقل في رواية أحمد سمعت عبد الله بن معقل أخرجه عن عفان وعن يزرع فرقهما عن شعبة حدثنا عبد الرحمن وهو بفتح الميم وسكون المهمله وكسر التاف هو ابن مقرة بالشافى وزن محمد لكن بكسر الراء لا يسه حجة وهو من ثقات التابعين بالكوفة وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر عن عدى بن حاتم مائة سنة عثمان وثمانين من الهجرة يلبس بعبد الله بن معقل بالغين المجبة وزن محمد وشعبة عن أن كلامهما مرفى لكن يفتقران بأن الراوى عن كعب تابعي ولا أخرجه في التابعين من اتفق مع الراوى عن كعب في اسمه واسم أبيه ثلاثة أحدهم يروى عن عائشة وهو بخاري ولا يروى عن أنس في المسح على العمامة وحديثه عند أبي داود والثالث أصغر منهما أخرجه ابن ماجه **(قوله)** جلست إلى كعب بن عجرة زاد مسلم في روايته من طريق عن در عن شعبة وهو في المسجد ولا جد عن يزرع حدثنا كعب بن عجرة في هذا المسجد زاد في رواية سليمان بن قرم عن ابن الأصميهاني يعني مسجد الكوفة وفيه الجلود في المسجد وذكره العلام والاعتناء بسبب التزول لما يترتب عليه من معرفة الحكم وتفسير القرآن **(قوله)** ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى في رواية النعماني والجوى يبلغ بك وأرى الأولى بضم الهمزة أى أظن وأرى الثانية بفتح الهمزة من الرؤية وكذا في قوله أو ما كنت أرى الجهد بلغ بك وهو شك من الراوى هل قال الوجع أو الجهد والجهد بالفتح المشقة قال النووي والضم لغة في المشقة أيضاً وكذا أحكامه عياض عن ابن دريد وقال صاحب العين بالضم الطائفة بالفتح المشقة فيعين الفتح هنا بخلاف لفظ الجهد الماضي في حديثه الوحي حيث قال حتى بلغ مني الجهد فانه محتمل للمعنيين **(قوله)** فقلت لا زاد مسلم وأحمد فترأت هذه الآية فتدبته من صيام أو صدقة أو نسك قال صوم ثلاثة أيام الحديث **(قوله)** لكل مسكين نصف صاع) كذا الطبراني عن أحمد بن محمد الخزاعي عن أبي الوليد شيخ البخاري فيه لكل مسكين نصف صاع غير ولا جد عن يزرع عن شعبة نصف صاع طعام وليس من عمر عن شعبة نصف صاع خنطه ورواية الحكم عن ابن أبي ليلى تقتضى أنه نصف صاع من زبيب

أو تصدق بفرق بين ستة أو نسك مما يسر * **(باب)** الاطعام في التسمية نصف صاع) * حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن عبد الرحمن بن الأصميهاني عن عبد الله بن معقل قال جلست إلى كعب بن عجرة رضى الله عنه فسالته عن التسمية فقال زلت في خاصة وهي لكم عامة تجلت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والتعليل يقتار على وجهي فقال ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى أو ما كنت أرى الجهد بلغ بك ما أرى تجد شاة فقلت لا قال فصم ثلاثة أيام أو أطمع ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع

قوله كرههم تين كذا في نسخ الشرح التي بأيدينا وليس في نسخ البخاري التي وقفنا عليها تكرار وفي القسطلاني مانعه زاد مسلم نصف صاع كرههم تين

اه صححه

فأنه قال يطعم فرقا من زبيب بين ستة مساكين قال ابن حزم لا بد من ترجيح إحدى هذه الروايات
لأنها قصة واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد (قلت) المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث
نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه ثرا أو حنطة لعله من تصرف الرواة وأما الزبيب
فلم أره إلا في رواية الحكم وقد أخرجه أبو داود وفي أسنادهما ابن اسحق وهو صحيح في المغازي لأبي
الاحكام إذا خالف والمحفوظ رواية الترمذي قد وقع الخبز بها عند مسلم من طريق أبي قلابه كما تقدم
ولم يختلف فيه على أبي قلابه وكذا أخرجه الطبري من طريق الشعبي عن كعب وأحمد من طريق
سليمان بن قزم عن ابن الأصهباني ومن طريق أشعث وداود عن الشعبي عن كعب وكذا في حديث
عبد الله بن عمرو عند الطبراني وعرف بذلك قوة قول من قال لا فرق في ذلك بين التمر والحنطة
وأن الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع ومسلم عن ابن أبي عمير عن سفينان بن عيينة عن
ابن أبي نجيح وغيره عن مجاهد في هذا الحديث وأطعم فرقا بين ستة مساكين والفرق ثلاثة أصع
وأخرجه الطبري من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة فقال فيه قال سفينان والفرق ثلاثة أصع
فأشعر بأن تفسير التمر مدرج لكنه مقتضى الروايات الأخر في رواية سليمان بن قزم عن ابن
الأصبهاني عند أحمد لكل مسكين نصف صاع وفي رواية يحيى بن جعدة عند أحمد أيضا وأطعم ستة
مساكين مدين مدين وأما ما وقع في بعض النسخ عند مسلم من رواية ذكرها عن ابن الأصهباني
أو يطعم ستة مساكين لكل مسكين صاع فهو تخريف ممن دون مسلم والصواب ما في النسخ
الصحيحة لكل مسكين بالثبنة وكذا أخرجه مسند في مسنده عن أبي عوانة عن ابن الأصهباني
على الصواب **(قوله) ناس** النسك شاة أي النسك المذكور في الآية حيث قال وأ
نسك وروى الطبري من طريق غيرة عن مجاهد في آخر هذا الحديث فأنزل الله ففدته من صيام
أو صدقة أو نسك والنسك شاة ومن طريق محمد بن كعب القرظي عن كعب أمرني أن أخلق
وأفتدي بشاة قال عياض ومن تبعه تبعاً لا يعم كل من ذكر النسك في هذا الحديث مفسراً
فإنما ذكروا شاة وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء (قلت) يعكّر عليه ما أخرجه أبو داود من طريق
نافع عن رجل من الأنصار عن كعب بن عجرة أنه أصابه أذى خلق فأمره النبي صلى الله عليه وسلم
أن يهدي بقرة وللطبراني من طريق عبد الوهاب بن نخت عن نافع عن ابن عمر قال خلق كعب بن
عجرة رأسه فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشتدي فاشتدي بقرة ولعبد بن جهم من
طريق أبي معشر عن نافع عن ابن عمر قال أفدى كعب من أذى كان برأسه خلقه بقرة فقلدها
وأشعرها ولعبد بن منصور من طريق ابن أبي ليلى عن نافع عن سليمان بن يسار قيل لابن كعب بن
عجرة ما صنع أول حين أصابه الأذى في رأسه قال ذبح بقرة فهذه الطرق كلها تدور على نافع وقد
اختلف عليه في الوسطة الذي ينهه وبين كعب وقد عارضها ما هو أصح منها من أن الذي أمر به
كعب وفعله في النسك أعلاه وشاة وروى معمر بن منصور وعبد بن جهم من طريق المقرئ عن
أبي هريرة أن كعب بن عجرة ذبح شاة لأذى كان أصابه وهذا أصوب من الذي قبله واعتقد ابن بطلان
على رواية نافع عن سليمان بن يسار فقال أخذ كعب بأرفع الكنارات ولم يخالف النبي صلى الله
عليه وسلم فيما أمر به من ذبح الشاة بل وافق وزاد فيه أن من أفنى بإسراء الشاة أنه أن باخذ
بأرفعها كما فعل كعب (قلت) هو فرع بثبوت الحديث ولم يثبت لما قدمته والله أعلم **(قوله) حدثنا**

* (باب النسك شاة) * حدثنا

اصح) هو ابن ابراهيم المعروف بابن راهويه كما جزم به أبو نعيم وروح هو ابن عباد وشبل هو ابن عباد المكي (قوله رآه وأنه يسقط) كذا لاكثر ولا ينسكن وأنى ذكر يسقط بزيادة لام الفاعل محذوف والمراد القمل وثبت كذلك في بعض الروايات ورواه ابن خزيمة عن محمد بن معمر عن روح بلقظ رآه وقوله يسقط على وجهه ولا سماعلي من طريق أبي حذيفة عن شبل رأى قلبه يسقط على وجهه (قوله فامرأه أن يخلق وهو بالحديثة ولم يبين لهم أنهم يحلون الخ) هذه الزيادة ذكرها الراوى لبيان أن الملقى كان استباحة محظورة بسبب الاتى لا قصد التحلل بالحصر وهو واضح قال ابن المنذر يؤخذ منه أن من كان على رجاء من الوصول الى البيت أن عليه أن يقيم حتى يباس من الوصول فيحلل واتفقوا على أن من ناس من الوصول وبجاء له أن يحل فتبادى على إحراره ثم أمكنه أن يصل أن عليه أن يمضي الى البيت ليمسكته وقال المهلب وغيره ما معناه يستفاد من قوله ولم يبين لهم أنهم يحلون أن المرأة التي تعرف أو أن حضنها والمرضى الذي يعرف أو أن جاء بالعادة فيه ما إذا أظفر في رمضان مثلاً في أول النهار ثم ينكشف الامر بالحض والحج في ذلك النهار أن عليها قضاء ذلك اليوم لأن الذي كان في علم الله أنهم يحلون بالحديثة لم يسقط عن كعب الكفارة التي وجبت عليه بالخلق قبل أن ينكشف الامر لهم وذلك لأنه يجوز أن يخلف ما عرفاه بالعادة فيجب القضاء عليهم لذلك (قوله فأمر الله الفديفة) قال عياض ظاهره أن النزول بعد الحكم وفي رواية عبد الله بن معقل أن النزول قبل الحكم قال فيحتمل أن يكون حكم عليه بالكفارة بوجوب لا يتي ثم نزل القرآن ببيان ذلك (قلت) وهو يؤيد الجمع المتقدم (قوله) وعن محمد بن يوسف (الظاهر أنه عطف على حدثنا روح فيكون اصح) قد رواه عن روح باسناده عن محمد بن يوسف وهو الثوري يابى باسنادهم وكذا هو في تفسيره اصح ويحتمل أن تكون العنة للبخارى فيكون أوردته عن شيخه الثوري يابى بالعنة كما يروى تارة بالحديث وبلقظ قال وغير ذلك وعلى هذا فيكون شبيهاً بالتعليق وقد أوردته الاسماعلي وأبو نعيم من طريق هاشم بن سعد عن محمد بن يوسف الثوري يابى ولفظه مثل ساق روح في أكثره وكذا هو في تفسير الثوري يابى بهذا الاسناد وفي حديث كعب بن عجرة من الثوائد غير ما تقدم أن السنة مبينة للجمع الكتاب لاطلاق الفديفة في القرآن وتقييدها بالسنة وتحريم حلق الرأس على المحرم والرخصة له في حلقها إذا أذاه القمل وأغيره من الاوجاع وفسه تطف الكبرياح بها وعناية باحوالهم وتفقد لهم وإذا رأى بعض أسباعه ضرر اسال عنه وأرشدته الى المخرج منه واستنبط منه بعض المالكية إيجاب الفديفة على من تعمده حلق رأسه بغير عذر فإن إيجابها على المعذور من التنبية بالأذى على الأعلى لكن لا يلزم من ذلك التسوية بين المعذور وغيره ومن ثم قال الشافعي والجمهور لا يتخير العامد بل يلزمه الدم وخالف في ذلك أكثر المالكية واحتج لهم القرطبي بقوله في حديث كعب أو أذبح نسكاً قال فهذا يدل على أنه ليس يهدى قال فعلى هذا يجوز أن يذبحها حيث شام (قلت) لا دلالة في نفسه ألا يلزم من تسميتها نسكاً أن نسكاً أن لا تسمى هدياً ولا تعطى حكم الهدى وقد وقع تسميتها هدياً في الباب الآخر حيث قال أو تهدي شاة وفي رواية مسلم وأهدى وفي رواية للطبري هل لك هدى قلت لا أجد ظهراً لذلك من تصرف الرواة يؤيده قوله في رواية مسلم أو أذبح شاة واستدل به على أن الفديفة لا تعين لها مكان وبه قال أكثر التابعين وقال الحسن تعين مكة وقال مجاهد النسك بمكة

اصح حدثنا روح حدثنا شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه وأنه يسقط على وجهه فقال أؤذيك هو أمك قال نعم فامرأه أن يخلق وهو بالحديثة ولم يبين لهم أنهم يحلون بها وهم على طمع أن يدخلوا مكة فانزل الله الفديفة فامرأه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطعم فرقا بين ستة أو يهدي شاة أو يصوم ثلاثة أيام وعن محمد بن يوسف حدثنا ووفاه عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه وقوله يسقط على وجهه مثله

ومنى والاطعام بمكة والصيام حيث شاء وقريب منه قول الشافعي وأبي حنيفة الدم والاطعام
 لأهل الحرم والصيام حيث شاء إلا لمنفعة فيه لأهل الحرم وألحق بعض أصحاب أبي حنيفة وأبو
 بكر ابن الجهم من المالكية الاطعام بالصيام واستدل به على ان الحج على التراخي لان حديث
 كعب دل على أن نزول قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله كان بالحدية وهي في سنة ست وفيه
 بحث والله أعلم **(قوله باب)** قول الله عز وجل فلا رفث ذكره حديث أبي هريرة من
 حج البيت فلم يرفث وأوردته من طريق شعبة عن منصور عن أبي حازم عنه ثم قال باب قول الله عز وجل
 ولا فسوق ولا جسدال في الحج وذكر الحديث بعينه لكن من طريق سفان وهو الثوري عن
 منصور هذا السند وليس بين السابقين اختلاف إلا في قوله في رواية شعبة كما ولدته أمه وفي رواية
 سفان كيوم ولدته أمه وأبو حازم المذکور في الموضوعين هو سليمان مولى عزة الاشجعية وصرح
 منصور بسماعه له من أبي حازم في رواية شعبة فأتى بذلك تعليل من أعلاه بالاختلاف على منصور
 لان البيهقي أوردته من طريق إبراهيم بن طهمان عن منصور عن هلال بن يساف عن أبي حازم زاد
 فيه رجلا فان كان إبراهيم حفظه فاعلاه حله منصور عن هلال ثم لقي أبا حازم فسمع منه فحدث
 به على الوجهين وصرح أبو حازم بسماعه له من أبي هريرة كما تقدم في أوائل الحج من طريق شعبة
 أيضا عن يسار عن أبي حازم وقوله كما ولدته أمه أي عاريا من الذنوب وللتبرمذي من طريق ابن
 عيينة عن منصور عن هلال ما تقدم من ذنبه وسلم من رواية جرير عن منصور من أبي هذا البيت
 وفروا عنهم من قوله في بقية الروايات من حج ويحجر رجل الفظ حج على ما هو أعظم من الحج والعمرة
 فساوى رواية من أتى من حيث ان الغالب ان آياته انما هو للحج أول مرة وقد تقدمت بقية
 مباحثه في باب فضل الحج المبرور وفي أوائل كذب الحج وتقدم تفسير الرفث وما ذكره في آخر
 حديث ابن عباس المذکور في باب قول الله تعالى ذلك ان لم يكن أهل حاضري المسجد الحرام
 جزءا الصيد ونحوه وقول الله تعالى لا تقتلوا الصيد كذا في رواية أبي ذر
 وأثبت قبل ذلك البسطة وغيره باب قول الله تعالى الى آخره بمحذوف ما قبله قيل البسبب في نزول هذه
 الآية ان أبا اليسر بفتح الخنثائية والمهمل قتل جاور وحش وهو محرم في عمرة الحديسية فنزلت
 حكماء مقاتل في تفسيره ولم يذكر المصنف في رواية أبي ذر في هذه الترجمة حديثا ولعله أشار الى انه لم
 يثبت على شرطه في جزء الصيد حديث مرفوع قال ابن بطال اتفق أئمة الفتوى من أهل
 الحجاز والعراق وغيرهم على ان الحرم اذا قتل الصيد عمدا أو خطأ فعليه الجزاء وخالف أهل الظاهر
 وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية في الخطأ ونحوه كما يقول تعالى متعمدا فان شبهوه ان الخطي
 بخلافه وهو إحدى الروايتين عن أحمد وعكس الحسن ومجاهد فقال لا يجب الجزاء في الخطأ دون
 العمد فيختص الجزاء بالخطأ والثقة بالعمد وعنه ما يجب الجزاء على العمد أول مرة فان عاد
 كان أعظم لاثمه وعليه النكمة لا الجزاء قال الموقفي في المأني لا تعلم أحدًا خالف في وجوب الجزاء
 على العمد غيرهما واختلصوا في الكفارة فقال الأكثر هو شجر كما هو ظاهر الآية وقال الثوري
 يقدم المثل فان لم يجد أطعم فان لم يجد صام وقال سعيد بن جبير أنما الطعام والصيام فجما لا يبلغ عن
 الصيد وانفق الاكثر على تحريم كل ما ساءه الحرم وقال الحسن والثوري وأبو ثور وطائفة
 يجوزون كلهم وهو كذبة السارق وهو وجهه للشافعية وقال الاكثر أيضا ان الحكم في ذلك

* (باب قول الله عز وجل فلا
 رفث) * حديث سليمان بن
 حرب حدثنا شعبة عن
 منصور عن أبي حازم عن
 أبي هريرة رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من حج هذا البيت
 فلم يرفث ولم يفسق رجع كما
 ولدته أمه * (باب قول
 الله عز وجل ولا فسوق ولا
 جسدال في الحج) * حدثنا
 محمد بن يوسف حدثنا شيبان
 عن منصور عن أبي حازم عن
 أبي هريرة رضي الله عنه قال
 قال النبي صلى الله عليه
 وسلم من حج هذا البيت فلم
 يرفث ولم يفسق رجع كيوم
 ولدته أمه

بسم الله الرحمن الرحيم
 * (باب جزاء الصيد ونحوه
 وقول الله تعالى لا تقتلوا
 الصيد وأنتم حرم ومن قتله
 منكم متعمدا فجزاء مثل

ما حكم به السلف لا يتجاوز ذلك وما لم يحكموا فيه يستؤنف فيه الحكم وما اختلفوا فيه يجتهد فيه
وقال الثوري الاختيار في ذلك للحكمين في كل زمن وقال مالك يستؤنف الحكم والخيار في
الحكم عليه وله ان يقول الحكمين لا تختص علي - الا بالاطعام وقال الاكرع الواجب في الجزاء
تغير الصيد من النعم وقال أبو حنيفة الواجب القيمة ويجوز قصرها في المثل وقال الاكبر في
الكبير كبير وفي الصغير صغير وفي الصحيح صحيح وفي الكسير كسير وخالف مالك فقال في الكبير
والصغير كبير وفي الصحيح والمعيب صحيح وأتفقوا على ان المراد بالصيد ما يجوز أكله للعلل من
الحيوان الوحشي وان لاشئ فيما يجوز قتله واختلفوا في المتولد فالحق الاكثر بالما كول ومسايل
هذا الباب وفروعه كثيرة جدا فلنقتصر على هذا القدر هنا **(قوله باب اذا صاد**
الحلال فاهدى للغير الصيد كله) كذا ثبت لا يذوق سقط للباقيين فمعلوم من جملة الباب الذي
قبله **(قوله)** ولم ير ابن عباس وأنس بالذبح باسا وهو في غير الصيد نحو الابل والغنم والبقرة والدجاج
والخيل (المراد بالذبح ما يذبحه المحرم والامر ظاهر العموم لكن المصنف خصه بما ذكر تنقيها
فان الصحيح ان حكم ما يذبحه المحرم من الصيد حكم الميتة وقيل يصح مع الحرمة حتى يجوز لغير
المحرم أكله وبه قال الحسن البصري واثر ابن عباس واصله عبد الرزاق من طريق عكرمة ان ابن
عباس أمره أن يذبح جزورا وهو محرم وأما أثر أنس فوصله ان في شبة من طريق الصباح
الجبلي سألت أنس بن مالك عن المحرم يذبح قال نعم وقوله وهو أي المذبح الخ من كلام المصنف
قوله تنقيها وهو متفق عليه فماعد الخيل فانه مخصوص عن يبيع أكلها **(قوله)** يقال عدل مثل
فاذا كسرت عدل فهو زنة ذلك) أما تنسيق العدل بالفتح المثل والكسر الزنة فهو قول أبي عبيدة
في الجار وغيره وقال الطبري العدل في كلام العرب بالنسخ هو قدر الذي من غير جنسه والعدل
بالكسر قدره من جنسه قال وذهب بعض أهل العلم بكلام العرب الى أن العدل مصدر من قول
القاتل عدلت هذا بهذا أو قال بعضهم العدل هو التسطيف الحق والعدل بالكسر المثل انتهى وقد
تقدمت من هذا في الزكاة **(قوله)** قياما قواما هو قول أبي عبيدة أيضا وقال الطبري أصله الواو
خولت عن الفعل ياء كما قالوا في الصوم صمت صياما وأصله صوما قال الشاعر
* قيام ذبا وقوام دين * فرده الى أصله قال الطبري فالمعنى جعل الله الكعبة بمنزلة الرئيس الذي
يقوم به أمر أتباعه يقال فلان قيام البيت وقوامه الذي يقيم شأنهم **(قوله)** يعدلون يجعلون له
عدلا هو متفق عليه بين أهل التفسير ومناسبة إيراده هذا كلفظ العدل في قوله أو عدل ذلك
صياما وفي قوله يعدلون فأشار الى أنه من مادة واحدة وقوله يجعلون له عدلا أي مثالا تعالى الله
عن قولهم **(قوله)** حدثنا هشام هو الدستواي ويحيى هو ابن أبي كثير **(قوله)** عن عبد الله بن أبي
قتادة (في رواية معاوية بن سلام عن يحيى عند مسلم أخبرني عبد الله بن أبي قتادة **(قوله)** انطلق أبي
عام الحديبية) هكذا ساقه مسلا وكذا أخرجه مسلم من طريق معاذ بن هشام عن أبيه وأخرجه
أحمد عن ابن عسبة عن هشام لكن أخرجه أبو داود والطبري عن هشام عن يحيى فقال عن
عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه انه انطلق مع النبي صلى الله عليه وسلم في رواية عن علي بن المبارك عن
يحيى المذكورة في الباب الذي يليه ان أبا حنيفة وقوله بالحديبية أصح من رواية الواقدي من
وجه آخر عن عبد الله بن أبي قتادة ان ذلك كان في غرة النضية **(قوله)** فاحرم أصحابه ولم يحرم

قوله كذا ثبت لا يذوق الخ
الذي في التسطيف لا يمتنع
عبارة ابن جرير هذه ان لفظ
باب فقط هو الذي سقط من
رواية أبي ذريح قال فيها
واذا صاد الحلال الخ بواو
الطيف وانظر اه معجمه

ما قبل من النعم الى قوله
واتقوا الله الذي اليه
تخشرون * (باب) * اذا صاد
الحلال فاهدى للغير
الصيد أكله ولم ير ابن
عباس وأنس بالذبح باسا
وهو في غير الصيد نحو الابل
والغنم والبقرة والدجاج
والخيل يقال عدل مثل
فاذا كسرت عدل فهو زنة
ذلك قياما قواما يعدلون
يجعلون له عدلا * حدثنا معاذ
ابن فضالة حدثنا هشام عن
يحيى عن عبد الله بن أبي
قتادة قال انطلق ابي عام
الحديبية فاحرم أصحابه ولم

يحرم

الضحية لاى قتادة بنه مسلم أكرم أحماني ولم أكرم وفي رواية على بن المبارك وأبنتا بعدو بغية
فتوجهنا نحوهم وفي هذا السباق حذف بنه ر واية عثمان بن موهب عن عبد الله بن أبي قتادة
وهي بعد ما بين اللفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حاجا فخرجوا معه فصرق طائفة منهم
فيهم أبو قتادة فقال خذوا ساحل البحر حتى نلقى فآخذوا ساحل البحر لما انصرفوا أكرموا
كلهم إلا بأقتادة وسأى الجمع هناك بين قوله في هذه الرواية خرج حاجا بين قوله في حديث
الباب عام الحديثية ان شاء الله تعالى وبين المطلب عن أبي قتادة عن سعيد بن منصور مكان
صرفهم ولفظه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا بلغنا الرواح (قوله وحديث)
بضم أوله على البناء للجهول وقوله بغية أى في غيبة وهو بفتح الغين المجهلة بعد ما ساء كنه ثم
قاف مفتوحة ثم هاء قال السكوني هو ما لبني غنار بن مكة والمدينة وقال يعقوب هو قليب لبني
ثعلبة يصب فيه ماء رضى ويصب هو في البحر وحاصل القصة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما
خرج في عمرة الحديبية فبلغ الز وحاء وهي من ذى الحليفة على أربعة وثلاثين ميلا اخبره وبيان
عدوا من المشركين بوادى غيبة يخشى منهم ان يقتصدوا غزته فجهز طائفة من أصحابه فيهم أبو
قتادة لاجتهدهم لما آمن شهرهم فلما آمنوا ذلك تلقى أبو قتادة وأصحابه بالنبي صلى الله عليه وسلم
فأكرموا الا هو فاستقر هو وحلا لانه امل الجوار والمقات وامل يقتصد العمرة وهذا رقع
الاشكال الذي ذكره أبو بكر الاثرم قال كنت اجمع أصحابنا يتحجبون من هذا الحديث ويقولون
كيف جاز لاى قتادة ان يجاوز المقات وهو غير محرم ولا يدرون ما وجهه قال حتى وجدته في رواية
من حديث أبي سعيد فيها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فآرمنا فلما كان كذا اذا
نحن بأى قتادة وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه في وجهه الحديث قال فاذا أبو قتادة انما جازله
ذلك لانه لم يحضر يريد مكة (قلت) وهذه الرواية التي أشار اليها تقتضي ان أبا قتادة لم يحضر مع
النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة وليس كذلك لما ينه ثم وجدت في صحيح ابن حبان والبخاري
من طريق عياض بن عبد الله عن أبي سعيد قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا قتادة
على الصدقة وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهم محرمون حتى نزلوا بعبثان فهذا
سبب آخر ويحتمل جمعهما والذي يظهر ان أبا قتادة انما أخر الاحرام لانه لم يتحقق انه يدخل مكة
فسأله التأخير وقد استدلل بقصة أبي قتادة على جواز دخول الحرم بغير احرام لمن لم يرد جوازا
عمرة وقيل كانت هذه القصة قبل ان يؤقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت وأما قول عياض
ومن تبعه ان أبا قتادة لم يكن خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة وانما بعثه أهل
المدينة إلى النبي صلى الله عليه وسلم يعلمونه ان بعض العرب قصدوا الانارة على المدينة
فهو ضعيف مخالف لما ثبت في هذه الطريق الصحيحة طريق عثمان بن موهب الآتية بعد
بابين كما أشرت اليها قبل (قوله فيينا أبي مع أصحابه بفعل بعضهم إلى بعض) في رواية على بن
المبارك فبصر أحماني بجمار وحش فجعل بعضهم يتخيل إلى بعض زاد في رواية أبي حازم
وأحبوا إلى ابصرته هكذا في جميع الطرق والروايات ووقع في رواية اعذرى في مسلم فجعل
بعضهم يتخيل إلى تشددت اليامن إلى قال عياض وهو خطأ وتجب وانما سقط عليه لفظه
بعض ثم احتج لضعفها بانهم لو تخفكوا اليه لكانت أكبر اشارة وقد قال لهم النبي صلى الله عليه

وحدث النبي صلى الله عليه
وسلم أن عدوا يغزوه بغية
فانطلق النبي صلى الله عليه
وسلم فيينا أبي مع أصحابه بفعل
بعضهم إلى بعض

وسلم حل منكم أحدهم أو أشار إليه قالوا إذا دل المحرم الحلال على الصيد لم يأكل منه اتفاقا
 وإنما اختلفوا في جوب الجزاء انتهى وتعبته النووي بأنه لا يمكن رد هذه الرواية لصحتها وصحة
 الرواية الأخرى وليس في واحدة منهما دالة ولا إشارة فإن مجرد الخحك ليس فيه إشارة قال
 بعض العلماء وإنما خحكوا انجبا من عروض الصيد لهم ولا قدرتهم عليه (قلت) قوله فإن مجرد
 الخحك ليس فيه إشارة صحيح ولكن لا يكفي في رد دعوى القاضي فإن قوله يضحك بعضهم إلى
 بعض هو مجرد ضحك وقوله يضحك بعضهم إلى نفسه من يد امر على مجرد الخحك والفرق بين
 الموضوعين أنهم اشتروا كوا في رؤيته فاستسوا وفي ضحك بعضهم إلى بعض وأبو قتادة لم يكن يراه
 فيكون ضحك بعضهم إليه بغیر سبب أعثاله على التفطن إلى رؤيته ويؤيد ما قال القاضي ما وقع
 في رواية أبي النضر عن مولى أبي قتادة كلباسي في الصيد بالنظر إذا رأيت الناس متشوقين لشيئ
 فذهبت أنظر فإذا هو جار وحش فقلت ما هذا فقالوا لا تدري فقلت هو جار وحش فقالوا هو
 ما رأيت ووقع في حديث أبي سعيد عند الزار والطحاوي وابن حبان في هذه القصة وجاء أبو
 قتادة وهو حل فكسوا رؤسهم كراعية أن يحدوا بأبصارهم له فيفطن فبراه اه فكف يظن بهم
 مع ذلك أنهم ضحكوا إليه فتبين أن الصواب ما قال القاضي وفي قول الشيخ قد صحت الرواية نظر
 لأن الاختلاف في إثبات هذه اللفظة وحذوها لم يقع في طريقين مختلفين وإنما وقع في سياق إسناد
 واحد ما عنده مسلم فكان مع من أثبت اللفظ بعض زيادة علم سالمة من الاشكال فهي مقدمة وبين
 محمد بن جعفر في روايته عن أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة كلباسي في المهمة أن قصته صمد
 للعمار كانت بعد أن اجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وبرزوا في بعض المنازل ولقظه
 كنت وما جالسهم رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في منزل في طريق مكة ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم نازل أمامنا والتوم محرمون وأنا غير محرم وبين في هذه الرواية السبب الموجب
 لرؤيتهم أياه دون أبي قتادة بقوله فأبصر واجارا وحشيا وأما مشغول أخضف فعلى فلم يؤذوني به
 وأحبوا الوأني أبصرته والتفت فأبصرته ووقع في حديث أبي سعيد المذكور أن ذلك وقع وهم
 بعسفات وفيه نظروا الصحيح ما سألني بعد باب من طريق صالح بن كيسان عن أبي محمد مولى أبي قتادة
 عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم بالقاحه ومنا المحرم وغير المحرم فرأيت أصحابي يبرأون
 شيئا فنظرت فإذا هو جار وحش الحديث والقاحه بفتح فوهمة خفيفة بعد ألف موضع
 قريب من السبقا كلباسي (قوله فنظرت) هذا فيه التثنية فإن السياق الماضي يقتضي أن
 يقول فنظرت لقوله فبينما أنا مع أصحابه فالتقدير قال أبي فنظرت وهذه الرواية الموصولة
 (قوله فإذا أنا بجمار وحش) قد تقدم أن رؤيته له كانت متأخرة عن رؤية أصحابه وصرح بذلك
 فضيل بن سليمان في روايته عن أبي حازم كلباسي في الجهاد واللفظ فراءا جار وحشيا قيل إن يراه
 أبو قتادة فلما رآه تركه حتى رآه فركب (قوله فحملت عليه) في رواية محمد بن جعفر فقلت إلى
 الفرس فأبصر جسده ثم ركبت ونسيت الميوط والريح فقلت لهم ناولوني السوط والريح فقالوا لا
 والله لا نعنيك عليه بشئ فغضت فترك فآخذتم جاشم ركبت وفي رواية فضيل بن سليمان فركب
 فرسالة يقال له الجراد فساء لهم أن يناولوه سوطه فابوا فتنالوه وفي رواية أبي النضر وركت نيت
 سوطي فقلت لهم ناولوني سوطي فقالوا لا نعنيك عليه فترك فآخذته ووقع عند النساء من

فنظرت فإذا أنا بجمار وحش
 فحملت عليه

طريق شعبة عن عثمان بن موهب وعند ابن أبي شبة من طريق عبد العزيز بن ربيع وأخرج
مسلم اسنادهما كلاهما عن أبي قتادة فاجتلس من بعضهم سوطا والرواية الأولى أقوى ويمكن
أن يجمع بينهما فإنه رأى في سوط نفسه تقصيرا فاختص سوطا غيره واحتاج إلى اختلاسه لأنه لو طالبه
منه اختصار الامتناع (قوله فطعنته فأبنته) بالثلثة ثم الموحدة ثم المثناة أي جعلته ثابثا في مكانه
لاحر اليه وفي رواية أبي حازم فشدت على الحمار فعقرته ثم جثت به وقدمات وفي رواية أبي
الضرح حتى عقرته فأبنت اليهم فقلت لهم قوموا فاحتملوا فقالوا لا نعسبه فحملته حتى جثتم به
(قوله فاكلنا من لحمه) في رواية فضيل عن أبي حازم فاكلوا فاندموا وفي رواية محمد بن جعفر
عن أبي حازم فوقعوا بايا كلون منه ثم انهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم فرحنا وخبأت العضد
معي وفي رواية مالك عن أبي الضر فاكل منه بعضهم وأبى بعضهم وفي حديث أبي سعيد فجعلوا
يشوون منه وفي رواية المطالب عن أبي قتادة عن سعيدين بنصور فظننا ناكل منه ما شئنا طيحا
وشواء ثم تردنا منه (قوله وخشينا أن نقتطع) أي نصير مقطوعين عن النبي صلى الله عليه وسلم
منفصلين عنه لكونه سبقهم وكذا قوله بعد هذا وخشوا أن يقطعوا دونك وبين ذلك رواية علي
ابن المبارك عن يحيى عند أبي عوانة باللفظ وخشينا أن يقطعنا العدو وفيه عند المصنف وانهم
خشوا أن يقطعهم العدو دونك وهذا شره بان سبب اسراع أبي قتادة لادراك النبي صلى الله
عليه وسلم خشية على أصحابه أن ينالهم بعض أعدائهم وفي رواية أبي الضر الاتية في الصد
فأبى بعضهم أن ياكل فقلت أنا أستوقف الحكم النبي صلى الله عليه وسلم فأدركته فخذنته الحديث
في هذا أن سبب ادراكه أن يستنفسه عن قصة أكل الحمار ويمكن الجمع أن يكون ذلك بسبب
الامرئين (قوله أرفع) بالتخفيف والتشديد أي أكله السبر وشأوا بالشرين المعجمة بعدها مزة
ساكنة أي تارة والمراد أنه تركه تارة وسير بسهولة أخرى (قوله فلقبت رجلا من بني غنار)
لم أقف على اسمه (قوله تركته تبعهن وهو قائل السبقا) السبقا بضم المهملة واسكان القاف
بعدها تخمينية مقصورة قرية جامعة بين مكة والمدينة وتبعهن بكسر المثناة بتبعها بعدهن
مهملة ساكنة ثم هاء مكسورة ثم نون ورواية الأكثر بالكسرو به قيدها البكري في معجم
البلاد ووقع عند الكشمي بكسر أوله ونالته وغيره بفتحهما. وحتى أن يورد الهروي أنه سمعها
من العرب بذلك المكان بفتح الهاء ومنهم من يضم التاء ويفتح العين ويكسر الهاء قبيل وهو من
تغييراتهم والصواب الأول وأعرب أبو موسى المدني فضبطه بضم أوله وثانية وبتشديد الهاء قال
ومنهم من بكسر التاء وأصحاب الحد يشعكون العين ووقع في رواية الاسماعلي بدعهن
بالدال المهملة بدل المثناة وقوله قائل قال النوروي روي بوجهين أحدهما وشرهما مزة بين
الالف واللام من القبولة أي تركته في الليل تبعهن وعزمه أن يقبل بالسبقا فعنى قوله وهو قائل
أي سيقبل والوجه الثاني أنه قابل بالباء الموحدة وهو غريب وكأنه تصحيف فان صح فعناه أن
تبعهن موضع مقابل للسبقا فعلى الأول الضمير في قوله وهو لاني صلى الله عليه وسلم وعلى الثاني
الضمير للموضع وهو تبعهن ولاشك أن الأول أصوب وأكثر فائدة وأعرب القرطبي فقال قوله
وهو قائل اسم فاعل من القول أو من القائلة والأول هو المراد هنا والسبقا مفعول بفعل مضم
وكانه كان تبعهن وهو يقول لأصحابه أقصدوا السبقا ووقع عند الاسماعلي من طريق ابن

فطعنته فأبنته واستنعت
هم فأبوا أن يعينوني فأكلنا
من لحمه وخشينا أن نقتطع
فطلبت النبي صلى الله عليه
وسلم أرفع فرسي شأوا وأسبر
شأوا فلقبت رجلا من بني
غنار في جوف الليل قلت
أين تركت النبي صلى الله
عليه وسلم قال تركته
بتبعهن وهو قائل السبقا

فقلت يا رسول الله ان اهلك يقرؤن عليك السلام (٢٢) ورجع الله انهم قد خشوا ان يقطعوا دونك فأتطهرهم قلت يا رسول

الله أصبت حمار وحش
وعندي منه فاضله فقال
للقوم كلوا وهم يحرمون
(باب) اذا رأى المحرمون
صيدا فتحكموا ففطن الحلال
حدثنا سعيد بن الربيع حدثنا
علي بن المبارك عن يحيى عن
عبد الله بن أبي قتادة أن أبا
حذنه قال انطلقنا مع النبي
صلى الله عليه وسلم عام
الحديبية فحرم أصحابه ولم
أحرم قانتنا بعدو بعقبة
فوجدناها حرمهم ففصر
أصحابي بحمار وحش فجعل
بعضهم يعضك الى بعض
فمنظرت فرأيت فقلت
عليه الترس فطعته فأتته
فأسعته فأتوا أن يعينوني
فأكلنا منه ثم لحقت برسول
الله صلى الله عليه وسلم
وخشينا أن نقتطع أرفع
فرسي شأوا وأسرع غلبه شأوا
فلقيت رجلا من بني غنار
في خوف الدل فقلت أباي
ركب رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال تركسه
تبعن وهو قائل السقا
فلحقت برسول الله صلى الله
عليه وسلم حتى أتته فقلت
يا رسول الله ان أصحابك
أرسلوا يقرؤن عليك السلام

ورجعت الله وانهم قد خشوا ان يقطعوا دونك فأتطهرهم ففطن الحلال في قتل الصيد
وان عندنا منه فاضله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه كلوا وهم يحرمون *(باب)* لا يعين الحرم الحلال في قتل الصيد
حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان حدثنا صالح بن كيسان عن أبي محمد سمع أبا قتادة قال قال كنعان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالقاعة من المدينة على ثلاث ح وحدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا صالح بن كيسان

عنه عن هشام وهو قائم بالسقا فابذل اللام في قائل ميا وزاد الباقى السقا قال الامام علي

الصحيح قائل باللام (قلت) وزيادة الباقى الاحتمال الاخير المذكور (قوله) فقلت في السياق

حذف تشديده فسرته فادركته فقلت ويرويه رواية على بن المبارك في الباب الذي يليه بالفظ

فلحقت برسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتته فقلت يا رسول الله (قوله) ان اهلك يقرؤن عليك

السلام المراد بالاهل هنا الاصحاب بدليل رواية مسلم واجد وغيرهما من هذا الوجه بالظن ان

اصحابك (قوله) فأتطهرهم بصيغة فعل الامر من الانتظار زاد مسلم من هذا الوجه فأتطهرهم

بصيغة الفعل الماضي منه ومنه لا جسد عن ابن عليه وفي رواية على بن المبارك فأتطهرهم ففعل

(قوله) أصبت حمار وحش وعندي منه فاضله) كذا لاكثر بضامة أى فضله قال الخطابي

قطعة فضلت منه فهي فاضلة أى باقية (قوله) فقال للقوم كلوا) ساقى الكلام عليه وعلى ما في

الحديث من النوائد بعد يابن (قوله) ما اذا رأى المحرمون صيدا فتحكموا ففطن

الحلال) أى لا يكون ذلك منهم إشارة الى الصيد فيجوز لهم كل الصيد ويجوز كسر الطاء من

ظن وفقتها (قوله) عن يحيى هو ابن أبي كثير (قوله) وأبينا) بضم أوله أى أخبرنا (قوله) ففصر

بفتح الموحدة وضم المهملة وفي رواية الكتمة في فطر بنون وظاء مشالة وعلى هذا فدخل

الباء في قوله بحمار وحش مشكل الا ان يقال ضم فطر معنى بصر أو الباء بمعنى الى على مذهب

من يقول انها تتناوب (قوله) انا صدينا) بتشديد المهملة والدال لاكثر بالادغام وأصله اصطدنا

فأبدا بالظام مشاة ثم ادغمت ولبعثهم بخنفسا الصاد وسكون الدال اى أثرا من الاصاد وهو

الاثارة وبعثهم صدينا بغير الف (قوله) ما لا يعين الحرم الحلال في قتل الصيد

أى يفعل ولا قول قيل أراد به الترجمة الردعى من فرق من أهل الرأي بين الاعانة التى لا يتم

الصيد الا بها فحرم وبين الاعانة التى يتم الصيد بدونها فلا تحرم (قوله) حدثنا عبد الله هو ابن

محمد الجعفي المسندي وسفيان هو ابن عيينة (قوله) عن صالح) في رواية كريمة وغيره حدثنا

صالح (قوله) بالقاعة) بالقاف والمهملة وادعى نحو ميل من السقا الى جهة المدينة ويقال لو ادعى

وادى العباديد وقد بين المصنف فى الطريق الاولى انها من المدينة على ثلاث أى ثلاث مراحل

قال عياض روى الناس بالتأنيف الا القابسى فضبطوه عنه بالتاء وهو تخفيف (قلت) ووقع

عند الجوزى من طريق محمد بن الحسن بن بشر عن سفيان الصفاق بدل القاعة والصفاق بكسر

المهملة وسدحافا أو آخره مهملة وهو تخفيف فان الصفاق موضع بارو حوا بين الرواحين وبين

السقيا مسافة طويلة وقد تقدم ان الرواح هو المكان الذى ذهب أو قتادة أو أصحابه منه الى جهة

البحر ثم التقوا بالقاعة وبها وقع له الصيد المذكور وكانه تأخره وورقة للراحة أو غيرها

وتقدمهم النبي صلى الله عليه وسلم الى السقيا حتى لحقوه (قوله) وحدثنا علي بن عبد الله

هو ابن المديني فكذا حول المصنف الاسناد الى رواية على للتصريح فيه عن سفيان بقوله حدثنا

صالح بن كيسان وقد اعتبر به فوجدته ساقى المتن على لفظ على خاصة وهذه عادة المصنف غالبا

اذا تحول الى اسناد ساق المتن على لفظ الثاني (قوله عن أبي محمد) هو نافع مولى أبي قتادة الذي
 روى عنه ابو النضر وسما في كتاب الصيد من طريق مالك وغيره عنه ووقع عند مسلم عن ابن
 عمر عن سفيان عن صالح سمعت ابا محمد مولى أبي قتادة وكذا وقع هنا في رواية كريمة لا جد من
 طريق سعد بن ابراهيم سمعت رجلا كان يقال له مولى أبي قتادة لم يكن مولى أبي لاي قتادة وفي
 رواية ابن اسحق عن عبد الله بن أبي سلمان نافع مولى بني غفار فحصل من ذلك أنه لم يكن مولى
 لابي قتادة حقيقة وقد صرح بذلك ابن حبان فقال هو مولى عقيلة بنت طلق الغنارية وكان يقال
 له مولى أبي قتادة نسب اليه ولم يكن مولاه (قلت) فيحصل أنه نسب اليه لكونه كان زوج مولاته
 أولازمه اباه أو نحو ذلك كما وقع لمسلم مولى ابن عباس وغيره والله أعلم (قوله) يترامون يتناعلون
 من الرثية (قوله) فاذا جاز وحش يعني وقع وسطه فقالوا الاذهبنك) كذا وقع هنا والسك
 فيه من البخاري فقد رواه ابو عوانة عن أبي داود الحارثي عن علي بن المديني بلفظ فاذا جاز وحش
 فركبت فرسي وأخذت الرمح والدوطة فسقط مني السوط فقلت ناولوني فقالوا ليس نعينك
 عليه بشئ انا حرمون وفي قولهم انا محرمون دلالة على أنهم كانوا قد علموا أنه يحرم على الحرم
 الاغاثة على قتل الصيد (قوله) فسأله (٣) زاد ابو عوانة بشئ وهذا يدفع اشكال من قال ذكر
 التناول بعد الاخذ تكراراً أو عناءه تكلفت الاخذ فأخذته (قوله) من وراء مكة) بفحات
 هي التل من حجر واحد قد تقدم ذكرها في الاستسقاء (قوله) فقال بعضهم كانوا قد تقدم من عدة
 أرجحهم أكلوا والظاهر أنهم أكلوا ما تأم به ثم طرأ عليهم الشك كما في لفظ عثمان بن
 موهب في الباب الذي يليه فلما نزل لجهنم قلنا أنا كل من لحم صيد ونحن حرمون وأصرح من
 ذلك رواية أبي حازم في الهبة بلفظ ثم بحثت فوقعوا فيه يأكلون ثم انهم شكوا في أكلهم اباه
 وهم حرم وفي حديث أبي سعيد جفعلا ابشرون منه ثم قالوا رسول الله بين أظهرنا وكان تقدمهم
 فلحقوا فسألوه (قوله) وهو آمننا) بفتح أوله (قوله) فقال كانوا حلال) كذا وقع بخط المبتدا
 وبين ذلك ابو عوانة فقال كانوا فهو حلال وفي رواية مسلم فقال هو حلال فسكوه (قوله) قال لنا
 عمرو) أي ابن دينار وصرح به ابو عوانة في روايته والقائل سفيان والغرض بذلك تأكد خطئه له
 وسماعه لمن صالح وهو ابن كيسان وقوله ههنا يعني مكة والحاصل ان صالح بن كيسان كان
 مدنياً قد قدم مكة فدل عمرو بن دينار راحته عليه ليس هو آمنه وقرأت بخط بعض من تكلم على
 هذا الحديث مناصه في قول سفيان قال لنا عمرو وأبي آخرد اشكال فان سفيان روى ذلك عن صالح
 فكيف يقول له عمرو ان معه اذهبوا الى صالح فيجتمعون قال ذلك تأكيدي في تجديد سماع
 سفيان ذلك منه مرة بعد أخرى وبؤخذ من ان سفيان حدث بذلك عن صالح في حال حياته انتهى
 وهو احتمال بعد جددا وزعم ان عمرو بن دينار قال لهم ذلك حين قدم عليهم الكوفة قال وكان
 مع سفيان يتحدث به عن صالح فصدقوا كذباً قال وقوله اذهبوا اليه أي الى صالح بالمدينة
 اه وهذا بعد من الاول وصاحبه سفيان من صالح الامكة ولم يقدم عمرو الكوفة وإنما قال
 ذلك لسفيان وهما بمكة وما حدث به سفيان لعل الأبعد موت صالح وعمرو بعد طوبى له وأراد
 بقوله قال لنا عمرو اذهبوا الى آخره كشفة تخذه له من صالح وإن بدلالة عمرو والله أعلم (قوله)

باب لا يترامون

(٣) قوله زاد ابو عوانة في

نسخة زاد ابو داود اه

مصححه

عن أبي محمد عن أبي قتادة

رضي الله عنه قال كذا

التي صلى الله عليه وسلم

بالقاحة ومنها الحرم ومنها

غير الحرم فزأبت أصحابي

يترامون شيئاً فنظرت فاذا جاز

وحش يعني وقع وسطه

فقالوا لا نعينك عليه بشئ انا

محرمون فتناولته فأخذته

ثم أتيت الحارثي ورائاً مكة

فمعه قترته فأبى أصحابي

فقال بعضهم كانوا

وهمال بعضهم لا تأكلوا

فأبى النبي صلى الله عليه

وسلم وهو آمننا فسأله

فقال كانوا حلال قال لنا

عمرو اذهبوا الى صالح فسألوه

عن هذا وغيره وقدم عابنا

ههنا (باب) لا يشير الحرم

الى الصيد لكي يصطاده

الحلال «حدثنا موسى بن

اسماعيل حدثنا ابو عوانة

يتعرض لجوب الجزء في ذلك وهي مسئلة خلاف فاتفقوا كما تقدم على تحريم الإشارة إلى الصيد بطلاد وعلى سائر وجوه الدلالات على المحرم لكن قيدا أو حذيفة بما إذا لم يكن الاصطباح بدونها واختلغا وفي وجوب الجزء على المحرم إذا دل الحلال على الصيد بإشارة أو غيرها أو أعان عليه فقال الكوفيون واحدوا بحق ضمن المحرم ذلك وقال مالك والشافعي لاشتمان عليه كالأول دل الحلال حلالا على قتل صيد في الحرم قالوا ولا حجة في حديث الباب لأن السؤال عن الاعانة والإشارة انما وقع ليس لهم هل يحل لهم أكلها أولا ولم يتعرض لذلك الجزء واحتج الموفق بأنه قول على وابن عباس ولا يعلم لهما المخالفان من الصحابة واجيب بأنه اختلاف فيه على ابن عباس وفي ثبوته عن علي بن نظار لأن التاتل ان ترد بقتله باختياره مع انفصال الدال عنه فصارت كل دل محرما أو صاعا على أمره أو طعمه فإنه يأثم بالدلالة ولا يلزمه كفارة ولا يفطر بذلك (قوله) حدثنا عثمان هو ابن موهب قال أخبرني عبد الله بن أبي قتادة أن أباه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حاجا فخرجوا معه فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة فقال خذوا ساحل البحر حتى نلتقي فاخذوا ساحل البحر فلما انصرفوا أحرموا كلهم الأبقادة لم يحرم فيمنعهم يسرون أذروا جروح

حدثنا عثمان هو ابن موهب قال أخبرني عبد الله بن أبي قتادة أن أباه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حاجا فخرجوا معه فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة فقال خذوا ساحل البحر حتى نلتقي فاخذوا ساحل البحر فلما انصرفوا أحرموا كلهم الأبقادة لم يحرم فيمنعهم يسرون أذروا جروح

الأبوقتادة ولا حاجة إلى جعله من قول الله لانه لا يتلزم أن يكون الحديث مرسلًا ومن توجيه الرواية المذكورة وهي قول الأبوقتادة أن يكون على مذهب من يقول على بن أبي طالب (قوله) يحمل أبوقتادة على الخرف مقر منها أنا في هذا السباق زيادة على جميع الروايات لانها متفقة على افراد الجار بالرؤية وأفادت هذه الرواية انه من جهة الخبر أن المقتول كان أنا أي أتقى فعلى هذا في إطلاق الجار عليها نحو ز (قوله) فحملنا ما بقي من لحم الاثنان في رواية أبي حازم الاتية للمصنف في الهبة فرحنا وخبات العضيدي وفيه معكم منه شيء فناولته العضيدي فاكلها حتى تعرقها وله في الجهاد قال معنار جله فاخذها فاكلها وفي رواية المطلب قدر فغننا الذراع فاكل منها (قوله) قال أمسككم أمداً أمره ان يحمل عليها أو أشار إليها قالوا لا وفي رواية مسلم هل منكم أحد أمره أو أشار إليه شيء وله من طريق شعبة عن عثمان هل أشرتم أو أعتنتم أو مضطجتم ولا في عوانة من هذا الوجه أشرتم أو مضطجتم أو قتلتم (قوله) قال فيكوا ما بقي من لحما صبيغة الامر هنا لا لاجابة لا الوجوب لانها وقعت جوابا عن سؤالهم عن الجواز لا عن الوجوب فوقعت الصبيغة على مقتضى السؤال ولم يذكر في هذا الرواية انه صلى الله عليه وسلم أكل من لحما وذكركه في رواية أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة كثره ولم يذكر ذلك أحد من الرواة عن عبد الله بن أبي قتادة غيره ووافقه صالح بن حسان عند أحد وأبي داود الطيالسي وأبي عوانة ونقطة فقال كلوا أو أطعموني وكذا لم يذكرها أحد من الرواة عن أبي قتادة نفسه الا المطلب عن سعيد بن منصور وروقه لثامن رواية أبي محمد وعطاء بن يسار وأبي الجراح كاسأني في الصيد من رواية أبي سالم بن عبد الرحمن عند اسحق ومن رواية عباد بن تميم وسعيد بن إبراهيم عند أحمد وقرطبي وعمر بن يحيى بن أبي كثير بن يادة فزادوا رواية أبي حازم كما أخرجه اسحق وابن خزيمة والدارقطني من طريقه وقال في آخره فذكرت شأنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت انما اصطدته لك فامر أصحابه فاكلوه ولم يأكل منه حين أخبرته اني اصطدته له قال ابن خزيمة وأبو بكر النيسابوري والدارقطني والجوزقي تفرد به هذه الزيادة عن عمر قال ابن خزيمة ان كانت هذه الزيادة محفوظة احتمل ان يكون صلى الله عليه وسلم أكل من لحم ذلك الجار قبل ان يعلمه أبوقتادة انه اصطاده من أجله فلما علمه امتنع اه وفيه نظر لانه لو كان حراما ما أقر النبي صلى الله عليه وسلم على الاكل منه الى أن علمه أبوقتادة بأنه صاده لاجله ويحتمل ان يكون ذلك ليدان الجواز فان الذي يحرم على الحرم انما هو الذي يعلم ان صيده من أجله وأما إذا أتى اللحم لا يدرى لحم صيد أو لا فحمل على أصل الراحة فاكل منه لم يكن ذلك حراما على الاكل وعندي بعد ذلك فيه وثقة فان الروايات المتقدمة ظاهرة في الذي تأخر هو العضيدي وأنه صلى الله عليه وسلم أكلها حتى تعرقها أي لم يبق منها الا العظيم ووقع عند البخاري في الهبة حتى نشد أي قرعها فأى شيء بقي منها حتى جنى يأمر أصحابه بأكله لكن رواية أبي محمد الاتية في الصيد أبقى معكم شيء عنه قلت نعم قال كلوا فهو طعمة أطعكموها الله فاشعر بأنه بقي منها غير العضيدي والله أعلم وسأني البحث في حكم ما يصيده الحلال بالنسبة الى الحرم في الباب الذي يليه أن شاء الله تعالى وفي حديث أبي قتادة من الفوائد أن غني الحرم ان يقع من الحلال الصيد بأكل الحرم منه لا يقتل حرامه وان الحلال اذا صاد نفسه جازل للحرم الاكل من صيده وهذا يقوى من حل الصيد في قوله تعالى

فحمل أبوقتادة على الحرم
فقر منها أنا فزادوا فاكلوا
من لحما وقالوا أنا كل لحم
صيد ونحن محرمون فحملنا
ما بقي من لحم الاثنان فلما
أقر رسول الله صلى الله
عليه وسلم قالوا يا رسول الله
أنا كأكرمنا وقد كان أبو
قتادة لم يحرم فأشار جسر
وحش فحمل عليها أبوقتادة
فقر منها أنا فزادوا فاكلوا
من لحما ثم قلنا أنا كل لحم
صيد ونحن محرمون فحملنا
ما بقي من لحما قال أمسككم
أحد أمره أن يحمل عليها
أو أشار إليها قالوا لا قال
فكلوا ما بقي من لحما

وحرم عليكم صدا الرعي الاصطباد وفيه الاستهباب من الاصداف وقبول الهدية من الصديق
وقال عياض عندي أن النبي صلى الله عليه وسلم طاب من أبي قتادة ذلك تطيبا لثياب من أكل
منه يابا للجوارب والقول والفعل لازلة الشبهة التي حصلت لهم وفيه تسمية الفرس وأحق المصنف
به الحمار فترجمه في الجهاد وقال ابن العربي قالوا الحوزا التسمية لما لا يعقل وإن كان لا يفتن له ولا
يجيب إذا نودي مع أن بعض الحيوانات ربما أدمن على ذلك بحيث يصير يميز اسمه إذا دعى به وفيه
امسالة نصيب الرفيق الغائب ممن يتعين احترامه أو ترجي بركته أو يتوقع منه ظهور حكم تلك
المسألة بخصوصها وفيه تقرير الإمام أحبابه للمصلحة واستعمال الطليعة في الغزو وتبليغ
السلام عن قرب وعن بعد وليس فيه دلالة على جواز ترك رد السلام ممن بلغه لأنه يحتمل أن يكون
وقع وليس في هذا ما يشبه وفيه أن عقر الصبيذ كآفة وجواز الاجتماع في زمن النبي صلى الله
عليه وسلم قال ابن العربي هو اجتمعوا بالقرب من النبي صلى الله عليه وسلم لا في حضرته وفيه العمل
بما أدى إليه الاجتهاد ولو تضاد اجتمعوا ولا يعاب واحد منهم على ذلك لقوله فلم يعب ذلك علينا
وكان الأصل تكسب بصل الإباحة والمنع نظر إلى الأمر الفاروق وفيه الرجوع إلى النص عند
تعارض الأدلة وركض الفرس في الاصطباد والتصديق في الامكان الوعرة والاستعانة بالفارس
وحمل الزاد في السفر والرفق بالاحباب والرفقاء في السير واستعمال الكتابة في الفعل كما تستعمل
في القول لأنهم استعملوا الخيل في وضع الإشارة ولما اعتقدوا من أن الإشارة لا تعجل وفيه جواز
سوق الفرس للحاجة والرفق به مع ذلك لقوله وأسير شأوا وزن والمسافر وقت القافلة وفيه ذكر
الحكم مع الحكمة في قوله انما هي طعمة أطعمكموها الله (تكملة) لا يجوز للغير قتل الصيد إلا
أن صال عليه فقتله دفعاً فيجوز ولا ضمان عليه والله أعلم **(قوله ما إذا أهدي)** أي
الخلال (للمعمر حمار وحشياحيا لم يقبل) كذا قيده في الترجمة بكونه حيا وفيه إشارة إلى أن
الرواية التي تدل على أنه كان مذبوحا ومهمة وسأبين ما في ذلك أن شاء الله تعالى **(قوله عن ابن شهاب)**
(الح) لم يختلف على مالك في ساقه معننا وأنه من مسند الشعب الاما وقع في موطن ابن وهب
فانه قال في روايته عن ابن عباس أن الشعب بن جثامة أهدي لحمار من مسند ابن عباس به
على ذلك الدارقطني في الموطآت وكذا أخرجه مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس
قال أهدي الشعب والحفوف في حديث مالك الاول وسبقنا في المصنف في الهبة من طريق
شعب بن الزهري قال أخبرني عبيد الله أن ابن عباس أخبره أنه سمع الشعب وكان من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم يخبر أنه أهدي والشعب يفتح الصادو سكوت العين المهملة بعدها
موحدة وأبو جثامة يفتح الحيم وتنقل الماشاة وهو من ثلث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة وكان
ابن أخت أبي سفيان بن حرب أمه زيب بنت حرب بن أمية وكان النبي صلى الله عليه وسلم أخى
بنه وبين عوف بن مالك **(قوله حمار وحشيا)** لم يختلف الرواة عن مالك في ذلك وإنما عامة
الرواة عن الزهري وخالفهم ابن عيينة عن الزهري فقال لحم حمار وحش أخرجه مسلم لكن بين
الحمدى صاحب سنن أن كان يقول في هذا الحديث حمار وحش ثم صار يقول لحم حمار
وحش فدل على اضطرابه فسمه وقد يبيع على قوله لحم حمار وحش من أوجسه فيها مقال منها
مأخرجه الطبراني من طريق عمرو بن دينار عن الزهري لكن أسنده ضعيف وقال الحق في

* (باب إذا أهدي للمعمر
حمار وحشياحيا لم يقبل)
حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
ابن مسعود عن عبد الله بن
عباس عن الشعب بن جثامة
الذي أنه أهدي لرسول الله
صلى الله عليه وسلم حمارا
وحشيا

وهو بالابواء

مسندنا أخبرنا الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو بن علقمة عن الزهري فقال لحم جوار وقد خالته
 خالد الواسطي عن محمد بن عمرو فقال جوار وحش كالاكثر وأخرج به الطبراني من طريق ابن
 اسحق عن الزهري فقال رجل جوار وحش وابن اسحق حسن الحديث الا ان لا يتحج به اذا خولف
 وبديل علي وهم من قال فيه عن الزهري ذلك ابن جرير قال قلت للزهري الجوار عقر قال لا أدري
 اخرج ابن خزيمة وابن عوانة في صحيحهما وقد جاء عن ابن عباس من وجه آخر ان الذي أهدها
 الصعب لحم جوار فآخريه مسلم من طريق الحاكم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال أهدي
 الصعب الى النبي صلى الله عليه وسلم رجل جوار وفي رواية عنده عجز جوار وحش ينظر دما
 واخرجه أيضا من طريق جبيب بن أبي ثابت عن سعيد فقال تارة جوار وحش وتارة شق جوار
 ويتوى ذلك ما أخرجه مسلم أيضا من طريق طاوس عن ابن عباس قال قدم زبيد بن أرقم فقال له
 عبد الله بن عباس يستذكره كيف أخبرني عن لحم صبيد أهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو حرام قال أهدي له عضوا من لحم صيد فرده وقال انانا كاهنا حرم وأخرجه أبو داود وابن
 حبان من طريق عطاء عن ابن عباس انه قال يا زبيد بن أرقم هل علمت ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قد رواه واقتفت الروايات كلها على انه رده عليه الامارواة ابن وهب والبيهقي من طريقه
 بإسناد حسن من طريق عمرو بن أمية ان الصعب أهدي للنبي صلى الله عليه وسلم عجز جوار وحش
 وهو بالجحفة فاكل منه وأكل القوم قال البيهقي ان كان هذا محفوظا فله رد الى الحي وقبل اللحم
 قلت وفي هذا الجمع نظرا لما ينشأه فان كانت الطرق كلها محفوظة فله رد عليه حال الكونه صبيد
 لاجله ورد اللحم تارة لذلك وقبله تارة أخرى حيث علم انه لم يصد لاجله وقد قال الشافعي في الام
 ان كان الصعب أهدي له جوارا حيا فليس للمعمر ان يذبح جوار وحش حتى وان كان أهدي له الجوار
 فقد يحتمل ان يكون علم انه صبيد له ونقل الترمذي عن الشافعي انه رده لظنه انه صبيد من أجله
 فكره على وجه التنزه ويحتمل ان يحمل القول المذكور في حديث عمرو بن أمية على وقت آخر
 وهو حال رجوعه صلى الله عليه وسلم من مكة ويؤيده أنه جازم فيه بوقوع ذلك بالجحفة وفي غيرها
 من الروايات بالابواء وأبو داود وقال القرطبي يحتمل ان يكون الصعب أحضر الجوار مذبحا ثم
 قطع منه عضوا بخضرة النبي صلى الله عليه وسلم فقدمه له فن قال أهدي جوارا أراد بقتلها
 مذبحا لحياءه من قال لحم جوار أراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وسلم قال ويحتمل ان يكون من
 قال جوار أطلق وأراد بعضه مجازا قال ويحتمل انه أهدها له حيا فلما رده عليه ذكاه وانابه بعضوا
 منه ظنا انه انما رده عليه لمعنى يختص بجملته فأعلمه بامتناعه ان يحكم الجزم من الصديق حكم
 الكل قال والجمع ههما أمكن أول من توهم بعض الروايات وقال النووي ترجم البخاري يكون
 الجوار حيا وليس في سياق الحديث تصريح بذلك وكذا نقلوا هذا التأويل عن مالك وهو باطل
 لان الروايات التي ذكرها مسلم صحيحة في انه مذبح انتهى واذا تأملت ما تقدم لم تحسن اطلاقه
 بطلان التأويل المذكور ولا سيما في رواية الزهري التي هي عمدة هذا الباب وقد قال الشافعي
 في الام حاديث مالك ان الصعب أهدي جوارا ثبت من حديث من روى انه أهدي لحم جوار
 وقال الترمذي روى بعض أصحاب الزهري في حديث الصعب لحم جوار وحش وهو غير محفوظ
 (قوله بالابواء) بفتح الهمزة وسكون الموحدة وبالمدحج من عمل الشرع بضم الفاء والراء بعدها

مهله قيل يحيى الابوابائه على القلب وقيل لان السبول تنبؤوه أى تحله (قوله أبو بوردان)
 شك من الراوى وهو بنو الراوى وتشديد الدال وآخرها نون موضع بقرب الخنفة وقد سبق في
 حديث عمرو بن أمية أنه كان بالخنفة وودان أقرب إلى الخنفة من الابواب فان من الابواب إلى الخنفة
 للآتي من المدينة ثلاثة وعشرين ميلا ومن ودان إلى الخنفة ثمانية أميال والشك جزم أكثر
 الرواة وجزم ابن اسحق وصالح بن كيسان عن الزهري بوردان وجزم معمر وعبد الرحمن بن اسحق
 وشهد بن عمرو بالابواب والذي يظهر لى ان الشك فيه من ابن عباس لان الطبراني أخرجه الحديث
 من طريق عنائه عنه على الشك أيضا (قوله فلما رأى ما فى وجهه) فى رواية شعيب فلما عرف فى
 وجهه زده هشدتي وفى رواية الليث عن الزهري عند الترمذى فلما رأى ما فى وجهه من
 الكراهية وكذا ابن خزيمة من طريق ابن جريج المذكورة (قوله انما لم ترد) تليك فى رواية
 شعيب وابن جريج ليس بشارء عليك وفى رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عند الطبراني
 انما لم ترد عليك كراهية له ولكن احرم قال عباس ضبطنا فى الروايات لم ترد بفتح الدال وأى ذلك
 المتفقون من أهل العربية وقالوا الصواب انه بنهم الدال لان المضاعف من المحرم يرى فيه
 الواو التى توجب بالذخية الهاء بعدها قال وليش التثنية بفتح الدال بل ذكره أغلب فى الفتح نعم تعقبوه
 عليه بأنه ضعيف وأوهم ضيعفه أنه فصيح وأجازوا أيضا الكسرو وهو اضعف الاوجه (قلت) ووقع
 فى رواية الكسمة من بنى ذلك الانعام لم تردده بضم الاولى وسكون الثانية ولا اشكال فيه (قوله
 الانا احرم) زاد صالح بن كيسان عند النسائي لأن أكل الصيد وفى رواية سعيد بن ابن عباس لولا
 أن احرمون لقبيلته من ذلك واستدل بهذا الحديث على تحريم الاكل من لحم الصيد على المحرم
 مطلقا لانه اقترى فى التعليل على كونه محرم فادل على انه سبب الامتناع خاصة وهو قول على
 وابن عباس وابن عمر والليث والثوري واسحق لحديث الصعب هذا ولما أخرجه أبو داود وغيره
 من حديث على أنه قال لئلا من أشجع أن تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى لرجل
 حمار وحش وهو محرم فأنى ان يأكله قالوا نعم لكن يعارض هذا الظاهر ما أخرجه مسلم أيضا من
 حديث طلحة أنه أهدى له لحم طير وهو محرم فوقف من أكله وقال أكلناه مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وحديث أبى قتادة المذكور فى الباب قبله وحديث عمر بن سلمة ان الهزلى أهدى
 للنبي صلى الله عليه وسلم طييا وهو محرم فأمر أبابكر ان يقسمه بين الرفاق أخرجه مالك وأصحاب
 السنن وصححه ابن خزيمة وغيره وبالحوار مطلقا قال الكوفيون وطائفة من السلف وجع
 الجمهور بين ما اختلف من ذلك بان أحاديث القبول محمولة على ما يصيده الحلال لنفسه ثم يهدى
 منه للمعمر واحاديث الرد محمولة على ما صاده الحلال لاجل المحرم قالوا والسبب فى الاقتصار
 على الاحرام عند الاعتدال للصعب ان الصيد لا يحرم على المرء اذا صيده الا اذا كان محرما بين
 الشرط الاصلى وسكت عما عداه فلم يدل على نفيه وقد بينه فى الاحاديث الاخرى وبؤيد هذا الجمع
 حديث جابر بن فروع اصيد البراءكم حلال ما لم تصيدوه أو يصاد بكم أخرجه الترمذى والنسائي
 وابن خزيمة (قلت) وقد تقدم ان عند النسائي من رواية صالح بن كيسان ان احرم لانا كل الصيد
 فبين العلتين جميعا وجاء عن مالك تفصيل آخر بين ما يصيد للمعمر قبل احرامه ويجوز له الاكل منه
 أو بعد احرامه فلا رعن عثمان التفصيل بين ما صاده لاجله من المحرمين فيمتنع عليه ولا يمتنع على

أبو بوردان فردّه عليه فلما
 رأى ما فى وجهه قال انما لم
 تردّه الا ان احرم

* (باب ما يقتل المحرم من الدواب) * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح * وعن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) قال حدثنا مسدد حدثنا أبو عوانة عن زيد بن جبير قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل المحرم * حدثنا أصبغ بن الفرج قال أخبرني عبد الله بن وهيب عن نؤس عن ابن شهاب عن سالم قال قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قالت حفصة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس من الدواب لا حرج على من قتلهن الغراب والحدأة والفأرة والعقرب والكلب العقور

٣ قوله بالهامش ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مقوله بخذوف وهو في مسلم وانظر القسطلاني اه

محرم آخر وقال ابن المنبر في الحاشية حديث الصعب يشكل على مالك لأنه يقول ما صيد من أجل المحرم يحرم على المحرم وعلى غير المحرم فمكن ان يقال قوله فزده عليه لاستلزامه انه اباح له اكله بل يجوز ان يكون امره بان له ان كان حيوا طوي رحا كان مذبوها فان السكوت عن الحكم لا يدل على الحكم بضده وقد قبيلنا وقت البيان فاولم يجزله الاتفاقيات لم يرد عليه اصلا الا الاختصاص له به وفي حديث الصعب الحكم بالعلامة لدولة فلما رأى ما في وجهي وفيه جواز رد الهدية لعلته وترجم له المصنف من رد الهدية لعلته وفيه الاعتذار عن رد الهدية تطييبا للقلب المهدي وان الهبة لا تدخل في المالك الا بالقبول وان قدرته على تملكها لا تصير مال كالحال وان على المحرم أن يرسل ما في يده من الصيد الممنوع عليه اصطباذه (قوله ما) ما يقتل المحرم من الدواب أي مما لا يجب عليه فيه الجزاء وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث الأول منها اختلف فيه على ابن عمر فسانه المصنف على الاختلاف كما سيأتي (قوله خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح) كذا أورده مختصرا أو حال بعلى طريق سالم وهو في الموطأ وتامه الغراب والحدأة والغرب والفأرة والكلب العقور (قوله وعن عبد الله بن دينار) هو معطوف على الطريق الأولى وهو في الموطأ كذلك نافع عن ابن عمر وعن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وقد أورده المصنف في بدء الخلق عن التميمي عن مالك وساق لنقله مثله سواء وكذا أخرجه مسلم عن طريق أبي معمر بن جعفر عن عبد الله بن دينار وأخرجه أحمد عن طريق شعبة عن عبد الله بن دينار فقال الحية بدل العقرب (قوله عن زيد بن جبير) هو الطائي الكوفي ليس له في الصحيح رواية عن غير ابن عمر ولا في هذه الحديث وآخر تقدم في المواقيت وقد خالف نافعاً وعبد الله بن دينار في إدخال الواسطة بين ابن عمر وبين النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ووافق سالم إلا ان زيدا أي مها وسالمهما (قوله حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل المحرم) كذا ساق منه هذا القدر وأحال بعلى الطريق التي بعده وفيه إشارة منه الى نفسه المسمومة فيه بانهم المسمومة في الرواية الاخرى فتقدم وصله أبو نعيم في المستخرج عن طريق أبي خليفة عن مسدد بإسناد البخاري وبقيته كرواية حفصة إلا ان فيه تقديماً وتأخيراً في بعض الاسماء وأخرجه مسلم عن ابن شهاب عن أبي عوانة فزاد فيه اسماً ونقله سالم رجل ابن عمر ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم فقال حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم أن كان يامر بقتل الكلب العقور والفأرة والغرب والحدأة والغراب والحية قال وفي الصلاة أيضاً فلم يقتل في أوله خساو زاد الحق عزاد في آخره ذكر الصلاة لئلا يسهل ذلك على جواز قتل المذكورات في جميع الاحوال وسأذكر البحث في ذلك ولم أر هذا الزيادة في غيره من الطرق فقد أخرجه مسلم عن طريق زهير بن معاوية والاسماعيلي عن طريق اسماعيل كلاهما عن زيد بن جبير بدونها (قوله عن نؤس) هو ابن زيد (قوله عن سالم) في رواية مسلم أخرني سالم أخرجه عن حملة عن ابن وهب (قوله قال عبد الله) في رواية مسلم قال لي عبد الله وفي رواية الاسماعيلي عن سالم عن أبيه أخرجه عن طريق ابراهيم بن المنذر عن ابن وهب (قوله قالت حفصة) في رواية الاسماعيلي عن حفصة وهذه التي قبله قد يوهن ابن عبد الله بن عمر ما سمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم ولكن وقع في بعض طرق نافع عنه سمعت النبي صلى الله عليه وسلم

آخره مسلم من طريق ابن جريج قال أخبرني نافع وقال مسلم بعده لم يقل أحد عن نافع عن ابن جريج سمعت الابن جريج وتابعه محمد بن اسحق ثم ساقه من طريق ابن اسحق عن نافع كذلك قال الظاهران ابن عمر جمعة من أخته حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم وثمعه أيضا من النبي صلى الله عليه وسلم يحدث به حين سئل عنه فوقع عند أحمد من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال نادى رجل ولابي عوانة في المستخرج من هذا الوجه ان أعرابا نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تقتل من الدواب اذا أحرمتها والظاهران المهيمية في رواية يزيد بن جبير هي حفصة ويحتمل ان تكون عائشة وقد رواه ابن عينة عن ابن شهاب فاسقط حفصة من الاسناد والصاب اثباتها في روايته سالم والله أعلم الحديث الثاني حديث عائشة في المعنى (قوله أخبرني بونس) هو ابن يزيد أيضا وظهر بهذا ان ابن وهب عنه عن الزهري فيه اسناد بن سالم عن أبيه عن حفصة وعروة عن عائشة وقد كان ابن عينة يشكر طريق الزهري عن عروة قال الحميدي عن سفيان حدثنا الله الزهري عن سالم عن أبيه فقيل له ان معمر امر به عن الزهري عن عروة عن عائشة فقال حدثنا والله الزهري لم يذكر عروة (قلت) وطريق معمر المثار لها أوردنا المصنف في بدء الخلق من طريق يزيد بن زريع عنه ورواهما النسائي من طريق عبد الرزاق قال عبد الرزاق ذكر بعض أصحابنا ان معمر كان يذكره عن الزهري عن سالم عن أبيه وعن عروة عن عائشة وطريق الزهري عن عروة رواها أيضا سعيد بن أبي حمزة عند أحمد وأبان بن صالح عند النسائي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وقد تابع الزهري عن عروة هشام بن عروة أخرجه مسلم أيضا (قوله حسن) التقييم بالحسن وان كان مذهبه اختصاص المذكور بذلك لكنه مذهبه عدمه عدوليس بمجته عند الأكثر وعلى تقدير اعتباره فيجتمعا ان يكون قاله صلى الله عليه وسلم أو لا ثم بين بعد ذلك ان غير الحسن يشترك معها في الحكم فقد ورد في بعض طرق عائشة باللفظ أربع وفي بعض طرقها باللفظ ست فالما طريق أربع فأخرجها مسلم من طريق التماسم عنها فاسقط العقرب وأما طريق ست فأخرجها أبو عوانة في المستخرج من طريق المحارب عن هشام عن أبيه عنها فأثبتها وزاد الحميد ويشهد لها طريق شيان التي تقدمت من عنده مسلم وان كانت خالية عن العدد وأغرب عياض فقال وفي غير كتاب مسلم ذكر الافي فصار سبعاً وتعتب بان الافي داخله في معنى الحية والحديث الذي ذكرته فيه أخرجه أبو عوانة في المستخرج من طريق ابن عون عن نافع في آخر حديث الباب قال قلت لنافع قال الافي قال ومن يشك في الافي اه وقد وقع في حديث أبي سعيد عند أبي داود ونحو رواية شيان وزاد السبع العادي فصار سبعاً وفي حديث أبي هريرة عند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة ذكر الذئب والتمر على الخمس المشهورة فتصير بهذا الاعتبار تسعاً لكن أفاذا بن خزيمة عن الذهلي ان ذكر الذئب والتمر من تفسير الراوي للكتاب العقور ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل أخرجه ابن شعبة وسعيد بن منصور وأبو دارم من طريق سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل المحرم الحية والذئب ورجاله ثقات وأخرج أحمد من طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر قال أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الذئب للحرم وحجاج ضعيف وخالفه مسعر عن وبرة فرواه موقوفاً أخرجه ابن أبي شيبة فهذا جميع ما وقعت عليه في الأحاديث المرفوعة زيادة على الخمس المشهورة ولا يخلو شي عن ذلك من مقال والله أعلم

* حدثنا يحيى بن سليمان قال - حدثني ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس

قوله رواها أيضا سعيد بن أبي حمزة في نسخة شعيب بن أبي حمزة ٥٥ مصححه

(قوله من الدواب) بتشديد الواو جمع دابة وهو ما دب من الحيوان وقد أخرج بعضهم منها الطير لقوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا آية وهذا الحديث يرتفع عليه فإنه ذكر في الدواب الخمس الغراب والحذأة ويدل على دخول الطير أيضاً عموم قوله تعالى وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها وقوله تعالى وكأين من دابة لا تحمل رزقها الآية وفي حديث أبي هريرة عنده سلم في صفة بدء الخلق وخلق الدواب يوم الخميس ولم يفرط الطير بكرو وقد تصرف أهل العرف في الدابة فمنهم من يخصها بالجوار ومنهم من يخصها بالفرس وفائدة ذلك أنه يظهر في الحلف (قوله كهن فاسق يقتلن) قيل فاسق صفة لكل وفي يقتلن ضمير راجع إلى المعنى كل ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه كها فواسق وفي رواية معمر التي في بدء الخلق خشي فواسق قال النووي هو باضافة خس لا تنو به وجوز أن يقيق العبد الوجهين وأشار إلى ترجيح الثاني فإنه قال رواية الاضافة تشعير بالخصيص فيقال لها غيبرها في الحكم من طريق المفهوم ورواية التنوين تقتضي وصف الخمس بالفسق من جهة المعنى فيشعير بان الحكم المرتب على ذلك وهو القتل معالج بما جعل وصفه وهو النسق فدخل فيه كل فاسق من الدواب ويؤيده رواية يونس التي في حديث الباب قال النووي وغيره تسمية هذا الخمس فواسق تسمية صحيحة جارية على وفق اللغة فإن أصل الفسق لغة الخروج ومن فسدت الرطبة إذا خرجت عن قشرها وقوله تعالى فسق عن أمره أي خرج وبسبب الرجل فاسقاً لخروجه عن طاعة ربه فهو خروج مخصوص وزعم ابن الأعرابي أنه لا يعرف في كلام الجاهلية ولا شعرهم فاسق يعني بالمعنى الشرعي وأما المعنى في وصف الدواب المذكورة بالفسق فقتل لخروجها عن حكم غيبرها من الحيوان في تحريم قتله وقيل في حل كونه لقوله تعالى أو فسقاً أهل غير الله به وقوله ولا تأكلوا مما لم يذكر باسم الله عليه وأنه لنسق وقيل لخروجها عن حكم غيبرها بالأيذاء والافساد وعدم الاختناع ومن ثم اختلف أهل الفتوى فمن قال بالاول ألق بالخمس كل ما جاز قتله للعلل في الحرم وفي الحل ومن قال بالثاني ألق ما لا يؤكل إلا ما نهي عن قتله وهذا أقدم مع الاول ومن قال بالثالث يخص الإلحاق بما يحصل منه الإفساد ووقع في حديث أبي سعيد عند ابن ماجه قيل له لم قيل للنارة فوبسقة فقال لأن النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ لها وقد أخذت الفتيلة لتعرق بها البيت فهذا يؤي إلى أن سبب تسمية الخمس بذلك لكون فعلها يشبه فعل الفعاق وهو يروج القول الأخير والله أعلم (قوله يقتلن في الحرم) تقدم في رواية نافع بلفظ ليس على الحرم في قتلهن جناح وعرف بذلك أن لا تأثم في قتلهما على الحرم ولا في الحرم ويؤخذ منه جواز ذلك للعلل وفي الحل من باب الاول وقد وقع ذكر الحل صريحاً عند مسلم من طريق معمر عن الزهري عن عروة بلفظ يقتلن في الحل والحرم ويعرف حكم الحلال بكونه لم يسم به مانع وهو الاحرام فهو بالجواز أولى ثم إنه ليس في نفي الجناح وكذا المخرج في طريق سالم دلالة على أرجحية الفعل على الترك لكن ورد في طريق زيد بن جبير عند مسلم بلفظ أمر وكذا في طريق معمر ولائي عوانة من طريق ابن نمير عن هشام عن أبيه بلفظ يقتل الحرم وظاهر الأمر الوجوب ويحتمل الندب والاباحة وروى البزار من طريق أبي رافع قال ينادي رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاته اذنب شيء فأذاشني عترب فقتلها وأمر بقتل العترب والحيوة والنارة والحذأة للحرم لكن هذا الأمر ورد بعد

من الدواب كهن فاسق
يقتلن في الحرم

الحظائر، ومنه نهي المحرم عن القتل فلا يكون للوجوب وللالتدابير وبذلك رواية الليث عن زافع بن قنفذ أن أخرجه مسلم والنسائي عن قتبية عنه لكن لم يسبق مسلم لفظه وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره خمس قللن حلال للحرم (قوله الغراب) زاد في رواية سعيد بن المسيب عن عائشة عند مسلم الأبقع وهو الذي في ظهره وأبطنه بياض وأخذ به هذا القيد بعض أصحاب الحديث كما كساه ابن المنذر وغيره ثم وجدت ابن خزيمة قد صرح باختياره وهو قضية حلال المطاق على المقيد وأجاب ابن بطال بأن هذه الزيادة لا تصح لأنهم من رواية قتادة عن سعيد بن وهب مدلس وقد شد به لا وقال ابن عبد البر لا ثبت هذه الزيادة وقال ابن قدامة الروايات المطابقة أصح وفي جميع هذا للتعديل نظر أما دعوى التذليل فردود قبان شعبة لا يروى عن شيخه المدلسين إلا ما هو سمعوا منهم وهذا من رواية شعبة بل صرح النسائي في روايته من طريق النضر بن شميل عن شعبة بسماع قتادة وأما في الثبوت فردود بإخراج مسلم رأيا للترجيح فليس من شرط قبول الزيادة بل الزيادة مقبولة من الثقة الحافظ وهو كذلك هنا نعم قال ابن قدامة يلتحق بالأبقع ما شارك في الأيداء وتحريم الأكل وقد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع ويقال له الزاغ وأفتوا بجواز أكله ففي ما عداه من الغربان ما لا يتبع ومنها الغداف على الصحيح في الروضة بخلاف تصحيح الرافعي وسمى ابن قدامة الغداف غراب البين والمعروف عند أهل اللغة أنه الأبقع قيل سمي غراب البين لأنه ينادي من فوح لما أرسله من السفينة ليكشف خبر الأرض فلقى حبيفة فوقع عليها ولم يرجع إلى الفوح وكان أهل الجاهلية يسمونه بمون به فكانوا إذا نعبه من تين قالوا آذن بشروا إذا نعب تينا قالوا آذن بخير فأبطل الإسلام ذلك وكان ابن عباس إذا سمع الغراب قال اللهم لا طير إلا طيرك ولا خير إلا خيرك ولا الله غيرك وقال صاحب الهداية المراد بالغراب في الحديث الغداف والأبقع لأنهما ياكلان الحيف وأما غراب الزرع فلا وكذا السبعة منها ابن قدامة وما أظن فيه خلافا وعليه يحمل ما جاء في حديث أبي سعيد عند أبي داود أن صحبته قال فيه ويرجى الغراب ولا يقتله وروى ابن المنذر وغيره نحوه عن علي وشجاعه قال ابن المنذر أباح كل من يحفظ عنه العاقلة قتل الغراب في الإجماع إلا ما جاء عن عطاء قال في حرم كسر قرن غراب فقال إن أدهاه فعله الجزاء وقال الخطابي لم يتابع أحد عطاء على هذا انتهى ويحتمل أن يكون مراده غراب الزرع وعند المالكية اختلاف آخر في الغراب والحداء هل يتقد جواز قتلهما بأن يتدنا بالآذى وهل يختص ذلك بكبارها والمشهور عنهم كما قال ابن شاس لا فرق وقال الجمهور ومن أنواع الغربان الأعصم وهو الذي في رجله أوفى جناحيه أو بطنه بياض أو جرة وله ذكر في قصة حفر عبيد الماطب لمزم وحكمه حكم الأبقع ومنها العتق وهو قدر الحمامة على شكل الغراب قيل سمي بذلك لأنه يقع فراخه فتر كها بلا طعم وبهذا يظهر أنه نوع من الغربان والعرب تشاءم به أيضا ووقع في فتاوى قاضيخان الخفي من خرج لسفر فسمع صوت العتق فرجع كثر وحكمه حكم الأبقع على الصحيح وقيل حكم غراب الزرع وقال أحمدان كل الحيف والأفلا بأس به (قوله والحداء) بكسر أوله وفتح ثانيه بعد هاءزة بغير مدوحى صاحب المحكم المدفعية ندورا ووقع في رواية الكشي عن أبي حنيفة عائشة الحداء بزيادة هاء بلفظ واحدة وليست للتأنيث بل هي كالكاهن في القرعة وحكى الأزهري

فيها حدوة بواو بدل الهمزة وسيأتي في بدء الخلق من حديثها بلفظ الحدايا ضم أوله وتشديد
 التثنية مقصور ومثله لم يلم في رواية هشام بن عروة عن أبيه قال قال قاسم بن ثابت الوجه فيه
 الهمزة وكأنه سهيل ثم ادغم وقيل هي لغة حجازية وغيرهم يقول حديثه وقد تقدم ذكرها
 في الكلام على الغراب ومن خواص الحدأة أنها تنف في الطيران ويقال إنها لا تحتطف إلا من
 جهة الميز وقد ضي هذا ذكر في الصلاة قصة صاحبة الوشاح * (تنبيه) * يلتبس بالحدأة الحدأة
 بفتح أوله فاسم لدرأسان **(قوله والعقرب)** هذا اللفظ للذكر والأنثى وقد يقال عقربة وعقرباء
 وليس منها العقربان بل هي دوسية طويلة كثيرة القوائم قاله صاحب المحكم ويقال إن عيناها
 في ظهرها وإنما لا تضر ميتا ولا ناعما حتى يتحرك ويقال لدغسته العقب بالعين المججمة ولسعته
 بالهمزة ملتين وقد تقدم اختلاف الرواة في ذكر الحية بدلها في حديث الباب ومن جهما والذي
 يظهر لي أنه صلى الله عليه وسلم به بأحداهما على الآخرى عند الاقتضار وبين حكمهما
 معا حدث جمع قال ابن المنذر لا نعلمهم اختلفوا في جواز قتل العقرب وقال نافع لما قيل له
 فالحية قال لا يختلف فيها وفي رواية ومن يشك فيها وتعبه ابن عبد البر بما أخرجه ابن أبي شيبة
 من طريق شعبة أنه سأل الحكم بن عباد إذا قتل الحية ولا العقرب قال ومن حجتهما
 انهما من عوام الأرض فليمن من أياح قتلها مثل ذلك في سائر الهوام وهذا اعتلال لا معنى
 له نعم عند المالكية خلاف في قتل صغير الحية والعقرب التي لا تمك من الأذى **(قوله والفار)**
 بهمزة ساكنة ويجوز فيها التسهيل وليختلف العلماء في جواز قتلها المعمر المأخوذ عن إبراهيم
 النخعي فإنه قال فيها جزاء إذا قتلها الحريم أخرجه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف
 قول جسيم أهل العلم وروى البيهقي بإسناد صحيح عن جاهد بن زيد قال لما ذكروا له هذا القول
 ما كان بالكوفة أشد رد الناس من إبراهيم النخعي لقلة ما سمع منها ولا أحسن ما عاها لها من
 الشعبي لكثرة ما سمع ونقل ابن شاس عن المالكية خلافا في جواز قتل الصغير منها الذي لا يتمكن
 من الأذى والفار أنواع منها الجرذ بالجيم يوزن عمره والمذبذب المججمة وسكون اللام وفارة الأبل
 وفارة المسك وفارة الغظ وحكمها في تحريم الأكل وجواز القتل سواء وسأني في الأدب إطلاق
 النور بسنة عليها من حديث جابر وقد تقدم سبع تسميات بذلك من حديث أبي سعيد وقيل إنما
 سميت بذلك لأنها قطعت حبال سفينة نوح والله أعلم **(قوله والكلب العقور)** الكلب معروف
 والأتى كلفة والجمع أكلب وكلاب وكلب بالفتح كأبو عبدو وعبدو وفي السكب جمعة وسبعة
 كأنه مركب وفيه منافع للعراسة والصيد كما سيأتي في باب وفيه من اقتناء الأثر ثم الرائحة
 والخراقة رخصة النوم والتودد وقبول التعليم ما ليس لغيره وقيل إن أول من اتخذ للعراسة
 نوح عليه السلام وقد سبق البحث في مجاسته في كتاب الظاهرة ويأتي في بدء الخلق جلدته من خصاله
 واختلف العلماء في المراهبة هنا وهل لو صفه بكونه عقورا مفهوما أو لا فروى سعيد بن منصور
 بإسناد حسن عن أبي هريرة قال بالكلب العقور والأسد وعن سفيان عن زيد بن أسلم أنهم سألوه
 عن الكلب العقور فقال وأي كلب أعقر من الحية وقال زفر المراد بالكلب العقور هذا الذئب
 خاصة وقال مالك في الموطأ كل ما غقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والنمر والفهد
 والذئب هو العقور وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان وهو قول الجمهور وقال أبو حنيفة المراد

والعقرب والفارة والكلب
 العقور * حدثنا عمر بن
 حفص بن غياث حدثنا
 أبي حدثنا الأعشى

بالكذب هذا الكذب خاصة ولا يلحق به في هذا الحكم سوى الذنب واحتج أبو عبيد الجهم
بقوله صلى الله عليه وسلم اللهم سلط عليه كلاما من كلابك فقتله الأسد وهو حديث حسن أخرجه
الحاكم من طريق أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه واحتج بقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكبدين
فاشقة فهاهم اسم الكذب فلهذا قبيل لكل جارح عقور واحتج الطحاوي للعنفية بأن العلماء
اتفقوا على تحريم قتل البازي والصقور وهما من سباع النمل فدل ذلك على اختصاص التحريم
بالغراب والحسد أو كذلك يختص التحريم بالكذب وما شاركه في صفته وهو الذنب وتعتب برد
الاتفاق فإن شئنا لنهم أجازوا قتل كل ما عداوا فترس فيدخل فيه الصقور وغيره بل معظمهم قال
يلحق بالغراب بالجنس كل ما نهى عن أكله الأمانى عن قتله واختلف العلماء في غير العتور مما لم يؤمر
بأقتلها فصرح بغيره قتل التناسيان حسين والمأوردى وغيرهما ووقع في الأمانى للشافعي الجواز
واختلف كلام النورى فقال في البيع من شرح المذهب لا خلاف بين أصحابنا في أنه يحترم
لا يجوز قتله وقال في التيمم والغصب أنه غير محترم وقال في الحج يكره قتله كراهة تنزيه وهذا
الخلافاً شديدو على كراهة قتله اقتصر الرافعي وتبعه في الروضة زاد أنها كراهة تنزيه والله
أعلم وذهب الجمهور كما تقدم إلى الحاق غير الجنس بها في هذا الحكم لأنهم اختلفوا في المعنى
فقبل لكونها مؤذية فيجوز قتل كل مؤذ وهذا مذهب مالك وقيل لكونها مما لا يؤكل
فعلى هذا كل ما يجوز قتله لأذية على الحرم فيه وهذا أقضية مذهب الشافعي وقد قسم هو وأصحابه
الحيوان بالنسبة للمعمر إلى ثلاثة أقسام قسم يستحب كالتمس ومافي معناه مما يؤذى وقسم
يجوز كسائر ما لا يؤكل لحمه وقسم ما لا يحصل منه نفع وضرر فيباح ما ليس منه من متعة
الأصلي ولا يذكر ما يفهم من العدوان وقسم ليس فيه نفع ولا ضرر فيجوز قتله ولا يحرم
والقسم الثالث ما أبيع أكما أو نهى عن قتله فلا يجوز فيه الجزاء إذا قتله الحرم وخالف الحنفية
فأقتصر على الجنس لأنهم ألحقوا بها الحياة لثبوت الخير والذنب لشاركتها بالكذب في الكسبة
وألحقوا بذلك من ابتدأ بالعدوان والأذى من غيرها وتعتب بظهور المعنى في الجنس وهو الأذى
الطبيعي والعدوان المركب والمعنى إذا ظهر في المتخصص عليه تعدى الحكم إلى كل ما وجد فيه
ذلك المعنى كما وافقوا عليه في مسائل الربا قال ابن دقيق العيني والتعدي بمعنى الأذى إلى كل
مؤذوق بالإضافة إلى تصرف أهل القياس فإنه ظاهر من جهة الأفعال والتعليل بالنسق وهو
الخروج عن الحد وأما التعليل بحرمه إلا كل فسيء بطل المسائل عليه أياً النص من التعليل
بالنسق انتهى وقال غيره هو راجع إلى تفسير النسق فمن فسره بأنه الخروج عن بقية الحيوان
بالأذى علبه ومن قال بجواز القتل بتحريم الأكل علبه وقال من علل بالأذى أنواع الأذى
مختلفة وكأنه تبعاً بالعشر على ما يشاركها في الأذى بالبيع ونحوه من ذوات السهم كالخيمة
والزور وبالشارة على ما يشاركها في الأذى بالنقب والقرص كإن عرس والغراب والحدأة على
ما يشاركها بالاختطاف كالصقور والكباب العتور على ما يشاركه في الأذى بالعدوان والعقر
كالأسد والبهمة وقال من علل بتحريم الأكل وجواز القتل إنما اقتصر على الجنس لكثرة
ملاصتها للناس بحيث يعم أذاها والتخصيص بالعادة لا مفهوم له * (تكمله) * نقل الرافعي عن
الأمام أن هذه النوازل لما لا تحدر إلا اختصاص ولا يجب ردها على صاحبها ولم يذكر

مثل ذلك في غير الخس مما يلحق بها في المعنى فلم تأمل واستدل به على جواز قتل من لجأ إلى الحرم
 بمن وجب عليه القتل لان اباحة قتل هذه الاشياء جعل بالنسبة والقتال فاسق فيقتل بل هو أولى
 لان فسق المذكور كرات طبيعي والمكلف اذا ارتكب الفسق هاتك الحرمته نفسه فهو أولى باقامة
 مقتضى النسق عليه وأشار ابن دقيق العبد الى أنه بحث قابل للتزاع وسأقي بسط القول فيه في
 الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى (الحديث الثالث) حديث ابن مسعود **(قوله)** حدثني ابراهيم
 هو ابن يزيد النخعي والاسود هو النخعي خاله وعبد الله هو ابن مسعود وقد اختلف على الاعشى في
 اسناد هذا الحديث كما سأني بيانه في بدء الخلق **(قوله)** في غاريبي وقع عند اسماعيل بن طريق
 ابن خمر عن حفص بن غياث ان ذلك كان ليلة عرفة وبذلك يتم الاحتجاج به على مقصود الباب من
 جواز قتل الحية للعهرم كمال قوله يعني على أن ذلك كان في الحرم وعرف بذلك المؤدعي من قال
 ليس في حديث عبد الله ما يدل على أنه أمر بقتل الحية في حال الاحرام لاحتمال أن يكون ذلك بعد
 طواف الافاضة وقدر واه وسلم ابن خزيمة واللفظ له عن أبي كريب عن حفص بن غياث مختصراً
 ولنظنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بحرم ما يقتل حية في الحرم يعني وقوعه في رواية أبي الوقت
 عقب حديث الباب قال أبو عبد الله وهو المصنف انما أردنا بهذا أن من في الحرم وأنهم لم يروا
 بقتل الحية يعني فيه بأسا ووقع هذا الكلام عند أبي ذر في آخر الباب وشكك عقب حديث ابن
 مسعود **(قوله)** رطبة أي لم يجف بريقه **(قوله)** كما وقته شرها بالنصب لأنه مفعول ثان وكذلك
 قوله وقته شر كما أي ان الله سلها منكم كما سلكم منها وهو من مجاز المقابلة قال ابن المنذر اجمع
 يحفظ عنه من أهل العلم على أن الحرم قتل الحية وتعقب بما تقدم عن الحكم وجاهد وما عند
 المالكية من استئنه ما صغر منها حيث لا يتمكن من الأذى **(الحديث الرابع)** **(قوله)** حدثنا
 اسمعيل هو ابن أبي ريس **(قوله)** قال للوزع فوبسق (اللام بمعنى عن والمعنى انه سمعه فوبسقا
 وخوصة غير تحقير بما لغة في الذم **(قوله)** ولم أسمعه أمر بقتله هو مقول عائشة والذم للنبي صلى
 الله عليه وسلم وقصصه سمعته ما هو فوبسقا أن يكون قتله بما حوكونه لم سمعه لا يدل على منع
 ذلك فقد سمعه غيرها كما سألني في بدء الخلق عن سعيد بن أبي وقاص وغيره ونقل ابن عبد البر
 الاتفاق على جواز قتله في الحل والحرم لكن نقل ابن عبد الحكم وغيره عن مالك لا يقتل المحرم
 الوزع زاد ابن القاسم وان قتله تصدق لأنه ليس من الجنس المأمور بقتله أو روى أبي شيبة ان
 عطاء سئل عن قتل الوزع في الحرم فقال اذا أذالك فلا بأس بقتله وهذا يشهد توقف قتله على أذاه
(قوله) باب لا يعضد شجر الحرم بينهم أوله وفتح الضاد المجعدة أي لا يقطع **(قوله)** وقال
 ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعضد شوكه سألني وصولا بعد باب ويأتي البحث فيه
 هناك **(قوله)** عن سعيد في رواية عبد الله بن يوسف عن الليث حدثني سعيد كما تقدم في العلم **(قوله)**
 عن أبي شريح العدوي كذا وقع هنا وفيه نظر لأنه خراي من بني كعب بن ربيعة عن لحى
 بطن من خراعة ولهذا يقال له الكعبي أيضا وليس هو من بني عدى لا عدى قریش ولا عدى
 مضرفه له كان حلفا للنبي عدى بن كعب من قریش وقيل في خراعة بطن يقال لهم بنو عدى
 وقد وقع في رواية ابن أبي ذئب عن سعيد سمعت أبا شريح أخرجه أحدوا اختلف في اسمه فالشهور
 انه خو بلدين عمرو وقيل ابن خنجر وقيل هاني بن عمرو وقيل عبد الرحمن وقيل كعب وقيل عمرو بن

حدثني ابراهيم عن الاسود
 عن عبد الله رضى الله عنه
 قال بينما نحن مع النبي صلى
 الله عليه وسلم في غاريبي اذ
 نزل عليه والمرسلات وانه
 استلواها واني لا تلتها هامن
 فسمه وان فاه لرطب بها اذ
 وثبت علينا حية فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم اقتلواها
 فابتدرناها فذهبت فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وقته شر كما وكوقته شرها
 * حدثنا اسمعيل قال
 حدثني مالك عن ابن شهاب
 عن عسرة بن الزبير عن
 عائشة رضى الله عنها زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال للوزع
 فوبسق ولم أسمعه أمر بقتله
 قال أبو عبد الله انما أردنا
 بهذا أن من في الحرم
 وأنهم لم يروا بقتل الحية
 بأسا * (باب) لا يعضد
 شجر الحرم وقال ابن عباس
 رضى الله عنهما عن النبي
 صلى الله عليه وسلم لا يعضد
 شوكه * حدثنا قتيبة حدثنا
 الليث عن سعيد بن أبي
 سعيد المقبري عن أبي
 شريح العدوي أنه قال

خويلد وقبل مطرا سلام قبل الفتح وحل بعض ألوية قومه وسكن المدينة ومات بها سنة ثمان
وستين وليس في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخرين (قوله لعمر بن سعيد) أي
ابن أبي العاص بن سعيد بن العاص بن أمية المعروف بالاشدق وقد تقدم ذلك مع شرح بعض
الحديث في باب تلخيص العلم من كتاب العلم ووقع عند أحمد بن طريق ابن إسحق عن سعد المبري
زيادة في أوله لو فتح المتجود وهي لما بعث عمرو بن سعيد إلى مكة بعثه لغزو بن الزبير أتاه أبو شريح
فكلمه وأخبره بما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خرج إلى نادى قومه فجلس فيه
فقدمت إليه فجلس معه فحدث قومه قال قلت له يا هذا أنا كأمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
حين افتتح مكة فلما كان الغد من يوم الفتح عدت خراعة على رجل من هذيل فقتلوه وهو مشرك
فقام فيمنار رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيبا فذكر الحديث وأخرج أحمد أيضا من طريق
الزهري عن مسلم بن يزيد اللبني عن أبي شريح الخزاعي أنه سمعه يقول أذن للرسول الله صلى الله
عليه وسلم يوم الفتح في قتال بني بكر حتى أحسبنا منهم نارا وهو بمكة ثم أمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم بوضع السيف فأتى الغدر هط مشارجلا من هذيل في الحرم يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقد كان وترهم في الجاهلية وكانوا يطلبونه فقتلوه فلما بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم غضب
غضبا شديدا مارأيت غضبا أشد منه فلما صلى قام فأتى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد
فإن الله هو حرم مكة انتهى وقد ذكر أبو هريرة في حديثه هذه القصة مختصرة وتقدم الكلام
عليها في باب كناية العلم من كتاب العلم وذكرنا أن عمرو بن سعيد كان أميراً على المدينة من قبل يزيد بن
ثعلبة وأنه جهز إلى مكة جيشا لغزو عبد الله بن الزبير بمكة وقد ذكرنا لطريق القصة عن مشايخه
فقالوا كان قدوم عمرو بن سعيد والبايع إلى المدينة من قبل يزيد بن معاوية في ذي القعدة سنة ستين
وقبل قدمها في رمضان منها وهي السنة التي ولي فيها يزيد الخلافة فامتنع ابن الزبير من بيعته
وأقام بمكة فجهز إليه عمرو بن سعيد جيشا وأمر عليهم عمرو بن الزبير وكان معاوية لا يخيه عبد الله
وكان عمرو بن سعيد قد ولاه مشرطته ثم أرسله إلى قتال أخيه فقام من ابن الزبير عمرو بن سعيد فنهاه
فامتنع وجاء أبو شريح فذكر القصة فلما نزل الجيش ذات يوم خرج إليهم جماعة من أهل مكة
فهمزهم وأمر عمرو بن الزبير فسميهم أخوه بسجن عارم وكان عمرو بن الزبير قد ضرب جماعة
من أهل المدينة بمناتهم بالليل إلى أخيه فأقادهم عبد الله منه حتى مات عمرو من ذلك الضرب
* (تنبيه) * وقع في السيرة لابن إسحق ومغازي الواقدي أن المراجعة المذكورة وقعت بين أبي
شريح وبين عمرو بن الزبير فإن كان محفوظا احتمل أن يكون أبو شريح راجع البائع والمبعوث
والله أعلم (قوله وهو يبعث البعوث) هي جمع بعث بمعنى مبعوث وهو من تسمية المفعول بالمصدر
والمراد به الجيش المجهز لقتال (قوله أذن) أصله أذنهم من قتل الشاة لئلا يسكنوها
وانكسار ما قبلها (قوله أيها الأمير) الأصل فيه أيها الأمير فحذف حرف التداء ويستفاد
منه حسن التلطف في مخاطبة السلطان ليكون ادعى لقبهم النصيحة وإن السلطان لا يخاطب
إلا بعد استعداده ولا سيما إذا كان في أمر يعترض به عليه فترك ذلك والغالب أنه قد يكون
سببا لثارة نفسه ومعاذة من يخاطبه وسأني في الحديث قول والد العسيف وأذن لي (قوله قام
به) صفة للقول والمقول هو جد الله تعالى إلى آخره وقوله الغدا لنصب أي ثاني يوم الفتح وقد

لعمر بن سعيد وهو يبعث
البعوث إلى مكة أذن لي
أيها الأمير أذن قولاً قام
به رسول الله صلى الله عليه
وسلم الغد من يوم الفتح

تقدم بيانه (قوله سمعته أذناي الخ) فيه اشارة الى بيان حفظه له من جميع الوجوه فقوله
 سمعته أى حلقه عنه بغير واسطة وذكر الأذنين للتأكد وقوله ووعاه قلبى تحقيق انهم موثبه
 وقوله وأبصرته عيناى زيادة فى تحقيق ذلك وان سماعه منه ليس اعتمادا على الصوت فقط بل
 مع المشاهدة وقوله حين تكلم به أى بالقول المذكور ويؤخذ من قوله ووعاه قلبى ان العقل مشغول
 القلب (قوله أنه حمد الله) هو بيان لقوله تكلم به يؤخذ منه استحباب الثناء بين يدي تعلم العلم
 وتبيين الاحكام والخطبة فى الامور المهمة وقد تقدم من رواية ابن اسحق انه قال فيها أما بعد
 (قوله ان الله حرم مكة) أى حكم ببحر عها وقضاه وذا فرغ ان حكم الله تعالى فى مكة ان لا يقاتل
 أهلها او يؤمن من استجارهم او لا يتعرض له وهو أحد أقوال المفسرين فى قوله تعالى ومن دخله
 كان آمنًا وقوله أولم يروا انا جعلنا حرمًا آمنًا وسياقى بعد باب فى حديث ابن عباس بالفظ هذا بلد
 حرمه الله يوم خلق السموات والارض ولا معارضة بين هذا وبين قوله الا فى الجهاد وغيره من
 حديث أنس ان ابراهيم حرم مكة لان المعنى ان ابراهيم حرم مكة باسم الله تعالى لا بجهاده أو أن
 الله قضى يوم خلق السموات والارض أن ابراهيم سيجزى حرم مكة أو المعنى ان ابراهيم أول من
 أظهر وحرم عها بين الناس وكانت قبل ذلك عند الله حرامًا وأول من أظهر بعد الطوفان وقال
 القرطبي معناه ان الله حرم مكة ابتداء من غير سبب ينسب لاحد ولا أحد فيه مدخل قال
 ولاجل هذا كذا المعنى بقوله ولم يحرمها الناس والمراد بقوله ولم يحرمها الناس ان تحرمها نيات
 بالشرع لا مدخل للعقل فيه والمراد انها من محرمات الله فيجب امتثال ذلك وليس من محرمات
 الناس يعنى فى الجاهلية كما حرموا أشياء من عند أنفسهم فلا يسوغ الاجتهاد فى تركه وقبل معناه
 ان حرمتها سابقة من أول الخلق وليس مما اخصت به شريعة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فلا
 يحل الخ) فسمه تنبيه على الامتثال لان من آمن بالله لزمه طاعته ومن آمن باليوم الآخر لزمه
 امتثال ما أمر به واجتناب ما نهى عنه خوفاً الحساب عليه وقد تعلق بمن قال ان الكفار غير
 مخاطبين بشروع الشريعة والصحيح عند الاكثر خلافه وجوابهم بان المؤمن هو الذى يتقاد
 للاحكام وينجز عن المحرمات فجعل الكلام معه وليس فيه نفي ذلك عن غيره وقال ابن دقيق
 العيد الذى أراد الله من مخاطبه التمهيج لقوله تعالى وعلى الله فتوكوا ان كنتم مؤمنين فالمعنى
 ان استحلل هذا المنهى عنه لا يلقى عن يؤمن بالله واليوم الآخر بل بالنفس فهذا هو المتعنى
 لذكر هذا الوصف ولو قيل لا يحل لاحد مطلقا لم يحصل منه هذا الغرض وان أفاد التكرير (قوله ان
 يفسك بها دما) تقدم ضبطه فى العلم واستدله به على تحريم القتل والقتال بمكة وسيأتى البحث فيه
 بعد باب فى الكلام على حديث ابن عباس (قوله ولا يعصدها شجرة) أى لا يقطع قال ابن
 الجوزى اعجاب الحديث يقولون يعصده يضم الصاد وقال لنا ابن الخشاب هو بكسر هاء والمعصده
 بكسر أوله الالة التى يقطع بها قال الخليل المعصده الممتن من السيوف فى قطع الشجر وقال
 الطبرى أصله من عضد الرجل اذا أصابه بسوء فى عضده ووقع فى رواية لعمر بن شبة بلندا
 لا يخضد بالغاء المجعبدل العين المهملة وهو راجع الى معناه فان أصل المخضد الكسر
 ويستعمل فى القطع قال القرطبي خص الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه بما ينبت الله تعالى
 من غير صنع آدمى فاما ما ينبت بمعالجة آدمى فاختلف فيه والجمهور على الجواز وقال الشافعى

فسمعته أذناى ووعاه قلبى
 وأبصرته عيناى حين تكلم
 به أنه حمد الله وأثنى عليه
 ثم قال ان مكة حرمها الله
 ولم يحرمها الناس فلا يحل
 لامرئ يؤمن بالله واليوم
 الآخر ان يسفك بها دما
 ولا يعصدها شجرة

في الجميع الجزاء ورجحه ابن قدامة واختلفوا في جزاء ما قطع من النوع الاول فقال مالك لا جزاء فيه بل يامر وقال عطاء يستغفر وقال أبو حنيفة يؤخذ بقيمة هدى وقال الشافعي في العظيمة بقرو فيمادونها شاة واحتج الطبري بالقياس على جزاء الصدرة فبها ابن القصار بانه كان يلزمه ان يجعل الجزاء على الحرم اذا قطع شاة من شجر الخلد ولا فائز به وقال ابن العربي اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم الا ان الشافعي اجاز قطع السواكن من فروع الشجرة كذا نقله أبو ثور عنه و اجاز ايضا أخذه الورق والمر اذا كان لا يضرها ولا يملكها وهذا قال عطاء وشيخه و غيره هما وأجازوا قطع الشوك لكونه يؤدي بطبيعته فاشبهه الفواسق و روى عنه الجيهور كما سب أي في حديث ابن عباس بعد ان باب المنطق ولا يعقد شوكه وصححه المتولي من الشافعية وأجازوا بان القياس المذكور في مقابلة النص فلا يعتبر به حتى ولو لم يرد النص على تحريم الشوك أكان في تحريم قطع الشجر دليل على تحريم قطع الشوك لأن غالب شجر الحرم كذلك ولقيام الفارق أيضا فان الفواسق المذكورة تقتضي الذي بخلاف الشجر قال ابن قدامة ولا يباس بالانتشاع عما انكسر من الاغصان وانقطع من الشجر بغير صنع آدمي لا يباح سقوط من الورق نص عليه أحمد ولا نعلم فيه خلافا (قوله فان أحد) فوافق فعله بقوله يفسر ما بعده وقوله ترخص مستحق من الرخصة توفيروا يا ابن آدم فان ترخص مترخص فقال أحلت رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الله أمها إلى ولم يجعلها للناس وفي هرسل عطاء بن زيد عند سعيد بن منصور وفيه يستثنى أحد فيقول قتل فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وانما أذن لي) بفتح أوله والفاعل الله ويرى بضمه على البناء للمعول (قوله ساعة من نهار) تقدم في العلم ان مقدارها ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر ونظير الحديث عند أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ما حدث مكة قال كانوا السلاح الاخرعة عن بني بكر فاذا لهم حتى صلى العصر ثم قال صكفوا السلاح فأتى رجل من خزاعة رجلا من بني بكر من غداة لم يذنبه فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام خطيبا فقال ورأيتهم منذ اظهروا في الكعبة فذكر الحديث ويستفاد منه ان قتل من أذن النبي صلى الله عليه وسلم في قتلهم كان خطيئته وقع في الوقت الذي أبيع النبي صلى الله عليه وسلم فيه القتال خلافا لمن حمل قوله ساعة من النهار على ظاهره فاحتاج الى الجواب عن قصة ابن خطيئ (قوله وقد عادت حرمتها) أي الحكم الذي في مقابلة الحاجة القتال المستفادة من لفظ الاذن وقوله اليوم المراد به الزمن الحاضر وقد بين غاية في رواية ابن أبي ذؤيب المذكورة بقوله ثم هي حرام الى يوم القيامة وكذا في حديث ابن عباس الآتي بعد باب بقوله فهي حرام بجمرة الله الى يوم القيامة (قوله فليبلغ الشاهد الغائب) قال ابن جرير فيه دليل على جواز قبول خبر الواحد لانه معلوم ان كل من شهد الخطية قد علمه الا بلاغ وانه لم يامرهم ببلاغ الغائب عنهم الا وهو لا يزم له فرض العمل بما بلغه كالذي لزم السامع سواء والذم يمكن للامر بالتبليغ فائدة (قوله فليلعن ابن شريح) لم أعرف اسم القاتل وظاهر رواية ابن اسحق انه بعض قومه من خزاعة (قوله لا يعيد) بالذال المعجمة أي لا يجبر ولا يعصم (قوله ولا فارقا) الفاعل من قتل الرأى عاربا والمراد من وجب عليه حد القتل فهرث الى مكة مستجيبا بالحرم وهي مسئلة خلاف ابن العلاء وأغرب عمرو بن سعيد في سياقه الحكم مساق الدليل

فان أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فتولوا انه الله أذن لرسله صلى الله عليه وسلم ولم ياذن لكم وانما أذن لي ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كرمتها بالاسم وليبلغ الشاهد الغائب فليلعن ابن شريح ما قال لك عمرو وقال أنا أعلم بذلك منك يا ابن شريح ان الحرم لا يعيد عاصيا ولا فارقا بدم ولا فارقا

وفي تخصصه العموم بلا مستند **(قوله بخبره)** تقدم تفسيره في العلم وأشار ابن العربي إلى ضبطه بكسر أوله وبازاي بدل الراء والختانية يدل الموحدة جعله من الخزي والمعنى صحيح لكن لا تناسد عليه الرواية وأغرب الكرماني لما حكى هذا الوجه فأبدل الخفاء المجبة جيبا جعله من الجزية وقد ذكر الجزية وكذا الدم بعد ذكر العصبان من الخناس بعد العام **(قوله خبره بلية)** هو تفسير من الراوى والظاهر انه المصنف فقد وقع في المغازي في آخره قال أبو عبد الله الخربة البلية وسقى العلم في آخره يعني السرقة وهي أحد ما قيل في تأويلها وأصلها سرقة الابل ثم استعملت في كل سرقة وعن التحليل الخربة الفساد في الابل وقيل الغيب وقيل بضم أوله العورة وقيل النساد وبفتح الفعل الواحدة من الخربة وهي السرقة وقد وضعهم من عد كلام عمرو بن سعيد هذا حديثا واحدا فنفذه كلامه قال ابن حزم لا كرامة للطعم الشيطان ان يكون اعلم من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأغرب ابن بطال فزعم ان سكوت ابن شريح عن جواب عمرو بن سعيد دل على انه رجع اليه في التفصيل المذكور ويعكر عليه ما وقع في رواية أحمد انه قال في آخره قال أبو شريح فقيل لعمر وقد كنت شاهدا وكنت غابا وقد أمرنا ان يبلغ شاهدنا غائبا وقد بلغنا فهدأ شريح بالمدى وافقه وانما لم يشأ فقتله ليعجزه عنه لما كان فيه من قوة الشوكة وقال ابن بطال أيضا ليس قول عمرو بالاي شريح لانه لم يختلف معه في ان من أصاب حديثا في غير الحرم ثم بلغ اليه انه يجوز إقامة الحد عليه في الحرم فان أباش شريح أنكروا دعوت عمرو والجيش الى مكة ونهب الحرب عليها فاحسن في استدلاله بالحديث وحاد عمرو عن جوابه وأجابته عن غير سؤاله وتعبه الطيبي بالمدى يحذف جوابه وانما أجاب بما يقتضى القول بالموجب كانه قال له صنع سماعت وحفظك لكن المعنى المراد من الحديث الذي ذكرته خلاف ما فهمته منه فان ذلك الترخص كان بسبب الفتح وليس بسبب قتل من استحق القتل خارج الحرم ثم استجبار بالحرم والذي أنافيه من التيسيل الثاني (قلت) انكم ادعوى من عمرو بن سعيد دليل لان ابن الزبير لم يجب عليه حد فعاد بالحرم فزارا منه حتى يصح جواب عمرو نعم كان عمرو يرى وجوب طاعة يزيد الذي استنابه وكان يزيد أمر ابن الزبير أن يبائع له بالخلافة ويحضر اليه في جادعة يعني معقولا فاستمع ابن الزبير وعاد بالحرم فكان يقال له بذلك عاتذ الله وكان عمرو يعتقد انه عاص بما تناهى من امتثال أمر يزيد ولهذا صدر كلامه بقوله ان الحرم لا يعبد عاصيا ثم ذكر بنية ما ذكر استطراد افهذه شبهة عمرو وهي واضحة وهذا المسئلة التي وقع فيها الاختلاف بين أي شريح وعمرو فيها اختلاف بين العلماء أيضا كما سياتي بعد باب في الكلام على حديث ابن عباس وفي حديث أي شريح من الفوائد غير ما تقدم جواز اخبار المرء عن نفسه عما يقتضى ثقته وضبطه لما معه ونحو ذلك وانكار العالم على الحاكم ما يفعله من أمر الدين والموعظة بلطف وتدرج والاقتصاف في الانكار على اللسان اذ الم يستطع بالبدو وقوع التأكد في الكلام البليغ وجواز المجادلة في الامور الدينية وجواز النسخ وأن مسائل الاجتهاد لا يكون فيها اجتماع على مجتهد وفيه الخروج عن عهد النبيل والصبر على المكارة لمن لا يستطيع بدأ من ذلك ونسك به من قال ان مكة فتحت عمرة قال النووي تأويل من قال فتحت صلح ابان القتال كان جائزا له لو فعله لكن لم يجز اليه وتعب بأنه خلاف الواقع وسيأتي

بخرية خبره بلية

*** (باب) * لا ينصرف الدم الحرام**
*** حدثنا محمد بن المنذر حدثنا**
عبد الوهاب حدثنا خالد عن
عكرمة عن ابن عباس رضي
الله عنهما أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال إن الله حرم
مكة فلم يحل لأحد قبلي
ولا تحل لأحد بعدى وإنما
أحل لي ساعة من نهار
لا يتحلى خلالها ولا يعصد
شجرها ولا ينصرف دمها
ولا تلتقط القطم إلا لعرف
وقال العباس يارسول الله
إلا الأذخر أصاغتوا وقبورنا
قال الأذخر وعن خالد
عن عكرمة قال هل تدري
مالا ينصرف دمها هو أن
يفحسه من الظل ينزل مكانه
*** (باب) * لا يحل القتال بمكة**
وقال أبو بشر رضى الله
عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم لا يسلط يهاذمكم * حدثنا
عثمان بن أبي شيبة حدثنا
جرير عن منصور عن مجاهد
عن طاوس عن ابن عباس
رضي الله عنهم ما قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم يوم افتتح
مكة لأهجرة ولكن جهاد
ويتعوذوا استنفرتم فأنشروا
فان هذا بلد حرم

البحث فسه في المغازي وقد تقدمت تسمية القاتل والمقتول في قصة أبي شريح في الكلام على
حديث أبي هريرة **باب** لا ينصرف الدم الحرام بضم أوله وتشديد الفاء المفتوحة
قيل هو كناية عن الاصطبياد قيل هو على ظاهره كما سيأتي قال النووي يحرم التنفير وهو الأزعاج
عن مؤذنه فان نذر عصى سوا تلف أو لا فان تلف في نفاذ قبل سكونه ضمن والأفلا قال العلاء
يسعد من النبي عن التنفير يحرم الاتلاف بالاولى **(قوله)** حدثنا عبد الوهاب هو النقي
وخالد هو الخذاء **(قوله)** ان الله حرم مكة فلم يحل لأحد بعدى في رواية الكشميهني فلا تحل
وهو أليق بقصد الامر الآتي وقد ذكره في الباب الذي بعده بلفظ والله لم يحل القتال فيه لأحد
قبلي وهو عند المصنف في أوائل البيوع من طريق خالد الطعان عن خالد الخذاء بلفظ فلم يحل لأحد
قبلي ولا تحل لأحد بعدى ومثله لأحد من طريق وهيب عن خالد قال ابن بطال المراد بقوله ولا
تحل لأحد بعدى الاخبار عن الحكم في ذلك لا الاخبار بحسب السبق وقوع خلاف ذلك في الساعد
كما وقع من الجراح وغيره انتهى رحمه الله خبره عن النبي بخلاف قوله فلم يحل لأحد قبلي فانه
خبر محض أرعني قوله ولا تحل لأحد بعدى أي لا يحلها الله بعدى لان النسخ ينقطع بعده
لكونه خاتم النبيين **(قوله)** وعن خالد وهو بالاسناد المذكور وسيأتي في أوائل البيوع ما وقع مما
هنا **(قوله)** هل تدري مالا ينصرف دمها الخ قيل نه عكرمة بذلك على المنع من الاتلاف في سائر
أنواع الأذى تنبيه بالادنى على الأعلى وقد خالف عكرمة عطاء ومجاهد فقالا لا بأس بظرودهما لم
يفض الى قتله أخرجه ابن أبي شيبة وروى ابن أبي شيبة أيضا من طريق الحكم عن شيخ من أهل
مكة أن جاما كان على البيت فذرق على يد عمر فأنشروا سيده فطار فوقع على بعض بيوت مكة
بجاءت حية فاكلته فحكهم عمر على نفسه بشاة وروى من طريق أخرى عن عثمان بن عفان **(قوله)**
باب لا يحل القتال بمكة هكذا ترجم بلفظ القتال وهو الواقع في حديث الباب ووقع
عند مسلم في رواية كذلك وفي أخرى بلفظ القتل بدل القتال وللعلاء في كل منهما ما اختلف
سند كره **(قوله)** وقال أبو بشر رضى الله عنه في آخره قد تقدم موصولا قبل باب ووجه الاستدلال به لتحريم
القتال من جهة أن القتال يفضي الى القتل فتدور وتحريم سفك الدم به بلفظ التنكير في سياق
النفي قيم **(قوله)** عن مجاهد عن طاوس كذا رواه منصور ووصولا وخالفه الأعشى فرواه عن
مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل أخرجه سعيد بن منصور عن أبي معوية عنه
وأخرجه ابن سنان وسفيان عن داود بن شاور عن مجاهد مرسل ومنصور ثقة حافظ للحكم
لوصله **(قوله)** يوم افتتح مكة هو ظرف للقول المذكور **(قوله)** لأهجرة أي بعد النسخ وأقصه بذلك
في رواية علي بن المدني عن جرير في كتاب الجهاد **(قوله)** ولكن جهاد ونسبة المعنى أن وجوب
الهجرة من مكة انقطع بنسخها اذ صارت دارا لاسلام والكن في وجوب الجهاد على حاله عند
الاحتياج اليه وفدوره بقوله فاذا استنفرتم فأنشروا أي اذادعيتهم الى الغزو فاجيبوا قال الطبري
قوله ولكن جهاد عطف على مدخول لأهجرة أي الهجرة اما فرار من الكفار راما الى الجهاد
واما الى نحو طلب العلم وقد انقطعت الاولى فاغتنموا الاخيرتين وقضين الحديث بشارته من النبي
صلى الله عليه وسلم بان مكة تستمر دارا لاسلام وسيأتي البحث في ذلك مستوفى في كتاب الجهاد ان شاء
الله تعالى **(قوله)** فان هذا بلد حرم الفاء جواب شرط محذوف تقديره اذا علمتم ذلك فاعلموا أن

هذا بل حرام وكان وجه المناسبة انما كان نصب القتال عليه حراما كان التنفير يقع منه لاله
ولما روى مسلم هذا الحديث عن اسحق عن جرير فصل الكلام الاول من الثاني بقوله وقال يوم
الفتح ان الله حرم الى آخره فجعله حديثا آخر مستقلا وهو مقتضى صنيع من اقتصصر على الكلام
الاول كعلي بن المديني عن جرير كاسبا في الجهاد (قوله حرمه الله) سبق مشروحا في حديث أبي
شريح ووقع في رواية غير الكشي هي حرم الله بحذف الهاء (قوله وهو حرام بجرمة الله) أي
بحريمه وقيل الحرمه الحق أي حرام بالحق المانع من تحله واستدل به على تحريم القتل
والقتال بالحرم فأما القتل فنقل بعضهم الاتفاق على جواز إقامة حد القتل فيها على من أوقع فيها
وخص الخلاف بمن قتل في الحل ثم لحق إلى الحرم ومن نقل الاجماع على ذلك ابن الجوزي واحتج
بعضهم بقتل ابن خطيل بها ولا حجة فيه لأن ذلك كان في الوقت الذي أحلت فيه للنبي صلى الله عليه
وسلم كما تقدم وزعم ابن حزم أن مقتضى قول ابن عمر وابن عباس وغيرهما أنه لا يجوز القتل فيها
مطلقا ونقل التفصيل عن مجاهد وعطاء وقال أبو حنيفة لا يقتل في الحرم حتى يخرج إلى الحل
باختياره لكن لا يجالس ولا يكلم ولا يعظ ويذكر حتى يخرج وقال أبو يوسف يخرج من حظه إلى
الحل وفعله ابن الزبير وروى ابن أبي شيبة عن طريق طاوس عن ابن عباس من أصاب حدا ثم
دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع وعن مالك والشافعي يجوز إقامة الحد مطلقا في الحل والعاصي
هناك حرمة نفسه فأبطل ما جعل الله من الأمن وأما القتل فقال الماوردي من خصائص
مكة أن لا يحارب أهلها فلو بغوا على أهل البلد فإن أمكن ردهم بغير قتال لم يجز وإن لم يكن إلا
بالقتال فقال الجمهور يقاتلون لأن قتال البغاة من حقوق الله تعالى فلا يجوز أضعافها وقال
آخرون لا يجوز قتالهم بل يضيق عليهم إلى أن يرجعوا إلى الطاعة قال النووي والاولى
عليه الشافعي وأجاب أصحابه عن الحديث بحمله على تحريم نصب القتال بما يم أذاه كالتجنيق
بمخلاف ما لو تحسن الكفار في بلد فانه يجوز قتالهم على كل وجه وعن الشافعي قول آخر بالتجريم
اختاره القفال بجرم به في شرح التلخيص وقال بجاعة من علماء الشافعية والمالكية قال
الطبري من أتى حدا في الحل واستجار بالحرم فلا ملأه الجأؤه إلى الخروج منه وليس للأمام أن
ينصب عليه الحرب بل يحاصره ويضيق عليه حتى يذعن للطاعة لقوله صلى الله عليه وسلم وانما
أحلت لي ساعة من نهار وقد عادت حرمة اليوم كحرمة يومنا لا مفسد فعل أنتم إلا يحل لاحد بهد بالعلمني
الذي حلت له به وهو بخاربة أهلها أو القتل فيها ومال ابن العربي إلى هذا وقال ابن المنير قد أكد
الشيء التحريم بقوله حرمه الله ثم قال فهو حرام بجرمة الله ثم قال ولم تحل لي إلا ساعة من نهار
وكان إذا أراد التأكد ذكر الشيء ثلاثا قال فهذا نص لا يحفل التأويل وقال القرطبي ظاهر
الحديث يقتضي تخصيصه صلى الله عليه وسلم بالقتال لا اعتذاره عما يقع لمن ذلك مع أن أهل
مكة كانوا إذ ذاك مستحقين للقتال والقتل لصددهم عن المسجد الحرام واخراجهم أهل منه
وكثيرهم وهذا الذي فهمه أبو شريح كما تقدم وقال به غير واحد من أهل العلم وقال ابن دقيق العيد
بأن كذا القول بالتحريم بأن الحديث دال على أن المأذون للنبي صلى الله عليه وسلم فيه لم يؤذن لغيره
فيه والذي وقع له انما هو مطلق القتال لا القتال الخاص بما يم كالتجنيق فكيف يسوغ التأويل
المذكور وأيضا فسياق الحديث يدل على أن التحريم لاظهار حرمة البقعة بجرم سفك الدماء

الله يوم خلق السموات
والارض وهو حرام بجرمة
الله الى يوم القيامة

فها وذلك لا يختص بما يستأصل واستبدل به على اشتراط الاحرام على من دخل الحرم قال
 القرطبي معنى قوله حرمة الله أي يحرم على غير الحرم دخوله حتى يحرم ويجري هذا مجرى قوله
 تعالى حرمت عليكم أمهاتكم أي وطؤها وحرمت عليكم الميتة أي أكلها يعرف الاستعمال
 يدل على تعيين المخدوف قال وقد دل على صحة هذا المعنى اعتذاره عن دخوله مكة غير محرم
 مقاتلا بقوله لم تحمل إلى الاساعة من نهار الحديث قال وبهذا أخذ مالك والشافعي في أحد
 قوليهما ومن تبعهما في ذلك فقالوا لا يجوز لأحد أن يدخل مكة الا بمحرم الا اذا كان من أكثر
 التكرار (قلت) وسأني بسط القول في ذلك بعد سبعة أبواب (قوله) وأنه لا يحل القتال
 الهام في ذلك غير الشان ووقع في رواية الكشي في لم يحل بل لفظ لم يدل لا وهي أشبه بقوله قبل
 (قوله) لا يعطد شوكة تقدم البحث فيه في حديث أبي شريح (قوله) ولا يانقط لقطته الا من
 عزفها) سيأتي البحث فيه في كتاب اللطعة ان شاء الله تعالى (قوله) ولا يمتثل خلاها بالخاء المعجمة
 واللام مقصور وزد كراين التيسر في رواية القاسبي بالمد وهو الرطب من النبات واختلافه
 قطعوا واحتشاشه واستبدل به على تحريم رعيه ليكون أشد من الاحتشاش وبه قال مالك
 والشافعيون واختاره الطبري وقال الشافعي لا بأس بالرعي لمصلحة الهائم وهو عمل الناس
 بخلاف الاحتشاش فإنه المنهي عنه فلا يبعد ذلك إلى غيرهِ وفي تخصيص التحريم بالرطب
 إشارة إلى جواز رعي اليباس واختلافه وهو أوضح الوجهين للشافعية لأن الثبوت اليباس
 كالنصب الملت قال ابن قدامة لكن في استثناء الأذخر إشارة إلى تحريم اليباس من الحشيش
 ويدل عليه أن في بعض طرق حديث أبي هريرة ولا يمتثل حشيشه قال وأجعبوا على إباحة
 أخذ ما استنبه الناس في الحرم من بقر ووزع ومشعوم فلا بأس برعيه واختلافه (قوله) فقال
 العباس) أي ابن عبد المطلب كما وقع مينا في المغازي من وجه آخر (قوله) الا الأذخر) يجوز رعيه
 الرفع والنصب أما الرفع فعلى البديل بما قبله وأما النصب فليكون استثناء واقعا بعد النفي
 وقال ابن مالك الختمار النصب ليكون الاستثناء وقع متراجعا عن المستثنى منه فبعدت المشاكلة
 بالبدلية وليكون الاستثناء أيضا عرض في آخر الكلام ولم يكن مقصودا والأذخر ثبت معروف
 عند أهل مكة طيب الرشح له أصل مندقن وقضبان ذاقق ثبت في السهل والحزن والمغرب
 صنف منه فيما قاله ابن البيطار قال والذي بمكة أجوده وأهل مكة يستقنون به البيوت بين
 الخشب ويستدون به النمل بين اللسان في القيور ويستعملونه بدلا من الحلفاء في الوقود ولهذا
 قال العباس فإنه لقيتهم وهو يفتح القاف وسكون التختانية بعد هانن أي الحداد وقال الطبري
 القين عند العرب كل ذي صناعة يعالجها بنفسه ووقع في رواية المغازي فإنه لا بد منه لاقين
 والبيوت وفي الرواية التي في الباب قبله فإنه لصاغتنا قبورنا ووقع في مرسل شجاهد عند عمر بن
 شبة الجمع بين الثلاثة ووقع عنده أيضا فقال العباس يا رسول الله ان أهل مكة لا صبر لهم عن
 الأذخر لقيتهم ويوتهم وهذا يدل على أن الاستثناء في حديث الباب لم يرد به أن يستثنى هو وإنما
 أراد به أن يلقن النبي صلى الله عليه وسلم الاستثناء وقوله صلى الله عليه وسلم في جوابه الا الأذخر
 واستثناء بعض من كل لدخول الأذخر في عموم ما يمتثل واستدل به على جواز النسخ قبل الفعل
 وليس بواضح وعلى جواز النصل بين المستثنى والمستثنى منه ومذهب الجمهور اشتراط الاتصال

وأنه لا يحل القتال فيه لأحد
 قبل ولم يحمل إلى الاساعة من
 نهاره وهو حرام بحرمه الله إلى
 يوم القيامة لا يعطد شوكة ولا
 ينقر صيده ولا يانقط لقطته
 الا من عزفها ولا يمتثل
 خلاها قال العباس يا رسول
 الله الا الأذخر فإنه لقيتهم
 وليوتهم قال الا الأذخر

أما النظا وما حكي لجواز الفصل بالنفس مثلاً وقد اشتهر عن ابن عباس الجواز مطلقاً ويمكن أن
يحتج به بظاهر هذه القصة وأجابوا عن ذلك بأن هذا الاستثناء في حكم المتصل لا محال أن يكون
صلى الله عليه وسلم أراد أن يقول إلا الأذخر فشغله العباس بكلامه فوصل بكلامه بسلام
نفسه فقال الأذخر وقد قال ابن مالك يجوز الفصل مع انهماك الاستثناء متصلاً بالاستثنى منه
واختلفوا هل كان قوله صلى الله عليه وسلم إلا الأذخر باجتهاد أو وحي وقيل كان الله قرض له
الحكم في هذه المسئلة مطلقاً وقيل أوحى إليه قبل ذلك أنه ان طلب أحد استثناء شيء عن ذلك
فأجب سؤاله وقال الطبري ساغ للعباس أن يستثنى الأذخر لأنه احتمل عنده أن يكون المراد
بتحريم مكة تحريم القتال دون ما ذكر من تحريم الاختلاء فإنه من تحريم الرسول باجتهاده فساغ
له أن يسأله استثناء الأذخر وهذا ينبغي على أن الرسول كان له أن يحتج في الأحكام وليس ما قاله
بلازم بل في تقريره صلى الله عليه وسلم للعباس على ذلك دليل على جواز تخصيص العام وحكي ابن
بطال عن المذهب أن الاستثناء عند الضرورة كتحليل أكل الميتة عند الضرورة وقدين العباس
ذلك بأن الأذخر لا غنى لاهل مكة عنه وتعبه ابن المنبر أن الذي يباح للضرورة يشترط حصولها
فيه ولو كان الأذخر مثل الميتة لامتنع استعماله إلا في تحقق ضرورة البه والاجماع على أنه
مباح مطلقاً غير قيد الضرورة انتهى ويحتمل أن يكون مراد المذهب بأن أصل اباحته كانت
للضرورة وسببها الأثر يداً عنه فيسببها قال ابن المنبر والحق أن سؤال العباس كان على معنى
الضراعة وترخيص النبي صلى الله عليه وسلم كان تبعاً عن الله أما بطريق الإلهام أو بطريق
الوحي ومن ادعى أن نزول الوحي يحتاج إلى أمد متسع فقد وههم وفي الحديث بيان خصوصية
النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر في الحديث بجواز امر أجمعة العالم في المصالح الشرعية
والمبادرة إلى ذلك في الجماع والمشاهد عظيم منزلة العباس عند النبي صلى الله عليه وسلم وعنايته
بأمر مكة لكونه كان بها أصلاً ومنذ وذهب ورفع وجوب الهجرة عن مكة إلى المدينة وبقائه
حكمها من بلاد الكفر إلى يوم القيامة وأن الجهاد يشترط أن يقصده الإخلاص وجوب
التفريع الأثمة **بقوله** المجامة للحرم أي هل يمنع منها أو تباح له مطلقاً أو
للضرورة والمراد في ذلك كله المنجوع لا الحاجم **قوله** وكوي ابن عمر ابنه وهو محرم هذا الابن
اسمه واقد وصل ذلك سعيد بن منصور من طريق مجاهد قال أصاب واقد بن عبد الله بن عمر برسام
في الطريق وهو متوجه إلى مكة فكواه ابن عمر فأبان أن ذلك كان للضرورة **قوله** ويتداوى ما لم
يكن فيه طيب هذا من تمة الترجمة وليس في أمر ابن عمر كما ترى وأما قول الكرماني فاعل يتداوى
أما الحرم وأما ابن عمر فكلام من لم يقف على أثر ابن عمر وقد سبق في أوائل الحج في باب الطيب عند
الأحرام قول ابن عباس ويتداوى بما كلاً وهو موافق لهذا والجامع بين هذا وبين المجامة
عموم التداوي وروى الطبري من طريق الحسن قال أن أصاب الحرم شحة فلا بأس بأن يأخذ
ما حوله من الشعر ثم يداوى بما ليس فيه طيب **قوله** قال لنا عمرو وأول شيء أي أول مرة في
رواية الحمدي عن سفيان حدثنا عمرو وهو ابن دينار أخرجه أبو نعيم وأبو عوانة من طريقه **قوله**
ثم سمعته هو مقول سفيان والضمير لهم وكذا قوله فقلت لعله سمعه وقدين ذلك الحمدي عن
سفيان فقلت حدثنا بهذا الحديث عمرو بن تيس فذكره لكن قال فلا أدري أسمعته منهم أم كانت

(باب المجامة للحرم)
وكوي ابن عمر ابنه وهو
محرم ويتداوى ما لم يكن
فيه طيب حدثنا علي بن عبد
الله حدثنا سفيان قال قال
لنا عمرو وأول شيء سمعت عطاء
يقول سمعت ابن عباس
رضي الله عنهم يقول
أحجم رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو محرم ثم
سمعته يقول حدثني
طاوس عن ابن عباس
فقلت لعله سمعه منهم أم كانت

أحدى الروايتين وهما زاد أبو عوانة قال سفيان ذكر لي أنه سمعه منهم جميعاً وأخرجه ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عن ابن عيينة عن ثور بن عيسى عن علي بن عبد الله وقال في آخره فقلت أنه رواه عنهم جميعاً وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق سالم بن أيوب عن سفيان قال عن عرو عن عطاء فذكره قال ثم حدثنا عرو عن طاوس به فقلت لعرو وإنما كنت حدثتنا عن عطاء قال اسكت يا بصي لم أغلط كلاهما حدثني (قلت) فإن كان هذا محفوفاً لفعل سفيان تردد في كون عرو سمعه منهما لما خشى من كون ذلك صدر منه حالة الغضب على أنه قد حدث به فجمعهما قال أجد في مسنده حدثنا سفيان قال قال عرو وأولاً حفظناه قال طاوس عن ابن عباس فذكره فقال أجد وقد حدثنا به سفيان فقال قال عرو عن عطاء وطاوس عن ابن عباس (قلت) وكذا جمعهم ما عن سفيان مسنداً عند المصنف في الطب وأبو بكر بن أبي شيمية وأبو خزيمة وإسحق بن راهويه عند مسلم وبقية عند الترمذي والنسائي وتابع سفيان على روايته له عن عرو ولكن عن طاوس وحده زكريا بن إسحق أخرجه أجد وأبو عوانة وابن خزيمة والحاكم وأصل عن عطاء أيضاً أخرجه أجد والنسائي من طريق الليث عن أبي الزبير ومن طريق ابن جرير كلاهما عنه * (تنبيه) * زعم الكرماني أن مراد البخاري بالسياق المذكور أن عمر أحدث به سفيان أولاً عن عطاء عن ابن عباس بغير واسطة ثم حدثه به ثانياً عن عطاء بواسطة طاوس (قلت) وهو كلام من لم يتقف على طريق مسند الترمذي في الكتاب الذي شرح فيه فضلاً عن بقية الطرق التي ذكرناها ولا تعرف مع ذلك إعطاء عن طاوس رواية أصلاً والله المستعان (قوله وهو محرم) زاد ابن خزيمة عن عطاء مصابراً (بلجي جل) وزاد زكريا على رأسه وسأني رواية عكرمة في الصوم وهذه الزيادات موافقة لحديث ابن بجمية ثاني حديثي الباب دون ذكر الصيام (قوله عن عكرمة بن أبي علقمة) في رواية النسائي من طريق محمد بن خالد عن سليمان أخبرني علقمة واسم أبي علقمة بلال وهو مدني تابعي صغير سمع أسا وهو علقمة بن أم علقمة واسمها امرجانة وليس له في البخاري سوى هذا الحديث (قوله عن عبد الرحمن الأعرج عن ابن بجمية) في رواية المصنف في الطب عن اسمعيل وهو ابن أبي أويس عن سليمان عن علقمة أنه سمع عبد الرحمن الأعرج أنه سمع عبد الله بن بجمية (قوله بلجي جل) بفتح اللام وحقى كسر هاء وسكون الميملة وفتح الحيم والميم موضع بطريق مكة وقد وقع مبيناً في رواية اسمعيل المذكورة بلجي جل من طريق مكة ذكر البكري في معجمه في رسم العتيق قال هي بجر جل التي ورد ذكرها في حديث أبي جهم يعني الماشي في التيم وقال غيره هي عتبة الخففة على سبعة أميال من السبأ ووقع في رواية أبي ذر بلجي جل بصيغة التنمية ولغيره بالافراد وهو من ظنه فبكي الجمل الحيوان المعروف وأنه كان آلة التحم وجرم الحارزي وغيره بأن ذلك كان في حجة الوداع وسأني البحث في أنه هل كان صاعياً في كتاب الصيام (قوله في وسط) بفتح الميملة أي متوسطة وهو ما فوق البافوخ فيما بين أعلى القرنين قال الليث كانت هذه الجلمة في فأس الرأس وأما التي في أعلاه فلا لأنها رجا أعت وسأني تحقيق ذلك في كتاب الطب إن شاء الله تعالى قال النووي إذا أراد المحرم الخمامة لغير حاجة فإن تضرعت قطع شعره فهي حرام لتقطع الشعر وإن لم تضرعته جازت عند الجمهور وكرهها مالك وعن الحسن فيه التقيد وإن لم يقطع شعره وإن كان لضرة جاز قطع الشعر وتجب التقيد وخص أهل الطاهر التقيد بشعر الرأس وقال الداودي إذا أمكن مسك المحاجم

حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال عن علقمة ابن أبي علقمة عن عبد الرحمن الأعرج عن ابن بجمية رضي الله عنه قال احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم بلجي جل في وسط رأسه

بغير حلق لم يجز الحلق واستدل بهذا الحديث على جواز الفصد وبط الجرح والدمل وقطع العرق
وقلع الضرس وغير ذلك من وجوه التدوى اذ لم يكن في ذلك ارتكاب ما نهى عنه الحرم من
تناول الطب وقطع الشعر ولا فدية عليه في شيء من ذلك والله أعلم **(قوله ما**
ترويح الحرم) أورده فيه حديث ابن عباس في ترويح ميمونة وظاهر صنيعه أنه لم يثبت عنده النهي
عن ذلك ولأن ذلك من الخصائص وقد ترجم في النكاح باب نكاح الحرم ولم يذكر في إرادته هذا
الحديث ومراعاة النكاح التزويج للاجماع على افساد الحج والعمرة بالجماع وقد اختلف في
ترويح ميمونة فالمشهور عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم وصنع نحوه
عن عائشة وأبي هريرة وجاء عن ميمونة نفسها أنه كان حلالاً وعن أنس رافع مثله وإنه كان الرسول
البهاء سبأ في الكلام على ذلك مستوفى في باب عمرة القضاء من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى
واختلف العلماء في هذه المسئلة فالجمهور على المنع لحديث عثمان لا ينكح الحرم ولا ينكح أخرجه
مسلم وأجابه عن حديث ميمونة بأنه اختلف في الواقعة كيف كانت ولا تقوم بها الحجة ولا نها
تتحمل الخصوصية فكان الحديث في النهي عن ذلك أولى بأن يؤخذ به وقال عطاء وعكرمة
وأهل الكوفة يجوز للعمر أن يتزوج كما يجوز له أن يشتري الحارية للوطء وتعقب بأنه قياس في
معارضة السنة فلا يعتبر به وأما ما أوردهم حديث عثمان بأن المراد به الوطء فمقتضى التصريح
فيه بقوله ولا ينكح يضم أوله وبقوله فيه ولا ينكح **(قوله ما**
من الطب للمعمر والحرمه) أي أنهم ما في ذلك سواء ولم يختلف العلماء في ذلك وإنما اختلفوا
في أشياء هل تعد طبياً وأولاً والحكمة في منع الحرم من الطب أنه من دواعي الجماع ومقدمته
التي تقسد الاحرام وبأنه ينافي حال الحرم فإن الحرم أعبر **(قوله وفات عائشة لا تلبس**
الحرمه) ثوب يورس أو زعفران واصله البهق من طريق معاذة عن عائشة قالت الحرمه تلبس من
الثياب ما شاءت الأنو يا مسورس أو زعفران ولا تبرقع ولا تلثم وتسدل الثوب على وجهها إن
شاءت وقد تقدم في أوائل الباب أن المرأة كالأرجل في منع الطبيب اجاعاً وروي أحمد وأبو داود
والحاكم أصل حديث الباب من طريق ابن اسحق حدثني نافع عن ابن عمر بالنظر أنه جمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى النساء في احرامهن عن القفازين والنقاب وما من الورس والزعفران
من الثياب وتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب ثم ورد المصنف حديث ابن عمر فامر رجل
فقال يا رسول الله ماذا تأمرنا أن نلبس الحديث وقد تقدم في أوائل الحج مع سائر ما حدثني في
باب ما يلبس الحرم من الثياب وزاد فيه ههنا ولا تنقب المرأة الحرمه ولا تلبس القفازين وذكر
الاختلاف في رفع هذه الزيادة وقتها وسأين ما في ذلك إن شاء الله تعالى **(قوله تابعه موسى بن**
عقبة) واصله للنسائي من طريق ابن عبد الله بن المبارك عنه عن نافع في آخر الزيادة المذكورة قبل
(قوله واهم عيل بن ابراهيم) أي ابن عقبة وهو ابن أخي موسى المذكور قبله وقد روي عنه
طريقه موصولاً في فوائد علي بن محمد المصري من رواية السلفي عن الثقي عن ابن شمران عنه
عن يوسف بن زيد عن يعقوب بن أبي عباد عن احميل عن نافع به **(قوله وجويره)** أي ابن أسماء
وصله أبو يعلى عن عبد الله بن محمد بن أبي عباد عن احميل عن نافع وفيه الزيادة **(قوله وابن اسحق)** واصله
أحمد وغيره كما تقدم في أول الباب **(قوله في النقاب والقفازين)** أي في ذكرهما في الحديث

* (باب ترويح الحرم) * حدثنا
أبو الغيرة عبد القدوس
ابن الحجاج حدثنا الأوزاعي
حدثني عطاء بن أبي رباح
عن ابن عباس رضي الله
عنهما أن النبي صلى الله
عليه وسلم تزوج ميمونة
وهو محرم * (باب ما ينهى من
الطب للمعمر والحرمه) *
وقالت عائشة رضي الله
عنها لا تلبس الحرمه ثوباً
يورس أو زعفران * حدثنا
عبد الله بن يزيد حدثنا الليث
حدثنا نافع عن عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما قال
قام رجل فقال يا رسول الله
ماذا تأمرنا أن نلبس من
الثياب في احرام فقال
النبي صلى الله عليه وسلم
لا تلبسوا القمص ولا
السراويلات ولا العمام
ولا البرانس إلا أن يكون
أحد لست له غفلان فلبس
الخفين ولقطع أسنن من
الكعبين ولا تلبسوا شيئاً
مسبه زعفران ولا الورس
ولا تنقب الحرمه ولا تلبس
القفازين * تابعه موسى بن
عقبة واهم عيل بن ابراهيم
ابن عقبة وجويره وابن
اسحق في النقاب والقفازين

المرفوع والقنار بضم القاف وتشديد القاف وبعد الفاء لا ألف زاي ما تلبسه المرأة في يدها فيغطي
أصابعها وكفيها عند معاناة الشيء كغزل ونحوه وهو وليد كالحف للرجل والنتاب الخمار الذي
يشد على الأنف وأوتحت الخاجر ونظاير اختصاص ذلك بالمرأة ولكن الرجل في القنار مثلها
لكونه في معنى الخنثى فان كلامهم محيط بجزء من البدن وأما النقب فلا يحرم على الرجل من
جهة الاحرام لانه لا يحرم عليه تعطيبة وجهه على الراجح كما سيأتي الكلام عليه في حديث ابن
عباس في هذا الباب **(قوله)** وقال عبيد الله يعني ابن عمر العمري (ولا ورس) وكان يقول لا تنقب
الخرمة ولا تلبس القنارين يعني ان عبيد الله المذكور خالف المذكورين قبل في رواية هذا
الحديث عن نافع فوافقتهم على رفعه الى قوله زعفران ولا ورس وفصل بقية الحديث فجعل من
قول ابن عمر وهذا التعليق عن عبيد الله وصلة اسحق بن راهويه في مسنده عن محمد بن بشر
وسام بن مسعدة وابن خزيمة عن طريق بشر بن الفضل ثلاثين عن عبيد الله بن عمر عن نافع
فساق الحديث الى قوله ولا ورس قال كان عبيد الله يعني ابن عمر يقول ولا تنقب الخرمة ولا
تلبس القنارين ورواي يحيى القطان عند النسائي وحض بن غياث عند الدارقطني كلاهما
عن عبيد الله فاقصروا على المتفق على رفعه **(قوله)** وقال مالك الخ) هو في الموطأ كما قال
والغرض ان مالك اقتصر على الموقوف فقط وفي ذلك تفوية لرواية عبيد الله وظاهر الادراج في
رواية غيره وقداستشكل ابن دقيق العيد الحكم بالادراج في هذا الحديث لورود النهي عن
النقب والقنار من روافد الادراج في اول المتن ضعيفة وأجيب بان الثقات اذا اختلفوا
وكان مع أحدهم زيادة قدمت ولا سيما ان كان حافظا ولا سيما ان كان حافظا والامر هنا كذلك
فان عبيد الله بن عمر في نافع أحفظ من جميع من خالفه وقد فصل المرفوع عن الموقوف وأما
الذي اقتصر على الموقوف فرفعه فقد شذبه ذلك وهو ضعيف وأما الذي ابتدأ في المرفوع
بالموقوف فانه من التصرف في الرواية بالمعنى وكأنه رأى اشياء متعاطفة فقدم وأخر لحوال ذلك
عنده ومع الذي فصل زيادة علم فهو أولى اشارة الى ذلك شيخنا في شرح الترمذي وقال الكرماني
فان قلت فلم قال بلفظ قال وثانيا بلفظ كان يقول قلت لعله قال ذلك مرة وهذا كان يقوله دائما
مكررا والفرق بين المروين امامن جهة حذف المرأة وامامن جهة ان الثاني بضم الباء على سبيل النفي لا غير والاول
التشديد والثاني من الاعمال وامامن جهة ان الثاني بضم الباء على سبيل النفي لا غير والاول
بالضم والكسر فتباويا انتهى كلامه ولا يخفى تمكنه **(قوله)** وتابعه لثابت بن أبي سليم أي
تابع مالك في وقته وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق فضيل بن غزوان عن نافع موقوفا على
ابن عمر ومعنى قوله ولا تنقب أي لا تستر وجهه كما تقدم واختلف العلماء في ذلك فتعجب الجمهور
وبما جاز الخفيف وهو رواية عند الشافعية والمالكية ولم يختلفوا في منعها من سترو وجهها
وصكفها عبا سوى النقب والقنارين **(قوله)** مسود ورس الخ) مفهومه جواز ما ليس فيه
ورس ولا زعفران لكن ألحق العلماء بذلك أنواع الطيب للاشتراك في الحكم واختلفوا في
المصوغ بغير الزعفران والورس وقد تقدم ذلك والورس نبات بالين قاله جماعة وجزء بذلك ابن
العربي وغيره وقال ابن البيطار في مفرداته الورس يؤتى به من اليمن والهند والصين وليس

وقال عبيد الله ولا ورس
وكان يقول لا تنقب الخرمة
ولا تلبس القنارين وقال
مالك بن نافع عن ابن عمر
لا تنقب الخرمة * وتابعه
ليث بن أبي سليم * حدثنا
قديمة حدثنا جابر

قوله وثانيا بلفظ يقول تأمل
ما تلبس بالاول والثاني وما
الذي بصيغة التفعّل والذي
بصيغة الافتعال والذي في
نسخ المتن الذي يابى ما عليها
شرح القسطلاني بصيغة
التفعّل في الموضعين فخر
الرواية اه معجمه

بنات بل يشبه زهر العصفرو يشبه شيء يشبه البنفسج ويقال ان الكركم عروق (قوله عن منصور) هو ان المعتر والحكم هو ابن عتبة (قوله وقصت) يفتح القاف والصاد المهملة تقدم نفسه في باب كفن الحرم وأتى في باب الحرم: وثبت بقرينة اختلاف في هذه اللفظة والمراد هنا قوله ولا تنزروه طيبا وهي بتشديد الراء وسبأى قريبا باللفظ ولا تختطوه وهو من الخنوط بالمهذبة والنون وهو الطيب الذي يصنع للوقت وقوله يبعث ملسا أى على هيشة التي مات عليها واستدل بذلك على بقاء احرامه خلافا لما للكمة والخففة وقد عتسكوا من هذا الحديث بالظلة اختلف في ثبوتها وهي قوله ولا تخمر واوجهه فقا لوالا لا يجوز للحرم تغطية وجهه مع أنهم لا يقولون بظاهر هذا الحديث فيمن مات محرما أو أماً الجهور فاخذوا بظاهر الحديث وقالوا ان في ثبوت ذكر الوجه مضافا لوردان المنذر في هيشته وقال البيهقي ذكر الوجه غريب وهو وهم من بعض رواته وفي كل ذلك نظر فان الحديث ظاهره الحجة ولنظرة عند مسلم من طريق اسرايل عن منصور وأبي الزبير كلاهما عن سعد بن جبيرة عن ابن عباس فذكر الحديث قال منصور ولا تغطوا وجهه وقال أبو الزبير ولا تكشفوا وجهه وأخرجه النسائي من طريق عرو بن دينار عن سعد بن جبيرة باللفظ ولا تخمر واوجهه ولا رأسه وأخرجه مسلم أيضا من حديث شعبة عن أبي بشر عن سعد بن جبيرة باللفظ ولا يس طيبا خارج رأسه قال شعبة ثم حدثني به بذلك فقال خارج رأسه ووجهه انتهى وهذه الرواية تتعلق بالطب لا بالكشف والتغطية وشعبة أحفظ من كل من روى هذا الحديث فلهذا بعض رواته انتقل ذهنه من الطب إلى التغطية وقال أهل الظاهر يجوز للحرم الحى تغطية وجهه ولا يجوز للحرم الذى يموت غلا بالظاهر في الموضوعين وقال آخرون هي واقعة عين لا عموم فيها لأنه قال ذلك بقوله لأنه يبعث يوم القيامة ملسيا وهذا الأمر لا يتحقق وجده في غيره فيكون خاصا بذلك الرجل ولو استقر بقاؤه على احرامه لأمر بقضاء مناسكه وسبأى ترجمة المصنف في ذلك وقال أبو الحسن بن القصار لو أراد تعميم هذا الحكم في كل محرّم لقال فان الحرم كما جاء ان الشهيد يبعث وجرحه يبعث دما وأجيب بان الحديث ظاهر في ان العلة في الأمر المذكور كونه كان في التمسك وهي عامة في كل محرّم والأصل ان كل ما ثبت له واحد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت لغيره حتى يتفصح التخصيص واختلف في الصائم يموت هل يبطل صومه بالموت حتى يجب قضاء صوم ذلك اليوم عنه أولا يبطل وقال النووي يتأول هذا الحديث على ان النهى عن تغطية وجهه ليس لتكون الحرم لا تجوز تغطية وجهه بل هو صيانة للرأس فانهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطي رأسه اه وروى سعد بن منصور من طريق عطاء قال يغطي الحرم من وجهه مادون الحاجبين أى من أعلى وفي رواية مادون عينيه وكأنه أراد مزيد الاحتياط لكشف الرأس والله أعلم * (تكمله) * كان وقوع الحرم المذكور عند العترة من عرفة وفي الحديث اطلاق الواقف على الركاب واستحباب دوام التلبية في الاحرام وانما لا تنقطع بالتوجه لعرفة وجواز غسل الحرم بالسدر ونحوه مما لا يعد طيبا بحكم المزن عن الشافعي انه استدلل على جواز قطع سدر الحرم بهذا الحديث لقوله فيه واغسلوا بهما وسدر والله أعلم * (تنبيه) * لم أفت في شيء من طرق هذا الحديث على تسمية الحرم المذكور وقد وهم بعض المتأخرين فزعم ان اسمه واقد بن عبد الله وعزه لابن قتيبة في ترجمة عمر بن كلاب المغازي

قوله وقوله يبعث ملسيا
في نسخ البخاري التي يابينا
لفظة ملسيا كما ترى ولم ينه
عليها هذا رواية لا حد فخر
اه صحيحه

عن منصور عن الحكم عن
سعد بن جبيرة عن ابن عباس
رضي الله عنهم قال وقصت
برجل محرّم ناقته فقتلته
فأتى به رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال اغسلوه
واكفئوه ولا تغطوا رأسه
ولا تنزروه طيبا فانه يبعث
بمل

(٣) قوله وليشدد هكذا في
النسخ التي يابدين بالشيخين
المجته وتحرار الرواية والمعنى
٥٨ منحه

«(باب الاغتسال للمعمر)»
وقال ابن عباس رضي الله
عنهما يدخل المحرم الحمام
ولم ير ابن عمر وعائشة بالحل
باسا * حدثنا عبد الله بن
يوسف أخبرنا مالك عن زيد
ابن أسلم عن ابراهيم بن
عبد الله بن حنين عن أبيه
أن عبد الله بن العباس
والمسور بن حمزة اختلفا
بالابواء فقال عبد الله بن
عباس يغسل المحرم رأسه
وقال المسور لا يغسل المحرم
رأسه فأرسلني عبد الله بن
العباس الى أبي أيوب
الانصاري فوجدته يغتسل
بين القرنين وهو يستر بوش
فقلت عليه فقال من هذا
فقلت أنا عبد الله بن حنين
أرسلني إليك عبد الله بن
العباس يسألك كيف كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يغسل رأسه وهو محرم
فوضع أبو أيوب يده على
التوب

وسب الوهم ان ابن قتيبة لما ذكر ترجمة عمر ذكر أولاده ومنهم عبد الله بن عمر ذكر أولاده عبد الله
ابن عمر ذكر فيه واقد بن عبد الله بن عمر فقال وقع عن بعيره وهو محرم فملك فظن هذا المتأخر ان
لواقد بن عبد الله بن عمر صحة وانه صاحب القصة التي وقعت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
وليس كما ظن فان واقد المذكور لا صحة له فان أمه صبيبة بنت أبي عبيدة ماتت زوجها أبو ذؤيب في خلافة
أبيه عمر واختلف في صحتها وذكرها العجلي وغيره في التابعين ووجدت في العجالة واقد بن عبد الله
آخر لكن لم أرفق شي من الأخبار انه وقع عن بعيره فملك بل ذكر غير واحد منهم ابن سعد انه مات في
خلافة عمر فبطل تفسير المذهب بانه واقد بن عبد الله من كل وجه **(قوله باس)** الاغتسال
للمعمر أي تره أو تنظفا وتطهرا من الجنابة قال ابن المنذر اجمعا على أن للمعمر ان يغتسل
من الجنابة واختلفوا فيما بعد ذلك وكان المصنف أشار الى ما روى عن مالك انه كره للمعمر ان
يغسل رأسه في الماء وروى في الموطن نافع ابن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم الامن
احتلام **(قوله)** وقال ابن عباس يدخل المحرم الحمام ووصله الدارقطني والبيهقي من طريق أيوب
عن عكرمة عنه قال المحرم يدخل الحمام وينزع عن سره واذا انكسر ظفره طرحه ويقول
أميطوا عنكم الاذي فان الله لا يصنع باذاكم شيأ وروى البيهقي من وجه آخر عن ابن عباس انه
دخل حماما بالحنفة وهو محرم وقال ان الله لا يعابى باسأخكم شيأ وروى ابن أبي شيبة كراهة ذلك
عن الحسن وعطاء **(قوله)** ولم ير ابن عمر وعائشة بالحل بأسا أما اثر ابن عمر فوصله البيهقي من
طريق أبي مجلز قال رأيت ابن عمر يحك رأسه وهو محرم فغففت له فاذا هو يحك باطراف أمانه له
وأما اثر عائشة فوصله مالك عن أبي علقمة عن أبيه وامه امر جانة سمعت عائشة
تسأل عن المحرم أيحك جسده قال نعم وليشدد (٣) وقالت عائشة لولن بطني يداي ولم أجد الآن
أحد من جلي لحككت ٥٨ ومناسبة اثر ابن عمر وعائشة للترجمة بجمع ما بين الغسل
والحل من إزالة الاذى **(قوله)** عن زيد بن أسلم عن ابراهيم (كذا في جميع الموطات واغرب يحيى
ابن يحيى الاندلسي فاذا خيل بين زيد و ابراهيم نافع قال ابن عبد البر وذلك معدود من خطئه
(قوله) عن ابراهيم في رواية ابن عيينة عن زيد أخبرني ابراهيم أخرجه أحمدواصحيح والحميدي
في مسانيدهم عنه وفي رواية ابن جريح عند أحمد عن زيد بن أسلم أن ابراهيم بن عبد الله بن حنين
مولى ابن عباس أخبره كذا قال مولى ابن عباس وقد اختلف في ذلك والمشهور ان حنينا كان
مولى للعباس وهب له النبي صلى الله عليه وسلم فاولاده مواله **(قوله)** ان ابن عباس في رواية ابن
جريح عند أبي عوانة كنت مع ابن عباس والمسور **(قوله)** بالاابواء أي وهما نازلان بها وفي
رواية ابن عيينة بالخرج وهو يفتح أوله واسكان ثابته فجماعة قريبة من الابواء **(قوله)** الى
أي أيوب (زاد ابن جريح فقال قل له يقرأ عليك السلام ان تخميك عبد الله بن عباس ويسألك
(قوله) بين القرنين أي قرني البئر وكذا هو لبعض رواة الموطا وكذا في رواية ابن عيينة وهو ما
العودان أي العمودان المنتصبان لاجل عود البكرة **(قوله)** أرسلني إليك ابن عباس يسألك
كيف كان الخ قال ابن عبد البر الظاهر ان ابن عباس كان عنده في ذلك نص عن النبي صلى
الله عليه وسلم أخذه عن أيوب وأ غيره ولهذا قال عبد الله بن حنين لابي أيوب يسألك كيف
كان يغسل رأسه ولم يقل هل كان يغسل رأسه أولا على حسب ما وقع فيه اختلاف بين المسور

وابن عباس (قلت) ويحتمل ان يكون عبد الله بن حنين تصرف في السؤال لئلا ينسب اليه ما قال له سئل هل يغتسل المحرم أو لا يخاف فوجهه يغتسل فهم من ذلك انه يغتسل فأجاب أن لا يرجع الجواب بغائده فسأله عن كيفية الغسل وكيفية الرأس بالسؤال لانها موضع الاشكال في هذه المسئلة لانها محل الشعر الذي يخشى اتنقاصه بخلاف بقية البدن غالباً **(قوله)** فطأطأه أى ازاله عن رأسه ورواية ابن عيينة جمع شبهه الى صدره حتى نظرت اليه ورواية ابن جريح حتى رأيت رأسه ووجهه **(قوله)** لا انسان لم أقف على اسمه ثم قال أى أبو أيوب هكذا رأته أى النبي صلى الله عليه وسلم يفعل زاد ابن عيينة فرجعت اليه حافاً خبيراً فقال المسور لابن عباس لا تأمرك أبداً أى لا أجادلك وأصل المرأة استخراج ما عند الانسان يقال أمر فلان فلانا اذا استخراج ما عنده قاله ابن الانباري وأطلق ذلك في الجادلة لان كل ادم المتبادلين يستخرج ما عنده الاخر من الخلة وفي هذا الحديث من التوائد مناظرة العجوبة في الاحكام ورجوعهم الى النصوص وقبولهم ظهير الواحد ولو كان تابعيا وان قول بعضهم ليس بشجرة على بعض قال ابن عبد البر لو كان معنى الاقتداء في قوله صلى الله عليه وسلم أحيائى كالبحر يوم راد به الفتوى لما احتاج ابن عباس الى اقامة البينة على دعواه بل كان يقول للمسور ان الختم وأنت تختم فبأينا اقتدى من بعدنا كذا وكذا ولكن مغناة كما قال المزني وغيره من أهل النظر انه في النقل لان جميعهم عدول وفيه اعتراف للناسل بقوله وانضاف العجوبة بعضهم بعضا وفيه استمرار الغسل عند الغسل والاستعانة في الطهارة وجواز الكلام والسلام حالة الطهارة وجواز غسل المحرم وتشميره شعره بالماء ولبسه بيده اذا أمن تناثره واستدل به القرطبي على وجوب ذلك في الغسل قال لان الغسل لو كان يتم بيده لكان المحرم أحق بأن يجوز له تركه ولا يخفى ما فيه واستدل به على أن تحذير شعر اللحية في الوضوء ما على استحبابه خلافاً لما قال بكره كما تولى من الشافعية خشية اتقاف الشعر لان في الحديث ثم حرك رأسه بيده ولا فرق بين شعر الرأس واللحية الا أن يقال ان شعر الرأس أدل وأحق والتحقيق انه خلاف الأولى في حق بعض دون بعض قاله السبكي الكبير والله أعلم **(قوله)** باب لبس الخفين للمعمر اذا لم يجد النعلين أى هل يشترط قطعهما أو لا وأورد فيه حديث ابن عمر في ذلك وحديث ابن عباس وقد تشدد الكلام عليه في باب ما لا يلبس المحرم من الثياب ووقع في رواية أبي زيد المرزوق عن سالم بن عبد الله بن عمر سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجاني في الصواب ما رواه ابن السكن وغيره فقالوا عن سالم عن ابن عمر قلت تعجفت عن فمات ابن وقوله في حديث ابن عباس ومن لم يجد ازارا فليلبس السراويل للمعمر أى هذا الحكم للمعمر لا للحلال فلا يتوقف جواز لبسه السراويل على فقد الأزار قال القرطبي أخذ بنظر هذا الحديث أحمد فاجاز لبس الخلف والسراويل للمعمر الذي لا يجد النعلين والأزار على حالهما واشترط الجمهور قطع الخلف وقتي السراويل بل قالوا ليس بشيء منهم اعلى حاله لزمته التقية والدليل لهم قوله في حديث ابن عمر وليقطعها حتى يكونا سفلى من الكعبين فيحمل المطلق على المقيد ويحقق النظر بالنظر لاستوائهما في الحكم وقال ابن قدامة الأولى قطعهما عمداً بالحدوث الصحيح وخروجهما من الخلاف انتهى والاصح عند الشافعية والاكثر جواز لبس السراويل بغير قف كقول أحمد واشترط الفتى محمد بن الحسن وامام الحرمين وطائفة وعن أبي حنيفة منع

فطأطأه حتى يدلى رأسه
ثم قال لا انسان يصب عليه
اصب فصب على رأسه
ثم حرك رأسه بيده فأقبل
بهما وأدبر وقال هكذا رأته
صلى الله عليه وسلم يفعل
*(باب لبس الخفين للمعمر
اذا لم يجد النعلين)* حدثنا
أبو الوليد حدثنا شعبة قال
أخبرني عمرو بن دينار سمعت
جابر بن زيد سمعت ابن عباس
رضي الله عنهما قال سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم
يخطب بعرفات من لم يجد
النعلين فليلبس الخفين ومن
لم يجد ازارا فليلبس السراويل
للمعمر * حدثنا أحمد بن
يونس حدثنا ابراهيم بن
سعد حدثنا ابن شهاب عن
سالم عن أبيه عبد الله رضي
الله عنه سئل رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما يلبس
المحرم من الثياب فقال
لا يلبس القمص ولا العمامة
ولا السراويل ولا البرنس
ولا ثوباً مامسه زعفران ولا
ورس وان لم يجد نعلين
فليلبس الخفين وليقطعهما
حتى يكونا سفلى من الكعبين

رواية الاوزاعي ذكرها المزني ولم يذكر شيئا من أخرجهما وقد وجدت رواية معمر في فوائد
 ابن المقرئ ورواية الاوزاعي في فوائد عام ثم نقل شيئا عن ابن مسعود أن ابن العربي قال حين
 قيل لهم يروى الاحكام قد رويته من ثلاثة عشر طريقا بطريق مالك وانه وعبد بن خارج ذلك ولم
 يخرج شيئا واطال ابن مسعود في هذه القصة وأشد فيها شعرا وحاصلها أنهم اتهموا ابن العربي
 في ذلك ونسبوه الى المجازفة ثم شرع ابن مسعود يمدح في أصل القصة وليصب في ذلك فراوى
 القصة عدل متقن والذين اتهموا ابن العربي في ذلك هم الذين اخطؤا القلة اطلاقا عنهم وكانه يخل
 عليهم ما يخرج ذلك لما ظهر له من انكارهم وتعنبتهم وقد تنعت طرقه حتى وقتت على أكثر من
 العدد الذي ذكره ابن العربي والله الحمد وجدت من رواية ابن مسعود نفسا غير الاربعة التي ذكرها
 شيئا وهم عقيل في فهمهم ابن جبير ويونس بن يزيد في الارشاد للقليل وابن أبي عمير في الرواة
 عن مالك الطخيل وابن عيينة في مسند أبي يعلى واسامة بن زيد في تاريخ يسابور وابن أبي ذئب في
 الحلية ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي الموالي في افراد الدارقطني وعبد الرحمن ومحمد بن عبد العزيز
 الانصاريان في فوائد عبد الله بن اسحق الخراساني وابن اسحق في مسند مالك لابن عدي ومجمر
 السقاء ذكره جعفر الاندلسي في تاريخه الجيزي بالحليم والرازي وصالح بن أبي الاخير ذكره أبو ذر
 الهروي عقب حديث يحيى بن قزعة عن مالك والخبر خرج عند البخاري في الغازي فبين ذلك أن
 اطلاق ابن الصلاح متعقب وان قول ابن العربي صحيح وان كلام من اتهمه مردود ولكن ليس في
 طريقه شيء على شرط الصحيح الا طريق مالك وأقرهم رواية ابن أبي الزهرى فقد أخرجهما التتاسي
 في مسند مالك وأبو عوانة في صحيحه وتلها رواية أبي أيوب أخرجهما أبو عوانة أيضا وقالوا انه
 كان رفيق مالك في السماع عن الزهرى فيجعل قول من قال انفرده مالك أي بشرط العدة وقول
 من قال يوسع أي في الجملة وعبارة الترمذي سلمة من الاعتراض فانه قال بعد تخريج حديث
 صحيح غريب لا يعرف كثيرا حذروا غير مالك عن الزهرى فقول كثير يشترط انه يوسع في الجملة
 (قوله عن أنس) في رواية أبي أيوب عند ابن سعد أن أنس بن مالك حدثه (قوله عام الفتح) وعلى
 رأسه المغفر (بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الفاء زدي تسج من الدروع على قدر الرأس وقيل
 هو روفر البينة قاله في المحكم وفي المشارق هو ما يجعل من فضل دروع الحديد على الرأس مثل
 القلنسوة في رواية يزيد بن الحباب عن مالك يوم الفتح وعليه مغفر من حديد أخرجه الدارقطني
 في الغرائب والحاكم في الاكامل وكذا هو في رواية أبي أيوب (قوله فلما نزع جاهد زجل) لم أقف
 على اسمه الا انه يحتمل أن يكون هو الذي باهر قله وقد جزم الفاكهي في شرح العمدة بأن الذي
 جاء بذلك هو أبو برزة الاسلمي وكان له ما رجع عنده أنه هو الذي قتله رأى أنه هو الذي جاء مخبرا
 بقصته ويوشكه قوله في رواية يحيى بن قزعة في المغازي فقال اقله بصيغة الافراد على انه اختلف
 في اسم فانه في حديث سعيد بن يربوع عند الدارقطني والحاكم انه صلى الله عليه وسلم قال أربعة
 لا يؤمنهم الا في حل ولا حرم المحور يربون فقهبا نونوا القافه صغر وهلال بن خطل ومعتس
 ابن صباية وعبد الله بن أبي سرح قال فأما هلال بن خطل فقتله الزبير الحديث وفي حديث سعد
 ابن أبي وقاص عند البزار والحاكم والبيهقي في الدلائل نحوه لكن قال أربعة نفر واهم اثنين فقال
 اقبلوهم وان وجدتموهم متعلمين باستار الكعبة فذكرهم لكن قال عبد الله بن خطل بدل هلال

حدثنا وهيب حدثنا ابن
 طاوس عن أبيه عن ابن
 عباس رضي الله عنهما أن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وقت لاهل المدينة ذل الخليفة
 ولاهل نجد قرن المنازل
 ولاهل اليمن بللمهن لهن
 ولكل آت أي عليهن من
 غيرهم ممن أراد الحج والعمرة
 فمن كان دون ذلك فن حديث
 أنشأ حتى أهل مكة من مكة
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب
 عن أنس بن مالك رضي الله
 عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دخل عام الفتح
 وعلى رأسه المغفر فلما نزع
 جاهد زجل فقال ان ابن خطل
 متعلق باستار الكعبة فقال
 اقبلوه

وقال ~~عنه~~ مة بدل الخويرث ولم يسم المرأتين وقال فاما عبد الله بن خطل فادرك وهو متعلق
 باستار الكعبة فاستبق اليه سعيد بن حريث وعمار بن ياسر فسبق سعيد عمارا وكان أشب الرجلين
 قتله الحديث وفي زيادات يونس بن بكير في المغازي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
 نحوه وروى ابن أبي شيبة والبيهقي في الدلائل من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن أنس
 أم رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس يوم فتح مكة إلا أربعة من الناس عبد العزى بن خطل
 ومقيس بن صبابه الكلابي وعبد الله بن أبي سرح وأم سارة فاما عبد العزى بن خطل فقتل وهو
 متعلق باستار الكعبة وروى ابن أبي شيبة من طريق أبي عثمان النهدي أن ابارزة الاسلي قتل
 ابن خطل وهو متعلق باستار الكعبة واسناده صحيح مع ارساله وله شاهد عند ابن المبارك في
 البر والصلوة من حديث أبي برة نفسه ورواه أحمد من وجه آخر وهو أشب ما ورد في تعيين قاتله
 وبه جزم المأذرى وغيره من أهل العلم بالاخبار وتحمل بقية الروايات على أنهم اجتذروا
 قتله فكان المباشرة منهم أبو برة ويحتمل أن يكون غير شاركة فيه فقد جزم ابن هشام في السيرة
 بأن سعيد بن حريث وأبارزة الاسلي اشتركا في قتله ومنهم من سمي قاتله سعيد بن ذؤيب وحكي
 الخب الطبري أن الزبير بن العوام هو الذي قتل ابن خطل وروى الحاكم من طريق أبي معشر
 عن يوسف بن يعقوب عن السائب بن يزيد قال فأخذ عبد الله بن خطل من تحت استار الكعبة
 فقتل بين المقام وزعم وقد تبع الواقدي عن شيوخنا من لم يؤمن يوم الفتح وأمر بقتله
 عشرة أنفس ستة رجال واربعة نسوة والسبب في قتل ابن خطل وعدم دخوله في قوله من
 دخل المسجد فهو آمن ما روى ابن اسحق في المغازي حديث عبد الله بن أبي بكر وغيره أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم حين دخل مكة قال لا يقتل أحدنا من قاتل الانصار ما هم فقال
 اقتلوهم وان وجدتموهم تحت استار الكعبة منهم عبد الله بن خطل وعبد الله بن سعد وانما أمر
 بقتل ابن خطل لأنه كان مسلما فبعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مصداقا لبعث معه رجلا من
 الانصار وكان معه مولى يخدمه وكان مسلما فنزل منزلا فأمر المولى أن يرفع تساو ويضع له طعاما
 فنام واستيقظ ولم يضع له شيئا فعدى عليه فقتله ثم ارتد مشركا وكانت له قبتان تغنيان بهجاء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الثعالبي عن أبي جريح قال قال مولى ابن عباس
 بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من الانصار ورجلا من خزينة ابن خطل وقال أطعنا
 الانصاري حتى ترجعنا فقتل ابن خطل الانصاري وهرب المزني وكان ممن أهدر النبي صلى الله عليه
 وسلم دمه يوم الفتح ومن النفر الذين كان أهدر دمه هم النبي صلى الله عليه وسلم قبل الفتح غير من
 تقدم ذكره هيار بن الاسود وعكرمة بن أبي جهل وكعب بن زهير ووحشي بن حرب وأسد بن اباس
 ابن أبي زعيم وقتنا ابن خطل وهند بنت عتبة والجمع بين ما اختلف فيه من اسمه انه كان يسمى
 عبد العزى فلما أسلم سمي عبد الله وأما من قال هلال فالتبس عليه بأخ له اسمه هلال بين ذلك
 الكلابي في النسب وقيل هو عبد الله بن هلال بن خطل وقيل غالب بن عبد الله بن خطل واسم
 خطل عبد مناف من بني تميم بن فهر بن غالب وهذا الحديث ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم لم يلد
 مكة يوم الفتح لم يكن محرما وقد صرح بذلك مالك راوى الحديث كما ذكره المصنف في المغازي عن
 يحيى بن قزعة عن مالك عقب هذا الحديث قال مالك ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فيما نرى

والله أعلم يومئذ شر ما اه و قول مالك هذا رواه عبد الرحمن بن مهدي عن مالك جازما به
أخرج به الدارقطني في الغرائب ووقع في الموطأ من رواية أبي مصعب وغيره قال مالك قال ابن
شهاب ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ مشركا وهذا من رواه مسلم من
حديث جابر بنظ دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير احرام وروى ابن أبي شبة باسناد
صحيح عن طاوس قال لم يدخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة الا مشركا الا يوم فتح مكة وزعم
الماكي في الاكامل ان بين حديث أنس في المغيرة وبين حديث جابر في العمامة السوداء معارضة
وتعقبوه باحتمال ان يكون أول دخوله كان على رأسه المغفر ثم أزاله وليس العمامة بعد ذلك
في كل منعه ما رآه يؤيده ان في حديث عمرو بن حرث انه خطب الناس وعليه عمامة
سوداء أخرجه مسلم أيضا وكانت الخطبة عند باب الكعبة وذلك بعد تمام الدخول وهذا الجمع
لعباس وقال غيرهم يجمع بان العمامة السوداء كانت مانعة فوق المغفر أو كانت تحت المغفر
وقاية لرأسه من صدا الحديد فأراد أنس يذكر المغفر كونه دخل متيما للحرب وأراد جابر يذكر
العمامة كونه دخل غير محرم وبهذا يندفع اشكال من قال لادلالة في الحديث على جواز دخول
مكة بغير احرام لاحتمال ان يكون صلى الله عليه وسلم كان مشركا ولم يكنه غطى رأسه لانه قد
يندفع ذلك بتصرح جابر بأنه لم يكن مشركا لكن فيه اشكال من وجه آخر لانه صلى الله عليه وسلم
كان متأهبا للقتال ومن كان كذلك جازله الدخول بغير احرام عند الشافعية وان كان عباس نقل
الاتفاق على مقابله وأما من قال من الشافعية كان القاص دخول مكة بغير احرام من خصائص
النبي صلى الله عليه وسلم فتنبه نظر لان الخصوصية لا تثبت الا بدليل لكن زعم الطحاوي ان دليل
ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي شريح وغيره انهم لم يحل له الاساعة من نهار وأن المراد
بذلك جواز دخوله اليه بغير احرام لا تعريم القتل والقتال فيها لانهم أجمعوا على أن المشركين لو
غلبوا والعميان لله تعالى على مكة حل للمسلمين قتالهم وقتلهم فيها وقد عكس استدلاله النووي
فقال في الحديث دلالة على ان مكة تبقى دار اسلام الى يوم القيامة فمطل ماصوره الطحاوي وفي
دعواه الاجماع نظروا في الخلاف ثابت كما تقدم وقد حكاه القفال والماوردي وغيرهما واستدل
بحديث الباب على انه صلى الله عليه وسلم فتح مكة عنوة وأجاب النووي بانه صلى الله عليه وسلم
كان صالحا لهم لكن لما لم يأمن غدرهم دخل متأهبا وهذا جواب قوى الا ان الشافعي ثبوت كونه
صالحا لهم فانه لا يعرف في شيء من الاخبار دسيرا كما سأقضي ايضا حقه في الكلام على فتح مكة من
الغزاة ان شاء الله تعالى واستدل بقصة ابن خنبل على جواز اقامة الحدود والقتال في حرم
مكة قال ابن عبد البر كان قتل ابن خنبل قودا من قتل المسلم وقال السهلي فيه ان الكعبة لا تعبد
عاصيا ولا تمنع من اقامة حد واجب وقال النووي تأول من قال لا يقتل فيها على انه صلى الله
عليه وسلم قتله في الساعة التي أبحثت له وأجاب عنه أصحابنا بانهم انما أبحث له ساعة الدخول حتى
استولى عليها وأذن عن أهلها وانما قتل ابن خنبل بعد ذلك انتهى وتوقف بما تقدم في الكلام على
حديث أبي شريح ان المراد بالساعة التي أحلب له ما بين أول النهار ودخول وقت العصر وقتل
ابن خنبل كان قبل ذلك قطعاً لانه قيد في الحديث بانه كان عند نزعه المغفر وذلك عند استقراره
بمكة وقد قال ابن خزيمة المراد بقوله في حديث ابن عباس ما أحل الله لاحد فيه القتل غيري أي

وعليه قيص) * وقال
عطاء اذا قطب أوليس
جاهلا أو ناسيا فلا كفارة
عليه * حدثنا أبو الوليد
حدثنا همام حدثنا عطاء
قال حدثني صفوان بن يحيى
ابن أمية عن أبيه قال كنت
مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأنا به رجل عليه جبة
ففيه أثر صبرة أو نحوه كان يمر
يقول لي قطب اذا نزل عليه
الوحى أرى أنزل عليه ثم
يمرى عنه فقال عليه الصلاة
والسلام اصنع في عورتك
ما تصنع في جيبك وعرض
رجل يدرجل يعنى فانتزع
ثيابه فأبطله النبي صلى الله
عليه وسلم * (باب الحرم
يعوت بعرفة ولم يهرم النبي
صلى الله عليه وسلم أن
يؤذى عنه بقصة الخ) *
حدثنا سليمان بن حرب
حدثنا شعبان بن زيد عن عمرو
ابن دينار عن سعيد بن جبير
عن ابن عباس رضى الله
عنه قال يمار رجل راقت
مع النبي صلى الله عليه وسلم
بعرفة أفرغ عن راحلته
فوقصته أو قال فأقصته
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم اغسل وجهك وسدر
وكنزته في ثوبين أو قال
ثوبيه ولا تخرمز رأسه ولا
تخطو به فان الله يبعثه يوم
القيامة يابى

قتل البغى الذين قتلوا بؤمى هذا بن خطل ومن ذكر معه قال وكان الله قد أباح له القتال والقتل معا في
تلك الساعة وقتل ابن خطل وغيره بعد تقضى القتال واستبدل به على جواز قتل الذى اذا سب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه نظر كما قاله ابن عبد البر لان ابن خطل كان حريا ولم يدخله
رسول الله صلى الله عليه وسلم في أماته لاهل مكة بل استناده مع من استثنى وخرج أمره بقتله مع
أمانه لغيره فخر جوا احد اذ دلالة فيه لما ذكرنا من ويمكن ان يتسكبه في جواز قتل من فعل
ذلك بغير استتابه من غير تعذيبه بكونه ذميا لكن ابن خطل عمل عوجبات القتل فلم يتحتم ان سبب
قتله السب واستبدل به على جواز قتل الأسير صبرا لان القدرة على ابن خطل صبرته كالأسير في يد
الامام وهو خير في بين القتل وغيره لكن قال الخطابي انه صلى الله عليه وسلم قتله بما جاهد في
الاسلام وقال ابن عبد البر قتله قودا من دم المسلم الذى غدر به وقتله ثم ارتد كما تقدم واستبدل به
على جواز قتل الأسير من غير ان يعرض عليه الاسلام ترجم بذلك أودا ود وفيه مشر وعبة ليس
المعذر وغيره من آلات السلاح حال الخوف من العدو وأنه لا شافى التوكل وقد تقدم في باب
مضى يحل للمعتمر من أبواب العمرة من حديث عبد الله بن أبى أوفى اعتر رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلما دخل مكة طاف وطفنما معه وبعده من يستمر من أهل مكة ان يرميه أحد الحديث وانما
احتاج الى ذلك لانه كان حنثا فمضى ما مضى الحديث ان يرميه بعض سفهاء المشركين بشئ يؤذيه
فكانوا يحولوا يسترون رأسه ويحفظونه من ذلك وفيه جواز رفع أخبار أهل الفساد الى ولاية
الامير ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ولا الخفية (قوله) **باب** اذا احرم جاهلا
وعليه قيص) أى هل يلزمه فدية أو لا وانما لم يجزم بالحكم لان حديث الباب لا تصرح فيه
بإيقاط الفدية ومن ثم استظهر المصنف للراجح بقول عطاء مرأى الحديث كأنه يشير الى انه
لو كانت الفدية واجبة لما خيفت عن عطاء وهو راوى الحديث قال ابن بطال وغيره وجه الدلالة
منه انه لو لم تكن الفدية ليلزمنا صلى الله عليه وسلم لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وفريق
مالك فمن قطب أوليس ناسيا بين من يادر فزع وغسل وبين من ينادى والشافعى أشد واقفة
الحديث لان السائل في حديث الباب كان غريبا في الحنك وقد نادى ومع ذلك لم يؤمر
بالفدية وقول مالك فيه احتياط وأما قول الكوفيين والمزنى مخالف هذا الحديث وأجاب ابن
المير في الحاشية بان الوقت الذى أحرم فيه الرجل في الجملة كان قبل نزول الحكم ولهذا انظر
النبي صلى الله عليه وسلم الوحى قال ولا خلاف ان التكليف لا يتوجه على المكلف قبل نزول
الحكم ولهذا لم يؤمر الرجل بفدية عما مضى بخلاف من ليس الا أن جاهلا فانه جهل بحكم استقرار
وقصير في علم ما كان عليه ان يتعلم لكونه مكلفا به وقد تمكن من تعلمه (قوله) وقال عطاء (الخ) ذكره
ابن المذركى في الاوسط ووصله الطبرانى في الكبير وأما حديث يعلى فقد تقدم الكلام عليه مستوفى
في باب غسل الخلو في أوائل الحج (قوله) في الاسد صفوان بن يحيى قال كنت مع النبي
صلى الله عليه وسلم فبكنا ووقع في رواية أبي ذر وهو ضعيف والثواب ما ثبت في رواية غيره صفوان
ابن يحيى عن أبيه فقصدت عن فصارت ابن وأبيه فصارت أمية أو سقطت من السند عن أبيه
واستلصقنا وصحة ولا رواية (قوله) وعرض رجل بدرجل هذا حديث آخر ساقى بمسوطا
مع الكلام عليه في أبواب الدية ان شاء الله تعالى (قوله) **باب** المحرم يعوت بعرفة

* حديثنا سليمان بن حرب

حديثنا جاد عن أبيه عن
سعيد بن جبيرة عن ابن
عباس رضي الله عنهم قال
ينازج رجل واقف مع النبي
صلى الله عليه وسلم بعرفة
أدورق عن راحلته فوققته
أر قال فأوققته فقال النبي
صلى الله عليه وسلم اغسلوه
بماء وسدروا كنفه في ثوبين
ولا سوه طيبا ولا تخمروا
رأسه ولا تحتطو فإني الله
يعتبه يوم القيامة طيبا
*(باب سنة الحرم إذا مات)
* حديثنا وهب بن إبراهيم
حديثنا هشيم أخبرنا أبو بشر
عن سعيد بن جبيرة عن ابن
عباس رضي الله عنهم أن
رجلا كان مع النبي صلى الله
عليه وسلم فوقفته فاقته وهو
شعره فأت فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اغسلوه
بماء وسدروا كنفه في ثوبين
ولا تسوه طيبا ولا تخمروا
رأسه فإنه يوم القيامة
طيبا * (باب الحج والنذور
عن الميت والرجل يبيع عن
المراة) * حديثنا موسى بن
إسماعيل حديثنا أبو عوانة عن
أبي بشر عن سعيد بن جبيرة
عن ابن عباس رضي الله
عنهما أن امرأة من جهينة
جاءت إلى النبي صلى الله عليه
وسلم فقالت إن أمي نذرت أن
تفجع فلم تفجع حتى ماتت أفأفجع
عنها

ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤدى عنه بقية الحج) يعني لم يقتل ذلك وذكر
فيه حديث ابن عباس في الرجل الحرم الذي وقع عن بعيره بعرفة مات وقد تقدم التبيين عليه في
باب ما ينهى عن الطيب للحرم وأورد المصنف من حديث جاد بن زيد عن عمرو بن دينار وعن
أبي ذر عنهما كلاهما عن سعيد بن جبيرة ووقع في رواية عمرو فوققته أو قال فأتقته وفي رواية
أبي ذر فوققته أو قال فأوققته وكلاهما يعني وزاد في رواية أبي ذر ولا تسوه طيبا والباقي سواء وقد
وقع عند مسلم من رواية إسماعيل بن علف في هذا الحديث عن أبي ذر قال نذرت عن سعيد بن جبيرة
فإنه أعلم **(قوله ما)** سنة الحرم إذا مات (ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور من وجه
آخر عن سعيد بن جبيرة وقد سبق **(قوله ما)** الحج والنذور عن الميت) كذا ثبت للأكثر
بأنظر الجمع وفي رواية النسفي النذر بالافرأد **(قوله والرجل يبيع عن المرأة)** يعني إن حديث الباب
يستدل به على الحكمين وفيه على الحكم الثاني نظر لأن لفظ الحديث إن امرأة نذرت أن تشر
كان على أبيها فكان حق الترجحة أن يقول والمرأة فجع عن الرجل وأجاب ابن بطال بأن النبي صلى
الله عليه وسلم خاطب المرأة بجناب دخل فيه الرجال والنساء وهو قوله أقضوا الله قال ولا خلاف
في جواز رج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل ولم يخالف في جواز رج الرجل عن المرأة والمرأة عن
الرجل إلا الحسن بن صالح انتهى والذي يظهر في البخاري أشار بالترجمة إلى رواية شعبة
عن أبي بشر في هذا الحديث فإنه قال فيها أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن أمي نذرت
أن تفجع الحديث وفيه فأفجع الله فهو أحق بالقضاء أخرجه المصنف في كتاب النذور وكذا
أخرجه أحمد والنسائي من طريق شعبة **(قوله إن امرأة من جهينة)** لم أقف على اسمها ولا على
اسم أبيها **(الكن)** روى ابن وهب عن عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه أن غاشية أو غاشية
أمت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن أمي ماتت وعليها نذران فأتيت إلى الكعبة فقال أقض
عنها أخرجه ابن مندة في حرف الغين المعجمة من الصحاح وترددت في تقديم المغناة الصحاح
على المنكسرة أو بالعكس وجزم ابن طاهر في المهمات بأنه اسم الجهنسية المذكورة في حديث
الباب وقد روى النسائي وابن خزيمة وأحمد من طريق موسى بن سلمة الهذلي عن ابن عباس قال
أمرت امرأة نذرت أن عبد الله الجهنى أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمها فوفيت
ولم تفجع الحديث لنظر أحمد ووقع عند النسائي سنان بن سلمة والاول أصح وهذا لا يفسر به المهم
في حديث الباب إن المرأة نذرت نفسها وفي هذا أن زوجها سألها ويمكن الجمع بأن يكون
نسبة السؤال إليها مجازية وإنما الذي تولى لها السؤال زوجها وغاشية أنه في هذه الرواية لم
يصرح بأن الحجة المسؤول عنها كانت نذرا أو أمارة روى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه
عن ابن عباس عن سنن بن عبد الله الجهنى أن عمته حدثته أم أمت النبي صلى الله عليه وسلم
فقالت إن أمي توفيت وعليها مشى إلى الكعبة نذرا الحديث فإن كان محفوظا لعل على واقعتين
بأن تكون امرأة نذرت على لسانه عن حجة أمها المفترضة وبأن تكون عمته نذرت نفسها عن
حجة أمها المتسورة ويفسر من في حديث الباب بأنها عمته سنان واسمها غاشية كما تقدم ولم تسم
المراة ولا العمه ولا أم واحدة منهما **(قوله إن أمي نذرت أن تفجع)** كذا رواه أبو بشر عن سعيد بن
جبيرة عن ابن عباس من رواية أبي عوانة عنه وسيماني في النذور من طريق شعبة عن أبي بشر

بلغنى أرى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ان أختي نذرت ان تصوم وانها ماتت فان كان
 مجتهدا احتل ان يكون كل من الاخذ سأل عن أخته واليبت سألت عن أمها وسألت في الصيام
 من طريق أخرى عن سعيد بن جبير بلغنى قالت امرأ أن أمي ماتت وعليها صوم شهر وسألتني
 بسبب القول فيسه هناك وزعم بعض المخالفين انه اضطراب يعلى به الحديث وليس كما قال فانه
 شمول على ان المرأة سألت عن كل من الصوم والحج ويدل عليه ما رواه مسلم عن يزيد بن امرأة
 قالت يا رسول الله اني تصدقت على أمي بجارية وانها ماتت قال وجب أجرها ورد لها عليك
 الميراث قالت انه كان عليها صوم شهر فأصوم عنها قال صومي عنها قالت انهم لم يصح فأجج عنها قال
 صحى عنها والله زال عن قصة الحج من حديث ابن عباس أصل آخر أخرجه النسائي من طريق
 سليمان بن زياد عنه وله شاهد من حديث أنس عند الزوار والطبراني والدارقطني واستدل به
 على صحة الحج من طريق صحيح فاذاج اجزأ عن حجة الاسلام عند الجمهور وعليه الحج عن السند
 وقيل يجوز عن النذر صحيح حجة الاسلام وقيل يجوز عنها (قوله قال نعم صحى عنها) في رواية
 موسى بن سلمة فحيز عن أن أجج عنها قال نعم (قوله أرى الحج) فيه مشروعية القياس
 وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب الى السرعة ففهمه وفيه تشبيه ما اختلف
 فيه وأشكل بما اتفق عليه وفيه انه يستحب له متى التيمم على وجه الدليل اذا ترتب على ذلك
 مصلحة وهو أطيب للنفس المستلحق وأدعى لأدعائه وفيه ان وفاة الدين المالى عن الميت كان
 معلوما عندهم مقررا ولهذا حسن الحاق به وفيه اجزأ الحج عن الميت وفيه اختلاف فروى
 سعيد بن منصور وغيره عن ابن عمر باسناد صحيح لا يصح أحد عن أحد ونحوه عن مالك واليبت
 وعن مالك أيضا ان أوصى بذلك فليجج عنه والافلا وسألتني في ذلك في الباب الذي يليه
 (قوله أكت قاضية) كذا لاكثر بغير يعود على الدين ولا كشميت قاضية بوزن فاعلة على
 حذف المتعول وفيه ان مات وعليه حج وجب على ولده ان يجهز من يصح عنه من رأس ماله كما
 أن عليه قضاء دينه فقد أججوا على ان دين الاذى من رأس المال فكذلك ما شمس به في القضاء
 ويلتحق بالحج كل حق ثبت في ذمته من كفارة أو نذر أو زكاة أو غير ذلك وفي قوله فانه أحق بالوفاء
 دليل على انه مقدم على دين الاذى وهو أحد أقوال الشافعي وقيل بالعكس وقيل هما سواء قال
 الطبري في الحديث اشعار بان المسئول عنه خلف ما لا فآخبره النبي صلى الله عليه وسلم أن حق الله
 مقدم على حق العباد وأوجب عليه الحج عنه والجامع عليه المالية (قلت) ولم يتجتم في الجواب
 المذكور ان يكون خلف مالا كما زعم لان قوله أكت قاضية أعم من أن يكون المراد مما خلفه
 أو تبرعا (قوله ما) الحج عن لا يستطيع الثبوت على الراحلة أى من الاحياء
 خلا فالمالك في ذلك ولكن قال لا يصح أحد عن أحد مطلقا كما بنى عن ونقل ابن المنذر وغيره
 الاجماع على انه لا يجوز ان يستتيب من يقدر عن الحج بنفسه في الحج الواجب وأما النفل فيجوز
 عند أبي حنيفة خلا فالشافعي وعن أحمد روايتان (قوله عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار) في رواية
 الترمذى من طريق روح عن ابن جريج أخبرني ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار (قوله عن
 ابن عباس) في رواية شعيب الا تيق في الاستئذان عن ابن شهاب أخبرني سليمان أخبرني عبد الله
 ابن عباس (قوله عن الفضل بن عباس) كذا قال ابن جريج وتابعه معه وخالفه مالك وأكثر

قال نعم صحى عنها أرى
 لو كان على أمك دين أكت
 قاضية أقتوا الله فانه أحق
 بالوفاء * (باب الحج) عن
 لا يستطيع الثبوت على
 الراحلة * حدثنا أبو عاصم
 عن ابن جريج عن ابن شهاب
 عن سليمان بن يسار عن ابن
 عباس عن الفضل بن عباس
 رضى الله عنه أن امرأة
 ح حدثت موسى بن اسمعيل
 حدثنا عبد العزيز بن أبي
 سلمة عن ابن شهاب عن
 سليمان بن يسار عن الفضل
 ابن عباس رضى الله عنه ما
 قال جاءت امرأت من خضم

الرواة عن الزهري فلم يشؤوا فيه عن الفضل وروى ابن ماجة من طريق محمد بن كزيب عن أبيه
عن ابن عباس أخرجه حسين بن عوف الخثعمي قال قلت لرسول الله أن أتى أدركه الحج ولا
يستطيع أن يحج الحديث قال الترمذي سألت محمد بن يعقوب البخاري عن هذا فقال أنصح شيئا فيه
ما روى ابن عباس عن الفضل قال فيحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل ومن غيره ثم رواه
بغير واسطة اهـ وانما راجح البخاري الرواية عن الفضل لأنه كان ردق النبي صلى الله عليه وسلم
حينئذ وكان ابن عباس قد تقدم من مزدلفة إلى منى مع الضعفة كما سيأتي بعد باب وقد سبق
في باب التلبية والتكبير من طريق عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أوردق الفضل
فأخبر الفضل أنه لم يزل يابى حتى رمى الجمرة فكان الفضل حدث أخاه بما شاهد في ذلك الحالة
ويحتمل أن يكون سؤال الخثعمية وقع بعد رمي جمرة العتقة فحضره ابن عباس فنتله تارة عن
أخيه لكونه صاحب التهمة وتارة عما شاهدوه يؤيد ذلك ما وقع عند الترمذي وأحمد وابنه
عبد الله والطبري من حديث علي بن حماد عن علي بن السائل المذكور وقع عند المخبر بعد النزاع
من الرمي وإن العباس كان شاهداً ولقد أجد عندهم من طريق عبد الله بن أبي رافع عن علي
قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفه فقال هذه عرفة وهو الموقف فذكر الحديث وفيه ثم
أتى الجمرة فرماها ثم أتى المخبر فقال هذا المخبر وكل مني مخبر واستفتته وفي رواية عبد الله ثم
جاءته جارية ثابة من خثعم فقالت إن أبي شيخ كبير قد أدركته فريضة الله في الحج أفيجزئ أن أجمع
عنه قال جئني عن أبيك قال ولوى عن الفضل فقال العباس يا رسول الله لو لبثت عن أبي عنك قال
رأيت شاباً وشابة فلم آمن عليهما الشيطان وظاهر هذا أن العباس كان يباشر ذلك فلا مانع أن
يكون ابنه عبد الله أيضاً كان معه * (تنبيه) * لم يسق المصنف لفظ رواية ابن جريج بل تحول
إلى إسناد عبد العزيز بن أبي سلمة وساق الحديث على لفظه كعادته وبقية حديث ابن جريج
أمر أن جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن أبي أدركه الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن
يركب البعير فأفصح عنه قال جئني عنه أخرجه أبو مسلم الكجي عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه
والطبراني عن أبي مسلم كذلك وأخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن جريج فقال إن امرأتين
خثعم قالتا يا رسول الله إن أي شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج الحديث (قوله عام حجة الوداع)
في رواية شعيب الأتية في الاستبذان يوم النحر وللنسائي من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب
عند جمع وسياق بقية الكلام عليه في الباب الذي بعده ﴿قوله﴾ **باسم** حج المرأة عن
الرجل) تقدم نقل الخلاف فيه قبل باب (قوله) كان الفضل) يعني ابن عباس وهو أخو عبد الله
وكان أكبر ولد العباس وبه كان يكنى (قوله) ردق) زاد شعيب على عز رحلته (قوله) جأته
امرأتين خثعم) بنسخ المجعوت وسكون المثلثة قبله منهمورة (قوله) جعل الفضل ينظر إليها) في
رواية شعيب وكان الفضل رجلاً وضاً أي جليلاً وأقبلت امرأة من خثعم وضئته فطفق الفضل
ينظر إليها وأعجبه حسنهما (قوله) يعرف وجه الفضل) في رواية شعيب فالتفت النبي صلى الله
عليه وسلم الفضل ينظر إليها فأخلف بيده فأخذ بذن الفضل فدفع وجهه عن النظر إليها وهذا
هو المراد بقوله في حديث علي قال لوى عن الفضل ووقع في رواية الطبري في حديث علي وكان
الفضل غلاماً جليلاً فإذا جاءت البخارية من هذا الشق صرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه

عام حجة الوداع قالت
يا رسول الله إن فريضة الله
علي عبادي في الحج أدركت
أي شيخاً كبيراً لا يستطيع
أن يستوى على الرحلة
فهو يقضى عنه أن أجمع عنه
قال نعم * (باب حج المرأة عن
الرجل) * حدثنا عبد الله
ابن مسleme عن مالك عن ابن
شهاب عن سليمان بن يسار
عن عبد الله بن عباس
رضي الله عنهم ما قال كان
الفضل رديف النبي صلى
الله عليه وسلم فجاءت امرأة
من خثعم فجعل الفضل ينظر
إليها ونظر إليه جعل النبي
صلى الله عليه وسلم يصرف
وجه الفضل إلى الشق
الآخر فقالت

الفضل الى الشقي الآخر فاذا جاءت الى الشقي الآخر صرف وجهه عنه وقال في آخره رأيت غلاما
 حداثا جارية تحده نخشيت أن يدخل بينهما الشيطان **(قوله ان فريضة الله أدركت أي شيئا**
كبيرا) في رواية عبد العزيز بن وشيعب ان فريضة الله على عباده في الحج وفي رواية النسائي من
 طريق يحيى بن ابي اسحق عن سليمان بن يسار ان أي أدركه الحج وانفتحت الروايات كلها عن ابن
 شهاب على ان السائلة كانت امرأة وانها سالت عن أبيها وخالته يحيى بن أي اسحق عن سليمان
 فاتفق الرواة عنه على ان السائل رجل ثم اختلفوا عليه في اسناده ومشتهه أما اسناده فقال هشيم
 عنه عن سليمان عن عبد الله بن عباس وقال محمد بن سيرين عنه عن سليمان عن الفضل أخرجهما
 النسائي وقال ابن علية عنه عن سليمان حدثني ابي العباس اما الفضل واما عبد الله أخرجه
 أحمد وأما المتفق فقال هشيم ان رجلا سأل فقال ان أي مات وقال ابن سيرين جازم رجل فقال ان
 أي يجوز كبره وقال ابن علية فقام رجل فقال ان أي وأبي وخالف الجميع معمر بن يحيى بن أي
 اسحق فقال في روايته ان أمرأة سألت عن أمها وهذا الاختلاف كله عن سليمان بن يسار
 فاحتمنا ان نظرق في سياق غيره فاذا كريب قدر وادع ابن عباس عن حصين بن عوف الخثعمي
 قال قلت يا رسول الله ان أي أدركه الحج واذا عطاها انظر اساني قدر وي عن أي العوث بن حصين
 الخثعمي أنه استفتى النبي صلى الله عليه وسلم عن حجة كانت على أبيه أخرجهما ابن ماجه
 والرواية الاولى أقوى اسنادا وهذا يوافق رواية هشيم في ان السائل عن ذلك رجل سأل عن أبيه
 ولو افقه ما روى الطبراني من طريق عبد الله بن شمس عن الفضل بن عباس ان رجلا قال
 يا رسول الله ان أي شيخ كبير يوافقه ما مرسل الحسن عند ابن خزيمة فانه أخرجه من طريق
 عوف عن الحسن قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاه رجل فقال ان أي شيخ كبير
 ادركه الاسلام لم يسمع الحديث ثم ساقه من طريق عوف عن محمد بن سيرين عن أي هزيرة قال مثله
 الا أنه قال ان السائل سأل عن أمه **(قلت)** وهذا يوافق رواية ابن سيرين أيضا عن يحيى بن أي
 اسحق كما تقدم والذي يظهر لي من مجموع هذه الطرق ان السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت
 أيضا والمسؤل عنه أبو الرجل وأمه جميعا وبقرب ذلك ما رواه أبو يعلى باسناد قوي من طريق
 سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال كنت ردف النبي صلى الله عليه وسلم
 واعرابي معه بنت له حسناء فجعل الاعرابي يعرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم رجاء ان
 يتزوجها وجعلت ألتفت اليها واخذ النبي صلى الله عليه وسلم برأس فيلويه فكان يلي حتى
 ربح جرة العنقة فعلى هذا فقول الشابة ان أي لعنها ارادت به جسد هالان اباهها كان معها وكأله
 امرها ان تسأل النبي صلى الله عليه وسلم ليسمع كلامها ويراه رجاء ان يتزوجها فلما لم يرضها
 سأل أبوها عن أبيه ولا مانع ان يسأل أيضا عن أمه وتخلص من هذه الروايات ان اسم الرجل
 حسين بن عوف الخثعمي وأما ما وقع في الرواية الاخرى انه أبو العوث بن حصين فان اسنادها
 ضعيف ولعله كان فدية عن أي العوث بن حصين فزيد في الرواية ابن أو أن أبا العوث أيضا كان مع
 أبيه حصين فسأل كما سأل أمه واختمه والله أعلم ووقع السؤال عن هذه المسئلة من شخص آخر
 وهو أبو رزين بفتح الراء وكسر الزاي العقيلي بالتصغير واسمه لتعط بن عامر في السنن وصحيح ابن
 خزيمة وغيرهما من حديثه انه قال يا رسول الله ان أي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة قال حج

ان فريضة الله أدركت أي

عن أبيك واعتر هذه قصة أخرى ومن وحديثها وبين حديث الخعمي فقد أبعد وتكلف
 (قوله شيخنا كبير الإيثار) على الراحلة قال الطيبي شيخنا حال ولا يثبت صفة له ولا يحتمل أن يكون
 حالاً أيضاً يكون من الأحوال المتداخلة والمعنى أنه وجب عليه الحج بان أسلم وهو بهذه الصفة
 وقوله لا يثبت وقع في رواية عبد العزيز وشعب لا يستطیع أن يستوی وفي رواية ابن عيينة
 لا يستدل على الرحل وفي رواية يحيى بن أبي أسحق من الزيادة أن شدة خشيته أن يموت
 وكذا في مرسل الحسن وحديث أبي هريرة عند ابن خزيمة بلفظ وان شدة به الجبل على الراحلة
 خشيت أن أقتله وهذا ينفهم منه أن من قدر على غير هذين الأمرين من الثبوت على الراحلة
 أو الأمان عليه من الذي لوربط لم يخصص له في الحج عنه كمن يتدر على عمل موطأ كاشفة لقوله
 أفأج عنه) أي أيجوز لي أن أتوب عنه فأج عنه لأن ما بعد الفاء الداخلة عليها الهمزة معطوف
 على مقدر وفي رواية عبد العزيز وشعب فهل يقضى عنه وفي حديث على أهل بجري عنه
 (تيمناه قال نعم) في حديث أبي هريرة فقال الحج عن أبيك وفي هذا الحديث من القوائد جواز
 الحج عن الغير واستدل الكوفيون بمعموم على جواز صحة حج من لم يحج نيابة عن غيره ومثلهم
 الجمهور بخصوصه حج عن نفسه واستدلوا بما في المسنين وصحج ابن خزيمة وغيره من حديث ابن
 عباس أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يابى عن شربة فقال أتجبت عن نفسك
 فقال لا قال هذه عن نفسك ثم الحج عن شربة واستدل به على أن الاستطاعة تكون بالغير
 كما تكون بالنفس وعكس بعض المالكية فقال من لم يستطع بنفسه لم يلاقه الوجوب وأجابوا
 عن حديث الباب بأن ذلك وقع من السائل على جهة التبعية وليس في شيء من طرقة تصرع
 بالوجوب وإنما عبادة بدنية فلا تصح النيابة فيها كالسلاة وقد نقل الطبري وغيره الإجماع على
 أن النيابة لا تدخل في الصلاة قالوا ولأن العبادات فرضت على جهة الاستطاعة وهو لا يوجد في
 العبادات البدنية إلا بتعاقب البدن فيه يظهر الانقياد والتشوق بخلاف الزكاة فإن ابتلاء
 فيها ينقص المال وهو حاصل بالنفس والغير وأجيب بأن قياس الحج على الصلاة لا يصح لأن
 عبادة الحج مالية بدنية معاف لا يترجح إلحاقها بالصلاة على إلحاقها بالزكاة ولهذا قال المازري من
 غلب حكم البدن في الحج ألحقه بالصلاة ومن غلب حكم المال ألحقه بالصدقة وقد
 أجاز المالكية الحج عن الغير إذا وصى به ولم يجز واذلك في الصلاة وإن حصر الابتلاء في
 المباشرة ممنوع لأنه لا يوجد في الأمر من بدله المال في الأجرة وقال عياض لأجبه للغايب
 في حديث الباب لأن قوله أن يفرضه الله على عباده الخ سبحانه الزام الله عباده بالحج الذي
 وقع بشرط الاستطاعة صادف أي بصفة من لا يستطيع فهل أيج عنه أي هل يجوز في ذلك
 أو هل فيه أجر ومنفعة فقال نعم وتعب بان في بعض طرقة التصريح بالسؤال عن الإجراء فيتم
 الاستدلال وتقدم في بعض طرق مسلم أن أئني عليه فريضة الله في الحج ولا جد في رواية والحج
 مكتوب عليه وادعى بعضهم أن هذه القصة تحتية بالحج عممة كما اختص سالم مولى أي حديثه
 يجوز أزارع الكبير حكاها ابن عبد البر وتعب بان الأصل عدم الخصوصية وأجبه بعضهم
 لذلك بما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب الواحجة بإسنادين مرسلين فزاد في الحديث حج عنه
 وليس لأحد بعده ولا حجة فيه لتضع الاسنادين مع إرسالهما وقد عارضه قوله في حديث

شيخنا كبير الإيثار على
 الراحلة أفأج عنه قال نعم
 وذلك في حجة الوداع

الجهمية المماضي في الباب اقضوا الله فأنه أحق بالوفاء وادعى آخرون منهم ان ذلك خاص بالابن
 يجمع عن أبيه ولا يخفى انه جود وقال القرطبي رأى مالك ان ظاهر حديث الخنعمية يخالف
 لظاهر القرآن فرج ظاهر القرآن ولا شد في ترجيحه من جهة قوله ومن جهة ان القول
 المذكور قول امرأة ظنت ظناً قال ولا يقال قد أجابها النبي صلى الله عليه وسلم على سؤالها ولو
 كان ظنها غلطاً لبيته لها لا تقول انما أجابها عن قولها فأفاج عنه قال يحيى عنه لما رأى من
 حرصها على اصال الخبر والثواب لابيها ونعقب بان في تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لها على
 ذلك حجة ظاهرة وأما ما رواه عبد الرزاق من حديث ابن عباس فزاد في الحديث حج عن أبيه فان لم
 يزده خيراً لم يزده بئراً فقد جزم المفاط بانها رواية شاذة وعلى تقدير صحة افلاحة فيها للمخالف
 ومن فروغ المستلهم ان لا فرق بين من استقر الوجوب في ذمته قبل الغضب أو طرأ عليه خلافاً
 للحنفية والجمهور وظاهر قصة الخنعمية وان حج عن غيره وقع الحج عن المستتب خلافاً للجمهور
 ابن الحسن فقال يتبع عن المباشر وللمعجوج منه أثر التدقيق واختلافوا فيما اذا عوفى المعضوب
 فقال الجمهور لا يجزئه لانه تين انه لم يكن ميسوساً منه وقال أحمدوا بحق لا تزمه الاعادة ثلاثاً
 ينفي الى ايجاب حجتين واتفق من أجاز النيابة في الحج على انه لا تجزئ في الفرض الا عن موت
 أو غيب فلا يدخل المريض لانه برجي برؤه ولا الجنون لانه ترجى افاقته ولا المجوس لانه برجي
 خلاصه ولا التقير لانه استغناؤه والله أعلم وفي الحديث من القوائد أيضاً جواز الارتداف
 وسياً بمسوطا تبيل كتاب الادب وارتداف المرأة مع الرجل وتواضع النبي صلى الله عليه وسلم
 ونزلة الفضل بن عباس منه وبيان ما ركب في الادعي من الشهوة وحيات طماعه عليه من النظر
 الى الصور الحسنة وفيه منع النظر الى الاجنبيات ونقض البصر قال عباس وزعم بعضهم انه
 غير واجب الاعتد خشية الفتنة قال وعندى ان فعله صلى الله عليه وسلم اذا غطي وجهه انفصل
 ابغ عن القول ثم قال لعل الفضل لم يتفارق نظرا يتكبر خشى عليه ان يؤل الى ذلك أو كان قبل نزول
 الامر باذنا الجلاب وبؤخذ منه التفريق بين الرجال والنساء خشية الفتنة وجواز كلام المرأة
 ومعاوضتها الاجانب عند الضرورة كالاتيتماء عن العلم والترافع في الحكم والمعاملة وفيه ان
 احرام المرأة في وجهه فيجب زوالها كشفه في الاحرام وروى أحمد وابن خزيمة من وجه آخر عن
 ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للفضل حين غطي وجهه يوم عرفة هذا يوم من ملك
 فيه سمعه وبصره ولسانه فغفر له وفي هذا الحديث أيضاً النيابة في السؤال عن العلم حتى من المرأة
 عن الرجل وان المرأة تتج بعير محرم وان المحرم ليس من السبيل المشتط في الحج لكن الذي تقدم
 من انها كانت مع أبيها قد يرد على ذلك وفيه بر الوالدين والاعتناء بهما والقيام بحسبهما من
 قضاء دين وخدمة ونفقة وغير ذلك من أمور الدين والدنيا واستدل به على العمرة غير واجبة
 لكون الخنعمية لم تذكرها ولا حجة فيه لان مجرد ترك السؤال لا يدل على عدم الوجوب لاستفادة
 ذلك من حكم الحج ولا احتمال ان يكون أبوها قد اعتمر قبل الحج على ان السؤال عن الحج والعمرة
 قد وقع في حديث أبي رزين كما تقدم وقال ابن العربي حديث الخنعمية أصل متفق على صحته في
 الحج خارج عن القاعدة المستقرة في الشريعة من أن ليس للانسان الاماسي رفقا من الله في
 استدراك ما فترط فيه المرء بولده وماله وتعقب بانه يمكن ان يدخل في عموم السعي وان عموم السعي

* (باب حج الصبيان) * حدثنا ابو النعمان حدثنا جاد بن زيد عن عبيد الله بن أبي يزيد ٦١ قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما
 يقول بعثني أوقدني النبي
 صلى الله عليه وسلم في القل
 من جمع بيل * حدثنا اسحق
 أخبرنا يعقوب بن ابراهيم
 حدثنا ابن أبي نهب
 عن عمه أخبرني عبيد الله بن
 عبد الله بن عتبة بن مسعود
 أن عبد الله بن عباس رضي
 الله عنه قال أقلت وقد
 ناهزت الحلم أسير على أنان
 لي ورسول الله صلى الله عليه
 وسلم قائم يصلي بطني حتى
 سرت بين يدي بعض الصف
 الاول ثم نزلت عنها فربت
 فسدنت مع الناس وراء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقال يونس عن ابن شهاب
 يعني في حجة الوداع * حدثنا
 عبد الرحمن بن يونس حدثنا
 حاتم بن اسماعيل عن محمد بن
 يوسف عن السائب بن زيد
 قال سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وأبا ابن مسعود
 سنيين * حدثنا عمرو بن زارة
 أخبرنا القاسم بن مالك عن
 الجعيد بن عبد الرحمن قال
 سمعت عمر بن عبد العزيز
 يقول للسائب بن زيد وكان
 السائب قد حج في ثقل النبي
 صلى الله عليه وسلم * (باب
 حج النساء) * وقال لي أحمد بن
 محمد حدثنا ابراهيم عن أبيه
 عن جده أذن عمر رضي الله
 عنه لأزواج النبي صلى
 الله عليه وسلم في آخر حجة بجهنم معهن عثمان

في الآية مخصوص اتفاقا ﴿ (قوله ما سمع الصبيان) أي مشروعيته وكان الحديث
 الصريح ليس على شرط المصنف وهو ما رواه مسلم من طريق كريب عن ابن عباس قال رفعت
 امرأ قصيدة قالت يا رسول الله ألهذا حج قال نعم ولأنك أجمع الله الفتوى على
 سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ الأمانة إذا حج به كان له تطوعا عند الجمهور وقول أبو حنيفة
 لا يصح إحرامه ولا يلزمه شيء يفعل شيء من محظورات الإحرام وانما يخرج به على جهة التدرج
 وشذ بعضهم فقال إذا حج الصبي اجزأه ذلك عن حجة الإسلام لظاهر قوله نعم في جواب ألهذا حج
 وقال الطحاوي لا حجة فيه لذلك بل فيه حجة على من زعم أنه لا حجة لأن ابن عباس راوى الحديث
 قال اسما غلام حج به أهله ثم حج فعليه حجة أخرى ثم ساقه بأسناد صحيح ثم أورد المصنف في الباب
 ثلاثة أحاديث (أحدها) حديث ابن عباس قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم إلى الثقل بفتح
 المثلثة والقاف ويحوزنا سكنه أي الأمانة وقد تقدم الكلام عليه في باب من قدم ضعفة أهله
 ووجه الدلالة منه هنا أن ابن عباس كان دون البلوغ وله هذه الكتابة ردفه المصنف بتدريسه
 الآخر المصرح فيه بأنه كان حينئذ قد قارب الاحتلام ثم بين بالدراية المتعلقة عن ذلك وقع في حجة
 الوداع وقد تقدم الكلام عليه في باب متى يصح دفع الصغيرين كتاب العلم في باب سيرة المصلي من
 كآب الصلاة وقوله فيه حدثنا حتى نسبة الأصل وابن السكن ابن منصور وقد أخرجه اسحق
 ابن راهويه في مسنده عن يعقوب أيضا ومن دويقة أبو عبيد في المتفرد لكن يرجح كونه ابن
 منصور وأن ابن راهويه لا يعبر عنه ما يئخذ الإيضاح أخبرنا ربيعة بن يونس المتعلقة وصاحبها مسلم من
 طريق ابن زهير عنه ولفظه أنه قبل يسير على حمار ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي عني
 في حجة الوداع الحديث وهو الثاني * الحديث الثالث (قوله عن محمد بن يوسف) في رواية
 الاسماعيلي حدثنا محمد بن يوسف وهو الكندي حديثه نسخة السائب وقيل بسطه وقيل ابن أخيه
 عبد الله بن زيد والسائب بن زيد أي ابن سعد بن عمارة بن الأسود الكندي حليف بني عبد
 شمس ويعرف بابن أخت الثمروا القريظي حضرني (قوله حج) كذا لا كبريضم أوله على البناء
 لما لم يسم فاعله وقال ابن سعد عن الواقدي عن حاتم بن أبي حاتم عن أبي حاتم الكوفي من وجه آخر عن محمد
 ابن يوسف عن السائب حج بطني أبي ويجمع بينهما ما كان مع أبو بهزاد الترمذي عن قتيبة عن حاتم
 في حجة الوداع (قوله عن الجعيد) بالجيم مصغر والقاسم بن مالك هو المزيقي (قوله سمعت عمر بن
 عبد العزيز يقول للسائب بن زيد وكان السائب قد حج في ثقل النبي صلى الله عليه وسلم) لم يذكر
 مفعول وعرولا جواب السائب وكأنه كان قد سأل عن قدر المنفعة ما أتى في الكتابات عن عثمان
 ابن أبي شيبة عن القاسم بن مالك بهذا الإسناد كان الصاع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مذكورا ثم زيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز زاد الاسماعيلي من هذا الوجه قال السائب وقد حج
 بطني ثقل النبي صلى الله عليه وسلم وأنا غلام وقال الكرماني اللام في قوله للسائب للتعليل أي
 سمعت عمر يقول لأجل السائب والمقول وكان السائب الخ كذا قال ولا يخفى بعده وسيأتي
 للسائب ترجمة في الكلام على خاتم النبوة إن شاء الله تعالى ﴿ (قوله ما سمع الصبيان) *
 أي هل يشترط فيه قدر زائد على حج الرجال أولا ثم أورد المصنف فيه عدة أحاديث * الاول
 (قوله وقال لي أحمد بن محمد حدثنا ابراهيم عن أبيه عن جده قال أذن عمر) أي ابن الخطاب

(لازواج النبي صلى الله عليه وسلم في آخر حجة حجها فبعث معهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن) كذا أورده مختصراً لم يستخرج الإسماعيلي ولا أبو نعيم ونقل الحمدي عن البرقاني أن إبراهيم هو ابن عبد الرحمن بن عوف قال الحمدي وفيه نظر ولم يذكره أبو مسعود انتهى والحدث معروف وقد ساقه ابن سعد واليهي مطوّلاً وجعل سفلطى تنظير الحمدي راجعاً إلى نسبة إبراهيم مراد البرقاني بإبراهيم جد إبراهيم الميم في رواية البخاري فظن الحمدي أنه عين إبراهيم الأول وليس كذلك بل هو جده لأنه إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وقوله وقال إلى أحد بن محمد أي ابن الوليد الأزرق وقوله أذن عمر ظاهره أنه من رواية إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن عمرو بن زكريا وعنده ما ذكره ذلك يمكن لأن عمره إذا كان أكثر من عشرين سنين وقد أثبت سماعه من عمر بن قنوب بن أبي شيبه وغيره لكن روى ابن سعد هذا الحديث عن الواقدي عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده عن عبد الرحمن بن عوف قال أرسلني عمر لكن الواقدي لا يتج به فتدروا إليه يقي من طريق عبدان وابن سعد أيضاً عن الوليد بن عطاء بن الأغر المكي كلاهما عن إبراهيم بن سعد مثل ما قال الأزرق ويحتمل أن يكون إبراهيم حفظ أصل القصة وحمل تفاصيلها عن أبيه فلا يتخالف الروايتان ولعل هذا هو التسكتة في اقتصار البخاري على أصل القصة دون بقية (قوله وعبد الرحمن) زاد عبدان عبد الرحمن بن عوف وكان عثمان ينادي ألا ينادي أحد منهم ولا ينظر اليهن وهن في الهوادج على الأبل فإذا نزلن أنزلهن بصدرا الشعب فلم يصعد اليهن أحد ونزل عبد الرحمن وعثمان بذهب الشعب وفي رواية لابن سعد فكان عثمان يسيراً ما بهن وعبد الرحمن خلفهن وفي رواية له وعلى هوادجهن الطالبة الخضر في أسناده الواقدي وروى ابن سعد أيضاً بأسناد صحيح من طريق أبي إسحق السبيعي قال رأيت نساء النبي صلى الله عليه وسلم يحجن في هوادج عليهن الطالبة السبعة زمن الغيرة أي ابن شعبة وانظروا أنه أراد بذلك زمن ولاية الغيرة على الكوفة لمعاوية وكان ذلك سنة خمس وأربعين أو قبلها ولا بن سعد أيضاً من حديث أم عبد الخراعة قالت رأيت عثمان وعبد الرحمن في خلافة عمر حجاباً نساء النبي صلى الله عليه وسلم فتزلن ويتدبفن دخلت عليهن وهن ثمان ولهن حديث عائشة أنهن استأذن عثمان في الحج فقال أنا أجمع يكن فحج بنا جميعاً إلا بذهب كانت ماقت والأسود فأنتم لم تخرج من بيتي بعد النبي صلى الله عليه وسلم وروى أبو داود وأحمد بن طريق وأحمد بن أبي واقد الليثي عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لنساء في حجة الوداع هذه ثم ظهروا الحصر زاد ابن سعد من حديث أبي هريرة فكن نساء النبي صلى الله عليه وسلم يحجن الأسود وزينب فقالا لا تحركا دابة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسناده حديث أبي واقد صحيح وأغرب المهلب فزعم أنه من وضع الرافضة لقصد تم أم المؤمنين عائشة في خروجها إلى العراق للإصلاح بين الناس في قصة وقعة الجمل وهو أقدم منه على رد الأحاديث الصحيحة بغير دليل والعذر عن عائشة أنها تأولت الحديث المذكور كما ناوله غيره من صواحباتها على أن المراد بذلك أنه لا يجب عليهن غير تلك الحجة وتأيد ذلك عندها بقوله صلى الله عليه وسلم لكن أفضل الجهاد الجيم والعمره ومن ثم عقبه المصنف بهذا الحديث في هذا الباب وكان عمر رضي الله عنه كان متوقفاً في ذلك ثم ظهر له الجواز فاذن لهن وتبعه على ذلك من ذكر من الصحابة ومن في عصره من غير تكبير وروى ابن سعد من مرسل أبي جعفر الباقر قال منع

وعبد الرحمن * حدثنا سعد

(قوله فقالا لا تحركا الخ كذا هو في النسخ التي بأيدينا وفي شرح القسطلاني في تفسير النسبة للمدرك فإن صحته الرواية فعلية إرادة الشخصين أو نحوه اهـ صحيحه

عمر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم الحج والعمرة ومن طريق أم درة عن عائشة قالت منعنا عمر الحج والعمرة حتى إذا كان آخر عام فاذن لنا وهو موافق لحديث الباب وفيه زيادة على ما في مرسل أبي جعفر وهو محمول على ما ذكرناه واستدل به على جواز حج المرأة بغير حرم وسأق البحث في الكلام على الحديث الثالث * (تكملة) * روى عن شبة هذا الحديث عن سليمان بن داود الهاشمي عن إبراهيم بن سعد بإسناد آخر فقال عن الزهري عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن أم كلثوم بنت أبي بكر عن عائشة أن عمر أذن لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم لحججن في آخر حجة عمر فلما ارتحل عمر من الحصة من آخر الليل أقبل رجل فسلم وقال ابن كمال أمير المؤمنين ينزل فقال له قائل وأنا سمع هذا كان منزله فاناخ في منزل عمر ثم رفع عقبيه بتعني عليه السلام من أمير وبارك * يد الله في ذال الأديم المذوق

الآيات قالت عائشة فقلت لهم اعلماؤي علم عبد الرجل فذهبوا فلم يروا أحدا فكانت عائشة تقول لاني لأحسبه من الجن * الحديث الثاني (قوله) حدثنا محمد الواحد (هو ابن زياد) (قوله) عن عائشة في رواية زائدة عن حبيب عند الامام علي حدثتني عائشة (قوله) ألا نعزوا أو نبجاهد هذا شاك من الراوي وهو مسند شيخ البخاري وقدرناه أو كمل عن أبي عوانة شيخ مسند بلنظ ألا نعزوا معكم أخرجه الامام علي وأغرب الكرماني فقال ليس العزوا والجهاد بمعنى واحد فإن العزوا التقصدي والقتال والجهاد بدل النفس في القتال قال أبو ذر الثاني فأكد الاول اهـ وكأنه ظن أن الالف تتعاقب فغزوا وفجرح على أن الجهاد معطوف على الغزوا والواو أو جعل أو بمعنى الواو وقد أخرجه الترمذي من طريق جرير عن حبيب بلنظ ألا فخرج فنباهد معك ولا بنزعة من طريق زائدة عن حبيب مثله وزاد فأناجهاد الجهاد أفضل الأعمال وللأسماعيلي من طريق أبي بكر بن عياش عن حبيب لوجهادنا معك قال لاجهاد ولكن حج مبرور وقد تقدم في أوائل الحج من طريق خالد عن حبيب بلنظ نرى الجهاد أفضل العمل فظهر أن التعاريف بين اللفظين من الرواة فيمتدحون أن أول الشك (قوله) لكن أحسن الجهاد تقدم نقل الخلاف في توضيحه في أوائل الحج وهل هو بلنظ الاستثناء أو بلنظ خطاب التسوية (قوله) الحج حج مبرور في رواية جرير حج البيت حج مبرور وسأق في الجهاد بن وجه آخر عن عائشة بنت طلحة بلنظ استأذنه نسأوه في الجهاد فقال يكفيك الحج ولأن ما جبه من طريق محمد بن فضال عن حبيب قلت يا رسول الله على التماس الجهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة قال ابن بطال زعم بعض من ينقص عائشة في قصة الجبل أن قوله تعالى وقرن في موتك يقتضي تحريم السفر غلبين قال وهذا الحديث يرد عليهم لأنه قال لكن أفضل الجهاد فدل على أن لهن جهاد غير الحج والحج أفضل منه اهـ ويحتمل أن يكون المراد بقوله لا في جواب قولهن ألا فخرج فنباهد معك أي ليس ذلك واجبا على كل رجل على الرجال ولم يرد بذلك تحريمه عليهن فقد ثبت في حديث أم عطية أنهن كن يخرجن قيداوين الجرحى وفهمت عائشة ومن وافقهما من هذا الرغبة في الحج اباحة تكرير لهن كما أبيح للرجال تكرير الجهاد وخبين به عموم قوله هذه ثم ظهور الحصر وقوله نعم على وقرن في موتك وكان عمر كان متوقفا في ذلك ثم ظهر له قوة دليله فاذا هن في آخر خلافته ثم كان عثمان بعده يحج بهن في خلافته أيضا وقد وقف بعضهن عند ظاهره الذي كما تقدم وقال البيهقي في حديث عائشة هذا دليل على أن المراد بجهد أبي واقد وجوب الحج مرة واحدة

حدثنا عبد الواحد حدثنا
حبيب بن أبي عمرة قال
حدثنا عائشة بنت أبي
طلحة عن عائشة أم المؤمنين
رضي الله عنها قالت قلت
يا رسول الله ألا نعزوا أو نبجاهد
معكم فقال لكن أحسن
الجهاد وأجمله الحج حج
مبرور فقالت عائشة فلا
أدع الحج بعد إذ سمعت هذا
من رسول الله صلى الله
عليه وسلم * حدثنا أبو
النعمان حدثنا حماد بن زيد

كالرجال لا يمنع من الزادة وفيه دليل على ان الامر بالقرار في البيوت ليس على سبيل الوجوب
 واستدل بحديث عائشة هذا على جواز بيع المرأة مع من تنق به ولو لم يكن زوجها ولا محرماً كما سياتي
 البحث فيه في الذي يليه الحديث الثالث **(قوله عن عمرو)** هو ابن دينار **(قوله عن أبي معبد)**
 كذا ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج وابن عيينة كلاهما عن عمرو عن أبي معبد ولعمروهما هذا
 الاستناد حديث آخر أخرجه عبد الرزاق وغيره عن ابن عيينة عنه عن عكرمة قال جاء رجل الى
 المدينة فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أين نزلت قال على فلانة قال اغلقت عليها بابك
 مرتين لا تجبن امرأة الاومعها ذو محرم ورواه عبد الرزاق أيضاً عن ابن جريج عن عمرو
 أخبرني عكرمة أو أبو معبد عن ابن عباس **(قلت)** والمحفوظ في هذا امر سل عكرمة وفي
 الآخر رواية أبي معبد عن ابن عباس **(قوله لا تسافر المرأة)** كذا اطلق السفيروا قسده
 في حديث أبي سعيد الاثني في الباب فقال مسيرة يومين وهضي في الصلاة حديث أبي هريرة
 مقبلة جارية يوم وليلة وعنه روايات أخرى وحديث ابن عمر فيه مقبلة بثلاثة أيام وعنه روايات
 أخرى أيضاً وقد عمل أكابر العلماء في هذا الباب بالمطلق لاختلاف التقيديات وقال
 النووي ليس المراد من التقييد ظاهره بل كل ما يسمى سفراً فالمرأة منهية عنه الا بالحرم وانما وقع
 التقييد عن أمر واقع فلا يعمل بمشهوره وقال ابن المنبر وقع الاختلاف في مواطن بحسب
 السائتين وقال المنذرى يحتمل أن يقال ان اليوم المنفرد والليله المفردة بمعنى اليوم والليله يعني فن
 أطلق يوماً أراد بالليله أول ليلة أراد يومها وأن يكون عندهما أشار الى مدة الذهاب والرجوع
 وعند أفرادها أشار الى قدر ما تنقضي فيه الحاجة قال ويحتمل أن يكون هذا كنهه تشبيهاً وأل
 الاعداد فالיום أول العدد والاشان أول التكنيز والثلاث أول الجمع وكأنه أشار الى أن مثل هذا
 في قلة الزمن لا يحل فيه السفر فكيف عازاد ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث قبل ذكر ما دونها
 فيؤخذ باقل ما ورد في ذلك وأقله الرواية التي فيها ذكر البريد فعلى هذا يتناول السفر طول السير
 وقصره ولا يتوقف امتناع سير المرأة على مسافة القصير خلافاً للعنفية وبجتهن ان المنع المقيد
 بالثلاث متحقق وما عداها مشكوك فيه فيؤخذ بالتيسر ونوقض بان الرواية المطلقة شاملة لكل
 سفر فينبغي الأخذ بها وطرح ما عداها فانه مشكوك فيه ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام
 على الخاص وترك حمل المطلق على المقيد وقد تنافوا ذلك هنا والاختلاف انما وقع في الأحاديث
 التي وقع فيها التقييد بخلاف حديث الباب فانه لم يختلف على ابن عباس فيه وقرق سفيان
 الثوري بين المسافة البعيدة فمنها دون القرية وتسلك أحمد بعموم الحديث فقال اذ لم يجد
 زوجاً أو محرماً لا يجب عليها الحج هذا هو المشهور عنه وعنه رواية أخرى **«قول مالك وهو**
يخصص الحديث بغير سفر التريضة قالوا وهو مخصوص بالاجاع قال البغوي لم يختلفوا في أنه
ليس للمرأة السفر في غير الفرض الا مع زوج أو محرر الا كافر أسلمت في دار الحرب أو أسيرة
تخلصت وزاد غيره أو امرأة انقطعت من الرفقة فوجد لها رجلاً مأموناً فانه يجوز له ان يصحبها
حتى يبلغها الرفقة قالوا اذا كان عومها شخصاً صالحاً لاتفاق فليخص منه حجة التريضة وأجاب
صاحب المغني بأنه سفر الضرورة فلا يقاس عليه حالة الاختيار ولا نهاه تدفع ضرراً امتنعنا فاحتمل
ضرر متوهمهم ولا كذلك السفر للحج وقد روى الدارقطني وصححه أبو عوانة حديث الباب من

عن عمرو عن أبي معبد مولى
 ابن عباس عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال قال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 لا تسافر المرأة

طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار بلفظ لا تتجن امرأة الا وسعها وذو محرم فنص في نفس الحديث على منع الحج فكيف يخص من رتبة الاسفار والمظهر عند الشافعية اشتراط الزوج والمحرم أو النسوة الثقات وفي قول تكفي امرأة واحدة ثقة وفي قول نقله الكرابسي وصححه في المذهب تسافر وحدها اذا كان الطريق آمنا وهذا كله في الواجب من حج وعمرة وأغرب الثقات فطرده في الاسفار كما يواو استحسنه الروياني قال الا أنه خلاف النص قلت وهو يعكز على نفي الاختلاف الذي نقله البغوي أنشأوا واختلفوا اهل المحرم وما ذكروه شرط في وجوب الحج عليها أو شرط في التمكن فلا ينفع الوجوب والاستقرار في الذمة وبعبارة أبي الطيب الطبري منهم الشرائط التي يجب بها الحج على الرجل يجب به على المرأة فاذا أرادت ان تؤديه فلا يجوز لهم الامع بمحرم أو زوج أو نسوة ثقات ومن الأدلة على جواز سفر المرأة مع النسوة الثقات اذا أمن الطريق أول أحاديث الباب لا تشاق عمرو وعثمان وعبد الرحمن بن عوف ونسبها النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وعدم تكبر غيرهم من العناية عليهم في ذلك ومن أبي ذلك من أمهات المؤمنين فالتأنيب من جهة خاصة كما تقدم لامن جهة توقف السفر على المحرم ولعل هذا هو التكتية في إيراد البخاري الحديثين أحدهما عقب الآخر ولم يختلفوا ان النساء كلهن في ذلك سواء الامانة نقلت عن أبي الوليد الباجي انه خصه بغير العجوز التي لا تشتهى وكأنه نقله من الخلاف المشهور في شهر المرأة صلاة الجماعة قال ابن دقيق العيد الذي قاله الباجي تخصيص للعموم بالنظر في المعنى يعني مع مراعاة الامر الاغلب وتعبقروا بان لكل ساقطة لاقطة والمتعقب راعى الامر النادر وهو الاحتياط قال والمتعقب على الباجي يرى جواز سفر المرأة في الامن وحدها فقد نظر ايضا الى المعنى يعني فليس له ان يشكر على الباجي وأشار بذلك الى الوجه المتقدم والاصح خلافه وقد احتج له بحدوث عدى بن حاتم مر فوعا يوشك أن تخرج الطلعينة من الخيرة تؤم البيت لازوج معها الحديث وهو في البخاري وتعقب بأنه يدل على وجود ذلك لا على جوازوه وأجيب بأنه خبر في سياق المدح ورفع منار الاسلام فيحصل على الجواز ومن المستطرف ان المشهور من مذهب من لم يشترط المحرم أن الحج على التراخي ومن مذهب من يشترطه انه حج على الفور وكان المناسب لهذا قول هذا بالعكس وأما ما قال النووي في شرح حديث جبريل في بيان الايمان والاسلام عند قوله ان تلدا الا مقربته فليس فيه دلالة على اباحة بيع أمهات الاولاد ولا منع بيعهن خلافا لمن استدلل به في كل منهما لانه ليس في كل شيء أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأنه سقعه يكون محترما ولا حائرا انتهى وهو كما قال لكن القرينة المذكورة تنسوي الاستدلال به على الجواز قال ابن دقيق العيد هذه المسئلة تتعلق بالعامين اذا تعارضافان قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا عام في الرجال والنساء فتقضاء ان الاستطاعة على المرأة اذا وجدت وجب الحج على الجميع وقوله صلى الله عليه وسلم لا تسافر المرأة الا مع محرم عاقل في كل سفر فيدخل فيه الحج في آخره عنه خص الحديث بعموم الآية ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث فيحتاج الى الترجيح من خارج فقد رجع المذهب الثاني بعموم قوله صلى الله عليه وسلم لا تسافروا اماء الله مساجد الله وليس ذلك بجديد لكونه عاما في المساجد فيخرج عنه المسجد الذي يحتاج الى السفر بجديت انتهى (قوله الامع ذي محرم) أي فيحل ولم يصح ذكر الزوج وسأبقى في

الامع ذي محرم

حديث أبي سعيد في هذا الباب بلفظ ليس معها زوجها أو ذو محرم منها وضابط المحرم عند العلماء من حرم عليه نكاحها على التأنيد بسبب مباح طهرتها فخرج بالتأنيد أخت الزوجة وعمها وبالجملة أم الموطوءة بثبوتها وبجرحها الملاعة واستثنى أحمد من حرم على التأنيد مسألة الهاب كإبي فقال لا يكون محرماً لانه لا يؤمن ان يقتلها عن دينها اذا اخل بها ومن قال ان عبد المرأة محرم لها يحتاج ان يزيد في هذا الضابط ما يدخله وقد روى سعيد بن منصور من حديث ابن عمر مرفوعاً عن امرأة مع عبد لها ضبعة لكن في اسناده ضعف وقد احتج به أحمد وغيره بقبيح لمن أجاز ذلك أن يقتله بما اذا كانا في فافله بخلاف ما اذا كانا واحدما فلا لهذا الحديث وفي آخر حديث ابن عباس هذا ما يشعربان الزوج يدخل في مسمى المحرم فانه لما استثنى المحرم فقال القائل ان امرأتي حاجة فكأنه فهم حال الزوج في المحرم ولم يرد عليه ما فهمه بل قبله الا خرج معها استثنى بعض العلماء عن الزوج فكره السفر معه لعلة السناد في الناس قال ابن دقيق العيد هذه الكراهية عن مالك فان كانت للتحريم ففيه بعد بخلافه الحديث وان كانت للتزنية فيستوقف على ان لفظ لا يحل هل يتناول المكروه الكراهية التزنية **قوله** ولا يدخل عليها رجل الا ودها محرم فيه منع الخلوة بالاحنية وهو اجماع لكن اختلفوا هل يقوم غير المحرم مقامه في هذا كالنساء والثقات والصحيح الجواز اضعف التهمة به وقال القائل لا بد من الحرم وكذا في النسوة والثقات في سفر الحج لا بد من ان يكون مع احدها من محرم ويؤيده نص الشافعي انه لا يجوز للرجل ان يصلي بنساء مفردات الا ان تكون احدها من محرماته **قوله** فقال رجل يا رسول الله اني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا لم أقف على اسم الرجل ولا امرأته ولا على تعيين الغزوة المذكورة وسبأ في الجهاد بلفظ اني اكتب في غزوة كذا أي كتبت نفسي في أمصار من عين تلك الغزاة قال ابن المنير الظاهر ان ذلك كان في حجة الوداع فيؤخذ منه ان الحج على التراخي اذ لو كان على الفور لما أخر الرجل مع رفيقه الذين عينوا في تلك الغزاة كذا قال وليس ما ذكره بلازم لاحتمال أن يكونوا قد جئوا قبل ذلك مع من حج في سنة تسع مع أبي بكر الصديق وأن الجهاد قد تعين على المذكورين بتعيين الامام كالوئيل عدو يقوم فانه بتعين علمهم الجهادي يتأخر الحج اتفاقاً **قوله** اخرج معها) أخذ ظاهراً بعض أهل العلم فاجب على الزوج بالسفر مع امرأته اذ لم يكن لها غيره وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية والمشهور انه لا يلزمه كالوئيل في الحج عن المريض فلو امتنع الابا جزمه لانه من سبيلها فصار في حقها كالوئيلة واستدل به على انه ليس للزوج منعه امرأته من حج الفرض وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية والاصح عندهم ان له منعها التكون الحج على التراخي وامامارواه الدارقطني من طريق ابراهيم الصانع عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً في امرأة لها زوج وله مال ولا ياذن لها في الحج فليس لها ان تطلق الا ياذن زوجها فاجب عنه بانه يحول على حج التطوع عملاً بالحدس بنين ونقل ابن المنذر الاجماع على ان للرجل منع زوجته من الخروج في الاسفار كلها وانما اختلفوا فيما كان واجباً واستنبط منه ابن حزم جواز سفر المرأة بغير زوج ولا محرم لكونه صلى الله عليه وسلم لم يأمر بردها ولا عاب سفرها وتعقب بانه لو لم يكن ذلك شرطاً لما أمر زوجها بالرفقة مع امرأته تركه الغزو الذي كتب فيه ولا سيما وقد روى سعيد بن منصور عن

ولا يدخل عليها رجل الا
ومعها محرم فقال رجل
يا رسول الله اني أريد أن
أخرج في جيش كذا وكذا
وامرأتي تريد الحج فقال
اخرج معها حدثنا عبدان
أخبرنا يزيد بن زريع

حدثنا حبيب الملعون عن عطاء بن ابن عباس رضي الله عنهم قال المار جع النبي صلى (٦٧) الله عليه وسلم من حجة قال لا تمسنان
الانصارية ما منعك من
الحج قالت أوفلان تعنى
زوجها على أحدهما
والآخر بسى أرضا لقال
فان عمرة في رمضان تقضى
حجة أو حجة معي رواه ابن جريج
عن عطاء سمعت ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه
وسلم وقال عبيد الله عن
عبد الكريم عن عطاء عن
جابر عن النبي صلى الله عليه
وسلم * حدثنا سليمان بن
حرب حدثنا شعبه عن
عبد الملك بن عمر عن قرعة
مولى زياد قال سمعت أبا سعيد
وقد غزا مع النبي صلى الله
عليه وسلم ثلث عشرة غزوة
قال أربع سمعت من رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أو قال يحدثن عن النبي
صلى الله عليه وسلم فأعجبني
وأثقتني أن لا تأسف امرأة
مسيعة يومين ليس معها
زوجها أو زوجها ولا صوم
يؤمنين القطر ولا يخفى
ولا صلاة بعد صلاتين بعد
العصر حتى تغرب الشمس
وبعد الصبح حتى تطلع
الشمس ولا تنادي الرجال إلا
إلى ثلاثة مساجد مسجد
الحرام ومسجدى ومسجد
الاقصى * (باب من نذر المنى
إلى الكعبة) * حدثنا محمد بن
سلام أخبرنا الفزاري عن
محمد الطويل قال حدثني ثابت عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم

جاء من زيد بالقطر فقال رجل يا رسول الله انى نذرت ان أخرج في جيش كذا وكذا فلولم يكن شرطا
ما رخص له ترك النذر قال النوى وفي الحديث تقدم الأهم فالأهم من الأمور المتعارضة فانه
لما عرض له الغزو وأخرج الحج لأن امرأته لا يقوم غيره بمقامه في السفر معها بخلاف الغزو
والله أعلم * الحديث الرابع وله طريقان موصول ومعلق وآ خر معلق (قوله حدثنا حبيب الملعون)
هو ابن أبي قريظة بصفى وموحدة واسم أبي قريظة زيد وقيل زائدة وهو غير حبيب ابن أبي عمرة
المذكور في ثاني أحاديث الباب (قوله قالت أوفلان تعنى زوجها) وقدة تقدم انه أبو سنان
وتقدم الحديث مشروحا في باب عمرة في رمضان (قوله رواه ابن جريج عن عطاء الخ) أراد تقوية
طريق حبيب بتابعه ابن جريج له عن عطاء واستفيدة منه نصريح عطاء به ما عاله من ابن
عباس وقد تقدمت طريق ابن جريج موصولة في الباب المشار اليه (قوله وقال عبيد الله)
بالتعمير وهو ابن عمرو الرقي عن عبد الكريم وهو ابن مالك الخزري عن عطاء عن جابر وأراد
البخاري هذا بيان الاختلاف في نفسه على عطاء وقد تقدم في باب عمرة في رمضان ان ابن أبي ليلى
ويقربون عطاء واقفا حبيبا وابن جريج قتيبن شذوذ رواية عبد الكريم وشذمه عقل الخزري
أيضا فقبل عن عطاء عن أم سليم وصنيع البخاري يقتضى ترجيح رواية ابن جريج ويؤيد الى
أن رواية عبد الكريم ليست مطروحة لاحتمال أن يكون لعطاء فيه شيخان ويؤيد ذلك ان
رواية عبد الكريم خالصة عن القصصة مقتضرة على المتن وهو قوله عمرة في رمضان تعدل حجة
كذلك موصلة أحد رواين ماجه من طريق عبيد الله بن عمرو والله أعلم * الحديث الخامس حديث
أبي سعيد تقدم الكلام عليه في باب الصلاة في مسجد مكة والمدينة وأنه مشتمل على أربعة أحكام
أحدها سفر المرأة وقد تقدم البحث فيه في هذا الباب ثانيه ما منع صوم النظر والاضى وسيأتى
في الصيام ثالثه ما منع الصلاة بعد الصبح والعصر وقد تقدم في أواخر الصلاة رابعه ما منع شد
الرجل الى غير المساجد الثلاثة وقد تقدم في أواخر الصلاة أيضا (قوله أو قال يحدثن) وقع
عند الكشيحيين باللفظ أو قال أخذتهن بالخاء والذال المجعنين أى حملتهن عنهن (قوله وأثقتني)
بفتح التوين وسكون القاف بوزن أعجبتني ومعناه أى الكلمات يقال أنتنى النبي بالمداى أعجبتني
وذكر الانجاب بعده من التأكد (قوله أو ذو محرم) كذلك أكثر وفي بعض النسخ عن أبي ذر
أو ذو محرم يحترم الاول بفتح أوله وثانته وسكون ثانيته والثاني بوزن محمد أى عليها (قوله)
من نذر المشى الى الكعبة أى وغيرهما من الأماكن المعظمة هل يجب عليه الوفاء
بذلك أولا وإذا وجب فتركه قادرا أو عاجزا ماذا يلزمه وفي كل ذلك اختلاف بين أهل العلم سائى
أيضا حقه في كتاب النذر ان شاء الله تعالى (قوله أخبرنا الفزاري) هو مروان بن معاوية الخازم
به أصحاب الاطراف والمستخرجان وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمير عن مروان هذا
الاسناد وقال ابن خزم هو أبو جعفر الفزاري ومروان (قوله حدثني ثابت) هكذا قال
أكثر الرواة عن حميد وهذا الحديث مما صرح جدي في بواسطة بنحوه بين أنس وقد حذفه
في وقت آخر فاخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد الانصاري والترمذى من طريق ابن
أبي عمير كلاهما عن حميد عن أنس وكذا أخرجه أحمد عن ابن أبي عمير وابن يدر عن حميد
عن حميد بلا واسطة ويقال ان غالب رواية حميد عن أنس بواسطة لكن قد أخرج البخاري من

حدث حميد عن أنس اشياء كثيرة بغير واسطة مع الاعتناء ببيان سماعه لها من أنس وقد وافق
 عمران القطن عن حميد الجماعة على ادخال ثابت بينه وبين أنس لكن خالفهم في المتن أخرجه
 الترمذي من طريقه بلفظ نذرت امرأه أن تمشي الى بيت الله فبئس نبي الله صلى الله عليه وسلم عن
 ذلك فقال ان الله لعنى عن مشيها وهو فالتركب **(قوله)** رأى شيخنا يمدى يده بضم أوله من المهاداة
 وهو أن يمشي معتدلا على غيره وللترمذي من طريق خالد بن الحرث عن حميد بن هادي بفتح أوله ثم
 مثناة **(قوله)** بين ابنه لم أقف على اسم هذا الشيخ ولا على اسم ابنه وقرأت بخط معطاي الرجل
 الذي يهادى قال الخطيب هو أبو اسرايل **(قوله)** قال وسعد ابن الملقن وليس ذلك في كتاب
 الخطيب وإنما ورد من حديث مالك عن حميد بن قيس وثبوتهما أخبرنا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رأى رجلا قائما في الشمس فقال ما بال هذا قالوا نذر أن لا يستظل ولا يتكلم ويصوم
 الحديث قال الخطيب هذا الرجل هو أبو اسرايل ثم سأق حديث عكرمة عن ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يحطب يوم الجمعة فرأى رجلا يقال له أبو اسرايل فقال ما باله قالوا نذر أن
 يصوم ويقوم في الشمس ولا يتكلم الحديث وهذا الحديث سألني في الأيمان والنذور من
 حديث ابن عباس والمغارة بينه وبين حديث أنس ظاهرة من عدة أوجه فيحتاج من وجد بين
 القصصين الى مستند والله المستعان **(قوله)** قال ما بال هذا قالوا نذر أن يمشي في حديث أبي هريرة
 عند مسلم ان الذي أجاب النبي صلى الله عليه وسلم عن سؤاله ولدا الرجل ولفظه فقال ما شأن هذا
 الرجل قال ابناه يا رسول الله كان عليه نذر **(قوله)** أمره في رواية الكشي يمدى يده بضم أوله
(قوله) ان يركب زاد أحمد عن الانصاري عن حميد بن قيس ونام يامره بالوفاء بالنذر ما لان الحج
 را كما أفضل من الحج ماشيا فنذر الماشي يقتضي الترام ترك الأفضل فلا يجب الوفاء به ولو لم يكن بمنزلة
 عن الوفاء بنذره وهذا هو الظاهر **(قوله)** عن عتبة بن عامر هو الوجهي كذا وقع عند أحمد وسلم
 وغيرهما في هذا الحديث من هذا الوجه **(قوله)** نذرت أختي قال المذري وابن القسطلاني
 والقطب الخبي ومن تبعهم هي أم حبان بنت عامر وهي بكسر المهملة وتشديد الموحدة ونسبوا
 ذلك لابن ما كولا فهو هو وأما ابن ما كولا فماتة قاله عن ابن سعد وابن سعد أنما ذكر في طبقات
 النساء أم حبان بنت عامر بن نابت بنون وهو وحده ابن زيد بن حرام بن عتبة بن عامر بن
 أخت عتبة بن عامر بن نابت شهد برأوه في زوج حرام بن محبصة وكان ذكر قبل عتبة بن عامر بن
 نابت الانصاري وأنه شهد برأوه لا رواية له وهذا كله مغاير للجهني فإن له رواية كثيرة ولم يهدبرا
 وليس انصاري فاعلى هذا لم يعرف اسم أخت عتبة بن عامر الجهني وقد كتبت تحت في المقدمة
 من ذكرت ثم رجعت الا أن عن ذلك وبالله التوفيق **(قوله)** ان تمشي الى بيت الله زاد مسلم من
 طريق عبد الله بن عباس بالياء الخصانية والمجبة عن زيد حافية ولا جد وأصحاب السنن من
 طريق عبد الله بن مالك عن عتبة بن عامر الجهني ان أخته نذرت ان تمشي حافية غير محتدة
 وزاد الطبري من طريق يحيى بن سالم عن عتبة بن عامر وهي امرأة ثعلبة والمشي يمشي عليها
 ولا يداود من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ان عتبة بن عامر سأل النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال ان أخته نذرت ان تمشي الى البيت وشكها لضعفها **(قوله)** فقال صلى الله عليه وسلم
 لتمش ولتركب في رواية عبد الله بن مالك مرها فالتحتم ولتركب ولتصم ثلاثة أيام وروى مسلم

رأى شيخنا يمدى بين ابنه
 قال ما بال هذا قالوا نذر أن
 يمشي قال ان الله عن تعذيب
 هذا انفسه لعنى أمره أن
 يركب * حدثنا ابراهيم بن
 موسى أخبرنا هشام بن
 يوسف ان ابن جريج أخبرهم
 قال أخبرني سعيد بن أبي
 أيوب أن يزيد بن أبي حبيب
 أخبره أن أبا الخير حدثه
 عن عتبة بن عامر قال نذرت
 أختي أن تمشي الى بيت الله
 وأمرني أن أسد فتقي لها
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فأسدت فتيت النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال صلى الله
 عليه وسلم لتمش ولتركب

عقب هذا الحديث حديث عبد الرحمن بن شماسه وهو بكسر الميم وتخفيف الميم بعدهما هملة
عن أبي الخير عن عقبه بن عامر رفعه كفارة النذر كفارة اليمين وله مختصر من هذا الحديث فإن
الامر بصيام ثلاثة أيام هو أحد أوجه كفارة اليمين لكن وقع في روايته عكرمة المذكورة قال
فتركب ولم يندبته وسأني البحث في ذلك في كتاب النذر إن شاء الله تعالى **(قوله)** قال وكان أبو الخير
لا يفارق عقبه هو مقول يزيد بن أبي حبيب الراوي عن أبي الخير والمراد بذلك بيان سماع أبي
الخيرة من عقبه **(قوله)** قال أبو عبد الله هو المصنف **(قوله)** عن ابن جريج عن يحيى بن أيوب
كذا رواه أبو عاصم ووافقه روح بن عبادة عنده سلم والاسماعيلي جعل الشيخ ابن جريج في هذا
الحديث هو يحيى بن أيوب وخالفهما هشام بن يوسف فجعل شيخ ابن جريج فيه سعيد بن أبي أيوب
ورجح الأول الاسماعيلي لا تتناق أي عاصم وروح على خلاف ما قال هشام لكن يكره عليه أن
عبد الرزاق ووافق هشاماً وهو عند أحمد ومسلم ووافقهما محمد بن بكر عن ابن جريج وجماع بن
محمد عند النسائي فهو لأربعة حفاظ ورواه عن ابن جريج عن سعيد بن أبي أيوب فإن كان
الترجيح هنا بالأكثري فهو أيسر وأولى والذي ظهر لي من ضنيع صاحب الصحيح أن ابن جريج
فيه شيخين وقد عبر مغطاي وشعبة الشيخ سراج الدين عن كلام الاسماعيلي ما لا يفهم منه المراد
والله أعلم **(خاتمة)** اشتقت أبواب المحصر وجزء السيد وجميع ذلك إلى هنا على أحد وستين
حديثاً المعلق منها ثلاثة عشر حديثاً والبقية فصول المكرمة فافهم وفيها مضى ثمانية
وثلاثون حديثاً واخترت ثلاثاً وعشرين ووافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عوف
النقاب والقنطرة وقفا ومرفوعاً وحديث ابن عباس احتجهم وهو محرم وحديثه في التي نذرت أن
تخرج عن أمها وحديث السائب بن زيد أنه حج به وحديث جابر عمره في رمضان وفيه من الآثار عن
الحجاجة والتابعين اثنا عشر أثراً والله المستعان **(قوله)** بسم الله الرحمن الرحيم فضائل المدينة
باب حرم المدينة كذا لا يذعن الجوى وسقط للباقي سوى قوله باب حرم المدينة
وفي رواية أبي علي الشوبى باب ما جافى حرم المدينة والمدينة علم على البلدة المعروفة التي هاجر
إليها النبي صلى الله عليه وسلم ودفن بها قال الله تعالى يقولون لنرجعنا إلى المدينة فإذا أطلقت
تبادر إلى التفهم أنها المراد وإذا أرادوا أن يذهبوا بلفظ المدينة فلا بد من تقديمه كالعلم للثريا وكان
انهم قبل ذلك يثرب قال الله تعالى وإذا قالت طائفة منهم يا أهل يثرب وثرب اسم موضع منها
سميت كلها به قيل سميت يثرب بن قايصة من ولد ارم بن سام بن نوح لانه أول من نزلها حكماء
أبو عبيد البكري وقيل غير ذلك ثم سماها النبي صلى الله عليه وسلم طيبة وطابة كما ساقى في باب
مفرد وكان سكانها العماليق ثم نزلها طائفة من بني إسرائيل فبطل إرسالهم موسى عليه السلام
كما أخرجه الزبير بن بكار في أخبار المدينة بسند ضعيف ثم نزلها الاوس والخزرج لما تفرق
أهل سباسب سبل العرم وساقى ايضا ذلك في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى ثم ذكر المصنف
هنا أربعة أحاديث **(الاول)** حديث أنس **(قوله)** عن أنس في رواية عبد الواحد عن عاصم قلت
لأنس وسأني في الاعتصام وليزيد بن هرون عن عاصم سألت أنساً أخرجه مسلم **(قوله)** المدينة
حرم من كذا إلى كذا هكذا جماعهم ما وسأني في حديث علي رابع أحاديث الباب ما بين عاتري
كذا في الأول وهو جملة وزن فاعل وذكره في الجزية وغيرها بلفظ غير بسكون التثنية

قال وكان أبو الخير لا يفارق
عقبه قال أبو عبد الله
*حدثنا أبو عاصم عن ابن
جرير عن يحيى بن أيوب
عن يزيد عن أبي الخير عن
عقبه فذكر الحديث
بسم الله الرحمن الرحيم
فضائل المدينة **(باب حرم
المدينة)** *حدثنا أبو النعمان
حدثنا ثابت بن زيد حدثنا
عاصم أبو عبد الرحمن الاحول
عن أنس رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
المدينة حرم من كذا إلى كذا

وهو جبل المدينة كما سئو فخدموا تمتعت روايات البخاري كلها على اجماع الثاني ووقع عند مسلم
 الى ثور فقبل ان البخاري اُتهم به عند المواقف عنده أنه وههم وقال صاحب المشرق والمطالع
 أكثر رواة البخاري ذكروا عيراء أما ثور فاتهم من كني عنه بكذا ومنهم من لم يذكروا ما كانه يضاف الاصل في
 هذا التوقف قول مصعب الزبيري ليس بالمدينة غير ولا ثور وأثبت غيره عيراء واقفه على انكار
 ثور قال أبو عبيد قوله ما بين عير الى ثور هذه رواية أهل العراق وأما أهل المدينة فلا يعرفون
 جبلا عندهم يقال له ثور وانما ثور بمكة ونرى ان أصل الحديث ما بين عير الى أحد (قلت) وقد وقع
 ذلك في حديث عبد الله بن سلام عند أحمد والطبراني وقال عياض لأمعنى لانكار عير بالمدينة
 فانه معروف وقد ياء في اشعارهم وأنشد أبو عبيد البكري في ذلك عدة شواهد منها قول
 الاحوص المدني الشاعر المشهور

فقلت اعرفو ذلك عير وثاره * تشب قننا عير فهل أنت ناظر

وقال ابن السدي في المثلث عير اسم جبل يقرب المدينة معروف وروى الزبيري في أخبار المدينة
 عن عيسى بن موسى قال قال سعيد بن عمرو ولد بشر بن السائب أتدري لم سكتا العقبة قال لا فقال
 لا فاقبلناكم قتيلا في الجاهلية أخرجهنا اليها فقال وددت لو أنكم قتلتهم منا آخر وسكتهم وراء عير
 يعني جبلا كذا في نفس الحبر وقد سلك العلماء في انكار مصعب الزبيري لعير وثور رسالت منها
 ما تقدم ومنها قول ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد مقدار ما بين عير وثور لانهم ما بعينهم ما في
 المدينة أو سمى النبي صلى الله عليه وسلم الجبلين اللذين بطريق المدينة عير وثور والربيعي لا وحكي
 ابن الاثير كلام أبي عبيد مختصرا ثم قال ويمل ان عير اجل بمكة فيكون المراد أحترم من المدينة
 بمقدار ما بين عير وثور بمكة على حذف المضاف ووصف المصدر المحذوف وقال النووي يحتمل
 أن يكون ثور مكان اسم جبل هناك اما أحدوا ما غيره وقال الحب الطبري في الاحكام بعد حكاية
 كلام أبي عبيد ومن تبعه قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصري ان هذا أحد عن
 يساره جالسا الى ورائه جبل صغير يقال له ثور وأخبر أنه تكرر رسوله عنه لطوائف من العرب
 العارفين بثلث الارض وما فيها من الجبال فشكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور وروايدوا على ذلك
 قال فعلمنا ان ذكر ثور في الحديث صحيح وان عدم علم أكابر العلماء به لعدم شهرته وعدم مجتهد عنهم
 قال وهذه فائدة جليلة انتهى وقرأت بخط شيخ شيوخنا القطب الحلبي في شرحه حكى لنا شيخنا
 الامام أبو محمد عبد السلام بن مزروع البصري انه خرج رسولنا الى العراق فلما رجع الى
 المدينة كان معه دليل وكان يذكر له الاماكن والجبال قال فلما وصلنا الى أحد اذ يقريه جبل صغير
 فسأته عنه فقال هذا يسمى ثورا قال فعلت صحة الرواية (قلت) وكان هذا كان سدا أسأله عن
 ذلك وذكر شيخنا أبو بكر بن حسين المرائي نزيل المدينة في محضره لاجل المدينة ان خلف أهل
 المدينة يذبحون عن سنانهم أن خلف أحد من جهة الشمال جبلا صغيرا الى الحمرة تدوير يسمى
 ثورا قال وقد تحققت به بالمشاهدة وأما قول ابن التين ان البخاري اُتهم به اسم الجبل عدل انه غلط
 فهو غلط منه بل اُتهم به من بعض رواه فقد أخرجه في الجزية قسمه والله أعلم ومما يدل على
 ان المراد بقوله في حديث انس من كذا الى كذا جبلان ما وقع عنده مسلم من طريق اجماع بن
 جعفر عن عمرو بن أبي عمرو عن انس من فوعا اللهم اني احترم ما بين جبلين لكن عند المصنف في

الجهاد وغيره من طريق محمد بن جعفر بن يعقوب بن عبد الرحمن ومالك كلهم عن عمرو بلفظ
 ما بين لايتها وكذا في حديث أبي هريرة ثلث أحاديث الباب وسبأني بعد أبواب من وجه آخر
 وكذا في حديث رافع بن خديج وأبي سعيد وسعد وجابر وكلهم عندهم مسلم وكذا رواه أحمد بن
 حديث عبادة الزرقى والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف والطبراني من حديث أبي اليسر
 وأبي حسين وكعب بن مالك كلهم بلفظ ما بين لايتها واللاستان جمع لأبنة بفتح السين المخوطة وهي
 الحرة وهي الخبارة السود وقد تكررت ذكرها في الحديث ووقع في حديث جابر عند أحمد وأما الحرم
 المدينة ما بين حرتيها فادعى بعض الحنفية أن الحديث منطرب لأنه وقع في رواية ما بين جبلتها
 وفي رواية ما بين لايتها وفي رواية مأزمية وتعقب بأن الجمع بينهما ما وضح وبمثل هذا التردد
 الأحاديث الصحيحة فإن الجمع لو تعدد ما كان الترجيح ولاشك أن رواية ما بين لايتها أرجح لتوارد
 الرواية عليها ورواية جبلتها لا تنافي فيها فيكون عند كل لأبنة جبل أو لايتها من جهة الجنوب
 أو الشمال وجبلها من جهة الشرق والغرب واتسمية الجبلين في رواية أخرى لا تنضرب وأما رواية
 مأزمية فهي في بعض طرق حديث أبي سعيد والمأزم بكسر الهمزة المصنوع بين الجبلين وقد يطلق
 على الجبل نفسه واحتج الطحاوي بحديث أنس في قصة أبي عمير ما فعل النعير قال لو كان صيدها
 حراما ما جازحس الطير وأجيب باحتمال أن يكون من صيد الحل قال أحمد بن حنبل من الحل
 ثم أدخله المدينة لم يلزمه إرساله لحديث أبي عمير وهذا قول الجمهور لكن لا يرد ذلك على الحنفية
 لأن صيد الحل عندهم إذا دخل الحرم كذا له حكم الحرم ويحتمل أن تكون قصة أبي عمير كانت
 قبل التحريم واحتج بعضهم بحديث أنس في قصة قطع النخل لبناء المسجد ولو كان قطع شجرها
 حراما ما فعله صلى الله عليه وسلم وتعقب بأن ذلك كان في أول الهجرة كما سبأني واحتج في أول
 المغازي وحديث تحريم المدينة كان بعد رجوعه صلى الله عليه وسلم من خيبر كما سبأني في
 حديث عمرو بن أبي عمرو عن أنس في الجهاد وفي غزوة أحد من المغازي واحتج وقال الطحاوي
 يحتمل أن يكون سبب النهي عن صيد المدينة وقطع شجرها كون الهجرة كانت إليها فكان بقاء
 الصيود والشجر مما يزيد في نهها ويدعو إلى ألفتها كما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
 عن هدم أطام المدينة فانه من زينة المدينة فلما انقطع البعير زال ذلك وما قاله ليس بواضح
 لأن النسخ لا يثبت الإبدليل وقد ثبت على الفتوى بغيرها سعد بن زيد بن ثابت وأبو سعيد
 وغيرهم كما أخرجه مسلم وقال ابن قدامة يحرم صيد المدينة وقطع شجرها به قال مالك
 والشافعي وأكثر أهل العلم وقال أبو حنيفة لا يحترق ثم من فعل مما حرم المدينة شيئا منهم ولا جزاء
 عليه في رواية لأحمد وهو قول مالك والشافعي في الجديد وأكثر أهل العلم وفي رواية لأحمد هو
 قول الشافعي في القديم وابن أبي ذئب واختاره ابن المنذر وابن نافع من أصحاب مالك وقال
 القاسمي عبد الوهاب أنه لا قيس واختاره جماعة بعدهم فيه الجزاء وهو كافي حرم مكة وقيل
 الجزاء في حرم المدينة أخذ السلب لحديث صححه مسلم عن سعد بن أبي وقاص وفي رواية لأبي
 داود ومن وجد أحدا يصيد في حرم المدينة فليسلبه قال القاسمي عياض لم يقل بهذا بعد النجاسة
 إلا الشافعي في القديم (فات) واختاره جماعة معه وبعدة لجهة الخبر فيه ولمن قال به اختلاف
 في كفيته ومصرفه والذي دل عليه ضميم سعد عند مسلم وغيره أنه كسب القتل وأنه

لا يقطع شجرها ولا
يحدث فيها حدث من
أحدث فيها حدثا فعليه
لعنة الله والملائكة والناس
أجمعين حديثنا أبو معمر
حدثنا عبد الوارث عن أبي
السياح عن أنس رضي الله
عنه قال قدم النبي صلى الله
عليه وسلم المدينة فأمر
ببناء المسجد فقال يا أي
النجار تأمنوني فقلنا
لا نطلب منسأه إلا الله
فأمر بقبور المشركين
فنبشت ثم بالغرب فسويت
وبالتخل فتقطع فقصوا
التخل قبله المسجد حدثنا
اسماعيل بن عبد الله قال
حدثني أخى عن سليمان
عن عبد الله بن عمر عن سعيد
المقبري عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال حرم
ما بين لابتي المدينة على
لساني قال وأتى النبي صلى
الله عليه وسلم بنى حارثة
فقال أراكما بنى حارثة قد
خرجت من الحرم ثم التفت

للساب لكنه لا يخمس وأغرب بعض الحنفية فادعى الإجماع على تركه الأخذ يحدث السلب
ثم استدلل بذلك على نسخ الحديث تحريم المدينة ودعوى الإجماع مردودة فبطل ما ترتب عليها
قال ابن عبيد البر لوضع حديث ساعد لم يكن في نسخ الأخذ السلب ما يثبت الأحاديث الصحيحة
ويجوز الأخذ العلف لحديث أنى ساعد في مسلم ولا يخطط فيها بحرة الالعلف ولا يداود من طريق
أنى حسان عن علي بن خنوه وقال المهلب في حديث أنس دلالة على أن المنهى عنه في الحديث
المانى بقصوره على القطع الذي يحصل به الفساد فإما من بقصد الإصلاح كن يفسر بسننا
مثلا فلا تمنع عليه قطع ما كان تلك الأرض من شجر يضربها قال وقيل بل فيه دلالة على أن
المنهى إنما يؤخذ إلى ما بنى الله من الشجر مما لا يصح للأذى فيه كما حل عليه المنهى عن قطع
شجر مكة وعلى هذا يحمل قطعه صلى الله عليه وسلم التخل وجعله قبله المسجد ولا يلزم منه النسخ
المذكور (قوله لا يقطع شجرها) في رواية يزيد بن هرون لا يتخل خلاها وفي حديث جابر عند
مسلم لا يقطع عنصاه ولا يصاد صيدها وخود عنده عن ساعد (قوله من أحدث فيها حدثا)
زاد شعبة ومجاهد عن عاصم عند أبي عوانة وأوى حديثنا وهذه الزيادة صحيحة لأن عاصم
لم يسمعها من أنس كما سيأتي بيان ذلك في كتاب الاعتصام (قوله فعليه لعنة الله) فيه جواز عن
أهل المعاصي والفساد لكن لا دلالة فيه على لعن القاسق المعين وفيه أن المحسن والمؤوى
للحدث في الأثم سواء والمراد بالحدث والحديث الظالم والظالم على ما قيل وأما هو أعم من ذلك قال
عباس واستدل بهذا على أن الحدث في المدينة من الكبار والمراد بعنة الملائكة والناس
المباغية في الأبعاد عن رحمة الله قال والمراد بالعن هذا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في أول
الأمر وليس هو كالكافر الحديث الثاني حديث أنس في بناء المسجد وأورد منه طرفا وقد
مضى في الصلاة وسيأتي بقائه في أول المغازي أن شاء الله تعالى وقد ثبت المراد بإبراده هنا في
الكلام على الحديث الأول وهو أن ذلك كان قبل التحريم والله أعلم الحديث الثالث (قوله)
حدثنا اسمعيل بن عبد الله هو ابن أبي راس وأخوه اسمعيل بن عبد الله بن سليمان هو ابن بلال وقد
سمع اسمعيل منه وروى كثير عن أخيه عنه والاسناد كما مذهبون (قوله عن سعيد المقبري عن
أبي هريرة) قال اسمعيل بن عبد الله رواه جماعة عن عبد الله هكذا قال عبد بن سليمان عن عبد الله
عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة زاد فيه عن أبيه (قوله حرم ما بين لابتي المدينة) كذلك
بنهم أول حرم على البناء لم يسم فاعله وفي رواية السعدي حرم بفتحين على أنه خبر مقدم وما
بين لابتي المدينة المبتدأ ويؤيد الأول ما رواه أحمد عن محمد بن عبيد عن عبد الله بن عمر في هذا
الحديث بالنظر أن الله عز وجل حرم على لسان ما بين لابتي المدينة ونحو ذلك اسمعيل بن طريق
أنس بن عباس عن عبد الله وقد تقدم القول في اللابيتين في الحديث الأول وزاد مسلم في
بعض طرقه وجعل الحديث عشر ميلا حول المدينة حتى وروى أبو داود من حديث عدى بن زيد
قال حتى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ناحية من المدينة يريد أريد لا يخط شجره ولا
يعصد إلا ما سبق به الجبل (قوله وأتى النبي صلى الله عليه وسلم بنى حارثة) في رواية اسمعيل
ثم جاء بنى حارثة وهم في سبيل الحرة أى في الجانب المرتفع منها وبنوا حارثة تجهل حله ومثله بطن
مشهور ومن الأوس وهو حارثة بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس وكان

بنو حارثة في الجاهلية وبنو عبد الاشهل في دار واحدة ثم وقعت بينهم الحرب فانهم زمت بنو حارثة الى خيبر فسكنوها ثم اصبحت الحواجر جمع بنو حارثة فلم ينزلوا في دار بني عبد الاشهل وسكنوا في دارهم هذه وهي غربي مشهم بحجرة (قوله بل انتم فيه) زاد الامام علي بل انتم فيه اعدادها تأكيذا وفي هذا الحديث جواز الجزم بما يغلب على الظن واذا تبين أن اليقين على خلافه يرجع عنه * الحديث الرابع (قوله حدثنا عبد الرحمن) هو ابن مهدي وسفيان هو الثوري (قوله عن أبيه) هو يزيد بن شريك بن طارق التيمي وفي الاسناد ثلاثة من التبايعين كوفيون في نسق وهذه رواية أكثر أصحاب الاعش عنه وخالفهم شعبة فرواه عن الاعش عن ابراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن علي آخرجه أجدوا الناس قال الدارقطني في العلل والשובان رواية الثوري ومن تبعه (قوله ما عندنا) أي مكتوب والافكان عندهم أشياء من السنة سوى الكتاب أو المتني شيء اختص به عن الناس وسبب قول علي هذا انه يظهر مما أخرجه أجد من طريق قتادة عن أبي حسان الاعرج ان عليا كان يأمر بالامر فيقال له قد فعلنا فيقول صدق الله ورسوله فقال له الاشران هذا الذي تقول أهو شيء عهدك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما عهدنا إلى شيئا خاصة دون الناس الا شيئا سمعته منه فهو في حقيقته في قرباب سفيان فلم ير الواهب حتى أخرج الصحيفة فاذا فيها ذكر الحديث وزاد فيه المؤمنين تكافأ ماؤهم عليه ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم الا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذؤعه في عهده وقال فيه ان ابراهيم حرم مكة واتى أحرما بين حرمتها وجاهها كله لا يخلج في خلاها ولا يفر صيدها ولا تلتقط لقطتها ولا يقطع منها شجرة الا ان يعلف رجل بعنبره ولا يجعل فيها السلاح لقتال والباقي نحوه وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن قتادة عن أبي حسان عن الاشرع عن علي واجدوا في داره والناس من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن بن قيس ابن عباد قال انطلقت أنا والاشتراني على قتلنا هاهنا عهدك رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا لم يعهد الى الناس عامة قال لا الا ما في كتابي هذا قال وكتاب في قرباب سفيان فيه المؤمنين تكافأ ماؤهم فذكر مثل ما تقدم الى قوله في عهده من أحدث حدثا الى قوله أجمعين ولم يذكر بشيء الحديث وليسلم من طريق أبي الطيب كنت عند علي فأنا رجل فقال ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يسر اليك فغضب ثم قال ما كان يسر الى شيئا يكتمه عن الناس غير انه حدثني بكلمات أربع وفي رواية له ما خصنا بشيء لم يعم به الناس كافة الا ما كان في قرباب سفيان هذا فأخرج صحيفة مكة وبافيهال عن الله من ذبح لغير الله ولعن الله من سرق متارا الارض ولعن الله من لعن والذم ولعن الله من آوى محدثا وقد تقدم في كتاب العلم من طريق أبي جحيفة قلت لعلي هل عبيدكم كتاب قال لا الا كتاب الله وفهم أعظمه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة قال قلت وما في هذه الصحيفة قال العقل وفكالك الاسير ولا يقتل مسلم بكافر والجمع بين هذه الاخبار أن الصحيفة المذكورة كانت مشقة على مجموع مما ذكره فقتل كل راو بعض أو كلها ساقط طريق أبي حسان كما ترى والله أعلم (قوله المدينه حرم) كذا أورده مختصرا وسيأتي في الجزية بزيادة في أوله قال فيها الجراحات واسنان الابل (قوله من أحدث فيها حدثا) بقيد مطلق ما تقدم في رواية قيس بن عباد وان ذلك يختص بالمدينه لفضلها وشرفها (قوله لا يقبل منه سرف

فقال بل أنتم فيه * حدثنا محمد بن بشير حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن الاعش عن ابراهيم التيمي عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال ما عندنا شيء الا كتاب الله وهذه الصحيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم المدينه حرم ما بين عاير الى كذا من أحدث فيها حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه سرف

ولا عدل) يشق أولهما واختلف في تفسيرهما فعند الجمهور الصرف القرينة والعدل النافذة
 ورواه ابن خزيمة بإسناد صحيح عن الثوري وعن الحسن البصري بالعكس وعن الأصمعي
 الصرف النوبة والعدل القدية وعن يونس مثله لكن قال الصرف لا اكتساب وعن أبي عبيدة
 مثله لكن قال العدل الخيلة وقيل المثل وقيل الصرف الدية والعدل الزيادة عليها وقيل
 بالعكس وحكي صاحب المحكم الصرف الوزن والعدل الكيل وقيل الصرف القيمة والعدل
 الاستقامة وقيل الصرف الدية والعدل البديل وقيل الصرف الشفاعة والعدل القدية
 لانهم قائلون بالدية وهذا الأخير جزم البيضاوي وقيل الصرف الرشوة والعدل الكفيل قاله
 أبيان بن ثعلب وأنشد * لا تقبل الصرف وهاتوا عدلا فحفظنا على أكثر من عشرة أقوال وقد
 وقع في آخر الحديث في رواية المسنن قال أبو عبد الله عدل فداوموه فداوموا فوق لتفسير الأصمعي
 والله أعلم قال عباس معناه لا يقبل قبول رضا وان قبل قبول جزاء وقيل يكون القبول هنا بمعنى
 تمكين الذنب به ما وقد يكون معنى القدية أنه لا يجد يوم القيمة فدى يشقدي به بخلاف غيره من
 المذنبين بأن يشقدي من النار به ودي أو نصراني كجرواه مسلم من حديث أبي موسى الأشعري
 وفي الحديث رد لما تدعيه الشيعة بأنه كان عند علي وآل بيته من النبي صلى الله عليه وسلم أمور
 كثيرة أعلم بها سران نقل على كثير من قواعد الدين وأمور الأمانة وفيه جواز كتابة العلم (قوله
 ذمة المسلمين واحدة) أي أمانتهم جميع فإذا آمن الكافر واحد منهم حرم على غيره التعرض له
 وللأمان شروط معروفة وقال البيضاوي الذمة العهد يسمى به الأمان يذم متعاطيها على إضاعتها
 وقوله يسمى بها أي يتولاها ويذهب ويحیی والمعنى أن ذمة المسلمين سواء صدرت من واحد
 أو أكثر شريفا أو وضيعا فإذا آمن أحد من المسلمين كافرا أو أعطاه ذمة لم يكن لاحد نقضه
 فاستوى في ذلك الرجل والمرأة الحر والعبدان المسلمين كنفس واحدة وسألت البحث في ذلك
 في كتاب الجزية والموادعة وقوله فن أخبرنا بالخاصة المعجزة والناهي نقض العهد يقال أخبرته بغير
 أنفس أنفسه وأخبرته بنفث عهده (قوله ومن توفى قوما بغير إذن مواليه) لم يجعل الإذن شرطا
 لجواز الادعاء وانما هو لتأكيد الحریم لانه اذا استأذنهم في ذلك منعوه وحالوا بينهم وبين ذلك
 قاله الخطابي وغيره ويحتمل أن يكون كنى بذلك عن بيعه فاذا وقع بيعه جاز له الانتفاء الى مولاه
 الثاني وهو غيره وانه لا قول المرادموالات الخلف فاذا أراد الاتقال عنه لا ينقل الا باذن وقال
 البيضاوي الظاهر أنه أراد به ولا العتق لعطفه على قوله من ادعى الى غير أنفسه والجمع بينهما
 بالوجه فدان العتق من حيث انه كلمة التنب فانسب الى غيرهم هوله كان كالذي الذي
 تبرأ عن موته وألحق نفسه بغيره فيستحق به الدعاء عليه بالظرد والبعاد عن الرحمة ثم أجاب عن
 الإذن بنحو ما تقدم وقال ليس هو للتقييد وانما هو للتنبه على ما هو المانع وهو البطلان حتى
 مواليه فأورد الكلام على ما هو الغالب وسألت البحث في ذلك في كتاب الفرائض ان شاء الله
 تعالى (تنبيه) * رتب المصنف أحاديث الباب ترتيبا حسنا في حديث أنس التمرين يكون
 المدينة حر ما وفي حديثه الثاني تخصص النهي عن قطع الشجر عما لا يشبه الامساك وفي
 حديث أبي هريرة بيان ما أجمل من حد حرهما في حديث أنس حيث قال كذا وكذا في
 هذا ما بين الحرتين وفي حديث علي زيادة تأكيد الحریم وبيان جسد الحرم أيضا (قوله)

ولا عدل وقال ذمة المسلمين
 واحدة فن أخبر مسلما
 فعليه لعنة الله والملائكة
 والناس أجمعين لا يقبل
 منه صرف ولا عدل
 ومن توفى قوما بغير إذن
 مواليه فليس لعنة الله
 والملائكة والناس أجمعين
 لا يقبل منه صرف ولا
 عدل * قال أبو عبد الله عدل
 فداوم

قوله وقوله يسمى بها الخ
 لعنه وقعت له نسخة نصها
 ذمة المسلمين واحدة يسمى
 بها أذنهم فن أخبرنا الخ أو
 نقل عبارة البيضاوي على
 حديث فيه الزيادة
 مجمع

باب فضل المدينة وتوابعها تنفي الناس أي الشرار منهم وراعى في الترجمة لفظ الحديث
 وقريئة أراد الشرائع من الناس ظاهرة من التشبيه الواقع في الحديث والمراد بالنفي الإخراج
 ولو كانت الرواية تنفي بالقاف لخل لفظ الناس على عمومه وقد ترجم المصنف بعد أبواب المدينة
 تنفي الخبث **(قوله عن يحيى بن سعيد)** هو الانصاري وشيخه أبو الحبيب بضم المهملة
 وبالموحدين الأولى خفيفة والاستناد كله مدينون الشيخ البخاري قال ابن عبد البر اتفق
 الرواة عن مالك على استناده إلا بحق بن عيسى الطباع فقال عن مالك عن يحيى عن سعيد بن
 المسيب بدل سعيد بن يسار وهو خطأ **(قلت)** وتابعه أحمد بن عمر عن خالد السلمي عن مالك وأخرج
 الدارقطني في غرائب مالك وقال هذا وهم والصواب عن يحيى عن سعيد بن يسار **(نراه)**
 أمرت بقريئة أي أمرني ربي بالهجرة إليها وسكنها فالأول محمول على أنه قاله بمكة والثاني على أنه
 قاله بالمدينة **(قوله نأكل القرى)** أي تغلبهم وكفى بالأكل عن الغلبة لأن الأكل غالب على
 المأكل ووقع في موطن وهب **(قلت)** لمالك ما تأكل القرى قال تقع القرى وبسطه ابن
 بطال فقال معناه يفتح أهلها القرى فيأكلون أموالهم ويسبون ذراريتهم قال وهذا من فصيح
 الكلام تقول العرب أكلنا بلد كذا إذا ظهروا عليه أو سبقه الخطأ إلى المعنى ذلك أيضا
 وقال النووي ذكرنا في معناه وجهين أحدهما هذا والآخر أن أكلها وميرها من القرى
 المفتحة والمها نساق غنائها وقال ابن المنبر في الحاشية يحتمل أن يكون المراد بأكلها القرى
 غلبة فضلها على فضل غيرها ومعناه أن الفضائل تفضل في جذب عظيم فضلها حتى تكاد تكون
 عدما **(قلت)** والذي ذكره احتملا ذكره القاضى عبد الوهاب فقال لا معنى لقوله تأكل القرى
 إلا رجوح فضلها عليها وزيادة تعالي غيرها كذا قال ودعوى الخصم مردودة لما مضى ثم قال
 ابن المنبر وقد سمعت مكة أم القرى قال والمذكور للمدينة أبلغ منه لأن الامومة لا تنحى إذا
 وجدت ما هي له أم لكن يكون حق الام أظهر وفضلها أكثر **(قوله يقولون يثرب)** وهي المدينة
 أي أن بعض المنافقين يسميها يثرب واسمها الذي يليق بها المدينة وفهم بعض العلماء من هذا
 كراهة تسمية المدينة يثرب وقالوا ما وقع في القرآن إنما هو حكاية عن قول غير المؤمنين وروى
 أحمد بن حنبل البراء بن عازب رفعه من سمى المدينة يثرب فليس يغفر الله له طاعة هي طاعة
 وروى عن ابن شبة من حديث أبي أيوب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يقال للمدينة
 يثرب ولهذا قال عيسى بن دينار من المالكية من سمى المدينة يثرب كذب عليه خطيئة قال
 وسبب هذه الكراهة لأن يثرب ما من التثريب الذي هو التوبيخ والملامة أو من التثريب وهو
 التصادم وكلاهما مستقيم وكان صلى الله عليه وسلم يحب الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح
 وذكر أبو إسحق الزجاج في مختصره وأبو عبيد البكري في معجم ما استعجم أنها سميت يثرب باسم
 يثرب بن قايصة بن مهليل بن عبد بن عيص بن ارم بن سام بن نوح لأنه أول من سكنها بعد العرب
 ونزل أخوه خضير وخبره فسميت به وسقط بعض الأسماء من كلام البكري **(قوله تنفي الناس)**
 قال عياض وكان هذا مختص بنسبه لأنه لم يكن يصبر على الهجرة والمقام معها الآمن فب
 إيمانه وقال النووي ليس هذا بظاهر لأن عند مسلم لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها كما
 ينفي الكبر خبث الحديد وهذا والله أعلم زمن الدجال انتهى ويحتمل أن يكون المراد كلاما

* (باب فضل المدينة وتوابعها
 تنفي الناس) * حدثنا
 عبد الله بن يوسف أخبرنا
 مالك عن يحيى بن سعيد
 قال سمعت أبا الحبيب
 سعيد بن يسار يقول سمعت
 أبا هريرة رضي الله عنه
 يقول قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أمرت بقريئة
 تأكل القرى يقولون يثرب
 وهي المدينة تنفي الناس

الزمن وكان الامر في حياته صلى الله عليه وسلم كذلك للسبب المذكور يؤيد قصة الاعرابي
 الآتية بعد ابواب فاته صلى الله عليه وسلم ذكر هذا الحديث مع لابه خروج الاعراب وسؤاله
 الاقالة عن البيعة ثم يكون ذلك ايضا في آخر الزمان عند ما ينزل بها الدجال فيرجف باهلها فلا
 يبقى منافق ولا كافر الاخرج اليه كما سأتى بعد ابواب ايضا وأمّا ما بين ذلك فلا (قوله كما سأتى
 الكبير) بكسر الكاف وسكون التختانية وفيه لغة أخرى كور بضم الكاف والمشهور بين
 الناس انه الرق الذي ينفخ فيه لكن أكثر أهل اللغة على أن المراد بالـ كبر حانوت الحداد
 والصانع قال ابن التسين وقيل الكبير هو الرق والحانوت هو الكور وقال صاحب المحكم الكبير
 الرق الذي ينفخ فيه الحداد يؤيد الأول مارواه عمر بن شبة في أخبار المدينة سناده الى أبي
 مودود قال رأى عمر بن الخطاب كبر حداد في السوق فضر به برجله حتى هدمه والحث بفتح
 المعجمة والموحدة بعده هامة أي ونجعه الذي تخرجه النار والمراد انها لا تترك فيها من في قلبه
 دخل بل يخرجه عن القلوب الصادقة وتخرجه كبر الحداد رد الى الحداد من جبهه ونسبة التميز
 للكبر لكونه السبب الاكبر في اشتعال النار التي يقع التميز بها واستدل بهذا الحديث على أن
 المدينة أفضل البلاد قال المهلب لان المدينة هي التي أدخلت مكة وغيرها من القرى في
 الاسلام فصار الجميع في صحائف اهلها ولا نها تنفي الخبث وأجيب عن الاول بأن أهل المدينة
 الذين اقتحموا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للقرى بغيره ولا يلزم من ذلك تفضيل احدي
 المقيمين وعن الثاني بأن ذلك انما هو في خاص من الناس ومن الزمان بديل قوله تعالى ومن
 أهل المدينة مرم دواعي النفاق والمنافق خبث بلا شك وقد خرج من المدينة بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود وطائفة ثم على وطيلة واليزم وعمارا وآخرون وهم من
 أطيب الخلق فدل على أن المراد بالحديث تخصص ناس دون ناس ووقت دون وقت قال ابن خزم
 لو فتح بلد من بلد فثبت بذلك الفضل للاولى للزم أن تكون البصرة أفضل من خراسان
 وسجستان وغيرها مما فتح من جهة البصرة وليس كذلك وسيأتى من يلهذا في كتاب الاعتصام
 (قوله ما بين المدينة طابة) أي من أسمائها اذ ليس في الحديث انها لا تسمى بغير ذلك
 وذكره طرفة من حديث أبي جبر الساعدي وقدم في مطولاني وأخر الزكاة ووقع في بعض
 طرفة طابة وفي بعضها طابة. وروى مسلم من حديث جابر بن حمزة مرفوعا ان الله سمي المدينة
 طابة ورواه ابو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن مالك بالنظر كما في اسمون المدينة
 يرب فسمها النبي صلى الله عليه وسلم طابة وأخرجه أبو عوانة والطالب والطيب لغتان بمعنى
 واشتقاقهما من الشيء الطيب وقيل لطهارة تربتها وقيل لطيبها لساكنها وقيل من طيب العيش
 ها وقال بعض أهل العلم وفي طيب ترابها وهو اهدل شاهد على صحة هذه التسمية لان من أقام
 بها يخدم من تربتها وحيطانها راحة طيبة لا تكاد توجد في غيرها وقرأت بخط أبي علي الصدقي في
 هامش نسخة من صحيح البخاري بخطه قال الحافظ أمر المدينة في طيب ترابها وهو اهدل يخدمه
 من أقام بها ويحب لطيبها أقوى راحة ويتضاعف طيبها فها عن غيرها من البلاد وكذلك العود
 وسائر أنواع الطيب وللمدينة أسماء غير ما ذكر منها مارواه عمر بن شبة في أخبار المدينة من
 رواية يزيد بن أسلم قال قال النبي صلى الله عليه وسلم للمدينة عشرة أسماء هي المدينة وطابة

كما سأتى الكبير
 الخدي (باب المدينة
 طابة) * حدثنا خالد
 ابن مخلد ثنا سليمان قال
 حدثني عمرو بن يحيى عن
 عباس بن سهل بن سعد عن
 أبي حمزة رضي الله عنه قال
 أفبنا سمع النبي صلى الله
 عليه وسلم من يبول حتى
 أشرفنا على المدينة فقال
 هذه طابة

وطيبة والمطية والمسكية والدار وجابرة ومجبورة ومنيرة وثرب ومن طريق محمد بن أبي يحيى قال لم أزل أسمع أن للمدينة عشرة أسماء هي المدينة وطيبة والمطية والمسكية والمدرى والخابرة والمجبورة والمحبية والمجوبة ورواه الزبير في أخبار المدينة من طريق ابن أبي يحيى مثله وزاد القاصصة ومن طريق أبي سهل بن مالك عن كعب الأحبار قال تجد في كتاب الله الذي أنزل على موسى أن الله قال للمدينة طيبة ويا مسكينة لا تقبلي الكنوز أرفع أبا جبريل على القرى وروى الزبير في أخبار المدينة من حديث عبد الله بن جعفر قال سمي الله المدينة الدار والايمن ومن طريق عبد العزيز الدراوردي قال بلغني أن لها أربعين اسما ﴿قوله﴾ **باب** (لابتي المدينة) ذكر فيه حديث أبي هريرة لورأت النباء ترتع أي تسبي أو ترى نأية ما دعرت أي ما قصدت أخذها فاختار بذلك وكفى بذلك عن عدم صيدها واستدل أبو هريرة بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها أي المدينة حرام لأن المراد بذلك المدينة لأنما بين لابتي شرقية وغربية ولها البتان أيضا من الجانبين الآخرين إلا أنهم يرجعون إلى الأولين لاتصالهما بهما والخاص ان جميع دورها كلها داخل ذلك وقد تقدم شرح الحديث في الباب الأول وقوله ترتع أي ترى وقبل تنبسط وفي قول أبي هريرة هذا إشارة إلى قوله في الحديث الماضي لا تنفر صيدها ونقل ابن خزيمة الاتفاق على أن الأجزاء في صيد المدينة بخلاف صيد مكة ﴿قوله﴾ **باب** من رغب عن المدينة أي فهو مذموم أو باب حكم من رغب عنها ﴿قوله﴾ تتركون المدينة كذلك لا كثير بناء الخطباء والمراد بذلك غير الخطابين لكنهم من أهل البلد أو من نسل الخطابين أو من نوعهم وروى يتركون بفتحها تتركون بفتح القمطي ﴿قوله﴾ على خير ما كانت أي على أحسن حال كانت عليه من قبل قال القمطي تبع العياض وقد وجد ذلك حيث صارت معدن الخلافة ومقصدا للناس ولجأهم وحلت إليها خيرات الأرض وصارت من أغر البلاد فلما انتقلت الخلافة عنها إلى الشام ثم إلى العراق وتغلبت عليها الأعراق تعاورتها الفتن وخلت من أهلها فقصدها عوافي الطير والسباع والعوافي جمع عافية وهي التي تطلب أفواهاها يقال للذئب كراعاف قال ابن الجوزي اجتمع في العوافي شبان أحدهما أنما طالبة لا قواها من قولك عنورت فلان أعفوه فأعاف والجمع عفاة أي آتت أطلب معروفه والثاني من العفاء وهو الموضع الخالي الذي لا يسب به فإن الطير والوحش تقصده لا تمتنع على نفسها فيه وقال النووي المختار أن هذا الترك يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة ويؤيده صدقة الراعيين فقد وقع عند مسلم بلنظ ثم يحشر راعيان وفي البخاري أنهما آخر من يحشر (قلت) ويؤيده ما روى مالك عن ابن جاسم يهملتين ويخفف عن عه عن أبي هريرة رفعه لتترك المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الذئب فيعوى على بعض سواري المسجد أو على المنبر قالوا فإن تكون ثمارها قال العوافي الطير والسباع أخرجه معن بن عيسى في الموطأ عن مالك ورواه جماعة من الثقات خارج الموطأ ويشهد له أيضا ما روى أحمد والحاكم وغيرهما من حديث مجيع بن الأدرع الأسدي قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم لحاجة ثم لقيني وأنا خارج من بعض طرق المدينة فأخذ بيدي حتى أتينا أحدا ثم أقبل على المدينة فقال ويل لها قربة يوم يدها أهلها كأيخ ما يكون قلت يا رسول الله من يأكل ثمرها قال عافية الطير والسباع وروى عمر بن

* (باب لابي المدينة) * حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن
سعيد بن المسيب عن أبي
هريرة رضي الله عنه أنه
كان يقول لورأت
النباء بالمدينة ترتع
مأذعرتها قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما بين
لابتيها حرام * (باب من
رغب عن المدينة) * حدثنا
أبو اليان أخبرنا شبيب
عن الزهري قال أخبرني
سعيد بن المسيب أن أبا
هريرة رضي الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول تتركون
المدينة على خير ما كانت
لا يغشاها إلا العوافي يريد
عوافي السباع والطير

شبهة بإسناد صحيح عن عوف بن مالك قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد ثم نظر النبا فقال أما والله ليدعنها أهلها منذللة أربعين عاما للعوا في أندرون ما العوا في الطير والسباع (قلت) وهذا الموضع قطعوا وقال المهلب في هذا الحديث ان المدينة تسكن الى يوم القيامة وان خلت في بعض الاوقات لتتصد الراعيين بغنمها الى المدينة (قوله) وآخر من يحشش راعيان من مزينة هذا يحتمل ان يكون حديثا آخر مستقلا لا تعلق له بالذي قبله ويحتمل أن يكون من تنمة الحديث الذي قبله وعلى هذين الاحتمالين يترتب الاختلاف الذي حكيتنه عن القرطبي والنووي والشافعي أظهر كما قال النووي (قوله) بنعقان بكسر المهملة بعدها قاف النعيق زجر الغنم يقال نعق ينعق بكسر العين وفتحها نعيقا ونعا فاونعا ونعا اذا صاح بالغنم وأغرب الداودي فقال معناه يطالب الكلا وكذا تفسر بالقصود من الزجر لانه يجرها عن المرمى الى الويسل الى المرمى الوسيم (قوله) فيجدانها وحوشا أي يجدانها ذات وحش أو يجدان أهلها قد صاروا وحوشا وهذا على ان الرواية بتفتح الواو أي يجدانها خالية وفي رواية تسلم فيجدانها وحوشا أي خالية ليس بها أحد والوحش من الارض الخلاء أو كثيرة الوحش لما خلت من سكانها قال النووي الصريح ان معناه يجدانها ذات وحوش قال وقد فكروا وحشا بمعنى وحوش وأصل الوحش كل شيء وحش من الحيوان وجعه وحوش وقد يعبر بواحدة عن جمعه وحشكي عن ابن المراتب ان معناه ان غنم الراعيين المذكورين تصير وحوشا ما بان تغلب ذاتها وما بان تتوحش وتفرق منها وعلى هذا فالضمير في يجدانها يعود على الغنم والظاهر خلافه قال النووي الصواب الأول وقال القرطبي القدرة صالحة لذلك انتهى ويؤيده أن في بقية الحديث أنهم ما يجتران على وجوههما اذا وصلوا الى ثنية الوداع وذلك قبل دخولهما المدينة بلا شك فيدل على أنهم ما وجدوا التوحش المذكور قبل دخول المدينة فيقوى ان الضمير يعود على غنمهما وكان ذلك من علامات قيام الساعة ويوضح هذا رواية عمر بن شبة في اخبار المدينة من طريق عطاء بن السائب عن رجل من اشجع عن أبي هريرة موقوفا قال آخر من يحشش رجلا رجلا من مزينة وآخر من جهينة فيقولان أين الناس فيايمان المدينة فلا يريان الا الثعالب فينزل اليهما ما كان فيسحبانها على وجوههما حتى يلحقاهما بالناس (قوله) وآخر من يحشش في رواية مسلم من طريق عقيل عن الزهري ثم يخرج راعيان من مزينة يريدان المدينة لم يذكر في الحديث حششهما وانما ذكر مقدمته لأن الحشش انما يقع بعد الموت فذكر سبب موتهم ما والحشش يعقبه وقوله على هذا خرا على وجوههما أي سقطا ميتين أو المراد بقوله خرا على وجوههما أي سقطا على أسقططهما وهو المالك كما تقدم في رواية عمر بن شبة وفي رواية لعقيلي أنهما كانا يتزلان بجبل ورفان وله من حديث حديثين بن أسيد أنهما ما يفتقدان الناس فيقولان تطلق الى بني فلان فيأتيناهم فلا يجدان أحدا فيقولان تطلق الى المدينة فينطلقان فلا يجدان بها أحدا فينطلقان الى القبيص فلا يريان الا السباع والثعالب وهذا يوضح أحد الاحتمالات المتقدمة وقد روى ابن حبان من طريق عروة عن أبي هريرة رفعه آخر قرية في الاسلام خرابا المدينة وهو يناسب كون آخر من يحشش يكون منها (تنبيه) أنكر ابن عمر على أبي هريرة تعبيرة في هذا الحديث بقوله خيرا كانت وقال ان الصواب أن عمر ما كانت أخرج ذلك عن بن شبة في اخبار المدينة من طريق مساحق بن عمرو أنه

وآخر من يحشش راعيان
من مزينة يريدان المدينة
ينعقان بغنمهما فيجدانها
وحوشا حتى اذا بلغا ثنية
الوداع خرا على وجوههما
* حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن هشام

كان جالساً عند ابن عمر جاء أبو هريرة فقال له لم ترد علي حديثي فوالله لقد كنت أنا وأنت في بيت
حين قال النبي صلى الله عليه وسلم يخرج منها أهلها خيراً ما كانت فقال ابن عمر أجل ولكن لم يقل
خيراً ما كانت إنما قال أعز ما كانت ولو قال خيراً ما كانت لكان ذلك وهو حرجي وأصحابه فقال أبو
هريرة صدقت والذي نفسي بيده وروى مسلم من حديث حذيفة أنه لما سأل النبي صلى الله
عليه وسلم عن يخرج أهل المدينة من المدينة ولعمري من حديث أبي هريرة قيل يا أبا هريرة
من يخرجهم قال أمراء السوء الحديث الثاني (قوله عن أبيه) هو عروة بن الزبير وعبد الله بن
الزبير أخوه وفي الأسناد صحابي عن صحابي وتابعي عن تابعي لأن هشاماً تادي بعض الصحابة
(قوله عن سفيان بن أبي زهير) كذلك أكثر ورواه حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه كذلك وقال في
آخره قال عروة ثم لقيت سفيان بن أبي زهير عنده فاخبرني بهذا الحديث وذكر علي بن المديني أنه
اختلف فيه على هشام اختلافاً آخر فقال زهير وجماعة كما قال مالك وقال ابن عينة عن هشام
بسند عن سفيان بن العوث وقال أبو معاوية عن هشام بسند عن سفيان بن عبد الله الثقفي
قلت قد رواه الحميدي عن سفيان على الصواب ورواه أبو خزيمة عن جرير فقال سفيان بن أبي
قلاية كأنه عرف خطا جرير فكتبني عنه واسم أبي زهير القرظي فتح القاف وكسر الراء بعدها همزة
وقبل غير هو الشنقي من أردشوة بفتح المعجمة وضم النون وبعد الواو همزة مفتوحة وفي النسب
كذلك وقيل بفتح النون بعدها همزة بكسرة نالوا وشنوة هو عبد الله بن كعب بن مالك بن
نضر بن الأزدي وهي شنة لشنان كان بينه وبين قومه (قوله تفتح البين) قال ابن عبد البر وغيره
افتتحت البين في أيام النبي صلى الله عليه وسلم وفي أيام أبي بكر وافتتحت الشام بعدها والعراق
بعدها وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة فقد وقع على وفق ما أخبر به النبي صلى الله عليه
وسلم وعلى ترتيبه ووقع فترك الناس في البلاد ما فيها من السعة والرخاء ولو صبروا على الإقامة
بالمدينة لكان خيراً لهم وفي هذا الحديث فضل المدينة على البلاد المذكورة وهو أمر يجمع عليه
وفيه دليل على أن بعض البقاع أفضل من بعض ولم يختلف العلماء في أن للمدينة فضلاً على
غيرها وإنما اختلفوا في الأفضلية بينها وبين مكة (قوله يسون) بفتح أوله وضم الموحدة
وبكسر هاء من يس يس قال ابن عبد البر في رواية يحيى بن يحيى بكسر الموحدة وقال ابن
القاسم رواه أصحابها قال أبو عبيد معناه يسوقون دوابهم والبس سوق الأبل يقول بس يس عند
السوق واردة السرعة وقال الداودي معناه يزجرون دوابهم فييسون ما يطؤون من الأرض
من شدة السير فيصير غباراً قال تعالى وبست الجبال بساً أي سالت سلا وقيل معناه سارت سيرا
وقال ابن القاسم البس المبالغ في التفت ومنه قيل للدقيق المصنوع بالدهن ببس وأنكر ذلك
الزورى وقال أنه ضعيف أو باطل قال ابن عبد البر قيل معنى يسون يسألون عن البلاد
ويستقرئون أخبارها ليسروا إليها قال وهذا لا يكاد يعرف أهل اللغة وقيل معناه ينون لأهلها
البلاد التي تفتح ويدعونهم إلى سكنها فيجملون بسبب ذلك من المدينة راحلين إليها ويشهد
لهذا حديث أبي هريرة عندهم مسلم يأتي على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقرينه هم إلى الرخاء
والمدينة خيراً لهم لو كانوا يعلمون وعلى هذا فالذين يجملون غير الذين يسون كأن الذي حضر
الفتح أعجبه حسن البلد وراؤه فادعاه إلى الجحى إليها لذلك فيجمل المدعو بأهل وأتباعه

ابن عروة عن أبيه عن عبد الله
ابن الزبير عن سفيان بن أبي
زهير رضي الله عنه أنه قال
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول تفتح البين
فبأني قوم يسون فيجملون
بأهلهم ومن أطاعهم
والمدينة خير لهم لو كانوا
يعلمون وتفتح الشام فبأني
قوم يسون فيجملون
بأهلهم ومن أطاعهم

قال ابن عبد البر وروى يسون بنهم أوله وكسر ثانية من الرباعي من أبس الأساس ومعناه ينون
 لاهلهم البلد التي يقصدونها وأصل الأساس التي تحلب حتى تدرب بالبن وهو أن يجري يده على
 وجهها وضعفه عنقها كانه ين لها ذلك ويحسسه لها وإلى هذا ذهب ابن وهب وكذا رواه ابن
 حبيب عن مطرف عن مالك يسون من الرباعي وفسره بضم واو أنكر الأول غاية الإنكار
 وقال النووي الصواب أن معناه الأخبار عن خرج من المدينة متحملا بآله بأساق سيره مسرعا
 إلى الرخاء أو المصار المنتهجة (قلت) ويؤيده رواية ابن خزيمة عن طريق أبي معاوية عن هشام
 عن عروة في هذا الحديث بلقط فتفتح الشام فيخرج الناس من المدينة إليها يسون والمدينة خير
 لهم لو كانوا يعلمون ويوضح ذلك ما روى أحمد من حديث جابر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول لآتين على أهل المدينة زمان ينطق الناس مني إلى الأراف يمشون الرخاء فيجدون
 رخاء ثم يأتون فينقمون بأهلهم إلى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وفي إسناد ابن الهيثم
 ولا بأس بفتح المتباعد وهو يوضح ما قلناه والله أعلم وروى أحمد في أول حديث سفيان هذا قصة
 آخر جهام طريق بشر بن سعيد أنه سمع في مجلس اليميني يذكر أن سفيان بن أبي زهير
 أخبرهم أن فرسه أعت بالعتيق وهو في بعث بعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع إليه
 يستحمله فخرج معه يتبع له بعرا فلم يجده الا عند أبي جهم بن حذيفة العدوي فسامه له فسال
 له أبو جهم لا يسعكم يا رسول الله ولكن خذ فاجل عليه من شئت ثم خرج حتى اذا بلغ بئر هباب
 قال يوشك البنات ان يأتي هذا المكان ويوشك الشام ان يفتح فيأتيه رجال من أهل هذا البلد
 فيجيبهم ربعة ورخاؤه والمدينة خير لهم الحديث (قوله لو كانوا يعلمون) أي بفضلهم من الصلاة
 في المسجد النبوي وثواب الإقامة فيها وغير ذلك ويحتمل ان تكون بمعنى لست فلا يحتاج إلى
 تقدير وعلى الوجهين فبنيته تجهيل من فارقتها أو أثر غيرها قالوا والمراد به الخارجون من المدينة
 رغبة عنها كارهين لها أو أمان خرج لحاجة أو تجارة أو جهادا ونحو ذلك فليس بداخل في معنى
 الحديث قال الطبري الذي يقتضيه هذا المقام ان ينزل ما لا يعلمون منزلة اللازم لتدني عنهم المعرفة
 بالكتابة ولو ذهب مع ذلك إلى التي لكان أبلغ لأن التي طلب ما لا يمكن حصوله أي لستهم كلوا من
 أهل العلم تغليظا وتشديدا وقال البضاوي المعنى انه ينتج العين فيجيب قوم بالادها وعيش أهلها
 فيجعلهم ذلك على المهاجرة إليها بانفسهم وأهلهم حتى يخرجوا من المدينة والحال ان الإقامة في
 المدينة خير لهم لانها حرم الرسول وجواره ومهبط الوحي ومنزل البركات لو كانوا يعلمون ما في
 الإقامة بها من الفوائد الدنية بالعوائد الاخرية التي يستحقونها ما يجودونه من الحظوظ
 النائية العاجلة بسبب الإقامة في غيرها وقواه الطبي لتذكير قوم ووصفهم بكونهم يسون ثم
 يؤكد به بقوله لو كانوا يعلمون لانه يشعر بانهم ممن ركن إلى الحظوظ البهيمية والحطام الفاني
 وأعرضوا عن الإقامة في جوار الرسول ولذلك كرر قوما ووصفه في كل قرينة بقوله يسون
 استحضار تلك الهيئة المتبعة والله أعلم (قوله ما) (الاعيان يارز) ففتح أوله
 وسكون الهمزة وكسر الراء وقد تضمن بعدها زاي وحكي ابن التين عن بعضهم فتح الراء وقال ان
 الكسر هو الصواب وحكي أبو الحسن بن سراج ضم الراء وحكي القاسبي الفتح ومعناه يضمن
 ويجمع (قوله حدثني عبيد الله) هو ابن عمر العمري (قوله عن خبيب) بالهمزة مصغرا كذا

والمدينة خير لهم لو كانوا
 يعلمون وتفتح العراق فيأتي
 قوم يسون فينقمون
 بأهلهم ومن أطاعهم
 والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون
 • (باب) • الايمان يارز إلى
 المدينة • حدثنا ابراهيم بن
 المنذر حدثنا أنس بن عبيد
 قال حدثني عبيد الله عن
 خبيب بن عبد الرحمن

رواه أكثر أصحاب عبيد الله وخيب هو خال عبيد الله المذكور وقد روى عنه بهذا الاسناد
عدة أحاديث وفي رواية يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر آخر جهة ابن حبان
والبزار وقال البزاران يحيى بن سليم أخطأ فيه وهو كما قال وهو ضعيف في عبيد الله بن عمر
(قوله عن حفص بن عاصم) أي ابن عمر بن الخطاب **(قوله)** كما تارة الحسية إلى جحرها أي أنها
كما تشتمل من جحرها في طلب ما تعيش به فاذا راعها شيء رجعت إلى جحرها كذلك الأيمان تشتمل
في المدينة وكل مؤمن له من نفسه سائق إلى المدينة لحبته في النبي صلى الله عليه وسلم فيشمل ذلك
جميع الأزمنة لأنه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والتعلم منه وفي زمن الصحابة والتابعين
وتابعهم للاقتداء بهم منهم ومن بعد ذلك زيارته صلى الله عليه وسلم والصلاة في مسجده
والتمسك بمشاهدته آثاره وأما فضله وقال الداودي كان هذا في حياة النبي صلى الله عليه
وسلم والقرن الذي كان منهم والذين بعدهم والذين بعدهم خاصة وقال القرطبي فيه تسمية على صحة
مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البدع وإن علمهم بجهنم كما روي وأما ما ذكرناه وهذا أن سلم اختص
بعض النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين وأما بعد ظهور الفتن وانتشار الحداثة في
البلاد ولا سيما في آخر المائة الثانية وهم جرحا فهو بالمشاهدة بخلاف ذلك **(قوله ما)**
أنهم من كأهل المدينة أي أراد بأهلها سواء الكبد المذكر والحيلة في المسألة **(قوله ما)**
أخبرنا الفضل هو ابن موسى والجعيد هو ابن عبد الرحمن وعائشة بنت سعد أي ابن أبي وقاص
(قالت سمعت سعدا) تعني أباهما **(قوله الانحياج)** أي ذاب وفي رواية مسلم من طريق أبي عبد الله
القرطبي عن أبي هريرة وسعد بن جعد كذا حديثا في نفسه من أراد أهلها بسوء أذابه الله كما يذوب
المخ في الماء وفي هذه الطريق تعقب على الخطب الجلي حيث زعم أن هذا الحديث من أفراد
التحاري نعم في أفراد مسلم من طريق عامر بن سعد عن أبيه في ثمانية حديث ولا يريد أحد أهل
المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص أو ذوب المخ في الماء قال عاصم هذه الزيادة
تدفع اشكال الأحاديث الأخر وتوضح أن هذا حكمه في الآخرة ويحتمل أن يكون المراد من
أرادها في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بسوء اضطلع أمره كما يفضح الرصاص في النار فيكون
في اللفظ تقديم وتأخير يؤيده قوله أو ذوب المخ في الماء ويحتمل أن يكون المراد لمن أرادها في
الدينا بسوء وأنه لا يهل بل يذهب سلطانها عن قرب كما وقع لمسلم بن عقبة وغيره فانه عوجل عن قرب
وكذلك الذي أرسله قال ويحتمل أن يكون المراد من كادها انخسلا أو طمأنا في غفلة ولا يمتنع
له أمر بخلاف من أتى ذلك جهارا كما استباحهم مسلم بن عقبة وغيره وروى الترمذي من حديث
السائب بن خالد رفعه من أخاف أهل المدينة ظلم المأمورين وأخافه الله وكانت عليه لعنة الله
الحديث وابن حبان نحوه من حديث جابر **(قوله ما)** أطام المدينة بالمجمع
أطام بضم طاء وهي الحصون التي تبني بالجارة وقيل هو كل بيت مربع مسطح والأطام جمع قلعة
وجمع الكثرة أطوم والواحدة أطمة كأكمة وقد ذكر الزبير بن بكار في أخبار المدينة ما كان بها
من الأطام قبل حلول الأوس والخزرج بها ما كان بها بعد حلولهم وأطال في ذلك **(قوله ما)**
أشرف أي نظرت من مكان مرتفع **(قوله ما)** أي مواضع السقوط وتخلل أي نواحيها شبه
سقوط الفتن وكثرت بها بالمدينة بسقوط القطر في الكثرة والعموم وهذا من علامات النبوة

عن حفص بن عاصم عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال إن الإيمان ليأرز
إلى المدينة كما تارة الحية إلى
جحرها * **(باب ان)** كاد
أهل المدينة * حدثنا
حسن بن حريث أخبرنا
الفضل عن جعيده عن
عائشة قالت سمعت سعدا
رضي الله عنه قال سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم
يقول لا يكيد أهل المدينة
أحد إلا منع كما يمنع
المخ في الماء **(باب أطام**
المدينة) * حدثنا علي بن
عبد الله حدثنا سفيان
حدثنا ابن شهاب قال
أخبرني عروة قال سمعت
أسامة رضي الله عنه قال
أشرف النبي صلى الله عليه
وسلم على أطام من أطام
المدينة فقال هل ترون
ما أرى إلى لا أرى مواقع
الفتن خلال بيوتكم
كواقع القطر

* تابعه مع رسوليمان بن كثير عن الزهري (٨٢) * (باب) * لا يدخل الدجال المدينة حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني

ابراهيم بن سعد عن أبيه عن
 جده عن أبي بكره رضي
 الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا يدخل
 المدينة رعب المسيح الدجال
 الا بوجهه سبع مائة أبواب
 على كل باب ملكان * حدثنا
 الحسين بن علي قال حدثني مالك
 عن نعيم بن عبد الله النخعي
 عن أبي هريرة رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم على أنقاب
 المدينة مائة ملكة
 لا يدخلها الطاعون ولا
 الدجال * حدثنا ابراهيم بن
 المنذر حدثنا الوليد حدثنا
 أبو عمر وحدثنا الحسن بن علي
 أنس بن مالك رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال ليس من بلد
 الا سيطوؤه الدجال الا مكة
 والمدينة ليس لمن تقابها
 تقب الا عليه الملائكة
 صافين يحرسونها ثم خرج
 المدينة بأهلها ثلاث رحلات
 فيخرج الله كل كافر
 ومناق * حدثنا يحيى بن بكر
 حدثنا الثعلبي عن عبد الله

لاخاؤه بمسكين وقد ظهر مصداق ذلك من قتل عثمان وهجره وإسلام يوم الحرة والرقبة المذكورة بمحتمل أن تكون بمعنى العلم أو رؤية العين بأن تكون الفتن مثلت له حتى رآها كما مثلت لها الجنة والنار في التبتة حتى رآها وهو يعلى (قوله) تابعه معه ومسلمين بن كثير) أمادوية معمر فوصلها المؤلف في الفتن وأما تبعه سلمة بن كهيل فوصلها المؤلف في الرجال فإنه يرجع الصحيح وسبق بشدة الكلام على هذا الحديث في كتاب الفتن (قوله) **باسم** لا يدخل الدجال المدينة) أو ردها بعد أربعة أمانيات * الأول حديث أبي بكر فوسبق في الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتن (قوله) عن جده) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (قوله) على كل باب) في رواية الكشي في كل باب * الثاني حديث أبي هريرة (قوله) على أنقاب المدينة) جمع نقب بنق النون وأنقاب بعدهم ووجه وقوعه في حديث أنس وأبي سعيد اللذين بعده على نقابهم يرجع نسب السالكين ووجه ما يعني قال ابن وهب المراد بهم المدخل وقيل الابواب وأصل النقب الطريق بين الجبلين وقيل الانساب الطرق التي يسلكها الناس ومنه قوله تعالى فنبقوا في البلاد (قوله) لا يدخلها الطاعون ولا الدابة) سبق في الطب بيان من زاد في هذا الحديث مكره * الثالث حديث أنس (قوله) حدثنا أنس وهو) هو الأوزاعي وأصحق هو ابن عبد الله بن أبي الخثمة (قوله) ليس من بلد الأسيرة) هو على ظاهره وعمومه عند الجمهور وروشد ابن حزم فقال المراد لا يدخله بعنه وجوده مكرهًا فاستبعد مكان دخول الدجال جميع البلاد لغرض مدته وقيل عما ثبت في صحيح مسلم أن بعض أيامه يكون قدرا السنة (قوله) ثم ترجف المدينة) أي تجعل لها زلزلة بعد أخرى ثم ثالثة حتى يخرج منها من ليس مثلها في إيمانه وفي بها المؤمن الخاضع فلا يسقط عليه الدجال ولا يعارض هذا في حديث أبي بكر الماضي أنه لا يدخل المدينة ربع الدجال لأن المراد بالربع ما يجده من الفتن عن من ذكره والخوف من عتوه لا المرجسة التي تقع بالزلزلة لاخراج من ليس بخاص وحمل بعض العلماء الحديث الذي فيه أنها تنشق الخشب على غدا الخالصة غير حارة فتقدم من الصحيح في معناه أنه خاص بناس ويزمان فلا مانع أن يكون هذا الزمان هو المراد ولا يزمن من كونه مرأا في غيره * الحديث الرابع حديث أبي سعيد (قوله) بعض السباغ يكسر الميملة وبالموحدة الحذيفة وآخره ميمته وسبق في الكلام عليه أضياف الفتن وحاصل ما في هذا الأحاديث أعلامه صلى الله عليه وسلم أن الدجال لا يدخل المدينة ولا الربع منه كمنى (قوله) **باسم**) بالنون (المدينة تنشق الخشب) أي بانجرابه وانفجاره (قوله) حدثنا عمرو بن عباس) بالموحدة قوله) وعبد الرحمن هو ابن مهدي وسفيان هو النوري (قوله) عن جابر) وقع في الأحكام من وجه آخر عن ابن المسيك

عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أباه عبد الخزري رضى الله عنه قال قال
حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين نزل بعض السباح التي بالمدينة فيخرج اليه يومئذ رجل هو خير الناس أو من خير الناس فيقول
أشهد أنك الدجال الذي حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثه فيقول الدجال أرى أن قلت هذا ثم أحيتيه
هل تشكون في الأمر فيقولون لا فيقول ثم يحيمه فيقول حين يحيمه والله ما كنت قط أشد بصيرة فبني اليوم فيقول الدجال
أقتله فلا تسلط عليه (باب) المدينة تنق الخبث حدثنا عمرو بن عباس حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن محمد بن
المذكدر عن جابر رضى الله عنه

(٣) قوله و يقال معا كذا

في النسخ التي يادينا وفي
القسطلاني (ثلاث مرار)
تنازعه النعلان قبله وعسا
قوله فقال وقوله فأبى وهى
الاطهر اهـ مصححه

قال جاء أعرابي الى النبي
صلى الله عليه وسلم فبايعه
على الاسلام فبايعه
الغديش وهو ما يقال أقالني
فأبى ثلاث مرار فقال
المدينة كل كبريتي خبزها
وتنصع طيها **حدثنا**
سليمان بن حرب **حدثنا**
شعبة عن عدي بن ثابت عن
عبد الله بن يزيد قال سمعت
زيد بن ثابت رضى الله عنه
يقول لما خرج رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى أحد
رجع ناس من أصحابه فقاتل
فرقة فتسلمهم وقالت فرقة
لا تسلمهم فقاتل فقال لكم في
المنافقين فقتل وقال النبي
صلى الله عليه وسلم انها قاتلي
الرجال كما قتلت النصارى
الحديث (باب) **حدثني**
عبد الله بن محمد **حدثنا**
وهب بن جرير **حدثنا** أبي
سمت بن يس عن ابن شهاب
عن أنس رضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال اللهم اجعل بالمدينة
ضعفي ما جعلت بمكة من

البركة

قال سمعت جابرا **(قوله)** جاء أعرابي لما وقف على اسمه الآن الرخشى ذكر في ربيع الارار انه
قيس بن أبى حازم وهو مشكل لانه تابعي كبير مشهور روى عنه جابر بن عبد الله بن جابر
عليه وسلم قد مات فان كان محفوظا فله آخروا في اسمه واسم أبيه وفي الزيل لاني موسى
في النجاة قيس بن أبى حازم المرقى فحتمل أن يكون هو هذا **(قوله)** فبايعه على الاسلام
فبايعه من الغديش وما يقال أقالني ظاهر أنه سأل الآلة من الاسلام وبه جزم عياض وقال غيره
انما استقاله من الهجرة والالكان قتله على الردة وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في
كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى **(قوله)** ثلاث مرار يتعلق بالثاني ويقال معا **(قوله)** تنى خبزها
تقدم الكلام عليه في أول فضل المدينة **(قوله)** وتنصع (تنصع) أوله رسكون النون وبالمهملين من
التنصع وهو الخلوص والمعنى انهم اذا نكثت الخبز غير الطيب واستقرهم أو أما قوله طيها فتنصع
الاصح كثر بالنص على المنعولية وفي رواية الكشيبي بالتحسينية أوله ورفع طيها على الناعلية
وطيها للجمع بتنصع وتنصع طيها على التزاد بكسر أوله والتخفيف ثم استشكله فقال لم روى
في الطيب ذكر او انما الكلام تنصع على الفاعل المجبة وزيادة الواو التثنية قال يروى وتنصع مجعنين
واغرب الرخشى في السابق فنصع طيها وسد وتضاد مجعنة وعين وقال هو من أبععه بضاعة اذا
دفعها اليه يعني ان المدينة تعطى طيها من سكنها وتغنيها عنه في بانه خالف جميع الروايات في ذلك
وقال ابن الاثير المشهور بالنون والصاد الماهلية **(قوله)** عن عبد الله بن يزيد هو الخطمى وفي
الاستاذ حسان انصارا بن فسق واحد **(قوله)** رجوع ناس من أصحابه هم عبد الله بن أبى ومن
تبعه وسيأتي الكلام عليه في تفسير سورة النساء والعرض منه هنا بيان ابتداء قوله تنى الرجال
وانه كان في أحد **(قوله)** الرجال كذا الاكثر والكشيبي الدجال بالاداء وتنصع الحليم وهو
تخفيف ووقع في غزو أحد تنى الذنوب وفي تفسير النساء تنى الخبز وأخرجه في هذا المواضع
كلها من طريق شعبة وقد أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق غندر عن شعبة باللفظ
الذي أخرجه في التفسير من طريق غندر وعنده رأيت الناس في شعبة ورواهه ورواه في رواية
حديث جابر الذي قبله حيث قال فيه تنى خبزها وكذا أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ
تخرج الخبز ومضى في أول فضائل المدينة من وجه آخر عن أبي هريرة تنى الناس والرواية
التي هنا بلفظ تنى الرجال لانما في الرواية بلفظ الخبز بل هي مفسر تارة المشهورة بخلاف
تنى الذنوب ويحتمل أن يكون فيه حذف تقدير أهل الذنوب فسلمت مع باقي الروايات **(قوله)**
باب كذا الاكثر بالترجمة وسقط من رواية أبي ذر فاشكل وعلى تقدير نبوته فلا بد
من تعلق بالذي قبله لانه بمنزلة الفصل من الباب وقد ورد في نسخة حديثين لاس ووجد تعلق الأول
منهما بترجمة الخبز ان قضية الادعاء تضعيف البركة وتكثيرها لتبلي ما يضافا فيها سب
ذلك تنى الخبز ووجه تعلق الثاني ان قضية حب الرسول للمدينة ان تكون بالغة في طيب
ذاتها وأهلها فيسب ذلك أيضا وقد تقدم الكلام على الثاني في أواخر أبواب العمرة وأما الأول
فتدله عليه حديث أبي هريرة بن حازم وبنس هو ابن يزيد **(قوله)** اجعل بالمدينة ضعفي ما جعلت
بمكة من البركة (أى من بركة الدنيا بقية قوله في الحديث الآخر اللهم بارك لنا في صاعنا وصدنا
ويحتمل ان يريد ما هو أهم من ذلك لكن يستثنى من ذلك ما خرج بدليل كتضعيف الصلاة بمكة

على المدينة واستدل به عن تفضيل المدينة على مكة وهو ظاهر من هذه الجهة لكن لا يلزم من حصول أفضلية المفضل في شيء من الأشياء ثبوت الأفضلية له على الإطلاق وأما من ناقض ذلك بأنه يلزم أن يكون الشام واليمن أفضل من مكة لقوله في الحديث الآخر اللهم بارك لنا في شامنا وأعادها لنا ثلاثا فقد تعقب بيان التأكيد لا يستلزم التأكيد الحديث المصرح به في حديث الباب وقال ابن حزم لا يحتج في حديث الباب لهم لأن تكثير البركة بها لا يستلزم التفضيل في أمور إلاخرة ورده عيبان فإن البركة أعم من أن تكون في أمور الدين أو الدنيا لأنها بمعنى الفناء والزيادة فأما في الأمور الدنيوية فلما يتعاقب بها من حتى الله تعالى من الزكاة والكفارات ولا سيما في وقوع البركة في الصاع والماء وقال النووي الظاهر أن البركة حصلت في نفس المكمل بحيث يتكفي المدفوع من لا يتكفي في غيره وهذا امر محسوس عند من سكنها وقال القرطبي إذا وجدت البركة فيها في وقت حصلت أجابة الدعوة ولا يستلزم دوامها في كل حين ولكل شخص والله أعلم **(قوله)** تابعه عثمان بن عمر عن يونس * حديثاً قديمة حدثنا اسمعيل بن جعفر عن حميد عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم من سفر فنظر إلى جدران المدينة أو وضع راحلته وإن كان على دابة حركها من بهما * **(باب)** كراهية النبي صلى الله عليه كراهية النبي صلى الله عليه وسلم أن تعرى المدينة * حدثني ابن سلام أخسبرنا الفزاري عن حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه قال أراد بنو سلمة أن يجمعوا إلى قرب المسجد ففكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعرى المدينة

على المدينة واستدل به عن تفضيل المدينة على مكة وهو ظاهر من هذه الجهة لكن لا يلزم من حصول أفضلية المفضل في شيء من الأشياء ثبوت الأفضلية له على الإطلاق وأما من ناقض ذلك بأنه يلزم أن يكون الشام واليمن أفضل من مكة لقوله في الحديث الآخر اللهم بارك لنا في شامنا وأعادها لنا ثلاثا فقد تعقب بيان التأكيد لا يستلزم التأكيد الحديث المصرح به في حديث الباب وقال ابن حزم لا يحتج في حديث الباب لهم لأن تكثير البركة بها لا يستلزم التفضيل في أمور إلاخرة ورده عيبان فإن البركة أعم من أن تكون في أمور الدين أو الدنيا لأنها بمعنى الفناء والزيادة فأما في الأمور الدنيوية فلما يتعاقب بها من حتى الله تعالى من الزكاة والكفارات ولا سيما في وقوع البركة في الصاع والماء وقال النووي الظاهر أن البركة حصلت في نفس المكمل بحيث يتكفي المدفوع من لا يتكفي في غيره وهذا امر محسوس عند من سكنها وقال القرطبي إذا وجدت البركة فيها في وقت حصلت أجابة الدعوة ولا يستلزم دوامها في كل حين ولكل شخص والله أعلم **(قوله)** تابعه عثمان بن عمر عن يونس * حديثاً قديمة حدثنا اسمعيل بن جعفر عن حميد عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم من سفر فنظر إلى جدران المدينة أو وضع راحلته وإن كان على دابة حركها من بهما * **(باب)** كراهية النبي صلى الله عليه كراهية النبي صلى الله عليه وسلم أن تعرى المدينة * حدثني ابن سلام أخسبرنا الفزاري عن حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه قال أراد بنو سلمة أن يجمعوا إلى قرب المسجد ففكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعرى المدينة

تابعه عثمان بن عمر عن يونس * حديثاً قديمة حدثنا اسمعيل بن جعفر عن حميد عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم من سفر فنظر إلى جدران المدينة أو وضع راحلته وإن كان على دابة حركها من بهما * **(باب)** كراهية النبي صلى الله عليه كراهية النبي صلى الله عليه وسلم أن تعرى المدينة * حدثني ابن سلام أخسبرنا الفزاري عن حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه قال أراد بنو سلمة أن يجمعوا إلى قرب المسجد ففكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعرى المدينة

وقال يابى سلمة ألا تحسبون

آثاركم فأقاموا * (باب)

حدثنا مسدد عن يحيى
عن عيسى بن خبيث عن عمر قال
حدثني خبيث بن عبد
الرحمن عن حفص بن غاصم
عن أبي شيرة رضى الله
عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال ما بين بيتي
ومنبري روضة من رياض
الجنة ومنبري على حوضي
* حدثنا عيسى بن اسمعيل
حدثنا أبو أسامة عن
هشام عن أبيه عن عائشة
رضي الله عنها قالت لما قدم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم المدينة وعك أبو بكر
وبلال فكان أبو بكر إذا
أخذته الحصى يقول
كل امرئ يومئذ يصبح إما على
فعل أو على شئ أو على فعل
وكان بلال إذا ألقه عنده
الحصى يرفع عقيرته يقول
ألا ليت شعري هل أبين ليله
بواد حوضي وأخر وجليل
وهل يدون لي شامة وطفيل
قال اللهم العن شيعة بن
ربيعه وعقبة بن ربيعة
وأمية بن خلف كما أخرجونا
من أرضنا إلى أرض الزباء
ثم قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اللهم حبب لنا
المدينة كحببنا مكة أو أشد
اللهم بارك لنا في صاعنا وفي
مدنا وحببنا لنا واتصل
بها إلى الجنة قالت

وسلم اقتصر في مخاطبتهم على التعليل المتعلق بهم لكونه أدى لهم إلى الموافقة (بقوله فيه
ألا تحسبون) كذا لاكثر في رواية ألا تحسبون أو حذف نون الرفع في مثل هذه اللغة مشهورة
(بقوله ما بين) كذا في جميع النسخ ولا ترجمة وهو مشتق على حديثين وأثر ولكل منهما
تعلق بالترجمة التي قبله الحديث ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة فيه إشارة إلى الترغيب
في سكنى المدينة وحديث عائشة في قصة وعك أبي بكر وبلال فيه دعاؤه صلى الله عليه وسلم
للمدينة بقوله اللهم صحها وفي ذلك إشارة إلى الترغيب في سكنها أيضا وأثر عمر في دعائه بأن
تكون وفاته بها ظاهرة في ذلك وفي كل ذلك مناسبة لكرامته صلى الله عليه وسلم إن تعري المدينة
أى تصير خالية فأما الحديث الأول في المنبر قوله ما بين بيتي ومنبري كذا لاكثر وقوعه في رواية
ابن عساکر وحده قبرى يدل بيتي وهو خطأ فقد تقدم هذا الحديث في كتاب الصلاة قبيل الجنائز
بهذا الاسناد بلفظ بيتي وكذلك هو في مسند مسدد شيخ البخاري فيه نعم وقع في حديث سعد بن
أبي وقاص عند الزوار بسند رجاله ثقات وعند الطبراني من حديث ابن عمر بلفظ القبر فعل هذا
المراد بالبيت في قوله بيتي أحاديثه لا كلها وهو بيت عائشة الذي صار فيه قبره وقد ورد الحديث
بلفظ ما بين المنبر وبيت عائشة وروضة من رياض الجنة أخرجه الطبراني في الأوسط (قوله روضة
من رياض الجنة) أى روضة من رياض الجنة في نزول الرحمة وحصول السعادة بما يحصل من
ملازمة خلق الذكر لاسمائه في عهده صلى الله عليه وسلم فيكون تشبيها بغير أداة أو المعنى أن
العبادة فيها تؤدي إلى الجنة فيكون مجازا أو هو على ظاهره وأن المراد أنه روضة حقيقة بأن
ينتقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة إلى الجنة هذا يحصل ما أوله العلماء في هذا الحديث وهو
على ترتيبها هذا في القوة وأما قوله ومنبري على حوضي أى يسفل يوم القيامة فينصب على
الحوض وقال الأكثر المراد منبره بعينه الذى قال هذا المتشابه وهو قوله وقيل المراد المنبر الذى
يوضع له يوم القيامة والأول أظهر ويؤيده حديث أبي سعيد المتقدم وقد رواه الطبراني في
الكبير من حديث أبي واقد الليثي رفعه أن قوام منبري روايت في الجنة وقيل معناه أن قبره
منبره والحوض وعنده ملازمة الأعمال الصالحة ويرد صاحبها إلى الحوض ويتنقى شره بعينه
والله أعلم ونقل ابن زبالة أن ذراع ما بين المنبر والبيت الذى فيه القبر الآن ثلاث وخسون ذراعا
وقيل أربع وخسون وصدس وقيل خسون الاثنى ذراع وهو الآن كذلك فكانت تقص لما
أدخل من الحجرة في الجدار واستدل به على أن المدينة أفضل من مكة لأنه أثبت أن الأرض التي
بين البيت والمنبر من الجنة وقد قال في الحديث الآخر لقاب قوس أحدكم في الجنة خير من الدنيا
وما فيها وتعمقه ابن حزم بأن قوله أنهم من الجنة مجازا دللوا كانت حقيقة كانت كما وصف الله
الجنة أن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وإنما المراد أن الصلاة فيها تؤدي إلى الجنة كما يقال في
اليوم الطيب هذا من أيام الجنة وكما قال صلى الله عليه وسلم الجنة تحت ظلال السجوف قال ثم
لوثب الله على الحقيقة لما كان النضل الا لتلك البقعة خاصصة فان قيل ان ما قرب منها أفضل مما
بعد منهم أن يقولوا ان الجنة أفضل من مكة ولا يقال به وأما حديث عائشة فقوله وعك يضم
أوله أى أصابه الوعك وهو الحصى وقيل معك الحصى وساقى شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب
المغازي أول الهجرة أن شاء الله تعالى (قوله قالت) يعنى عائشة والنائل عروة فهو متصل (قوله

وهي أوبا) بالهمز وزن أفعل من الوباء الوباء مصورهم مزو بغير همز هو المرض العام ولا
تعارض قدمهم عليها وهي بهذه الصفته من صلى الله عليه وسلم عن القدم على الطاعون لأن
ذلك كان قبيل النهي أو أن النهي يتخصر بالطاعون ونحوه من الموت الذي ربح لا المروض لو عثم
(قوله قالت فكان بلعمان) يعني وادي المدينة وقوله (يجري نخلا تعني ماء آجنا) هو من نفس
الراوي عثم أو غرضه بذلك بيان السبب في كثرة الوباء بالمدينة لأن الماء الذي هذه صفته يحدث
عنده المرض وقيل النخل الترتبون وزاى يقال استنجل الوادي إذا ظهر زرو زرو نخلا بفتح النون
وسكون الجيم وقد تفتح حكاية ابن القين وقال ابن فارس النخل بفتحين سعة العين وليس هو المراد
هنا وقال ابن السكيت النخل العين حين تظهر ويبيع عن الماء وقال الخري نخلا أى واسعها
ومنه عين نخلاء أى واسعة وقيل هو الغدير الذي لا يزال فيه الماء (قوله تعني ماء آجنا) بفتح الهمزة
وكسر الجيم بعد شانون أى متغيرا قال عباس هو خطأ ممن فسر فليس المراد هنا الماء المتغير
(قلت) وليس كما قال فإن عائشة قالت ذلك في مقام التعليل لكون المدينة كانت وبشة ولا شئ
أن النخل إذا فسر بكونه الماء المأخوذ من النخوة فهو يصدق أن يتغير وإذا تغير كان استعماله مما
يحدث الوباء في العادة وأما أثر عمر فذكر ابن سعد سبب دعائه بذلك وهو ما أخرجه بإسناد صحيح
عن عوف بن مالك أنه رأى روبا فيهم قال عمر ثم بعد ذلك لم يبق ماء في المدينة فأتى بالمشاة وقاتل
بين ظهرانيهم فجزى العرب لست أغزو الناس سوى ثم قال لي يأتي بها الله أن شاء **قوله** وقال ابن
زريع عن روح بن القاسم) وصله الأما على بن إبراهيم بن هشام عن أمية بن بسطام عن يزيد بن
زريع بن وهب والنخلة عن حفصة قالت سمعت عمر يقول اللهم قتلنا في سيدك ووفاء ببلدك قالت
فقلت وأنى يكون هذا قال يأتي به الله إذا شاء **قوله** وقال هشام بن سعد (عن زيد بن أسلم) أسلم
وصله ابن سعد عن محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عنه والنخلة عن حفصة أمه سمعت أباها يقول
قد كرم الله وفي آخره أن الله يأتي بأمه أن شاء أو أراد البخاري هذين التعليقين بيان الاختلاف
فيه على زيد بن أسلم فاتفق هشام بن سعد وسعيد بن أبي هلال على أنه عن زيد بن أسلم عن عمر
وقد تابعهما أحد من ميسرة عن زيد بن أسلم عن عمر بن شبة وأنكره روح بن القاسم عن زيد بن أسلم عن
أمه وقد رواه ابن سعد عن معن بن عيسى عن مالك عن زيد بن أسلم أن عمر فذكره مرسلًا للحدث
طريق أخرى أخرجه البخاري في تاريخه من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن
عبد الله القاري عن جده عن أبيه محمد عن أبيه عبد الله سمع عمر يقول ذلك وطريق أخرى
أخرجهما عن بن شبة من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر أسنادها صحيح ومن وجه آخر
منقطع وزاد فكان الناس يتعجبون من ذلك ولا يدرون ما وجهه حتى طعن أبو ثعلبة عمر رضي
الله عنه (تسمية) تقدم ما يتعلق بفضل الصلاة في المسجد النبوي ومسجد قباء والمسجد
الاقصى في أبواب في آخر كتاب الصلاة (خاتمة) أشمل ذكر المدينة على ستة وعشرين حديثا
المعلق منها أربعة **المكرر** منها فيه وفيها ماضى تسعة والخالص سبعة عشر واقفه مسلم على
تخريجها سوى حديث أبي هريرة في ذكر بني حارثة وحديث أبي بكر في ذكر الدجال وفيه من
الأنار أثر واحد وهو أثر عمر الذي ختم به فأخرجه موصولًا ومعلقًا وفيه إشارة إلى حسن الختام
فنسأل الله تعالى أن يحتم لنا بالحسن وأن يعين على ختم هذا الشرح ويرفعنا به إلى المحل الأسنى

وقد سما المدينة وهي أوبا
أرض الله قالت فكان
بلعمان يجري نخلا تعني ماء
آجنا حديثا يحيى بن بكير
حدثنا الليث عن خالد بن يزيد
عن سعيد بن أبي هلال عن
زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر
رضي الله عنه قال اللهم
ارزقني شهادة في سيدك
واجعل موتى في بلد رسولك
صلى الله عليه وسلم وقال ابن
زريع عن روح بن القاسم
عن زيد بن أسلم عن أمه
عن حفصة بنت عمر رضي
الله عنهم ما قالت سمعت عمر
يقول نحوه وقال هشام بن
زيد عن أبيه عن حفصة
سمعت عمر رضي الله عنه

(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب الصوم) * (٨٧) * (باب وجوب صوم رمضان) * وقول الله تعالى يا ايها

الذين آمنوا كتب عليكم
الصيام كما كتب على الذين
من قبلكم لعلكم تتقون

* حدثنا قتيبة بن سعيد

حدثنا اسمعيل بن جعفر عن

أبي مهبل عن أبيه عن طلحة

ابن عبيد الله أن أبا عبد الله

عليه وسلم قال يا أيها الذين آمنوا

عليكم صيام ما كتب عليكم

قالوا يا رسول الله ما كتب

عليكم قال صيام ما كتب عليكم

قالوا يا رسول الله ما كتب

عليكم قال صيام ما كتب عليكم

قالوا يا رسول الله ما كتب

عليكم قال صيام ما كتب عليكم

قالوا يا رسول الله ما كتب

عليكم قال صيام ما كتب عليكم

قالوا يا رسول الله ما كتب

عليكم قال صيام ما كتب عليكم

قالوا يا رسول الله ما كتب

عليكم قال صيام ما كتب عليكم

قالوا يا رسول الله ما كتب

عليكم قال صيام ما كتب عليكم

قالوا يا رسول الله ما كتب

عليكم قال صيام ما كتب عليكم

قالوا يا رسول الله ما كتب

عليكم قال صيام ما كتب عليكم

قالوا يا رسول الله ما كتب

عليكم قال صيام ما كتب عليكم

قالوا يا رسول الله ما كتب

عليكم قال صيام ما كتب عليكم

قالوا يا رسول الله ما كتب

عليكم قال صيام ما كتب عليكم

قالوا يا رسول الله ما كتب

عليكم قال صيام ما كتب عليكم

الله على كل شيء قدير ﴿قوله بسم الله الرحمن الرحيم﴾

(كتاب الصوم)

كذا لا كثرة في رواية النسفي كتاب الصيام وثبتت البهجة للجميع والصوم والصيام في اللغة
الامساك والشرع امساك مخصوص في زمن مخصوص عن شئ مخصوص بشرائط مخصوصة
وقال صاحب المحكم الصوم ترك الطعام والشراب والتسكاح والكلام يقال صام صوما وصياما
ورجل صام وصوما وقال الراغب الصوم في الاصل الامساك عن الفعل ولذلك قيل للفارس
المستأن من الصبر صام وفي الشرع امساك المكاف بالنية عن تناول الطعام والمشرب والاستعانة
والاستعانة من التجبر الى المغرب ﴿قوله بسم الله الرحمن الرحيم﴾ وجوب صوم رمضان كذا لا كثرة في
باب وجوب رمضان وفضله وقد ذكرنا ان الخبر ان الثاني في كتابه حفظ اثر القدس لرمضان ستين
سنة وما ذكر بعض الصوفية ان آدم عليه السلام لما نزل من الشجرة ثم تاب تأخر قبول توبته
بما بقي في جسده من تلك الاكلة ثلاثين يوما فلما صامها جسدته ما تاب عليه ففرض على ذرية صيام
ثلاثين يوما وهذا يحتاج الى ثبوت الاستدفاع في المن يقبل قوله في ذلك وجهات وجدان ذلك
﴿قوله بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ما كتب عليكم الصيام الاية اشار بذلك الى ما يفرض
الصيام وكما لم يثبت عند علي شرطه فيه شئ وانما يشترط الى المراد فانه ذكر فيه ثلاثة احاديث
حديث طلحة الدال على انه لا يفرض الا رمضان وحديث ابن عمر وعائشة المضمن الامر بصيام
عاشوراء وكان المهدي اشار الى ان الامر في ذرايته مما شتم على النصب بدليل حصر الفرض
في رمضان وهو ظاهر الآية لانه تعالى قال كتب عليكم الصيام ثم يسه فقال شهر رمضان وقد
اختلف السلف هل فرض على الناس صيام قبل رمضان او لا قاله وهو المشهور وعند الشافعية
انه لم يجب قبل صوم رمضان وفي وجبه هو قول الحنفية ان ما فرض صيام عاشوراء فلما
نزل رمضان نسخ في أدلة الشافعية حديث معاوية مرفوعا لم يكتب الله عليكم صيامه وسياق
في اواخر الصيام ومن أدلة الحنفية ظاهر حديثي ابن عمر وعائشة المذكورين في هذا الباب
بالفظ الامر وحديث الربيع بن معاذ الذي وهو ايضا عند مسلم من اصح ما نالتم صومه
فان قلت لم تزل صومه وتصوم صياما واهم صياما الحديث وحديث مسلمة مرفوعا من اكل فليصم
بقية يومه ومن لم يكن اكل فليصم الحديث وينوع على هذا الخلاف هل يشترط في صحة الصوم
الواجب ثمة من الليل او لا وسياق البحث فيه بعد عشرين بابا وقد تقدم الكلام على حديث طلحة
في كتاب الايمان وقوله فيه عن أبيه هو مالك بن أبي عامر جند مالك بن انس الامام وتوا عن طلحة
قال للمصاطي في جماعة من طلبة نظر وتعقب بأنه ثبت سماعه من عمر فكيف يكون في جماعه
من طلبة نظر وقد تقدم في كتاب الايمان في هذا الحديث ما يدل على انه جمع منهم ما جاعا وسياق
الكلام على حديثي ابن عمر وعائشة في اواخر الصيام ان شاء الله تعالى ﴿قوله بسم الله الرحمن الرحيم﴾
فضل الصوم ذكر فيه حديث أبي هريرة عن طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن عتبة وهو

يوافق صومه * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب أن عزالدين بن مالك حدثه ان عروة اخبره عن عائشة
رضي الله عنها ان قرى بشا كانت تصوم يوم عاشوراء في الجاهلية ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيامه حتى فرض رمضان
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء فليصم ومن شاء أفطره * (باب فضل الصوم) * حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك

مستقل على حديثين أفردهما مالك في الموطأ فمن أتوه إلى قوله الصيام جنة حديث ومن ثم
 إلى آخره حديث وجههما عنه هكذا التبعي وعند رواه البخاري هنا وقع عن غير التبعي من
 رواية الموطأ زيادة في آخر الثاني وهي بعد قوله وأنا أجرى به والحسنة بعشر أمثالها زادوا إلى
 سبع مائة ضعف إلا الصيام فهو له وأنا أجرى به وقد أخرج البخاري هذا الحديث بعد أبواب من
 طريق أبي صالح عن أبي هريرة بن عيسى في قوله أنه من قول الله عز وجل كلما بينة (قوله الصيام
 جنة) زاد سعد بن منصور عن معوية بن عبد الرحمن عن أبي الزناد جنة من النار وللنساء من
 حديث عائشة مثله وله من حديث عثمان بن أبي العاص الصيام جنة بكلمة أحدكم من القمائل
 ولا أحد من طريق أبي يونس عن أبي هريرة جنة وحسن حصين من النار وله من حديث أبي
 عبيدة بن الجراح الصيام جنة ما لم يفرقها زاد الدارمي الغيبة وذلك ترجم له هو وأبو داود والجنة
 ينضم الخيم الوفاة والستر وقد بين هذه الروايات متعلق بهذا السور وأنه من النار وهذا جزم
 ابن عبد البر وأما صاحب النهاية فقال معنى كونه جنة أي في صاحبه ما يؤذي به من الشهوات
 وقال القرطبي جنة أي سيرة يعني بحسب مشيرو عيشه فينبغي للعالم أن يصوره مما يفسده وينقص
 ثوابه والله الإشارة بقوله فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث إلى آخره ويصح أن يراد أنه سيرة
 بحسب قائلته وهو أضعاف شهور النفس والبدن الإشارة بقوله يدع شهوته إلى آخره ويصح أن
 يراد أنه سيرة بحسب ما يحصل من الثواب ونقص الحسنة وقال عياض في الأكمال معناه سيرة
 من الاتمام ومن النار ومن جميع ذلك وبالأخير جزم النووي وقال ابن العربي إنما كان الصوم
 جنة من النار لأنه امتناع عن الشهوات والنار تخوف بقابل الشهوات فالحاصل أنه إذا كف نفسه
 عن الشهوات في الدنيا كان ذلك سائر إلى النار في الآخرة وفي زيادة أبي عبيدة بن الجراح
 إشارة إلى أن الغيبة تضر بالصيام وقد ~~حكي~~ عن عائشة بقوله قال الأوزاعي أن الغيبة تنظر
 الصائم وتوجب عليه قضاء ذلك اليوم وأقرط ابن حزم فقال يظلم كل معصية من معصية مدلهما
 إذا كرسه سواء كانت فعلاً أو قولاً لعدم قوله فلا يرفث ولا يجهل ولقوله في الحديث الآتي
 بعد أبواب من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه والجمهور
 وإن جملوا انتهى على التحريم لأنهم خصوا النظر بالاكل والشرب والجماع وأشار ابن عبد البر
 إلى ترجيح الصيام على غيره من العبادات فقال حسبك يكون الصيام جنة من النار فضلاً وروى
 النسائي بسند صحيح عن أبي أمامة قال قلت يا رسول الله مررت بأمر أخفذه عنك قال عليك
 بالصوم فإنه لا مثل له وفي رواية لا عدل له والمشهور عند الجمهور ترجيح الصلاة (قوله فلا
 يرفث) أي الصائم كذا وقع مختصراً وفي الموطأ الصيام جنة فإذا كان أحدكم صائماً
 فلا يرفث الخ ويرفث بالضم والكسر ويجوز في ما ضمه التثنية والمراد بالرفث هنا وهو يفتح
 الرائ والنساء ثم المثلثة الكلام الناحش وهو يطلق على هذا وعلى الجماع وعلى مقدماته وعلى ذكره
 مع النساء أو مطلقاً ويشتمل أن يكون ما هو أعظم منها (قوله ولا يجهل) أي لا يفعل شيئاً من أفعال
 أهل الجهل كالصباح والسفوف ونحو ذلك وليس بعدن منصور من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه
 فلا يرفث ولا يجهل قال القرطبي لا ينفهم من هذا أن يوم الصوم يباح فيه ما ذكرنا والمراد
 أن المنع من ذلك يتأكد بالصوم (قوله وإن امرؤ) بتخفيف النون (فأنه أو شأفه) وفي رواية

عن أبي الزناد عن الأعرج
 عن أبي هريرة رضى
 الله عنه أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال الصيام
 جنة فلا يرفث ولا يجهل وإن
 امرؤ قاتله أو شافه فليقل

صالح فان سابه أحد أو قاتله ولا في قتر من طريق سهيل عن أبيه وان شتمه انسان فلا يكلمه
ونحوه في رواية هشام عن أبي هريرة عند أحد ولدو لسهيل بن منصور من طريق سهيل فان سابه
أحد أو ماراه أي جادله ولا بن خزيمة من طريق عجلان مولى المشعل عن أبي هريرة فان سابه أحد
فقبل اني صائم وان كنت قائما فاجلس ولا جدو الترمذي من طريق ابن المسيب عن أبي هريرة
فان جهل على أحدكم جاهل وهو صائم وللناسي من حديث عائشة وان امرؤ جهل عليه فلا
يشتمه ولا يسبه واقتضى الروايات كلها على أنه يقول اني صائم ففهم من ذكرها مرتين ومنهم من
اقتصر على واحدة وقد استشكل ظاهره بان المتاعلة تقتضي وقوع الفعل من الجانبين
والصائم لا يتصد منه الافعال التي ترتب عليها الجواب خصوصا المقابلة والجواب عن ذلك ان
المراد بالمتاعلة التهيؤ لها أي ان تهيأ أحد لمقاتلته أو مشاغته فليقل اني صائم فانه اذا قال ذلك
أمكن ان يكف عنه فان أصرد فعه بالاحف فالاحف كالصائلي هذا فبين روم مقاتلته حقيقة
فان كان المراد بقوله قاتله شامته لان القتل يطلق على اللعن واللعن من جملة السب ويؤيده
ما ذكر من الالفاظ المختلفة فان حاصلها يرجع الى الشتم فالمراد من الحديث انه لا يعادله بعمل
عمله بل يقتصر على قوله اني صائم واختلف في المراد بقوله فليقل اني صائم هل مخاطب به الذي
يكلمه بذلك أو يقولها في نفسه وبالنسبة الى جزم المتولى ونقله الرافي عن الأئمة ورجح النووي الاول
في الاذكار وقال في شرح المذهب كل منهما حسن والقول باللسان أقوى ولو جمع ما كان
حسنا ولهذا التردد في البخاري في ترجمته كسبابي بعد أبواب بالاستغناء فقال باب هل يقول اني
صائم اذا شتم وقال الروياني ان كان رضاء فليقل بلسانه وان كان غيرة فليقل في نفسه وادعى
ابن العربي أن موضع الخلاف في التطوع وأما في الفرض في قوله بلسانه قطعاً وأما تكرير
قوله اني صائم فليست كذا لا يجار منه أو ممن يخاطبه بذلك ونقل الزركشي أن المراد بقوله فليقل
اني صائم مرتين يقول مرة بقلبه ومرة بلسانه فيستفيد بقوله بقلبه كلسانه عن خصمه
ويقوله بلسانه كف خصمه عنه وتعقب بان القول بحقيقة باللسان واجب بانه لا يمنع الجواز
وقوله قاتله يمكن جملة على ظاهره ويمكن أن يراد بالقتل لعن يرجع الى معنى الشتم ولا يمكن حمل
قاتله وشامته على المتاعلة لان الصائم مأثور بان يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك منه وانما
المعنى اذا جاءه متعرضا لمقاتلته أو مشاغته كأن يدها يقتل أو شتم اقتضت العادة أن يكافئه عليه
فالمراد بالمتاعلة ارادة غير الصائم ذلك من الصائم وقد تطلق المتاعلة على التهيؤ لها ولو وقع الفعل
من واحد وقد تقع المتاعلة بفعل الواحد كما يقال لواحد عالج الامر وعافا الله وأبعد من جملة
على ظاهره فقال المراد اذا بدرت من الصائم بمقابلة الشتم بشتيم على مقتضى الطبع فليخرج عن
ذلك ويقول اني صائم وما يبعده قوله في الرواية الماضية فان شتمه والله أعلم وفائدة قوله اني صائم
أنه يمكن ان يكف عنه بذلك فان أصرد فعه بالاحف فالاحف كالصائلي هذا فبين روم مقاتلته
حقيقة فان كان المراد بقوله قاتله شامته فالمراد من الحديث أنه لا يعادله بعمله بل يقتصر على
قوله اني صائم (قوله والذي ننسى يسده) أقسم على ذلك تاكيدا (قوله خلوف) بضم المعجمة
واللام وسكون الواو بعدها فاء قال عاصم هذه الرواية الصحيحة وبعض الشيوخ يقول بفتح
الخاء قال الخطابي وهو خطأ وحكي القاسبي الوجهين وبالغ النووي في شرح المذهب فقال

اني صائم مرتين والذي
ننسى يده خلوف

لا يجوز فتح الخاء واحتج غيره بذلك بان المصادر التي جاءت على فعول بفتح أوله قليلة ذكرها سيبويه وغيره وليس هذا منها واتفقوا على ان المراد به تغيير الهمزة فم الصائم بسبب الصيام (قوله) فم الصائم) فم رد على من قال لا تثبت الميم في الهم عند الاضافة الا في ضرورة الشعر وامثله في هذا الحديث الصحيح وغيره (قوله) أطيب عند الله من ریح المسك) اختلف في كون الخالوف أطيب عند الله من ریح المسك مع أنه سبحانه وتعالى منزه عن استعطابة الروائح اذ ذلك من صفات الحيوان ومع أنه يعلم الشيء على ما هو عليه على أوجه قال المازري هو محذور لانه جرت العادة بتقريب الروائح الطيبة منها فاستعير ذلك للصوم لتقريبه من الله فالمعنى أن أطيب عند الله من ریح المسك عندكم أي يقرب اليه أكثر من تقرب المسك اليكم والى ذلك أشار ابن عبد البر وقيل المراد أن ذلك في حق الملائكة وانهم يستطيعون ریح الخالوف أكثر مما يستطيعون ریح المسك وقيل المعنى أن حكم الخالوف والمسك عند الله على ضد ما هو عندكم وهو قرب من الاول وقيل المراد ان الله تعالى يجزيه في الآخرة فتكون نكبة أطيب من ریح المسك كما يأتي المكمول وريح جرحه تنفوس مسكا وقيل المراد أن صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من ریح المسك لاسما بالاضافة الى الخالوف حكاهما عياض وقال الداودي وجاعة المعنى أن الخالوف أكثر ثوابا من المسك المنسوب اليه في الجمع وثالث الذكر وريح النوروى هذا الأخير وحاصله جمل معنى الطيب على القبول والرضا فخلصنا على ستة أوجه وقد نقل القاضي حسيني في تعليقه أن الطاعات يوم القيامة تزيحها تنفوح قال فرأيت في الصيام فيها بين العبادات كالمسك ويؤيد الثلاثة الأخيرة قوله في رواية مسلم وأجد والناس في طريق عطاء عن أبي صالح أطيب عند الله يوم القيامة وأخرج أحمد هذه الزيادة من حديث بشير بن الخصاصية وقد ترجم ابن حبان بذلك في صحيحه ثم قال ذكر البيان أن ذلك قد يكون في الدنيا ثم أخرج الرواية التي فيها فم الصائم حين يخاف من الظلم وهو عنده وعند أحمد من طريق الأعمش عن أبي صالح ويمكن أن يحمل قوله حين يخلف على أنه ظرف لوجود الخالوف المشهود له بالطيب فيكون سببا للطيب في الخال الثاني فيوافق الرواية الأولى وهو قوله يوم القيامة لكن يؤيد ظاهره وان المراد به في الدنيا ما روى الحسن بن سفيان في مسنده والميم في الشعب من حديث جابر في أثناء حديث مرفوع عن فضل هذه الامة في رمضان وأما الثانية فإن خلوف أفواههم حين يمسون أطيب عند الله من ریح المسك قال المنذرى استناده مقارب وهذه المسئلة إحدى المسائل التي تنازع فيها ابن عبد السلام وابن الصلاح فذهب ابن عبد السلام الى ان ذلك في الآخرة كما في دم الشهيد واستدل بالرأية التي فيها يوم القيامة وذهب ابن الصلاح الى أن ذلك في الدنيا واستدل بما تقدم من وجهه والعلما ذهبوا الى ذلك فقال الخطابي طيبة عند الله رضاه به وثأره عليه وقال ابن عبد البر أركب عند الله وأقرب اليه وقال البغوي معناه التناء على الصائم والرضا بعله وبخود ذلك قال القدوري من الحنفية والداودي وابن العربي من المالكية وأبو عثمان الصائوني وأبو بكر بن السمعي وغيرهم من الشافعية جزموا كلهم بأنه عبارة عن الرضا والقبول وأما ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلا نه يوم الجزاء وفيه يظهر رجحان الخالوف في الميزان على المسك المستعمل للدفع الرائحة الكريهة طلبا لرضا الله تعالى حيث يؤمر باحتساب يوم القيامة في رواية وأطلق

فم الصائم أطيب عند الله
من ریح المسك

في باقي الروايات نظرا الى ان أصل أفضليته ثابت في الدارين وهو كقوله ان ربهم بهم يومئذ
 خبير وهو خيرهم في كل يوم انتهى و يترتب عن هذا الخلاف المشهور في كراهة إزالة هذا
 الخلاف بالنسالة وسياق البحث فيه بعد بضعة وعشرين بابا حيث ترجم له المصنف ان شاء الله
 تعالى ويؤخذ من قوله أطيب من ریح المسك أن الخلو ف أعظم من دم الشهادة لان دم الشهيد
 شبه ریح به ریح المسك والخلو ف وصف بأنه أطيب ولا يلزم من ذلك ان يكون الصيام أفضل
 من الشهادة لما لا يخفى ولعل سبب ذلك النظر الى أصل كل منهما فان أصل الخلو ف طاهر وأصل
 الدم بخلافه فكان ما أصله طاهر أطيب ریحاً (قوله يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي)
 هكذا وقع هنا وقع في الموطأ وانما يذكر شهوته الى آخره ولم يصرح بنسبته الى الله لا لعلم به وعدم
 الاشكال فيه وقد روي أحد هذا الحديث عن اسحق بن الطباع عن مالك فقال بعد قوله من
 ریح المسك يقول الله عز وجل انما يذكر شهوته الى آخره وكذلك رواه سعد بن منصور عن مغيرة
 ابن عبد الرحمن عن ابي الزناد فقال في أول الحديث يقول الله عز وجل كل عمل ابن آدم هوله الا
 الصيام فهو لي وأنا أجرى به وانما يذكر ابن آدم شهوته وطعامه من أجلي الحديث وسياق قريباً
 من طريق عطاء عن أبي صالح بالنظر قال الله عز وجل كل عمل ابن آدم هوله الحديث ويأتي في
 التوحيد من طريق ابي العباس عن أبي صالح بالنظر يقول الله عز وجل الصوم لي وأنا أجرى به
 الحديث وقد يشبههم من الاتيان بصيغة الحصر في قوله انما يذكر شهوته على الجهة التي بها
 يستحق الصائم ذلك وهو الاخلاص الخاص به حتى لو كان تركه المذكورات لغرض آخر كالتمتع
 لا يحصل للصائم الفضل المذكور لكن المدار في هذه الاشياء على الداعي القوي الذي يدور معه
 الفعل وجوده او عدمه ولا شك أن من لم يعرض في خاطر مشهوته شيء من الاشياء طول نهاره الى ان
 أفطر ليس هو في الفضل كمن عرض لذلك فجاهد نفسه في تركه والمراد بالانتهوت في الحديث شهوة
 الجماع لعطفها على الطعام والشراب ويحتمل أن يكون من العام بعد الخاص ووقع في رواية
 الموطأ بتقديم الشهوة عليها فيكون من الخاص بعد العام ومثله حديث أبي صالح في التوحيد
 وكذا جمهور الرواة عن أبي هريرة وفي رواية ابن خزيمة من طريق سهل عن أبي صالح عن أبيه
 يدع الطعام والشراب من أجلي ويدع لذته من أجلي وفي رواية أبي قرة من هذا الوجه يدع
 امرأته وشهوته وطعامه وشرابه من أجلي وأصرح من ذلك ما وقع عند الخلفاء وهو في
 فوائد من طريق المسيب بن رافع عن أبي صالح يترك شهوته من الطعام والشراب والجماع من
 أجلي (قوله الصيام لي وأنا أجرى به) كذا وقع بغير اداة عطف ولا غيرها وفي الموطأ في الصيام
 بزيادة الناموسى للسياسة أى سبب كونه لي أنه يترك شهوته لاجلي ودفع في رواية مغيرة عن أبي
 الزناد عند سعد بن منصور كل عمل ابن آدم هوله الا الصيام ثانياً لي وأنا أجرى به ومثله في رواية عطاء
 عن أبي صالح الآتية وقد اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى الصيام لي وأنا أجرى به ان
 الاعمال كلها له وهو الذي يجزيها على أقوال أحدها ان الصوم لا يقع فيه الرياء كما يقع في غيره
 حكاه المازري ونقله عياض عن أبي عبيدو لفظ أبي عبيدو غريبه عند مالك ان أعمال البر كلها لله
 وهو الذي يجزي بها فترى والله أعلم أنه انما يخص الصيام لانه ليس يظهر من ابن آدم بشيء وانما
 هو في القلب ويؤيد هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم ليس في الصيام رياء حدثني شبابة

يترك طعامه وشرابه وشهوته
 من أجلي الصيام لي وأنا
 أجرى به

عن عقيل عن الزهري فذكره يعني مرسلًا قال وذلك لأن الأعمال لا تكون إلا بالحركات
 إلا الصوم فأنما هو بالنية التي تخفى عن الناس هذا وجه الحديث عندى انتهى وقد روى الحديث
 المذكور البيهقي في الشعب من طريق عقيل وأورده من وجه آخر عن الزهري موصولاً عن
 أبي سلمة عن أبي هريرة وأسناده ضعيف وانظروا في الصيام لأرياء فيه قال الله عز وجل هو وأنا
 أجرى به وهذا الوجه لكان قاطعاً للتراع وقال القرطبي لما كانت الأعمال يدخلها الرياء والصوم
 لا يطلع عليه بمجرد فعله إلا الله فاضافه الله إلى نفسه ولهذا قال في الحديث يدع شهوته من أجل
 وقال ابن الجوزي جميع العبادات تظهر بشعنها وقل أن يسلم ما يظهر من شوب بخلاف الصوم
 وأرغى هذا الجواب المازري وقرره القرطبي بأن أعمال بني آدم لما كانت يمكن دخول الرياء
 فيها أضيفت إليهم بخلاف الصوم فإن حال المسلم شبعاً مثل حال المسلم يقر برباني في الصورة
 الظاهرة قلت معنى النبي في قوله لأرياء في الصوم أنه لا يدخله الرياء بفعله وإن كان قد يدخله الرياء
 بالقول كن بصوم ثم يجزى به صائم فقد يدخله الرياء من هذه الحسنة قد دخول الرياء في الصوم
 أغايب مع جهة الأخبار بخلاف بقية الأعمال فإن الرياء قد يدخلها بمجرد فعلها وقد حاول بعض
 الأئمة الحاق شيء من العبادات بالبدنية بالصوم فقال إن الذكر بلا الله إلا الله يمكن أن لا يدخله
 الرياء لأنه يحرکه اللسان خاصة دون غيره من أعضاء النعم فيمكن أن لا يدخله الرياء بحضرة الناس
 ولا يشعر منه بذلك فأنها أن المراد بقوله وأنا أجرى به أني أفترد على مقتداره وتضعيف
 حسنة وأما غيره من العبادات فيبدأ بطلع عليها بعض الناس قال القرطبي معناه أن الأعمال
 قد كشفت مقادير ثوابها للناس وأنها تضعف من عشرة إلى سبعة ما إلى ما شاء الله إلا الصيام
 فإن الله يشيب عليه بغیر تقدير ويشهد لهذا السياق الرواية الأخرى يعني رواية الموطأ وكذلك
 رواية الأعمش عن أبي صالح حيث قال كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها إلى
 سبعة ما ضعف إلى ما شاء الله قال الله إلا الصوم فإنه لي وأنا أجرى به أي أجرى عليه جزاء كثيراً
 من غير تعيين لمقداره وهذا كقول تعالى أغايب في الصابرون أجرهم بغير حساب انتهى
 والصابرون الصائمون في أكثر الأقوال (قلت) وسبق إلى هذا أبو عبيد في غيره فقال بلغني عن
 ابن عينة أنه قال ذلك واستدل له بأن الصوم هو الصبر لأن الصائم يصبر نفسه عن الشهوات وقد
 قال الله تعالى أغايب في الصابرون أجرهم بغير حساب انتهى ويشهد له رواية المسيب بن رافع عن
 أبي صالح عند سمويه إلى سبعة ما ضعف إلا الصوم فإنه لا يرى أحد ما فيه ويشهد له أيضاً مرواه
 ابن وهب في جامعه عن عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن جده زيد بن مسعود الطبراني
 والبيهقي في الشعب من طريق أخرى عن عمر بن محمد عن عبد الله بن مينا عن ابن عمر فروعا
 الأعمال عند الله سبع الحديث وفيه وعمل لا يعلم ثواب عمله إلا الله ثم قال وأما العمل الذي لا يعلم
 ثواب عمله إلا الله فالصيام ثم قال القرطبي هذا القول ظاهر الحسن قال غير أنه تقدم ويأتي في
 غير ما حديث أن صوم اليوم بعشرة أيام وهي نص في إظهار التضعيف في هذا الجواب بل بطل
 (قلت) لا يلزم من الذي ذكر بطلانه بل المراد بما أورده أن صيام اليوم الواحد يكتب بعشرة أيام
 وأما مقدار ثواب ذلك فلا يعلمه إلا الله تعالى ويؤيده أيضاً العرف المستفاد من قوله أنا أجرى به
 لأن الكريم إذا قال أنا أنولى الأعطاء بنفسى كان في ذلك إشارة إلى تعظيم ذلك العطاء وتفضيحه

* ثالثها معنى قوله الصوم أى أنه أحب العبادات إلى المتقدم عندي وقد تقدم قول ابن عبد البر كفى بقوله الصوم فى فضلا للصيام على سائر العبادات وروى النسائي وغيره من حديث أنى أمانة مرفوعة عليك بالصوم فإنه لا مثل له لكن يعكز على هذا الحديث الصحيح وأما أن خير أعمالكم الصلاة * رابعها الإضافة إضافة تشريف وتعظيم كما يقال يبت الله وإن كانت البيوت كلها لله قال الزين بن المنبر التخصيص فى موضع التعظيم فى منى هذا السياق لا يفيهم منه إلا التعظيم والتشريف * خامسها أن الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله فلما تقرب الصائم إليه بما يوافقه صفاته أضافه إليه وقال القرطبي معناه أن أعمال العباد مناسبة لأحوالهم إلا الصيام فإنه مناسب لصفة من صفات الحق كأنه يقول إن الصائم يتقرب إلى بامر هو متم على بصفة من صفاتي * سادسها أن المعنى كذلك لكن بالنسبة إلى الملائكة لأن ذلك من صفاتهم * سابعها أنه خالص لله وليس للعبد فيه حظ قاله الخطابي هكذا نزل عباد وغيره فإن أرادوا لحظ ما يحصل من الثناء عليه لأجل العبادة رجع إلى المعنى الأول وقد أوضح بذلك ابن الجوزي فقال المعنى ليس لنفس الصائم فيه حظ بخلاف غيره فإن فيه حظا للثناء الناس عليه لعبادته * ثامن سبب الإضافة إلى الله أن الصيام يعبد به غير الله بخلاف الصلاة والصدقة والطواف وشعور ذلك واعتراض على هذا بما يقع من عبادات الجوامع وأجباب الهياكل والاستخدامات فانهم يتعبدون لها بالصيام وأجيب بانهم لا يعتقدون الهية الكواكب وإنما يعتقدون أنها أفعالها بانفسها وهذا الجواب يعنى ليس بباطل لأنهم طائفتان أحداهما كانت تعتقد الهية الكواكب وهم من كان قبل ظهور الإسلام واستمر منهم من استمر على كفره والآخرى من دخل منهم فى الإسلام واستقر على تعظيم الكواكب وهم الذين أشبهوا بهم * تساعها أن جميع العبادات وفى منها مقام العبادات الصيام وروى ذلك البيهقي من طريق اسحق بن أيوب بن حسان الراسطي عن أبيه عن ابن عيينة قال إذا كان يوم القيامة يجلس الله عبده ويؤدى ما عليه من المظالم من عمله حتى لا يبقى له إلا الصوم فيجمل الله ما بقى عليه من المظالم ويدخل بالصوم الجنة قال القرطبي قد كنت استحسنيت هذا الجواب إلى أن فكرت فى حديث المقاصد فوجدت فيه ذكر الصوم فى جملة الأعمال حيث قال المناس الذى يأتى يوم القيامة بصلاة وصدقة وصيام ويأتى وقد شتم هذا وشرب هذا وأكل مال هذا الحديث وفيه فيؤخذ بهذا من حسناته ولهذا من حسناته فإذا نيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من سبقاتهم فطرحت عليه ثم طرح فى النار فظاهروا أن الصيام مشترك مع بقية الأعمال فى ذلك (قلت) أن ثبت قول ابن عيينة أمكن تخصيص الصيام من ذلك فقد يستدل به بما رواه أحمد من طريق جادين سلمة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رفعه كل العمل كفارة إلا الصوم الصوم لى وأنا أجرى به وكذا رواه أبو داود الطيالسي فى مسنده عن شعبة عن محمد بن زياد ونقله قال ربكم تبارك وتعالى كل العمل كفارة إلا الصوم ورواه قاسم بن أسبغ عن طريق أخرى عن شعبة بلفظ كل ما يعمله ابن آدم كفارة إلا الصوم وقد أخرجه المصنف فى التوحيد عن آدم عن شعبة بلفظ يرويه عن ربكم قال لكل عمل كفارة والصوم لى وأنا أجرى به بخلاف الاستثناء وكذا رواه أحمد عن غندر عن شعبة لكن قال كل العمل كفارة وهذا يخالف رواية آدم لأن معناها أن لكل

عمل من المعاصي كثارة من الطاعات ومعنى روايته غندر كل عمل من الطاعات كثارة للمعاصي
وقد بين الاسماعيلي الاختلاف فيه في ذلك على شعبة وأخرجه من طريق غندر كرا الاستثناء
فاختلف فيه أيضا على غندر والاستثناء المذكور يشهد لما ذهب اليه ابن عبيدة لكنه وإن كان
صحيح السند فإنه يعارضه حديث حذيفة فتنة الرجل في أهله وماله وولديه بكنهها الصلاة
والصيام والصدقة ولعل هذا هو السر في تعقيب البخاري لحديث الباب بباب الصوم كثارة
وأورد فيه حديث حذيفة وسأذكر وجه الجمع بينهما في الكلام على الباب الذي يليه إن شاء
الله تعالى * عشر هان الصوم لا يظهر فتنة الحفظة كما تكتب سائر الأعمال واستند قائله
إلى حديث وابجد أو رده ابن العربي في المسيلات ولنظرة قال الله الاخلاص سر من سرى
استودع قلب من أحب لا يطلع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده ويكتفي في ردها القول
الحديث الصحيح في كتابة الحسنين ثم هو وإن لم يعملها فهذا ما وقفت عليه من الاجوبة وقد
بلغني ان بعض العلماء بلغها إلى أكثر من هذا وهو الطالقاني في حفاة القدس له ولم أفقه عليه
واتفقوا على ان المراد بالصيام هنا صيام من سلم صيامه من المعاصي قولاً وفعلاً وقتل ابن العربي
عن بعض الزهاد انه مخصوص بصيام خواص الخواص فقال ان الصوم على أربعة أنواع صيام
العوام وهو الصوم عن الأكل والشرب والجماع وصيام خواص العوام وهو هذا ما اجتنب
المرمات من قول أو فعل وصيام الخواص وهو الصوم عن غير ذلك وعبادته وصيام خواص
الخواص وهو الصوم عن غير الله فلا فطر لهم إلى يوم القيامة وهذا مقام عال أسكن في حصر المراد
من الحديث في هذا النوع نظر لا يخفى وأقرب الاجوبة التي ذكرتم إلى الصواب الاول والثاني
ويقرب منهما الثامن والتاسع وقال البيضاوي في الكلام على رواية الأعمش عن أبي صالح التي
ينتهي قبل لما أراد بال عمل الحسنات وضع الحسنات في الخبر موضع التفسير الرجوع إلى المبدأ وقوله
الا الصيام مستثنى من كلام غير محكي دل عليه ما قبله والمعنى ان الحسنات يضاعف جزاؤها من
عشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف الا الصوم فلا يضاعف إلى هذا القدر بل ثوابه لا يشتر قدره ولا
يحصيه الا الله تعالى ولذلك يتولى الله جزاءه بنفسه ولا يكله إلى غيره قال والسبب في اختصاص
الصوم بهذه المزية أمران أحدهما ان سائر العبادات مما يطلع العباد عليه والصوم سر بين
العبد وبين الله تعالى فيسجد له بالصلاة ويعامله به طامعاً بالرضاء إلى ذلك الإشارة بقوله فإنه في
والآخر ان سائر الحسنات راجعة إلى صرف المال أو استعمال البدن والصوم يتضمن كسر
النفس وتقرض البدن للتقوى وفيه الصبر على مفض الجوع والعطش وترك الشهوات
والى ذلك اشار بقوله يدع شهوته من أجل قال الطيبي وبيان هذا ان قوله يدع شهوته إلى آخره
جملة مستأنفة وقعت موقع البيان لموجب الحكم المذكور. وأما قول البيضاوي ان الاستثناء
من كلام غير محكي فليس كذلك فقد يقال هو مستثنى من كل عمل وهو مروي عن الله لقوله في أثناء
الحديث قال الله تعالى ولم يذكر في صدر الكلام أو رده في أثناءه بياناً وفائدة تفهيم شأن
الكلام وأنه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى (قوله والحسنة بعشر أمثالها) كذا وقع
مختصراً عند البخاري وقد قدمت البيان بأنه وقع في الموطأ تماماً وقد رواه أبو نعيم في المستخرج من
طريق القعنبي شيخ البخاري فيه فقال بعد قوله وأنا أجرى به كل حسنة يعملها ابن آدم بعشر

والحسنة بعشر أمثالها

* (باب الصوم كشارة) *
 حدثنا علي بن عبد الله
 حدثنا سفيان حدثنا جامع
 عن أبي وأهل عن حذيفة
 قال قال عمر رضي الله عنه
 من يحفظ حديثنا عن النبي
 صلى الله عليه وسلم في الفسنة
 قال حذيفة أبا عنه يقول
 فتنه الرجل في أهله وماله
 وجاره فكفرها الصلاة
 والصيام والصدقة قال ليس
 أسأل عن ذنبا أسأل عن
 التي تمحج بكما جوح العصر
 قال حذيفة وإن دون ذلك
 بيا مغلقة قال فيفتح أو يكسر
 قال يكسر قال ذاك أجدر
 أن لا يغلغ إلى يوم القيامة
 قتيلنا مسروق سله أكان
 عمر يعلم من الباب فسأله
 فقال نعم كما يعلم أن دون غد
 الليلة * (باب الريان للصائين)
 حدثنا خالد بن مخلد
 حدثنا سليمان بن بلال قال
 حدثني أبو حازم عن سهل
 رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال إن
 في الجنة بابا يقال له الريان
 يدخل منه الصائمون يوم
 القيامة لا يدخل منه أحد
 غيرهم يقال أين الصائمون
 فيقومون لا يدخل منه
 أحد غيرهم فإذا دخلوا
 أغلق فلم يدخل منه أحد

أما لها إلى سبعة مائة ضعف إلا الصيام فإنه لي وأنا أجرى به فاعاد قوله وأنا أجرى به في آخر الكلام
 فأكد وفيه إشارة إلى الوجه الثاني ووقع في رواية أبي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث
 للصائم فرحان يفرحهم ما الحديث وسبأ في الكلام عليه بعد ستة أبواب إن شاء الله تعالى
 ﴿قوله باب الصوم كشارة﴾ كذا في ذروا الجهور يتوبين باب أي الصوم يقع كشارة
 للذنوب ورأيت هنا بخط القطب في شرحه باب كشارة الصوم أي باب تكثير الصوم للذنوب وقد
 تقدم في أثناء الصلاة باب الصلاة كشارة والمسمى باب تكثير الصلاة وأورد فيه حديث الباب
 بعينه من وجه آخر عن أبي وأهل وقد تقدم طرف من الكلام على الحديث ويأتي شرحه مستوفي
 في علامات النبوة إن شاء الله تعالى وفيه ما ترجم له لكن أطلقي الترجمة والخبر مقدم بقسمة المال
 وما ذكره فقد يقال لا يعارض الحديث السابق في الباب قبله وهو كون الأعمال كشارة إلا
 الصوم لأنه يحمل في الإنبات على كذا رتبتي مخصوص وفي النبي على كشارة شيء آخر وقد حله
 المصنف في موضع آخر على تكفيره مطلق الخطيئة فقال في الزكاة باب الصدقة تكفر الخطيئة ثم
 أورد هذا الحديث بعينه ويؤيد الاطلاق ما ثبت عند مسلم من حديث أبي هريرة أيضا فروعا
 الصلوات الخمس ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنب الكبائر وقد تقدم البحث
 فيه في الصلاة ولابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مر فوعان صام رمضان وعرف
 حدوده كثر ما قبله ولمسلم من حديث أبي قتادة أن صيام عرفة يكفر سنتين وصيام عاشوراء يكفر
 سنة وعلى هذا فقول كل العمل كشارة إلا الصيام يحتمل أن يكون المراد إلا الصيام فإنه كشارة وزيادة
 ثواب على الكفارة ويكون المراد بالصيام الذي هذا شأنه ما وقع خالصا للمؤمن الرباء والشوائب
 كما تقدم شرحه والله أعلم ﴿قوله باب الصوم﴾ بالتحسين (الريان) بفتح الراء وتشديد القامنة
 وزن فعلان من الرى اسم علم على باب من أبواب الجنة يختص بدخول الصائمين منه وهو مما
 وقعت المناسبة فيه بين نظمه ومعناه لأنه مشتق من الرى وهو مناسب لحال الصائمين وسبأ أن
 من دخله لم ينظمه قال القرطبي أكتفى بذكر الرى عن التسبيع لأنه يدل على عمله من حيث أنه يستلزمه
 (قلت) أولئك يكون أشق على الصائم من الجوع ﴿قوله حدثني أبو حازم﴾ هو ابن دينار وسهل هو ابن
 سعد الساعدي ﴿قوله إن في الجنة بابا﴾ قال الزين بن المنبر إنما قال في الجنة ولم يقل الجنة ليشرح
 بأن في الباب المذكور من النعيم والراحة في الجنة فيكون أبلغ في التشويق إليه (قلت) وقد جاء
 الحديث من وجه آخر بلفظ أن الجنة ثمانية أبواب منهم باب يسمى الريان لا يدخله إلا الصائمون
 أخرجه هكذا الجوزي من طريق أبي غسان عن أبي حازم وهو للجاري من هذا الوجه في بدء
 الخلق لكن قال في الجنة ثمانية أبواب ﴿قوله فإذا دخلوا أغلق فلم يدخل منه أحد﴾ كررني
 دخول غيرهم منه تأكيدا وأما قوله فلم يدخل فهو معطوف على أغلق أي لم يدخل منه غير من
 دخل ووقع عند مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد شيخ البخاري فيه فإذا دخل آخرهم
 أغلق هكذا في بعض النسخ من مسلم وفي الكثير منها فإذا دخلوا أغلق قال عياض وغيره
 هو وهم والصواب آخرهم (قلت) وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده أبو نعيم في مستخرجيه
 معان طريقه وكذا أخرجه الاسماعيلي والجوزي من طرق عن خالد بن مخلد وكذا أخرجه
 النسائي وابن خزيمة من طريق سعد بن عبد الرحمن وغيره زاد فيه من دخل شرب ومن شرب

* حدثنا ابراهيم بن المنذر

قال حدثني معن قال
حدثني مالك عن ابن
شهاب عن جدي بن عبد
الرحمن عن أبي هريرة رضى
الله عنه ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من اتفق
زوجين في سبيل الله فودي
من أبواب الجنة يا عبد الله
هذا خير من كان من أهل
الصلاة دعى من باب الصلاة
ومن كان من أهل الجهاد
دعى من باب الجهاد ومن
كان من أهل الصيام دعى
من باب الريان ومن كان من
أهل الصدقة دعى من باب
الصدقة فقال أبو بكر رضى
الله عنه باني أنت رأيي
يا رسول الله ما على من دعى
من تلك الأبواب من ضرورة
فهل يدعى أحد من تلك
الأبواب كلها قال نعم وأرجو
أن تكون منهم * (باب
هل يشال رمضان أو شهر
رمضان ومن رأى كسبه
واسعا) وقال النبي صلى الله
عليه وسلم من صام رمضان
وقال لا تقصدوا رمضان
* حدثنا قتيبة حدثنا اسمعيل
ابن جعفر عن أبي سهل عن
أبيه عن أبي هريرة رضى
الله عنه ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم

٣ قوله ومن رأى كسبه واسعا
نسخة القسطلاني ومن
رأى ذلك فحصول ثلاث روايات اهـ مصححه

لا ينظم أبدا ولله مدي من طريق هشام بن سعد عن أبي عازم بنحوه وزاد من دخله لم ينظم أبدا
ونحوه للنسائي والاحمالي من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه لكنه وقفه وهو
مرفوع قطعاً لأن مثله لا مجال للرأى فيه (قوله عن جدي بن عبد الرحمن) في رواية شعيب
عن الزهري الآتية في فضل أبي بكر أخيراً جدي بن عبد الرحمن بن عوف (قوله عن أبي هريرة)
قال ابن عبد البر اتفق الرواة عن مالك على وحصله الإيجي بن بكر وعبد الله بن يوسف فأنهما
أرسلاه لم يقع عند القعني أصلاً (قلت) هذا أخرجه الدارقطني في الموطأ من طريق يحيى
ابن بكير موصو لا فلهذا اختلف عليه فيه وأخرجه أيضاً من طريق القعني فلهذا حدث به خارج
الموطأ (قوله من اتفق زوجين في سبيل الله) زاد اسمعيل القاضي عن أبي مصعب عن مالك من
ماله واختلف في المراد بقوله في سبيل الله فتقبل أراد الجهاد وقبل ما هو أعم منه والمراد بالزوجين
اتفاق شيتين من أى صنف من أضاف المال من نوع واحد كما سأتى أيضاً وقوله هذا خير
ليس اسم التفضيل بل المعنى هذا خير من الخيرات والتوحي في نفسه للتعظيم به تظهور الفائدة
(قوله ومن كان من أهل الصيام دعى من باب الريان) في رواية محمد بن عمرو عن الزهري عند أحمد
لكل أهل عمل باب يدعون منه بذلك العمل فلا هل الصيام باب يدعون منه يقال له الريان وهذا
صريح في مقصود الترجمة وسيأتى الكلام على هذا الحديث مستوفى في فضائل أبي بكر ان شاء
الله تعالى (قوله **باب** هل يقال كذا) كذا لا كنع على البناء للمجهول وللرسخى
والمجمل هل يقول أى الإنسان (قوله ٣ ومن رأى كسبه واسعا) أى جازاً بالاضافة وبغير الاضافة
بولكسبهين ومن رأى زيادة التعظيم وأشار البخاري بهذه الترجمة الى حديث ضعيف وادأبو
معشر ينجح المدي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً لا يتو ولا رمضان فان رمضان اسم من
أسماء الله ولكن قولوا شهر رمضان أخرجه ابن عدى في الكامل رضعه بأبي معشر قال البيهقي
قد روى عن أبي معشر عن محمد بن كعب وهو أشبهه وروى عن شهاب وهو الحسن من طريقين
ضعيفين وقد احتج البخاري بخواتم ذلك بعدة احاديث انتهى وقد ترجم النسائي لذلك أيضاً فقال
باب الرخصة فى ان يقال لشهر رمضان رمضان ثم أورد حديث أبي بكر مرفوعاً لا يقول أحدكم
صمت رمضان ولا تسمه كاه وحديث ابن عباس عمر بن عثمان تعدل بحجته وقد تمسك للتقيد
بالشهر برود القسرا ثم بحث قال شهر رمضان مع احتمال ان يكون حذف لفظ شهر من
الاحاديث من تصرف الرواة وكان هذا هو السرى في عدم جزم المصنف بالحكم ونقل عن أصحاب
مالك الكراعية وعن ابن الباقلاني منهم وكثير من الشافعية ان كان هناك قرينة تصرفه الى
الشهر فلا يكره والجهور على الجواز واختلاف تسمية هذا الشهر رمضان فتقبل لانه ترمض
فيه الشوب أى تحرق لأن الرضا شدة الحرقيل وافق ابتداء الصوم فيه زماناً جازاً والله أعلم
(قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم من صام رمضان وقال لا تقصدوا رمضان) أما الحديث
الأول فوصله في الباب الذى يليه وفيه غمارة وأما الثانى فوصله بعد ذلك من طريق هشام عن
يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ لا يتقدم أحدكم وأخرجه مسلم من طريق علي بن المبارك
عن يحيى بلفظ لا تتقدموا رمضان (قوله عن أبي سهل) هو نافع بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن
الحارث بن أبي غيثان بالغين المعجمة والفتانية الاصبغى عم مالك بن أنس بن مالك وأبوه تابعي كبير

أدركه عمر (قوله إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة) كذا أخرجه مختصراً وقد أخرجه مسلم
والنسائي من هذا الوجه بقامه مثل رواية الزهري الثانية والتاخر أن البخاري جمع المتن اسنادين
وذكر وضع المغيرة وهو أبواب الجنة في رواية أبي عيسى بن جعفر وأبواب السماء في رواية
الزهري (قوله حدثني ابن أبي أنس) هو أبو سهل نافع بن أبي أنس مالك بن أبي عامر شيخ أبي عيسى بن
جعفر وهو من صغار شيوخ الزهري بحيث أدركه ثلاثة الزهري وهو أصغر منهم كما عرفت
ابن جعفر وهذا الاسناد يضمن رواية الاقران وقد تأخر أبو سهل في الرواية عن الزهري وقد بين
النسائي أن مراد الزهري بابن أبي أنس نافع هذا فخرج من وجه آخر عن عقيل بن ابن شهاب
أخبرني أبو سهل عن أبيه وأخرجه من طريق صالح عن ابن شهاب فقال أخبرني نافع بن أبي أنس
وروي هذا الحديث معاً عن الزهري فإرساله حذف من بينه وبين أبي هريرة ورواه ابن اسحق
عن الزهري عن أويس بن أبي أويس عن عبد بن قيس عن أنس قال قال النبي وهو خطاً (قوله) مولى
التميمين) أي مولى بني تميم والمراد منهم آل طلحة بن عبيد الله أخذ العشرة وكل أبو عامر والله مالك
قد قدم بكه فقطمهم وأحالف عثمان بن عبيد الله أخاً لطلحة فسمي اليه وكان مالك النقيب يقول
لنساء مولى آل تميم انما نحن عرب من أصحاب ولكن جدى منهم (قوله وسلسلت الشياطين)
قال الحلي يمتثل أن يكون المراد أن الشياطين مسترقوا السمع منهم وأن سلسلتهم يقع في سلسل
رمضان دون أيامه لأنهم كانوا معروفي زمن نزول القرآن من اشتراق السمع فزيدوا التسلسل
مما عرفت في الحديث ويحتمل أن يكون المراد أن الشياطين لا يخلصون من إفتان المسلمين إلى
ما يخلصون اليه في غيره لا شغلتهم بالصيام التي فيقع الشهوات وبقرأة القرآن والذكر وقال
غيره المراد بالشياطين بعضهم وهم المردة منهم وترجم لذلك ابن خزيمة في صحيحه وأورد ما أخرجه هو
والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة باللفظ إذا
كان أول ليلة من شهر رمضان صعدت الشياطين ومردة اليان وأخرج به النسائي من طريق أبي
غلابة عن أبي هريرة باللفظ وتعل في مردة الشياطين إذا أتوا صالح في روايته وغلقت أبواب النار
فلم يفتح منها باب وفتحت أبواب الجنة فلم يغل منها باب ونادى مناد يابني الخير أقبل ياباني الشر
أقصر ولله عتقاً من النار وذلك كل ليلة لفظ ابن خزيمة وقوله صعدت بالمعجمة المضمومة بعدها
فأفتتلة مكسورة أي شددت بالأصناف وحي الانزال وهو بمعنى سلسلت ونحوه للتبرق من
حديث ابن مسعود وقال فيه فتحت أبواب الجنة فلم يغل منها باب بالشر كله قال عباس يمتثل
أنه على ظاهره وحقيقته وأن ذلك كله علامة للدلالة لدخول الشهر وتعليم حرمته ومنع
الشياطين من أذى المؤمنين ويحتمل أن يكون إشارة إلى كثرة الثواب والعتق وأن الشياطين
يقبل اغواؤهم فيصرون كالصنفين قال ويؤيد هذا الاحتمال الثاني قوله في رواية يونس عن
ابن شهاب عنده سلم فتحت أبواب الرحمة قال ويحتمل أن يكون فتح أبواب الجنة عبارة عما يفتحه
الله لعباده من الطاعات وذلك أسباب لدخول الجنة وغلق أبواب النار عبارة عن صرف الهم
عن المعاصي الآية بالجملة إلى النار وتصفيد الشياطين عبارة عن تعذيبهم عن اغواؤهم بين
الشهوات قال الزين بن المنير والاول أوجه ولا ضرورة تدعو إلى حذف اللفظ عن ظاهره وأما
الرواية التي فيها أبواب الرحمة وأبواب السماء في تصرف الرواة والاصل أبواب الجنة بليل

قال إذا جاء رمضان فتحت
أبواب الجنة وحدثني
يحيى بن بكير حدثني الليث
عن عقيل بن ابن شهاب
قال حدثني ابن أبي أنس
مولى التميمين أن أباه
حدثه أنه سمع أبا هريرة
رضي الله عنه يقول قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا دخل رمضان
فتحت أبواب السماء وغلقت
أبواب جهنم وسلسلت
الشياطين حدثنا يحيى
ابن بكير قال حدثني الليث
عن عقيل بن ابن شهاب

قوله ومردة في نسخة
مردة بنون وأعلى البدلية
وكتب عليها بالهامش مائنه
كذا عند ابن خزيمة مردة
الجن بلا و وعند الباقيين
ومردة بالواو قتل على
العموم ثم عليه المنذرى
في الترغيب انتهى كتبه

مصححه

ما ينفاه وهو غلق أبواب النار واستبدال به على أن الجنة في السماء لا قامة ههنا مقام هذه في الرواية وفيه نظروا من التور بشي شارح المدايح بالاحتمال الأخير وعما ربه فتح أبواب السماء كما يدعى تيزل الرحمة وإزالة العائق عن معاد أعمال العباد تارة يبدل التوفيق وأخرى يحسن التحويل وغلق أبواب جهنم كما يدعى تنزه أنفس الصوامع عن رجس الفواحش والخلص من التواء عن المعاصي بجمع الشهوات وقال الظبي فأندفع أبواب السماء وتوقف الملائكة على استبعاد فعل الصائغ وأنه من الله بمنزلة غنايمه وفيه إذا علم المكلف ذلك بأخباره والصدق ما ينطق نشاطه ويلقاه بأرضية وقال القرطبي بعد أن رجح جله على ظاهره فإن قيل كيف يرى الشرور والمعاصي وقعة في رمضان كثيرا فلو صدقت الشياطين لم يقع ذلك فالجواب أنهم إنما ينقل عن الصائغ الصوم الذي يحفظ على شر وطهر وروعت آداب أولئك الصائغين الشياطين وهم المرتد لا كلهم كما تقدم في بعض الروايات والمقصود لتقليل الشر وفيه وهذا أمر محسوس قال وقوع ذلك فيه أقل من غيره إذ لا يلزم من تصدع جميعهم أن لا يقع شر ولا معصية لأن لذلك أسبابا غير الشياطين كالتفوس الخبيثة والعادات السيئة والشياطين الانسية وقال غيره في تصديق الشياطين في رمضان إشارة إلى رفع عذر المكلف كأنه يقال لقد كنت الشياطين عنك فلا تعمل بهم في ترك الطاعة ولا فعل المعصية **(قوله)** إذا رأيتوه أي الهلال وسيأتي التصريح بذلك بعد خمسة أبواب مع الكلام على الحكم وكذا هو مصرح به كراهي لالهلال في رواية المعائمة وإنما أراد المصنف بإيرادها في هذا الباب ثبوت ذكر رمضان بغير ألفاظ شهر ولم يقع ذلك في الرواية الموصولة وناسا وقع في الرواية المعلقة **(قوله)** وقال غيره عن اللب الخ المراد بالغير المذكور أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب اللب كذلك أخرجه الاستيعالي من طريقه قال حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب فذكره بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لالهلال إذا رأيتوه فصوموا الحديث ووقع مثله في غير رواية الزهري قال عبد الرزاق أنبأنا معمر عن أيوب عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لالهلال رمضان إذا رأيتوه فصوموا الحديث وسيأتي بيان اختلاف ألفاظ هذا الحديث حيث ذكرته أن شاء الله تعالى **(قوله)** من صام رمضان إيمانا واحتسابا الآية قال الزين بن المنبر حذف الأبواب إيمانا واعتقادا على ما في الحديث وعطف قوله نسبة على قوله احتسابا لأن الصوم إنما يكون لأجل التقرب إلى الله والتبشيط في وقوعه قربة قال والاولى أن يكون منصوبا على الحال وقال غيره التصب على أنه فعل له أو تميزا وحال بأن يكون المص في معنى اسم الفاعل أي مؤمنا متبشيرا والمراد بالاعتقاد حتى فرضية صومه وبالاحتساب طلب الثواب من الله تعالى وقال الخطابي احتسابا أي عزه وهو أن يصوم على معنى الرغبة في ثوابه طيبة نفسه بذلك غير مستقل نصيا له ولا مستفيل لآيانه **(قوله)** وقالت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم يمتعون على نياتهم هذا طرف من حديث وصله المصنف في أوائل البيوع من طريق نافع ابن جبير عنهما وأوله يفز وجيش الكعبة حتى إذا كانوا يبدؤون من الأرض خسف بهم ثم يمتعون على نياتهم يعني يوم القيامة ووجه الاستدلال منه هذا أن اللبنة متأثر في العمل لا قضاء الخبر أن في الجيش المذكور المكره والخيار فأنهم إذا بعثوا على نياتهم وقعت المؤاخضة على المختار دون

قال أخرني سالم بن عبد الله ابن عمر أن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا رأيتوه فافطروا فإن غم عليكم فأفدروا له وقال غيره عن الليث حدثني عقيل ويونس الهلال رمضان **(باب من صام رمضان إيمانا واحتسابا ونسبة)** وقالت عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم يمتعون على نياتهم **حدثنا مسلم ابن إبراهيم حدثنا هشام**

حدثنا يحيى عن أبي سلمة عن
 أبي هريرة رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال من قام ليلة القدر
 إيماناً واحتساباً غفر له
 ما تقدم من ذنبه ومن صام
 رمضان إيماناً واحتساباً
 غفر له ما تقدم من ذنبه
 «باب أجود ما كان
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يكون في رمضان» حدثنا
 موسى بن اسماعيل حدثنا
 إبراهيم بن سعد أخبرنا ابن
 شهاب عن عبيد الله بن
 عبد الله بن عتبة أن ابن
 عباس رضي الله عنهما قال
 كان النبي صلى الله عليه
 وسلم أجود الناس بالخير
 وكان أجود ما يكون في
 رمضان حين يلقاه جبريل
 وكان جبريل عليه السلام
 يلقاه كل ليلة في رمضان
 حتى ينسلخ يعرض عليه
 النبي صلى الله عليه وسلم
 القرآن فإذا القه جبريل
 عليه السلام كان أجود
 بالخير من الریح المرسلة
 «باب من لم يدع قول
 الزور والعمل به في الصوم»
 حدثنا آدم بن أبي إياس
 حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا
 سعيد المقبري عن أبيه عن
 أبي هريرة رضي الله عنه
 قال قال النبي صلى الله
 عليه وسلم من لم يدع قول

المكره (قوله حدثنا يحيى) هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن ووقع في رواية
 معاذ بن هشام عن أبيه عند مسلم حدثني أبو سلمة وشعوب في رواية شيبان عن يحيى عند أحمد (قوله
 من قام ليلة القدر) يأتي الكلام عليه في الباب المقود لها في آخر الصيام (قوله ومن صام
 رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه) زاد أحمد من طريق جازين سلمة عن محمد بن عمرو
 عن أبي سلمة وما تخره وقد رواه أحمد أيضاً عن يزيد بن هرون عن محمد بن عمرو بن هذه الزيادة
 ومن طريق يحيى بن سعيد عن أبي سلمة بنونها أيضاً وقعت هذه الزيادة أيضاً في رواية الزهري
 عن أبي سلمة أخرجهما النسائي عن قتيبة عن سفيان عنه ورواه جازين يحيى عن سفيان أخرجه
 ابن عسك البرقي التميمي واستكره وليس عنك فقد تابعه قتيبة بكثري وحشام بن عمار وهو في
 الجزء الثاني عشر من قوائمه والحسين بن الحسن المروزي أخرجه في كتاب الصيام له ورواه
 ابن عثوب النخعي أخرجه أبو بكر بن المقرئ في فوائده كلها عن سفيان والمشموع عن الزهري
 بنوهما وقد وقعت هذه الزيادة أيضاً في حديث عباد بن الصامت عند الأمام أحمد بن حنبل
 وأسناده حسن وقد استوعبت الكلام على طرق في كتاب الخصال المكنية للذئوب المقدمة
 والمؤخر فلهذا محصله وقوله من ذنبه اسم جنس مخاف فمتناول جميع الذنوب لأنه مخصوص
 عند الجمهور وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الوضوء في أوائل كتاب المواعظ قال الكرماني
 وكلمته من أمانة بقوله غير أي غفر من ذنبه ما تقدم منه ومنه صواب المحل أو هي مبنية على تقدم
 وهو مفعول لما لم يسم فاعله يكون مرفوع انجل (قوله باب) أجود ما كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يكون في رمضان) أو رديه حديث ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم
 أجود الناس بالخير وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب الوحي قال الزين بن المنير ووجه التسمية
 بن أجودته صلى الله عليه وسلم بالخير وبن أجودته الریح المرسلة أن المراد بالريح ريح الرحمة
 التي يرسلها الله تعالى لا تزال الغيث العام الذي يكون سبباً لاصابة الأرض المنة وغير المنة أي
 فيعم خير وبره من هو بصفة القدر والحاجة ومن هو بصفة الغنى والكنانة أكثر مما يتم الغيث
 الناشئة عن الریح المرسلة صلى الله عليه وسلم (قوله باب) من لم يدع أي ترك قول
 الزور والعمل به) زاد في نسخة النسخة في الصوم قال الزين بن المنير حذف الجواب لأنه لو نص
 على ما في الخبر لطالبت الترجمة ولو عبر عنه بتكمهين لوقع في عهدته فكان الإيجاز ما صاع (قوله
 حدثنا سعيد المقبري عن أبيه) كذا في أكثر الروايات عن ابن أبي ذئب وقد رواه ابن وهب عن ابن
 أبي ذئب فأختلف عليه رواه الربيع عنه مثل الجماعة ورواه ابن السراج عنه فلم يقل عن أبيه
 أخرجهما النسائي وأخرجه الاسماعيلي من طريق جازين خالد بن أبي ذئب بإسقاطه أيضاً
 واختلف فيه على ابن المبارك فأخرجه ابن حبان من طريقه بالإسقاط وأخرجه النسائي وابن
 ماجه وابن خزيمة بإسناده وذكر الدارقطني أن يزيد بن هرون وبن يحيى رواه عن ابن أبي ذئب
 بالإسقاط أيضاً وقد أخرجه أحمد عن يزيد فقال فيه عن أبيه والذي يظهر أن ابن أبي ذئب كان
 تارة لا يقول عن أبيه وفي أكثر الأحوال يقولها وقد رواه أبو قتادة الحارثي عن ابن أبي ذئب
 بإسناده أخره فقال عن الزهري عن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وهو شاهد بالمحفوظ الأول
 (قوله قول الزور والعمل به) زاد المصنف في الأدب عن أحمد بن يونس عن ابن أبي ذئب والجهل

وكذا الاحد عن حجاج وزيد بن هرون كلاهما عن ابن أبي ذئب وفي رواية ابن وهب والجهلي في الصوم ولاين ماجه من طريق ابن المبارك من لم يدع قول الزور والجهل والعمل به جعل الضمير في يد يعو على الجهل والاول جعله يعود على قول الزور والمعنى متقارب ولما روى الترمذي حديث أبي هريرة هذا قال وفي الباب عن أنس (قلت) وحديث أنس أخرجه الطبراني في الاوسط بالغ في من لم يدع انكاذب والكذب ورباله ثقات والمراد بقول الزور الكذب والجهل السفه والعمل به أي بقتضاه كما تقدم **(قوله)** فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه قال ابن بطلان ليس معناه ان يؤمر بان يدع صيامه وانما معناه التحذير من قول الزور وما ذكره و هو مثل قوله من باع النحر فليست قص الخنزير أي يذبحها ولم يأمر بشيئها ولكنه على التحذير والعظيم لا شئ باع النحر وأما قوله فليس لله حاجة فلا منه و هو له فان الله لا يحتاج الى شيء وانما معناه فليس لله ارادة في صيامه فوضع الحاجة موضع الارادة وقد سبق أبو عمر بن عبد البر الى شئ من ذلك قال ابن المنير في الحاشية بل هو كناية عن عدم القبول كما يقول المغضوب لمن رد عنه شيئا ظلمه منه فلم يقيم به لا حاجته بكذا فالمراد الصوم المتبلى بالزور وقبول الصوم السالم منه وقرب من هذا قوله تعالى ان ينال الله طوعها ولا دماءها ولكن يناله التقوى منكم فان معناه ان يصيب رضاه الذي ينشأ عنه القبول وقال ابن العربي مقتضى هذا الحديث ان من فعل ما ذكر لا يناب على صيامه ومعناه أن ثواب الصيام لا يتوهم في الموازنة بآثم الزور وما ذكره وقال البيضاوي ايس المقصود من شرعية الصوم نفس الطوع والعطش بل ما يتبعه من كسر الشهوات وقطوع النشئ الامارة للنفس المطمئنة فاذا لم يحصل ذلك لا ينظر الله اليه نظرا لقبول فقوله ليس لله حاجة مجاز عن عدم القبول فبقي السبب واراد المسبب والله أعلم واستدل به على ان هذا لافعال تنقص الصوم وتعقب بانهم اصغروا تركا كثيرا باجتباب الكفار واجاب السبب في الكبير بان في حديث الباب والذي مضى في اول الصوم دلالة قوية للاول لان الرضا والخب وقول الزور والعمل به مما عمل النبي عليه مطلقا والصوم مما ور به مطلقا فلو كانت هذه الامور اذا حصلت فيه لم يأتربها لم يكن لذكرها فيه مشروطه فيه معنى يفهمه فلما ذكر في هذين الحديثين نهما على أمرين أحدهما زيادة قبحها في الصوم على غيرها والثاني البحث على سلامة الصوم عنها وان سلامتها مناصفة كمال فيه وقوة الكلام تقتضي ان يقع ذلك لاجل الصوم فقطت ذلك ان الصوم يكمل بالسلامة عنها قال فاذا لم يسلم عنها تنقص ثم قال ولا شأن ان التكليف قد ترد بأشياء موصية به على أخرى بطريق الإشارة وليس المقصود من الصوم العدم المحض كما في المنهيات فإنه يتطرق له النية بالاجماع ولعل القصد به في الاصل الامساك عن جميع الخفائض لكن لما كان ذلك يشق خفف الله وأمر بالامساك عن المفطرات ونهى العاقل بذلك على الامساك عن الخفائض وأرشد الى ذلك ما تضمنته أحاديث المؤمنين عن الله مما رده فمكون اجتناب المفطرات واجبا واجتناب ما دعاها من الخفائض من الكمالات والله أعلم وقال شيخنا في شرح الترمذي لما أخرج الترمذي هذا الحديث ترجمه ما جاء في التشديد في الغيبة للصائم وهو يشك لان الغيبة ليست قول الزور ولا العمل به لأنها أن يذ كرهه بما يكره وقول الزور هو الكذب وقد وافق الترمذي بنية أصحاب السنن فترجوا بالغيبة وذكر واحد الحديث وكانهم فهموا من ذكر قول الزور

فليس لله حاجة في أن يدع
طعامه وشرابه

* (باب) هل يقول اني صائم

اذا شئت) وحديث ابراهيم
ابن موسى اخبرنا عاصم
ابن يوسف عن ابن جريج
قال اخبرني عطاء عن ابي
صالح الزيات انه سمع ابا
هريرة رضي الله عنه يقول
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الله كل عمل
ابن آدم الا الصيام فانه
لي وانا اجزي به والصيام
جنة واذا كان يوم صوم
أحدكم فلا يرفث ولا ينجس
فان ساباه أحد أو قاتله فليقل
اني امرؤ صائم والذى نفس
محمد بيده خلوف فم الصائم
طيب عند الله من ريح
المسك للصائم فرحتان
يشرحهما اذا أفطر فرح
واذا التي ربه فرح بصومه
* (باب الصوم لمن خاف
على نفسه العربية) * حدثنا
عبدان عن أبي حمزة عن
الاعمش عن ابراهيم عن
علقمة قال بينما أنا أمتشي
مع عبد الله رضي الله عنه
فقال كأمع النبي صلى الله
عليه وسلم فقال من استطاع
الباطة فليترق فانه أغض
البصر وأحسن للنرج ومن
لم يستطع فعليه بالصوم فانه
له وجاء * (باب قول النبي
صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم
الهلال فصوموا واذا
رأيتموه فأفطروا) *

والعمل به الامر بحفظ النطق ويمكن ان يكون فيه اشارة الى الزيادة التي وردت في بعض طرقه
وهي الجهل فانه يصح إطلاقه على جميع المعادى رأما قوله والعمل به فيه ودع الزور ويحتمل
ان يعود أيضا على الجهل أي والعمل بكل منهما * (تنبيه) * قوله فليس لله وقع عند البهيقي
في الشعب من طريق يزيد بن هرون عن ابن أبي ذئب فليس به بوحدته وهاء ضمير فان لم يكن
يحررنا فاعلم بالصائم * **قوله** ما هل يقول اني صائم اذا شئت) أو رده حديث أبي
هريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل ستة أبواب (قوله فيه ولا ينجس) كذلك كثير بالهاء ملنة
السالكية بعد ما جاء في حديثه عليه السلام بالسين بدل الصاد وهو بعينه والخطب الخصام والاصباح
وقد تقدم ان المراد بانهم عن ذلك تأكيدهم حالة الصوم والافعير الصائم من عن ذلك أيضا
(قوله خلوف) كذلك أكثر ولكن في نطقه يصف الواو كأنهم صاعبة جمع وروى في غير
الختاري بلطف الخلقة على الوحدة كثر وقوة (قوله للصائم فرحتان يشرحهما اذا أفطر فرح
واذا مسلم بفطره وقوله يشرحهما) لا يشرحهما خفف الجار ووصل الضمير كقوله صام
رمضان أي فيه قال القرطبي وعنه فرح من زوال الجوع وعطشه حيث أبيع له أنظر وهذا
النرج طبعي وهو السابق لفهم وقيل ان فرحه بفطره انما هو من حيث انه تمام صومه وخاتمة
عبادته ويخفف من ربه وهو عونه على مستقبل صومه (قلت) ولا مانع من الحمل على ما هو أعم مما
ذكر فرح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات النفس في ذلك فليس من يكون فرحه مباهج وهو
الطبيعي ومنهم من يكون مستحسا وهو من يكون سببه شيء مما ذكره (قوله واذا التي ربه فرح
بصومه) أي يحررته فوابه وقيل النرج الذي عند لقاء ربه أو ماله سرور به أو ثواب ربه على
الاحتمالين (قلت) والثاني أظهر اذا لم يخص الاول في الصوم بل يشرح حينئذ بقبول صومه
وترتب الجزاء الوافر عليه * (قوله ما) الصوم لمن خاف على نفسه العزيب) بضم
المهملة وسكون الزاي بعدها صوحدة كذا في زروا غيره العزوبية زيادة واو والمراد بالخلوف من
العزوبية بما يشاع من ارادة الوقوع في العنت ثم ورد المصنف في حديث ابن مسعود
المشهور وسأني الكلام عليه مستوفى في كتاب الشكاح ان شاء الله تعالى والمراد منه هنا قوله
فيه ومن لم يستطع أي لم يجد أهية الشكاح (قوله فعليه بالصوم فانه له وجاء) بكسر الواو وبجيم
ومد وهو مرض الخصيتين وقيل رض عروقهما ومن يفعل به ذلك تنقطع شهوته ومقتضاه ان
الصوم قانع لشهوة الشكاح واستشكل بأن الصوم يزيد في الحرارة وذلك مما يثير الشهوة
لكن ذلك انما يقع في مبدء الامر فاذا عادى عليه واعتاده سكن ذلك والله اعلم * (قوله
باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم الهلال فصوموا) هذه الترجمة لنظم مسلم
من رواية ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعد بن أبي هريرة وقد سبق للمصنف في أول
الصيام من طريق ابن شهاب عن سالم عن أبيه بالنظم اذا رأيتموه وذكر البخاري في الباب أحاديث
تدل على اني صوم يوم الشكر رتبها ترتيبا حسنا فصدرها بحديث عمار المصريح بعصيان من دامه
ثم حديث ابن عمر من وجهين أحدهما بالنظم فان غم عليكم فاقدروا له والاخر بالنظم فاكملوا
العدة ثلاثين وقصد بذلك بيان المراد من قوله فاقدروا له ثم استظهر بحديث ابن عمر أيضا الشهر
هكذا وهو كذا وحسب الاهام في الثالثة ثم ذكر شاعدا من حديث أبي هريرة لحديث ابن عمر

دصربان عدة الثلاثين المأمور بها تكون من شعبان ثم ذكر شاهد الحديث ابن عوف كونه
 الشهر تسعاً وعشرين من حديث أم سلمة مصرفه بأن الشهر تسع وعشرون ومن حديث
 أنس كذلك وساتكم عليهم أحد حديثنا إن شاء الله تعالى (قوله وقال صلة عن عمار إلى آخره)
 أم سلمة فهو بكسر الميم والمهمله وتخفيف اللام المتحركة ابن زفر بن زي وقفا وزن عمر كوفي عيسى
 بن وحدة ومهمله من كبار التابعين وقضلائهم ورواه ابن خزيمة فزعم أنه صلة بن أشيم والمعروف أنه
 ابن زفر وكذا وقع مصرفه عند جمع من وصل هذا الحديث وقدم صلة أبو داود والترمذي
 والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق عرو بن قيس عن أبي إسحق عنه والفظه
 عندهم كما عند عمار بن ياسر فأني بشاة مصلة فقال كوافتحي بعض التوم فقال اني صائم فقال
 عمار من صام يوم الشك وفي رواية ابن خزيمة وغيره من صام اليوم الذي يشك فيه وله متابع
 بإسناد حسن أخرجه ابن أبي شيبة من طريق منصور عن ربيعة بن عمار وأبو نعيم وأبوهم
 يسألونهم في اليوم الذي يشك فيه فاعتزلهم رجل فقال له عمار فقال اني صائم فقال له
 عمار ان كنت تؤمن بالله واليوم الآخر فقل لي كل يوم واحد من رزاقك من وجوه آخر عن
 منصور عن ربيعة عن رجل عن عمار وله شاهد من وجه آخر أخرجه إسحق بن راهويه من رواية
 سماعة عن عكرمة ومهمل من وصله بكرا بن عباس فيه (قوله) فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه
 وسلم استدل به على تحريم صوم يوم الشك لأن العنابي لا يقول ذلك من قبل رأيه فيكون من
 قبيل المرفوع قال ابن عبد البر هو مستند عندهم لا يختلفون في ذلك ولا عنهم الجوهري المالكي
 فقال هو موقوف والجواب أنه موقوف لظنا مرفوع حكاه قال الطبري انما أتى بالوصول ولم يقل
 يوم الشك مبالغة في أن صوم يوم فيه أدنى شك سبب لخصه صاحب الشرح فكيف بن صام
 يوماً الشك فيه قائم ثابت ونحو قوله تعالى ولا تتركوا إلى الذين ظلموا أي الذين أنس منهم أدنى
 ظلم فكيف بالظلم المستقر عليه (قلت) وقد علمت أنه وقع في كثير من الطرق بل في يوم الشك وقوله أبا
 القاسم قبل فائدة تخصه من ذكر هذه الكمة الإشارة إلى أنه هو الذي يقسم بين عبادة الله أحكامه
 زماناً ومكاناً وغير ذلك وأما حديث ابن عمر فاتفق الرواة عن مالك عن نافع فيه على قوله فاقدر والله
 وجه من وجه آخر عن نافع بالظن فاقدروا ثلاثين كذلك أخرجه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن
 نافع وهكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع قال عبد الرزاق وأخبرنا عبد العزيز
 ابن أبي رواد عن نافع به وقال فعندوا ثلاثين واتفق الرواة عن مالك عن عبد الله بن دينار أيضاً فيه
 على قوله فاقدر والله وكذلك رواه الزعفراني وغيره عن الشافعي وكذا رواه إسحق الجرجي وغيره في
 المواطن القنعني وأخرجه الربيع بن سليمان والمزني عن الشافعي فقال فيه كما قاله البخاري هنا
 عن القنعني فإن غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين قال البيهقي في المعرفة أن كانت رواية الشافعي
 والقنعني من هذين الوجهين محدودة فيكون مالك قد رواه على الوجهين (قلت) ومع غواية
 هذا اللفظ من هذا الوجه فله متابعات منها ما رواه الشافعي أيضاً من طريق سالم عن ابن عمر
 بنين الثلاثين ومنها ما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر بالفظ
 فإن غم عليكم فكلوا ثلاثين وله شاهد من حديث حذيفة عن عبد بن خزيمة وإي هريرة وابن
 عباس عند أبي داود والنسائي وغيرهما وعن أبي بكره وطلق بن علي عند البيهقي وأخرجه من

وقال صلة عن عمار من صام
 يوم الشك فقد عصى أبا
 القاسم صلى الله عليه وسلم
 * حدثنا عبد الله بن مسلمة
 عن مالك عن نافع عن
 عبيد الله بن عمر رضي الله
 عنهم أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ذكر رمضان

طرق أخرى عنهم وعن غيرهم (قوله لا تصوموا حتى تروا الهلال) ظاهره إيجاب الصوم حين
الرؤية متى وجدت ليلة أو نهارا تكنه محمول على صوم اليوم المستقبل وبعض العلماء يفرق بين
ما قبل الزوال أو بعده وخالف السبعة الإجماع فأوجبوه مطلقا وهو ظاهر في النهي عن ابتداء
صوم رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة النعم وغيره ولو وقع الانقضاء على هذه الجملة
لكفي ذلك لمن تسلك به لكن اللفظ الذي رواه أكثر الرواة أوقع للمخالف شبهة وهو قوله فان غم
عليكم فاقدروا لله فاحتمل ان يكون المراد التفرقة بين حكم الصوم والنعم فيكون التعليق على
الرؤية متعلقا بالصوم أما النعم فلا حكم آخر ويحتمل أن لا تفرقة ويكون الثاني مؤكدا للاول
والى الاول ذهب أكثر الحنابلة والى الثاني ذهب الجمهور فالمراد بقوله فاقدروا لله أي انظروا
في أول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين ويرجح هذا التأويل الروايات الاخر المصروفة بالمراد
وشي ما تقدم من قوله فأكملوا العدة ثلاثين ونحوها وأولى ما يفسر الحديث بالحدث وقد وقع
الاختلاف في حديث أبي هريرة في هذه الزيادة أيضا رواها البخاري كآثره بالخط فأكملوا العدة
شعبان ثلاثين وهذا أصح ما أصرح ما ورد في ذلك وقد قيل ان آدم شيخه انفرد بذلك فان أكثر الرواة عن
شعبة قالوا فيه فعدوا ثلاثين أشار الى ذلك الامام علي رهو عنه مسلم وغيره قال فيجب زان
يكون آدم وأورد على ما وقع عنده من تفسير الخبر (قلت) الذي ظنه الاسماعيلي صحيح فيقدروا
البيتي من طريق ابراهيم بن يزيد عن آدم بلنظ فان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوما يعني عدوا
شعبان ثلاثين فوقع للبخاري ادراج التفسير في نفس الخبر ويؤيده رواية أبي سلمة عن أبي هريرة
بلنظ لا تقسموا رمضان بصوم يوم ولا يومين فإنه يشعر بان المأمور بعدده هو شعبان وقد رواه
مسلم من طريق الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد بالخط فأكملوا العدة وهو يتناول كل شهر فدخل
فيه شعبان وروى الدارقطني وصححه وابن خزيمة في صحيحه من حديث عائشة كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يحتفظ من شعبان ما لا يحتفظ من غيره ثم يصوم له ويقرضه فان غم عليه
عدا ثلاثين يوما ثم صام وأخرجه أبو داود وغيره أيضا وروى أبو داود والنسائي وابن خزيمة من
طريق ربيعة عن حذيفة مرفوعا لا تقسموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا
حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة وقبل الصواب فيه عن ربيعة عن رجل من الصحابة منهم رلا
يتحد ذلك في صحته قال ابن الجوزي في التحقيق لاحد في هذه المسئلة وهي ما اذا حال دين مطلع
الهلال غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان ثلاثة اقوال أحدها يجب صومه على أئمة من رمضان
تاريخ الايام وقرضا ولا تقلا مطلقا بل قضاء وكذا تندرأون تقلا يوافق عادة وبه قال باقي
وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك ثالثا المرجع الى
رأى الامام في الصوم والظن واحتج الاول بأنه موافق لرأى البخاري راوى الحديث قال أحمد
حدثنا اسمعيل - حدثنا أبو يعنى نافع عن ابن عمر فذكر الحديث بلنظ فاقدروا لله قال نافع فكان
ابن عمر اذا مضى من شعبان تسع وعشرون يبيت من ينظر فان رأى فذلك ان لم ير ولم يصل دون
منظرة - حساب ولا قتر أصبح منظر وان حال أصبح صافا أو مائلا روى الجوزي في إجماعه عن
عبد العزيز بن حكيم - سمعت ابن عمر يقولون لو صحت السنة كلها لا فطرنا اليوم الذي يشك فيه
فالجح ينهماله في السورة التي أوجب فيها الصوم لا يسمى يوم شك وهذا هو المشهور عن أحمد

فقال لا تصوموا حتى تروا
الهلال ولا تقطر واحتى
تروه فان غم عليكم

انه خص يوم السبت بما اذا اتقاع الناس عن رؤيته الهلال أو شهد رؤيته من لا يقبل الحائكم
 منه اذنه فأما اذا حال دون منظره شيء فلا يسمى شكوا واختار كثير من المحققين من أصحابه الثاني
 قال ابن عبد الهادي في تنقيحه الذي دلت عليه الاحاديث وهو مقتضى القولية بأنه أي شهر غرم
 أكمل ثلاثين سواء في ذلك شعبان ورمضان وغيرهما فعلى هذا قوله فأكلوا العدة يرجع الى
 الجنتين وهو قوله وهو الرزق يتغوا فطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا العدة أي غم عليكم في
 صومكم أو غم فارقو بنية الاحاديث تدل عليه فاللام في قوله فأكلوا العدة لشهر أي عدة الشهر
 ولم يخص صلى الله عليه وسلم شهر رادون شهر ربالا كمال اذا غم فلا فرق بين شعبان وغيره في ذلك
 اذ لو كان شعبان غير مريض اذ هذا الكمال لينه فلا تكون رواية من روى فأكلوا عدة شعبان
 مخالفة لمن قال فأكلوا العدة بل مبنية لها أو يؤيد ذلك قوله في الرواية الاخرى فان صلى بينكم
 و بينه صحاب فأكلوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر راستقبالا فترجعه أجدوا أصحاب السنين
 وابن خزيمة وأبو يعلى من حديث ابن عباس هكذا ورواه الطحاوي من هذا الوجه بلفظ ولا
 تستقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان وروى النسائي من طريق محمد بن نعيم عن ابن عباس
 بلفظ فان غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين (قوله فأنذر والله تقدم ان العلماء فيه تأويلين وذهب
 آخرون الى تأويل ثالث قالوا معناه فأنذر وذهب أصحاب المنازل قاله أبو العباس بن سريج من
 الشافعية ومطرف بن عبد الله من التابعين وابن قتيبة من المحدثين قال ابن عبد البر لا يصح عن
 مطرف وأما ابن قتيبة فلا يصح عن يعرج عليه في مثل هذا قال ونقل ابن خزيمة فأنذر عن
 الشافعي مسألة ابن سريج والمعروف عن الشافعي ما عليه الوجه ونقل ابن العربي عن ابن
 سريج ان قوله فأنذر والله خطاب لمن خذ ما لله بهم هذا العلم وان قوله فأكلوا العدة خطاب للعامة
 قال ابن العربي فصار وجوب رمضان عنده مختلدا لالحال يجب على قوم بحساب الشمس والقمر
 وعلى آخرين بحساب العدد قال وهذا بعيد عن النبلاء وقال ابن الملاح معرفة منازل القمر هي
 معرفة سير الالهة وأما معرفة الحساب فامر دقيق يختص بمعرفة الله قال معرفة منازل القمر
 تدرك بأمر محسوس يدرك من يراقب النجوم وهذا هو الذي اراده ابن سريج وقال به في حق
 العارف بها في خاصة نفسه ونقل الرواية عنه انه لم يقل بوجوب ذلك عليه وانما قال يجوز
 وهو اختيار النبال وأبي الطيب وأما أبو إسحق في المؤيد فيقول عن ابن سريج لزوم الصوم في
 هذه الصورة فتعددت الآراء في هذه المسئلة بالنسبة الى خصوص النظر في الحساب والمنازل
 أحدها الجواز ولا يجوز عن النضر ثانياً يجوز ويجزئ ثانياً يجوز للحاسب ويجزئ لا للحاسب
 رابعاً يجوز لهما وغيرهما تقليداً لحاسب دون المنجم خامساً يجوز لهما ولهيهما إعطاء وقال
 ابن الصباغ أما بالحساب فلا يلزمه بخلاف بين أصحابنا (قلت) ونقل ابن المنذرة انه لا إجماع
 على ذلك فدل في الاشراف صوم يوم الثلاثاء من شعبان اذ لم ير الهلال مع الحيوان لا يجب باجماع
 الامة وقد صرح أن أكثر الصحابة والتابعين كراهته هكذا أطلق ولم يفصل بين حاسب وغيره من فرق
 بينهم كان متجوزاً بالاجماع قبله وسأني بقية البحث في ذلك بعد باب (قوله الشهر تسع وعشرون)
 ظاهره جسر الشهر في تسع وعشرين مع انه لا ينحصر فيه بل قد يكون ثلاثين والجواب ان المعنى
 ان الشهر يكون تسعة وعشرين أو اللام لله هو والمراد شهر بعينه أو هو محمول على الأكثر

فأنذروا له «حدثنا عبد الله
 ابن مسleme حدثنا مالك عن
 عبد الله بن دينار عن عبد الله
 ابن عمر رضي الله عنهما
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال الشهر تسع
 وعشرون ليلة

الاغلب لقول ابن مسعود وما صنعنا مع النبي صلى الله عليه وسلم تسعاً وعشرين أكثر مما صنعنا
 ثلاثين أخرجه أبو داود والترمذي ومثله عن عائشة عند أحمد بن حنبل وأبو داود قوله في
 حديث أم سلمة في الباب أن الشهر يكون تسعة وعشرين يوماً وقال ابن العربي قوله الشهر تسع
 وعشرون فلا تصوموا الخ معناه حصره من جهة أحد طرفيه أي أنه يكون تسعاً وعشرين وهو
 أقله ويكون ثلاثين وهو أكثر فلا تأخذوا أنفسكم بدوم الاكثر احتياطاً ولا تقتصرواعلى
 الأقل تخفيفاً ولكن اجعلوا عندكم من سبعة ابتداء وانتهاء باستمالة (قوله فلا تصوموا حتى
 تروه) ليس المراد تعليق الصوم بالرؤية في حق كل أحد بل المراد بذلك رؤية بعضهم وهو من ثبت
 به ذلك أما واحد على رأى الجمهور أو اثنان على رأى آخرين ووافق الحنفية على الاول الا أنهم
 خصوا ذلك بما إذا كان في السماء علم من غيم وغيره الا متى كان معلوم يقبل الامن جمع كثير يقع
 العلم بخبرهم وقد عرفت تعليق الصوم بالرؤية من ذهب الى الزام أهل البلدي رؤية أهل البلد غيرها
 ومن لم يذهب الى ذلك قال لأن قوله حتى تروه خطاب لآناس مختصين فلا يلزم غيرهم ولكنه
 مصرّف عن ظاهره فلا يتوقف الحال على رؤية كل واحد فلا يتقيد بالمدى قد اختلف العلماء
 في ذلك على مذاهب أحدها لأهل كل بلد رؤيتهم وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يثبت
 وحكاها ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم واحق وحكاها الترمذي عن أهل العلم ولم يثبت سواد
 وحكاها الماوردي وجه الشافعية ثانياً ما قبله اذا رأى بلدة لزم أهل البلاد كلها وهو المشهور
 عند المالكية لكن حكى ابن عبد البر الاجماع على خلافه وقال أجمعوا على أنه لا ترى الرؤية
 فيها بعد من البلاد كغراسان والاندلس قال القرطبي قد قال شيئاً إذا كانت رؤية الهلال
 ظاهرة فاطعاً بوضع ثم نقل الى غيرهم بشهادة اثنين لزمهم الصوم وقال ابن الماجشون لا يلزمهم
 بالشهادة الا لأهل البلد الذي ثبت فيه الشهادة الا أن ثبت عند الامام الاعظام فيلزم الناس
 صكهم لان البلاد في حقه كالبلد الواحد حكمه نافذ في الجميع وقال بعض الشافعية ان
 تقارب البلاد كان الحكم واحداً وان تباعدت فوجهان لا يجب عند الاكثر واختار أبو
 الطيب وطائفة الوجوب وحكاها الغوي عن الشافعي وفي ضبط البعد وجه أحداهم اختلاف
 المطالع قطع به العراقيون والصعيداني وصححه النووي في الروضة وشرح المذهب ثانياً
 مسافة القصر قطع به الامام والغوي وصححه الرافعي في الصغرى والنووي في شرح مسلم
 ثالثاً اختلاف الاقاليم رابعاً حكمه السرخسي فقال يلزم كل بلد لا يتصور ختارده عنهم بلا
 عارض دون غيرهم خامساً قول ابن الماجشون المتقدم واستدل به على وجوب الصوم
 والقطر على من رأى الهلال وحده وان لم يثبت بقوله وهو قول الأئمة الاربعة في الصوم
 واختلوا في القطر فقال الشافعي يسطر ويخفيه وقال الاكثر يستر صائماً احتياطاً (قوله فان
 غم عليكم) بضم المعجمة وتشديد الميم أي حال ينكمح ويندغم يقال نعمت الشيء اذا عظمت
 ووقع في حديث أبي هريرة من طريق المستفي فان غم ومن طريق الكشي من أغنى ومن رواية
 السرخسي غنى بفتح الغين المعجمة وتخفيف الموحدة وأغنى وغم غنى بتشديد الميم وتخفيفها فهو
 مغصوم الكل بمعنى وأما غنى فأخوذ من الغباوت وهي عدم النطق وهي استعارتها لظلمة الهلال
 ونقل ابن العربي انه روى عنى بالعين المهملة من العمى قال وهو معناه لا يذهب البصر عن

فلا تصوموا حتى تروه فان
 غم عليكم فاكلوا العدة
 ثلاثين * حديثاً أبو الوليد
 حدثنا شعبة عن جبلة بن

قال - جمع ابن عمر رضي الله عنهما (١٠٦) يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا وخمس الایهام في الثالثة .

حدثنا آدم حدثنا شعبة
حدثنا محمد بن زياد قال
- جمع أبو هريرة رضي الله
عنه يقول قال النبي صلى
الله عليه وسلم أو قال أبو
القاسم صلى الله عليه وسلم
صوموا الرؤيته وأفطروا
لرؤيته فإن غيى عليكم
فأكلوا عذة شعبان ثلاثين
* حدثنا أبو عاصم عن ابن
جرير عن يحيى بن عبد الله
ابن صبيح عن عكرمة بن
عبد الرحمن عن أم سلمة
رضي الله عنها أن النبي صلى
الله عليه وسلم أتى من
نسائه شهر الفيل حتى تسعة
وعشرون يوما غدا أوراخ
فقتل له أنك حافت أن
لا تدخل شهرا فقال ان
الشهر يكون تسعة وعشرين
يوما * حدثنا عبد العزيز بن
عبد الله حدثنا سليمان بن
بلال عن حميد عن أنس
رضي الله عنه قال أتى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم من نسائه وكانت
انفست رجلا فأقام في
مشرقة تسعة وعشرين
ليلة ثم نزل فقالت يا رسول
الله آلت شهراف قال ان
الشهر يكون تسعة وعشرين
* (باب شهر اعيد لا يتقصان)

المشاهدات أو ذهاب البصيرة عن المعقولات * قوله في طريق ابن عمر الثالث الشهر هكذا
وهكذا وخمس الایهام في الثالثة) كذا لا كثيرا مجعولة والنون أي قبض والاختصاص الانقباض
قاله الخطابي وفي رواية الكشي بن يحيى وحسن الخالصة قوله ثم الموحدة أي منع (قوله) عن يحيى بن
عبد الله بن صبيح) بمجمله وقاموزن زيدي وهو اسم بلفظ النسبة ووقع في رواية احتجاج ابن
جرير أخبرني يحيى أخرجه مسلم وكذا شرح بالاختبار بقية الاسناد وسبق في الكلام على
حديث أم سلمة هذا وفي كتاب الفلاح (قوله) عن حميد عن أنس) سياق في الطلاق من وجه
آخر عن سليمان بن حميد أنه سمع أنما (قوله) تسعة وعشرين) كذا لا كثيرا للعموم والمستحل
تسعة وعشرين وسبق في بقية الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى (قوله) ما
شهر اعيد لا يتقصان) هكذا ترجم بعض لفظ الحديث وعنه القدر لفظ طريق حديث الباب
عند الترمذي من رواية بشر بن الفضل عن خالد الحذاء (قوله) حدثنا مسدد حدثنا معتمر) فساق
الاسناد ثم قال وحديث مسدد قال حدثنا معتمر فساقه بإسناد آخر لمسدد وساق المتن على لفظ
الرواية الثانية وكان التكملة في كونه لم يجمع الاسنادين معامع انهم لم يعارضوا في شيء معتران
مسددا حديثه به وهو قومه غيره عن معتمر عن اسحق وحديثه به ما أخرى اما هو وحده واما
بقراءة عليه عن معتمر عن خالد لمسدد فيه شيء أخرجه أبو داود عنه عن يزيد بن زريع عن خالد
وهو محفوظ عن خالد الحذاء من طريق وأما قول قاسم في الدلائل - جمع موسى بن هرون يحدث
بهذا الحديث عن العباس بن الوليد عن يزيد بن زريع مرفوعا قال موسى وأنا أهاب رفعه فإن لم
يعمل على ان يزيد بن زريع كان رعا وقته والافليس لها بغيره فرفع معني وأما لفظ اسحق العدوي
فأخرجه أبو نعيم في مستخرج من طريق أبي خليفة وأبي مسلم الكشي جميعا عن مسددهما
الاسناد بل لفظ لا يتقص رمضان ولا يتقص ذوالحجة وأشار الاسماعيلي أيضا إلى أن هذا اللفظ
لا يحق العدوي لكن أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن محمد بن يحيى عن مسددهما بلفظ شهر اعيد
لا يتقصان كما هو لفظ الترجمة وكان هذا هو السرف اقتصار البخاري على سياق المتن على لفظ خالد
دون اسحق لكونه لم يختلف في ساقه عليه وقد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث فمنهم من
جعله على ظاهره فقال لا يكون رمضان ولا ذوالحجة أبدا الاثلاثين وهذا أقول مردود معاند
لوجود المشاهدة ويكنى في رد قوله صلى الله عليه وسلم صوموا الرؤيته وأفطروا الرؤيته فإن غم
عليكم فأكلوا عذة فانه لو كان رمضان أبدا ثلاثين لم يتجلى إلى هذا ومنهم من تأول له معنى
لاشأ وقال أبو الطاهر كان اسحق بن راهويه يقول لا يتقصان في النضيل ان كانا تسعة وعشرين
أو ثلاثين انتهى وقيل لا يتقصان معان جاء أحدهما تسعة وعشرين جاء الآخر ثلاثين ولا بد
وقيل لا يتقصان في ثواب العمل فمما روي ان القولان مشهوران عن السلف وقد ثبتا متولين
في أكثر الروايات في البخاري وستة ذلك في رواية أبي ذر وفي رواية الترمذي وغيره عقب الترجمة
قبل سياق الحديث قال اسحق وان كان ناقصا فهو تمام وقال محمد لا يجتمعان كلاهما ناقص
واسحق هذا هو ابن راهويه ومحمد هو البخاري المصنف ووقع عند الترمذي نقل القولين عن

قال أبو عبد الله قال اسحق وان كان ناقصا فهو تمام وقال محمد لا يجتمعان كلاهما ناقص * حدثنا مسدد
حدثنا معمر قال - جمع اسحق بن ابن سويد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ح وحديثي
مسدد قال حدثنا معمر عن خالد الحذاء قال أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

الحق بن راخويه وأحمد بن حنبل وكان البخاري اختار مقالة أحمد بن حنبل في أو ثواردا عليها قال
 الترمذي قال أحمد بن حنبل لا يتقصان معاني سنة واحدة انتهى ثم وجدت في نسخة الصغاني
 ما نصه عقب الحديث قال أبو عبد الله قال الحق تسعة وعشرون يوما ثم قال أحمد بن حنبل
 ان نقص رمضان ثم ذوالحججة ثم ذوالحججة ثم رمضان وقال الحق معناه وان كان تسعة
 وعشرين فهو تمام غير نقصان قال وعلى مذهب الحق يجوز أن يتقصا معاني سنة واحدة وروى
 البخاري في تاريخه بأشهاد صحيح ان الحق بن ابراهيم سئل عن ذلك فقال انكم ترون العدد ثلاثين
 فاذا كان تسعة وعشرين ترونه نقصا وليس ذلك بنقصان ووافق أحمد على اختياره أبو بكر أحمد
 ابن عمرو البزار فأومأ بهم بمغلطاي انه مر اذا الترمذي بقوله وقال أحمد وليس كذلك وإنما ذكره قاسم
 في الدلائل عن البزار فقال جمعت البزار يقول معناه لا يتقصان جميعا في سنة واحدة قال ويدل
 عليه رواية يزيد بن عيسى عن عروة بن حنبل عن عروة بن عاصم عن أبيه عن ثمانية وخمسين يوما
 وأدنى مغلطاي أيضا ان المراد بالحق الحق بن سويد الغدوي راوي الحديث ولم يأت على ذلك
 بتجعة وذكر ابن حبان لهذا الحديث معنيين أحدهما ما قاله الحق والآخر ان المراد انما في
 الفضل سواء التوله في الحديث الاخر ما من أيام العمل فيها أفضل من عشر ذي الحججة وذكر
 القرطبي ان فيه خمسة أقوال فذكره وما تقدم وزاد ان معناه لا يتقصان في عام بعينه وهو
 العام الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم ذلك المقالة وهذا حكمه ابن بركة ومن قبله أبو الوليد بن رشد
 ونقله الحبيب الطبري عن أبي بكر بن فوريل وقيل المعنى لا يتقصان في الأحكام ومنهذا جزم البيهقي
 وقيل الطحاوي فقال معنى لا يتقصان أن الأحكام فيها ما وان كانت تسعة وعشرين مستقلة غير
 ناقصة عن حكمها اذا كانت ثلاثين وقيل معناه لا يتقصان في نفس الأمر لكن ربما حال دون
 رؤية الهلال مانع وهذا أشار إليه ابن حبان أيضا ولا ينبغي بعده وقيل معناه لا يتقصان معاني
 سنة واحدة على طريق الأكثر الأغلب وان لم يوقع ذلك وهذا أعيد مما تقدم لأنه ربما وجد
 وقوعه ما وقع كل منهما تسعة وعشرين قال الطحاوي الاخذ بظاهره أو حمله على نقص
 أحدهما يدفعه العيان لا ناقروا حلهما يتقصان معاني أعوام وقال الزين بن المنير لا يتخلو شيء
 من هذه الأقوال عن الاعتراض وأقرهم ان المراد ان النقص الحسي باعتبار العدد يتخير بان كلا
 منهما شهر عظيم فلا ينبغي وصفهما بالنقصان بخلاف غيرهما من الشهر وسماه به يرجع الى
 تأييد قول الحق وقال البيهقي في المعرفة انما خصه ما بالذكر لعل حكم اليوم والمجهر ما به جزم
 النووي وقال انه الصواب المعتقد والمعنى ان كل ما ورد عنهما من النقصان والأحكام حاصل سواء
 كان رمضان ثلاثين أو تسعة وعشرين سواء صادف الوقوف اليوم التاسع أو غيره ولا ينبغي ان
 محل ذلك ما اذا لم يحصل تقصير في ابتغاء الهلال وفائدة الحديث رفع ما يقع في التغلب من شأن
 صام تسعة وعشرين أو وقف في غير يوم عرفته وقد استشكل بعض العلماء إمكان الوقوف في
 الثامن اجتهادا وليس مشكلا لأنه ربما ثبت الرؤية بشاهدين أو أول ذي الحججة الخمس مثلا
 فوفوا يوم الجمعة ثم تبين انهم شاهدوا زورا وقال الطبري ظاهري سياق الحديث بيان اختصاص
 الشهرين بزيادة ليست في غيرهما من الشهر وليس المراد ان ثواب الطاعة في غيرهما ينقص وانما
 المراد رفع الحرج عما عسى ان يقع فيه خطأ في الحكم لاختصاصهما بالعبدين وجواز احتمال

وقوع الخطا فيه ما ومن ثم قال شهر اعمد بعد قوله شهر ان لا ينقصان ولم يقتصر على قوله رمضان
 وذى الحجة انتهى وفي الحديث حكمة قال ان الثواب ليس مرتباً على وجود المشقة دائماً بل الله
 ان ينصف بالحق الناقص بالتمام في الثواب واستدل به بعضهم لمالك في اكتفائه لرمضان بنية
 واحدة قال لانه جعل الشهر بجملة عبادته واحدة فاكفى له بالنية وهذا الحديث يقتضى ان
 التوبة في الثواب بين الشهر الذي يكون تسعاً وعشرين وبين الشهر الذي يكون ثلاثين انما
 هو بالنظر الى جعل الثواب متعلقاً بالشهر من حيث الجملة لا من حيث تفصيل الايام وأما ما ذكره
 الزائر من رواية يزيد بن عتيبة عن سمرة بن جندب فاسناده ضعيف وقد أخرجه الدارقطني
 في الافراد والطبراني من هذا الوجه بل يفتى لا يتم ثم ان ستين يوماً وقال أبو الوليد بن رشد ان ثبت
 فغناه لا يكونان غمانية وخمسيتين في الاجر والثواب وروى الطبراني حديث الباب من طريق
 هشيم عن خالد الخداج عن ابنه هذا بل يفتى كل شهر حرام لا ينقص ثلاثون يوماً ولا ثلاثون ليلة وهذا
 بهذا اللفظ شاذ والمخطوط عن خالد ما تقدم وهو الذي نورد عليه الحفاظ من أصحابه كشعبة وجماد
 ابن يزيد بن يزيد بن زريع وبشر بن المنفل وغيرهم وقد ذكر الطحاوي ان عبد الرحمن بن اسحق
 روى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي بكرة هذا اللفظ قال الطحاوي وعبد الرحمن بن اسحق
 لا يوافق خالد الخداج في اللفظ (قلت) فعلى هذا فقد دخل هشيم حديث في حديث لان اللفظ
 الذي أورده عن خالد هو لفظ عبد الرحمن وقال ابن رشد ان نسخ فغناه أيضاً في الاجر والثواب
(قوله رمضان وذو الحجة) أطلق على رمضان انه شهر عبد الله بن العبد أوله يكون خلال العبد
 ربعاً في اليوم الاخير من رمضان قاله الاثر هو الأول أولى ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم
 المغرب وتر النهار أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر وصلاة المغرب ليلة جهر يتوأطلق كونها
 وتر النهار اقرب بهامته وفيه اشارة الى أن وقتها يقع أول ما تغرب الشمس **(تنبيه)** ليس لانه في
 سويد وهو ابن هبيرة البصري العدوي عدي ضر وهو تابعي صغير روى هنام عن تابعي كبير
 في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وقد أخرجه مقررنا بخالد الخداج وقد روي بالنصب وذكره
 ابن العربي في النسخة بهذا السبب **(قوله يا)** قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تكتب
 ولا تحسب بالنون فهمه والمراد أهل الاسلام الذين يحضرونه عند تلك المقالة وهو محمول على
 أكثرهم أو المراد نفسه صلى الله عليه وسلم **(قوله الاسود بن قيس)** هو الكوفي تابعي صغير وشيخه
 سعيد بن عمرو وأبو سعيد بن العاص مدني سكن دمشق ثم الكوفة تابعي شهير بجمع عائشة
 وأبا هريرة وجماعة من الصحابة في الاسناد تابعي عن تابعي كلذي قبله **(قوله انا)** أي العرب وقيل
 أراد نفسه وقوله أمية باللفظ النسب الى الام فقتل أراد أمية العرب لانها لا تكتب أو منسوب
 الى الامهات أي انهم على أصل ولادة أمهم أو منسوب الى الام لان المرأة هذه صفته بانها
 منسوبة الى أم القري وقوله لا تكتب ولا تحسب تفسيراً كونهم كذلك وقيل للعرب أميون
 لان الكتابة كانت فيهم عزيرة قال الله تعالى هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم ولا يرد على ذلك
 انه كان فيهم من يكتب ويحسب لان الكتابة كانت فيهم قليلة نادرة والمراد بالحساب هنا حساب
 النجوم وتسميرها ولم يكونوا يعرفون من ذلك أيضاً الا التزوير والسير فعلى الحكم بالصوم وغيره
 بالرؤية لرفع المخرج عنهم في معاناة حساب التسمير واستمر الحكم في الصوم ولو حدث بعدهم من

قال شهر ان لا ينقصان شهر
 عييد رمضان وذو الحجة
 باب قول النبي صلى
 الله عليه وسلم لا تكتب
 ولا تحسب * حدثنا آدم
 حدثنا شعبة حدثنا الاسود
 ابن قيس حدثنا سعيد بن
 عمرو انه سمع ابن عمر رضى
 الله عنهما عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه قال انا
 أمية أمية لا تكتب ولا
 تحسب

يعرف ذلك بل ظاهر السباق يشعر بنفي تعليق الحكم بالحساب أصلاً ويوضحه قوله في الحديث
 الماشي فان غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين ولم يقل فسلوا أهل الحساب والحكمة فيه كون
 العدد عند الانهاء يستوي فيه المكلفون فيرتفع الاختلاف والتزاع عنهم وقد ذهب قوم الى
 الرجوع الى أهل التسيير في ذلك وهم الروافض ونقل عن بعض الفقهاء ما وقفهم قال البايعي
 واجماع السلف الصالح تحجة عليهم وقال ابن بزرة وهو مذهب باطل فقد ثبت الشريعة عن
 الخوض في علم النجوم لانها حدى وتضمن ليس فيها قطع ولا ظن غالب مع انه لو ربط الامر بها
 لضاق اذ لا يعرفها الا القليل **(قوله)** الشهر هكذا وهكذا يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين
 هكذا ذكره آدم شيخ البخارى مختصراً وفيه اختصار عارواه عند رعن شعبة أخرجه مسلم عن
 ابن المني وغيره عنه بلفظ الشهر هكذا وهكذا وعقد الابهام في الثالثة والشهر هكذا وهكذا
 وهكذا يعني تمام الثلاثين أى أشار أولاً باصابع يديه العشر جميعاً مرتين وقبض الابهام في المرة
 الثالثة وهذا المعبر عنه بقوله تسع وعشرون وأشار مرة أخرى بمائلات مرات وهو المعبر
 عنه بقوله ثلاثون وفي رواية جملته بن يحيى عن ابن عمر في الباب الماضي الشهر هكذا وهكذا
 وخمس الابهام في الثالثة وقمع هذا الوجه عند مسلم بلفظ الشهر هكذا وهكذا اوصف يديه
 مرتين بكل اصابعه وقبض في الصفقة الثالثة الابهام اليمنى أو اليسرى وروى أحمد وابن أبي
 شيبة واللفظ له بن طريق يحيى بن عبد الرحمن بن عطاء بن ابن عمر رفعه الشهر تسع وعشرون
 ثم طبق بين كفيه مرتين وطلب الثالثة فقبض الابهام قال فقالت عائشة يغفر الله لابي
 عبد الرحمن انما سمعوا النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر شهراً فثلاث وتسع وعشرين فقبض لفقالت ان
 الشهر يكون تسعاً وعشرين وشهراً ثلاثون قال ابن بطال في الحديث رفعه لمراجعة النجوم
 بقوانين التعديل وانما المعروف رؤية الاحلة وقد نهى ناعن التكلف ولا شد ان في مراجعة
 ما غمض حتى لا يدرك الا بالظنون غاية التكلف وفي الحديث مستند لمن رأى الحكم بالاشارة قلت
 وسيأتى في كتاب الطلاق **(قوله)** لا يتقدم رمضان بصوم يوم أو يومين أى لا يتقدم رمضان بصوم يوم بعد منه
 أى المكاتب **(قوله)** لا يتقدم رمضان بصوم يوم أو يومين أى لا يتقدم رمضان بصوم يوم بعد منه
 بقصد الاحتياط له فان صومه مرتبط بأثره فلا حاجة الى التكلف واكتفى في الترجمة عن ذلك
 لتصریح الخبر **(قوله)** هشام هو الدستواي **(قوله)** عن أبي سلمة عن أبي هريرة في رواية خالد بن
 الحرث عن هشام عند الاستماع لحدث أبو سلمة حديث أبو هريرة ونحوه لاى عنوان من طريق
 معاوية بن سلام عن يحيى **(قوله)** لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم في رواية أبي داود عن مسلم بن
 ابراهيم شيخ البخارى فيسه لا تقدموا صوم رمضان بصوم وفي رواية خالد بن الحرث المذكورة
 لا تقدموا بين يدي رمضان بصوم ولا جعدن روح عن هشام لا تقدموا قبل رمضان بصوم
 وللترمذى من طريق علي بن المبارك عن يحيى لا تقدموا شهر رمضان بصيام قبله **(قوله)** الآن
 يكون رجل كان تامه أى الان يؤجر رجل **(قوله)** بصوم صوما وفي رواية الكشيحي صومه
 فليصم ذلك اليوم وفي رواية معمر عن يحيى عند أحد الأرجل كان يصوم صياماً فأتى ذلك على
 صيامه ونحوه لاى عنوان من طريق أيوب عن يحيى وفي رواية أحمد بن روح الأرجل كان يصوم
 صياماً فليصم به وللترمذى وأحمد بن طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة الآن يؤفق ذلك صوما

الشهر هكذا وهكذا يعني
 مرة تسعة وعشرين ومرة
 ثلاثين * **(باب)** لا يتقدم
 رمضان بصوم يوم ولا يومين
 * حدثنا مسلم بن ابراهيم
 حدثنا هشام حدثنا يحيى بن
 أبي كعب عن أبي سلمة عن
 أبي هريرة رضى الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 قال لا يتقدم من أحدكم
 رمضان بصوم يوم أو يومين
 الا أن يكون رجلاً كان
 يصوم صوماً فليصم ذلك
 اليوم

كان يصومه أحدكم قال العلماء معني الحديث لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط
 لرمضان قال الترمذي لما أخرجه العمل على هذا عند أهل العلم كرهوا أن يستقبل الرجل بصيام
 قبل دخول رمضان لمعني رمضان ٥٥ والحكمة فيه التقوى بالفطر لرمضان ليدخل فيه بقوة
 ونشاط وهذا فيه نظر لأن مقتضى الحديث أن لا يقدم بصيام ثلاثة أيام أو أربعة أو خمسة
 ما فيه قريبا وقيل الحكمة فيه خشية اختلاط النفل بالقرض وفيه نظر أيضا لأنه يجوز أن لا
 عادة كافي الحديث وقيل لأن الحكمة على الرؤية فمن تقدمه يوم أو يومين فقد حاول الطعن في
 ذلك الحكم وهذا هو المعتمد ومعني الاستثناء أن من كان له ورد فقد أدركه فيه لأنه اعتاده وألغى
 وتركه المألوف شديد وليس ذلك من استقبل رمضان في شيء ويلحق بذلك القضاء والسدر
 لوجوبهما قال بعض العلماء يستثنى القضاء والذكر بالأدلة القطعية على وجوب الوفاء بهما فلا
 يبطل القطعي بالظن وفي الحديث رد على من يرى بتقديم الصوم على الرؤية كالأفضة ورد على
 من قال يجوز أن الصوم النفل المطلق وأبعد من قال المراد بالنيية التقديم بنية رمضان واستدل بالفظ
 التقديم لأن التقديم على الشيء بالشيء إنما يتحقق إذا كان من جنس الشيء هذا يجوز أن يصيام بنية
 النفل المطلق لكن السابق يأتي هذا التأويل ويندفعه وفيه بيان لمعني قوله في الحديث المأثري
 صوموا الرؤية فإن اللام فيه للتأنيف لا للتعليل قال ابن دقيق العيد ومع كونها مجمولة على
 التأنيف فلا بد من ارتكاب مجاز لأن وقت الرؤية وهو الليل لا يكون محسلا للصوم وبقية
 التأنيف كهي بان المراد بقوله صوموا النفل والنيية كما عطف في التأنيف فقلت فوقع في المجاز الذي
 فرمته لأن التأويل ليس صاعدا حقيقة بل على أنه يؤول ولا الكل والشرب بعد الدال على أن يطاع
 التجبر وفيه منع إنشاء الصوم قبل رمضان إذا كان لأجل الاحتياط فإن زاد على ذلك فهو صوم
 الجواز وقيل يستد المنع لما قبل ذلك وبه قطع كثير من الشافعية واجابوا عن الحديث بأن المراد منه
 التقديم بالصوم بحيث وجد منع وانما اقتصر على يوم أو يومين لأنه الغالب من يتصدق بذلك وقالوا
 أمدا المنع من أول السادس عشر من شعبان لحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة
 مرفوعا إذا تصف شعبان فلا تصوموا أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره وقال
 الرواية من الشافعية يحرم التقديم يوم أو يومين لحديث الباب ويكره التقديم من نصف
 شعبان لحديث الآخر وقال جمهور العلماء يجوز الصوم تطوعا بعد النصف من شعبان
 وضعفوا الحديث الوارد فيه وقال أحمد وابن معين أنه منكر وقد استدل البيهقي بحديث
 الباب على ضعفه فقال الرخصة في ذلك بناء على ما أوضح من حديث العلاء وكذا ما ضعف قبله الطحاوي
 واستظهر بحديث ثابت عن أنس مرفوعا أفضل الصيام بعد رمضان شعبان لكن استناده
 ضعيف واستظهر أيضا بحديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل
 هل سمعت من سرر شعبان شيئا قال لا قال فإذا أفطرت من رمضان فقدم يومين ثم جمع بين الحديثين
 بأن حديث العلاء محمول على من يضعه الصوم وحديث الباب مخصوص بمن يحتاط بزمه
 لرمضان وهو جمع حسن والله أعلم (قوله باب) قول الله عز وجل أحل لكم ليلة
 الصيام الرفث إلى نسائكم إلى قوله ما كتب الله لكم) كذا في رواية أبي ذر وساق غيره
 الآية تكلموا والمراد بهذه الترجمة بيان ما كان الحال عليه قبل نزول هذه الآية ولما كانت هذه

باب قول الله جل ذكره
 أحل لكم ليلة الصيام
 الرفث إلى نسائكم هن لباس
 لكم وأنتم لباس لهن علم
 الله أنكم كنتم تخشون
 أنفسكم فتاب عليكم وعفا
 عنكم قال ابن جرير
 وابتعوا ما كتب الله لكم

الآية منزلة على أسباب تتعلق بالصيام على ما المصنف وقد تعرض لها في التفسير أيضا كما سبق
ويؤخذ من حاصل ما استقر عليه الحال من سبب نزولها ابتداء بشروع عبادة الصوم وهو
المتقوى في هذا المكان لانه جعل هذه الترجمة مقدمة لآيات الصوم **(قوله عن أبي اسحق)**
هو اليعقوبي واسرائيل هو ابن يونس بن أبي اسحق المذكور وقد رواه الله تعالى عن طريق
يوسف بن موسى وغيره عن عبيد الله بن موسى شيخ البخاري فيه عن اسرائيل بن زهير وهو ابن
معاوية كلاهما عن أبي اسحق عن البراء زاد فيه ذكر زهير وسبقه على انظر اسرائيل وقد رواه
الدارمي وعبيد بن حميد في مسندهما عن عبيد الله بن موسى فلم يذكر زهير وقد أخرجه
النسائي من وجه آخر عن زهير **(قوله)** كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في أول
افتراض الصيام وير ذلك ابن جرير رواه عن طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى مرسل **(قوله)**
فنام قبل ان يفطر الخ في رواية زهير كان اذا نام قبل ان يتعشى لم يلد ان يأكل شيئا ولا
يشرب ليله ويومه حتى تغرب الشمس ولابن الشيخ من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي اسحق
كان المسلمون اذا افطروا يأكلون ويشربون ويأتون النساء فلم يتاموا فاذا ناموا لم يفعلوا
شيئا من ذلك الى مثلها فانفتحت الروايات في حديث البراء على ان المنع من ذلك كان مقيدا
بالنوم وهذا هو المشهور في حديث غيره وقيد المنع من ذلك في حديث ابن عباس بصلاة
العتمة أخرجه أبو داود بائنا عن كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلوا العتمة
حرم عليهم الطعام والشراب والنساء وصاموا الى القابلة ثم روي في حديث أبي هريرة كما ساذكر
قريبا وهذا يخص من حديث البراء من وجه آخر ويقتل ان يكون ذلك صلاة العشاء لكون
ما بعدها مظنة النوم غالباً والعتمة اتمامة باليوم كما في سائر الاحاديث وبين السدي
وغيره ان ذلك الحديث كان على وفق ما كتب على أهل الكتاب كما أخرجه ابن جرير عن طريق
السدي ونقله كتب على النصاري الصيام وكتب عليهم ان لا يأكلوا ولا يشربوا ولا يشكعوا
بعد النوم وكتب على المسلمين ألا يلد ذلك حتى أقبل رجل من الانصار فذكر القصة ومن طريق
ابراهيم التيمي كان المسلمون في أول الاسلام يفعلون كما يفعل أهل الكتاب اذا نام أحد منهم لم يطعم
حتى القابلة ويؤيد هذا ما أخرجه مسلم من حديث عمرو بن العاص مرفوعا فصل ما بين صيامنا
وصام أهل الكتاب أكلة الصحر **(قوله)** وان قيس بن صرمة بكبر لصاد الممثلة وسكون الراء
هكذا سمى في هذه الرواية ولم يختلف على اسرائيل فيه الا في رواية أبي أحمد البصري عنه فانه قال
صرمة بن قيس أخرجه أبو داود ولا ينعيم في المعرفة من طريق الكلبى عن أبي صالح عن ابن
عباس مثله قال وكذا رواه أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس ووقع عند أحمد والنسائي
من طريق زهير عن أبي اسحق أنه أبو قيس بن عمرو وفي حديث السدي المذكور حتى أقبل رجل
من الانصار فقال له أبو قيس بن صرمة ولا يجر بر من طريق ابن اسحق عن محمد بن يحيى بن
حبان بفتح الممثلة وبالوحدة القليلة مرسل صرمة بن أبي أنس وغير ابن جرير من هذا الوجه
صرمة بن قيس كما قال أبو أحمد البصري ولله في الخبرات من مرسل القاسم بن محمد صرمة
ابن أنس وابن جرير بن مرسل عبد الرحمن بن أبي ليلى صرمة بن مالك والجمع بين هذه الروايات
انه أبو قيس صرمة بن أبي أنس قيس بن مالك بن عدى بن عامر بن غنم بن عدى بن النجار كذا نسب

* حدثنا عبيد الله بن موسى
عن اسرائيل عن أبي اسحق
عن البراء رضي الله عنه قال
كان أصحاب محمد صلى الله
عليه وسلم اذا كان الرجل
صائما خفض الافطار فنام
قبل أن ينظر لم يأكل ليلته
ولا يومه حتى يسي وان تيس
ابن صرمة الانصاري كان
صائما فلما حضر الافطار
أبى امرأته

ابن عميد البر وغيره فمن قال قيس بن صرمة قلبه كالجزم الداودي والسميلي وغيرهما بانه وقع متلوبا في رواية حديث الباب ومن قال صرمة بن مالك نسبة الى جسده ومن قال صرمة بن أنس حذف أداة التنكية من أبيه ومن قال أبو قيس بن عمرو أصاب كنيته وأخطأ في اسم أبيه وكذا من قال أبو قيس بن صرمة وكأنه أراد ان يقول أبو قيس صرمة فزاد فيه ابن وقد حذفه بعضهم فروياه في جزء ابراهيم بن أبي ثابت من طريق عطاء بن أبي هريرة قال كان المسلمون اذا صلوا العشاء حرم عليهم الطعام والشراب والنساء وان صرمة بن أنس الانصاري غلبته عنده الحديث وقد استدرج ابن الأثير في العمادة صرمة بن أنس في حرف الضاد المعجمة على من تقدمه وهو تخطيف وتحريف ولم يقبله والصواب صرمة بن أنس كما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم بالدواب وصرمة بن أبي أنس مشهور في الحديث يكنى أبا قيس قال ابن ابي حنيفة أخرجه السراج في تاريخه من طريقه بإسناد الى عويم بن ساعدة قال قال صرمة بن أبي أنس وهو يذكر النبي صلى الله عليه وسلم

فقال لها أعتدك طعاما
فالت لا ولكن أنطلق
فأطلب لك وكان يومه يعمل
فغلبت عنده فغاضه امرأته
فلما رآته قالت خيبة لك
فلما اتصف النهار غشي
عليه فذكر ذلك للنبي صلى
الله عليه وسلم فنزلت هذه
الآية أحل لكم ليلة الصيام
الرفث الى نساءكم ففرحوا
بها فرحاشديدوا ونزلت
وكلاوا واشربوا حتى يبين
لكم الخطيط الأبيض من
الخطيط الأسود

نوى في قرينش بضع عشرة سجدة * يذكر لولوي باقي صديقنا أتابا
الآيات قال ابن ابي حنيفة صرمة هذا هو الذي نزل فيه وكلاوا واشربوا الآية قال وحدثني محمد
ابن ابي عذرة بن الزبير قال كان أبو قيس ممن فارق الاوثان في الجاهلية فلما قدم النبي صلى الله عليه
وسلم المدينة أسلم وهو شيخ كبير وهو التائل

يقول أبو قيس وأصبح غاديا * ألاما استطعتم من وصاتي فافعلوا
الآيات (قوله) فقال لها أعتدك بكسر الكاف (طعام طلق لا ولكن انطلق أطلب لك) ظاهره
انه لم يجئ معه شيء لكن في مرسل السدي أنها ما هي بقوله فقال استبدلني به طعنا واجعله خبيثا
فان التمر أحرق جوف وفيه لعل آكله خبيثا وانها استبدلته بوضعته وفي مرسل ابن أبي ليلى
فقال لا هله أظلم وفيه فقال حتى أجعل للشيا خبيثا ووصله أبو داود من طريق ابن أبي ليلى فقال
حدثنا أصحابنا محمد بن كزيم عن حماد بن عمار (قوله) وكان يومه بالنصب (يعمل) الى في أرضه وصرح بها أبو
داود وفي روايته وفي مرسل السدي كان يعمل في حيطان المدينة بالجرة فعلى هذا فتولاه في أرضه
اضافة لخصائص (قوله) فغلبته عيناه أي نام وللشبهة بين عينه بالافراد (قوله) فغلبت خبيته
(لك) بالنصب وهو مفعول مطلق محذوف العامل وقتل اذا كان يعلم لا يجب نصبه ولا الجاز
رواية أحمد فاصبح صائغا فلما اتصف النهار وفي رواية أبي داود فلم ينتصف النهار حتى غشي عليه
فيميل الاول على ان الغشي وقع في آخر النصف الاول من النهار وفي رواية زهير عن أبي ابي حنيفة
يطعم شيئا وبات حتى أصبح صائغا حتى اتصف النهار فغشي عليه وفي مرسل السدي فابتظته
فكروا بعضي الله واني ان يأكل وفي مرسل محمد بن يحيى فقال له كل فقال اني قد نمت فقالت
لم تمت فاني فاصبح صائغا فجاءهم هذا (قوله) فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم زاد في رواية ذكر باعند
أبي الشيخ وأبي عمير أنه وقد نامت فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم (قوله) فنزلت هذه الآية
أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نساءكم ففرحوا به فرحاشديدوا ونزلت وكلاوا واشربوا كذا
في هذه الرواية وشرح الكرماني على ظاهرها فقال لما صار الرفث وهو الجماع خفا حلالا بعد ان كان

حراما كان الاكل والشرب بطريق الاولى فلذلك فرحوا بنزولها وفهموا منها الرخصة هذا وجهه مطابقة لذلك لقصة أبي قيس قال ثم لما كان عليهم ما بشرق المهوم نزل بعد ذلك وكواوا شربوا
 اعلم بالمتطوق تسهيل الامر عليهم صرحنا ثم قال أو المراد من الآية على تمامها (قلت) وهذا هو
 المعقود به جزم السهيلي وقال ان الآية تمامها نزلت في الامر من معار قدما معلق بعمر الفضل
 (قلت) وقد وقع في رواية أبي داود فترأت أحل لكم ليلة الصيام الى قوله من الثغر فهذا بين ان
 محمل قوله فترأت جوابها بعد قوله الخطيط الاسود ووقع ذلك صرحا في رواية ذكر ابن أبي زائدة
 واظنه فترأت أحل لكم الى قوله من الثغر فصرح المسلمون بذلك وسأني بيان قصة عمر في تفسير
 سورة البقرة مع بقية تفسير الآية المذكورة ان شاء الله تعالى **(قوله ما سمع)** قول الله
 عز وجل وكواوا شربوا حتى تبين لكم) ساق الى قوله الى الليل وهذه الترجمة سميت ليان
 انتهاء وقت الاكل وغيره الذي أتبع بعد ان كان ممنوعا واستفاد من حديث سهل الذي في هذا
 الباب ان ذكر نزول الآية في حديث البراء اريد به معظمتها وهو ان قوله من الثغر تأخر نزوله عن
 بقية الآية مع انه ليس في حديث البراء التصريح بأن قوله من الثغر نزل أولافان رواية بن حديث
 الباب فيها الى قوله الخطيط الاسود ورواية أبي داود وأبي الشيخ فيها الى قوله من الثغر فيجمل
 الثاني على ان قوله من الثغر لم يدخل في الغاية **(قوله)** فيه البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم) يريد
 الحديث الذي مضى قبله وهو رسول كما تقدم ثم أورد المصنف في الباب حديثين الاول **(قوله)**
 أخبرني حصين) روى الطحاوي عن طريق ابن جهميل بن سالم عن هشيم بن أسباط عن حصين ومجاهد وكذا
 أخرجه الترمذي عن أحمد بن منيع عن هشيم الأندلسي قوما **(قوله)** عن عدى بن حاتم في رواية
 الترمذي أخبرني عدى بن حاتم وكذا أخرجه ابن خزيمة عن أحمد بن منيع وهكذا أورده أبو
 عوانة من طريق أبي عبيد عن هشيم عن حصين **(قوله)** لما نزلت حتى تبين لكم الخطيط الأبيض
 من الخطيط الاسود عمدت الخ) ظاهره ان عديا كان حاضرا لما نزلت هذه الآية وهو يقتضي
 تقدم اسلامه وليس كذلك لان نزول فرض الصوم كان متقدما في أوائل الهجرة واسلام
 عدى كان في التاسعة أو العاشرة كاذكره ابن الصق وغيره من أهل المغازي فاما ان يقال ان الآية
 التي في حديث الباب تأخرت ولها عن نزول فرض الصوم وهو بعيد جدا واما أن يقول قول
 عدى هذا الى ان المراد بقوله لما نزلت أي لما نزلت على عهد اسلامي أولا بمعنى نزول الآية
 أو في السياق حذف تقدير لما نزلت الآية ثم قدمت فاسلمت وتعلمت الشرائع عمدت وقد روى
 أحمد حديثه من طريق مجاهد بلطفه على رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة والصيام فقال
 صل كذا وصم كذا فاذا غابت الشمس فكل حتى تبين لك الخطيط الأبيض من الخطيط الاسود
 قال فاخذت خططين الحديث **(قوله)** الى عقال) بكسر الميم أي - جل وفي رواية مجاهد فاخذت
 خططين من شعر **(قوله)** جعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي) في رواية مجاهد فلا يستبين الأبيض
 من الاسود **(قوله)** فقال انما ذلك) زاد أبو عبيد ان وسادك اذا عريض وكذا أحمد عن هشيم
 واللايعلي عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم قال ففعلت وقال ان كان وسادك
 اذا عريضا وهذه الزيادة أوردها المصنف في تفسير البقرة من طريق أبي عوانة عن حصين
 وزاد ان كان الخطيط الأبيض والاسود تحت وسادك وفي رواية ابن ادريس عن حصين عند

* (باب قول الله تعالى وكارا
 واشربوا حتى تبين لكم
 الخطيط الأبيض من الخطيط
 الاسود من الثغر ثم أتوا
 الصيام الى الليل) فيه
 البراء عن النبي صلى الله
 عليه وسلم * حدثنا حجاج
 ابن منتهال حدثنا هشيم قال
 أخبرني حصين بن عبيد
 الرحمن عن الشعبي عن
 عدى بن حاتم رضي الله عنه
 قال لما نزلت حتى تبين لكم
 الخطيط الأبيض من الخطيط
 الاسود عمدت الى عقال
 أسود والى عقال أبيض
 فجعلت تحت وسادتي
 فجعلت أنظر في الليل فلا
 يستبين لي فعمدت على
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فذكرت لذلك فقال
 انما ذلك سواد الليل وبياض
 النهار

مسلم ان وسادله لعريض طويل والمصنف في التفسير من طريق جرير عن مطرف عن الشعبي انك اعريض القنا ولا يي عوانة من طريق ابراهيم بن طهمان عن مطرف فخذك وقال لا يعريض القنا قال الخطابي في المعاني في قوله ان وسادله لعريض قولان أحدهما يريد ان فومك الكثير وكثي بالوسادة عن النوم لان النائم يتوسد أو أراد ان لسلك أطول اذا سكنت لا تسك عن الاكل حتى تبين لك العقال والقول الآخر انه كثر بالوسادة عن الموضوع الذي يضعه من رأسه وعنقه على الوسادة اذا نام والعرب تقول فلان عريض القنا اذا كان فيه غباوة وغفلة وقد روى في هذا الحديث من طريق أخرى انك عريض القنا وجرم الزنجشمرى بال أو بل الثاني فقال انما عرض النبي صلى الله عليه وسلم قناعه لانه غفل عن البيان وعرض القنا لما يستعمله على قلبه النطقة وانشد في ذلك شعرا وقد أنكر ذلك كثير منهم القنطري فقال جله بعض الناس على الذم له على ذلك الفهم وكانهم فهموه انفسه الى الجهل والجناء وعدم الذم وعرضه وذلك بتولية انك عريض القنا وليس الامر على ما قالوه لان من حمل اللقطة على حقيقة اللسانية التي هي الاصل ان لم يتبين له دليل التجوز لم يستحق ذموا لا ينسب الى جهل وانما عني والله أعلم ان وسادله ان كان يغطي الخططين اللذين أراد الله فيهما اذا عريض واسع ولهذا قال في اثر ذلك انما ذلك سواد الليل وياض النهار فكأنه قال فكيف يدخلان تحت وسادته وقوله انك لعريض القنا أي ان الوساد الذي يغشى الليل والنهار لا يرقد عليه الا قناع عريض للسانه (قلت) وترجم عنه ابن حبان ذكر البيان بان العرب تتفاوت لغاتها وأشار بذلك الى أن عبدالم يلمنكن يعرف في لغته ان سواد الليل وياض النهار يعبر عنهم بما ناخط الاسود والخطيب الأبيض وساق هذا الحديث قال ابن المنير في الحاشية في حديث عدى حواز التوبيخ بالكلام التادر الذي يسير فيصير مثلاً بشرط صحة التصدير ووجود الشرط عندئذ المنعوف ذلك فانه منزلة التقديم الامن عصمه الله تعالى * الحديث الثاني (قوله) (٣) حدثنا سعيد بن أبي مرزوق حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه وحدثنا سعيد بن أبي مرزوق حدثنا أبو غسان حدثني أبو حازم كذا أخرجه البخاري عن سعيد بن شيبان له واعاده في التفسير عن سعيد بن أبي غسان وحده وظهر من سياقه ان اللفظ هنا لا يي غسان وقد أخرجه ابن خزيمة عن الذهلي عن سعيد بن شيبان وبين أبو نعيم في المستخرج ان اللفظ هنا واحد وقد أخرجه مسلم وابن أبي حاتم وأبو عوانة والبخاري في آخرين من طريق سعيد بن أبي غسان وحده (قوله) فكان رجال لم أوقف على تسمية أحد منهم ولا يحسن ان يفسر بعضهم بعدى بن حاتم لان قصة عدى متأخرة عن ذلك كما سبق وبقي (قوله) ربط أحدهم في رجلية في رواية فضيل بن سليمان عن أبي حازم عند مسلم لما زلت هذه الآية جعل الرجل يأخذ خطاً أبيض وخطاً أسود فيضعهما تحت وسادته فينظر متى يستبينهما ولا منافاة بينهما الاحتمال أن يكون بعضهم فعل هذا وبعضهم فعل هذا أو يكونوا جميعاً تحت الوسادة الى السحر فربطوهم ما حثت في أرجلهم ليشاهدوهم (قوله) حتى تبين كذا الاكثر بالتشديد وللشك في حتى يستبين يفتح أوله وسكون المهملة والتخفيف (قوله) رؤيتما كذا لا يذر وفي رواية النسبي رؤيتما بكسر أوله وسكون المهملة والتخفيف (قوله) رؤيتما كذا رؤيتما بكسر الزاي وتشديد التيمانية قال صاحب المطالع ضبطت هذه اللفظة على ثلاثة

حدثنا سعيد بن أبي مرزوق
حدثنا ابن أبي حازم عن
أبيه عن سهل بن سعد ح
وحدثني سعيد بن أبي مرزوق
حدثنا أبو غسان محمد بن
مطرف قال حدثني أبو حازم
عن سهل بن سعد قال أنزلت
كلوا واشربوا حتى تبين
لكم الخط الأبيض من
الخط الأسود ولم ينزل من
الشبهة فكان رجال اذا
أرادوا الصوم ربط أحدهم
في رجلية الخط الأبيض
والخط الأسود ولا يزال
ياكل حتى تبين له رؤيتما

(٣) قوله حدثنا عبد العزيز
ابن أبي حازم الخ اختلفت
نسخة الشارح والنسخة
التي كتب عليها التسطواني
في متن الحديث وعولنا على
نسخة التسطواني بما مشنا
هذا في هذا المجلد

أوجه ثالثها انفتح الرأ وقد تكسر بعدها هاء زمة مكسورة ثم تحتانسة مشددة قال عياض ولا وجه له الا يضرب من التأويل وكأنه رثى جمعى مرقى والمعروف ان الرثى التابع من الجن فيجتمعل أن يكون من هذا الاصل لتراعيه لمن معه من الانس **(قوله)** فانزل الله بعد من النجبر قال القرطبي حديث عدى بقتضى ان قوله من النجبر نزل متصلا بقوله من الخطط الاسود بخلاف حديث سهل فانه ظاهر في ان قوله من النجبر نزل بعد ذلك لرفع ما وقع لهم من الاشكال قال وقد قيل انه كان بين نزولهما عام كامل قال فاما عدى فحمل الخطط على حقيقة وفهم من قوله من النجبر من أجل النجبر ففعل ما فعل قال والجمع بينهما أن حديث عدى متأخر عن حديث سهل فكان عدى لما بلغه ما جرى في حديث سهل وانما جمع الآية مجرد لفهمها على ما وقع له فيمن له النبي صلى الله عليه وسلم ان المراد بقوله من النجبر ان ينقل أحد الخططين عن الآخر وان قوله من النجبر متعلق بقوله يتبين قال ويحتمل أن تكون القصتان في حالة واحدة وان بعض الرواة يعنى في قصة عدى **قوله** الآية تامة ككاتب في القرآن وان كان حال النزول انما نزلت مشرفة ككاتب في حديث سهل **(قلت)** وهذا الثاني ضعيف لان قصة عدى متأخرة لتأخر اسلامه كما قدمته وقد روى ابن ابي حاتم من طريق ابي اسامة عن مجاهد في حديث عدى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما سأله خبره عما صنع يا ابن حاتم أقبل لك من النجبر والطبراني من وجه آخر عن مجاهد وغيره فقال عدى يا رسول الله كل شئ أو وصفتني قد حفظته غير الخطط الابيض من الخطط الاسود اني بت البارحة معي خططان أنظرا الى هذا والى هذا قال انما هو الذى في السماء فبين ان قصة عدى مغايرة لقصة سهل فاما من ذكر في حديث سهل حملوا الخطط على ظاهره فلما نزل من النجبر علموا المراد فذلك قال سهل في حديثه فعملوا انما يعنى الليل والنهار وأما عدى فكانه لم يكن في لغة قومه استعارة الخطط للصحیح وحمل قوله من النجبر على السببية فظن ان الغاية تنهى الى ان يظهر تغير أحد الخططين من الآخر بضياء النجبر أو نسي قوله من النجبر حتى ذكره بها النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الاستعارة معروفة عند بعض العرب قال الشاعر

ولما تبدت لئاسدفة * ولاح من الصبح خيط أنارا

(قوله) فعملوا انما انما يعنى الليل والنهار في رواية الكشميني فعملوا انه يعنى وقد وقع في حديث عدى سواد الليل وسواد النهار ومعنى الآية حتى يظهر يياض النهار من سواد الليل وهذا البيان يحصل بلوغ النجبر الصادق فنيبه دلالة على ان ما بعد النجبر من النهار وقال أبو عبيد المراد بالخطط الاسود الليل وبالخطط الابيض النجبر الصادق والخطط اللون وقيل المراد بالايض أول ما يدوم النجبر المعترض في الافق كالخط الممدود بالاسود وما يتدمعه من غش الليل شيئا بالخط قاله الزنجشري قال وقوله من النجبر بيان للخطط الايض والصحیح عن بيان الخطط الاسود لان بيان أحدهما بيان للآخر قال ويجوز ان تكون من للتبعض لانه بعض النجبر وقد أخرجه قوله من النجبر من الاستعارة الى التشبيه كما ان قولهم رأيت أسدا مجاز فاذا زدت فيه من فلان جمع تشبيها ثم قال كيف جاز تأخير البيان وهو يشبه العث لانه قبل نزول من النجبر لا يفهم منه الا الحقيقة وشئ غير مرادة ثم أجاب بان من لا يجوز دهمهم كثر التفاهات المتكاملين لم يصح عندهم حديث سهل وأما من يجوز فيقول ليس بعث لان الخطاب يستفيد منه وجوب

فانزل الله بعد من النجبر
فعملوا انه انما يعنى الليل
والنهار

الخطاب ويعزم على فعله اذا استوضح المراد به انتهى ونقله في التحويل عن الأكثر فيه فشارك
سمائي وجوابه عنهم بعدم صحة الحديث مردود ولم يقل به أحد من القريين لأنه ما اتفق
الشيوخ على صحته وتلقته الأمة بالقبول ومثله تأخير البيان مشهورة في كتب الاصول وفيها
خلاف بين العلماء من المتكلمين وغيرهم وقد حكى ابن السمعاني في أصل المسئلة عن الشافعية
أربعة أوجه الجواز مطلقا عن ابن مريج والاصطخري وابن أبي هريرة وابن خيران والمنع مطلقا
عن أبي إسحق المروزي والقاضي أبي حامد والصيرفي ثالثها جواز تأخير بيان الجمل دون العام
رابعها عكسه وكلاهما عن بعض الشافعية وقال ابن الحاجب تأخير البيان عن وقت الحاجة
ممتنع الا عند مجوز تكليف ما لا يطاق يعني وهم الاشاعرة فيجوزونه وأكثرهم يقولون لم يقع قال
شارحه والخطاب يحتاج الى البيان ضربان أحدهما ماله ظاهر وقد استعمل في خلافه والثاني
ماله ظاهر له فقال طائفة من الحنفية والمالكية وأكثرا الشافعية يجوز تأخير عن وقت
الخطاب واختاره النخعي والرازي وابن الحاجب وغيرهم ومال بعض الحنفية والحنابلة كلهم الى
امتناعه وقال الكرخي يمنع في غير الجمل واذا تقرر ذلك فقد قال النووي تعاليا بعض وانما جمل
الخطيب الأبيض والأسود على ظاهرهما بعض من لاققه عنده من الاعراب كالرجال الذين حكى
عنهم سهل وبعض من لم يكن في لغته استعمال الخطيب في الحج كعدي وادعى الطحاوي
والداودي انه من باب التسخ وان الحكم كان أو لا على ظاهره المنهزم من الخطيب واستدل
على ذلك بما نقل عن حذيفة وغيره من جواز الاكل الى الاسفار قال ثم نسخ بعد ذلك بقوله تعالى
من الثبر (قلت) ويؤيد ما قاله مارواه عبد الرزاق بإسناد رجاله ثقات ان بلال أتى النبي صلى الله
عليه وسلم وهو يشعر فقال الصلاة يا رسول الله قد والله أصبحت فقال بلال لا بلال
لرجونا ان يرخس لنا حتى تطلع الشمس ويستفاد من هذا الحديث كما قال عياض وجوب
التوقف عن الانطاز المشتركة وطلب بيان المراد منها وأتم التحمل على أظهر وجوهها وأكثر
استعمالها الا عند عدم البيان وقال ابن بركة في شرح الاحكام ليس هذا من باب تأخير
بيان الجملات لان العجاجة عملوا أو لا على ما سبق الى أفهامهم يقتضي اللسان فعلى هذا فهو من
باب تأخير ماله ظاهر أو لا يذهب خلاف ظاهره (قلت) وكلامه يقتضي ان جميع العجاجة فعلوا ما نقله
سهل بن سعد وفيه نظروا واستدل بالآية والحديث على أن غاية الأكل والشرب طلوع الفجر فلو
طلع الفجر وهو يأكل أو يشرب فنزع تم صومه وفيه اختلاف بين العلماء ولو أكل طائنان
الفجر لم يطعم لم يشد صومه عند الجمهور لان الآية دلت على الإباحة الى أن يحصل التبين وقد
روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عباس قال أحل الله لك الأكل والشرب ما شكت
ولان أبي شيبة عن أبي بكر وعمر بن الخطاب وروى ابن أبي شيبة عن طريق أبي الضمى قال سألت رجلا من
عباس عن الصوم فقال له رجل من جلسائه كل حتى لا تشك فقال ابن عباس ان هذا يقول
شبا كل ما شكت حتى لا تشك قال ابن المنذر والى هذا القول صار أكثر العلماء وقال مالك
يقتضي وقال ابن بركة في شرح الاحكام اختلافوا هل يحرم الأكل بطول الفجر أم يقتضيه عند
الناظر ~~تسب~~ بظواهر الآية واختلعهوا هل يجب امساك جزء قبل طلوع النحر أم لا بناء على
الاختلاف المشهور في مقدمة الواجب وسند كبرية هذا البحث في الباب الذي يليه ان شاء الله

تعالى ﴿قوله﴾ **باب** قول النبي صلى الله عليه وسلم لا ينعنكم) كذا لاكثر
 ولكنهم في لا ينعنكم يسكون العين بغير تأكيد قال ابن بطال لم يصح عند البخاري لفظ الترجمة
 فاستخرج معناه من حديث عائشة وقد روى لفظ الترجمة وكسيع من حديث حمزة مرفوعا
 لا ينعنكم من سجودكم أذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطيل في الأفق وقال
 الترمذي هو حديث حسن اهـ وحديث حمزة عند مسلم أيضا لكن لم ينعن في مراد البخاري
 فانه قد صح أيضا على شرطه حديث ابن مسعود بلفظ لا ينعن أحدكم أذان بلال من سجوده فانه
 يؤذن بليل ليرجع فأنعنكم الحديث وقد تقدم في أبواب الأذان في باب الأذان قبل الفجر
 وأخرج عنه حديث عبيد الله بن عمر عن شيبه القاسم ونافع كما أخرجه هنا فأنظر انه من الله
 بما ذكره في هذا الترجمة وقد تقدم الكلام على حديث عبيد الله بن عمر هناك وفي حديث حمزة
 الذي أخرجه مسلم بيان المسأله في حديث ابن مسعود وذلك ان في حديث ابن مسعود وليس
 الفجر أن يقول ورفع يداي عن فوق وطأطأ إلى أسفل حتى يقول هكذا وفي حديث حمزة عند
 مسلم لا ينعنكم من سجودكم أذان بلال ولا يباح الأفق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا
 يعني معتضا وفي رواية ولا هذا البياض حتى يستطير وقد تقدم لفظ رواية الترمذي وله
 من حديث طلق بن علي كواو اشربوا ولا ينعنكم الساطع المصعد وكواو اشربوا حتى يعترض
 لكم الآخر وقوله لا ينعنكم بكسر الهاء أي ينعنكم فتنه وعابه عن السجود فانه الفجر الكاذب
 يقال هذه أشده إذا زعمته وأصل الهمزة بالكسر الحركة ولأن أي شبيهة عن ثوبان مرفوعا
 الفجر بخران فالما الذي كاذب السرحان فانه لا يحل شيئا ولا يحرمه ولكن المستطير أي هو الذي
 يحرم الطعام ويجعل الصلاة وهذا موافق لآلية الماضية في الباب قبله وذهب جماعة من الصحابة
 وقال به الأئمة من التابعين وصاحبه أبو بكر بن عباس إلى جواز السجود إلى أن ينعن الفجر
 فروى سعيد بن منصور عن أبي الأحوص عن عاصم عن زر عن حذيفة قال تنحرفنا مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هو والله النهار غير أن الشمس لم تطلع وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن
 عاصم نحوه وروى ابن أبي شيبه وعبد الرزاق ذلك عن حذيفة من طرق صحيحة وروى سعيد بن
 منصور وابن أبي شيبه وابن المسدد من طرق عن أبي بكر أنه أمر بعلق الباب حتى لا يرى الفجر
 وروى ابن المنذر بأسناد صحيح عن علي أنه صلى الصبح ثم قال الآن حين سبق الخيط الأبيض من
 الخط الأسود قال ابن المنذر وذهب بعضهم إلى أن المراد بين يأس الفجر من سواد الليل أن
 ينشأ البياض في الطرق والسكك والبيوت ثم حكى ما تقدم عن أبي بكر وغيره وروى بإسناد
 صحيح عن سالم بن عبيد الأشجعي وله حجة أن أبي بكر قال له أخرجه فأنظر هل طلع الفجر قال فنظرت
 ثم أبيت فقلت قد أبيض وسطع ثم قال أخرجه فأنظر هل طلع فنظرت فقلت قد أبيض فقلت
 الآن بلغني شراي وروى من طريق وكسيع عن الأعشى أنه قال لولا الشمس والليل لعدا ثم
 تنحرفت قال الحق هو لا أروا جوازا لا الأكل والصلاة بعد طلوع الفجر المعترض حتى يبين بياض
 النهار من سواد الليل قال الحق وبالقول الأول أقول **اشك** لأن طلع على من تأول الرخصة
 كالقول الثاني ولا أرى عليه قضاء ولا كفارة (قلت) وفي هذا تعقب على الموقوف وغيره حيث نقلوا
 الإجماع على خلاف ما ذهب إليه الأعشى والله أعلم (قوله عن بن عمرو والقاسم ابن محمد) بالحر عطاء

«باب» قول الذي صلى
 الله عليه وسلم لا ينعنكم من
 سجودكم أذان بلال حديثنا
 عبيد بن عيسى عن
 أسامة عن عبيد الله عن نافع
 عن ابن عمر والقاسم بن محمد
 عن عائشة رضي الله عنها
 أن بلالا كان يؤذن بيل
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كواو اشربوا
 حتى يؤذن ابن أم مكتوم
 فانه لا يؤذن حتى يطلع
 الفجر قال القاسم ولم يكن
 بين أذانهما الآن يرق ذبا
 فيقول ذبا

على نافع لا على ابن عمر لان عبد الله بن عمرو رواه عن نافع عن ابن عمر وعن القاسم عن عائشة وقد
تقدم الكلام عليه في المواقيت **(قوله ما)** تعجيل السجود أي الإسراع بالاكمل
إشارة إلى أن السجود كان يقع قرب طلوع الفجر وروى مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه كذا
تصرف في من صلاة الليل فاستعجل بالاطعام مخافة الفجر قال ابن بطلان ولو ترجمه لياب تأخير
السجود لكان حسنا وتقدمه غلطى بأنه وجد في نسخة أخرى من البخاري باب تأخير السجود
ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري التي وقعت لنا وقال الزين بن المنبر التعجيل من الأمور التيسيرية
فإن نسب إلى أول الوقت كان معناه التقديم وإن نسب إلى آخره كان معناه التأخير وإنما هما
البخاري تعجيل إشارة منه إلى أن البخاري كان يسابق بسجوره الفجر عند خوف طلوعه وخوف
فوات الصلاة فمقدار ذهابه إلى المسجد **(قوله عن أبيه أي حازم)** أشار إلى إسماعيل إلى أن
عبد الله بن الزين أي حازم لم يسمع من أبيه فأخرج من طريق مصعب الزبيري عن أبي حازم عن
عبد الله بن عامر الأسدي عن أبي حازم عن سهل ثم روى من طريق أخرى عن عبد الله بن عامر عن
أبي حازم عن عبد الله بن عامر هو الأسدي فيه ضعف وأشار إسماعيل إلى تعجيل الحديث بذلك
وفصيح بن عبد الله الزبيري لا يقبض الحفاظ الذين روى عن عبد العزيز بن أبيه بغير واسطة
فزيادة شاذة ويحتمل أن يكون عبد العزيز سمع من عبد الله بن عامر فيه عن أبيه زيادة لم تكن
فيما سمع من أبيه فلذلك حدث به تارة عن أبيه بلا واسطة وتارة بالواسطة وقد أخرج البخاري
في المواقيت من وجه آخر عن أبي حازم فبطل التعجيل برواية عبد العزيز بن أبي حازم والله أعلم
(قوله ثم تكون سرعة) في رواية سليمان بن بلال ثم تكون سرعة في سرعة تعجيلهم على أن كان
تامة ولأنه في متعلق بسرعة أوليت تامة في الخبر أو قوله أن أدرك ويجوز المنصب على أنها خبر
كان والأسم ضمير يرجع إلى ما يدل عليه لفظ السرعة **(قوله أن أدرك السجود)** كذا في رواية
الكشيحري ولا نسقي والجبهوري أن أدرك السجود هو الواب ويؤيده أن الرواية المتقدمة في
المواقيت أن أدرك صلاة الفجر وفي رواية إسماعيل صلاة الصبح وفي رواية أخرى صلاة الغداة
قال عباس بن مرداس بن سعد أن غاية أسراعه أن سجوده أشربه من طلوع الفجر كان بحيث
لا يكاد أن يدرك صلاة الصبح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولشدة تغلب رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالصبح وقال ابن المنبر في الحاشية المراد أنهم كانوا يراجلون بالسجود الفجر فيخففون
فيه ويستعجلون خوف الفوات **(تيسره)** قال المزني ذكر خلف أن البخاري أخرج هذا الحديث
في الصوم عن محمد بن عبد الله وقتيبة كلاهما عن عبد العزيز بن أبي حازم ولم يخرجه في الصحيح ولا ذكره أبو
سعود **(قلت)** وأما هنا فيجب القطب ومغلطى محمد بن عبد العزيز إضافة وهو غلط والصواب
محمد بن عبد الله وهو أبو ثابت المدني مشهور من كبار شيوخ البخاري **(قوله ما)** قد ذكر
بين السجود وصلاة الفجر أي انتهاء السجود وابتداء الصلاة لأن المراد تقدير الزمان الذي ترك
فيه الأكل والمراد بفعل الصلاة أول الشروع فيها قاله الزين بن المنبر **(قوله حد شاهدنا)** هو
الاستواء **(قوله عن أنس)** سبق في المواقيت من طريق سعيد بن قتادة قال قتادة أنس **(قوله)**
(قلت ك) هو مقول أنس والمقول له زيد بن ثابت وقد تقدم بيان ذلك في المواقيت وإن قتادة أيضا
سأل أنسا عن ذلك ورواه أحمد أيضا عن زيد بن شرون عن همام وفيه أن أنسا قال قتادة **(قوله)**

(باب) تعجيل السجود
حدثنا محمد بن عبد الله
حدثنا عبد العزيز بن أبي
حازم عن أبيه أي حازم عن
سهل بن سعد رضي الله عنه
قال كنت أتسبح في أهل ثم
تكون سرعة أن أدرك
السجود مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم **(باب قدركم**
بين السجود وصلاة الفجر)
حدثنا مسلم بن إبراهيم
حدثنا شام حدثنا قتادة
عن أنس عن زيد بن ثابت
رضي الله عنه قال تسبحنا
مع النبي صلى الله عليه وسلم
ثم قام إلى الصلاة قلت كم
كان بين الأذان والسجود

قال قد رخص ابن آية أي متوسطة لا طويلا ولا قصيرة لا يبر بعة ولا بطنمة وقد رافع على أنه خبر
المبتدأ ويجوز النصب على أنه خبر كان المقدرة في جواب زيد لا في سؤال أنس لئلا تصير كأن واسمها
من قائل وانظر من آخر قال المهاب وغيره فيه تقدير الاوقات بأعمال البدن وكانت العرب تقدر
الافاق بالاعمال كقولهم قد رحل شاة وقد رحل جرزور فعدل زيد بن ثابت عن ذلك إلى التقدير
بأقراء إشارة إلى أن ذلك الوقت كان وقت العبادة بالتلاوة ولو كانوا يقدرون بغير العمل لقال
مثلا قد در درجة او ثلث خمس ساعة وقال ابن أبي جرة فيه إشارة إلى أن أوقاتهم كانت مستفرقة
بالعبادة وفيه تأخير السجور لكونه أبلغ في المنع وقد قال ابن أبي جرة كان صلى الله عليه وسلم ينظر
ما هو الارفق بامته في فعله لأنه لو لم يتخير لا يعود فيشقى على بعضهم ولو يتخير في جوف الليل لشي
أيضا على بعضهم من يغلب عليه النوم فقد يضيق على ترك الصبح أو يحتاج إلى انجاسة السجور
وقال فيه أيضا تدوير على الصيام لعموم الاحتياج إلى الطعام ولو تركه لشي على بعضهم ولا سيما
كل صغرا أو يفسد غشى عليه فيضيق إلى انقطاعه في رمضان قال وفي الحديث تأيس التاضل
أحبابا بالموأكة وجواز المشي بالليل لما حله لان زيد بن ثابت ما كان يبيت مع النبي صلى الله عليه
وسلم وفيه الاجتماع على السجور وفيه حسن الادب في العبارة لأنه تسخير تام مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولم يقل نحن ورسول الله صلى الله عليه وسلم لما يشعر لفظ المعية بالعبادة وقال
الطبري فيه دلالة على أن التراخي من السجور كان قبل طلوع الفجر فهو معارض لقول حديثه
هو النهار الآن الشمس لم تطلع انتهى والجواب أن لا معارضة بل يحمل على اختلاف الحال
فليس في رواية واحدة منهما ما يشعر بالمواظبة فتكون قصة حذيفة سابقة وقد تقدم الكلام على
ما يتعلق بأسان هذا الحديث في المواثيق وكونه من مسند زيد بن ثابت أو من مسند أنس
(قوله ما) بركة السجور من غير إيجاب لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأصلوا
ولم يذكر السجور بعضهم يذكر على البناء للجهول واللكس فيهم والنسبي ولم يذكر سجور قال الزين
ابن المنبر الاستدلال على الحكم إنما يقتصر إليه إذا ثبت الاختلاف أو كان متوقعا والسجور
انما هو أكل للشهوة وحفظ القوة لكن لما جاء الأمر به احتج أن بين أنه ليس على ظاهره من
الإيجاب وكذا انتهى عن الوصال يستلزم الأمر بالكل قبل طلوع الفجر انتهى وتعقب بأن
النهى عن الوصال انما هو أمر بالنفصل بين الصوم والنفط فهو أمر عن الإكل آخر الليل فلا
يتعين السجور وقد نقل ابن المنذر الاجماع على نية السجور وقال ابن بطال في هذه الترجمة غلظة
من البخاري لأنه قد أخرج بعد هذا حديث أي سعد أيكم أراد أن يواصل فواصل إلى السجور
فجعل غاية الوصال السجور وهو وقت السجور قال والمفسر يقتضي على الجملة انتهى وقد انعقاد
جماعة بعده بالتسليم وتعقب ابن المنبر في الحاشية بأن البخاري لم يترجم على عدم مشروعية
السجور وانما ترجم على عدم إيجابه وأخذ من الوصال أن السجور ليس بواجب وحيث نهاهم
النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال لم يكن على سبيل تحريم الوصال وانما هو نهى عن ارشاد
لعله لما يراه لا شقاق عليهم وليس في ذلك إيجاب للسجور وإنما ثبت أن النهى عن الوصال للكرامة
فنهى عن الكراهة الاستحباب فثبت استحباب السجور وكذا قال ومسألة الوصال مختلفة فيها
والراجح عند الشافعية التحريم والذي يظهر لي أن البخاري أراد بقوله لان النبي صلى الله عليه

قال قد رخص ابن آية
* (باب) بركة السجور من
غير إيجاب لأن النبي صلى
الله عليه وسلم وأصحابه
واصلوا ولم يذكر السجور
* حديث ماوسى بن اسمعيل
حديث ماوسى بن نافع
عن عبد الله بن رضى الله عنه
أن النبي صلى الله عليه وسلم
واصل فواصل الناس فشق
عليهم فنهاهم قالوا لان
قوله اصل قال لست كهيئتكم

وسلم وأصحابه واصلوا الخ الإشارة الى حديث أبي هريرة إلا في بعد خمسة وعشرين بابا فنهى
بعد النبي عن الوصال انه واصل بهم يوما ثم يوما ثم رأى الهلال فقال لو تأخر زدتكم فدل ذلك
على أن السحور ليس يحتم اذلو كان حتما ما واصل بهم فان الوصال يستلزم ترك السحور سواء
قلنا الوصال حرام أولا وسأقي الكلام على اختلاف العلماء في حكم الوصال وعلى حديث ابن
عمر أيضا في الباب الثالث انه ان شاء الله تعالى وقوله أظن يفتح الهمزة والفاء القاعلة المعجمة مضارع
طلبت اذا علمت بالنهار وسأقي هناك بانظايت وهو دال على أن استعمال أظن هنا ليس مقيدا
بالنهار **قوله** في حديث أنس (تسحروا فان في السحور بركة) هو يفتح السين وبضمها لأن المراد
بالبركة الاجر والثواب فيناسب الضم لأنه مصدر بمعنى التسحر أو البركة لكونه يتقوى على
الصوم وينشط له ويختف المشقة فيه فيناسب الفتح لأنه ما يتسحر به وقيل البركة ما يتقضى من
الاستعانة والدعاء في السحر والاولى ان البركة في السحور تحصل بسجتهات متعددة وهي اتباع
السنة ومخالفة أهل الكتاب والتقوى على العبادات والزادة في النشاط ومدافعة سوء الخلق
الذي يشهه الجوع والتسبب بالصدقة على من يسأل اذ ذلك أو يجتمع معه على الأكل والتسبب
لذكر والدعاء وقت مظنة الاجابة وتدارك نية الصوم لمن أغفلها قبل أن ينام قال ابن دقيق العيد
غده البركة يجوز أن تعود الى الأمور الاخرى فان اقامة السنة واجب الاجر وزادته ويحتمل أن
تعود الى الأمور الدنيوية كقوة البدن على الصوم ويسير من غير اضمار بالصائم قال ومما يعال
به استحباب السحور مخالفة لاهل الكتاب لأنه يمنع عندهم وهذا أحد الوجوه المقتضية للزيادة
في الاجور الاخرى وقال ايضا وقع للمتصوفة في مسئلة السحور كلام من جهة اعتبار الحكمة
الصوم وهي كسهمرة البطن والفرج والسحور قد بيان ذلك قال والصواب أن يقال ما زاد في
المقدار حتى تنعدم هذه الحكمة بالسكينة فليس يستحب كالذي يصنعونه المتفرون من التأني في
المأكل وكثرة الاستعداد لها وما عدا ذلك يختلف مراتبه **(تكميل)** يحصل السحور بأقل
ما يتناول المرء من مأكل ومشروب وقد أخرج هذا الحديث أحمد بن حنبل في حديث أبي سعيد
الخدري بانظ السحور بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء فان الله وملائكته
يسلمون على المتسحرين والسعيدين منصور من طريق أخرى مرسله تسحروا ولو بلقمة **قوله**
باب اذا نوى بالنهار صوما أي هل يصح مطلقا ولا للعلماء في ذلك اختلاف فذهب من
فرق بين الفرض والنفل ومنهم من خص جواز النفل بما قبل الزوال وسأقي بيان ذلك **قوله**
وقالت أم الدرداء كان أبو الدرداء يقول عندكم طعام فان قلنا لا قال فاني صائم بوي هذا) وصله ابن
أبي شيبة من طريق أبي قلابة عن أم الدرداء قالت كان أبو الدرداء يغصونا احيا تاخني فيسأل
الغداء فرعالم يوافقه عندنا فيقول اذا أنا صائم وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن
أبي ادريس وعن أيوب عن أبي قلابة عن أم الدرداء وعن معمر عن قتادة أن أبا الدرداء كان اذا
أصبح سأل أهله الغداء فان لم يكن قال أنا صائم وعن ابن جرير عن عطاء عن أم الدرداء عن أبي
الدرداء أنه كان يأتي أهله حين ينصف النهار فيذكر نحو ومن طريق شهر بن حوشب عن أم
الدرداء عن أبي الدرداء أنه كان رعا غا الغداء فلا يجده فيفرض عليه الصوم ذلك اليوم **قوله**
وفعله أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة) أما اثر أبي طلحة فوصله عبد الرزاق من طريق

أبي أظن أطعم وأسقى **قوله**
أدم بن أبي أياس **قوله**
شعبة **قوله** عبد العزيز
ابن مسعود قال سمعت أنس
ابن مالك رضي الله عنه قال
قال النبي صلى الله عليه وسلم
تسحروا فان في السحور
بركة **(باب)** اذا نوى
بالنهار صوما وقالت أم
الدرداء كان أبو الدرداء يقول
عندكم طعام فان قلنا لا قال
فاني صائم بوي هذا وفعله
أبو طلحة وأبو هريرة وابن
عباس وحذيفة رضي الله
عنهم

قَتَادَةُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقٍ جَدِّ كَلَاهِمَا عَنْ أَنَسٍ وَلَفْظُ قَتَادَةَ إِنَّ أَبَا طَلْحَةَ كَانَ بَاتِيَ أَهْلَهُ
فِي قَوْلِ هَلْ مِنْ غَدَاةٍ فَإِنِ الْوَالِدُ الْأَصَامُ بِرَمَةِ ذَلِكَ قَالَ قَتَادَةُ وَكَانَ مَعَاذِنَ جَبَلٍ يَسْلُهُ وَلَفْظُ جَدِّ
خُصْرِهِ وَزَادُوا أَنَّ عَنْهُمْ أَفْطَرُوا لِمَذْكُورَةِ مَعَاذٍ وَأَمَّا إِنْ تَرَى هَرِيرَةَ فَوْضِلَهُ النَّبِيُّ مِنْ طَرِيقٍ
إِنْ أَيْ ذَلَبَ (٣) عَنْ حَزَنَةَ عَنْ يَحْيَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّحِ قَالَ رَأَيْتُ أَبَاهُ هَرِيرَةَ يَطُوفُ بِالسُّوقِ ثُمَّ
يَأْتِي أَهْلَهُ فَيَقُولُ عِنْدَ كَثِيرٍ فَإِنِ الْوَالِدُ الْأَقَالُ فَإِنَا صَامٌ وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِسَنَدٍ أَخْرَجَهُ ابْنُ طَالِقٍ
أَنَّ أَبَاهُ هَرِيرَةَ وَأَبَا طَلْحَةَ فَيَذْكُرُ مَعَاذٍ وَأَمَّا إِنْ تَرَى عَبَّاسَ فَوْضِلَهُ الطَّبَاوَيْ مِنْ طَرِيقٍ فَيَعْرِوْنَ أَيْ عَرَوْ
عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَصْبُحُ حَتَّى يَظْهَرَ ثُمَّ يَقُولُ وَاللَّهِ لَشِدَّةٍ أَصْبَحْتُ وَمَا أُرِيدُ الصُّومَ يَوْمًا
أَكَلْتُ مِنْ طَعَامٍ وَلَا شَرَبْتُ مِنْ دَرَجَةٍ وَلَا حَرَمْتُ يَوْمِي هَذَا وَمَا أُرِيدُ حَزَنَةَ فَوْضِلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ
وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقٍ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّامِيُّ قَالَ قَالَ حَزَنَةُ يَوْمًا لِلَّهِ
الْبُصَامُ بَعْدَ مَا تَزُولُ الشَّمْسُ فَلْيَصُمْ وَفِي رِوَايَةٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّهُ حَزَنَةُ يَوْمًا فِي الصُّومِ بَعْدَ
مَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَصَامَ وَقَدْ بَغَى فَوَافَقَهُ مَا ذَكَرْنَا عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَرْفُوعًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَائِشَةَ أَخْرَجَهُ
مُسْلِمٌ وَأَخْبَابُ السَّنَنِ مِنْ طَرِيقٍ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَمَّتِهِ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ وَفِي رِوَايَةٍ
حَدَّثَنِي عَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ قُلْنَا لَا قَالَ فَإِنِ إِذَا صَامَ الْخَدِيثُ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالطَّبَاوَيْ مِنْ
طَرِيقٍ سَمَاعٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ خُصْرِهِ وَلَمْ يَسْمَعْ النَّسَائِيُّ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ النُّوَيْرِيُّ فِي هَذَا الْخَدِيثِ
دَلِيلٌ لِلْجَمْعِ وَفِي رَأْيِ وَمُتَّفَقٌ لِيَجُوزَ فِيهِ أَنْ يَرْتَقِلَ زَوَالُ الشَّمْسِ وَتَأْوِيلُهُ الْأَتْرُونَ عَلَى
أَنْ سَوَّاهُ هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ لِكُونِهِ كَأَنْ تَرَى الصُّومَ مِنَ الْقَلِيلِ ثُمَّ ضَعُفَ عَنْهُ وَزَادَ ابْنُ طَالِقٍ ذَلِكَ قَالَ
وَهُوَ تَأْوِيلٌ فَاسْتَوْفَى كَلْفَ بَعِيدٍ وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ اخْتَلَفُوا فِيهِ أَصَحُّ بِرِوَايَةِ الْأَنْبَاءِ ثُمَّ بَدَأَ أَنَّهُ
يَصُومُ نَطَوًا عَاقِلًا طَائِفَةً أَنْ يَصُومَ حَتَّى يَبْدَأَ فَذَكَرَ عَنْ تَقْدِيمِ زَادَانَ مَسْعُودًا وَأَبَا يُوسُفَ
وغيرهما وساق ذلك بأسانيدهم قالوا به قال الشافعي وأحمد قال وقال ابن عمر لا يصوم نطوًا
حتى يجمع من الليل أو تسحر وقال مالك في النافلة لا يصوم إلا أن يبيت إلا أن كان يسرد
الصوم فلا يحتاج إلى التبيت وقال أحمد بن حنبل الرأى من أصبح ففطر ثم بدله أن يصوم قبل متفق
النهار أخرجه وإن بدله ذلك بعد الزوال لم يجز (قلت) وهذا هو الأصح عند الشافعية والذي نقله
ابن المنذر عن الشافعي من الجواز مطلقا سواء كان قبل الزوال أو بعده هو أحد التولين
للشافعي والذي نص عليه في معظم كتبه التفرقة والمعروف عن مالك وأبي ذؤيب وابن أبي ذؤيب أنه
لا يصوم صيام التطوع إلا بنية من الليل (قوله عن سائتين الأكوغ) في رِوَايَةٍ يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ
عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ حَدَّثَنَا سَائِلُ بْنُ الْأَكُوغِ كَمَا سَبَقَ فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ (قوله) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ رَجُلًا ينادي في الناس في رِوَايَةٍ يَحْيَى قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَسْلَمَ أَنْ يَنْقُضَ قَوْمُكَ وَأَسْمَ هَذَا
الرَّجُلُ هُنْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ مِنْ حَارِثَةَ الْأَسْلَمِيِّ لَهُ وَلَا يَهُوَهُ وَمَعَهُ هُنْدُ بْنُ حَارِثَةَ فَجَعَلَهُ أَخْرَجَ حَدِيثَهُ أَحْمَدُ
وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ مِنْ طَرِيقٍ ابْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ هُنْدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ
الْأَسْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى قَوْمِي مِنْ أَسْلَمَ فَقَالَ مَنْ قَوْمُكَ أَنْ
يَصُومُوا هَذَا الْيَوْمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَجَدْتُهُمْ قَدْ كُلُّوا فِي أَوَّلِ يَوْمِهِ فَلْيَصُمْ أَخْرَجَهُ وَرَوَى أَحْمَدُ
أَيضًا مِنْ طَرِيقٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ هُذَيْلٍ قَالَ وَكَانَ هُنْدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْخَدِيثِيَّةِ

(٣) قوله عن حَزَنَةَ فِي سَنَةِ
عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى وَفِي أُخْرَى
عَنْ عُمَرَ بْنِ يَحْيَى ٥

حدثنا أبو عاصم عن يزيد
ابن أبي عبيدة عن سلمة بن
الأكوع رضي الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وسلم
بعث رجلا ينادي في الناس
يوم عاشوراء أن من أكل
فلم يركب يومه ومن لم يأكل
فلا يأكل

وأخوه الذي بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم يا امر قومه بالصيام يوم عاشوراء قال خذني
يحيى بن خند عن حماد بن عمار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه فقال من قومه يصيام
هذا اليوم قال أرايت أن وجدت من قطفتموه فقالوا لا نعم (قلت) فيجوز أن يكون
كل من أسماه ولده هذا سلباً بذلك ويجوز أن يكون أطلق في الرواية الأولى على الجدايم
الاب فيكون الحديث من رواية حبيب بن خند عن حماد أسماه فتجد الرواية والثاني والله أعلم
واستدل بحديث حماد هذا على صحة الصيام لمن لم يره من الليل سواء كان رمضان أو غيره لأنه
صلى الله عليه وسلم أمر بالصوم في أثناء النهار فدل على أن الليلة لا تشترط من الليل وأجيب بأن
ذلك يتوقف على أن يصيام عاشوراء كان واجباً والذي يترجح من أقوال العلماء أنه لم يكن فرضاً
وعلى تقدير أنه كان فرضاً فقد نسخ بالاربع ففسخ حكمه وشرايطه فدل قوله من أكل فليثم
ومن لا يشترط النية من الليل لا يجزئ صيام من أكل من النهار وصرح ابن حبيب من المالكية
بأن ترك التمسك الصوم عاشوراء من خصال عاشوراء وعلى تقدير أن ~~يكون~~ في قومه
بالسنة لا يستلزم الإجزاء فيتمهل أن يكون أمر بالسنة كخروعة الوقت كما يؤمر من قدم من
سفر في رمضان ثم أرا وكما يؤمر من أفطر يوم السبت ثم رأى الهلال وكل ذلك لا ينافي أمرهم
بالنساء بل ورد ذلك صريحاً في حديث آخر به أبو داود والشافعي من طريق قتادة عن عبد الرحمن
ابن سلمة عن عثمان أسلم أت النبي صلى الله عليه وسلم فقال دعهم يومكم هذا قالوا لا قال فأتوا
بقية يومكم واقتضوه وعلى تقدير أن لا يثبت هذا الحديث في الأمر بالنعاء فلا يثبت ترك النعاء
لأن من لم يبدل اليوم بكافة لا يلزم القضاء كمن بلغ أو أسلم في أثناء النهار واحتج الجمهور ولا يشترط
النية في الصوم من الليل بما أخرجه أصحاب السنن من حديث عبد الله بن عمر عن أخته حفصة
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له لفظ النسائي ولا يروى
والترمذي من لم يجتمع الصيام قبل الشجر فلا صيام له واختلاف في رفعه ووقفه ورجح الترمذي
والنسائي الموقوف بعد أن أطب النسائي في تخرجه بطرقه وحكي الترمذي في العلل عن البخاري
ترجيح وقته وعمل بظاهر الاسناد جماعة من الأئمة فصح الحديث المذكور منهم ابن خزيمة وابن
حبان والحاكم وابن حزم وروى له الدارقطني طريقاً آخر وقال رجالها ثقات وأبعد من خصه من
الحنفية بصيام القضاء والمذنب وأبعد من ذلك تفرقة النعوى بين صوم النذر إذا كان في يوم
بعينه كعاشوراء فيجزي النية في النهار أو لا في يوم بعينه كرمضان فلا يجزي إلا النية من الليل وبين
صوم الطوع فيجزي في الليل وفي النهار وقد عقبه امام الحرمين أنه كلام غث لا لث له وقال
ابن قدامة يعتبر النية في رمضان لكل يوم في قول الجمهور وعن أحمد أنه يجزئ نية واحدة لجميع
الشهر وهو كقول مالك والشافعي (٢) وقال زفر بن يحيى صوم رمضان في حق المتعم العجز بغير تمويه
قال عطاء وشهاب وواحد زفر بأنه لا يصح فيه غير صوم رمضان لعمدة فلا يشترط أن لا يمتنع
معياره فلا يصح في يوم واحد الأصوم واحد وقال أبو بكر الرازي يلزم قائل هذا أن يصح صوم
المعنى عليه في رمضان إذا لم يأكل ولم يشرب لوجود الاسم لا بغيره قال فان التزمه كان
مستثناً وقال غيره يلزمه أن من أخر الصلاة حتى لم يبق من وقتها إلا قدر ما قبل جئت قطوعاً
أنه يجزئه عن الفرض واستدل ابن حزم بحديث حماد على أن من بئس له هلال رمضان بالنهار

(٣) قوله وقال زفر الجهمش
بعض النسخ والذي قاله
الذكر في كافي شرح الهداية
خلافه فإنه نقل أن مذهب
زفر مثل مالك اهـ

جازه استدر النية حينئذ ويجزئه وبناءه على ان عاشوراء كان فرضاً ولا وقد أمر وأن يسكوا
 في أثناء النهار قال وحكم الفرض لا يتغير ولا يخفى ما ورد عليه مما قد منه وألحق بذلك من نسي
 أن ينوي من الليل لاستواء حكم الحافل والناسي **قوله باب** الصائم يصح جنباً
 أي هل يصح صومه أولاً وهل يفرض بين الغاء والناسي أو بين الفرض والتطوع وفي كل ذلك
 خلاف للسلف والجمهور على الجواز مطبقاً والله أعلم **قوله** كنت أنا وأبي حتى دخلنا على عائشة
 وأم سلمة كذا أورده البخاري من رواية مالك مختصراً وعقبه بطريق الزهري عن أبي بكر بن
 عبد الرحمن فأوهم أن سابقهما واحد لكنه ساق النظام لما لا بعدا بين وليس فيه ذكر مروان ولا
 قصة أي خبره نعم قد أخرجه مالك في الموطأ عن سبي مطوقاً لما لا فيه شيء آخر أخرجه في الموطأ
 عن عبد بن بن سعيد عن أبي بكر بن عبد الرحمن مختصراً وأخرجه مسلم من هذا الوجه أيضاً
 وأخرجه مسلم أيضاً من رواية ابن جريج عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه أم
 منتهى وله طرق أخرى كثيرة أظن الساق في تحريفها وفي بيان اختلاف نقاتها وأساذكر
 محمد بن فوائد ما شاء الله تعالى **قوله** في رواية شعيب أن أباه عبد الرحمن أخبر مروان أن
 ابن الحكم وأخبار عبد الرحمن عماد كرموا أن كان بعد أن أرسله مروان إلى عائشة وأم سلمة
 ذلك في الموطأ وهو عند مسلم أيضاً من طريقه ولعله كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم
 فقال مروان أتسمعت عليك يا عبد الرحمن لئن لم يأتني إلى أي المؤمنين عائشة وأم سلمة فلتسألنهما
 عن ذلك قال أي بكرفذهب عبد الرحمن وذهبت بعد حتى دخلنا على عائشة فسألت القصة وبين
 الناس في رواية له أن عبد الرحمن بن الحارث أجمع من ذكر أن مروان عائشة عنهما ومن
 نافع مولى أم سلمة عنها فأخرج من طريق عبد بن بن سعيد عن أبي عبيد عن عبد الرحمن بن
 الحارث قال أرسلني مروان إلى عائشة فأتيتها فقلت غلامها ذلك كوان فأرسلته إلى أفسألهما عن
 ذلك فقالت فذكر أخيد مرفوعاً قال فأتيت مروان فحدثته بذلك فأرسلني إلى أم سلمة فأتيتها
 فقلت غلامها نافع فأرسلته إليها فسألهما عن ذلك فذكر مرسله وفي أسناده ثلثان لأن أبا عباس
 مجهول فإن كان محفوظاً فيجمع بأن كلام الغلامين كان واسطة بين عبد الرحمن وبين كل
 منهما في السؤال كما في هذه الرواية وتوقع عبد الرحمن وابنه أبو بكر كلاهما من وراء الحجاب
 كما في رواية المصنف وغيره وسأذكره من رواية أبي حازم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن
 عن أبيه عند الناس في قصة ان عبد الرحمن جاء إلى عائشة فسلم على الباب فقالت عائشة
 يا عبد الرحمن الحديث **قوله** كان يدركه النجس وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم في رواية
 مالك المنابر لها كان يصح جنباً من جماع غير احتلام وفي رواية يونس عن ابن شهاب عن عروة
 وأبي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة كان يدركه النجس في رمضان جنباً من غير حل وسأقي بعدا بين
 وللهائي من طريق عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عنهما كان يصح جنباً من غير
 احتلام ثم يوصم ذلك اليوم وله من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال قال مروان لعبد
 الرحمن بن الحارث اذهب إلى أم سلمة فسلمها فقالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصح جنباً
 متى فصوصم ويأمرني بالصيام قال القرطبي في هذا فائدتان أحدهما أنه كان يجمع في رمضان
 ويؤخر الغسل إلى بعد طلوع النجس بياناً لبوارز الثاني ان ذلك كان من جماع لا من احتلام

* (باب الصائم يصح جنباً)
 حدثنا عبد الله بن مسلمة عن
 مالك عن سبي مولى أبي بكر
 ابن عبد الرحمن بن الحارث بن
 هشام بن المغيرة أنه سمع أبا
 بكر بن عبد الرحمن قال
 كنت أنا وأبي حتى دخلنا
 على عائشة وأم سلمة ح
 وحدنا أبو الهيثم أخبرنا
 شعيب عن الزهري قال
 أخبرني أبو بكر بن عبد
 الرحمن بن الحارث بن هشام
 أن أباه عبد الرحمن أخبر
 مروان أن عائشة وأم سلمة
 أخبرته أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان يدركه
 النجس وهو جنب من أهله
 ثم يغتسل ويصوم

لأنه كان لا يحتمل إذا احتلام من الشيطان وهو معصوم منه وقال غيره في قولها من غير احتلام
 إشارة إلى جواز الاحتلام عليه والامساك للاستئذان معني وردبان الاحتلام من الشيطان وهو
 معصوم منه وأجيب بأن الاحتلام يطلق على الانزال وقد وقع الانزال بغير برؤية تبي في المنام
 وأرادت بالتقصيد بالجامع المبالغ في الرد على من زعم أن فاعل ذلك عمدا فيظن وإذا كان فاعل ذلك
 عمدا لا يظن فالتى ينسب الاغتسال أو شام عنه أولى بذلك قال ابن دقيق العبد الما كان الاحتلام
 يأتي للمرء على غير اختيار فقد تمسك به من يرخص لغير المتعمد الجامع فيمن في هذا الحديث
 أن ذلك كان من جماع لازالة هذا الاحتمال **(قوله)** وقال مروان لعبد الرحمن بن الحارث أقدم
 بالله في روايته النساء من طريق عكرمة بن خالد عن أبي بكر بن عبد الرحمن فقال مروان
 لعبد الرحمن التي أباه مرة فحدثته بهذا فقال انه بخاري وأنه لا كره أن أسئله بما يكره فقال أعزم
 عليك لتلقينه ومن طريق عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه فقال لعبد الرحمن لمروان غفر
 الله لك أنت على صدق ولا أحب أن أرد عليه قوله وبين ابن جرير عن مروان بن عبد الملك بن أبي بكر
 ابن عبد الرحمن عن أبيه سبب ذلك فنه عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال سمعت أباه مرة يقول في
 قصصه ومن أدركه الخبر جنباً فلا يصح قال فذكره لعبد الرحمن فانطلق وانطلقت معه حتى
 دخلنا على مروان فذكر القصة أخرجه عبد الرزاق عنه ومن طريقه مسلم والنسائي وغيرهما
 وفي رواية ما لك عن عبي عن أبي بكر ابن أباه مرة قال من أصبح جنباً فذكر ذلك اليوم والنسائي
 من طريق المقبري كان أبوه مرة يفتي الناس انهم من أصبح جنباً فلا يصوم ذلك اليوم وله من
 طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أنه سمع أباه مرة يقول من احتلم من الليل أو وقع أهله ثم
 أدركه النجس ولم يغتسل فلا يصح ومن طريق أبي قلابة عن عبد الرحمن بن الحارث أن أباه مرة
 كان يقول من أصبح جنباً فله فطر فاشتت هذه الروايات على أنه كان يفتي بذلك وسأني بيان من
 روى ذلك عنه مرفوعاً في آخر الكلام على هذا الحديث **(قوله)** لتفرعن) كذا لا كذا بالنساء
 والزاي من الفرع وهو الخوف أي تخمينه بهذه القصة التي يخالف قوادم ولا يشبهه في الفرع عن
 بفتح فقا وقاف وراء مفتوحة أي تفرع بهذه القصة معه يقال قرعت بكذا مع فلان إذا علمته به
 اعلا ماصرحا **(قوله)** ومروان يوشد على المدينة) أي أمر من جهة معاوية **(قوله)** فكره ذلك
 عبد الرحمن) قد يناسب كراحتهم قبل ويحتمل أن يكون كرهه أيضاً أن يخالف مروان لكونه كان
 أميراً واجب الطاعة في المعروف وبين أبو حازم عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه سبب تشديد
 مروان في ذلك فعند النسائي من هذا الوجه قال كنت عند مروان مع عبد الرحمن فذكر روا
 قول أبي هريرة فقال اذهب فاسأل أرواح النبي صلى الله عليه وسلم قال فذهبنا إلى عائشة فقالت
 يا عبد الرحمن أما لكم في رسول الله أسوة حسنة فذكر الحديث ثم أتينا أم سلمة كذلك ثم أتينا
 مروان فاستد عليه اختلافهم فخوفاً أن يكون أبوه مرة يحدث بذلك عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال مروان لعبد الرحمن عزمك لما أتيت خديته **(قوله)** ثم ذكرنا أن يجتمع
 بنى الخليفة) أي المكان المعروف وهو ميثاق أهل المدينة وقوله وكان لأبي هريرة هناك
 أرض فيه رفع توهم من يظن أنهم اجتمعوا في سفر وظاهره أنهم اجتمعوا من غير قصد لكن في روايته
 مالك المذكورة فقال مروان لعبد الرحمن أقسمت عليك لتركن دابتي فانها بالباب فلندخلك إلى

وقال مروان لعبد الرحمن
 ابن الحارث أقدم بالله
 لتفرعن في أباه مرة ومروان
 يومئذ على المدينة فقال أبو
 بكر فكره ذلك عبد الرحمن
 ثم قال لئلا نشتت مع بني
 الخليفة وكانت لأبي هريرة
 هناك أرض

أي هريرة قاله بارضه بالعقيق فلتجبره قال فركب عبد الرحمن وركبت معه فهذا أنا هري في انه قصد
 أباهرير ذلك فيجمل قوله ثم قدرونا أن نجتمع معه على المعنى الاعم من التقدير لعل معنى
 الالتفات ولاتخاذ بين قوله بنى الخليفة وبين قوله بارضه بالعقيق لاحتمال أن يكون قصدا الى
 العقيق فلم يجده ثم وجداه بنى الخليفة وكان له ايضاها أرض ووقع في رواية معمر عن الزهري
 عن أبي بكر فقال مروان عزت عليكم الماذهبتا الى أي هريرة قال فلتسما أباهريرة عند
 باب المسجد وانظرا أن المراد بالمسجد هنا مسجد أي هريرة بالعقيق لا المسجد النبوي كما بين
 الروايتين أو يجتمع بانهما التقيا بالعقيق فذكر له عبد الرحمن القصة بجملة أولم يذكرها بل شرع
 فيها ثم لم يتم لأنه ذكر تفصيلها وسماها جواب أي هريرة الابعدان رجعا الى المدينة وأراد دخول
 المسجد النبوي (قوله) في ذا كرك (قوله) في رواية الكشيبي في أن ذكر بصيغة المضارعة (قوله) لم
 أذكره لك (قوله) في رواية الكشيبي لم أذكره لك وفيه حسن الادب مع الاكابر وتقدم الاعتذار قبل
 تبليغ ما يظن المبلغ أن المبلغ يكرهه (قوله) فذكر قول عائشة وأم سلمة فقال كذلك حدثني
 الفضل) ظاهره أن الذي حدثه به الفضل مثل الذي ذكره له عبد الرحمن عن عائشة وأم سلمة
 وليس كذلك لما قدمناه من مخالفة قول أي هريرة لقول عائشة وأم سلمة والسبب في هذا الابهام
 ان رواية شعيب في حديث الباب لم يذكر في أولها كلام أي هريرة كما قدمناه فلذلك أشكل أمر
 الإشارة بقوله وكذلك ووقع كلام أي هريرة في رواية معمر وفي رواية ابن جريح كما قدمناه
 فلذلك قال في آخره سمعت ذلك أي القول الذي كنت أقوله من الفضل وفي رواية مالك عن يحيى
 فقال أبوهريه لا علمي بذلك وفي رواية معمر عن ابن شهاب قتلون وجه أي هريرة ثم قال هكذا
 حدثني الفضل (قوله) وهو أعلم أي بما روى والعهدة عليه في ذلك لعل ووقع في رواية النسفي
 عن البخاري ومن أعلم أي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكذا في رواية معمر وفي رواية ابن
 جريح فقال أبوهريه أهما قالتا قال نعم قال هما أعلم وهذا يرجع رواية النسفي والنسائي من
 طريق عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه هي أي عائشة أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 منا وزاد ابن جريح في روايته فجمع أبوهريه عما كان يقول في ذلك وكذلك وقع في رواية محمد
 ابن عبد الرحمن بن ثوبان عند النسائي انه رجع وروى ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن سعد
 ابن المسيب ان أباهريرة رجع عن فتياه من أصبح حنيا فلا صومه وللنسائي من طريق عكرمة
 ابن خالد وعلى بن عتبة وعمران بن مالك كلهم عن أبي بكر بن عبد الرحمن ان أباهريرة أشكل بذلك
 على الفضل بن عباس لكن عندهم من طريق عمر بن أبي بكر عن أبيه ان أباهريرة قال في هذه القصة
 انما كنت اسلمة بن زيد حدثني فيصل على انه كان عنده عن كل منهم ما يؤيد رواية أخرى
 عند النسائي من طريق أخرى عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه قال فيها انما حدثني فلان
 وفلان وفي رواية مالك المذكورة أخبرني به شعبة وانظرا هنا هذا من قصص الرواة منهم من
 أبهم الرجلين ومنهم من اقتصر على أحدهما تارة فمهما وتارة فمفسرا ومنهم من لم يذكر عن أي
 هريرة أحدا وهو عند النسائي أيضا من طريق أبي قلابة عن عبد الرحمن بن الحارث في آخره
 فقال أبوهريه هكذا كنت أحسب (قوله) وقال همام وابن عبد الله بن عمر عن أي هريرة كان
 النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالنظر والاول أسند) اما رواية همام فوصلها أحمد وابن حبان

فقال عبد الرحمن لاني هريرة
 اني اذكرك امر اولولا
 مروان أقسم على قبي لم
 اذكره لك فذكر قول عائشة
 وأم سلمة فقال كذلك حدثني
 الفضل بن عيسى وهو أعلم
 وقال همام وابن عبد الله
 ابن عمر عن أي هريرة كان
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يأمر بالنظر والاول أسند

من طريق معمر عنه بلفظ قال صلى الله عليه وسلم اذا فدى للصلاة صلاة الصبح وأحدكم جنب فلا يصح حينئذ وأما رواية ابن عبد الله بن عمرو فوصلها عبد الرزاق عن معمر بن ابن شهاب عن ابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة أنه قد اختلف على الزهري في اسمه فقال شعيب عنه أخببرني عبد الله بن عبد الله بن عمرو قال لي أبو هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر نبالا القطر اذا أصبح الرجل جنباً أخرجه النساء والطبراني في مسند الشاميين وقال عقيل عنه عن عبد الله بن عبد الله بن عمر أنه قد اختلف على الزهري هل هو عبد الله مكبراً أو عبد الله صغيراً وأما قول المصنف والأول أسند فاستشكله ابن التين قال لأن اسناد الخبر رفعه فكله قال ان الطريق الأولى أوضح رفعا قال لكن الشيخ أبو الحسن قال معناه ان الأول أظهر اتصالا (قلت) والذي يظهر لي ان مراد البخاري ان الرواية الأولى أقوى اسنادا وهي من حيث الرجحان كذلك لان حديث عائشة وأم سلمة في ذلك جاء عنهما من طرق كثيرة جدا يعني واحد حتى قال ابن عبد البر انه نسخ وثبات وأما أبو هريرة فأكثر الروايات عنه انه كان يقضي به وجاء عنه من طريق هذين انه كان يرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك وقع في رواية معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره أخرجه عبد الرزاق والنسائي من طريق عكرمة بن خالد عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال بلغ مرءى ان أبا هريرة يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره من طريق المقرئ قال بعثت عائشة إلى أبي هريرة لا تحدث به ذاع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جدم من طريق عبد الله بن عمرو القاري سمعت أبا هريرة يقول ورب هذا البيت ما أنا قلت من أدرك الصبح وهو جنب فلا يصح ثم درى الكعبة قاله لكن بين أبو هريرة كما مضى انه لم يسمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم واغماضه بواسطة الفضل وأسامة وكانه كان لشدته وتوقه بخبرهما اختلف على ذلك وأما ما أخرجه ابن عبد البر من رواية عطاء بن ميسان عن أبي هريرة انه قال كنت حدثتكم من أصبح جنباً فسد أفطار وان ذلك من كيس أبي هريرة فلا يصح ذلك عن أبي هريرة لانه من رواية عمر بن قيس وهو متروك ثم قدر جمع أبو هريرة عن القنوي بذلك اما لرجحان روايته أم المؤمنين في جواز ذلك من صحابي رواية غيرهما مع ما في رواية غيرهما من الاحتمال اذ يمكن أن يحمل الامر بذلك على الاستحباب في غير الفرض وكذا النهي عن صوم ذلك اليوم واما الاستعداد أن يكون خبراً أم المؤمنين ناخلاً الخبر غيرهما وقد بقي على مثاله أبي هريرة هذه بعض التابعين كما نقله الترمذي ثم ارتفع ذلك الخلاف واستقر الاجماع على خلافه كما جزم به النووي وأما ابن دقيق العيد فقال صار ذلك اجماعاً ولا اجماع لكن من الأخذين حديث أبي هريرة من فرق بين من تعمدا الجنابة وبين من احتلم كما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عينة عن هشام بن عروة عن أبيه وكذا احكام ابن المنذر عن طاوس أيضاً قال ابن بطال وهو أحد قولي أبي هريرة (قلت) ولم يصح عنه فقد أخرج ذلك ابن المنذر من طريق أبي المهنزم وهو ضعيف عن أبي هريرة منهم من قال يتم صومه ذلك اليوم ويقضيه حكاها ابن المنذر عن الحسن المصري وسالم بن عبد الله بن عمر (قلت) وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريح انه سأل عطاء عن ذلك فقال اختلف أبو هريرة وعائشة فأرى ان يتم صومه ويقضى اهـ وكأنه لم يثبت عنده رجوع أبي هريرة عن ذلك وليس ما ذكره صريحاً

استحباب القضاء ونقل بعض المأخرين عن الحسن بن صالح بن حي استحباب القضاء أيضا والذي نقله
 الطحاوي عنه استحبابه ونقل ابن عبد البر عنه وعن النخعي استحباب القضاء في الفرض والاجزاء
 في الطلوع ووقع لابن بطال وابن التين والنووي والنفا كهى وغير واحد في نقل هذه المذهب
 مغايرات في نسبتها لقالها والمعتد ما حرته ونقل الماوردي ان هذا الاختلاف كله انما هو في
 حق الجنب وأما الحتم فأجمعوا على انه يجوز وهذا النقل معتبر بما رواه الناسق باسناد صحيح
 عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر انه احتلم ليلة في رمضان فاستدقظ قبل ان يطلع النجم ثم قيل
 أن يغتسل فلم يستيقظ حتى أصبح قال فاستغفبت أباه مرة فقال أفطر وله من طريق شدين
 عبيد الرحمن بن زبون انه سمع أباه مرة يقول من احتلم من الليل أو واقع أهله ثم أدركه النجوم
 يغتسل فلا يصح وهذا صريح في عدم التفرقة وحمل القائلون بنساده صمام الجنب حديث
 عائشة على انه من الخصائص النبوية أشار الى ذلك الطحاوي بقوله وقال آخرون يكون حكم
 النبي صلى الله عليه وسلم على ما ذكرت عائشة وحكم الناس على ما سكي أو هرة وأجاب الجمهور
 بان الخصائص لا تثبت الا بدليل وبانه قد ورد صريح بما يدل على عدمها وترجم بذلك ابن حبان
 في صحيحه حيث قال ذكر البيان بان هذا الفعل لم يكن المصطفى مخصوصا به ثم أورد ما أخرجه هو
 وسلم والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من طريق أبي يونس مولى عائشة عن عائشة ان رجلا بيا
 الى النبي صلى الله عليه وسلم يستنفضه وهي تسمع من وراء الباب فقال يا رسول الله تدركني الصلاة
 أى صلاة الصبح وأنا جنب أفأصوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم وأنت تدركني الصلاة وأنا جنب
 فأصوم فقال استمنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال والله اني
 لأرجو ان أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما اتى وذكر ابن خزيمة ان بعض العلماء قال هم ان أباه
 هرة غلط في هذا الحديث ثم رد عليه بانهم لم يغلط بل أسأل على رواية صادق الآن الخبر منذ
 لان الله تعالى عند ابتداء فرض الصيام كان منع في ليل الصوم من الأكل والشرب والجماع بعد
 النوم قال فيجوز ان يكون خبر الفضل كان حينئذ ثم أباح الله ذلك كله الى طلوع النجم فكان
 للجماع ان يستمر الى طلوعه فيلزم أن يقع اغتساله بعد طلوع النجم فدل على أن حديث عائشة
 ناسخ لحديث الفضل ولا يبلغ الفضل ولا أباه مرة التاسع فاستقر أبو هرة على التنباه ثم رجع
 عنه بعد ذلك لما بلغه (قلت) ويتوهمه ان في حديث عائشة هذا الاخير ما يشعر بان ذلك كان بعد
 الحديبية لقوله فيها قد غفر الله لك ما تقدم وما تأخر وأشار الى آية الفتح وهي انما زلت عام
 الحديبية سنة ست وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية والى دعوى النسخ فيه ذهب ابن
 المنذر والخطابي وغير واحد وقرره ابن دقيق العيد بان قوله تعالى أحل لكم ليلة التمام الرفث
 الى نساءكم يقتضى اباحة الوطء في ليلة الصوم ومن جملتها الوقت المشار الى طلوع النجم فيلزم
 اباحة الجماع فيه ومن ضرورته أن يصح فاعل ذلك جنب ولا يشهد صومه فان اباحة التمسب
 لشيء اباحة لشيء (قلت) وهذا أولى من سألوا الترجيح بين الخبرين كما تقدم من قول
 البخاري والاول أسند وكذا قال بعضهم ان حديث عائشة أرجح لموافقة أم سلمة لها على ذلك
 ورواية اثنين تقدم على رواية واحد ولا سيما وهما زوجتان وهما أعلم بذلك من الرجال ولان
 روايتهما توافق المقول وهو ما تقدم من مدلول الآية والمعقول وهو ان الغسل شيء واجب

بالانزال وليس في فعله شيء يحرم على صائم فقد يحتمل بالنهار فيجب عليه الغسل ولا يحرم عليه بل
يتم صومه اجماعا فكذلك اذا احتلم ليلا بل هو من باب الاولى وانما يمنع الصائم من تعمد الجماع
نهارا وهو شبهة من تمنع من التطيب وهو محرم لكن لو تطيب وهو حلال ثم أحرم فليقل عليه لونه
أو يحمده لم يحرم ذلك عليه وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الأمر في حديث أبي هريرة أمر ارشاد
الى الأفضل فان الأفضل ان يغتسل قبل الفجر فلو خالف جاز ويحمل حديث عائشة على بيان
الجواز ونقل النووي هذا عن أصحاب الشافعي وفيه نظر فان الذي نقله البيهقي وغيره عن نص
الشافعي سلوك الترجيع وعن ابن المنذر وغيره سلوك التسخير ويعبر على جملة على الارشاد
التصريح في كثير من طرق حديث أبي هريرة بالأمر بالنظر وبالتالي عن الصيام فكيف يصح
الحل المذكور اذا وقع ذلك في رمضان وقيل هو محمول على من ادركه الفجر مجامعا فاستدام بعد
طلوعه عالما بذلك ويعبر عليه مارواه النسائي من طريق أبي حازم عن عبد الملك بن أبي بكر بن
عبد الرحمن عن أبيه ان أباه مرة كان يقول من احتلم وعلم باحتلامه ولم يغتسل حتى أصبح فلا
يصوم وحكي عن التين عن بعضهم انه سقط لامر حديث النفل وكان في الاصل من أصبح جنبا
في رمضان فلا يضطر فلياسقط لاصار فليطهر وهذا بعيد بل باطل لانه يستلزم عدم التوقف بكنه
من الاحاديث وانما يطرحها مثل هذا الاحتمال وكأنه قائل ما وقف على شيء من طرق هذا
الحديث الاعلى للفظ المذكور وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم دخول العلماء على
الامر او مزاكهم اياهم بالعلم وفيه فضيلة لمروان بن الحارث لم يلده عليه الحديث من
استنما بالعلم ومساكن الدين وفيه الاستنبات في النقل والرجوع في المعاني الى الاعمال فان الشيء
اذا نزع فيه رد الى من عنده علمه وترجع مروى النساء فيما لهن عليه الاطلاع دون الرجال على
مروى الرجال كعكسه وان المباشر للأمر أعلم به من المخبر عنه والانتساء بالنبي صلى الله عليه
وسلم في افعاله عالم بيقم دليل الخصوصية وان للمنفذ من الافضل خلاف ما عنده من
العلم أن يبحث عنه حتى يقف على وجهه وان الحجة عند الاختلاف في المصير الى الكتاب والسنة
وفيه الحجة بخبر الواحد وان المرأة فيه كالرجل وفيه فضيلة لاني هريرة لاعترافه بالحق ورجوعه
اليه وفيه استعمال السلف من الصحابة والتابعين الارسلان عن العدول من غير تكبير بينهم لان
أباه مرة اعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يمكنه ان يرويه
عنه بلا واسطة وانما يدينها لما وقع من الاختلاف وفيه الادب مع العلماء والمبادرة لامتناع امر
ذي الامر اذا كان طاعة ولو كان فيه مشقة على المأمور * (تكميل) * في معنى الجنب الحائض
والنساء اذا انتفع دمه الا ثم طلع الفجر قبل اغتسالها قال النووي في شرح مسلم مذهب
العلماء كافة صحة صومها الا ما حكى عن بعض السلف مما لا يعلم صح عنه أو لا وكذا أشار بذلك الى
ما حكاه في شرح المذهب عن الاوزاعي لكن حكاه ابن عبد البر عن الحسن بن صالح ايضا وحكي ابن
دقيق العيدان في المسئلة في مذهب مالك قولين وحكاة القرطبي عن محمد بن مسلمة عن أصحابهم
ووصف قوله بالشذوذ وحكي ابن عبد البر عن عبد الملك بن الماجشون انها اذا أخرت غسلها حتى
طلع الفجر فربها يوم فطر لانها في بعضه غير ظاهرة قال وليس كالأذى يصح جنبا لان الاحتلام
لا ينقض الصوم والحيض ينقضه **قوله** **باب** **المباشرة للصائم** أي بيان حكمها

* (باب) * المباشرة للصائم

وأصل المباشرة التقاء البشرتين ويستعمل في الجماع سواء أبلغ أو لم يبلج وليس الجماع مراداً
 بهذه الترجمة **(قوله)** وقالت عائشة رضي الله عنها يحرم عليه فرجها) وصله الطحاوي من طريق
 أبي مرة مولى عقيل عن حكيم بن عقيل قال سألت عائشة ما يحرم على من امرأتي وأنا صائم قالت
 فرجها أسناده إلى حكيم صحيح ويؤدى معناه أيضاً ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن مسروق
 سألت عائشة ما يحل للرجل من امرأته صائماً قالت كل شيء إلا الجماع **(قوله)** حدثنا سليمان بن
 حرب عن شعبة) كذا لا أكثر ووقع للكشيبي عن سعد بن عيسى ملة وآخره دال وهو غلط فاحش
 فليس في شيوخ سليمان بن حرب أحداً سمع سعد بن عيسى عن الحكم والحكم المذكور وهو ابن
 عتيبة وابراهيم هو التميمي وقد وقع عند اسماعيل عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب عن
 شعبة على الصواب لكن وقع عنده عن ابراهيم أن علقمة وشريح بن أرفأة رجلان من الخنوع كانا
 عند عائشة فقال أحدهما لصاحبه سلها عن القبلة للصائم قال ما كنت لأرقت عندكم المؤمنين
 فقالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ويأشرو وهو صائم وكان أملىكمكم لآربه
 قال اسماعيل رواه غندروان أبي عدي وغير واحد عن شعبة فقالوا عن علقمة وحدث به
 البخاري عن سليمان بن حرب عن شعبة فقال عن الأسود وفيه نظر وشرح أبو اسحق بن جزة
 فيما ذكره أبو نعيم في المستخرج عنه بأنه خطأ **(قلت)** وليس ذلك من البخاري فقد أخرجه البيهقي
 من طريق محمد بن عبد الله بن معبد عن سليمان بن حرب كما قال البخاري وكان سليمان بن حرب
 حدث به على الوجهين فإن كان حفظه عن شعبة فلعن شعبة حدث به على الوجهين والأفاكثر
 أصحاب شعبة لم يقولوا فيه من هذا الوجه عن الأسود وإنما اختلفوا فيهم من قال كرواية يوسف
 المتقدمه وصورتها الأرسال وكذا أخرجه النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة
 ومنهم من قال عن ابراهيم عن علقمة وشريح وقد ترجم النسائي في سننه الاختلاف فيه على
 ابراهيم والاختلاف على الحكم وعلى الاعمش وعلى منصور وعلى عبد الله بن عون كلهم عن
 ابراهيم وأورده من طريق اسرائيل عن منصور عن ابراهيم عن علقمة قال خرج نفر من الخنوع
 فيهم رجل يدعى شريحاً حدث أن عائشة قالت فذكر الحديث قال فقال له رجل لقد هممت
 أن أضرب رأسك بالقوس فقال قولوا له فليكن عني حتى تأتي أم المؤمنين فلما أتوها قالوا لعقمة
 سلها فقال ما كنت لأرقت عندها اليوم فسمعه فقال فذكر الحديث ثم سأقه من طريق عبيدة
 عن منصور فجعل شريحاً يهاها المنكروا بهم الذي حدث بذلك عن عائشة ثم استوعب النسائي
 طرقه وعرف منها أن الحديث كان عند ابراهيم عن علقمة والأسود ومسروق جميعاً فله كان
 يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا وتارة يجمع وتارة يفرق وقد قال الدارقطني بعد ذكر
 الاختلاف فيه على ابراهيم كلها صحاح وعرف من طريق اسرائيل سبب تحديث عائشة بذلك
 واستدراكها على من حدث عنها به على الإطلاق بقولها ولكنه كان أملىكمكم لآربه فأشارت
 بذلك إلى أن الإباحة لمن يكون ما كان لنفسه دون من لا يأمن من الوقوع فيما يحرم وفي رواية حماد
 عند النسائي قال الأسود قلت لعائشة أيأشرو الصائم قالت لا قلت أليس كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يأشرو وهو صائم قالت انه كان أملىكمكم لآربه وظاهر هذا أنها اعتقدت خصوصية
 النبي صلى الله عليه وسلم بذلك قاله القرطبي قال وهو اجتهد منها وقول أم سلمة يعني التي ذكره

وقالت عائشة رضي الله
 عنها يحرم عليه فرجها
 * حدثنا سليمان بن حرب
 عن شعبة عن الحكم عن
 ابراهيم عن الأسود عن
 عائشة رضي الله عنها

أولى أن يؤخذ به لأنه نص في الواقعة (قلت) قد ثبت عن عائشة صريحاً بالباحة ذلك كما تقدم
 فيجمع بين هذا وبين قولها المتقدم أنه يحل له بكل شيء إلا الجماع يحمل النهي هنا على كراهة
 التزني فأنه لا تنافي إلا بالباحة وقد رويناه في كتاب الصيام ليوسف القاضي من طريق جاد بن سلمة
 عن جاد بنظ سألت عائشة عن المباشرة للباطم فكرهتها وكان هذا هو المبر في تصدير البخاري
 بالآثر الأول عنها لأنه يفسر مرادها بالنفي المذكور في طريق جاد وغيره والله أعلم ويدل على أنها
 لا ترى بغيرها ولا يكون من أمن الخصاص ما رواه مالك في الموطأ عن أبي النضر أن عائشة بنت
 طلحة أخبرته أنها كانت عند عائشة فدخل عليها زوجها وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر
 فقالت له عائشة ما يمنعك أن تدن من أهلك فتلاعنها وتقبلها قال أقبلها وأنا صائم قالت نعم (قوله)
 كان يقبل ويأشرو وهو صائم) التفسير لأخص من المباشرة فهو من ذكر العام بعد الخاص وقد
 رواه عمرو بن ميمون عن عائشة باللفظ كان يقبل في شهر الصوم أخرجه مسلم والنسائي وفي رواية
 لمسلم يقبل في رمضان وهو صائم فأشارت بذلك إلى عدم التفرقة بين صوم الفرض والنفل وقد
 اختلف في القبلة والمباشرة للصائم فكرهها قوم بطاقتها وهو مشهور عند المالكية وروى ابن أبي
 شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يكره القبلة والمباشرة ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم
 يكرهها واحتجوا بقوله تعالى فالأنباشروهن الآية فتقع من المباشرة في هذه الآية نهياً
 والجواب عن ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم هو المدين عن الله تعالى وقد أباح المباشرة فنهى
 فدل على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا مادونه من قبلة ونحوها والله أعلم ومن أفنى بافطار
 من قبل وهو صائم عبد الله بن شبرمة أحد فقهاء الكوفة ونقله الطحاوي عن قوم لم يسمهم والزم
 ابن حزم أهل القبايس أن يلحقوا الصيام بالحج في منع المباشرة ومقدمات التكاح للاتفاق على
 إبطالهما للجماع وإباح القبلة قوم مطلقاً وهو المنقول صحيحاً عن أبي هريرة وبه قال سعيد وسعد
 ابن أبي وقاص وطائفة بل بالغ بعض أهل الطائفة فاستحبها وفرق آخرون بين الشاب والشبيخ
 فكرهها للشباب وإباحها للشبيخ وهو مشهور عن ابن عباس أخرجه مالك وسعيد بن منصور
 وغيرهما وجاء فيه حديثان من فروعان فهم ما ضعف أخرجهما أبو داود ومن حديث
 أبي هريرة والآخر أحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وفرق آخر وابن من ذلك
 نفسه ومن لا يملك كما أشارت إليه عائشة وكان تقدم ذلك في مباشرة الخائض في كتاب الخوض وقال
 الترمذي ورأى بعض أهل العلم أن الصائم إذا ملك نفسه أن يقبل والافلا لمسلم له صومه وهو
 قول سفيان والثاقبي ويدل على ذلك ما رواه مسلم من طريق عمر بن أبي سلمة وهو ربيب النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي قبيل الصائم فقال سل هذه لام سلمة فأخبرته
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك فقال يا رسول الله قد عفر الله لك ما تقدم من ذنبك
 وما تأخر فقال أما والله لا أتقاكم لله وأخشاكم له فدل ذلك على أن الشاب والشبيخ سواء لأن
 عمر حينئذ كان شاباً والعلم كان أول ما بلغ وفيه دلالة على أنه ليس من أخصائص وروى
 عبد الرزاق بإسناد صحيح عن عطاء بن يسار عن رجل من الأنصار أنه قبل امرأته وهو صائم فأمر
 امرأته أن تسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فسأله فقال اتق الله ففعل ذلك فقال زوجها
 يرض الله لبيبه فيما يشاء فرجعت فقال أنا أعلمكم بحمد الله واتقاكم وأخرجهم مالك لكنه

قالت كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يقبل ويأشرو وهو
 صائم وكان أسألكم

أرسله قال عن عطاء بن رسل أفذ كرتحوه مطولا واختلف فيما إذا بشر أو قبل أو نظر فانزل أو
أمدى فقال الكوفيون والشافعي يقضي إذا أنزل في غير النظر ولا قضاء في الأمداء وقال مالك
واسحق يقضي في كل ذلك ويكفر في الأمداء فيقضي فقط واحتمل أن الانزال أقصى ما يطلب
بالجامع من الالتئان في كل ذلك وتعقب أن الأحكام علق بالجامع ولو لم يكن انزال فاقترقا وروى
عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك وجوب القضاء فيمن بشر أو قبل فانقطع ولم يمسد ولا أنزل
وأنكره غيره عن مالك وأبلغ من ذلك ما روى عبد الرزاق عن حذيفة من تأمل خلق امرأته وهو
صائم بطل صومه لكن إسناده ضعيف وقال ابن قدامة إن قبل فانزل افطر بلا خلاف كذا قال
وفيه نظر فقد حكى ابن حزم أنه لا يفطر ولو أنزل وقوى ذلك وذهب إليه وسأذكر في الباب الذي
يليه زيادة في هذه المسئلة أن شاء الله تعالى (قوله لاربه) بفتح الهمزة والراء وبالواو حدثنا أي حاجته
ويروى بكسر الهمزة وسكون الراء أي عضوه الأول أشهر وإلى ترجيحه أشار البخاري بما
أورده من التفسير (قوله وقال ابن عباس مأرب حاجة) مأرب يسكون الهمزة وفتح الراء وهذا
وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله وفيها ما رب أخرى قال
حاجة أخرى كذا فيه وهو تفسير الجمع بالواو حذف الراء كان فيها حاجات أو حوائج فقد أخرجه أيضا
من طريق عكرمة عنه بلفظ ما رب أخرى قال حوائج أخرى (قوله وقال طاوس غير أولى
الاربه الا حتى لا حاجة له في النساء) وصلة عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن ابن طاوس عن
أبيه في قوله غير أولى الاربه قال هو الا حتى الذي ليس له في النساء حاجة وقد وقع لنا هذا الأثر بعن
في جزء مجاهد بن يحيى المروى من طريق السلفي وقد تقدم في الحيز بيان الاختلاف في
قوله لاربه ورأيت بخط مغلطاً في شرحه هنا قال وقال ابن عباس أي في نفسه وأولى الاربه
ألقه وقال ابن جبير المعنوه وقال عكرمة العنبن ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري وانما وقع
في ذلك أن القطب لما أخرج أثر طاوس قال بعده وعن ابن عباس المتعدى آخره ولم يرد
القطب أن البخاري ذكر ذلك وانما أورده القطب من قبل نفسه من كلام أهل التفسير (قوله
وقال جابر بن زيدان نظر فأمي يتم صومه) وصلة ابن أبي شيبة من طريق عرو بن هرم سئل جابر
ابن زيد عن رجل نظر إلى امرأته في رمضان فأمي من شهواتها هل يفطر قال لا ويتم صومه وقد
تقدم نقل الخلاف فيه قريبا (تنبيه) وقع هذا الأثر في رواية أبي ذر وحده هنا وقع في رواية
الباقي في أول الباب الذي بعده وذكره ابن بطال في البابين معا ومناسبة البابين من جهة التفرقة
بين من يقع منه الانزال باختباره وبين من يقع منه بغير اختيار كما سأتفسط القول فيه أن
شاء الله تعالى (قوله باب) التمسك للصائم أي بيان حكمها (قوله حدثني يحيى) هو
القطان وهشام وجواب عرو وقد أحال المصنف بالتمسك على طريق مالك عن هشام وليس بين
لنظهما ما يخالفه فقد أخرجه النسائي من طريق يحيى القطان بلفظ كان يقبل بعض أزواجه
وهو صائم وزاد الاسماعيلي من طريق عرو بن علي بن يحيى قال هشام قال قال لي أم القيلة تدعو
إلى خير ورؤاه سعيد بن منصور عن يعقوب بن عبد الرحمن عن هشام بلفظ كان يقبل بعض
أزواجه وهو صائم ثم ضحك فقال عرو لم أر القيلة تدعو إلى خير وكذلك قال مالك في الموطن
عن هشام عقب الحديث لكن لم يقبل فيه ثم ضحك وقوله ثم ضحك يجعل ضحكها التمجيد عن

لاربه وقال قال ابن عباس
مأرب حاجة قال طاوس غير
أولى الاربه الا حتى لا حاجة
له في النساء وقال جابر بن
زيدان نظر فأمي يتم صومه
(باب) * التمسك للصائم
* حدثنا أحمد بن المنثري حدثني
يحيى عن هشام قال أخبرني
أبي عن عائشة عن النبي صلى
الله عليه وسلم ح وحدثنا
عبد الله بن مسلمة عن مالك
عن هشام عن أبيه عن
عائشة رضي الله عنها قالت
إن كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليقبل بعض
أزواجه وهو صائم ثم ضحك
* حدثنا مسدد حدثنا يحيى
عن هشام بن أبي عبد الله
حدثنا يحيى بن أبي كثير عن
أبي سلمة عن زينب ابنة أم
سلمة عن أم هانئ رضي الله عنها
قالت بيما أنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في الخيلة
أذحضت فأنسلت فأخذت
ثياب حبيضي فقال مالك
أنفست قلت نعم فدخلت
* مع في الخيلة وكانت هي
ورسول الله صلى الله عليه
وسلم يغتسلان من أنا واحد
وكان يقبلها وهو صائم

خائف في هذا وقبل تعجب من نفسها اذ تحدث بمثل هذا مما يحكي من ذكر النساء مثله للرجال
ولكنها ألحمت الضرورة في تسليغ العلم الى ذلك وكذلك وقد يكون الخمد بخلا لاخبارها عن
نفسها بذلك أو تتيها على انها صاحبة القصة ليكون أبلغ في الثقة بها أو سرور بان يحكمها من النبي
صلى الله عليه وسلم وعزلته امته ومحبته لها وقد روى ابن أبي شيبة عن شريك عن هشام في هذا
الحديث فضحك فظننا انها هي وروى النسائي من طريق طلحة بن عبد الله التيمي عن عائشة
قالت أهوى الى النبي صلى الله عليه وسلم لي قبلي فقلت اني صائمة فقال وأنا صائم فقبلني وهذا
يؤيد ما قدمناه ان النظر في ذلك لمن لا يتأثر بالمباشرة والتقبيل لا للفرقة بين الشاب والشيوخ
لان عائشة كانت شابة نعم لما كان الشاب مظنة لهيجان الشهوة فرق من فرق وقال المازري
ينبغي ان يعتبر حال القبيل فان أبارت منه القبلة الانزال حرمت عليه لان الانزال يمنع منه الصائم
فكذلك ما أتى الذي يسره وان كان عنها الذي في رأى القضاء منه قال يحرم في حقه ومن رأى ان
لا قضاء قال بكره وان لم تؤد القبلة الى شيء فلا معنى للمنع منها الاعلى القول بسد الذريعة قال ومن
بدع ما روى في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم للسائل عنها أ رأيت لو تخففت فاشاد الى فته بدع
وذلك ان الخففة لا تنقض الصوم وهي أول الشرب ومفتاحه كأن القبلة من دواحي الجماع
ومفتاحه والشرب ينسد الصوم كما ينسد الجماع وكأنت عندهم ان أوائل الشرب لا يفسد
الصيام فكذلك أوائل الجماع اهـ والحديث الذي أشار اليه أخرجه أبو داود والنسائي من
حديث عمر قال النسائي منكرو صحيحه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقد سبق الكلام على
حديث أم سلمة في كتاب الحيض والغرض منه هنا قولها وكان يقبلها وهو صائم وقد ذكرنا سنده
من رواية عمر بن أبي سلمة في الباب الذي قبله وقال النووي القبلة في الصوم ليست محرمة على من
لم تحرش شهوته لكن الأولى له تركها أو أمان من حركت شهوته فهي حرام في حقه على الأصح وقبل
مكرهته وروى ابن وهب عن مالك الباحث في النفل دون الفرض قال النووي ولا خلاف انها
لا تطل الصوم الا أنزل بها * (تنبيه) * روى أبو داود ودوده من طريق مصدع بن يحيى عن
عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وخص اسانها واسناده ضعيف ولو صح فهو محمول
على من لم يتبع ربه الذي خاطرها والله أعلم **(قوله ما)** اغتسال الصائم
أي بيان جوازها قال الزين بن المنير أطلق الاغتسال لتشبه الاغتسال المسنونة والواجبة والمباحة
وكأنه يشترى ضعف ما روى عن علي من النهي عن دخول الصائم الحمام أخرجه عبد الرزاق وفي
اسناده ضعف واعتمده الحنفية فذكره الاغتسال للصائم **(قوله)** بل ابن عمر يوافقني عليه وهو
صائم في رواية الكشي يني فالفاه وهذا وصله المصنف في التاريخ فان أبي شيبة من طريق
عبد الله بن أبي عثمان انه رأى ابن عمر يفعل ذلك ومناسبة لترجمة من جهة ان بلل الثوب اذا
طالت اقامته على الحسد حتى جف ينزل ذلك منزلة الدلك بالماء وأراد البخاري باثر ابن عمر هذا
معارضة ما جاء عن ابراهيم النخعي باقوى منه فان وكيعا روى عن الحسن بن صالح عن مغيرة عنه
انه كان يكره للصائم بل الثياب **(قوله)** ودخل الشعبي الحمام وهو صائم وصله ابن أبي شيبة عن أبي
الاحوص عن أبي اسحق قال رأيت الشعبي يدخل الحمام وهو صائم ومناسبة لترجمة ظاهرة
(قوله) وقال ابن عباس لا بأس ان يتظم القدر) يكره القاف أى طعام القدر والنبي وصله ابن

* (باب اغتسال الصائم) *
وبل ابن عمر رضي الله عنهما
ثوباً فألقى عليه وهو صائم
ودخل الشعبي الحمام وهو
صائم وقال ابن عباس لا بأس
أن يتظم القدر أو الشئ

أبي شيبة من طريق عكرمة عنه بلفظ لا بأس أن يتطاعم القدرور ويتاه في الجعدات من هذا الوجه بلفظ لا بأس أن يتطاعم الصائم بالشيء يعني المرققة ونحوها ومناسبة للترجمة من طريق الفصوي لأنه إذا لم ينأف الصوم أذاحل الطعام في الفم وقطعه وقت يسه من الأزد راد لم ينأف ايصاله الماء إلى بشرة الجسد من باب الأولى **(قوله)** وقال الحسن لا بأس بالمضغضة والتبريد للصائم وصله عبد الرزاق عنه ما وقع بعضه في حديث مرفوع أخرجه مالك وأبو داود ومن طريق أبي بكر ابن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بالعرج يصب الماء على رأسه وهو صائم من العطش أو من الحر ومناسبة للترجمة ظاهرة وسأيت الكلام على ما يتعلق بالمضغضة في الباب الذي بعده **(قوله)** وقال ابن مسعود إذا كان يوم صوم أحدكم فليصبح دهينا ترحلا وقال أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتبعه في صومه وأنا صائم ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استاك وهو صائم وقال ابن عمر يستاك أول النهار وآخره وقال عطاء بن زدرد ربه لا تقول يفطر وقال ابن سيرين لا بأس بالسواك الرطب قبل له طعم قال والماء له طعم وأت تفهض به ولم ير أنس والحسن وأبراهيم الكحل للصائم بأسا * حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب حدثنا يونس عن ابن شهاب عن عروة عن أبي بكر قالت عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يدركه الغبر حينما في رمضان من غير حلم فيغتسل ويصوم * حدثنا السمعيل قال حدثني مالك عن سفيان مولى أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام بن الغيرة أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن كنت أنا وأبي فذهبت معه حتى دخلنا على عائشة رضي الله عنها قالت أشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن

أبي شيبة من طريق عكرمة عنه بلفظ لا بأس أن يتطاعم القدرور ويتاه في الجعدات من هذا الوجه بلفظ لا بأس أن يتطاعم الصائم بالشيء يعني المرققة ونحوها ومناسبة للترجمة من طريق الفصوي لأنه إذا لم ينأف الصوم أذاحل الطعام في الفم وقطعه وقت يسه من الأزد راد لم ينأف ايصاله الماء إلى بشرة الجسد من باب الأولى **(قوله)** وقال الحسن لا بأس بالمضغضة والتبريد للصائم وصله عبد الرزاق عنه ما وقع بعضه في حديث مرفوع أخرجه مالك وأبو داود ومن طريق أبي بكر ابن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بالعرج يصب الماء على رأسه وهو صائم من العطش أو من الحر ومناسبة للترجمة ظاهرة وسأيت الكلام على ما يتعلق بالمضغضة في الباب الذي بعده **(قوله)** وقال ابن مسعود إذا كان يوم صوم أحدكم فليصبح دهينا ترحلا قال الزين المير مناسبة للترجمة من جهة أن الأدهان من الدليل يقتضى استحباب أثره في النهار وهو مباح طب الدماغ ويقوى النفس فهو أبلغ من الاستعاينة بعد الاعتسال لحظة من النهار ثم يذهب أثره **(قلت)** وله مناسبة أخرى وذلك أن المنافع من الاعتسال لعله سلك به سلك استحباب التقشف في الصيام كما ورد مشددا في الحج والأدهان والترجل في مخالفة التقشف كالاغتسال وقال ابن المنبر الكبير أراد البخاري الرد على من كره الاعتسال للصائم لأنه إن كرهه خشية وصول الماء لحته فإلّا ياطله بالمضغضة والسواك ويزدق القدرور ونحو ذلك وإن كرهه للرافهة فقد استحب الساق للصائم الترفع والتجمل بالترجل والأدهان والكحل ونحو ذلك فلذلك ساق هذه الآثار في هذه الترجمة **(قوله)** وقال أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتبعه في صومه وأنا صائم * حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب حدثنا يونس عن ابن شهاب عن عروة عن أبي بكر قالت عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يدركه الغبر حينما في رمضان من غير حلم فيغتسل ويصوم * حدثنا السمعيل قال حدثني مالك عن سفيان مولى أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام بن الغيرة أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن كنت أنا وأبي فذهبت معه حتى دخلنا على عائشة رضي الله عنها قالت أشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن

طعمه ثم أورد المصنف حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بعد الفجر ويصوم
 وأورده أيضاً من حديث أم سلمة وهو مطابق لما ترجم له وقد تقدم الكلام عليه
 مستوفى قبل بابين بحمد الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب** الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً أي
 هل يجب عليه القضاء أو لا وهي مسألة خلاف مشهورة فذهب الجمهور إلى عدم الوجوب وعن
 مالك يبطل صومه ويجب عليه القضاء قال عباس هذا هو المشهور عنه وهو قول شيخه ربيع
 وجميع أصحاب مالك لكن فرقوا بين الفرض والنفل وقال الدارودي لعل مالكاً يبلغه الحديث
 أو أوله على رفع الأثم ﴿قوله﴾ وقال عطاء إن استنثر فدخل الماء في حلقة لا بأس أن لم يملك أي دفع
 الماء من عليه فإن ملك دفع الماء فلم يدفعه حتى دخل حلقة أفطر ووقع في رواية أي ذروا النسئ
 لا بأس لم يملك باسقاطا وهي على هذا جملة مستأنفة كالتعليل لقوله لا بأس وهذا الاثر وصله
 عبد الرزاق عن ابن جريح قلت لعطاء إنسان يستنثر فدخل الماء في حلقة قال لا بأس بذلك قال
 عبد الرزاق وقاله معمر عن قتادة وقال ابن أبي شيبة حدثنا محمد بن ابن جريح أن إنساناً قال
 لعطاء أمضض فدخل الماء في حلتي قال لا بأس لم يملك وهذا يقوى رواية أي ذروا النسئ ﴿قوله﴾
 وقال الحسن إن دخل الذباب في حلقة فلا شيء عليه وصله ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي
 نجيج عن مجاهد عن ابن عباس في الرجل يدخل في حلقة الذباب وهو صائم قال لا يفطر وعن
 وكيع عن الربيع عن الحسن قال لا يفطر ونسأه هذين الاثرين للترجمة من جهة أن المغلوب
 يدخل الماء في حلقة أو الذباب لا اختيار له في ذلك كالناسي قال ابن المنبر في الحاشية ادخل
 المغلوب في ترجمة الناسي لاجتماعهما في ترك العدو سب الاختيار ونقل ابن المنذر الاتفاق
 على أن من دخل في حلقة الذباب وهو صائم إن لا شيء عليه لكن نقل غيره عن أشهب أنه قال
 أحب إلى أن يقضى حكمه من التين وقال الزين بن المسير دخول الذباب أفعد بالعلبة وعدم
 الاختيار من دخول الماء لأن الذباب يدخل بنفسه بخلاف الاستنشاق والمضمضة فأنما تشأعن
 تسيبه وفرق إبراهيم بين من كان ذا كرا لصومه حال المضمضة فأوجب عليه القضاء دون الناسي
 وعن الشعبي إن كان لصلاة فلا قضاء ولا اقضي ﴿قوله﴾ وقال الحسن ومجاهدان جامع ناسياً فلا
 شيء عليه هذان الاثران وصلهما عبد الرزاق قال أخبرنا ابن جريح عن ابن أبي نجيج عن مجاهد
 قال لو وطئ رجل امرأته وهو صائم ناسياً في رمضان لم يكن عليه فيه شيء وعن الثوري عن رجل
 عن الحسن قال هو بمنزلة من أكل أو شرب ناسياً وظاهرنا الحسن هذا مناسبة كهذا الاثر
 للترجمة وروى أيضاً عن ابن جريح أنه سأل عطاء عن رجل أصاب امرأته ناسياً في رمضان قال
 لا ينسئ هذا كما عليه القضاء وناسع عطاء على ذلك الأوزاعي والديث ومالك وأحمد وهو أحد
 الوجهين للشافعية وفرق هؤلاء كلهم بين الأكل والجماع وعن أحمد في المشهور عنه يجب عليه
 الكفارة أيضاً وحتم قصور حالة الجماع ناسياً عن حالة الأكل والحق به بعض الشافعية من
 أكل كثيراً لتدور نسيان ذلك قال ابن دقيق العيد ذهب مالك إلى إيجاب القضاء على من أكل
 أو شرب ناسياً وهو القياس فإن الصوم قد فاق ركنه وهو من باب المأمورات والقاعدة أن
 النسيان لا يؤثر في المأمورات قال وعمدة من لم يوجب القضاء حديث أي هرة لأنه أمر بالاعتام
 وسعى الذي يتم صوماً وظاهره جملة على الحقيقة الشرعية فيتمسك به حتى يدل دليل على أن

كان ليصح جنباً من جماع
 غير احتلام ثم بصومه ثم
 دخلنا على أم سلمة فقالت
 مثل ذلك * (باب) * الناس
 إذا أكل أو شرب ناسياً وقال
 عطاء إن استنثر فدخل الماء
 في حلقة لا بأس به إن لم يملك
 وقال الحسن إن دخل حلقة
 الذباب فلا شيء عليه وقال
 الحسن ومجاهدان جامع
 ناسياً فلا شيء عليه * حدثنا
 عبدان أخبرنا يزيد بن زريع

قوله قوله وقال الحسن الخ
 كذا بالنسخ التي بأيدينا
 ولعلها رواية أو كتابة بالعبث
 والافتسخ المتن التي بأيدينا
 مازي بالهامش اه معصية

المراد بالصوم هنا حقيقة اللغو به وكأنه يشير بهذا إلى قول ابن القصار أن معنى قوله فليتم صومه
 أي الذي كان دخل فيه وليس فيه في القضاء قال وقوله فأنما أطمعه الله وسقاه مما يستدل به
 على صحة الصوم لا شعارة بل النعل الصادر منه مسلوب الإضافة إليه فلو كان أظفر لأضيف
 الحكم إليه قال وتعليل الحكم بالاكل والشرب للغالب لأن نسبة الجماع نادر بالنسبة اليهما
 وذكر الغالب لا يقتضي مفهوما وقد اختلف فيه القائلون بأن أصل الناسي لا يوجب قضاء
 واختلف القائلون بالافساد هل يوجب مع القضاء الكفارة أو لا مع اتفاقهم على أن أكل الناسي
 لا يوجبها ومدا رك ذلك على قصور حالة الجماع ناسيا عن حالة الاكل ومن أراد الحاق الجماع
 بالنصوص عليه فأنما طريقه القياس والقياس مع وجود الفارق متعذرا لأن ابن القاسم إن
 الوصف الفارق لم يفي اه وأجاب بعض الشافعية بأن عدم وجوب القضاء عن الجماع مأخوذ
 من عموم قوله في بعض طرق الحديث من أفطر في شهر رمضان لأن الفطر أعم من أن يكون أكل
 أو شرب أو جاع وأنما يخص الأكل والشرب بالذكر في الطريق الأخرى لكونهما أغلب وقوعا
 ولعدم الاستغناء عنهما غالبا (قوله هشام) هو الدستواني (قوله إذا نسي فأكل) في رواية مسلم
 من طريق اسمعيل عن هشام بن نسي وهو صائم فأكل ولله صنف في التذمر من طريق عوف عن
 ابن سيرين من كل ناسيا وهو صائم ولا يداو من طريق حبيب بن الشهيد وأيوب عن ابن
 سيرين عن أبي هريرة جابر جليل فقال بإسناد الله فيها أكلت وشربت ناسيا وأنا صائم وهذا
 الرجل هو أبو هريرة راوى الحديث أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف (قوله فليتم صومه) في
 رواية الترمذي من طريق قتادة عن ابن سيرين فلا يفتقر (قوله فأنما أطمعه الله وسقاه) في
 رواية الترمذي فأنما هو رزق رزقه الله وللدارقطني من طريق ابن عيسى عن هشام فأنما هو رزق
 ساقه الله تعالى إليه قال ابن العربي تمسك جميع فنيها الأمصار بنظر هذا الحديث وتطلع مالك
 إلى المسئلة من طريقها فاشرف عليه لأن الفطر ضد الصوم والأمسالة ركن الصوم فاشبهه مالو
 نسي ركعة من الصلاة قال وقد روى الدارقطني فيه لا قضاء عليك فتأوله علماؤنا على أن معناه
 لا قضاء عليك الآن وهذا تعسف وإنما أقول استدحض فتنبه ونقول به لا على أصل مالك في أن
 خبر الواحد إذا جاءته خلاف النوا اعد لم يعمل به فلما جاء الحديث الأول الموافق للقاعدة في رفع
 الأثم علمناه وأما الثاني فلا يوافقها فلم نعمل به وقال القرطبي احتج به من أسقط القضاء وأجيب
 بأنه لم يتعرض فيه للقضاء فيعمل على سقوط المؤاخظة لأن المطلوب صيام يوم لاخر فيه لكن
 روى الدارقطني فيه سقوط القضاء وهو نص لا يقبل الاحتمال لكن الشأن في تحفته فإن صح
 وجب الأخذ به وسقط القضاء اه وأجاب بعض المالكية بحمل الحديث على صوم التطوع
 كما حكاه ابن التميمي عن ابن شعبان وكذا قال ابن القصار واعتدل بأنه لم يقع في الحديث تعيين
 رمضان فيعمل على التطوع وقال المهلب وغيره لم يذكر في الحديث إثبات القضاء فيعمل على
 سقوط الكفارة عنه وإثبات عذره ورفع الأثم عنه وبقاء نيته التي بينها اه والجواب عن ذلك
 كما عاينا أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري
 عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة بنظ من أفطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا
 كفارة فعين رمضان وصرح بأسقاط القضاء قال الدارقطني تفرد به محمد بن مرزوق عن

حدثنا هشام حدثنا ابن
 سيرين عن أبي هريرة رضى
 الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال إذا نسي فأكل
 وشرب فليتم صومه فأنما
 أطمعه الله وسقاه

الانصاري وتعقب بان ابن خزيمة أخرجه أيضا عن ابراهيم بن محمد الماهلي وبان الحاكم أخرجه
من طريق أبي حاتم الرازي كلاهما عن الانصاري فهو المنشرد به كما قال البيهقي وهو ثقة والمراد انه
انفرد بذلك اسقاط القضاء فقط لا بتعين رمضان فان النسائي أخرجه الحديث من طريق علي بن
بكر عن محمد بن عمرو ووقفه في الرجل يأكل في شهر رمضان ناسيا فقال الله اطعمه وسقاه وقد ورد
اسقاط القضاء من وجه آخر عن أبي هريرة أخرجه الدارقطني من رواية محمد بن عيسى بن الطباع
عن ابن علية عن هشام عن ابن سيرين ولفظه فاعطاه ورزق ساقه الله الله والقضاء عليه وقال بعد
تخرجه هذا اسناد صحيح وكلهم ثقات (قلت) لكن الحديث عند مسلم وغيره من طريق ابن علية
وليس فيه هذه الزيادة وروى الدارقطني أيضا اسقاط القضاء من رواية أبي رافع وأبي سعيد
المقبري والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار وكلهم عن أبي هريرة وأخرج أيضا من حديث أبي
سعيد رفعه من كل في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه واسناده وان كان ضعيفا لكنه صالح
للمتابعة فاقول درجات الحديث بهذه الزيادة أن يكون حسنا فيصالح للاحتجاج به وقد وقع
الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة وبمعضد أيضا بأنه قد أفتى به جماعة من
العبادة من غير مخالفة لهم منهم كما قاله ابن المنذر وابن حزم وغيرهما على أن طاب وزيد بن
ثابت وأبو هريرة وابن عمر ثم هو موافق لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم
قالنسيان ليس من كسب القلب وموافق للقياس في ابطال الصلاة بعد الاكل بالنسيان
فكذلك الصيام وأما القياس الذي ذكره ابن العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل ورد له الحديث
مع صحته بكونه خبرا واحدا خالف القاعدة ليس بمسلم لانه قاعدة مستقلة بالصيام في عارضه
بالقياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة ولو فتح باب رد الاحاديث الصحيحة مثل هذا لما بقي من
الحديث الا التلليل وفي الحديث لطف الله بعباده والتيسير عليهم ورفع المشقة والحرح عنهم وقد
روى أحمد لهذا الحديث سببا أخرجه من طريق أم حكيم بنت دينار عن مولاتها أم إسحق أنها
كانت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بقصعة من ثريد فأكلت معه ثم تذكرت أنها كانت صائمة
فقال لها ذو البدين الا نبعلم ما شبع فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم أتمى صومك فاعطاه
ورزق ساقه الله البك وفي هذا رد على من فرق بين قتل الاكل وكثيره ومن المستظرفات ما رواه
عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار ان انسانا جاء الى أبي هريرة فقال أصبغت صائما
فنسيت قطعتم قال لا بأس قال ثم دخلت على انسان فنسيت وطعمت وشربت قال لا بأس الله
أطعمك وسقاك ثم قال دخلت على آخر فنسيت قطعتم فقال أبو هريرة أنت انسان لم تعود
الصيام ﴿قوله﴾ **باب** سوال الرب واليايس للصائم كذا الاكثر هو كقولهم
مسجد الجامع ووقع في رواية الكشميني باب سوال الرب واليايس وأشار به هذه الترجمة الى
الرد على من كره للصائم الاستسقاء بالسؤال الرب كالماكية والشعي وقد تقدم قبل باب قياس
ابن سيرين السؤال الرب على الماء الذي يتضمض به ومنه تظهر التكلفة في ايراد حديث عثمان
في صفة الوضوء في هذا الباب فان فيه انه يتضمض واستنشق وقال فيه من توضأ وضوء هذا ولم
يقرب بين صائمه ومغطروه تأيد ذلك بما ذكر في حديث أبي هريرة في الباب (قوله) ويذكر عن عامر
ابن ربيعة قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يستأله وهو صائم ما لأأحصى أو أعد

* (باب) * سوال الرب
واليايس للصائم ويذكر عن
عامر بن ربيعة قال رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم
يستأله وهو صائم ما لأأحصى
أو أعد

وأبو داود والترمذي من طريق عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه وأخيه
 ابن خزيمة في صحيحه وقال كنت لأخرج حديث عاصم ثم نظرت فإذا شعبة والثوري قد روايا عنه
 وروى يحيى وعبد الرحمن عن الثوري عنه وروى مالك عنه بن أبي غير الموطأ (قلت) وضعه ما بن
 معين والذهلي والخازي وغير واحد ومناسبة للترجمة أشعاره بملزمة السؤال ولم يخص رطباً من
 يابس وهذا على طريقة المصنف في أن المطلق يسلك به مسلك العموم أو أن العام في الأشخاص
 عام في الأحوال وقد أشار إلى ذلك بقوله في آخر الترجمة المذكورة ولم يخص صائداً من غيره أي
 ولم يخص أ يضار رطباً من يابس وبهذا التقرير يظهر مناسبة جميع ما أورده في هذا الباب لترجمة
 والجامع لذلك كله قوله في حديث أبي هريرة لا يمر رطب بالسؤال عند كل وضوء فإنه يقتضي إباحته
 في كل وقت وعلى كل حال قال ابن المنبر في الحاشية أخذ البخاري شرعية السؤال للصائم بال دليل
 الخاص ثم انتزع من الأدلة العامة التي تناولت أحوال مشاغل السؤال وأحوال ما يستلزم
 به ثم انتزع ذلك من أعم من السؤال وهو المقتضية الذي أبلغ من السؤال الرطب (قوله) وقالت
 عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم السؤال مطهرة لأنهم مرضاة للرب وصله أحد والنسائي
 وابن خزيمة وابن جبان من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن
 أبي بكر الصديق عن أبيه عن عمار وأدع عن عبد الرحمن هذا بن زيد بن ربع والدرار وروى سليمان
 ابن بلال وغير واحد وخالفهم جاد بن سلمة فرواه عن عبد الرحمن بن أبي عتيق عن أبيه عن أبي
 بكر الصديق أخرجه أبو يعلى والسرّاج في مسندهم عن عبد الأعلى بن جاد بن جاد بن سلمة
 قال أبو يعلى في روايته قال عبد الأعلى هذا خطأ إنما هو عن عائشة (قوله) وقال عطاء وقتادة
 يتلع ريقه) كذلك لا كروا للمصطفى يباع بغيره من ماء ولحموى يتلع بتقديم المائة بعدهما وحدة
 ثم مشددة فاما قول عطاء فوصله سعيد بن منصور وسألي في الباب الذي بعده وأما وقتادة
 فوصله عبد بن جديف التفسير عن عبد الرزاق عن معمر عنه نحوه ومناسبة للترجمة من جهة
 أن أقصى ما يحتمل من السؤال الرطب أن يتحلل منه في النهم شيء وذلك الشيء كله المقتضية فإذا
 قد دفع من فيه لا يضره بعد ذلك أن يتلع ريقه (قوله) وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 لو أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل وضوء وصله النسائي من طريق بشر بن عمر
 مالك عن ابن شهاب عن جديع عن أبي هريرة بهذا اللفظ ووقع لناه لوفى جزاءه لهلي وأخرجه ابن
 خزيمة بن طريق روح بن عباد عن مالك باللفظ لأمرتهم بالسؤال مع كل وضوء والحديث في
 الصحيحين بغير هذا اللفظ من غير هذا الوجه وقد أخرجه النسائي أيضاً من طريق عبد الرحمن
 السراج عن سعيد المقبري عن أبي هريرة باللفظ ولو أن أشق على أمتي لأمرتهم عليهم السؤال مع
 كل وضوء (قوله) وروى نحوه عن جابر وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم) أما حديث
 جابر فوصله أبو نعيم في كتاب السؤال من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عنه باللفظ مع كل صلاة
 سؤال الوعد الله مختلف فيه ووصله ابن عدي من وجه آخر عن جابر باللفظ جعلت السؤال عليهم
 عزيزة واستناده ضعيف وأما حديث زيد بن خالد فوصله أصحاب السنن وأحمد بن طريق محمد بن
 اسحق عن محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة عن أبي هريرة روى عنه محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة عن
 أنه سأله عن رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة روى عنه محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة عن

وقال أبو هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم لو أن
 أشق على أمتي لأمرتهم
 بالسؤال عند كل وضوء
 وروى نحوه عن جابر وزيد
 ابن خالد عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ولم يخص الصائم
 من غيره وقالت عائشة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 السؤال مطهرة للرب مرضاة
 للرب وقال عطاء وقتادة
 ريقه حدثنا عبد الله بن
 عبد الله بن شريك عن
 حدثنا الزهري عن عطاء بن
 يزيد عن جمران قال رأيت
 عثمان رضي الله عنه توضأ
 فأفرغ على يديه ثلاثاً ثم
 مضى واستن ثم غسل
 وجهه ثلاثاً ثم غسل يده
 اليمنى إلى المرفق ثلاثاً ثم
 غسل يده اليسرى إلى المرفق
 ثلاثاً ثم مسح برأسه ثم غسل
 رجله اليمنى ثلاثاً ثم اليسرى
 ثلاثاً ثم قال رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم توضأ
 نحوه وضوءي هذا ثم قال من
 توضأ نحوه وضوءي هذا ثم
 يصلي ركعتين لا يحدث
 نفسه فيه شيء غفر له
 ما تقدم من ذنبه

زيد بن خالد قال رواية محمد بن ابراهيم أصح قال الترمذي كلا الحديثين صحيح عندي (قلت) ربح البخاري طريق محمد بن ابراهيم لأميرين أحدهما ان فيه قصة وهي قول أبي سلمة فكان زيد بن خالد يضع السؤال منه موضع العلم من أذن الكاتب فيكلاما قام الى الصلاة استاك ثانيا ماله توقيع فأخرج الامام أحمد من طريق يحيى بن أبي كثير حديثا أبو سلمة عن زيد بن خالد كذا نحوه * (تنبيه) * وقع في رواية غير أبي ذر في سياق هذه الآثار والاحاديث تقدم وتأخير وانطباع فيه يسير ثم أورد المصنف في الباب حديث عثمان في صفة الوضوء وقد قدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الوضوء وفي أوائل الصلاة وذكر ما يتعلق به مناسبه للترجمة قبل **قوله** **ما** قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا وضأ فليستغشق بخضه الماء هذا الحديث بهذا اللفظ من الاصول التي لم يوصلها البخاري وقد أخرجه مسلم من طريق همام عن أبي هريرة ورويناه في حصة عبد الرزاق وفي نسخة همام من طريق الطبراني عن اسحق عنه عن معمر عن همام زلفناه اذا وضأ أحدكم فليستغشق بخضه الماء ثم ليستنثر وقول المصنف ولم يميز الصائم من غيره قالة تنقها وهو كذلك في أصل الاستنثار لكن وردت بغير الصائم من غيره في المباحة في ذلك كإرواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بالغ في الاستنثار الا ان تكون صائما وكان المذنف أشار بإيراد تراجم الحسن عتبه الى هذا التفسير **قوله** وقال الحسن لا بأس بالسعوط للصائم ان لم يصل الماء الى حلقة وصله ابن أبي شيبة نحوه وقال الكوفيون والاراضي اسحق يجب القضاء على من استعط وقاله الكوفيون لا يجب الا ان وصل الماء الى حلقة وقوله ويكحل هومن قول الحسن أيضا وقد تقدم ذكره قبل **بابين** **قوله** وقال عطاء الخ واصله سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن ابن جريج قلت لعطاء الصائم يعضض ثم يزدر ريقه وهو صائم قال لا يضره وماذا بقي في فيه وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج ووقع في أصل البخاري وما بقي في فيه قال ابن بطلان ظاهره اباحته الأزدراد لما بقي في الفم من ماء المضمضة وليس كذلك لأن عبد الرزاق رواه باللفظ وماذا بقي في فيه وكان قد سقطت من رواية البخاري انتهى وما على ظاهر ما أورده البخاري موصولة وعلى ما وقع من رواية ابن جريج استفهامية وكأنه قال وأى شيء يبقى في فيه بعد ان يمسح الماء الأثر الماء فإذا بلغ ريقه لا يضره وقوله في الأصل لا يضره ووقع في رواية المستنث لا يضره من زيادة تحتانية والماء في واحد **قوله** ولا يعضض العلك الخ في رواية المستنث ولا يعضض العلك والاول أولى فكذلك أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء يعضض الصائم العلك قال لا قلت انه يمسح ريق العلك ولا يزدره ولا يعضض قال ولا يعضض قال ولا يعضض قال نعم قلت له أرزدر ريقه قال لا قلت ففعل لا يضره قال لا ولا يعضض قال لا يعضض قال نعم قلت له الخلاف في المضمضة في باب من أكل ناسيا قال ابن المنذر تجمعوا على أنه لا شيء على الصائم فيما يتبعه مما يجري مع الريق مما بين أسنانه مما لا يشد على أخرجه وكان أبو حنيفة يقول اذا كان بين أسنانه لحم فاكله متعمدا فلا قضاء عليه وإنه لا يشد على الجهر ولا نه معد ومن الأكل وخص في منضع العلك أكثر العلماء ان كان لا يتحب منه شيء فان تحلب منه شيء فأنزدره فالجهر على أنه يفطر انتهى والعلك بكسر المهملة وسكون اللام بعدها كاف كل ما يعضض ويبقي في الفم

* (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا وضأ فليستغشق بخضه الماء ولم يميز بين الصائم وغيره وقال الحسن لا بأس بالسعوط للصائم ان لم يصل الى حلقة ويكحل وقال عطاء ان تخمض ثم أفرغ ما في فيه من الماء لا يضره ان لم يزدر ريقه وماذا بقي في فيه ولا يعضض العلك فان أزدر ريق العلك لا أقول انه يفطر وانما كن ينهى عنه فان استنثر فدخل الماء حلقة لا بأس لانه لم يلك

قوله ولا يعضض قال وقلت الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا ولعل فيه تحريفنا والاصل ولا يعضض قال لا قلت الخ تأمل وحرر اه صححه

كلما طوى والبان فان كان يتعاب منه شيء في التزم فيدخل الجوف فهو فطر والا فهو حنف
ومعطش فيكره من هذه الحنفية **(قوله ما)** اذا جامع في رمضان أي عاين عالما
وجبت عليه الكفارة **(قوله)** ويذكر عن أبي هريرة رفعه من أفطر يوماً من رمضان من غير عذر
ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وإن صامه وصله أحب السنين الأربعة وصححه ابن خزيمة من
طريق سفيان الثوري وشعبة كلاهما عن حبيب بن أبي ثابت عن عمار عن غير عن أبي المطوس
عن أبيه عن أبي هريرة نحوه وفي رواية شعبة في غير رخصة خصم الله تعالى له لم يقض عنه وإن
صام الدهر كره قال الترمذي سألت محمد بن أبي النجاري عن هذا الحديث فقال أبو المطوس اسمه
يزيد بن المطوس لا أعرف له غير هذا الحديث وقال النجاري في التاريخ أيضاً تفرد أبو المطوس
بهذا الحديث ولا أدري مع أبيه من أبي هريرة أم لا (قلت) واختلف فيه على حبيب بن أبي ثابت
اختلافاً كثيراً اختلفت فيه ثلاث عال الاضطراب والجهل بحال أبي المطوس والشك في سماع
أبيه من أبي هريرة وهذه الثالثة تختص بطريقة النجاري في اشتراط اللقاء وذكر ابن حزم من
طريق العلامة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أنه موقوف قال ابن بطال أشار بهذا الحديث
إلى إيجاب الكفارة على من أفطر بأكل أو شرب قياساً على الجماع والجامع بينهما انتهك حرمة
الشهر بما يفسد الصوم عدداً فقرر ذلك الزين بن المسير بأنه ترجح بالجامع لأنه الذي ورد فيه
الحديث المسند وأما ذكر آثار الأفاضل بينهم أن الإفطار بالأكـل والجامع بمعنى واحد انتهى
والذي يظهر لي أن النجاري أشار بالآثار التي ذكرها إلى أن إيجاب القضاء يقتضي فيه بين السلف
وأن النظر بالجامع لا يذوقه من الكفارة وأشار به حديث أبي هريرة إلى أنه لا يصح لكونه لم يجز به
عنه وعلى تقدير صحة فظايره يقوى قول من ذهب إلى عدم القضاء في النظر بالأكـل بل بقي
ذلك في ذمته زيادة في عقوبته لأن مشروعية القضاء تقتضي رفع الأثم لكن لا يلزم من عدم
القضاء عدم الكفارة فيما ورد فيه الأمر بها وهو الجامع والفرق بين الانتهاء بالجامع والأكـل
ظاهر فلا يصح القياس المذكور قال ابن المنبر في الحاشية ما محصله أن معنى قوله في الحديث لم
يقض عنه صيام الدهر أي لا يسبيل في استئذنه إلى كمال فضله إلا أداء القضاء أي في وصفه الخاص
وإن كان يقضى عنه في وصفه العام فلا يلزم من ذلك إهدار القضاء بالأكـل انتهى ولا يخفى
تسكفه وسياق أثر ابن مسعود إلا أني رددت التأويل وقد سوي بينهما النجاري **(قوله)** وبه قال
ابن مسعود أي بما دل عليه حديث أبي هريرة وأثر ابن مسعود وصلة البيهقي ورويه عايناً في
جرحه لال الحفاري طريق منصور عن واصل عن المغيرة بن عبد الله اليشكري قال حدثت أن
عبد الله بن مسعود قال من أفطر يوماً من رمضان من غير علة لم يجزه صيام الدهر حتى يلقى الله
فإن شاء غفر له وإن شاء عذبه وصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة من وجه آخر عن واصل عن المغيرة
عن فلان بن الحرث عن ابن مسعود وصله الطبراني والبيهقي أيضاً من وجه آخر عن عرفة قال
قال عبد الله بن مسعود من أفطر يوماً في رمضان من غير علة ثم قضى طول الدهر لم يقبل
منه وبهذا الإسناد عن علي مثله وذكر ابن حزم من طريق ابن المبارك بإسناده فيه انقطاع أن أبا
بكر الصديق قال لعمر بن الخطاب فيما أوصاه به من صام شهر رمضان في غيره لم يقبل منه ولو صام
الدهر أجمع **(قوله)** وقال سعيد بن المسيب والشعبي وسعيد بن جبيرة وأبراهيم وقتادة وجاد

* (باب) * اذا جامع في رمضان
ويذكر عن أبي هريرة رفعه
من أفطر يوماً من رمضان
من غير علة ولا مرض لم
يقضه صيام الدهر وإن صامه
وبه قال ابن مسعود وقال
سعيد بن المسيب والشعبي
وسعيد بن جبيرة وأبراهيم
وقتادة وجاد

يقضي يومامكانه) أما سعيد بن المسيب فوصله مسدد وغيره عنه في قصة الجماع قال يقضي يوما
مكانه ويستغفر الله ولم أر عنه التفسير بهذا في الفطر بالاكل بل روى ابن أبي شيبة عن طريق
عاصم قال كتب أبو قتادة إلى سعيد بن المسيب يسأله عن رجل أفطر يوما من رمضان متعمدا قال
يصوم شهرًا قلت فيومين قال صيام شهر قال فعددت أياما قال صيام شهر قال ابن عبد البر كأنه
ذهب إلى وجوب التتابع في رمضان فإذا تخلله فطر يوم عمدًا بطل التتابع ووجب استئناف
صيام شهر لكن لزمه صوم شهر متتابعين وأما غيره وقال غيره يمتثل أنه أراد عن كل يوم شهر ففوله
فيومين قال صيام شهر رأى عن كل يوم والاول أظهر وروى الزبارة والدارقطني مقتضى هذا
الاختقال مرفوعا عن أنس واسناده ضعيف وأما الشعبي فقال سعيد بن منصور وحدثنا هشيم
حدثنا عبد بن أبي خالد عن الشعبي في رجل أفطر يوما في رمضان عمدًا قال يصوم يومامكانه
ويستغفر الله عز وجل وأما سعيد بن جبير فوصله ابن أبي شيبة عن طريق يعلى بن حكيم عنه
فذكر مسئله وأما ابراهيم التيمي فقال سعيد بن منصور وحدثنا هشيم وقال ابن أبي شيبة حدثنا
شريك كلاهما عن مغيرة عن ابراهيم فذكر مسئله وأما قتادة فذكر عنه عبد الرزاق عن معمر عن
الحسن وقتادة في قصة الجماع في رمضان وأما جادو هو ابن أبي سليمان فذكر عنه عبد الرزاق عن أبي
حنيفة عنه **(قوله)** حدثنا يحيى هو ابن سعيد الانصاري وفي اسناده هذا أربعة من التابعين في
نسق كلهم من أهل المدينة يحيى وعبد الرحمن تابعيان صغيران من طبقة واحدة وفوقهما
قليلان محمد بن جعفر وأما ابن عمه عباد بن أسباط التابعين **(قوله)** أن رجلا قيل هو سلمة بن خضر
البياني ولا يبعث ذلك كما سيأتي **(قوله)** انه احترق سمأى في حديث أبي هريرة أنه عبر بقوله
هلكت ورواية الاحتراق تنسروا رواية الهلاك وكأنه لما اعتقد ان مرتكب الاثم يعذب بالنار
أطلق على نفسه انه احترق لذلك وقد أثبت النبي صلى الله عليه وسلم له هذا الوصف فقال أين
الاحتراق إشارة الى انه لو أضر على ذلك لاحتق ذلك وفيمد دلالة على انه كان عامدا كما سيأتي **(قوله)**
تصدق بهذا هكذا وقع مختصرا وأورده مسلم وأبو داود من طريق عمرو بن الحارث عن
عبد الرحمن بن القاسم وفيه قال أصبت أهلى قال تصدق فقال والله مالي شيء قال اجلس فجلس
فأقبل رجل يسوق جارا عليه طعام فقال أين المخترق أنفا فقام الرجل فقال تصدق بهذا فقال
أعلى غيرنا فوالله ألبجاء قال كلوه وقد استدلل به مالك حيث حرم في كفارة الجماع في رمضان
بالاطعام دون غيره من الصيام والعق ولا حجة فيه لان القصة واحدة وقد حفظها أبو هريرة
وقصها على وجهها وأوردتها عائشة مختصرة أشار إلى هذا الجواب الطحاوى والظاهر ان
الاختصار من بعض الرواة فقد رواه عبد الرحمن بن الحارث عن محمد بن جعفر بن الزبير هذا
الاسناد فمصر وانقطعت كان النبي صلى الله عليه وسلم جالساً في ظل فارع يعني بالناء والمهمله فجاءه
رجل من بني باضة فقال احترق وقعت بأسرأتى في رمضان قال أعقر رقبة قال لأجدها قال
أطعم ستين مسكينا قال ليس عندي فذكر الحديث أخرجه أبو داود ولم يسق لنظيره وساقه ابن
خزيمة في صحيحه والبخاري في تاريخه ومن طريقه الميهقي ولم يقع في هذه الرواية أيضاً ذكر صيام
شهرين ومن حفظ حجة على من لم يحفظ * **(تنبيه)** * اختلفت الرواية عن مالك في ذلك فالشهور
ما تقدم وعنه يكفر في الاكل بالتخيير وفي الجماع بالاطعام فقط وعنه التخيير مطلقا وقيل يراعى

يقضي يومامكانه * حدثنا
عبد الله بن منير سمع يزيد
ابن هرون حدثنا يحيى أن
عبد الرحمن بن القاسم أخبره
عن محمد بن جعفر بن الزبير
ابن العوام بن خويلد عن
عباد بن عبد الله بن الزبير
أخبره أنه سمع عائشة رضي
الله عنها تقول ان رجلا أتى
النبي صلى الله عليه وسلم
فقال انه احترق قال مالك
قال أصبت أهلى في رمضان
فأتى النبي صلى الله عليه
وسلم بمكحل يدعى العرق
فقال أين المخترق قال أنا قال
تصدق بهذا

زمان الخصب والجذب وقيل يعتبر حالة المكثرو قيل غير ذلك **﴿قوله﴾** ما إذا جامع
 في رمضان أي عامدا عالما (ولم يكن له شيء) يعنى أو يطمح ولا يستطيع الصيام (فصدق عليه)
 أي بقدر ما يجوز به (فليكن كافر) أي به لأنه صار واجدا وفيه إشارة إلى أن الأصار لا يسقط الكفارة
 عن الذمة **﴿قوله﴾** أخبرني جريد بن عبد الرحمن أي ابن عوف هكذا أو أورد عليه أصحاب الزهري
 وقد جعت منهم في جزء مفرد لطرق هذا الحديث أكثر من أربعين نفسا منهم ابن عينة والليث
 ومعه ومنصور عند الشيخين والأوزاعي وشعيب وإبراهيم بن سعد عند البخاري ومالك وابن
 جريج عند مسلم ويحيى بن سعيد وعمر الشين ومالك عند الترمذي وعبد الجبار بن عمر عند أبي عوانة
 والبخاري وعبد الرحمن بن مسافر عند الطحاوي وعقيل عند ابن خزيمة وابن أبي حفصة عند
 أحمد وبنس وحماد بن أبي أسامة وصالح بن أبي الأخضر عند الدارقطني ومحمد بن إسحق عند البزار
 وسأد كرماء ذلك منهم من زيادة فائدة أن شاء الله تعالى وخالفهم هشام بن سعد فرواه عن
 الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أخرجه أبو داود وغيره قال البزار وابن خزيمة وأبو عوانة
 أخطأ فيه هشام بن سعد (قلت) وقد تابعه عبد الوهاب بن عطاء عن محمد بن أبي حفصة فرواه عن
 الزهري أخرجه الدارقطني في العلل والمختوف عن ابن أبي حفصة كالجماعة كذلك أخرجه أحمد
 وغيره من طريق روح بن عباد عنه ويحتمل أن يكون الحديث عند الزهري عنهم فقد جمعها
 عنه صالح بن أبي الأخضر أخرجه الدارقطني في العلل من طريقه وسما في الباب الذي بعده
 حكاية خلاف أخرجه على منصور وكذلك في الكذارات حكاية خلاف فيه على سفيان بن عيينة
 أن شاء الله تعالى **﴿قوله﴾** إن أباهريه قاله في رواية ابن جريج عند مسلم وعقيل عند ابن خزيمة
 وابن أبي أيسر عند الدارقطني التصريح بالتحديث بين جريد وأبي هريرة **﴿قوله﴾** بينما نحن جلوس
 أصلها بن وقد ترد بغير ما تشيع النسخة ومن خاصة بينما أنها تتلوا بأذن أبيها حيث تقي والله حاجة
 بخلاف بينما فلا تتلوا واحدة منهم أورد في هذا الحديث كذلك **﴿قوله﴾** عند النبي صلى الله
 عليه وسلم فيه حسن الأدب في التعبير لما شعر العندية بالتعظيم بخلاف ما قاله لم يكن في
 رواية الكشيبة مع النبي صلى الله عليه وسلم **﴿قوله﴾** اذ جاءه رجل لم أنصف على تسميته إلا أن
 عبد الغني في المبهمة وتبعه بنسكواول جزم بأنه سلمان أو سلمة بن خضر البياضي واستند إلى
 ما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره من طريق سليمان بن يسار عن سلمة بن خضر أنه طاهر من أمر أنه في
 رمضان وأنه وطأ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم حر رقبته قلت ما أمك رقبته غير ما وضرب
 صفحة رقبته قال فصم شهرين متتابعين قال وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام قال فاطم
 ستين مسكنا قال والذي بعثك بالحق ما لنا طعام قال فاطم حتى يزرقي
 فليدفعها إليك والظاهر أنها ما وقعتان فإن في قصة الجماع في حديث الباب أنه كان صائما كما
 سبأ في قصة سلمة بن خضر أن ذلك كان ليلافا فترقا ولا يلزم من اجتماعهما في كونهما من بني
 بياضة وفي صفة الكفارة وكونها مرتبة وفي كون كل منهما كان لا يقدر على شيء من خصاها
 الاتحاد القصتين وسند كرايا ما يؤيد المغايرة بينهما وأخرج ابن عبد البر في ترجمة عطية الخراساني
 من التهذيب من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه الرجل الذي وقع على
 امرأته في رمضان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم هو سلمان بن خضر قال ابن عبد البر أظن هذا

* (باب) إذا جامع في رمضان
 ولم يكن له شيء فصدق عليه
 فليكن كافر * حدثنا أبو الميان
 أخبرنا شعيب عن الزهري قال
 أخبرني جريد بن عبد الرحمن
 أن أباهريه رضي الله عنه
 قال بينما نحن جلوس عند
 النبي صلى الله عليه وسلم
 اذ جاءه رجل

وهما لان المحفوظ انه ظاهر من امر أنه وقع عليه في الليل لان ذلك كان منه بالنيار اهـ ويحتمل
 أن يكون قوله في الرواية المذكورة وقع على امر أنه في رمضان أي لا بعد أن ظاهر فلا يكون
 وشما ولا يلزم الاتحاد وقع في مباحث العام من شرح ابن الحاجب ما يؤهم ان هذا الرجل هو أبو
 بردة بن يسار وهو وهوم يظهر من تأمل بقية كلامه (قوله) فقال يا رسول الله زاد عبد الحار بن عمر
 عن الزهري جاء رجل وهو ينفق شعره ويدق صدره ويقول هلك الأبعد ولحقني أبي حفصة يلطم
 وجهه ولحاج بن أرقطاد دعوه وفي مرسل ابن المديني عند الدارقطني ويحكي على رأسه التراب
 واستدل بهذا على جواز هذا الفعل والقول بمن وقعت له معصية ويفرق بذلك بين معصية الدين
 والنيا يفتي بوقوع معصية الدين لما يشعر به الحال من شدة الندم وصحة الاقتلاع ويحتمل أن تكون
 هذه الواقعة قبل التهي عن لطم الخدود وحلق الشعر عند المعصية (قوله) فقال هلك في رواية
 منصور في الباب الذي يامه فقال ان الآخر هلك والآخر بهمزة مفتوحة وخاء معجمة مكسورة
 بغير مد هو الأبعد وقيل الثابت وقيل الارذل (قوله) هلك في حديث عائشة كما تقدم
 احتوت وفي رواية ابن أبي حفصة ما أرائني الا قد هلك واستدل به على أنه كان عامدا لان
 الهلاك والاحتراق يجاز عن العصيان المؤدى الى ذلك فكأنه جعل المتوقع كالواقع وبالغ فغير
 عنه بلفظ الناسي واذا تقرر ذلك فليس فيه حجة على وجوب الكفارة على الناسي وهو مشهور
 قول مالك والجمهور وعن أحمد بن بعض المالكية يجب على الناسي وتسكو ابتداء استسار عن
 جماعة هل كان عن عمد أو نسيان وترك الاستئصال في الفعل ينزل منزلة العموم في القول كما اشتهر
 والحوادث أنه قد سبق حاله بقوله هلك واحتوت فدل على أنه كان عامدا عارفا بالتعزيم وأيضا
 فدخل التنبه في الجماع في نهار رمضان في غاية البعد واستدل بهذا على أن من ارتكب معصية
 لا حد فيها جماعة مستفتيا أنه لا يعززلان النبي صلى الله عليه وسلم لم يه اقبحه مع اعترافه بالمعصية
 وقد ترجم لذلك البخاري في الحدود وأشار الى هذه القصة وتوجيه أن مجتبه مستفتيا يقتضى
 الندم والتوبة والتعزير اجاعل للاستصلاح ولا استئصال مع الصلاح وأيضا فلو عوقب
 المستفتي لكان سببا لترك الاستفتاء وهي مفسدة فاقضى ذلك ان لا يعاقب هكذا قرره الشيخ
 تقي الدين لكن وقع في شرح السنة للبعوي أن من جامع معتمدا في رمضان فسد صومه وعليه
 القضاء والكفارة ويعز على سره صذعه وهو محمول على من لم يقع منه ما وقع من صاحب هذه
 القصة من الندم والتوبة وشاء بعض المالكية على الخلاف في تعزير شاهد الزور (قوله) قال
 مالك) بفتح اللام استفتاهم عن حاله وفي رواية عقيل ويحك ما شأنك ولا بن أبي حفصة وما الذي
 أعطاك ولعمرو ما الذي في رواية الاوزاعي ويحك ما صنعت أخرجه المصنف في الادب وترجم باب
 ما جاء في قول الرجل ولائ ويحك ثم قال عقبه تابعه يونس عن الزهري يعني في قوله ويحك وقال
 عبد الرحمن بن زاذ عن الزهري وبك (قلت) وسأذكر من وصلها هاتان شاء الله تعالى وقد تابع
 ابن خالدي قوله وبك صالح بن أبي الأخضر وتابع الاوزاعي في قوله ويحك عقيل وابن اسحق
 وسجاج بن أرقطاد فهو أربح وهو اللائق بالمقام فان وضح كلمة رجعة وويل كلمة عذاب والمقام
 يقتضى الأول (قوله) وقعت على امرأتى وفي رواية ابن اسحق أصبت أهلى وفي حديث عائشة
 وطئت امرأتى وقع في رواية مالك وابن جريج وغيرهما كما سيأتي بيانه بعد قليل في الكلام على
 الترتيب والتخيير في أول الحديث أن رجلا أفطر في رمضان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم

فقال يا رسول الله هلك
 قال مالك قال وقعت على
 امرأتى

الحديث واستدل به على إيجاب الكفارة على من أفسد صيامه مطلقا بأي شيء كان وهو قول
 المالكية وقد تقدم نقل الخلاف فيه والجمهور حملوا قوله أفطره على المقيّد بالرواية
 الأخرى وهو قوله وقعت على أهلي وكأنه قال أفطر بجماع وهو أولى من دعوى القرطبي وغيره
 تعمد القصة واحتج من أوجب الكفارة مطلقا بقياس الأصل على الجامع بجماع ما بينهما من
 انتهاك حرمة الصوم وبأن من أكره على الأكل فسد صومه كما يفسد صوم من أكره على الجامع
 بجماع ما بينهما وسأفني بيان الترجيح بين الروايتين في الكلام على الترتيب وقد وقع في حديث
 عائشة نظير ما وقع في حديث أبي هريرة تعظم الروايات فيها وطئت وخوذ ذلك وفي رواية ساق سلم
 أسنادها وساق أبو عوانة في مستخرجها متنها قال أفطرت في رمضان والقصة واحدة وخبر جها
 متحد فحمل على أنه أراد أفطرت في رمضان بجماع وقد وقع في مرسل ابن السبب عند سعيد بن
 منصور أصابت امرأتى ظهرا في رمضان وتعين رمضان معه مول عنده ومعه للفرق في وجوب كفارة
 الجامع في الصوم بين رمضان وغيره من الواجبات كالنذر وفي كلام أبي عوانة في حجة الإشارة
 إلى وجوب ذلك على من وقع منه في رمضان نهارا سواء كان الصوم واجبا عليه أو غير واجب
 (قوله وأنا صائم) جملة حالية من قوله وقعت فيؤخذ منه أنه لا يترى في إطلاق اسم المشتق بقاء
 المعنى المشتق منه - فقيمة لاستعماله كونه صائما بجماع في حالة واحدة في هذا قوله وطئت أي
 شرعت في الوطء أو أراد جامعت بعد أداء ناصأ ووقع في رواية عبد الجبار بن عمر وقعت على أهلي
 اليوم وذلك في رمضان (قوله هل تجد رقة تعفوها) في رواية منصور تجد ما تجدد رقة تعفوها
 رواية ابن أبي حنيفة أنه يستطيع أن تعف رقة وفي رواية إبراهيم بن سعد الأوزاعي فقال
 اعف رقة وزاد في رواية مجاهد عن أبي هريرة فقال بئس ما صنعت اعف رقة (قوله قال لا في)
 رواية ابن مسافر فقال لا والله يا رسول الله وفي رواية ابن إسحاق ليس عندي وفي حديث ابن عمر
 فقال والذي بعث بالحق مملكت رقة قط واستدل بإطلاق الرقة على جوارح الرقة على جوارح الرقة
 الكافرة بقول الحنفية وهو ينبغي على أن السبب إذا اختلف والتحد الحكم هل بقيد المطاق
 أو لا وهل تقييد بالقياس أو لا ولا الأقرب أنه بالقياس ويؤيده التقييد في مواضع أخرى (قوله)
 قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا وفي رواية إبراهيم بن سعد قال فصم شهرين
 متتابعين وفي حديث سعد قال لا أقدر وفي رواية ابن إسحاق وهل لقيت ما لقيت الأمن الصيام
 قال ابن زريق العبد لا شك في الانتقال عن الصوم إلى الأكل لكن رواية ابن إسحاق هذه
 اقتضت أن عدم استطاعته لشدة شيقه وعدم صبره عن الوقوع ففسد الشافعية نظرا هل يكون ذلك
 عذرا أي شدة الشيق حتى يعتصم به غير مستطيع للصوم وألا والحق عندنا اعتبار ذلك
 والحق به من يجد رقة لا غنى به عنها فإنه يسوغ له الانتقال إلى الصوم مع وجود هذا لكونه في حكم
 غير الواجد وأما رواه الدارقطني من طريق شريك عن إبراهيم بن عامر عن سعيد بن المسيب في
 هذه القصة من سألته قال في جواب قوله هل تستطيع أن تصوم أني لا أدع الطعام ساعة فما
 أطلق ذلك في أسناده فقال وعلى تقدير صحته فله اعتل بالأميرين (قوله هل تجد أطعام سبتين
 مسكنا قال لا) زاد ابن مسافر يا رسول الله ووقع في رواية سفيان قال تستطيع أطعام في
 رواية إبراهيم بن سعد وعمر الثمن مائة قطع مسكنا قال لا وجد في رواية أبي حنيفة

وأنا صائم فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هل تجد
 رقة تعفوها قال لا قال فهل
 تستطيع أن تصوم شهرين
 متتابعين قال لا قال فهل
 تجد أطعام سبتين مسكنا
 قال لا

أفتستطيع أن تطعم ستين مسكيناً قال لا وذكرا الحاجة وفي حديث ابن عمر قال والذي بعثك بالحق
 ما أشبع أظلى قال ابن دقيق العيد أضاف الاطعام الذي هو مصدر أطعم الى ستين فلا يكون
 ذلك موجوداً في حق من أطعم ستة مائة عشرة أيام مثلاً ومن أجاز ذلك فكأنه استنظم من
 النص معنى يعود عليه بالابطال والمشهور عن الحنفية الاجزاء حتى لو أطعم الجميع مسكيناً
 واحداً في ستين يوماً كفى والمراد بالاطعام الاعطاء لا اشتراط حقيقة الاطعام من وضع المطعوم
 في الفم بل يكفي الوضع بين يديه بالاختلاف وفي اطلاق الاطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود
 الاطعام من غير اشتراط مناولة بخلاف زكاة الفرض فان فيها النص على الايتاء وصدقة الفطر
 فان فيها النص على الاداء وفي ذكر الاطعام ما يدل على وجود طاعين فيخرج الطفل الذي لم يطعم
 كتول الحنفية ونظر الشافعي الى النوع فقال يسلم الوليه وذكرا الستين لفهم أنه لا يجب ما زاد
 عليها ومن لم يقل بالانفهام شك بالاجاع على ذلك وذكرا في حكمة هذه الخصال من المناسبة ان
 من اتمك حرمة الصوم بالجماع فقد اهلك نفسه بالمعصية فناسب أن يعتق رقبة فيفدي نفسه
 وقد صح ان من أعنت رقبة أعنت الله بكل عضو منها عضواً منه من النار وأما الصيام فناسبته
 ظاهرة لانه كلما قصه بجنس الحنانية واما كونه شهرين فلا نه لما أمر بصبر النفس في حفظ كل
 يوم من شهر رمضان على الولاية فلما أفسد منه يوماً كان كمن أفسد الشهر كله من حيث انه عبادة
 واحدة بالنوع فكلف بشهرين مضاعفة على سبيل المقابلة لتقيض قصده وأما الاطعام
 فتناسبته ظاهرة لانه مقابلته كل يوم باطعام مسكين ثم ان هذه الخصال جادة لا شافها على حق
 الله وهو الصوم وحق الاررار بالاطعام وحق الارقاء بالاعتاق وحق الجناني شواب الامتثال
 وفيه دليل على ايجاب الكفارة بالجماع خلافاً لمن شذف قال لا يجب مستند الى أنه لو كان واجبا
 لما سقط بالاعداد وعقب بجمع الاسقاط كما سأتى البحث فيه وقد تقدم في آداب الصائم بصيغ
 جنسانقل الخلاف في ايجاب الكفارة بالقبلة والنظر والمباشرة والاعاظ واختلفوا أيضاً هل
 يلحق الوطء في الدبر بالوطء في القبل وهل يشترك في ايجاب الكفارة كل ووطء في أى فرج كان وفيه
 دليل على جريان الخصال الثلاث المذكورة في الكفارة ووقع في المدونة ولا يعرف ما لك غير
 الاطعام ولا يأخذ بعق ولا صيام قال ابن دقيق العيد وهي معضلة لا يمتدى الى توجيهها مع
 مصادمة الحديث الثابت غير أن بعض المحققين من أصحابه جعل هذا اللفظ وتأوله على الاستحباب
 في تقديم الطعام على غيره من الخصال وجهوا تر جميع الطعام على غيره بأن الله ذكر في القرآن
 رخصة للقادر ثم نسخ هذا الحكم ولا يلزم منه نسخ الفضيلة فيترجح الاطعام أيضاً لا اختيار الله له
 في حق المفطر بالهدو وكذا أخبر بأنه في حق من أخر قضا رمضان حتى دخل رمضان آخر ولمناسبة
 ايجاب الاطعام لم يرفأ الصيام الذي هو ماسك عن الطعام واشعر لنفعه للمساكين وكل
 هذه الوجوه لا تقاوم ما ورد في الحديث من تقديم العتق على الصيام ثم الاطعام سواء قلنا
 الكفارة على الترتيب أو التخيير فان هذه البداهة ان لم تقتض وجوب الترتيب فلا أقل من أن
 تقتضى استحبابه واحتجوا أيضاً بأن حديث عائشة لم يقع فيه سوى الاطعام وقد تقدم الجواب
 عن ذلك قبل وأنه ورد فيه من وجه آخر ذكر العتق أيضاً ومن المالكية من وافق على هذا
 الاستحباب ومنهم من قال ان الكفارة تختلف باختلاف الاوقات ففي وقت الشدة يكون

بالإطعام وفي غيرها يكون بالعق أو الصوم ونقلوه عن محقق المتأخرين ومنهم من قال الإفطار
بالجوع يكفر بالخمال الثلاث وبغيره لا يكفر إلا بالإطعام وهو قول أبي مصعب وقال ابن جرير
الطبري هو مختار بين العق والصوم ولا يطعم إلا عند العجز عنه كما وفي الحديث أنه لا مدخل لغير
هذه الخصال الثلاث في الكفارة وجاء عن بعض المتقدمين إهداء البدنة عنده بذر الرقبة وبما
أيده بعضهم بالحاق إفساد الصيام بإفساد الحج وورد ذكر البدنة في مرسل سعيد بن المسيب عند
مالك في الموطأ عن عطاء الخراساني عنه وهو مع إرساله قد رده سعيد بن المسيب وكذب من نقله
عنه كما روى سعيد بن منصور عن ابن علية عن خالد الحذاء عن القاسم بن عاصم قلت لسعيد بن
المسيب ما حدث حديث حديث عطاء الخراساني عنك في الذي وقع علي أمر أنه في رمة فأن أنه يعق
رقبة أو يهدي بدنة فقال كذب فذكر الحديث وهكذا رواه الليث عن عمرو بن الحرث عن
أبوب عن القاسم بن عاصم وتابعه همام عن قتادة عن سعيد وفي كتاب عبد البر أن عطاء لم ينفرد
بذلك فقد ورد من طريق مجاهد عن أبي هريرة موصولة باسمه بسنده لكنه من رواية ليث بن
أبي سليم عن جاهد وليث ضعيف وقد اضطرب في روايته سنداً ومتناً فلا حاجة فيه وفي الحديث
أيضاً أن الكفارة بالخمال الثلاث على الترتيب المذكور قال ابن العربي لأن النبي صلى الله عليه
وسلم نقله من أمر بعد عدمه لأمر آخر وليس هذا شأن التخيير ونزع عياض في ظهرو ودلالة
الترتيب في السؤال عن ذلك فقال إن مثل هذا السؤال قديم يستعمل فيما هو على التخيير وقرره
ابن المنبر في الحاشية بأن خصا لو حث فاستفتى فقال له الملقى اعق رقبة فقال لأجد فقال صم
ثلاثة أيام إلى آخره لم يكن مخالفاً للحقيقة التخيير بل يجعل على أن إرشاده إلى العق لكونه أقرب
لتخيير الكفارة وقال البضاوي ترتيب الثاني بالتاء على فقيد الأول ثم الثالث بالتاء على فقيد
الثاني يدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فيمنزلة الشرط
لحكم وسلكت الجمهور في ذلك مسلك الترجيح بان الذين رووا الترتيب عن الزهري أكثر ممن روى
التخيير وتعمقه ابن التين بأن الذين رووا الترتيب ابن عتبة ومعمرو الأوزاعي والذين رووا التخيير
مالك وابن جرير وفضيل بن سليمان وعمرو بن عثمان الخزازي وكما قال في الثاني دون الأول فالذين
رووا الترتيب في البخاري الذي نحن في شرحه أيضاً إبراهيم بن سعد والليث بن سعد وشعيب بن أبي
حزرة ومنصور ورواية هذين في هذا الباب الذي نشرحه وفي الذي يليه فكيف غفل ابن التين عن
ذلك وهو ينظر فيه بل روى الترتيب عن الزهري كذلك تمام ثلاثين نفساً أو أزيد ورجح الترتيب
أيضاً بان روايته حكى لفظ القصة على وجهها فمعة زيادة علم من صورة الواقعة وراوى التخيير حكى
لفظ راوى الحديث فدل على أنه من تصرف بعض الرواة إما لتقصيد الاختصاص أو لغير ذلك
ويترجح الترتيب أيضاً بأنه أحوط لأن الاختياري مجزئ سواء قلنا بالتخيير أم لا بخلاف العكس
وجمع بعضهم بين الرايتين كالمهاب والقراطي بالجل على التعدد وهو بعيد لأن القصة واحدة
والمخرج واحد والأصل عدم التعدد وبعضهم حمل الترتيب على الأولوية والتخيير على الجواز
وعكسه بعضهم فقال أوفى الرواية الأخرى ليست للتخيير وانما هي للتفسير والتقدير أمر رجلاً
أن يعق رقبة أو يصوم أن يعجز عن العق أو يطعم أن يعجز عنه كما ذكر الطحاوي أن سبب اتیان
بعض الرواة بالتخيير أن الزهري راوى الحديث قال في آخر حديثه فصارت الكفارة إلى عق

رقبة أو صيام شهرين أو الاطعام قال فرواد بعضهم مختصرا مقتصر على ما ذكر الزهري أنه آل
 إليه الأمر قال وقد قص عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري القصة على وجهها ثم ساقه من
 طريقه مثل حديث الباب إلى قوله أطعمه أهلك قال فصارت الكفارة إلى عتق رقبة أو صيام
 شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكينا (قلت) وكذلك رواه الدارقطني في العلل من طريق
 صالح بن أبي الأخضر عن الزهري وقال في آخره فصارت سنة عتق رقبة أو صيام شهرين أو اطعام
 ستين مسكينا (قوله فكث عند النبي صلى الله عليه وسلم) كذا هتينا بالميم والكاف المفتوحة
 ويجوز ضمها والهاء المثلثة وفي رواية أخرى نعيم في المستخرج من وجهين عن أبي الهيثم فسكت
 بالمهملة والكاف المفتوحة والمثناة وكذا في رواية ابن مسافر وابن أبي الأخضر وفي رواية ابن
 عيينة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اجلس فإس (قوله فمتناخن على ذلك) في رواية ابن
 عيينة فمتناخا هو جالس كذلك قال بعضهم يحتمل أن يكون سبب أمره بالجلوس انتظار ما يوحى
 إليه حتى يحتمل أنه كان عرف أنه سيؤتى بشئ يعينه به ويحتمل أن يكون أسقط عنه الكفارة
 بالجواز وهذا الثالث ليس بقوى لأنهم الوسقط لمعادت علمه حيث أمره به بعبادة الله
 المكمل (قوله أتى النبي صلى الله عليه وسلم) كذا لاكثر بضم أوله على البناء للمجهول وهو جواب
 لما في هذه الرواية وأما رواية ابن عيينة المشار إليه فقال فيها أذا في لأنه قال فيها فبينا هو جالس
 وقد تقدم تقرير ذلك والآخر المذكور لم يسم لكن وقع في رواية معمر كاسيأت في الكفارات
 فخامر جل من الانصار وعند الدارقطني من طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب مر سلا
 فأتى رجل من ثقف فأن لم يحمل على أنه كان حلفنا للانصار وأطلق الانصار بالمعنى الاعم
 والافرواية الصحيح أصح ووقع في رواية ابن اسحق فخامر رجل بصدقة يحمله هو في مرسل الحسن
 عند سعيد بن منصور بقر من ثمة الصدقة (قوله بعرق) بفتح المهملة والراء بعدها قاف قال ابن
 التين كذا لاكثر الرواة وفي رواية أبي الحسن يعني القابسي باسكان الراء قال عياض والصواب
 التفتح وقال ابن التين أنكر بعضهم الاسكان لأن الذي بالاسكان هو العظم الذي عليه اللحم (قلت)
 ان كان الانسكان من جهة الاشتراك مع العظم فليست كالفخ لأنه يشترك مع الماء الذي يتحلب من
 الجسد من المخرج من حيث الرواية الفتح ومن حيث اللغة أيضا لأن الاسكان ليس بمنكر بل
 أفتبه بعض أهل اللغة كالتزاد (قوله والعرق المكمل) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح المثناة
 بعدها لام زاد ابن عيينة عند الاسماعيلي وابن خزيمة المكمل الضخم قال الاخفش سمى المكمل
 عرقا لأنه يضفر عرقه فاعرقه فجمع عرقه كعلق وعلقمة والعرق التفتية من الخوص وقوله
 والعرق المكمل تفسير من أحد رواته يظهر هذه الرواية أنه الصحابي لكن في رواية ابن عيينة
 ما يشعر بأنه الزهري وفي رواية منصور في الباب الذي بل هذا فأتى بعرق فمه ثم هو الزيل وفي
 رواية ابن أبي حفصة فأتى بزيل وهو المكمل والزيل بفتح الزاي وتخفيف الواو وحده بعدها
 تحتها يه ساكنة ثم لام وزن زعيف هو المكمل قال ابن دريد يسمى زيل الجمل الزيل فمه وفيه
 لغة أخرى زيليل بكسر الزاي أوله وزيادة نون ساكنة وقد تدغم النون فتشد الباء مع بقاء
 وزنه وجمعه على الغائ الثلاث زنايل ووقع في بعض طرق عائشة عند مسلم فخامر عرقان
 والمشهور في غيرها عرق ورجحه البيهقي وجمع غيره بينهما تعدد الواقعة وهو جمع لانرضاء لاتحاد

قال فكث عند النبي صلى
 الله عليه وسلم فمتناخن على
 ذلك أتى النبي صلى الله عليه
 وسلم بعرق فيها عرق والعرق
 المكمل

مخرج الحديث والاصل عدم التعدد والذي يظهر أن التكرار قد عرق لكنه كان في عرقين في حال التحميل على الدابة ليكون أسهل في الحمل فيحصل أن اللاحق في بهما وصل أفرغ أحدهما في الآخر فن قال عرفان أراد أشداء الحال ومن قال عرق أراد ما آل إليه والله أعلم (قوله ابن السائل) زاد ابن مسافر أنفا أطلق عليه ذلك لأن كلامه متعين للسؤال فان مراده عليك ما ينبغي وما يخصني مثلاً وفي حديث عائشة أن الخنزق أنفا وقد تقدم بوجهه ولم يعين في هذه الرواية مقدراً ما في المكمل من التمر بل ولا في شيء من طرق الصحيحين في حديث أبي هريرة ووقع في رواية ابن أبي حفصة فيه خمسة عشر صاعاً وفي رواية مؤمل عن سفيان فيه خمسة عشر وأشعر ذلك وفي رواية مهران بن أبي عمر عن الثوري عند ابن خزيمة فيه خمسة عشر وأشعر ونحو ذلك هو عند مالك وعبد الرزاق في مرسل سعيد بن المسيب وفي مرسله عند الدارقطني الخبز بعشرين صاعاً ووقع في حديث عائشة عند ابن خزيمة فأثنى بعرق فيه عشرة ون صاعاً قال البيهقي قوله عشرة ون صاعاً بالغ بلغ محمد بن جعفر يعني بعض رواة وقد بين ذلك محمد بن اسحق عنه فذكر الحديث وقال في آخره قال محمد بن جعفر حدثت بعد أنه كان عشرة ون صاعاً من تمر (قلت) ووقع في مرسل عطاء بن أبي رباح وغيره عند مسدد فأمر له ببعضه وهذا يجمع الروايات فن قال أنه كان عشرة ون أراد أصل ما كان فيه ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تبع به الكفاية وتبين ذلك حديث علي عند الدارقطني قطع مسكينين مسكيناً الكل مسكينين مد وفيه فأثنى بخمسة عشر صاعاً فقال اطعمه مسكينين مسكيناً وكذا في رواية صحيح عن الزهري عند الدارقطني في حديث أبي هريرة وفيه رد على الكوفيين في قولهم إن واجب من القمح ثلاثون صاعاً ومن غير ستون صاعاً ولقول عطاء إن أططر بالاكل أطعم عشرة ون صاعاً وعلى أشبه في قوله لو غدا هم أو عشاءهم كفي تصدق الاطعام ولقول الحسن بطم أربعين مسكيناً عشرة ون صاعاً وبالجماع اطعم خمسة عشر وفيه رد على الجوهري حيث قال في الصحاح المكمل يشبه الزيل يسع خمسة عشر صاعاً لأنه لا يحصر في ذلك وروى عن مالك أنه قال يسع خمسة عشر أو عشرة ون ولعله قال ذلك في هذه القصة الخاصة فيوافق رواية مهران والأفاظاها لأنه لا يحصر في ذلك والله أعلم وأما ما وقع في رواية عطاء ومجاهد عن أبي هريرة عند الطبراني في الاوسط أنه أثنى بمكمل فيه عشرة ون صاعاً فقال تصدق بهذا وقال قبل ذلك تصدق بعشرين صاعاً أو بتسع عشرة أو بإحدى وعشرين فلا حجة في عملنا فيه من الشك ولا نعلم رواية أبي ثيب بن أبي سليم وهو ضعيف وقد اضطرب فيه وفي الاسناد المبع ذلك من لا يتجبه به ووقع في بعض طرق حديث عائشة عند مسلم خباء عرفان فيه اطعام ووجهه ان كان محفوظاً ما تقدم قريباً والله أعلم (قوله خذ هذا فتصدق به) كذلك كثروا منه من ذكره بمعناه وزاد ابن اسحق فتصدق به عن نفسك ويؤيده رواية منصور في الباب الذي يليه باللفظ أطعم هذا منك ونحوه في مرسل سعيد بن المسيب من رواية داود بن أبي هند عنه عند الدارقطني وعنده من طريق أبي ثيب عن مجاهد عن أبي هريرة نحن تصدق به عنك واستبدل بافراده بذلك على أن الكفاية عليه وحده دون الموطوءة وكذا قوله في المراجعة هل تستطيع وهل تجد وغير ذلك وهو الأصح من قولي الشافعية وبه قال الاوزاعي وقال الجمهور أو ثور أو ثورين المنذر تجب الكفاية على المرأة أيضاً على اختلاف ونفاصيل لهم في الحررة والامة والمطاوعة والمكرهه وهل هي عليها

قال ابن السائل فقال أنا
قال خذ هذا فتصدق به

أرعى الرجل عنها واستدل الشافعية بسكوته عليه الصلاة والسلام عن اعلام المرأة بوجوب الكفارة مع الحاجة وأجيب منع وجود الحاجة أذ ذلك لانها لم تعترف ولم تسأل واعتترف الزوج عليها لا يوجب عليها حكم ما لم تعترف وبأنه اقصية حال فالسكوت عنها لا يدل على الحكم لا احتمال أن تكون المرأة لم تكن صائغة لعد من الاعذار ثم إن بيان الحكم للرجل بان في حقها لا اشتراكها في تحريم الفطر وانتهالك حرمة الصوم كالميامر بالغسل والتنصيص على الحكم في حق بعض المكلفين كاف عن ذكره في حق الباقيين ويحتمل أن يكون سبب السكوت عن حكم المرأة ما عرفه من كلام زوجها بانها لا القدرة لها على شيء وقال القرطبي اختلافوا في الكفارة هل هي على الرجل وحده على نفسه فقط أو عليه وعليها أو عليه كفارتان عنه وعنهما وعليه عن نفسه وعليها عنها وليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لأنه ساكت عن المرأة فؤخذ حكمها من دليل آخر مع احتمال أن يكون سبب السكوت انها كانت غير صائغة واستدل بعضهم بقوله في بعض طرق هذا الحديث هلك وأهلك وهي زيادة فيها فقال ابن الجوزي في قوله وأهلك تنبيه على أنه أكرهها ولو لا ذلك لم يكن مهلكا لها (قلت) ولا يلزم من ذلك تعدد الكفارة بل لا يلزم من قوله وأهلك إيجاب الكفارة عليها بل يحتمل أن يريد بقوله هلك أعت وأهلك أي كنت سببا في تأخير من طأوعتني فواقعها اذ لا ريب في حصول الاثم على المطاوعة ولا يلزم من ذلك اثبات الكفارة ولا تنفيها والمعنى هلك أي حيث وقعت في شيء لا أقدر على كفارته وأهلك أي نفسي بفعل الذي جر على الاثم وهذا كله بعد ثبوت الزيادة المذكورة وقد ذكر البيهقي أن للعلماء في بطلانها ثلاثة أجزاء ومحصل القول فيها انها وردت من طريق الاوزاعي ومن طريق ابن عيينة أما الاوزاعي فتفرد به محمد بن المسيب عن عبد السلام بن عبد الحميد عن عمر بن عبد الواحد والوليد بن مسلم وعن محمد بن عتيبة عن علقمة عن أبيه ثلاثين عن الاوزاعي قال البيهقي روى جميع أصحاب الاوزاعي بدونها وكذلك جميع الرواة عن الوليد وعقبته وعمر ومحمد بن المسيب كان حافظا متكررا لأنه كان في آخر أمره عي فلعل هذه اللقطة ادخلت عليه وقد رواه أبو يعلى النيسابوري عنه بدونها ويدل على بطلانها ما رواه العباس بن الوليد عن أبيه قال سئل الاوزاعي عن رجل جامع امرأته في رمضان قال عليها صك فمارة واحدة الا الصيام قيل له فان استكرهها قال عليه الصيام وحده وأما ابن عيينة فتفرد بها أبو ثور عن معلى بن منصور عنه قال الخطابي المعلى ليس بذلك الحافظ وتعقبه ابن الجوزي بأنه لا يعرف أحد اطعن في المعلى وغفل عن قول الامام أحمد أنه كان يخطئ كل يوم في حديثين أو ثلاثة فلعله حدث من حفظه بهذا فوهم وقد قال الحاكم وقتت على كتاب الصيام للمعلى بخط موثوق به وليسب هذه اللقطة فيه وزعم ابن الجوزي ان الدارقطني أخرجه من طريق عقيل أيضا وهو غلط منه فان الدارقطني لم يخرج طريق عقيل في السنن وقد ساق في العلل بالاسناد الذي ذكره عنه ابن الجوزي بدونها (تنبيه) * القتال بوجوب كفارة واحدة على الزوج عنه وعن موطأ أنه يقول يعتبر حالهما فان كانا من أهل العتق أجزأت رقبة وان كانا من أهل الاطعام أطعم ماسبق وان كانا من أهل الصيام صامامبا جمعا فان اختلف حالهما ففيه بغير محله كتب الفروع (قوله) فقال الرجل على أفقر مني أي أصدق به على شخص أفقر مني وهذا يشعر بأنه فهم الاذن له في التصديق على من يتصف بالفقر وقد بين ابن

فقال الرجل على أفقر مني
يا رسول الله

عمر في حديثه ذلك فزاد فيه الى من أدفعه قال الى أفقر من تعلم أخرجه البراء والطبراني في الاوسط
وفي رواية ابراهيم بن سعد اهل بيت أفقر من اهل بيت مسافر اهل بيت أفقر منى والاوزاعي
أعلى غير اهل بيت أفقر من اهل بيت مسافر اهل بيت أفقر منى والاوزاعي (قوله) والله ما بين
لايتها) تشبه لآية وقد تقدم شرحها في آخر كتاب الحج والضمير للمدينة وقوله يزيد الحرثيين
من كلام بعض رواة في رواية ابن عيينة ومعمرو الذي بعثك بالحق ووقع في حديث ابن عمر
المذكور ما بين حريتها وفي رواية الاوزاعي الا تمة في الادب والذي نفسى بيده ما بين طنب
المدينة تشبه طنب وهو يضم الطاء المهمله بعدها نون والطنب أحد أطناب الخمة فاستعاره
للطرف (قوله) اهل بيت أفقر من اهل بيتي زاد بنون منى ومن اهل بيتي وفي رواية ابراهيم بن
سعد أفقر منا وأفقر بالنصب على انما أخبر ما النافية ويجوز الرفع على لغة تميم وفي رواية عقيل
ما أحد أحق به من اهل ما أحد أحوج اليه منى وفي أحق وأحوج ما في أفقر وفي مرسل سعيد
من رواية داود عنه والله ما لي على من طعام وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة ما لناعشاء ليلة
(قوله) فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه) في رواية ابن اسحق حتى بدت نواجذه
ولا يقر في السنن عن ابن جريج حتى بدت ثنياه وأغلها تضعيف من أنيابه فإن الثنياه تسمى بالتبسم
غالباً وظاهر السياق ارادة الزيادة على التبسم ويجعل ما ورد في صفته صلى الله عليه وسلم ان ضحكه
كان تسماعاً على غلبه أو قيل كان لا يضحك الا في أمر يتعلق بالآخرة فإن كان في أمر الدنيا لم
يزد على التبسم قيل وهذه القضية تعكرك عليه وليس كذلك فقد قيل ان سبب ضحكه صلى الله عليه
وسلم كان من تباين حال الرجل حيث جاء ثاقفاً على نفسه راغياً في فداها ما يمكنه فلما وجد
الرخصة طمع في أن يأكل ما أعطيه من الكفارة وقيل ضحك من حال الرجل في مقاطع كلامه
وحسن تأنيبه وتلطفه في الخطاب وحسن توصيله في توصله الى مقصوده (قوله) ثم قال أطلعهم أهلك
تابعه معمروا بن أي حفصة وفي رواية لابن عيينة في الكفارات أطلعهم عيال ولا ابراهيم بن سعد
فانتم اذا وقدم على ذلك ذكر الضحك ولا يقره عن ابن جريج ثم قال كده ونحوه ليحيى بن سعيد
وعراك وجع بينهما ابن اسحق وتلفه خذها واكلها وأنفقها على عيال ونحوه في رواية
عبد الجبار وحجاج وهشام بن سعد كلهم عن الزهري ولا بن خزيمة في حديث عائشة عنده عيال
وعلى أهلك وقال ابن دقيق العيد تباينت في هذه القصة المذهب فتقبل انه دل على سقوط
الكفارة بالاعسار المقارن لوجوبه لأن الكفارة لا تصرف الى النفس ولا الى العيال ولم يبين النبي
صلى الله عليه وسلم استتقرارها في ذمته الى حين يساره وهو أحق قول الشافعية حرم به عيسى
ابن دينار المالكية وقال الاوزاعي يستغفر الله ولا يعود ويتأذى بذلك صدقة الفطر حث
تسقط بالاعسار المقارن لسبب وجوبها وهو هلال الفطر لكن الشافعية ينهاها ما ان صدقة الفطر
لها أمد فتنتهي اليه وكفارة الجماع لأمد لها فتستغرق في الذمة وليس في الخبر ما يدل على إسقاطها
بل فيه ما يدل على استمرارها على العابر وقال الجمهور لا تسقط الكفارة بالاعسار والذى
أذن له في التصرف فيه ليس على سبيل الكفارة ثم اختلفوا فقال الزهري هو خاص بهذا
الرجل والى هذا النحال المخرجين ورد بان الاصل عدم الخصوصية وقال بعضهم هو منسوخ
ولم يبين قائله نسخه وقيل المراد بالاهل الذين امر بصرفها اليهم من لا تلمه نفاقه من أقربه وهو

فوالله ما بين لايتها يربد
الحرثيين اهل بيت أفقر من
اهل بيتي فضحك النبي صلى
الله عليه وسلم حتى بدت
أنيابه ثم قال أطلعهم أهلك

قول بعض الشافعية وضعف الرواية الاخرى التي فيها عيالكم وبالرواية المصرية حجة بالاذن له
في الاصل من ذلك وقيل لما كان عاجزاً عن نفقة أهله جاز له أن يصرف الكفارة لهم وهذا
هو ظاهر الحديث وهو الذي حل أعجاب الاقوال الماضية على ما قالوه لان المرء لا يأكل من
كفارة نفسه قال الشيخ في الدين وأقوى من ذلك أن يجعل الاعطاء على جهة الكفارة بل
على جهة الصدق عليه وعلى أهله تلك الصدقة لما ظهر من حاجتهم وأما الكفارة فلم تنسقط بذلك
ولكن ليس استقرارها في ذمتهم مأخوذاً من هذا الحديث وأما ما اعتلوا به من تأخير البيان
فلا دلالة فيه لان العلم بالوجوب قد تقدم ولم يرد في الحديث ما يدل على الاسقاط لانه لما أخبره
بجهنم ثم أمره بإخراج العرق دل على ان لا سقوط عن العاجز ولعل آخر البيان الى وقت الحاجة
وهو القدرة اهـ وقد ورد ما يدل على اسقاط الكفارة أو على اجزائها عنه بانفاقه اياها على
عسالة وهو قوله في حديث علي وكلمة أنت وعيالكم فتد كثر الله عنك ولكنه حديث ضعيف
لا يتجوز بما انفرد به والحق انه لما قال صلى الله عليه وسلم خذ هذا فصدق به لم يقبض به بل اعتذر
بانه أخرج اليه من غيره فاذن له حينئذ في أكله فلو كان قبضه لما حكمه ملكاً شروطاً بصفة وهو
أخرجه عنه في كفارته فيمنع على الخلاف المشهور في التقليد المقيد بشرط لكنه لما لم يقبضه
لم يملكه فلما أذن له صلى الله عليه وسلم في انعامه لاهله وأكلمته كان تملكه طلباً بالنسبة اليه
والى أهله وأخذهم اياه بصفة النذر المشروحة وقد تقدم انه كان من مال الصدقة وتصرف التي
صلى الله عليه وسلم فيه تصرف الامام في اخراج مال الصدقة واحتل انه كان تملكه كالشرط الاول
ومن ثم نشأ الاشكال والاول أظهر فلا يكون فيه اسقاط ولا كل الممنوع كفارة لنفسه ولا
انفاقه على من تلزمه نفقته من كفارة نفسه وأما ترجمة البخاري الباب الذي يلهي باب الجماعة في
رمضان هل يطعم أهله من الكفارة اذا كانوا محالين فيفليس فيه تصرف عما تضمنه حكم الترجمة
وانما أشار الى الاحتمال المذكورين بآتيانه بصفة الاستفهام وأنه أعلم واستدل به على جواز
اعطاء الصدقة جميعها في صنف واحد وفيه نظر لانه لم يبين ان ذلك القدر هو جميع ما يجب على
ذلك الرجل الذي حضر القوم على سقوط قضاء اليوم الذي أفسد الجماعة اكتفاء بالكفارة اذ لم
يقع التدبير في الصحيحين بقضائه وهو محكي في مذهب الشافعي وعن الاوزاعي يقضي ان كثر
بغير الصوم وهو وجه للشافعية أيضاً قال ابن العربي اسقاط القضاء لا يشبه منصف الشافعي اذ لا
كلام في القضاء لكونه أفسد العبادة وأما الكفارة فأنما هي لما اقترفت من النقصان وأما كلام
الاوزاعي فليس بشيء قلت وقد ورد الاخر بالقضاء في هذا الحديث في رواية أخرى أو يس
وعبد الجبار وهشام بن سعد كلهم عن الزهري وآخر جبهه اليه في من طريق ابراهيم بن سعد عن
الليث عن الزهري وحديث ابراهيم بن سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة وحديث
الليث عن الزهري في الصحيحين يدونها ووقعت الزيادة أيضاً في حرس سعيد بن المسيب ونافع بن
جبير والحسن ومحمد بن كعب وبمجموع هذه الطرق تعرف ان لهذه الزيادة أصلاً ويؤخذ من
قوله صم يوماً عدم اشتراط الفورية للتكفير في قوله يوماً وفي الحديث من التواضع غير ما تقدم
السؤال عن حكم ما يفعله المرء مخاضاً للشرع والتحدث بذلك المصلحة معرفة الحكم واستعمال
الركنية فيما يستتبع ظهوره بصريح لفظه لقوله واقعت أو أصبت على أنه قد ورد في بعض طرقكم

تقدم وطئت والذي يظهر أنه من تصرف الرواة وفيه الرقي بالمعلم والتطلف في التعليم والتألف على الدين والندم على المعصية واستشعار الخوف وفيه الخلو في المسجد لغیر الصلاة من المصالح الدنيئة كنشر العلم وفيه جواز الخلک عند وجوبه وأخبار الرجل عما يقع من معاملة أهله للعاجز وفيه الخلف لنا كيد الكلام وقبول قول المكلف بما لا يطلع عليه إلا من قبله لقوله في جواب قوله أفتر منا أطمعنا هلك ويحتمل أن يكون هنالك قرينة صدقه وفيه التعاون على العبادة والسعي في الخلاص المسلم واعطاء الواحد فوق حاجته الزائدة واعطاء الكفارة أهل بيت واحد وإن المضطر إلى ما يبده لا يجب عليه أن يعطيه أو يعضه لمضطر آخر **(قوله ما)** الجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا محتاجين يعنى أم لا ولعلنا قلنا في هذه الترجمة والتي قبلها أن التي قبلها أذنت بان الاعسار بالكفارة لا يسقطها عن الذمة لقوله فيها إذا جامع ولم يكن له شيء فنصدق عليه فليكثر والثانية ترددت هل المأذون له بالتصرف فيه بنفس الكفارة أم لا وعلى هذا يتزل لفظ الترجمة **(قوله عن منصور)** هو ابن المعتمر **(قوله عن الزهري عن حميد)** كذلك أكثر من أصحاب منصور عنه وكذا رواه مؤمل بن الجهم عن الزهري عن منصور وخالفه مهرا بن أبي عمرو رواه عن الزهري هذا الإسناد يقال عن سعيد بن المسيب يدل حميد بن عبد الرحمن أخرجه ابن خزيمة وهو قول شاذ والمخفوظ الأول (ولهذا إن الآخر) بهمة غير ممدودة بعدها ما يحتمل مسكورة تقدم في أوائل الباب الذي قبله وحسن ابن التوبة نفسه مداهمة **(قوله أئجد ما شتر رقة)** بالنصب على البذل من لفظ ما وهي مفعول بئجد وسئل قوله أئجد ما تطعم سنين مسكينة قد تقدم في الكلام عليه مستوفى في الذي قبله وقد عني به بعض المتأخرين عن أئجد كشو خفاة حكم عليه في جملتين جمع فيه ما ألف فائدة وفائدة وحسنه إن شاء الله تعالى في المسألة مع زيادات كثيرة عليه فله الحمد على ما أتم **(قوله ما)** الحجة والتي (للصائم) أي هل ينسدن هما أو أحدهما الصوم أو لا قال الزين بن المنير جمع بين التي والحجة مع تعابرها وعادته فسر في التراجم إذا نزلها خبر واحد فلا عن خبرين وإنما صنع ذلك ليحاذ ما أخذها لأنهما الأخرج والآخر لا يقتضي الإفطار وقد أومأ ابن عباس إلى ذلك كما سألني البحث فيه ولم يذكر المصنف حكم ذلك ولكن أراد الله لنا المذكرة كونه يشعر بأنه يرى عدم الإفطار بهما ولذلك عقب حديث أفطر الحاجم والمحجوم بحديث أنه صلى الله عليه وسلم أحقهم به وهو صائم وقد اختلف السلف في المسألة التي أما التي فذهب الجمهور إلى أن الفطرة بين من سبقه فلا يفطرون ومن منعه ففطره ونقل ابن المنذر الإجماع على بطلان الصوم به حد التي لكن نقل ابن بطلان عن ابن عباس وابن مسعود لا يفطر بطنا وهي إحدى الروايتين عن مالك واستدل الأبهري بإسقاط القضاء عن تقياً بما لا يلا كفارة عليه على الأصح عندهم قال فلو وجب القضاء لوجب الكفارة وعكس بعضهم فقال هذا يدل على اختصاص الكفارة بالجامع دون غيرهم من المنطرات وارتكب عطاء والأوزاعي وأبو ثور فقالوا يقتضي به كثر ونقل ابن المنذر أيضاً الإجماع على ترك القضاء على من ذرعه التي ولم يتعمده إلا في إحدى الروايتين عن الحسن وأما الحجة فالجمهور رأضا على عدم الفطر بهما مطلقاً وعن علي وعطاء والأوزاعي واحد وأصحق وأبى ثور يفطر الحاجم والمحجوم وأوجبوا عليهم القضاء وشذ عطاء فأوجب الكفارة

* (باب الجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا محتاجين) * حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه ما من رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن الآخر وقع على امرأته في رمضان فقال أئجد ما شتر رقة قال لا قال أئجد ما تطعم سنين مسكينة قال لا قال أئجد ما شتر رقة أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال أئجد ما تطعم به سنين مسكينة قال لا قال فأني صلى الله عليه وسلم بعرق فمه ثم وهو الزين قال أطمع هذا عنك قال على أحوج منكما بمن لا يتبها أهل بيت أحوج منكما قال فاطمه أمهات * (باب الحجة والتي) * للصائم *

أيضا وقال بقول أحمد من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وأبو الوليد النمساوري وابن حبان
وقتل الترمذي عن الزعفراني أن الشافعي علق القول على صحة الحديث وبذلك قال الداودي
من المالكية وحجة الفرغيني قد ذكرها المصنف في هذا الباب وسند كذا الحديث في ذلك في آخر
الكتاب إن شاء الله تعالى **(قوله)** وقال لي يحيى بن صالح فكذا وقع في جميع النسخ من الصحيح وعادة
الخاري الاتيان بهذه الصيغة في الموقوفات إذا أسندها وقوله في الاستدعاء حديث يحيى هو ابن
أبي كثير **(قوله)** إذا أفاء فلا ينظر انما يخرج ولا يلج كذا لا كذا كثير وللكثير في أنه يخرج
ولا يلج قال ابن المنبر في الحاشية يؤخذ من هذا الحديث أن العداية كانوا يؤثرون الظاهر
بالأقضية من حيث الجملة وتقتض غير هذا الخبر بالمضي فانه انما يخرج وهو موجب القضاء
والكفارة **(قوله)** ويذكر عن أبي هريرة أنه ينظر ولا يلج أصح كأنه يشير بذلك إلى ما رواه
هروى التاريخ الكبير قال قال لي مسدد عن عيسى بن يونس حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن
سيرين عن أبي هريرة رفته قال من ذمعة التي وهو صائم فليس عليه القضاء وإن استقام فليقتض
قال البخاري لم يصح وانما يروى عن عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة وعبد الله
ضعيف جدا ورواه الداودي من طريق عيسى بن يونس ونقل عن عيسى أنه قال زعم أهل البصرة
أن هشام ما وهم فيه وقال أبو داود سمعت أحمد يقول ليس من ذم شيء رواه أصحاب السنن
الأربعة والخاتم من طريق عيسى بن يونس به وقال الترمذي غريب لا نعرفه إلا من رواية
عيسى بن يونس عن هشام وسألت شمدا عنه فقال لا أراه محضو ظاهري وقد أخرج ابن ماجه
والخاتم من طريق حمض بن غياث أيضا عن هشام قال وقدرى من غير وجه عن أبي هريرة ولا
يصح أسناده ولكن العمل عليه عند أهل العلم (قلت) ويمكن الجمع بين قول أبي هريرة إذا أفاء
لا ينظر وبين قوله أنه ينظر مما فصل في حديثه هذا المرفوع فيحتمل قوله أنه لا تعمد التي
واستدعي به وهذا أيضا قول في حديث أبي الدرداء الذي أخرجه أصحاب السنن ومجاهد
التي صلى الله عليه وسلم فافطر رأى أسنداه عدا وهو أولى من تأويل من أوله بأن المعنى فاء
فضعف فافطر والله أعلم حكاه الترمذي عن بعض أهل العلم وقال الطحاوي ليس في الحديث أن
التي فطره وانما فاء فافطر بعد ذلك رتق به ابن المنبر بأن الحكم إذا عقب بالنساء دل على
أنه العلة كقولهم شهافسجد **(قوله)** وقال ابن عباس وعكرمة الصوم مما دخل وليس مما خرج
أما قول ابن عباس فوصله ابن أبي شيبة عن وكيع عن الأعمش عن أبي فليسان عن ابن عباس في
الحجامة للصائم قال الفطر مما دخل وليس مما خرج والوضوء مما خرج وليس مما دخل وروى
من طريق إبراهيم النخعي أنه سئل عن ذلك فقال قال عبد الله بن مسعود فذكر مثله
وإبراهيم لم يلق ابن مسعود وانما أخذ عن كبار أصحابه وأما قول عكرمة فوصله ابن أبي شيبة عن
هشيم عن حمزة عن عكرمة مثله **(قوله)** وكان ابن عمر يحجم وهو صائم ثم تركه فكان يحجم بالليل
وصله مالك في النوطاع نافع عن ابن عمر أنه احتجم وهو صائم ثم ترك ذلك وكان إذا صام لم يحجم
حتى ينظر وروى شاذل نسخة أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس عن الزهري كان ابن عمر يحجم
وهو صائم في رمضان وغيره ثم تركه لأجل الضعف هكذا وجدته منقطعاً وصله عبد الرزاق عن
معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه وكان ابن عمر كثيرا الاحتياط فكان ترك الحجامة ثم إن ذلك

وقال لي يحيى بن صالح حدثنا
معاوية بن سلام حدثنا
يحيى عن عمر بن الحكم بن
ثوبان سمع أبا هريرة رضي
الله عنه إذا أفاء فلا ينظر
انما يخرج ولا يلج * ويذكر
عن أبي هريرة أنه ينظر
والأول أصح * وقال ابن
عباس وعكرمة الصوم مما
دخل وليس مما خرج وكان
ابن عمر رضي الله عنهما يحجم
وهو صائم ثم تركه فكان
يحجم بالليل

(قوله واحتجهم أبو موسى ليلا) وصله ابن أبي شيبة من طريق جند الطويل عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي العباس قال دخلت على أبي موسى وهو أمير البصرة فمسح بأفوجه حتى يأكل غرا وكناخا وقد احتجهم فقلت له لا تحتجهم نهرا قال أنا مرنى أن أهرق دمي وأنا صائم ورواه النسائي والحاكم من طريق مطر الوزاري عن بكر بن أبي رافع قال دخلت على أبي موسى وهو يحتجهم ليلا فقلت ألا كان هذا نهرا فقال أنا مرنى أن أهرق دمي وأنا صائم وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أنظر الحاجم والمحجوم قال الحاكم سمعت أبا علي النيسابوري يقول قلت لعبدان الأهوازي يصح في أفطر الحاجم والمحجوم شيء قال سمعت عباسا العنبري يقول سمعت علي بن المديني يقول قد صح حديث أبي رافع عن أبي موسى (قلت) إلا أن مطرا خولني في رفعه فأنه أعلم (قوله) ويذكر عن سعد وزيد بن أرقم وأسلمة أنهم احتجهم أضياما هكذا أخرجه بصيغة التبريض والسبب في ذلك يظهر بالتخريج فأمّا أثر سعد وهو ابن أبي وقاص فوصله مالك في الموطأ عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر كانا يتحيمان ومصاصا من وهذا منقطع عن سعد لكن ذكره ابن عبد البر من وجه آخر عن عامر بن سعد عن أبيه وأما أثر زيد بن أرقم فوصله عبد الرزاق عن النوري عن يونس بن عبد الله الجرمي عن دينار قال حجت زيدا بن أرقم وهو صائم وديناره هو الحليم مولى جرم بنع الجسيم لا يعرف إلا في هذا الأثر وقال أبو التتبع الأزدي لا يصح حديثه وأما أثر أسلمة فوصله ابن أبي شيبة من طريق النوري أيضا عن فرات عن مولى أم سلمة أن رأي أسلمة تحتجهم وهي صائفة وفرات هو ابن عبد الرحمن ثقة لكن مولى أم سلمة مجهول الحال قال ابن المنذر وعن رخص في الجملة لأصنام أنس وأبو سعد والحسين بن علي وغيرهم من العصابة والتابعين ثم ساق ذلك بأسانيد (قولا) وقال بكير عن أم علقمة كانت تحتجهم عند عائشة فلا تنهي) أمّا بكير فهو ابن عبد الله بن الأشج وأما أم علقمة فأم هانئ بنت أبي طالب وصلة البخاري في تاريخه من طريق مخزومة بن بكير عن أبيه عن أم علقمة قالت كانت تحتجهم عند عائشة ونحن صائمون وأخبرني عائشة فلا تنهاهم (قوله) ويروي عن الحسن عن غيره واحد مر فوفا أفطر الحاجم والمحجوم) وصله النسائي من طريق عن أبي حرة عن الحسن به وقال علي بن المديني روى يونس عن الحسن حديث أفطر الحاجم والمحجوم عن أبي هريرة ورواه قتادة عن الحسن عن ثوبان ورواه عطاء بن السائب عن الحسن عن معقل بن يسار ورواه مطر عن الحسن عن علي ورواه أشعث عن الحسن عن أسامة زاد الدارقطني في العمل أنه اختلف على عطاء بن السائب في العنابي فقيل لم يقل بن يسار المزني وقيل لم يقل بن معقل بن سنان الأشجعي وروى عن عاصم عن الحسن عن معقل بن يسار أيضا وقيل عن مطر عن الحسن عن معاذ واختلف على قتادة عن الحسن في العنابي فقيل أيضا على قول أبو هريرة (قلت) واختلف على يونس أيضا كما ساذر قال وقال أبو حرة عن الحسن عن غيره واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فإن كان حنظلة صحت الأقوال كلها (قلت) لم يتفرده أبو حرة كما سأينيه (قوله) وقال لي عباس) تهامة ومجعة وعبد الاعلى هو ابن عبد الاعلى (قوله) حدثنا يونس) هو ابن عبيد (عن الحسن) مثله أي أفطر الحاجم والمحجوم (قوله) قيل لعن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم ثم قال الله أعلم) وهذا مستأنف لا يحرره عن الحسن وقد أخرجه البخاري في تاريخه وأبيه في طريقه قال حدثني عباس فذكره ورواه عن ابن

واحتجهم أبو موسى ليلا ويذكر
عن سعد وزيد بن أرقم وأسلمة
أنهم احتجهم أضياما
وقال بكير عن أم علقمة كانت
تحتجهم عند عائشة فلا تنهي
ويروي عن الحسن عن غيره
واحد مر فوفا أفطر الحاجم
والمحجوم * وقال لي عباس
حدثنا عبد الاعلى حدثنا
يونس عن الحسن مثله قيل له
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال نعم ثم قال الله أعلم

المدين في العلل واليه في أرياض من طريقه قال حدثنا المعتمر هو ابن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن عن غير واحد ورأيت يونس عن الحسن عن أبي هريرة عن عبد الله بن النسي عن طريق عبد الوهاب الثقفي عن يونس وأخرجه من طريق بشر بن المغضل عن يونس عن الحسن قوله وذكره الدارقطني من طريق عبد الله بن سالم عن يونس عن الحسن عن أسامة والاختلاف على الحسن في هذا الحديث واضح لكن نقل الترمذي في العلل الكبير عن البخاري أنه قال يحتل أن يكون سمعه عن غير واحد وكذا قال الدارقطني في العلل أن كان قول الحسن عن غير واحد من العبادة مخفيا لم يصحح الاقوال كلها (قلت) يريد بذلك استثناء الاضطراب والافعال الحسن لم يسمع من أكثر المذكورين ثم الظاهر من السياق أن الحسن كان يشك في رفعه وكان قد حصل له بعد الجرم تردد وحمل الكرماني جرمه على وثوقه بخبر من أخبره به وتردده لكونه خبر واحد فلا يثبت البين وهو محل في غاية البعد ونقل الترمذي أيضا عن البخاري أنه قال ليس في هذا الباب أصح من حديث شدداد بن قيس فكيك بما فيه مما من الاختلاف يعني عن أبي قلابة قال كلاهما عندي صحيح لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان وعن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شدداد روى الحديثين جميعا يعني فأتى الاضطراب وتعين الجمع بذلك وكذلك قال عثمان الدارمي صحيح حديث أفطر الحاجم والمحجوم من طريق ثوبان وشدداد قال وسمعت أحمد بن حنبل كذلك وقال المروزي قلت لأحمد بن يحيى بن معين قال ليس فيه شيء ثبت فقال هذا المجازفة وقال ابن خزيمة صحيح الحديثان جميعا وكذا قال ابن حبان والحاكم وأصبغ التستاق في تخريج طرق هذا المتن وبيان الاختلاف فيه فأجادوا فأدوا وقال أحمد أصح شيء في باب أفطر الحاجم والمحجوم حديث رافع بن خديج (قلت) يريد ما أخرجه هو الترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم من طريق معمر بن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع لكن عارض أحمد يحيى بن معين في هذا فقال حديث رافع أصحها وقال البخاري هو غير محفوظ وقال ابن أبي حاتم عن أبيه هو عندي باطل وقال الترمذي سألت إسحاق بن منصور عنه فأبى أن يحدثني به عن عبد الرزاق وقال هو غلط قلت ما غلته قال روى هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير بهذا الاسناد حديث مهران البجلي حديث وروى عن يحيى بن أبي قلابة أن أبا أسماء حدثته أن ثوبان أخبره به فهذا هو المحفوظ عن يحيى فكأنه دخل المعمر حديث في حديث والله أعلم وقال الشافعي في اختلاف الحديث بعد أن أخرج حديث شدداد ولفظه كذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في زمان الفتح فرأى رجلا يحتجم لثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو أخذ بيدي أفطر الحاجم والمحجوم ثم ساق حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم قال وحديث ابن عباس أمثلهما اسنادا فإن يوفي أحدا الجملة كان أحب إلى احتياط والقياس مع حديث ابن عباس والذي أحفظ عن العبادة والتابعين وعامة أهل العلم أنه لا ينظر أحد بالجملة (قلت) وكان هذا هو السرفي أراد البخاري حديث ابن عباس عقب حديث أفطر الحاجم والمحجوم وحكي الترمذي عن الزعفراني أن الشافعي علق القول بأن الجملة تنظر على صحة الحديث قال الترمذي كان الشافعي يقول ذلك يغدادا وما يصرف إلى الرخصة والله أعلم وأقول بعضهم حديث أفطر الحاجم والمحجوم أن المراد به أنهم سافطون كقولته تعالى أني

أرأيت أعصر جراً أي ما يؤل إليه ولا يحق تكلف هذا التأويل ويقربه ما قال المغوى في شرح السنة معنى قوله أفطر الحاجم والمحجوم أي تعرضاً لا فطراً أما الحاجم فلأنه لا يأمن وصول شيء من الدم إلى جوفه عند المص وأما المحجوم فلأنه لا يأمن ضعف قوته بخروج الدم فيؤل أمره إلى أن يفطر وقيل معنى أفطر أفعلا لمكروهه وأما الجامة فصارت كما أنهم غير متلبسين بالعبادة وسأذكر بقية كلامهم في الحديث الذي يليه **(قوله)** إن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم هكذا أخرجه من طريق وهيب عن عكرمة عن ابن عباس وتابعه عبد الوارث عن أيوب وهو لا كما سيأتي في الطلب ورواه ابن عمية ومعه عن أيوب عن عكرمة مرسلاً واختلف على حماد بن زيد في وصله وأرساله وقد بين ذلك النسائي وقال مهنا سألت أحمداً عن هذا الحديث فقال ليس فيه صائم إنما هو وهو محرم ثم ساقه من طريق عن ابن عباس لكن ليس فيها طريق أيوب وهذه الحديث صحيح لا هـ فيه قال ابن عبد البر وغيره فيه دليل على أن حديث أفطر الحاجم والمحجوم منسوخ لأنه جاء في بعض طرقه أن ذلك كُن في حجة الوداع وسبق إلى ذلك الشاذلي واعترض ابن خزيمة بأن في هذا الحديث أنه كان صائماً محرماً قال ولم يكن فقط محرماً متجنباً للدم إنما كان محرماً وهو مسافر والمسافر أن كان نائياً للصوم فضى عليه بعض النهار وهو صائم أي عليه الأكل والشرب على الصحيح فإذا جازله ذلك جازله أن يحتجم وهو مسافر قال فليس في خبر ابن عباس ما يدل على أفطر المحجوم فضلاً عن الحاجم اهـ وتعتب بأن الحديث ما ورد هكذا إلا لفائدة فالنهار أنه وجدت منه الجامة وهو صائم لم يتكلم من صومه واسـمـه وقال ابن خزيمة أيضاً جاء بعضهم بأخوه بقرعة نعم أنه صلى الله عليه وسلم إنما قال أفطر الحاجم والمحجوم لأنهما كانا بغيره تابان قال فإذا قيل له فالعبية تفطر الصائم قال لا قال فعل هذا لا يخرج من مخالفة الحديث بل شبهته انتهى وقد أخرج الحديث المشار إليه الطحاوي وعثمان الدارمي والبيهقي في المعرفة وغيرهم من طريق يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الأشعث عن ثوبان ومنهم من أرسله ويزيد بن ربيعة موقوف وحكم على بن المديني بأنه حديث باطل وقال ابن حزم صحيح حديث أفطر الحاجم والمحجوم بل لا ريب لكن وجدنا من حديث أبي سعيد أرخص النبي صلى الله عليه وسلم في الجامة للصائم وأسنداه صحيح فوجب الأخذ به لأن الرخصة إنما تكون بعد العزيمة فدل على نسخ النظر بالجامة سواء كان حاجباً أو محجوماً انتهى والحديث المذكور أخرجه النسائي وابن خزيمة والدارقطني ورجال الثقات ولكن اختلف في رفعه ووقفه وله شاهد من حديث أنس أخرجه الدارقطني ولنقله أول ما كرّرت الجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم فرب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أفطر هذا ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم بعد في الجامة للصائم وكان أنس يحتجم وهو صائم ورواه كهم من رجال البخاري إلا أن في المتن ما يشكر لكان فيه أن ذلك كان في النخ وجعفر كان قتل قبل ذلك ومن أحسن ما ورد في ذلك ما رواه عبد الرزاق وأبو داود ومن طريق عبد الرحمن بن عباس عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجامة للصائم وعن المواصلة ولم يحرمهما البقاء على أصحابه أسنداه صحيح والجهالة بالصائبي لا تضر وقوله ابقاء على أصحابه يتعلق بقوله نهى وقد رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري بأسنده هذا

* حدثنا علي بن أسد
حدثنا وهيب عن أيوب عن
عكرمة عن ابن عباس رضي
الله عنهما أن النبي صلى
الله عليه وسلم احتجم وهو
محرم واحتجم وهو صائم
* حدثنا أبو معمر حدثنا
عبد الوارث حدثنا أيوب
عن عكرمة عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال احتجم
النبي صلى الله عليه وسلم
وهو صائم * حدثنا آدم بن
أبي أياس حدثنا شعبة

ولفظه عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قالوا انما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الحجة للصائم وكراهها للضعف أى لثلاضعف **(قوله)** سمعت ثابثا البنانى قال سئل أنس بن مالك كذا في أصح الأصول البخارى سئل بضم أوله على البناء المجهول وفي رواية أبى الوقت سال أنسا وهذا غلط فان شعبة ما حضر سؤال ثابت لأنس وقد سقط منه رجل بين شعبة وثابت فرواه الاسماعيلي وابو نعيم والبيهقى من طريق جعفر بن محمد القلانسى وأبى قرقافة محمد بن عبد الوهاب وازراهيم بن الحسين بن دريد كلهم عن آدم بن أبى اسحق البخارى فيد فقال عن شعبة عن جسيم قال سمعت ثابثا وهو يسأل أنس بن مالك فذكر الحديث وأشأوا الاسماعيلي والبيهقى الى ان الرواية التى وقعت للبخارى خطأ وانه سقط منه جيد قال الاسماعيلي وكذلك رواه على ابن سهل عن أبى النضر عن شعبة عن جسيم **(قوله)** وزاد شعبة حديثا شعبة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم) هذا شعر بان روايه شعبة موافقة لرواية آدم في الاسناد والمثل الآن شعبة زاد فيه ما يوق كد رفعه وقد أخرج ابن منده في غرائب شعبة طريق شعبة فقال حديثا محمد بن أحمد بن حاتم حديثا عبد الله بن روح حديثا شعبة حديثا شعبة عن قتادة عن أبى المتوكل عن أبى سعيد بن وهب عن شعبة عن شعبة عن جسيم عن أنس بن نخوة وهذا يوق كد حجة ما عترض به الاسماعيلي ومن تبعه ويشعر بان الخلل فيه من غير البخارى اذ لو كان اسناد شعبة عنده مختل لكان اسناد آدم لبينه وهو واضح اخفاءه والله أعلم بالصواب **(قوله ما)** الصوم في السفر والافطار أى اباحة ذلك وتخيير المكلف فيه سواء كان رمضان أو غيره وسأذكر بيان الاختلاف في ذلك بعد ابواب وذكر المؤلف في الباب حديث عبد الله بن أبى أوفى وسأبقى الكلام عليه بعد ابواب وموضع الدلالة منه ما يشعر به سياقه من مراعاة الرجل له يكون الشمس لم تغرب في جواب طلبه لما يشعر به فهو ظاهر في أنه كان صلى الله عليه وسلم صائما وقد ذكره في باب أى يجي فطر الصائم وفي غيره بلفظ صريح في ذلك حيث قال كأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم **(قوله)** الشمس يارسول الله) بالرفع ويجوز انصب ووجهها ظاهر **(قوله)** تابعه جريرو أبى بكر بن عباس عن الشيبانى عن ابن أبى أوفى قال كنت مع النسي صلى الله عليه وسلم في سفر **•** حديثا مسندا حديثا يحيى عن هشام قال حدثني أبى عن عائشة أن حزة بن عمرو الاسلمى قال يارسول الله انى أسرد الصوم

قال سمعت ثابثا البنانى قال سئل أنس بن مالك رضى الله عنه أكنتم تتركهون الحجة للصائم قال لا الا أن أجعل الضعف وزاد شعبة حديثا شعبة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم **•** (باب الصوم في السفر والافطار) **•** حديثا على بن عبد الله حديثا شعبة عن أبى اسحق الشيبانى مع ابن أبى أوفى رضى الله عنه قال كأن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فقال لرجل انزل فاجد لى قال يارسول الله الشمس قال انزل فاجد لى قال يارسول الله الشمس قال انزل فاجد لى فيفتل فجد له فشرب ثم روى بيده ههنا ثم قال اذا رأيتم الليل أقبل من ههنا فقد أفاطر الصائم **•** تابعه جريرو أبى بكر بن عباس عن الشيبانى عن ابن أبى أوفى قال كنت مع النسي صلى الله عليه وسلم في سفر **•** حديثا مسندا حديثا يحيى عن هشام قال حدثني أبى عن عائشة أن حزة بن عمرو الاسلمى قال يارسول الله انى أسرد الصوم

النهى عن صوم الدهر لم يعارضه هذا الاذن بالسر بل الجمع بينهما واضح (قوله) أصوم في السفر
 الى آخره) قال ابن دقيق العيد ليس فيه نصريح بأنه صوم رمضان فلا يكون فيه حجة على من منع
 صيام رمضان في السفر (قلت) وهو كما قال بالنسبة الى سياق حديث الباب لكن في رواية أبي
 مرواح التي ذكرت عند مسلم أنه قال يا رسول الله أجدي قوة على الصيام في السفر فهل على
 جناح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن
 يصوم فلا جناح عليه وهذا يشعر بأنه سأل عن صيام النريضة وذلك أن الرخصة انما تطلق في
 مقابلة ما هو واجب وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم من طريق محمد بن جزة بن عمرو
 عن أبيه أنه قال يا رسول الله اني صاحب ظهر أعاليه أسافر عليه وأكرهه وإنه ربما ضاقتني هذا
 الشهر يعني رمضان وأنا أجد القوة وأجدني أن أصوم أهون علي من أن أخره فيكون ديني
 على فقال أي ذلك شئت باجزة (قوله) باب اذا صام أياما من رمضان ثم سافر أي
 هل يحال له الفطر في السفر أو لا وكانه أشار الى تضعيف ما روى عن علي والى رد ما روى عن غيره في
 ذلك قال ابن المنذر روى عن علي بن أسناد ضعيف وقال به عبيدة بن عمرو وأبو مجلز وغيرهما وقد نهى
 النووي عن أبي مجلز وحده ووقع في بعض النسخ روح أبو عبيدة وهو وهم قالوا ان من استهل عليه
 رمضان في الحضر ثم سافر بعد ذلك فلاس له أن يفطر لقوله تعالى في شهر منكم الشهر فليصمه
 قال وقال أكثر أهل العلم لا فرق بينه وبين من استهل رمضان في السفر ثم ساق ابن المنذر بإسناد
 صحيح عن ابن عمر قال قوله تعالى في شهر منكم الشهر فليصمه نسخها قوله ومن كان مريضا أو
 على سفر الآية ثم احتج للجمهور بحديث ابن عباس المذكور في هذا الباب (قوله) خراج الى مكة
 كان ذلك في غزوة الفتح كما ساقى (قوله) فلما بلغ الكديد) بفتح الكاف وكسر الدال المهملة مكان
 معروف وقع تفسيره في نفس الحديث بأنه بين عسفان وقديد يعني بضم عناق على التصغير ووقع
 في رواية المتشكك وحده نسبة هذا التفسير للجازي لكن سياقي في المغازي موصول من وجه آخر
 في نفس الحديث وسأقي قريباً عن ابن عباس من وجه آخر حتى بلغ عسفان بدل الكديد وفيه
 مجاز القرب لأن الكديد أقرب الى المدينة من عسفان وبين الكديد ومكة ثم حلتان قال
 الكري هو بين أمج بفتحين وحيم وعسفان وهو ما عليه نخل كثير ووقع عند مسلم في حديث جابر
 فلما بلغ كراع الغميم هو بضم الكاف والغميم بفتح المعجمة وهو اسم وادام عسفان قال عباس
 اختلفت الروايات في الموضع الذي أفطر صلى الله عليه وسلم فيه والكل في قصة واحدة وكلها
 متقاربة والجميع من عمل عسفان اه وسأقي في المغازي من طريق معمر عن الزهري سابق
 هذا الحديث أوضح من رواية مالك ولنظر رواية معمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان
 من المدينة ومعه عشرة آلاف من المسلمين وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه المدينة
 فساروا معه من المسابن يصوم ويصومون حتى بلغ الكديد فأفطروا فأفطر وقال الزهري وإنما
 يؤخذ بالآخر فلا تخزن من أمر صلى الله عليه وسلم وهذه الزيادة التي في آخره من قول الزهري
 وقعت مدرجة عند مسلم من طريق الليث عن الزهري وانظر حتى بلغ الكديد أفطر قال وكان
 صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعون الاحداث فلا حدث من أمره وأخرجه من طريق
 سفيان عن الزهري قال مثله قال سفيان لأدري من قول من هو ثم أخرجه من طريق معمر ومن

• حدثنا عبد الله بن يوسف
 أخبرنا مالك عن هشام بن
 عروة عن أبيه عن عائشة
 رضى الله عنهما زوج النبي
 صلى الله عليه وسلم أن حجة
 ابن عمر والاسلي قال لاني
 صلى الله عليه وسلم أفصم
 في السفر وكان كثير الصيام
 فقال ان شئت فصم وان
 شئت فأفطر (باب اذا صام
 أياما من رمضان ثم سافر) *
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب
 عن عبيدة بن عبد الله
 ابن عتبة عن ابن عباس
 رضى الله عنهما أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم خرج
 الى مكة في رمضان فصام
 فلما بلغ الكديد أفطر فأفطر
 الناس قال أبو عبيدة والله
 والكديد ما بين عسفان
 وقديد

السفرة مقيم مع أهله بمكة فلم يشاهد هذه القصة فكانت سمعها من غيره من الصحابة **(قوله)**
(باب) كذا لا كثر بغير ترجحة وسقط من رواية القسفي وعلى الحالين لا بد أن يكون
 لحديث أبي الدرداء المذكور فيه تعليق بالترجمة ووجه ما وقع من افطار أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم في رمضان في السفر محض منه ولم ينكر عليهم فدل على الجواز وعلى رد قول من قال
 من سافر في شهر رمضان استنع عليه الفطر **(قوله)** عن أم الدرداء في رواية أبي داود من طريق
 سعيد بن عبد العزيز عن اسمعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر الدمشقي حديث أبي أم الدرداء
 والأسناد كله ثاميون سوى شيخ البخاري وقد دخل الشام وأم الدرداء هي الصغرى التابعة
 (تتولى) أخر جنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره (في رواية مسلم من طريق سعيد بن
 عبد العزيز) أيضاً أخر جنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان في حرسه لحديث
 وهذه الزيادة ثم المراد من الاستدلال أن توجه الزعم على أبي محمد بن حزم في زعمه أن حديث
 أبي الدرداء هذا لا يجزئ فيه لاحتمال أن يكون ذلك الصوم تطوعاً وقد كنت ظننت أن هذه الفترة
 غزوة الفتح لما رأيت في الموطأ من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن عن رجل من الصحابة قال رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمعرج في الحرو وهو يصيب على رأسه الماء وهو صائم من العطش
 ومن الحرف فبلغ الكندي أفطر فإنه يدل على أن غزوة الفتح كانت في أيام شدة الحر وقد اتفقت
 الروايتان على أن كل من السفرتين كان في رمضان لكنني رجعت عن ذلك وعرفت أنه ليس
 بصواب لأن عبد الله بن رواحة استشهد بمؤبته قبل غزوة الفتح بخلاف أن كان جماعة في سنة
 واحدة وقد استشهدوا في هذه السفرة مع النبي صلى الله عليه وسلم فصنع انما كانت سفرة
 أخرى وأيضاً فإن في سائر أحداث غزوة الفتح الذين استروا من الصحابة صاباً ما كانوا جماعة
 وفي عهد الله عبد الله بن رواحة وحده وأخرج الترمذي من حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله
 عليه وسلم في رمضان يوم بدر ويوم الفتح حديث ولا يصح حمله أيضاً على بدر لأن أبا الدرداء لم يكن
 حينئذ أسلم وفي الحديث دليل على أن لا كراهية في الصوم في السفر لمن قوى عليه ولم يصب منه
 مشقة شديدة **(قوله)** **(باب)** قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ظلل عليه واشتد الحر ليس
 من البر الصيام في السفر (أشار بهذه الترجمة إلى أن سبب قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر
 الصيام في السفر ما ذكر من المشقة وإن من روى الحديث يرداف فقد اختصر القصة بما أشار إليه
 من اعتبار شدة المشقة يجمع بين حديث الباب والذي قبله فالخاص أن الصوم لمن قوى عليه
 أفضل من الفطر والنظر لمن شق عليه الصوم أو أعرض عن قبول الرخصة أفضل من الصوم وإن
 من لم يتحقق المشقة فيحيز بين الصوم والنظر وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فقالت طائفة
 لا يجزئ الصوم في السفر عن الفطر بل من صام في السفر وجب عليه قضاءه في الحضر لظاهر
 قوله تعالى فعسى من أيام أخر وقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر وقد قاله البر
 الأخوا إذا كان تأخير الصوم لم يجزه وهذا قول بعض أهل الظاهر وحكي عن عمرو بن عروأى هريرة
 والزهرى وأبراهيم الخفي وغيرهم واحتجوا بقوله تعالى فمن كان مريضاً أو على سفر فعدة من
 أيام أخر فالظاهر فعله عدة أو قالوا بوجوب عدة وتأوله الجمهور بأن التقدير فافطر فعدة من أيام
 هذا القول قول من قال إن الصوم في السفر لا يجوز إلا لمن خاف على نفسه الهلاك أو المشقة

* (باب) حدثنا عبد الله
 ابن يوسف حدثنا يحيى بن
 حمزة عن عبد الرحمن بن
 يزيد بن جابر أن اسمعيل بن
 عبيد الله حدثه عن أم
 الدرداء عن أبي الدرداء رضي
 الله عنه قال خرجنا مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في بعض أسفاره في يوم حار
 حتى يضع الرجل يده على
 رأسه من شدة الحر وما فينا
 صائم إلا ما كان من النبي
 صلى الله عليه وسلم وابن
 رواحة * (باب قول النبي
 صلى الله عليه وسلم لمن ظلل
 عليه واشتد الحر ليس من
 البر الصيام في السفر) *

الشديدة حكاه الطبري عن قوم وذهب أكثر العلماء ومنهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن
 الصوم أفضل لمن قوى عليه ولم يشق عليه وقال كثير منهم إن الفطر أفضل لعلها رخصة وهو قول
 الأوزاعي وأحمد وأبو حنيفة وقال آخرون هو شخير مطلقا وقال آخرون أفضلهما أسيرهما لقوله تعالى
 يريد الله بكم اليسر فإن كان الفطر أسير عليه فهو أفضل في حقه وإن كان الصيام أسير لمن يسهل
 عليه حينئذ يشق عليه فصاره بعد ذلك فالصوم في حقه أفضل وهو قول عرين بن عبد العزيز
 واختاره ابن المنذر والذي يترجح قول الجمهور ولكن قد يكون الفطر أفضل لمن اشتد عليه الصوم
 ونضر به وكذلك من ظن به الأعراض عن قبول الرخصة كما تقدم تظيره في المسح على الخفين
 وسبأ في نظيره في تعجيل الإفطار وقد روى أحمد من طريق أبي طعمة قال قال رجل لابن عمر إن
 أقوى على الصوم في السفر فقال له ابن عمر من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الأثم مثل جبال
 عرفة وهذا الخول على من رغب عن الرخصة لقوله صلى الله عليه وسلم من رغب عن سنتي فليس
 مني وكذلك من خاف على نفسه العيب أو الرأيا إذا صام في السفر فقد يكون الفطر أفضل له وقد
 أشار إلى ذلك ابن عمر فروى الطبري من طريق مجاهد قال إذا سافر فلا تصم فإني إن قصم قال
 أحمالك أكلوا الصائم أرفعوا الصائم وقاموا بأمرك وقالوا فلا تصم فلا تزال كذلك حتى
 يذهب أبحرك ومن طريق مجاهد أيضا عن جنادة بن أمية عن أبي ذر عن ذلك وسبأ في الجهاد من
 طريق مورق عن أنس فحو هذا مرفوعا حدث قال صلى الله عليه وسلم لا تمطر من حيث خدموا
 الصيام ذهب المتطرون اليوم بالاجر واخرج من منع الصوم أيضا ما وقع في الحديث الماضي أن
 ذلك كل آخر الأمرين وإن العجالة كانوا يأخذون بالآخر فلا تخر من فعله وزعوا أن صومه
 صلى الله عليه وسلم في السفر منسوخ وتعتب أول ما تقدم من أن هذه الزيادة مدرجة من قول
 الزهري وأما استدلالنا ههنا الخبر من أنه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد أن صام ونسب من صام
 إلى العصيان ولا تخفى شيء من ذلك لأن مسلما أخرج من حديث أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم
 صام بعد هذه القصة في السفر وانظروا ما فرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة ونحن صيام
 ففرنا من ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنكم قد دونتم من عدوكم والفطر أقوى لكم فأفطرنا
 فكانت رخصة فنام صام ومنام أفطر ففرنا من ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنكم
 مصيرون أعدوكم والفطر أقوى لكم فأفطروا فكانت عزة فأفطرنا ثم ألقوا بنا صوم مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بعد ذلك في السفر وهذا الحديث نص في المسئلة ومنه يؤخذ الجواب عن
 نسبه صلى الله عليه وسلم الصائين إلى العصيان لأنه عزم عليهم تخالفوا وهوشا هدمنا فانه من أن
 الفطر أفضل لمن شق عليه الصوم ويتأكد ذلك إذا كان يحتاج إلى الفطر للمتقوى به على لقائه
 العدو وروى الطبري في تهذيبه من طريق حنيفة سألت أنس بن مالك عن الصوم في السفر فقال
 لقد أمرت غلاني أن يصوم قال فقلت له فإين هذه الآية فقدمت من أيام أخر فقال إنها نزلت ونحن
 نرتحل جبا عاتزل على غير شيع وأما اليوم فنرتحل شبعا وتزل على سبع فأشار أنس إلى الصفة
 التي يكون فيها الأنظر أفضل من الصوم وأما الحديث المشهور والصائم في السفر كالغلفط في الحضر
 فقد أخرجه ابن ماجه مرفوعا من حديث ابن عمر بسند ضعيف وأخرجه الطبري من طريق أبي
 سلمة عن عائشة مرفوعا أيضا وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف ورواه الأثرم من طريق أبي سلمة عن

أبيه مرفوعاً والمخفوف عن أبي سلمة عن أبيه موقوفاً كذلك أخرجه النسائي وابن المذرم مع
وقته فهو منقطع لأن أبي سلمة لم يسمع من أبيه وعلى تقدير صحته فهو محمول على ما تقدم وألاحيث
يكون النظر أولى من الصوم والله أعلم وأما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر
الصيام في السفر لسلك المجزون فيه طرقاتاً فقال بعضهم قد خرج على سبب فقصر عليه وعلى من
كان في مثل حاله إلى هذا جنح البخاري في ترجمته ولذا قال الطبري بعد أن ساق نحو حديث
الباب من روايته كعب بن عاصم الأشعري ولفظه سافر نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن
في حر شديد فاذا رجعنا من القوم قد دخل تحت ظل شجرة وهو مضطجع كعبية الوجع فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لصاحبكم أي وجع به فقالوا ليس به وجع ولكنه هائم وقد اشتد
عليه الحر فقال النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ ليس البر أن تصوموا في السفر عليكم برخصة
الله التي رخص لكم فكان قوله صلى الله عليه وسلم ذلك لمن كان في مثل ذلك الحال وقال ابن
دقيق العبد أخذ من هذه القصة أن كراهة الصوم في السفر رخصة عن هو في مثل هذه الحالة ممن
يجبهه الصوم ويشق عليه أو يؤدي به إلى ترك ما هو أولى من الصوم من وجوه التبر فيترك
قوله ليس من البر الصوم في السفر على مثل هذه الحالة قال والمأثرون في السفر يتركون
اللفظ عام والعبرة بعمومه لا بخصوص السبب قال وينبغي أن يتنبه للفرق بين دلالة السبب
والسياق والقرائن على تخصيص العام وعلى مراد المتكلم وبين مجرد ورود العام على سبب فإن
بين العامين فرقاً واضحاً من أجزائهما مجرى واحد لم يصب فإن مجرد ورود العام على سبب
لا يقتضي التخصيص به كنزول آية السرفة في قصة سرقة رداءهم وأنما السياق والقرائن
الدالة على مراد المتكلم فهي المرشد لبيان الخلل وتعيين المختل كما في حديث الباب
وقال ابن المنذر في الحاشية هذه القصة تشعر بأن من اتفق له مثل ما اتفق لذكر الرجل أنه يساويه
في الحكم وأما من سلم من ذلك ونحوه فهو في جواز الصوم على أصله والله أعلم وحمل الشافعي في
البر المذكور في الحديث على من أتى بقول الرخصة فقال معنى قوله ليس من البر أن يبلغ رجل
هذا بنفسه في فريضة صوم ولا نافله وقد أخص الله تعالى له أن ينظر وهو صحيح قال ويحتمل أن
يكون معناه ليس من البر المفروض الذي من خلفه أمم وجزم ابن خزيمة وغيره بالمعنى الأول وقال
الطحاوي المراد بالبر هنا البر الكامل الذي هو أعلى مراتب البر وليس المراد به إخراج الصوم في
السفر عن أن يكون بر إلا أن الإفطار قد يكون أبر من الصوم إذا كان للتقوى على لقاء العدو
مثلاً قال وهو نظير قوله صلى الله عليه وسلم ليس المسكين بالطواف الحديث فإنه لم يرد إخراج أحد من
أسماء المسكنة كلها وإنما أراد أن المسكين الكامل المسكنة الذي لا يجد غنى فيه ويستحي أن
يسأل ولا يظن له **(قوله)** حدثنا محمد بن عبد الرحمن الأنصاري عند مسلم من طريق عن
شعبة عن محمد بن عبد الرحمن يعني ابن سعد ولا يداود عن أبي الوليد عن شعبة عن محمد بن عبد
الرحمن يعني ابن سعد بن زرارة **(قوله)** سمعت محمد بن عمرو (الخ) أدخل محمد بن عبد الرحمن بن
سعد بن عمرو بن جابر بن محمد بن عمرو بن الحسن في رواية شعبة عنه واختلف في حديثه على يحيى بن
أبي صكير فأخرجه النسائي من طريق شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي عن يحيى بن محمد بن
عبد الرحمن حدثني جابر بن عبد الله فذكره قال النسائي هذا خطأ ثم ساقه من طريق الترمذي عن

حدثنا آدم حدثنا شعبة
حدثنا محمد بن عبد الرحمن
الأنصاري قال سمعت محمد
ابن عمرو بن الحسن بن علي
عن جابر بن عبد الله رضي
الله عنهم

الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن عيسى بن عبد الرحمن - حدثني من سمع جابرًا من طريق علي بن المبارك عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن رجل عن جابر ثم قال ذكر كراهية هذا الرجل الميم ففسأني طريق شعبة ثم قال هذا هو الصحيح يعني ابن بل رجل بن محمد بن عبد الرحمن وجابر وتعبه المزي فقال ظن النسائي أن محمد بن عبد الرحمن شيخ شعبة في هذا الحديث هو محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى بن أبي كثير فيه وليس كذلك لأن شيخ يحيى هو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وشيخ شعبة هو ابن عيسى بن عبد الرحمن بن سعد بن زبارة انتهى والذي يترجح في نظري أن الصواب مع النسائي لأن مسلمًا لما روى الحديث من طريق أبي داود عن شعبة قال في آخره قال شعبة كان بلغني هذا الحديث عن يحيى ابن أبي كثير أنه كان يروي هذا الحديث في هذا الحديث عليكم بركة خاصة الله التي رخص لكم فلما سأله لم يخفها فأنه في نسخة في سألت في رجع إلى محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى لأن شعبة لم يلق يحيى فدل على أن شعبة أخبر أنه كان بلغه عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو عن جابر في هذا الحديث زاد قوله أنه سألني محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى سألته عنها فلم يخفها وأما ما وقع في رواية الأوزاعي عن يحيى أنه نسب محمد بن عبد الرحمن فقال فيه ابن ثوبان فهو الذي اعتد به المزي لكن يرمي ثوبانكم كما نقل عنه ابنه في أنه لم يأن من قال فيه عن محمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان فقد ردهم وإنما هو ابن عبد الرحمن بن سعد انتهى وقد اختلف فيه مع ذلك على الأوزاعي وجعل الرواية عن يحيى بن أبي كثير لم يزد على محمد بن عبد الرحمن لا يذرون جده ولا جده جده والله أعلم (قوله كان روى الله عليه وسلم في سفر) - تبيين من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أنها غزوة الفتح ولابن عمر بن محمد بن طريق جابر سلمة عن أبي الزبير عن جابر وأرواح النبي صلى الله عليه وسلم في رفعتان فذكره في قوله (قوله روى الله عليه وسلم) في رواية جابر المذكورة فتق على رجل الصوم جعلت راحته تهم به تمت الشجر فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فأمره أن ينظر الحديث ولم أقف على اسم هذا الرجل ولو لا ما قدمت من أن عبد الله بن رواحة استشهد قبل غزوة الفتح لذكره في أن يفسر به أو أن أبي الدرداء أنه لم يكن من الصحابة في ذلك السفر أصنافا غيره ورغم غلطائي أنه أبو إسرائيل وعزائلا عليهم مات الخطيب ولم يبق الخطيب ذلك في هذه التسمية وإنما ورد حديثه، لأن عن جابر بن قيس وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قائمًا في الشمس فقالوا له إنك لا تستغني ولا تتكلم ولا يجلس ويصوم الحديث ثم قال هذا الرجل هو أبو إسرائيل القرشي الناصري ثم ساق بأسناده في أبواب عن عكرمة عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحطب يوم الجمعة فغار إلى رجل من قريش يقال له أبو إسرائيل فقالوا إن رأيت يصوم ويترحم في الشمس الحديث فلم يزد الخطيب على هذا وبين التفتين غباراته ظاهرة وأظهرها أنه كان في الحضر في المسجد وصاحب نفسه في حديث جابر كان في السفر تحت ظلال الشجر والله أعلم وفي الحديث استجاب التمسك بالرخصة عند الحاجة إليها وكرهه تركها على وجه التشديد والسطوع (تأنيده) ثم ردهم كلام صاحب العدة أن قوله صلى الله عليه وسلم عليكم بركة خاصة الله التي رخص لكم مما أخرجه مسلم بشرطه وليس كذلك وإنما هي بركة في الحديث لم يزل أسندها كما تقدم بيانه نعم وقعت عند النسائي موصولة في حديث يحيى بن أبي كثير بسنده وعند الطبراني من حديث كعب بن عاصم الأشعري كما تقدم

قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى رجلاً أورسلاً قد نلل عليه فقال ما هذا فقالوا صائم فتسأل ليس من البر الصوم في السفر

(قوله ما) لم يعب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعضهم بعضاً في الصوم والافطار
 أي في الاستنار وأشار بهذا إلى تاركه ما أعده من تأويل الحديث الذي قبله وأنه يتحمل على من
 بلغ الوجه جهدها وأن من لم يبلغ ذلك لا يعاب عليه الصيام ولا المفطر **(قوله عن أنس)** في رواية أن
 ما أعده مسلم عن حميد التصريح بالإخبار بين حميد وأنس وللفظة عن حميد خبر جرت فقامت فقالوا
 لي أعدد فقلت أن أنسا أخبرني أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسافرون فلا يعيب
 الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم قال حميد فقلت ابن أبي مليكة فأخبرني عن عائشة مثله
(قوله) كانا سافرا مع النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد عن حميد مسلم كانا نغزو مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم يرون أن من وجد قوة
 فصام فإن ذلك حسن ومن وجد ضعفه فافطر إن ذلك حسن وهذا الفصل هو المعتقد وهو نص
 وافع النزاع كما تقدم والله أعلم **(تيسيه)** نقل ابن عبد البر عن محمد بن وضاح أن مالكاً كان يرد
 بسياق هذا الحديث على هذا اللفظ ويعتبه بأن أبا إسحاق الفزاري وأبا نورة وعبد الوهاب اتفقوا
 وغيرهم يروون عن حميد مثل مالك **(قوله ما)** من أفطر في السفر ليراه الناس أي إذا
 كان ممن يقدريه وأشار بذلك إلى أن أفضله الفطر لا يخص من أجده الصوم أو يخشى
 العيب والرياء أو ظن به الرغبة عن الرخصة بل يلحق بذلك من يقتدى به ليلتأبعه من وقع له شيء من
 الأمور الثلاثة ويكون المفطر في حق من تلك الحالة أفضل من غيره **(قوله)** عن جماعة عن
 طاوس عن ابن عباس كذا أعده من طريق أبي عوانة عن منصور عن شهابه وكذا أخرجه من
 طريق جرير عن منصور في المغازي وأخرجه النسا من طريق شعبة عن منصور وفيه كذا وطاوس
 في الاستناد وكذا أخرجه من طريق الحكم عن شهابه عن ابن عباس فيجوز أن يكون شهابه
 أخذاه عن طاوس عن ابن عباس ثم في ابن عباس خذله عنه أو سمعه من ابن عباس وثبت فيه
 طاوس وقد تقدم فظهر ذلك في حديث ابن عباس في قصة البارديتين على التبرين في الطهارة
(قوله) فرفعه إليه كذا في الأصول التي وقفت عليها من الجنان وهو مشكل لأن الرفع إنما
 يكون باليد وأجاب الكرماني بأن المعنى فيحمل أن يكون رفعه إلى أقصى طول يده أي انتهى الرفع
 إلى أقصى ما يراها قلت وقد وقع عند أبي داود عن مسدد عن أبي عوانة ما لا استناد له كور في
 الجنان فرفعه إليه فيه وهذا أضع وألعل الكلمة تخلفت وقد تقدم ما يؤيد ذلك في سياق الخط
 الرواة لهذا الحديث عن ابن عباس وغيره مع بقية ما بحث المتن **(قوله)** ليراه الناس كذا لاكثر
 والناس بالرفع على الناعية وفي رواية المستقلة ليراه بعضهم وأوله وكسر الزا في رفع التحية والناس
 بالنسب على المنعولية ويحتمل أن يكون الناصح كتب ليراه الناس بالفاعل يكون بين الروايتين
 اختلاف **(قوله)** فكان ابن عباس يقول الخ فهم ابن عباس من فعله صلى الله عليه وسلم ذلك أنه
 لبيان الجواز لا لأولية وقد تقدم في حديث أبي سعيد وجابر عن حميد ما يوضح المراد والله أعلم
(قوله ما) قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن جرير
 وسلمة بن الأكوع نسختهم شهر رمضان الذي أنزل فيه إلى قوله على ما هذا كره لعلكم تشكرون
 أما حديث ابن عمر فوصل في آخر السبب عن عباس وهو بختانية ومجهود قد أخرجه عنه أيضاً
 التفسير وزاد أنه ابن الوليد وهو الرافض وخجعه عبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى البصري السامي

* (باب لم يعب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعضهم بعضاً في الصوم والافطار)
 حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال كانا سافرا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم **(باب من أفطر في السفر ليراه الناس)**
 حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا أبو عوانة عن منصور عن شهابه عن ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة فنام حتى بلغ عسفان ثم دعا بماء فرفع به إلى يده ليراه الناس فأفطر حتى قدم مكة وذلك في رمضان وكان ابن عباس يقول قد صام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفطر من شاء صام ومن شاء أفطر
 * (باب وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) قال ابن عمر وسلمة بن الأكوع نسختنا شهر رمضان الذي أنزل فيه إلى قوله على ما هذا كره لعلكم تشكرون

بالمهله ولكن لم يعن الناسخ وقد أخرجه الطبري من طريق عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله
ابن عمر بلفظ نسخت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه التي بعد هاتين شهد منكم الشهر فليصمه
وعلى هذا فتولاه في الترجمة وفي حديث سلمة نسخة شهر رمضان أي الآية التي أولها شهر رمضان
لاشتماله على موضع النسخ وهو قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وأما حديث سلمة
فوصله في تفسير البقرة بلفظ لما نزلت وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين كان من أراد أن
يفطر أفرط واقتدى حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها (قوله وقال ابن غير الخ) وصله أبو نعيم
في المستخرج والبيهقي من طريقه ولفظ البيهقي قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولا عهد لهم
بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل شهر رمضان فاستكثروا ذلك وشق عليهم
فكان من أطعم مسكينا كل يوم ترك الصيام بمن يطعمه ورخص لهم في ذلك ثم نسخوه وأن
تصوموا خير لكم فأمر بالصيام وهذا الحديث أخرجه أبو داود ومن طريق شعبة والمسعودي
عن الأعمش مطولاً في الأذان والتبليغ والصيام واختلاف في أسناده اختلافًا كثيراً وطريق ابن
غير هذه أخرجها وإذا تقرر أن الإفطار والإطعام كان رخصة ثم نسخ لم ين بصر الصيام حقاً واجبا
فكيف يلزم مع قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم والخيرية لا تدل على الوجوب بل المشاركة في
أصل الخبر أبواب الكرماني بأن المعنى فالصوم خير من التطوع باللهديه والتطوع بهما كان سنة
والخير من السنة لا يكون إلا واجبا أي لا يكون شيئا خيرا من السنة إلا الواجب كذا قال ولا
يجزى بعد ذلك كله ودعوى الوجوب في خصوص الصيام في هذه الآية ليست بظاهرة بل هو
واجب بخير من شاء صام ومن شاء أفطر وأطعم فنصت الآية على أن الصوم أفضل وكون بعض
الواجب الخيرا أفضل من بعض لا إشكال فيه واتفقت هذه الأخبار على أن قوله وعلى الذين
يطيقونه فدية منسوخة وخالف في ذلك ابن عباس فذهب إلى أنها محكمة لكنهم مخصوصة بالشيخ
الكبير وهو موسيقي بيان ذلك والبحث فيه في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى حيث ذكره
المصنف من تفسير البقرة (قوله متى يقضى قضاء رمضان) أي متى تصام الأيام
التي تقضى عن فوات رمضان وليس المراد قضاء القضاء على ما هو ظاهر اللفظ ومراد الاستفهام
هل يتعين قضاؤه ومتابعا ويجوز متفرقا وهل يتعين على الفور ويجوز على التراخي قال الزين
المنير جعل المصنف الترجمة استشهدا لما لعارض الأدلة لأن ظاهر قوله تعالى فعدة من أيام أخر
يقضى التشرى بصدق أيام أخر سواء كانت متتابعة أو متفرقة والقياس يقضى التتابع المحافا
لصفة القضاء بصفة الأداء وظاهر صنيع عائشة يقضى إتيان الماددة إلى القضاء ولا ما منعها من
الشغل فيشعر بأن من كان غير عذر لا ينبغي له التأخير (قلت) ظاهر صنيع الجناري يقضى
جواز التراخي والتفريق لما أودعه في الترجمة من الآثار كعادته وهو قول الجمهور ونقل ابن
المنذر وغيره عن علي وعائشة وجوب التتابع وهو قول بعض أهل الظاهر وروى عبد الرزاق
بسنده عن ابن عمر قال يقضيه تساعا وعن عائشة نزلت فعدة من أيام أخر متتابعات فسقطت
متتابعات وفي الموطأ ثم إني بن كعب وهذا دلل صح يشعر بعدم وجوب التتابع
فكانه كان أولا واجبا ثم نسخ ولا يختلف الجيزون للتفريق أن التتابع أولى (قوله وقال ابن
عباس لا بأس أن يفرق لقول الله تعالى فعدة من أيام أخر) وصله مالك عن الزهري أن ابن عباس

وقال ابن غير حدثنا الأعمش
حدثنا عمرو بن مرة حدثنا
ابن أبي ليلى حدثنا أصحاب
شمس الله عليه وسلم نزل
رمضان فشق عليهم فكان
من أطعم كل يوم مسكينا ترك
الصوم من يطعمه ورخص
لهم في ذلك فنسخته وأن
تصوموا خير لكم فأمروا
بالصوم حدثنا غياث حدثنا
عبد الأعلى حدثنا عبيد الله
عن نافع عن ابن عمر رضي
الله عنهم ما قرأ فدية طعام
مسكين قال هي منسوخة
(باب متى يقضى قضاء
رمضان) وقال ابن عباس
لا بأس أن يفرق لقول الله
تعالى فعدة من أيام أخر

وأباهره اختلغا في قضاء رمضان فقال أحدهما يفرق وقال الآخر لا يفرق هكذا أخرجه
منقطعاً مع ما وصله عبد الرزاق معيناً عن معمر بن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن
عباس فيمن عليه قضاء من رمضان قال يقضيه مفترقاً قال الله تعالى فعدت من أيام أخر وأخرجه
الدارقطني من وجه آخر عن معمر بن سنده قال سمعته كيف شئت وروىناه في فوائد أحمد بن شبيب
من روايته عن أبيه عن يونس عن الزهري بلفظ لا يضرك كيف قضيت الغناهي عدة من أيام أخر
فأحصاه وقال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن عبد الله عن ابن عباس وأباهره قال لا فرق إذا أحصيته
وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي هريرة نحوه قول ابن عمر وكان له اختلاف فسه عن أبي
هريرة وروى ابن أبي شيبة أيضاً من طريق معاذ بن جبل إذا أحصى العدة فليصم كيف شاء
ومن طريق أبي عبيدة بن الجراح ورافع بن خديج نحوه وروى سعيد بن منصور عن أنس نحوه
(قوله) وقال سعيد بن المسيب في صوم العشر لا يصلي حتى يبدأ رمضان) وصلها ابن أبي شيبة عنه
نحوه ونظفه لأبنا أن يفتني رمضان في العشر وظاهر قوله جواز التطوع بالصوم من عليه دين
من رمضان إلا أن الأول أنه لا يصوم الذين أولاً لقوله لا يصلي فإنه ظاهر في الإرشاد إلى البداءة
بالأهم والأول كدور عبد الرزاق عن أبي هريرة أن رجلاً قال له إن علي أياماً من رمضان
أفأصوم العشر تطوعاً قال لا بد أن يحق الله ثم تقوع ما شئت وعن عائشة نحوه وروى ابن المنذر
عن علي أنه سمى عن قضاء رمضان في عشر ذي الحجة راسداً وضعف قال وروى بإسناد صحيح نحوه
عن الحسن بن الزهري وليس مع أحد منهم حجة على ذلك وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عمر
أنه كان يستحب ذلك (قوله وقال إبراهيم) أي التخيى إذا فرط حتى جاء رمضان آخر يصومهما
ولم ير عليه اطعاماً وقع في رواية الكشي حتى جازى بى بدل الهمة من الجواز وفي نسخة حان
بهملة ونون من الحين وصله سعيد بن منصور بن طريق يونس عن الحسن ومن طريق الحرث
العكلى عن إبراهيم قال إذا تابع عليه رمضان صامهما فان صم بينهما فلم يقض الأول فبسمما
صنع فليستغفر الله وليصم (قوله ويذكر عن أبي هريرة مرسل عن ابن عباس أنه يطعم) أما
أثر أبي هريرة فهو جدته عنه من طريق موصولاً فأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء
عن أبي هريرة قال أي إنسان مرض في رمضان ثم صم فلم يقضه حتى أدركه رمضان آخر فليصم
الذي حدث ثم يقض الآخر ويطعم مع كل يوم مسكناً قلت لعطاء كم بلغك يطعم قال مدازعوا
وأخرجه عبد الرزاق أيضاً عن معمر بن أبي اسحق عن مجاهد عن أبي هريرة نحوه وقال فيه
وأطعم عن كل يوم نصف صاع من قم وأخرجه الدارقطني من طريق مطرف عن أبي اسحق نحوه
ومن طريق ربيعة وهو ابن مصقلة قال زعم عطاء أنه سمع أباهره يقول في المرض عرض ولا
يصوم رمضان ثم يتركه حتى يدركه رمضان آخر قال يصوم الذي حضره ثم يصوم الآخر ويطعم
الكل يوم مسكناً ومن طريق ابن جريج وقيس بن سعد عن عطاء نحوه وأما قول ابن عباس
فوصله سعيد بن منصور عن هشيم والدارقطني من طريق ابن عيينة كلاهما عن يونس عن أبي
اسحق عن مجاهد عن ابن عباس قال من فرط في صيام رمضان حتى أدركه رمضان آخر فليصم هذا
الذي أدركه ثم ليصم ما فاته ويطعم مع كل يوم مسكناً وأخرجه عبد الرزاق من طريق جعفر بن
برقان وسعيد بن منصور ومن طريق حجاج والبيهقي من طريق شعبة عن الحكم كاهم عن ميمون بن

وقال سعيد بن المسيب في
صوم العشر لا يصلي حتى
يبدأ رمضان وقال إبراهيم
إذا فرط حتى جاء رمضان
آخر يصومهما ولم ير عليه
اطعاماً ويذكر عن أبي هريرة
مرسل عن ابن عباس أنه
يطعم

مهران عن ابن عباس نحوه **(قوله)** ولم يذكر الله تعالى الاطعام انما قال فعند من أيام آخر هذا
 من كلام المصنف قاله تدققها. وطن الزين بن المنيرة بنية كلام ابراهيم الضبي وليس كما ظن فنه
 مفصول من كلامه باثر أبي هريرة وابن عباس لكن انما يتوى ما احتج به اذا لم يصح في السنة
 دلائل الاطعام الا لا يلزم من عدم ذكره في الكتاب أن لا يثبت بالمتولى يثبت فيه شيء من فروع وانما
 جاء فيه عن جماعة من الصحابة منهم من ذكر ومنهم من عند عبد الرزاق ونقل الطحاوي عن يحيى
 ابن اكرم قال وجدته عن ستة من الصحابة لا أعلم لهم فيه مخالفا انتهى وهو قول الجوهري وخالف
 في ذلك ابراهيم الضبي وأبو حنيفة وأصحابه ومال الطحاوي الى قول الجوهري في ذلك ومن قال
 بالاطعام ابن عمر الكندي بالغ في ذلك قال يطعم ولا يصوم فروى عبد الرزاق وابن المنذر وغيرهما
 من طرق صحيحة عن نافع عن ابن عمر قال من تابعه رمضان وعمره يصلي لم يصم بينهما قضى
 الآخر منهما بالصيام وتفي الآخر من ما باطعامه من خطبة كل يوم ولم يصم لفظ عبد الرزاق
 عن معمر عن أيوب عن نافع قال الطحاوي يقرأ ابن عمر بذلك (قلت) لكن عند عبد الرزاق
 عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد قال بلغني مثل ذلك عن عمر لكن المشهور عن عمر لا يفري
 عبد الرزاق أيضا من طريق عوف بن مالك سمعت عمر يقول من صام يوم من غير رمضان وأطعم
 مسكين فافهم ما بعد ذلك يومان رمضان ونقله ابن المنذر عن ابن عباس وعن قتادة وفردان
 وهب بن تولد من أقطر وما في قضاء رمضان وجب عليه لكل يوم صوم يومين **(قوله)** حدثنا زهير
 هو ابن معاوية بن أبيه في أبو حنيفة **(قوله)** عن يحيى هو ابن سعيد الانصاري وهو الكرماني
 تبعه الاثنان فقال هو يحيى بن أي كثير وغلب عما أخرجه مسلم عن أحمد بن يوسف شيخ البخاري
 فيه فقال في نفس السند عن يحيى بن سعيد عن يحيى بن سعيد هذا هو الانصاري وذهل مغطاي
 فنقل عن الحافظ الصبيح أنه القطان وليس كما قال فان الضياء حكى قول من قال انه يحيى بن أي
 كثير ثم رده جرحه بانه يحيى بن سعيد ولم يقل القطان ولا جاز أن يكون القطان لانه لم يدرك أباسطة
 وليست زهير بن معاوية عنه رواية وانما هو يروي عن زهير **(قوله)** عن أي سلمة في رواية
 الاسماعيل عن طريق أبي خالد عن يحيى بن سعيد سمعت أباسطة **(قوله)** فأسأله عن أفضيه
 (الاف شعبان) استدله على ان عائشة كانت لا تتطوع بشيء من الصيام في عشر ذي الحجة ولا
 في عاشوراء ولا غير ذلك وهو مبني على أنها كانت لا ترى جواز صيام التطوع لمن عليه دين من
 رمضان ومن أين قلنا ذلك **(قوله)** قال يحيى أي الراوي المذكور بالسند المذكور اليه فهو
 موصول **(قوله)** الشغل من النبي أو بالنبي صلى الله عليه وسلم) هو خبر مبتدأ شذوف تقديره
 المانع له الشغل أو هو مبتدأ شذوف الخبر تقديره الشغل هو المانع لها وفي قوله قال يحيى هذا
 تفصيل للكلام عائشة من كلام غيره ما وقع في رواية مسلم المذكورة مدرجا لم يقل فيه قال يحيى
 فصار كأنه من كلام عائشة أو من روى عنها وهكذا أخرجه أبو عوانة من وجه آخر عن زهير
 وأخرجه مسلم من طريق سليمان بن بلال عن يحيى مدرجا أيضا ونقله وذلك لمكان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأخرجه من طريق ابن جريج عن يحيى فيمن ادراجه ونقله فظنت ان ذلك
 لمكانهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يحيى بقوله وأخرجه أبو داود من طريق مالك والنسائي
 من طريق يحيى انظنان وسعيد بن منصور عن ابن شهاب وسفيان والاحماد على من طريق أبي

ولم يذكر الله تعالى الاطعام
 انما قال فعند من أيام آخر
 * حدثنا أحمد بن يوسف
 حدثنا زهير عن يحيى عن
 أبي سلمة قال سمعت عائشة
 رضي الله عنها تقول كان
 يصومون على الصوم من
 رمضان فأسأله طابع أن
 أفضيه (الاف شعبان) قال
 يحيى الشغل من النبي أو
 بالنبي صلى الله عليه وسلم

خاله كلهم عن يحيى بنون الزيادة وآخر جه مسلم من طريق محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة بنون الزيادة لكن فيه ما يشعر بهما فانه قال فيه ما معناه فما استطيع قضاء ما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون المراد بالمعنى الزمان أى ان ذلك كان خاضعاً لماله وللتمذى وان خرج من طريق عبد الله بن عيسى عن عائشة ما نصبت شيئاً ما يكون على من رمضان الا فى شعبان حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ومما يدل على ضعف الزيادة انه صلى الله عليه وسلم كان يقسم لنفسه فيجعل وكان يدين من المرات في غير وقتها فيقبل ويابس من غير جاع فليس في شعها بشئ من ذلك ما يمنع الصوم اللهم اذن بانها كانت لا تصوم الا بالاذنة ولم يكن يأذن لاحتمال احتياجه اليها فاذا ضاق الوقت اذن لها وكان هو صلى الله عليه وسلم لا يكثره ومضى في شعبان كما ساقى بعد أبيه ان ذلك كانت لا تطلبها اليها القضاء الا في شعبان وفي الحديث لا تالة على جواز تأخير قضاء رمضان مطلقاً سواء كان بعداً أو لم ير عذر لان الزيادة كما بناء مدرجة فلم تكن مرفوعة لكان الجواز مقيداً بالضرورة لان الحديث حكم الرفع لان الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك مع قوله وادعى ان راجعه على السؤال منه عن أمر الشرع فلو ان ذلك كان جائزاً لم يواظب عائشة عليه ويؤخذ من حرصها على ذلك في شعبان أنه لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان آخر وأما الاطعام فليس فيه ما يثبت ولا ينفيه وقد تقدم البحث فيه **(قوله باب الحائض تترك الصوم والصلاة)** قال الزين المنبر ما يحدثه ان الترجمة تفتن حكم القضاء لطابق حديث الباب فانه ليس فيه تعرض لذلك قال وأما تعبيره بالترك فلا دارة الى أنه يمكن حساواناً فتركه اختياراً لمنع الشرع لها من مباشرته **(قوله)** وقال أبو الزناد الخ قال الزين بن المنبر انظر أبو الزناد الى الحديث فوجده ما عمن هاتين العادتين وما صاحب الالهية استعمالاً يتوجه به خطاب الانقطاع وما يمنع صحة الفعل يمنع الوجوب فذلك اعتبر الفرق بين الصلاة والصوم فالحال يملك على اتباع السنة والتعبد الحاض وقد تقدم في كتاب الحاض سؤال معاذة من عائشة عن الفرق المذكور وانكرت عليها عائشة السؤال وخشيت عليها ان تكون تلقنته من الخوارج الذين حرت عاداتهم باعتراض السنن بأرائهم ولم تردعها على الخوافة على النص وكأنها قالت لها ادعى السؤال عن العلة الى ما عواهم من معرفتها وهو ان التقيد الى الشارع وقد نكاه بعض النحاة في الفرق المذكور واعتد كثيره على أن الحكمه فيه ان الصلاة تشكر فبقي قضاؤها بخلاف الصوم الذي لا يقع في السنة الامرة واختار امام الحرمين ان المتبقي في ذلك هو النص وان كل شئ ذكره من الفرق ضعيف والله أعلم وزعم المهاب ان السبب في منع الحائض من الصوم ان خروج الدم يحدث ضعف في النفس غالباً فاستعمل هذا الغالب في جميع الاحوال فلما كان الضعف يلحق الفار ويوجب القضاء كان كذلك الحاض ولا يخفى ضعف هذا المأخذ فان المريض لو تعامل فسام مع صومه بخلاف الحائض وان المتعجزة في نزف الدم أشد من الحائض وقد اجمع الاصحاب الصوم وقول أبي الزناد ان السنن لتأتى كبراً على خلاف الرأى كانه يراى قول على لو كان الدين بالرأى لكان باطن الخلف أحق بالمسح من أعلاه أخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني ورجال استناده ثقات وفتنا ثرك في الشرعيات كثير ومما يشرق فيه بين الصوم والصلاة في حق الحائض أنها لو ظهرت قبل النجس

* (باب الحائض تترك الصوم والصلاة) وقال أبو الزناد ان السنن ووجوه الحق لتأتى كبراً على خلاف الرأى فيجب على المسلمون بقاء سنن اتباعه من ذلك أن الحائض تقضى الصيام ولا تقضى الصلاة حدثنا ابن أبي مرزوم حدثنا محمد بن جعفر قال حدثني زيد عن عباس عن أبي سعيد بن رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس اذا حائض لم تقبل ولم تصم فذلك من نقصان دينها

ونوت صومها في قول الجمهور ولا يتوقف على الغسل بخلاف الصلاة ثم أورد المصنف طرفاً
 من حديث أبي سعيد الخدري في كتاب الحيض مقتصر على قوله أليس إذا حاضت لم تمل ولم تنعم
 وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عمر باللفظ نمكت اللبالي ما تمل وتقطر في رمضان فهذا انفتحت
 الدين الحديث **(قوله باب من مات وعليه صوم)** أي هل يشرع قضاءه عنه أم لا
 وإذا شرع هل يختص بصيام دون صيام أو يعم كل صيام وهل يتعين الصوم أو يجوز الأطعام وهل
 يختص الولي بذلك أو يصح منه ومن غير ذلك من أمور العلماء كما سنبينه **(قوله وقال)**
 الحسن ان صام عنه ثلاثون رجلاً أو ما واحد اجاز في رواية الكشميهني في يوم واحد والمراد من
 مات وعليه صيام شهر وهذا الاثر وصلة الدارقطني في كتاب الزم من طريق عبد الله بن المبارك
 عن سعيد بن عامر وهو الصبي عن أشعث عن الحسن فيمن مات وعليه صوم ثلاثين يوماً جفع له
 ثلاثون رجلاً فصاموا عنه يوماً واحداً أخرجه قال النووي في شرح المذهب هذه المسئلة لم أر
 فيها انتقالاً للمذهب وقياس المذهب الاجزاء قلت لكن الجواز قد يصوم لم يجب فيه التتابع
 لنقد التابع في الصورة المذكورة **(قوله)** حدثنا محمد بن خالد أي ابن خنيس عجمي وزنه على كبحر
 به أبو نعيم في المستخرج جزم الجوزي بأنه الذهلي فإنه أخرجه عن أبي حماد بن الشري عن وقال
 أخرجه البخاري عن محمد بن يحيى وبذلك جزم الكلابي وصنع المزي بواقفه وهو الراجح وعلى
 هذا فقد نسبه البخاري هذا إلى جدي لأنه ثبت عن يحيى بن عبد الله بن خالد وشيخه محمد بن موسى
 ابن أعين أدركه البخاري لكنه لم ير عنه الا بواسطة وكأنه لم يلقه وعمر بن الحرث هو المصري
(قوله من مات) عام في المكنتين لقريشة وعليه صيام وقوله صام عنه وليه خبر يعنى الامر بتدريه
 فليصم عنه وليه وليس هذا الامر للوجوب عند الجمهور بالغ اما الحرم ومن تبعه فادعوا
 الاجتماع على ذلك وفيه نظر لان بعض أهل الظاهر أوجبوا فعله بعد اختلافهم على قاعده
 وقد اختلفت المذاهب في هذه المسئلة فاجاز الصيام عن الميت أصحاب الحديث وعاق الشافعي في
 القديم القول به على صحة الحديث كما نقله البيهقي في المعرفة وهو قول أبي ثور وجماعة من محدثي
 الشافعية وقال البيهقي في الخلافات هذه المسئلة ثابتة لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في صحتها
 فوجب العمل بها ثم ساق بسنده الى الشافعي قال كل ما قلت وضع عن النبي صلى الله عليه وسلم
 خلافة فخذوا بالحديث ولا تفتقدوني وقال الشافعي في الجديد ومالك وأبو حنيفة لا يصام عن
 الميت وقال الليث وأحمد وإسحق وأبو عبيد لا يصام عنه الا التذرع لجماع العموم الذي في حديث
 عائشة على المقيد في حديث ابن عباس وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما حديث ابن عباس
 صورة مسئلة تسأل عنهما وقعت له وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقد وقعت
 الإشارة في حديث ابن عباس الى نحو هذا العموم حيث قيل في آخره فدين الله أحق ان يقضى
 وأما رمضان فقيام عنه فأما المسئلة فاجابوا عن حديث الباب بدعوى عمل أهل المدينة
 كعادتهم وأدعى القرطبي بعبادتها ان الحديث مضطرب وهذا لا يتأني الى حديث ابن
 عباس ثاني حديث الباب وليس الاضطراب فيه مسلماً كما سأتى وأما حديث عائشة فلا
 اضطراب فيه واحتج القرطبي بزيادة ابن لهيعة المذكورة لانها تدل على عدم الوجوب وتعقب
 بان معظم المجيزين لم يوجبوه كما تقدم وانما قالوا بخير الوالي بين الصيام والأطعام وأجاب

* (باب من مات وعليه صوم)
 وقال الحسن ان صام عنه
 ثلاثون رجلاً أو ما واحد اجاز
 * حدثنا محمد بن خالد حدثنا
 محمد بن موسى بن أعين حدثنا
 أبي عن عمرو بن الحرث
 عن عبيد الله بن أبي جعفر
 أن محمد بن جعفر حدثه عن
 عروة عن عائشة رضي الله
 عنها أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال من مات
 وعليه صيام صام عنه وليه

المأوردى عن الجديديان المراد بشواه صام عنه ولبه أى فعمل عنه ولبه ما يقوم مقام الصوم وهو
 الإطعام قال وهو نظيره قوله التراب وضوء المسلم إذا لم يجد الماء قال فسمى البديل باسم البديل
 فكذلك هذا وتعقب بأنه صرف للفظ عن ظاهره بغير دليل وأما الحنفية فاعتلوا لعدم القول
 بهذين الحديثين بما روى عن عائشة أنها سألت عن امرأة ماتت وعليها صوم قالت يطعم عنها
 وعن عائشة قالت لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم أخرجه البيهقي وبعاروى عن ابن عباس
 قال في رجل مات وعليه رمضان قال يطعم عنه ثلاثين مسكينا أخرجه عبد الرزاق وروى النسائي
 عن ابن عباس قال لا يصوم أحد عن أحد قالوا فما أفتى ابن عباس وعائشة بخلاف ما روياه
 دل ذلك على أن العمل على خلاف ما روياه وهذه قاعدة لهم معروفة الآن إلا أن المذكورة عن
 عائشة وعن ابن عباس فيها مقال وليس فيها ما يمنع الصيام إلا اثر الذي عن عائشة وهو ضعيف
 جدا والراجح أن المعبر ما رواه لا مارة لاحتمال أن يتخلف ذلك لاجتماعه ومستنده فيه لم يقتض
 ولا يلزم من ذلك ضعف الحديث عنده وإذا ثبتت صحة الحديث لم يترك الحق للثقلون
 والمسئلة مشهورة في الأصول واختلف الجيزون في المراد بقوله ولبه فقيل كل قريب وقيل
 الوارث خاصة وقيل عصبة والأول أرجح والثاني قريب ويرد الثالث قصة المرأة التي سألت عن
 نذر أمها واختلفوا أيضا هل يختص ذلك بالولي لأن الأصل عدم النيابة في العبادة البدنية ولا لها
 عبادة لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك في الموت إلا ما ورد فيه الدليل فيقتصر على ما ورد فيه
 ويبقى الباقي على الأصل وهذا هو الراجح وقيل يختص بالولي فلما أمر آخنيا بأن يصوم عنه أجزأ
 كالأخي وقيل يصح استقلال الأجنبية بذلك وكذا الولي لكونه الغالب وظاهر صريح البخاري
 اختيار هذا الأخير وبه جزم أبو الطيب الطبري وتوابعه شبهه صلى الله عليه وسلم ذلك بالدين
 والدين لا يختص بالقراب (قوله تابعه ابن وهب عن عمرو) يعني ابن الحرث المذكور بسنده
 وهذه المتابعة وصلها مسلم وأبو داود وغيرهما بالفظه (قوله ورواه يحيى بن أيوب) يعني المصري
 عن عبيد الله بن أبي جعفر بسنده المذكور وروايته هذه عند أبي عوانة والدارقطني من طريق
 عمرو بن الربيع وابن خزيمة من طريق سعيد بن أبي مرزوق كلاهما عن يحيى بن أيوب وأما ثلثهم
 متوافقة ورواه البزار من طريق ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر فزاد في آخر المتن أن شاء
 (قوله حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو الحافظ المعروف بصاعقة ومعاوية بن عمرو هو الأزدي
 ويعرف بابن الكرماني من قدماء شيوخ البخاري حدث عنه بغير واسطة في آخر كتاب الجملة
 وحدث عنه هنا وفي الجهاد وفي الصلاة بواسطة وكان طلب معاوية المذكور الحديث وهو كبير
 والافلو كان طلبه وهو على قدر سعة لكان من أعلى شيوخ البخاري وزائدة شعبة هو ابن قدامة
 الثقفي مشهور فدلني البخاري جماعة من أصحابه (قوله عن مسلم البطين) نفع المحدث وكسر
 المهملة ثم تحتها ياء ساكنة ثم نون وسألت أن الحديث جاء عن رواية شعبة عن الأعشى عن مسلم
 المذكور وشعبة لا يتحدث عن شيوخه الذين ربما دلسوا إلا بما تحقق عنهم وهو (قوله جاء
 رجل) في رواية غير زائدة جاءت امرأة وقد تقدم القول في نسبه في كتاب الحج (قوله - ابن رجل)
 لم أوقف على اسمه وأتفق من عدا زائدة وغيره من القاسم على أن السائل امرأة وزاد أبو حريز في
 روايته أنها خنعمية (قوله أن أي) خالف أبو حامد جميع من رواه فقال إن أثنى واختلف على

تابعه ابن وهب عن عمرو
 ورواه يحيى بن أيوب عن ابن
 أبي جعفر * حدثنا محمد بن
 عبد الرحيم حدثنا معاوية
 بن عمرو حدثنا زائدة عن
 الأعشى عن مسلم البطين
 عن سعيد بن جبير عن ابن
 عباس رضي الله عنهما قال
 جاء رجل إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال يا رسول
 الله إن أمي ماتت

أبي بشر عن سعيد بن جبير فقال هشيم عنه ذات قرابة لها و قال شعبة عنه ان أختها أخرجهما
 أحمد و قال جاد عنه ذات قرابة لها أما أختها و اما بنتها و هذا يشعربان التردد فيه من سعيد بن
 جبير **(قوله و عليه اصوم شهر)** هكذا في أكثر الروايات و في رواية أخرى خمسة عشر يوما
 و في رواية أخرى خالد الشهرين و رواه يعقوب بن ربيعة يقتضي أن لا يكون الذي عليه اصوم شهر رمضان
 بخلاف رواية غيره فانهم محتملة الأرواية يزيد بن أبي أنيسة فقال ان عليه اصوم بذر و هذا واضح
 في أنه غير رمضان و بين أبو بشر في روايته سبب التذمر فروي أحمد بن طريق شعبة عن أبي بشر
 أن امرأته ركت الحرف فندرت أن تصوم شهر فأتت قبل أن تصوم فأتت أختها التي صلى الله
 عليه وسلم الحديث و زاد أيضا عن هشيم عن أبي بشر نحوه و أخرجه البيهقي من حديث جاد
 ابن سلمة و قد ادعى بعضهم ان هذا الحديث اضطرب فيه الرواية عن سعيد بن جبير فمنهم من قال
 ان السائل امرأة و منهم من قال رجل و منهم من قال ان السؤال وقع عن تفرقهم من فسر
 بالصوم و منهم من فسره بالحج لما تقدم في أخر الحج و الذي يظهر انه ما قصدت ان يؤيدها
 السائل في تفرق الصوم شعبة في رواية أبي حنيفة عن زكريا بن زكريا عن نزار بن الحارثي عن
 في موضعه و قد تقدمت في أخر الحج ان مسلم بن أبي حنيفة من حديث يزيد بن امرأة سالت عن الحج
 عن الصوم معا و اما الاختلاف في كون السائل رجلا أو امرأة و السؤال عنه اختا أو مافلا
 يتضح في موضع الاستدلال من الحديث لان الغرض منه مشروعية الصوم أو الحج عن الميت
 و لا اضطراب في ذلك و قد تقدمت الإشارة الى كيفية الجمع بين مختلف الروايات فيه عن الأعمش
 وغيره و الله اعلم **(قوله فدين الله أحق أن يقتضى)** تقدمت مباحثه في أخر الحج تبين فضل
 الدين المستوفى **(قوله قال سليمان)** هو الأعمش و يعنى بالاسناد المذكور أو لآله **(قوله فقال)**
(الحكم) أي ابن عتبة و سلمة أي ابن كهيل و الخاضع ان الأعمش مع هذا الحديث من ثلاثة
 أنفس في مجلس واحد من مسلم بن أبي حنيفة و لاه عن سعيد بن جبير ثم من الحكم و سلمة عن مجاهد
 و قد خالف زائدة في ذلك أبو خالد الأحمر كما سأتى **(قوله و يذكر عن أبي خالد حدثنا الأعمش)**
 خصص له ان أبا خالد جمع بين شيوع الأعمش الثلاثة فحدث به عنه عنهم عن شيوخ ثلاثة و ظاهره
 انه عمد كل منهم عن كل منهم و يحتمل ان يكون أراد به النفس و النشر بغير ترتيب فيكون شيخ
 الحكم عطا و شيخ البطين سعيد بن جبير و شيخ سلمة مجاهد و يؤيده ان النسائي أخرجه من
 طريق عبد الرحمن بن مغراء عن الأعمش منه لا هكذا و هو مما عاين و رواه أبي خالد و قد وصلها
 مسلم لكن لم يسق المتن بل أسهل به على رواية زائدة و هو معترض لان بينهما مخالفا في سياق بيانها
 و صلها أيضا الترمذي و النسائي و ابن ماجه و ابن خزيمة و البارقي من طريق أبي خالد **(قوله)**
و قال يحيى) أي ابن سعيد و أبو معاوية عن الأعمش (الخ) و افق زائدة على أن شيخ مسلم البطين
 فيه سعيد بن جبير و كذلك واه شعبة و عبد الله بن غير و عمر بن الناعم و عبد بن حميد
 و آخرون عن الأعمش و طرقهم عند النسائي و أحمد وغيرهما **(قوله و قال)** تبين الله بن عمرو أي
 الرقي (عن زيد بن أبي أنيسة الخ) هذا أيضا رواية عبد الرحمن بن غفران من حيث أن شيخ
 الحكم فو اعطا في هذه نسخة سعيد و يحتمل أن يكون مع غيره من كل منهم و طرقه بن عبد الله هذه
 وصلها مسلم أيضا **(قوله و قال أبو حنيفة)** بالمهمله و الزاوى و هو عبد الله بن الحسين فأنشأ

و عليه اصوم شهر فأنشأه
 عنها فدل نسيم فدين الله
 أحق أن يقتضى * قال
 سليمان فقال الحكم و سلمة
 و نحن جدي ماجوس حين
 حدث مسلم بهذا الحديث
 قالوا سمعنا جماعة يذكرون هذا
 عن ابن عباس و يذكر عن
 أبي خالد حدثنا الأعمش عن
 الحكم و مسلم البطين و سلمة
 ابن كهيل عن سعيد بن جبير
 و عطا و وشاهد عن ابن
 عباس قالت امرأة للنبي
 صلى الله عليه وسلم ان اخي
 مات * و قال يحيى روى
 معاوية عن الأعمش عن
 مسلم عن سعيد عن ابن عباس
 قالت امرأة للنبي صلى الله
 عليه وسلم ان أمي ماتت
 * و قال عبد الله بن عمرو
 عن زيد بن أبي أنيسة عن
 الحكم عن سعيد بن ابن
 عباس قالت امرأة للنبي
 صلى الله عليه وسلم ان
 أمي ماتت و عليه اصوم
 شهر * و قال أبو حنيفة
 عكرمة عن ابن عباس قالت
 امرأة للنبي صلى الله عليه
 وسلم مات أمي و عليها
 صوم خمسة عشر يوما

بجستان وطريقه هذه وصلها ابن خزيمة والحسن بن سفيان ومن جهة البهيقي **(قوله)**
باب متى يحل فطر الصائم غرض هذه الترجمة الإشارة إلى أنه هل يجب إمساك الجزء من
 الليل لتحقيق مضي النهار أم لا وظاهر صنعه يقتضي ترجيح الثاني ذكره لأثر أبي سعيد في الترجمة
 لكن محله إذا ما حصل تحقق غروب الشمس **(قوله)** وأفطر أبو سعيد الخدري حين غاب قرص
 الشمس وصله سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عبد الواحد بن أبي عن أبيه قال
 دخلنا على أبي سعيد أفطروا ونحن نرى أن الشمس لم تغرب ووجه الدلالة منه أن أبا سعيد لما تحقق
 غروب الشمس لم يطلب مزيدا على ذلك ولا التفت إلى موافقة من عنده على ذلك فلم يكن يجب
 عنده إمساك الجزء من الليل لاشتمال الجميع في معرفة ذلك وإنما علم ثم ذكر المصنف في الباب
 حديثين * أحدهما حديث عمر **(قوله)** حدثنا سفيان (هو ابن عيينة والاسم) أدركه حجازيون
 الحميري وسفيان فكانوا يبايعون مديون وفيه رواية الأبناء عن الأباور ورواية تابعي صغير عن
 تابعي كبير هشام عن أبيه وصحابي صغير عن صحابي كبير عاصم عن أبيه وكان ولد عاصم في عهد
 النبي صلى الله عليه وسلم لكن لم يسمع منه شيئا **(قوله)** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية
 ابن خزيمة من طريق أبي معاوية عن هشام قال لي **(قوله)** إذا قبل الليل من ههنا أي من جهة
 المشرق كما في الحديث الذي يليه والمراد به وجود الصلاة حسنا وكفى هذا الحديث بثلاثة أمور
 لأنهم أو أن كانت متلازمة في الأصل لكن بما قد تكون في الظاهر غير متلازمة فقد قلنا إقبال الليل
 من جهة المشرق ولا يكون إقباله حقيقة بل لوجود أمر يعلو ضوء الشمس وكذلك أدبار النهار
 فن تم قبحه وبوله وغربت الشمس إشارة إلى اشتراط تحقق الإقبال والادبار وإن ما واسطة غروب
 الشمس لا بسبب آخر ولم يذكر ذلك في الحديث الثاني فيجتمعا أن ينزل على حالين أما حيث ذكرها
 ففي حال الغيم مثلا وأما حيث يذكرها ففي حال العصور ويحتمل أن يكونا في حالة واحدة وحفظ
 أحد الراويين ما لم يحفظ الآخر وانما ذكر الإقبال والادبار مع إمكان وجود أحدهما مع عدم
 تحقق الغروب قاله القاضي عياض وقال شيخنا في شرح الترمذي الظاهر الاحتفاء بأحد
 التلازمة لأنه يعرف انقضاء النهار بأحد هما ويؤيده الاختصار في رواية ابن أبي أوفى على إقبال الليل
(قوله) فقد أفطر الصائم أي دخل في وقت الفطر كما قال الشيخ إذا أقام بخدواتهم إذا أقام بهمامة
 ويحتمل أن يكون معناه فقد صار فطر أو الحكم ليكون الليل ليس ظر فالإتيام الشرعي وقد رد
 ابن خزيمة هذا الاحتفال وأوما إلى ترجيح الأول فقال قوله فقد أفطر الصائم لثقة خبره معناه
 الأمر أي فليفطر الصائم ولو كان المراد فقد صار فطر كان فطر جميع الصوم واحدا ولم يكن
 للترغيب في تحصيل الإفطار معنى ١٤ وقد يجب بان المراد فعل الإفطار حسا لوافق الأمر
 الشرعي ولا شأن أن الأول أربع ولو كان الثاني معتمدا لكان من حلف أن لا ينفطر فصام قد دخل
 الليل حدث بمجرد دخوله ولو لم يتناول شيئا أو يكن الانفصال عن ذلك بان الإيمان بمنسبة على
 العرف وبذلك أفتى الشيخ أبو إسحق الشيرازي في مثل هذه الواقعة بعينها ومثل هذا القول أن
 افطرت فانت طاق فصادف يوم العيد لم تطلق حتى يتناول ما ينفطر به وقد ارتكب بعضهم
 الشطط فقال بمحض ويرجى الأول أيضا ورواية شعبة أيضا لما قلنا قد دخل الإفطار وكذا أخرجه أبو
 عوانة من طريق الثوري عن الشيباني وسيأتي لذلك مزيد بيان في باب الوصال بعد ثلاثة أبواب

* (باب متى يحل فطر الصائم) * وأفطر أبو سعيد الخدري حين غاب قرص الشمس * حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا هشام ابن عروة قال سمعت أبي يقول سمعت عاصم بن عمر بن الخطاب عن أبيه رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم * حدثنا اسحق الواسطي

حدثنا خالد عن الشيباني
عن عبد الله بن أبي أوفى
رضي الله عنه قال سمنا
مع النبي صلى الله عليه
وسلم في سفر وهو صائم فلما
غابت الشمس قال لبعض
التوم يا فلان قم فأجدح لنا
فقال يا رسول الله لو أمسيت
قال انزل فأجدح لنا قال
يا رسول الله فلو أمسيت
قال انزل فأجدح لنا قال
ان علينا نهارا قال انزل
فأجدح لنا فنزل فجدح لهم
فشرب رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم قال اذا رأيتم
الليل قد أقبل من ههنا فقد
أفطر الصائم * (باب يفطر
بما تيسر من الماء وغيره) *
* حدثنا سعد حدثنا عبد
الواحد حدثنا الشيباني
سليمان قال سمعت عبد الله بن
أبي أوفى رضي الله عنه قال سمنا
مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو صائم فلما غربت
الشمس قال انزل فأجدح
لنا قال يا رسول الله لو أمسيت
قال انزل فأجدح لنا قال
يا رسول الله ان علينا نهارا
قال انزل فأجدح لنا فنزل
فجدح ثم قال اذا رأيتم الليل
أقبل من ههنا فقد أفطر
الصائم وأشار بأصبعه قبل
المشرق

الحديث الثاني حديث ابن أبي أوفى **(قوله)** حدثنا خالد هو ابن عبد الله الواسطي والشيباني
هو أبو إسحق **(قوله)** عن عبد الله بن أبي أوفى سمنا في الباب الذي يليه من وجه آخر عن أبي
إسحق سمعت ابن أبي أوفى **(قوله)** كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر هذا السفر يشبه ان
يكون سفر غزوة النخع ويؤيده رواية هشيم عن الشيباني عند مسلم بلفظ كنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم في سفر في شهر رمضان وقد تقدم ان سفره في رمضان مختصر في غزوة بدر وغزوة النخع
فان ثبت فلم يشهد ابن أبي أوفى بدرا فتعينت غزوة النخع **(قوله)** فلما غابت الشمس في رواية الباب
الذي يليه فلما غربت الشمس وهي تليد معني أريد من معني غابت **(قوله)** قال لبعض التوم
يا فلان في رواية شعبة عن الشيباني عند احمد فدعا صاحب شرابه بشراب فقال لو أمسيت
وسأد كرم من ههنا في الباب الذي يليه **(قوله)** فأجدح بالجيم ثم الماء المهملة والجحد تحريك
السويقي ونحوه بالماء يعود يقال له الجحد بخنج الرأس وزعم الداودي ان معني قوله أجدح الى اى
احلب وغلب وفي ذلك **(قوله)** ان علينا نهارا فيحمل ان يكون المذكور كان يرى كثرة الضوء من
شدّة الضوء فيظن ان الشمس لم تغرب ويقول لعلمها غطاها شي من جبل ونحوه او كان هذا كغيره
فلم يتحقق غروب الشمس واما قول الراوي وغربت الشمس فأخبار منه عفاي نفس الامر والا
فلو تحقق الصبي ان الشمس غربت ما توقف لانه حديث يكون معاندا وانما توقف احتياطا
واستكشافا عن حكم المسئلة قال الزين بن المير يروى عن هذا جواز الاستفسار عن الظواهر
لاحتمال ان لا يكون المراد امر ارحا على ظاهرها وكنهه اخذ ذلك من تقريره صلى الله عليه
وسلم الحديث على ترك المبادرة الى الامتثال وفي الحديث ايضا استحباب تعجيل النظر وانه
لا يجب اسما لك حرم من الليل مطلقا بل متى تحقق غروب الشمس حل النظر وفيه تذكرة العالم
بما يخفى ان يكون نسبه وترك المراجعة له بعد ثلاث وقد اختلفت الروايات عن الشيباني في
ذلك فأكثر ما وقع فيها ان المراجعة وقعت ثلاثا وفي بعضها مرتين وفي بعضها مرة واحدة وهو
شامل على ان بعض الرواة اختصر القصة ورواية خالد المذكورة في هذا الباب اتهم سيقا وهو
حافظ فزيادته مقبولة وقد جاء انه صلى الله عليه وسلم كان لا يراجع بعد ثلاث وهو عند احمد من
حديث عبد الله بن ابي حذر في حديث اوله كان له يهودي عليه دين وفي حديثي الباب من
القول ان بيان وقت الصوم وان الغروب متى تحقق كفي وفيه ايماء الى الزجر عن متابعتها
الكتاب فاقم يبوخر ونظر عن الغروب وفيه ان الامر الشرعي ابغى من الحسي وان العقل
لا يقضي على الشرع وفيه البيان بذكر الا لازم والملازم جميعا لزيادة الايضاح **(قوله)**
باب ينظر بما تيسر من الماء وغيره اى سواء كان وحده او مخلوطا وفي رواية اى در عن
غير النكس يميني بالماء وذكر فيه حديث ابن أبي أوفى وهو ظاهر في ترجمه له ولعله اشار الى ان الامر
في قولهم وجدة را فليظفر عليه ومن لا فليظفر على الماء ليس على الوجوب وهو حديث اخرجه
الحاكم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن انس مرفوعا وصححه الترمذي وابن حبان من
حديث سليمان بن عامر وقد شد ابن حزم فأوجب النظر على القروا لافعل الماء **(قوله)** سترنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم فلما غربت الشمس قال انزل فأجدح لنا لم يسم
المأمور بذلك وقد اخرجه ابوداود عن مسدد شيخ البخاري فيه فسماه ولفظه فقال يا بلال

أنزل الخ وأخرجه الأسماعيلي وأبو نعيم من طرق عن عبد الواحد وهو ابن زياد شيخ مسدوفه
فاتفقت رواياتهم على قوله يا فلان فعلها اتعجفت ولعل هذا هو السرف في حذف الخبري لها وقد
سبق الحديث في الباب الذي قبله من رواية خالد عن الشيباني باللفظ يا فلان وذكرنا أن في حديث
عمر بن عبد العزيز قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أقبل الليل الخ فيصنع ما كان يكون
الخاطب بذلك عرفان الحديث واحد فلما كان غيره والمقول له إذا أقبل الليل الخ احتل أن
يكون هو القول له أو لا جرح لكن يؤيد كونه بل لا قوله في رواية شعبة المذكورة قبل فدعا
صاحب شرايه فان بل لا هو المعروف بخدمة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ما سمعنا)
تجيب اللفظ (قال ابن عبد البر) أحاديث تجيب اللفظ وتأخير السجود رويها عن ثور بن عبد
عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح عن عمرو بن عيمون الأودي قال كان أحب إلي من أن يصلي الله عليه
وسلم أسرع الناس افطارا أو ابطأهم سجورا (قوله عن أبي حازم) هو ابن دينار (قوله لا تزال
الناس يجيرون) في حديث أبي هريرة لا تزال الدين ظاهرا وظهور الدين مستترا لم يروا تأخير (قوله
ما عملوا الفطر) زاد أبو ذر في حديثه وأخروا السجود أخرجه أحمد وما ظرفه أبي بصير فدلهم
ذلك امتثالاً للسمعة وأقبح عندنا غير مستطعين بقولهم ما يغير قواعدها زاد أبو هريرة
في حديثه لأن اليهود والنصارى يؤخرون أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرهما وتأخير أهل
الكتاب له أمد وهو ظهور التحريم وقدرى ابن حبان والحاكم من حديث سهل أيضاً باللفظ
لا تزال أمتي على سقني ما لم تنتظر بفطرها الخ وموقفه بيان العلة في ذلك قال المهلب والحكمة
في ذلك أن لا تزال في النهار من الليل ولأنه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة واتفق العلماء
على أن محل ذلك إذا تحقق غروب الشمس بالرؤية أو بإخبار عدلين وكذا عدل واحد في
الاربع قال ابن دقيق العيد في هذا الحديث روى على الشيعة في تأخيرهم الفطر إلى ظهور
الخوم ولعل هذا هو السبب في وجود تأخير تجييل الفطر لأن الذي يؤخر يدخل في فعل خلاف
السمعة اهـ وما تقدم من الزيادة عند أبي داود وأبي بكر يكون سبب هذا الحديث فإن الشيعة
لم يكونوا موجودين عند حديثه صلى الله عليه وسلم بذلك قال الشافعي في الامم تجييل الفطر
مستحب ولا يكره تأخيرها إلا من بعده ورأى الفضل فيه ومقتضاه أن التأخير لا يكره مطلقاً
وهو كذلك إلا يلزم من كون الشيء مستحباً أن يكون نقيضه مكروهاً مطلقاً واستدل ببعض
المالكية على عدم استحباب ستمه شوال لتلاظن الجاهل أنهم ملتفتة بربطهم وهو ضعيف
ولا يخفى الفرق (تنبيه) من البدع المنكرة ما أحدث في هذا الزمان من ابتاع الأذان
الثاني قبل الفجر بخمسة ساعات في رمضان وأطفا المصابيح التي جعلت علامة لتعريم الأكل
والشرب على من يريد الصيام زعمنا أنه أحدثه الله للاحتماط في العبادة ولا يعلم ذلك إلا أحد
الناس وقد جرحهم ذلك إلى أن صاروا لا يؤذون إلا بعد الغروب بدرجته لا يمكن الوقت زعموا
فاخروا النظر وعجلوا السجود وخالفوا السنة فذلك قل عنهم الحسير وكثر فهم الشر والله
المستعان (قوله حديثاً أبو بكر) هو ابن عباس عن سليمان هو أبو إسحق الشيباني وقد تقدم
الكلام على حديث ابن أبي أوفى قريباً (قوله ما) إذا أفطر في رمضان (أي طامناً
غروب الشمس (ثم طلعت الشمس) أي هل يجب عليه قضاء ذلك اليوم أو لا وهي مسألة خلافية

* (باب تجييل الإفطار) *

حدثنا عبد الله بن يوسف

أخبرنا مالك عن أبي حازم

عن سهل بن سعد أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

قال لا يزال الناس يجيرون

ما عملوا الفطر * حدثنا أحمد

ابن حنبل عن أبي بكر عن

سليمان عن ابن أبي أوفى

رضي الله عنه قال كنت

مع النبي صلى الله عليه وسلم

في سفر فصام حتى أمسى

قال لا يزال فاجد حتى

قال لو انتظرت حتى تمسي

قال انزل فاجد حتى إذا

رأيت الليل قد أقبل من

ههنا فقد أفطر الصائم

* (باب إذا أفطر في

رمضان ثم طلعت الشمس) *

حدثني عبد الله بن أبي ثدية

واختلف قول عمر فيها كما يأتي والمراد بالظهور وكأنه رأى لفظ الخبر في ذلك وأضاف أنه
 يشعر بأن قريش الشمس كله ظهر مرتفعاً ولو عبر بظهور لم يند ذلك (قوله عن هشام بن عروة)
 في رواية أبي داود من وجد آخر عن أبي أسامة حدثه هشام بن عروة (قوله عن فاطمة) زاد
 أبو داود بنت المذروهي أسامة عم هشام وزوجته وأمها جدته جميعاً (قوله يوم غيم) كذا
 لا أكثر فيه نصب يوم على الظرفية وفي رواية أبي داود ابن خزيمة في يوم غيم (قوله قبل لهشام)
 في رواية أبي داود قال أبو أسامة قلت لهشام وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه وأحمد في
 مسنده عن أبي أسامة (قوله لا بد من قضاء) هو استنفهام انكار محذوف الادة والمعنى لا بد من قضاء
 ووقع في رواية ابن ذر لا بد من القضاء (قوله وقال معمر سمعت هشام يقول لا أدري أقضوا أم لا)
 هذا التعليق وصله عبد بن حميد قال أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر سمعت هشام بن عروة فذكر
 الحديث وفي آخره فقال إنسان لهشام أقضوا أم لا فقال لا أدري وظاهر هذه الرواية تعارض
 التي قبلها لكن يجمع بان حزمه بالقضاء محمول على الاستدلال في دليل آخر وأما حديث أسماء
 فلا يحفظ فيه أثبات القضاء ولا فيه وقد اختلف في هذه المسئلة فذهب الجمهور إلى إيجاب
 القضاء واختلف عن عمر فروى ابن أبي شيبة وغيره من طريق يزيد بن وهب عنه ترك القضاء ولفظ
 معمر عن الأعمش عن زيد فقال عمر لم تقض والله ما يجيئنا إلا ثم وروى مالك من وجه آخر عن عمر
 أنه قال لما أفطر ثم طلعت الشمس الخطاب يسير وقد اجتمعنا وروى داود عبد الرزاق في روايته من هذا
 الوجه فتقضى يوموا له من طريق علي بن حنظلة عن أبيه شحيد وروى أسامة بن منصور وفيه فقال
 من أفطر منكم فليصم يوماً مكانه وروى سعد بن منة وروى طريق أخرى عن عمر وهو وجاء
 ترك القضاء عن مجاهد والحسن وبه قال إسحق وأحمد في رواية واختاره ابن خزيمة فقال قول
 هشام لا بد من القضاء لم يستد ولم يبين عندي إن عليهم قضاء يوم ربح الأول أن لا يغم هلال رمضان
 فاصحوا منظرين ثم بين أن ذلك اليوم من رمضان فالقضاء واجب بالاتفاق فكذلك هذا وقال
 ابن التيمي لم يوجب مالك القضاء إذا كان في صوم نذر قال ابن المنبر في الحاشية في هذا الحديث أن
 المسالكين إنما خوطبوا بالنظر فإذا اجتمعوا فأخطوا فلا حرج عليهم في ذلك (قوله
 باصوم الصبيان) أي هل يشرع أم لا والجمهور على أنه لا يجب على من دون البالغ
 واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري وقال به الشافعي إنهم يؤمرون به للتبرين
 عليه إذا أطاعوه وحده أصحها بالسمع والعشر كالمصلاة وحده أصح في الثاني عشرة سنة وأجد
 في رواية يعشرون وقال الأوزاعي إذا أطاع صوم ثلاثة أيام تبعاً لا يضغف فين حمل على
 الصوم والأول قول الجمهور والمشهور عن المالكية أنه لا يشرع في حق الصبيان ولقد تطف
 المصنف في التعقب عليهم بإيراد عمر في صدر الترجمة لأن أقصى ما يعقدونه في معارضة
 الأحاديث دعوى أهل المدينة على خلافها ولا عمل يستند إليه أقوى من العمل في عهد عمر
 مع شدة تحريمه ووفور العناية في زمانه وقد قال للذي أفطر في رمضان مؤثماً له كيف تظن
 وصيانتا صيام وأغرب ابن الماجشون من المالكية فقال إذا أطاع الصبيان الصيام أئزموه فان
 أفطر والغريم عذر فعليه القضاء (قوله وقال عمر لنشوان الخ) أي لا إنسان نشوان وهو شتم
 النون وسكون المعجمة كسكران وزنا ومعنى وجمعه نشاوى كسكرارى قال ابن خالويه سكر الرجل

حدثنا أبو أسامة عن هشام
 ابن عروة عن فاطمة عن
 أسماء بنت أبي بكر رضى
 الله عنهم قالت أفطرنا على
 عهد النبي صلى الله عليه
 وسلم يوم غيم ثم طلعت
 الشمس قيل لهشام فأفطروا
 بالقضاء قال لا بد من قضاء وقال
 معمر سمعت هشام يقول
 لا أدري أقضوا أم لا (باب
 صوم الصبيان) وقال عمر
 رضى الله عنه لنشوان في
 رمضان ويملك وصيانتا صيام
 فغريمه * حدثنا مسدد
 حدثنا بشر بن المنضل

كأنه يشير إلى حديث أبي سعيد الخدري وهو حديث ذكره الترمذي في الجامع ووصله في العلل
 المنرد وأخرجه ابن السكن وغيره في الخصاية والدولابي وغيره في الكشي كأنهم من طريق أبي فروة
 الرهاوي عن معقل الكندي عن عباد بن نسي عنه ولفظ المتن صر فو عا ان الله لم يكتب الصيام
 بالليل فمن صام فقد تعنى ولا أخرجه قال ابن دندة غريب لانعرفه الا من هذا الوجه وقال الترمذي
 سألت البخاري عنه فقال ما أرى عباد بن نسي عن أبي سعيد الخدري وفي المعنى حديث بشير بن
 الخصاصة وقد أخرجه أحمد والطبراني وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن أبي حاتم في
 تفسيرهما بإسناد صحيح إلى أبي إسماعيل بن الخصاصة قالت أردت أن أقوم يومين مواصلة
 ففعلني بشير وقال ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا أو قال يفعل ذلك النصارى ولكن
 صوموا كما أمركم الله تعالى أتوا الصيام إلى الليل فإذا كان الليل فافطروا ففعل ابن أبي حاتم
 فروى حووا بن أبي شيبة من طريق أبي العلاء التابعي انه سئل عن الوصال في الصيام فقال قال
 الله تعالى ثم أتوا الصيام إلى الليل فإذا جاء الليل فهو منظر وروى الطبراني في الاوسط من طريق
 علي بن أبي طلحة عن عبد الملك عن أبي ذر رفته قال لا يصام بعد الليل أبدا بعد دخول الليل ذكره
 في أثناء حديث وعبد الملك ما عرفت فلابد يصح وان كان بقية رجاله ثقات ومعارضه أصح منه كما
 سأذكره ولحق هذا الحديث لم يكن للوصال معنى أصلا ولا كان في فعله قرينة وهذا خلاف
 ما تنصبه الاحاديث الصحيحة من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وان كان الراجح انه من خصائصه
 (قوله ونهى النبي صلى الله عليه وسلم) أي أصحابه (عنه) أي عن الوصال (رحمة لهم وابقاء عليهم)
 وهذا الحديث قد وصله المصنف في آخر الباب من حديث عائشة ولفظ نهى النبي صلى الله عليه
 وسلم عن الوصال رحمة لهم وأما قوله وابقاء عليهم فكانه أشار إلى ما أخرجه أبو داود وغيره من
 طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحابه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
 الجماعة والواصل ولم يصرح بهما ابتداء على أصحابه واسناده صحيح كما تقدم التسمية عليه في باب
 الجماعة للصلوات وهو يعارض حديث أبي ذر المذكور قبل (قوله وما يكره من التعق) هذا من
 كلام المصنف معطوف على قوله الوصال أي باب ذكر الوصال وذكره يكره من التعق والتعق
 المبالغة في تكلف ما لم يكلف به وعق الوادي فعنه كأنه يشير إلى ما أخرجه في كتاب التمني من
 طريق ثابت عن أنس في قصة الوصال فقال صلى الله عليه وسلم لومدي الشهر لو اصلت وصالا
 يدع المتعمقون نعمة بهم وسأني في الباب الذي بعده في آخر حديث أبي هريرة كأنوا من العمل
 ما نطقون ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث أحدها حديث أنس من طريق قتادة عنه
 ويحيى المذكور في الاسناد هو الشيطان (قوله لا يزالوا) في رواية ابن خزيمة من طريق أبي سعيد
 مولوي بن خاتم عن شعبة هذا الاسناد اياكم والوصال ولا جسد من طريق همام عن قتادة نهى
 النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال (قوله قالوا لا يزالوا) كذا في أكثر الاحاديث وفي رواية
 أبي هريرة الثانية في أول الباب الذي يليه فقال رجل من المسلمين وكان الثائل واحد ونسب
 القول إلى الجميع لم يرضاهم به ولم أقف على تسمية الله في شيء من الطرق (قوله لست كأحد
 منكم) في رواية لكشيهي كأحدكم وفي حديث ابن عمر لست مثلكم وفي حديث أبي سعيد
 لست كهيئتكم وفي حديث أبي ذر رفته عن أبي هريرة عند مسلم لستم في ذلك مثلي وشيوخه

ونهى النبي صلى الله عليه
 وسلم عن فريضة لهم وبقاء
 عليهم وما يكره من التعق
 * حدثنا مسدد قال حدثني
 يحيى عن شعبة قال حدثني
 قتادة عن أنس رضي الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لا تواصلوا قالوا
 انك تواصل قال لست كأحد
 منكم

قوله ما يجابنا فقال في النهاية
 في شرح هذا الحديث
 ما يجابنا الا ثم لم نل فيه
 لارتكاب الاسم اه من
 داءش الاصل

اني اظلم واسقى اواني ايت
 اظلم واسقى * حدثنا عبد الله
 ابن يوسف اخبرنا مالك
 عن نافع عن عبد الله بن
 عمر رضي الله عنهما قال
 نهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن الوصال قالوا انك
 تواصل قال اني لست مثلكم
 اني اظلم واسقى * حدثنا
 عبد الله بن يوسف حدثنا
 الميث حدثني ابن الهادي عن
 عبد الله بن خباب عن أبي
 سعيد رضي الله عنه انه سمع
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول لا تواصلوا فأيكم
 أراد أن تواصل فليواصل
 حتى السخرة قالوا فأنك تواصل
 يا رسول الله قال اني لست
 كهكم * اني ايت لم يطعم
 يطعمني وساق يسقيني (٢)
 * حدثنا عثمان بن أبي شيبة
 ومحمد بن أبي خازيم عن
 هشام بن عروة عن أبيه عن
 عائشة رضي الله عنها قالت
 نهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن الوصال رجة لهم
 فقالوا انك تواصل قال اني
 لست كهكم * اني يطعمني
 ربي ويسقيني قال أبو عبد الله
 لم يذكر عثمان رجة لهم

في مرسل الحسن عند سعيد بن منصور وفي حديث أبي هريرة في الباب بعده وأيكم مثلي وهذا
 الاستفهام يشهد التواتر في الشعر بالاستبعاد وقوله مثلي أي على صفة أو متزاني من بي (قوله
 اني اظلم واسقى اواني ايت اظلم واسقى) هذا الشك من شعبة وقد رواه أحمد عن جعفر عنه بالنظر
 اني اظلم أو قال اني ايت وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بالنظر ان ربي يطعمني ويسقيني
 أخرجه الترمذي وقد رواه ثابت عن أنس كما سيأتي في باب النبي بالنظر اني اظلم يطعمني ربي
 ويسقيني وبين روايته سبب الحديث وهو انه صلى الله عليه وسلم واصل في آخر الشهر
 فواصل ناس من أصحابه فبلغه ذلك وسيأتي نحوه في الكلام على حديث ابن عمر * اني الاحاديث
 حديث ابن عمر أخرجه من طريق مالك عن نافع عنه (قوله) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الوصال) تقدم في باب بركة السجود من غير إيجاب من طريق جويرية عن نافع ذكر السبب
 أيضا ونظفه ان النبي صلى الله عليه وسلم واصل فواصل الناس فسقى عليهم فنهاهم وكذا رواه
 أبو قرة عن موسى بن عقبة عن نافع وأخرجه مسلم من طريق ابن عمر عن عبيد الله بن عمر عن
 نافع مثله وزاد في رمضان لكن لم يقل فسق عليهم (قوله) اني اظلم واسقى في رواية جويرية
 المذكورة اني اظلم اظلم واسقى * قالنا حدثت أبي سعيد وسيأتي بعدياب وفيه باكم أراد أن
 يواصل فواصل حتى السخرة * رابعها حديث عائشة (قوله) فيه عدة * هو ابن سليمان (قوله)
 رجة لهم) فيه إشارة الى بيان السبب أيضا وبؤيد ذلك ذكر المشقة في الرواية التي قبلها (قوله)
 قال أبو عبد الله) هو المصنف (لم يذكر عثمان) أي ابن أبي شيبة شيخه في الحديث المذكور قوله
 (رجة لهم) فدل على انها من رواية محمد بن سلام وحده وقد أخرجه مسلم عن إسحاق بن راهويه
 وعثمان بن أبي شيبة جميعا وفيه رجة لهم ولبيان أنها ليست في رواية عثمان وقد أخرجه أبو يعلى
 والحسن بن سفيان في مسنديهما عن عثمان ولين فيه رجة لهم وأخرجه الاسماعيلي عنهما
 كذلك وأخرجه الجوزقي من طريق محمد بن حاتم عن عثمان وفيه رجة لهم فيجتمعا أن يكون
 عثمان كان نارة بذكرها ونارة يحسد فيها وقد رواها الاسماعيلي عن جعفر النعماني عن عثمان
 فجعل ذلك من قول النبي صلى الله عليه وسلم ولنظفه قالوا انك تواصل قال انما هي رجة رجعكم
 الله بها اني لست كهكم الحديث واستدل بمجموع هذه الاحاديث على أن الوصال من
 خصائصه صلى الله عليه وسلم وعلى أن غيره ممنوع منه الا ما وقع فيه الترخيص من الاذن فيه الى
 السخرة اختلف في المنع المذكور فقيل على سبيل التحريم وقيل على سبيل الكراهة وقيل يحرم
 على من شق عليه ويباح لمن لم يشق عليه وقد اختلف السلف في ذلك فحصل التفصيل عن عبد الله
 ابن الزبير وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عنه انه كان يواصل خمسة عشر يوما وذهب اليه من
 الصحابة أيضا أخت أبي سعيد ومن التابعين عبد الرحمن بن أبي نعيم وعامر بن عبد الله بن الزبير
 وابراهيم بن زيد التيمي وأبو الجوزاء كما نقله أبو نعيم في ترجمته في الخلية وغيرهم رواه الطبري وغيره
 ومن سجتهم ما سيأتي في الباب الذي بعده صلى الله عليه وسلم واصل باصحابه بعد النهي فلو كان
 النهي للتحريم لما أقرهم على فعله فلم أنه أراد بالنهي الرجة لهم والتخفيف عنهم كما سرح به
 عائشة في حديثها وهذا مثل ما نهاهم عن قيام الليل خشية أن يمرض عليهم ولم ينكر على من
 بلغه انه فعله من لم يشق عليه وسيأتي نظير ذلك في صيام الدهر في لم يشق عليه ولم يقصد موافقة

أهل الكتاب ولا يرغب عن السنة في تعجيل الفطر لم يمنع من الوصال وذهب الأكثرون إلى تحريم الوصال وعن الشافعية في ذلك وجهان التحريم والكراهة هكذا اقتصر عليه النووي وقد نص الشافعي في الام على أنه مخلوهر وأغرب القرطبي فمقتل التحريم عن بعض أهل الظاهر على شأن منه في ذلك ولا معنى له ~~ففسد~~ فسدهم ح ابن حرم تحريمه وصححه ابن العربي من المالكية وذهب أحمد وأبو حنيفة وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية إلى جواز الوصال إلى السحر لحديث أبي سعيد المذكور وهذا الوصال لا يترتب عليه شيء مما يترتب على غيره إلا أنه في الحقيقة بمنزلة عشائه لأنه يؤخره لأن الصائم له في اليوم واللييلة أكلة فإذا أكلها في السحر كان قد نفلها من أول الليل إلى آخره وكان أخف جسمه في قيام الليل ولا يخفى أن محل ذلك ما لم يشق على الصائم والأفلا يكون قربته وانفصل أكثر الشافعية عن ذلك بأن الأمسك إلى السحر ليس وصال بل الوصال أن يمك في الليل جمعه ~~كم~~ كما يمك في النهار وإنما أطلق على الإمساك إلى السحر وصلا للمشابهة الوصال في الصورة ويحتاج إلى ثبوت الدعوى بأن الوصال انما هو حقيقة في أمساك جميع الليل وقد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يواصل من سحر إلى سحر أخرجه أحمد وعبد الرزاق من حديث علي والطبراني من حديث جابر وأخرجه سعيد بن منصور من سبلان طريق ابن أبي شيبة عن أبيه ومن طريق أبي قتادة وأخرجه عبد الرزاق من طريق عطاء وأحبوا التحريم بقوله في الحديث المتقدم إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد أفطر الصائم أذ لم يعمل الليل سلا سوى الفطر فالصوم فيه شناعة لو خضع كيوم الفطر وأجابوا أيضا بأن قوله رجعت لهم لا يمنع التحريم فإن من رجسته لهم أن حرمة عليهم وأما مواضعهم بهم بعدتمه فلم يكن تقرير رايه تقريرا وتكيلا فأحتمل منهم ذلك لأجل مصلحة النبي في تأكيد زجرهم لأنهم إذا باشروه ظهروا لهم بحكمة النبي وكان ذلك ادعى إلى قلوبهم لما يترتب عليهم من المأل في العبادة والتصريف مما هو أهم منه وأرجح من وظائف الصلاة والقراءة وغير ذلك والجوع الشديد في ذلك وقد صرح بأن الوصال يختص به لقوله ليست في ذلك مثلكم وقوله ليست كهم فتكم هذا مع ما انضم إلى ذلك من استحباب تعجيل الفطر كما تقدم في باب (قات) وبدل على أنه ليس بمحرم حديث أبي داود الذي قدمت التنبيه عليه في أوائل الباب فإن الصحابي صرح فيه بأنه صلى الله عليه وسلم لم يحرم الوصال وروى البراء والطبراني من حديث سمرة بن جندب أنه صلى الله عليه وسلم عن الوصال وليس بالعزعة وأما ما رواه الطبراني في الأوسط من حديث أبي ذر أن جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم إن الله قد قبل وصالك ولا يحل لأحد بعدك فليس استاده بصحيح فلا حجة فيه ومن أدلة الجواز إقدام الصحابة على الوصال بعد النبي فدل على أنهم فهموه وأن النبي لم يزيه للتحريم والامساك قدموا عليه ويؤيد أنه ليس بمحرم أيضا أنه صلى الله عليه وسلم في حديث بشير بن الخصاصية الذي ذكرته في أول الباب سوى في علة النبي بين الوصال وبين تأخير الفطر حيث قال في كل منهما أنه فعل أهل الكتاب ولم يقبل أحد بتحريم تأخير الفطر سوى بعض من لا يعتد به من أهل الظاهر ومن حيث المعنى ما فيه من فطم النفس وشهواتها ووقعها عن ملذذاتها فلهذا استمر على القول بجوازه مطلقا ولم يتقدم تقديم ذكره والله أعلم وفي أحاديث الباب من الفوائد استواء المكلفين في الأحكام وإن كل حكم ثبت في

حق النبي صلى الله عليه وسلم ثبت في حق أمته الاما استثنى بدليل وفيه جواز معارضة المفتي فيما
أفتى به اذا كان بخلاف حاله ولم يعلم المستفتي بسر الخائفة وفيه الاستكشاف عن حكمة النهي
وفيه ثبوت خصائصه صلى الله عليه وسلم وان عموم قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة
حسنة مخصوص وفيه أن العجابة كانوا يرجعون الى فعله المعلوم صفة ويأذرون الى الائتساء
به الا فيما نهى عنهم وفيه ان خصائصه لا يتأسي به في جميعها وقد توقف في ذلك امام الحرمين
وقال أبو شامة ليس لاحد التشبه به في المباح كالزيادة على اربع نسوة وبسبب التزعم عن المحرم
عليه والتشبه به في الواجب عليه كالنهي واما المستحب فلم يتعرض له والوصال منه فيجتمعون ان
يقال ان لم يشبهه لم يمنع الائتساء به والله اعلم وفيه بيان قدرة الله تعالى على إيجاد المسببات
العابثات من غير سبب ظاهر كما يأتي في البحث وفيه في الباب الذي بعده **(قوله)** **باب**
التسكيل لمن أكثر الوصال التقييد بالاكثر قد يفهم منه ان من قلل منه لا تسكيل عليه
لان التقليل منه مظنة لعدم المشقة لكن لا يلزم من عدم التسكيل ثبوت الجواز **(قوله)** رواد
أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وصد في كتاب التقي من طريق حميد عن ثابت عنه كما
تقدمت الإشارة اليه في الباب الذي قبله **(قوله)** أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن هكاذ رواد
شعيب عن الزهري وثابه عقيل عن الزهري كما ساق في باب التعزير ومعه رواد عن الزهري عن
التميمي وبنو عيسى وأخرون وخالفهم عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ورواه عن الزهري عن
سعيد بن المسيب عن أبي هريرة علقه المصنف في الجوار بين وفي التقي وليس اختلافا فاضارا
فقد أخرجه الدارقطني في العلم من طريق عبد الرحمن بن خالد هكاذ عن الزهري عنهم ما جمعا
وكذلك رواد عبد الرحمن بن غفر عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة جميعا عن أبي هريرة وأخرجه
الاسماعيل وكذا ذكر الدارقطني ان الزبيدي تابع من غير على الجمع بينهما **(قوله)** فقال له رجل
كذا لا أكثر وفي رواية عقيل المذكورة فقال له رجل **(قوله)** عن الوصال في رواية الكشي
من الوصال **(قوله)** واصل بهم يوما ثم رأوا الهلال فلما ظهر ان قدر الموصل بهم كانت
يومين وقد صرح بذلك في رواية معمر المشار اليها **(قوله)** لو تأخر أي الشهر **(لزدكم)**
استدل به على جواز قول لو وحل النبي الوارد في ذلك على ما لا يتعلق بالامور الشرعية عس كما
سيأتي في يانه في كتاب التقي في أواخر الكتاب ان شاء الله تعالى والمراد بقوله لو تأخر لزدكم أي
في الوصال الى ان تعجز واعنه فتمسأوا التخصيف عنكم بتركه وهذا كما أشار عليهم ان يرجعوا
من حصار الطائف فلم يجيبهم فامرهم بما كره القتل من الغدة فأصابهم جراح وشدة وأحوا
الرجوع فأصبح راجعا بهم فأمهم ذلك وسيأتي ذكره مضافا في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى
(قوله) كالتسكيل لهم في رواية معمر كالتسكيل لهم ورفع فيها عند المسئلة كالتسكيل بالاراء وسكون
النون من الانكار والجموع كالتسكيل بختانها كالتسكيل بالاراء وسكون النون من الانكار والجموع
والاول هو الذي توافرت به الروايات خارج هذا الكتاب والتسكيل المعاقبة **(قوله)** حدثنا
يحيى كذا لا أكثر غير منسوب ولا يدرى حديث يحيى بن موسى **(قوله)** اياكم والوصال مرتين
في رواية أحمد عن عبد الرزاق في هذا الاسناد اياكم والوصال اياكم والوصال فدل على ان
قوله مرتين اختصار من يخار أو شيعه وأخرجه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي

* **باب التسكيل لمن أكثر الوصال** * رواد أنس
عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا أبو اليمان
أخبرنا شعيب عن الزهري
قال أخبرني أبو سلمة بن عبد
الرحمن ان أبا هريرة رضى
الله عنه قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن
الوصال في الصوم فقال له
رجل من المسلمين انك
تواصل يا رسول الله قال
وأياكم مثل اني أبيت
بطعمتي ربي ويسقين فلما
أبوا أن ينهوا عن الوصال
وأصلهم يوما ثم يوما ثم
رأوا الهلال فقال لو تأخر
لزدكم كالتسكيل لهم حين
أبوا أن ينهوا * حدثنا يحيى
حدثنا عبد الرزاق عن معمر
عن همام أنه سمع أبا هريرة
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
اياكم والوصال مرتين قيل
انك تواصل

هريرة قال أحد رواه ابن أبي شيبة من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة بلفظ اياكم والواصل
ثلاث مررات واسناده صحيح وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه بدون قوله ثلاث مررات
(قوله اياي أيت يطعمني ربي ويسقيني) كذا في الطريقين عن أبي هريرة في هذا الباب وقد
تقدم في الباب الذي قبله من رواية في حديث أنس ولفظ أظلم وكذا في حديث عائشة
عند الاسماعيلي وهي محمولة على مطلق الكون لا على حقيقة اللفظ لان المتحدث عنده هو
الامساك لئلا يلهو بها وأكثروا في انما هي آيت وكان بعض الرواة عبر عنها بأظلم نظر الى
استمرارها في مطلق الكون يقولون كثيرا أنجي فلان كذا مثلا ولا يريدون تخصيص ذلك
بوقت الخبي ومنه قوله تعالى وإذا بشر أحدكم بألا نبي ظل وجهه مسودا فإن المراد به مطلق
الوقت ولا اختصاص لذلك بنهار دون ليل وقد رواه أحد وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة كلهم
عن ابن معاذ عن ابن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ اياي أظلم عند ربي فيطعمني
ويسقيني وكذلك رواه أحد أيضا عن ابن غير وابو نعيم في المستخرج من طريق ابراهيم بن سعيد
عن ابن عمر عن الأعمش وأخرجه ابو عاتقة عن علي بن حرب عن ابن معاذ عن ذلك وأخرجه
هو وابن خزيمة من طريق عبيدة بن حميد عن الأعمش كذلك وقع لسانه في غير ما فإنه
أخرجه عن ابن عمر عن أبيه فقال بثل حديث عبارة عن أبي زرعة ولفظ عبارة المذكور
عنده اياي أيت يطعمني ربي ويسقيني وقد عرفت ان رواة ابن عمر عند احمد فيها عند ربي وليس
ذلك في شيء من الطرق عن أبي هريرة الا في رواية أبي صالح ولم ينفرد بها الأعمش فقد أخرجه
احمد ايضا من طريق عاصم بن ابي الجود عن أبي صالح ووقعت في حديث غير أبي هريرة
وأخرجه الاسماعيلي في حديث عائشة أيضا عن الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة
بسنده المأثري في الباب الذي قبل هذا واللفظ أظلم عند الله يطعمني ويسقيني وعن عمران بن
موسى عن عثمان باللفظ عند ربي ووقعت أيضا كذلك عند سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من
مسار الحسن بلفظ اياي أيت عند ربي واختلف في معنى قوله يطعمني ويسقيني فقل هو على
حقيقته وأنه صلى الله عليه وسلم كان يؤتي بطعام وشراب من عند الله كرامة في ايام صيامه
وتعبه ابن بطال ومن تبعه انه لو كان كذلك لم يكن مواصلا وبأن قوله بظلم بدل على وقوع
ذلك بالنهار فلو كان الاكل والشراب حقيقة لم يكن صائما وأجيب بان الراجح من الروايات لفظ
أيت دون أنزل وعلى تقدير الثبوت فليس حمل الطعام والشراب على الجواز بل على أنه من جنس
الغذاء أظلم على الجواز وعلى التبريل فلا يضر شيء من ذلك لأن ما يؤتي به الرسول على سبيل الكرامة
من طعام الجنة وشرابها لا تجري عليه احكام المكلفين فيه كما غسل صدره صلى الله عليه وسلم
في طست الذهب مع ان استعمال أواني الذهب والفضة حرام وقال ابن المنبر في الحاشية
الذي ينظر شرعا انما هو الطعام المعتاد واما الخارق للعادة كالخمر من الجنة فعلى غير هذا
المعنى وليس تعاطيه من جنس الاعمال وانما هو من جنس الثواب كاكل اهل الجنة في الجنة
والكرامة لا تطلق العبادة وقال غيره لا مانع من حمل الطعام والشراب على حقيقة ما لا يلزم
شيء مما تقدم ذكره بل الرواية الصحيحة آيت وأكاه وشربه في الليل مما يؤتي به من الجنة لا يقطع
وصاله خصوصية له بذلك فكأنه قال لما قيل له انك تواصل فقال اياي است في ذلك كهيئة نسككم

قال اياي أيت يطعمني ربي
ويسقيني

أى على صفتكم فى ان من أكل منكم أو شرب انتقطع وصاله بل انما يطعمنى ربي ويسقئنى ولا انتقطع بذلك مواصلى قطعاهى وشراى على غير طعامكم وشراىكم صورة ومعنى وقال الربن ابن المنير هو محمول على ان أكله وشربه فى تلك الحالة كحال النائم الذى يحصل له الشبع والرى بالاكل والشرب ويسبق له ذلك حتى يستيقظ ولا يطل بذلك صومه ولا يتقطع وصاله ولا ينقص آخره وحاصله انه يحصل ذلك على حالة الاستغراق صلى الله عليه وسلم فى احواله الشرب ينشأ حتى لا يؤثر فيه حينئذ شئ من الاحوال البشرية وقال الجهمى رقبوله يطعمنى ويسقئنى بجزاز عن لازم الطعام والشرب وهو القوة فكأنه قال يعطينى قوة الاكل والشرب وينبض على ما يسد مسد الطعام والشرب ويقوى على أنواع الطاعة من غير ضعف فى القوة ولا كلال فى الاحساس والمعنى ان الله يخلق فيه من الشبع والرى ما يغنيه عن الطعام والشرب فلا يحس بجوع ولا عطش والفرق بينه وبين الاول انه على الاول يعطى القوة من غير شبع ولا رى مع الجوع والظما وعلى الثانى يعطى القوة مع الشبع والرى ورجح الاول بان الثانى ينافى حال الصائم ويغوث المقصود من الصيام والوصال لان الجوع هو روح هذه العبادة يخصوصها قال القرطبي وبعده أيضا النظر الى حاله صلى الله عليه وسلم فانه كان يجوع أكثر مما يشبع ويربط على بطنه الجارح من الجوع (قلت) وعكس ابن حبان بظاهر الحال فاستدل بهذا الحديث على تضعيف الاحاديث الواردة انه صلى الله عليه وسلم كان يجوع ويشد الجرح على بطنه من الجوع قال لان الله تعالى كان يطعم رسوله ويسقيه اذا راصل فكيف يتركه جائعا حتى يحتاج الى شد الجرح على بطنه ثم قال وماذا يغنى الجرح من الجوع ثم ادعى ان ذلك تعجيف من رواه واعلم ان الجرح بالراى جمع جرحه وقد أكثر الناس من الرد عليه فى جميع ذلك وأبلغ ما ردد عليه انه أخرجه فى صحيحه من حديث ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم الى الهاجر فذراى أبابكر وعمر فقال ما أخرجك قال ما أخرجنا الا الجوع فقال وانا الذى ننسى بدمع ما أخرجنى الا الجوع الحديث فهذا الحديث يرد ما عكسه وأما قوله وما يغنى الجرح من الجوع فجوابه انه يقيم السلب لان البطن اذا خلا ريد ما ضعف صاحبه عن القيام لا تنما بطنه عليه فاذا ربط عليه الجرح استند وقوى صاحبه على القيام حتى قال بعض من وقع له ذلك كنت أظن الرجلين يحملاان البطن فاذا البطن يحملا الرجلين ويحتمل ان يكون المراد بقوله يطعمنى ويسقئنى أى يشغلنى بالنظر فى عظمتها والى مشاهدته والتغذى بعارفه وقرن العين بحسبه والاستعراق فى سناجابه والاقبال عليه عن الطعام والشرب والى هذا اخبر ابن التيم وقال قد يكون هذا الغذاء اعظم من غذاء الاجساد ومن له ادنى ذوق وتجربة يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسمانى ولا سيما الفرح المسرور بمطاوله الذى قرب عنه محبوبه (قوله) اكلوا كذا (قوله) يسكون الكافى وضم اللام أى اكلوا المشقة فى ذلك يسأل كانت بكذا اذا ولعت به وحكى عما مضى ان بعضهم قاله بهمزة قطع وكسر اللام قال ولا يصح لغة (قوله) ما تطيقون فى رواية أحمد بن حنبل به طائفة وكذا المسلم من طريق أبى الزناد عن الأعرج (قوله) ما (الوصال الى البحر) أى جوارز وقد تقدم انه قول أحمد وطائفة من أصحاب الحديث وقد تقدم وجهه وان من الشافعية من قال انه ليس بوصال حقيقة (قوله) حدثني ابن أبي حازم (هو عبد العزيز وشيخه زيد

فأكلوا كذا من العمل

ما تطيقون (باب الوصال

الى البحر) حدثنا ابراهيم

ابن حمزة حدثني ابن أبي حازم

عن يزيد عن عبد الله بن

خبيب عن أنس بن سعيد

الخدري رضى الله عنه أنه

سمع رسول الله صلى الله

عليه وسلم يقول لا تواصلوا

فايكم أريد أن يواصل

فلم يواصل حتى الشعر قالوا

فأنك تواصل يا رسول الله

قال لست كهذهكم انى

أبيت لمطم يطعمنى وساق

يسقئنى

قوله وضم اللام هكذا

فى النسخ التى يدينها وفى

القسطلانى انه يفتح اللام

من باب علم فليجرب

هو ابن عبد الله بن الهادي شيخ الليث في الباب الذي قبله في هذا الحديث بعينه وعبد الله بن خباب
 بجعة وموجدتين الاولى منقلة متدفى من موالى الانصار لم أره رواه الا عن أبي سعيد الخدري
 وقد أخرج له المصنف سبعة أحاديث هذا ثانياً وتوقف الجوزقي في معرفته حاله وثقه أبو
 حاتم الرازي وغيره وقد وافقه على روايته حديث الوصال عن أبي سعيد بن بشر بن حرب أخرجه
 عبد الرزاق من طريقه * (تنبيه) * وقع عند ابن خزيمة في حديث أبي صالح عن أبي هريرة من
 طريق عبيدة بن جند عن الأعشى عنه وقيل وصال النبي صلى الله عليه وسلم بأنه إلى البحر وللفنلة
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يواصل إلى البحر ففعل بعض أصحابه ذلك فنهاه فقال يا رسول
 الله انك تفعل ذلك الحديث وظاهره يعارض حديث أبي سعيد هذا فان مقتضى حديث أبي
 صالح النهي عن الوصال إلى البحر وصريح حديث أبي سعيد الاذن بالوصال إلى البحر
 والمخفوظ في حديث أبي صالح إطلاق النهي عن الوصال بغير تعييد البحر ولذلك اتفق عليه
 جميع الرواة عن أبي هريرة فرواية عبيدة بن جند هذه شاذة وقد خالته أئمة معاوية وهو أصح
 أصحاب الأعشى فلم يذكر ذلك أخرجه أحد وغيره عن أبي معاوية وتابعه عبد الله بن غير عن
 الأعشى كما تقدم وعلى تقدير ان تكون رواية عبيدة بن جند مخفوظة فقد أشار ابن خزيمة إلى
 الجمع بينهما بأنه يحتمل أن يكون نهى صلى الله عليه وسلم عن الوصال أولاً لمطلقاً سواء جمع الليل
 أو بعضه وعلى هذا يحتمل حديث أبي صالح ثم خص النهي بجميع الليل فإباح الوصال إلى البحر
 وعلى هذا يحتمل حديث أبي سعيد أو يحتمل النهي في حديث أبي صالح على كراهة الترتيب والنهي
 في حديث أبي سعيد على ما فوق البحر على كراهة الترتيب والله أعلم **(قوله)** **باب**
 من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ولم ير عليه قضاء اذا كان أوفق له) ذكر فيه حديث ابن أبي
 جحيفة في قصة أبي الدرداء وسلمان فأما ذكر التسميم فلم يقع في الطريق التي ساقها كسأئنه وأما
 التسميم فلم يقع عليه في شيء من طرقه الا ان الأصل عدمه وقد اقره الشارع ولو كان القضاء واجباً
 ليندله مع حاجته إلى البيان وكان يشترط إلى حديث أبي سعيد قال صنعت للنبي صلى الله عليه
 وسلم طعاماً فلما وضع قال وجل أنصا ثم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاً لا تخولوا وكلف
 لك أفطروا بهم مكانه ان شئت رواه أحمد بن أبي أيوب عن أبيه عن ابن المنذر عنه واسأده
 حسن أخرجه البيهقي وهو دال على عدم الإيجاب وقوله اذا كان أوفق له فقد نفهم انه يرى ان
 الجواز وعدم القضاء لمن كان معذوراً بفطره لا من تعمد بغير سبب * (تنبيه) * قوله أوفق له
 يرى بالواو الساكنة وبالراء قبل الواو والمعنى صحيح فيها **(قوله)** حدثنا أبو العباس (بجملتين
 مصغرات) عية ولم أر هذا الحديث الا من رواه عن عوف بن أبي جحيفة ولا رأيت له رواه باعنه
 الا جعفر بن عوف والى تقدمهما بذلك أشار البزار **(قوله)** أخى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان
 وأبي الدرداء) ذكر أصحاب المغازي ان المؤانسة بين الصحابة وقعت مرتين الاولى قبل الهجرة بين
 المهاجرين خاصة على الموساة والمناسرة فكان من ذلك أخوة زيد بن حارثة وحز بن عبد المطالب
 ثم أخى النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار بعد ان هاجر وذلك بعد قدومه المدينة
 وسبأني في أول كتاب التبع حديث عبد الرحمن بن عوف لما قدمنا المدينة أخى النبي صلى الله
 عليه وسلم بيني وبين سعد بن الربيع وذكر الواقدي ان ذلك كان بعد قدومه صلى الله عليه وسلم

* (باب من أقسم على أخيه
 ليفطر في التطوع ولم ير عليه
 قضاء اذا كان أوفق له) *
 حدثنا محمد بن بشار حدثنا
 جعفر بن عوف حدثنا أبو
 العباس عن عوف بن أبي
 جحيفة عن أبيه قال أخى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بين سلمان وأبي الدرداء

بخمسة أشهر والمسيحي وقد يهي ابن ابي اسحق منهم جماعة منهم أبو ذر والمذنبين عمر وفاو ذر
 مهاجري والمذنبان نصارى وانكره الواقدي لان أبا ذر ما كان قدم المدينة بعدوا انما قدمها بعد
 سنة ثلاث وكرابن ابي اسحق أيضا الاخوان بين سلمان وأبي الدرداء كالذي هنا وتعبه الواقدي أيضا
 فيما حكاه ابن سعدان سلمان انما اسلم بعد وقعة أحد وأول مشاعده الخندق والجواب عن ذلك
 كله ان التاريخ المذكور للهجرة الثانية هو ابتداء الاخوة ثم كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يؤاخى بين من يأتي بسند ذلك وهم جرا وليس باللائم ان تكون المؤاخاة وقعت دفعة واحدة
 حتى يردها التعقب فصيح ما قاله ابن ابي اسحق وأبده هذا الخبر الذي في الصحيح وارتفع الاشكال
 بهذا التقرير والله الحد واعترض الواقدي من جهة أخرى فروى عن الزهري انه كان ينكر كل
 مؤاخاة وقعت بعد بدر ويقول قطعت بدر الموارث قلت وهذا لا يدفع المؤاخاة من أصلها وانما
 يدفع المؤاخاة المخصوصة التي كانت عقدت بينهم لثروا فيها فلا يلزم من نسخ الثوارث المذكور
 أن لا تقع المؤاخاة بعد ذلك على المواساة ونحو ذلك **وقوله** كثر المؤاخاة بين سلمان وأبي الدرداء
 من طرق صحيحة غير هذه وذكر البغوي في معجم الصحابة من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن
 أنس قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بين أبي الدرداء وسلمان فذكر قصة لهما غير المذكورة
 هنا وروى ابن سعد من طريق جعفر بن هلال قال أتى بين سلمان وأبي الدرداء فنزل سلمان
 الكوفة ونزل أبو الدرداء الشام ورجاله ثقات **قوله** فزار سلمان أبا الدرداء يعني في عهد النبي
 صلى الله عليه وسلم فوجد أبا الدرداء غائبا **قوله** متبذلة بفتح المنة والموحدة وتشديد الدال
 المعجمة المكسورة أي لا بسنة ثياب البذلة بكسر الموحدة وسكون الدال وهي الهنة وزار بمعنى
 والمراد انهما تاركا للثياب الزينة ولا كسهم في متبذلة بتقديم الموحدة والتخفيف وزن
 مبتذلة والمعنى واحد وفي ترجمة سلمان من الحلية لا في نعيم باسناد آخر إلى أم الدرداء عن أبي
 الدرداء ان سلمان دخل عليه فرأى امرأته رثة الهنة فذكر القصص شتمته وأم الدرداء هذه هي
 خيرة بفتح المعجمة وسكون التحتية بنت أبي حذرة الاسلمية صحابية بنت صحابي وحديثها عن النبي
 صلى الله عليه وسلم في مسند أحمد وغيره وماتت أم الدرداء هذه قبل أبي الدرداء ولأبي الدرداء
 أيضا امرأة أخرى يقال لها أم الدرداء تابعتها اجماعة عاشت بعدهم دهرًا وروت عنه وقد
 تقدم ذكرها في كتاب الصلاة **قوله** فقال لهما ما شأنك زاد الترمذي في روايته عن محمد بن بشار
 شيخ البخاري في أم الدرداء متبذلة **قوله** ليس له حاجة في الدنيا في رواية الدارقطني من
 وجه آخر عن جعفر بن عون في نساء الدنيا زاد في ابن خزيمة عن يوسف بن موسى عن جعفر بن
 عون يومئذ النهار ويقوم الليل **قوله** جاء أبو الدرداء فوضع له زاد الترمذي فحرب سلمان
 وغرب اليه طعاما **قوله** فقال له كل قال فاني صائم كذا في رواية أبي ذر والتمثال كل هو سلمان
 والمقول له أبو الدرداء وهو الجيب باني صائم وفي رواية الترمذي فقال كل فاني صائم وعلى هذا
 فالتمثال أبو الدرداء والمقول له سلمان وكلاهما محتمل والحاصل ان سلمان وهو الضيف أي ابن
 يأكل من طعام أبي الدرداء حتى يأكل معه وغرضه ان يصرفه عن رأيه فيما ينفع من جهد
 نفسه في العبادة وغير ذلك مما شكته اليه امرأته **قوله** قال ما أنا بأكلي حتى تأكل في رواية
 البراز عن محمد بن بشار شيخ البخاري في مسند أحمد فقال أقسمت عليك لتفطرن وكذا رواه ابن خزيمة عن

فزار سلمان أبا الدرداء فرأى
 أم الدرداء متبذلة فقال لها
 ما شأنك قالت اخول أبو
 الدرداء ليس له حاجة في
 الدنيا جاء أبو الدرداء فوضع
 له طعاما فقال له كل قال
 فاني صائم قال ما أنا بأكلي
 حتى تأكل قال فأكلي

يوسف بن موسى والدارقطني من طريق علي بن مسلم وغيره للطبراني من طريق أبي بكر وعثمان
 أبي شيبة والعباس بن عبد العظيم وابن حبان من طريق أبي خزيمة كلهم عن جعفر بن عون
 به فكان محمد بن بشار لم يذكر هذه الجملة لما حدث به البخاري وبلغ البخاري ذلك من غيره فاستعمل
 هذه الزيادة في الترجمة مشيراً إلى صحتها وإن لم تقع في روايته وقد أعاده البخاري في كتاب الأدب
 عن محمد بن بشار بهذا الإسناد ولم يذكرها أيضاً وأغنى بذلك عن قول بعض الشراح كان المنبر
 إن القسم في هذا السباق مقدر قبل لفظ ما أتانا كل كانه في قوله تعالى وإن منكم إلا أوردنا
 وترجم المصنف في الأدب باب صنع الطعام والتكلف للضيف وأشار بذلك إلى حديث يروي
 عن سلمان في النهي عن التكلف للضيف أخرجه أحمد وغيره بسندلين والجمع بينهما أنه يقرب
 الضمة ما عسده ولا تكلف ما ليس عسده فإن لم يكن عنده شيء فليسوغ حينئذ التكلف بالطبخ
 ونحوه (قوله فلما كان الليل) أي في أوله وفي رواية ابن خزيمة وغيره ثبات عنده (قوله يقوم
 فقال ثم) في رواية الترمذي وغيره فقال له سلمان ثم زاد ابن سعد من وجه آخر مرسل فقال له أبو
 الدرداء أنت غني أن أصوم لربي وأصل لربي (قوله فلما كان من آخر الليل) أي عند السحر وكذا
 هو في رواية ابن خزيمة وعند الترمذي فلما كان عند الصبح والدارقطني فلما كان في وجه الصبح
 (قوله فصلى) في رواية الطبراني فقاما فتوضأ ثم ركعاً ثم خرجا إلى الصلاة (قوله ولا هلك عليك
 حقاً) زاد الترمذي وابن خزيمة ولست عليك علة حقاً زاد الدارقطني فصح وأطروصل وروايت
 أهلك (قوله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية الترمذي فأتيا بالتبني وفي رواية الدارقطني
 ثم خرجا إلى الصلاة فذنا أبو الدرداء أجنب النبي صلى الله عليه وسلم بالذي قال له سلمان فقال له يا أبا
 الدرداء إن بسطك عليك حقاً مثل ما قال سلمان في هذه الرواية أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أشار إليهما بأنه علم بطريق الوحي ما دار بينهما وليس ذلك في رواية محمد بن بشار فيجعل الجمع بين
 الأمرين أنه كاشف عنهما بذلك أولاً ثم أطلع أبو الدرداء على صورة الحال فقال له صدق سلمان
 وروى هذا الحديث الطبراني من وجه آخر عن محمد بن سيرين من سلافة في الدلالة التي بات سلمان
 فيها عند أبي الدرداء ولفظه قال كأن أبو الدرداء يحجي ليلة الجمعة ويصوم يومها فاتاه سلمان
 فذكر القصة مختصرة وزاد في آخرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم عويمر سلمان أفتق منك
 انتهى وعويمر اسم أبي الدرداء وفي رواية أبي نعيم المذكورة نقلاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 لقد أتوني سلمان من العلم وفي رواية ابن سعد المذكورة لقد أشبع سلمان علماً وفي هذا الحديث
 من القوائد مشروعية المؤاخاة في الله وزيارة الإخوان والمبيت عندهم وجواز مخاطبة الأجنبية
 والعاجبة السؤال عما يتبع عليه المصلحة وإن كان في الظاهر لا يتعلق بالأسأل وفيه النصح للمسلم
 وتنبه من أغفل وفيه فضل قيام آخر الليل وفيه مشروعية تزوين المرأة زوجها وثبوت حق
 المرأة على الزوج في حسن العشرة وقد يؤخذ منه ثبوت حقه في الوطء لقوله ولا هلك عليك حقاً
 ثم قال واثبت أهلك وقرره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وفيه جواز النهي عن المسحبات إذا
 خشى أن ذلك يقضي إلى السأمة والممل وتفقوت الحقوق المطلوبة الواجبة أو المندوبة الرابع
 فعلها على فعل المستحب المذكور وإن الوعيد الوارد على من نهى مصلية عن الصلاة مخصوص
 بين نهاء ظالم وعدوانا وفيه تكرار هبة الجمل على النفس في العبادة وسياق مزيد بيان لذلك في

فلما كان الليل ذهب
 أبو الدرداء يقوم قال ثم فنام
 ثم ذهب يقوم فقال ثم فلما
 كان من آخر الليل قال سلمان
 قم الآن فصلى فقال له سلمان
 إن لربك عليك حقاً ولنفسك
 عليك حقاً ولا هلك عليك
 حقاً فاعت كل ذي حق حقه
 فأتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فذكر ذلك له فقال له النبي
 صلى الله عليه وسلم صدق
 سلمان

الكلام على حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وفيه جواز الفطر من صوم التطوع كما ترجم له المصنف وهو قول الجمهور ولم يجعلوا عليه قضاء لأنه يستحب له ذلك وروى عبد الرزاق عن ابن عباس أنه ضرب بذلك مثلاً كن ذهب بمال ليتصدق به ثم رجع ولم يتصدق به أو تصدق ببعضه وأمسك بعضه ومن سخطهم حديث أم هانئ أنها دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهي صائفة فوعا شرباً فشرب ثم ناولها فشربت ثم سأله عن ذلك فقال أ كنت تقضين يوماً من رمضان قالت لا قال فلا بأس وفي رواية أن كان من قضاء فصومي مكانه وإن كان تطوعاً فإن شئت فاقضه وإن شئت فلا تقضه أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وله شاهد من حديث أبي سعيد تقدم ذكره في أول الباب وعن مالك الجواز وعدم القضاء بعذر والتمنع وإثبات القضاء بعذر وعن أبي حنيفة يلزمه القضاء مطلقاً ذكره الطحاوي وغيره وشبهه بن أفسد حج التطوع فإن عليه قضاءه اتفاقاً وتعبق بأن الحج امتياز بأحكام لا يقاس غيره عليه فيها فن ذلك أن الحج يؤمر بنفسه بالمضي في فاسده والصيام لا يؤمر بنفسه بالمضي فيه فافتقر قولاً لا تقاس في مقابلته النص فلا يترتب به وأغرب ابن عبد البر فقل الإجماع على عدم وجوب القضاء عن أفسد صومه بعذر واحتج من أوجب القضاء بما روى الترمذي والنسائي من طريق جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كنت أنا وحفصة صائمتين فعرض لنا طعام اشتميناه فأكلنا منه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدرتني إلى حفصة وكانت بيتاً بينهما فقالت يا رسول الله قد كنت ذلك فقال اقضيا يوماً آخر مكانه قال الترمذي ورواه ابن أبي حنيفة وصالح بن أبي الأخضر عن الزهري مثل هذا ورواه مالك ومعه وزياد بن سعد وابن عيينة وغيرهم من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسل وهو أصح لأن ابن جرير يجهل كراهته سؤال الزهري عنه فقال لم أسمع من عروة في هذا شيئاً ولكن سمعت من ناس عن بعض من سأل عائشة فذكره ثم أسنده كذلك وقال النسائي هذا خطأ وقال ابن عيينة في روايته سئل الزهري عنه أهو عن عروة فقال لا وقال الخلال اتفق الثقات على إرساله وشد من وصله وتوارد الحفاظ على الحكم بضعف حديث عائشة هذا وقدر واه من لا يؤثق به عن مالك موصلاً ذكره الدارقطني في غرائب مالك وبين مالك في روايته فقال ان صباه مما كان تطوعاً وله من طريق أخرى عند أبي داود من طريق زميل عن عروة عن عائشة وضعفه أحمد والجباري والنسائي بجهاالة حال زميل وعلى تقدير ان يكون محفوظاً فقد صح عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر من صوم التطوع كما تقدمت الإشارة إليه في باب من نوى بالنذر صوماً وزاد فيه بعضهم فأكل ثم قال لكن أصوم يوماً مكانه وقد ضعف النسائي هذه الزيادة وحكم بخطئها وعلى تقدير الصحة فيجمع بينهما يحمل الأمر بالقضاء على التدب وأما قول القرطبي يجاب عن حديث أبي حنيفة أن أظفار أبي الدرداء كان لقسم سلمان ولعذرا النسيافة فيوقوف على أن هذا العذر من الاعتذار التي تنج الإفطار وقد نقل ابن التين عن مذهب مالك أنه لا يفطر لنفسه نزل به ولا لمن حلف عليه بالطلاق والعتاق وكذا الودحلف هو بالله ليفطر كنز ولا يفطر وسأني بعد أبواب من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرام سلم لم يفطر وكان صائماً تطوعاً وقد أنصف ابن المنير في الحاشية فقال ليس في تحريم الأكل في صورة النفل من غير عذر إلا الدالة العامة كقوله تعالى ولا تطعوا أفعالكم إلا أن الخالص يقدم على العام كحديث سلمان

وقول الميالب أن أبا الدرداء أفطر متباً ولا وحتمت دافى يكون معذور ولا فاقضاء عليه لا ينطبق على
 مذنب ماله فلو أفطر أحد مثل عذري أبي الدرداء عنده لوجب عليه القضاء ثم إن الذي صلى الله
 عليه وسلم ثوب فعل أبي الدرداء فترقى عن مذهب الصحابي إلى نص الرسول صلى الله عليه وسلم
 وقد قال ابن عبد البر ومن أحق في هذا بقوله تعالى ولا تطأوا أعمالكم فهو جاهل بقاؤه أهل
 العلم فإن الأكثر على أن المراد بذلك النهي عن الرأيا كنهه قال لا تطأوا أعمالكم كما في الرأيا بل
 أخلصوا لله وقال آخرون لا تطأوا أعمالكم بارة كتاب الكفار ولو كان المراد بذلك النهي عن
 ابتطال مالم يفرضه الله عليه ولا أوجب على نفسه شذو وغيره لا يمنع عليه الإفطار إلا بما يبيح
 النظر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك والله أعلم * (تأنيده) * هذه الترجمة التي فرغنا
 منها لأن أول أبواب الطوع يبدأ المختص منها بأحكام صوم الطالع وحل يلزم تمامه بالدخول فيه
 أم لا ثم أورد بقية أبوابه على ما اختاروه من الترتيب **قوله ما** صوم شعبان (أي
 استحبابه) وكأنه لم يصرح بذلك لما في عمومه من التخصص وفي مطلقه من التقييد كما سأتى بيانه
 وسعى شعبان لتشبههم في طاب المياه وفي الغازات به لأن يخرج شهر رجب الحرام وهذا أولى من
 الذي قبله وقيل فيه غير ذلك **(قوله من أبي النضر)** هو سالم المديني زاد مسلم مولى عمر بن عبد الله
 وفي رواية ابن وهب عند النسائي ولد أرقطني في الثرائب عن مالك عن أبي النضر أنه حدثهم
(قوله عن عائشة) في رواية يحيى بن أي كثير عن أبي سلمة عن عائشة حدثته وهو في ثاني حديثي
 الباب وقوله في حديث يحيى عن أبي سلمة في رواية مسلم عن يحيى بن أي كثير وأبو النضر
 ويحيى ووافقه ما شئنا من إبراهيم وزيد بن أبي عتاب عند النسائي ومحمد بن عمر وعند الترمذي
 على روايته ما به عن أبي سلمة عن عائشة ووافقه يحيى بن سعيد وسالم بن أبي الجعد فرواه عن أبي
 سلمة عن أم سلمة أخرجهما النسائي وقال الترمذي عقب طريق سالم بن أبي الجعد هذا السناد صحيح
 ويحتمل أن يكون أبو سلمة رواه عن كل من عائشة وأم سلمة (قلت) ويؤيدان محمد بن إبراهيم
 التيمي رواه عن أبي سلمة عن عائشة تارة وعن أم سلمة تارة أخرى أخرجهما النسائي **(قوله أكثر)**
 صياماً كذا لاكثر الروايات بالنصب وحكي التسهيل أنه روى بالخفض وهو وهم ولعل بعضهم كتب
 صياماً بغير الف على رأى من يفتى في المنصوب بغيراً ففتوهم شذو وضاً وإن بعض الرواة ظن
 أنه ضة لأن صيغة أفعل تفض في كبرائهم فافضة وذلك لا يصح هنا قطعاً وقوله أكثر
 بالنصب وهو ثاني ما عول رأيت وقوله في شعبان يتعاقب بصياماً والمعنى كان يصوم في شعبان
 ويخرد وكان صيامه في شعبان تطوعاً أكثر من صيامه فيما سواه **(قوله من شعبان)** زاد في حديث
 يحيى بن أبي كثير أنه كان يصوم شعبان كله زاد ابن أبي شيبة عن أبي سلمة عن عائشة عند مسلم كان
 يصوم شعبان الأقل ولا رواه الشافعي من هذا الوجه بأنه ظنل كان يصوم إلى آخره وهذا يبين أن
 المراد به أنه في حديث أم سلمة عند أبي داود وغيره أنه كان لا يصوم من السنة ثمراً إنما لا شعبان
 يصل به رمضان أي كان يصوم معظمه ونقل الترمذي عن ابن المبارك أنه قال جاءني كلام العرب
 إذا صام أكثر الشهر أن يقول صام الشهر كله ويقال قام فلان ليلته أجمع ولعله قد عشى واستغل
 ببعض أمره قال الترمذي كان ابن المبارك يجمع بين الحديثين بذلك وحاصله أن الرواية الأولى
 مفسرة للثانية مختصة لها وأن المراد بالكل الأكثر وهو ما زقليل الاستعمال واستبعده الطيبي

* (باب صوم شعبان) *
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 أخبرنا مالك عن أبي النضر
 عن أبي سلمة عن عائشة رضي
 الله عنها قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 يصوم حتى نقول لا يفطر
 ويفطر حتى نقول لا يصوم
 وما رأيت النبي صلى الله
 عليه وسلم استكمل صيام
 شهر إلا رمضان وما رأيته
 أكثر صياماً منه في شعبان
 حدثنا عاذ بن فضالة حدثنا
 هشام عن يحيى عن أبي سلمة
 أن عائشة رضي الله عنها
 حدثته قالت لم يكن النبي
 صلى الله عليه وسلم يصوم شهراً
 أكثر من شعبان وكان يقول
 خذوا من العمل ما تطيقون
 فإن الله لا يعمل حتى تفلوا
 وأحب الصلاة إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم ما دووم
 عليه وإن قلت وكان أدا صلى
 صلاة داوم عليها

قال لان الكل كما كدل ارادة الشمول ودفع التجوز فنفسه به البعض مناف له قال فيجعل على انه
كان يصوم شعبان كله تارة ويصوم معظمه اخرى ثلاثه وهم انه واجب كله رمضان وقيل المراد
بقولها كانه كان يصوم من اوله تارة ومن آخره اخرى ومن الثانيه طورافلا يخفى شيئا منه من
صيام ولا يخفى بعبه بصيام دون بعض وقال الزين بن المنبر اما ان يجعل قول عائشة على
المبالغة والمراد الاكثر واما ان يجمع بان قولها الثاني متأخر عن قولها الاول فاخبرت عن اول
أمره انه كان يصوم أكثر شعبان وأخبرت ثانيا عن آخر أمره انه كان يصومه كله اه ولا يخفى
تلكه والاول هو الصواب ويؤيد رواية عبد الله بن شقيق عن عائشة عند مسلم وسعد بن هشام
عنها عند النسائي واللفظه ولا صام شهرا كاملا قط منذ قدم المدينة غير رمضان وهو مثل حديث
ابن عباس المذكور في الباب الذي بعده واختلف في الحكمة في أكثره صلى الله عليه وسلم
من صوم شعبان فقيل كان يشتغل عن صوم الثلاثة أيام من كل شهر لسفر أو غيره فجمع فيه
في شعبان أشار الى ذلك ابن بطال وفيه حديث ضعيف أخرجه الطبراني في الاوسط من طريق
ابن أبي ليلى عن أنس بن عيسى عن أبيه عن عائشة كذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم ثلاثة
أيام من كل شهر فربما أخر ذلك حتى يجمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان وابن أبي ليلى ضعيف
وحديث الباب والذي بعده دال على ضعف ما رواه وقيل كان يصنع ذلك لتفاهيم رمضان وورد
فيه حديث أخرجه الترمذي من طريق صدقة بن موسى عن ثابت عن أنس قال سئل النبي
صلى الله عليه وسلم أي اليوم أفضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيمه زمان قال الترمذي
حديث غريب وصدقة عندهم ليس بذلك القوى (قلت) ويعارضه ما رواه مسلم من حديث أبي
هريرة مر فوعا أفضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم وقيل الحكمة في أكثره من الصيام في
شعبان دون غيره ان النساء كن يقنن ما علمن من رمضان في شعبان وهذا يكس ما تقدم في
الحكمة في كونهن كن يؤخرن قضاء رمضان الى شعبان لانه ورد فيه ان ذلك لكونهن كن يشتغلن
معهن صلى الله عليه وسلم عن الصوم وقيل الحكمة في ذلك انه يعقبه رمضان وصومه متبرك وكان
يكثرن الصوم في شعبان قدر ما يصوم في شهرين غيره لما يفتوته من التطوع بذلك في أيام رمضان
والاولى في ذلك ما جاء في حديث أصح مما مضى أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة عن
أسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله لم أر لك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال
ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الاعمال الى رب العالمين
فأحب ان يرفع علي وأنا صائم ونحوه من حديث عائشة عند أبي بكر السكوني قال فيه ان الله يكتب
كل نفس مئة تلك السنة فأحب ان يأتي أجلي وأنا صائم ولا تعارض بين هذا وبين ما تقدم من
الاحاديث في النهي عن تقديم رمضان بصوم يومين أو يومين وكذا ما جاء من النهي عن صوم نصف
شعبان الثاني فان الجمع بينهما ظاهر بان يجعل النهي على من لم يدخل تلك الايام في صيام اعتاده
وفي الحديث دليل على فضل الصوم في شعبان وأجاب النووي عن كونه لم يكثرن الصوم في المحرم
مع قوله ان أفضل الصيام ما يقع فيه بأنه يحتمل أن يكون ما علم ذلك الا في آخر عمره فلم يتمكن من
كثرة الصوم في المحرم أو اقتصق له فيه من الاعذار بالسفر والمرض مثلا ما منعه من كثرة الصوم
فيه وقد تقدم الكلام على قوله لا لئلا الله حتى تلوا وعلى بقية الحديث في باب أحب الدين الى

* (باب ما يذكر من صوم النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله) *
 حدثنا موسى بن اسماعيل
 حدثنا أبو عوانة عن أبي
 بشر عن سعيد بن جبير عن
 ابن عباس قال ما صام النبي
 صلى الله عليه وسلم شهرا
 كاملا قط غير رمضان
 ويصوم حتى يقول القائل
 لا والله لا يفطر ولا يفطر حتى
 يقول القائل لا والله لا يصوم
 * حدثني عبد العزيز بن
 عبد الله قال حدثني محمد
 ابن جعفر عن جده أنه سمع
 أنس رضي الله عنه يقول
 كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يفطر من الشهر
 حتى أنظر أن لا يصوم منه
 ويصوم حتى أنظر أن لا يفطر
 منه شيئا وكان لا تشاء تراه
 من الليل مصليا الأريته
 ولاناغما الأريته وقال
 سليمان عن جده أنه سأل
 أنسا في الصوم * حدثني
 محمد أخبرنا أبو خالد الأحمر
 أخبرنا جده قال سألت
 أنس رضي الله عنه عن صيام
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال ما كنت أحب أن أراه
 من الشهر صائما الأريته
 ولا منظر الأريته ولا من
 الليل قائما الأريته ولا ناغما
 الأريته ولا مستخرا
 ولا حريه ألين من كف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم

الله أدومه وهو في آخر كتاب الإيمان ومناقبه ذلك الحديث الإشارة إلى أن صيامه صلى الله عليه
 وسلم لا ينبغي أن يأتي به فيه الأمن اطاق ما كان يطيق وإن من أجهد نفسه في شيء من العبادة
 خشى عليه أن يبل فيفضي إلى تركه والمداومة على العبادة وإن قلت أو لم تكن جهد النفس في
 صحتها إذا انقطعت فالقليل الدائم أفضل من الكثير المنتزع غالبا وقد تقدم الكلام على
 مداومته صلى الله عليه وسلم على صلاة التطوع في بابها **بقوله** ما يذكر من
 صوم النبي صلى الله عليه وسلم أي التطوع (وأفعاله) أي في خلل صيامه قال ابن المنذر
 ينف المصنف انترجدة التي قبل هذه للنبي صلى الله عليه وسلم وأطلقها إليهم الترغيب للامانة في
 الاقتداء به في كثرة الصوم في شعبان وقصدهم هذه شرح حال النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
 ثم ذكر البخاري في الباب حديثين * الأول حديث ابن عباس **(قوله)** عن أبي بشر (هو جعفر بن
 أبي وشبة **قوله** عن سعيد بن جبير) في رواية شعبة عن أبي بشر حديثي سعيد بن جبير أخرجه
 أبو داود الطيالسي في مسنده عنه ولمسلم من طريق عثمان بن حكيم سألت سعيد بن جبير عن
 صيام رجب فقال جعت ابن عباس **(قوله)** ما صام النبي صلى الله عليه وسلم شهرا كاملا قط غير
 رمضان في رواية شعبة عنه مسلم ما صام شهرا متتابعا وفي رواية أبي داود الطيالسي شهرات متتابعات
 منذ قدم المدينة غير رمضان **(قوله)** ويصوم في رواية مسلم من الطريق التي أخرجه البخاري
 وكان يصوم **(قوله)** حتى يقول القائل لا والله لا يفطر في رواية شعبة حتى يقولوا ما يريدان يفطر
 * الحديث الثاني حديث أنس **(قوله)** حدثني محمد بن جعفر (أي ابن أبي كثير المدني) وحيد
 هو الطويل **(قوله)** حتى أنظر بنون الجمع وباتخاذ على البناء للجهول ويجوز بالمشكاة على
 المخاطبة ويؤيده قوله بعد ذلك الأريته فإنه يرى بالنظم والفتح معا **(قوله)** أن لا يصوم) بفتح
 الهمزة ويجوز في صوم النصب والرفع **(قوله)** حدثني محمد كذا الملاحية كثرة ولا يذره هو ابن سلام
(قوله) وقال سليمان عن جده أنه سأل أنسا في الصوم) كنت أنظر أن سليمان هذا هو ابن بلال
 لكن لم أراه بعد التسبع التام من حديثه فظهر لي أنه سليمان بن حبان أبو خالد الأحمر وقد وصل
 المصنف حديثه عقب هذا وفيه سألت أنسا عن صيام النبي صلى الله عليه وسلم فذكر
 الحديث أتم من طريق محمد بن جعفر لكن تقدم بعض هذا الحديث في الصلاة وقال فيه تابعه
 سليمان وأبو خالد الأحمر فهذا يدل على التعدد ويجعل أن تكون الواو مزيدة كما تقدمت
 الإشارة إليه **(قوله)** ما كنت أحب أن أراه من الشهر صائما الأريته) يعني أن حاله في التطوع
 بالصيام والقيام كان يختلف فكان تارة يقوم من أول الليل وتارة في وسطه وتارة من آخره
 كما كان يصوم تارة من أول الشهر وتارة من وسطه وتارة من آخره فكان من أراد أن يرافقه وقت
 من أوقات الليل قائما أو في وقت من أوقات الشهر صائما فراقبه المرة بعد المرة فلا بد أن يصادفه
 فأم أوصام على وفق ما أراد أن يراه هذا معنى المبرور ليس المراد أنه كان يسرد الصوم ولأنه
 كان يسر ويبسبب الدليل قياما ولا يشكك على هذا قول عائشة في الباب قبله وكان إذا صلى
 صلاة داوم عليها وقوله في الرواية الأخرى الآية بعد أبواب كان عمدة لأن المراد بذلك
 ما اتخذته راسلا لا مطلقا فإنه قد أوجه الجمع بين الحديثين والأفعال هما التعارض والله
 أعلم **(قوله)** ولا مست (بكسر المهملة الأولى على الألف) وكذا شئت بكسر الميم الأولى
 وفقه لغته حكاهما الفراء ويقال في مضارعه اسمها وأسمه بالفتح فيها على الألف وبالنظم على

الغمة المذكورة (قوله من رائحة) كذا لا كثيرا ولا كشيء من ريح رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان على أكمل الصفات خلقا وخلقا فهو كل الكمال وجل الجلال وجله الجلال عليه أفضل الصلاة والسلام وسيأتي شرح ما تضمنه هذا الحديث في باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم في أوائل السيرة النبوية أن شاء الله تعالى مستوفى وفي حديثي الباب استحباب التقليل بالصوم في كل شهر وأن صوم المسلم المطلق لا يختص بزمان إلا ما نهى عنه وأنه صلى الله عليه وسلم لم يصم الدهر ولا قام الليل كله وكان ترك ذلك إلتيا يقتدى به فيشق على الأمة وإن كان قد أعطي من القوة ما لا التزم ذلك لا اقتدر عليه لكنه سلك من العبادة الطريقة الوسطى فصام وأفطر وقام ونام أشار إلى ذلك المهلب وفي حديث ابن عباس الخلف على الشيء وإن لم يكن هنالك من شكره وبالغفة في ما كيدته في نفس السامع ﴿قوله﴾ **باب** حتى الضيف في الصوم) قال الزين بن المنير لو قال حتى الضيف في الفطر لكان أوضح لكنه كان لا يفهم منه تعيين الصوم فيحتاج أن يقول من الصوم وكان ما ترجم به لم يخصه وأوجز (قوله حدثنا إسحق) قال أبو علي الجاني لم ينسب إسحق هذا عند أحد منهم (قلت) لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن راهويه لأنه أخرجه من مسنده ثم قال أخرجه البخاري عن إسحق ويؤيده أن ابن راهويه لا يقول في الرواية عن شيوخه الأصيغة الأخبار وكذلك هو هنا وهرورث ابن اسمعيل شيخه هو الخزاز كان تاجرا صادوقا ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر في الاعتكاف كلاهه ما من روايته عن علي بن المبارك وقد أخرج كلا من الحديثين من غير طريقه ويحيى هو ابن أبي كثير (قوله دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث) هكذا أورده مختصرا وفسر البخاري المراد منه بقوله يعني أن زوراك عليك حقا إلى آخر ما ذكر من الحديث وهو على طريقة البخاري في جواز اختصار الحديث وقد أورده في الباب الذي يليه من طريق الأوزاعي وأورده في الأدب من طريق حسين المعلم كلاهما عن يحيى بن أبي كثير وأورده قريسان طريق الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب ومن طريق أبي العباس الأعمى من وجهين ومن طريق مجاهد وأبي المليح كلاهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص بالحديث مطولا ومختصرا ورواه جماعة من الكوفيين والبصريين والشاميين عن عبد الله بن عمرو مطولا ومختصرا ففهم من اقتصر على قصة الصلاة ومنهم من اقتصر على قصة الصيام ومنهم من ساق القصة كلها ولم أره من رواية أحد من المصريين عنهم عن كثرة وإيتهم عنه وسأذكر الكلام عليه في الباب الذي يليه وأنبه على ما في رواية كل منهم من فائدة زائدة سوى ما تقدم شرحه في أبواب التهجد وسيأتي ما يتعلق بحق الضيف في كتاب الأدب أن شاء الله تعالى وهو المستعان ﴿قوله﴾ **باب** حتى الجسم في الصوم) أي على المنطوع والمراد بالحق هنا المطلوب أعظم أن يكون واجبا ومندوبا فالواجب فيختص بما إذا خاف التلف وليس مرادنا (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (قوله) ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل زاد مسلم من رواية عكرمة بن عمار عن يحيى فقلت بل يابى الله ولم أر بذلك إلا الخبر وفي الباب الذي يليه أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أني أقول والله لا صوم من النهار ولا قوم الليل ما عشت وللنساء من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة قال قال لي عبد الله بن عمرو يا ابن

ولا شمت مسك ولا عبيرة
أطيب رائحة من رائحة
رسول الله صلى الله عليه
وسلم * (باب حق الضيف في
الصوم) * حدثنا إسحق
أخبرنا هرون بن اسمعيل حدثنا
علي حدثنا يحيى قال حدثني
أبو سلمة قال حدثني عبد الله
ابن عمرو بن العاصي رضى الله
عنه ما قال دخل على رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فذكر الحديث يعني أن
لزورك عليك حقا وإن
لزورك عليك حقا فقلت
وما صوم داود قال نصف
الدهر * (باب حق الجسم في
الصوم) * حدثنا ابن معاذ
أخبرنا عبد الله أخبرنا
الأوزاعي قال حدثني يحيى
ابن أبي كثير قال حدثني أبو
سلمة بن عبد الرحمن قال
حدثني عبد الله بن عمرو بن
العاصي رضى الله عنه ما قال
لرسول الله صلى الله عليه
وسلم يا عبد الله ألم أخبر أنك
تصوم النهار وتقوم الليل
فقلت بل يابى رسول الله قال

أخى انى قد كنت أجمع على ان أجهت داجم اذا شدي احتى قلت لاصومن الدهر ولا قرأت القرآن
 في كل ايلة وبأنى في فضائل القرآن من طريق مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال أنكحنى أبى امرأة
 ذات حسب وكان يعاهدها فساألها عن عملها فقالت نعم الرجل من رجل لم يضا لنا فراشا لم يمش
 لنا كنفنا منذ أقمناه فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لى القنى فاقبته بعد فذكر الحديث
 زاد النسائى وابن خزيمة وسعد بن منصور من طريق أخرى عن مجاهد فوقع على أبى فقال
 زوجتك امرأ فعضلتها وعلقت وفعلت وفعلت قال فلم ألتفت الى ذلك لما كانت من القوة
 فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي بدفأنته معه ولا جدم هذا الوجه ثم انطلق الى
 النبي صلى الله عليه وسلم فمشى كفى وسياق بعد ابواب من طريق ابى المليلج عن عبد الله بن عمرو قال
 ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم صومى فدخل على قال قلت لرسادة وبأنى بعد ابواب من طريق أبى
 العباس عن عبد الله بن عمرو بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أنى أمر الدوم وأصلى الليل فاما أرسل
 لى واما القينة ويجمع بينهم ما بان يكون عمرو توجه بانه الى النبي صلى الله عليه وسلم فكله من غير
 ان يستوعب ما يريد من ذلك ثم أتادالى بته زياده فى التأكيذ (قوله فلا تشعل) زاد بعد ابواب فانك
 اذا فعلت ذلك شجعت العين الحديث وقد تقدم نفسه فى كذب التوحيد وزاد فى رواية ابن
 خزيمة من طريق حصين عن مجاهد ان لكل عامل شجرة وهو بكسر المعجمة وتشديد الراء ولكل
 شجرة فترة فمن كانت فترة الى سنة فقد اهتدى ومن كانت فترة الى غير ذلك فقد هلك (قوله وان
 لعينك عليك حنا) فى رواية الكشميى لعينك بالافراد (قوله وان زورك) يقع الزاوى ويكون
 الزاوى لشيئك والزور مصدر وضع موضع الاسم كرم فى موضع صائم وفى موضع قائم
 ويقال للواحد والجمع والذكر والانثى زور قال ابن التين ويحتمل ان يكون زور جمع زائر كركب
 جمع راكب وتبرجع تاجر زاد مسلم من طريق حسين المعلم عن يحيى وان لولك عليك حقا وزاد
 النسائى من طريق أبى اسحق عن يحيى وان عصى ان يطول بك وعرفه اشارة الى ما وقع
 لعبد الله بن عمرو بعد ذلك من الكبر والضعف كما سياتى (قوله وان يجسبل) باسكان السين
 المهملة أى كافك والبامزائدة وبأنى فى الادب من طريق حسين المعلم عن يحيى بالفظ وان من
 حسبك (قوله ان تصوم من كل شهر) فى رواية الكشميى فى كل شهر (قوله فاذا ذلك) هو
 بتووين اذن وعشى التى يجاب بها ان وكذا الوسر يحا أو تقدر او ان هنام مقدرة كما قال ان صمتها
 فاذا ذلك صوم الدهر وروى بغير تنوين وعشى للمعاجزة وفى توجيهها هنامتك (قوله انى أجد
 قوة قال ففهم صام نبي الله داود) فى هذه الرواية الاختصار فان فى رواية حسين المذكورة فهم من
 كل جمعة ثلاثة أيام وبأنى فى الباب بعده فهم يوما أو فطريومين وفى رواية أبى المليلج يكنيك من
 كل شهر ثلاثة أيام قلت يارسل الله قال خمسة قلت يارسل الله قال سبعة قلت يارسل الله قال
 تسعة قلت يارسل الله قال احدى عشرة واستدل به عياض على تقديم الوتر على جميع الامور
 وفيه نظر لما فى رواية مسلم من طريق أبى عياض عن عبد الله بن عمرو صوم يوما يعنى من كل عشرة
 أيام ولك أجر ما بقى قال انى أطيق أكثر من ذلك قال صم يومين ولك أجر ما بقى قال انى أطيق
 أكثر من ذلك قال صم ثلاثة أيام ولك أجر ما بقى قال انى أطيق أكثر من ذلك قال صم أربعة أيام
 ولك أجر ما بقى قال انى أطيق أكثر من ذلك قال صم صوم داود وهذا يقتضى انه امره بصيام

فلا تشعل صم وأفاد وقيم ومن
 فان لجسدك عليك حقا
 وان لعينك عليك حقا وان
 لزورك عليك حقا وان
 يحسبك أن تصوم من كل
 شهر ثلاثة أيام فان لك بكل
 سنة عشر أمثالها فاذا
 ذلك صيام الدهر كله فشددت
 فشدد على قلت يارسل الله
 انى أجد قوة قال ففهم صيام
 نبي الله داود عليه السلام

ثلاثة أيام من كل شهر ثم بستة ثم تسعة ثم باثني عشر ثم خمسة عشر فالظاهر أنه أمره بالاقصر
 على ثلاثة أيام من كل شهر فلما قال أنه يطبق أكثر من ذلك زاده بالتدريج إلى أن وصله إلى خمسة
 عشر يوماً فذكر بعض الروايات عنه ما لم يذكره السنن وبديل على ذلك رواية عطاب بن الأسدي عن
 أبيه عن عبد الله بن عمر وعند أبي داود فلم يزل يناقضي وأناقصه ووقع للنسائي في رواية شيخه بن
 إبراهيم عن أبي سلمة صم الاثنين والخميس من كل جمعة وهو فرد من أفراد ما قد سدم ذكره وقد
 استشكل قوله صم من صم كل عشرة أيام يوماء ولك أجر ما بقي صم قوله صم من كل عشرة أيام
 يومين ولك أجر ما بقي الخ لانه يقتضي الزيادة في العمل والتقصر من الاجر وبذلك ترجمه النسائي
 وأجيب بان المراد لك أجر ما بقي بالنسبة إلى التضعيف قال عياض قال بعضهم معنى صم يوماء ولك
 أجر ما بقي أي من العشرة وقوله صم يومين ولك أجر أي من العشرين وفي الثلاثة ما بقي
 من الشهر وجهه على ذلك استبعاد كثرة العمل وقلة الاجر وتعقبه عياض بان الاجر انما يتجدد في
 كل ذلك لانه كان يهت ان يصوم جميع الشهر فلما منع صلى الله عليه وسلم من ذلك ابقاء
 عليه لما ذكره في أجر يهت على حاله سواء صام منه قليلاً أو كثيراً كما تأولوه في حديث نية المؤمن
 خير من عمله أي أن أجره في نيته أكثر من أجر عمله لانه قد زاد في عمله انتهى
 والحديث المذكور ضعيف وهو في مسند الشهاب والتأويل المذكور لا بأس به ويحتمل أيضاً
 اجراء الحديث على ظاهره والسبب فيه أنه كلما زاد من الصوم ازداد من المشقة الحاصلة فيه
 المفترضة لتقويت بعض الاجر الحاصل من العبادات التي قد يشقها المشقة الصوم فيقتصر
 الاجر باعتبار ذلك على ان قوله في نفس الخبر صم أربعة أيام ولك أجر ما بقي يراد بالاول فانه
 يلزم منه على سياق التأويل المذكور ان يكون التقدير ولك أجر أربعين وقد قيد في نفس
 الحديث بالشهر والتأويل لا يكون أربعين وكذلك قوله في رواية أخرى للنسائي من طريق ابن
 أبي ربيعة عن عبد الله بن عمر وبلغنا صم من كل عشرة أيام يوماء ولك أجر تلك التسعة ثم قال فيه
 من كل تسعة أيام يوماء ولك أجر تلك الثمانية ثم قال من كل ثمانية أيام يوماء ولك أجر التسعة قال
 فلم يزل حتى قال صم يوماً وأفطر يوماً من طريق شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمر وعن جده
 بلغنا صم يوماً ولك أجر عشرة قلت زدني قال صم يومين ولك أجر تسعة قلت زدني قال صم ثلاثة
 ولك أجر ثمانية فهذه ما دفع في صدر ذلك التأويل الاول والله أعلم (تولده ولا تزده عليه) أي على
 صوم داود زاداً جد وغيره من رواية شجاهد قلت قد قبلت (تولده) وكان عبد الله بن عمر يقول
 بعدما كبريا ليتني قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النووي معناه أنه كبر وعجز
 عن المحافظة على ما التزمه وظنه على نفسه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فشق عليه فعل
 العجز ولم يعجبه أن يتركه لالتزامه له فمتى ان لو قبل الرخصة فاخذ بالاحتياط مع عجزه وتقصيره
 الاختيار رخصة لم يترك العمل بما التزمه بل صار يعاطى فيه نوع تخفيف كافي رواية حسين
 المذكورة وكان عبد الله حين ضعف وكبر يصوم تلك الايام كذلك يصل بعضها إلى بعض ثم يترك
 بعد ذلك الايام فتقوى بذلك وكان يقول لان تكون قبلة الرخصة أحب إلى سماعل به
 لكنني فارقته على أمرأه أن أخالفه إلى غيره (بقوله ما) صوم الدهر أي هل
 يشرع أو لا قال الزين بن المنير لم ينص على الحكم لعارض الأدلة واحتمال أن يكون عبد الله

ولا تزده عليه قلت وما كان
 صيام نبي الله داود عليه
 السلام قال نصف الدهر
 وكان عبد الله يقول بعد
 ما كبريا ليتني قبلت رخصة
 النبي صلى الله عليه وسلم
 * (باب صوم الدهر) *
 حدثنا أبو اليان أخيراً
 شعيب عن الزهري قال
 أخبرني سعيد بن المسيب
 وأبو سلمة بن عبد الرحمن ان
 عبد الله بن عمرو قال أخبر
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أني أقول والله لا صوم من
 النهار ولا قومن الليل
 ما عشت فقلت له قد قلت له
 بائي أنت وأمة.

فصم وأفطر وقم ونومهم من الشهر ثلاثة أيام فان الحسنة بعشر أمثالها وذلك مثل صيام الدهر قلت اني أطيق أفنيل من ذلك قال فصم يوما وأفطر يومين قلت اني أطيق أفنيل من ذلك قال فصم يوما وأفطر يوما فذلك صيام داود عليه السلام وهو أفضل الصيام فقلت اني أطيق أفضل من ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأفضل من ذلك * (باب حق الاهل في الصوم) رواه أبو جحيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا عمرو بن علي أخبرنا أبو عاصم عن ابن جريج سمعت عطاء أن أبا العباس الشاعر أخبره أنه سمع عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما يقول بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أن أسرد الصوم وأصل الليل فاما أرسلني واما لقتنه فقال ألم أخبر أنك تصوم ولا تنظر وتصل فصم وأفطر وقم ونم فان لعنك عليك خطاوان لنفسك وأهلك عليك خطا قال اني لأقوى لذلك قال فصم صيام داود عليه السلام قال وكيف قال كان يصوم يوما وينظر يوما ولا يفرأ الا في قال من لي بهذا يعني الله

ابن عمرو وخص بالمتع لما طلع النبي صلى الله عليه وسلم عليه من مستقبل حاله فباحق به من في معناه من يتضرر بسرد الصوم ويبقى غيره على حكم الجوارز لعموم الترتيب في مطلق الصوم كإسباقي في الجهاد من حديث أبي سعيد مرفوعا من صام يوما في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار (قوله فانك لاتستطيع ذلك) يحتل أن يريه الحالة الراهنة لما علم النبي صلى الله عليه وسلم من أنه يتكاف ذلك ويدخل به على نفسه المشقة وبثوبته ما هو أهم من ذلك ويحتل أن يريه ما سبأ في بعدا أكبر ويجز كما اتفق له سواء وكره أن يوظف على نفسه شيئا من العبادة ثم يجز عنه فبقره لما تقرر من ذم من فعل ذلك (قوله وصم من الشهر ثلاثة أيام) بعد قوله فصم وأفطر بيان لما أجمل من ذلك وتقرر به على ظاهره اذا الاطلاق يقتضي المساواة (قوله مثل صيام الدهر) يقتضي ان المثلثة لاتستلزم التساوي من كل جهة لان المراد بهم اهلنا أصل التضعيف دون التضعيف الحاصل من الفعل ولكن يصدق على فاعل ذلك أنه صام الدهر مجازا (قوله بعد ذلك صيام داود لأفضل من ذلك) ليس فيه في المساواة صريحا لكن قوله في الرواية المضمية في قيام الليل من طريق عمرو بن أوس عن عبد الله بن عمرو وأحب الصليمان الى الله صيام داود يقتضي ثبوت الافضلية مطلقا ورواد الترمذي من وجه آخر عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو باللفظ أفضل الصيام صيام داود وكذلك رواه مسلم من طريق أبي عبيد عن عبد الله ومقتضاه أن تكون الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة وسأذكر بسط ذلك في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى (قوله يا) حق الاهل في الصوم رواه أبو جحيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني حديث أبي جحيفة في قصة سلمان وأبي الدرداء التي تقدمت قبل خمسة أبواب وفيها قول سلمان لاني الدرداء وان لاهلاك عليك حقا وأقر النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وقد تقدم الكلام عليه قبل (قوله حدثنا عمرو بن علي) هو الثفلاس وأبو عاصم هو النخعي بن مخلد النبيل وهو من شيوخ البخاري الذين أكثر عنهم وروى عباراوى عنه في اسطه ما فاته منه كما في هذا الموضع وكأنه اختار النزول من طريقه هذه لوقوع التصريح فيها بما سمع ابن جريج له من عطاء وهو ابن أبي رباح وأبو العباس باي القول فيه بعد باب (قوله بلغ النبي صلى الله عليه وسلم اني أسرد الصوم) سبقت تسمية الذي بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وأنه عمرو بن العاص والد عبد الله (قوله وتصل) في رواية مسلم من وجه آخر عن ابن جريج وتصل الليل فلا تفعل (قوله فان لعنك) في رواية السرخسي والكشميري لعنك بالافراد (قوله عليك خطا) كذا فيه في الموضعين بالطاء المحجمة وكذا المسلم وعند الاسماعيلي حقا بالتأني وعنده وعند مسلم من الزيادة وصم من كل عشرة أيام يوما ولك أجر التسعة (قوله اني لأقوى لذلك) أي أسرد الصيام دائما وفي رواية مسلم اني اجدي أقوى من ذلك يا نبي الله (قوله قال وكيف) في رواية مسلم وكيف كان داود يصوم يا نبي الله (قوله ولا يفرأ الا في) زاد النسائي من طريق محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة واذا وعلم يخلف ولم أرهما من غير هذا الوجه ولها مناسبة بالمقام وشارة الى ان سبب النهي خشية ان يجز عن الذي يلزمه فيكون كمن وعدا خلف كما كان في قوله ولا يفرأ الا في اشارة الى حكمة صوم يوم وأفطر يوم قال الخطابي حصل قصة عبد الله بن عمرو أن الله تعالى لم يعبد عبده بالصوم خاصة بل تعبد به بأنواع من العبادات فلو

استقر غ جهده لقصر في غيره فالأولى الإقتصاف فيه ليستبقى بعض القوت لغيره وقد أشير إلى ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام في داود عليه السلام وكان لا يضر إذا لاقى لأنه كان يتقوى بالنظر لأجل الجهاد (تتبعه قال عطاء) أي بالأسناد المذكور (قوله لا أدري كيف ذكرك صيام الأبد الخ) أي أن عطاء لم يحفظ كيف جاء ذكر صيام الأبد في هذه القصة إلا أنه حفظ أن فيها أنه صلى الله عليه وسلم قال لا صام من صام الأبد وقد روى أحدوا للنسائي هذه الجملة وحدها من طريق عطاء وسبقني بعد باب بالنظر لا صام من صام الدهر (قوله لا صام من صام الأبد مرقين) في رواية مسلم قال عطاء فلا أدري كيف ذكرك صيام الأبد فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صام من صام الأبد لا صام من صام الأبد واستدل به ذاعلى كراهية صوم الدهر قال ابن التين استدلى على كراهته من هذه القصة من أوجه نهيته صلى الله عليه وسلم عن الزيادة وأمره أن يصوم وينظر وقوله لا أفضل من ذلك ودعاؤه على من صام الأبد وقيل معنى قوله لا صام من صام الأبد أي ما صام كقوله تعالى فلا صدق ولا صلى وقوله في حديث أبي قتادة عند مسلم وقد سئل عن صوم الدهر لا صام ولا أفطر أو ما صام وما أفطر وفي رواية الترمذي لم يصم ولم ينظر وهو شك من أحد روايته ومقتضاها أنها بمعنى واحد والمعنى بالنظر أنه لم يحصل أجر الصوم لخالفته ولم ينظر لأنه أسهل والى كراهية صوم الدهر مما قلنا ذهب أصحابنا وأهل الظاهر وهي رواية عن أحد وشاذ بن حزم فقال يحرم وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر والشبانى قال بلغ عمر أن رجلا يصوم الدهر فأتاه فعلاه بالدره وجعل يقول لك يا دهرى ومن طريق أبي إسحق أن عبد الرحمن بن أبي نعيم كان يصوم الدهر فقال عمر بن الخطاب لو رأى هذا أحببنا محمد بن جوه واحتجوا أيضا بحديث أبي موسى رفعه عن صام الدهر ضيق عليه جهنم وعقد يديه أخرجه أحدوا للنسائي وابن خزيمة وابن حبان وظاهره أنها تضيق عليه حصر الله فيه الشديدة على نفسه وحله علمه وأورغته عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وأعد قاده أن غير سنة أفضل منها وهذا يقتضى الوعيد الشديد فيكون حراما والى الكراهية مطلقا ذهب ابن العربي من المالمكية فقال قوله لا صام من صام الأبد إن كان معناه الدعاء فيما يرفع من أصابه دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان معناه الخبر فإيا ويح من أخبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يصم وإذا لم يصم شرعاً لم يكتب له الثواب لو جوب صدق قوله صلى الله عليه وسلم لأنه نفي عنه الصوم وقد نفي عنه الفضل كما تقدم فكيف يطلب الفضل فيما نفيه النبي صلى الله عليه وسلم وذهب آخرون إلى جواز صيام الدهر وحلوا أخبار انتهى على من صامه حقيقة فإنه يدخل فيه ما حرم صومه كالعبد وهذا اختيار ابن المنذر وطائفة وروى عن عائشة نحوه وفيه نظر لأن صلى الله عليه وسلم قد قال جوابا لمن سأله عن صوم الدهر لا صام ولا أفطر وهو يؤذن بأنها أحر ولا أثم ومن صام الأيام المحرمة لا يقال فيه ذلك لأنه عندهم أجاز صوم الدهر إلا الأيام المحرمة يكون قد فعل مستحبا وحراما وأيضا فإن أيام التحريم مستغناة بالشرع غير قابلة للصوم شرعا فهى بمنزلة الليل وأيام الحيض فلم تدخل في السؤال عندهم من علم تحريمها ولا يصح الجواب بقوله لا صام ولا أفطر إن لم يعلم تحريمها وذهب آخرون إلى استحباب صيام الدهر لمن قوى عليه ولم يفوت فيه حقا وإلى ذلك ذهب الجمهور وقال السبكي أطلق أصحابنا كراهية صوم الدهر لمن فوت حقا ولم يوفقوا هل المراد الحق الواجب أو المنسوب وبوجه أن يقال إن علم أنه

قال عطاء لا أدري كيف
ذكر صيام الأبد الذي
صلى الله عليه وسلم لا صام
من صام الأبد مرقين

يفوت حقاً واجبا حرم وان علم أنه يفوت حقاً مندوباً أولى من الصيام كره وان كان يقوم مقامه
 فلا والى ذلك أشار ابن خزيمة فترجم ذكر العلة التي بها جاز النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم
 الدهر وساق الحديث الذي فيه إذا فعلت ذلك هجمت عينك ونفثت نفسك ومن حجته حديث
 جزء بن عمرو والذي ضيى فان في بعض طرقه عند مسلم أنه قال يا رسول الله انى يبرد الصوم فخلوا
 قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو ولا أفضل من ذلك أى في حثك فيلتحق به من في معناه
 من يدخل فيه على نفسه مشقة أو يفوت حقاً ولذلك لم يشه جزء بن عمرو عن السرد فلو كان السرد
 بمنه البينة له لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز قاله النووي وتعب بأن سؤال جزء
 انما كان عن الصوم في السفر لا عن صوم الدهر ولا يلزم من سرد الصيام صوم الدهر فقد قال
 أسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسرد الصوم فيقال لا ينظر أخرجه أحمد ومن
 المعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصوم الدهر فلا يلزم من ذكر السرد صيام الدهر
 وأجابوا عن حديث أبي موسى المتقدم ذكره بأن معناه ضيق عليه فلا يدخلها فعلي هذا تكون
 على بمعنى عن أى ضيق عنه وهذا التأويل حكاه الأثرم عن مسدد وحكى عنه عن أحمد وقال
 ابن خزيمة سألت المنزني عن هذا الحديث فقال يشبه أن يكون معناه ضيق عنه فلا يدخلها ولا
 يشبه أن يكون على ظاهره لان من ازداد الله عملاً وطاعة ازداد عند الله رفعة وعلته كرامة ورجح
 هذا التأويل جماعة منهم الغزالي فتدواله تناسبية من جهة ان الصائم لما ضيق على نفسه مسائل
 انهم وات بالصوم ضيق الله عليه النار فلا يبق له فيها مكان لانه ضيق طريقها بالعبادة وتعب بأنه
 ليس كل عمل صالح اذا ازداد العبد منه ازداد من الله تقرباً بل رب عمل صالح اذا ازداد منه ازداد
 بعداً كاصلا في الاوقات المكروهة والاولى اجراء الحديث على ظاهره وحله على من فوت حقاً
 واجباً بذلك فانه يتوجه اليه الوعيد ولا يخالف التساعدة التي أشار اليها المنزني ومن حجته أيضاً
 قوله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق حديث الباب كما تقدم في الطريقين الماضيتين فان الحسنه
 بعشر أمثالها وذلك مثل صيام الدهر وقوله في معيار واهم مسلم من صام رمضان وأتبعه ستان
 سؤال فيك أعصام الدهر قالوا فدل ذلك على أن صوم الدهر أفضل مما يشبه به وأنه أمر مطلوب
 وتعب بأن التشبيه في الأمر المقدر لا يقتضى جواز فضله عن استحبابه وانما المراد حصول
 الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلثاً أو تسعين يوماً من المعلوم ان المكلف لا يجوز له صيام
 جميع السنة فلا يدل التشبيه على أفضلية المشبه به من كل وجه واختلاف المميزين لصوم الدهر
 بالشرط المتقدم هل هو أفضل أو صيام يوم وافتار يوم أفضل فصرح جماعة من العلماء بأن صوم
 الدهر أفضل لانه أكثر فلا فيكون أكثر أجراً وما كان أكثر أجراً كان أكثر ثواباً وبذلك جزم
 الغزالي أولاً وقده شرط أن لا يصوم الايام المنهية عنها وان لا يرغب عن السنة بأن يجعل الصوم
 حجراً على نفسه فاذا أمن من ذلك فالصوم من أفضل الاعمال فالاستكثار منه زيادة في الفضل
 وتعبه ابن دقيق العيد بأن الاعمال متعارضة المصالح والمفاسد ومقدار كل منها في الحث
 والمنع غير متحقق فزيادة الاجر بزيادة العمل في شيء يعارضه اقتضائه الادة التقصير في حقوق
 أخرى يعارضها العمل المذكور ومقدار الفئات من ذلك مع مقدار الحاصل غير متحقق فالاولى
 التفويض الى حكم الشارع ولم يدل عليه ظاهر قوله لأفضل من ذلك وقوله أحب الصيام

الى الله تعالى وذهب جماعة منهم المتولي من الشافعية الى أن صيام داود أفضل وهو ظاهر الحديث بل سرهجه ويترجم من حيث المعنى أيضا بأن صيام الدهر قد يشوب بعض الحقوق كما تقدم وبأن من اعتاده فإنه لا يكاد يشق عليه بل تضعف شهوته عن الأكل وتتل حاجته الى الطعام والشراب ثم اراوا ألف تناوله في الليل بحيث يجدد له طبع زائد بخلاف من يصوم يوما ويفطر يوما فإنه ينتقل من فطر الى صوم ومن صوم الى فطر وقد نقل الترمذي عن بعض أهل العلم أنه أشق الصيام ويأمن مع ذلك غالباً من تقوى الحقوق كما تقدمت الإشارة إليه فيما تقدم قريباً حتى داود عليه السلام ولا يفرز الا في ثلاث من أسباب الذرارضع الجسد ولا شل ان سر الصوم ينسكه وعلى ذلك يحمل قول ابن مسعود وفيه ابراهيم وعبد بن منصور باسناد صحيح عنه أنه قيل له انك لتقل الصيام فقال اني أخاف أن يضعفني عن القراءة والتراتعاج الى من الصيام نعم ان فرض ان شخصاً لا يشربه شيء من الأعمال الصالحة بالصيام أصلاً ولا يقوت حقا من الحقوق التي خوطب بهام يبعد أن يكون في حقه أرحج والى ذلك أشار ابن خزيمة فترجم الدليل على أن صيام داود إنما كان أعبد الصيام وأحبه الى الله لان فاعله يؤدي حق نفسه وأهله وزايله أيام فطره بخلاف من تابع الصوم وهذا شعر بأن من لا يتضرر في نفسه ولا يقوت حقا أن يكون أرحج وعلى هذا فيختلف ذلك باختلاف الأشخاص والاحوال فمن يقتضي حاله الاكثر من الصوم أكثر منه ومن يقتضي حاله الاكثر من الافطار أكثر منه ومن يقتضي حاله المزج فلا حق ان الشخص الواحد قد يختلف عليه الاحوال في ذلك والى ذلك أشار الغزالي أخيراً والله أعلم بالصواب **(قوله باب صوم يوم وافرار يوم)** ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو بن طريق شعبة عن مغيرة عن مجاهد عنه مختصراً وقد أخر حديثاً للقرآن من طريق أبي عوانة عن مغيرة مطولاً ووساى الكلام عليه فيما يتعلق بقراءة القرآن هناك وقد تقدم الكلام على فوائد الزيادة المتعلقة بالصيام قريباً **(قوله باب صوم داود عليه السلام)** وأورد فيه حديث عبد الله بن عمرو من وجهين وقد قدمت محصل فوائدهما المتعلقة بالصيام قال الزين بن المنير أفرد ترجمة صوم يوم وافرار يوم بالذ كر لنتبسه على أفضلته وأفرد صيام داود عليه السلام بالذ كر للإشارة الى الاقتداء به في ذلك **(قوله في الطريق الاولى)** وكان شاعراً وكان لا يتهم في حديثه فيه إشارة الى أن الشاعر بصدد أن يهتم في حديثه لما انتخبه صناعته من سلوك المبالغة في الأراء وغيره فاختار الراوى عنه أنه مع كونه شاعراً كان غير يهتم في حديثه وقوله في حديثه يحتفل هو ومن الحديث النبوى ويحتفل فيما هو أهم من ذلك والثاني أليق والالسان مرغوباً عنه والواقع أنه حجة عند كل من أخرج الصحيح وأقنع بوثيقة احمد وابن معين وآخرين وليس له مع ذلك في البخارى سوى هذا الحديث وحديثين احدهما في الجهاد الآخر في المغازى واعاد همام معنى الادب وقد تقدم حديث الباب في التهجد من وجه آخر **(قوله ونهت)** بكسر الشاء أى تعبت وولت ووقع في رواية النسائي نهت بالمثلثة بدل الفاء وقد استغفرها ابن التين فقال لا اعرف معناها (قلت) وكأنها بدل من البناء فأنها تبدل منها كثيراً وفي رواية الكشي من بدلها ونهت أى هزلت وضعفت **(قوله صوم ثلاثة ايام)** أى من كل شهر (صوم الدهر كله) أى بالتصنيف كما تقدم سرهما **(قوله في الطريق**

* (باب صوم يوم وافرار يوم) * حديثنا محمد بن بشر حديثنا محمد بن شعبة عن مغيرة قال سمعت مجاهداً عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه سمعنا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صم من الشهر ثلاثة أيام قال أطيعك أكثر من ذلك فما زال حتى قال صم يوماً وأفطر يوماً فقال اقرأ القرآن في كل شهر قال اني أطيعك أكثر فيما زال حتى قال في ثلاث * (باب صوم داود عليه السلام) * حديثنا آدم حديثنا شعبة حديثنا حبيب بن أبي ثابت قال سمعت أبا العباس المكي وكان شاعراً وكان لا يهتم في حديثه قال سمعت عبد الله بن عمرو بن العاصى رضى الله عنه سمعنا قال قال لى النبي صلى الله عليه وسلم انك لتصوم الدهر وتقوم الليل فقلت نعم قال انك اذا فعلت ذلك هجمت له العين ونهت له النفس لا صام من صام الدهر صوم ثلاثة أيام صوم الدهر كله قلت فاني أطيعك أكثر من ذلك قال فصم صوم داود عليه السلام كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ولا يشرا اذا لاقى

لقية الخ هذا الجمله ليست
بالمثل الذي يدين في هذا
الباب بل في رواية ابي
العباس الشاعر عن عبد
الله ابن عمرو في باب حق
الاهل في الصوم فيجتمعا
في ترتيب الشارح تصديعا
وتأخرا ويحتمل انما رواية
وقعت للشارح في هذا
الباب فتأمل وحرر الرواية
اه مصحح

* حديثنا اخرج في شاهين
الواسطي حديثنا خالد بن
عبد الله عن خالد الخذاء
عن ابي قلابة قال اخبرني
ابو الميج قال دخلت مع ابيك
علي عبد الله بن عمرو فحدثنا
ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم ذكر له صومي فدخل
علي قال قلت له وسادة من
أدم حشو هاليف جلس على
الارض وصارت الوسادة
يبني وبينه فقال أما بكفك
من كل شهر ثلاثة أيام قال
قلت يا رسول الله قال خسا
قلت يا رسول الله قال سبعا
قلت يا رسول الله قال تسعا
قلت يا رسول الله قال إحدى
عشرة ثم قال النبي صلى الله
عليه وسلم لا صوم فوق صوم
داود عليه السلام شطر
الدهر صوم يوما وأفطر يوما
* (باب صيام البيض ثلاث
عشرة وأربع عشرة وخمس
عشرة)*

الثانية اخبرني أبو الميج) وهو عامر وقيل زيد وقيل زياد بن اسامة بن عبد الله بن
لابي الميج في البخاري سوى هذا الحديث واعاده في الاستبذان وآخر تقدم في المواقيت في
موضعين من روايته عن بريدة (قوله دخات مع ابيك) وقع في الاستبذان مع ابيك زيد وهو والد
أبي قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو وقيل عامر الجرمي (قوله فاما ارسل الى واما لقية) شذ من
بعض روايته وعظم من قال انه شذ من عبد الله بن عمرو لما تقدم من أنه صلى الله عليه وسلم قصده
الى بيته فدل على ان لقاءه اياه كان عن قصده منه اليه (قوله جلس على الارض وصارت الوسادة
يبني وبينه) فيه بيان ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع وترك الاستئثار على
جلسه وفي كرن الوسادة من آدم حشوها ليف بيان ما كان عليه الصحابة في غالب أحوالهم في
عهد رسول الله عليه وسلم من الضيق اذ لو كان عنده أشرف منها لآكرهم بها صلى الله عليه وسلم
(قوله خسا) في رواية الكشميني خمسة وكذا في الباقين قال خمسة أراد الايام ومن قال خسا
أراد اللامي وفيه يجوز (قوله قال إحدى عشرة) زاد في رواية عمرو بن عون قلت يا رسول الله
(شطر الدهر) بالرفع على القطع ويجوز التصبغ على انما فعل والجر على البدل من صوم
داود (قوله صوم يوما وأفطر يوما) في رواية عمرو بن عون صيام يوم وأفطر يوم ويجوز فيه
الحركات أيضا وفي قصة عبد الله بن عمرو هذه من الشواهد غير ما تقدم هنا وفي أبواب التهجد بيان
رفق رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمتهم وشفتهم عليهم وارشادهم اياهم الى ما يصلحهم وحنه اياهم
على ما يطبقون الدوام عليه ومنهم من التعمق في العبادات لما يحسن من اقتضائه الى الملل المنفض
الى التملك أو ترك البعض وقد قدم الله تعالى قوما لا يزوم العبادات ثم فرطوا فيها وفيه الندب الى
الدوام على ما وظنه الانسان على نفسه من العبادات وفيه جواز الاخبار عن الاعمال الصالحة
والايراد ومحاسن الاعمال ولا يخفى ان محل ذلك عندنا من الرياء وفيه جواز القسم على التزام
العبادة وفائده الاستعانة باليمين على النشاط لها وان ذلك لا يخفى بعبادة التنية والإخلاص فيها وان
اليمين على ذلك لا يلحقها بالذم الذي يجب الوفاء به وفيه جواز الحلف من غير استخلاف وان
النفل المطلق لا ينبغي تعديده بل يختلف الحال باختلاف الأشخاص والاقاات والاحوال وفيه
جواز التفتد بآداب والام وفيه الإشارة الى الاقتداء بالانبياء عليهم الصلاة والسلام في أنواع
العبادات وفيه ان طاعة الوالد لا تجب في ترك العبادات ولهذا احتج عمر والى شكوى ولده
عبد الله ولم يشكر عليه التي صلى الله عليه وسلم ترك طاعة لآبيه وفيه زيارة الفاضل للمفضل
في بيته واكرام الضيف بالقاء الفرش ونحوها تحته وتواضع الزائر بجلاسه دون ما يفرش له وان
لا يخرج عليه في ذلك اذا كان على سبيل التواضع والاكرام للمزور (قوله ما صيام
البيض ثلاث عشرة رابع عشرة وخمس عشرة) كذا لا كثر ولكن شذ في صيام أيام البيض
ثلاث عشرة الخ قيل المراد بالبيض اللبالي وهي التي يكون فيها القمر من أول الليل الى آخره حتى
قال الجوابي من قال الايام البيض جعل البيض صفة الايام فقد أخطأ وفيه نظر لان اليوم
الكامل هو النهار بليته وليس في الشهر يوم ابيض كله الا هذه الايام لان ليلتها ابيض ونهارها
ايض فصع قول الايام البيض على الوصف وحكي ابن زبيرة في تسميته ايضا أقوالا آخر مستعدة
الى أقوال واخيه قال الاسماعيلي وابن بطال وغيرهما ليس في الحديث الذي أورده البخاري في
هذا الباب ما يوافق الترجة لان الحديث مطلق في ثلاثة أيام من كل شهر والبيض مقيدة بما ذكر

وأجيب بأن البخاري جرى على عادة في الإيحاء إلى ما ورد في بعض طرق الحديث وهو ما رواه
أحمد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة قال جاء به إراني إلى النبي
صلى الله عليه وسلم باربعة شوااعا فامرهم أن يأكلوا وأمسك الأعرابي فقال ما منعك أن
تأكل فقال إلى أصوم ثلاثة أيام من كل شهر قال ان كنت صائما فصم الغرأى البيض وهذا
الحديث اختص فيه على موسى بن طلحة اختلافا كثيرا بينه الدارقطني وفي بعض طرقه عند
النسائي ان كنت صائما فصم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وجاءت بتقيدها
أيضا في حديث قتادة بن ملحان ويقال ابن منهل عند أصحاب السنن باللفظ كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وقال هي
كهيفة الدهر والنسائي من حديث جرير بن ربيعة وعاصم بن ثابت كل شهر صام الدهر أيام
البيض صبيحة ثلاث عشرة الحديث واسناده صحيح وكان البخاري أشار بالترجيح إلى أن وصية
أبي هريرة بذلك لا تختص به وأما ما رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من غرة كل شهر وما روى أبو داود والنسائي
من حديث حفصة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين
والخمس والأثنين من الجمعة الأخرى فقد جمع بينهما ما قبلهما البيهقي بما أخرجه مسلم من
حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ما إلى من
أى الشهر صام قال فكل من رآه فعل فنعاذ كرهه عائشة رأت جميع ذلك وغيره فأطاعت والذي
يظهر أن الذي أمر به وحث عليه ووصى به أولي من غيره وأما هو فله كان يعرض لعماس غلة عن
مراعات ذلك أو كان يفعل ذلك لبيان الجواز وكل ذلك في حقه أفضل وتترجى البيض بكونها
وسط الشهر ووسط الشيء أعدله ولأن الكسوف غالباً يقع فيه أو قد ورد الأمر بزياد العبادة إذا
وقع فإذا انتفى الكسوف صادف الذي يعتاد صيام البيض صائماً فيتمأله أن يجمع بين أنواع
العبادات من الصيام والصلاة والصدقة بخلاف من لم يصمها فإنه لا يتأق له استدرار الصيامها
ولا عتد من يجوز صيام التطوع بغيرنية من اللذيل إلا نصادف الكسوف من أول النهار ورج
بعضهم صيام الثلاثة في أول الشهر لأن المرأ لا يدرى ما يعرض له من الموانع وقال بعضهم يصوم
من أول كل عشرة أيام يوماً له وجه في النظر ونقل ذلك عن أبي الدرداء وهو يوافق ما تقدم في
رواية النسائي في حديث عبد الله بن عمرو بن ميمون عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
ختمه عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ومن
الأخر الثلاثاء والأربعاء والخميس وروى موقوفاً وهو أشبهه وكان الغرض به أن يستوعب
غالب أيام الأسبوع بالصيام واختار إبراهيم النخعي أن يصومها آخر الشهر ليكون كثرة لما
مضى وسبأ في ما يؤيده في الكلام على حديث عران بن حصين في الأمر بصيام سمرار الشهر
وقال الروائي صيام ثلاثة أيام من كل شهر مستحب فإن اتفقت أيام البيض كان أحب وفي
كلام غير واحد من العلماء أيضاً أن استحباب صيام البيض غير استحباب صيام ثلاثة أيام من
كل شهر **(قوله حديثه أبو عمر)** هو عبد الله بن عمرو والأشاذ كله بصريون وأبو عثمان
هو النخعي وقد روى عن أبي هريرة جماعة كل منهم أبو عثمان لكن لم يقع في البخاري حديث

* حدثنا أبو عمر حدثنا
عبد الوارث حدثنا أبو التياح
قال حدثني أبو عثمان عن
أبي هريرة رضي الله عنه قال
أوصاني خليلي صلى الله عليه
وسلم بثلاث عيام ثلاثة
أيام من كل شهر وركتي
النتحي وأن أوتر قبل أن أنام

موصول من رواية أبي عثمان عن أبي هريرة الأيمن رواية الترمذي وأبى له عند البخاري سوى
 هذا وأخرى في الاطعمة ووقع عند مسلم عن شيبان عن عبد الوارث بهذا الاسناد فقال فيه حدثني
 ابو عثمان الترمذي وقد تقدم هذا الحديث في ابواب التطوع من طريق أخرى عن أبي عثمان
 الترمذي وقد تقدم الكلام هناك على شبهة فوائده وعالم بتقديمها عليه أو بمحمد بن أبي
 جعفر في قول أبي هريرة وصاني خليلي قال في إفراجه هذه الإصية إشارة إلى أن القدر الموصى به
 هو اللاتقي بجماله وفي قوله خليلي إشارة إلى موافقته في إيتار الاشتغال بالعبادة على الاشتغال
 بالذيل لأن أباه هريرة صبر على الجوع في ملازمة للنبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي في أوائل
 السور من حديثه حيث قال أما أخواني فكان يشغلهم الصنق بالاسواق وكنت أزم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فتشابه حال النبي صلى الله عليه وسلم في إيشاره الفقر على الغنى والعبودية
 على الملك قال ويؤخذ منه الاقتتار بعبادة الكبار إذا كان ذلك على معنى التحدث بالنعمة
 والشكر لله لا على وجه المماحاة والله أعلم وقال شيخنا في شرح الترمذي حاصل اختلاف
 في تعيين البيض تسعة أقوال أحدها لا تعيين بل بذكره تعيينها وهذا عن الملك الثاني أول
 ثلاثة من الشهر قاله الحسن البصري الثالث أولها الثاني عشر الرابع أولها الثالث عشر
 الخامس أولها أول سبت من أول الشهر ثم من أول الثلاثاء من الشهر الذي يليه وهكذا وهو
 عن عائشة السادسة أول خميس ثم اثنين ثم خميس السابع أول اثنين ثم خميس ثم اثنين
 الثامن أول يوم والعاشر والعشرون عن أبي الدرداء التاسع أول كل شهر عن ابن شعبان
 المالكي (قلت) بقي قول آخر وهو آخر ثلاثة من الشهر عن الشعبي فقت عشرة (قوله)
 من زارة وما فلم ينظر عندهم) أي في التطوع هذه الترجمة تقابل الترجمة الماضية
 وهي من أقسم على أخيه لينظر في التطوع وموقعها أن لا يفتن أن فطر المرء من صيام التطوع
 لتطبيب خاطر أخيه حتى عليه بل المرجع في ذلك إلى من علم من حاله من كل منهما أنه يشق عليه
 الصيام حتى عرف أن ذلك لا يشق عليه كان الأولى أن يسقر على صومه (قوله) حدثني خالد هو ابن
 الحرث) كذا في الاصل ويسان اسم أبيه من المصنف كأن شيخه قال حدثنا خالد فقط فارد
 بالبيان رفع الأبهام لاشتراك الثمن يسمى في الرواية عن حميد بن عيسى محمد بن المنثري أن يروى
 عنه ولم يطرده المصنف هذا فإنه كثيرا ما يقع له ولما يشبهه مثل هذا الأبهام ولا يعتد به بدناه ورجال
 اسناد هذا الحديث كلهم بصريون (قوله) دخل النبي صلى الله عليه وسلم على أم سليم) هي والدة
 أنس المذكور ووقع لأحمد من طريق حماد عن ثابت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم
 دخل على أم حرام وهي حالة أنس لكن في بقية الحديث ما يدل على أنهم مامعا كأننا مجتمعين
 (قوله) فاتته بتر وسمي) أي على سبيل الضيافة وفي قوله أعيدوا سمعكم في سقائه ما يشعز
 بأنه كان ذا بيا وليس بالأزم (قوله) ثم قام إلى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة) في رواية أحمد
 عن ابن أبي عدي عن حميد في ركعتين وصلينا معه وكان هذه القصة غير القصة الماضية في
 أبواب الصلاة التي صلى فيها على الحصر وأقام أنسا خلفه وأم سليم من وراءه لكن وقع عند أحمد
 في رواية ثابت المذكورة وهو لم يسم طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت فهو ثم صلى ركعتين
 تطوعا فقام أم حرام وأم سليم خلفنا وأقامني عن عيسته ويحتمل التعدد لأن القصة الماضية لا ذكر

*(باب من زارة وما فلم ينظر
 عندهم)* حدثنا محمد
 ابن المنثري قال حدثني خالد
 هو ابن الحرث حدثنا حميد
 عن أنس رضي الله عنه
 دخل النبي صلى الله عليه
 وسلم على أم سليم فاتته بتر
 ومن قال أعيدوا سمعكم
 في سقائه وتكرم في رعائه فاني
 صائم ثم قام إلى ناحية من
 البيت فصلى غير المكتوبة
 فدعا لام سليم وأهل بيته

فها لا م حرام ويبدل على التعبد أيضا هل ياكل وهناك أكل (قوله ان لي خويصة)
 تشديد الصادق يضمنها تصغير خاصة وهو ما اغتفر فيه التقاء الساكنين وقوله خادمك
 أنس هو عطف بيان أو يبدل والتخفيف محذوف تقديره أطالب منك الدعاء وله وقع في رواية ثابت
 المذكورة عند أحمد ان لي خويصة خويصة ك أنس ادع الله له (قوله خيرا آخره) أى
 خيرا من خيرات الآخرة (قوله الادعالي به اللهم ارزقه مالا) كذا في الأصل وعند أحمد من
 رواية عبدة بن حميد عن حميد بن جندب عن أبيه وكان من قوله اللهم الى آخره (قوله وبارك له) في
 رواية الكشي عن أبي وبارك له وقوله فيه بالافراد نظرا الى اللفظ ولا حذف فيهم نظرا الى المعنى
 وبأني في الدعوات من طريق قتادة عن أنس وبارك له فيما أعطيته وفي رواية ثابت عند مسلم
 فدعالي بكل خير وكان آخر ما دعالي ان قال اللهم أكرم ماله ولده وبارك له فيه ولم يقع في هذه
 الرواية التصريح بماله من خير الآخرة لان المال والولد من خير الدنيا وكان بعض الرواة
 اختصروا ووقع مسلم في رواية الجعد عن أنس فدعالي بثلاث دعوات قدر أيت منها اثنين في الدنيا
 وأما الرجاء الثالثة في الآخرة ولم يبينها وهي المغفرة كما بينها سنان بن ربيعة في زيادة ذلك فيمن رواه
 ابن سعد باسناد صحيح عنه عن أنس قال اللهم أكرم ماله ولده وأطبل عمره واغفر ذنبه (قوله فاني
 لم أكره الانصار مالا) زاد أحمد في رواية ابن أبي عدي وذكر أنه لا يخلو ذهبا ولا فضة غير خاتمه
 يعني ان ماله كان من غير التقدين وفي رواية ثابت عند أحمد قال أنس وما أصبح رجل من الانصار
 أكثر مني مالا قال يا ثابت وما لك صبرا ولا يضاء الاختاق وللمتمذي من طريق أبي خالدة قال
 أبو العالبة كان لأنس بستان يحمل في السنة خرمن وكان فيه ريحان يجي عنه ريح المسك
 ولا ينعيم في الخلية من طريق حفصة بنت سيرين عن أنس قال وان أرضي لثمن في السنة مرتين
 وما في البلدني بغير مرتين غيرها (قوله وحدتني ابنتي أمينة) بالنون تصغير أمينة (أنه دفن
 أصلي) أى من ولده دون أسباطه وأحفاده (قوله مقدم الحاج البصرة) بالنصب على نزع
 الخافض أى من أول ما مات لي من الاولاد الى أن قدمها الحاج ووقع ذلك صريحا في رواية ابن
 أبي عدي المذكورة ولنظمه وذكر أن ابنته الكبرى أمينة أخرته انه دفن لاجلها الى مقدم الحاج
 وكان قدوم الحاج البصرة سنة خمس وسبعين وعمر أنس حينئذ ثمانون سنة وقد عاش أنس
 بعد ذلك الى سنة ثلاث وبقا اثنين ويقال احدى وتسعين وقد قلب المائة (قوله بضع
 وعشرون ومائة) في رواية ابن أبي عدي بضع على عشرين ومائة وفي رواية الانصاري عن حميد
 عند البهي في الدلائل تسع وعشرون ومائة وهو عند الخطيب في رواية الأبا عن الأبا عن هذا
 الوجه بلفظ ثلاث وعشرون ومائة وفي رواية حفصة بنت سيرين واقد دقت من صباي سوى ولد
 ولدي حسنة وعشرين ومائة وفي الخلية أيضا من طريق عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال دقت
 مائة لاسقطا ولا ولود ولا عمل هذا الاختلاف سبب العبدول الى البضع والتف وفي ذكر هذا
 دلالة على كثرة ما جاء من الولدان هذا القدر هو الذي مات منهم وأما الذين بقوا في رواية اسحق
 ابن أبي طلحة عن أنس عند مسلم وان ولدي ولدي ابنا عاون علي نحو المائة وفي هذا الحديث
 من النوائد غير ما تقدم جواز التصغير على معنى التلطف لا التحقير ونفقة الزوجة حاضر بغير
 تكلف وجواز رد الهدية اذ لم يشق ذلك على المهدي وان أخذ من رد عليه ذلك ليس من العود

فقال أم سليم يا رسول الله
 ان لي خويصة قال ما هي
 قالت خادمك أنس فارتك
 خيرا آخره ولا دنيا الادعالي
 به اللهم ارزقه مالا ولدا
 وبارك له فاني لم أكره
 الانصار مالا وحدتني ابنتي
 أمينة انه دفن لصلبي مقدم
 الحاج البصرة بضع وعشرون
 ومائة

في الهبة وفيه حفظ الطعام وترك التفريط فيه وجبر خاطر المزور وأثم كل عنده بالدعاء له
ومشروعية الدعاء عقب الصلاة وتقديم الصلاة أمام طلب الحاجة والدعاء بخير الدنيا والآخرة
والدعاء بكثرة المال والولد وان ذلك لا ينافي الخبر الاخرى وان فضل التذلل من الدنيا يختلف
باختلاف الاشخاص وفيه زيارة الامام بعض رعيته ودخول بيت الرجل في غيبته لانه لم يقل في
طريق هذه القصص ان ابا طلحة كان حاضر او فيه اشارة للولد على النفس وحسن التلطف في السؤال
وان كثرة الموت في الاولاد لا ينافي اجابة الدعاء بطلب كثرهم ولا طلب البركة فهم لما يحصل من
المصيبة عجزتهم والصبر على ذلك من الثواب وفيه التحدث بنعم الله تعالى وبمعجزات النبي صلى الله
عليه وسلم لما في اجابة دعوته من الامر النادر وهو اجتماع كثرة المال مع كثرة الولد وكون بستان
المذعول صار يقرمترين في السنة دون غيره وفيه التاريخ بالامر الشهير ولا يتوقف ذلك على
صلاح المورخ به وفيه جواز ذكر البضع فيما زاد على عقد العشر خلافاً لقوله قصره على ما قبل
العشرين **(قوله قال ابن ابي مريم)** هو بعيد وقد ذكره هذا الطريق بيان سماع جمل هذا
الحديث من انس لما اشترى من أن جديداً كان ربه دلس عن انس ووقع في رواية كريمة
والاصيل في هذا الموضوع حدثنا ابن ابي مريم فيكون موصولاً **(قوله باب الصوم)**
من آخر الشهر قال الزين بن المنير أطلق الشهر وان كان الذي يتقرر من الحديث ان المراد به
شهر مقدود وهو شعبان اشارت منه الى أن ذلك لا يخص بشعبان بل يؤخذ من الحديث التنب
الى صيام أو آخر كل شهر ليكون عادة للمكلف فلا يعارضه النهي عن تقديم رمضان يوم
أو يومين اقله وفيه الارجل كان يصوم صوماً فليصمه **(قوله)** حدثنا الصلت بن محمد بن فتح الصاد
المهملة وسكون اللام بعدها مائة بصري مشهور وأضاف اليه رواية أبي النعمان وهو عارم
لما وقع فيها من تصريح مهدي بالتحدث من غيلان والاسناد كله بصريون **(قوله عن مطرف)**
هو ابن عبد الله بن الشيخ **(قوله)** انه سأله أو سأله رجلاً وعمران يسدع هذا شأن من مطرف فان
تأثراً وادعاه بنحوه على الشك أيضاً أخرجه مسلم وأخرجه من وجهين آخرين عن مطرف بدون
شك على الابهام انه قال للرجل زاد أبو عوانة في مستخرجه من أصحابه ورواه أحمد من طريق
سلمان التميمي به قال لعمران بغير شك **(قوله)** يا فلان كذا المالك كثرة في نسخة من رواية أبي ذر
يا فلان بأداة الكنية **(قوله)** أما صحت سرر هذا الشهر في رواية سلم بن شيان عن مهدي
سرهم بضم المهملة وتشديد الراء بعدها هاء قال النورى تبعاً لابن قرقول كذا هو في جميع النسخ
انتهى والذي رأيته في رواية أبي بكر بن ياسر الجبائي ومن خطه نقلت سرهم هذا الشهر كافي
الروايات وفي رواية ثابت المذكورة أصحت من سرر شعبان شمساً قال لا **(قوله)** قال أظنه قال
يعني رمضان هذا الظن من أبي النعمان لتصريح البخاري في آخره بان ذلك لم يقع في رواية أبي
الصلت وكان ذلك وقع من أبي النعمان لما حدث به البخاري والافندرواه الجوزي من طريق
أحمد بن يوسف السلمي عن أبي النعمان بدون ذلك وهو الصواب ونقل المهدي عن البخاري انه
قال ان شعبان أصح وقيل ان ذلك ثابت في بعض الروايات في الصحيح وقال الخطابي ذكر رمضان
هنا وهم لأن رمضان بعين صوم جمعه وكذا قال الداودي وابن الجوزي ورواه مسلم أيضاً من
طريق ابن أبي مطرف عن مطرف باللفظ هل صحت من سرر هذا الشهر شمساً يعني شعبان ولم يقع

* قال ابن ابي مريم أخبرنا
يحيى بن أيوب قال حدثني
سيد سمع أنسارني الله
عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم **(باب الصوم من آخر
الشهر)** * حدثنا الصلت بن
محمد حدثنا مهدي عن
غيلان ح وحدثنا أبو
النعمان حدثنا مهدي بن
ميمون حدثنا غيلان بن
جرير عن مطرف عن عمران
ابن حصين رضى الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه سأله أو سأله رجلاً
وعمران يسدع فقال يا فلان
أما صحت سرر هذا الشهر
قال أظنه قال يعني رمضان
قال فانه أظنرت فصم يومين
لم يقبل الصلت أظنه يعني
رمضان

ذلك في رواية هدية ولا عبد الله بن محمد بن أسماء ولا قاسم بن جاد ولا عثمان ولا عبد الصمد ولا غيرهم
عند أحمد ومسلم والاسماعيلي وغيرهم ولا في باقي الروايات عند مسلم ويحتمل أن يكون قوله رمضان
في قوله يعني رمضان نظراً لقول الصادق عليه السلام لا يصيام الخاطب بذلك فيوافق
رواية الجريري عن مطرف فان فيها عند مسلم فتقال له فاذا افطرت من رمضان فصم يومين مكانه
(قوله وقال ثابت الخ) وصله أحمد ومسلم من طريق جاد بن سلة عنه كذلك وقع في نسخة
الصغاني من الزيادة هنا قال أبو عبد الله وشعبان أصبح والسرير يفتح السين المهملة ويجوز كسرهما
وخمها جمع سرة ويقال أيضاً سرار يفتح أوله وكسره وورج النراء التفتح وهو من الاستسرا قال
أبو عبيد والجوه والمراد بالسر هذا آخر الشهر سميت بذلك لاستسرا القدر فيها وهي ليلة ثمان
وعشرين وتسع وعشرين وثلاثين ونقل أبو داود عن الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز أن سره
أوله ونقل الخطابي عن الأوزاعي كالجهو وروى السر وسط الشهر كما أبو داود أيضاً وورج
بعضهم ووجهه بأن السر جمع سرقة وسره الشيء وسطه ويؤيده التندب إلى صيام البيض وهي
وسط الشهر وأنه لم يرد في صيام آخر الشهر ندب بل ورد في نفسه منى خاص وهو آخر شعبان من
صامه لاجل رمضان ورجحه النووي بأن مسلماً أفرد الرواية التي فيها سره هذا الشهر عن بقية
الروايات وأردف بها الروايات التي فيها الحضي على صيام البيض وهي وسط الشهر كما تقدم
لكن لم أردف في جميع طرق الحديث بالنظ الذي ذكره وهو سره بل هو عند أحمد ومن وجهين بلغظ
سرار وآخر وجه من طرق عن سليمان التيمي في بعضه سرار وفي بعضه سرار وهذا يدل على أن
المراد آخر الشهر قال الخطابي قال بعض أهل العلم سؤاله صلى الله عليه وسلم عن ذلك سؤال زجر
وانكار لانه قد نهى أن يستعمل الشهر يومين وتعب بآثاره أنكر ذلك لم يأمره بقضاء
ذلك وأجاب الخطابي بإحتمال أن يكون الرجل أو جها على نفسه فلذلك أمره بالوفاء وأن يقضى
ذلك في سؤال انتهى وقال ابن المنير في الحاشية قوله سؤال انكار فيه تكلف ويدفع في صدره
قول المسئول لا يا رسول الله فلو كان سؤال انكار لكان صلى الله عليه وسلم قد أنكر عليه أنه
صام والفرض أن الرجل لم يصم فكيف يشكر عليه فعل ما لم يفعل ويحتمل أن يكون الرجل
كانت له عادة بصيام آخر الشهر فلما سمع نهيه صلى الله عليه وسلم أن يتقدم أحد رمضان بصوم
يوم أو يومين ولم يبلغه الاستثناء ترك صيام ما كان اعتاده من ذلك فأمره بقضائه لئلا يفتته
على ما وظف على نفسه من العبادة لأن أحب العمل إلى الله تعالى ما دارم عليه صاحبه كما تقدم
وقال ابن التيمي يحتمل أن يكون هذا كلام جرى من النبي صلى الله عليه وسلم جواب الكلام لم يشتمل
البناء ولا يخفى ضعف هذا المأخذ وقال آخر وفيه دليل على أن النهي عن تقدم رمضان
يوم أو يومين إنما هو لمن يقصد به التحري لاجل رمضان وأما من لم يقصد ذلك فلا يتناوله النهي
ولو لم يكن اعتاده وهو خلاف ظاهر حديث النهي لانه لم يستثن منه الا من كانت له عادة وأشار
القرطبي إلى أن الحمل لمن حل سرار الشهر على غير ظاهره وهو آخر الشهر القرامن المعارضة
لنهي صلى الله عليه وسلم عن تقدم رمضان يوم أو يومين وقال الجمع بين الحديثين يمكن بحمل
النهي على من ليست له عادة بذلك وحمل الامر على من له عادة جلا للخطاب بذلك على ملازمة
عادة الخير حتى لا يتطاع قال وفيه إشارة إلى فضيلة الصوم في شعبان وان صوم يوم منه يعدل صوم

قال أبو عبد الله وقال ثابت
عن مطرف عن عمران عن
النبي صلى الله عليه وسلم من
سر شعبان .

يومين في غيره أخذنا من قوله في الحديث فصم يومين مكانه يعني مكان اليوم الذي فوته من صيام شعبان (قلت) وهذا لا يتم إلا أن كانت عادة المخاطب بذلك أن يصوم من شعبان يوماً واحداً والأقوله هل صمت من سر هذا الشهر شيئاً أعظم من أن يكون عادته صيام يوم منه أو أكثر ثم وقع في سنن أبي مسلم الكجبي فصم مكان ذلك اليوم يومين وفي الحديث مشروعية قضاء التطوع وقد يؤخذ منه قضاء الفرض بطريق الأولى خلافاً لمن منع ذلك ﴿قوله﴾

باب صوم يوم الجمعة وإذا أصبح صائماً يوم الجمعة فعليه أن يفطر (كذا في أكثر الروايات) ووقع في رواية أبي ذر وأبي الوقت زيادة هنا وهي يعني إذا لم يصم قبله ولا يريد أن يصوم بعده وهذا الزيادة تشبهه أن تكون من الشريرى أو من دونه فأنهم لم تقع في رواية النسائي عن البخاري وسعد بن عبد الله البخاري عما يقوله بلنظي يعني ولو كان ذلك من كلامه لقال أعني بل كان يستغنى عنها أصلاً ورأساً وهذا التفسير لا يمد من أجل إطلاق الترجمة عليه لأنه مستقادم من حديث جويرية آخر أحاديث الباب إذ في الباب ثلاثة أحاديث أولها حديث جابر وهو مطلق والتقييد فيه تفسير من أحسروا أنه كسنيته * وثانيها حديث أبي هريرة وهو ظاهر في التقييد * وثالثها حديث جويرية وهو أظهرها في ذلك (قوله) عن ابن جريح عن عبد الحميد بن جبير بن شيبه) أي ابن عثمان بن أبي طلحة الحنفي في رواية عبد الرزاق عن ابن جريح أخبرني عبد الحميد آخر جده أحمد عنه ومسلم من طريقه وكذا أخرجه أبو بكرة في السنن عن ابن جريح والنسائي من طريق ججاج بن محمد عنه وكان ابن جريح رابعاً رواه عن محمد بن عبد الله بن جريح وعبد الحميد كذلك رواه يحيى بن سعيد القطان وحنظلة بن عمار أخرجه النسائي من طريقه سماً وكذا الاسماعيلي وزاد فضيل بن سليمان وأخرجه النسائي أيضاً من طريق النضر بن شميل كلهم عن ابن جريح وأما الاسماعيلي إلى أن في رواية البخاري عن أبي عاصم فطرأه قال رواه البخاري عن أبي عاصم فذكر أسناده قال وقدروا بناه من طريق أبي عاصم كما قال يحيى ثم ساقه كذلك قال وقد رواه أبو سعد الصغاني عن ابن جريح كما ساقه البخاري عن أبي عاصم وأبو سعد ليس كقولاً يعني القطان ومن تابعه (قلت) ولم يصب الاسماعيلي في ذلك فإن رواية البخاري مستقيمة وقد رافقه على الزيادة الدارمي في مسنده وأبو مسلم الكجبي في سننه فأخرجه عن أبي عاصم كما قال البخاري وكذلك رواه أبو موسى كما أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الصيام له عنه عن أبي عاصم وكذلك أخرجه الجوزقي من طريق محمد بن عقيب بن خويلد عن أبي عاصم كذلك وابن جريح كان ربما دلس ولهذا قال البيهقي إن يحيى بن سعيد قصر في أسناده لكن وقع عند النسائي من طريق يحيى ابن سعيد عن ابن جريح أخبرني محمد بن عبد الله بن جريح أنه سمعه من عبد الحميد بن محمد ثم بقي محمد أفعمه منه أو سمع من محمد واستثبت فيه من عبد الحميد فكان يحدثه تارة عن هذا وتارة عن هذا ولعل السري في ذلك أنه كان عند أحدهما في المتن ما ليس عند الآخر كما سنوضحه إن شاء الله تعالى ولم ينفرد أبو سعد عنه إلا عن أبي عاصم على ذكر عبد الحميد كما هوهم كلام الاسماعيلي بل تابعهما عبد الرزاق وأبو بكرة وججاج بن محمد كما قدمت ذكره وعبد الحميد أكثر عدداً ممن رواه عنه بإسقاطه وعبد الحميد المدكس ورأبى صغير روى عن عمته صفية بنت شيبه وهي من صفار العجابه وثقة ابن معين وغيره وليس له في البخاري سوى الثلاثة أحاديث هذا وأخر في بدء الخلق

* (باب صوم يوم الجمعة وإذا أصبح صائماً يوم الجمعة فعليه أن يفطر) * حدثنا أبو عاصم عن ابن جريح عن عبد الحميد ابن جبير بن شيبه

وأخبر في الأدب (قوله) عن محمد بن عباد في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الحميد
 ان محمد بن عباد أخبره وورجال هذا الاسناد مكيون الاشج البخاري فهو بصري والعجاني فهو
 مدني وقد أقام بكة زمانا (قوله سألت جابر) في رواية عبد الرزاق المذكورة وكذا في رواية
 ابن عيينة عن عبد الحميد عن مسلم وأحمد وغيرهما سألت جابر بن عبد الله وهو بطوف بالبيت
 وزادوا ايضا في آخره قال نعم ورب هذا البيت وفي رواية للنسائي ورب الكعبة وعزاه صاحب
 العمدة لمسلم فوههم وفيه جواز الخلف من غير استحلاف لتأكيد الامر وضافة الرواية الى
 الخلفوات المعظمة تنويهها بتعظيمها وفيه الاكتفاء في الجواب نعم من غير ذكر الامر المفسر بها
 (قوله) زاد غير أبي عاصم يعني ان ينفرد بصومه وفي رواية الكشي يني ان ينفرد بصوم والغير
 المشار اليه جزم المبيتي بأنه يعني بن سعيد القطان وهو كما قال لكن لم يتعين فقد أخرجه النسائي
 بالزيادة من طريقه ومن طريق النضر بن شميل وحفص بن غياث وللفظ يعني سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يني ان ينفرد يوم الجمعة بصوم قال اي ورب الكعبة وللفظ حفص يني
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة منفردا وللفظ النضر أن جابرا سئل عن صوم يوم
 الجمعة فقال يني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينفرد (قوله) في حديث أبي هريرة لا يصوم
 أحدكم) كذا لاكثر وهو باطل النفي والمراد به النهي وفي رواية الكشي يني لا يصوم من بلفظ
 النهي المؤكد (قوله) الا يوما قبله أو بعده) تقديره الا أن يصوم يوما قبله لان يوما لا يصح استنائه
 من يوم الجمعة وقال الصكر ما يجوز أن يكون منصوبا بنزع الخافض تقديره الا يوم قبله
 وتكون الباء للمصاحبة وفي رواية الاسماعيلي من طريق محمد بن اشكاب عن عمر بن حفص
 شيخ البخاري في رواية الا يصوم يوما قبله أو بعده ولمسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش لا يصوم
 أحدكم يوم الجمعة الا أن يصوم يوما قبله أو يصوم بعده وللنسائي من هذا الوجه الا أن يصوم
 قبله يوما أو يصوم بعده يوما ولمسلم من طريق هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة لا تصوموا ليلة
 الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تصوموا يوم الجمعة بقيام من بين الايام الا أن يكون في صوم
 بصومه أحدكم ورواه أحمد من طريق عوف عن ابن سيرين بلفظ يني ان ينفرد يوم الجمعة بصوم
 وله من طريق أبي الاورزياد الحارثي ان رجلا قال لابي هريرة أنت الذي تنهى الناس عن
 صوم يوم الجمعة قال هاورب الكعبة ثلاثا فقد سمعت محمد أصلي الله عليه وسلم يقول لا يصوم
 أحدكم يوم الجمعة وحده الا في أيام معه وله من طريق ليلى امرأة بشر بن الحصاصية انه سأل النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال لا تصوم يوم الجمعة الا في أيام هو أحد ها وهذه الاحاديث تقيد النهي
 المطلق في حديث جابر وتؤيد الزيادة التي تقدمت من تقيد الاطلاق بالافراد ويؤخذ من
 الاستثناء جواز ما من صام قبله أو بعده أو اتفق وقوعه في أيام له عادة بصومها كن بصوم ايام
 البيض أو من له عادة بصوم يوم معين كصوم عرفة فوافق يوم الجمعة ويؤخذ منه جواز صومه لمن
 نذر يوم قدوم زيد مثلا أو يوم شفاء فلان (قوله) وحديثي محمد حدثنا غندر
 لم ينسب محمد المذكور في شيء من الطرق والذي يظهر أنه بشد محمد بن بشر و بذلك جزم
 أبو نعيم في المستخرج بعد ان أخرجه من طريقه ومن طريق محمد بن المنثري جمعا عن غندر (قوله)
 عن أبي أيوب) في رواية يوسف القاضي في الصيام له من طريق خالد بن الحرث عن شعبة عن

عن محمد بن عباد قال سألت
 جابرا رضي الله عنه أنهي
 النبي صلى الله عليه وسلم
 عن صوم يوم الجمعة قال نعم
 زاد غير أبي عاصم يعني أن
 ينفرد بصومه * حدثنا عمر بن
 حفص بن غياث حدثنا أبي
 حدثنا الأعمش حدثنا
 أبو صالح عن أبي هريرة رضي
 الله عنه قال سمعت النبي صلى
 الله عليه وسلم يقول لا يصوم
 أحدكم يوم الجمعة الا يوما قبله
 أو بعده * حدثنا مسدد
 حدثنا يحيى عن شعبة ح
 وحدثني محمد حدثنا غندر
 حدثنا شعبة عن قتادة عن
 أبي أيوب عن جويرية بنت
 الحرث رضي الله عنها أن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 دخل عليها يوم الجمعة وهي
 صائغة فقال أصمت أمس
 قالت لا قال تريدان أن تصومي
 غدا قالت لا

قائدة جمعت أبانوب وواقفه همام عن قتادة أخرجه أبو داود وقال في روايته عن أبي أيوب
العسكري وهو يفتح المهمة والمنشأة نسبة إلى بطن من الأزد ويقال له أيضاً المرائي يفتح الميم والمرء
ثم بالعين المعجمة ورواه الطحاوي من طريق شعبة وهمام وجايد بن سلمة جميعاً عن قتادة وليس
لجويرية زوج النبي صلى الله عليه وسلم في البخاري من روايته أسوى هذا الحديث وله شاهد
من حديث جناد بن أبي أمية عنده النسائي بإسناد صحيح يعني حديث جويرية واتفق شعبة
وهمام عن قتادة على هذا الأسناد وخاله همام سعيد بن أبي عمرو بن قنقل عن قتادة عن سعيد بن
المسيب عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على جويرية
فذكره أخرجه النسائي وصححه ابن حبان والراجح طريق شعبة لما بعده همام وجايد بن سلمة
وكذا جاد بن الجعد كما سألني ويحتمل أن يكون طريق سعيد مخنوطاً أيضاً فان معذوراً واه عن
قتادة عن سعيد بن المسيب أيضاً لكن أرسله (قوله فافطرى) زاد أبو نعيم في روايته إذا (قوله)
وقال جاد بن الجعد الخ) وصله أبو القاسم البغوي في جميع حديث هبة بن خالد قال حدثنا هبة
حدثنا جاد بن الجعد سئل قتادة عن صيام النبي صلى الله عليه وسلم فقال حدثني أبو أيوب فذكره
وقال في آخره فامرهم فافطرت وجاد بن الجعد فيه لين وليس له في البخاري سوى هذا الموضع
واستدل بإحاديث الباب على منع أفراد يوم الجمعة بالصيام ونقله أبو الطيب الطبري عن أحمد وابن
المزذر وبعض الشافعية وكأنه أخذ من قول ابن المنذر ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة كما ثبت
عن صوم يوم العيد زاد يوم الجمعة الأمر ينظر من أراد أفراده بالصوم فهذا أقيد بشعر بأنه يرى
بتحريمه وقال أبو جعفر الدبري يفرق بين العيد والجمعة بأن الإجماع منعته على تحريم صوم يوم
العيد ولو صام قبله أو بعده يختلف يوم الجمعة فالإجماع منعته على جواز صومه لمن صام قبله
أو بعده ونقل ابن المنذر وابن حزم منع صومه عن علي وأبي هريرة وسلمان وأبي ذر قال ابن حزم
لأنهم لم يخالفوا من العبادات وذهب الجمهور إلى أن النهي فيه للتنزيه وعن مالك وأبي حنيفة
لا يكرهه قال مالك لم أسمع أحداً ممن يقتدى به ينهى عنه قال الداودي لم يلل النهي ما بلغ مالكا
وزعم عياض أن كلام مالك يؤخذ منه النهي عن أفراده لأنه كراهة إن يخص يوم من الأيام
بالعبادة فيكون له في المسئلة روايتان وعاب ابن العربي قول عبد الوهاب منهم يوم لا يكره صومه
مع غيره فلا يكره وحده لكونه قياساً مع وجود النص واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وكلما كان يقطر يوم الجمعة
حسبته الترمذي وليس فيه حجة لأنه يحتمل أن يريد كان لا يعتمد فطره إذا وقع في الأيام التي كان
يصومها ولا يضاد ذلك كراهة أفراده بالصوم جميعاً بين الحديثين ومنهم من عدّه من الخصائص
وليس يجيد لأنّه لا ثبت بالاحتمال والمشهور عند الشافعية وجهان أحدهما ونقله المزني عن
الشافعي أنه لا يكره إلا لمن أضاعه صومه عن العبادة التي تقع فيه من الصلاة والدعاء والذكر
والثاني وهو الذي صححه المتأخرون كقول الجمهور واختلاف في سبب النهي عن أفراده على
أقوال أحدها لكونه يوم عيد ولا يصام واستشكل ذلك مع الأذن بصيامه مع غيره
وأجاب ابن القيم وغيره بأن شبهة العيد لا يستلزم استوائه معه من كل جهة ومن صام معه غيره
انتفت عنه صورة التحريم بالصوم ثانياً لثلا يضعف عن العبادة وهذا اختاره النووي وتعقب

قال فافطرى وقال جناد
ابن الجعد مع قتادة حدثني
أبو أيوب أن جويرية حدثته
فامرهم فافطرت

بقاء المعنى المذكور مع صوم غير معه وأجاب بأنه يحصل بفضله اليوم الذي قبله أو بعده
 جبر ما يحصل يوم صومه من فتور أو تقصير وفيه نظر فإن الجبران لا ينصرف في الصوم بل يحصل
 بجميع أفعال الخير فيلزم منه جواز أفراد ملين على فيه خيرا كثيرا يقوم مقام صيام يوم قبله
 أو بعده مكن أعنى فيه رقية مثلا ولا قائل بذلك وأيضا فكان النبي يتخصر عن يغني عليه
 الضعف لأن يتحقق القوة ويمكن الجواب عن هذا بأن المظنة أقيمت مقام المنة كما في جواز
 الفطر في السفر لمن لم يشق عليه ثالثها خوف المبالغة في تعظيمه فينتهين به كما أفتى اليهود بالسبب
 وهو مستقضى بشبوت تعظيمه بغير الصيام وأيضا فاليهود لا يعظمون السبت بالصيام بل لو كان
 المخطوطة ترك موافقتهم لم يتجتم صومه لأنهم لا يصومونه وقد روى أبو داود والنسائي وصححه ابن
 حبان من حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم من الأيام السبت والأحد
 وكان يقول انهم يؤامعون عبد المشركين فأحب أن أأخذ منهم رابعها خوف اعتقاد وجوبه وهو
 مستقضى بصوم الاثنين والخميس وسيأتي ذكر ما ورد فيه في الباب الذي يليه خامسها خشية أن
 يمرض عليهم كما خشى صلى الله عليه وسلم من قيامهم الليل ذلك قال المهلب وهو مستقضى بأجازه
 صومه مع غيره وبأنه لو كان كذلك لجاز بعده صلى الله عليه وسلم لارتضاع السبب لم يكن المهلب
 حمله على ذلك اعتقاده عدم الكراهة على ظاهر مذهبه سادسها مخالفة التصاري لأنه يجب
 عليهم صومه ونحن مأمورون بغيره ثم نقله القسولي وهو ضعيف وأقوى الأقوال وأولاهما
 بالصواب أولها وورد فيه من حديث ابن مسعود أنه قال ما رواه الحارث بن عبد الله بن عمرو بن
 لؤي عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عيد فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم إلا أن تصوموا
 قبله أو بعده والثاني رواه ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي وقال من كان منك
 متطوعا من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشرب وذكر **(قوله)**
باب هل يخص (شيامن الأيام) وفي رواية النسائي يخص
 شيء أول يخص على البناء للمجهول شيء من الأيام قال الزين بن المنير وغيره لم يجز لم الحكم
 لأن ظاهر الحديث إدامته صلى الله عليه وسلم العبادة ومواظبته على وظائفها ويعارضه
 ما صرح عن عائشة نفسها بما يقتضي نفي المداومة وهو ما أخرجه مسلم من طريق أبي سلمة ومن
 طريق عبد الله بن شقيق جميعا عن عائشة أنها سألت عن صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقالت كان يصوم حتى يقول قد صامو يفطر حتى يقول قد أفطر وتقدم نحو دقري ساق
 البخاري من حديث ابن عباس وغيره فابق الترجمة على الاستفهام لترجح أحد الخبرين أو يبين
 الجمع بينهما ويمكن الجمع بينهما بأن قولها كان عملا ديمية معناه أن اختلاف حاله في الأكتار
 من الصوم ثم من الفطر كان مستداما مستقرا وبأنه صلى الله عليه وسلم كان يوظف على نفسه
 العبادة فربما شغل عن بعضها شغل فيقفضها على التواني فيشبهه الحال على من يرى ذلك فيقول
 عائشة كان عملا ديمية منزل على التوظيف وقولها كان لانه ان تراه صائما لا أراه منزلا على
 الحال الثاني وقد تقدم نحو هذا في باب ما يدرك من صوم النبي صلى الله عليه وسلم وقيل معناه أنه
 كان لا يعتمد نفلا ابتداء في يوم بعينه فيصومه بل إذا صام يوما بعينه كان الخميس مثلا داوم
 على صومه **(قوله)** حديثنا يحيى هو التظان وسنينا هو النوري ومنصور هو ابن المعتز

* (باب هل يخص شيامن
 الأيام) * حديثنا مسدد
 حديثنا يحيى عن سفيان
 عن منصور عن إبراهيم عن
 علقمة قلت لعائشة رضي
 الله تعالى عنها

وابراهيم هو النخعي وعلامة خاله وهذا الاسناد مما بعد من أصح الاسانيد **(قوله هل كان يخصص من الأيام شيئاً قالت لا)** قال ابن التين استدله بعضهم على كراهة تجزئ صيام يوم من الأسبوع وأجاب الزين بن المبريد السائل في حديث عائشة أنما سأل عن تخصيص يوم من الأيام من حيث كونها أياماً وأما ما ورد في تخصيصه من الأيام بالصيام فأنما خصص لأمر لا يشاركه فيه بقية الأيام **ك** يوم عرفه يوم عاشوراء وأيام البيض وجميع ما عني لعني خاص وأنما سأل عن تخصيص يوم لكونه مثلاً يوم السبت ويشكل على هذا الجواب صوم الاثنين والخميس فقد وردت فيهما أحاديث وكأنهما لم يخصص على شرط البخاري فلهذا أبقى الترجعة على الاستثناء فان ثبت فيهما ما يقتضي تخصيصه ما استثنى من عموم قول عائشة لا **(قلت)** ورد في صيام يوم الاثنين والخميس عدداً أحاديث صحيحة منها حديث عائشة أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وصححه ابن حبان من طريق ربيعة الخريشي عنها ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجزئ صيام الاثنين والخميس وحديث أسامة رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوم الاثنين والخميس فبأنه فقال ان الأعمال تعرض يوم الاثنين والخميس فأحب ان رفع عملي وأنا صائم أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة فعلى هذا الجواب عن الاشكال أن يقال لعل المراد بالأيام المدوّل عنها الأيام الثلاثة من كل شهر فكان السائل لما سمع انه صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلثة أيام ورغب في أنها تكون أيام البيض سأل عائشة هل كان يخصها بالبيض فقالت لا كان يجلدني يعني لرجله بالبيض لتعبت زداوم عليها لانه كان يحب ان يكون عله دائماً لكن أراد التوسعة لعدم تعبها فكان لا ياتي من أي الشهر صامها كما تقدمت الإشارة اليه في باب صيام البيض وان **هـ** لما روي من حديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وما ياتي من أي الشهر صام وقد ورد ابن حبان حديث الباب وحديث عائشة في صيام الاثنين والخميس وحديثها كان يصوم حتى نقول لا يفطروا أشار الى أن بينهما تعارضاً ولم يوضح عن كيفية الجمع بينهما وقد فتح الله بذلك بفضل **(قوله يخصص)** في رواية جرير عن منصور في الرافق يخصص يومين مناة **(قوله يخصص)** بكسر أوله وسكون الثانية أي دائماً قال أهل اللغة الدعية مطر يدوم أياماً ثم أطلقت على كل شيء يستقر **(قوله وأيضاً يخصص)** في رواية جرير يستطبع في الموضوعين والمعنى يتقارب **(قوله ما)** صوم يوم عرفه أي ما حكمه وكان لم تثبت الأحاديث الواردة في الترغيب في صومه على شرطه وأصحها حديث أبي قتادة انه بكفر سنة آتية وسنة ماضية أخرجه مسلم وغيره والجمع بينهما وبين حديثي الباب ان يحمل على غير الحاج أو على من لم يضعفه صيامه عن الذكر والدعاء المطلوب للعلاج كما سأل في تفصيل ذلك **(قوله حدثني سالم)** هو أبو النضر المذكور في الطريق النامية وهو بكنيته أشهر ورعا جاهلاً به وكنيته معاً فيقال حديثنا سالم أبو النضر وأنما سأل البخاري الطريق الأولى مع نزولها لما فيها من التصريح بالتحديث في المواضع التي وقعت بالنعنة في الطريق الثانية مع علوها وما كثر ما يحصر البخاري على ذلك في هذا الكتاب **(قوله عمر مولى أم الفضل)** هو عمر مولى ابن عباس فن قال مولى أم الفضل فباعتبار أصله ومن قال مولى ابن عباس فباعتبار ما آل اليه حاله لان أم الفضل هي والدته ابن عباس وقد انتقل الى ابن عباس ولا مولى أمه وليس لعمر في البخاري سوى هذا

دل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخصص من الأيام شيئاً قالت لا كان عله دعية وأيضاً يخصص ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطبق **(باب صوم يوم عرفه)** حديثنا مسدد حديث يحيى عن مالك قال حدثني سالم قال حدثني عمر مولى أم الفضل أن أم الفضل حدثته وحديثنا مسدد بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله بن عمر مولى عبد الله بن عباس عن أم الفضل بنت الحارث

الحديث وقد أخرجه أيضا في الحج في موضعين وفي الأشربة في ثلاثة مواضع وحديث آخر تقدم في التيميم **(قوله أن ناسنا رواه)** أي اختلفوا ووقع عند الدارقطني في الموطآت من طريق أبي نوح عن مالك اختلف ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله في صوم النبي صلى الله عليه وسلم)** هذا يشعر بأن صوم يوم عرفة كان معروفا عندهم معتادا لهم في الحضر وكان من جزم بأنه صائم استند إلى ما ألفه من العبادة ومن جزم بأنه غير صائم فالتزم عنه قرية كونه مسافرا وقد عرف فيه عن صوم القرض في السفر فضلا عن النفل **(قوله فأرسلت)** سيأتي في الحديث الذي يليه أن ميمونة بنت الحارث هي التي أرسلت فيجتمعت التعداد ويحتل اسمها معا أرسلت فانسب ذلك إلى كل منهما لانهما كانتا أخنتين فمكون ميمونة أرسلت بسؤال أم الفضل لها في ذلك لكشف الحال في ذلك ويحتمل العكس وسيأتي الإشارة إلى تعيين كون ميمونة هي التي باشرت الإرسال ولم يسم الرسول في طرق حديث أم الفضل لكن روى النسائي من طريق سعد بن جبير عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك ويقوى ذلك أنه كان ممن جاء عنه أنه أرسل أمه أمه وأما خالته **(قوله وهو واقف على بعير)** زاد أبو نعيم في المستخرج من طريق يحيى بن سعيد عن مالك وهو يخطف الناس بعرفة وللمصنف في الأشربة من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن أبي النضر وهو واقف عشيبة عرفة ولا جد والنسائي من طريق عبد الله بن عباس عن أمه أم الفضل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفطر بعرفة **(قوله فشر به)** زاد في حديث ميمونة والناس ينظرون **(قوله في حديث ميمونة أخبرتني عمرو)** هو ابن الحارث وبكر هو ابن عبد الله بن الأشج ونصف أسناده الأول مصريون والأخر مدنيون وقوله بجلاب بكسر الملهة هو الأنا الذي يجعل فيه اللبن وقيل الجلاب اللبن المخلوب وقد يطلق على الأنا ولو لم يكن فيه لبن **(تسمية)** روى الاستيعالي حديث ابن وهب بثلاثة أسانيد أحدها عنه عن مالك بإسناده والثاني عنه عن عمرو بن الحارث عن سالم أي النضر شيخ مالك فيه به والثالث عن عمرو عن بكير به واقصر البخاري على أحدها سندها كنهها برواية غيره كما سبق واستدل بهذين الحديثين على استحباب الفطر يوم عرفة بعرفة وفيه نظر لأن فعله المجرى لا يدل على نفي الاستحباب إذ قد ينزل الشيء المستحب لبيان الجواز ويكون في حقه أفضل للمصلحة التبليغ نعم روى أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من طريق عكرمة أن أبا هريرة حدثهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة وأخذوا هرهرة بعض السلف فجاء عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال يجب فطر يوم عرفة للمعاج وعنه ابن الزبير واسامة بن زيد وعائشة أنهم كانوا بصومه وكان ذلك يعجب الحسن ويحكيه عن عثمان وعن قتادة مذهب آخر قال لا بأس إذا لم يضعف عن الدعاء وتقلد البيهقي في المعرفة عن الشافعي في القديم واختاره الخطابي والمتولي من الشافعية وقال الجمهور يستحب فطره حتى قال عطام من أقطاره ليستقوى به على الذكر كان لمثل اجر الصائم وقال الطبري انما أفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة ليدل على الاختيار للمعاج بمكة لكي لا يضعف عن الدعاء والذكر المطلوب يوم عرفة وقيل انما أفطر لواقفته يوم الجمعة وقد نهى عن أفراد الصوم ويعدده سابق أول الحديث وقيل انما كرم صوم يوم عرفة لأنه يوم عيد لاهل الموقف لاجتماعهم فيه ويؤيده ما رواه أصحاب السنن عن عتبة بن عامر مرفوعا يوم عرفة

أن ناسنا رواه عندنا يوم عرفة في صوم النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعضهم هو صائم وقال بعضهم ليس بصائم فأرسلت إليه فتدح ابن وهو واقف على بعيره فشر به * خذنا يحيى بن سليمان أخبرني ابن وهب أوقري عليه قال أخبرني عمرو عن بكير عن كريب عن ميمونة رضى الله عنها أن الناس شكوا في صيام النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فأرسلت إليه بجلاب وهو واقف في الموقف فشر به منه والناس ينظرون

ويوم النحر ويوم عتيقنا أهل الاسلام وفي الحديث من الفوائد ان العيان أقطع للجنة وأنه فوق الخبر وان الأكل والشرب في المخاض مباح ولا كراهة فيه للضرورة وفيه قبول الهدية من المرأة من غير استئصال منها هل هو من مال زوجها أولا وأمل ذلك من القدر الذي لا يتبع فيه المشاحة قال المهاب وفيه نظر لما تقدم من احتمال أنه من بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وفيه تأني الناس بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم وفيه البحث والاجتهاد في حياته صلى الله عليه وسلم والمناظرة في العلم بين الرجال والنساء والتحصيل على الاطلاع على الحكم بغير سؤال وفيه فطنة أم الفضل لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة اللائقة بالحال لأن ذلك كان في يوم برعد الظهيرة قال ابن المنبر في الحاشية لم يقبل أنه صلى الله عليه وسلم تناول فضله أحد أفعله علم أنها خصته به فيؤخذ منه مسألة التلميح القيد انتمى ولا يتحقق بعده اهـ وقد وقع في حديث ميمونة فشر به وهو مشعر بأنه لم يستوف شربه وقال الزين بن المنبر اعل استبقا لما في القدح كان قبيل الاطلاع من الشرب حتى يتم نظر الناس اليه ليكون أبلغ في البيان وفيه الركوب في حال الوقوف وقد تقدمت مباحثه في كتاب الحج وترجم له في كتاب الأشربة في الشرب في القدح وشرب الواقف على البعير **(قوله باب صوم يوم الفطر)** أي ما حكمه قال الزين بن المنبر له أشار إلى الخلاف فيمن نذر صوم يوم فوافق يوم العيد هل يعتد بغيره أم لا وسأذكر ما قيل في ذلك شاء الله تعالى **(قوله مولانا ابن أزهر)** في رواية الكشميني مولانا ابن أزهر وكذا في رواية مسلم وسأذكر في آخر الكلام على الحديث **(قوله)** شهدت العيد زاد بنون عن الزهري في روايته الاتمية في الاضاحي يوم الاضحية **(قوله هذان)** فيه التغليب وذلك ان الحاضر يشار اليه بهذا والغائب يشار اليه بهذا فلما اجتمعوا للفظ قال هذان تغليباً للعاضر على الغائب **(قوله يوم فطر)** كرفع يوم اماعلي انه خبره بهذا وهو قد تقدمه أحدهما أو على البطل من قوله يومان وفي رواية بنون المذكورة أما أحدهما فيوم فطر كقيل وقائدة وصف اليومين الإشارة إلى العلة في وجوب فطرهما وهو الفصل من الصوم وأطوار غنمه وحده بنظر ما بعده والآخر لاجل التسليم المتقرب بهما لئلا يترك منه ولو لم يكن صومه يمكن لم يكن مشروعية الذبح فيه معنى فعبعن علة التعريم بالأكل من التسليم لانه يستلزم النحر ويريد فائدة التسمية على التعليل والمراد بالتسليم هنا الذبيحة المتقرب بها لقطع عاقل ويستنبط من هذه العلة تعيين السلام للفصل من الصلاة وفي الحديث تحريم صوم يومى العيسد سواء السدر والكفارة والتطوع والنساء والتمتع وهو بالاجماع واختلافنا فيمن قدم فصار يوم عيد فمن أبي حنيفة يعتد بطلانه الجهور فلو نذر صوم يوم قدوم زيد فقد صوم يوم العيد نالاً أكثر لا يعتد بالنذر وعن الحنفية يعتد ويلزم القضاء وفي رواية يلزمه الاطعام وعن الاوزاعي يقتضى الا نوى استثناء العيسد وعن مالك في رواية يقتضى ان نوى القضاء والا فلا وسأيت في الباب الذي يليه عن ابن عمر انه توقف في الجواب عن هذه المسئلة وأصل الخلاف في هذه المسئلة ان انتهى هل يقتضى صحة المنى عنه قال الأكثر لا وعن محمد بن الحسن نعم واحتج بأنه لا يقال للاعنى لا يصير لأنه تحصيل الحاصل فدل على ان صوم يوم العيد يمكن واذا أمكن ثبت للجنة واجب بان الامكان المذكور عقلي والتزاع في الشرعي والمنهى عنه شرعاً غير ممكن فعله شرعاً

*** (باب صوم يوم الفطر)**
 حديثنا عبد الله بن يوسف
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب
 عن أبي عبيد مولى ابن أزهر
 قال شهدت العيد مع عرب
 الخطاب رضى الله عنه فقال
 هذان يومان نهى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن
 صيامهما يوم فطر كرم من
 صيامكم واليوم الآخر
 تأكلون فيه من نسككم

ومن حجج المانعين ان الثقل المطلق اذا نهى عن فعله لم يستقدلان المنهى مطلوب الترك سواء كان للتحريم أو للتزنيه والنفل مطلوب الفعل فلا يجتمع الضدان والفرق بينهما وبين الامر ذي الوجهين كالصلاة في الدار المغصوبة أن النهى عن الإقامة في المغصوبة ليست لذات الصلاة بل للإقامة وطالب الفعل لذات العبادة بخلاف الصوم يوم الخمر مثلاً فان النهى فيه لذات الصوم فافترقا والله أعلم **(قوله)** قال أبو عبد الله هو المصنف قال ابن عيينة من قال مولى ابن أزهر فقد أصاب ومن قال مولى عبد الرحمن بن عوف فقد أصاب) انتهى وكلام ابن عيينة هذا حكاية عنه على بن المديني في العلل وقد أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده عن ابن عيينة عن الزهري فقال عن أبي عبيد مولى ابن أزهر وأخرجه الحميدي في مسنده عن ابن عيينة عن الزهري فقال عن أبي عبيد مولى الحديث ولم يصفه بشئ ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن الزهري فقال عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف وكذا قال جويرية وسعيد الزبيري ومكي بن إبراهيم عن مالك حكاية أبو عمرو ذكر أن ابن عيينة أيضاً كان يقول فيه كذلك وقال ابن التين وجهه كون التولي صواباً ما روي انهما اشتركا في ولائه وقيل يحمل أحدهما على الحقيقة والآخر على المجاز وسبب المجاز امانته كان يكثر ملازمة أحدهما المأخذ منه أو لا تخافه أو لا تتقاه من ملك أحدهما إلى ملك الآخر وجرم الزبير بن بكار بأنه كان مولى عبد الرحمن بن عوف فعلى هذا فثبتته إلى ابن أزهر هي المجازية واعلمها بسبب انتفاخه اليه بعد موت عبد الرحمن بن عوف واسم ابن أزهر أيضاً عبد الرحمن وهو ابن عم عبد الرحمن بن عوف وقبل ابن أخيه وقد تقدم له ذكر في الصلاة في حديث كريب عن أم سلمة وبأن في أواخر المغازي **(قوله)** عن عمرو بن يحيى هو المازني **(قوله)** وعن الصماء يقع الممهلة وتشديد الميم والمدة **(قوله)** وان يحيى الرجل في الثوب الواحد زاد الاسماعيل من طريق خالد الطعان عن عمرو بن يحيى لا يورى فرجه بشئ ومن طريق عبد العزيز بن المختار عن عمرو بن عيسى بن فرج بن السائب وقد سبق الكلام عليه في باب ما يستتر من العورة في أوائل الصلاة وسبق الكلام على قضية الحديث في المواقيت **(قوله)** ما صوم يوم النحر في رواية الكشي في باب الصوم والقول فيه كالقول في الذي قبله **(قوله)** أخبرنا هشام هو ابن يوسف **(قوله)** ينهى كذا هنا بضم أوله على البناء السهول ووقع هذا الحديث هنا مختصراً وسيأتي الكلام على تفسير الملامسة والمباذة في البيوع ان شاء الله تعالى **(قوله)** حدثنا معاذ هو ابن معاذ العنبري وابن عون هو عبد الله والاستاذ بصريون وزيد بن جبير الجليبي والموحدة مصغراً أي ابن حبة بالمهمله والتخانيه الثقيلة **(قوله)** جابر رجل إلى ابن عمر لم أف على اسمه ووقع عند أحمد عن هشيم عن يونس بن عبيد عن زيد بن جبير رأيت رجلاً جاء إلى ابن عمر فذكره واخرج ابن حبان من طريق كريمة بنت سيرين انها سألت ابن عمر فقالت جعلت على نفسي ان أصوم كل يوم أربعاء واليوم يوم الأربعاء وهو يوم النحر فقال أمر الله بوفاء النذر الحديث وله عن اسمعيل عن يونس بن عبيد مولى رجل ابن عمرو هو عيسى بن عيسى **(قوله)** أظنه قال الاثنين ولمسلم من طريق وكيع عن ابن عون نذر أن أصوم يوماً لم يعينه وعند الاسماعيل من طريق الضمر بن شميل عن ابن عون نذر ان يصوم كل اثنين أو خميس ومثله لابي عوانة من طريق شعبة عن يونس بن عبيد عن زيد لكن لم يقل أو خميس وفي رواية يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عند المصنف في النذر ان

قال أبو عبد الله قال ابن عيينة من قال مولى ابن أزهر فقد أصاب ومن قال مولى عبد الرحمن بن عوف فقد أصاب **(قوله)** حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا وهيب عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم القطر والنحر وعن الصماء وأن يحيى الرجل في الثوب الواحد عن صلاة بعد الصبح والعصر **(باب صوم يوم النحر)** **(قوله)** حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ابن جريح قال أخبرني عمرو بن دينار عن عطاء بن ميناء قال سمعته يحدث عن أبي هريرة رضى الله عنه قال نهى عن صيامين وبعين القطر والنحر والملاسة والمباذة **(قوله)** حدثنا محمد بن المنفي حدثنا معاذ أخبرنا ابن عون عن زيد بن جبير قال جابر رجل إلى ابن عمر فذكره واخرج ابن حبان من طريق كريمة بنت سيرين انها سألت ابن عمر فقالت جعلت على نفسي ان أصوم كل يوم أربعاء واليوم يوم الأربعاء وهو يوم النحر فقال أمر الله بوفاء النذر الحديث وله عن اسمعيل عن يونس بن عبيد مولى رجل ابن عمرو هو عيسى بن عيسى **(قوله)** أظنه قال الاثنين ولمسلم من طريق وكيع عن ابن عون نذر أن أصوم يوماً لم يعينه وعند الاسماعيل من طريق الضمر بن شميل عن ابن عون نذر ان يصوم كل اثنين أو خميس ومثله لابي عوانة من طريق شعبة عن يونس بن عبيد عن زيد لكن لم يقل أو خميس وفي رواية يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عند المصنف في النذر ان

أصوم كل ثلاثاء وأربعاء ومثله للدارقطني من رواية هشيم المذكورة لكن لم يذكر الثلاثاء والجوزقي
من طريق أبي قتيبة عن شعبة عن يونس أنه نذر أن يصوم كل جمعة ونحوه لابي داود الطيالسي في
مسنده عن شعبة **(قوله)** فوافق ذلك يوم عيد لم يفسر العبد في هذه الرواية وقد قضى إدخاله هذا
الحديث في ترجمة صوم يوم النحر أن يكون المسؤول عنه يوم النحر وهو مصرح به في رواية يزيد بن
زريع المذكورة ولفظه فوافق يوم النحر وثله في رواية أحمد عن اسمعيل بن علفة عن يونس
وفي رواية وكيع فوافق يوم أضحي أو فطر وللمصنف في النذور من طريق حكيم عن أبي حرة عن
ابن عمر مثله وهو محتمل أن يكون للشك أو للتقسيم **(قوله)** أمر الله فواء النذر إلى آخره قال
الخطابي تورع ابن عمر عن قطع التثنية وأما فقهاء الامصار فاختلفوا (قلت) وقد تقدم شرح
اختلافهم قبل وتقدم عن ابن عمر قريب من هذا في كتاب الحج في باب متى يحسب الملتزم وأمره في
التورع عن بيت الحكم ولا سيما عند تعارض الأدلة مشهور وقال الزين بن المنبر يحتمل أن يكون
ابن عمر أراد أن كلام الدليلين يعمل به في صوم يوم ما كان يوم النذور بترك صوم يوم العيد
فيكون فيه سلف لمن قال بوجوب القضاء وزعم أخوه ابن المنبر في الحاشية أن ابن عمر نهى على
أن الوفاء بالنذور عام والمنع من صوم العيد خاص فكانت آفته أنه يقتضي بالخاص على العام
وتعقبه أخوه بان النهي عن صوم يوم العيد أيضا عموم للعظامين ولكل عبيد فلا يكون من جل
الخاص على العام ويحتمل أن يكون ابن عمر أشار إلى قاعدة أخرى وهي أن الأمر والنهي إذا
التيفي في محل واحد لم يحددهما يقدم والراجح يقدم النهي فكانت آفته قال لا تصوم قال أبو عبد الملك توقف
ابن عمر يشر بأن النهي عن صيامه ليس لعينه وقال الداودي المفهوم من كلام ابن عمر تقديم
النهي لأنه قد روي أمر من نذر أن يصوم في الحج بالركوب فلو كان يجب الوفاء لم يأمره بالركوب
(قوله) سمعت قرعة) بفتح القاف والزاي هو أن يجي وقد تقدم الكلام على حديث أبي سعيد
مشرفاً ما سافر المرأة في الحج وأما الصلاة بعد الصبح والعصر في المواقف وأما شد الرحال ففي
آخر الصلاة وأما الصوم وهو الغرض من إيراد هذا الحديث هنا فقد تقدم حكمه واستدل به
على جواز صيام أيام التشريق للاقتضار فيه على ذكر يومي النذور والنحر خاصة وسبأ في البحث
في ذلك الباب الذي يليه **(قوله)** ما صيام أيام التشريق أي الأيام التي بعد يوم
النحر وقد اختلف في كونها يومين أو ثلاثة ونسبت أيام التشريق لأن لحوم الاضاحي تشريق فيها
أي تشريق الشمس وقيل لأن الهدى لا يخرجن تشريق الشمس وقيل لأن صلاة العيد تقع
عند شروق الشمس وقيل التشريق التكبير في كل صلاة وهل تلحق يوم النحر في ترك الصيام
كما تلحق به في النحر وغيره من أعمال الحج أو يجوز صيامها مطلقاً وللمتقن خاصة وله ولبن هوف
منه واف في كل ذلك اختلاف للعلماء والراجح عند البخاري جوازها للتمتع فإنه ذكر في الباب
حديث عائشة وابن عمر في جواز ذلك ولم يورد غيره وقد روي ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام
وأبي طلحة من الصحابة الجواز مطلقاً وعن علي وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقاً وهو
المشهور عن الشافعي وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عفر في آخر من منعه إلا للتمتع الذي لا يجزئ
الهدى وهو قول مالك والشافعي في القديم وعن الأوزاعي وغيره بصومها أيضاً المحصر والقارن
وحجة من منع حديث نبشة الهدى عند مسلم من فروع أيام التشريق أيام كل وشرب وله من

فوافق ذلك يوم عيد فقال ابن
عمر أمر الله فواء النذور من
النبي صلى الله عليه وسلم عن
صوم هذا اليوم * حدثنا
بخارج من حال حدثنا شعبة
حدثنا عبد الملك بن عمر قال
سمعت قرعة قال سمعت أبا
سعيد الخدري رضى الله
عنه وكان غرامع النبي صلى
الله عليه وسلم ثنتي عشرة
غزوة قال سمعت أبا
النبي صلى الله عليه وسلم
فأجبتني قال لا تسافر المرأة
مسيرة يومين إلا ومعها
زوجها أو ذو حرم ولا صوم
في يومين النظروا لأضحي
ولا صلاة بعد الصبح حتى
تطلع الشمس ولا بعد
العصر حتى تغرب ولا تشد
الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد
مسجد الحرام ومسجد
الأقصى ومسجدى هذا
* (باب صيام أيام التشريق) *
قال أبو عبد الله

حديث كعب بن مالك أيام منى أيام أكل وشرب ومنها حديث عمرو بن العاص انه قال لابنه
عبد الله في أيام التشريق انها الايام التي ينهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومهن
وأمر بقطرهن أخرجه أبو داود وابن المنذر وصححه ابن خزيمة والحاكم (قوله قال لي محمد بن
المنثري) كأنه لم يصرح فيه بالتجديث لكونه موقوفا على عائشة كما عرف من عادته بالاستقراء
ويحيى الذكوري في الاسناد هو القطان وهشام بن عروة (قوله أيام منى) في رواية
المسند في أيام التشريق (قوله وكان أبوه يصومها) هو كلام القطان والضمير لهشام بن
عروة وقاعل يصومها هو عروة والضمير فيه أيام التشريق ووقع في رواية كريمة وكان أبوها
وعلى هذا فالضمير لعائشة وقاعل يصومها هو أبو بكر الصديق (قوله سمعت عبد الله بن عيسى)
زاد في رواية الكشي مني ابن أبي ليلى وأبو ليلى جديده فهو عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى وهو ابن أخي محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه المشهور وكان عبد الله
أسن من عمه محمد وكان يقال انه أفضل من عمه وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وأخر في
أحاديث الأنبياء من روايته عن جده عبد الرحمن عن كعب بن عجرة (قوله عن الزهري) في رواية
الدارقطني من طريق النضر بن شميل عن شعبة عن عبد الله بن عيسى سمعت الزهري (قوله)
وعن سالم) هو من رواية الزهري عن سالم فهو موصول (قوله قال لم يرخص) كذا رواه الحناظ
من أصحاب شعبة يضم أوله على البناء لغريعن ووقع في رواية يحيى بن سلام عن شعبة عند
الدارقطني واللفظ له والطحاوي رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتنع إذا لم يجد الهدى
أن يصوم أيام التشريق وقال ان يحيى بن سلام ليس بالقوي ولم يذكر طريق عائشة وأخرجه
من وجه آخر ضعيف عن الزهري عن عروة عن عائشة وإذا لم تصع هذه الطرق المصروفة
بالرفع بقى الامر على الاحتمال وقد اختلف علماء الحديث في قول الصحابي أمرنا بالكذا ونهينا عن
كذا هل حكم الرفع على أقوال ثالثها ان أضافه الى عهد النبي صلى الله عليه وسلم فله حكم
الرفع والا فلا واختلف الترجيح فيما إذا لم يصفه ويلحق به رخص لثاني كذا وعزم علينا أن
لا نفعل كذا كل في الحكم سواء فنقول ان له حكم الرفع فغاية ما وقع في رواية يحيى بن سلام
انه روى بالمعنى لكن قال الطحاوي ان قول ابن عمر وعائشة لم يرخص أخذاه من عموم قوله تعالى
فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج لان قوله في الحج يوم ما قبل يوم التمتع وما بعده فدخل أيام
التشريق فعلى هذا فليس بمرفوع بل هو بطريق الاستنباط منهما بما فهماه من عموم الآية وقد
ثبت فيه صلى الله عليه وسلم عن صوم أيام التشريق وهو عام في حق المتنع وغيره وعلى هذا فقد
تعارض عموم الآية الشعر بالاذن وعموم الحديث المشرع بالنهي وفي تخصيص عموم المتواتر
بعموم الاحاد نظر لو كان الحديث مرفوعا فكيف وفي كونه مرفوعا نظر فعلى هذا يترجح القول
بالجواز الى هذا جرح البخاري والله أعلم (قوله في طريق عبد الله بن عيسى) الا لمن لم يجد الهدى
في رواية أبي عوانة عن عبد الله بن عيسى عند الطحاوي للمتنع أو محصر (قوله في رواية مالك
فان لم يجد) في رواية الجوى فن لم يجد وكذا هو في الموطأ (قوله وتابعه ابراهيم بن سعد عن
ابن شهاب) وصله الشافعي قال أخبرني ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة في
المتنع اذا لم يجد هديا لم يصم قبل عرفة فليصم أيام منى وعن سالم عن أبيه مثله ووصله الطحاوي
من وجه آخر عن ابن شهاب بالاسنادين بلغة انه ما كانا يرخسان للمتنع فذكر مثله

قال لي محمد بن المنثري حدثنا
يحيى عن هشام قال أخبرني
أبي كانت عائشة رضى الله
عنها تصوم أيام منى وكان
أبوه يصومها حدثنا محمد
ابن بشار حدثنا غندر حدثنا
شعبة سمعت عبد الله بن
عيسى عن الزهري عن عروة
عن عائشة وعن سالم عن
ابن عمر رضى الله عنهم قال لم
يرخص في أيام التشريق
أن يصن الا لمن لم يجد
الهدى حدثنا عبد الله
ابن يوسف أخبرنا مالك عن
ابن شهاب عن سالم بن
عبد الله بن عمر عن ابن عمر
رضي الله عنهما قال الصيام
لمن تمتع بالعمرة الى الحج الى
يوم عرفة فان لم يجد هديا ولم
يصم صام أيام منى وعن
ابن شهاب عن عروة عن
عائشة مثله وتابعه ابراهيم
ابن سعد عن ابن شهاب

لكن قال أيام التشريق وهذا يرجح كونه موقوفاً نسبة الترخيص اليهما فإنه يقوى أحد
 الاحتمالين في رواية عبد الله بن عيسى حيث قال فيها لم يرخص وأبهم الفاعل فاحتمل أن يكون
 مرادهم آمن له الشرع فيكون مرفوعاً ومن له مقام الفتوى في الجملة فيحصل الوقت وقد
 صرح يحيى بن سلام بنسبة ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأبراهيم بن سعد بنسبة ذلك إلى ابن
 عمر وعائشة ويحيى ضعيف وأبراهيم بن الحفائظ فكانت روايته أرجح وبقي رواية مالك وهو من
 حفاظ أصحاب الزهري فإنه يجوز من عنده بكونه موقوفاً والله أعلم واستدل بهذا الحديث على أن
 أيام التشريق ثلاثة غير يوم عيد الأضحية لأن يوم العيد لا يصام بالاتفاق وصيام أيام التشريق هي
 المختلف في جوازها والمستدل بالجواز أخذ من عموم الآية كما تقدم فاقضى ذلك أنها ثلاثة
 لأنه القدر الذي تضمنته الآية والله أعلم **(قوله يا)** صيام يوم عاشوراء أى محكمه
 وعاشوراء بالمعنى المشهور وسجي فيه القصر وزعم ابن دريد أنه اسم إسلامي وأنه لا يعرف في
 الجاهلية وقد ذلك عليه ابن دحية بن ابن الأعرابي حكى أنه سمع في كلامهم خوراء ويقول
 عائشة أن أهل الجاهلية كانوا يصومونه انتهى وهذا الأخير دلالة فيه على رما قال ابن دريد
 واختلف أهل الشرع في تعيينه فقال الأكثر هو اليوم العاشر قال القرطبي عاشوراء معدول عن
 عشرة للمبالغة والتعظيم وهو في الأصل صيغة لليلة العاشرة لأنه مأخوذ من العشر الذي هو اسم
 العقد واليوم مضاف إليها فاذا قيل يوم عاشوراء فكأنه قيل يوم الليلة العاشرة لأنهم لم يعدلوا به
 عن الصيغة غلبت عليه الأسماء فاستغنوا عن الموصوف فحذفوا الليلة فصار هذا اللفظ عاماً على
 اليوم العاشر وذكر أبو منصور الجواليقي أنه لم يسمع فاعولاً الأهدأ وضاروا وساروراء والولاء
 من الضار والساو واللال وعلى هذا فيوم عاشوراء هو العاشر وهذا قول الخليل وغيره وقال
 الزين بن المنير الأكثر على أن عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق
 والتسمية وقيل هو اليوم التاسع فعلى الأول فاليوم مضاف لليلة الماضية وعلى الثاني هو
 مضاف لليلة الآتية وقيل انما سمي يوم التاسع عاشوراء يأخذ من أوراد الأبل كما إذا رعى
 الأبل غاشية أيام ثم أورد وحافى التاسع فالأورد ناعشر أبكر العين وكذلك إلى الثلاثة وروى
 مسلم من طريق الحكم بن الأعرج أنه انتهى إلى ابن عباس وهو متوسد رداءه فقلت أخبرني عن
 يوم عاشوراء قال إذا رأيت شلال المحرم فاعدوا أصبح يوم التاسع صائماً قلت أهكذا كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يصومه قال نعم وهذا ظاهره أن يوم عاشوراء هو اليوم التاسع لكن قال الزين بن
 المنير قوله إذا أصبحت من تاسعه فأصبح يشعر بأنه أراد العاشر لأنه لا يصح صائماً بعد أن أصبح من
 تاسعه إلا إذا قوى الصوم من الليلة المقبلة وهو الليلة العاشرة (قلت) ويقوى هذا الاحتمال
 ما رواه مسلم أيضاً من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لئن بقيت إلى قابل
 لأصوم من التاسع فبات قبل ذلك فإنه ظاهر في أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم العاشر وهم يصوم
 التاسع فبات قبل ذلك ثم ما هم به من صوم التاسع يحتل معناه أنه لا يقتصر عليه بل يضيفه إلى
 اليوم العاشر إما احتياطاً له وإما مخالفة لليهود والنصارى وهو الأرجح وبه يشعر بعض روايات
 مسلم ولا جرم من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود وصوموا
 يوماً قبله أو يوماً بعده وهذا كان في آخر الأمر وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة

• (باب صوم يوم عاشوراء) •
 حدثنا أبو عاصم عن عمر
 ابن محمد عن سالم عن أبيه
 رضى الله عنه

أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشئ ولا ما إذا كان فيما يخالف فيه أهل الاوثان فلما فتحت مكة
 واشتد أمر الاسلام أحب مخالفة أهل الكتاب أيضاً كما ثبت في الصحيح فهاهنا من ذلك فوافقهم
 أو لا وقال شحن أحرق عيسى منكم ثم أحب مخالفتهم فأمر بأن يضاف اليه يوم قبله ويوم بعده
 خلافاً لهم ويؤيده رواية الترمذي من طريق أخرى بل يلفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بصيام عاشوراء يوم العاشر وقال بعض أهل العلم قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم أن
 عشت إلى قابل لا صوم من التاسع يحتمل أمرين أحدهما أنه أراد نقل العاشر إلى التاسع والثاني
 أراد أن يضيفه اليه في الصوم فلما توفي صلى الله عليه وسلم قبل بيان ذلك كان الاحتياط صوم
 اليومين وعلى هذا فصام عاشوراء على ثلاث مراتب أدناها أن يصام وحده وفوقه أن
 يصام التاسع معه وفوقه أن يصام التاسع والحادي عشر والله أعلم ثم بدأ المنصف بالآخبار
 الدالة على أنه ليس بواجب ثم بالآخبار الدالة على الترغيب في صيامه * الحديث الأول حديث
 ابن عمر وأورده من رواية عمر بن محمد أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه سالم بن عبد الله بن عمر
 عن أبيه وقد أخرجه مسلم عن أحمد بن عثمان التوفلي عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه وصرح
 بالتحدث في جميع أسناده **(قوله)** قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء إن شاء صام
 كذا وقع في جميع النسخ من البخاري مختصراً وعند ابن خزيمة في صحيحه عن أبي موسى عن
 أبي عاصم بلفظ أن اليوم يوم عاشوراء فن شاء فليصمه ومن شاء فلينظره وعند الاسماعيلي قال
 يوم عاشوراء من شاء صامه ومن شاء أفطره وفي رواية مسلم كره عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوم عاشوراء فقال كان يوم يصومه أهل الجاهلية فن شاء صامه ومن شاء تركه وقد تقدم في أول
 كتاب الصيام من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر بلفظ صام النبي صلى الله عليه وسلم عاشوراء
 وأمر بصيامه فلما فرض رمضان تركه فجعل حديث سالم على ثانی الحال التي أشار إليها نافع
 في روايته ويجمع بين الحديثين بذلك * الحديث الثاني حديث عائشة من طريقين الأولى
 طريق الزهري قال أخبرني عروة وهو موافق لرواية نافع المذكورة والثانية من رواية هشام
 عن أبيه مثله وفيها زيادة أن أهل الجاهلية كانوا يصومونه وإن النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يصومه في الجاهلية أي قبل أن يهاجر إلى المدينة وأفادت تعيين الوقت الذي وقع فيه الأمر بصيام
 عاشوراء وقد كان أول قدمه المدينة ولا شأن أن قدمه كان في ربيع الأول فحينئذ كان
 الأمر بذلك في أول السنة الثانية وفي السنة الثانية يفرض شهر رمضان فعلى هذا لم يقع الأمر
 بصيام عاشوراء إلا في سنة واحدة ثم فوض الأمر في صومه إلى رأى المتطوع فعلى تقدير صحة
 قول من يدعي أنه كان قد فرض فقد نسخ فرضه بهذه الأحاديث الصحيحة ونقل عياض أن بعض
 السلف كان يرى بقاء فرضية عاشوراء لكن انقرض الفائقون بذلك ونقل ابن عبد البر الإجماع
 على أنه الآن ليس بفرض والإجماع على أنه مستحب وكان ابن عمر يكره قصده بالصوم ثم انقرض
 القول بذلك وأما صيام قرين لعاشوراء فلهما من الشرع السالف ولهذا كانوا
 يعظمونه بكسوة الكعبة فيه وغير ذلك ثم رأيت في المجلس الثالث من مجالس الباغندي الكبير
 عن عكرمة أنه سئل عن ذلك فقال أذنب قرين ذنباً في الجاهلية فعظم في صدورهم فقل لهم
 صوموا عاشوراء يكثر ذلك هذا ومعناه * الحديث الثالث حديث معاوية بن طريق ابن شهاب

قال قال النبي صلى الله عليه
 وسلم يوم عاشوراء إن شاء صام
 * حدثنا أبو اليان أخبرنا
 شعب عن الزهري قال
 أخبرني عروة بن الزبير أن
 عائشة رضيت الله عنها قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أمر بصيام يوم عاشوراء
 فلما فرض رمضان كان من
 شاء صام ومن شاء أفطر
 * حدثنا عبد الله بن مسلمة عن
 مالك عن هشام بن عروة عن
 أبيه عن عائشة رضي الله
 عنها قالت كان يوم عاشوراء
 تصومه قريش في الجاهلية
 وكان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يصومه في الجاهلية
 فلما قدم المدينة صامه وأمر
 بصيامه فلما فرض رمضان
 ترك يوم عاشوراء فن شاء
 صامه ومن شاء تركه * حدثنا
 عبد الله بن مسلمة عن مالك
 عن ابن شهاب عن جدين
 عبد الرحمن أنه سمع معاوية
 ابن أبي سفيان رضي الله
 عنهم أي يوم عاشوراء

عن جدي بن عبد الرحمن أي ابن عوف عنه هكذا رواه مالك و تابعه يونس وصالح بن كيسان وابن عيينة وغيرهم وقال الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وقال النعمان بن راشد عن الزهري عن السائب بن زيد كلاهما عن معاوية والخفوف طرواية الزهري عن جدي بن عبد الرحمن قاله الثاني وغيره ووقع عند مسلم في رواية يونس عن الزهري أخبرني جدي بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية (قوله عام حج على المنبر) زاد يونس بالمدينة وقال في روايته في قدمة قدسها وكأنه تأخر بمكة أو بالمدينة في حجة إلى يوم عاشوراء وذكر أبو جعفر الطبري أن أول حجة حجها معاوية بعد أن استخلف كانت في سنة أربع وأربعين وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين والذي يظهر أن المراد به في هذا الحديث الحجة الأخيرة (قوله أين علمواكم) في سياق هذه القصة أشعار بان معاوية لم ير لهم اشتغالاً بصيام عاشوراء فلذلك سأل عن علمائهم أو بلغه عن يكره صيامه أو يوجبه (قوله ولم يكتب الله عليكم صيامه إلى آخره) هو كونه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم كما بينه الثاني في روايته وقد استدلل به على أنه لم يكن فوضاظ ولا دلالة فيه لاحتمال أن يريد ولم يكتب الله عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان وغايته أنه عام خص بالأدلة الدالة على تقدم وجوبه والمراد أنه لم يدخل في قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ثم فسره بأنه شهر رمضان ولا تناقض هذا الأمر السابق بصيامه الذي صار منسوخاً أو يؤيد ذلك أن معاوية اعتماحب النبي صلى الله عليه وسلم من سنة النسخ والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والثناء بذلك شهدوه في السنة الأولى أوائل العام الثاني ويؤخذ من مجموع الأحاديث أنه كان واجبا للشعوب الأمر بصومه ثم تأكد الأمر بذلك ثم زيادة التأكد بالثناء العام ثم زيادته بأمر من أكمل بالامساك ثم زيادته بأمر الامهات أن لا يرضعن فيه الأطفال ويقول ابن مسعود الثابت في مسلم لما فرض رمضان ترك عاشوراء مع العلم بأنه ما ترك استحبابه بل هو باق فدل على أن المتروك وجوبه وأما قول بعضهم المتروك تأكد استحبابه والباقي طلق استحبابه فلا يخفى ضعفه بل تأكد استحبابه باق ولا سماع استمرار الأهتمام به حتى في عام وفاته صلى الله عليه وسلم حيث يقول ابن عث لا صوم من التسامع والعاشر وترغيبه في صومه وأنه يكفر سنة وأى تأكيده بلغ من هذا الحديث الرابع حديث ابن عباس في سبب صيام عاشوراء (قوله عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبيرة عن أبيه) وقع في رواية ابن ماجه من وجه آخر عن أيوب عن سعيد بن جبيرة والخفوف أنه عند أيوب بواسطة وكذلك أخرجه مسلم (قوله قدم النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فرأى اليهود تصوم) في رواية مسلم فوجد اليهود صياما (قوله فقال ما هذا) في رواية مسلم فقال لهم ما هذا وللصنف في تفسيره من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبيرة قال لهم (قوله هذا يوم صالح هذا يوم نجي الله نبي إسرائيل من عدوهم) في رواية مسلم هذا يوم عظيم أنجي الله فيه موسى وقومه وغرق فرعون وقومه (قوله فصامه موسى) زاد مسلم في روايته شكر الله تعالى فحن نصومه وللمصنف في الهجر في رواية أبي بشر وحن نصومه تعظياله ولا حرج من طريق شيبان عن عوف عن أبي هريرة نحوه وزاد فيه وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شبرا وقد استشكل ظاهر الخبر لا قضاؤه أنه صلى الله عليه وسلم حين قدومه المدينة وجد اليهود صياما يوم

عام حج على المنبر يقول يا أهل المدينة أين علمواكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه وأنا صائم فمن شاء فليصم ومن شاء فليدعه ثم حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبيرة عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال ما هذا قالوا هذا يوم صالح هذا يوم نجي الله نبي إسرائيل من عدوهم فصامه موسى قال فأبأ الحق موسى منكم

فداه

عاشوراء وانما قدم المدينة في ربيع الاول والجواب عن ذلك أن المراد أن أول علمه بذلك وسؤاله عنه كان بعد أن قدم المدينة لأنه قيل أن يقدمها علم ذلك وغايته أن في الكلام حذفاً مقديره قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فأقام إلى يوم عاشوراء فوجد اليهود فيه صياماً ويحتمل أن يكون أولئك اليهود كانوا يحسبون يوم عاشوراء بحساب السنين الشمسية فصادف يوم عاشوراء بحسابهم اليوم الذي قدم فيه صلى الله عليه وسلم المدينة فهذا التأويل مما يترجم به أولوية المسلمين وأحقية ترميمهم على الصلاة والسلام لأضلالهم اليوم المذكور وهذا إية الله للمسلمين له ولكن سياق الأحاديث تدفع هذا التأويل والاعتقاد على التأويل الاول ثم وجدت في المعجم الكبير للطبراني ما يؤيد الاحتمال المذكور وأولاهم ما أخرجه في ترجمة زيد بن ثابت من طريق أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال ليس يوم عاشوراء باليوم الذي يقوله الناس انما كان يوم تستريحه الكعبة وكان يدور في السنة وكانوا يأتون فلاناً اليهودي يعني لحساب لهم فلما مات أئمة زيد بن ثابت فماتوا وسنده حسن قال شيخنا الهيثمي في زوائد المسند لأدري ما معنى هذا (قلت) ظنرت بعنفه في كتاب الآثار القديمة لأبي الريحان البيروني فذكر ما حصله ان جهلة اليهود يعتقدون في صيامهم وأعيادهم حساب النجوم فالسنة عندهم شمسية لا هلالية (قلت) فمن ثم احتاجوا إلى أن يعرف الحساب ليعتمدوا عليه في ذلك **(قوله)** وأمر بصيامه) لأنه صنف في تفسير يونس من طريق أبي بشر أيضاً فتال لأصحابه أنتم أحق بموسى منهم فصوموا واستشكل رجوعه إليهم في ذلك وأجاب المازري باحتمال أن يكون أوحى إليه بصومهم أو نزلت عنده الخبر بذلك زاعياً من أسلم خبره من أسلم منهم كان سلام ثم قال ليس في الخبر أنه ابتداء الأمر بصيامه بل في حديث عائشة التصريح بأنه كان يصومه قبل ذلك فغاية ما في القصة أنه لم يحدث له بقول اليهود وتجديد حكم وانما هي صفة حال وجواب سؤال ولم تختلف الروايات عن ابن عباس في ذلك ولا مخالفة بينه وبين حديث عائشة أن أهل الجاهلية كانوا يصومونه كما تقدم اذ لا مانع من أن يورد القريظين على صيامه مع اختلاف السبب في ذلك قال القرطبي لعل قريشا كانوا يستندون في صومه إلى شرع من مضى كإبراهيم وصوم رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل أن يكون بحكم الموافقة لهم كما في الحج وأذن الله في صيامه على أنه فعل خير فلما أجاز وجود اليهود يصومونه وسألهم وصامهم وأمر بصيامه احتمل ذلك ان يكون ذلك استئلافا لليهود كما استألفهم باستقبال قبلتهم ويحتمل غير ذلك وعلى كل حال فلم يصمه اقتداء بهم فانه كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذي يحب فيه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينه عنه وقد أخرج مسلم من طريق أبي غطفان بفتح المجمة ثم المهملة بعدها فاء أن طريف بن عجلية وزن عظيم سمعت ابن عباس يقول صام رسول الله صلى الله عليه وسلم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا انه يوم نهظمه اليهود والنصارى الحديث واستشكل بأن التعليل بخصه موسى وغرق فرعون يختص بموسى واليهود وأجيب باحتمال أن يكون عيسى كان يصومه وهو بمال ينسج من بشر بعة موسى لأن كثرة ما نصح بشيء بعة عيسى لقوله تعالى ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم ويقال أن كثرة الأحكام القرعية انما تلتفها النصارى من التوراة وقد أخرج أحمد من وجه آخر عن ابن عباس زيادة في سبب صيام اليهود له وحاصلها أن السفينة استوت على الجودي فيه فصامه

وأمر بصيامه * حدثنا علي
ابن عبد الله حدثنا أبو أسامة
عن أبي عيسى عن قيس بن
مسلم عن طارق بن شهاب
عن أبي موسى رضي الله عنه
قال كان يوم عاشوراء تعده
اليهود عيداً قال النبي صلى
الله عليه وسلم فصوموه أتم
* حدثنا عبيد الله بن موسى
عن ابن عيينة عن عبيد الله
ابن أبي نديع عن ابن عباس
رضي الله عنهما

نوح وموسى شكر اوقد تقدمت الاشارة لذلك قريبا وكان ذكر موسى دون غيره هنا لما شاركه لنوح في النجاة وعرق اعدائهم بما * الحديث الخامس حديث أبي موسى وهو الاشعري قال كان يوم عاشوراء تعذبه اليهود عيدا افتقال النبي صلى الله عليه وسلم فصوموه انتم وفي رواية تسلم كان يوم عاشوراء تعظمه اليهود وتتخذ عيدا فظاहरु ان الباعث على الامر بصومومحبة مخالفة اليهود حتى يصام ما ينظر ون فيه لان يوم العيد لا يصام وحديث ابن عباس يدل على ان الباعث على صيامه موافقتهم على السب وهو شكر الله تعالى على نجاه موسى لكن لا يلزم من تعظيمهم له واعتقادهم بأنه عيد أنهم كانوا يصومونه فلعلمهم كان من جملة تعظيمهم في شرعهم أن يصوموه وقد ورد ذلك صريحاً في حديث أبي موسى هذا فيما أخرجه المصنف في الهجرة واللفظ وإذا أناس من اليهود يعظون عاشوراء ويصومونه ويسلم من وجه آخر عن قيس بن مسلم باسناده قال كان أهل خيبر يصومون يوم عاشوراء يتخذونه عيداً ويلبسون نسائهم فيه حللهم وشارتهم وهو بالشين المججمة أي هـ ثم الحسنه وقوله هذا يوم الاشارة الى نوع اليوم لا الى شخصه وسئل قوله تعالى ولا تقربا هذه الشجرة فمأذ كره الخ الرازي في تفسيره * الحديث السادس حديث ابن عباس أيضاً من طريق ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد وقد رواه أحد عن ابن عيينة قال أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد مندسوعين سنة (قوله ما رأيت الخ) هذا يقتضي أن يوم عاشوراء أفضل الايام للصائم بعد رمضان لكن ابن عباس أسند ذلك الى عمله فأيس فيه ما يرد على غيره وقد روى مسلم من حديث أبي قتادة فروى عن يوم عاشوراء يكثر سنه فان صام يوم عرفه يكفر سنين وظاهره ان صيام يوم عرفه أفضل من صيام يوم عاشوراء وقد قيل في الحكمة في ذلك ان يوم عاشوراء منسوب الى موسى عليه السلام ويوم عرفه منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك كان أفضل (قوله يتحرى) أي يتعد (قوله وهذا الشهر يعني شهر رمضان) كذا ثبت في جميع الروايات وكذا هو عند مسلم وغيره وكان ابن عباس اقتصر على قوله وهذا الشهر وأشار بذلك الى شيء منذ كور كأنه تقدم ذكر رمضان وذكر عاشوراء وكانت المقالة في أحد الزمانين وذكر الاخر فلما ذكره قال الراوى عنه يعني رمضان أو أخذ الراوى من جهة الحصر في أن لا شهر يصام الا رمضان لما تقدم له عن ابن عباس أنه كان يقول لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كاملا الا رمضان وانما جمع ابن عباس بين عاشوراء ورمضان وان كان أحدهما واجبا والاخر مندوبا لاشتراكهما في حصول الثواب لان معنى يتحرى أي يقصد صومه للحصول ثوابه والرجعة فيه * الحديث السابع حديث سلمة بن الأكوع في الامر بصوم عاشوراء وقد تقدم في أثناء الصيام في باب اذا نوى بالنهار صوما وأخرجه عاليا أيضا ثانيا وقد تقدم الكلام عليه هناك واستدل به على اجزاء الصوم بغير ثقل نظر عليه العلم بوجوب صوم ذلك اليوم كن ثبت عندنا في أثناء النهار أنه من رمضان فانه يتم صومه ويجزئه وقد تقدم البحث في ذلك والرد على من ذهب اليه وأن عندنا في داود وغيره أمر من كان كل يتصام ذلك اليوم مع الامر بما سلكه والله أعلم * (خاتمة) * اشتمل كتاب الصيام من أوله الى هنا على مائة وتسبعة وخمسين حديثا المعلق منها ستة وثلاثون حديثا والبقية موصولة والمكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وستون حديثا والخالص تسعة وثلاثون حديثا وافقه مسلم على تحريجهما سوى حديث أبي هريرة من لم يدع قول الزور وحديث عمار في صوم يوم الشك

قال ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتحرى صيام يوم فضله على غيره الا هذا اليوم يوم عاشوراء وهذا الشهر يعني شهر رمضان * حدثنا المكي بن ابراهيم حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم بجلان أسلم أن أذن في الناس أن من كان أكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء

وحديث أنس ألقى من نسائه وحديث أبي هريرة في الأمر بفطر الخبز وحديث عامر بن ربيعة في السواك وحديث عائشة السواك مطهرة للقم وحديث أبي هريرة أن أشق على أمي لأمرهم بالسواك عند كل وضوء فالذي خرجهم مسلم باللفظ عند كل صلاة وحديث جابر فيه وحديث زيد بن خالد فيه وحديث أبي هريرة من أفطر في رمضان وحديث الحسن عن غير واحد أفطر الحاجم والمحجوم وجميع ذلك سوى الأول معلقات وحديث ابن عباس أحجم وهو وصائم وحديث أنس في كراهة الجملة للصائم وحديث ابن عمر في تسبج وعلى الذين يضيئون وحديث الحمة بن الأكواع في ذلك وحديث ابن أبي ليلى عن العجاني في تصويل الصيام وحديث أبي هريرة في التفريط وحديث النسي عن الوصال إبقاء عليهم وهذه الثلاثة معلقات وحديث أبي سعيد في النسي عن الوصال وحديث أبي جحيفة في قصة سلمان وأبي الدرداء وحديث أنس في الدخول على أم سلمة وحديث جويرية في صوم يوم الجمعة وحديث ابن عمر في نذر صوم يوم العيد وحديثه في صيام أيام التمرين وحديث عائشة في ذلك على شئ في رفعهما وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستون أثراً أكثرها معلق واليسير منها موصول والله أعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم) * (قوله كتاب صلاة التراويح) *

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (باب فضل من قام رمضان) *

* (حديثنا للثب عن عقيل

عن ابن شهاب قال أخبرني

أبو سارة أن أبا هريرة رضى

الله عنه قال سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يقول

لرمضان من قامه إيماناً

واحتساباً غفر له ما تقدم من

ذنبه * حديثنا عبد الله بن

يوسف أخبرنا مالك عن ابن

شهاب عن حميد بن عبد

الرحمن عن أبي هريرة رضى

الله عنه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال من قام

رمضان إيماناً واحتساباً

غفر له

كذا في رواية المسخلى وحده وعقط هو البهله من رواية غيره والتراويح سبع تروى بحجة وهي المرة الواحدة من الراحة كسليمه من السلام سميت الصلاة في الجماعة في إيماناً بمرضان التراويح لأنهم أول ما جتمعوا عليها كانوا يستريحون بين كل تسليتين وقد قدس محمد بن نصر في قيام الليل بدين لمن استحب الطوع لنفسه بين كل تروى ويتبين وإن كره ذلك وحكي فيه عن يحيى بن بكير عن الليث أنهم كانوا يستريحون قدر ما يصل الرجل كذا كذا ركعة (قوله ما) فضل من قام رمضان أى قام لياليه مضياً والمراد من قيام الليل ما يحصل به مطلق القيام كما قدمناه في التهجد سواء ذكر النوى أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح بمعنى أنه يحصل بها المطلوب من القيام لأن قيام رمضان لا يكون إلا بعد وأغرب الكرماني فقال اتفقوا على أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح (قوله عن ابن شهاب) في رواية ابن القاسم عند النسائي عن مالك حديث ابن شهاب (قوله أخبرني أبو سلمة) كذا رواه عقيل وتابعه يونس وشعيب وابن أبي ذئب ومعمرو وغيرهم وخالفه مالك فقال عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن يدل على سلمة وقد صح الطبريقان عند البخاري فاخرجهما على الولاة وقد أخرجه النسائي من طريق جويرية بن أسماء عن مالك عن الزهري عنهم جميعاً وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه وصحح الطبريقين وحكى أن أباهما مرواه عن ابن عيسى عن الزهري يخالف الجماعة فقال عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وخالفه أصحاب سفيان فقالوا عن أبي سلمة وقد رواه النسائي من طريق سعيد بن أبي حلال عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب مرسل (قوله يقول لرمضان) أى لفضل رمضان وأولاً لرمضان ويحتمل أن تكون اللام بمعنى أن أى يقول عن رمضان (قوله إيماناً) أى تصديقاً بوعد الله بالثواب عليه واحتساباً أى طلباً للآجر لا لقصده آخر من رياء أو نحوه (قوله غفر له) ظاهره يتناول الصغار والكبار ورويه جزم ابن المنذر وقال النوى المعروف أنه يختص بالصغار

وبه جزم امام الحرمين وعزاه عياض لاهل السنة قال بعضهم ويجوز أن يخفف من الكثرة إذا لم
يصادف صغيرة **قوله** ما تقدم من ذنبه زاد قيمة عن عفيان عند النسائي وما تأخر وكذا زادها
حامد بن يحيى عند قاسم بن أصبغ والحسين بن الحسن المروزي في كتاب الصيام له وشام بن عمار
في الجزء الثاني عشر من فوائده يوسف بن يعقوب النخعي في فوائده **كلهم** عن ابن عينة
ووردت هذه الزيادة من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
تحدثني عمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
ووقعت هذه الزيادة من رواية مالك نفسه أخرجه أبو عبد الله الجرجاني في أماليه من طريق بحر
ابن نصر عن ابن وهب عن مالك وبنو ناس عن الزهري ولم يتابع به من نصر على ذلك أحسن من
أصحاب ابن وهب ولان أصحاب مالك ولا بنو ناس سوى ما قدمناه وقد ورد في غير ما تقدم وما
تأخر من الثواب عند أحاديث جعته في كتاب مفرد وقد استشهدت هذه الزيادة من حيث أن
المعتمد تستدعي سبق شي يعقروا المتأخر من الثواب لم يأت فكيف يعقروا الجواب عن ذلك يأتي
في قوله صلى الله عليه وسلم كناية عن الله عز وجل أنه قال في أهل بدر أعلموا ما شئتم فقد غفرت لكم
ومحلى الجواب أنه قيل أنه كناية عن حفظهم من الكثرة فلا تقع منهم كبيرة بعد ذلك وقيل أن
معناه أن ثوابهم تقع معذورة وهذا أجاب جماعة منهم الماوردي في الكلام على حديث صيام
عروة وأنه يكفر سنين سنة وضمة وسنة **قوله** قال ابن شهاب فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم والناس في رواية الكشي عن الأمام علي ذلك أي على ترك الجماعة في التواضع ولا جد
من رواية ابن أبي ذئب عن الزهري في هذا الحديث ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع
الناس على القيام وقد أدرج بعضهم قول ابن شهاب في نفس الغرض أخرجه الترمذي من طريق
معمر عن ابن شهاب وأما ما رواه ابن وهب عن أبي هريرة يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا
الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال ما هذا فقيل ناس يصلي بهم أي بن كعب فقال
أصابوا ونعم ماضه وإذا ذكره ابن عبد البر وفيه مسلم بن خالد وهو ضعيف والمحمود أن عمر هو الذي
جمع الناس على أي بن كعب **قوله** وعن ابن شهاب هو موصول بالسناد المذكور وأما هو في
الموطأ بالسنادين لكن فروقهما حديثين وقد أدرج بعض الرواة قصة عمر في الاستناد الأول
أخرجها إسناده عن عبد الله بن الحرث الخزرجي عن بنو ناس عن الزهري فزاد بعد قوله
وصدرا من خلافة عمر حتى جمعهم عمر على أي بن كعب فقام بهم في رمضان فكان ذلك أول
اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان جزم الذهبي في علل حديث الزهري بأنه وهم من
عبد الله بن الحرث والمحمود رواية مالك ومن تابعه وان قصة عمر عند ابن شهاب عن عروة عن
عبد الرحمن بن عبد وهو غير إضافة لآعن أبي سلمة **قوله** أو زاع بسكون الواو بعد هاز أي
جماعة متفقون وقوله في الرواية متفقون تأكيد لفظي وقوله يصلي الرجل لنفسه بيان لما
أجل أولوا حاصله أن بعضهم كان يصلي منفردا وبعضهم يصلي جماعة قيل يؤخذ منه جواز
الانقسام بالمال وإن لم ينزل الإمامة **قوله** أمثل قال ابن التميمي وغيره استنطع عر ذلك من تقرير
النبي صلى الله عليه وسلم من صلى معه في تلك الليلة وإن كان ذكره ذلك لهم فأنما ذكره خشية أن
يفرض عليهم وكان هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث عائشة عقب حديث عمر فلما مات

ما تقدم من ذنبه قال ابن
شهاب فتوفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم والناس
على ذلك ثم كان الأمر على
ذلك في خلافة أبي بكر
وصدرا من خلافة عمر رضي
الله عنهما وعن ابن شهاب
عن عروة بن الزبير عن عبد
الرحمن بن عبد القاري
أنه قال خرجت مع عمر بن
الخطاب رضي الله عنه ليلة
في رمضان إلى المسجد فإذا
الناس أوزاع متفرقون
يصلي الرجل لنفسه ويصلي
الرجل في صلاة الرجل
فقال عرواني أرى لو جمعت
هؤلاء على قارئ واحد
لكان أمثل ثم عزم

التي صلى الله عليه وسلم حصل الامن من ذلك ورجع عند عمر ذلك لما في الاختلاف من افتراق
الكلمة ولان الاجتماع على واحد انشط لكثير من المصلين والى قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه
في احدي الروايتين والى يوسف وبعض الشافعية الصلاة في البيوت افضل عملاً بعموم قوله
صلى الله عليه وسلم افضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وهو حديث صحيح أخرجه مسلم من
حديث أبي هريرة ورواه الطحاوي فقال ان صلاة التراويح في الجماعة واجبة على الكفاية وقال
ابن دبال قيام رمضان سنة لان عمر اغماً أخذ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانما تركه النبي
صلى الله عليه وسلم خشية الافتراض وعند الشافعية في أصل المسئلة ثلاثة أوجه ثالثها من
كان يحفظ القرآن ولا يخاف من الكسل ولا يتخلل الجماعة في المسجد بتخلله فصلا في الجماعة
والبيت سواء فمن فقد بعض ذلك فصلا في الجماعة افضل **(قوله)** فجمعهم على أي بن كعب أي
جمع له ما رواه كاهن اختاره عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم يومهم أفروهم لكتاب الله وسأني
في تفسير البقرة قول عمر أقرؤنا أي وروى سعيد بن منصور عن طريق عمر وقد اخرج الناس
على أي بن كعب فكان يصل بالرجال وكان تميم الداري يدي بالنساء ورواه محمد بن نصر في كتاب
قيام الليل لمن هذا الوجه فقال سليمان بن أبي حمزة يدي تميم الداري ولعل ذلك كان في وقتين **(قوله)**
أخرج ليلة والناس يصلون بصلاة قارئهم (٣) أي امامهم المذكور وفيه اشعار بان عمر كان
لا يوجب على الصلاة معهم وكان يرى ان الصلاة في بيته ولا سيما في آخر الليل افضل وقد روى
محمد بن نصر في قيام الليل من طريق طاوس عن ابن عباس قال كنت عند عمر في المسجد فسمع جماعة
الناس فقال ما هذا قيل خر جوام من المسجد وذلك في رمضان فقال ما بيني من الليل أحب الى مما
مضى ومن طريق عكرمة عن ابن عباس نحوه من قوله **(قوله)** قال عمر ثم البدعة في بعض
الروايات نعمت البدعة في رواية ناهى البدعة أصلها ما أحدث على غير مثال سابق ونطاق في الشرع
في مقابل السنة فتكون مذمومة والتحقيق انها كانت مما تدرج تحت مستحسن في
الشرع فهي حسنة وان كانت مما تدرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبحه والا
فهي من قسم المباح وقد تنقسم الى الاحكام الخمسة **(قوله)** والتي ينادون عنها افضل هذا
تصریح به بان الصلاة في آخر الليل افضل من أوله لكن ليس فيه ان الصلاة في قيام الليل
فرادى افضل من الجميع **(تكميل)** لم يقع في هذه الرواية عدد الركعات التي كان يصل بها
أي بن كعب وقد اختلف في ذلك في المواطن فمحمد بن يوسف عن السائب بن يزيد انها احدى
عشرة ورواه سعيد بن منصور من وجه آخر وزاد فيه وكانوا يقرؤن بالمأثني ويقومون على
العصى من طول القيام ورواه محمد بن نصر المروزي من طريق محمد بن اسحق عن محمد بن يوسف
فقال ثلاث عشرة ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال احدى وعشرين
وروى مالك من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عشرة ركعات وهذا مشمول على غير
الوتر وعن يزيد بن رومان قال كان الناس يقومون في زمان عمر بثلاث وعشرين وروى محمد
ابن نصر من طريق عطاء قال أدركتهم في رمضان يصلون عشرين ركعة وثلاث ركعات
الوتر والجمع بين هذه الروايات يمكن باختلاف الاحوال ويحتمل ان ذلك الاختلاف بحسب
تطويل القراءة وتحسينها حيث يطيل القراءة تقبل الركعات وبالعكس وبذلك جزم الداودي

فجمعهم على أي بن كعب
ثم خرجت معه ليلة أخرى
والناس يصلون بصلاة قارئهم
قال عمر ثم البدعة شهده
والتي ينادون عنها افضل
من التي يقومون يريد آخر
الليل وكان الناس يقومون
أوله

(٣) قوله فخرج ليلة والناس
يصلون بصلاة قارئهم
هذه الرواية هي التي وقعت
للشراح والافرواية المتن
الذي يابى ناك ما تراه
بالعش وهي التي شرح
عليها القسطلاني اه معجمه

عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى وذلك في رمضان * وحديثي يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاته فاصبح الناس فحمدوا فأجمعوا كثر منهم فصلوا معاه فاصبح الناس فحمدوا فكثروا على المسجد من الليلة الثالثة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بصلاته فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح فلما قضى الصبح أقبل على الناس فتشهد ثم قال أنا مؤمن فأنه لم يخف على مكانكم ولكني خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها فترى رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن سعيد المقبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سأل عائشة رضي الله عنها كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله

وغيره والعدد الاول موافق لحديث عائشة المذکور بعده هذا الحديث في الباب والثاني قريب منه والاختلاف فيما زاد عن العشرين راجع الى الاختلاف في الوتر وكأنه كان تارة يوتر واحدة وتارة بثلاث وروى محمد بن نصر بن طريق داود بن قيس قال أدركت الناس في امارة أبيان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز يعني بالمدينة يقومون بست وثلاثين ركعة و يوترون بثلاث وقال مالك هو الامر القديم عندنا وعن الزعفراني عن الشافعي رأيت الناس يقومون بالمدينة بسبع وثلاثين ركعة بثلاث وعشرين وليس في شيء من ذلك ضيق وعنده قال أن أطالوا القيام وأقلوا السجود فحسن وأن كثروا السجود وأخفوا القراءة فحسن والاول أحب الى وقال الترمذي أكثر ما قيل فيه ما هنا على إحدى وأربعين ركعة يعني بالوتر كذا قال وقد نقل ابن عبد البر عن الاسود بن زياد صلى أربعين و يوتر بسبع وقيل غان وثلاثين ذكر محمد بن نصر عن ابن أئين عن مالك بهذا يكن رده الى الاول بانضمام ثلاث الوتر لكن صرح في روايته بأنه يوتر بواحدة فتكون أربعين الا واحدة قال مالك وعلى هذا العمل منذ بضع ومائة سنة وعن مالك ست وأربعين وثلاث الوتر وهذا هو المشهور عنه وقد رواه ابن وهب عن العري عن نافع قال لم أدرك الناس الا هم يصلون تسعا وثلاثين و يوترون منها بثلاث وعن زرارة بن أوفى انه كان يصل بهم بالبصرة أربعين وثلاثين و يوتر عن سبعين جميعاً وأربعين وعشرين وقيل ست عشرة غير الوتر روى عن أبي حنيفة عن محمد بن نصر وأخرج من طريق محمد بن اسحق حديثي محمد بن يوسف عن جده السابق بن زيد قال كان يصلي زمن عمر بن رمضان ثلاث عشرة قال ابن اسحق وهذا أثبت ما سمعت في ذلك وهو موافق لحديث عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من الليل والله أعلم **(قوله حديثنا صحيح)** هو ابن أبي أريس **(قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى وذلك في رمضان)** هكذا اوردته مقتصراً على شيء من اوله وشي من آخره وقد اوردناه تاماً في أبواب التهجد بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناس فذكر الحديث الى قوله خشيت ان تفرض عليكم وذلك في رمضان وقد تقدم شرحه مستوفى هناك **(قوله خشيت ان تفرض عليكم)** قال ابن المنبر في الحاشية يؤخذ منه ان الشرع لم يلزم اذ لا تظهر مناسبة بين كونهم يفعلون ذلك ويفرض عليهم الا ذلك انتهى وفيه نظر لانه يمكن ان يكون السبب في ذلك الظهور اقدارهم على ذلك من غير تكلف فيفرض عليهم **(قوله في آخر طريق عقيل فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك)** هذه الزيادة من قول الزهري كما يستفي الكلام على الحديث الاول **(قوله ما كان يزيد في رمضان الخ)** تقدم الكلام عليه مسطور في أبواب التهجد وأما رواه ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر فاسناده ضعيف وقد عارضه حديث عائشة هذا الذي في الصحيحين مع كونها أعلم بحال النبي صلى الله عليه وسلم لئلا من غيرها والله أعلم **(قوله ما)** فضل ليلة القدر وقال الله تعالى اننا أنزلناه في ليلة القدر وما أدرى الناس ليلة القدر الا آخر السورة ثبت في رواه أبي ذر قبل الباب بسبعة وفي رواه غيره

عليه وسلم في رمضان ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعا فلا تسال عن حسنهن وقول وطولهن ثم يصلي أربعا فلا تسال عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلاثا فقلت يا رسول الله أتنام قبل أن توتر قال يا عائشة ان عني تساما ولا شام قلي * (باب فضل ليلة القدر) * وقال تعالى نأزلهن في ليلة القدر وما أذن منهن من ليلة القدر إلى آخر السورة

وقول الله عز وجل أي وتنسب قول الله وساق في رواية كريمة السورة كلها ومناسبة ذلك للترجمة من جهة أن نزول القرآن في زمان بعينه يقتضي فضل ذلك الزمان والضمير في قوله أنا أنزلناه للقرآن لقوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وما تضمنته السورة من فضل ليلة القدر تنزل الملائكة فيها وسبب أي في التفسير ذكر الاختلاف في سبب نزولها وغير ذلك من تفسيرها واختلاف المراد بالقدر الذي أضيفت إليه الليلة فليس المراد به التعظيم كقوله تعالى وما قدروا الله حق قدره والمعنى أنها ذات قدر لنزول القرآن فيها أو لما يقع فيها من تنزل الملائكة أو لما ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة أو أن الذي يعجبها بصيرها قد روي القدر هنا التصديق كقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه ومعنى التصديق فيها الخفاؤها عن العلم بتعيينها أو لأن الأرض قضيقة فيها عن الملائكة وقيل القدر هنا معنى القدر بفتح الدال الذي هو مؤخر القضاء والمعنى أنه بقدر فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم وبه صدر التنوير كلامه فقال قال العلماء سميت ليلة القدر لمساكنة فيها الملائكة من الاقدار لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم ورواه عبد الرزاق وغيره من المفسرين بأمانيد صحيحة عن شهاب وعكرمة وقناد وغيرهم وقال التوريشي انحطأ القدر بسكون الدال وإن كان الشائع في القدر الذي هو مؤخر القضاء فتح الدال ليعلم أنه لم يده ذلك وإنما ريد به تفصيل ما جرى به القضاء واطهارة وتحديد ذلك السنة لتفصيل ما يأتي اليهم فيها مقدار اعتقاد **(قوله)** قال ابن عينة (الح) وصله محمد بن يحيى بن أي عوفي كتاب الإيمان له من رواية أبي حاتم الرازي عنه قال حدثنا سفيان بن عيينة فذكره بلفظ كل شيء في القرآن وما ادركه فقد أخبر به وكل شيء فيه وما يدريك فلم يحسبه به انتهى وعزاه غلطاً فيما قرأت بخطه لتفسير ابن عيينة رواه سعيد بن عبد الرحمن عنه وقد رجعت منه نسخة بخط الحافظ الضياء فلم أجده فيه وقد صمد ابن عينة أنه صلى الله عليه وسلم كان يعرف تعيين ليلة القدر وقد تعقب هذا الحصر بقوله تعالى لعلي ذكرتي فأنه أنزلت في ابن أم مكتوم وقد علم صلى الله عليه وسلم بحاله وأنه من تركي ونبهته الذكري **(قوله)** حفظناه من الزهري أي أحفظه (٣) برفع أي وما زائدة وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره حفظنا ومن الزهري متعلق بحفظناه وروي بصبأنا على أنه منعول مطلق لحفظ المقدّر **(قوله)** من صام رمضان تقدم في الباب قبله من رواية مالك عن الزهري بسند بلفظ قام بدل صام وتقدم الكلام عليه وزاد ابن عينة في روايته هنا ومن قام ليلة القدر (الح) **(قوله)** تابعه سليمان بن كثير عن الزهري وصله الذهلي في الزيارات وقد تقدم شرحه في الباب قبله بسند كريمة الكلام على ليلة القدر قريباً **(قوله)** ما التماس ليلة القدر في السبع الأواخر في رواية التميمي في التماس ليلة القدر في السبع الأواخر والتي بعدها وهي تحري ليلة القدر معقودان لبيان ليلة القدر وقد اختلف الناس في أعلى مذاهب كثيرة ساذجاً كرها مفصلة بعد الفراغ من شرح أحاديث البابين **(قوله)** أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم أقف على تسمية أحد من هؤلاء **(قوله)** أو إليه القدر أو باضم أوله على البناء للمجهول أي قيل لهم في التماس أنها في السبع الأواخر والظاهر أن المراد به أواخر الشهر وقيل المراد به السبع التي أولها ليلة الثاني والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين فعلى الأول لا تدخل ليلة إحدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين وعلى الثاني تدخل الثانية فقط

ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين وقدر واه المصنف في التعبير من طريق الزهري عن سالم عن أبيه
 ان ناسأروا ليلة القدر في السبع الاواخر وان ناسأروا انها في العشر الاواخر فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم التسوها في السبع الاواخر وككأنه صلى الله عليه وسلم نظر الى المتفق عليه من
 الروايتين فامر به وقدر واه أجدهن ابن عيينة عن الزهري بانظر رأي رجل ان ليلة القدر ليلة
 سبع وعشرين أو كذا وكذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم التسوها في العشر البواق في الوتر منها
 ورواه أحمد بن حنبل على مرفوعه ان غلبت فلا تغلبوا في السبع البواق ولمسلم عن جده بن
 سعيد عن ابن عمر بلفظ من كان يلقبها فليلقبها في العشر الاواخر ولمسلم من طريق عقبة بن
 حريث عن ابن عمر التسوها في العشر الاواخر فان ضعف أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع
 البواق وهذا السياق يرجح الاحتمال الاول من تفسير السبع (قوله أرى) بنعتين أي أعلم
 والمراد أبصر إذا (قوله رؤياكم) قال عياض كذا جاء أفراد الرؤيا والمراد هم رأيكم لانهم لم
 تمكن رؤيا واحدة وإنما أراد انفس وقال ابن التين كذا روي بنو حيدل رؤيا هو جاز لاها
 مصدر قال واقصص منسدرؤا كجمع رؤيا ليكون جمعاً في مقابلة جمع (قوله نواطت) بالهمزة
 أي توافقت وزنا ومعنى وقال ابن التين روي بغير همز والصواب بالهمز وأصله أن يناد الرجل
 برجله مكان وطء صاحبه وفي هذا الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستنباد اليها في
 الاستدلال على الأمور الوجودية بشرط ان لا يخالف القواعد الشرعية وسند كرسط القول
 في أحكام الرؤيا في كتاب التعبير ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا هشام) هو الدستواقي ويحيى
 هو ابن أبي كسيرة واني في الاعتكاف من طريق علي بن المبارك عن يحيى سمعت أبي أسامة (قوله
 سألت أبا سعيد وكان لي صديقاً فقال اعتكفنا) لم يذكر المسئول عنه في هذه الطريق وفي رواية
 علي المذكورة سألت أبا سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر ليلة القدر فقال نعم
 فذكر الحديث ولمسلم من طريق معمر عن يحيى تذاكرنا ليلة القدر في نفر من قريش فأنبت
 أبا سعيد فذكره وفي رواية تهام عن يحيى في باب السجود في الماء والطين من مصنفه الصلاة
 أنطلقت الى أبي سعيد فقلت ألا تخرج بنا الى الخلل فتحدث نخرج فقلت حدثني ما سمعت من
 النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر فأقاديان سبب السؤال وفيه تأنيس الطالب للشيخ في
 طلب الاختلاف ليمكن مما يريد من مسأله (قوله اعتكفنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 العشر الاوسط) هكذا وقع في أكثر الروايات والمراد بالعشر الليالي وكان من حقها ان توصف
 بلفظ التانيث لكن وصف بالمد كره على ارادة الوقت أو الزمان أو التقدير الثالث كأنه قال الليالي
 العشر التي هي الثلث الاوسط من الشهر ووقع في الموطأ العشر الاوسط بضم الواو والسبعين جمع
 وسطى ويروي بفتح السين مثل كبر وكبرى ورواه الباجي في الموطأ باسم كل ما على جمع واسط
 كازل وبزل وهذا توافق رواية الاوسط ووقع في رواية محمد بن ابراهيم في الباب الذي يليه كان
 يجاور والعشر التي في وسط الشهر وفي رواية مالك الآتية في أول الاعتكاف كان يعتكف
 والاعتكاف مجاوره مخصوصة ولمسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد اعتكف العشر
 الاوسط من رمضان يلقب ليلة القدر قبل ان تمان له فلما انقضى أمر بالبناء فقوض ثم أعيدت
 له انها في العشر الاواخر فامر بالبناء فاعيد وزاد في رواية عمارة من غزيرة عن محمد بن ابراهيم انه

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى رؤيا كم قد
 نواطت في السبع الاواخر
 فمن كان متعرجاً فليقتصره في
 السبع الاواخر حدثنا
 معاذ بن فضالة حدثنا هشام
 عن يحيى عن أبي أسامة قال
 سألت أبا سعيد وكان لي
 صديقاً فقال اعتكفنا مع
 النبي صلى الله عليه وسلم
 العشر الاوسط من رمضان

اعتكف العشر الأول ثم اعتكف العشر الأوسط ثم اعتكف العشر الاواخر ومثله رواية
 همام المذكورة زاد فيها ان جبريل أتاه في المرتين فقال له ان الذي تطلب أمامك وهو يفتح
 الهمة والميم أي قدامك قال الطبري رصف الاول والاوسط بالمقرد والآخر بالجمع اشارة الى تصوير
 ليلة القدر في كل ليلة من ليالي العشر الاخير دون الاولين (قوله تخرج صبيحة عشرين نقطينا)
 في رواية مالك المذكورة حتى اذا كان ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من
 صبيحتها من اعتكافه وظاهره يخالف رواية الباب ومقتضاه ان خطبته وقعت في أول اليوم
 الحادي والعشرين وعلى هذا يكون أول ليالي اعتكافه الاخير ليلة اثنتين وعشرين وعوفاير
 لقوله في آخر الحديث فابصرت عناي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى جهته أثر الماء الطين
 من صبح احدى وعشرين فانه ظاهر في أن الخطبة كانت في صبح اليوم العشرين ووقوع المطر
 كان في ليلة احدى وعشرين وهو الموافق لبقية الطرق وعلى هذا فكأن قوله في رواية مالك
 المذكورة وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها أي من الصبح الذي قبلها يكون في اضافة الصبح
 اليها مجوز وقد أطل ابن دحية في نقر بر أن الليلة تصاف لليوم الذي قبلها ورد على من منع ذلك
 ولكن لم يوافق على ذلك فقال ابن حزم رواية ابن أبي حازم والدروري يعني رواية حديث الباب
 مستغنية ورواية مالك مشككة وأشار الى تأويلها بقوم بما ذكرته ويؤيده ان رواية الباب
 الذي يليه فاذا كان حين يمتني من عشرين ليلة تضي ويسبق ليل احدى وعشرين يرجع الى
 مسكنه وهذا في غاية الايضاح وأفاد ابن عبد البر في الاستدكار ان الرواية عن مالك اختلوا
 عليه في لفظ الحديث فقال بعد ذكر الحديث فكذا رواه يحيى بن يحيى ويعني بن بكير والشافعي
 عن مالك يخرج في صبيحتها من اعتكافه ورواه ابن القاسم وابن وهب والقعنبي وجماعة عن
 مالك فقالوا هي الليلة التي يخرج فيها من اعتكافه قال وقد روى ابن وهب وابن عبد الحكم
 عن مالك فقال من اعتكف أول الشهر أو وسطه فانه يخرج اذا غابت الشمس من آخر يوم من
 اعتكافه ومن اعتكف في آخر الشهر فلا يصرف اليه حتى يشهد العيد قال ابن عبد البر
 ولا خلاف في الاول وانما الخلاف فيمن اعتكف العشر الاخير هل يخرج اذا غابت الشمس
 أولا يخرج حتى يصبح قال وأظن الوهم دخل من وقت خروج المعتكف (قلت) وهو بعيد لما
 قرره هو من بيان محل الاختلاف وقد وجه شيخنا الامام البلقيني رواية الباب بان معنى قوله
 حتى اذا كانت ليلة احدى وعشرين أي حتى اذا كان المستقبل من ليالي ليلة احدى
 وعشرين وقوله وهي الليلة التي يخرج الضمير يعود على الليلة الماضية ويؤيد هذا قوله من
 كان اعتكف معي فليعتكف العشر الاواخر لانه لا يستعمل الا بالداخل الليلة الاولى
 (قوله أريت) بضم اوله على البناء غير معين وهي من الرؤيا أي أعلم بها أو من الرؤية أي
 أبصرتها وانما أرى علامتها وهو السجود في الماء والطين كما وقع في رواية همام المشار اليها
 بلنظ حتى رأيت أثر الماء والطين على جهة رسول الله صلى الله عليه وسلم تصديق رؤياه (قوله)
 ثم انسيها وأنسيها) شك من الراوي هل انساها غيره اياها وأنسيها هو من غير واسطة ومنهم من
 ضبط نسيها بضم اوله والتشديد فهو بمعنى انسيها والمراد أنه انسى فلم تعينها في تلك السنة
 وسيأتي سبب النسيان في هذه القصة في حديث عباد بن الصامت بعد باب (قوله أنى أمجد)

تخرج صبيحة عشرين
 خطبنا وقال اني أريت ليلة
 القدر ثم أنسيها وأنسيها
 فالتسوها في العشر الاواخر
 في الوتر والى رأيت أنى أمجد
 في ما وطين

رواية الكثيرين أن المسجد **(قوله)** من كان اعتكف معي فليرجع في رواية عمام المذكور من اعتكف مع النبي وفيه التفات **(قوله)** فزعة) يفتح القاف والراء أي قطعة من صحاب رقيقة **(قوله)** فطرت) يشقبتين في الباب الذي يليه من وجه آخر فاستلمت السماء فأطمرت **(قوله)** حتى سال سقف المسجد في رواية مالك فوكت المسجد أي فطر المسماء من سقفه وكان على عريش أي مثل العريش والأفاعيل عريش هو نفس سقفه والمراد أنه كان ظللاً بالجر يدو الخوص ولم يكن يحكم البناء بحيث يكن من الممار الكثير **(قوله)** يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته وفي رواية مالك على جبهته أثر الماء والطين وفي رواية ابن أبي حازم في الباب الذي يليه انصرف من الصبح ووجهه تملى طيناً وماء وهذا يشعر بأن قوله أثر الماء والطين لم يرد به محض الأثر وهو ما بقي بعد إزالة العين وقد مضى البحث في ذلك في حصة الصلاة وفي حديث أبي سعيد من الفوائد ترك مسج جبهة المصل والنجس وعلى الخائل وجهه المجهور على الأثر الخفيف لكن يعكس عليه قوله في بعض طرقه وجهه تملى طيناً وماء وأجاب النووي بأن الاستلام المذكور لا يستلزم ستر جميع الجبهة وفيه جواز السجود في الطين وقد تقدم أن كثرة ذلك في أبواب الصلاة وفيه الأمر بطلب الأولى والإشادة إلى تحصيل الأفضل وإن التمس جائر على النبي صلى الله عليه وسلم ولا تنقص عليه في ذلك لاسيما فيما لم يؤذن له في تلمغه وقد تكلم في ذلك مصلحة تتعلق بالتشريع كأي السهو في الصلاة أو الاجتهاد في العبادة كما في هذه القصة لأن ليله القدر لم يفت في ليلة تيمنا حصل الاقتصار عليها ففادت العبادة في غيرهما وكان هذا هو المارد بقوله عني أن يكون خير الحكم كساي في حديث عبادة وفيه استعمال رمضان بدون شهر والصحاب الاعتكاف فيه وترجع اعتكاف العشر الأخير وأن من الروايات ما يقع تغييره مطابقتها لطلب الأحكام على رواية الانبياء وفي أول قصة أبي سلمة مع أبي سعيد المشي في طلب العلم وإشارته الموضع الخالية للسؤال واجابة السائل لذلك واجتباب المشقة في الاستفادة وابتداء الطالب بالسؤال وتقديم الخطبة على التعليم وتقرير العبادة في الطاعة وتسهيل المشقة فيها بحسن التلطف والتدرج بها في التعليل ويستنبط منه جواز تغيير زيادة البناء من الأوقاف بما هو أقوى منها وانفع **(قوله)** **باب** تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الاواخر في هذه الترجمة إشارة إلى رجحان كون ليلة القدر منحصرة في رمضان ثم في العشر الاخير منه ثم في اوتاره في ليلة منه دعاهم وهذا هو الذي يدل عليه مجموع الاخبار الواردة فيها وقد وردت ليلة القدر علامات أكثرها لا تظهر إلا بعد ان تمضي منها في صحيح مسلم عن أبي بن كعب أن الشمس تطلع في صبيحتها لا شعاع لها وفي رواية لا يجد من حديثه مثل الطست ونحوه لا يجد من طريق أبي عون عن ابن مسعود زاد صافسة ومن حديث ابن عباس نحوه ولا ين خزيمة من حديثه من فوع ليلة القدر طلقة لاحارة ولا باردة تصبح الشمس يومها حراء ضعفة ولا يجد من حديث عبادة بن الصامت من فوعائها صافية بلية كان فيها قراسط عاسا كتة صاحبة لاحر فيها ولا بارد ولا يحل لكوكب يرى فيه بها ومن اماراتها ان الشمس في صبيحتها تخرج مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر لا يحل للشيطان أن يخرج معها يومئذ ولا ين أي شبيهة من حديث ابن مسعود أيضاً ان الشمس تطلع كل يوم بين قرني شيطان الا صبيحة ليلة القدر

من كان اعتكف معي
فليرجع فرجعنا وما نرى
في السماء فزعة نجسات
سجاية فطسرت حتى سال
سقف المسجد وكان من
جريد الخيل وأقيمت الصلاة
فأرأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يسجد في الماء
والطين حتى رأيت أثر الطين
في جبهته * **باب** تحسري
ليلة القدر في الوتر من العشر
الواخر *

فيه عبادة * حديث شافعية بن سعيد حدثنا اسمعيل بن جعفر حدثنا أبو سهيل (٢٢٥) عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها

أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال تحروا ليلة

القدر في الوتر من العشر

لأواخر من رمضان * حدثنا

ابراهيم بن حنيفة قال حدثني

ابن أبي حاتم والدرارودي

عن يزيد بن محمد بن ابراهيم

عن أبي سلمة عن أبي سعيد

الخدري رضي الله عنه قال

كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم يجاور في رمضان

العشر التي في وسط الشهر

فاذا كان حين يمسى من

عشرين ليلة تقضى ويستقبل

احدى وعشرين رجوع

الى مسكنه رجوع من كان

يجاور معه وأما أقام في

شهر جاور فيه ليلة التي

كان يرجع فيها فخطب

الناس فأمرهم ماشاء الله

ثم قال كنت أجاور هذه

العشر ثم قد بد لي أن أجاور

هذه العشر الا وخرقن كان

اعتكف مري فليثبت في

مسكنه وقد أرت هذه

ليلة ثم أنسيت فابتغوا في

العشر الا وخرقوا فابتغوا في

كل وتر وقد رأيت أبي عبد الله

ما وطين فاستلمت السماء

في تلك الليلة فأمطرت

فوكف المسجد في مدي

النبي صلى الله عليه وسلم ليلة

احدى وعشرين فبصرت

عيني رسول الله صلى الله

وله من حديث جابر بن عمر فروة ليلة القدر ليلة مطر ورشح ولا ينز ثمة من حديث جابر

مرفوعا في ليلة القدر وهي ليلة طلقة بليدة لا باردة تنضج كوا كهوا ولا يخرج شيطانها

حتى يقضى فيها من طريق قادمة عن أبي هرون عن أبي هريرة عن فروة عن الملاسكة تلك الليلة

أكثر في الأرض من عدد الحصى وروى أبي حاتم عن طريق شيخه لا يرسل فيها شيطان ولا

يحدث فيها دأوم من طريق النخيل يقبل الله التوبة فيها من كل نائب وتفتح فيها أبواب السماء

وهي من غروب الشمس الى طلوعها وذكر النخري عن قوم ان الأشجار في تلك الليلة تسقط الى

الأرض ثم تعود الى منابتها وان كل شيء يسجد فيها وروى البيهقي في فضائل الاوقات من طريق

الأوزاعي عن عبيدة بن أبي ليلى أنه سمعه يقول ان المباد المالحمة تعذب تلك الليلة وروى ابن

عبد البر من طريق زهير بن جندب نحوه (قوله فيه عبادة) أي يدخل في هذا الباب حديث عبادة

ابن الصامت وأشار الى ما أخرجه في الباب الذي يليه بلفظ التسوية والباسعة والسابعة

والخامسة ثم ذكر المتن في الباب ثمة أحاديث الأول حديث عائشة أورده من وجهين

وفصل بينهما ما يحدث أبي سعيد فالوجه الأول (قوله أبو سهيل عن أبيه) دونافع بن مالك بن أبي

عامر الأصمحي وليس لاسفي الصحيح عن عائشة عن هذا الحديث (والوجه الثاني) قوله حدثنا

يحيى هو الثقات عن هشام بن عروة ووقع في رواية يوسف القاذبي في كتاب السيام حدثنا

محمد بن أبي بكر المندي حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا هشام أخرجه أبو نعيم عن طريقه ومن

طريق مسند أحمد عن يحيى أيضا وأخرجه الجماعة على من طريق ابن زنجويه عن أحمد فادخل

بين يحيى وهشام شعبة وهو قريب وقد أخرجه الاسماعيلي من وجهين عن يحيى عن هشام بغير

واسطة مسند أحمد في الحديث بينهما (قوله كان يجاور) أي يعتكف وقوله العشر التي في وسط

الشهر حذف الطرف في رواية الكشي عن قوله يحيى في رواية الكشي عن غنى بالمائة

وحذف النون (قوله فليثبت) كذا لا كثير من الثبات وفي رواية فليثبت من اللثمة معناها

متقارب (قوله فابتغوها) بالعين المعجمة وتقدم الموصلة الحديث الثالث حديث ابن عباس

أورده من أوجه (قوله فبصرت) بفتح الموحدة وشم المهمله وذكر العين بعد البصر تأكد

فكقوله أخذت يدي وأما قال ذلك في أمر مسنة قرب انظارها للتعجب من حصوله (قوله

التسوية) كذا اقتصر على هذه اللفظة من الخبر وكأنه لم يثبت على الطريق التي رواها وهي

طريق عبدة عن هشام ولعله تحقروا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان وهو مشهور بانها

متفقان الا في هذا اللفظة فقال يحيى التسوية او قال عبدة تحقروا وعلى ذلك اعتد المرء وغيره من

أصحاب الاطراف فترجوا الى ما يحيى كذلك ولكن لفظ يحيى عند أحمد وسائر من ذكرت قبل

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف في العشر الاخره يقول التسوية في العشر الاخر

يعنى ليلة القدر وبين الثقات من الثقات (قوله حدثني محمد أخبرنا عبدة) محمد هو ابن

سلام كجرحه بأبو نعيم في المستخرج ويعقل أن يكون هو محمد بن المثنى فيكون الحديث عنده عن

يحيى وعبدة معافاة البخاري عنه على لفظ أحدهما ولم يشع في ثمن طرق هشام في هذا

الحديث التيسير بالوتر وكان البخاري أشار اذ خاله في الترجمة الى أنه يلقه بمحمد على الميثقي

رواية أبي سهيل الحديث الثاني حديث أبي سعيد وقد سبق الكلام عليه في الباب الذي قبله

(٢٩ - فتح لباري ج) عليه وسلم ونظرت اليه انصرف من السجود وجهه على طيناً وما وجدنا محمد بن المنني حدثنا يحيى

عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التسوية وحدثني محمد أخبرنا عبدة عن هشام

(قوله التسوها) كذا فيه بأشعار المنعول والمراد به ليلة القدر وهو مفسر عابده
وسمى لأنه تقدم قبل ذلك كلام يحسن معه عود الغدير وأما وقع في هذه الرواية اختصار
(قوله ليلة القدر) بالنصب على البسمل من الضمير في قوله التسوها ويجوز الرفع (قوله في
الطريق الثانية عبد الواحد) هو ابن زياد وعاصم هو الأول (قوله عن أبي شبلز عكرمة قال
قال ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا أخرجه تصريفا وقد أخرجه
أحمد بن عثمان والاسماعيلي من طريق محمد بن عتبة كلاهما عن عبد الواحد في قوله
قصته وهي قال عمر بن عبد الله القدر فقال ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فذكره وبهذا يظهر عود الضمير إليهم في رواية الباب وقد توقف الاسماعيلي في اتصال هذا
الحديث لأن عكرمة وأبا شبلز أدر كأمرنا خضر القصة المذكورة والجواب أن الغرض منه
أنهم أخذوا ذلك عن ابن عباس فقد رواه عمر بن عاصم عن عكرمة عن ابن عباس وسياقه
أثبت من هذا الحديث ذكره أن كل مود ولا عن ابن عباس فهو المتعدد بالاصالة فلا يضر
الارسال في قصة عرفانهم المذكورة على طريق التبع أن لو سلمنا أمره (قوله في سبعين
أوفي سبعين) كذا لاكثر بتقدم السين في الثاني وتأخيرها في الأول ولفظ الماضي في
الأول والبقا في الثاني ولا كشيء في لفظ الماضي فيهما وفي رواية الاسماعيلي بتقدم السين
في الموضوعين وقد اعترض على فقر بيده هذا الحديث من وجه آخر فإن المرفوع منه قد رواه
عبد الرزاق موقوفاً فروى عن عمر بن قدامة عن عاصم أنهم سمعوا عكرمة يقول قال ابن عباس
دعا عمر أخا حب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسالهم عن ليلة القدر فاجابوا على اسمها في العشر
الاولى قال ابن عباس فقلت لعمر راني لأعلم أو أظن أي ليلة هي قال عمر أي ليلة هي فقلت
سابعة تضي أو سابعة تبقى من العشر الاولى وأخر فقال من أين علمت ذلك قلت خلق الله سبع سموات
وسبع أرضين وسبعة أيام والديور في سبع والأشياء خلق من سبع ويأكل من سبع
ويسجد على سبع والنواف والجوار وأسماء ذكرها فقال عمر لقد فطنت لأمر ما فطنته فعلى
هذا فقد اختلف في رفع هذه الجملة ووقفها فخرج عند البخاري المرفوع أخرجه وأعرض عن
الموقوف والموقوف عن عمر طريق أخرى أخرجهما الصحيحين بن راهويه في مسنده والحاكم من
طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس وأوله أن عمر كان إذا دعا الأشياء من العصابة قال
لا ابن عباس لا تتكلم حتى تسكوا وافق قال ذات يوم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال التسوها
ليلة القدر في العشر الاولى وتر أي الوتر هي فقال رجل برأيه تسعة سابعة خامسة ثالثة فقال لي
مالك لا تتكلم يا ابن عباس قلت أنكم لم تروا قال عن رأيك أسألك قلت قد كرهوه وفي آخره
فقال عمر اعجز أن تكونوا مثل هذا السلام الذي ما استوت شئ رأسه ورواه محمد بن نصر
في قيام الليل من هذا الوجه وزاد فيه وان الله جعل التسب في سبع والصلح في سبع ثم تلا
حرمت عليكم أنهما تكلموا في رواية الحاكم أني لأرى القول كما قلت (قوله تابعه عبد الوهاب عن
أيوب) هكذا وقعت هذه المتابعة عند الأكثر من رواية الثوري شهاب وعند النسفي عقب طريق
وهيب عن أيوب وهو الدواب وأصلها ابن عساكر في نسخة كذلك وقد وصله أحمد وابن أبي
عمري مسندهم عن عبد الوهاب وهو ابن عبد الحميد الثوري عن أيوب متابع لهيب في إسناده

ابن عروة عن أبيه عن عائشة
قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يجاور في
العشر الاواخر من رمضان
ويشغل قروا ليلة القدر
في العشر الاواخر من
رمضان * حدثنا موسى بن
احمد بن حنبل عن أبي حنبل
أيوب عن عكرمة عن ابن
عباس رضى الله عنهم أن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال التسوها في العشر
الاولى من رمضان ليلة
القدر في تسعة تبقى في سابعة
تبقى في خامسة تبقى * حدثنا
عبد الله بن أبي الأسود
حدثنا عبد الواحد حدثنا
عاصم عن أبي شبلز عكرمة
قال قال ابن عباس رضى
الله عنهم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم هي في
العشر الاواخر هي في تسع
تسعين أو في سبعين يقيين
يعني ليلة القدر * تابعه
عبد الوهاب عن أيوب

ولفظه وأخرجه محمد بن نصر في قيام الليل عن اسحق بن را هو به عن عبد الوهاب مثله وزاد في آخره أو أخرجه (قوله) عن خالد بن عكرمة عن ابن عباس التمسوا في أربع وعشرين ظاهره أنه من رواية عبد الوهاب عن خالد أيضا لكن جزم المزي بأن طريق خالد معملقة والذي أظن أنها موصولة بالاسناد الاول وانما حذفها أصحاب المسندات لكونها موقوفة وقد روى أحمد من طريق سماعة بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال أقبت وأنا نائم فقبل لي الليلة ليلة القدر فقدمت وأنا نائم فقبلت بعض أطباء رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا هو يصلي قال فنظرت في تلك الليلة فإذا هي ليلة أربع وعشرين وقد استشكل هذا مع قوله في الطريق الأخرى أنها في وتر وأجيب بأن الجمع ممكن بين الروايتين أن يعمل ما ورد مع ما ظهره الشفع أن يكون باعتبار الأبداء بالعديد من آخر الشهر فتكون ليلة الرابع والعشرين هي السابعة ويحتمل أن يكون مراد ابن عباس بقوله في أربع وعشرين أي أول ما يرجي من السبع البواقي فوافق ما تقدم من التمسها في السبع البواقي وزعم بعض المراح أن قوله تسعة تبقى يلزم منه أن تكون ليلة اثنين وعشرين أن كان الشهر ثلاثين ولا تكون ليلة احدى وعشرين إلا أن كان ذلك الشهر تسعا وعشرين وما ادعاه من الحصر مردود لأنه ينبغي على أن المراد بقوله تبقى هل هو تبقى بالليلة المذكورة أو بمرادها فبأنه على الأول ويجوز بناؤه على الثاني فيكون على عكس ما ذكر والذي يظهر أن في التعبير بذلك الإشارة إلى الاحتمال فإن كان الشهر ثلاثين فالتسع معناها غير الليلة وإن كان تسعا وعشرين فالتسع بانضمامها والله أعلم وقد اختلف العلماء في ليلة القدر اختلفا فأكثروا وتحصل لثمان مذهب في ذلك أكثر من أربعين قولاً كما وقع لنا في ذلك في سائر الجمعة وقد اشتركا في إختلاف كل مذهب ما يقع الجدل في طلبها * القول الاول أنها رفعت أصلاً ورأساً حكاه المتولي في الفتة عن الرافض والنسائي في شرح العمدة عن الحنفية ~~وكأنه~~ خطأ منه والذي حكاه السري حتى أنه قول الشيعة وقد روى عبد الرزاق من طريق داود بن أبي عامر عن عبد الله بن يحيى قلت لابي هريرة زعموا أن ليلة القدر رفعت قال كذب من قال ذلك ومن طريق عبد الله بن شريك قال ذكر الحجاج ليلة القدر فكانت أنكرها فأراد زبر بن جيس أن يحصبه فثبته قومه * الثاني أنها خاصة بسنة واحدة وقعت في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم حكاه النسائي أيضاً الثالث أنها خاصة بهذه الأمة ولم تكن في الأمم قبلهم جزم به ابن حبيب وغيره من المالكية ونقله عن الجوهري وحكاها صاحب العمدة من الشافعية ووجهه هو حديث أبي ذر عنده النسائي حيث قال فيه قلت يا رسول الله أنتكون مع الأنبياء فإذا ما نزلت أرفعت قال لا بل هي باقية وعندهم قول مالك في الموطأ بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تقاسر أعماراً متباعدة عن أعمار الأمام الماضية فأعطاه الله ليلة القدر وهذا يحتمل التأويل فلا يدفع الصريح في حديث أبي ذر الرابع أنها مكنته في جميع السنة وهو قول مشهور وعن الحنفية حكاه قاضيخان وأبو بكر الرازي منهم وروى مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وغيرهم وزيف المهلب هذا القول وقال لعل صاحبه بناء على دوران الزمان لتقصان الأهلة وهو فاسد لأن ذلك لم يعتد به في أيام رمضان فلا يعتد به في غيره حتى تنقل ليلة القدر عن رمضان اهـ ومأخذ ابن مسعود كما ثبت في صحيح مسلم عن أبي بن كعب أنه

* عن خالد بن عكرمة عن
ابن عباس التمسوا في أربع
وعشرين

أراد أن لا يتكلم الناس * الخامس أنها مختصة برمضان ممكنة في جميع لياليه وهو قول ابن عمر
رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه وروى مرفوعاً عنه أخرجه أبو داود وفي شرح الهداية
الجزء به عن أبي حنيفة وقال به ابن المذوق والحمالي وبعض الشافعية ورجمه السبكي في شرح
المنهاج وحكاها ابن الساجب رواية وقال السمرقاني في شرح الهداية قول أبي حنيفة أنها تنقل
في جميع رمضان وقال صاحبها أنها في ليلة معينة منه مهمة وكذا قال النسفي في المفاخرة

وليلة القدر بكل الشهر * دائرة وعيناها في دار
وهذا القول حكاه ابن العربي عن قوم وهو السادس * السابع أنها أول ليلة من رمضان حكى
عن أبي رزين العنبري العنبري وروى ابن أبي عاصم من حديث أنس قال ليلة القدر أول ليلة من
رمضان قال ابن أبي عاصم لا نعلم أحداً قال ذلك غيره * الثامن أنها ليلة النصف من رمضان حكاه
شيخنا سراج الدين بن الملقن في شرح العمدة والذي رأيت في المذهب للقرطبي حكاية قول أنها
ليلة النصف من شعبان وكذا أنه لا السمرقاني عن صاحب الطبرستان كانا نحو ظنين في القول
التاسع ثم رأيت في شرح السمرقاني عن المخطئ أنها في النصف الآخر * العاشر أنها ليلة سبع
عشرة من رمضان روى ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن أرقم قال ما شئت ولا أكرهت أنها
ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة أنزل القرآن وأخرجه أبو داود عن ابن مسعود أيضاً * القول
الحادي عشر أنها يوم سبعة في العشر الأوسط حكاه النووي وعزه الطبري العثمان بن أبي العاص
والحسن البصري وقال بعض الشافعية * القول الثاني عشر أنها ليلة ثمان عشرة قرأته بخط
القطب الخليلي في شرحه وذكره ابن الجوزي في مشكله * القول الثالث عشر أنها ليلة تسع عشرة
رواه عبد الرزاق عن علي وعزه الطبري لم يدين ثابت وابن مسعود وصلة النخعي عن ابن
مسعود * القول الرابع عشر أنها أول ليلة من العشر الأخير واليه مال الشافعي وجزم به جماعة
من الشافعية ولكن قال السبكي أنه ليس يجوز وما به عندهم لاتفاقهم على عدم حدث من علي
يوم العشرين عتيق عبد في ليلة القدر أنه لا يعتق تلك الليلة بل بانقضاء الشهر على الصحيح بناء على
أنها في العشر الأخير وقيل بانقضاء السنة بناء على أنها لا تقتض بالعشر الأخير بل هي في رمضان
* القول الخامس عشر مثل الذي قبله أنه ان كان الشهر تاماً فهي ليلة العشرين وإن
كان ناقصاً فهي ليلة إحدى وعشرين وهكذا في جميع الشهر وهو قول ابن حزم وزعم أنه يجمع
بين الاختيار بذلك ويدل له ما رواه أحمد والبخاري من حديث عبد الله بن أنس قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول التمسوها الليلة قال وكانت تلك الليلة ليلة ثلاث وعشرين
فقال رجل هذه أولى فقامت بقين قال بل أولى بسبع بقين فان هذا الشهر لا يتم * القول السادس
عشر أنها ليلة اثنين وعشرين وسماني حكاه بعد وري أحمد وحدث عبد الله بن أنس أن سال
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر وذلك صبيحة إحدى وعشرين فقال كم الليلة قلت
ليلة اثنين وعشرين فقال هي الليلة أو السابعة * القول السابع عشر أنها ليلة ثلاث وعشرين
رواه مسلم عن عبد الله بن أنس مرفوعاً رتب ليلة القدر ثم نسبته فذكره مثل حديث
أبي سعيد لكنه قال في ليلة ثلاث وعشرين يدل إحدى وعشرين وعنه قال قلت يا رسول
الله إن لي يادياً كوني فيها في ليلة القدر قال أنزل ليلة ثلاث وعشرين وروى ابن أبي شيبة

والعشرون انها ليلة تسع وعشرين حكاه ابن العربي * القول الرابع والعشرون انها ليلة
 ثلاثين حكاه بعض السمرجوني في شرح الهداية ورواه محمد بن نصر والطبري عن معاوية وأحمد
 من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة * القول الخامس والعشرون انها في أواخر العشر الاخير وعلمه
 يدل حديث عائشة وغيره في هذا الباب وهو أرجح الاقوال وصار اليه أبو ثور والمزني وابن
 خزيمة وجماعة من علماء المذاهب * القول السادس والعشرون مثله في زيادة الدلالة الاخيرة
 رواه الترمذي من حديث أبي بكر وأحمد من حديث عباد بن الصامت * القول السابع
 والعشرون تنقل في العشر الاخير كله قاله أبو قلابة ونص عليه مالك والنوري وأحمد
 وإسحاق وزعم المازري انه متفق عليه وكأنه أخذ من حديث ابن عباس ان الحجابة تنقلوا
 على انها في العشر الاخير ثم اختلفوا في تعيينها منه كما تقدم ويؤيد كونها في العشر الاخير
 حديث أبي سعيد الخدري ان جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم لما اعتكف العشر الاوسط
 ان الذي تطلب أمامك وقد تقدم ذكره قريسا وقد مضى كراعتك فافهمه صلى الله عليه وسلم العشر
 الاخير في طلب ليلة القدر واعتكاف أرواحه بعدده والاجتهاد فيه كما في الباب الذي بعده
 واختلف القائلون بنقلهم من قال هي فيه فحتمه على حدسوا ونقله الرازي عن مالك وضعفه ابن
 الحاجب ومنهم من قال بعض لياليه أربع من بعض فقال الشافعي أرجاه ليلة احدى وعشرين
 وهو القول الثامن والعشرون وقيل أرجاه ليلة ثلاث وعشرين وهو القول التاسع والعشرون
 وقيل أرجاه ليلة سبع وعشرين وهو * القول الثلاثون * القول الحادي والثلاثون
 انها تنقل في السبع الاواخر وقد تقدم بيان المراد منه في حديث ابن عمر في المراد بالي
 السبع من آخر الشهر وأخر سبعة تعد من الشهر ويخرج من ذلك القول الثاني والثلاثون
 * القول الثالث والثلاثون انها تنقل في النصف الاخير ذكره صاحب المحيط عن أبي يوسف
 ومحمد وحكاها امام الحرمين عن صاحب التقریب * القول الرابع والثلاثون انها ليلة ست
 عشرة أو سبع عشرة رواه الحرث بن أبي اسامة من حديث عبد الله بن الزبير * القول الخامس
 والثلاثون انها ليلة سبع عشرة أو تسع عشرة أو احدى وعشرين رواه سعيد بن منصور ومن
 حديث أنس باسناد ضعيف * القول السادس والثلاثون انها في أول ليلة من رمضان أو آخر
 ليلة رواه ابن أبي عاصم من حديث أنس باسناد ضعيف * القول السابع والثلاثون انها أول
 ليلة أو تسع ليالي أو سبع عشرة أو احدى وعشرين أو آخر ليلة رواه ابن مردويه في تفسيره
 عن أنس باسناد ضعيف * القول الثامن والثلاثون انها ليلة تسع عشرة أو احدى عشرة
 أو ثلاث وعشرين رواه أبو داود ومن حديث ابن مسعود باسناد فيه مقال وعبد الرزاق من
 حديث علي باسناد منقطع وسعيد بن منصور ومن حديث عائشة باسناد منقطع أيضا * القول
 التاسع والثلاثون ليلة ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين وهو مأخوذ من حديث ابن عباس
 في الباب حيث قال سبع يقين أو سبع يضمن ولا أحد من حديث النعمان بن بشير سابعة تضي
 أو سابعة تضي قال النعمان فنحن نقول ليلة سبع وعشرين وانتم تقولون ليلة ثلاث وعشرين
 * القول الأربعون ليلة احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين كما سيأتي في
 الباب الذي بعده من حديث عباد بن الصامت ولا يداود من حديثه بل فقط تاسعة تضي سابعة

تبقى خمسة تبقى قال مالك في المدونة قوله تاسعة تبقى ليلة احدى وعشرين الى آخره * القول
الحادي والاربعون انها مختصرة في السبع الاواخر من رمضان حديث ابن عمر في الباب الذي
قبله * القول الثاني والاربعون انها ليلة اثنين وعشرين أو ثلاث وعشرين من حديث عبد الله بن
أنس عند أحمد * القول الثالث والاربعون انها في أشرف العشر الوسط والعشر الاخير قرأته
بخط مغلطى * القول الرابع والاربعون انها ليلة الثالثة من العشر الاخير والخامسة منه
رواه أحمد من حديث معاذ بن جبل والفرق بينه وبين ما تقدم ان الثالث فتمت ليلة ثلاث
وعشرين وتتمت ليلة سبع وعشرين فتمت الى انها ليلة ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين
أو سبع وعشرين وبهذا يتغير هذا القول مما مضى * القول الخامس والاربعون انها في
سبع أو ثمان من أول النصف الثاني روى الطحاوي من طريق عطية بن عبد الله بن أنس عن
أبيه انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر فقال تشرها في النصف الاخير ثم عاذف الله
فقال الى ثلاث وعشرين قال وكان عبد الله يحكي ليلة ست عشرة الى ليلة ثلاث وعشرين ثم
يقصر * القول السادس والاربعون انها في أول ليلة أو آخر ليلة أو الوتر من الليل أخرجه أبو
داود في كتاب المراسيل عن مسلم بن ابراهيم عن أبي خلد عن أبي العالية أن أعرابياً أتى النبي صلى
الله عليه وسلم وهو يصلي فقال له متى ليلة القدر فقال اطلبوها في أول ليلة وآخر ليلة والوتر من
الليل وهذا من رجاله ثقات وجميع هذه الأقوال التي حكيتها بعد الثالث فلم يجر امتثقة
على امكان حصولها والاحت على التماسها وقال ابن العربي الصحيح انها لا تعلم وهذا يصح ان
يكون قولاً آخر وأنكر هذا القول النووي وقال قد تظاهرت الاحاديث بما كان العلم بها وأخبر
بجماعة من الصالحين فلامعني لانكار ذلك ونقل الطحاوي عن أبي يوسف قولاً جوفه أنه
يرى انها ليلة أربع وعشرين أو سبع وعشرين فان ثبت ذلك عنده فهو قول آخر وهذا آخر
ما وقفت عليه من الأقوال وبعضها يمكن رده الى بعض وان كان طارها للغير وأرجحها كلها
انها في وتر من العشر الاخير وانها تنقل كما يشهد من احاديث هذا الباب وأرجحاً وتار العشر
وأربع أو ثار العشر عند الشافعية ليلة احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين على ما في حديثي
أبي سعيد وعبد الله بن أنس وأرجحها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين وقد تقدمت أدلة ذلك
قال العلماء الحكمه في اخفاء ليلة القدر لا يحصل الاجتهاد في التماسه بخلاف ما لو عرفت انها
ليلة لا تقتصر عليها كما تقدم فعود في ساعة الجمعة وهذه الحكمه مطردة عندهم بتول انها في
جميع السنة أو في جميع رمضان أو في جميع العشر الاخير أو في أو ثار خاصة الآن الا في ثم الثاني
أبقى بهواختلوا هل انها ليلة تظهروا في وقت له أم لا فقل يرى كل شئ ساجداً وقيل الاواري
كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة وقيل يسمع سلاماً أو خطاباً من الملائكة وقيل علامتها
استجابة دعاء من وفقت له واختار الطبري أن جميع ذلك غير لازم وأنه لا يشترط حصولها
رؤية شئ ولا مسمعه واختلوا أيضاً هل يحصل الثواب المرتب على ما لم انتقل أنه قامها
وان لم يظهر له شئ أو يتوقف ذلك على كشفته الهوا الى الاقول ذهب الطبري والمهاب وابن
العربي وجماعة الى الثاني ذهب الاكثر ويدل له ما وقع عنده مسلم من حديث أبي هريرة بمغلف من

يقول له القدر في واقعها وفي حديث عبادة عن جد من قامها ايماناً واحتساباً ثم وفقت له قال
 النوري معنى يوافقها أي يعلم انها ليللة القدر في واقعها ويحتمل أن يكون المراد بواقفها في نفس
 الامروان لم يعلم بذلك وفي حديث زر بن حبیش عن ابن مسعود قال من يتم الحول يجب ليللة
 القدر وهو محتمل للقولين أيضاً وقال النوري أيضاً في حديث من قام رمضان وفي حديث من قام
 ليللة القدر معناه من قامه ولو لم يوافق ليللة القدر وحصل له ذلك ومن قام ليللة القدر فواقفها حصل
 له وهو جار على ما اختاره من تفسير المواقفة بالعلم هو الذي يتبرج في نظري ولا أنكر حصول
 الثواب الجزيل لمن قام ليللة القدر وان لم يعلم به او لم يوافق له وانما الكلام على حصول
 الثواب العيني الموعود به وفرعاً على القول باشتراط العلم به أنه يختص به شخص دون شخص
 فيكشف لو احدثوا لا يكشف لآخر ولو كان ما عني بيت واحد وقال الطبري في اخفاء ليللة القدر
 دليل على كذب من زعم أنه يظهر في تلك الليلة للعين ما لا يظهر في سائر السنة اذ لو كان ذلك حقاً
 لم يختص على كل من قام ليللة السنة فضلاً عن ليللة رمضان وقمعه ابن المنبر في الحاشية بأنه
 لا ينبغي اطلاق القول بالكذب لذلك بل يجوز أن يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من
 عباده فيختص به اقوم دون قوم والذين صلى الله عليه وسلم لم يحضر العلامة ولم ينف الكرامة وقد
 كانت الامة في السنة التي حكاهما أسعد بن زول المخاروفين نرى كثيراً من السفين يقتضي
 رمضان دون سائر مع اعتقادنا أنه لا يظهر رمضان من ليللة القدر قال ومع ذلك فلا يعتقد أن ليللة
 القدر لا يراها الا من رأى الخوارق بل نخل الله واسع ورب قائم تلك الليلة لم يحصل منها الا على
 العبادة من غير رؤية خارق وآثر رأى انوار من غير عبادة والذي حصل على العبادة أفضل
 والعبرة انما هي بالاستقامة فانما تستجمل أن تكون الاكرامة بخلاف الخارق فقد يقع كرامة
 وقد يقع فتنة وانما علم وفي هذه الاحاديث رد لقول أبي الحسن الحولي المغربي أنه اعتبر ليللة
 القدر ولم يفتنه طول عمره وأنتم تكون دائماً ليللة الاحد فان كان أول الشهر ليللة الاحد كانت ليللة
 تسع وعشرين وحسب جزم اولهم من ذلك أن تكون في الاثنين من العشر الوسط لضرورة أن تار
 العشر خمسة وعار فيه بعض من تأخر عنه فقال انما تكون دائماً ليللة الجمعة وقد شوق إلى
 الحسن وكلاهما لأصل له بل هو مخالف لاجماع الصحابة في عدم كرامة هذا وهذا رأى في الرد
 والله النوفيق (تمية) وقعت هنا في نسخة الصغرى زيادة سأذكرها في آخر الباب الذي بل هذا
 بعد باب آخر ان شاء الله تعالى (في الباب) رفع معرفة ليللة القدر للتلاخي الناس
 أي بسبب تلاخي الناس وقيد الرفع بمرقة إشارة إلى أنهم لم ترفع أصلاً ورأساً قال الزين بن المنبر
 يستفاد هذا التقييد من قوله التمسوها بعد اخبارهم بانها رفعت ومن كون أن وقوع التلاخي في
 تلك الليلة لا يستلزم وقوعه فيما بعد ذلك ومن قوله فعسى أن يكون تخيراً فان وجه الخبر بمرقة
 جهة أن خفاء ما يستدعي قيام كل الشهر والعشر بخلاف ما لو بقيت معرفة تعيينها (قوله عن
 أنس عن عمادة بن الصامت) كذا رواه أكثر أصحاب جريد عن أنس ورواه مالك فقال عن جريد
 عن أنس قال خرج علينا ولم يقل عن عبادة قال ابن عبد البر والصواب اثبات عبادة وأن الحديث
 من مسنده (قوله فتلاخي) بالمهمله أي وقعت بينهم ماملاً حاجة هي المخاطبة والمنازعة والمسانة
 والاسم اللعب بالكسر والمدون رواية أبي نضرة عن أبي سعيد عن مسلم في جامع جلدان يمتصمان

* (باب رفع معرفة ليللة
 القدر للتلاخي الناس)
 حدثني محمد بن المنثري حدثني
 خالد بن الحرث حدثنا جريد
 حدثنا أنس عن عبادة بن
 الصامت قال خرج النبي
 صلى الله عليه وسلم ليخبرنا
 بليلة القدر فتلاخي

معهما الشيطان وضوء في حديث القلتان عند ابن أبي عمير وزاد أنه لقمه ما عند سدرة المسجد فخير
 بينهما فاختارت هذه الأحاديث على سبب التسميان وروى مسلم أيضا من طريق أبي سامة عن أبي
 هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أرأيتم ليل القدر ثم أيقظني بعض أهل فسيحة هذا
 سبب آخر فأما أن يحمل على التعبد بأن تكون الرؤيا في حديث أبي هريرة فمما لا يكون سبب
 التسميان إلا يقاط وأن تكون الرؤيا في حديث غيره في القليلة فيكون سبب التسميان ما ذكر من
 الخاصصة أو يحمل على اتحاد القصة ويكون التسميان وقع مرتين عن سبعة من حيث لا يمكن أن يكون
 المعنى أيقظني بعض أهل فسيحة تلاسى الرجلين فقامت لاجتناب بينهما فسيحة اللاشتغال بهما
 وقدرى عبد الرزاق من طريق سبعة من المسند صلى الله عليه وسلم قال ألا أخبركم بليلة القدر
 القدر قالوا بلى فسكت ساعة ثم قال لقد قلت لكم وأنا أعلمها ثم أنسبها فلم يذكر سبب التسميان
 وهو مما يقوى الجدل على التعدد **(قوله ريلان)** قيل هما عبد الله بن أبي حنيفة وكعب بن مالك
 ذكرهما ابن دحية ولم يذكرهما مستندا **(قوله)** ألا أخبركم بليلة القدر أي سبعين ليلة القدر **(قوله)**
 فرفعت أي من قلبي ففسيت تعيينها بالاشتغال بالمتخصصين وقيل المعنى فرفعت بركتي في تلك
 السنة وقيل التاء في رفعت للملائكة لا ليل وقال الطبري قال بعضهم رفعت أي معرفتها
 والحاصل على ذلك أن رفعتها مسبوقة بوقوعها فإذا وقعت لم يكن رفعها معني قال ويمكن أن
 يقال المراد برفعها أنها شربت أن تشع فلما اتفادها رفعت بعد فسر الشروع منزلة الوقوع
 وإذا تقرأت الذي ارتفع علم تعيينها تلك السنة فهل أعلم النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك
 بتعيينها فيه احتمال وقد تقدم قول ابن عيينة في أول الكلام على ليلة القدر أنه علم وروى
 محمد بن نصر من طريق وأبي المغيرة أن سأل زبني بنت أم سلمة عن كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يعلم ليلة القدر فقالت لا أعلمها لما أقام الناس غيرها اه وهذا قالته احتمالا وليس
 بالأمر لاحتمال أن يكون التعبد وقوع بذلك أيضا فيحصل الاجتماع في جميع العشر كما تقدم
 واستقطب السبب في الحجابات من هذه القصة استحباب كتمان ليلة القدر لأن
 رآها قال ووجه الدلالة أن الله قدر لبيته أنه لم يخبر بها وأخبر كنهه فمما قدر له فيستحب استماعه في
 ذلك وذكر في شرح المنهاج ذلك عن الحارثي قال والحكمة فيه أنها كرامة والكرامة ينبغي
 كتمانها بالاختلاف بين أهل الطريق من جهة رؤية النفس فلا يامن السلب ومن جهة أن
 لا يامن الرياء ومن جهة الأدب فلا يشاغل عن الشكر لله بالنظر إليها وذكرها للناس ومن جهة
 أنه لا يامن الحسد فيوقع غيره في الخذور ويستأنس له يقول يعقوب عليه السلام لا ينبغي لأحد من
 رؤيا على أخواتك الآية **(قوله)** فالتسوية في التسعة والسابعة والخامسة يحصل أن
 يريد بالتسعة تسعة ليال من العشر الأخيرة فتكون ليلة تسعة وعشرين ويحتمل أن يريد بها تسعة
 ليال تنفي من الشهر فتكون ليلة إحدى وأربعين بحسب تمام الشهر وتقصانه ويرجع الأول قوله
 في رواية اسمعيل بن جعفر عن حميد الحامصية في كتاب الأيمان بالنظر التسوية في التسعة والتسعة والسبع
 والخمس أي في تسعة وعشرين وسبع وعشرين وخمس وعشرين وفي رواية لاحد في تسعة وتسعين
 والله أعلم **(قوله باب)** العدل في العشر الاواخر من رمضان وفي رواية المستفي في
 رمضان **(قوله)** عن أبي يعفور بن بفتح التثنية وسكون المهملة وضم التاء ولا جند عن سفيان

رجلان من المسلمين فقال
 خرجت لأخبركم بليلة القدر
 فتلاسى فلان وفلان فرفعت
 وعسى أن يكون خير لكم
 فالتسوية في التسعة
 والسابعة والخامسة
 باب العدل في العشر
 الاواخر من رمضان
 عن ابن عبد الله حدثنا ابن
 عيينة عن أبي يعفور عن
 أبي الخضر عن مسروق عن
 عائشة رضي الله عنها

عن أبي عبيد بن نسطاس وهو أبو يعنور المذکور واجهه عبد الرحمن وهو كوفي تابعي صغير ولهم
أبو يعنور آخر تابعي كبير اسمه وقدان (قوله إذا دخل العشر) أي الآخر موصرح به في حديث
على عبد ابن أبي شيبة واليه بقي من طريق عاصم بن ضمرة عنه (قوله شتمت زه) أي اعتزل
النساء بذلك جزم عبد الرزاق عن الثوري واستشهد بقول الشاعر

توم إذا جردوا شدوا ما زرعهم * عن النساء ولو بات باطهار

وذكر ابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عباس نحوه وقال الخطابي يحتمل أن يريد به الحد في العبادة كما
يقال شددت لهذا الأمر مئزري أي شتمت له ويحتمل أن يراد التشمير والاعتزال معا ويحتمل أن
يراد الحقيقة والمجاز كمن يقول طو بل الجهاد طو بل القامة وهو طو بل الجهاد حقيقة

فيكون المراد شدة مئزره حقيقة فلم يحله واعتزل النساء وشعر للعبادة (قلت) وقد وقع في رواية
عاصم بن ضمرة المذكورة شتمت زه واعتزل النساء فخطفه بالزنا وفيه تدوى الاحتمال الأول
(قوله وأخي ليله) أي هزله فاحياه بالناعته وأخي نفسه بسهره فيه لأن النوم أخو الموت

وأضافه إلى الليل اتساعا لأن القام إذا خي باليلة ألقى ليله بجنياته وهو نحوه قوله لا تتجملوا
بموتكم قبور رأي لا تاملوا فكم كنوا كالأموال فكم يكون بموتكم كالتفويج (قوله) وأيقظ
أهله (أي للنملاة) وروى الترمذي وشهد بن نصر من حديث زيب بنت أم سلمة لم يكن النبي صلى

الله عليه وسلم إذا بقي من رمضان عشرة أيام يدع أحدا من أهله يطبق القيام إلا أقامه قال
القرطبي ذهب بعضهم إلى أن اعتزاله النساء كان بالاعتكاف وفيه نظر لقوله فيه وأيقظ أهله فإنه
يشعر بأنه كان معهم في البيت فلو كان معتكفا لكان في المسجد ولم يكن معه أحد وفيه نظر

فقد تقدم حديث اعتكفت مع النبي صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه وعلى تقدير أنه لم
يعتكف أحد منهم فيحتمل أن يوقظهن من موضعه وأن يوقظهن عندما يدخل البيت لحاجته
«(تنبيه)» وقع في نسخة الدعائي قبل هذا الباب في آخر باب تحرى ليلة القدر ما نصه قال أبو

عبد الله قال أبو نعيم كان هبيرة مع المختار يصحز على القتل قال أبو عبد الله فلم أخرج حديث هبيرة
عن علي إلا هذا ولم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله لأن عامة حديثه مضطرب انتهى وأراد
بحديث هبيرة ما أخرجه أحمد والترمذي من طريق أبي إسحق السيبعي عن هبيرة بن يريم وهو

بشع الساء الممنعة من تحت بوزن عظيم عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوقظ أهله في
العشر الأخير من رمضان وأخرج أحمد وابن أبي شيبة وأبو يعلى من طرق متعددة عن أبي
إسحق وقال الترمذي حسن صحيح وأراد حديث الحسن بن عبيد الله ما أخرجه مسلم والترمذي

أيضا والنسائي وابن ماجه من رواية عبد الواحد بن زياد عنه عن إبراهيم الخثعمي عن الأسود بن
يزيد عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في

غيرها قال الترمذي بعد تحريجه حسن غريب وأما قول أبي نعيم في هبيرة فعنه أنه كان من
أعان المختار وهو ابن أبي عبيد الله في لما غلب على الكوفة في خلافة عبيد الله بن الزبير ودعا إلى

الطلب بنم الحسين بن علي قاطاعه أهل الكوفة ممن كان يوالي أهل البيت فقتل المختار في الحرب
وغيرها ممن اتهم بقتل الحسين خلأ خلق كثيرة وكان من وثق هبيرة لم يوثر ذلك فيه عنده قد حالاه

كان متاولا ولذلك جمع الترمذي حديثه ومن وثق هبيرة ومعنى قوله يجتهد وهو بضم أوله

قالت كان النبي صلى الله
عليه وسلم إذا دخل العشر
شتمت زه وأخي ليله وأيقظ
أهله

بباض في غالب النسخ التي
بأيدينا اه معججه

وجيم وزاي يكمل القتل وأما الحسن بن عبيد الله فهو كوفي يخفي قدم يحيى القطان عليه الحسن
 ابن عمرو وقال ابن معين ثقة صالح ووثقه أبو حاتم والنسائي وغيرهما وقال الدارقطني ليس بشيء
 ولا يلقاها بالاعمش انتهى وقد تفرده بهذا الحديث عن إبراهيم وتفرده به الواحدي بن زياد عن
 الحسن ولذلك استقر به الترمذي وأما مسلم فصحيح حديثه لشواهد على عاقبته وتجنب حديث
 على التلمعني الذي ذكره البخاري وألغى عنه واستغنى البخاري عن الحديثين بما أخرجه في هذا
 الباب من طريق مسروق عن عائشة وعلى هذا فعمل الكلام المذكور أن يكون عقب حديث
 مسروق في هذا الباب لا قبله وكان ذلك من بعض النسخ والله أعلم وفي الحديث الحرص على
 مداومة القيام في العشر الأخيرة إشارة إلى الحث على حضور الجماعة ختم الله لنا بخير آمين **قوله**
أبواب الاعتكاف كذا للمستقلى وسقط عنه الإلتفات في أنه قال كذا وثبت له النبوة
 متقدمة والمستقلى مؤخره والاعتكاف لغزوم الشيء وحسن التنس عليه وشرا المعاقم في
 المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة وليس بواجب اجتماعا الأعلى من نذرته وكذا
 من شرع فيه فقطعه عامدا عند قدوم واختلاف في اشتراط الصوم له كإسباغ في باب وفرد
 وانفرد سوى دين غيلة بأشراط الطهارة له **قوله** ما **الاعتكاف في العشر الأواخر**
والاعتكاف في المساجد كلها أي مشروطة بالمسجد من غير تخصيص بمسجد دون مسجد
قوله لقوله تعالى ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد الآية ووجه الدلالة من الآية
 أنه لو صح في غير المسجد لم يخص تحريم المباشرة به لأن الجماع منافي للاعتكاف بالاجماع فعمل
 من ذكر المساجد أن المراد أن الاعتكاف لا يكون إلا في ما نقل ابن المنذر الإجماع على أن المراد
 بالمباشرة في الآية الجماع وروى الطبري وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية **قوله**
إذا اعتكفوا فخرج رجل لحاجة فأتى أمرا أنه يذهبها أن شاء ففزلت واتفق العلماء على
مشروطة المسجد للاعتكاف لا يشترط من غير من لبانة المالك فاجازته في كل مكان وأجاز
 الخليفة للأمر أن يعتكف في مسجدها وهو المكان المعد للصلاة فيه وفيه قول للشافعي قديم
 وفي وجه لا صحابه ولا أئمة الكوفة يجوز للرجال والنساء أن التطوع في البيوت أفضل وذهب أبو
 حنيفة وأجد إلى اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلوات وخصه أبو يوسف بالواجب منه
 وأما النقل في كل مسجد وقال الجمهور بعمومه في كل مسجد إلا أن تلمز الجمعة فاستحب له
 الشافعي في الجامع ومشروطة مالك لأن الاعتكاف عندهما يتقطع بالجمعة ويجب بالنسوع
 عند مالك وخصه طائفة من السلف كالزهري بالجامع مطلقا وأولاه الشافعي في القديم
 وخصه حديثه بن البان بالمساجد الثلاثة وعطاء بمسجد مكة والمدينة وإن المصيب بمسجد
 المدينه واتفقوا على أنه لا حد لا كثر ولا خلتوا في أقله فن شرط فيه الصيام قال أقله يوم ومنهم من
 من قال يصح مع شرط الصيام في دون اليوم حكاه ابن قدامة وعن مالك يشترط عشرة أيام وعنه
 يوم أو يومان ومن لم يشترط الصوم قالوا أقله ما يطاق عليه اسم لبث ولا يشترط القعود وقيل يكفي
 المرومعية النسبة كوقوف عرفة وروى عبد الرزاق عن يعلى بن أمية السجاني أني لامتكت في
 المسجد الساعة وما مكث إلا لا اعتكف واتفقوا على فساد الجماع حتى زال الحسن والزهري من
 جامع قبل رتمته الكفاية وعن شهابه يصدق بيدين بارين واختلفوا في غير الجماع في المباشرة أقوال
 ثالثها أنزل بطل والأفلا ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث **قوله** حديث ابن عمر كان

(بسم الله الرحمن الرحيم
 أبواب الاعتكاف) (باب
 الاعتكاف في العشر
 الأواخر والاعتكاف في
 المساجد كلها) لقوله تعالى
 ولا تباشروهن وأنتم
 عاكفون في المساجد
 تلك حدود الله فلا تقربوها
 كذلك بين الله آياته للناس
 لعلهم يتقون حديثنا
 إسماعيل بن عبد الله قال
 حدثني ابن وهب عن يونس
 أن نافع أخبر عن عبد الله
 ابن عمر رضي الله عنهما قال
 كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يعتكف العشر
 الأواخر من رمضان حديثنا
 عبد الله بن يوسف حديثنا
 الليث عن عقيل

عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير (٢٣٦) عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه

رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الاواخر من رمضان وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه زاد قال نافع وقد رأي عبد الله بن عمر المكيان الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف فيه من المسجد وزاد ابن ماجه وجه آخر عن نافع ان ابن عمر كان اذا اعتكف طرح له فرسه ورأه اسطوا في التوبة فانها حديث عائشة مثل حديث ابن عمر وزاد حتى نوفا الله ثم اعتكف أو واجه من بعده فيؤخذ من الأول اشتراط المسجد ومن الثاني انه لم ينسخ وليس من الخصائص وأما قول ابن نافع عن مالك فكرت في الاعتكاف وترك العبادة له مع شدة اتباعهم للأثر فوقع في نفسي أنه كأنه قال وأراهم تركوه واشد منه ولم يعني عن أحد من السلف انه اعتكف الا عن أبي بكر بن عبد الرحمن اه وكاتبه أراد صفة مخصوصة والا فقد حكى عنه عن غير واحد من العبادة ومن كلام مالك أخذ بعض أصحابه أن الاعتكاف جائز وأترك ذلك عليهم ابن العربي وقال انه سنة مؤكدة وكذا قال ابن بطال في واطلة النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على قأكده وقال أبو داود عن أحمد لا أعلم عن أحد من العلماء خلافاً أنه مسنون (قوله) عن ابن شهاب زاد معرفه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وخالفه الليث عن الزهري فقال عن عروة عن عائشة موصولاً وعن سعيد مرسلها حديث أبي سعيد وقد تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله (قوله) ما الحائض ترحل رأس المعتكف أي تخططه وتدنه (قوله) يصغي إلى بعضهم أنه أي يميل (قوله) وهو شاوور في رواية أحد والنسائي كان يأبى وهو معتكف في المسجد فيسكن على باب حجر في أغسل رأسه وسأله في المسجد وقد تقدمت روايته في كتاب الحيف ويؤخذ من ان الجاورة والاعتكاف واحد وفرق بينهما مالك وفي الحديث جواز التطيف والتطيب والغسل والحلق والتزين الحائض بالترجل والجهر وعلى انه لا يكره فيه الاما يكره في المسجد عن مالك تكره فيه الصنائع والحرف حتى طلب العلم وفي الحديث استخدام الرسل امراته برضاها وفي اخر اجبه رأسه دلالة على اشتراط المسجد للاعتكاف وعلى ان من أخرجه بعض منه من مكان حلق لا يخرج منه لم يحن حتى يخرج رجليه وبعد عليهما (قوله) ما لا يدخل أي المعتكف (البيت الحاجية) كانه أطلق على وفق الحديث (قوله) عن عروة أي ابن الزبير (وعمره) كذا في رواية الليث جمع بينهما ورواه يونس عن الاوزاعي عن الزهري عن عروة وحده ورواه مالك عنه عن عروة عن عمره قال أبو داروغه لم تابعه عليه وذكر البخاري ان عبد الله بن عمر تابعه ما كانوا ذكر الدار فظن ان أبا اويس رواه كذلك عن الزهري واتفقوا على أن الصواب قول الليث وان الباقين اختصروا منه ذكره وان ذكر عمره في رواية مالك من المزني متصل الاسانيد وقد رواه بعضهم عن مالك فوافق الليث آخر جهة النسائي أيضاً وله أصل من حديث عروة عن عائشة كما سيأتي من طريق هشام عن أبيه وهو عند النسائي من طريق تميم بن سلمة عن عروة (قوله) وكان لا يدخل البيت الحاجية زاد مسلم الحاجية الانسان وفسرها الزهري بالبول والغائط وقد اتفقوا على

وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان حتى وفاه الله تعالى ثم اعتكف أزواجه من بعده (قوله) ما لا يدخل قال حدثني مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحرث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الاوسط من رمضان فاعتكف عام حتى اذا كان ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه قال من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الاواخر فقد أريت هذا الليلة ثم أنسيت ما وقد رأيته أحضف ما عودين من صبيحتها فأنسوتها في العشر الاواخر والنسائي في كل وتر نظرت السماء تلك الليلة وكان المسجد على عريش فوكت المسجد فبصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جهته أثر الماء الطين من صبيحة احدى وعشرين (باب الحائض ترحل رأس المعتكف)

حدثنا محمد بن المنجي عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي استنماهما

صلى الله عليه وسلم يصغي إلى رأسه وهو مجاور في المسجد فأرجله وأحاطص (باب لا يدخل البيت الحاجية) حديثنا قتيبة حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة وعروة بن عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت وان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل على رأسه وهو في المسجد فأرجله وكان لا يدخل البيت الحاجية اذا كان معتكفا

استثنائهما واختلافهما في غيرهما من الحاجات كالاكل والشرب ولو خرج له ما فتوا بخارج
المسجد لم يطل به يلتحق بهما الى قوله النص يدلن احتياج اليه ووقع عند أي اود من طريق
عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت السنة على المعتكف ان لا يعود
من يضا ولا يشبه دجاجة ولا يس امرأ أو لا يبأشرها ولا يخرج حاجة الالم لا يسه منه قال أبو داود
غير عبد الرحمن لا يقول فيه البتة وحزم الدارقطني بان القدر الذي من حديث عائشة قولها
لا يخرج الا الحاجة وما عداه ممن دونهم اورد فينا عن علي والخفي والحسن البصري ان شهد
المعتكف جنازة أو عادهم يضا أو خرج للجمعة بطل اعتكافه وبه قال الكوفيون وابن المنذر
في الجمعة وقال الثوري والشافعي وأبو حنيفة ان شرط شيئا من ذلك في استدعاء اعتكافه لم يطل
اعتكافه بقوله وهو رواية عن أحمد **(قوله باب غسل المعتكف)** ذكر فيه حديث
عائشة أيضا وقد تقدمت مباحثه في كتاب الحاض **(قوله فيه فأغسله)** زاد النسائي من رواية
جاء عن ابراهيم فاعسله بخطمي **(قوله باب الاعتكاف ليلا)** أي بغير نهار **(قوله)**
حدثنا مسدد حدثني يحيى بن سعيد وهو القطان كذا وادمسدد من مسند ابن عمرو وافقه
المقدم وغيره عند مسلم وغيره وخالفهم به قوم بن ابراهيم عن يحيى فقال عن ابن عمر عن عمر
أخرجه النسائي وكذا أخرجه أبو داود عن أحمد لكنه في المسند كما قال مسدد قاله أعلم فاختلاف
فيه على عبيد الله بن عمر بن نافع وعلى أيوب بن نافع وسأني ذلك مزبديان في فرض الحس وفي
غزوة حنين **(قوله أن عمر)** لم يذكر مكان السؤال وسأني في النذر من وجه آخر ان ذلك كان
بالجعراف لما رجعو من حنين وبستهامنه الرد على من زعم ان اعتكاف عمر كان قبل المنع من
الصيام في الليل لان غزوة حنين متأخرة عن ذلك **(قوله)** كنت نذرت في الجاهلية زاد حفص
ابن غياث عن عبيد الله عند مسلم فلما أسلمت سألت وفيه رد على من زعم ان المرداب الجاهلية ما قبل
فتح مكة وأنه انتشر في الاسلام وأسر ح من فلما أخرجه الدارقطني من طريق سعيد بن بشير
عن عبيد الله باللفظ نذر عمر ان يعتكف في الشرك **(قوله أن اعتكف ليلا)** استدله على - وان
الاعتكاف بغير صوم لان الليل ليس ظرفا للصوم فلو كان شرط الامر النبي صلى الله عليه وسلم
به وتعبق بأن رواية شعبة عن عبيد الله عند مسلم يوم ما قبل ليلة لجمع ابن حبان وغيره بين
الروايتين بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة ثم أطلق ليلة أراد يومها ومن أطلق يومأ أراد ليلة وقد
ورد الامر بالصوم في رواية عمرو بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما ضعيف وقد زافها
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له اعتكف وصم أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله
ابن بديل وهو ضعيف وذكر ابن عدي والدارقطني انه تفرد بذلك عن عمرو بن دينار ورواية
من روى يومأ شاذة وقد وقع في رواية سليمان بن بلال الامة بعد أبواب فاعتكف ليلة فدل
على أنه لم يزد على نذر شيئا وان الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يشترط له خدم معين
(قوله في المسجد الحرام) زاد عمرو بن دينار في روايته عند الكعبة وقد ترجم البخاري لهذا
الحديث بعد أبواب من لم ير عليه اذا اعتكف صوما وترجمة هذا الباب مستلزمة لثانية لان
الاعتكاف اذا ساع ليلا بغير نهار استلزم حقه بغير صيام من غير عكس وباشترط الصيام قال
ابن عمر وابن عباس أخرجه عبد الرزاق عنهما باسناد صحيح وعن عائشة نحوه وبه قال مالك

* (باب غسل المعتكف) *
حدثنا محمد بن يوسف حدثنا
سفيان عن منصور عن
ابراهيم عن الاسود عن
عائشة رضي الله عنها قالت
كان النبي صلى الله عليه
وسلم يبأشرني وأنا حاض
وكان يخرج رأسه من
المسجد وهو معتكف
فأغسله وأنا حاض * (باب
الاعتكاف ليلا) * حدثنا
مسدد حدثني يحيى بن سعيد
عن عبيد الله أخبرني نافع
عن ابن عمر رضي الله عنهما
أن عمر سأل النبي صلى الله
عليه وسلم قال كنت نذرت
في الجاهلية أن اعتكف ليلة
في المسجد الحرام قال أوف
يذكر

والاوزاعي والخنفمة واختلف عن أحمد واسحق واحجج عبد الله صلى الله عليه وسلم لم يعتكف
 الا بصوم وفيه نظر لما في الباب الذي بعدد انه اعتكف في شوال كما سنده كرواحج بعض
 المالكية بان الله تعالى ذكر الاعتكاف اثر الصوم فقال ثم اتوا الصيام الى الليل ولا تباشروهن
 وانتم عما كنون وتعتقب بان ليس فيها ما يدل على تلازمهما والاعتكاف لا يصوم الا بما يعتكف ولا
 قال بدو سنده ربيعة فوالله حديث عمر في كتاب التذوكر ان شاء الله تعالى وفي الحديث ابنه اريد على
 من قال أقل الاعتكاف عشرة ايام أو أكثر من يوم وقد تقدم ثم نوله في أول الاعتكاف وتظهر
 فائدة الخلاف في نذر اعتكافها وما والله أعلم **(قوله باب اعتكاف النساء)**
 أي ما حكمه وقد أنال الشافعي كراهته لهن في المسجد الذي قبل في فيه الجماعة واحجج بحديث
 الباب فأن دال على كراهة الاعتكاف للمرأة الا في مسجد بيت الانثى تتعبر من كثرة من يراها
 وذل ابن عبد البر لان ابن عيينة زاد في الحديث أي حديث الباب انهن استأذن النبي صلى الله
 عليه وسلم في الاعتكاف فقطعت بان اعتكاف المرأة في مسجد الجماعة غير جائز انتهى بشرط
 الحنفية اجماع الاعتكاف المرأة ان تكون في مسجد بيتها وفي رواية لهم ان لها الاعتكاف في
 المسجد مع زوجها وبه قال أحمد **(قوله حديث يحيى)** هو ابن سعيد الانصاري ونسبه خلف بن
 هشام في روايته عن حماد بن زيد عند الاسماعلي **(قوله عن عمرة)** في رواية الاوزاعي الاثنية
 في أواخر الاعتكاف عن يحيى بن سعيد حديث ثني عمرة بنت عبد الرحمن **(قوله عن عائشة)** في
 رواية أبي عوانة من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد عن عمرة حديث ثني عائشة **(قوله)**
عن النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف في العشر الاواخر من رمضان فكنت اضرب له
 خباء أي تكسر الخيمة ثم موحدة وقوله فضلي الصحيح ثم يذخره وفي رواية ابن فضيل عن يحيى بن
 سعيد الاثنية في باب الاعتكاف في شوال كان يعتكف في كل رمضان فاذا صلى الغداة دخل
 واستدل بهذا على ان مبدأ الاعتكاف من أول النهار وسأني نقل الخلاف فيه **(قوله فاستأذنت)**
 حفصة عائشة ان تضرب خباء في رواية الاوزاعي المذكورة فاستأذنت عائشة فاذن لها وسألت
 حفصة عائشة ان تستأذن لها ففعلت وفي رواية ابن فضيل المذكورة فاستأذنت عائشة ان
 تعتكف فاذن لها فضربت قبة فسمعت بها حفصة فضربت قبة زاد في رواية عمرو بن الحارث
 تعتكف معه وهذا يشعر بانها فعلت ذلك بغير اذن لكن رواية ابن عيينة عن عبد الله بن مسعود
 استأذنت حفصة فاذن لها وقد ظهر من رواية حماد والاوزاعي ان ذلك كان على لسان عائشة
(قوله فلما رآته زينب بنت جحش ضربت خباء آخر) وفي رواية ابن فضيل وسمعت من زينب
 فضربت قبة أخرى وفي رواية عمرو بن الحارث فلما رآته زينب ضربت معها وكانت امرأة
 غيور ولم أقف في شيء من الطرق ان زينب استأذنت وكان هذا هو أحد ما بعث على الانكار
 الآخر **(قوله فلما أصبح النبي صلى الله عليه وسلم رأى الاخبية)** في رواية مالك التي بعده
 فلما انصرف الى المكان الذي أراد ان يعتكف فيه اذا اخبية وفي رواية ابن فضيل فلما انصرف
 من الغداة أبصر أربع قباب يعني قبة له وثلاث للاثنتين وفي رواية الاوزاعي وكان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا صلى انصرف الى بيته الذي له ليعتكف فيه وفي رواية أبي معاوية عند
 مسلم وأبي داود فامر زينب بخباها فضرب وأمر غيرهما من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم

(باب اعتكاف النساء)
 حدثنا أبو النعمان حدثنا
 حماد بن زيد حدثنا يحيى عن
 عمرة عن عائشة رضي الله
 عنها قالت كان النبي
 صلى الله عليه وسلم
 يعتكف في العشر الاواخر
 من رمضان فكنت اضرب
 له خباء فيصلي الصبح ثم يدخله
 فاستأذنت حفصة عائشة ان
 تضرب خباء فاذنت لها
 فضربت خباء فلما رآته
 زينب بنت جحش ضربت
 خباء آخر فلما أصبح النبي
 صلى الله عليه وسلم رأى
 الاخبية فقال ما هذا فاخبر

تجاءم فاضرب وهذا يقتضي تعمم الازواج بذلك وليس كذلك وقد فسرت الازواج في
الروايات الاخرى بعائشة وحفصة وزينب فقط وبين ذلك قوله في هذه الرواية اربع قباب وفي
رواية ابن عيينة عند النسائي فلما صلى الصبح اذا هو باربعة ائنية قال لمن هذه قالوا العائشة
وحفصة وزينب **(قوله آلبر)** جهرة استنهام ممدودة وبغير مدو آلبر بالنسب وقوله ترون بهن
بضم أوله أي تظنون وفي رواية مالك آلبر تقولن بهن أي تظنون والقول يطلق على الظن قال
الاعشى

أه الرحيل قدون بعد غد * حتى تقول الدار تجمعا

أي تظن ووقع في رواية الازواج آلبر اردن بهذا وفي رواية ابن عيينة آلبر تقولن بردين بهذا
والخطاب للعائشة بن من الرجال وغيرهم وفي رواية ابن فضال ما جلهن على هذا آلبر تزعوها
فلا اراها فنزعت وما استنهامية وآلبر في هذه الرواية مرفوع وقوله فلا اراها زعم ابن النيران
الرواب حذف الالف بن اراها قال لانه مجزوم بالنهي وليس كما قال **(قوله فترك الاعتكاف)**
في رواية أبي معاوية فاهرب نجبا فمقوض وهو بضم القاف وتشديد الواو المكسورة وبهذه
ضاد جمعة أي تقض وكأنه صلى الله عليه وسلم خشي أن يكون الحامل ابن علي ذلك المبالغة
والتنافس الناشئ عن الغيرة حرصا على القرب منه خاصة فيخرج الاعتكاف عن موضوعه أولا
اذن لعائشة وحفصة أو لاصكان ذلك خفيفا بالنسبة الى ما يقتضي اليه الامر من موارد بقية
السورة على ذلك فيضيق المسجد على المصاين أو بالنسبة الى أن اجتماع النسوة عنده يصير
كالمجالس فيستدور عابثا عنه عن التحلي لما تستدمن العبادة فينبو من مقصود الاعتكاف
(قوله فترك الاعتكاف ذلك الشهر ثم اعتكف عشر من شوال) في رواية الازواج فرجع
فلما ان اعتكف وفي رواية ابن فضال فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من
شوال وفي رواية أبي معاوية فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في العشر الاول من شوال
ويجمع بينهما وبين رواية ابن فضال بأن المراد بقوله آخر العشر من شوال انتهاء اعتكافه قال
الاسماعيلي فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم لان أول شوال هو يوم الفطر وصومه
حرام وقال غيره في اعتكافه في شوال دليل على أن التوافل المعتادة اذا فاتت تقضى استعجابا
واستدلالا به المالكية على وجوب قضاء العمل لمن شرع فيه ثم أبطله ولا دلالة فيه لماساقي وقال
ابن المنذر وغيره في الحديث ان المرأة لا تعتكف حتى تستاذن زوجها وانما اذا اعتكفت بغير
اذه كان له أن يجزئها وان كان باذنه فله أن يرجع فيعتكفها وعن أهل الرأي اذا أذن لها الزوج ثم
منعها ثم بذلك وامتنعت وعن مالك ليس له ذلك وهذا الحديث بحجة عليهم وفيه جواز ضرب
الاخيسة في المسجد وان الافضل للنساء ان لا يعتكفن في المسجد وفيه جواز الخروج من
الاعتكاف بعد الدخول فيه وان لا يلزم بالنية ولا بالشروع فيه ويستنبط منه سائر التطوعات
خلافا لمن قال بالازم وفيه ان أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح وهو قول
الازواج والليث والثوري وقال الأئمة الاربعون طائفة يدخل قبيل غروب الشمس وأولوا
الحديث على انه دخل من أول الليل ولكن انما تخلى بنفسه في المكان الذي أعده لنفسه بعد
صلاة الصبح وهذا الجواب يشكل على من منع الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وأجاب

فقال النبي صلى الله عليه

وسلم آلبر ترون بهن فترك

الاعتكاف ذلك الشهر ثم

اعتكف عشر من شوال —

عن هذا الحديث بانه صلى الله عليه وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وانما هم به ثم عرض له المانع المذكور فتركه فعلى هذا فاللازم أحد الأمرين إما أن يكون شرع في الاعتكاف فيدل على جواز الخروج منه وإما أن لا يكون شرع فيدل على أن أول وقته بعد صلاة الصبح وفيه أن المسجد شرط للاعتكاف لأن النساء شرعن لهن الاختجاب في البيوت فلم يكن المسجد شرطاً ما وقع ما ذكر من الإذن والمنع ولا كنف لهن بالاعتكاف في مساجد يوثقن وقال إبراهيم بن عيسى في قوله لا يرتدن دلالة على أنه ليس لهن الاعتكاف في المسجد إذ منه وانه أنه ليس يبرهن وما قاله ليس بواضح وفيه شوم الغيبة لأنها ناشئة عن الحسد المنفي إلى ترك الأفضل لاجله وفيه ترك الأفضل إذا كان فيه مصلحة وإن من خشي على عمله الرياء بتركه وقطعه وفيه أن الاعتكاف لا يجب بالنسبة وأما قضاء وصلى الله عليه وسلم له فعلى طريق الاستحباب لأنه كان إذا عمل علاناً لله ولهدأ لم يتعلم اعتكفن معه في شوال وفيه أن المرأة إذا اعتكفت في المسجد تحب لها أن تجعل لها ما يستبرها ويسترط أن تكون أقامته في موضع لا يضيئ على المصلين وفي الحديث بيان مرتبة عائشة فيكون حديثه مستانداً لا بواسطة أو يحتتمل أن يكون سبب ذلك كونه كان تلك الليلة في بيت عائشة

(قوله باب الاختبية في المسجد) ذكر فيه الحديث الماضي في الباب قبله مختصراً من طريق مالك عن يحيى بن سعيد فوقع في أكثر الروايات عن امرأة عن عائشة وسقط قوله عن عائشة في رواية النسفي والكشميني وكذا هو في الموطأ كلها وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن يوسف شيخ البخاري فيه مرسل أيضاً ويزعم أن البخاري أخرجه عن عبد الله بن يوسف موصولاً قال الترمذي رواه مالك وغير واحد عن يحيى مرسل وقال الدارقطني تابعه مالك على إرساله عبد الوهاب الثقفي ورواه الياس عن يحيى موصولاً وقال الاسماعيلي تابعه مالك أنس بن عياض وحامد بن زيد عن اختلاف عنه انتهى وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن نافع عن مالك موصولاً فصلنا على جماعة وصلوه وقد تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله

(قوله باب هل يخرج المعتكف لحوائجه) إلى باب المسجد أو رده هذه الترجمة على الاستبهاام لاحتمال القضية ما ترجم له لكن تقييده ذلك بباب المسجد مما لا يتأتى فيه الخلاف حتى يتوقف عن بت الحكم فيه وانما الخلاف في الاشتغال في المسجد بغير العبادة **(قوله)** أن صفيه زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه عند ابن حبان في رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن علي بن الحسين حديثي صفيه وهي صفيه بنت حبي بمهمله وتعتانية مصغراً بن أخطب كان أبوهارثيس خبيراً وكانت تمكثي أم يحيى وسياتي شرح تزويجها في المعازي أن شاء الله تعالى وفي تصريح علي بن الحسين بأنها حديثه ردد على من زعم أنها ماتت سنة ست وثلاثين أو قبل ذلك لأن علياً انما ولد بذلك سنة أربعين وأربعين أو نحوها والحدوث أنها ماتت سنة ثمانين وقيل بعدها وكان علي بن الحسين حين سمع منها صغيراً وقد اختلفت الرواة عن الزهري في وصل هذا الحديث وسياتي تفصيل ذلك في كتاب الاحكام أن شاء الله تعالى واعتمد المصنف الطريق الموصولة وحل الطريق المرسله على أنها عند علي عن صفيه

(باب الاختبية في المسجد)

*** حديثنا عبد الله بن يوسف**

أخبرنا مالك عن يحيى بن

سعيد عن حمزة بن عبد

الرحمن عن عائشة رضي الله

عنها أن النبي صلى الله عليه

وسلم أراد أن يعتكف فلما

انصرف إلى المكان الذي

أراد أن يعتكف إذا اختبية

خباء عائشة وخباء حفصة

وخباء زينب فقال أليس

تقولون بهن ثم انصرف فلم

يعتكف حتى اعتكف

عشر من شوال **(باب هل**

يخرج المعتكف لحوائجه

إلى باب المسجد) *** حديثنا**

أبو اليان أخبرنا شبيب

عن الزهري قال أخبرني

علي بن الحسين رضي الله

عنها أن صفيه زوج النبي

صلى الله عليه وسلم أخرجه

فلم يجعلها له للموصول كما صنع في طريق مالا في الباب قبله (قوله) انها جاءت الى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم تزوره في اعتكافه) وفي رواية معمر الاعمى في صفة ابليس فآتيته أزوره ليلاً وفي
 رواية هشام بن يوسف عن معمر بن الزهري كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد وعنده
 أزواجه فرحن وقال اصفية لا تجلي حتى انصرف معك والذي يظهر ان اختصاص صفيية بذلك
 ليكون جميعها تاخر عن رفقة فافهمها شاخسرا التوجه ليحصل لها التساوي في مدة جلوسهن
 عنده أو أن يوت رفقة كما كانت أقرب من منزلها خشى النبي صلى الله عليه وسلم عليها أو كان
 مشغولاً فافهمها بالتأخير لفرغ من شغله وبشيء مما روى عبد الرزاق من طريق حماد بن
 سعيد بن المعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان معتكفاً في المسجد فاجتمع اليه نسائه ثم تفرقن
 فقال اصفية أقلبك اني بينك فذهب معها حتى أدخلها بيتها وفي رواية هشام المذكورة وكان
 بيتها في دار اسامة زاد في رواية عبد الرزاق عن معمر وكان مسكنها في دار اسامة من زيد أبا الدار
 التي صارت بعد ذلك لاسامة بن زيد ان اسامة اذا لم يكن له دار مستقلة تبحث تسكن فيها
 صفيية وكانت بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حوالى أبواب المسجد وهذا بين صحة
 ترجمة المصنف (قوله) فتحديث عنده ساعة) زاد ابن أبي عتيق عن الزهري كسابق في الادب ساعة
 من العشاء (قوله) ثم قامت تنقلب) أي ترد الى بيتها فقام معها بقلها بفتح أوله وسكون القاف أي
 يردّها الى منزلها (قوله) حتى اذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة) وفي رواية ابن أبي عتيق الذي
 عند مسكن أم سلمة والمراد بهذا بيان المسكن الذي لقيه الرجلان فيه لثباته كان بيت صفيية
 (قوله) مترجلان من الانصار) لم أقف على تفسيره ما في شيء من كتب الحديث إلا أن ابن
 العذارى في شرح العمدة زعم انهما أسيد بن خضير وعبد بن بشر ولم يذكر ذلك مستنداً او وقع في
 رواية سفيان الاعمى بعد ثلاثة أبواب فابصر مترجل من الانصار بالافراد وقال ابن التين انه
 وهم ثم قال لا يحتمل تعدد القصة (قلت) والاصل عندهم بل هو محمول على ان أحدهما كان ناعياً
 للآخر أو خص أحدهما بخطاب المشاهدة دون الآخر ويحتمل ان يكون الزهري كان يشك فيه
 فيقول تارة رجل وتارة رجلان فقد رواه سعيد بن منصور عن هشيم عن الزهري فلقبه رجل
 أو رجلان بالشك وليس لقوله رجل مفهوم نعم رواه مسلم من وجه آخر من حديث أنس بالافراد
 ووجه ما قدمته من أن أحدهما كان ناعياً للآخر خفي أفرد ذكر الاصل وحيث ثبت ذكر
 الصورة (قوله) فسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية معمر فظفر الى النبي صلى الله
 عليه وسلم ثم أجازاً مضياً يقال جاز وأجاز بمعنى ويقال جاز الموضع اذا سار فيه وأجاز اذا قطعه
 وخلفه وفي رواية ابن أبي عتيق ثم نثنا وهو بالنساء والمجبة أي خلفناه وفي رواية معمر فلما رأيا
 النبي صلى الله عليه وسلم أسرعا في المشي وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عند
 ابن حبان فلما رأياه استحيما فربعا فافاد سبب رجوعهما وكانهما لو استمرّا ذاهبين الى مقصد هما
 مارداً عما بل لما رأى أنهما تراكبا قصد هما رجعا ردهما (قوله) على رسلك) بكسر الراء ويجوز
 فتحها أي على همتك في المشي فلمس هنا شيء تكرهه وفيه شيء يخشع تنف وتندبره فاستمع على
 همتك في رواية معمر فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم تعاليا هو بفتح اللام قال الداودي
 أي قنوا أو تكره ابن التين وقد أخرجه عن معناه بغير دليل وفي رواية سفيان فلما ابصر دعهما

انها جاءت الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تزوره
 في اعتكافه في المسجد في
 العشر الاواخر من رمضان
 فتحديث عنده ساعة
 قامت تنقلب فتقام النبي صلى
 الله عليه وسلم معها بقلها
 حتى اذا بلغت باب المسجد
 عند باب أم سلمة مترجلان
 من الانصار فسلم على
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال لهما النبي صلى
 الله عليه وسلم على رسلك

فقال تعال (قوله انما هي صفة بنت حي) في رواية يصفيان هذه صفة (قوله فتلا سبحانه الله
 يا رسول الله وكبر عليهما) زاد النسائي من طريق بشر بن شعيب عن أبيه ذلك ومثله في رواية ابن
 مسافر الا تسمية في الخمس وكذا للاسماعيلي من وجه آخر عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه وفي
 رواية ابن عتيق عند المصنف في الادب وكبر عليهما ما ما قال وله من طريق عبد الاعلى عن
 معمر بن الزهري عن ذلك علم ما في رواية هشيم فقال يا رسول الله هل نطن بك الاخيرا (قوله ان
 الشيطان يابغ من ابن آدم مبلغ الدم) كذا في رواية ابن مسافر وابن أبي عتيق وفي رواية
 معمر بن الزهري عن الانسان شربى الدم وكذا لابن ماجه من طريق عثمان بن عمر التيمي عن الزهري
 زاد عبد الاعلى فقال اني خفت ان تظلمنا نحن الشيطان يجرى الى آخره وفي رواية عبد الرحمن
 ابن اسحق ما قول لك هذا ان تكونا ظلمان شرا ولكن قد علمت ان الشيطان يجرى من ابن
 آدم تجرى الدم (قوله ابن آدم) المراد جنس اولاد آدم فيدخل فيه الرجال والنساء كقوله يا بني آدم
 وقوله يا بني اسرائيل باللفظ المذكر الا ان العرف عمه فادخل فيه النساء (قوله واني خشيت ان
 يقدف في قلوبكم شيئا) كذا في رواية ابن مسافر وفي رواية معمر بن الزهري قال شيئا وعند معمر وأبي
 داود وأحمد حديث معمر بن الزهري عن أبيه عن رجل من بني النضير عن رجل من بني النضير عن رجل من بني النضير
 شيئا والمحصل من هذه الروايات ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينسبهم الى انهم كانوا يظلمون به سواء
 قدر رعه عنده من صدق انهم ما ولكن خشيت عليهم ما يؤسوس لهم الشيطان ذلك لانهم ما غير
 معصومين فقد ينقض بهم ما ذلك الى الهلاك فيبادر الى اعلامها حاسما للمادة وتعلم الى بعدهما
 اذا وقع له مثل ذلك كما قاله الشافعي رحمه الله تعالى فقد روى الحاكم ان الشافعي كان في مجلس
 ابن عيينة فسأله عن هذا الحديث فقال الشافعي انما قال له ما ذلك لانه خاف عليهم ما الكثير ان
 ظنابه التهمة فيبادر الى اعلامها نصيحة لهما قبل ان يقدف الشيطان في نفوسهم شيئا بل كان
 به (قلت) وهو بين من الطارق التي أساءتها وغفل البزار فطعن في حديث صفة هذا واستبعد
 وتوهمه لم يأت بطائل والله الموفق وقوله يبلغ أو يجرى قبل هو على ظاهره وان الله تعالى أقدره
 على ذلك وقيل هو على سبيل الاستعارة من ثمرة اغوايه وكان لا يفارق كالم فاشتر كافي شدة
 الاتصال وعدم المفارقة وفي الحديث من القوائد جواز استعمال المعتكف بالادور المباحة من
 تشيع زائره والقيام معه والحديث مع غيره واباحه خلوة المعتكف بالزوجة وبارة المرأة
 للمعتكف وبيان شفة صلى الله عليه وسلم على أمته وارشادهم الى ما يدفع عنهم الاثم وفيه التحرز
 من التعرض لسوء الظن والاحتفاظ من كيد الشيطان والاعتذار قال ابن دقيق العيد وهذا
 مما كدفي حتى العلماء ومن يقتدى به فلا يجوز ان يفعلوا فعلا يوجب سوء الظن بهم وان كان
 لهم فيه خلص لان ذلك سبب الى ابطال الاتباع بعلمهم ومن ثم قال بعض العلماء ينبغي للحاكم ان
 يبين للعالم عليه وجه الحكم اذا كان خافيا نسب التهمة ومن هنا يظهر خطا من يتظاهر بظاهر
 السوء ويعذر بانه مجرب بذلك على نفسه وقد عظم البلاء بهذا المصنف والله أعلم وفيه اضافة
 بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اليهن وفيه جواز خروج المرأة لئلا وفيه قول سبحانه الله
 عند التعجب وقد وقعت في الحديث لتعظيم الامر وهو يلهو به العلماء من ذكره كافي حديث أم سليم
 واستدل به لابي يوسف ومحمد في جواز تعادي المعتكف اذا خرج من مكان اعتكف فيه كافه لمباحته

انما هي صفة بنت حي
 فتلا سبحانه الله يا رسول الله
 وكبر عليهما فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم ان الشيطان
 يبلغ من ابن آدم مبلغ الدم
 واني خشيت ان يقدف في
 قلوبكم شيئا

باب الاعتكاف وخروج النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة عشرين) * (٢٤٣) حدثني عبد الله بن منير مع هرون بن اسمعيل

حدثنا علي بن المبارك قال

حدثني يحيى بن ابي كثير قال

سمعت ابا سلمة بن عبد الرحمن

قال سألت ابا سعيد الخدري

قلت هل سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يذكر ليلة

القدر قال نعم اعتكفنا مع

رسول الله صلى الله عليه

وسلم العشر الاوسط من

رمضان قال فخرجنا صبيحة

عشرين قال فخطبنا رسول

الله صلى الله عليه وسلم

صبيحة عشرين فقال ان

أريت ليلة القدر واني

نسيتها فالتسوها في العشر

الاخر في وتر فاني رأيت

أني أسجد في ماء وطين ومن

كان اعتكف مع رسول الله

صلى الله عليه وسلم فليرجع

فربيع الناس الى المسجد

وماري في السماء قرعة قال

فجاءت جماعة فطفت وأقيمت

الصلاة فسجد رسول الله

صلى الله عليه وسلم في الطين

والماء حتى رأيت الطين

في أنفته وجهته * (باب

اعتكاف المستحاضة) *

وأقام زمنا يسيرا زادني الحاجة ما لم يستغرق أكثر اليوم ولادلالة فيه لانه لم يثبت ان منزل
صفية كان يثمه وبين المسجد فاصل زائد وقد حدث بعضهم اليسير نصف يوم وليس في الخبر ما يدل
عليه **بقوله** ما سمعنا الاعتكاف وخروج النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة عشرين
أورد فيه حديث أبي سعيد وقد تقدم الكلام عليه قريبا وكانه أراد بالترجمة قأويل ما وقع
في حديث مالك من قوله فلما كانت ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من اعتكافه
صبيحتها وقد تقدم فوجه ذلك وأن المراد بقوله صبيحتها الصبيحة التي قبلها قال ابن بطال هو مثل
قوله تعالى لم يلبسوا الاغشية أو ضحاها فاضاف الخبي الى العشيته وهو قولها وكل شيء متصل بشيء
فهو بضاف اليه سواء كان قبله أو بعده **بقوله** أريت بضم أوله وكسر الراء وفي رواية
الكشميهي رأيت بتقديم الراء وقعها **بقوله** نسيتها بفتح النون والكشميهي بضمها هو تشقيل
السين **بقوله** رأيت أني أسجد في رواية الكشميهي رأيت أن أسجد قال الفتح لمعناه أنه رأى
من يقول له في النوم ليلة القدر ليلة كذا وكذا وعلاقتها كذا وكذا وليس معناه أنه رأى ليلة
القدر بنفسها ثم نسبها لأن مثل ذلك لا ينسى **قلت** وقد تقدم للمصنف أن جبريل هو المنبئ بذلك
بقوله ما سمعنا الاعتكاف المستحاضة) وأورد فيه حديث عائشة **اعتكف مع رسول الله**
صلى الله عليه وسلم امرأة مستحاضة من أزواجه **قلت** قد تقدم الكلام عليه في كتاب الحيض وفي هذا
اللفظ يدل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل عني أن قوله امرأة من نسائه أي من النساء اللواتي لهن به تعلق لانه
لم يقل أن امرأة من أزواجه صلى الله عليه وسلم مستحاضة وقد تقدم ذكر المستحاضة في عهده
والخلاف فيهن ويستدل به أن نسمة هذه الزوجة وقع في رواية سعيد بن منصور عن اسمعيل
وهو ابن علي حدثنا خالد وهو الخذاء الذي أخرجه المصنف من طريقه فذكر الحديث وزاد فيه
قال وحدثنا خالد مرة أخرى عن عكرمة أن أم سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة فافاد بذلك
معرفة عنها وأزاد بذلك عدد المستحاضات والله أعلم **بقوله** ما سمعنا زيارة المرأة زوجها
في اعتكافه ذكر فيه حديث صفية بن وهب عن الزهري أحد هاتين طريق عبد الرحمن
ابن خالد من مسافر وهي موصولة والاخرى طريق هشام بن يوسف عن معمر وهي مرسلة وسأله
هنا على لفظ معمر وأعاد به الاسناد المذكور هاتين طريقين ابن مسافر في فرض الخمس على لفظه
وقد ثبت ما فيه من التواتر قريبا **بقوله** في أنفسكم هو مثل قوله في الرواية الاخرى في قلوبكم
واضافة لفظ الجمع الى المثني كثير مسموع كقوله تعالى فتدبغ قلوبكم **بقوله** ما سمعنا
هل يدرا بفتح أوله وسكون الدال بعد هاء ثم هز مضمومة أي يدفع وقوله عن نفسه أي

حدثنا قيس حدثنا بن زيد بن زريع عن خالد عن عكرمة عن عائشة رضي الله عنها قالت اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
امرأة مستحاضة من أزواجه فكانت ترى الحرة والصفرة فرمما وضعنا الطست شتمتا وهي تبلى * (باب زيارة المرأة زوجها في
اعتكافه) * حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن علي بن الحسين أن صفية
زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته ح وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر عن الزهري عن علي بن
حسين كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد وعنده أزواجه فرحن فقال لصفية بنت حيي لا تجلي حتى أنصرفت معلن وكان يثمه
في دار أسامة فخرج النبي صلى الله عليه وسلم معها فلقبهم رجلا من الانصار فظفر الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم أجازا فقال لهما
النبي صلى الله عليه وسلم تعالانها صفية بنت حيي فقالا سبحان الله يا رسول الله قال ان الشيطان يجري من الانسان مجرى الدم
واني خشيت أن يلتقي في أنفسكما شيئا * (باب هل يدرا الاعتكاف عن نفسه) * حدثنا اسمعيل بن عبد الله قال أخبرني أبي عن سليمان

عن محمد بن أبي عتيق عن الزهري عن (٢٤٤) علي بن حسين رضي الله عنهم أن صفية أخبرته ح وحدثنا علي بن عبد الله

حدثنا سفيان قال سمعت
الزهري يخبر عن علي بن
حسين أن صفية رضي الله
عنها أتت النبي صلى الله عليه
وسلم وهو متكف فلما
رجعت مشى معها فابصره
رجل من الأنصار فلما أبصره
دعاه فقال تعال هي صفية
وربما قال سفيان هذه
صفية فان الشيطان يجري
من ابن آدم مجرى الدم قلت
لسفيان أنته لئلا قال وهل
هو إلا لئلا * (باب من خرج
من اعتكافه عند الصبح) *
حدثنا عبد الرحمن بن بشر
حدثنا سفيان عن ابن جريج
عن سليمان الأحمول خال
ابن أبي يحيى عن أبي سلمة عن
أبي سعيد ح قال سفيان
وحدثنا محمد بن عمرو عن أبي
سلمة عن أبي سعيد قال وأظن
أن ابن أبي ليلى حدثنا عن
أبي سلمة عن أبي سعيد قال
اعتكفنا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم العشر الاوسط
فلما كان صبيحة عشرين
نقلنا متاعنا فانانا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال
من كان اعتكف فليرجع

بالقول والفعل وقد دل الحديث على الدفع بالقول فيلحق به الفعل وليس المعتكف بأشقي ذلك
من المصلى ثم أورد المصنف فيه حديث صفية أيضا من وجهين عن الزهري أحدهما طريق ابن
أبي عتيق وهي موصولة واسمها علي بن عبد الله شجعة هو ابن أبي أوس وأخوه أبو بكر وسليمان
هو ابن بلال والاسناد كله مبنيون والاخرى طريق سفيان وهي مرسله وساقية على لفظ
سفيان وأعادها بالاسناد المذكور ههنا من طريق ابن أبي عتيق في الادب على لفظه وقد بينت
ما فيه أيضا (قوله قلت لسفيان) وهو ابن عيينة القائل هو علي بن عبد الله بن المديني شيخ
البخاري وقوله وهل هو إلا لئلا أي وهل وقع الايمان الا في الليل وليس المراد في مكانه بل في
وقوعه وقد وقع عند النساء من طريق عبد الله بن المبارك عن سفيان بن عيينة في نفس الحديث
أن صفية أتت النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة (قوله ما سمعنا) من خرج من
اعتكافه عند الصبح ذكر فيه حديث أبي سعيد أيضا وقد تقدم الكلام عليه مستوفى وهو
محمول على أنه أراد اعتكاف الليلي دون الايام وسئل من أراد ذلك ان يدخل قبل غروب
الشمس ويخرج بعد طلوع النجف فان أراد اعتكاف الايام خاصة فدخل مع طلوع النجف ويخرج
بعد غروب الشمس فان أراد اعتكاف الايام والليالي معا فدخل قبل غروب الشمس ويخرج
بعد غروب الشمس أيضا وقد وقع في حديث الباب فلما كان صبيحة عشرين نقلنا متاعنا وهو
مشعر بانهم اعتكفوا الليلي دون الايام وحله المذهب على نقل انتقالهم وما يحتاجون اليه من
أكل الشراب والنوم اذا الحاجة لهم به في ذلك اليوم فاذا كان المساء خرجوا خفافا قال
والذلك نقلنا متاعنا ولم يقل خرجنا وقد تقدم في باب تحري ليلة القدر من وجه آخر فاذا كان حين
يسعى من عشرين ليلة ويستقبل احدي وعشرين يرجع وبذلك يجمع بين الطريقين فان القصة
واحدة والحديث واحد وهو حديث أبي سعيد (قوله حدثنا عبد الرحمن بن بشر) كذلك أكثر
وليس في رواية الاصيل وكرهه قوله ابن بشر وذكره الترمذي وحده تعليقا فقال وعبد الرحمن
حدثنا سفيان وهو ابن عيينة (قوله عن ابن جريج) في رواية الحمدي في مسنده عن سفيان حدثنا
ابن جريج (قوله عن سليمان) زاد الحمدي ابن أبي سلم (قوله وحدثنا محمد بن عمرو) القائل هو
سفيان وهو ابن عيينة وهو القائل ايضا وأظن أن ابن أبي ليلى حدثنا والحاصل أن سفيان فيه
ثلاثة أشياخ حدثنا عن أبي سلمة وقد أخرجه أحمد عن سفيان قال حدثنا محمد بن عمرو عن أبي
سلمة وابن أبي ليلى عن أبي سلمة سمعت أبا سعيد ولم يقل وأظن ومحمد بن عمرو هو ابن علقمة اللبني
ولم يخرج له البخاري الا مقرونا (قوله ما سمعنا) في باب الاعتكاف في شوال ذكر فيه حديث عمرة
عن عائشة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب اعتكاف النساء (قوله حدثنا محمد بن عمرو) في رواية
كرية هو ابن سلام (قوله فاذا صلى العداة دخل مكانه) في رواية الكشي هي حل بجملة وتشديد

الى معتكفه فاني رأيت هذه الليلة ورأيتني أجد في ما وطن فلما رجعت الى معتكفه قال وهاجرت السماء (قوله)

فطر نافو الذي بعثه بالحق لقد هاجت السماء من آخر ذلك اليوم وكان المسجد عرسا فلقد رأيت على أنه وأزنته أثر الماء والطين
* (باب الاعتكاف في شوال) * حدثنا محمد حدثنا محمد بن فضيل بن غزوان عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة
رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف في كل رمضان فاذا صلى العداة دخل مكانه الذي اعتكف فيه قال
فاستأذنته عائشة أن تعتكف فاذا نزلها فضرته فيه فبقيت فسمعت بها حفصة فضرته فيه فبقيت فسمعت زينب بها فضرته فيه فبقيت فسمعت
فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من العداة أبصر أربع قباب فقال ما هذا فاجاب خبرهن فقال ما جلن على هذا لابر

انزعه فلا أراها فنزعت فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من (٢٤٥) سؤال * (باب من لم ير عليه إذا اعتكف

﴿قوله﴾ باب من لم ير عليه إذا اعتكف صوما ذكر فيه قصة عمر بن نذر اعتكف ليلة وقد تقدمت مباحثه في باب الاعتكاف ليلة **﴿قوله﴾** باب إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم أي هل يلزمه الوفاء بذلك أم لا ذكر فيه قصة عمر أيضا وترجم له في أبواب النذر إذا نذر وأحلف ليكلم أنسا في الجاهلية ثم أسلم وكان له الحق المين بالنذر لاشترائها في التعليق وفيه إشارة إلى أن النذور والمين يعتد في الكفر حتى يجب الوفاء بهما على من أسلم وسأنا به باحثه في كتاب النذور شاء الله تعالى **﴿قوله﴾** قال أراد ليلة بضم أوله أي أظنه والاقبال ذلك هو عبيد شبح البخاري أو البخاري نفسه فقد رواه الأسماعيلي وغيره من طريق أخرى عن أبي أسامة بغير شك **﴿قوله﴾** باب الاعتكاف في العشر الأوسط من رمضان كانه أشار بذلك إلى أن الاعتكاف لا يختص بالعشر الأخير وإن كان الاعتكاف فيه أفضل **﴿قوله﴾** حدثنا أبو بكر هو ابن عباس وأبو حصين يفتح أوله هو عثمان بن عاصم والاسناد إلى أبي صالح كوفيون **﴿قوله﴾** يعتكف في كل رمضان عشرة أيام في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عباس عند النسائي يعتكف العشر الاواخر من رمضان قال ابن بطال مواظبه صلى الله عليه وسلم على الاعتكاف تدل على أنه من السنن المؤكدة وقدر وي ابن المنذر عن ابن شهاب أنه كان يقول لعبد الله بن سليمان تركوا الاعتكاف والنبي صلى الله عليه وسلم لم يتركه منذ دخل المدينة حتى قبضه الله اه وقد تقدم قول مالك أنه لم يعلم أن أحدا من السلف اعتكف إلا أبو بكر بن عبد الرحمن وأن تركهم لذلك لما فيه من الشدة **﴿قوله﴾** فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين قيل السبب في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم علم بانقضاء أجله فأراد أن يستكمل أعمال الخير ليعين لامته الاجتهاد في العمل إذا بلغوا أقصى العمر ليلتوا الله على خير أو أحولهم وقيل السبب فيه أن جبريل كان يعارضه بالقرآن في كل رمضان مرة فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه به مرتين فلذلك اعتكف قدر ما كان يعتكف مرتين ويؤيده أن عبيدا بن ماجه عن هناد عن أبي بكر بن عباس في آخر حديث الباب متصلا به وكان يعرض عليه القرآن في كل عام مرة فلما كان العام الذي قبض فيه عرضه عليه مرتين وقال ابن العربي يحتمل أن يكون سبب ذلك أنه لما ترك الاعتكاف في العشر الاخير بسبب ما وقع من أزواجه واعتكف بدله عشر من سؤال اعتكف في العام الذي يليه عشرين ليحقق قضاء العشر في رمضان اه وأقوى من ذلك أنه إنما اعتكف في ذلك العام عشرين لأنه كان في العام الذي قبله مسافرا وبل ذلك ما أخرجه النسائي واللفظ له أبو داود وصححه ابن حبان وغيره من حديث أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان فسا فر عام فم يعتكف فلما كان العام المقبل اعتكف عشرين ويحتمل تعدد هذه القصة بتعدد السبب فيكون مرة بسبب ترك الاعتكاف بعد السفر ومرة بسبب عرض القرآن مرتين وأما ما تقدمت عليه الحديث للترجمة فإن الظاهر باطلاق العشرين إنما متواليه فيتعين لذلك العشر الأوسط وأنه محل المطلق في هذه الرواية على المقيد في الروايات الأخرى **﴿قوله﴾** باب من أراد أن يعتكف ثم بدله أن يخرج أو رقيه حديث عمر

صوما * حدثنا اسمعيل ابن عبد الله عن أخيه عن سليمان عن عبد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أوف بنذرك فاعتكف ليلة * (باب إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم) * حدثنا عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر أن عمر رضي الله عنه نذر في الجاهلية أن يعتكف في المسجد الحرام قال أراد ليلة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أوف بنذرك * (باب الاعتكاف في العشر الاوسط من رمضان) * حدثنا عبد الله بن أبي شبة قال حدثنا أبو بكر عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف في كل رمضان عشرة أيام فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين يوما * (باب من أراد أن يعتكف ثم بدله

أن يخرج) * حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن سعيد قال حدثني عمر بن عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنهن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر أن يعتكف العشر الاواخر من رمضان فاستأذنته عائشة فأذن لها وسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها فاعتكف فلما رأته ذلك بنيت بحش أمرت ببناء فبني لها قالت وكان

رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى انصرف إلى بيته فأبصر الأئمة فقال ما هذا قالوا بئس عائشة وحفصة وزينب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم آلبرأدين بهذا ما أنا بعتكف فرجع فلما أظفر اعتكف عشر من شوال * (باب المعتكف يدخل رأسه البيت للغسل) * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هاشم ابن يوسف أخبرنا معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت ترجل النبي صلى الله عليه وسلم حتى حاقض وهو يعتكف في المسجد وهي شاحجرتها ينالها برأسه

عن عائشة وقد تقدمت مباحثه وفيه إشارة إلى الحزم بأنهم يدخلون في الاعتكاف ثم يخرج منه بل ترك قبل الدخول فيه وهو ظاهر الساق خلافاً لمن خالف فيه (قوله ما) المعتكف يدخل رأسه البيت للغسل) أو رديفه حديث عائشة من طريق معمر بن الزهري عن عروة عنها وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الاعتكاف * (تيسره) * الرأس مذكر اتفقا وهو من أئمة من الفقهاء وغيرهم * (خاتمة) * اشتملت أحاديث التراويح وولاية الصدر والاعتكاف من الأحاديث المرفوعة على تسعة وثلاثين حديثاً المعلق منها حديثان المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثون حديثاً والخالص منها تسعة أحاديث وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث ابن عباس في ليلة الصدر وحديث أبي هريرة في اعتكاف عشرة ليال وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أثر عفي جمع الناس على أبي بن كعب في التراويح وهو موصول وأثر الزهري في ذلك وأثر ابن عيينة في ليلة القدر وأثر ابن عباس في الناس ليلة القدر ليلة أربع وعشرين والله أعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب البيوع)

وقول الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وقوله الآن تكون تجارة حاضرة تدبرونها بينكم كداللا كثر ولم يذكر النسي ولا يؤذرا لايتين والبيوع جمع بيع وجمع لاختلاف أنواعه والبيع نقل مال إلى الغير بثمن والشره قبوله ويطلق كل منهما على الآخر وأجمع المسلمون على جواز البيوع والحكمة تقتضيه لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه غالباً وما يجب قد لا يملكه ففي تشريع البيوع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج والآية الأولى أحل في جواز البيوع والعلماء فيها أقوالاً أحكمها الله عام مخصوص فان اللفظ لفظ عموم يتناول كل بيع فيقتضي إباحة الجميع لكن قد منع الشارع بيعاً آخرى وحرمها فهو عام في الإباحة خصوصاً ما لا يدل الدليل على منعه وقيل عام أريد به الخصوص وقيل يمتنع السنة وكل هذه الأقوال تقتضي أن القدر المجل بالآلاف واللام زعم القول الرابع أن اللام في البيوع للعهد وانزلت بعد أن أباح الشرع بيعاً وحرم بيعاً فأريد بقوله وأحل الله البيع أي الذي أحله الشرع من قبل وما حاش الشافعي وغيره تدل على أن البيوع الفاسدة تسمى بيعاً وإن كانت لا تتبعها الخلف لبناء الأيمان على العرف والآية الأخرى تدل على إباحة التجارة في البيوع الحالية وأولها في البيوع المؤجلة

عبد الله بن محمد حدثنا هاشم ابن يوسف أخبرنا معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت ترجل النبي صلى الله عليه وسلم حتى حاقض وهو يعتكف في المسجد وهي شاحجرتها ينالها برأسه

(بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب البيوع)

وقول الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وقوله الآن تكون تجارة حاضرة تدبرونها بينكم * (باب ما جاء في قول الله عز وجل فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله إلى آخر السورة) * وقوله لاتاكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراض منكم * حدثنا أبو الهيثم قال حدثنا شعيب عن الزهري

ما جاء في قول الله عز وجل فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله إلى آخر السورة) * وقوله لاتاكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراض منكم * (قوله ما) ما جاء في قول الله عز وجل فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله إلى آخر السورة) * كذا لا يرد لئلا يفسد ما لا يتبعها الخلف لبناء الأيمان على العرف والآية الأخرى تدل على إباحة التجارة في البيوع الحالية وأولها في البيوع المؤجلة

قال أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه (٢٤٧) قال انكم تقولون ان أبا هريرة يكثر

الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقولون ما بال المهاجرين والانصار لا يحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حديث أبي هريرة وان اخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصنف بالاسواق وكنت أزم رسول الله صلى الله عليه وسلم على مل بطني فاشهد اذا غابوا أو احفظ اذا نسوا أو كان يشغل اخوتي من الانصار عن أموالهم وكنت امرأ مكيكنا من مساكين النعمة أي حين ينسون وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث يحدثه انه من يسقط أحد ثوبيه حتى أقفني مقابلتي هذه ثم يجمع البسه ثوبه الا ربعي ما أقول فيسقط ثوبه على حتى اذا قفني رسول الله صلى الله عليه وسلم مقابلته جعتم الى صدرى فليانبت من مقالته رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك من شئ * حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا ابراهيم بن سعد عن أبيه عن جده قال قال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه لما قدمنا المدينة آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بني وبين سعد بن الربيع فقال سعد بن الربيع اني اكث الانصار لما قسم لك نصف مالي وانكأ رأيت زوجتي تهوت

تفسر الجملة وأغرب بعض الشراح فقال ان الآيات المذكورة ظاهرة في اباحة التجارة الا الاخيرة فهي الى النبي عنها أقرب بقوله واذا رأوا تجارة أو لاهو الى آخره ثم أجاب بان التجارة المذكورة مقيدة بالصفة المذكورة فمن ثم أشير الى ذهبا فلخصت عن المعارض لم يذم والذي يظهر ان مراد البخاري بهذه الترجمة قوله وان يتعاول من فضل الله وأما ذكر التجارة فيها فقد أفرد به ترجمة تأتي بعد غناية أبواب والآية الثانية فيها تنبيذ التجارة المباحة بالتراضي وقوله أموالكم أي مال كل انسان لا يصر فيه في حرم أو المعنى لا يأخذ بضعكم مال بعض وقوله الا ان تكون الاستثناء منقطع اتصافا والتقدير لا تاكوا أموالكم بينكم بالباطل لكن ان حصلت بينكم تجارة وتراضيتم بها فليس يبطل وروى أبو داود عن حديث أبي سعيد مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم تراض وهو طرف من حديث طويل وروى الطبري من مرسل أبي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يفرق بين عان الاعن رضوا ورجاله ثقات ومن طريق أبي زرعة عن بن عروانه كان ذابا بيع رجلا يقول له خيري ثم يقول قال أبو هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفتري اثنين يعني في البيع الاعن رضوا أخرجه أبو داود أيضا وسبأ في الكلام في الخبر اقر بيان شاء الله تعالى ومن طريق سعيد بن قتادة انه تلا هذه الآية فقال التجارة رزق من رزق الله لمن ظلمه ما يبدقه اثم ذكر البخاري في الباب اربعة أساطيد * الاول حديث أبي هريرة **قوله** أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة **كذا** في رواية شعيب وقد تقدم في أو آخر كتاب العلم من طريق مالك عن الزهري فقال عن الاعرج وهو صحيح عن الزهري عن كل منهم وطريقه عن الاعرج مختصرة وسبأ في الاعتصام من طريق سفيان عن الزهري اثم منه وقد تقدمت مباحث الحديث هناك والمقصود منه قول أبي هريرة ان اخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصنف بالاسواق والصنف بفتح المهملة ووقع في رواية التائب سبأ وسكون الفاء بعده فاف والمراد بالتابع والتابع وسمت البيعة صنفه لانهم اعتادوا عند لزوم البيع شرب كفا أحدهما بكف الآخر اشارة الى أن الاملاك تضاف الى الايدي فكان يد كل واحد استقرت على ما صار له وجه الدلالة منه وقوع ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم واطلاعه عليه وقتيره له **قوله** على مل بطني أي قسنتها بالقوت أي فلم تكن له غنية عنه **قوله** غرة بفتح النون وكسر الميم أي كساء ملأ وقال زهير هي ثوب مخطط وقال القرطبي ردا على ثوبس فيها سوادوا بياض وقد تقدمت بقية مباحثه في أو آخر كتاب العلم لانه ساق هذا الكلام الاخر هناك من وجه آخر عن أبي هريرة ياتي شئ من ذلك في كتاب الاعتصام * الحديث الثاني حديث عبد الرحمن بن عوف **قوله** عن جده هو ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف **قوله** قال قال عبد الرحمن بن عوف في رواية أبي نعيم في المستخرج من طريق يحيى الحماني عن ابراهيم بن سعد بسنده عن عبد الرحمن بن عوف فهو من مسند عبد الرحمن وقد أخرجه المصنف في فضائل الانصار عن اسمعيل بن عبدالله وهو ابن أبي أويس عن ابراهيم بن سعد فقال عن أبيه عن جده قال لما قدموا المدينة آخى الخفوه من هذه الطريق مرسل وقد تبين لي بالطريق التي في هذا الباب انه موصول **قوله** آخى تقدم في الصيام بيان وقت المؤاخاة قصة سلمان وأبي الدرداء **قوله** سعد بن الربيع ساذكر ترجمته في فضائل الانصار

نزلت عنها فإذا حلت تزوجها قال فقال له (٢٤٨) عبد الرحمن لأحاجة لي في ذلك هل من سوق فيه بحجارة قال سوق فينقاع

قال فعدا اليه عبد الرحمن
فأبى فأبى وسمن قال ثم تابع
الغدو فبالت أن جاء عبد
الرحمن عليه أثر صفة فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
تروجت قال نعم قال ومن
قال امرأه من الأنصار قال
كم هنت قال زينة نواة من
ذهب أو نواة من ذهب فقال
له النبي صلى الله عليه وسلم
أولم ولو بشاة * حدثنا أحمد
ابن يونس حدثنا جهر حدثنا
محمد بن عن أنس رضي الله عنه
قال قد سمع عبد الرحمن بن
عوف المديني قال سمع النبي
صلى الله عليه وسلم يثني وبين
سعد بن الربيع الأنصاري
وكان سعد ذا غنى فقال لعبد
الرحمن أقامك على نصفين
وأزوجك قال بارك الله لك
في أهلك ومالك ولوني على
السوق فأرجع حتى استنفل
أقطا وسنفا فأتى به أهل منزله
فكفها بسيرة أو ماشاء الله
فجاء وعليه وضرم من صفة
فقال له النبي صلى الله عليه
وسلم هم قال يا رسول الله
تروجت امرأه من الأنصار

(قوله نزلت لك عنها) أي طلقتك بالإحلال وحلت أي انتقضت عدمتك وسمايتي الكلام على هذا
الحدث مستوفى في الوليمة من كتاب النكاح إن شاء الله تعالى قال ابن التين كان هذا القول
من سعد قبل أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم الأنصار أن يكتفوا المهاجرين العمل ويعطوهم
نصف الفقرة (قوله ينقاع) بفتح الناق وسكون التفتاح وسمن النون بعدها فاق قبله من
اليهود نسب السوق إليهم وذكر ابن التين أنه ضبط فينقاع بكسر النون في أكثر نسخ القابسي
وهو صواب أيضا وقد حكى فضها أيضا ويجوز صرف فينقاع على إرادة الحى وتركه على إرادة
التسيلة (قوله تابع الغدو) أي دوام الذهاب إلى السوق للتجارة بالحدث الثالث حديث أنس
في قصة عبد الرحمن بن عوف المذكورة وقد أورد المصنف من طرق عن جده وعن ثابت وعن
عبد العزيز بن صهيب كلهم عن أنس وليس في شيء أن أنسا جده عن عبد الرحمن الأمالوق في
رواية تسلم وللنسائي من طريق عبد العزيز بن عن أنس فقال عن عبد الرحمن بن عوف قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى قد كثر الحديث ووقع عند الدار قطي من طريق مالك عن
جده عن أنس عن عبد الرحمن بن عوف أيضا وذكر أن روح بن عبادة قد ربه عن مالك والحفظ
عند كبار واه الجماعة وسمايتي الكلام على حديث أنس وسمايتي فائدة واحدة واختلافها في الوليمة
إن شاء الله تعالى والغرض من إيراد هذا الحديث اشتغال بعض الصحابة بالتجارة في زمن النبي
صلى الله عليه وسلم وتقريره على ذلك وفيه ان الكسب من التجارة ونحوها أولى من الكسب
من الهبة ونحوها الحديث الرابع حديث ابن عباس في ذكر أسواق الجاهلية وتقريرها في
الاسلام وقد تقدم الكلام عليه في إنشاء كتاب الحج وقوله فيه وكان الاسلام أى وجه الاسلام
فكان هنا تامة وقائم أى طرحوا الاثم والمعنى تركوا التجارة في الحج حذرا من الاثم وقرأه ابن
عباس في مواسم الحج معدودة من الشاذ الذي صح إسناده وهو حجة وليس بقراءن * (قوله)
باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات ذكر فيه حديث النعمان بن بشير بلفظ
الترجئة وزيادة فأورد من طريقين عن الشعبي عنه والثانية من طريقين عن أبي فروة وعن
الشعبي فأورد أولا من طريق عبد الله بن عون عن الشعبي ثم من طريق ابن عيينة عن أبي
فروة عن الشعبي مراح تارة بالحديث لابن عيينة عن أبي فروة وثانيا بالتصريح بسماع أبي
فروة عن الشعبي وقد أخرجه الحميدي في مسنده عن ابن عيينة فصرح فيه بتحديث أبي فروة
وبسماع أبي فروة من الشعبي وبسماع الشعبي من النعمان على المنبر وبسماع النعمان من
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ساقه المصنف من طريق سفيان وهو الثوري عن أبي فروة
وساقه على أظنه كما صرح بذلك أبو نعيم في المستخرج وأما لفظ ابن عيينة فقد أخرجه ابن خزيمة

قال مسندت إليها قال نواة من ذهب أو وزن نواة من ذهب قال أولم ولو بشاة * حدثني عبد الله بن محمد حدثنا
سفيان عن عمر بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهم قال كانت عكاظ ومجنة وذوالحجاز أسواقا في الجاهلية فلما كان الاسلام فكانهم
تأخروا فيه فنزلت ليس عليكم جناح أن تتبعوا فدا سلام ربكم في مواسم الحج قرأها ابن عباس * (باب) الحلال بين والحرام بين
وبينهما مشبهات * حدثني محمد بن المنثري حدثني ابن أبي عدي عن ابن عون عن الشعبي قال سمعت النعمان بن بشير رضي الله
عنه يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ح وحدثنا علي بن عبد الله حدثنا ابن عيينة حدثنا أبو فروة عن الشعبي قال سمعت
النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم ح وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن أبي فروة قال سمعت الشعبي
سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهم عا عن النبي صلى الله عليه وسلم ح حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أبي فروة عن

في صحيحه والاسماعيل من طريقه ونظمه حلال بين وحرام بين ومشتبهات بين ذلك فذكره
وفي آخره ولكل ملاك حي وحى الله في الارض معاصيه وأما لفظ ابن عون فأخر حجه أبو داود
والنسائي وغيرهما بلفظ ان الحلال بين وان الحرام بين وبينهما أمور مشتهرات وأحياناً يقول
مشتبه وسأضرب لكم في ذلك مثلاً ان الله حي وان الله حرام وأنه من برع حول
الحى يوشك أن يخالطه وأنه من يخالط الرية يوشك ان يفسد وأبوفروة المذكور هو الأكبر
واسمه عروة بن الجرش المحدث الكوفي ولهم أبوفروة الأصغر الجعفي الكوفي واسمه مسلم بن
سالم ماله في البخاري سوى حديث واحد في أحاديث الانبياء **(قوله)** قال النبي صلى الله عليه وسلم
في الرواية الأولى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وقد قدمت في الإيمان الرذعة من نبي سمعته من
النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** الحلال بين والحرام بين الخ فيه تقسيم الاحكام الى ثلاثة أشياء
وهو صحيح لان النبي إما أن ينص على طلبه مع الوعيد على تركه أو ينص على تركه مع الوعيد على
فعله أو لا ينص على واحد منهما فالاول الحلال بين والثاني الحرام بين فعني قوله الحلال بين أى
لا يحتاج الى بيان أو يشترك في معرفته كل أحد والثالث مشتهر لحفاة فلا يدري هل هو حلال
أوحرام وما كان هذا أسهل ينبغى اجتنابه لانه ان كان في نفس الامر حراماً فقد برئ من تبعها
وان كان حلالاً فقد أجر على تركها بهذا التصديق الاصل في الاشياء تختلف فيه حظراً والباحة
والاولان قد برران جميعاً فان علم المتأخر منهما والافهم من خبر التسم الثالث وسأذكر ما فسرت
به الشبهة بعد هذا الباب والمراد انما مشتهرة على بعض الناس بدليل قوله عليه السلام لا يعلمها
كثير من الناس وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى هذا الحديث مستوفى في باب فصل من استبرأ
لدينه وعرضه من كتاب الايمان وقد وارد أكثر الأئمة المخرجين له على إرادته في كتاب البيوع
لان الشبهة في المعاملات تقع فيها كثيراً على تعليقاً بالانكاح وباصيدو الزناش والاطعمة
والاشربة وغير ذلك مما لا يخفى والله المستعان وفيه دليل على جواز الجرح والتعديل قاله
الغوى في شرح السمة واستنبط منه بعضهم منع اطلاق الحلال والحرام على ما لا نص فيه لانه
من جملة ما لم يستنب لكون قوله صلى الله عليه وسلم لا يعلمها كثير من الناس يشعر بأن منهم من يعلمها
وقوله في هذه الطريق استبان أى ظهر تحريمه وقوله أو شك أى قرب لان متعاطى الشبهات
قد يصادق الحرام وان لم يتعمده أو يقع فيه لاعتباده التساهل **(قوله)** **باب** تفسير
المشتبهات بتشديد الموحدة واللفظي بضمتين مختلفاً بغيرهم ولان عسا كر بعضهم الميز زيادة تاء لما
تقدم في حديث النعمان بن بشير أن الشبهات لا يعلمها كثير من الناس واقضى ذلك ان بعض
الناس يعلمها أراد المصنف أن يعرف الطريق الى معرفتها التجنب فذكر اولاً ما يضببطها ثم أورد
أحاديث يؤخذ منها ما رتب ما يجب اجتنابه منها ثم نى بباب فيه بيان ما يستحب منها ثم نى بباب
فيه بيان ما يكره وشرح ذلك أن الشيء إما أن يكون أصله التحريم أو الإباحة أو يشك فيه
فالاول كالصيد فإنه يحرم كله قبل ذكاته فإذا شك فيه لم يزل عن التحريم الا بيمين واليه الإشارة
بحديث عدي بن حاتم والثاني كالطهارة اذا حصلت لا ترفع الا بيمين الحديث واليه الإشارة
بحديث عبد الله بن زيد في الباب الثالث ومن أمنته من له زوجة وعبد وشك هل طلق أو أعق
فلا عبرة بذات وهما على ملكه والثالث ما لا يتحقق أصله ويرد بين الحظر والباحة فالاولى تركه

الشعبي عن النعمان بن بشير
رضي الله عنه قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم الحلال
بين والحرام بين وبينهما
أمور مشتهرة فمن ترك ما شبه
عليه من الاثم كان لما
استبان تركه ومن اجتبرأ
على ما يشك فيه من الاثم
أوشك أن يواقع ما استبان
والمعاصي حى الله من يرتع
حول الحى يوشك أن يواقع
* (باب تفسير المشتبهات) *

وقال حسان بن أبي سنان ما رأيت شيئا ٢٥٠ أهون من الورع دعي ما يريك إلى ما لا يريك حديثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان

أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين حدثنا عبد الله بن أبي مائة عن عتبة بن الحرث رضى الله عنه أن امرأة سوداء ماتت فزعمت أمها أن أرضعتهم ما فذكر النبي صلى الله عليه وسلم فأعرض عنه وتبسم النبي صلى الله عليه وسلم قال كفف وقد قيل وقد كانت تحتها أمة أبي آهاب التميمي * حديثنا يحيى بن قزعة حدثنا مالك بن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها قالت كان عتبة بن أبي وقاص عهدا إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زعمته فاقبضه قالت فلما كان عام النسخ أخذ سعد بن أبي وقاص وقال ابن أخي قد عهدت إلى فيه فقام عبد بن زمعة فقال أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فتساقطوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد بن رسول الله ابن أخي كان قد عهدت إلى فيه فقتل عبد بن زمعة أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فقال النبي صلى الله عليه

والله الإشارة بحديث القردة الساقطة في الباب الثاني (قوله وقال حسان بن أبي سنان) هو البصري أحد العباد في زمن التابعين وليس له في البخاري سوى هذا الموضع وقد وصله أحد في الزهد وأبو نعيم في الحلية عنه بالفظ إذا شكت في شيء فأتته ولا ينعيم من وجه آخر اجتماع يونس بن عبد و حسان بن أبي سنان فقال يونس ما عالجت شيئا أشد على من الورع فقال حسان ما عالجت شيئا أهون على منه قال كيف قال حسان تركت ما يربني إلى ما لا يربني فاستترحت قال بعض العلماء تكلم حسان على قدر مقامه والتكلى الذي أشار إليه أشد على كثير من الناس من تحمل كثير من المشاق الفعالية وقد ورد قوله دعي ما يريك إلى ما لا يريك مرفوعا أخرجه الترمذي والنسائي وأحمد وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي وفي الباب عن أنس عند أحمد من حديث ابن عمر عند الطبراني في الصغير ومن حديث أبي هريرة ووالته بن الاستع ومن قول ابن عمر أيضا ابن مسعود وغيرهما (قوله يريك) يفتح أوله ويجوز الضم يقال رابهير يسه بالفتح وأراهير يسه بالضم ربه وهي السك والتردد والمعنى إذا شكت في شيء فدعه وترك ما يربك فمأصل عظيم في الورع وقد روى الترمذي من حديث عطية السعدي مرفوعا إلى يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذر المماثلة بالأس وقد تقدمت الإشارة إليه في كتاب الإيمان قال الخطابي كل ما شكت فيه فالورع اجتنابه ثم هو على ثلاثة أقسام واجب ومستحب ومكروه فالواجب اجتناب ما يستلزم إثم ارتكابه كالمكره والمندوب اجتناب ما يكره من أكل ما لا يملكه حرام والمكروه اجتناب الرخص المشموعة على سبيل التسطع * الحديث الأول حديث عتبة بن الحرث في الرضاع ووجه الدلالة منه قوله وكيف وقد قيل فإنه يشعر بأن أمره بفراق أمرته إنما كان لأجل قول المرأة أنها أرضعتهم ما فاقبضه ان يكون صحيحا فيتركب الحرام فأمره بفراقها احتياطا على قول الأكثر قيل بل قبل شهادة المرأة وحدها على ذلك وستأتي مباحثه في كتاب الشهادات أن شاء الله تعالى * الحديث الثاني حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة وسأني مباحثه في كتاب النرائض ووجه الدلالة منه قوله صلى الله عليه وسلم احتجبي منه يا سودة مع حكمه بأنه أخوها لا يملكها كمن المأرى الشبهة بين فيه من غير زمعة أمر سودة بالاحتجاب منه احتياطا في قول الأكثر واعترض الداودي فقال ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء وأجاب ابن التين بأن وجهه أن المشبهات تأشبهت الخلال من وجه والحرام من وجه وبأنه من هذه القصة أن الحاقه بزمعة يقتضي أن لا يحتجب منه سودة والشبهة بعتبة يقتضي أن لا يحتجب وقال ابن القصار إنما يحتجب سودة منه لأن للزوج أن ينزع زوجته من أحيمها وغيره من أقاربها وقال غيره بل وجب ذلك لغلظ أمر الجلب في حق أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولو اتفق مثل ذلك لغیره لم يجب الاحتجاب كما وقع في حق الأعرابي الذي قال له لعله نزع عرق * الحديث الثالث حديث عدي بن حاتم في الصيد ووجه

وسلم هو لئلا يعبد بن زمعة ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للشراش وللعاهر الحجر ثم قال سودة الدلالة بت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم احتجبي منه يا سودة لما رأى من شبهة بعتبة ما رأى في الله * حديثنا أبو الوليد حدثنا شعبة قال أخبرني عبد الله بن أبي السرح الشيعي عن عدي بن حاتم رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المعارض فقال إذا ضاب بجمعة فكل وإذا أصاب بعرضه فقتل فلا تأكل فإنه وقيد قالت يا رسول الله أرسل كلبي وأسمي فأجده معه على الصيد كلبا آخر لم أسم عليه ولا درى أيهما أخذ قال لا تأكل إنما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر

الدلالة منه قوله انما سميت على كلبك ولم تسم على الاخر فبين له وجه المنع وهو ترك التسمية
 وابعده من استدلاله على سد الذرائع **﴿قوله ما﴾** ما يتزه (بضم أوله أي يجتنب من
 الشبهات) والكتبة هي يكره بدل يتزه **﴿قوله﴾** حدثنا سفيان وهو الثوري ومنصور هو ابن المغيرة
 وطهة هو ابن مطرف والاسناد كله كوفيون الا العجاني فانه سكن البصرة وقد دخل الكوفة
 مرارا وصرح يحيى القطان بالتحديث بين منصور وسفيان **﴿قوله﴾** مسقوطة
 مسقوطة) كذلك أكثر وفي رواية كريمة مسقوطة بضم أوله وفتح القاف قال ابن التيمي قوله
 مسقوطة كلمة غريبة لان المشهور ان سقط لازم والعرب قد تذكروا الفاعل ولفظ المنعول
 واستعمله الخطابي بقوله تعالى كان وعده ما تبا أي آتيا وقال ابن التيمسقوطة بمعنى ساقطة
 كقوله عجايبا مستورا أي ساترا وقال ابن مالك في الشواهد قوله مسقوطة بمعنى مسقطة ولا فعل
 له وانظر دهرمي قوت بمعنى مرق أي مسقرة عن ابن جنى قال وكما جاء منقول ولا فعل له جاء فعل
 ولا منقول له كشرارة الخبي عوا وضموها بضم أولهما ولم يجي مضموما كنفاء باسم (قلت) وقد
 أخرجه الامام علي بن من وجه آخر عن قبيصة شيخ البخاري فيه فقال مطروحة وأخرجه أبو نعيم
 من وجهين آخرين عن قبيصة شيخ البخاري فيه فقال بقره لم يقل مسقوطة ولا مسقطة **﴿قوله﴾**
 وقال حمام الخ) وصله في المسقطة بقامه ولفظته اني لا أتقلب الى أهل ناخذ الترة ساقطة على
 فراشي فارفعها لا كلها ثم أعشى أن تكون صدقة قال فيها (قلت) ولم يستحضر الكرمانى لفظ
 رواية حمام فقال علم الحديث غير مذكور وهو لولان **﴿قوله﴾** تكون صدقة لا كلها (قلت)
 والسمكة في ذكره هنا ما فيه من تعيين الخلل الذي رأى فيه الترة وهو فراشه صلى الله عليه وسلم
 ومع ذلك لما كلفها وذلك أبلغ في الورع قال المهابد لعل صلى الله عليه وسلم كان يقدم الصدقة ثم
 يرجع الى أهل فيعلق بثوبه من ثمر الصدقة شي فليقع في فراشه والافاق التوريقين هذا وبين أكله
 من اللحم الذي تصدق به على بريرة (قلت) ولم يخص وجود شي من ثمر الصدقة في غير بيته حتى
 يحتاج الى هذا التناول بل يحتمل أن يكون ذلك التمر جل الى بعض من يستحق الصدقة ممن هو
 في بيته وتأخر تسليم ذلك له أو جل الى بيته فقسمة بقيت منه بقية وقد روى أحمد بن طريق عمرو
 ابن شعيب عن أبيه عن جده قال تصور النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقبل له مأهرا له قال
 اني وجدت تمر ساقطة فاكها ثم ذكرته ان كان عندنا من ثمر الصدقة فما أدري أمن ذلك كانت
 الترة أم من ثمر أهلي فذلك أسهرني وهو محمول على التعدد وانه لما اتفق له أكل الترة كافي هذا
 الحديث وأقله ذلك صار بعد ذلك اذا وجد منها لم يأخذ من التردد تركه احتياطا ويحتمل أن
 يكون في حالة أكله اياها كان في مقام التشريع وفي حال تركه كان في خاصة نفسه وقال
 المهابد انما تركها صلى الله عليه وسلم نورع وليس بواجب لان الاصل ان كل شي في بيت الانسان
 على الاذاحة حتى يقوم دليل على التحريم وفيه تحريم دليل الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم
 ويؤخذ منه تحريم كثيرها من باب أولى **﴿قوله ما﴾** من لم ير الوساوس وضوها من
 الشبهات) في رواية الكشي من المشبهات بعم وثقل وفي نسخة بمئة قبل التثقل والكل
 بمعنى مثلكات وهذه الترجمة معقودة لسان ما يكره من التنطع في الورع قال الغزالي الورع
 أقسام ورع الصديقين وهو ترك ما لا يتناول بغيرة القوة على العبادة وورع المتقين وهو ترك

* (باب ما يتزه من الشبهات) *
 حدثنا قبيصة حدثنا سفيان
 عن منصور عن طهة عن
 أنس رضي الله عنه قال مر
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بقره مسقوطة فقال لولان
 تكون صدقة لا كلها
 * وقال حمام عن أبي هريرة
 رضي الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال أجد
 تمر ساقطة على فراشي
 * (باب من لم ير الوساوس
 وضوها من الشبهات) *

مالاشبهة فيه ولكن يخفى أن يجزأ إلى الحرام وورع الحالين وهو ترك ما يتطرق اليه احتمال
التعسر بمشروط أن يكون لذلك الاحتمال موقع فإن لم يكن فهو ورع الموسوسين قال ووراء ذلك
ورع النذور وهو ترك ما يستطع الشهادة أي أعمن أن يكون ذلك المتروك حراماً لا انتهى
وغرض الخنف هيايان ورع الموسوسين كن يتبع من أكل الصيد خشية أن يكون الصيد
كان لانسنان ثم أفلت منه وكن يترك شراء ما يحتاج اليه من مجهول لا يدري أماله حلال أم حرام
ولست هناك علامة تدل على الثاني وكن يترك تناول الشيء لخبر ورد فيه منغلق على ضيقه
وعدم الاحتجاج به ويكون دليل اباحتهم قويا وتواوله متنع أو مستبعد ثم ذكر فيه حديثين
* الأول (قوله) عن الزهري في رواية الحميدي عن سفيان حدثنا الزهري (قوله) عن عباد بن تميم
عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني وفي رواية الحميدي المذكورة أخبرني سعيد وهو ابن
المسيب وعباد بن تميم عن عبد الله بن زيد وقد تقدم في الطهارة عن أبي نعيم عن سفيان وسياقه
يشعر بأن طريق سعيد مرسل وطريق عباد موصولة ولم يتعرض المزي لتمييز ذلك في الأطراف
(قوله) وقال ابن أبي حفصة) هو محمد وكنيته أبو سلمة واسم والد أبي حفصة ميسرة وهو بصري
نزل الجزيرة ووطن الكرماني أن شهدا هذا وسالمنا ابن أبي حفصة وعارة بن أبي حفصة أخوة فخر
بذلك هنا فوهم فيه وهما فاحشافان والد سالم لا يعرف اسمه وهو كوفي والد عارة اسمه ثابت
بالنون ثم موحدة ثم مشناة وهو بصري أيضا لكن ميسرة ولي ثابت عربي وسالم بن أبي حفصة
من طبقة أعلى من طبقة الاثنين (قوله) لا وضوء الخ) وصل أحمد أن ابن أبي حفصة المذكور بن
طريق ووقع له بالعلم في مسند أبي العباس السراج ولقنطه عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه
مرفوعاً باللفظ المعلق وشي بعض الشراح على ظاهر قول البخاري عن الزهري لا وضوء الخ
فخرم بان هذا المتن من كلام الزهري وليس كما ظن لما ذكرته عن مسند أبي أحمد والسراج وقد
جرت عادة البخاري بهذا الاختصار كغيره من التقدير عن الزهري بهذا السند إلى النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا وضوء الحديث وأقرب أمثله ذلك ما مضى في الصوم في باب إذا أفطر في رمضان
ثم طلعت الشمس فإنه أورد حديث الباب من رواية أبي أسامة عن هشام بن مروة عن فاطمة
عن أسماء قالت أفطرنا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم طلعت الشمس قبل لهشام أمروا
بأقضاء قال وبدن قضاء قال البخاري وقال معمر سمعت هشاماً لا أدري أقضوا أم لا فهذا
أيضاً فيه حذف تقديره سمعت هشاماً عن معمر عن هشام بالسند والمتن وقال في آخره فقال
الإنسان لهشام أقضوا أم لا قال لأدري وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر كذلك وأوردته من
مسند عبد بن حميد والنا عن عبد الرزاق عن معمر سمعت هشاماً عن فاطمة عن أسماء فذكر
الحديث قال فقال الإنسان لهشام أقضوا أم لا قال لأدري * (تنبيه) * اختصر ابن أبي حفصة
هذا المتن اختصاراً مجعده فان لفظه يوم ماذا وقع الشك داخل الصلاة وخارجها ورواية غيره من
أئمة أصحاب الزهري تقتضي تخصيص ذلك بأن كان داخل الصلاة ووجهه أن خروج الریح
من المعلى هو الذي يقع له غالباً بخلاف غيره من النواقص فإنه لا يحتمل عليه إلا نادراً وليس المراد
حصراً نقض الوضوء بوجود الریح * الثاني حديث عائشة في التسمية في التيحة وقد استدلل
به على أن التسمية ليست بشرط الصحة الذبح وقد استدل به على أن التسمية ليست بشرط طافي

حدثنا أبو نعيم حدثنا ابن
عبيدة عن الزهري عن عباد
ابن نعيم عن عمه قال شكى إلى
النبي صلى الله عليه وسلم
الرجل يجدف الصلاة شيئا
أيقطع الصلاة قال لا حتى
يسمع صوتاً أو يجرد رجليه
* وقال ابن أبي حفصة عن
الزهري لا وضوء الأفياء
وجدت الریح أو سمعت
الصوت * حدثنا أحمد بن
المقدام العجلي حدثنا محمد بن
عبد الرحمن الطفاوي حدثنا
هشام بن عروة عن أبيه عن
عائشة رضي الله عنها أن
قوما قالوا يا رسول الله إن
قوماً يأتوننا بالعلم لا يدري
أذكروا اسم الله عليه أم لا
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم سموا الله عليه
وكلموه

قوله سمعت هشاماً عن
معمر عن هشام هكذا في
النسخ فقام وحرروا معن
هـ

(باب قول الله عز وجل واذا رآوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها) *حدثنا طلق بن (٢٥٢) غنام حدثنا زائدة عن حصين عن سالم

قال حدثني جابر بن رضى الله عنه قال بينما نحن نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم إذ أقبلت من الشام امرأة تحمل طعاما قالت فلتفتوا اليها حتى ما بقى مع النبي صلى الله عليه وسلم الا اثنا عشر رجلا فزلت واذا رآوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها * (باب من لم يبال من حيث كسب المال) * حدثنا آدم حدثنا ابن أبي ذؤيب حدثنا سعيد المنبري عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يابى على الناس زمان لا يبالي المرء بما احدثته أمن الحلال أم من الحرام * (باب التجارة في البر وغيره وقوله عز وجل رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله) * وقال قتادة كان القوم يتابعون ويتعجبون ولكنهم اذا انابهم سمعوا حق من حقوق الله لم تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله حتى يؤدوه الى الله * حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال كنت أتعجب في الصرف فسألت زبدين أرقم رضى الله عنه فقال قال النبي صلى الله

جواز الاكل من الذبيحة وسياق قنبره والجواب عما أورد عليه وسائر ما حثني في كتاب الذبايح مستوفى ان شاء الله تعالى وهو أصل في تحسين الظن بالمسلم وان أموره مضمونة على الكل ولا سيما أهل ذلك العصر **قوله** * (باب قول الله عز وجل واذا رآوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها) * كانه أشار بهذه الترجمة الى ان التجارة وان كانت مدحودة باعتبار كونهم من المكاسب الحلال فانهم باقتدارهم اقدمت على ما يجب تقديمه عليها وقد أورد في الباب حديث جابر في قصة انفضاض الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مختطب ومضى الكلام عليه **قوله** * (باب من لم يبال من حيث كسب المال) * في هذه الترجمة إشارة الى مذموم ترك التعري في المكاسب **قوله** * (باب من لم يبال من حيث كسب المال) * في رواية أحمد عن يزيد بن ابن أبي ذؤيب بسنده لا يتبين على الناس زمان وللنساء من وجه آخر يابى على الناس زمان ما يبالي الرجل من أين أصاب المال من حل أو حرام وهذا أوردته النساء في طريق محمد بن عبد الرحمن عن الشعبي عن أبي هريرة ووهب المزني في الاطراف فظن أن محمد بن عبد الرحمن هو ابن أبي ذؤيب فترجمه للنساء مع طريق البخاري هذه عن ابن أبي ذؤيب وليس كاطن فاني لم أقف عليه في جميع النسخ التي وقفت عليها من النساء الا عن الشعبي لا عن سعيد ومحمد بن عبد الرحمن المذكور عنه أظنه ابن أبي ليلى لا ابن أبي ذؤيب لاني لا أعرف لابن أبي ذؤيب رواية عن الشعبي وقال ابن التين أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بهذا تحذيرا من فتنة المال وهو من بعض دلائل ثبوته لا خياره بالأمور التي لم تكن في زمنه ووجه الذم من جهة التسوية بين الامرين والا فاخذ المال من الحلال ليس مذموما من حيث هو والله أعلم **قوله** * (باب التجارة في البر وغيره) * لم يقع في رواية الا كثر قوله وغيره وثبت عند الاسماعيلي وكريمة واختلف في ضمه الى الفلا كما ذكر على انه بازاي وليس في الحديث ما يدل عليه بخصوصه بل بطريق عموم المكاسب المباحة وروى ابن عباس كراهه اراء وهو الباقى بموافقة الترجمة التي بعد هذه بياض وهو التجارة في البحر وكذا ضبطها الديماطي وقرأت بخط القطب الحلبي ما يدل على انهم مضبوطة عند ابن بقال وغيره بضم الميم **قوله** * (باب ما يقتضي تعيينه من بين أنواع التجارات انتهى) * وقد أخذنا من زعم انه بالراء تخفيف إذ ليس في الآية ولا الحديث ولا الاثر اللاني أو رد هاهنا في الباب ما يرجح أحد النظمين **قوله** * (قوله وقوله عز وجل رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله) * أي وتفسير ذلك وقد روى عن ابن أبي طلحة عن ابن عباس ان المعنى لا تلهيهم عن الصلاة المكسوبة وتثبت به قوم في مدح ترك التجارة وليس بواضح **قوله** * (قوله وقال قتادة كان القوم يتابعون الخ) * لم أقف عليه موصولا عنه وقد وقع لي من كلام ابن عمر أخرجه عبد الرزاق عنه أنه كان في السوق فاقيمت الصلاة فاعلوا وحوالهم ودخلوا المسجد فقال ابن عمر فهم زلات كرا لاية وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود نحوه وفي الحديث عن سفيان الثوري كانوا يتابعون ولا يدعون الصلوات المكتوبات في الجماعة ثم أورد المصنف حديث زبدين أرقم والبراء بن عازب في الصرف وسياق الكلام عليه في باب

عليه وسلم ح وحدثني الفضل بن يعقوب حدثني الحجاج بن محمد قال ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار وعامر بن مصعب انهما سمعا أبا المنهال يقول سألت البراء بن عازب وزبدين أرقم عن الصرف فقال كانا نجرين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصرف فقال ان كان يدا بيد فلا بأس

بيع الورق بالذهب نسبة بعد سيف وستين بابا وموضع الترجمة منه قوله فيه وكانا ناجر بن علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خفي ذلك على القطب فقرأت بخطه لم يذكر أحد من الذميراج مناسبة الترجمة لهذا الحديث فيمنظر * (تنبيه) أبو المنهال المذكور في هذا الاسناد غير أبي المنهال صاحب أبي برزة سيار بن سلامة وأخرج البخاري الطريق الثانية بنزول رجل لأجل زيارة عامر بن مصعب مع عمرو بن دينار في رواية ابن جرير عنه عن أبي المنهال المذكور وعامر بن مصعب ليس له في البخاري سوى هذا الموضع الواحد (قوله نسبا) بكسر الميم له وسكون التختانية بعدها همزة وللكشمي نساء بفتح النون والمهملة ومدة (قوله ما) الخروج في التجارة وقول الله عز وجل فاتتسروا في الأرض وابتغوا من فضل الله * حدثني محمد أخبرنا محمد بن يزيد أخبرنا ابن جرير قال أخبرني عطاء عن عبيد بن عمران بأب موسى استأذن علي عمر رضي الله عنه فلم يؤذن له وكأني كان مشغولا فراجع أبو موسى فخرج عمر فقال ألم أسمع صوت عبيد الله بن قيس أئذ نواله قبل قد رجعت فدعاه فقال كأنوا عمر بذلك فقال تاتيني علي ذلك بالينة فأنطلق إلى مجالس الأنصار فسألهم فقالوا لا يشهدك على هذا الأصغرنا أبو سعيد الخدري فذهب بأبي سعيد الخدري فقال عمر أخني علي هذا من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في سندان وحده في الدنيا وغير ذلك (قوله فقال عمر أخني علي هذا من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في سندان وحده في الدنيا وغير ذلك) كذا في الأصل وأطلق عمر على الاشتغال بالتجارة لهؤلاء الأنهم بالأسواق يعني ملازمته النبي صلى الله عليه وسلم حتى سمع غيره منه ما لم يسمعهم ولم يقصد عمر ترك أصل الملازمة وهي أمر نسبي وكان احتياج عمر إلى الخروج للسوق من أجل الكسب لعباله والتعفف عن الناس وأما ما ذكره من أنه كان ملازمته ملازمة عمر للنبي صلى الله عليه وسلم لا تنفي كسبا في ترجمة المناقب والله ومطلقا ما بهي سواء كان حراما أو حلالا وفي الشرع ما يحرم فقط (قوله ما) التجارة في البحر) أي باحة ركوب البحر للتجارة وفي بعض النسخ وغيره فإن ثبت قوي قول من قرأ البر في سابق باب بضم أوله أو بالزاي (قوله وقال مطر الخ) هو مطر الوراق البصري مشهور في التابعين ووقع في رواية الحموي وحده وقال مطر وهو تصحيف وبأنه الوراق وصفه المزني والقطب وآخرون وقال الكرماني الظاهر أنه ابن الفضل المروزي شيخ البخاري وكان ظهور ذلك له من حيث أن الذين أقرروا رجال البخاري كالأباضي لم يذكرهم في الوراق المذكور لأنهم لم يستوعبوا من علي لهم وقد أخرج ابن أبي حاتم عن طريق عبد الله بن شاذب عن مطر الوراق أنه كان لا يرى بر كوكب البحر بأساوي يقول ما ذكره الله تعالى

وان كان نسبيا فلا يصلح * (باب الخروج في التجارة) وقول الله عز وجل فاتتسروا في الأرض وابتغوا من فضل الله * حدثني محمد أخبرنا محمد بن يزيد أخبرنا ابن جرير قال أخبرني عطاء عن عبيد بن عمران بأب موسى استأذن علي عمر رضي الله عنه فلم يؤذن له وكأني كان مشغولا فراجع أبو موسى فخرج عمر فقال ألم أسمع صوت عبيد الله بن قيس أئذ نواله قبل قد رجعت فدعاه فقال كأنوا عمر بذلك فقال تاتيني علي ذلك بالينة فأنطلق إلى مجالس الأنصار فسألهم فقالوا لا يشهدك على هذا الأصغرنا أبو سعيد الخدري فذهب بأبي سعيد الخدري فقال عمر أخني علي هذا من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في سندان وحده في الدنيا وغير ذلك (قوله فقال عمر أخني علي هذا من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في سندان وحده في الدنيا وغير ذلك) كذا في الأصل وأطلق عمر على الاشتغال بالتجارة لهؤلاء الأنهم بالأسواق يعني ملازمته النبي صلى الله عليه وسلم حتى سمع غيره منه ما لم يسمعهم ولم يقصد عمر ترك أصل الملازمة وهي أمر نسبي وكان احتياج عمر إلى الخروج للسوق من أجل الكسب لعباله والتعفف عن الناس وأما ما ذكره من أنه كان ملازمته ملازمة عمر للنبي صلى الله عليه وسلم لا تنفي كسبا في ترجمة المناقب والله ومطلقا ما بهي سواء كان حراما أو حلالا وفي الشرع ما يحرم فقط (قوله ما) التجارة في البحر) أي باحة ركوب البحر للتجارة وفي بعض النسخ وغيره فإن ثبت قوي قول من قرأ البر في سابق باب بضم أوله أو بالزاي (قوله وقال مطر الخ) هو مطر الوراق البصري مشهور في التابعين ووقع في رواية الحموي وحده وقال مطر وهو تصحيف وبأنه الوراق وصفه المزني والقطب وآخرون وقال الكرماني الظاهر أنه ابن الفضل المروزي شيخ البخاري وكان ظهور ذلك له من حيث أن الذين أقرروا رجال البخاري كالأباضي لم يذكرهم في الوراق المذكور لأنهم لم يستوعبوا من علي لهم وقد أخرج ابن أبي حاتم عن طريق عبد الله بن شاذب عن مطر الوراق أنه كان لا يرى بر كوكب البحر بأساوي يقول ما ذكره الله تعالى

الفلك السفن الواحد والجمع سواء وقال مجاهد تغر السفن الریح ولا تغر ٢٥٥ الریح شیامن السفن الا الفلك العظام

وقال اللث حدثني جعفر ابن ربيعة عن عبد الرحمن ابن همر بن عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ذكر رجلا من بني اسرائيل خرج في البحر فقتل حاجته وساق الحديث حدثني عبد الله بنه الخ حدثنا اللث بنه * (باب واذا رأوا تجارة أولهوا أنقضوا اليها وقوله لا تلهمهم تجارة ولا يسع عن ذكر الله) وقال قتادة كان القوم يتجرون ولكنهم كانوا اذا بانهم حتى من حقوق الله تلهمهم تجارة ولا يسع عن ذكر الله حتى يؤدوه الى الله * حدثني محمد قال حدثني محمد بن فضيل عن حصين عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن رضى الله عنه قال أقبلت عبر ونحن فصل مع النبي صلى الله عليه وسلم الى الجعة فأنقض الناس الا اثني عشر رجلا فزلت هذه الآية واذا رأوا تجارة أولهوا أنقضوا اليها وترى كونه قائما * (باب قوله أنقضوا من طيبات ما كسبتهم) * حدثنا عثمان ابن أبي شيبة قال حدثنا

في القرآن الا يبحر وجهه حل مطر ذلك على الاباحه انما سمعت في مقام الامتنان وتضمن ذلك الرد على من منع ركوب الجرس بآتي بسط ذلك في كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى **(قوله الفلك السفن الواحد والجمع سواء)** هو قول أكثر أهل اللغة ويدل عليه قوله تعالى في الفلك المشهون وقوله حتى اذا كنتم في الفلك وجرى منكم فذركم في الافراد والجمع بلفظ واحد وقيل ان الفلك بالضم والاسكان جمع فلك فيفتحين مثل أسد وأسود وقال صاحب المحكم السفينة فعلة بمعنى فاعله سميت سفينة لأنها تنسفن وجه الماء أي تنسره والجمع سفن وسفائن وسفن **(قوله وقال مجاهد الخ)** وصله الثوري في تفسيره وكذلك عبد بن جردم وجه آخر قال عباس ضبطه الاكثر نصب السفن وعكسه الاصيل والصواب الاقل عند بعضهم بناء على أن الريح الناعل وهي التي تصرف السفينة في الاقبال والادبار وضبط الاصيل صواب وهو ظاهر القرآن اذا جعل النسل للسفينة فقال وما خريفه وقوله تغر بفتح المعجمة أي تشق يقال شرت السفينة اذا شقت الماء بصوت وقيل شرت الصوت نفسه وكان مجاهد أراد ان شق السفينة للصوت انما هو بواسطة الريح ومعنى قوله ولا تغر الخ ان الصوت لا يجعل الامن كبار السفن أولا يحصل من الصغار غالباً **(قوله وقال اللث الخ)** هو طريق من حديث سابقه يتعلق في كتاب الكفالة كما ساقى وسند ذكر الكلام عليه ثم وجه تعلقه بالترجمة ظاهر من جهة ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا لم يرد في شرعنا ما ينسخه ولا يساها اذا ذكره صلى الله عليه وسلم مقرر الله وفي سابق التناء على فاعله أو ما أشبه ذلك ويحتمل أن يكون مراد المصنف بإيراد هذا ان ركوب الجمر بزل متعارفا أو فاعله من قديم الزمان فيجمل على أصل الاباحه حتى يرد دليل على المنع **(قوله في آخر حديثي عبد الله ابن صالح حدثنا اللث بنه)** فيه التصريح بوصول المعنى المذكور لم يسع ذلك في أكثر الروايات في الصحيح ولا ذكره أبو ذر الا في هذا الموضع وكذا وقع في رواية أبي الوقت **(قوله ما)** واذا رأوا تجارة أولهوا أنقضوا اليها وقوله لا تلهمهم تجارة ولا يسع عن ذكر الله وقال قتادة كان القوم يتجرون الى آخره كذا وقع جميع ذلك معاد في رواية المستنقذ وسقط لغيره الا النسق فانه ذكرها هنا وحذفها عما مضى وكذا وقع مكر رافى نسخة الضعفاء وهذا يؤيد ما تقدم من النقل عن أبي ذر الهروي أن أصل البخاري كان عند الثوري وكانت فيه الحاقات في الهواءش وغيرها وكان من ينسخ الكتاب يضع المحقق في الموضع الذي يظنه لا تقابله ثم وقع الاختلاف في التقديم والتأخير ويزاد ههنا من بعضهم احتياط فكتب المحقق في الموضعين فنشأ عنه التكرار وقد تكلف بعض التبراع في توجيهه بان قال ذكر الآية هنا لملطو قها وهو الهم وزكرها هناك لملهموها وهو تخصص وقتها لجملة غير المتلسمين بالصلاة وسماع الخطبة وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى **(قوله ما)** قوله أنقضوا من طيبات ما كسبتهم أي تفسيره وحكى ابن بطلان أنه وقع في الأصل كلوا بئلا أنقضوا وقال انه غلط اه وكذا رأيت في رواية النسق وقد ساق الآية في كتاب الركة على الصواب وقد تقدم النقل عن مجاهد انه قال في تفسيره ان المراد

جرير بن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا أنقضت المرأة من طعام يدها غير مفسدة كان لها أجرهما بانقضت ولزوجها بما كسب وللخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئا * حدثني يحيى بن جعفر حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن همام قال سمعت ابا هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أنقضت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره نكحها نصف أجره

بها التجارة ثم ذكر البخاري حديث عائشة مرفوعا اذا انفتحت المرأة من طعام بنتها الحديث وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الزكاة ثم اورد حديث أبي هريرة في ذلك بلفظ اذا انفتحت المرأة من كسب زوجها عن غير امره فلها نصف أجره وفيه رد على من عينه فيما أذن لها في ذلك والاولى أن يجعل على ما اذا انفتحت من الذي يخصها به اذا تصدقت به بغير استئذانه فانه يصدق كونه من كسبه فهو جرح عليه وكونه بغير أمره ويحتمل أن يكون أذن لها بطريق الاجال لكن المتنى ما كان بطريق التتميل ولا بد من الجمل على أحد هذين المعنيين والاخيث كان من ماله بغير اذنه لا اجالا ولا تفصيلا فهي مأزورة بذلك لا مأجورة وقد ورد فيه حديث عن ابن عمر عند الطيالسي وغيره وأما قوله في حديث أبي هريرة فلها نصف أجره فهو محمول على ما اذا لم يكن هناك من يعينها على تنفيذ الصدقة بخلاف حديث عائشة ففيه ان الخادم مثل ذلك والمعنى بالنصف في حديث أبي هريرة ان أجره وأجرها اذا جمعا كان لها النصف من ذلك فليس كل منهما أجر كامل وهما اثنان فكأنهما نصفان **قوله** **باب** من أحب البسط أى التوسع (في الرزق) وجواب من شذوف قد دره ما في الحديث وهو فليصل رحمه يستفاد منه جواز هذه المحبة خلافا لمن كرهها مطلقا **قوله** حديث محمد بن أبي يعقوب اسم أبيه اسحق بن منصور وقيل ان منصور اسم أبيه وقيل ان أبيه يعقوب بكسر الكاف وذكر الكرماني الشارح ان النووي ضبطها بفتح الكاف وتقسيمه وسلف النووي في ذلك أبو سعيد عبيد بن السمعان وهو أعلم الناس بذلك فاعل الصواب فيها في الاصل الفتح ثم كثرا استعمالها بالكسر تغييرا من العامة وقد نزل محمد المذكور البصرة ووثقه ابن معين وغيره ولم يعرف أبو حاتم الرازي حاله وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في تفسير المائدة وآخر في أوائل الاحكام والثلثة اسنادها واحمد ابى الزهري وشيخه حسان هو ابن ابراهيم الكرماني ويونس هو ابن يزيد **قوله** قال محمد هو الزهري كذا في الاصل وفي رواية أبي نعيم من وجه آخر عن حسان عن يونس بن يزيد عن الزهري **قوله** عن أنس يأتى في الادب من وجه آخر عن الزهري أخبرني أنس **قوله** وينسأ بضم أوله وسكون النون بعدها مفعلة ثم همزة أى يؤخره والاثر هنا بقية العمر قال زهير والمرامع أشمد مدوله أمل * لا ينهى الطرف حتى ينهى الأثر

(باب من أحب البسط في الرزق) * حديث محمد بن أبي يعقوب الكرماني حديثنا حسان حديثنا يونس قال محمد هو الزهري عن أنس ابن مالك رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سره أن يبسط له في رزقه أو ينسأ له في أثره فليصل رحمه

قوله وينسأ كذا الواو في النسخ التي بأيدينا وفي نسخ المتن باو بدل الواو اهـ

وسأى الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى قال العلماء معنى البسط في الرزق البركة فيه وفي العمر حصول القوة في الحسد لان صلة اقاربه صدقة والصدقة ترى المال وتزيد فيه فمهما هو ويركو لان رزق الانسان يكتب وهو في بطن أمه فلذلك احتج الى هذا التأويل أو المعنى انه يكتب مقبدا بشرط كائن يقال ان وصل رحمه فله كذا او افكذا والمعنى بقاء ذكره الجبل بعد الموت وأعرب الحكيم الترمذي فقال المراد بذلك قلة البقاء في البرزخ وقال ابن قتيبة يحتمل ان يكتب أجل العبد مائة سنة وتزكىه عشرين فان وصل رحمه زاد التزكية وقال غيره المكتوب عند الملك المؤكل به غير المعلوم عند الله عز وجل فالاول يدخل فيه التغيير وتوجهه ان المعاملات على الظواهر والمعلوم الباطن حتى لا يعلق عليه الحكم فذلك الظاهر الذي اطلع عليه الملك هو الذي يدخله الزيادة والنقص والنحو والاثبات والحكمة فيه ابلاغ ذلك الى المكلف ليعلم فضل البر وشؤم القطيعة وسيأتى ذكر هذه المسئلة مبسوطا في كتاب التدوير يأتى الكلام على ايشار الغنى

على القفر في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى **(قوله باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة)** بكسر المهملة والمدى بالاجل قال ابن بقال الشراء بالنسيئة جائز بالاجماع (قلت) لعل المصنف يحتمل ان احدا يخيل انه صلى الله عليه وسلم لا يشتري بالنسيئة لانهم ادبرن فاراد دفع ذلك التحيل وأورد المصنف فيه حديثي عائشة وأُتس في أنه صلى الله عليه وسلم اشترى شعرا الى أجل ورهن عليه درعه وسباق الكلام عليهم مستوفى في أول الرهن ان شاء الله تعالى **(قوله)** في طريق عائشة ذكرنا عند ابراهيم هو الخبي وقوله الرهن في السلم أى السلف ولم يرد به السلم العربي وقوله في حديث أنس حدثنا مسلم هو ابن ابراهيم وقوله في الطريق الثانية أسباط هو بفتح الهمزة وسكون المهملة بعدها موحدة وقوله أبو اليسع بفتح التثنية والمهملة وهو بصرى وكذا بقية رجال الاسناد وليس لأسباط في البخارى سوى هذا الموضع وقد قيل ان اسم أبيه عبد الواحد وقد ساق المصنف هنا على لفظ أبي اليسع وساقه في الرهن على لفظ مسلم بن ابراهيم والتسكية في جمعهما مع ان طريق مسلم أعلى مراعاة للغالب من عادته ان لا يذكر الحديث الواحد في موضعين باسناد واحد وان أبو اليسع المذكور فيه مقال فاحتاج ان يقرنه بمن يعضده وقوله فيسده ولقد سمعته يقول هو كلام أنس والضمير في سمعته للنبي صلى الله عليه وسلم أى قال ذلك لما رهن الدرع عند اليهودى مظهر للسبب في شرائه الى أجل وذهل من زعم انه كلام قيادة وجعل الضمير في سمعته لأنس لانه اخرج للسباق عن ظاهره بغير دليل والله اعلم **(قوله باب كسب الرجل وعمله بيده)** عطف العمل باليد على الكسب من عطف الخاص على العام لان الكسب أعم من ان يكون علما باليد أو بغيره ها وقد اختلف العلماء في أفضل المكاسب قال الماوردي أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصنعة والاشبه بمذهب الشافعي أن أطيها التجارة قال والاربح عندى ان أطيها الزراعة لانها أقرب الى التوكل وتعبه النووى يحدث المقدم الذى في هذا الباب وان الصواب ان اطيها الكسب ما كان بعمل اليد قال فان كان زراعا فهو أطيها المكاسب لما يشتمل عليه من كونه عمل اليد ولما فيه من التوكل ولما فيه من النفع العام لا لادى وللدواب ولانه لا يد فيه في العادة ان يوكل منه بغير عوض (قلت) وفوق ذلك من عمل اليد ما يكسب من اموال الكفار الجهاد وهو مكسب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو أشرف المكاسب لما فيه من اعلاء كلمة الله تعالى وخذلان كفرة اعدائه والنفع الاخرى قال ومن لم يعمل بيده فالزراعة في حقه أفضل لما ذكرنا (ثالث) وهو مبنى على ما بحث فيه من النفع المتدى ولم ينحصر النفع المتدى في الزراعة بل كل ما يعمل باليد فنفعه متدى لما فيه من تهئية اسباب ما يحتاج الناس اليه والحق ان ذلك يختلف المراتب وقد يختلف باختلاف الاحوال والاختصاص والعلم عند الله تعالى قال ابن المنذر انما يفضل عمل اليد سواء المكاسب اذ انصح العامل كما جاء مصرحاً به في حديث أبي هريرة (قلت) ومن شرطه ان لا يعقدان الرزق من الكسب بل من الله تعالى بهذه الوساطة ومن فضله العمل باليد الشغل بالامر المباح عن البطالة والنهوك وكسر النفس بذلك والتعفف عن ذلة السؤال والحاجة الى الغير ثم أورد المصنف في الباب أحاديث ولها في التجارة والثاني في الزراعة والثالث وما بعده في الصنعة الحديث الاول **(قوله)** حدثني اسمعيل بن عبد الله هو ابن أبي أويس **(قوله)**

* (باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة) *
حدثنا علي بن أنس * حدثنا عبد الواحد حدثنا الاعمش قال ذكرنا عند ابراهيم الرهن في السلم فقال حدثني الاسود عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى طعاما من يهودى الى أجل ورهنه درعا من حديث * حدثنا مسلم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن أنس ح وحدثني محمد بن عبد الله بن حوشب حدثنا أسباط أبو اليسع البصرى حدثنا هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس رضى الله عنه أنه مضى الى النبي صلى الله عليه وسلم يخبره به واهل السخنة وانه رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعا له بالمدينة عند يهودى وأخذ منه شعرا لاهله ولقد سمعته يقول ما مضى عند آل محمد صلى الله عليه وسلم صاع بر ولا صاع جب وان عنده تسع نسيئة * (باب كسب الرجل وعمله بيده) * حدثني اسمعيل بن عبد الله حدثني علي بن وهب عن يونس عن ابن شهاب

لقد علم قومي) أي قريش أو المسلمون (قوله حرفتي) بكسر المهملة وسكون الراء بعدها فاء أي جهة اكتسابي والخرفة جهة الاكتساب والتصرف في المعاش وأشار بذلك إلى أنه كان كسوبا لمؤنة ومؤنة عالة بالتجارة من غير عجز تهمد على سبيل الاعتذار عما أخذ من مال المسلمين إذا احتاج إليه (قوله وشغلت) جملة حالة أي أن القيام به وراخلافة شغلته عن الاعتراف وقد روى ابن سعد وابن المنذر بإسناد صحيح عن مسروق عن عائشة قالت لما مرض أبو بكر مرضه الذي مات فيه قال انظر وأما زادي مالي منذ دخلت الامارة فابعدوا به إلى الخليفة بعدى قالت فلما مات نظرتنا فإذا عبدوني كأن يحمل صبيانه وناسخ كان يسقي يستأناله فبعته مناهم ما إلى عمر فقال رجة الله على أبي بكر لقد أنعب من بعده وأخرج ابن سعد عن طريق القاسم بن محمد عن عائشة نحوه وزاد ان الخادم كان صبيلا يعمل سيوف المسلمين ويخدم آل أبي بكر ومن طريق ثابت عن أنس نحوه وفيه قد كنت حريصا على أن أوفّر مال المسلمين وقد كنت أصبت من اللطم واللبن وفيه وما كان عنده نار ولا درهم ما كان الا خادم ولقحة ومحمل (قوله آل أبي بكر) أي هو نفسه ومن تلزمه نفيته وقيل أراد نفسه بدليل قوله احترف حكاها الطيبي قال ويدل عليه نسق الكلام لأنه أسند الاعتراف إلى ضمير المتكلم عاطفاله على فسيما كل فلو كان المراد الاهل لتنافرتهم وبجرم المضاربي بان قوله آل أبي بكر عدول عن المتكلم إلى الغيبة على طريق الالتفات قال وقيل أراد نفسه والاول فيتم لقوله واحترف وليس بشيء بل المعنى أي كنت أكتسب لهم ما يكونونه والآن أكتسب للمسلمين قال الطيبي فائدة الالتفات انه جرد من نفسه شخصا كسوبا بالمؤنة الاهل بالتجارة فامتنع لشغل بامر المسلمين عن الاكتساب وفيه اشعار بالعلة وان من اتصف بالشغل المذكور تحقيق ان يأكل هو وعياله من بيت المال وخص الاكل من بين الاحتياجات لكونه أهمها ومعظمها قال ابن التين وفيه دليل على ان العامل أن يأخذ من عرض المال الذي يعمل فيه قدر حاجته اذ لم يكن فوقه امام يقطع له أجره معلومة وسبقه إلى ذلك الخطابي (قلت) لكن في قصة أبي بكر ان القدر الذي كان يتناوله فرض له باتفاق من الجماعة فروى ابن سعد بإسناد مرسل رجاله ثقات قال لما استخلف أبو بكر أصبح غاديا إلى السوق على رأسه أئواب يتجربهم فلقبهم عمر بن الخطاب وأبو عبد الله من الجراح فقال كيف تصنع هذا وقد وليت أمر المسلمين قال من أين اطعم عيالي قالوا فنرض لك فنرضه لك كل يوم شرطه (قوله واحترف) في رواية الكشميهني ويحترف قال ابن الاثير ادا بـ استرافه للمسلمين نظروا في أمورهم وتبينز مكاسبهم وارزاقهم وكذا قال البيضاوي المعنى أكتسب للمسلمين في أموالهم بالسعي في مصالحهم ونظم أحواهم وقال غيره يقال احترف الرجل اذا جازى على خير أو شر وقال المهلب قوله احترف لهم أي تجرلهم في سألهم حتى يعود عليهم من ربحه بقدر ما كل أو أكثر وليس بواجب على الامام أن يجزى في مال المسلمين بقدر مؤنته الا ان يطوع بذلك كما تطوع أبو بكر (قلت) والتوجيه الذي ذكره ابن الاثير أوجه لان أبي بكر بين السبب في ترك الاعتراف وهو الاشتغال بالامارة فتنفرغ للاحتراف لغيره اذ لو كان يكتنه الاعتراف لاحترف لنفسه كما كان الا ان يحمل على أنه كان يعطى المال لمن يجزى فيه ويجعل رجة للمسلمين وقد روى الامام علي في حديث الباب من طريق مدبر عن الزهري فلما استخلف عمر أكل هو وأهله من

قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها قالت لما استخلف أبو بكر الصديق قال لقد علم قومي أن حرفتي لم تكن تعجز عن مؤنة أهلي وشغلت بامر المسلمين فسيما كل آل أبي بكر من هذا المال واحترف للمسلمين فيه

المال أي مال المسلمين واحترف في مال نفسه * (تنبيه) * حديث أبي بكر هذا وإن كان ظاهره الوقف لكنه بما اقتضاه من أنه قبل أن يستخلف كان يحتقر التحصيل مؤنة أهل بصير مصر فوعا لانه يصير كقول العجاني كان يفعل كذا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقدرى ابن ناجيه وغيره من حديث أم سلمة أنها أبكر خرج تاجر الى بصرى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وتقدم في حديث أبي هريرة في أول السورع ان اخوانى من المهاجرين كان يشبه لهم الصق بالاسواق ويبقى حديث عائشة ان العجابه كانوا اعمال أنفسهم وهذا هو السرفى اراد الجارى له عقب حديثها عن أبي بكر * الحديث الثانى (قوله) حديثنا محمد حديثنا عبد الله بن زيد (كذا ثبت في جميع الروايات الا رواية أبي علي بن شبيب عن الفريرى عن الجارى حديثنا عبد الله بن زيد فمحمد على هذا هو المصنف وعبد الله بن زيد هو المقبرى وقد أكثر عنه الجارى وروى عن عمنه بواسطة وسعد هو ابن أبي أيوب وأبو الاسود هو التوفلى المعروف بتم عروة ويزم الحاركان محمد اهانها والذهلى (قوله) رواه همام) يعنى ابن يحيى (عن هشام) يعنى ابن عروة وهذا التعليق وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق هدية عنه بالنظ وكان القوم خدام أنفسهم وكانوا يروحون الى الجمعة فأمره أن يغتسلوا وبهذا اللفظ رواه قريش بن أنس عن هشام عند ابن خزيمة والباروق قد تقدم هذا الحديث من وجه عن عروة ومن وجه آخر عن عروة وتقدم شرحه مستوفى والغرض منه هنا قوله كانوا اعمال أنفسهم وقوله يكون لهم أرواح جمع ربح لان أصل ربح روح يفتح الراء وسكون الواو يقال في جمعه أيضاً أرواح بقوله * الحديث الثالث والرابع (قوله عن ثور) هو ابن زيد الشامي لابن زيد المذنب (قوله عن المقدام) هو ابن معدي كرب الكندى من صغار العجابه مات سنة بضع وثمانين بمصر وليس له فى الجارى سوى هذا الحديث وآخر فى الاطعمة (قوله مأكل أحد) زاد الاسماعيلي من بنى آدم (قوله) طعاما قط خير من أن يأكل من عمل يده) فى رواية الاسماعيلي خير بالرفع وهو جائز فى رواية له من كد يديه والمراد بالخيرية ما يستلزم العمل باليد من الفئاعن الناس ولا بن ماجه من طريق عمر بن سعد بن خالد بن معدان عنه ما كسب الرجل أطيب من عمل يديه ولا بن المنذر من هذا الوجه مأكل رجل طعاما قط أحل من عمل يديه وفى فوائد هشام بن عمار عن بقمه حديث ثور بن سعد بهذا الاسناد مثل حديث الباب وزاد من بات كالامن عمل يات مغفوره والانسائى من حديث عائشة ان أطيب مأكل الرجل من كسبه وفى الباب من حديث سعيد بن عمر عن عمه عند الحاركان من حديث رافع بن خديج عند أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود (قوله وان داود الخ) فى رواية الاسماعيلي يحذف الواو وفى روايته من كسب يده (قوله) لا يأكل الا من عمل يده وهو صريح فى الحصر بخلاف الذى قبله وحديث أبي هريرة هذا طرف من حديث سميان بن جبرج داود من أحاديث الانبياء وقع فى المستدرک عن ابن عباس بسند رواه كان داود زرادا وكان آدم حاركانا وكان نوح تجارا وكان ادريس خطايا وكان موسى راعيا وفى الحديث فضل العمل باليد وقد عمى ما يشره الشخص بنفسه على ما يشره بغيره والحكمة فى تخصيص داود بالذكر ان اقتصره فى كماله على ما عمله يده لم يكن من الحاجة لانه كان خليفة فى الارض كما قال الله تعالى وانما اتقى الاكل من طريق الافضل ولهذا ورد النبى

* حديثنا محمد حديثنا عبد الله
ابن زيد حديثنا سعيد قال
حديثى أبو الاسود عن عروة
قال قالت عائشة رضى الله
عنها كان أحب رسول الله
صلى الله عليه وسلم عمال
أنفسهم فكان يكون لهم
أرواح فقيل لهم لو اغتسلتم
رواه هشام عن هشام عن
أبيه عن عائشة * حديثنا
ابراهيم بن موسى أخبرنى
عن ثور عن خالد بن معدان
عن المقدام رضى الله عنه
عن النبى صلى الله عليه
وسلم قال مأكل أحد طعاما
قط خيرا من أن يأكل من
عمل يده وأن نبى الله داود
عليه السلام كان يأكل من
عمل يده * حديثنا يحيى بن
موسى حديثنا عبد الرزاق
أخبرنا معمر عن هشام بن
منبه حديثنا أبو هريرة عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان داود النبى عليه
السلام كان لا يأكل الا من
عمل يده

٢ قوله يفتح الراء هكذا
بالسرخ التى بايدنا وصوابه
بكسر الراء اه متبعه

صلى الله عليه وسلم قصته في مقام الاحتجاج بها على ما قدمه من أن خير الكسب عمل اليد وهذا
بعد تقرر أن شرع من قبلنا شرع لنا ولا سيما إذا ورد في شرعنا مدحه وتحسينه مع عموم قوله
تعالى فيه ما هم أقنوه وفي الحديث أن الكسب لا يتدح في التوكل وإن ذكر الشيء بديلته أو وقع في
نفس سامعه * الحديث الخامس والسادس **(قوله)** لأن يحتمل أحدكم) تقدم الكلام عليه في
باب الاستعفاف عن المسئلة وأخرجه هناك من طريق الأعرج عن أبي هريرة بعد أبواب من
طريق أبي صالح عنه وهما من طريق أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف وهو مولى ابن أزهري
وقد تقدم الكلام على ترجمته في آخر المسام وحدث الزبير بن العوام في ذلك وأورده هنا
مختصرا وساق في باب الاستعفاف من الزكاة بتمامه وتقدم الكلام عليه هناك وقوله أحبله بفتح
أوله ونظم الموحدة جمع حبل مثل فلس وأفلس **(قوله)** **باب** السهولة والسماحة
في الشراء والبيع) يحتمل أن يكون من باب ألف والنشر مرثأ وغير مرثب ويحتمل كل منهما
لكل منهما ما دال السهولة والسماحة متقاربان في المعنى فطف أحدهما على الآخر من التأكد
اللفظي وهو ظاهر حديث الباب والمراد بالسماحة ترك المضاجرة وضوالة المكاسبة في ذلك
(قوله) ومن طلب حقا فليطلبه في عفاف) أي عملا لا يحل أشار بهذا التقدير لما أخرجه الترمذي
وابن ماجه وابن حبان من حديث نافع عن ابن عمر وعائشة مرفوعا من طلب حقا فليطلبه في
عفاف وأف وأغير واف **(قوله)** حدثنا علي بن عيسى) بالتحسينة والمجتمعة **(قوله)** (رحم الله رجلا)
يحتمل الدعاء ويحتمل الخبر وبالأول جزم ابن حبيب المالكي وابن بطال ورجحه الداودي ويؤيد
الثاني ما رواه الترمذي من طريق زيد بن عطاء بن السائب عن ابن المنكدر في هذا الحديث بالنظر
غفر الله لرجل كان قبلكم كان سهلا إذا باع الحديث وهذا يشعر بأنه قصدير رجلا بعينه في
حديث الباب قال الكرماني ظاهره الأخبار لكن قرينة الاستقبال المستفاد من إذا تجعله
دعاء وتقدمه رحم الله رجلا يكون كذلك وقد يستفاد العدم من تقدمه بالشرط **(قوله)** (سحعا)
بسكون الميم وبالمهملتين أي سهلا وهي صفة مشبهة تدل على الثبوت فلذلك كرر أحوال البيع
والشراء والتقاضى والصح الجواد يقال سمح بكذا إذا جاد والمراد هنا المساهلة **(قوله)** وإذا
اقتضى) أي طلب قضاء حقه بسهولة وعدم الحاف في رواية حكها ابن التين وإذا قضى أي
أعطى الذي عليه بسهولة غير مظل وللترمذي والخالك من حديث أبي هريرة مرفوعا أن الله
يحب سمع البيع سمع الشراء سمع القضاء وللتسائي من حديث عثمان رفعه أدخل الله الجنة
رجلا كان سهلا مشترىا وبائعا وقاضيا وبتقصا ولا جدم حديث عبد الله بن عمرو نحوه
وفيه الحض على السماحة في المعاملة وأستعمال معنى الأخلاق وترك المشاحة والحض على
ترك التضيق على الناس في المطالبة وأخذ العنومهم **(قوله)** **باب** من أنظر موسرا)
أي فضل من فعل ذلك وحكمه وقد اختلف العلماء في حد الموسر فقيل من عنده مائة ومائة
من تلمزه نفعه وقال الثوري وابن المبارك وأجدوا سحق من عنده خمسون درهما وقيمتها من
الذهب فهو موسر وقال الشافعي قد يكون الشخص بالدرهم غنيا مع كسبه وقد يكون بالألف
فقير أضعفه في نفسه وكثرة عمله وقيل الموسر والمعسر يرجعان إلى العرف فمن كان حاله
بالسبيل إلى مثله بعد سار فهو موسر وعكسه وهذا هو المعتمد وما قبله أنما هو في حد من تجوز له

* حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
الميث عن عيسى بن ابن
شهاب عن أبي عبيد مولى
عبد الرحمن بن عوف أنه
سمع أباه رة رضى الله عنه
يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لأن يحتمل
أحدكم حرمة على ظهره خير
من أن يسأل أحد أفعطيه
أو ينفعه * حدثنا يحيى بن
مروى حدثنا وكيع حدثنا
هشام بن عروة عن أبيه عن
الزبير بن العوام رضى الله
عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لأن يأخذ
أحدكم أحبله * **(باب)**
السهولة والسماحة في
الشراء والبيع ومن طلب
حقا فليطلبه في عفاف) *
* حدثنا علي بن عيسى
حدثنا أبو غسان قال حدثني
محمد بن المنكدر عن جابر بن
عبد الله رضى الله عنه ما
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال رحم الله رجلا
سمحا إذا باع وإذا اشترى
وإذا اقتضى * **(باب من**
أنظر موسرا) *

المسئلة والاخذ من الصدقة **(قوله منصور)** هو ابن المعتز **(قوله)** ان حذيفة حدثه زاد مسلم في روايته من طريق نعيم بن أبي حنيد عن ربعي اجتمع حذيفة وابوسعود فقال حذيفة رجل اتي ربه فذكر الحديث وفي آخره فقال ابوسعود هكذا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنه رواية أبي عوانة عن عبد الملك بن ربعي كما ساق في هذا الباب **(قوله)** تلقت الملائكة أي استقبلت روحه عند الموت وفي رواية عبد الملك بن عمر عن ربعي في ذكر بني اسرائيل أن رجلاً كان فيمن كان قبلكم أتاه الملك ليتقبض روحه **(قوله)** أعلمت من الخير شيئاً وفي رواية بخذف همزة الاستفهام وهي مقدرة زاد في رواية عبد الملك المذكورة فقال ما أعلم قيل انظر قال ما أعلم شيئاً غير أني فذكره وسلم من طريق شقيق عن أبي مسعود رفعه حوسب رجل ممن كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان يخالط الناس وكان موسراً وفي رواية أي مالك المعلقة ههنا ووصلها عند مسلم أي الله بعد من عباده أتاه الله ما لا فقال له ما علمت في الدنيا قال ولا يكفون الله حديثاً قال يارب آتيني مالك فكنت أبايع الناس وكان خلفي الجواز الحديث وفي رواية ابن أبي عمري في هذا الحديث فيقول يارب ما علمت لك شيئاً أرجو به كثير الا انك كنت أعطيتني فضلاً من مال فذكره **(قوله)** قيساني بكسر أوله جمع في وهو الخادم حراً كان أو مملوكاً **(قوله)** أن ينظر واو يتجاوز عن الموسر كذا وقع في رواية أبي ذر والنسفي وهو لا يخالف الترجمة والباقي ان ينظروا المعسر ويتجاوزوا عن الموسر وكذا آخر جهمه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فسيه وظاهره غير مطابق للترجمة ولعل هذا هو السرفي ايراد التعاليق الآتية لان فيها ما يتوافق الترجمة **(قوله)** وقال أبو مالك عن ربعي كنت أيسر على الموسر وانظر للمعسر وهذه الطريق عن حذيفة في هذا الحديث وصلها مسلم من طريق أبي خالد الاجري عن أبي سالك كما تقدم أولاً وقال في آخره فقال ابوسعود الانصاري وعقبه بن عامر الجهني هكذا سمعناه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله)** وتابعه شعبة عن عبد الملك يعني ابن عمر **(عن ربعي)** أي عن حذيفة يعني في قوله وانظر للمعسر وقد وصله ابن ماجه من طريق أبي عامر عن شعبة بهذا اللفظ وصله المؤلف في الاستقراض عن مسلم بن ابراهيم عن شعبة باللفظ فالتجاوز عن الموسر وأخفف عن المعسر وفي آخره قول أبي مسعود هكذا سمعت **(قوله)** وقال أبو عوانة عن عبد الملك **(الح)** وصله المؤلف في ذكر بني اسرائيل مطولاً وهو كما قال أنظر الموسر وأتجاوز عن المعسر وفي آخره قول أبي مسعود هكذا سمعت **(قوله)** وقال نعيم ابن أبي هند **(الح)** وصله مسلم من طريق معمر بن مقسم عنه وقد تقدم لفظه وفيه قول أبي مسعود أيضاً قال ابن التين رواية من روى وانظر الموسر وأولى من رواية من روى وانظر المعسر لان انظار المعسر واجب **(قلت)** ولا يلزم من كونه واجباً أن لا يؤجر صاحبه عليه أو يكفر عنه بذلك من سبياً نه وساذكر الاختلاف في الوجوب في الباب الذي يليه **(قوله)** ما من **(قوله)** من أنظر معسراً روى مسلم من حديث أبي اليسر بفتح الهمزة والمهملة ثم الراء فقه من أنظر معسراً أو وضع له أنظره الله في ظل عرشه وله من حديث أبي قتادة مر فوعا من سره أن يخيه الله من كرب يوم القيامة فليحسن عن معسراً أو يضع عنه ولا جد عن ابن عباس نحوه وقال وقاد الله من فيجبهن وأختلف السلف في تفسير قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وفروى

حدثنا أحمد بن يونس حدثنا
زهير حدثنا من وراء ربعي
ابن حراش حدثه أن حذيفة
رضي الله عنه حدثه قال
قال النبي صلى الله عليه وسلم
تلقت الملائكة روح رجل
ممن كان قبلكم فقالوا أعلمت
من الخير شيئاً قال كنت أمر
قيساني أن ينظروا ويتجاوزوا
عن الموسر قال فحبوا وزوا
عنه قال أبو عبد الله وقال
أبو مالك عن ربعي كنت
أيسر على الموسر وأنظر المعسر
* وتابعه شعبة عن عبد الملك
عن ربعي وقال أبو عوانة عن
عبد الملك عن ربعي أنظر
الموسر وأتجاوز عن المعسر
وقال نعيم بن أبي هند عن
ربعي فأقبل من الموسر
وأتجاوز عن المعسر * **(باب)**
من أنظر معسراً *

الطبري وغيره من طريق ابراهيم النخعي ومجاهد وغيرهما ان الآية نزلت في دين الربا خاصة وعن
عطاء انها عامة في دين الربا وغيره واختار الطبري انها نزلت نفا في دين الربا وبلحق بدسائر
الديون لحصول المعنى الجامع بينهم فاذا عسر المديون وجب انظاره ولا سبيل الاضربه ولا الى
حبسه **(قوله)** حدثنا الزبيدي **(بالضم)** **(قوله)** عن عبد الله بن عبد الله **(اي)** ابن عتبة بن مسعود
في رواية يونس عن عمار بن عبد الله عن ابي هريرة عن عبد الله بن عبد الله **(قوله)** كان تاجر يدين
الناس في رواية ابي صالح عن ابي هريرة عن عبد الله بن عبد الله **(قوله)** كان تاجر يدين
الناس **(قوله)** تجاوزوا عنه زاد النسائي في قول الرسول خذ ما يسروا وترك ما عسر وتجاوز
ويدخل في النذر التجاوز الانتظار والوضعية وحسن التقاضي وفي حديث الباب والذي قبله ان
السيرة من الحسنات اذا كان خالصة كغير كثير من السيات وفيه ان الاخر يحصل لمن يامر به
وان لم يتول ذلك بنفسه وهذا كد بعد تقرير ان شرع من قبلنا اذا جاء في شرعنا في سياق المدح
كان حسنا عندنا **(قوله)** **(اي)** ما فيه من عيب وقوله ونحمان العام بعد الخاص
اي البائع والمشتري **(قوله)** **(لم يكن)** اي ما فيه من عيب وقوله ونحمان العام بعد الخاص
وحذف جواب الشرط للعلم به وتقديره ترك له ما في بيعهما كما في حديث الباب وقال ابن بطال
اصل هذا الباب ان نصيحة المسلم واجبة **(قوله)** **(ويذكر عن)** العدا **(بالتثنية)** واخره همز بوزن
الفعال ان خالدين هود بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة يحضون قتل الحديث اسلم بعد
ثنتين **(قوله)** هذا ما اشترى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من العدا بن خالد هكذا وقع هذا
التعليق وقد وصل الحديث الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن الجارود وابن منده كلهم من
طريق عبد المجيد بن ابي يزيد عن العدا بن خالد فاتفقوا على ان البائع النبي صلى الله عليه وسلم
والمشتري العدا عكس ما هنا فقتل ان الذي وقع هناك ما قبل وقيل هو صواب وهو من الرواية
بالمعنى لان اشترى وباع عني واحد ولزم من ذلك تقديم اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم على اسم
العداء وشرحه ابن العربي على ما وقع في الترمذي فقال فيه المبدأ باسم المفضل في الشروط اذا
كان هو المشتري قال وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم له ذلك وهو ممن لا يجوز عليه نقض
عهده لتعلم الخلق قال ثم ان ذلك على سبيل الاستحباب لانه قد يعطى صفقات كثيرة بغير عهدة
وفيه كتابة الاسم واسم الاب والجد في العهدة الا اذا كان مشهورا بصفة يتخصه ولذلك قال محمد
رسول الله فاستغنى بصفته عن تسمية ونسب العدا بن خالد قال وفي قوله هذا ما اشترى ثم قال
بيع المسلم المسلم اشارة الى ان لا فرق بين الشراء والبيع **(قوله)** **(بيع المسلم المسلم)** فيه انه ليس من
شأن المسلم الخديعة وان تصدق بالثاني بقول الكتاب هذا ما اشترى أو أصدق لا بأس به ولا عبرة
بوسوسة من منع من ذلك وزعم أنهم اتلبس بما التافهة **(قوله)** **(لا داع)** اي لا عيب والمراد به الباطن
سواء ظهر منه شيء أم لا كوجع الكبد والسعال قاله المطري وقال ابن التيمي في الحاشية قوله
لا داع اي بكتبة البائع والافلو كان بالعداء او بينه البائع لكن من بيع المسلم للمسلم ومحصله انه لم
يرد بقوله لا داع في الداء مطابقا لثني داء مخصوص وهو ما لم يطلع عليه **(قوله)** **(ولا ختم)** بكسر
المجمة وفتحها وسكون الموحدة بعد هاء مثلية أي مسيما من قوم لهم عهد قاله المطري وقيل
المراد الاخلاق الحسنة كالاباق وقال صاحب العين الرية وقيل المراد الحرام كما عبر عن الحلال

حدثنا هشام بن عمار حدثنا
يحيى بن حمزة حدثنا الزبيدي
عن الزهري عن عبد الله
ابن عبد الله أنه سمع أبا هريرة
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
كان تاجر يدين الناس فإذا
رأى عسرا قال لنفسه
تجاوزوا عنه نعل الله أن
يتجاوزوا عني فجاوز الله عنه
* (باب اذ بين البعنان ولم
يكتبوا نفعا) * ويذكر عن
العداء بن خالد قال كتب
لي النبي صلى الله عليه وسلم
هذا ما اشترى محمد رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
العداء بن خالد يبيع المسلم
من المسلم لا داع ولا خبطة

بالطيب وقال ابن العربي الداء ما كان في الخلق بالفتح والخمسة ما كان في الخلق بالضم والغائلة
سكوت البائع على ما يعلم من مكروه في المبيع (قوله ولا غائلة) بالمعجمة أو لا خور وقيل المراد
الاباق وقال ابن بطال هو من قولهم اغتالي فلان اذا احتمل بخيلة يتلف بها مالي (قوله قال
قتادة الخ) وصله ابن منده من طريق الاصمعي عن سعيد بن أبي عروبة عنه قال ابن قرقول
الظاهر ان نفسه يرقته يرجع الى الخبيثة والغائلة معا (قوله وقيل لابراهيم) أي النخعي (ان
بعض النخاسين) بالنون والخاء المعجمة أي الدالين (قوله يسمى أري) شيخ الهمة الممدودة
وكسر الراء وتشديد الختانية هو مرط الدابة وقيل معلفها ورد ابن الأنباري وقيل هو حبل
يدفن في الأرض ويبرز طرفه تشديه الدابة أصله من الحبس والاقامة من قولهم تأري الرجل
بالمكان أي أقام به والمعنى ان النخاسين كانوا يسهون مرابط دوابهم باسماء البلاد دليله ما على
المشتري بقولهم ذلك ليوه. وأنه محبوب من خراسان وسجستان فيحرص عليه المشتري ويزن
انهم اقرب به العهد بالحب. قال عياض وأظن أنه سقط من الاصل لفظة دوابهم قلت أو سقطت
الالف واللام التي للجنس كأنه كان فيه يسمى الأري أي الاصطبل أو سقط الضم كأنه كان فيه
يسمى أريه وقد تعصفت هذه الكماشة رواية أي زيد الموزي فذكرها أري بنحيتي يعني مد
وقصر آخره وزن دعا وفي رواية أي ذرا الهروي مثله لكن بضم الهمة أي أظن واضطرب فيها
غيرهما حكى ابن التين انهار وبفتح الهمة وسكون الراء قال وفي رواية ابن نظيف قرى بضم
القاف وفتح الراء أو الأول هو المعتمد قال الراعي

فقد خفوا بجنيلهم علينا * لنا أريهم على معد

ولا غائلة قال قتادة الغائلة
الزنا والسرقة والاباق
وقيل لابراهيم ان بعض
النخاسين يسمى أري خراسان
وسجستان فيقول جاء من
من خراسان وجاء اليوم من
سجستان فذكره كراخه
شديدة وقال عقبه بن عامر
لا يحل لامرئ يبيع سلعة
يعلم أن بهاء الأخره
حدثنا سليمان بن حرب حدثنا
شعبة عن قتادة عن صالح
أبي الخليل عن عبد الله بن
الحريث رفعه الى حكيم بن
خزام رضى الله عنهم قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
أوقال حتى يتفرقا فان صدقا
وبينا بورك لهما في بيعهما
وان كتما وكذبا محقت بركة
بيعهما

وقد بين الصواب في ذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن هشيم عن مغيرة عن ابراهيم قال قيل لمان ناسا
من النخاسين وأصحاب الدواب يسمى احدهم اصطبل دوابه خراسان وسجستان ثم إلى السوق
فيقول جاء من خراسان وسجستان قال فذكر ذلك ابراهيم ورواه سعيد بن منصور عن هشيم
ولفظه ان بعض النخاسين يسمى أريه خراسان الخ والسبب في كراهة ابراهيم ذلك ما تضمنه من
الغش والخداع والتدليس (قوله وقال عقبه بن عامر لا يحل لامرئ يبيع سلعة يعلم أن بهاء الأخره
الآخره) في رواية الكشمي أخبر به وهذا الحديث وصله أحمد وابن ماجه والحاكم من طريق
عبد الرحمن بن شماسه بكسر المعجمة وتخفيف الميم وبعد الف ميملة عن عقبه مرفوعا
بلفظ المسلم أخوا المسلم ولا يحل لمسلم باع من أخيه بيعا فيه غش الا ينهله وفي رواية أحمد يعلم
فيه عيبا وسانده حسن (قوله عن صالح أبي الخليل) في الرواية التي بعد باين جمعت أبا الخليل
(قوله رفعه الى حكيم بن خزام) في الرواية المذكورة عن حكيم وساقى الكلام عليه مستوفى
في باب كم يجوز الخيار بعد عشرين حديثا والغرض منه قوله فان صدقا وبينا بورك لهما في
بيعهما الخ وقوله صدقا أي من جانب البائع في السوم ومن جانب المشتري في الوفاء وقوله
وبينا أي في الثمن والممن من عيب فهو من جانب ما ركذا انقصه وفي الحديث حصول البركة
لهما ان حصل منهما الشرط وهو الصدق والتبين ومحققها ان وجد صدقه ما هو الكذب
والكتم وهل تحصل البركة لاحدهما اذا وجد منه المشروط دون الآخر ظاهر الحديث
يقضيه ويحتمل ان يعود شؤم أحدهما على الآخر بان تنزع البركة من المبيع اذا وجد الكذب

(باب بيع الخلط من التمر) حدثنا (٢٦٤) أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي سعيد رضى الله عنه قال كان

نزرقي تمر الجمع وهو الخلط من التمر وكان يبيع صاعين بصاع فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأصاعين بصاع ولأدرهمين بدرهم *(باب ما قيل في التمام والخزار)* حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني شقيق عن أبي مسعود قال جاء رجل من الأنصار يكنى أباشعيب فقال لعلام له قصاب اجعل لي طعاما يكنى خمسة من الناس فإني أريد أن ادعوا النبي صلى الله عليه وسلم خامس خمسة فإني قد عرفت في وجهه الجوع فدعاهم فجاء معهم رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن هذا قد تعسفان شئت أن تأذن له أن يشتت أن يرجع رجوع فقال لا بل قد أذنت له *(باب ما يجمع الكذب والكتمان في البيع)* حدثنا عبد بن الحبر حدثنا شعبه عن قتادة قال سمعت أبا الخليل يحدث عن عبد الله ابن الحارث عن حكيم بن حزام رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال السعان بالخيار ما لم يتفرقا أو قال حتى يتفرقا فان صدقا وبنابوا له ما يبيعهما وإن كذبا محقت بركة

أو الكتم من كل واحد منهما وإن كان الأجر ثابا للصادق والمبين والوزر حاصل للكاذب الكاتم وفي الحديث أن الدنيا لا يتم حصولها إلا بالعمل الصالح وأن شؤم المعادي يذهب بغير الدنيا والآخرة **(قوله ما يبيع الخلط من التمر)** الخلط بكسر الميم التمر المجمع من أنواع متفرقة وقوله في الحديث كان نزرقي بضم النون أوله أي نعطاه وكان هذا العطاء بما كان صلى الله عليه وسلم يقسمه فيهم مما أفاء الله عليهم من خيبر وتمر الجمع بفتح الخيم وسكون الميم فسر بالخلط وقيل هو كل لون من الخيل لا يعرف اسمه والغالب في مثل ذلك أن يكون رديئة أكثر من جمده وفائدة هذه الترجمة رفع ردهم من توههم أن مثل هذا لا يجوز بيعه لا لاختلاط جمده برديته لأن هذا الخلط لا بد قدح في البيع لأنه متغير ظاهر فلا بد ذلك عيبا بخلاف ما لو خلط في أوعية موجهة يرى جيدها ويخفي رديتها وفي الحديث النهي عن بيع التمر متفاضلا وكذا الدراهم وسائر الكلام على ذلك مستوفى في باب إذا أراد بيع تمره خير منه في أواخر السبعون شاء الله تعالى **(قوله ما يبيع التمام والخزار)** كذا وقعت هذه الترجمة هنا وفي رواية ابن السكن بعد خمسة أبواب وهو أليق لتسوي التمام إلى تراجم الصناعات **(قوله فقال لعلام له قصاب)** بفتح القاف وتشديد الملهة وآخره موحدة وهو الخزار وسيأتي في المطالع من وجه آخر عن الأعمش بلفظ كان له غلام خام واتفقت الطرق على أنه من مسند أبي مسعود الأمارواه أحمد عن ابن عمر عن الأعمش بسند فتنال فيه عن رجل من الأنصار يكنى أباشعيب قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لعرف في وجهه الجوع فأنت غلاما لي فذكر الحديث وكذا رواه في الجزء التاسع من أمالي الحمايلي من طريق ابن غير زاد مسلم في بعض طرقه وعن الأعمش عن أبي شيبان عن جابر وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث مستوفى في كتاب الأطعمة أن شاء الله تعالى **(قوله ما يجمع الكذب والكتمان)** أي من البركة (في البيع) ذكر فيه حديث حكيم بن حزام المذكور قبله وبين وهو واضح فمات ترجمه **(قوله ما يبيع)** قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضاعافا مضاعفة الآية هكذا النسفي ليس في الباب سوى الآية وساق غيره وفيه حديث أي هريرة المحدث في باب من لم يدا بال من حيث كسب المال بأسناده ومثله وهو يعبد من عادة الخساري ولا سيما مع قرب العهد ولعله أشار بالترجمة إلى ما أخرجه النسائي من وجه آخر عن أبي هريرة من فروعا ياتي على الناس زمان يا كلون الربا فن لم أكله أصابه من غبارهم وروى مالك عن زبير بن أسلم في تفسيره الآية قال كان الرباي الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل حتى إلى أجل فإذا حل قال أنتضي أم ترضي فان قضاه أخذوا الزاد في حقسه وزاد الآخر في الأجل وروى الطبري من طريق عطاء من طريق مجاهد نحوه ومن طريق قتادة أن ربا أهل الجاهلية يبيع الرجل البيع إلى أجل مسمى فإذا حل الأجل ولم يكن عند صاحبه قضاء زادوا آخر عنه والربا قصور وحكي مدوه هو شاذ وهو من ربا يوفيك بالآلاف ولكن قد وقع في خط المصحف بالواو وأصل الربا الزيادة أما في نفس الشيء كقوله تعالى اهتبرت وربت وأما في مقابلة كدرهم بدرهمين فقيل هو حقيقة فيهما وقيل حقيقة في الأول مجاز في الثاني زاد ابن سيرين أنه في الثاني حقيقة شرعية ويطلق الربا على كل بيع محرم **(قوله ما يبيعها)** (باب قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضاعافا مضاعفة الآية) *

(باب)

(قوله باب التمام والخزار) كذا بالسج التي يابينا والذي في نسخة المتن باب ما قيل في التمام والخزار اه صححه

«باب أكل الربا وشاهده

وكاتبه قول الله تعالى الذين

ياكلون الربا لا يتوبون

الا كما يقوم الى آخر الآية»

حدثنا محمد بن بشار حدثنا

عند عن شعبة عن منصور

عن أبي النضر عن مسروق

عن عائشة رضي الله عنها

قالت لما نزلت آخر البقرة

قرأهن النبي صلى الله عليه

وسلم عليهن في المسجد ثم

حرم التجارة في الخمر حدثنا

موسى بن اسمعيل حدثنا

جبر بن حازم حدثنا أبو براء

عن سمرقنة بن جندب رضي الله

عنه قال قال النبي صلى الله

عليه وسلم رأيت الليلة رجلين

أشأني فخرجاني إلى أرض

مقدسة فأنزلنا حتى أشأنا

على نهر من دم فيه رجل قائم

وعلى وسط النهر رجل بين

يديه شجرة فأقبل الرجل

الذي في النهر فأراد أن

يخرج رجلي الرجل فيخرج من

الحجارة في فيه فرده حيث كان

فجعل كلأباء الخمر جرحي في

فيه شجر فجمع كما كان

فقلت ما هذا فاستال الذي

رأيت به في النهر أكل الربا

«باب موكل الربا يقول الله

زوجا ليا أيها الذين آمنوا

اتقوا الله وذروا ما بينكم من

الربا ان كنتم مؤمنين الى

قوله وهم لا يتولون» وقال

ابن عباس هذه آية نزلت

على النبي صلى الله عليه وسلم

باب أكل الربا وشاهده وكاتبه أي بيان حكمهم والتقدير باب أثم أو ذم في رواية
الاجاميلي وشاهده بالتثنية **قوله** قول الله تعالى الذين ياكلون الربا لا يتوبون الا كما يقوم
الى آخر الآية) وهو قوله هم فيها خالدون روى الطبري عن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس في
قوله لا يتوبون الا كما يقوم الذي يتخططه الشيطان من المس قال ذلك حين يبعث من قبره ومن
طريق سعيد بن قتادة قال تلك علامة أهل الربا يوم القيامة يبعثون وهم خبل وأخرج الطبري
من حديث أنس بن مالك في قوله فويل معناه ان الناس يخرجون من الاجداث سراعا لكن أكل
الربا يربو الربا في بطنه فيريد الاسراع فيسقط فيصير بمنزلة المتخطط من الجنون وذكر الطبري في
قوله تعالى ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا انهم لما قيل لهم هذا ربا لا يجلب قالوا لا فرق ان زدنا
الغن في أول البيع أو عند محله فأكذبهم الله تعالى قال الطبري انما خص الأكل بالذكر لان
الذين نزلت فيه المذكرة كانت طعمتهم من الربا أو أقالو عيده حاصل لكل من عمل به
سواء أكل منه أم لا ثم ساق البخاري في الباب حديثين * أحدهما حديث عائشة لما نزلت آخر
البقرة قرأهن النبي صلى الله عليه وسلم ثم حرم التجارة في الخمر وقد تقدم الكلام عليه في أبواب
المساجد من كتاب الصلاة وياي الكلام على تحريم التجارة في الخمر في أواخر السور * ثانيهما
حديث صرة في المنام الطويل وقد تقدم طوله في كتاب الجنائز واقتصر منه هنا على قصة أكل
الربا وقال ابن التين ليس في حديثي الباب ذكر لكاتب الربا وشاهده وأجيب بأنه ذكرهما على
سبيل الإلحاق لأعتما للامسكل على ذلك وهذا المتابع على من وأطاح صاحب الربا عليه فأما من
كتبه أو شهد القصة ليس بهدبها على ما هي عليه ليعمل فيها بالحق فهذا جميل القصة لا يدخل في
الوعيد المذكور وإنما يدخل فيه من أعان صاحب الربا بكاتبه وشهادته فينزل منزلة من قال انما
البيع مثل الربا أو يضاف قد تضمن حديث عائشة نزول آخر البقرة ومن جملة ما فيه قوله تعالى
وأحل الله البيع وحرم الربا وفيه اذا بدأ بتمديد إلى أجل مسمى فأكثبه ووفيه وأشهده واذا
تبايعتم فاهربا بالكاتب والشاهد في البيع الذي أحله فاقبهم انهم عن الكتابة والشهادة في الربا
الذي حرمه ولعل البخاري اشار إلى ما ورد في الكتاب والشاهد سر يحا فعدده وسلم وغيره من
حديث جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده وقال عفي
الاسم سواء ولا يحاسب السنين وصححه ابن خزيمة عن طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن
أيه لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه وفي رواية الترمذي
بالتثنية وفي رواية النسائي من وجه آخر عن ابن مسعود أن أكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه
لمعونون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم **قوله** موكل الربا أي مظهره
والتقدير فيه كالذي قبله **قوله** لقول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بينكم من
الربا ان كنتم مؤمنين الى قوله وهم لا يتولون) هكذا جميع الروايات ودفع عند الداودي الى
قوله لا يتولون ولا يتولون وقسمه أي لا يتولون باخذ الزيادة ولا يتولون بان تحبس عنكم رؤس
أموالكم ثم اعترض عباسي **قوله** وقال ابن عباس هذه آية نزلت) وصله المصنف في
التفسير عن طريق الشعبي عنه واعترضه الداودي فقال هذا امان يكون وهما واما ان يكون
اخلافا عن ابن عباس لان الذي أخرجه المصنف في التفسير عنه فيه التضييع على أن آية

نزلت قوله تعالى واتقوا يوم ترجعون فيه الى الله الآية قال فاعل الناقل وهم لقرم منها انتهى
وتعقبه ابن التين بأنه هو الواهم لان من جملة الآيات التي أشار اليها البخاري في الترجمة قوله تعالى
واتقوا يوم ترجعون فيه الى الله الآية وهي آخر آية ذكرها المؤلف الى قوله وهم لا يظنون واليهما
أشار بقوله هذه آخر آية نزلت انتهى وكان البخاري أراد بذلك هذه الآية عن ابن عباس تفسير
قول عائشة لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة **(قوله)** عن عون بن أبي جحيفة في رواية آدم
عن شعبة حدثنا عون وسبأ في أو آخر أبواب الطلاق **(قوله)** رأيت أبي اشتري عبدا جاما
فسأله كذا وقع هنا وظاهره أن السؤال وقع عن سبب مشتراه وذلك لا يناسب جوابه حديث
النهى ولكن وقع في هذا السياق اختصار فيه ما أخرجه المصنف بعد هذا في آخر البيوع من
وجدا آخر عن شعبة بلفظ اشتري جاما فامر بجماجه فكسرت فسأله عن ذلك ففيه البيان بأن
السؤال انما وقع عن كسر المخاجم وهو المناسب للجواب وفي كسر أبي جحيفة المخاجم ما يشعر
بأنه فهم أن النهى عن ذلك على سبيل التحريم فأراد حسم المادة وكأله فهم منه أنه لا يطبع
النهى ولا يترك الكسب بذلك فلذلك كسر بجماجه وسبق الكلام على كسب المخاجم بعد
أبواب وقد كرهنا ذلك بنية فوالله ان شاء الله تعالى **(قوله)** ونهى عن الواشمة والموشومة أي نهى
عن فعلهما لان الواشم والموشوم لا ينهى عنهما وانما ينهى عن فعلهما **(قوله)** وأكل الزبا
وموكله هكذا وقع في هذه الرواية تغير فاقبل اللعن بالنهي فسأني في أو آخر البيوع وفي أو آخر الطلاق
بلفظ ولعن الواشمة والمستوشمة وأكل الزبا وموكله والله أعلم **(قوله)** ما يعق
الله الربا برى الصدقات والله لا يجب كل كفار أئيم) روى ابن أبي حاتم عن طريق الحسن قال
ذلك يوم القيامة يعق الله الربا يومئذ وأهل وقال غيره المعنى ان أمره يؤل الى قلة وأخرج
ابن أبي حاتم عن طريق مقاتل بن حيان قال ما كان من ربا وان زاد حتى يغبط صاحبه فان الله
يحققه وأخبر من حديث ابن مسعود عند ابن ماجه وأجدبا سنا دحس من فوعا ان الربا وان كثر
عاقبته الى قل وروى عبد الرزاق عن معمر قال سمعنا لا ياقى على صاحب الربا أربع سنين حتى
يعق **(قوله)** عن يونس) هو ابن يزيد **(قوله)** الخلف) يفتح المهملة وكسر اللام أي اليين الكاذبة
(قوله) منقطة) يفتح المهملة وينهاون ساكنة مفتحة من التفريق بفتح النون وهو الراجح ضد
الكساد والساعة بكسر السين المتاع وقوله محقة بالمهملة والتناف وزن الاول وحكى عياض
ضم أوله وكسر الحاء والحق النقص والابطال وقال القرطبي المحدثون يشددونها والاول
أصوب والهاء لامها الغنة ولذلك صح خبرا عن الخلف وفي مسلم الامين ولاجد المين الكاذبة وهي
أوضح ومعها في الاصل مصدردان من يدان محذوران بمعنى التفريق والحق **(قوله)** للبركة تابعه
عن سبقتين عن يونس عند أبي داود وفي رواية ابن وهب وإني صدقنا عن عبد مسلم الربيع
وتابعهما أنس بن عياض عند الاسماعيلي ورواه اللث عند الاسماعيلي باللفظ محقة للكسب
وتابعه ابن وهب عند النسائي ومال الاسماعيلي في ترجيح هذه الرواية وان من رواه بلفظ
لنبركة أو ردها المعنى لان الكسب اذا حق محقة البركة وقد اختلف في هذه اللفظة على اللث كما
اختلف على يونس ووقع للمزني في الاطراف في نسبة هذه اللفظة لمن خرجها وهم يعرف ما

* حدثنا أبو الوليد حدثنا
شعبة عن عون بن أبي جحيفة
قال رأيت أبي اشتري عبدا
جما فاسأله فقال نهى
النبي صلى الله عليه وسلم
عن الكلب وعن النمل
وتنهن عن الواشمة والموشومة
وأكل الزبا وموكله ولعن
المصور * (باب يعق الله
الربا برى الصدقات والله
لا يجب كل كفار أئيم) *
حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
الليث عن يونس عن ابن
شهاب قال ابن المسيب ان
أبا هريرة رضى الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول الخلف
منقطة للساعة محقة للبركة

(باب ما يكره من الخلف في البيع) * حدثنا عمرو بن محمد حدثنا هشيم أخبرنا (٢٦٧) العوام عن ابراهيم بن عبد الرحمن عن

عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنه أن رجلا أقام سلعة وهو في السوق خلفا بالله لقد أعطى بها ما لم يعط لوقع فيها رجلا من المسلمين فنزلت ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا

﴿باب ما قيل في الصواع﴾ وقال طاوس عن ابن عباس رضى الله عنه ما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجتلي خسلها وقال العباس الا الاذخر فانه لغيرهم ويوسفهم فقال الا الاذخر * حدثنا

عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني علي بن حسين أن حسين بن علي رضى الله عنه سمع أخبره أن عبد الله قال كانت لي شراف من المغنم وكان النبي صلى الله عليه وسلم أعطاني شرافا من الحسن فلما أردت أن أتبني بشاطئة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم

واعدت رجلا صواعا من بني قيس فباع أن يرثني على فأتاني بأخري أردت أن أبيع من

حرته قال ابن المنير مناسبة حديث الباب للترجئة كالتسوية لان الزيادة والنقص فقال كيف تجتمع الزيادة والنقص فوضع الحديث أن الخلف الكاذب وان زاد في المال فانه يبيع البركة فكذلك قوله تعالى يبيع البركة من البيع الذي فيه الربا وان كان العدد زائدا لكن يحق البركة يقضى الى اضمحلال العدد في الدنيا كما مر في حديث ابن مسعود وأما الى اضمحلال الاجر في الآخرة على التأويل الثاني (قوله

باب ما يكره من الخلف في البيع) أي مطايعا فان كان كذبا فهو كراة لا يحرم وان كان صدقا فتزبه وفي السنن من حديث قيس بن أبي غرزة يفتح المحجمة والراء والزاي مرفوعا يامعشر التجار ان البيع يحضره الماعور والخلف فبؤبؤ بالصدقة (قوله عن عبد الله بن أبي أوفى) في رواية يزيد عن العوام سمعت عبد الله بن أبي أوفى وسأني في التفسير مع بقية الكلام عليه وقد تعقب بأن السبب المذكور في الحديث خاص والترجئة عامة لكن العموم مستفاد من قوله في الآية وأيمانهم وسماي في الشهادات في سبب نزولها من حديث ابن مسعود ما يقوى حمله على العموم (قوله باب ما قيل في الصواع) يشعرا له على الأفراد وينه على الجمع

يقال صانع وصواع وصياغ بالصنانية وأصله عمل الصائغة قال ابن المنير فائدة الترجئة لهذه الصياغة وما بعدها التسمية على أن ذلك كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وأوردع العلي فيكون كالنص على - وأزود ما عده يونس في التماس (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن زيد ورواية ابن شهاب بالاسناد المذكور مما قيل فسمه أنه أصح الاسناد (قوله كانت لي شراف) بمجمة وآخرها وزن فاعل المافقة المسنة (قوله أتبني بشاطئة) أي أدخل بها وسياق الكلام على هذا الحديث في فرض الحسن والغرض منه قوله واعدت رجلا صواعا من بني قيس فباع وقد قدمنا أنهم ربط من اليهود فيؤخذ منه جواز ماله الصانع ولو كان غيره مسلم ويؤخذ منه أنه لا يلزم من دخول الفساد في صنعة أن تتكلم معا له صاحبها ولو تعاطاها وأراد الناس مثلا ولعل المصنف أشار الى حديث كذب الناس الصباغون والصواعون وهو حديث مشطرب الاسناد أخرجه أحد وغيره (قوله حدثنا الحسن) هو ابن شهاب وذلك هو الطعان ويؤخذ منه أنه هو الخاء وقوله في أول الباب وقال طاوس وقوله في آخره وقال عبد الوهاب الخ تقدم وصل هذين التعليقين في كتاب الحج وكذلك شرح الحديث المذكور وغرض الترجئة منه ذكر الصائغة وتقرير النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك (قوله ما) ذكر القين يفتح

القاف (والحداد) قال ابن دريد أصل القين الحداد ثم صار كل صانع عند العرب قينا وقال الزجاج

الصواعين وأسمعه في رواية عيسى * حدثنا الحسن بن محمد بن عبد الله عن خالد بن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم مكة ولم يحل لاحد قبلي ولا لاحد بعدى وانما أحلت لي ساعة لا يجتلي خلالها ولا يعصد شعيرها ولا ينفرس صيدها ولا يلبق لقطتها الماعور * وقال عباس بن عبد المطلب الا الاذخر اصاغتنا ولتتبع بيننا فقال الا الاذخر فقال عكرمة هل تدري ما ينفرس صيدها هو أن تنقبه من النمل وتزبل مكانه قال عبد الوهاب عن خالد اصاغتنا وقبورنا * (باب ذكر القين والحداد) * حدثني محمد بن شاذل بن عبد الله بن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن أبي الشعي عن مسروق عن خباب قال كنت قينا في الجاهلية وكان لي على العاصي بن زائل دين فأتته أناضاه قال لا أعطيك حتى تكفر بعمد صلى الله عليه وسلم فقلت لا كفر حتى يمشك الله ثبعت قال دعني حتى أموت وأبغ فساوت في مال وواد فأفصيت فنزلت أفرايت الذي كنت بياتنا وقال لا وتين مالا وولدا أطلع الغيب أم لا تجعد عند الرحمن عهدا

* (باب الخطايا) * حدثنا عبد الله بن يوسف (٢٦٨) أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طحمة أنه سمع أنس بن مالك رضي الله

عنه يقول أن خطايا دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الطعام صنعه قال أنس بن مالك رضي الله عنه فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ذلك الطعام فقترب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبز أو تمر فأفاده به وقديراً فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتبع الباء من حوائى القصة قال فلم أر لأحب الدنيا من يومئذ * (باب التناج) * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال سمعت سهل بن سعد رضي الله عنه قال جاءت امرأة بردة قال أتدرون ما البردة فقيل له نعم هي الشهادة فمسوحته فحاشتها قالت يا رسول الله اني تمسحت بهذه بيدي كسوكها فأخذها النبي صلى الله عليه وسلم

العين الذي يصلح الاسنة واللقين أيضاً الحداد وكان البخاري اعتمد القول الصالح إلى التغير بينهما وليس في الحديث الذي أورده في الباب إلا ذكر القين وكأنه ألقى الحداد به في الترجمة لا شراً كهما في الحكم وسبأ في الكلام على الحديث في تفسير سورة مريم أن شاء الله تعالى وأما قول أم أيمن أن أبا نضلة عاتقته فمعهما زينة قال الخليل التقيين التزين ومنه سميت المغنمة فثبت لأن من شأنها الزينة * (قوله) **باب** الخطايا بالمجوعة والتعانية قال الخطابي في أحاديث هذه الأبواب دلالة على جواز الاجارة وفي الخطاطة معنى زائد لأن الغالب أن يكون الخطاط من عند الخطاط فيجتمع فيه إلى الصلعة إلا أنه وكان القياس أنه لا تصح إلا بتزاحدا عما عن الأخرى غالباً لكن الشارع أقروا بما فيه من الإرفاق واستقر على الناس عليه وسبأ في الكلام على حديث الباب في كتاب الاطعمة أن شاء الله تعالى وفيه دلالة على أن الخطاطة لا تنافي المرأة * (قوله) **باب** التناج بالنون والمهمة وآخروه جيم وأورده حديث سهل في البردة وقد تقدم الكلام عليه مسبقاً في باب من استند الكفن في كتاب الجنائز وقوله فأخذها النبي صلى الله عليه وسلم محتاج إليها أي وهو محتاج إليها خذف المبتدأ وللكشمي في محتاج إليها بالنصب على الحال * (قوله) **باب** التناج بالنون والجيم وللكشمي بكسر النون وتختف الجيم وزيادة هاء في آخره وبه ترجم أبو نعيم في المستخرج والأول أشبهه بسباق بقية التراجم وأورده حديث سهل أيضاً في قصة المنبر وحديث جابر في ذكر المنبر وحديث الجذع وقد تقدم الكلام على فوائده في كتاب الجمعة وقوله في آخر الحديث الذي يسكت بضم أوله وتشديد الكاف وقوله قال بكى على ما كانت تسمع من الذكري يحتمل أن يكون فاعل قال راوى الحديث لكن صرح وكيع في روايته عن عبد الواحد بن أيمن بأنه النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه أحمد وابن أبي شيبة عنه * (قوله) **باب** شراء الامام الخوارج بنفسه كذا لا يدر عن غير الكشمي في سقطت الترجمة للباقيين ولبعضهم شراء الخوارج بنفسه أي الرجل وفائدة الترجمة رفعهم من ثوبهم أنه اطي ذلك يذهب في المرأة * (قوله) وقال ابن عسائري النبي صلى الله عليه وسلم جلاد من عمر هو طرف من حديث سابق موصول في كتاب الهبة * (قوله) واشترى ابن عمر بنفسه هذا التعليق ثبت في رواية الكشمي وحده وسبأ موصولاً

بعد

محتاج إليها فخرج النبا وانما ازاره فقال رجل من القوم يا رسول الله اكسنيها فقال نعم فجلس

النبي صلى الله عليه وسلم في المجلس فخرج فطواها ثم أرسل بها إليه فقال له القوم ما أحسن سالتهم اباء لقد عرفت أنه لا يرسلنا فقال الرجل والله ما سألته إلا لتكون كفتي يوم أموت قال سهل فكانت كفته * (باب التناج) * حدثنا قتيبة بن سعد حدثنا عبد العزيز عن أبي حازم قال أتى رجل سهل بن سعد بأثوبه عن المنبر فقال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى فلانة امرأة أهد قد سماها سهل أن مري غلامك التجار يعمل لي أعواداً فجلس عليهن إذا كتبت الناس فأمرته بعد حملها من طرف الغابة ثم جاءها ف أرسلت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بها فأمرهم فأفوضت فجلس عليه * حدثنا خلد بن يحيى حدثنا عبد الواحد بن أيمن عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن امرأة من الأنصار قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله لا تجعل لك شيئاً فبعد عليه فإن غلاماً نجاراً قال إن شئت فعلت له المنبر فلما كان يوم الجمعة قعد النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر الذي صنع فصاحت النخلة التي كان يخطب عندها حتى كادت أن تنشق فنزل النبي صلى الله عليه وسلم حتى أخذها فضمها إليه فجعلت تنقأ أنس النبي الذي يسكت حتى استقرت قال بكى على ما كانت تسمع من الذكر * (باب شراء الامام الخوارج بنفسه) * وقال ابن عمر رضي الله عنهما اشترى النبي صلى الله عليه وسلم جلاد من عمر واشترى ابن عمر بنفسه

وقال عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما جاء مشرك بغنم فاشترى النبي صلى (٢٦٩) الله عليه وسلم منه شاة واشترى من جابر

بعيرا * حدثنا يوسف بن عيسى * حدثنا أبو داود * حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودي طعاما بنسيئة ورهنه رعه * (باب شراء الدواب والحير وإذا اشترى دابة أو جلا وهو عليه هل يكرن ذلك قضا * قال ابن * رضي الله عنهما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن عبد الله بن جلاصيا * حدثنا محمد بن بشر * حدثنا عبد الله بن عيسى عن عمار بن عبد الله بن عيسى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة فأتاني جليل وأعيا فأتني على النبي صلى الله عليه وسلم فقالت جابر فقلت نعم قال ما شأنك قلت أتباعا على جلي وأعيا فقلت فقلت فقلت فقلت

بعد باب **(قوله)** وقال عبد الرحمن بن أبي بكر (أي الصديق (جاء مشرك بغنم) الحديث هو طرف من حديث أبي موصول في آخر البيوع في باب الشراء والبيع مع المشركين **(قوله)** واشترى أي النبي صلى الله عليه وسلم (من جابر بعيرا) هو طرف من حديث موصول في الباب الذي يليه وفي هذه الأحاديث مباشرة الكبير والشريف شراء الخواتم وإن كان له من يكفيه إذا قل ذلك على سبيل التواضع والاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا يشك أحد أنه كان له من يكفيه ما يريد من ذلك ولكنه كان يفعل تعلموا بشر بما ثم أو رد حديث عائشة في شراء الطعام من اليهودي وسابق شرحه في أول الرهن إن شاء الله تعالى **(قوله)** **باب** شراء الدواب والحير في رواية أبي ذر الجارضي متعين وليس في حديثي الباب ذكر للعمركا وأشار إلى إلحاقها في الحكم بالابل لأن حديثي الباب أعني ما ذكره بعير وحمل ولا اختصاص في الحكم المذكور بزيادة دون دابة فهذه أوجه الترجمة **(قوله)** وإذا اشترى دابة أو جلا وهو أي البائع عليه هل يكون ذلك قضا يعني أو يشترط في القبض قدر زائد على مجرد التخليط وهي مسألة خلافية سبقت في شرحها قريباً في باب إذا اشترى شيئا فوهب من ساعته **(قوله)** قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن عبد الله بن جلاصيا هذا طرف من حديث سابق في الباب المذكور ثم أورد حديث جابر في قصة بيع جلاه وسابق الكلام عليه مستوفى في كتاب الشراء إن شاء الله تعالى ويقال إن الغزوة التي كان فيها هي غزوة ذات الرقاع وقوله فيه يخرج بضع أو له وسكون المهمل في ضم الجيم أي يطعنه **(قوله)** **باب** تكرار نيبا بالنصب فمن جاء بغيره أو تزوجت ويحوز الرفع بتقدير أهى **(قوله)** **باب** الاسواق التي كانت في الجاهلية قبايعهم في الإسلام قال ابن بطال فقه هذه الترجمة أن مواضع المعايير وأفعال الجاهلية لا تنفع من فعل الطاعة فيها ثم أورد المصنف فيه حديث ابن عباس وقد تقدم التنبيه عليه في أول البيوع وإن شرحه فغنى في كتاب الجيم **(قوله)** **باب** شراء الابل الهيم **(قوله)** بكسر الهاء جمع أهيم للمذكور وقال لا في هيمي **(قوله)** **باب** (قوله) أو الأجر في رواية النسفي والأجر وهو من عطف المتردد على الجمع في الصفة لأن الموصوف شأنوا الابل وهو اسم جنس صالح للجمع والمفرد فكانه قال شراء الابل الهيم وشراء الابل الجرب **(قوله)** الهائم الخالف للتقصدي كل شيء قال ابن التميمي ليس الهائم واحد الهيم وما أدرى لم يذكر البخاري الهائم هنا انتهى وقد أثبت غيره ما نسباه قال الطبري في تفسيره الهيم جمع أهيم ومن العرب من يقول هائم ثم يجعونه على شيء كما قالوا غائط وغيط قال والابل الهيم

بجعبته ثم قال أركب فركبت فقلت رأيت أنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تزوجت فقلت نعم قال بكرا أم ثيبا قالت بل ثيبا قال أفلا جارية تلاعها وتلاعها قلت إن لي أخوات فأحببت أن أتزوج امرأة فتجوعن وتطشطن وتقوم عليهن قال أما إنك قادم فإذا قدمت فالكس السكس ثم قال أتبيع جلا فقلت نعم فاشترته بأى وقية ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلى وقدمت بالعداء فأتيت إلى المسجد فوجدته على باب المسجد قال الآن قدمت فقلت نعم قال فدع جلا فادخل فصل ركعتين فدخلت فصلت فأمر بلال أن يزن له أوقية فوزن لي بلال فأرسلني في الميزان فانطلقت حتى وليت فقال ادعوا لي جابر اقلت الآن يرد على الجبل ولم يكن شيء أبغض إلى منته قال خذ جلا ولثمته * (باب الاسواق التي كانت في الجاهلية قبايعهم في الإسلام) * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا شافعيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كانت عكاظ وحشة ونواجزا وسواها في الجاهلية فلما كان الإسلام تأخروا عن التجارة فيها فانزل الله ليس عليكم جناح في مواسم الحج قرأ ابن عباس كذا * (باب شراء الابل الهيم أو الجرب) * الهائم الخالف للتقصدي كل شيء

التي أصابها الهيام بضم الهاء وبكسر هاءاء فتصير منه عطشى تشرب فلا تروى وقيل الابل
 الهم المطيلة باقطران من الحطب فتصير عطشى من حرارة الحطب وقيل هو داء يشاعه الحطب
 ثم أسند من طريق عن أبي طلحة عن ابن عباس من قوله فشاربون شرب الهم قال الابل
 العطاش ومن طريق عن كريمة عن الابل يأخذها العطش فتشرب حتى تموت **(قوله قال عمرو)** هو
 ابن دينار وقول البخاري في آخر الحديث سمع سفيان بن عمار يقول شيخه علي بن عبد الله وقد رواه
 الحميدي في مسنده عن سفيان قال حدثنا عمرو بن **(قوله كان ههنا)** أي مكة وفي رواية ابن أبي
 عمير عن سفيان عند الاسماعيلي من أهل مكة **(قوله اسمه نواس)** بفتح النون والتشديد لاكثر
 والقابسي بالكسر والتخفيف للكشهرى كالاول لكن زيادةباء النسب **(قوله من شريك له)**
 لم أظف على اسمه **(قوله ابلهيا)** في رواية ابن أبي عمير هيا ما بكسر أوله **(قوله ولم يعرفك)**
 بسكون العين من المعرفة لاكثر وللمسئلي بضم أوله وفتح العين والتشديد من التعريف
(قوله فاستقها) بالمهمله فعل أمر من الاستباق والتأكل ابن عمر والمقول له نواس وفي رواية
 ابن أبي عمير قال فاستقها اذا أي أن كان الامر كما تقول فارتجعها **(قوله فقال دعها)** القائل هو
 ابن عمر وكان نواسا أراد أن يرتجعها فاستدرك ابن عمر فقال دعها **(قوله رضىنا بقضاء)**
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أي رضيت بحكمه حيث حكم لأعدوى ولا طيرة وعلى التأويل
 الذي اختاره ابن التين يصير الحديث وقول ابن عمر وعلى الذي اختاره جري الحميدي في
 جمعه فاق ودفعه الطريق عقب حديث الزهري عن سالم بن حفص بن عبد الله بن عمر عن أبيهما
 مرفوعا لأعدوى ولا طيرة كأنه اعتمد على أنه حديث واحد وفي الحديث جواز بيع الشيء
 المغيب اذا بينه البائع ورضى به المشتري سواء بينه البائع قبل العقد أو بعده لكن اذا أخبر بانه
 عن العبد ثبت النسخ للمشتري وفيه اشتراء الكبير باجته بنفسه وتوقى ظلم الرجل الصالح
 وذكر الحميدي في آخر الحديث قصة قال وكان نواس يجالس ابن عمرو كان يحضه فقال يوما
 وددت ان لي أباقيدس فغيب فقال له ابن عمر ما تصنع فقال لموت علمه **(قوله لأعدوى)** قال
 الخطابي لا أعرف لأعدوى ههنا معنى إلا أن يكون الهيام داء من شأنه ان من وقع به اذا رعى مع
 الابل حصل لها منه وقال غيره لها معنى ظاهر أي رضيت بهذا البيع على ما فيه من العيب
 ولا أعدى على البائع ما كما واختاره هذا التأويل ابن التين ومن تبعه وقال الداودي معنى قوله
 لأعدوى انتهى عن الاعتداء والظلم وقال أبو علي الهجري في النوادر الهيام داء من أدواء
 الابل يحدث عن شرب الماء النجس اذا كثرت نجاسته ومن علامة حدوثه اقبال البير على الشمس
 حيث دارت واستمراره على أكله وشرب بدونه ينقص كذا أتب فاذا أراد صاحبه استئبانه أمره
 استئبانه فان وجد ربحه مثل ريش الخيرة فهو أهيم فمن شرب من بوله أو بعرو أصابه الهيام انتهى
 وهذا يتضح المعنى الذي خفي على الخطابي وأيداه احتمالا لا به يتضح جهة عطف البخاري
 الجرب على الهيم لا اشتراكهما في دعوى العدوى وما يقويه ان الحديث على هذا التأويل يصير
 في حكم المرفوع ويكون قول ابن عمر لأعدوى تفسير للقضاء الذي تضمنه **(قوله باس)**
 بيع السلاح في الفتنة وغيرها أي هل يمنع أم لا **(قوله وكره عمران بن حصين بيعة في الفتنة)**
 أي في أيام الفتنة وهذا وصله ابن عدى في الكامل من طريق أبي الأشهب عن أبي رجاء عن عمران

* حدثنا علي بن عبد الله
 حدثنا سفيان قال قال عمرو
 كان ههنا رجيل
 اسمه نواس وكانت عنده
 ابل هيم فذهب ابن عمر رضى
 الله عنهم فاشترى تلك
 الابل من شريك له فباع اليه
 شريكه فقال بعنا تلك الابل
 فقال عن بعنا فقال من شيخ
 كذا وكذا فقال ويحك ذاك
 والله ابن عمر فباعه فقال ان
 شريكى باعنى ابلهيا ولم
 يعرفك قال فاستقها قال
 فلما ذهب يستاقها فقال
 دعها رضىنا بقضاء رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 لأعدوى سمع سفيان عمرا
 * (باب بيع السلاح في
 الفتنة وغيرها) وكره عمران
 ابن حصين بيعه في الفتنة

ورواه الطبراني في الكبير من وجه آخر عن أبي رباح عن عمران مرفوعا واسناده ضعيف
وكان المراد بالفتنة ما يتبع من الحروب بين المسلمين لان في بيعه اذ الشاة ان كان الشتره وهذا
شبهه اذ الشبهه الحال فاما اذا تحقق الباغي فالبيع للفتنة التي في جانب الحق لئلا يلبس به قال ابن
بطال انما كرم بيع الفتنة لانه من باب التعاون على الاثم ومن ثم كرم مالك والشافعي
وأحمد واسحق بيع الغنم عن يتخذهم جوارا ذهب مالك الى فسخ البيع وكان المصنف أشار الى
خلاف الثوري في ذلك حيث قال بيع حلالا من شئت (قوله عن يحيى بن سعيد) هو الانصاري
وعمر بن كثير هو ابن الفخ وقع في رواية يحيى بن يحيى الاندلسي عمرو بن العيص وهو ضعيف
والاسناد كله مديون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق أولهم يحيى (قوله خرجنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم عام حنين فبعث الدرع) كذا وقع مختصرا فقال الخطابي سقط شيء من
الحديث لا يتم الكلام الابيه وهو أن قتل رجلا من الكفار فاعطاه النبي صلى الله عليه وسلم
سلبه وكان الدرع من سلبه وتعمده ابن التين بأنه تعسف في الرد على البخاري لانه انما أراد
جواز بيع الدرع فذكر موضعه من الحديث وحذف سائر وكذا يفعل كثيرا (قلت)
وهو كما قال وليس ما قاله الخطابي مدفوع وسبأني الحديث مستوفى مع الكلام عليه في غزوة
حنين من كتاب المغازي وقد استشكل مطابقتها للترجمة قال الاسماعيلي ليس في عهد الحديث
من ترجمة الباب شيء وأجيب بان الترجمة مشبهة على بيع السلاح في الفتنة وغيره الحديث
أبي قتادة منزل على الشق الثاني وهو بيعه في غير الفتنة وقرأت بخط القطب في شرحه يحتفل
أن يكون الرجل لما قال فافرض منه فاراد أن يأخذ الدرع ويعوض عنه النبي صلى الله عليه
وسلم وكان بمنزلة البيع وكان ذلك رقت الفتنة انتهى ولا يخفى تعسف هذا التأويل والحق
أن الاستدلال بالبيع انما هو في بيع أبي قتادة الدرع بعد ذلك لانه باع الدرع فاشترى بمنه
البستان وكان ذلك في غير زمن الفتنة يحتفل أن المراد بإيراد هذا الحديث جواز بيع
السلاح في الفتنة لمن لا يخشى منه الضرر لان أبا قتادة باع درعه في الوقت الذي كان القتال
فيه فاعلمنا بين المسلمين والمشركين وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك والظن به انه لم يبعه من
يعين على قتال المسلمين فيستفاد منه جواز بيعه في زمن القتال لمن لا يخشى منه (قوله يخزافا)
بالجمع السائكة والفاة متروح الاول هو البستان وبكسر الميم الوعاء الذي يجمع فيه الثمار
(قوله بنى سلمة) بكسر اللام (قوله تأملته) بالمشقة قبل اللام أي جمعت قاله ابن فارس وقال
القرطبي جعلته أصل مالى وأتله كل شيء أصله (قوله ما) في العطار وبيع
المسك ليس في حديث الباب سوى ذكر المسك وكأنه الحق العطار به لاشترأ كهما
في الرائحة الطيبة (قوله حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد أبو بردة بن عبد الله هوزيد بن
عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى (قوله كمثل صاحب المسك) في رواية أبي أسامة عن
بريد بن كيسان في الذبائح كمال المسك وهو أعم من أن يكون صاحبه أسولا (قوله وكبير الحداد)
بكسر الكاف بعدها تحتانية ساكنة معروف وفي رواية أبي أسامة كمال المسك ونافع الكبير
وحقيقته البناء الذي يركب عليه الرق والزق هو الذي ينفخ فيه فاطلق على الرق اسم الكبير بخازا
لجوارته ولوقيل الكبير هو الرق نفسه وأما البناء فامه الكور (قوله لا يعدمك) بفتح اوله

* حدثنا عبد الله بن مسلمة
عن مالك عن يحيى بن سعيد
عن عمر بن كثير عن أبي محمد
مولي أبي قتادة عن أبي قتادة
رضي الله عنه قال خرجنا
مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم عام حنين فبعث الدرع
فأشترى به مخزفا في بئ سلمة
فانه لا أول مال تأتته في
الاسلام * (باب في العطار
وبيع المسك) * حدثنا
موسى بن إسماعيل حدثنا
عبد الواحد حدثنا أبو بردة
ابن عبد الله قال سمعت
أبا بردة بن أبي موسى عن
أبيه رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم مثل المجلس الصالح
والجلس السوء كمثل
صاحب المسك وكبير الحداد
لا يعدمك من صاحب المسك

أما نشره أو تجديده وكبر الحداد (٢٧٢) يحرق بيتك أو ثوبك أو يجمد منه ربحا خبيثة * (باب ذكر الخجام) * حدثنا عبد الله

ابن يوسف أخبرنا مالك عن
 حميد عن أنس بن مالك رضى
 الله عنه قال سمعت أبا طيبة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فأمره بصاع من تمر أو تمر
 أظله أن يخففوا من خراجهم
 * حدثنا مسدد حدثنا خالد
 هو ابن عبد الله حدثنا خالد
 عن بكر بن حفص عن ابن عباس
 رضى الله عنهم ما قال أحق بهم
 التي صلى الله عليه وسلم
 وأعطى الذي سمعهم ولو
 كان تمر ما لم يعطه * (باب
 التجارة فيما يكره لبسه
 للرجال والنساء) * حدثنا
 آدم حدثنا شعبة حدثنا
 أبو بكر بن حفص عن سالم بن
 عبد الله بن عمر عن أبيه قال
 أرسل النبي صلى الله عليه
 وسلم إلى عمر رضى الله عنه
 بجلة حر يرأسه يرأسها
 شملة فقال لي لم أرسل بها
 إليك لتلبسها إنما يلبسها من
 لا لاق له إنما بعثت إليك
 لتستمتع بها يعني تبضعها
 * حدثنا عبد الله بن يوسف
 أخبرنا مالك عن نافع عن
 النخاس بن محمد عن عائشة
 أم المؤمنين رضى الله عنها
 أنها أخبرته أنها اشترت غرقة
 فيها ثيابا ورفلما رثا رسول

وكذلك الدال من العدم أى لا يعدمك أحد الخصلتين أى لا يعدوك تقول ليس يعدمنى هذا
 الأمر أى ليس يعدونى وفى رواية أى ذر بضم أوله وكسر الدال من الأعدام أى لا يعدمك
 صاحب المساك أحد الخصلتين (قوله) أما نشره أو تجديده (فى رواية أبى أسامة) أما أن يحذيك
 وأما أن تداع منه ورواية عبد الواحد ربح لان الأحذاء وهو الإعطاة لا تبعن بخلاف الرائحة
 فإنها لازمة سواء وجد البسيع أو لم يوجد (قوله) وكبر الحداد يحرق بيتك أو ثوبك (فى رواية أبى
 أسامة) ونافع الكبر أى أن يحرق ثيابك ولم يتعرض لك البيت وهو أوضح وفى الحديث النهى
 عن مجالسة من يتأذى بمجالسته فى الدين والدنيا والغريب فى مجالسته من يتفجع بمجالسته فيها
 وفيه جواز بيع المسك والحكم بطهارته لأنه صلى الله عليه وسلم مدحه ورغب فيه فمدحه رد على
 من كرهه وهو منقول عن الحسن البصرى وعطاء وغيرهما ثم انقضى هذا الخلاف واستقر
 الإجماع على طهارة المسك وجواز بيعه وسياق ذلك مرديان فى كتاب الذبايح ولم يترجم المصنف
 للحداد لأنه قد تم ذكره وفيه ضرب المثل والعدل فى الحكم بها بالاشباه والنظائر (قوله)
باب ذكر الخجام قال ابن المنبر ليست هذه الترجمة تصويبا للصنع المجامة فإنه قد ورد
 فيها حديث ينضمها وإن كان الخجام لا ينظم أجزءه فالنهي على المنافع لا على المستعجل والفرق
 بينهم ما ضرورة المحتجم إلى الجملة وعدم ضرورة الخجام لكثرة المنافع سواءها (قلت) أن أراد
 بالتصويب التحسين والتدبيل فهو كما قال وإن أراد التجوير فلا فإنه يسوغ للمستعمل
 تعاطيها للضرورة ومن لازم تعاطيها استعمال تعاطي الصانع لها فلا فرق إلا عما أثرت البسه
 إذا يلزم من كونها من المكاسب الدينية أن لا تشترع قال كساح أسوأ حال من الخجام ولو
 لو أطا الناس على تركه لأضر ذلك بهم وسياق الكلام على كسب الخجام فى كتاب الأجار وتواقي
 الكلام هناك عن حديثي الباب عن أنس وابن عباس أن شاء الله تعالى (قوله) ما
 التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء أى إذا كان مما يتفجع به غير من كره لبسه أما ما لا تنفعه
 فيه شرعية فلا تجوز بيعه أصلا على الرابع من أقوال العلماء وذكر فيه حديثين أحدهما
 حديث ابن عمر فى قصة عمر فى حلة عطاردة وفيه قوله صلى الله عليه وسلم إنما بعثت بها إليك
 لتستمتع بها يعنى تبضعها وسياق فى اللباس من وجه آخر لفظا إنما بعثت بها إليك لتبضعها
 وتلكسوها وهو واضح فيما ترجم له هنا من جواز بيع ما يكره لبسه للرجال والتجارة وإن
 كانت أخص من البسيع لكنها جزء بالمسئلة لزمه وأما ما يكره لبسه للنساء فعلا قياس عليه
 أو المراد بالكرهية فى الترجمة ما هو أعم من التحريم والتزنية فمدخل فيه الرجال والنساء فعرف
 بهذا جواب ما عترض به الامام على أن حديث ابن عمر لا يطابق الترجمة حيث ذكر فيها
 النساء (الثانى) حديث عائشة فى قصة الفرقة المصورة وسياق الكلام عليه وعلى الذى قبله
 مستوفى فى كتاب اللباس أن شاء الله تعالى ووجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم يفسخ البسيع
 فى الفرقة وسياق أن فى بعض طرق الحديث المذكور أنه صلى الله عليه وسلم نوكتا

الله صلى الله عليه وسلم قام على الباب فلم يدخله فعرفت فى وجهه الكراهة فقلت يا رسول الله أتوب
 إلى الله وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم ماذا أتيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال هذه الفرقة قلت اشتريتها لثقتك
 عليا أو سودا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أحب إليكم هذه الصور يوم القيامة يعذبون فيقال لهم أحيوا ما خلقتم وقال
 إن البيت الذى فيه الصور لا تدخله الملائكة

عليها بعد ذلك والثوب الذي فيه الصورة يشترك في المنع منه الرجال والنساء فهو مطابق للترجمة
من هذه الخليفة بخلاف ما اعترض به الاسماعيلي وقال ابن المنير في الترجمة اشعار بحمل قوله انما
يلبس هذه من لاخلق له على العموم حتى يشترك في ذلك الرجال والنساء لكن الحق أن ذلك
خاص بالرجال وانما الذي يشترك فيه الرجال والنساء المنع من التفرقة وحاصله ان حديث ابن عمر
يدل على بعض الترجمة وحديث عائشة يدل على جمعها **(قوله باب)** صاحب السلعة
أحق بالسوم) بفتح المهملة وسكون الواو أي ذكر قبر معين للمنفى وقال ابن بطال لاخلاف بين
العلماء في هذه المسئلة وان سئولى السلعة من ماله أو وكيل أول بالسوم من طالب شرائها
(قلت) لكن ذلك ليس بواجب فسماني في قصة جل جابر أنه صلى الله عليه وسلم يذاه بتموله بعينه
بأوقية الحديث **(قوله)** حديثنا عبد الوارث) هو ابن سعيد الاسناد كما بصريون **(قوله)** ثامنوني
بثلاثة على وزن فاعولني وهو أمر لم يذكر الثمن معينا باختيارهم على سبيل السوم ليدخلوا فيهم
ثمننا معينا بختاره ثم وقع التراضي بعد ذلك وبمذايطابق الترجمة وقال المازري معنى قوله ثامنوني
أي يبيعوني بالثمن أي ولا أخذه شبهة قال فاقس فيه الآن المشتري يمد يده كرا الثمن وتقبضه عياض
بان الترجمة انما هي لذكر الثمن معينا وأما مطلق ذكر الثمن فلا فرق فيه في الاولوية بين البائع
والمشتري (قلت) وقد سبق هذا الحديث في أبواب المساجد وباني الكلام عليه مستوفى في أول
المجمدة ان شاء الله تعالى **(قوله باب)** بالتونين) كم يجوز الخمار والخمار بكسر
الخاء اسم من الاختيار والتغيير وهو طلب خيرا الامر من من امضاء البيع أو فسخه وهو خياران
خيار المجلس وخيار الشرط وزاد بعضهم خيار القبيصة وهو منسدرج في الشرط فلا يزداد
والكلام هنا على خيار الشرط والترجمة معقودة ليسان مقدار وليس في حديثي الباب بيان ذلك
قال ابن المنير لعلنا نخدم من عدم تحديد في الحديث انه لا يقيمه بدل بفرض الامر فيه الى الحاجة
لتفاوت السلع في ذلك (قلت) ودروي البيهقي من طريق أبي علقمة الغروي عن نافع عن ابن عمر
مر فوعا الخيار ثلاثة أيام وهذا كما قد ينحصر من الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من طريق
شعبد بن اسحق عن نافع في قصة حمان بن منقذ وسأذكره بعد خمسة أبواب وبه احتج للحنفية
والشافعية في أن أمد الخيار ثلاثة أيام أو ثلث ماله التوقيت في خيار الشرط ثلاثة أيام بغير زيادة
وان كنت في الغالب يمكن الاختيار فيها لكن لكل شيء أمد يحسب به يتغير فيه فلا بد من تسلا
والثوب يوم أو يومان وللجارية جمعة وللدار شهر وقال الاوزاعي يمد الخيار شهر أو أكثر بحسب
الحاجة اليه وقال الثوري يختص الخيار بالمشتري ويمتدله الى عشرة أيام وأكثر ويقال انه انفراد
بذلك وقد صرح القول بامتداد الخيار عن عمر وغيره وسماي شيء منه في أبواب الملازمة ويحتمل أن
يكون مراد البخاري بقوله كم يجوز الخيار أي كم يمتد اختيار أحد المتبايعين اخر مرة وأشار الى ما في
الطريق الثانية بعد ثلاثة أبواب من زيادة هذه الأمور ويختار ثلاث مرار لكن المالم تكن الزيادة
ثابتة أي الترجمة على الاستقها **(قوله)** حديثنا صدقة) هو ابن الفضل المروزي
وعبد الوهاب هو النقي ويحيى بن سعيد هو الانصاري **(قوله)** ان المتبايعين بالخيار كذا لاكثر
وحكي ابن التين في رواية القابسي ان المتبايعان قال وهي لغسة وفي رواية أيوب عن نافع في الباب
الذي يليه البعان بتشديد التيمانية والبائع كضيق وضائق وصين وصائن وليس كين

(باب) * صاحب السلعة
أحق بالسوم * حديثنا موسى بن
اسماعيل حديثنا عبد الوارث
عن أبي التيساح عن أنس
رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ياتي التجار ثامنوني
بجوازكم وفيه شرب وشغل
(باب) * كم يجوز الخمار
* حديثنا صدقة أخبرنا
عبد الوهاب قال سمعت
يحيى بن سعيد قال سمعت
نافعا عن ابن عمر رضي الله
عنهما عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال ان المتبايعين
بالخيار في بيعيهما

وبأن فأنهم ما تغار إن كقيم وقائم واستعمال البيع في المشتري ماعلى سبيل التغلب أولان
 كلا منهما بائع **(قوله)** ألم يتفرقا في رواية النسائي يفترقا بتقديم الفاء ونقل تغلب عن
 الفضل بن سلمة اقترقا بالكلام وتفرقا بالبدان ورده ابن العربي بقوله تعالى وما تفرق الذين
 أوتوا الكتاب فأنه ظاهر في التفرق بالكلام لأنه بالاعتقاد وأجيب بأنه من لازمه في الغالب لأن
 من خالف آخر في عتمده كأنه مستند عما انفارقه أيابيدنه ولا يخفى ضعف هذا الجواب
 والحق حمل كلام الفضل على الاستعمال بالحققة وانما استعمال أحدهما في موضع
 الآخر اسعا **(قوله)** أو يكون البيع خيارا سباني ثم بعد باب **(قوله)** قال نافع وكان ابن
 عمر آخره هو موصول بالاسناد المذکور وقد ذكره مسلم أيضا من طريق ابن جريج عن نافع
 وهو ظاهر في أن ابن عمر كان يذهب إلى أن التفرق المذکور بالبدان كلساني وفي الحديث ثبوت
 الخيار لكل من المتبايعين مادام في المجلس وسباني بعد باب **(قوله)** عن أبي الخليل في رواية
 شعبة الاتية بعد باب عن قتادة عن صالح أبي الخليل وفي رواية أحمد عن غندر عن
 شعبة عن قتادة سمعت أبا الخليل **(قوله)** عن عبد الله بن الحارث هو ابن نوفل بن الحارث
 ابن عبد المطلب ولم ينسب في شيء من طرق حديثه في الصحيحين لكن وقع لأحمد من طريق
 سعيد بن قتادة عبد الله بن الحارث الهاشمي ورواه ابن خزيمة والاسماعيلي عنه من وجه
 آخر عن شعبة فقال عن قتادة سمعت أبا الخليل يحدث عن عبد الله بن الحارث بن نوفل
 وعبد الله هذا مذکور في العجالة لأنه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأنه في حديثه هو
 معدود من حيث الرواية كآثار التابعين وفتادة وشيخه تابعيان أيضا وليس له في البخاري
 سوى هذا الحديث وحديث آخر عن العباس في قصة أبي طالب **(قوله)** وزاد أحمد حدثنا بن
 أي ابن أسد وهذه الطريق وصلها أبو عوانة في صحيحه عن أبي جعفر الدارمي واسمه أحمد بن سعيد
 عن يزيه ولم أره في مسند أحمد بن حنبل وزعم بعضهم أنه أحمد المذکور وسباني في هذه
 الزيادة من وجه آخر عن همام بعد ثلاثة أبواب با وض من سباني وفي صنيع همام فائدة طلب
 علوا لاسناد لان بينه وبين أبي الخليل في اسناده الأول رجلين وفي الثاني رجل واحد **(قوله)**
باب إذا لم يوقت الخيار أي إذا لم يعين البائع أو المشتري وقتا للخيار وأطلقه (هل يجوز
 البيع) وكأنه أشار بذلك إلى الخلاف الماضي في تحديد الشرط والذي ذهب إليه الشافعية
 والحنفية أنه لا يرد فيه على ثلاثة أيام وذهب ابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحق
 وأبو ثور وآخرون إلى أنه لا يملكه خيار الشرط بل البيع جائز والشرط لا يملك إلى الوقت الذي
 يشترطه وهو اختيار ابن المنذر فان شرط أو أحدهما الخيار مطلقا فتال الأوزاعي وابن
 أي أبي هو شرط باطل والبيع جائز وقال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي يبطل البيع أيضا
 وقال أحمد وإسحق للذي شرط الخيار إذا **(تنبيه)** قوله أو يقول أحدهما كذا هو في جميع
 الطرق باثبات الواو في يقول وفي اثباتها نظر لأنه يجوز وعطفنا على قوله ألم يتفرقا فعل الضمة
 أسعت كما شيعت الياء في قراءة من قرأ أنه من يتق ويصبر ويحتمل أن تكون بمعنى الآن فقرأ
 حينئذ نصب اللام وبه جزم النووي وغيره ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن عمر من وجه
 آخر عن نافع وفيه أو يكون بيع خيار والمعنى أن المتبايعين إذا قال أحدهما لصاحبه اختر
 أمضاء البيع أو فسخه فاختار أمضاء البيع مثلا أن البيع يتم وإن لم يتفرقا وبهذا قال الثوري

ألم يتفرقا أو يكون البيع
 خيارا وقال نافع وكان ابن
 عمر إذا اشترى شيئا يجبه
 فارق صاحبه * حدثنا حماد
 ابن عمر حدثنا همام عن
 قتادة عن أبي الخليل عن
 عبد الله بن الحارث عن حكيم
 ابن جزام رضى الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال السبعان بالخيار ما لم يتفرقا
 * وزاد أحمد حدثنا بن قال
 قال همام فذكر ذلك لأبي
 التياح فقال كنت مع أبي
 الخليل لما حدثه عبد الله بن
 الحارث هذا الحديث * **(باب)**
 إذا لم يوقت الخيار هل
 يجوز البيع * حدثنا
 أبو النعمان حدثنا جدين
 زيد حدثنا أيوب عن نافع
 عن ابن عمر رضى الله عنهما
 قال قال النبي صلى الله عليه
 وسلم السبعان بالخيار ما لم
 يتفرقا أو يقول أحدهما
 لصاحبه اختر أو يبع بما قال
 أو يكون بيع خيار

والأوزاعي والشافعي والحق وأخرون وقال أحمد لا يتم البيع حتى يتفرقا وقبل أنه يفرد بذلك
وقيل المعنى بقوله أو يكون بيع خبار أي أن يشترط الخيار مطلقا فلا يبطل بالتفرق وسبق
البحث فيه بعد ما بين مستوفى أن شاء الله تعالى **(قوله ما)** البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
وبه قال ابن عمر أي بخيار المجلس وهو بين من صنعته الذي مضى قبل باب وأنه كان إذا اشترى
شيئا يعجبه فارق صاحبه وللمتدعي من طريق ابن فضال عن يحيى بن سعيد كان ابن عمر إذا ابتاع
يعاوه فاقعد قام ليجب له ولا بن أبي شيبه من طريق محمد بن اسحق عن نافع كان ابن عمر إذا ابتاع
انصرف ليجب له البيع ولمسلم من طريق ابن جريج قال أبل على نافع فذكر الحديث وفيه قال
نافع وكان إذا ابتاع رجلا فارد أن لا يقيه قام فشيئته ثم رجع إليه وسأى صنيع ابن عمر ذلك
من وجه آخر بعد ما بين وروى سعيد بن منصور عن خالد بن عبد الله عن عبد العزيز بن حكيم
رأيت ابن عمر اشترى من رجل بعرا فخرج عنده فوضعه بين يديه فخير بين بعيره وبين الثمن **(قوله)**
وشريح والشعبي أي قال لا خيار للمجلس وهذا أصل سعيد بن منصور عن هشيم عن محمد بن علي
سمعت أبا النخعي يحدث أنه شهد شريحا واختصم إليه رجلان اشترى أحدهما من الآخر دارا
باربعة آلاف فوجبه الله في بيعها قبل أن يفارق صاحبا فقال لي لأجابه في بيعها فقال
البائع قد بعتك فأوجب لك فاختصمنا إلى شريح فقال هو بالخيار ما لم يتفرقا قال محمد وشهدت
الشعبي قضى بذلك وروى ابن أبي شيبه عن وكيع عن شعبة عن الحكم عن شريح قال البيعان
بالخيار ما لم يتفرقا وعن جرير عن مغيرة عن وكيع عن الشعبي أنه في رجل اشترى من رجل
برذونا فارد أن يردّه قبل أن يتفرقا ففضى الشعبي أنه فوجب البيع ففهمه عنده أبو النخعي أن
شريحا في مثل ذلك فردّه على البائع فوجع الشعبي إلى قول شريح **(قوله وطأوس)** قال
الشافعي في الأم أخبرنا ابن عيينة عن عبد الله بن طأوس عن أبيه قال خير رسول الله صلى الله
عليه وسلم رجلا بعد البيع قال وكان أبي يخلف ما بالخيار إلا بعد البيع **(قوله وعطاء وابن أبي**
مليك) وصلها ابن أبي شيبه عن جرير عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة وعطاء قال
البيعان بالخيار حتى يتفرقا عن رضا ونقل ابن المنذر القول به أيضا عن سعيد بن المسيب
والزهري وابن أبي ذئب من أهل المدينة وعن الحسن البصري والأوزاعي وابن جريج وغيرهم
وبالغ ابن حزم فقال لا نعلم لهم مخالفا من التابعين إلا النخعي وحده ورواه مكذوبة عن شريح
والصحيح عنه القول به وأشار إلى ما رواه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عن ججاج عن الحكم
عن شريح قال إذا اتكلم الرجل بالبيع فقد وجب البيع واستناده ضعيف لأجل ججاج وهو
ابن أوطاة **(قوله حدثنا اسحق)** قال أبو علي الجاني لم أره منسوبا في شيء من الروايات ولعله
اسحق بن منصور فان مسلما روى عن اسحق بن منصور عن حبان بن هلال (قلت) قدرأته
منسوبا في روايته أنه على بن شموه عن الثوري في هذا الحديث اسحق بن منصور ولم أره في
مسند اسحق بن زهرويه من روايته عن حبان بن هلال قال أبو علي رحمه الله ثم رأيت أنعيم
استخرج من طريق اسحق بن زهرويه عن حبان وقال أخرجه البخاري عن اسحق قاله أعلم
(قوله حبان بن هلال) هو بفتح الحاء بعد هاء وحده ثملة **(قوله حدثنا شعبة)** سألني بعد باب
من هذا الوجه عن همام يدل شعبة وهو محمول على أنه كان عند حبان عن شيخين حدثاه عن

* (باب) البيعان بالخيار ما لم يتفرقا * وبه قال ابن عمر وشريح والشعبي وطأوس وعطاء وابن أبي مليكة * حدثنا اسحق أخبرنا حبان ابن هلال قال حدثنا شعبة قال قتادة أخبرني عن صالح بن الخليل عن عبد الله بن الحارث قال سمعت حكيم بن حزام رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعان بالخيار

شيخ واحد (قوله الم يتفرقا) في رواية هدام الماضية قبل باب مالم يتفرقا وفي رواية سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر وعن عطاء عن ابن عباس مرفوعا مالم يتفرقا صاحبها فان فارقته فلا خيار له وقد اختلف الفقهاء في ان يفرقا بالابدان هل للتفرق المذكور حديد ينهي اليه والمشهور الراجح من مذهب العلماء في ذلك انه موكول الى العرف فكل ما عد في العرف تفرقا حكمه وبالمافلا والله أعلم (قوله فان صدقا وبنا) أي صدق البائع في اخبار المشتري مثلا وبين العيب ان كان في السلعة وصدق المشتري في قدر الثمن مثلا وبين العيب ان كان في الثمن ويحتمل ان يكون الصدق والبيان معني واحد وذكر أحد هـ ما ناكدا لاخر (قوله) محتمل تركه بيعهما (يحتمل ان يكون على ظاهره وان شؤم التدليس والكذب وقع في ذلك العقد فحق تركه وان كان الصادق عاجزا والكاذب مأثورا ويحتمل ان يكون ذلك محتصا بوقوع منه التدليس والعيب دون الاخر وتجهان أي جرة وفي الحديث فضل الصدق والحث عليه وذم الكذب والحث على منعه وان سبب له هاب البركة وان عمل الاخرة يحصل خيري الدنيا والاخرة (قوله اليبع الخيار) أي فلا يحتاج الى التفرق كما ساقى شرحه في الباب الذي يليه وفي رواية أيوب بن نافع في الباب الذي قبله مالم يتفرقا أو يقول أحد هـ ما لصاحبها اختر وهو ظاهر في حذر لزوم البيع بهذين الامرين وفيه دليل على اثبات خيار المجلس وقد مضى قبل في باب ان ابن عمر جاز على التفرق بالابدان وكذلك أي برزة الاسلمى ولا يعرف له ما يخالف من النجاشية وشانك في ذلك ابراهيم الضعيف فروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عنه قال اليبع جائزا وان لم يتفرقا ورأه سعيد بن منصور وعنه بالفظ اذا وجبت الصدقة فلا خيار وبذلك قال المالكية الا ابن حبيب والشافعية كلهم قال ابن حزم لا نعلم لهم سلفا الا ابراهيم وحده وقد ذهبوا في الجواب عن حديث الباب فرقا فتمهم من ردهم لكونه معارضا لما هو أقوى منه ومنهم من صححه ولكن أوله على غير ظاهره فقالت طائفة منهم هو منسوخ بحديث المسالمون على شرطهم والخيار بعد لزوم العقد يفسد الشرط ويحدث التماثل عند اختلاف المتبايعين لانه يقتضي الحاجة الى اليقين وذلك يستلزم لزوم العقد ولو ثبت الخيار كان كافيا في رفع العقد وبقوله تعالى وأشهدوا اذا تباعتم والشهادان وقع بعد التفرق لم يطابق الامر وان وقع قبل التفرق لم يصادف محسلا ولا جهة في شيء من ذلك لان النسخ لا يثبت بالاحتمال والجمع بين الدليلين بهما ما يمكن لا يضارعه الى الترجيح والجمع هما يمكن بين الادلة المذكورة بغير تعسف ولا تكلف وقال بعضهم هو من رواية مالك وقد عمل بخلافه فدل على انه عارضه ما هو أقوى منه والراوى اذا عمل بخلاف ما روى دل على وهن المرئى عنده وتعب بان ما يكلم يتفرقه فقد روى واغريه وعمل به وحكم أكثرهم داروا به وعلا وقد خضع كثير من محقق أهل الاصول الخلاف المشهور فمما اذا عمل الراوى بخلاف ما روى بالجملة دون من جاء بعدهم ومن قاعدتهم ان الراوى أعلم بما روى وابن عمر هو راوى الخبر وكان يشارك ابا عابدة فاسأله أولي من غيره وقالت طائفة هو معارض بعمل أهل المدينة ونقل ابن التين عن أشبهب بأنه يخالف أهل مكة أيضا وتعب بأنه قال به ابن عمر ثم سعيد بن المسيب ثم الزهري ثم ابن أبي ذئب كك ما مضى وهو لاء

مالم يتفرقا فان صدقا وبنا
بورل لهما في بيعهما وان
كذبوا وكما شئت بركة
بيعهما حديثا عبد الله بن
يوسف ناخبرنا سالك عن نافع
عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال المتبايعان
كل واحد منهما بالخيار على
صاحبه مالم يتفرقا الا ببيع
الخيار

من أكابر علماء أهل المدينة في اعصارهم ولا يحفظ عن أحد من علماء المدينة القول بخلافه
 سوى عن ربيعة وأما أهل مكة فلا يعرف أحد منهم القول بخلافه فقد سبق عن عطاء
 وطاوس وغيرهم ما من أهل مكة وقد اشتد انكار ابن عبد البر وابن العربي على من زعم من
 المالكية أن ما لا يكره العمل به لكونه عمل أهل المدينة على خلافه قال ابن العربي انما لما أخذ به
 مالك لأن وقت التفرق غير معلوم فاشبهه يسوع الغرر كمالامة وتعب بأنه يقول بخيار الشرط
 ولا يجده بوقت معين وما ادعاه من الغرر موجود فيه وبأن الغرر في خيار المجلس معدوم لأن
 كلاهما متضمن من امضاء البيع أو فسخه بالقول أو بالفعل فلا غرر وقالت طائفة هو خير
 واحد فلا يعمل به الا فيما تم به البلوى ورد بأنه مشهور فيعمل به كما ادعوا نظير ذلك في خبر
 التيقظة في الصلاة وأجابه الوتر وقال آخرون هو مخالف للقياس الجلي في السابق ما قبل التفرق
 بما بعده وتعب بأن القياس مع النص فاسد الاعتبار وقال آخرون التفرق بالابدان محمول
 على الاستصحاب فحينئذ لا يعمل المسلم الا على الوجوب وقال آخرون هو محمول على الاحتياط
 للخروج من الخلاف وكلاهما على خلاف الظاهر وقالت طائفة المراد بالتفرق في الحديث
 التفرق بالكلام كما في عقد النكاح والاجارة والعقود وتعب بأنه قياس مع ظهور الفارق لأن
 البيع ينقل فيه ملك ربيعة المبيع ومنعته بخلاف ما ذكر وقال ابن حزم سواء قلنا التفرق
 بالكلام أو بالابدان فإن خيار المجلس بهذا الحديث ثابت أما حديث قلنا التفرق بالابدان فواضح
 وحديث قلنا بالكلام فواضح أيضا لأن قول أحد المتبايعين مثلاً بعشركم بعشرة وقول الآخر بل
 بعشرين مثلاً اقتضى في الكلام بلا شك بخلاف ما لو قال اشترتكم بعشرة فأنهم حينئذ متوافقان
 فيستعين بثبوت الخيار لهما ما حينئذ يتفقان لا حين يتفرقان وهو المدعى وقيل المراد بالمتبايعين
 المتساويان ورد بأنه سار والجل على الحقيقة أو ما يقرب منها أولى واحتج الطحاوي بآيات
 وأحاديث استعمل فيها الخيار وقال من أنكر استعمال لفظ التابع في السائم فقد غفل عن
 اتساع اللفظ وتعب بأنه لا يلزم من استعمال الجواز في موضع طرده في كل موضع فالاحتمال من
 الإطلاق الحقيقة حتى يقوم الدليل على خلافه وقالوا أيضا وقت التفرق في الحديث هو ما بين
 قول البائع بعتك هذا بكذا وبين قول المشتري اشترت قالوا فالمشتري بالخيار في قوله اشترت
 أو تركه والبائع بالخيار إلى أن يوجب المشتري وهكذا أحكام الطحاوي عن عيسى بن أبيان منهم
 وحكاه ابن خزيمة من مداد عن مالك قال عيسى بن أبيان وفأنته تظهر فيه التفرق قبل القبول فإن
 القبول ينعذر وتعب بأن تسميتهما متبايعين قبل تمام العقد مجاز أيضا وأوجب بأن تسميتهما
 متبايعين بعد تمام العقد مجاز أيضا لأن اسم الفاعل في الحال حقيقة وفيما عداه مجاز فلو كان
 الخيار بعد انعقاد البيع لكان لغير البيعين والحديث يرده فتعين حمل التفرق على الكلام
 وأوجب بأنه اذا انعذر الحمل على الحقيقة تعين المجاز واذا تعارض المجازان فالأقرب إلى الحقيقة
 أولى وأيضاً فالتساويان لا يكونان متبايعين حقيقة الا في حين تعاقدهما لكن عقدهما لا يتم
 الا باحد أمرين ما بابرام العقد أو التفرق على ظاهر الخبر فصيح أنهم ما تروا اقدان مادام في مجلس
 العقد فعلى هذا تسميتهما متبايعين حقيقة بخلاف حمل المتبايعين على التساوي فإنه مجاز
 باتساق وقالت طائفة التفرق يقع بالاقوال كقوله تعالى وان يتنقرا يغن الله كلام من سمعته

وأجيب بأنه سمي بذلك لكونه ينضى الى التفرق بالابدان قال البيضاوى ومن نقي خيار المجلس
ارتكب مجازين بحمله التفرق على الاقوال وحمله المتبايعين على المتساوين وأضاف كلام
الشارع يضان عن الحل عليه لانه يصير تقديره ان المتساوين ان شاء اعتد البيع وان شاء الم
يعتداه وهو تحصيل الحاصل لان كل أحد يعرف ذلك ويقال لمن زعم ان التفرق بالكلام ماهو
الكلام الذى يقع به التفرق أهو الكلام الذى وقع به العقد أم غيره فان كان غيره فساو فليس
بين المتعاقدين كلام غيره وان كان هو ذلك الكلام بعينه لم أن يكون الكلام الذى اتفقا عليه
وتعبر بهما به هو الكلام الذى افترقا به وانفسى بهعهما به وهذا فى غاية الفساد وقال آخرون
العمل بنظائر الحديث متعذرفيتعين تأويله ببيان تعذر ان المتبايعين ان اتفقا فى النسخ
أو الامضاء لم يثبت لواحد منهما على الآخر خيار وان اختلفا فالجمع بين النسخ والامضاء جمع بين
التقنين وهو مستحيل وأجيب بان المراد أن لكل منهما الخيار فى النسخ وأما الامضاء فلا
احتياج الى اختياره فانه مقتضى العقد والحال ينضى اليه مع السكوت بخلاف النسخ وقال
آخرون حديث ابن عمر هذا وحكيم بن حزام معارض بحديث عبد الله بن عمرو وذلك فيما أخرجه
أبو داود وغيره من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فروعا البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
الآن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يشارق صاحبه خشية ان يستقبله قال ابن العربي
ظاهره ان الزيادة مخالفة لاول الحديث فى الظاهر فان تأولوا الاستقالة فيه على الفسخ تأولوا
الخيار فيه على الاستقالة واذا عارض التأويلان فزع الى الترجيح والقياس فى جانب الفسخ
وتعقب بان حل الاستقالة على الفسخ أو نفي من حل الخيار على الاستقالة لانه لو كان المراد
حقيقة الاستقالة لم نفعهم من المفارقة لانهم لا يختص بمجلس العقد وقد أثبت فى أول الحديث
الخيار ومده الى غاية التفرق ومن المعلوم أن من له الخيار لا يحتاج الى الاستقالة فتعين حلها
على النسخ وعلى ذلك حمله الترمذى وغيره من العلماء فقالوا معناه لا يحل له أن يفارقه بعد البيع
خشية ان يختار فسخ البيع لان العرب تقول استقلت ما فات عني اذا سترته فالمراد بالاستقالة
فسخ المأدوم منها للبيع وحلوا نفي الحل على الكراهة لانه لا يليق بالمرأة وحسن معاشرته المسلم
الا ان اختيار الفسخ حرام قال ابن حزم احتجاجهم بحديث عمرو بن شعيب على التفرق بالكلام
اقوله فيه خشية ان يستقبله لكون الاستقالة لا تكون الا بعد تمام البيع وخشية انتقال الملك
تستلزم ان يكون الخيار المذكور لا فائدة له لانه يلزم من حل التفرق على القول بالحقبة المفارقة
خشى ان يستقبله أو لم يحش وقال بعضهم التفرق بالابدان فى الصرف قبل القبض يبطل العقد
فكيف ثبت العقد ما يبطله وتعقب باختلاف الجهة وبالمعارضة فظنوه وذلك ان النقد وترك
الاجل شرط لصحة الصرف وهو ينسب السلم عندهم واحتج بعضهم بحديث ابن عمر الا أن بعد
بابين فى قصة البكر الصعب وسبأنى توجهه وجوابه واحتج الطحاوى بقول ابن عمر ما أدركت
الصفتة حيا متعافاه ومن مال المبتاع وتعقب بأنهم يخالفونه أما الحنفية فقالوا هو من مال
البائع ما لم يره المبتاع أو يسهله والمسالكية قالوا ان كان غائبا غيبة بعيدة فهو من البائع وانه لا حاجة
فيه لان الصفقة فيه محمولة على البيع الذى انبرم لاعلى ما لم ينبرم جمع بين كلاميه وقال بعضهم
معنى قوله حتى يتفرقا أى حتى يتوافقا يقال للشوم على ماذا انفارقت أى على ماذا انفقت وتعقب

بما ورد في بقية حديث ابن عمر في جميع طرقه ولا سيما في طريق الليث الآتية في الباب الذي بعد
 هذا وقال بعضهم حديث البيعان بالخيار جاء بالفاظ مختلفة فهو مضطرب لا يحتاج به وتعقب
 بأن الجمع بين ماختلف من الفاظه يمكن بغير تكلف ولا تعسف فلا يضره الاختلاف وشرط
 المضطرب ان يتعذر الجمع بين مختلف ألفاظه وليس هذا الحديث من ذلك وقال بعضهم لا يتعين
 حل الخيار في هذا الحديث على خيار النسخ فلهذا أريد به خيار الشراء وخيار الزيادة في الثمن
 أو المثلن وأجيب بأن المعهود في كلامه صلى الله عليه وسلم حيث يطلق الخيار ارادة خيار النسخ
 كما في حديث المصراة وكافي حديث الذي يتخذ في البوع وأيضاً فإذا ثبت ان المراد بالتبايعين
 المتعاقدان فيعده صدور العقد لا خيار في الشراء ولا في الثمن وقال ابن عبد البر قد أكثر
 المالكية والخنفية من الاحتجاج لرده هذا الحديث بما يطول ذكره وأكثره لا يحصل منه شيء
 وحكي ابن السمعاني في الاصطلاح عن بعض الخنفية قال البيهقي عقد مشرع بوصف وحكم
 فوضعه للزوم وحكمه المالك وقد تم البيع بالعقد فوجب ان يتم بوضعه وحكمه فاما تأخير
 ذلك الى ان يتفرقا فليس عليه دليل لان السبب ذاته فيد حكمه ولا يتنى الابعاض ومن ادعاه
 فعليه البيان وأجاب بان البيع سبب للاتباع في الندم والندم يعوج الى النظر فابت الشارع
 خيار المجلس فظروا للمتعاقدين ليسلما من الندم ودليله خيار الرؤى عندهم وخيار الشرط
 عندنا قال ولولم العقد بوضعه وحكمه لما شرعت الاقالة لكنها شرعت نظراً للمتعاقدين
 الا انها شرعت لاستدراك الندم بنقد ربه أحدهما فلم يجب وخيار المجلس شرع لاستدراك الندم
 يشتركان فيه فوجب **﴿قوله﴾** باب إذا خيرا أحدهما صاحبه بعد البيع (أى وقبل
 التفرق) فقد وجب البيع (أى وان لم يتفرقا) ورد فيه حديث ابن عمر من طريق الليث عن نافع
 بلفظ اذا تبايع الرجلان ففكلا واحدهما بالخيار ما لم يتفرقا أى فينقطع الخيار وقوله وكانا
 جميعاً ما كيد ذلك وقوله أو يتخيرا أحدهما الآخر أى فينقطع الخيار وقوله فتابعا على ذلك
 فقد وجب البيع أى وبطل الخيار وقوله وان تفرقا بعد أن تبايعا ولم يتفرقا بعد أن تبايعا
 أى لم يفسخه فقد وجب البيع أى بعد التفرق وهذا ظاهر جداً في انفساخ البيع ففسخ أحدهما
 قال الخطاى هذا أو وضع شئ في ثبوت خيار المجلس وهو مبطل لكل تأويل مختلف لظاهر
 الحديث وكذلك قوله فى آخره وان تفرقا بعد أن تبايعا ففسخ البيان الواضح ان التفرق بالبدن
 هو القاطع للخيار ولو كان معناه التفرق بأقول لخللا الحديث عن فائدة انتهى وقد أفسد
 الداودى على رده هذا الحديث المتفق على حقه بما لا يقبل منه فقال قول الليث في هذا الحديث
 وكانا جميعاً الخ ليس بمنعوظ لان مقام الليث في نافع ليس كدتمام المالك ونظرانته انتهى وهو رد لما
 اتفق الأئمة على ثبوته بغير مستند وأى لوم على من روى الحديث مفسراً لا حاداً لمحلته
 حافظاً من ذلك ما لم يحتفظ به غيره مع وقوع تعدد المجلس فيتم محمول على ان شيخهم حدثهم به تارة
 مفسراً وتارة مختصراً وقد اختلف العلماء في المراد بقوله في حديث مالك الا البيع الخيار فقال
 الجمهور وبه جزم الشافعى هو استثناء من امتداد الخيار الى التفرق والمراد أنهم ما اخبروا امضاء
 البيع قبل التفرق لزم البيع حينئذ وبطل اعتبار التفرق فالتقدير الا البيع الذى جرى فيه
 الاختيار قال النووي اتفق أصحابنا على ترجيح هذا التأويل وأبطل كثير منهم ما سواه وغلطوا

* (باب) إذا خيرا أحدهما
 صاحبه بعد البيع فقد
 وجب البيع * حدثنا قتيبة
 حدثنا الليث عن نافع عن
 ابن عمر رضى الله عنهما
 عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنه قال اذا تبايع
 الرجلان ففكلا واحدهما
 بالخيار ما لم يتفرقا وكانا
 جميعاً أو يتخيرا أحدهما الآخر
 فتابعا على ذلك فقد وجب
 البيع وان تفرقا بعد أن
 تبايعا ولم يتفرقا بعد أن
 البيع فقد وجب البيع

قائلة انتهى ورواية البت ظاهرة جدا في ترجيحه وقبل هو استثناء من انقطاع الخبر بالتفرق
وقيل المراد بقوله أو يفرق أحدهما الآخر أي في شرط الخبر مدة معينة فلا ينقض الخبر
بالتفرق بل يبق حتى تنقضي المدة يحكم ابن عبد البر عن أبي ثور روي الأول بأنه أقل في الانحياز
وعينه رواية النسائي من طريق اسمعيل قيل هو ابن أمية وقيل غيره عن نافع بلطف الأول أن يكون
البيع كان عن خيار فإن كان البيع عن خيار وجب البيع وقيل هو استثناء من اثبات
خيار الجنس والمعنى أو يخبر أحدهما الآخر فيختار في خيار الجنس فينتفي الخيار وهذا
أضعف هذه الاحتمالات وقيل قوله الأول أن يكون بيع خيار أي هو ما بالخيار ما لم يتفرقا الأول
يختار ولو قيل التفرق والآن يكون البيع بشرط الخيار ولو بعد التفرق وهو قول يجمع
الأولين الأولين ويؤيده رواية عبد الرزاق عن سفيان في حديث الباب الذي يليه حيث قال
فيه الإيعاء بالخيار أو يقول لصاحبه اخترنا جملنا أو على التقسيم لأعلى الشئ * (تيسره) * قوله
أو يختار أحدهما الآخر باسكان الراء من مخبر عطف على قوله ما لم يتفرقا أو يشتمل نصب الراء على
أن أو بمعنى الأول أن كانت تقدم قريدا مالا في قوله أو يقول أحدهما لصاحبه اختر * (قوله)
باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع * كانه أراد الرد على من حصر الخيار
في المشتري دون البائع فان الحديث قدسوى بهما في ذلك **(قوله كل بيعين)** بتشديد التانيه
(قوله لا بيع بينهما) أي لازم **(قوله حتى يتفرقا)** أي فيلزم البيع حينئذ بالتفرق **(قوله لا بيع)**
الخيار أي فيلزم بشرطه كما تقدم البحث فيه وظاهره حصر لزوم البيع في التفرق أو في شرط
الخيار والمعنى أن البيع عند جبر فاذا وجد أحد هذين الأمرين كان لازما **(قوله حديثي)**
الصحاح هو ابن منصور ورحمان هو ابن هلال **(قوله حتى يتفرقا)** في رواية الكشي هي ما لم يتفرقا
(قوله قال همام وحدث في كتابي يختار ثلاث مرار) أشار أبو داود إلى أن هما متفرقا بذلك عن
أصحاب قتادة ووقع عند أحمد عن عفان عن همام قال وحدث في كتابي الخيار ثلاث مرار ولم
يسرح همام عن حديثه بهذه الزيادة فان ثبت فهي على سبيل الاختيار وقد أخرجه الاسماعيل
من وجه آخر عن حبان بن هلال فذكر هذه الزيادة في آخر الحديث **(قوله وحدثنا همام)** القائل
هو حبان بن هلال المذکور وقد تقدم قبل باين من وجه آخر عن همام قال الكرماني القائل
هو حبان فان قيل لم قال حدثنا قال قبل ذلك قال همام فالجواب أنه حيث قال قال كان جمع
ذلك في المذکور وحيث قال حدثنا جمع منه في مقام التحديث اه وفي جزمه بذلك نظروا الذي
ينظر انه حيث ساقه بالسناد عبر بقوله حدثنا وحيث ذكر كلام همام عبر عنه بقوله قال
(قوله ما س) إذا اشترى شيئا فهو من ساعته قبل أن يتفرقا ولم ينكر البائع على
المشتري أي هل ينقطع خياره بذلك قال ابن المنير أراد البخاري اثبات خيار الجنس بحديث ابن
عمر ثاني حديثي الباب وفيه قصة مع عثمان وهو بين في ذلك ثم خشي أن يعترض عليه بجديث
ابن عمر في قصة البعير الصعب لأن النبي صلى الله عليه وسلم تصرف في البكر بنفس تمام العقد
فاسلف الجواب عن ذلك في الترجمة بقوله ولم ينكر البائع يعني أن الهبة المذكورة قائمات
بامضاء البائع وهو سكونه المنزل منزلة قوله وقال ابن التين هذا تصرف من البخاري ولا يظن
بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه وهب ما فيه لاحد خيار ولا انكار لانه انما بعث مينا اه وجوابه

* (باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع) *
حدثنا محمد بن يوسف حدثنا
سفيان عن عبد الله بن دينار
عن ابن عمر رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال كل بيعين لا بيع
بينهما حتى يتفرقا الإيعاء
الخيار * حديثي أصح
أخبرنا حبان حدثنا همام
حدثنا قتادة عن أبي الخليل
عن عبد الله بن الحارث
عن حكيم بن حزام رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال البيعان بالخيار حتى
يتفرقا قال همام وحدث
في كتابي يختار ثلاث مرار
فان صدقا ويناور لهما
في بيعهما وان كذبا وكما
فعسى أن يبحرا ويحاويحقا
بركة بيعهما قال وحدثنا
همام حدثنا أبو الصباح أنه
سمع عبد الله بن الحارث
يحدث بهذا الحديث عن
حكيم بن حزام عن النبي
صلى الله عليه وسلم * (باب
إذا اشترى شيئا فهو من
ساعته قبل أن يتفرقا ولم
ينكر البائع على المشتري

أنه صلى الله عليه وسلم قد بين ذلك بالأحاديث السابقة المصرية بخلاف المجلس والجمع بين
الحديثين يمكن بأن يكون بعد العقد فأنرى عمر بنان قد رده أو تأخر عنه مثلاً ثم هو وب
الحديث ما ثبت ذلك ولا ما يشبهه فلامعنى للاحتجاج بهذه الواقعة العينية في إبطال ما دلت
عليه الأحاديث المصرية من إثبات خیار المجلس فأنهم إن كانت مقدمة على حديث البيعان
الخيار فحدث البيعان قاض عليها وإن كانت متأخرة عنه سجل على أنه صلى الله عليه وسلم
أكتفى بالبيان السابق وأستدس منه أن المشتري إذا تصرف في المبيع ولم يشكر البائع كان
ذلك قاطعاً لخيار البائع كما فهمه البخاري والله أعلم وقال ابن بطال أجمعوا على أن البائع إذا لم
يشكر على المشتري ما أحسنه من الهبة والعقوى أنه يسع جازوا واختلوا وأقبلوا إذا أنكر ولم يرض
فأنهم يرون أن البيع يتم بالكلام دون اشتراط التقرب بالبيان يجوزون ذلك ومن يرى الفرق
بالأبدان لا يجوزونه والحديث حجة عليهم انه وأيسر الأمر على ما ذكره من الإطلاق بل فرقوا
بين المبيعات فأفتوا على منع بيع الطعام قبل قبضه كما ساقوا واختلوا وأقبلوا بعد الطعام على
مذاهب أحدها لا يجوز بيع شيء قبل قبضه مطلقاً وهو قول الشافعي ومحمد بن الحسن فإنها
يجوز مطلقاً إلا الدور والأرض وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ثالثها يجوز مطلقاً إلا المكيل
والموزون وهو قول الأوزاعي وأحمد وأصحابي رابعها يجوز مطلقاً إلا المكيل والمثروب وهو
قول مالك وأبي ثور واختار ابن المنذر واختلوا في الاعتناق فالجمهور على أنه يصح الاعتناق
وبصرف قبضاً سواء كان للبائع حق الحبس إن كان الثمن حالاً ولم يدفع أم لا والأصح في الوقت أيضاً
يختص في الهبة والرهن خلاف والأصح عند الشافعية فيه ما لا يمتحان وحديث ابن عمر
في قصة لجير السبع حجة لما يذهبون إليه في جواب عنه بأنه يحتمل أن يكون ابن عمر كان ركبلاً في
القبض قبل الهبة وهو اختيار البغوي قال إذا أذن المشتري للموهوب له في قبض المبيع كفى
وتم البيع وحصلت الهبة بعده لا يمكن إلا يلزم من هذا التمسك القابض والمقبض لأن ابن عمر كان
راكب السبع حينئذ وقد أحيط به لهما النكبة والحنسية في أن القبض في جميع الأشياء بالتخلية
واليه مال البخاري كما تقدم له في باب شراء الدواب والجار إذا اشترى دابة وهو عليها لم يكن ذلك
قبضاً وعند الشافعية والحنابلة تسكن التخلية في الدور والأراضي وما أشبه بها دون المقتولات
ولذلك لم يجزئ البخاري بالحكم بل أورد الترجحة مورد الاستفهام وقال ابن قدامة ليس في الحديث
تصريح ببيع السبع فيحتمل أن يكون قول عمر هو ذلك أي هبته وهو الظاهر فإنه لم يذكره (قلب)
وفيه غفلة عن قوله في حديث الباب فباعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وقع في بعض
طرق هذا الحديث عند البخاري فاشتراده وسبباني في الهبة فعلى هذا فهو يسع وكون الثمن
لم يذكر لا يلزم أن يكون هبة مع التصريح بالشراء وكما لم يذكر الثمن فيحتمل أن يكون القبض
المشترط وقوان لم ينقل قال المحب الطبري فيحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم ساقه
بعد العقد فأساقه أو لا وسوف قبض له لأن قبض كل شيء بمسببه (فإنما واشترى عبداً فاعتقه)
جعل المصنف مسبلة الهبة أصلاً لحق بمسبلة العقوى لوجود الغص في مسبلة الهبة
دون العقوى والشافعية نظروا إلى المعنى في أن للعقوى قوة ومبراة ليست لغيره ومن أطلق به
منهم الهبة قال أن العقوى اتلاف للمالية والاتلاف قبض فكذلك الهبة والله أعلم

أواشترى عبداً فاعتقه *

غيره وفيه جواز بيع الارض بالارض وفيه ان الغبن لا يرد به البيع **(قوله ما)**
 ما يكره من الخداع في البيع) كانه اشار بهذه الترجمة الى أن الخداع في البيع مذكور ولكنه
 لا يفسخ البيع الا ان شرط المشتري الخيار على ما تشعربه النسخة المذكورة في الحديث **(قوله)**
 ان رجلا في رواية احمد من طريق محمد بن اسحق حدثني نافع عن ابن عمر كان رجلا من الانصار
 زاد ابن الجار ود في المتقي من طريق سفيان عن نافع انه حبان بن منقذ وهو يفتح المهمل
 والموحدة الثقيلة ورواه الدارقطني من طريق عبد الأعلى والبيهقي من طريق يونس بن بكير
 كلاهما عن ابن اسحق به وزاد فيه قال ابن اسحق حدثني محمد بن يحيى بن حبان قال هو جدي
 منقذ بن عمرو وكذلك رواه ابن منقذ من وجه آخر عن ابن اسحق **(قوله)** ذكر لثني صلى الله عليه
 وسلم في رواية ابن اسحق فشكل الى النبي صلى الله عليه وسلم ما يأتي من الغبن **(قوله)** انه يخذع في
 البيوع بين ابن اسحق في روايته المذكورة سبب شكرا وهو ما يأتي من الغبن وقد آخرجه
 اجدوا أصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث أنس بن مالك ان رجلا كان يبايع وكان في
 عقده ضعف **(قوله)** لا خلافة بكسر المعجمة وتخفيف اللام أي لا خديعة ولا لثني الجنس أي
 لا خديعة في الدين لان الدين النصيحة زاد ابن اسحق في رواية يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه
 ثم أتت بالخيار في كل ساعة اتبعها ثلاث ليال فان رضيت فامسك وان سقطت فاردد فبقي حتى
 أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة فبكثرت الناس في زمن عثمان وكان اذا اشترى شيا
 فقيل له انك غبت فيد رجع به فيتم له الرجل من الخيانة بان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل
 بالخيار ثلاثا فبرده راحمه قال العلماء لقته النبي صلى الله عليه وسلم هذا القول لانه يهتد
 البيع فيطالع به صاحبه على أنه ليس من ذوى البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة فيرى له كما
 يرى لنفسه لما اقرر من حضي المتبايعين على أداء النصيحة كما تقدم في قوله صلى الله عليه وسلم في
 حديث حكيم بن حزام فان صدقا وبيناهما في بيعهما الحديث واستدل بهذا الحديث لاجد
 وأحد قولي مالك انه يرد بالغبن الفاحش لمن لم يعرف قيمة السلعة وتعقب بانه صلى الله عليه وسلم
 انما جعل له الخداع ضعف عقله ولو كان الغبن ملك به النفس لما احتاج الى شرط الخيار وقال
 ابن العربي يستعمل أن الخديعة في قصة هذا الرجل كانت في العيب أو في الكذب أو في الخن أو في
 الغبن فلا يخرج بها في مسئلة الغبن بخسوبها وليس قصة عامة وانما هي خاصة في واقعة عين
 فيخرج بها في حق من كان بصفة الرجل قال وامامنا روى عن عمرانه كاهن البيع فقال ما أجده لكم
 شيئا أوسع مما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبان بن منقذ ثلاثة أيام داره على ابن لهجعة
 وهو ضيف انتهى وهو كما قال آخر جبه الطبراني والدارقطني وغيرهم من طريقه لكن
 الاحتمالات التي ذكرها قد تعينت بالرواية التي مر بها بانه كان يغيب في البيوع واستدل به
 على أن أحد الخيار المشترط ثلاثة أيام من غير زيادة لان حكم ورد على خلاف الاصل فيقتسم به
 على أقصى ما ورد فيه ويؤيده جعل الخيار في المصممة ثلاثة أيام واعتبار الثلاث في غيره وضع
 وأغرب بعض المالكية فقال انما قصره على ثلاث لان معظم بيعه كان في الرقيق وهذا يحتاج
 الى دليل ولا يكفي فيه مجرد الاحتمال واستدل به على أن من قال عند العدل لا خلافة انه يخذع في
 تلك الصنف بالخيار سواء وجد فيه عيبا أو غبنًا أم لا بالغ ابن حزم في جوده فقال لو قال

* (باب ما يكره من الخداع في البيع) * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رجلا ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم انه يخذع في البيوع فقال اذا بايعت فقل لا خلافة

قوله عقده أي عقله اه عني اه من ههنا اصل

لا خديعة ولا غش أو ما أشبه ذلك لم يكن له الخيار حتى يشول لاختلابه ومن أسهل ما يرتبه عليه أنه ثبت في صحيح مسلم أنه كان يقول لاختباية بالاختباية بدل اللام وبالذال المعجمة بدل اللام أيضا وكان لا يفتضح باللام للثغلة لسانه ومع ذلك لم يتغير الحكم في حقه عند أحد من الصحابة الذين كانوا يشهدون لبان النبي صلى الله عليه وسلم جعله بالخيار فدل على أنهم استثنوا في ذلك بالعمى واستدل به على أن الكبير لا يجبر عليه ولو تبين صفته لما في بعض طرق حديث أنس أن أبا عبد الله الذي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله اجبر عليه فدعاها فمناه عن البيع فقال لأصبر عنه فقال إذا بايعت فقل لاختلابه وتعب يانه لو كان الجبر على الكبير لا يصح لأنكر عليهم وأما كونه لم يجبر عليه فلا يدل على منع الجبر على السفه واستدل به على جواز البيع بشرط الخيار وعلى جواز شرط الخيار لا المشتري وحده وقسمه ما كان أهل ذلك العصر عليه من الرجوع إلى الحق وقبول خبر الواحد في المستوثق وغيرها **(قوله ما سبب ما ذكر في الاسواق)** قال ابن بطلان وأما ذكر الاسواق فاختصة المتاجر ودخول الاسواق لا الأشراف والتفلا وكان أشار إلى ما لم يثبت على شرط من أنها شرا البقاع وهو حديث أخرجه أحمد والبخاري وصححه الحاكم من حديث جابر بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أحب البقاع إلى الله المساجد وأبغض البقاع إلى الله الاسواق واستند بحسن وأخرج ابن حبان والحاكم أيضا من حديث ابن عمر نحوه قال ابن بطلان وهذا خرج على الغالب والأقرب سوق يذكرونها الله أسكتهم من كثير من المساجد **(قوله)** وقال عبد الرحمن بن عوف (الح) تقدم موصولا في أوائل السبع والغرض منه هذا ذكر السوق فقط وكونه كان موجودا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان يعاذهه التفلا من الحاجة لتحصيل المعاش للكفاف ولتغذ عن الناس **(قوله)** وقال أنس قال عبد الرحمن بن عوف تقدم أيضا موصولا هناك **(قوله)** وقال عمر الهادي الصديق بالاسواق تقدم موصولا أيضا هناك في أثناء حديث أبي موسى الأشعري ثم أورد المصنف في الباب خمسة أحاديث * الأول حديث عائشة **(قوله)** عن محمد بن سوقة بضم المهملة وسكون الواو بعدها فاف كوفي ثقة عابدي بن أبي بكر بن صغار التابعين وأبى في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في العبد بن **(قوله)** عن نافع بن جبير أي أي مطعم النوفل وأبى في البخاري عن عائشة سوى هذا الحديث ووقع في رواية محمد بن بكر بن اسمعيل بن زكريا عن محمد بن سوقة نافع بن جبير أخرجه الإسماعيلي **(قوله)** حدثني عائشة هكذا قال اسمعيل بن زكريا عن محمد بن سوقة وثالثه سفيان بن عيينة فقال عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير عن أم سلمة أخرجه الترمذي ويحتمل أن يكون نافع بن جبير سمعه منها فان روايته عن عائشة أتم من روايته عن أم سلمة وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عائشة وروى من حديث حفصة شيئا منه وروى الترمذي من حديث حفصة نحوه **(قوله)** يغزو جيش الكعبة في رواية مسلم عتب النبي صلى الله عليه وسلم في منامه فقلنا له صنعت شيئا لم تكن تفعله قال الحب اناسا من أمي يؤمنون هذا البيت لرجل من قريش وزاد في رواية أخرى أن أم سلمة قالت ذلك زمن ابن الزبير وفي أخرى أن عبد الله بن صفوان أخرجه الحديث عن أم سلمة قال والله ما هو هذا الجيش **(قوله)** بيدها من الأرض في رواية مسلم بالبيداء وفي حديث صفية على السك وفي رواية لمسلم عن

* (باب ما ذكر في الاسواق)

وقال عبد الرحمن بن عوف لما قدمنا المدينة هل من سوق فيه تجارة فقال سوق قينقاع وقال أنس قال عبد الرحمن دلوني على السوق وقال عمر الهادي الصديق بالاسواق * حدثني محمد بن الصباح حدثنا اسمعيل بن زكريا عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير بن مطعم قال حدثتني عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو جيش الكعبة فإذا كانوا ببيدها من الأرض

يخسف بأولهم وآخرهم قالت قلت يا رسول الله كيف يخسف بأولهم وآخرهم ٢٨٥ وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم قال

يخسف بأولهم وآخرهم ثم
يعثون على نياتهم حدثنا
قائمة حدثنا جابر عن
الاعمش عن أبي صالح عن
أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم صلاة أحدكم في
جماعة تزيد على صلاته في
سوقه وبنيته بضعا وعشرين
درجة وذلك لأنه إذا قضا
فأحسن الوضوء ثم أتى المسجد
لا يريد إلا الصلاة لا ينزه إلا
الصلاة لم يخط خطوا ولا رفع
بها درجة وأخطت عنه بها
خطئة والملائكة تصلي على
أحدكم ما دام في صلاة الذي
يصلي فيه اللهم صل عليه
اللهم ارحمه ما لم يتحدث فيه
ما لم يؤذ فيه وقال أحمد في
صلاة ما كانت الصلاة
تعبسه حدثنا آدم بن أبي
إياس حدثنا شعبة عن حماد
الطويل عن أنس بن مالك
رضي الله عنه قال كان النبي
صلى الله عليه وسلم في السوق
فقال رجل يا أبا القاسم
فالتفت إليه النبي صلى الله
عليه وسلم فقال أتعاد عوت
هذا فقال النبي صلى الله
عليه وسلم عوا يا بني ولا
تكنوا بكنتي حدثنا
ابن اسمعيل حدثنا شهر بن
جيد عن أنس رضي الله عنه
قال دعا رجل بالبقيع يا أبا

أبي جعفر الباقر قال هي بئداء المدينة انتهى والبئداء مسكان معروف بين مكة والمدينة تقدم
شرح في كتاب الحج (قوله يخسف بأولهم وآخرهم) زاد الترمذي في حديث ضيفة ولم يبلغ
أوسطهم وزاد مسلم في حديث ضيفة فلا يفي إلا الشريد الذي يخبر عنهم واستغنى بهم زاعن تكاف
الجواب عن حكم الأوسط وأن العرف يقضي بدخوله في ذلك ولكنه لا يكون آخر بابا نسبة للأول
وأول بالنسبة للأخر فيدخل (قوله وفيهم أسواقهم) كذا عند البخاري بالمعجمة والقاف جمع
سوق وعليه ترجم والمعنى أهل أسواقهم أو السوق منهم وقوله ومن ليس منهم أي من رافقتهم
ولم يقصد واقفتهم ولا في نعم من طريق سعد بن سليمان عن اسمعيل بن زكريا وفيهم أشرفهم
بالمعجمة والراء الفاء وفي رواية محمد بن بكر عند الأسماعيلي وفيهم سواهم وقال وقع في رواية
البخاري أسواقهم فأظنه تعميما فان الكلام في الخسف بالناس لا بالأسواق (قلت) بل لنظ
سواهم تخفيف فانه معنى قوله ومن ليس منهم فيلزم منه التكرار بخلاف رواية البخاري ثم
أقرب الروايات إلى الصواب رواية أبي نعيم وليس في لفظ أسواقهم مانع أن يكون الخسف
بالناس فالمراد بالأسواق أهلها أي يخسف بالمقاتلة منهم ومن ليس من أهل القتال كالباعة وفي
رواية مسلم فقلنا ان الدوريق يجمع الناس قال نعم فيهم المستبصر أي المستبين لذلك القاصد
للدقات والمجبور بالحجم والموحدة أي المكروه ابن السبيل أي سالك الطريق منهم وليس منهم
والغرض كذا أنها استسكنت وقوع العذاب على من لا ارادته في القتال الذي هو سبب
العقوبة فوقع الجواب بان العذاب يقع عاما لحضور أفعالهم ويعثون بعد ذلك على نياتهم وفي
رواية مسلم لم يذكر هلكوا وحدها ويصدرون معادرتي وفي حديث أم سلمة عند مسلم قتلت
يا رسول الله فكيف بين كان حارها قال يخسف به ولكن يعث يوم القيامة على نيته أي يخسف
بالجميع لسوء الأشرار ثم يعامل كل أحد عند الحساب بحسب تصدده قال المهاب في هذا
الحديث ان من كثرت أسواقهم في المعصية فحتم أن العقوبة تلزم معهم قال واستنبط منه ما لا
عقوبة من شرب الخمر وان لم يشرب وتعقب ابن المنبر بان العقوبة التي في الحديث هي
الهيبة السماوية فلا يقاس عليها العقوبات الشرعية ويؤيد آخر الحديث حيث قال
ويعثون على نياتهم وفي هذا الحديث أن الأعمال تعتبر بنية العامل والتحذير من مصاحبة أهل
الظلم ومجالستهم وتكثر أسواقهم إلا أن اضطر إلى ذلك وتزداد النظر في مصاحبة الأجر لا أهل
النسبة هل هي أعانة لهم على ظلمهم أو هي من ضرورة البشرية ثم يعتبر على كل أحد بنية وعلى
الثاني يدل ظاهر الحديث وقال ابن القيم لا يكون هذا الحديث الذي يخسف بهم هم الذين
يهدمون الكعبة فينتقم منهم فيخسف بهم وتعقب بأن في بعض طرقه عند مسلم أن ناسا من
أمتي والذين يهدمون من كذا الحجة وأيضا يقتضي كلامه أنهم يخسف بهم بعد أن يهدموا
وبرجعوا واطهار الخبر أنه يخسف بهم قبل أن يصلوا إليها الحديث الثاني حديث أبي هريرة وقد
تقدم مستوفي في أبواب الجماعة والغرض منه ذكر السوق وجواز الصلاة فيه وقوله لا ينزه بعضهم
أوله وسكون النون وكسر الهمزة أي ينزهه رزنا ومعنى والمراد لا ينزهه والجلية بيان للجلية
التي قباهوا هي لا يريد إلا الصلاة وتوله اللهم صل عليه بيان لقوله صلى الله عليه وسلم أي يقول اللهم
صل عليه وقوله ما لم يؤذ فيه أي يحصل منه أذى للملائكة أو لمسلم بالفعل أو بالتأويل الحديث

القاسم فالتفت إليه النبي صلى الله عليه وسلم فقال لم أعثك قال عوا يا بني ولا تكنوا بكنتي

الثالث حديث أنس في سبب قوله صلى الله عليه وسلم تسهوا يا بني ولا تكنوا بكنتي أو رده من
 طريقين عن حميد عنه وسياق في كتاب الاستئذان والغرض منه هنا قوله في أول الطريق
 الأولى كان النبي صلى الله عليه وسلم في السوق وفائدة إيراد الطريق الثانية قوله فيها أنه كان
 بالقيصع فاشارة إلى أن المراد بالسوق في الرواية الأولى السوق الذي كان بالقيصع وقد قال سبحانه
 وتعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا أنهم لما كونا الطعام وميشون في الأسواق الحديث
 الرابع حديث أبي هريرة **(قوله عن عبيد الله)** بالتصغير في رواية مسلم عن أحمد بن حنبل عن
 سفيان حديثي عبيد الله ولكنه أو رده مختصرا جدا **(قوله عن نافع بن جبير)** شوا المذكور في
 الحديث الأول وليس له أيضا عن أبي هريرة في البخاري سوى هذا الحديث **(قوله في طائفة من
 النهار)** أي في قطعة منه وحكي الكرماني أن في بعض الروايات صائفة بالصاد المهملة بدل طائفة
 أي في حر النهار قال يوم صائف أي حار **(قوله لا يكلمني ولا كلمة)** أسام عن جانب النبي صلى الله
 عليه وسلم فلهذا كان مشغول الشكر بوحى أو غيره وأما عن جانب أبي هريرة فلتوقيف وكان ذلك
 من شأن الصحابة اذ لم يروا منه نشاطا **(قوله حتى أتى سوق بني قينقاع)** جلس بمنا بيت فاطمة
 فقال هكذا في نسخ البخاري قال الداودي سقط بعض الحديث عن الناقل أو أدخل حديثا في
 حديث لأن بيت فاطمة ليس في سوق بني قينقاع انتهى وما ذكره أولا احتجلا بالواقع ولم
 يدخل الرواية حديث في حديث وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمير عن سفيان فأنبت مائة طمعة
 ولفظ حتى جاء سوق بني قينقاع ثم انصرف حتى أتى فناء فاطمة وكذلك أخرجه الامام علي
 من طرق عن سفيان وأخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان فقال فيه حتى أتى فناء عائشة فجلس
 فيه والاول أربع والثناء بكسر التاء بعدها ثاؤن ممدودة أي الموضع المتسع أمام البيت **(قوله ثم
 لكع)** بهمزة الاستعظام بعدها مثلثة فتوحدة ولكع بضم اللام وفتح الكاف قال الخطابي
 اللكع على معنيين أحدهما الصغير والآخر اللثيم والمراد هنا الاول والمراد الثاني ما ورد في
 حديث أبي هريرة أيضا يكون أسعد الناس بالناس بالكع بن لكع وقال ابن التين زاد ابن فارس أن
 العبد أيضا يقال له لكع انتهى واعلم من أطاعه على العبد أراد أحد الأمرين المذكورين وقال
 بلال بن رباح التميمي اللكع في لغتنا الصغير وأصله في المهر ونحوه وعن الامام علي اللكع الذي
 لا يهتدى لمنطق ولا غيره ما خوذ من الملا كبع وهي التي تخرج من السلا قال الأزهري وهذا
 القول أرجح الاقوال خبالا أنه أراد أن الحسن ضعيف لا يهتدى لمنطق ولم يرد أنه لم يعمد **(قوله
 فخبسته شيئا)** أي منعته من المبادرة الى الخروج اليه قليلا والفاعل فاطمة **(قوله فظننت أنها
 تلبسه خنابا)** بكسر المهملة بعدها همزة خبسته وخبو حدة قال الخطابي هي فلاة تخذ من طيب
 ليس فيها ذهب ولا فضة وقال الداودي من قرن نسل وقال الهروي هو خط من خرز يلبسه
 الصبيان والجواري وروى الامام علي عن ابن أبي عمير وأبو هذا الحديث قال الخناب
 شيء يعمل من الخنظل كالقميص والوشاح **(قوله أو تغسله)** في رواية الحميدي وتغسله بالواو
(قوله فناء بشتد) أي يسرع في المشي في رواية عمر بن موسى عند الامام علي فناء الحسن وفي
 رواية ابن أبي عمير عند الامام علي فناء الحسن أو الحسين وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمير فقال في
 روايته ثم لكع يعني حسنا وكذا قال الحميدي في مسنده وسياق في اللباس من طريق ورقاء

حديثنا عن أبي عبد الله
 حديثنا عن عبيد الله
 ابن أبي يزيد عن نافع بن جبير
 ابن مطعم عن أبي هريرة
 الداودي رضي الله عنه قال
 خرج النبي صلى الله عليه
 وسلم في طائفة النهار لا يكلمني
 ولا كلمة حتى أتى سوق بني
 قينقاع جلس بمنا بيت
 فاطمة فقال ثم لكع لكع ثم
 لكع فخبسته شيئا فظننت
 أنها تلبسه خنابا أو تغسله
 فناء بشتد

حق عاقته وقبله فقال اللهم احبه وأحب من يحبه * قال سفيان قال عبد الله ٢٨٧ أخبرني أنه رأى نافع بن جبير وأبو زرعة

حدثنا إبراهيم بن المنذر * حدثنا أبو زرعة حدثنا موسى بن عقبة عن نافع حدثنا ابن عمر أنهم كانوا يشترون الطعام من الركان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيبعث عليهم من ينفقهم أن يبيعوه حيث اشتروه حتى يقولوه حيث يباع الطعام قال وحدثنا ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يباع الطعام إذا اشتراه حتى يستوفيه * (باب كراهية السخب في الأسواق) * حدثنا محمد بن سنان حدثنا فليح حدثنا هلال بن عطاء بن يسار قال لقيت عبد الله بن عمرو ابن العاصي رضي الله عنهما قلت أخبرني عن صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في التوراة قال أجل والله أنه لموصوف في التوراة ببعض صفة في القرآن يا أيها النبي أنا رسول الله شاهدا ومبشرا ونذيرا وحرزا للاميين أنت عبد الله ورسولي سميت المتوكل ليس يفتل ولا يغلظ ولا يخاف في الأسواق ولا يدفع بالسبيئة السبيئة ولو كان ينفقوا ويفترون بفضله الله حتى يقيم به الله العوابعان يقولوا لا إله الا الله وينتفع بها عيني وآذانهم وقلوبهم وقلوب سعد بن هلال وقال سعد بن هلال عن عطاء

عن عبد الله بن أبي يزيد بن بلظ فقال أين لكع ادع الحسن بن علي فقام الحسن بن علي بن عيسى (قوله) فجاءت شدة حتى عاقته وقيله في رواية ثور فاق فقال النبي صلى الله عليه وسلم بيده هكذا أي مدها فقال الحسن بيده هكذا قالت رمة (قوله) فقال اللهم احبه) ينتفع أوله بلفظ الدعاء وفي رواية الكشميري أحبه بيده الادغام زاد مسلم بن عبد الله عن أبي عمر فقال اللهم أني أحبه فاجبه وفي الحديث بيان ما كان الحباية عليه من توقير النبي صلى الله عليه وسلم والمشي معه وما كان عليه من التواضع من الدخول في السوق والجلوس بشاء الدار ورجعة الصغير والمزاح معه ومعانته وتقبيله ومقبلة للحسن بن علي وسفيان الكلام عليهم في مناقبه ان شاء الله تعالى (قوله) قال سفيان هو ابن عيينة وهو موصول بالاسناد المذكور (قوله) عبد الله أخبرني فيه تقديم اسم الراوي على الصيغة وهو جائز وعبد الله هو شيخ سفيان في الحديث المذكور وأراد البخاري بإيراد هذه الزيادة بيان أني عبد الله نافع بن جبير فلا تضرب الغنعة في الطريق الموصولة لأن من ليس يداس إذا ثبت لقائهم حدث عنه جلت عنه على السماع اتفاقا وانما الخلاف في المداس أو فمين لم يثبت لتبعين روى عنه وأبعد الكرماني فقال اغدا كذا الوتر هنا لا يمارى الحديث الموصول عن نافع بن جبير انتهى الفرصه لبيان ما ثبت في الوتر بما يختلف في جواز روايته أعلم الحديث الخامس حدث ابن عمر في نقل الطعام من المكان الذي يشتري منه إلى حيث يباع الطعام وفيه حديثه في النهي عن بيع الطعام حتى يستوفيه وسفيان الكلام عليه ما بعد أربعة أبواب وقد استشكل ادخال هذا الحديث في باب الأسواق وأجيب بان السوق اسم لكل مكان وقع فيه التبايع بين من يتعاطى البيع فلا يختص بالحكم المذكور بالمكان المعروف بالسوق بل يقع في كل مكان يقع فيه التبايع فالعموم في قوله في الحديث حيث يباع الطعام (قوله) باب كراهية السخب في الأسواق) ينتفع الموهلة والخاء المعجمة بعد هامو وحده ويقال فيه الحبيب الصاد الموهلة بيل الدين وهو رفع الصوت بالخطام وقد تقدم ذكره في الكلام على حديث أبي سفيان في قصة قتل في أول الكتاب وأخذت الكراهية من في الصفة المذكورة عن النبي صلى الله عليه وسلم تكفيت عنه صفة الغلظة والغلظة وأورد المصنف فيه حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي في صفة النبي صلى الله عليه وسلم والغرض منه قوله فيه ولا تخاف في الأسواق وسفيان الكلام على شرحه مستوفى في تفسير سورة الفتح ويستفاد منه أن دخول الامام الأعظم السوق لا يحط من مرتبته لأن النبي أنعموا في ذلك الخشب فيها لأن أصل الدخول وهلال المذكور في اسناده هو ابن علي ويقال له هلال بن أبي هلال وليس لشقيقه عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو في الصحيح غير هذا الحديث وقوله فيه وحرزا أكبر الموهلة أي حافظا وأصل الحرزا الموضع الحصين وهو استعارة وقوله حتى يقيم به الله العوابع أي له العرب وصنهبها بالعوج ما دخل فيها من عبادة الاصنام والمردابا قمت أن يخرج أهلها من الكفر إلى الإيمان وقوله وقلوب غلظت وفي رواية النسفي والمستحلى قال أبو عبد الله يعني المصنف الغلظ كل شيء في غلاف يقال سيف أغلظ وقوس غلظا ورجل أغلظ إذا لم يكن محتونا انتهى وهو كلام أي عبادة في كتاب البخاري (قوله) تابعه عبد العزيز بن أبي سلمة عن هلال) ستاني هذه المتابعة موصولة في تفسير سورة الفتح (قوله) وقال سعيد بن هلال عن عطاء

بها عيني وآذانهم وقلوبهم وقلوب سعد بن هلال وقال سعد بن هلال عن عطاء

عن ابن سلام * (باب الكيل
على البائع والمعطي وقول
الله عز وجل وإذا كالوهم
أو وزنوهم يخسرون يعني
كالواهم أو وزنواهم
كقوله يسعون عنكم يسعون
لكم) وقال النبي صلى الله
عليه وسلم أكلوا حتى
تستوفوا يذركن عثمان
رضي الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال إذا بيعت
فكيل وإذا اشترت فاكئل
* حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن نافع عن
عبد الله بن عمر رضي الله
عنه ما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من ابتاع
طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه
* حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل
عن مغيرة عن الشعبي عن
جابر رضي الله عنه قال توفي
عبد الله بن عمرو بن حرام
وعليه دين فاستعنت النبي
صلى الله عليه وسلم على
غرمائه أن يضعوا من دينه
فطلب النبي صلى الله عليه
وسلم إليهم فلم يفعلوا فقال لي
النبي صلى الله عليه وسلم
اذهب فتمت بك أمنا فأنا
العجوة على حدوق عذق ابن
زيد على حدة ثم أرسل إلى
فغفلت ثم أرسلت إلى النبي
صلى الله عليه وسلم

عن ابن سلام) سعيد هو ابن أبي هلال وقد خالف عبد العزيز وقلنا في تعيين الحديث وطريقه
هذه وصلى الدارقي في مسنده وبعث بن سفيان في تاريخه والطبراني جميعا باسناد واحد عنه
ولا مانع أن يكون عطاف بن يسار جله عن كل منهما فقد أخرجه ابن سعد بن طريق زيد بن أسلم
قال باعنا ابن عبد الله بن سلام كأن يقول فذكره وأطن المبلغ زيد وعطاف بن يسار فانه معروف
بالرواية عنه فيكون هذا شاهد الرواية سعيد بن أبي هلال والله أعلم وسأذكر رواية عبد الله بن
سلام متابعت في تفسير سورة التفتح ومما جاء عنه في ذلك مجمل ما أخرجه الترمذي من طريق
محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه عن جده قال مكتوب في التوراة صفة محمد صلى الله
عليه وسلم وعيسى بن مريم يدفن معه **(قوله ما)** الكيل على البائع والمعطي أي
مؤنة الكيل على المعطي بأنه أكل أو موفى دين أو غير ذلك ويلحق بالكيل في ذلك الوزن فيما يوزن
من السلع وهو قول فقهاء الامصار وكذلك مؤنة وزن الثمن على المشتري ان التقيد الثمن فهو على
البائع على الأصح عند الشافعية **(قوله)** وقول الله عز وجل وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون
يعني كالواهم أو وزنواهم هو تنسب إلى عبدة في الجزاء وبه جزم الفراء وغيره ونالهم عيسى
ابن عرق كان ينف على كالوا على وزنوا ثم يقول هم وزنوا الطبري والجمهور أعربوه على حذف
الخبر ووصل الفعل وقال بعضهم يستعمل أن يكون على حذف المضاف وهو المكيل مثلا أي
كالوا مكيلهم وقوله يسعون عنكم أي يسعون لكم ومعنى الترجمة أن المرء يكيل له غيره إذا
اشترى ويكيل هو إذا باع **(قوله)** وقال النبي صلى الله عليه وسلم أكلوا حتى تستوفوا وهذا
طرف من حديث وهله النسائي وابن حبان من حديث طارق بن عبد الله الخزازي قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين فذكر الحديث وفيه فلما أظهر الله الاسلام خرجنا إلى
المدينة فيمنعهم فعدوا إذا أتى رجل عليه ثوبان من عبا جمل أخرج فقال أتبعون الرجل قلنا نعم
فقال بكم قلنا بكذا وكذا صاعا من تمر قال قد أخذت فأخذ بطن الجمل ثم ذهب حتى توارى فلما
كان العشاء أتانا رجلا فقال أنا رسول الله الكرم وهو يامركم أن تاكلوا من هذا التمر حتى
تسبعوا وتكثروا حتى تستوفوا ففعلنا ثم قدنا فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يحطب
فذكر الحديث ومطابقه للترجمة أن الاكسال يستعمل لما يأخذ المرء لنفسه كما يقال اشتوى
إذا أخذ الشواء واكتسب إذا حصل الكسب ويشمر ذلك حديث عثمان المذكور بعده
(قوله) ويذركن عثمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له إذا بيعت فكيل وإذا اشترت فاكئل
وصلى الدارقي من طريق عيسى بن عبد الله بن المغيرة المصري عن منقذ مولى ابن سراقه عن عثمان
بهذا ومنقذ مجهول الحال لكن له طريق أخرى أخرجه أحمد وابن ماجه والبخاري من طريق
موسى بن وردان عن سعد بن المسيب عن عثمان به وفيه رواية له يبيع ولكن من قد يم حديثه
لأن ابن عبد الحكم أو ردد في قروح مصر من طريق الليث عنه وأشار ابن التين إلى أنه لا يطابق
الترجمة قال لأن معنى قوله إذا بيعت فكيل أي فاوف واذأ بيعت فاكئل أي فاستوف قال والمعنى
انه إذا أعطى أو أخذ لا يزد ولا ينقص أي لا لا ولا أعطى انتهى لكن في طريق الليث زيادة
تساعدا وأشار إليه البخاري ولفظه أن عثمان قال كنت أشتري التمر من سوق بني قينقاع ثم أحلبه
إلى المدينة ثم أفرغته لهم وأخبرهم بما فيه من المكيلة فيعطوني ما رزيت به من الربح

و بإخذونه يخبري فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فظن هذان المراد بذلك تعاطي الكيل
 حقيقة لا خصوص طلب عدم الزيادة والنقصان وله شاهد مرسل أخرجه ابن أبي شيبة عن
 طريق الحكم قال قدم لعثمان طعام فذكر نحوه وجمعه عنه ثم أورد المصنف حديث ابن عمر بن باع
 طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه وسياق الكلام عليه بعد أبواب وحديث جابر في قصة دين أبيه
 وسياق الكلام عليه وعلى ما اختلف من ألقاظه وطرقه في علامات النبوة ان شاء الله تعالى
 والغرض منه قوله فيه ثم قال كل لقوم فإنه مطابق لقوله في الترجمة الكيل على المعطى وقوله فيه
 صنف ترك أضافا أي اعزل كل صنف منه وحده وقوله فيه وعذوق ابن زيد العذوق بفتح العين
 الخلة وبكسرهما العرجون والذال فيه ما جمعة وابن زيد شخص نسب اليه النوع المذكور بن
 التروأصناف والمدينة كثيرة جدا فقد ذكر الشيخ أبو محمد الجويني في التزويق أنه كان بالمدينة
 فسلعها أنهم وعدوا عند أميرها صنف التمر الأسود خاصة فزادت على الستين قال والتمر الأحمر
 أكثر من الأسود عنده (قوله وقال خراس عن الشعبي الخ) هو طرف من الحديث المذكور
 وصلة المؤلف في آخر أبواب الإصا بقاء وفيه اللفظ المذكور (قوله وقال هشام عن وهب عن
 جابر قال النبي صلى الله عليه وسلم جندله فأوفاه) وهذا أيضا طرف من حديثه المذكور وقد
 وصل المؤلف في الاستقراض بتمامه وهشام المذكور هو ابن عروة وهب هو ابن كيسان وقوله
 جندل لفظ الأهر من الجذابة الطيم ولذلك المعجمة وهو قطع العراجين وبين في هذه الطريق قدر
 الدين وقدر الذي فضل بعد وفاءه وقد ضمن قوله فأوفاه معنى قوله كل لقوم ﴿قوله﴾
باب ما يستحب من الكيل أي في المبيعات (قوله الوليد) هو ابن مسلم (قوله عن ثور)
 هو ابن زيد النمشي في رواية الإسماعيلي من طريق جهم عن الوليد حدثنا ثور (قوله عن خالد بن
 معدان عن المقدام بن معد كروب) هكذا رواه الوليد وتابعه يحيى بن جزي عن ثور هكذا رواه
 عبد الرحمن بن مهدي عن ابن المبارك عن ثور أخرجه أحمد عنه وتابعه يحيى بن سعيد عن خالد بن
 معدان وخالفههم أبو الربيع الزهراني عن ابن المبارك فأدخل بين خالد والمقدام جبير بن نفير
 أخرجه الإسماعيلي أيضا ورواه من المزيدي متصل الأسانيد ووقع في رواية الإسماعيلي بن
 عمار عن عبد الظهري ونفيه عنه وعنده عن ابن ماجه كلاهما عن يحيى بن سعيد عن خالد بن معدان
 عن المقدام عن أبي أيوب الأنصاري زاد فيه بأبواب وأشار الدارقطني إلى رجحان هذه الزيادة
 (قوله يار ليلكم) كذا في جميع روايات البخاري وزوادة أكثر من تقدم ذكره فزاد في آخره فيه
 قال ابن بطال الكيل مندوب اليه فيما ينفعه الموضع عليه ومعه في الحديث أخر جوابا بديل
 معلوم يبلغكم إلى المدة التي قدرتم مع موضع الله من البركة في مد أهل المدينة بدعوتة صلى الله
 عليه وسلم وقال ابن الجوزي يشبه أن تكون هذه البركة للتسمية عليه عند الكيل وقال المهلب
 ليس بين هذا الحديث وحديث عائشة كان عندى شطرا شعثا أكل منه حتى طال على فكانت
 فتني بعني الحديث الآخر في ذكر في الرقاق معارضة لأن معنى حديث عائشة أنها كانت تخرج
 قوتها وهونى يسير بغير كيل فهو رزاقها فيه مع بركة النبي صلى الله عليه وسلم فلما كانه علمت المدة
 التي يبلغها عند انقضاءها وهو صرف لما يتبادر إلى الذهن من معنى البركة وقد وقع في
 حديث عائشة المذكور عند ابن حبان فإزنا لنا كل منه حتى كانه الجارية فلم يلبث أن فني

فما خلس على أعلاه أوفى
 وسطه ثم قال كل للقوم
 فكأنهم حتى أوفيتهم الذي
 لهم وبني قري كانه لم ينقص
 منه شيء وقال فراس عن
 الشعبي حدثني جابر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم فما
 زال يكيل لهم حتى أداه
 وقال هشام عن وهب عن
 جابر قال النبي صلى الله عليه
 وسلم جندله فأوفاه (باب
 ما يستحب من الكيل) *
 حدثنا إبراهيم بن موسى
 حدثنا الوليد عن رعن
 خالد بن معدان عن المقدام
 ابن معد يكرب رضى الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال كيلوا طعامكم
 يبارك لكم

* (باب بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم ومده) فيه عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثنا وهيب حدثنا عمرو بن يحيى عن عباد بن تميم الانصاري عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ابراهيم حرم مكة ودعاها وحرمت المدينة كما حرم ابراهيم مكة ودعوت لها في مدها وصاعها مثل مدها ابراهيم لمكة * حديثي عهد الله بن مسلمة عن مالك عن احقق ابن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك اللهم في مكائهم وبارك اللهم في صاعهم ومدهم يعني أهل المدينة * (باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة) * حديثي اسحق بن ابراهيم أخبرنا الوليد بن مسلم عن الاوزاعي عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنه قال رأيت الذين يشترون الطعام بخازفة يضررون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه حتى يؤووه الى رجالهم

ولم تكمل له جوت أن يبقى أكثر وقال الحب الطبري لما أمرت عائشة بكيل الطعام نظارة الى مقتضى العادة غافله عن طب البركة في تلك الحالة رقت الى مقتضى العادة اه والذي يظهر لي أن حديث المقدم يحمل على الطعام الذي يشتري فالبركة تحصل فيه بالكيل لا بمثل أمر الشارع وأذا لم يتناول الأمر فيه بالكيل لا نزع منه لشؤم العصيان وحديث عائشة يحمل على أنها كاتمة للاختبار لذلك دخله التقص وهو شبهه بقول أبي رافع لما قال له النبي صلى الله عليه وسلم في الثالثة تناولني الذراع قال وهل للشاة الأذراع فقال لو لم تقبل هذا تناولني مادمت أطلب منك فخرج من شؤم المعارضة افتراغ البركة ويشم للمافته حديث لا يخص فيحصى الله عليك الآتي والحاصل أن الكيل بمجرد لا يحصل به البركة ما لم ينضم اليه أمر آخر وهو امتثال الأمر فيما يشترع فيه الكيل ولا تنزع البركة من المكيل بمجرد الكيل ما لم ينضم اليه أمر آخر كالمعارضة والاختيار والله أعلم ويحتمل أن يكون معنى قوله كبلوا طعامكم أي إذا ادخرتموه طال من الله البركة واتقوا بالاجابة فكان من كاله بعد ذلك انما يكيله ليعرف مقدار فيكون ذلك شكافي الاجابة فيعاقب بسرعة تغافله الله الحب الطبري ويحتمل أن تكون البركة التي تحصل بالكيل بسبب السلامة من سوء الظن بالخدام لأنه إذا أخرج بغير حساب قد يفرغ ما يخرجه وهو لا يشعر فيتهم من يتولى أمره بالاختصاصه وقد يكون برياً وإذا كاله أمن من ذلك والله أعلم وقد قيل ان في مسند البزار ان المراد بكيل الطعام تغدير الارعة ولم يحقق ذلك ولا خلاف في قوله **ناب** بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم ومده في رواية النسفي ومدهم بصيغة الجمع وكذا لا ينبغي ذرع غير الكشيمى وبه جزم الاسماعيلي وأبو نعيم والضمير يعود للمحذوف في صاع النبي أي ذراع أهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم ومدهم ويحتمل أن يكون الجمع لارادة التعظيم وشرح ابن بطال على الاول (قوله) فيه عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم يشير الى ما أخرجه موصولاً من حديثي آخر الحج عنها قالت وعك أبو بكر وبلال الحديث وقبة اللهم بارك لنا في صاعنا ومدهنا (قوله) حديثنا موسى هو ابن اسمعيل وقد تقدم الكلام على ما تضمنه حديث عبد الله بن زيد وهو ابن عاصم المذكور هنا في أو آخر الحج وكذا حديث أنس وسعدا في كتاب الاعتصام * (تنبيه) * اراد المصنف هذه الترجمة عقب التي قبلها بشعربان البركة المذكورة في حديث المقدم مفيدة بما اذا وقع الكيل عند النبي صلى الله عليه وسلم وصاعه ويحتمل أن يتعدى ذلك الى ما كان موافقاً له مالا ما يخالفه ما والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** ما يذكر في بيع الطعام والحكرة أي بضم الممهلة وسكون الكاف حبس البيع عن البيع هذا مقتضى اللغة وليس في أحاديث الباب للحكرة ذكر كمال قال الاسماعيلي وكان المصنف استنبط ذلك من الأمر بنقل الطعام الى الرجال ومنع بيع الطعام قبل استيفائه فلو كان الاحتكار حراماً لما يرمع ما يقول اليه وكأنه لم يثبت عنده حديث معمر بن عبد الله مرفوعاً لا يحتكر الا غاطي أخرجه مسلم لكن مجرد ادعاء الطعام الى الرجال لا يستلزم الاحتكار الشرعي لان الاحتكار الشرعي امساك الطعام عن البيع وانتظار الغلاء مع الاستغناء عنه وحاجة الناس اليه وهذا فسر ماله عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب وقال مالك فبن رفع طعاماً من ضيعته الى بيته ليست هذه يحكره وعن أحمد انما يحرم احتكار الطعام المقتات دون غيره من

الاشياء ويحتمل أن يكون البخاري أراد بالترجمة بيان تعريف الحكمة التي هي عنها في غير هذا الحديث وأن المراد به ما قدر الله على ما يفسره أهل اللغة فساق الاحاديث التي فيها يمكن الناس من شراء الطعام ونقله ولو كان الاحتكار ممنوعا لعواما من نقله أولئك لهم عند نقله الامد الذي ينتهون اليه أولا أخذ على أيديهم من شراء الشيء الكثير الذي هو مظنة الاحتكار وكل ذلك مشعر بأن الاحتكار انما يمنع في حالة مخصوصة بشرط مخصوصة وقد ورد في ذم الاحتكار أحاديث منها حديث معمر المذكوّر وأولا وحديث عمر مرفوعا عن احتكاره على المسلمين طعامهم ضربه الله بالخذام والافلاس رواه ابن ماجه واسناده حسن وعنه مرفوعا قال الخالب مرفوعا واحتكاره على من أخرجه ابن ماجه والحاكم واسناده ضعيف وعن ابن عمر مرفوعا عن احتكاره طعاما ربيع بن ليلى قتيبي عن النبي صلى الله عليه وآله وبرئ منه أخرجه أحمد والحاكم وفي اسناده مقال وعن أي هريرة مرفوعا عن احتكاره حكمة يريد أن يغالي بها على المسلمين فهو خاطئ أخرجه الحاكم ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث الاول حديث ابن عمر في تأديب من يبيع الطعام قبل أن يؤويه الى رحله وساقى الكلام عليه بعد باب الثاني والثالث حديث ابن عباس وابن عمر في النبي صلى الله عليه وآله يبيع الطعام قبل أن يستوفى وساقى الكلام عليه ما في الباب الذي يليه الرابع حديث عمر الذهب بالورق ربا وطائفة للترجمة لما فيه من اشتراط قبض الشعر وغيره من الرويات في المجلس فانه داخل في قبض الطعام بغير شرط آخر وقد استشعر ابن بطال بما ينشئ للترجمة فادخله في ترجمة باب يبيع ما ليس عندك وهو معيار للنسخ المروية عن البخاري وقوله في حديث عمر حدثنا علي هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وقوله كان عمر بن دينار يحدث عن الزهري عن مالك بن أنس أنه قال من عنده صرف فقال طلبة أي ابن عبد الله أنا حتى يجيء زنتان الغاية تأتي بقتيسه في رواية مالك عن الزهري بعد ثمان وعشرين بابا (قوله قال سفيان) هو ابن عيينة بالاسناد المذكور وقوله هذا الذي حفظناه من الزهري ليس فيه زيادة أشار الى القصة المذكورة وأنه حفظ من الزهري المتن بغير زيادة وقد حفظناه ما لا يبلغه عن الزهري وأبعد الكرماني فقال غرض سفيان تبديق عمر وأنه حفظ نظير ما روى (قوله الذهب بالورق) هكذا رواه أكثر أصحاب ابن عيينة عنه وهي رواية أكثر أصحاب الزهري وقال بعضهم فيه الذهب بالذهب كما ساق شرحه في المكان المذكور ان شاء الله تعالى (قوله في آخر حديث ابن عباس قال أبو عبد الله) أي المصنف (مرجؤن) أي مؤخر ونحو هذا في رواية المستمل وحده وهو موافق لتفسير أي عبدة حيث قال في قوله وآخر مرجؤن لا مر الله أي مؤخر ونحوه لا مر الله يقال أرجأنا أي أخرت وأراد به البخاري شرح قول ابن عباس والطعام مرجأ أي مؤخر ويجوز زعم مرجؤنك همزه ووقع في كتاب الخطابي بقتيسه بالجمع بغير همز وهو للمبالغة (قوله باب يبيع الطعام قبل أن يتقبض ويبيع ما ليس عندك) لم يذكر في حديثي الباب يبيع ما ليس عندك وكان لم يثبت على شرطه فاستنبطه من النبي صلى الله عليه وآله عن البضع والتقبض ووجه الاستدلال منه بطريق الاولى وحديث النبي صلى الله عليه وآله عن يبيع ما ليس عندك أخرجه أصحاب السنن من حديث حكيم بن حزام باللفظ قلت يا رسول الله يأتي الرجل فيسألني البضع ليس عندي أبيع منه ثم أتباعه من السوق فقال لا يبيع ما ليس عندك وأخرجه الترمذي

* حدثنا موسى بن اسمعيل
حدثنا وهيب عن ابن طاوس
عن أبيه عن ابن عباس رضي
الله عنهم ما أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى أن
يبيع الرجل طعاما حتى
يستوفيه قالت لابن عباس
كيف ذلك قال ذلك دراهم
بدراسم والاعلام مرجأ
قال أبو عبد الله مرجؤن
مؤخرون * حدثني أبو الوليد
حدثنا شعبة حدثنا عبد الله
ابن دينار قال سمعته ابن عمر
رضي الله عنهم يقول قال
النبي صلى الله عليه وسلم
من اشباع طعاما فلا يبعه
حتى يتمقه * حدثنا علي
حدثنا ميثان كان عمر بن
دينار يحدث عن الزهري
عن مالك بن أنس أنه قال
من عنده صرف فقال
طلبة أنا حتى يجيء
الغاية قال سفيان هو الذي
حفظناه من الزهري ليس
فيه زيادة فقال أخبرني
مالك بن أنس أنه سمع عمر بن
الخطاب رضي الله عنه يخبر
عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال الذهب بالورق ربا
الاهاء وهاء والبر بالبر
الاهاء وهاء والقر بالقر
الاهاء وهاء والشعر بالشعر
ربا الاهاء وهاء * (باب يبيع
الطعام قبيل أن يتقبض
ويبيع ما ليس عندك) *

مختصرا وألفظه نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ماليس عندي قال ابن المنذر وبيع ماليس عندي لا يختص بمعينين أحدهما أن يقول أبيعك عبدا أو دارا معينة وهي غائبة فيشبهه بيع الغر لا ختمال أن تلف أو لا يرضاهما إن يقول هؤلاء الدار بكذا عن أن أشتريها لك من صاحبها أو على أن يسلمها لك صاحبها اه وقصة حكيم موافقة للاحتفال الثاني **(قوله)** حدثنا سفيان) هو ابن عيينة وقوله الذي حفظناه من عمرو كان سفيان يشرى إلى أن في رواية غير عمرو بن دينار عن طاوس زيادة على ما حدثهم به عمرو بن دينار عنه كسؤال طاوس من ابن عباس عن سبب النهي وجوابه وغير ذلك **(قوله)** عن ابن عباس أما الذي نهى عنه الخ) أي وأما الذي لم أحفظ نهجه فمما سوى ذلك **(قوله)** فهو الطعام أن يباع حتى يقبض) في رواية مسعر عن عبد الملك بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه قال مسعر وأظنه قال أو علناه وهو بفتح المهملة واللام والقائه **(قوله)** قال ابن عباس لأحسب كل شيء إلا مثله) ولمسلم من طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه وأحسب كل شيء بمنزلة الطعام وهذا من نهجه ابن عباس ومال ابن المنذر إلى اختصاص ذلك بالطعام واحتج بانفاقهم على أن من اشترى عبدا فاعقبه قبل قبضه أن عتقه جائز قال فالبيع كذلك وتعقب بالتأرق وهو تشوف الشارع إلى العتق وقول طاوس في الباب قبله قلت لابن عباس كيف ذلك قال ذل دبراهم بدرهم والطعام مر جامعا أنه استقيم عن سبب هذا النهي فأجابته ابن عباس بأنه إذا باعه المشتري قبل القبض وناخر المبيع في يد البائع فكأنه باعه بدرهم وبين ذلك ما وقع في رواية سفيان عن ابن طاوس عن مسعر قال طاوس قلت لابن عباس قال ألا تراهم يتبايعون بالذهب والطعام مر جائز فإذا اشترى طعاما بما لا يدينار ومثله ودفعه للبائع ولم يقبض منه الطعام شرباع الطعام لا تسر بمائة وعشرين دينارا وقبضها والطعام في يد البائع فكأنه باعه بمائة دينار بمائة وعشرين دينارا وعلى هذا التفسير لا يختص النهي بالطعام ولذلك قال ابن عباس لأحسب كل شيء إلا مثله) يؤيده حديث زيد بن ثابت نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتبايع السباع حيث يتبايع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان قال القرطبي هذه الأحاديث بحجة على عثمان الليثي حيث أجاز بيع كل شيء قبل قبضه وقد أخذ بنقلها عما لك فحمل الطعام على عمومها وألحق بالشراب جميع المعروضات وألحق الشافعي وابن حبيب وسحقون بالطعام كل ما فيه حتى توفية وزاد أبو حنيفة والشافعي فعدياه إلى كل مشتري الآن بأحنية استثنى العقار وما لا ينقل واحتج الشافعي بحدث عبد الله بن عمرو قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ربح مالم يضمن أخرجه الترمذي (قلت) وفي معناه حديث حكيم بن حزام المذكور في صدر الترجمة وفي صفة القبض عن الشافعي تفصيل فاستأنول بالذهب كالدرهم والذنانير والذهب فقبضه بالتناول وما لا ينقل كالعقار والتمر على الشجرة فقبضه بالتخلية وما ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب والحيوان فقبضه بالنقل إلى مكان لا اختصاص للبائع به وفيه قول أنه يكفي فيه التخلية **(قوله)** عقب حديث ابن عمر زاد اسمعيل فلا يبعه حتى يقبضه) يعني أن اسمعيل بن أخت وبس روى الحديث المذكور عن مالك بسنده لفظ حتى يقبضه بدل قوله حتى يستوفيه وقد وصله البيهقي من طريق اسمعيل كذلك وقال الاسماعيلي واتفق اسمعيل

* حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان قال الذي
حفظناه من عمرو بن دينار
سمع طاوسا يقول سمعت ابن
عباس رضي الله عنهم يقول
أما الذي نهى عنه النبي
صلى الله عليه وسلم فهو
الطعام أن يباع حتى يقبض
قال ابن عباس ولا أحسب
كل شيء إلا مثله * حدثنا
عبد الله بن مسلمة * حدثنا
مالك عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهم أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من
ابتاع طعاما فلا يبعه حتى
يستوفيه زاد اسمعيل فلا
يبعه حتى يقبضه

على هذا اللفظ ابن وهب وابن مهدي والشافعي وقيسمة (قلت) وقول البخاري زاد ما معيل يريد
 الزيادة في المعنى لان في قوله حتى يتقبضه زيادة في المعنى على قوله حتى يستوفيه لانه قد يستوفيه
 بالكيل بان يكيله البائع ولا يقبضه للمشتري بل يحسبه عنده لانه قد علم ان مثل ما عرف هذا
 جواب من اعترضه من الشراح فقال ليس في هذه الرواية زيادة وجواب من جعل الزيادة على
 مجرد اللفظ فقال معناه زاد لفظا آخر وهو يتقبضه وان كان هو بمعنى يستوفيه ويعرف من
 ذلك ان اختيار البخاري ان استيفاء المبيع المنقول من البائع وتسقيته في منزل البائع لا يكون
 قبضاً شرعياً حتى ينقله المشتري الى مكان لا اختصاص للبائع به كما تقدم نقله عن الشافعي وهذا
 هو النكتة في تعقيب المصنف له بالترجمة الآتية **(قوله ما)** من رأى اذا اشترى
 طعاماً جزافاً ان لا يبعه حتى يؤويه الى رحله والادب في ذلك أي تعزير من يبعه قبل أن
 يؤويه الى رحله ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك وهو ظاهر فيما ترجمه وبه قال الجمهور ولكنهم
 لم يخصوه بالجزاف ولا قيدوه بالا يوراء الى الرحال أما الاول فلما ثبت من النهي عن بيع الطعام
 قبل قبضه فدخل فيه المكيل وورد التصصص على المكيل من وجه آخر عن ابن عمر فروعا
 أخرجه أبو داود وأما الثاني فلأن الا يوراء الى الرحال خرج شريح الغالب وفي بعض طرق مسلم عن
 ابن عمر كأن يباع الطعام في بيت النازل رسول الله صلى الله عليه وسلم من يأمر بآبائه قاله من المكان
 الذي استعانه فيه الى مكان سواه قبل أن يبعه وورق الله في المشهور عنه بين الجزاف
 والمكيل فأجاز بيع الجزاف قبل قبضه وبه قال الاوزاعي وإمامي وإمامي وإمامي وإمامي وإمامي وإمامي
 ومر في فسكني فيه التخلية والاستثناء انما يكون في مكيل أو موزون وقد روي أحمد من حديث
 ابن عمر فروعا من اشترى طعاماً بكيل أو وزن فلا يبعه حتى يقبضه ورواه أبو داود والنسائي
 باللفظ نهى أن يبيع أحد طعاماً اشتراه بكيل حتى يستوفيه والدارقطني من حديث جابر بن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع
 المشتري ونحوه للبراز من حديث أبي هريرة بن سنان حسن وفي ذلك دلالة على اشتراط القبض
 في المكيل بالكيل وفي الموزون بالوزن فمن اشترى شيئا مكيلا أو موازنة فقبضه جزافاً فقبضه
 فأسد وكذا لو اشترى مكيلا فقبضه موازنة وبالعكس ومن اشترى مكيلا وقبضه ثم باعه لغیره
 لم يجز تسليمه بالكيل الا قبل حتى يكيله على من اشترى ثانياً وبذلك كله قال الجمهور وقال عطية يجوز
 بيعه بالكيل الا قبل مطلقا وقيل ان باعه فقد جاز بالكيل الا قبل وان باعه بنسيئة لم يجز الا قبل
 والاحاديث المذكورة ترد عليه وفي الحديث شريعة نأديب من تعاطى العقود الفاسدة
 واقامة الامام على الناس من راعى أحوالهم في ذلك والله أعلم بقوله جزافاً مثله الجهم والكسر
 أنصح وفي هذا الحديث جواز بيع الصبرة جزافاً سواء علم البائع قدرها لم يعلم وعن مالك
 التفرقة فلو علم لم يصح وقال ابن قدامة يجوز بيع الصبرة جزافاً لانها فيه خلافاً اذا جهل البائع
 والمشتري قدرها فان اشترى جزافاً في بيعها قبل نقلها روايتان عن أحمد ونقلها قبضها **(قوله ما)**
 اذا اشترى متاعاً أو دابة فوضعه عند البائع أو مات قبل أن يقبض (أورد فيه)
 حديث عائشة في قصة الهجرة وفيه قوله صلى الله عليه وسلم لا يكرهن الناقاة أخذتهما بالنهن
 قال المهلب وجه الاستدلال به ان قوله أخذتهما لم يكن أخذاً باليد بل بما جازت شخصها وانما

* (باب من رأى اذا اشترى
 طعاماً جزافاً أن لا يبعه
 حتى يؤويه الى رحله والادب
 في ذلك) حديث يحيى بن
 بكير حدثنا الليث عن نونس
 عن ابن شهاب قال أخبرني
 سالم بن عبد الله أن ابن عمر
 رضي الله عنهما قال لقد
 رأيت الناس في عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 يتساعون جزافاً يعني
 الطعام يقربون أن يبيعوه
 في مكانهم حتى يؤويه الى
 رحالهم * (باب اذا اشترى
 متاعاً أو دابة فوضعه عند
 البائع أو مات قبل أن
 يقبض) *

كان التزاما منه لا يتبعها بالتمن واخراجها عن ملك أبي بكر اه وليس ما قاله بواضح لان
 القصة ما سبقه لبيان ذلك فلذلك اختصر فيها قدر التمن وصفة العقد فيجعل كل ذلك على أن
 الراوي اختصره لأنه ليس من غرضه في سياقه وكذلك اختصر صفة القبض فلا يكون
 فيه حجة في عدم اشتراط القبض وقال ابن المنير مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن
 البخاري أراد أن يحقق انتقال الضمان في الدابة ونحوها إلى المشتري بنسب العقد فاستدل لذلك
 بقوله صلى الله عليه وسلم قد أخذتم بأبا التمن وقد علم أنه لم يقبضها بل أبقاها عند أبي بكر ومن
 المعلوم أنه ما كان ليقبضها في ضمان أبي بكر لما يقتضيه مكارم أخلاقه حتى يكون الملك له والضان
 على أبي بكر من غير قبض عن ولا سيما في القصة ما يدل على إيشارته لمنفعة أبي بكر حيث أبي أن
 باخذها الأبا التمن (قلت) واتدته نصف في هذا كما تعسف من قبله وليس في الترجمة ما يلحق إلى ذلك
 فإن دلالة الحديث على قوله فوضعه عند البائع ظاهرة جدا وقد قدمت أنه لا يستلزم حجة
 المبيع غير قبض وأما دلالة على قوله أو مات قبل أن يقبض فهو وارد على سبيل الاستفهام
 ولم يزم بالخمس كم في ذلك بل هو على الاحتمال فلا حاجة للتحمله ما لم يتحمل نعم ذكر لا أثر
 ابن عمر في صدر الترجمة يشعر باختصار ما دل عليه فلذلك احتج إلى إبداء المناسبة والله الموافق
(قوله) وقال ابن عمر ما أدركت الصفقة أي العقد (حبا) أي بماله ونحوه من قبله (بجموعا) أي
 لم يتغير عن حاله (فهو من المتابع) أي من المشتري وهذا التعليق وصله الطحاوي والدارقطني
 من طريق الأوزاعي عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه وقال في روايته فهو من
 مال المتابع ورواه الطحاوي أيضا من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري مثله لكن ليس
 فيه جموعا أو اسناد الإدراك إلى العقد كما زعم ما كان عند العقد وجودا وغير منفصل قال
 الطحاوي ذهب ابن عمر إلى أن الصفقة إذا أدركت شيئا أحيا فذلك بعد ذلك عند البائع فهو من
 ضمان المشتري يدل على أنه كان يرى أن البيع يثبت بالأقوال قبل الفرق بالابدان اه وما قاله
 ليس بالزم وكيف يتحقق بامر محتمل في معارضة أمر مصرح به فإن عمر قد تقدم عنه التصريح
 بأنه كان يرى الفرق بالابدان والمقول عنه هنا محتمل أن يكون قبل التفرق بالابدان ومحتمل أن
 يكون بعده فعمله على ما مر بعده أولى جمعا بين حديثيه وقال ابن حبيب اختلف العلماء فيمن باع
 عبدا واحتبسه بالتمن فهل في يده قبل أن ياتي المشتري بالتمن فقال سعد بن المسيب وربعة
 هو على البائع وقال سليمان بن يسار هو على المشتري ورجع إليه مالك بعد أن كان أخذ بالاول
 وتابعه أجد واسحق وأبو ثور وقال الاول الحنفية والشافعية والاصل في ذلك اشتراط القبض
 في حجة البيع فمن اشتراطه في كل شيء يجعله من ضمان البائع ومن لم يشترطه جعله من ضمان
 المشتري والله أعلم وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاوس في ذلك تنصيصا قال ان قال البائع
 لا أعطيكه حتى تنقضي التمن فهل فهو من ضمان البائع أو لا فهو من ضمان المشتري وقد فسر
 بعض الشراح المتابع في أثر ابن عمر بالسعي المبيعة وهو جيد وقد سئل الامام أحمد عن اشترى
 طعاما فطلب من محمله فرجع فوجده قد احترق فقال هو من ضمان المشتري وأورد أثر ابن عمر
 المذكور بلا ظ فهو من مال المشتري وفرع بعضهم على ذلك أن المبيع إذا كان معينا دخل في
 ضمان المشتري بمجرد العقد ولو لم يقبض بخلاف ما يكون في الذمة فإنه لا يكون من ضمان المشتري

وقال ابن عمر رضى الله
 عنه ما ما أدركت الصفقة
 حيا جموعا فهو من المتابع
 محدثا فروى عن أبي المغراء
 أخبرنا علي بن مسهر عن
 هشام عن أبيه عن عائشة
 رضى الله عنها قالت لقت يوم
 كان ياتي على النبي صلى الله
 عليه وسلم الا ياتي فيه بيت
 أبي بكر أحد طرفي النهار
 فلما أذن له في الخروج إلى
 المدينة لم ير عنا الا وقد أنا
 ظهر الخبر به أبو بكر فقال
 ما جاءنا النبي صلى الله عليه
 وسلم في هذه الساعة الا
 لا امر حدث فلما دخل عليه

الابعد انقبض كمالواشترى فغير آمن صبره والله أعلم وسأقي الكلام على حديث عائشة في أول
 الهجرة ان شاء الله تعالى فقد أوردته هناك من وجه آخر عن عروة أنهم من السيار الذي غلبوا بالله
 التوفيق **(قوله ما)** لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى ياذن له
 (أو يترك) أورد فيه حديثي ابن عمر وأبي هريرة في ذلك وأشار بالتقييد إلى ما ورد في بعض طرقه
 وهو ما أخرجه مسلم من طريق عبيد الله بن عمرو عن نافع في هذا الحديث بلفظ لا يبيع الرجل على
 بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يذن له وقوله إلا أن يذن له يعمد إلى أن يكون استثناء
 من الحكمين كما هو قاعدة الشافعي ويحتمل أن يختص بالأخير ويؤيد الثاني رواية المصنف
 في النكاح من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ نهى أن يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب
 الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخطاب قبله أو ياذن له الخطاب ومن ثم اشتراف الشافعية
 هل يختص ذلك بالنكاح أو يلتحق به البيع في ذلك الصحيح عدم الفرق وقد أخرجه النسائي من
 وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ لا يبيع الرجل على بيع أخيه حتى يبتاع أو يذرو ترجم
 البخاري أيضا بالسوم ولم يقع له ذكر في حديثي الباب وكأنه أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه
 أيضا وهو ما أخرجه في الشروط من حديث أبي هريرة بلفظ وان يستام الرجل على سوم أخيه
 وأخرجه مسلم في حديث نافع عن ابن عمر أيضا وذكر المسلم أنه يكون أقرب إلى امتثال الأمر من
 غيره وفي ذكرنا يذان بأنه لا يليق به أن يستأثر على مسلم مثله **(قوله لا يبيع)** كذا اللالكثريانيات
 الباع في بيع على أن لا ينافيه ويحتمل أن تكون ناهية وأشبهت الكسرة كقراءة من قرأ الله من
 يتقى ويصبر ويؤيده رواية لكشيهي بلفظ لا يبيع بصيغة النهي **(قوله بعضكم على بيع**
أخيه) كذا أخرجه عن اسمعيل عن مالك وسأقي في باب النهي عن تلقى الركان عن عبد الله بن
 يوسف عن مالك بلفظ على بيع بعض وظاهر التقييد بأخيه أن يختص ذلك بالمسلم وبه قال
 الأوزاعي وأبو عبيد بن حنبل ومن الشافعية وأصرح من ذلك رواية مسلم من طريق الغلاء
 عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ لا يسوم المسلم على سوم المسلم وقال الجمهور لا فرق في ذلك بين المسلم
 والذي وذكر الأخرج للعالم فلا مفهوم له **(قوله في حديث أبي هريرة نهى رسول الله صلى الله**
عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد ولا تناجشوا الخ) عطف صيغة النهي على معناها فتقدير قوله
 نهى أن يبيع حاضر لباد أي قال لا يبيع حاضر لباد فعطف عليه ولا تناجشوا وسأقي الكلام على
 بيع الحاضر للبادي بعد في باب مفرد وكذا على التجش في الباب الذي يليه وقوله هنا ولا تناجشوا
 ذكره بصيغة التفاعل لأن التاجر إذا فعل لصاحبه ذلك كان بسدأ يفعل له مثله ويأتي الكلام
 على الخطبة في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى قال العلماء البيع على البيع حرام وكذلك الشراء
 على الشراء وهو أن يقول لمن اشتري سلعة في زمن اختيار فسخ لا يبيعك بانتقص أو يقول للبائع
 افسخ لا اشتري منك يا زيد وهو مجمع عليه وأما السوم فهو ربه أن يأخذ شيئا يشتريه فيقول له رده
 لا يبيع خبرا منه بغيره أو مثله يارخص أو يقول للمالك استرده لا اشتريه منك يا كثر ومحل بعد
 استقر الأمر وركون أحدهما إلى الآخر فإن كان ذلك صريحا فلا خلاف في التحريم وإن
 كان ظاهرا فمعه وجهان للشافعية وقتل ابن حزم اشتراط الركون عن مالك وقال إن لفظ
 الحديث لا يدل عليه وتعقب بأنه لا بد من أمرين لموضع التحريم في السوم لأن السوم في

قال لا يبيكر أخرج
 من عندك قال يارسول الله
 انما هما البتاني يعني عائشة
 وأسماء قال أشعرت أنه
 قد أذن لي في الخروج قال
 الصبيحة يارسول الله قال
 الصبيحة قال يارسول الله ان
 عندي ناقين أعدتهم
 للخروج فخذ أحدهما قال
 قد أخذتهم باليمن **(باب**
لا يبيع على بيع أخيه ولا
يسوم على سوم أخيه حتى
ياذن له أو يترك) حدثنا
 اسمعيل قال حدثني مالك
 عن نافع عن عبد الله بن عمر
 رضي الله عنهما أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 لا يبيع بعضكم على بيع
 أخيه **(حدثنا علي بن**
عبد الله حدثنا سفيان
حدثنا الزهري عن سعد
ابن المسيب عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال نهى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يبيع حاضر لباد
ولا تناجشوا ولا يبيع
الرجل على بيع أخيه ولا
يخطب على خطبة أخيه
ولا تسأل المرأة طلاق أختها
لتكفها ما في أمتها

السلعة التي تباع فمن يري لا يحرم اتساقا كما نقله ابن عبد البر فتعين أن السوم المحترم ما وقع فيه
قد رزأ على ذلك وقد استثنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسوم على الاسترخاء ما إذا لم يكن
المشتري مغلوبا فاحشا وبه قال ابن حزم وأما حديث الدين النصيحة لكن لم يخص
النصيحة في البيع والسوم فلهذا يعرفه أن قيمته كذا وإن كان بيعها بكذا مغلوب من غير أن يري
فيها جميع بذلك بين المحدثين وذهب الجمهور إلى صحة البيع المذكور مع تأنيف فاعله وعند
المالك والحنابلة في فساد ورأيت أنه جرم أهل الظاهر والله أعلم **بقوله** **باب**

بيع المزادة لما أن تقدم في الباب قبله النبي عن السوم أراد أن يبين موضع التحريم منه وقد
أوضحته في الباب الذي قبله وورد في البيع في يري حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم باع حلسا
وقد حار وقال من يشتري هذا الحلس والقدح فقال رجل أخذته ما بدرهم فقال من يريدي
دريهم فأعطاه رجل درهما فباعها منه أخرجه أحد أصحاب السنن مطولا ومختصرا واللفظ
للترمذي وقال حسن وكان المصنف أشار بالترجمة إلى تضعيف ما أخرجه الزاير من حديث
سفيان بن وهب سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع المزادة فإن في اسمه ما فيه
وهو ضعيف **بقوله** وقال عطاء أدركت الناس لا يرون بأسا ببيع المغنم في يريدي
أبي شعبة ونحوه عن عطاء وشاهد وروى هو وسعد بن منصور عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح
عن مجاهد قال لا بأس ببيع من يريدي وكذلك كانت تباع الانعام وقال الترمذي عقب حديث
أنس المذكور والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لم يروا بأسا ببيع من يريدي في الغنم
والمواشي قال ابن العربي لا معنى لاستعصاء الجوارز بغنيمة الميراث فإن الباب واحد
والعبي مشترك إذ وكان الترمذي يقدحنا وورد في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن خزيمة
وابن الجارز والدارقطني من طريق يزيد بن أسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم أن يبيع أحدكم على بيع أحد حتى يذرا الانعام والمواشي اه وكأنه خرج على الغالب
فما بعد أدق ببيع مزادة وهي الغنم والمواشي ويلحق بهما غيرها للاشتراك في الحكم
وقد استدل بظاهره الأوزاعي واحتج بخصه الجوارز ببيع المغنم والمواشي وعن إبراهيم النخعي
أنه كره بيع من يريدي ثم أورد المصنف حديث جابر في بيع المدبر وفيه قوله صلى الله عليه وسلم
من يشتريه مني فاشتره نعم بن عبد الله بكذا وكذا دفعه الله وسألتني شرحه مسند وفيه
باب بيع المدبر في آخر السوم وقوله بكذا وكذا ياتي أنه ثمانية درهم وإني أيضا سمعته الرجل
الذي كورن شاء الله تعالى وقد اعترضه الاسماعيلي فقال ليس في قصة المدبر بيع المزادة فإن
بيع المزادة أن يعطى به واحد ثم يعطى به غير زيادة عليها اه وأجاب ابن بطال بأن شاهد
الترجمة منه قوله في الحديث من يشتريه مني قال فعرضه للزيادة ليستقضى فيه الله فلا
الذي باعه عليه وسألتني في أن كونه كان مفلسا في آخر كتاب الاستقراض **بقوله**

باب (التجش) بفتح النون وسكون الجيم بعدها هجاء وهو في اللغة تنفير الصيد واستنارته
من مكانه لاصاد يقال تجشت الصيد أن تجشبه بالضم تجشا وفي الشرع الزيادة في ثمن السلعة من
لا يريدها بالبيع ثم فيها هي بذلك لأن الناجش يبرأ الرخصة في السلعة ويقع ذلك بمطاعة
البائع فيشتريه كان في الثمن ويقع ذلك بغير علم البائع فيختص بذلك الناجش وقد يختص به البائع

* (باب بيع المزادة) وقال
عطاء أدركت الناس لا يرون
أسا ببيع المغنم في يريدي
* حديثا بشر بن محمد أخبرنا
عبد الله أخبرنا الحسين
المسكين عن عطاء بن أبي
ربيع عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنه ما أن رجلا
أعتق غلاما له عن دبر
فاحتاج فأخذه النبي صلى
الله عليه وسلم فقال من
يشتريه مني فاشتره نعم بن
عبد الله بكذا وكذا دفعه
الله (باب التجش)

كن يخرجه بانه اشترى سلعة بما كثر مما اشترى اياه بغيره بذلك كما سيأتي من كلام النجاشي في هذا
 الباب وقال ابن قتيبة النخس الختل والخديعة ومنه قيل للناس ان نجاشي لانه يحتل الصيد
 ويحتال له (قوله ومن قال لا يجوز ذلك البيع) كانه يشترى ما خرجه عبد الرزاق من طريق
 عمر بن عبد العزيز ان عاملا له باع سبيفا قال له لولا اني كنت ازيد فاذنقه لكان كاسدا فاحتال له
 عمر هذا نجاشي لا يحل بيعه مناديا ينادى ان البيع مردود وان البيع لا يحل قال ابن بطال اجمع
 العلماء على ان الناجش عاص بشعه له واختلفوا في البيع اذا وقع على ذلك ونقبل ابن المنذر عن
 طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك وهو المشهور
 عند الحنابلة اذا كان ذلك عواطاة البائع أو صنعه والمشهور عند المالكية في مثل ذلك بثبوت
 الخيار وهو وجه الشافعية قياسا على المصراة والاصح عندهم صحة البيع مع الائم وهو قول
 الحنفية وقال الرافعي أطلق الشافعي في المختصر تعصية الناجش وشرط في تعصيته بيع على
 بيع أخيه أن يكون عالما بالنيء وأجاب الشارحون بان النخس خديعة وتحريم الخديعة
 واضح لكل أحد وان يعلم هذا الحديث بخصوصه بخلاف البيع على بيع أخيه فقد لا يشتري
 فيه كل أحد واستشكل الرافعي الفرق بان البيع على بيع أخيه اشترار والاشترار يشتري
 علم تحريره كل أحد قال في الوجه تخصيص المعصية في الموضعين عن علم التحريم اه وقد سكت
 البيهقي في المعرفة والسنن عن الشافعي تخصيص التعصية في النخس أيضا بن علم انتهى فظهر ان
 ما قاله الرافعي يمتنع خصوص وانظر الشافعي النخس ان يضر الرجل السلعة بتساع فيعطى بها
 الشيء وهو لا يريد شراءه بالثمن يدى به السرام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعدلون لولم يسمعوا
 سومة من نخس فهو عاص بالنخس ان كان عالما بالنيء والبيع جائز لا يفسده معصية رجل نخس
 عليه (قوله وقال ابن أبي أوفى الناجش آكل ربا نائن) هذا طرف من حديث أورده المصنف
 في الشهادات في باب قول الله تعالى ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا هم ساقط فيه من
 طريق السكسكي عن عبد الله بن أبي أوفى قال أقام رجل سلعة خلف بالله لثقة أعلنى فيهم سالم
 يعط فسنزت قال ابن أبي أوفى الناجش آكل ربا نائن أو رده من طريق يزيد بن هرون عن
 السكسكي وقد أخرجه ابن أبي شيبه وسعيد بن منصور عن يزيد بن منصور عن علي بن الموقوف
 وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن ابن أبي أوفى مرفوعا لكن قال ملعون بدل نائن اه وأطلق
 ابن أبي أوفى على من أخبر بأكثر مما اشترى به انه ناجش لما سكت على يزيد في السلعة وهو
 لا يريد أن يشتريها في غرور الغير فاشترى كافي الحكم لذلك وكونه آكل ربا بهذا التفسير وكذلك
 يصح على التفسير الاثر ان واظاه البائع على ذلك وجعل له عليه جعلا فيشتريه جميعا في الخيانة
 وقد اتفق أكثر العلماء على تنسب النخس في الشرع عما تقدم وقد ابن عبد البر وابن العربي
 وابن حزم التحريم بان تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل قال ابن العربي فلو ان رجلا رأى
 سلعة رجل تساع بدون قيمة فزاد فيها للثمن الى قيمته لم يكن ناجشا عاصا بل يؤجر على ذلك
 بئنه وقد وافقه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية وفيه نظر اذ لم تعين النصيحة في أن يؤهم
 أنه يريد الشراء وليس من غرضه بل غرضه أن يزيد على من يريد الشراء أكثر مما يريد أن يشتري به
 فلا بد من زيادة النصيحة منسوجة عن ذلك أن يعلم البائع بان قيمة سلعة أكثر من ذلك ثم هو

ومن قال لا يجوز ذلك
 البيع وقال ابن أبي أوفى
 الناجش آكل ربا نائن

بأخياره بعد ذلك ويحتمل أن لا يتعين عليه اعلامه بذلك حتى يسأله للحدث الآتي دعوا
الناس برزق الله بعضهم من بعض فاذا استنصحت أحدكم أخاه فليصحه والله أعلم **(قوله)** وهو
خداع باطل لا يحل هومن تفقه المصنف وليس من تقة كلام ابن أبي أوفى وقد ذكرنا توجيه
ما قاله المصنف قبل **(قوله)** قال النبي صلى الله عليه وسلم الخديعة في النار ومن عمل عملا ليس عليه
أمرنا فهو رد أما الحديث الثاني فسيأتي موصولا من حديث عائشة في كتاب الصلح
وأما حديث الخديعة في النار فهو ينادي الكامل لابن عدى من حديث قيس بن سعد بن عبادة
قال لو لا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول المكر والخديعة في النار لكنت من أمكر
الناس واسأده لا بأس به وأخرجه الطبراني في الصغيرين حديث ابن مسعود والحاكم في
المستدركين حديث أنس وإسحق بن راهويه في مسنده من حديث أبي هريرة وفي اسناد كل
منهم دالة لكن شيوخهم ما يدل على أن الحديث أصلا وقد رواه ابن المبارك في البر والصلة عن عوف
عن الحسن قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكره **(قوله)** عن النخس تقدم
أن المشهور أنه يفتح الجيم وحكى المطرزي فيه السكون **(قوله)** **باب** بيع الغرر يفتح
المجذبة براين **(و)** **بيع** **(جبل الحبلية)** يفتح المهذلة والموحدة وقيل في الأول يسكون الموحدة
وعطفه عياض وهو مصدر جبلت جبلا وجبل الحبلية جمع حابل مثل فائمة وظام وكعبة وكاتب
والهامية للمبالغة وقيل للاشعار بالآفة وقد عرفه أمو أحوال قالها فيه للتأنيث وقيل
جبله مصدر يسمى به الجمول قال أبو عبيد لا يقال شيء من الحيوان جبال إلا الأديان
الأمور وفي هذا الحديث وأثبت صاحب المحكم قولنا فقال اختلف أهل اللغات عامة أم
للاديان خاصة وأنشد في التعميم قول الشاعر * أوفيتني حبل يبيع مقرب * وفي ذلك
تعجب على قتل النوى اتفاق أهل اللغة على التخصيص ثم إن عطف بيع جبل الحبلية على بيع
الغرر من عطف الخاص على العام ولم يذكر في الباب بيع الغرر صريحا وكأله أشار إلى ما أخرجه
أحمد من طريق ابن إسحق حديث نافع وابن حبان من طريق سليمان التيمي عن نافع عن ابن عمر
قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر وقد أخرج مسلم النهي عن بيع الغرر من
حديث أبي هريرة وابن ماجه من حديث ابن عباس والطبراني من حديث سهل بن سعد
ولا جد من حديث ابن مسعود وقد لا تشبهوا السمل في الماء فانه غرر وشراء السمل في الماء نوع
من أنواع الغرر يلقح به الناري الهواء والمعدوم والمجهول والآتي ونحو ذلك قال النووي
النهي عن بيع الغرر أصل من أصول البيع فيدخل تحته مسائل كثيرة جدا ويستثنى من بيع
الغرر أمران أحدهما ما يدخل في المبيع بعافا لو أقر ولم يصح بيعه والثاني ما يتسامح بمثله أما
لخاترته وللمشقة في تميزه وتعيينه فمن الأول بيع أساس الدار والدابة التي في ضرعها اللبن
والحامل ومن الثاني الجبة المشقوة والشرب من السقاء قال وما اختلف العلماء فيه مبنى على
اختلافهم في كونه حقيقيا أو يشق تمييزه أو تعيينه فيكون الغرر فيه كالمعدوم فيصح البيع
وبالعكس وقال ومن يبيع الغرر ما اعتاده الناس من الاستحرام من الأسواق بالآ وراق مثلا
فانه لا يصح لأن الثمن ليس حاضرا فيكون من المعاطاة ولم يوجب صيغة يصح بها العقد وروى
الطبري عن ابن سيرين بإسناد صحيح قال لأعلم ببيع الغرر بأسا قال ابن بطال لعلم لم يبلغه النهي

وهو خداع باطل لا يحل
* قال النبي صلى الله عليه
وسلم الخديعة في النار ومن
عمل عملا ليس عليه أمرنا
فهو رد * حديثا عبد الله بن
مسلم حديثا مالك عن نافع
عن ابن عمر رضي الله عنهما
قال نهى النبي صلى الله عليه
وسلم عن النخس * **(باب)** بيع
الغرر وجبل الحبلية * حديثا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن نافع عن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع جبل الحبلية

والافضل ما يمكن ان يوجد وأن لا يوجد لم يصح وكذلك اذا كان لا يصح غالباً فان كان يصح
 غالباً كالمعرفة في أول بدو صلاحها أو كان مستتراً بعد كالحمل مع الحامل جاز لليلة الغرور ولعل هذا
 هو الذي أراد ابن سيرين لكن منع من ذلك ما رواه ابن المنذر عنه انه قال لا باس ببيع العبد
 الا بقرى اذا كان علمهم فيه واحد فهذا يدل على ان يبيع الغرر ان سلف في المسائل والله اعلم
 (قوله وكان) أي يبيع حبل الحبلية (يعاينها بعه أهل الجاهلية الخ) كذا وقع هذا التفسير
 في الموطأ متصل بالحديث قال الاسماعيلي وهو مدرج يعني ان التفسيرين كلام نافع وكذا
 ذكر خطيب في المدرج وسبأ في آخر السلم عن موسى بن اسمعيل التبوذكي عن جويرية
 التميمية عن أن نافع ما هو الذي يفسره لكن لا يلزم من كون نافع فسر مجورية ان لا يكون ذلك
 التفسير صحيحاً عن مولاه ابن عمر فسيبأ في أيام الجاهلية من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع
 عن ابن عمر قال كان أهل الجاهلية يتبايعون لحمل الجزور إلى حبل الحبلية وحبل الحبلية ان تنبع
 الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي تقب فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فظاهر هذا
 السياق ان هذا التفسيرين كلام ابن عمر ولهذا جزم ابن عبد البر بأنه من تفسير ابن عمر وقد
 أخرجه مسلم من رواية اللث والترمذي والنسائي من رواية أيوب ككلاهما عن نافع بدون
 التفسير وأخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر بدون التفسير
 أيضاً (قوله الجزور) بفتح الجيم وفي الزاوي هو البعير ذكره كان وأنتي الآن لفظه ووثت وتول
 هذه الجزور وان أردت ذكره فاحتمل ان يكون ذكره في الحديث قيداً كما كان أهل الجاهلية
 يفعلونه فلا يتبايعون بهذا البعير الا في الجزور وأرجح الجزور ويحتمل أن يكون ذكره على سبيل
 المثال وأما في الحكم فلا فرق بين الجزور وغيره في ذلك (قوله الى أن تنبع) بضم أوله وفتح ثالثه
 أي تلد ولداً واما الناقة فاعل وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة الفعل المستبد الى المنعول
 وهو حرف نادر وقوله ثم تنبع التي في بطنها أي ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد وهذا القدر زائد
 على رواية عبيد الله بن عمر فانه اقتصر على قوله ثم تحمل التي في بطنها ورواية جويرية بأخصر
 منهما ولنظنه ان تنبع الناقة ما في بطنها وبظاهر هذه الرواية قال سعيد بن المسيب فيمار وادعنه
 مالك وقال به مالك والشافعي وجماعة وهو أن يبيع بمن أن يلد ولد الناقة وقال بعضهم ان
 يبيع بمن أن يتحمل الدابة وتلد ويحمل ولدها وبه جزم أبو اسحق في نفسه فلم يشترط وضع
 حمل الولد كرواية مالك ولم أر من سرح عما اقتضته رواية جويرية وهو الوضع فقط وهو في الحكم
 مثل الذي قبله والمنع في الصور الثلاث للجهالة في الاجل ومن حقه على هذا التفسير ان يذكر
 في السلم وقال أبو عبيدة وأبو عبيد راجعوا إلى ابن حبيب المالكي وأكث أهل اللغة وبه
 جزم الترمذي هو يبيع ولد نتاج الدابة والمنع في هذا من جهة انه يبيع معدوم ومجهول وغير
 مقدور على تسليمه فيدخل في بيع الغرر ولذلك صدر البخاري بذلك كذا في الترجمة لكنه أشار
 الى التفسير الاول بأيراد الحديث في كتاب السلم أيضاً ورجح الاول لكونه موافقاً للحديث وإن
 كان كلام أهل اللغة موافقاً للثاني لكن قدرى الامام أحمد من طريق ابن اسحق عن نافع عن
 ابن عمر ما وافق الثاني ولعله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر قال ان أهل
 الجاهلية كانوا يتبايعون ذلك البعير يتاع الرجل بالشارف حبل الحبلية فنهوا عن ذلك وقال

وكان يباع يتبايعه أهل
 الجاهلية كان الرجل يتاع
 الجزور الى أن تنبع الناقة ثم
 تنبع التي في بطنها

ابن التين يحصل الخلاف هل المراد البيع الى أجل أو بيع الجنتين وعلى الاول هل المراد بالاجل
ولادة الأم أو ولادة ولدها وعلى الثاني هل المراد بيع الجنتين الاول أو بيع جنتين الجنتين فصارت
أربعة أقوال انتهى وحكي صاحب المحكم قولاً آخر أنه يبيع ما في بطون الانعام وهو اثمان
يبيع الغرور ولكن هذا التصايف به سعيد بن المسيب كما رواه مالك في الموطأ يبيع المسلمين
وفسر به غيره يبيع الملاحين وانفتحت هذه الاقوال على اختلافها على ان المراد بالمحبة جمع
حابل أو حابله من الحيوان الاما سكاك صاحب المحكم وغيره عن ابن كيسان ان المراد بالمحبة
الكرمة وان النبي عن يبيع حبلها أي حبلها قبل ان تبلغ كفاها عن يبيع غر الخلة قبل ان ترهى
وعلى هذا فالحبل ناسكان الموحدة وهو خلاف ما ثبت به الروايات لكن حكي في الكرمية فتح
الباء وادى السهلي تنزيهاً ان كيسان به وليس كذلك فقد حكاه ابن السكيت في كتاب اللغات
ونقله القرطبي في الفقه عن ابن عباس المبرود والهاء على هذا للمماثلة وجه واحد **قوله**
باب يبيع الملامسة قال أنس بن مالك رضي الله عنه وسلم عنه ثم قال يبيع
المنابة وعلق عن أنس مثله وأورد في الباب حديث أبي سعيد من وجهين وحديث أبي هريرة
من وجهين فاما حديث أنس فسيأتي موصولاً بعد ثلاثين باباً في يبيع النخاسة **قوله**
في حديث أبي سعيد بن جبير عن النبي عن المنابة وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع الى رجل قبل ان يقبله
أو ينظر اليه ونهى عن الملامسة واللامسة لمس الثوب لا ينظر اليه) وسما في اللباس من
طريق يونس عن الزهري بلفظ الملامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالهار
ولا يقبله الا بذلك والمنابة ان يبد الرجل الى الرجل ثوبه ويؤيد الآخر ثوبه ويكون
بيعهما عن غير نظر ولا تراش ولا في عوانته من طريق أخرى عن يونس وذلك ان يتبايع القوم
السلع لا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها أو يتبايع القوم السلع كذلك فها من ابواب
القمار وفي رواية ابن ماجه من طريق سفيان عن الزهري والمنابة ان يقول القى الى ما عات
وألقى اليك ما معي والثاني من حديث أبي هريرة الملامسة ان يقول الرجل للرجل أبيعك
ثوباً بربك ولا ينظر واحد منهما الى ثوب الآخر ولكن يمسها والمنابة ان يقول
أبيعك ما معي وتبذل ما دعيت يشتري كل واحد منهما من الآخر ولا يري كل واحد منهما ما مع
الآخر ونحو ذلك ولم يذكر التفسير في طريق أبي سعيد المنابة هنا ولا في طريق أبي هريرة وقد
وقع التفسير أيضاً عند أحمد من طريق معين فذكر أخرجه عن عبد الرزاق عنه وفي آخره والمنابة
ان يقول اذا بعت هذا الثوب فقد وجب البيع واللامسة ان يمس بيده ولا يذره ولا يقبله
اذا مسه وجب البيع ولمسلم من طريق عطاء بن رباح عن أبي هريرة انما الملامسة ان يمس كل
واحد منهما ثوب صاحبه بغير تامل والمنابة ان يبدل كل واحد منهما ثوبه الى الآخر لم ينظر
واحد منهما الى ثوب صاحبه وقد تقدم في اللباس من هذا الوجه وليس فيه التفسير وهذا
التفسير الذي في حديث أبي هريرة قد بطل بالظن للامسة والمنابة لانها فاعلة فتستدعي وجود
الفعل من الجانبين واختلاف العلماء في تفسير الملامسة على ثلاث صور وهي اوجه للشافعية
أصحها ان يأتي بثوب معطوى أو في ظلمة فيمسها المسام فيقول له صاحب الثوب بعته بكذا
بشرط ان يقوم بملكه فام نظرك ولا خيار لك اذا رأيته وهذا موافق للتفسيرين اللذين في

باب يبيع الملامسة قال أنس بن مالك رضي الله عنه وسلم عنه **حديثنا** سعد بن
عبد الله قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب
قال أخبرني عامر بن سعد أن أباه سعد بن زنادي رضي الله عنه أخبره
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي عن المنابة وهي
طرح الرجل ثوبه بالبيع الى رجل قبل ان يقبله أو ينظر
اليه ونهى عن الملامسة واللامسة لمس الثوب لا ينظر اليه
حديثنا قتبية **حديثنا** عبد الوهاب **حديثنا**
أبو عبد الله عن محمد بن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى عن
ليستين أن يجتبي الرجل في الثوب الواحد ثم يرفعه على
منكبيه وعن يمين اللباس **والمنابة** **باب يبيع المنابة**
وقال أنس بن مالك رضي الله عنه وسلم عنه **حديثنا**
سعد بن عبد الله قال حدثني مالك عن محمد بن يحيى بن جبان عن
أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن الملامسة والمنابة

الحديث الثاني ان يجعل لنفسه اللبس بعبارة صيغة زائدة الثالث ان يجعل للفس شرطاً في
 قطع خيار المجلس وغيره والبيع على التاويلات كلها باطل وما أخذ الاول عدم شرط رؤية المبيع
 واشترط في الخيار وما أخذ الثاني اشتراط في الصيغة في عقد البيع فيؤخذ منه بطلان بيع
 المعاطاة مطلقاً **الكن** من أجاز المعاطاة فقد هابط المحقرات أو عابرت فيه العادة بالمعاطاة وأما
 الملامسة والمناذرة عند من يستعملهما فلا يخصهما بذلك فعلى هذا يجمع بيع المعاطاة مع
 الملامسة والمناذرة في بعض صور المعاطاة فإن يميز بيع المعاطاة ان يخص النبي في بعض صور
 الملامسة والمناذرة عما جرت العادة فيه بالمعاطاة وعلى هذا يحمل قول الراعي ان الأئمة أجازوا
 في بيع الملامسة والمناذرة الخلاف الذي في المعاطاة والله أعلم وما أخذ الثالث شرط في خيار
 المجلس وهذه الأقوال هي التي اقتصر عليها الفقهاء ونخرج مما ذكرنا من طرق الحديث زيادة
 على ذلك وأما المناذرة فاختلّفوا فيها أيضاً على ثلاثة أقوال وهي أوجه للشافعية أحدها ان يجعل
 نفس النبيه كما تقدم في الملامسة وهو الموافق للتفسير في الحديث المذكور والثاني أن
 يجعل النبيه بعبارة صيغة والثالث ان يجعل النبيه قاطعاً للخيار واختلفوا في تفسير النبيه
 فقيل هو طرح الثوب كما وقع تفسير في الحديث المذكور وقيل هو حصاة والشافعية
 غيره وقد روي مسلم النبيه عن بيع الحصاة من حديث أبي هريرة واختلف في تفسير بيع
 الحصاة فقيل هو ان يقول بعثك من هذه الأنواب ما وقعت عليه هذه الحصاة ويرى حصاة
 أو من هذه الأرض ما انتهت اليه في الرمي وقيل هو ان يشترط الخيار الى ان يرى الحصاة
 والثالث ان يجعل لنفسه الرمي بيعاً وقوله في الحديث لفس الثوب لا ينظر اليه استدلاله على
 بطلان بيع الغائب وهو قول الشافعية في الجديد وعن أبي حنيفة يصح مطلقاً ويثبت الخيار
 إذا رآه وحكي عن مالك والشافعية أيضاً عن مالك يصح ان وصفه والشافعية في
 القديم واحد راجع إلى رواية أهل النخلة واختاره البغوي والروائي من الشافعية وان
 اختلفوا في مناصبه ويؤيده قوله في رواية أبي عوانة التي قدمتها لا ينظرون اليها ولا يتخبرون
 عنها وفي الاستدلال بذلك وقفاً وخلافاً طول واستدل به على بطلان بيع الاعشى مطلقاً وهو قول
 معظم الشافعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب لكون الاعشى لا يراى بعد ذلك فيكون كبيع
 الغائب مع اشتراط في الخيار وقيل يصح اذا وصفه غيره وقال مالك وأحمد عن أبي حنيفة
 يصح مطلقاً على مناصبه عندهم أيضاً * (تنبهات) * الاول وقع عند ابن ماجه ان التفسير من
 قول سفيان بن عيينة وهو خطأ من قال بل الظاهر ان قول الأحاديث كما سألت به بعد الثاني حديث
 أبي سعيد اختلف فيه على الزهري فرواه عنه وسفيان وابن أبي حنيفة وعبد الله ابن بديل
 وغيرهم عنه عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد ورواه عقيل بن يوسف وصالح بن كيسان وابن جريج
 عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبي سعيد وروى ابن جريج عنه عن الزهري عن عبيد الله بن
 عبد الله عن أبي سعيد وهو محمول عند البخاري على انها كلها عند الزهري واقصر مسلم على
 طريق عامر بن سعد وحده وأعرض عما سواه وقد خلفهم كلهم الزهري فرواه عن الزهري
 عن سعيد عن أبي هريرة وخالفهم أيضاً جعفر بن برقان فرواه عن الزهري عن سالم عن أمه وزاد
 في آخره وهي يوع كالأول اي يوعون بها في الجاهلية أخرجهما النسائي وخيار وابنه جعفر

الثالث حديث أبي هريرة أخرجه البخاري عنه من طرق ثمانية طريق حفص بن غصم عنه وهو في موافقت الصلاة ولم يذكر في شيء من طرقه عنه تفسير المنابة والملاسة وقد وقع تفسيرهما في رواية شمس والسنائي كما تقدم وظاهر الطرق كلها أن التفسيرين الحديث المرفوع لكن وقع في رواية السنائي ما يشعر بأنه من كلام من دون النبي صلى الله عليه وسلم ولقد ظنوا أن الملاسة أن يقول الخلفاء أقرب أن يكون ذلك من كلام الصحابي بعد أن يعبر الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم بالظن زعم ولو وقع التفسير في حديث أبي سعيد الخدري من قوله أيضاً كما تقدم الرابع وقع في حديث أبي هريرة في الطريق الأولى هنا هي عن لبسة بن واقتصر على لبسة واحدة ولم يذكره في موضع آخر وقد وقع بيان الثانية عند أحمد بن منبج طريق هشام عن محمد بن سيرين ولقد ظنوا أن يحتج الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء وإن ارتدى في ثوب يرفع طرفه على عاتقه أن يحتج بالبايع أن لا يحتفل بالابل والبقر والغنم كذا في معظم الروايات **قوله** انتهى للبايع أن لا يحتفل بالابل والبقر والغنم كذا في معظم الروايات ولا زيادة وقد ذكره أبو نعيم يذنب لا يحتفل أن تكون أن مفسرة ولا يحتفل يذنب لأن انتهى وفي رواية النسفي انتهى البايع أن يحتفل بالابل والغنم وقد انتهى البايع إشارة إلى أن المالك لو حفل بجمع اللبن للولاء ولعلامة أو لغيره لم يحرم وهذا هو الرابع كسائي وذكر البقر في الترجمة وإن لم يذكر في الحديث إشارة إلى أنها في معنى الأبل والغنم في الحكم خلافاً للداود وإنما اقتصر عليهم ما أعلمه ما عندهم والتحليل بالمهمله والنساء الجميع قال أبو عبيد سمعت بذلك لأن اللبن يكثر في ضرعها وكل شيء كثرته فقد حمله فتول ضرع حقل أي عظيم واحتفل القوم إذا كثروا جمعهم ومنه من احتفل **قوله** وكل محمله بالنصب عطف على المنعول وهو من عطف العام على الخاص إشارة إلى أن الحاق غير النعم من ما كور اللحم بالنعم للجامع بينهما وهو تغرير المشتري وقال السنابلة وبعض الشافعية يختص ذلك بالنعم واختلفوا في غير الماء كقول كالاتان والحارية فالاصح لا يرتد لبن عوضاً به قال السنابلة في الاتان دون الحارية **قوله** والمصرأة) بفتح المهملة وتشديد الراء (التي صرى لبنها وحنن فيه) أي في الثدي (وجمع فلم يحلب) وعطف الحنن على التصرية عطف بنفسه لا بضمائه **قوله** وأصل التصرية حبس الماء يقال منه صربت الماء إذا حبسته وهذا التفسير قول أبي عبيدوا كثر أهل اللغة وقال الشافعي هو ربط اختلاف النساء أو الشاة وتربط لحملها حتى يجمع لبنها فكثر فيظن المشتري أن ذلك عادتها فيزيد في غنم المايرى من كثر لبنها **قوله** لا تصروا) بضم أوله وفتح ثانيه بوزن تركوا يقال صرى بصرى تصرية تركي تركي تركية والابل بالنصب على المنعولية وقصد بعضهم بفتح أوله وضم ثانيه والاول أصح لأنه من صربت اللبن في الضرع إذا جمعتها وليس من صررت الشيء إذا ربطته إذ لو كان منه قليل مصرورة أو مصريرة ولم يقل مصرأة على أنه قد سمع الأمران في كلام العرب قال الأغلب

رأت غلاماً قد صرى في فقرته * ماء الشباب عنفوان سيرته

وقال مالك بن نويرة

فقلت لنفسي هذه صدقاتكم * مصرورة أخلافهم تحجرو

وضبطه بعضهم بضم أوله وفتح ثانيه لكن بغیر واو على البناء للمجهول والمشهور الاول **قوله**

* حدثنا عباس بن الوليد
حدثنا عبد الأعلى حدثنا
معمر عن الزهري عن عطاء
ابن يزيد عن أبي سعيد رضی
الله عنه قال انتهى النبي صلى
الله عليه وسلم عن ابنتين
وعن يعقوب الملاسة
والمنابة (باب انتهى البايع
أن لا يحتفل بالابل والبقر
والغنم وصح كل مثله) *
والمصرأة التي صرى لبنها
وحقق فيه وجع فلم يحلب
أما أو أصل التصرية حبس
الماء يقال منه صربت الماء
إذا حبسته * حدثنا ابن بكير
حدثنا الليث عن جعفر بن
ربيعه عن الأعرج قال
أبو هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
لا تصروا

قوله رأيت غلاماً الخ كذا
بالاصول السني بآيدينا وفي
الاجاح في ماد تصرى

رب غلامه قد صرى في فقرته
ماء الشباب عنفوان سنينته

٥١ مصححه

الابل والغنم) لم يذكر البقر وقد تقدم يان في الترجمة وظاهر النسي تحريم التصرية سواء قصد التسديس أم لا وسيأتي في الشر وطمن طريق أي حازم عن أبي هريرة تنهى عن التصرية وبهذا جزم بعض الشافعية وعلله بما فيه من ايداء الحيوان لكن أخرجه النسائي حديث الباب من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج باللفظ لا تصر والابل والغنم للبيع ولهن طريق أبي كثير السجستاني عن أبي هريرة اذا باع أحدكم الشاة أو اللقعة فلا يتخفلها وهذا هو الرابع وعليه يدل تعليل الأكثر بالتدليس وجواب عن التعليل بالايداء بأنه ضرر يسير لا يستحق عقوبة لتحصيل المنفعة **(قوله)** فمن اشاعها بعد أي من اشترها بعد التحذير زاد عبدا لله بن عمر عن أبي الزناد فهو بالخيار ثلاثة أيام أخرجه الطحاوي وسيأتي ذكر من وافقه على ذلك وابتداء هذه المدة من وقت بيان التصرية وهو قول الحنابلة وعند الشافعية أمهم من حين العقد وقيل من التفرق ويلزم عليه أن يكون الغرأوسع من الثلاث في بعض الصور وهو ما اذا تناخر ظهور التصرية الى آخر الثلاث ويلزم عليه أيضا أن تحسب المدة قبيل التمكن من الفسخ وذلك بثبوت مقصود التوسع بالمدة **(قوله)** بخبر الثمارين أي الرايين **(قوله)** ان يحتلها كذا في الاصل وهو بكسر الهمزة على أنها شرطية وجزم يحتلها ولان خبرية والاسماعيل من طريق أسيد بن موسى عن الليث بعد أن يحتلها بشئ ان ونصب يحتلها وظاهر الحديث ان الخيار لا يثبت الا بعد الحلب والمجهور على أنه اذا علم بالتصربة ثبت له الخيار ولو لم يحلب لكن لما كانت التصرية لا تعرف عالمها الا بعد الحلب ذكر قيد في ثبوت الخيار فلو ظهرت التصرية بغير الحلب فالخيار ثابت **(قوله)** ان اشاء أمسك في رواية مالك عن أبي الزناد في آخر الباب ان رضىها أمسكها أي أبقاها على ملكه وهو يقتضي صحة بيع المصراة وأثبت الخيار لله شترى فلو طاع على عيب بعد الرضا بالتصربة فردها هل يلزم الصاع فيه خلاف والأصح عند الشافعية وجوب الرد ونقلوا نص الشافعي على أنه لا يرد وعند المالكية قولان **(قوله)** وان شاء ردها في رواية مالك وان خطبها ردها وظاهره واشترط القور وقياسا على سائر العيوب لكن الرواية التي فيها ان له الخيار ثلاثة أيام مقدمة على هذا الإطلاق ونقل أبو حامد والروائي في نص الشافعي وهو قول الأكثر وأجاب من صحح الاول بأن هذه الرواية مجملة على ما إذا لم يعلم أنها مصراة الا في الثلاث لكون الغالب أنهم لا تعلم فيما دون ذلك قال ابن دقيق العيد والثاني أرجح لان حكم التصرية قد خالف القياس في أصل الحكم لاجل النص فيطرد ذلك ويتبع في جميع موارد (قلت) وبؤيده أن في بعض روايات أحمد والطحطاوي من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة فهو بأحد الطرفين بالخيار الى أن يجوزها ويردها وسيأتي **(قوله)** وصاع تمر في رواية مالك وصاع تمر والواو عاطفة للصاع على الضمير ردها ويجوز أن تكون الواو بمعنى مع ويستفاد منه ضرورة الصاع مع الرد ويجوز أن يكون مفعولا معه ويعبر عليه قول جمهور النجاة ان شرط المفعول معناه أن يكون فاعلا فان قيل التعبير بالردي المصراة واضح فامعنى التعبير بالردي الصاع فالجواب أنه مثل قول الشاعر

* علمت انا وما باردا * أي علمت انا وما باردا أو جعل علمت انا بما جازع فعل شامل للامرين أي ناولتها فيحمل الردي الحديث على نحو هذا التأويل واستدل به على وجوب رد الصاع مع الشاة اذا اختار فسخ البيع فلو كان اللب باقيا ولم يتغير فارادته هل يلزم البائع قبوله

الابل والغنم فمن اشاعها
بعد فانه بخبر الثمارين
ان يحتلها ان شاء أمسك
وان شاء ردها وصاع تمر

فيه وجهان أحدهما لالذهاب طراوته ولاختلاطه بما يتجدد عند المبتاع والتقصص على التمر
 بتقضي تعينه كما ساقى (قوله) ويذكر عن أبي صالح وشاهد الوليد بن رباح وموسى بن يسار (الخ)
 يعني أن أبا صالح لم يبعده وقع في رواياتهم تعيين التمر فأما رواية أبي صالح فوصلها أحمد ومسلم من
 طريق سويل بن أبي صالح عن أبيه بلنظ من اتباع شاة مصر أة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام فإن شاء
 أمسكها وإن شاء ردها وردها صاعا من تمر وأما رواية شجاهد فوصلها البرار قال مغلطاي
 لم أرها إلا عنده (قلت) قد وصلها أيضا الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن مسلم الطائفي
 عن ابن أبي نجيب والدارقطني من طريق ليث بن أبي سليم كلاهما عن مجاهد وأول رواية ليث
 لا تتبعها المصنفان إلا بل والغتم الحديث وليث ضعيف ومحمد بن مسلم أيضا لين وأما رواية
 الوليد بن رباح وهو يفتح الرائ وبالموحدة فوصلها أحمد بن مسيع في مسنده بلنظ من اشترى
 مصر أة فأمر ردها صاعا من تمر وأما رواية موسى بن يسار وهو بالختمانية والمهمل فوصلها
 مسلم بلنظ من اشترى شاة مصر أة فليست قلبها فليست بها فأن رضى بها أمسكها والأردها ومعهها
 صاع من تمر وسياقية بتقضي الفورية (قوله) وقال بعضهم عن ابن سيرين صاعا من طعام وغير
 بالخيار ثلاثة أيام وقال بعضهم عن ابن سيرين صاعا من تمر ولم يذكر ثلاثا) أما رواية من روى بلنظ
 الطعام والثلاث فوصلها مسلم والترمذي من طريق قرة بن خالد عنه بلنظ من اشترى مصر أة فهو
 بالخيار ثلاثة أيام فإن ردها ردها صاعا من طعام لاسمراء وأخرجه أبو داود من طريق حماد بن
 سلمة عن هشام وجديد وأيوب عن ابن سيرين نحوه وأما رواية من روى بلنظ التردون ذكر
 الثلاث فوصلها أحمد من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين بلنظ من اشترى شاة مصر أة فإنه
 يحلها فإن رضى أخذها والأردها وردها صاعا من تمر وقد رواه سفيان عن أيوب ذكر الثلاث
 أخرجه مسلم من طريقه بلنظ من اشترى شاة مصر أة فهو بخير النظرين ثلاثة أيام إن شاء أمسكها
 وإن شاء ردها وصاعا من تمر لاسمراء وردها بعضهم عن ابن سيرين بذكر الطعام ولم يقل ثلاثا أخرجه
 أحمد والحاوي من طريق عون عن ابن سيرين وخلا من بن عمرو كلاهما عن أبي هريرة بلنظ
 من اشترى القعة مصر أة أو شاة مصر أة فخلها فهو بأحد النظرين بالخيار إلى أن يجوزها أو
 يردّها وإنه من طعام فصلنا عن ابن سيرين على أربع روايات ذكر التمر والثلاث ذكر التمر
 بدون الثلاث والعام يدل التمر كذلك والذي يظهر في الجمع بينهما أن من زاد الثلاث معه زيادة علم
 وهو حافظ ويحمل الأمر فيه لم يذكرها على أنه لم يحفظها أو اختصرها وتحمل الرواية التي فيها
 الطعام على التمر وقد روى الطحاوي من طريق أيوب عن ابن سيرين أن المراد بالسمراء الحنطة
 الشامية وروى ابن أبي شيبة وأبو عوانة من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين لاسمراء يعني
 الحنطة وروى ابن المنذر من طريق ابن عون عن ابن سيرين أنه سمع أبا هريرة يقول لاسمراء
 تمر ليس يعرفهذه الروايات تين المراد بالطعام التمر ولما كان المتبادر إلى الذهن أن المراد بالطعام
 الفصح فساد بقوله لاسمراء لكن ذكره على هذا الجمع ما رواه البرار من طريق أشعث بن عبد الملك
 عن ابن سيرين بلنظ أن ردها ردها ومعهها صاعا من تمر لاسمراء وهذا يقتضي أن المتقضى في قوله
 لاسمراء حنطة مخصوصة وهي الحنطة الشامية فيكون المشتبه بقوله من طعام أي من قمح ويحتل
 أن يكون رواه رواه بالمعنى الذي قلناه مسأوا وذلك أن المتبادر من الطعام البرقظن الراوى أنه البر

* ويذكر عن أبي صالح
 وشجاهد والوليد بن رباح
 وموسى بن يسار عن أبي
 هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم صاع تمر * وقال
 بعضهم عن ابن سيرين صاعا
 من طعام وهو بالخيار ثلاثة
 أيام * وقال بعضهم عن ابن
 سيرين صاعا من تمر ولم يذكر
 ثلاثا

فغير به وانما أطلق لفظ الطعام على التمر لانه كان غالب قوت أهل المدينة فهذا طريق الجمع بين
 مختلف الروايات عن ابن مسيرين في ذلك لكن يعكر على هذا ما رواه أحمد بن حنبل بن صالح عن
 عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة ثم وحديث الباب وفيه فأن رد عاردمعها اصاعا من
 طعام أو صاعا من ثمر فإن ظاهره يقتضي التخصيص بين التمر والطعام وأن الطعام غير التمر ويحتمل أن
 تكون أو شيئا من الروايات لا تشييرا وإذا وقع الاحتمال في هذه الروايات لم يصح الاستدلال بشئ
 منها فارجع الى الروايات التي لم يخالف فيها وهي الترفه في الراحة كما أشار اليه البخاري وأما
 ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر بلفظ أن رد عاردمعها بمثل أو مثلي لئنها عفا في استناده
 ضعف وقد قال ابن قدامة انه متروك الظاهر بالانفاق (قوله والتمرا أكثر) أي أن الروايات الناصة
 على التمر أكثر عددا من الروايات التي لم تنص عليه أو أبدلتها بكثرة الطعام فقد ذكر التمر غير
 من تقدم ذكره ثابت بن عياض كما يأتي في الباب الذي يليه وهو ما من منبه عند مسلم وعكرمة
 وأبو إسحق عند الطحاوي ومحمد بن زياد عند الترمذي والشمسي عند أحمد وابن خزيمة كلهم عن
 أبي هريرة وأما رواية من رواه ابن مسعود في تفسيره شاروا به من رواه ابن مسعود وقد تقدم
 ضعفه في الزكاة وقد أخذ بظاهره هذا الحديث جهو وأهل العلم وأفتى به ابن مسعود وأبو هريرة
 ولا يخالف لهم من الصحابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يخصص عدده ولم يشترطوا بين أن
 يكون اللبن الذي احتلب قابلا أو كسيرا ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد أم لا والخالف في أصل
 المسئلة أكثر الحنفية وفي فروعها آخرون أما الحنفية فقتلوا لا يرد بعيب التمرية ولا يجب
 رد صاع من التمر ولا يفسد زعفران قال يقول الجمهور إلا أنه قال يتخير بين صاع أو نصف صاع
 وكذا قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية أنهم ما قالوا لا يتعين صاع التمر بل قيمته وفي رواية
 عن مالك وبعض الشافعية كذلك لكن قالوا يتعين قوت البلد كما سأل زكاة التمر وحكي
 البغوي أن الخلاف في المذهب أنهم ما التزموا بضربا غير التمر من قوت أو غيره كفي وأثبت ابن كعب
 الخلاف في ذلك وحكي ما وردى وجهين فيما إذا عجز عن التمر هل تلزمه قيمته ببلده أو بأقرب
 البلاد التي فيها التمر اليه وبالثاني قال الحنابلة واعتدوا الحنفية عن الأخذ بحديث المصراة
 بأعذار شتى فمنهم من طعن في الحديث لكونه من رواية أبي هريرة ولم يكن كابن مسعود وغيره
 من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بما رواه بخلافه لا قياس الجلي وهو كلام أدى قائله بنفسه
 وفي حكاية عن عن تكلف الرد عليه وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلي لرواية أبي هريرة وأمثاله
 كما في الموضوعين في التمر من التهفة في الصلاة غير ذلك وأظن أن لهذه التكنة أو رد البخاري
 حديث ابن مسعود عتب حديث أبي هريرة أشارت منه الى أن ابن مسعود قد أفتى بوقوع حديث
 أبي هريرة فلا وإن خبر أبي هريرة ثابت لما خالف ابن مسعود القياس الجلي في ذلك وقال
 ابن السمعاني في الاضطلام التعرض الى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله بل هو بدعة
 وضلالة وقد اخص أبو هريرة بذكره يدا حفظ لدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعنى المتقدم
 في كتاب العلم وفي أول البسوع أيضا وفيه قوله أن أخواني من المهاجرين كان يتعلمهم الصنفق
 بالاسواق وكنت أزم رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشهد إذا غابوا وأحفظ إذا نسا الحديث ثم
 مع ذلك لم ينرد أبو هريرة رواية هذا الاصل فقد أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر وأخرجه

والتمرا أكثر

الطبراني من وجه آخر عنه وأبو يعلى من حديث أنس وأخرجه البيهقي في الخلافيات من
حديث عمرو بن عوف المزني وأخرجه أحمد من رواية رجل من الصحابة لم يسم وقال ابن عبد البر
هذا الحديث يجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذه بأشياء لاحقة قلها
ومنه من قال هو حديث مضطرب لذكر الترفية تارة والتمح أخرى والذين أخرى واعتباره بالصاع
تارة وبالمثل أول المثليين تارة وبالأناء أخرى والحواب ان الطرق الصحيحة لا تختلف فيها كما
تقدم والضعيف لا يعمل به الصحيح ومنهم من قال هو معارض لعموم القرآن كقوله تعالى وان
عاقبتهم فعاقبوا ومثل ما عوقبتهم وأجيب بأنه من ضمان المتلفات لا العقوبات والمتلفات تضمن
بالمثل وبغير المثل ومنهم من قال هو منسوخ وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالأحتمال ولا دلالة على
النسخ مع مدعيه لأنهم اختلفوا في النسخ فقيل حديث النبي عن يسع الدين بالدين وهو حديث
أخرجه ابن ماجه وغيره من حديث ابن عمر ووجه الدلالة منه أن الذين المصراة يصيدون في
ذمة المشتري فإذا أنعم بصاع من تمر نسمة صار ديناً يدين وهذا جواب الطحاوي وتعقب بأن
الحديث ضعيف بانه شاهد الحديث وعلى التنزيل فالتمر انما يشرع في مقابل الحلب سواء كان الدين
موجوداً أو غير موجود فلم ينعين في كونه من الدين بالدين وقيل ناخفة حديث الخراج بالضم
وهو حديث أخرجه أصحاب السنن عن عائشة ووجه الدلالة منه أن الدين فضله من فضلات
الشاة ولو هلك لكان من ضمان المشتري فكذلك فضلاتها تكون له فكيف يغرم بها البائع
حكمه الطحاوي أيضاً وتعقب بأن حديث المصراة أصح منه باتفاق فكيف يقدم المرجوح
على الراجح ودعوى كونه بعده لادليل عليها وعلى التنزيل فالمشتري لم يؤمر بقرعة ما حدثت في
ملكه بل بقرعة الدين الذي ورد عليه العقد ولم يدخل في العقد فليس بين الحديثين على هذا
تعارض وقيل ناخفة الاحادث الواردة في رفع العقوبة بالمال وقد كانت مشروعة قبل ذلك
كما في حديث بزر بن حكيم عن أبيه عن جده في مانع الزكاة فانا أخذوها وشطرناله
وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في الذي يسرق من الخمرين يغرم مثليه وكلاهما
في السنن وهذا جواب عيسى بن ثبان لحديث المصراة من هذا القبيل وهي كلها منسوخة
وتعقبه الطحاوي بأن التصرية انما وجبت من البائع ولو كان من ذلك الباب لزمه التعريم
والقرض أن حديث المصراة يقتضي تعريم المشتري فافترا ومنهم من قال ناخفة حديث
السبعان بالخيار ما لم يفرقا وهذا جواب محمد بن شعيب ووجه الدلالة منه أن الفرقه تقطع
الخيار فثبت أن لا خيار بعدها الا ان استثناء الشارع بقوله لا يسع الخيار وتعقبه الطحاوي
بأن الخيار الذي في المصراة من خيار الردي العيب وخيار الردي العيب لا تقطعه الفرقه ومن الغريب
أنهم لا يقرولون بخيار المجلس ثم يحتجون به في المردفيه ومنهم من قال هو خبر واحد لا يقد
الاظن وهو مخالف لقياس الاصول المتطوع به فلا يلزم العمل به وتعب بأن التوقف في خبر
الواحد انما هو في مخالفة الاصول لا في مخالفة قياس الاصول وهذا الخبر انما مخالف لقياس
الاصول بدليل أن الاصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس والكتاب والسنة في الحقيقة
هما الاصل والاخران مرددان اليهما فالسنة أصل والقياس فرع فكيف يرد الاصل
بالفرع بل الحديث الصحيح أصل بنفسه فكيف يقال ان الاصل يخالف نفسه وعلى

تقدير التسليم يكون قياس الاصول ينشد القطع وخبر الواحد لا ينشد الا لثقل فتناول الاصل
لا يخالف هذا الخبر الواحد غير مقطوع به لجواز استثنائه عنه ذلك الاصل قال ابن دقي العيد
وهذا أقوى منسند في الرد على هذا المقام وقال ابن السمعاني متى ثبت الخبر صار أصلاً من
الاصول ولا يحتاج الى عرضه على أصل آخر لانه ان وافقه فذلك وان خالفه فلا يجوز رد أحدهما
لانه رد الخبر بالقياس وهو مردود باتفاق فان السنة مقدمة على القياس بلا خلاف الى أن قال
والاولى عندي في هذه المسئلة تسليم الاقيسة لكنهما ليست لازمة لان السنة الثابتة مقدمة عليها
والله تعالى أعلم وعلى تقدير التزل فلا نسلم أنه يخالف قياس الاصول لان الذي ادعوه عليه من
الخلافه ينوبها بوجه أحدعنا أن المعلوم من الاصول أن ضمان المثلثات والمثلثات بالقياس
وهي ضمان كان اللبن مثلياً فليضمن باللبن وان كان متقوماً فليضمن بأحد النعدين وقد وقع هنا
مضغوباً بالثمن بخلاف الاصل والجواب منع الخصم فان الحر يضمن في دية بالابل ولا يست مثله
ولا قيعة وأيضاً ضمان المثل بالمثل ليس مفترداً فقد يضمن المثل بالقيعة اذا تعذر الثمن لانه كمن
أثلف شاة ولو كان عليه قيمته لا يجعل بازاله ثمنها آخر تعذر الثمن لانه ثمنها أن القواعد
تقتضي أن يكون المضمون مقدراً للضمان بقدر التالف وذلك مختلف وقد قدره ثمنه مقدار واحد
وهو الصاع فخرج عن القياس والجواب منع التعميم في المضغونات كالمزحقة فأرسلها مقدم مع
اختلافها بالكبر والصغر والغزوة مقدرة في الحنين مع اختلافه والحكمة في ذلك ان كل ما يقع فيه
السازع فليقدر بشئ معين يقطع التساوي وتقدم هذه المصلحة على تلك التاعدة فان الآن الحادث
بعد العقد اختلط باللبن الموجود وقت العقد فلم يعرف مقداره حتى يوجب نظيره على المشتري ولو
عرف مقداره فوكل الى تقديرهما أو تقدير أحدهما لافضى الى النزاع وانضمام فقطع الشارع
النزاع وانضمام وقدره يجدد لا يتعدى به فضلاً للخصومة وكان تقديره بالتأقرب الاشياء الى اللبن
فانه كان قوتهم اذ ذلك كاللبن وهو مكمل كاللبن ومقتات فاشترى كافي كونه كل واحد منهما
مضغوباً متتاماً كلاً واشترى كافي أيضاً في أن كلامهم ما يقتات به بغير صنعة ولا علاج ثلثها أن
اللبن التالف ان كان موجوداً عند العقد فقد ذهب جزء من المعقود عليه من أصل الخلقة وذلك
مانع من الرد فقد حدث على ملك المشتري فلا يضمنه وان كان مختلطاً كما كان منه موجوداً عند
العقد وما كان حاداً لم يجب ضمانه والجواب أن يقال انما يتبع الرد بالنقص اذا لم يكن
لاستعلام العيب والافلا يتبع وهنا كذلك رابعها أنه خالف الاصول في جعل الخيار فيه
ثلاثاً عن أن خيار العيب لا يقدر بالثلاث وكذا خيار الخمس عندهم يقول وهو خيار الرؤية عند
من يشتبه والجواب بأن حكم المصراة انفراداً بصله عن مماثلة فلا يتعبر أن ينفرده بوصف زائد
على غيره والحكمة فيه أن هذه المدة هي التي يتبين بها اللبن الخلقة من اللبن المجتمع بالتدليس غالباً
فشرعت لاستعلام العيب بخلاف خيار الرؤية والعيب فلا يتوقف على مدة وما خيار المجلس
فليس لاستعلام العيب فظهر الفرق بين الخيار في المصراة وغيرها خامسها أنه يلزم من الأخذ
الجمع بين العوض والعوض فيما اذا كانت قيمة الشاة صاعاً من ثمنها تخرج اليه من الصاع
الذي هو مقدار ثمنها والجواب أن التعرض عن اللبن لاعت الشاة فلا يلزم ما ذكره سادسها
أنه يخالف لقاعدة الربا فيما اذا اشترى شاة بصاع فاذا استرد معها صاعاً فقد استرجع الصاع الذي

هو الممنوع فيكون قد باع شاة وصاعا بصاع والجواب أن الربا إنما يعتد به في العقود لا في البيع
 بدليل أنهم جازوا الربا عاذا بما بفضة لم يحجز أن يتدبر فاقبل القبض فلو تقابل في هذا العقد بعينه جاز
 المتفرق قبل القبض سابعها أنه يلزم منه ضمان الاعيان مع بقاءهم فيها إذا كان اللبن موجودا
 والاعيان لا تضمن بالبدل الداع فواتها كأنه دواب والجواب أن اللبن وإن كان موجودا لكنه
 قد عذر ردده لاختلاطه باللبن الحادث بعد العقد وتعد عذره فاشبهه الاثنى بعد الغيب فانه يضمن
 قيمته مع بقاء عينه له عذر الرد فاسمها أنه يلزم منه ضمانات الربا غير عيب ولا شرط أما الشرط فلم
 يوجد وأما العيب فمقتضى أن اللبن لو كان عيبا لثبت به الرد من غير تصرية والجواب أن
 الشمار يثبت بالتدليس كمن باع رجي دارة فباعها له ابنة علم المشتري فإذا اطلع عليه المشتري
 كان له الرد أيضا فالمشتري لما رأى ضرعا لم يلوأ الباطن أنه عادة لها فكان المانع شرطا لذلك
 فبين الأمر بخلافه فثبت له الرد فقد شرط المغمى لأن البائع يظهر رصفه المبيع تارة بقوله
 وتارة بشعله فإذا أظهر المشتري على رصفه فثبت الأمر بخلافه كان قد دلس عليه فشرع له
 الخيار وهذا هو محض القياس ومقتضى العدل فإن المشتري إنما يملك ماله بناء على الصفقة التي
 أظهره له البائع وقد أثبت الشارع الخيار للركن إذا تلقوا واشتروا واشترى منهم فقبل أن يهبطوا إلى
 السوق ويعلموا السعر وليس مثله عيب ولا خلف في شرط ولكن لم يفسد من الغش والتدليس
 ومنهم من قال الحديث صحيح لا اضطراب فيه ولا علة ولا نسخ وإنما هو محمول على صورة
 مخصوصة وهو ما إذا اشترى شاة بشرط أنما تحلب مثلا خمسة أرطال وشرط فيها الخيار فالشرط
 فاسد فإن التمسك على إسقاطه في مدة الخيار صح العقد وإن لم يتقابل العقد ووجب رد الصاع
 من التمسك لانه كان قيمة اللبن يومئذ وتعب بأن الحديث ظاهر في تعليق الحكم بالتصرية
 وما ذكره هذا القائل يقتضي تعليقه بنسداد الشرط سواء رجعت التصرية أم لا فهو مأويل
 متعسف وأيضا فلفظ الحديث لفظ عموم وما دعو على تقدير تسامحه فودع من ان ذلك العموم
 فيحتاج من ادعى قصر العموم عليه الدليل على ذلك ولا وجود له قال ابن عبد البر هذا الحديث
 أصل في النهي عن الغش وأصل في ثبوت الخيار لمن دلس عليه بعيب وأصل في أنه لا يقصد أصل
 البيع وأصل في أن مدة الخيار ثلاثة أيام وأصل في تريم التصرية وثبوت الخيار يوم وقدرى
 أحمد وابن ماجه عن ابن مسعود مرفوعا يسع المختللات خلاية ولا تحل الخلاية لمسلم وفي اسناده
 ضعيف وقد روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بن موقف واباسناد صحيح وروى ابن أبي شيبة عن طريق
 قيس بن أبي حازم قال كان يقال التصرية خلاية واسناد صحيح واختلاف التائلون في أشياء
 منها لو كان عالما بالتصرية هل يثبت له الخيار فيه وجه للشافعية ويرجح أنه لا يثبت رواية
 عكرمة عن أبي هريرة في هذا الحديث عند الطحاوي فإن لفظه من اشترى مصراة ولم يعلم أنها
 مصراة الحديث ولو لم يكن المصراة عادة وإقر على كثرة هل له الرد فيه وجه لهم أيضا خلافا
 للحنابلة في المسئلتين ومنها لو تخلف بنفسها أو صرها المالك لنفسه ثم به الباعها فهل
 يثبت ذلك الحكم فيه خلاف فنظر إلى المعنى أثبتة لأن عيب مثبت للخيار ولا يشترط فيه
 تدليس للبائع ومن نظر إلى أن حكم التصرية خارج عن القياس خصه بعموده وهو حالة العمد
 فإن النهي اقتضاها لها فقط ومنها لو كان الضرع مملوفا لمجاوطة المشتري لبنا فاشترى عليها على ذلك

ثم ظهر له أنه لم هل يثبت له الخيار فيه وجهان حكاهما بعض المالكية ومنها واشترى غير
مصره ثم اطاع على عيبها بعد حلقها فقد نص الشافعي على جواز الرجوع لانه قليل غير معتنى
بجمعه وقيل يرد بدل اللبن كالصراة وقال البغوي يرد صاعا من تمر **(قوله)** حدثنا مسدد حدثنا
معتمر **(قوله)** سألني في باب النسي عن ثلثي الركن بعد سبعة أبواب عن مسدد عن يزيد بن زريع
وكان الحديث عنده مسدد عن شيخين فذكره الصنف عنه في موضعين وسياقه عن معمر أتم
(قوله) سمعت أبي هو سليمان التيمي وأبو عثمان هو النهدي ورجل الاسناد بصريون سوى
الصحابي **(قوله)** قال من اشترى شاة مخذلة فردها فادبر معها اصاعا من تمر ونهى النبي صلى الله عليه
وسلم أن تأخذ البيوع هكذا رواه الاكثر عن معمر بن سليمان موقوفا وأخرج جرحه الاسماعيلي
من طريق عبيد الله بن معاذ عن معتمر فروعا ذكر أن رفعة غلط ورواه أكثر أصحاب سليمان
عنه كما شاهدت المخذلة موقوف من كلام ابن مسعود وحديث النهي عن التلقي مرفوع
وخالفهم أبو لهذا الجرح عن سليمان التيمي فرواه بهذا الاسناد مرفوعا وأخرج جرحه الاسماعيلي
وأشار الى وهمه أيضا **(قوله)** فردها أي أراد ردها بقرينة قوله فليرد معها اصاعا لا بصيغة المعية
أو تحمل المعية على العدة ولا يحتاج الدال تأويل وقد وردت مع معنى العدة كقوله تعالى
وأصاب مع سليمان الآية **(قوله)** في رواية مالك التلقوا الركن يأتي الكلام عليه بعد أبواب
وعلى بيع الحاضر للمبادي قريبا ومعنى الكلام على البيع وعلى الحبس ومعنى الكلام على
التصريح بما يغني عن اعادته **(قوله)** ما ان شاعرد المصرة وفي حليتها يسكون
اللام على انها اسم الفعل ويجوز التفع على ارادة الملوب وظاهره أن الترم مقابل للعلة وزعم
ابن حزم أن الترم في مقابل الحب لا في مقابلته اللبن لان الحلية حقيقة في الحب مجاز في اللبن
والحلب على الحقيقة أولى فلذلك قال يجب رد الترم واللبن معا وشذبه ذلك عن الجمهور **(قوله)**
حدثنا محمد بن عمرو كذا اللام أكثر غير منسوب ووقع في رواية عبد الرحمن انه مهدي عن
المستقلى محمد بن عمرو بن جله وكذا قل أبو أحمد الجرجاني في روايته عن الثوري وفي رواية
أبي علي بن شبيب عن الثوري حدثنا محمد بن عمرو يعني ابن جله وأعله الباقون وجرم
الدارقطني باله محمد بن عمرو وأبو عثمان الرازي المعروف بزيغ وجرم الحاكم والكلا بادي اله محمد بن
عمرو والسواق الجني والقرن أولى والله أعلم **(قوله)** حدثنا المكي هو ابن ابراهيم وهو من مشايخنا
الحجازي وسألت في روايته عنه بلا واسطة في باب لا يشتري حاضر لباد **(قوله)** أخبرني زياد **(قوله)**
ابن سعد الخراساني **(قوله)** أن نابجا هو ابن عباس وعبد الرحمن بن زيد مولا من فوق أي ابن
الخطاب **(قوله)** من اشترى غنما مصر فاحتلتها ظاهره أن صاع الترم وقد على الحب كما
تقدم **(قوله)** في حليتها صاع من تمر ظاهره أن صاع الترم مقابل المصرة سواء كانت واحدة
أو أكثر لقوله من اشترى غنما ثم قال في حليتها صاع من تمر وقوله ابن عبد البر عن مسدد
الحديث وابن بطال عن أكثر العلماء وابن قدامة عن الشافعية والحنابلة وعن أكثر المالكية
يرد عن كل واحدة صاعا حتى قال المازري من المستبشع أن يعرف مبتذل لبن الشاة كما يعرف
مبتذل لبن شاة واحدة وأجيب بان ذلك معتبر بالنسبة الى ما تقدم من أن الحكمة في اعتبار
الصاع قطع النزاع فجعل حد ابن جع اليه عند الخصاص فاستوى التليل والكثير ومن المعلوم

حدثنا مسدد حدثنا معتمر
قال سمعت أبي يقول حدثنا
أبو عثمان عن عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه قال
من اشترى شاة مخذلة فردها
فليرد معها اصاعا من تمر ونهى
النبي صلى الله عليه وسلم أن
تأخذ البيوع * حدثنا عبد الله
ابن يوسف أخبرنا مالك عن
أبي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال التلقوا الركن
ولا يبيع بعضكم على بيع
بعض ولا تاجشوا ولا يبيع
حاضر لباد ولا تفسر والغنم
ومن استاعها فهو بخير
الظفرين بعد أن يحلها ان
رضي أمسكها وان سقطها
ردها صاعا من تمر * **(باب)**
ان شاعرد المصرة وفي حليتها
صاع من تمر * حدثنا محمد
ابن عمرو حدثنا المكي
أخبرنا ابن جرميج قال
أخبرني زياد أن ثابتا مولى
عبد الرحمن بن زيد أخبره أنه
سمع أبي هريرة رضي الله عنه
يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من اشترى
غنما مصر فاحتلتها فان
رضي أمسكها وان سقطها
ففي حليتها صاع من تمر

المقبري عن أبيه عن أبي
هريرة رضى الله عنه أنه
سعه يقول قال النبي صلى
الله عليه وسلم إذا زنت الامة
فبين زناها فاجلدوها ولا
يعرب ثم ان زنت فاجلدوها
ولا يارب ثم ان زنت الثالثة
فاجلسها ولو جعل من شعر
* حدثنا احمد بن قال
حدثني مالك بن عن شهاب
عن عبيد الله بن عبيد الله
عن أبي هريرة وزيد بن خالد
رضى الله عنهم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم سئل
عن الامة إذا زنت ولم تحسن
قال ان زنت فاجلدوها
ان زنت فاجلدوها ثم ان
زنت فبيعوها ولا يغفر قال
ابن شهاب لأدري أبعده
الثالثة أو الرابعة * (باب
الزنا والمبيع مع النساء) *
حدثنا أبو اليان أخرنا
شعب بن الزهري قال
عروة بن الزبير قالت عائشة
رضى الله عنها أدخل على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فذكرت به فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
اشترى وأعتق فأطاعوا الولاء
لم أعتق ثم قام النبي صلى
الله عليه وسلم من العشي

قل الذين آمن كركف كذلك هو معتبر سواء عقلت المرأة أو كثرت والله تعالى أعلم **بقوله** ما يسع العبد الزاني أي جواز مع يساع عيبه **بقوله** وقال شريح إن شاعر من الزنا وصله سبعين منه ومن طريق ابن سيرين أن رجلا اشتكى من رجل جارية كانت فحرت ولم يعلم بذلك المشتري فخاصمه إلى شريح فقال إن شاعر من الزنا وأساءه فذهب ثم أورد المصنف في الباب حديث إذا زنت الأمة فلجمها الحديث أوردته من وجهين وشاهد الترجمة منه قوله في آخره فليعهما ولو لم يعمل من شعر فإنه يدل على جواز بيع الزاني ويشعر بان الزنا عيب في المبيع لقوله ولو لم يعمل من شعر وساق الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى قال ابن بطال فائدة الأمر ببيع الأمة الزانية المباعة في تنقيح فعلها أو الإعلام بان الأمة الزانية لا جراء لها إلا البيع ابتداءً أو الاتية عنه بسد زجر الهاج مع عودة الزنا ولعل ذلك يكون سببا لأعناقها ما إن يزوجهما المشتري أو بعدها ينفسه أو يوصيها بنهيته **بقوله** ما يسع المرأة المبيعة مع النساء أوردته حديث عائشة وابن عمر في قصة شراء بريرة وساق الكلام عليه مستوفى في الشرط إن شاء الله تعالى وشاهد الترجمة منه قوله ما بال رجل يشترطون شرط البس في كتاب الله لا شيء إياه بان قصة المبيعة كانت مع رجل وكان الكلام في هذا مع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في آخر حديث ابن عمر قلت لنافع الخ عوف قول همام الروي عنه وسألت في ذكر الاختلاف في زوج بريرة هل كان حرا أم عبدا في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى وحسان أول السدوق فعنه عبد المسكين ابن أبي عمير وعنه غيره حسان بن آر ينعجه قال ابن المنير وغيره رجل المصنف انتهى عن يسع الحاضر للبادي على معنى خاص وهو البيع بالأجر أخذ من نفسه بربان عباس وقوى ذلك بعدوم أحاديث الدين النصيحة لأن الذي يسع بالأجر فلا يكون غرضه نصيب المبيع غالبا وإنما غرضه تحصيل الأجر فاقضى ذلك إجازة يسع الحاضر للبادي بغير أجر من باب النصيحة (قلت) ويؤيد ما سألنا في بعض طرق الحديث المعاني أول أحاديث الباب وكذلك ما أخرجه أبو داود ومن طريق سالم المكي أن أعرا يسأله أنه قد قدم بملء يده على طلبة بن عبيد الله فقال له إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يسع حاضر أبدا ولا يكتن أذهب إلى السوق فانظر من ييا بعلك فتساورني حتى آمر لك وأمرها **بقوله** وقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا استنصحت أحدكم أخاه فليصنع له) هو طرق من حديث واصله أحمد من حديث عطاء بن السائب عن حكيم بن أبي زيد عن أبيه حديثي أبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوا الناس رزقي الله بعضهم من بعض فإذا استنصحت الرجل فليصنع له ورواه البيهقي من طريق عبد الملك بن عمار عن أبي البر عن جابر مرفوعا عنه وقد أخرجه

فألقى علي الله عاصوا فذلتم قال يا آل الناس بشرتوا بشر وطال في كتاب الله من بشر شرط ليس مسلم
في كتاب الله فهو باطل وإن بشرط مائة بشرط الله أحق وأوثق * حدثنا الحسن بن أبي عماد حدثنا مام قال سمعت نافعاً
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن عائشة رضي الله عنها سألت عن بريرة فخرج إلى الصلاة فلما جاء قالت انهم أبوا أن يبيعوها
إلا أن بشرطوا الولاء فقال النبي صلى الله عليه وسلم اغماي الولاء من أعتقت قلت لنافع حوا كن زوجها أو عبداً فقال ما يدري
ما يقول يا نافع ما يدري ما يقول * قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا استنصحت أحدكم أخاه فلينصحه

مسلم من طريق أبي خزيمة عن أبي الزبير بالفظ لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم
من بعض (قوله) ورخص فيه عطاء أي في بيع الحاضر للبادي واصله عبد الرزاق عن النوري
عن عبد الله بن عثمان أي ابن خنيس عن عطاء بن أبي رباح قال سأله عن أمر أبي يبيع له فرخص
لـي وأما ما رواه سعيد بن منصور عن طريق أبي أيوب عن مجاهد قال انما سمى رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد لانه أراد أن يبيع المسلمين عنهم فأما اليوم فلا بأس فقال
عطاء لا يبيع اليوم فقال مجاهد ما رأي أباهم هذا إلا أنما نذر له من أهل البادية لا يبيع له
فالجمع بين الروايتين عن عطاء أن يحمل قوله هذا على كراهة التنزيه ولهذا نسب إليه مجاهد
ما نسب وأخذ بقول مجاهد في ذلك أبو خزيمة وقوله **ك** وأبوعبدهم قوله صلى الله عليه وسلم
الذين النصيحة وزعموا الله فأنشأ حديث النهر وحمل الجمهور حديث الذين النصيحة على عمومته
الاف بيوع الحاضر للبادي فهو خاص فنقصى على العام والنسخ لا يثبت بالاحتمال وجمع البخاري
بينهما بخصيص النبي عن يبيع له بالاجرة كالمسار وأما من ينهجه فيعلمه بأن السعر كذا
مثلا فلا يدخل في النهي عنده والله أعلم ثم أورد المصنف في الباب حديثين أحدهما حديث
جرير في النصح لكل مسلم وقد تقدم الكلام عليه في آخر كتاب الإيمان والثاني حديث ابن عباس
(قوله) حدثنا عبد الواحد **ح** هو ابن زياد (قوله) لا تشكوا الركب **ح** زاد الكشي في روايته
لليبيع وسأني الكلام عليه قريبا (قوله) لا يكون له مسارا **ح** معتمدين هو في الأصل التعميم بالامر
والحفاظ له ثم استعمل في مقولي البيوع والشراء لغيره في هذا التفسير تعقب على من فسر الحاضر
بالبادي بأن المراد من البيوع الحاضر أن يبيع للبادي في زمن الغلاء عسما يحتاج إليه أهل البلد فهذا
مذكور في كتب الحنفية وقال غيرهم صورة أن يجي البلد غريب يسأل عنه يريده فبابه
الوقت في الحال فبأقاييد ينادي فيقول له ضعه عندي لا يبعه لك على التدبر فيعاب على من هذا السعر
فجعلوا الحكم موطأ بالبادي ومن شاركه في سعته قال وانما ذكر البادي في الحديث لكونه
الغالب فالحق به من يشاركه في علمه معرفة السعر الحاضر واخبر أهل البلد بالإشارة عليه بأن
لا يادر بالبيوع وهذا تفسير الشافعية والمناذلة وجعل المال كية البداءة تقيدا وعن مالك
لا يلتحق بالبدوي في ذلك الأمن كان يشبهه قال فاما أهل القرى الذين يعرفون أثمان السلع
والاسواق فليسوا داحين في ذلك قال ابن المنذر اختلفوا في هذا النهي فالجمهور رأوا على التحريم
بشرط العلم بالنهي وأن يكون المتاع المطلوب محتاجا إليه وإن يعرض الحضرى ذلك على
البدوي فلوعرضه البدوي على الحضري لم يمنع وزاد بعض الشافعية عموم الحاجة وإن نظرو
بيوع ذلك المتاع السعتي في تلك البلد قال ابن دقيق العيد أكثره منه الشرط تدوير بين اتباع
المعنى أو اللفظ والذي ينبغي أن ينظر في المعنى إلى الظهور والخفاء حيث يظهر يخص النص
أو يعمم وحيث يخص فاتباع اللفظ أولى فاما ما شرط أن يلتحق بالبدوي ذلك فلا يقوى لعدم دلالة
اللفظ عليه وعدم ظاهرو المعنى فيه فان الضرر الذي على به النبي لا يقتضي الحال فيه بين سؤال
البدوي وعدمه وأما اشتراط أن يكون الطعام محتاجا إليه فوسط بين الظهور وعدمه
وأما اشتراط ظاهرو السعة فكذلك أيضا لاحتمال أن يكون المتصور قد تفرقت الرزق والرزق
على أهل البلد وأما اشتراط العلم بالنهي فلا شك فيه وقال السبكي شرط حاجة الناس إليه

ورخص فيه عطاء **ح** حدثنا
علي بن عبد الله **ح** حدثنا
سلمان عن اسمعيل عن قيس
قال سمعت جويراض الله
عنه يقول يا بيعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
على شهادة أن لا إله إلا الله
وأن محمدا رسول الله وأقام
الصلاة وآتى الزكاة والسمع
والطاعة والنصح لكل مسلم
ح حدثنا الصلت بن محمد
حدثنا عبد الواحد **ح** حدثنا
معمر عن عبد الله بن طائوس
عن أبيه عن ابن عباس رضي
الله عنهم ما قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تلقوا
الركبان ولا يبيع حاضر لباد
قال قلت لابن عباس ما قوله
لا يبيع حاضر لباد قال
لا يكون له مسارا

* (باب من كره أن يبيع حاضر
الباد بأجر) * حدثني عبد الله
ابن صبيح حدثنا أبو علي
الطوسي عن عبد الرحمن بن
عبد الله بن دينار قال
حدثني أبي عن عبد الله بن
عمر رضى الله عنه ما قال
نهي رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن يبيع حاضر
الباد وبه قال ابن عباس
(باب لا يشتري حاضر لباد
بالسيرة) * وكرهه ابن
سيرين وابراهيم الباقع
ولله شئ قال ابراهيم بن
العرب يقول بيع ثوب يا وهى
تعنى الشراء * حدثنا المكي
ابن ابراهيم قال أخبرني ابن
جريح عن ابن شهاب عن
سعيد بن المسيب أنه سمع
أبا هريرة رضى الله عنه
يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يبيع المرء
على بيع أخيه ولا تناجشوا
ولا يبيع حاضر لباد * حدثني
شمس بن المنذر حدثنا معاذ
حدثنا ابن عون عن محمد
قال أنس بن مالك رضى الله
عنه نهى أن يبيع حاضر
الباد * (باب النهي عن تلقى
الركبان وإن يبعه مردود
لأن صاحبه عاس آثم إذا
كان به عالما وهو خداع في
البيع والخداع لا يجوز) *

معتبر ولم يذكر جماعة عموما وانما ذكره الزايعي تبعا للبعوى ويحتاج الى دليل واختلفوا أيضا
فما إذا وقع البيع مع وجود الشر وطالب المذكرة قبل البيع مع التبريم ولا يصح على القاعدة
المشهوره **(قوله ما)** من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر) وبه قال ابن عباس أى
حيث فسر ذلك بما سار كفى الحديث الذى قبله **(قوله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد)** كذا أورده من حديث ابن عمر ليس فيه التقييد بالاجر كفى الترجمة قال ابن
بطال أراد المصنف أن يبيع الحاضر للبادى لا يجوز بأجر ويجوز بغير أجر والمصنف دل على ذلك
بقول ابن عباس وكذا قد يهمل في حديث ابن عمر قال وقد أجاز لا وزاعى أن يبيع الحاضر على
البادى وقال ليست الاشارة بها وعن اللبث وأبى حنيفة لا يبيع عليه لأنه إذا أشار عليه فقد
باعه وعند الشافعية في ذلك وجهان والراجح منهما الجواز لأنه انما تنهى عن البيع له وليس
الاشارة بغيره وقد ورد الأمر بجمعه يدل على جواز الاشارة به **(تنبيه)** * حديث ابن عمر فرد غريب
لم أره الا فى رواية أبي علي الطوسي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وقد ضاع مخرجه على
الاصحاح على وعلى أبيه فلم يخرجناه الا من طريق البخارى وله أصل من حديث ابن عمر أخرجه
الشافعية عن مالك عن نافع عن ابن عمر وليس هو فى الموطأ قال البيهقي عده فى أفراد الشافعية
وقد تابعه التعنى عن مالك ثم ساقه باسناد إلى التبعنى **(قوله ما)** لا يشتري حاضر
الباد بالسيرة) أى قياما على البيع له أو استعمالا للفظ البيع فى البيع والشراء قال ابن حبيب
المالكي الشراء للبادى مثل البيع لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبيع بعضكم على بعض فإن
معناه اذ شراؤه من مالك فى ذلك روايتان **(قوله وكرهه ابن سيرين وابراهيم الباقع والمشتري)**
أما قول ابن سيرين فوصله أبو عوانة فى صحيحه من طريق سلمة بن علفمة عن ابن سيرين قال قلت
أنس بن مالك فقالت لا يبيع حاضر لباد أنعمتم ان تبعوا أو ابتاعوا الله هم قال نعم قال محمد وصدق
أنهم كلمة جامعة وقد أخرجه أبو داود من طريق أبي بلال عن ابن سيرين عن أنس بلفظ كان يقال
لا يبيع حاضر لباد وهى كلمة جامعة لا يبيع لشأ ولا يبتاع لشأ وأما ابراهيم فهو الخنعى فلم أقف
عنه كذلك صريحا **(قوله قال ابراهيم ان العرب تقول بيع ثوب يا وهى تعنى الشراء)** هذا قاله
ابراهيم استدل بالماذهب البع من التوبة بين البيع والشراء فى الكراهة ثم ذكر المصنف فى
الباب حديثين * أحدهما حديث أبي هريرة **(قوله عن ابن شهاب)** فى رواية الامام على من
طريق أبي عاصم عن أبي جريح أخبرني ابن شهاب **(قوله لا يبيع المرء)** كذا لاكثر ولكنهم
لا يبتاع وهو خير من النهي وقد تقدم البحث فيه قبل باب و كذا على قوله لا تناجشوا * ثانيهما
حديث أنس **(قوله عن محمد)** هو ابن سيرين **(قوله نهى أن يبيع حاضر لباد)** زاد مسلم والنسائي
من طريق يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك وأبو داود والنسائي
من وجه آخر عن يونس بن عبيد عن الحسن بن عمار عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كره وعرف
بهذا الرواية أن السامى المبهم فى الرواية الأولى هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو بقوى المذهب
الاصحاح ان تقول الصحابي نهى عن كذا حكم الرفع وإنه فى قوة قوله قال النبي صلى الله عليه
وسلم **(قوله ما)** النهي عن تلقى الركبان وإن يبعه مردود لأن صاحبه عاس آثم إذا
كان به عالما وهو خداع فى البيع والخداع لا يجوز) جزم المصنف بان البيع مردود بناء على أن

التي يقتضي الفساد لكن محل ذلك عند المحققين فما يرجع الى ذات المتني عنه لاما اذا كان
يرجع الى امر خارج عنه فيصح البيع ويثبت الخيار بشرطه الا قد ذكره وما يكون صاحبه
عاصيا انما الاستدلال عليه بكونه خداعا فصحيح وان كان لا يترتب من ذلك ان يكون البيع
مردودا لان النهي لا يرجع الى نفس العقد ولا يتخلل بشي من اركانه وشرايطه وانما هو ان يقع
الاضرار بالركان والقول بطلان البيع صار اليه بعض المسالك وبعض الحنابلة ويمكن ان
يحمل قول الحضاري ان البيع مردود على ما اذا اختار البائع رده فلا يخالف اراجح وقد عقبه
الاسماعيل في الزم المناقض ببيع المصراة فان فيه خداعا ومع ذلك لم يطل البيع و بكونه
فصل في بيع الحاضر للبادي بين ان يبيع له باجرا أو غيراجر واستدل عليه ايضا بحديث حكيم
ابن حزام الماضي في بيع الخيار فبقية فان كثيرا وكثرت بركة بيعهما قال فلم يطل بيعهما
بالكذب والمكتمان للعب وقدر باسناد صحيح ان صاحب السلعة اذا باعها لمن تلقاها بصر
بالخيار اذا دخل السوق ثم ساقه من حديث أبي هريرة قال ابن المنذر اجاز أبو حنيفة التلقي
وكرهه الجمهور (قلت) الذي في كتب الحنفية يكره التلقي في حالتين أن يضر بأعمال البلديان
بليس السعر على الواردين ثم اختلفوا فقال الشافعي من تلقاه فقد أساء وصاحب السلعة
بالخيار وخجته حديث أيوب بن ابن سيرين عن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
تلقي الجلب فان تلقاه فاشتره فضا حقه بالخيار اذا أتى السوق (قلت) وهو حديث أخرجه أبو
داود والترمذي وصححه ابن خزيمة من طريق أيوب وأخرجه مسلم من طريق هشام عن ابن
سيرين بلفظ لتلقوا الجلب فن تلقاه فاشترى منه فاذا أتى سده السوق فهو بالخيار وقوله فهو
بالخيار اى اذا قدم السوق وعلم السعر وعلى ثبت له مطلقا أو بشرط أن يقره في البيع عن
وجهات أحدهم الاول وبه قال الحنابلة وظاهره ايضا ان النهي لا يحصل منفعه للبائع وازالة
الضرر عنه ووصايته من يحدده قال ابن المنذر وجعل مالك على نفع أهل السوق لا على نفع رب
السلعة والى ذلك جميع الصوكوفية والاوزاعي قال والحديث حجة للشافعي لانه أثبت الخيار
للبائع لا لأهل السوق انتهى واحتج مالك بحديث ابن عمر المذكور في آخر الباب وسألت السكّام
على ذلك وقد ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث * أولها حديث أبي هريرة (قوله) حدثنا
عبد الوهاب (هو ابن عبد الحميد الثقفى (قوله) عن سعيد بن أبي سعيد (هو المتبري (قوله) عن
التلقي) ظاهره منع التلقي مطلقا سواء كان قريبا أم بعيدا سواء كان لأجل الضرر منهم أم لا
وسألت البحث فيه * ثانيها حديث ابن عباس (قوله) حدثنا عبد الأعلى (هو ابن عبد الأعلى
(قوله) سألت ابن عباس) كذا رواه مختصره وليس فيه لتلقي ذكره وكأنه أشار على عادته الى أصل
الحديث فقد سبق قبل بابين من وجه آخر عن معمر بن وهب قال لا تلقوا الركبان وكذا أخرجه مسلم
من وجه آخر عن معمر والقول في حديث ابن عباس (قوله) في حديث أبي هريرة وقوله
لا تلقوا الركبان خرج مخرج الغالب في أن من يلب الطعام يكونون عدادا لنا ولا معهم ولم
يل لو كان الجلب عسدا مائة أو واحدا را كذا وما شالم يخالف الحكم وقوله للبيع يشمل
البيع لهم والبيع منهم ويفهم منه اشتراط قصد ذلك بالتلقي فلو تلقى الركبان أحدا للسلام
أو الفرجة وأخرج الحاجة له فوجدتهم فيها بيعهم هل يتأوله النهي فيه احتمال فنظر الى المعنى
لم يفرق عنده الحكم بذلك وهو الاصح عند الشافعية وبشرط بعض الشافعية في النهي أن يتبدى

حدثنا محمد بن بشار حدثنا
عبد الوهاب حدثنا عبد الله
العمري عن سعيد بن أبي
سعيد عن أبي هريرة رضي
الله عنه قال نهى النبي صلى
الله عليه وسلم عن التلقي وأن
يبيع حاضر لباد * حدثنا
عباس بن الوليد حدثنا عبد
الأعلى حدثنا معمر بن ابن
طاوس عن أبيه قال سألت
ابن عباس رضي الله عنهما
ما معنى قوله لا يبيع حاضر
لباد فقال لا يكون له مسارا
* حدثنا محمد بن حاتم بن زيد
ابن زريع قال حدثني النبي
عن أبي عثمان عن عبد الله
رضي الله عنه قال من
اشترى ثوبا فليرد معه اصاعا
قال ومنه صلى الله
عليه وسلم عن قاتن السويح
* حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن نافع عن
عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لا يبيع
بعضكم على بيع بعض

المتلقي في طلب من الحالب البيع فلما ابتدأ الحالب بطلب البيع فاشتري منه المتلقي لم يدخل في
 النهي وذكر امام الحرمين في صورة التلقي الحزم أن يكذب في سعر البلد وبشترى منهم بأقل من
 ثمن المثل وذكر المتولي فيها أن يخبرهم بكثرة المونة عليهم في الدخول وذكر أبو إسحق الشيرازي
 أن يخبرهم بكساد ما معهم ليعلمهم وقد يؤخذ من هذه القييدات اثبات الخياط لمن وقعت له ولولم
 يكن هنالك تلقي ولكن صرح الشافعية أن كون اخباره كذبا لا شرط لثوب الخياط وانما
 ثبت له الخياط اذا اظهر الغبن فهو المعتمد وجودا وعدما * ثانياً حديث ابن مسعود وقدم في
 الكلام عليه في المصرة والغرض منه هنا قوله نهى عن تلقي البسوق فانه يقتضي تقييد النهي
 المطلق في التلقي بما اذا كان لاجل المباينة رابعها حديث ابن عمر وسأني الكلام عليه في الباب
 الذي بعده فدللت الطريقة الثالثة وهي في الباب الذي يليه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع
 ان الوصول الى أول السوق لا يليق حتى يدخل السوق والى هذا ذهب أحمد وأبو إسحق وابن المنذر
 وغيرهم وصرح جماعة من الشافعية بان منتهى النهي عن التلقي لا يدخل البلد سواء وصل
 الى السوق أم لا وعند المالكية في ذلك اختلاف كثير في حد التلقي **(قوله ولا تلقوا السلع)**
 يفتح أوله واللام وتشديد القاف المقتوحة وضم الواو أي تتلقوا واخذت إحدى التامين ثم ان
 مطلق النهي عن التلقي يتناول طول المسافة وقصرها وهو ظاهر اطلاق الشافعية وقد
 المالكية مثل النهي بحد مخصوص ثم اختلفوا فيه فقيل ميل وقيل فرسخان وقيل فومان وقيل
 مسافة القصر وهو قول الثوري وأما ابتدائها فسيأتي البحث فيها في الباب الذي بعده
(قوله ما منتهى التلقي) أي وأبداؤه وقد كررنا ان الظاهر أنه لا حد لانها
 من جهة الحالب وأما من جهة المتلقي فقد أشار الشافعية في هذا الترجمة الى أن ابتداء الخروج
 من السوق أخذ من قول الصحابي أنهم كانوا يتابعون بالطعام في أعلى السوق فيبيعونه في
 مكانه فيها هم النبي صلى الله عليه وسلم أي يبيعونه في مكانه حتى ينقلوه ولم ينههم عن التتابع
 في أعلى السوق فدل على أن التلقي في أعلى السوق جائز ثم ان خروج عن السوق ولم يخرج من
 البلد فقد صرح الشافعية بأنه لا يدخل في النهي وحداً ابتداء التلقي عندهم الخروج من البلد
 والمعنى فيه أنهم اذا قدموا البلد أو كنهم معرفة السعر وطلب الحظ لانفسهم لم يفعلوا ذلك
 فهو من تقصيرهم وأما المكان معرفتهم ذلك قبل دخول البلد فنادر والمعرف عند المالكية
 اعتبار السوق مطلقا كاهو ظاهر الحديث وهو قول أحمد وأبو إسحق وعن الثيب كراشة التلقي ولو
 في الطريق ولو على باب البيت حتى تدخل السبعة السوق **(قوله قال أبو عبد الله)** هو المصنف
(قوله هذا في أعلى السوق) أي حديث جويرية عن نافع بلنظ كالتلقي الركن فاشتري منهم
 الطعام الحديث قال البخاري وبينه حديث عبيد الله بن عمر يعني عن نافع أي حيث قال كانوا
 يتابعون الطعام في أعلى السوق الحديث منه وأراد البخاري بذلك الرد على من استدل به على
 جواز تلقي الركن لاطلاق قول ابن عمر كالتلقي الركن ولادلاله فيه لان معناه أنهم كانوا
 يتلقونه في أعلى السوق كما في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع وقد صرح مالك في روايته عن نافع
 بقوله ولا تلقوا السباع حتى يهبط بها السوق فدل على أن التلقي الذي لم ينه عنه انما هو ما بلغ
 السوق والحديث يفسر بعضه بعضا وادعى الطحاوي التعارض في هاتين الروايتين وجع بينهما
 بوقوع الضرر لا بحسب السلع وعدمه قال فيحمل حديث النهي على ما اذا حصل الضرر

ولا تلقوا السلع حتى يهبط
 بها الى السوق * باب منتهى
 التلقي * حديثنا موسى
 ابن اسمعيل قال حدثنا
 جويرية عن نافع عن عبد
 الله رضي الله عنه قال كنا
 تلقى الركن فاشتري منهم
 الطعام فهذا النبي صلى الله
 عليه وسلم أن يبيع حتى يبلغ
 به سوق الطعام * قال أبو
 عبد الله هذا في أعلى السوق
 وبينه حديث عبيد الله
 * حديثنا سعد بن شاذان
 عن عبيد الله قال حديثي
 نافع عن عبد الله رضي الله
 عنه قال كانوا يتابعون
 الطعام في أعلى السوق
 فيبيعونه في مكانه فيها هم
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن يبيعوه في مكانه حتى
 ينقلوه

«(باب اذا اشترط في البيع شروطا لا تحل)» حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك ٣١٥ عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة

رضي الله عنها قالت جاءني بريرة فقالت كاتبت أهلي عسلى تسع أواق في كل عام أوقية فأعذني فقلت ان أحب أهلك ان أعددها لهم ويكون لأولي كى فعلت فذهبت بريرة الى أهلها فقالت لهم فأبوا ذلك عليها فجاءت من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت انى عرضت ذلك عليهم فأبوا الا ان يكون الولاء لهم فسمع النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرت عائشة رضي الله عنها النبي صلى الله عليه وسلم فقالت خذنها واشترطى لهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله تعالى وأثنى عليه ثم قال أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط

وحديث الاباحه على ما اذا لم يحصل ولا ينفى ربحان الجع الذي جع به البخاري والله أعلم (تنبه) وقع قول البخاري هذا في أعلى السوق عقب رواية عبد الله بن عمر في رواية أخرى ذكر وقوع رواية غير عقب حديث جويرية وهو الصواب **بقوله** اذا اشترط في البيع شروطا لا تحل أى دل يفسد البيع بذلك أم لا وأورد فيه حديثي عائشة وابن عمر في قصة بريرة وكان غرضه بذلك أن النبي يقتضى الفساد فيصير ما ذهب إليه من أن النبي عن ثلثي الركبان يرد به البيع وسمي في الكلام عليه في كتاب الشروط ان شاء الله تعالى (قوله) **باب** بيع التبر (التمر) أو ردفه حديث عمر شقصر وسمي في الكلام عليه بعد باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام ذكر فيه حديث ابن عمر في النبي عن المزانية من طريقين وسمي في الكلام عليه بعد خمسة أبواب وفي الطريق الثانية حديث ابن عمر عن زيد بن ثابت في العربا وسأى في الكلام عليه بعد سبعة أبواب وذكر في الترجمة الطعام بالطعام وليس في الحديث الذي ذكره للعام ذكره كذلك في الزبيب بالزبيب والذي في الحديث الزبيب بالكرم قال الاسماعيلي لعلنا نذكر ذلك من جهة المعنى قال ولو ترجمه للحدث ببيع التمر رؤس الشجر بخلافه من جنس ما يابس السكان أولى انتهى ولم يخل البخاري بذلك كما سألني بعد ستة أبواب وأما هنا فكانه أشار الى ما وقع في بعض طرقه من ذكر الطعام وهو في رواية المثلث عن نافع كما سألني ان شاء الله تعالى وروى مسلم من حديث عمر بن عبد الله مرفوعا الطعام بالطعام مثلا مثل (قوله) **باب** بيع الشعير بالشعير أى ما حكمه (قوله) أنه ليس ضررا) بفتح الصاد المهملة أى من الدراهم ذهب كان معه وبين ذلك المثلث في روايته عن ابن شهاب ولقطه عن مالك بن أنس بن الحدائق قال أقبلت أقول من يصطرق الدراهم (قوله) فتراوضنا بضايحه أى تجارنا الكلام في قدر العوض بالزائدة والنقص كأن كلاهما كان يروض صاحبه ويسهل خلاته وقيل المرافضة هنا المواصفة بالسلعة وهو أن يصف كل منهما ما عده لرفيقه (قوله) فأخذ الذهب بقلها أى الذهب والذهب يذكروا بوث فيقال ذهب وذهبة أو يحصل على أنه ذهبن الذهب معنى العدد المذكور وهو المائة فأنه لذلك وفي رواية المثلث فقال طلحة اذا جاءنا خدنا نعطك وردد ولم أقف على تسعة الخازن الذي أشار انه طلحة (قوله من الغاية) بانعين المعجبة وبعد آلفه موحدة بأنى شرح أمره في أو اخر الجهاد في قصة

لدي في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وانما الولاء لمن أعتق» حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن تشتري جارية فتعتقها فقال أهلها نبيعكها على أن ولادها لنا فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يعتك ذلك فانما الولاء لمن أعتق (باب بيع التمر بالتمر) حدثنا أبو الوليد حدثنا ثابث عن ابن شهاب عن مالك بن أنس سمع ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البر بالبر بالاهاء وهاء والبر بالشعير بالاهاء وهاء والبر بالتمر بالاهاء وهاء (باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام) حدثنا سفيان بن عيينة عن مالك بن أنس عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية والمزانية بيع التمر بالتمر ولا يبيع الزبيب بالكرم كسلا» حدثنا أبو النعمان حدثنا جابر بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية قال والمزانية أن يبيع التمر بكيل ان زاد في وان نقص فعلى (قال وحدثني زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية) (باب بيع الشعير بالشعير) حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أنس أخبره أنه قال سمعنا أبا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية حتى اصطوف متى فأخذ الذهب بقلها أيده ثم قال حتى يأتي خازني من الغاية وغير يسمع ذلك فقال والله لا تنازعه

تركه الزبير بن العوام وكان طلحة كان له مال من نخل وغيره وأشار إلى ذلك ابن عبد البر **قوله** حتى تأخذ منه أي عوض الذهب في رواية اللث والله تعطسه ورقه أوله قد ناله ذهبه فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد كره **قوله** الذهب بالورق ربا قال ابن عبد البر لم يختلف على مالك فيه وحله عنه الحفاظ حتى رواه يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن مالك وتابعه معمر والليث وغيرهما وكذلك رواه الحفاظ عن ابن عتبة وشذوذناهم عنه فقال الذهب بالذهب وكذلك رواه ابن اسحق عن الزهري ويجوز في قوله الذهب بالورق الرفع أي سيع الذهب بالورق خذ في المضاف للعلم به أو المعنى الذهب يباع بالذهب ويجوز النصب أي يبعو الذهب والذهب يطلق على جميع أنواعه المضروبة وغيرها والورق الفضة وهو بفتح الواو وكسر الراء وباسكانها على المشهور ويجوز فتحه ما قيل بكسر الواو المضروبة وفتحها المال والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة وغير مضروبة **قوله** الإهاء وهاء بالمد فيهما وقع الهمزة وقبل بالكسر وقبل بالسكون وحكي القصر بغير حمز خطاها الخطا ورد عليه النووي وقال هي صحيحة لكن قليلة والمعنى خذوها وحكي هاء زيادة كاف مكسورة وقال هاء بكسر الهمزة تعني هات وفتحها بمعنى خذ بغير تنوين قال ابن الأثير هاء هاء هو أن يقول كل واحد من الباعين هاء فيعطيها ما في يده كالحديث الآخر الأيدا يد يعني متابضة في المجلس وقبل معناه خذ وأعط قال وغير الخطا يجوز فيها السكون على حذف العوض وتنزل منزلة هاء التي للتنبيه وقال ابن مالك هاء هم فعل يعني خذ وإن وقعت بعد الألف فيجب تقدير قول قبله يكون به محكي فكأنه قبل ولا الذهب بالذهب الامتدولا عنده من المتبايعين هاء وهاء وقال الخليل كلمة تستعمل عند المناولة والمقصود من قوله هاء وهاء أن يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاء فيستقاضيان في المجلس قال ابن مالك حقها أن لا تقع بعد الألف لا يقع بعدها خذ قال فالتقدير لا تتبعوا الذهب بالورق الامتدولا بين المتعاقدين هاء وهاء واستدل به على اشتراط التقاض في الصرف في المجلس وهو قول أبي حنيفة والشافعي وعن مالك لا يجوز الصرف الا عند الإيجاب بالكلام ولو اتقلا من ذلك الموضع إلى آخر لم يصح تقاضيهما ومذهبه أنه لا يجوز عنده تراخي القبض في الصرف سواء كانا في المجلس أو تفردا وحل قول عمر لا يفارق على النور حتى لو أخر الصبر في القبض حتى يقوم إلى قعود كأنه ثم يفتح صندوقه لما جاز **قوله** البر بالبر بضم الموحدة ثم راء من أسماء الخطبة والشعر يفتح أوله معروف وحكي جواز كسره واستدل به على أن البر والشعر صنفان وهو قول الجمهور وخالف في ذلك مالك والليث والأوزاعي فقالوا هما صنف واحد قال ابن عبد البر في هذا الحديث أن الكبير بلى السبع والشراء لنفسه وإن كان له وكلاء وأعان يكفونه وفيه المما كس في السبع والمراوضة وتقلب السلعة وقائده الأمن من الغبن وأن من العلم ما يجني على الرجل الكبير القدر حتى يذكره غيره وأن الامام إذا سمع أو رأى شيئا لا يجوز ينهيه عنه ويرشده إلى الحق وأن من أفتى بحكم حسن أن يذكر له وأن يتقدم أحوال رعيته ويهتم بصالحهم وفيه المين لتأكيده الخبر وفيه الحجة بخبر الواحد وإن الخصة على من خالف في حكم من الأحكام التي في كتاب الله وأحدث رسوله وفيه أن النسبة لا تجوز في بيع الذهب بالورق وأذا لم يجز فيهما مع تفاضلها ما بالنسبة فأحرى أن لا تجوز في الذهب بالذهب وهو جنس واحد وكذلك الورق بالورق يعني إذا لم تكن رواية ابن اسحق ومن تابعه محفوظة فيؤخذ الحكم من دليل الخطاب وقد نقل ابن عبد البر وغيره الإجماع على هذا

قوله قوله الذهب بالورق ربا هكذا في نسخة الشارح والذبي في المتن ما زاءوا عليها رواية أخرى اه صححه

حتى تأخذ منه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب وبالذهب بالاهاء وهاء والبر بالبر بالاهاء وهاء والشعر بالورق ربا الا هاء وهاء والتمر بالتمر بالاهاء وهاء

* (باب بيع الذهب بالذهب) *

حدثنا صدقة بن الفضل
أخبرنا اسمعيل بن عيسى
قال حدثني يحيى بن أبي
اسحق قال حدثنا عبد
الرحمن بن أبي بكرة قال
أبو بكرة رضي الله عنه قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا تبعوا الذهب
بالذهب الا سوءا بسواء
والفضة بالفضة الا سوءا
بسواء ويبعوا الذهب بالفضة
والفضة بالذهب كيف
شئتم * (باب بيع الفضة
بالفضة) حدثني عبد الله
ابن سعد حدثنا يحيى
ابن أخي الزهري عن عمه
قال حدثني سالم بن عبد الله
عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما أن أبا سعيد الخدري
حدثه مثل ذلك حدثنا عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
قلقه عبد الله بن عمر فقال
يا أبا سعيد ما هذا الذي تحدث
عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال أبو سعيد
في الصرف سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول
الذهب بالذهب مثل بمثل
والورق بالورق مثل بمثل
* حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا ما شاء عن نافع عن
أبي سعيد الخدري رضي الله
عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا تبعوا

الحكم أي التسوية في المنع بين الذهب بالذهب وبين الذهب بالورق فاستغنى حديثه بذلك عن
القياس **قوله** (باب بيع الذهب بالذهب) تقدم حكمه في الباب الذي قبله وذكر
المصنف فيه حديث أبي بكرة ثم أورد بعد ثلاثة أبواب من وجه آخر عن يحيى بن أبي اسحق
ورجال الاسنادين بصرفون كلهم وأخذ حكمهم بيع الذهب بالورق من قوله وبيعوا الذهب
بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم وفي الرواية الاخرى وأمرنا أن نتبع الذهب بالفضة كيف
شئنا الحديث وسأقضي الكلام عليه **قوله** (باب بيع الفضة بالفضة) تقدم حكمه
أولها **قوله** حدثني عبد الله بن سعد زاد في رواية المسنن وهو ابن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم
ابن عبد الرحمن بن عوف وابن أخي الزهري هو محمد بن عبد الله بن مسلم **قوله** عن عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما أن أبا سعيد الخدري حدثه مثل ذلك حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قلقه عبد الله بن عمر فقال يا أبا سعيد ما هذا الذي تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
أبو سعيد في الصرف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذكر الحديث هكذا أساقه وفيه
اختصار وتقدم تأخير وقد أخرجه الاسماعيل من وجهين عن يعقوب بن ابراهيم شيخ شيخ
البخاري فبلغنا أن أبا سعيد حدثه حديثا مثل حديث عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الصرف فقال أبو سعيد قد كره فظاهره هذا الرواية معنى قوله مثل ذلك أي مثل حديث عمر
أي حديث عمر المأثور في باب قصة طلحة بن عبيد الله وتكاثف الكرماني هنا يقال قوله مثل
ذلك أي مثل حديث أبي بكرة وفي وجوب المساواة ولو وقف على رواية الاسماعيل لماعدل عنها
وقوله قلقه عبد الله أي بعد أن كان معهم الحديث فأراد أن يستثبته فيه وقد وقع لأبي سعيد
مع ابن عمر في هذا الحديث قصة وهي هذه ووقت له فيه مع ابن عباس قصة أخرى تكفي الباب
الذي بعده وأما قصته مع ابن عمر فأنتم ربه البخاري من طريق سالم وأخرجه اسمعيل بن طريق
الميث عن نافع ولقظناه ابن عمر قال له رجل من بني ليث أن أبا سعيد الخدري يأثر هذا عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نافع فذهب عبد الله وأما معه والميث حتى دخل على أبي سعيد
الخدري فقال ان هذا أخبرني أنك تخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الورق
بالورق الا مثلا بمثل الحديث فأشار أبو سعيد بأصبعه الى عينه وأذنه فقال أبصرت عيناي
وسمعت أذناي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تبعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل الحديث
ولمسلم من طريق أبي نضرة في هذه القصة لابن عمر عن أبي سعيد أن ابن عمر نهى عن ذلك بعد أن
كان أقبح له لما حدثه أبو سعيد بنهني النبي صلى الله عليه وسلم وأما قصة أبي سعيد مع ابن عباس
فسأذكرها في الباب الذي يليه **قوله** في الرواية الا ترى الذهب بالذهب يجوز في الذهب الرفع
والنصب وقد تقدم توجيهه ويدخل في الذهب جميع أصنافه من مضروب ومنقوش وجيد
وردي وموصي ومكسر وحلي وقير وخالص ومغشوش ونقل المورى به الغيرة في ذلك الاجماع
قوله مثل بمثل كذا في رواية أبي ذر بالرفع ولعمري أي ذر مثلا بمثل وهو مصدر في موضع الحال
أي الذهب يباع بالذهب موزنا بموزون أو مصدروا كدأى موزنوا بموزن وزاد مسلم في
رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه الاوزانوزن مثلا بمثل سواء بسواء **قوله** ولا تشفوا بتم أوله
وكسر الشين المججمة وتشديد الفاء أي تنفضلوا وهو رباعي من أشف والشف بالكسر الزيادة
الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا تشفوا بعضه على بعض ولا تبعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشفوا بعضه على بعض

ونطلق على النقص **(قوله ولا تبعوا غائباً بناجر)** بنون وجيم وزاي مؤجلاً بحال أي والمراد بالغائب أعم من المؤجل كالغائب عن المجلس مطلقاً مؤجلاً كان أو حالاً والمناجر الحاضر قال ابن بطال في نسخة للشافعي في قوله من كان له على رجل دراهم ولا آخر عليه دينار لم يجوز أن يقاص أحدهما إلا الآخر بما لا يده دخل في معنى بيع الذهب بالورق ديناراً لأنه إذا لم يجوز غائب بناجر فأخرى أن لا يجوز غائب بغائب وأما الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن عن ابن عمر قال كنت أبيع الابل بالقميع أبيع بالدينار وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الدينار فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا بأس به إذا كان بغير يومه ولم تفتقر فلو بينكم شيء فلا يدخل في بيع الذهب بالورق ديناراً لأن النبي يشترط الدراهم عن الدينار لم يقصد إلى التأخير في الصرف قاله ابن بطال وأما استدلاله بقوله مثلاً عمل على بطلان البيع بقاعدة مدعومة وهو أن يبيع مدعومة ويد شاربا يد شاربا من مثلاً وأصرح من ذلك في الاستدلال على المنع حديث فضالة بن عبيد عند مسلم في رد البيع في القلادة التي فيها خرز وذهب حتى تفصل أخرجه مسلم وفي رواية أبي داود فقلت إنما أردت الحجارة فقال لا حتى تغير بينهما **قوله باب** يبيع الدينار بالدينار (نسأه) بفتح النون وبالمهمل والمد والتسوين منصوباً أي مؤجلاً مؤخراً يقال أنسأه أنسأه ونسأته **(قوله النخس بن مخلد)** هو أبو نعيم شيخ البخاري وقد حدث في مواضع عنه بواسطه كهذا الموضع **(قوله)** سمع أبا سعيد الخدري يقول الدينار بالدينار والدينار بالدرهم كذا وقع في هذه الطريق وقد أخرجه مسلم من طريق ابن عبيدة عن عمرو بن دينار زاد فيه مثلاً لعل من زاد أو زاد فقد أربى **(قوله)** أن ابن عباس لا يقول في رواية مسلم يقول غير هذا **(قوله)** فقال أبو سعيد سألته في رواية مسلم لقد أقبت ابن عباس فقلت له **(قوله)** فقال كل ذلك لا أقول ينصب كل على أنه معمول مقدم وهو في المعنى نظير قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ذي اليدين كل ذلك لم يكن فالمتى هو الجوع وفي رواية مسلم فقال لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا وجدته في كتاب الله عز وجل ولمسلم من طريق عطاء أن أبا سعيد قال ابن عباس فذكر نحوه وفيه فقال كل ذلك لا أقول أما رسول الله نأتمت عليه وأما كتاب الله فلا أعلمه أي لا أعلم هذا الحكم فيه وإنما قال لا يبيع سعيد أتم أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم مني ليكون أي سعيد وأظن أنه كفو أسن منه وأكثر ملازمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي السابق دليل على أن أبا سعيد وابن عباس متفقان على أن الأحكام الشرعية لا تطلب إلا من الكتاب أو السنة **(قوله)** لا يربا إلا في النسبة في رواية مسلم الرابي النسبة وله من طريق عبيد الله بن أبي ريد وعطاء جميعاً عن ابن عباس إنما الرابي النسبة زاد في رواية عطاء ألا إنما الرابي زاد في رواية طاوس عن ابن عباس لا يربا فيما كان بدايد وروى مسلم من طريق أبي نضرة قال سألت ابن عباس عن الصرف فقال أبدأ أبدأ قلت نعم قال فلا بأس فأخبرت أبا سعيد فقال أوافقك ذلك أنا سنكتب اليه فلا يشتكموه وله من وجه آخر عن أبي نضرة سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يربا به بأساً فاني لقاعد عند أبي سعيد فسألته عن الصرف فقال ما زاد فهو ربا فأكرت ذلك أنقولهما فذكر الحديث قال فحدثني أبو العصباء أن سأل ابن عباس عنه فكرهه والصرف بفتح المهمل دفع ذهب وأخذ فضة وعكسه وله شرطان منع النسبة مع اتفاق النوع واختلافه وهو الجمع عليه

ولا تبعوا غائباً بناجر
 * (باب * يبيع الدينار بالدينار) * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا الحسن بن علي بن مخلد حدثنا ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار أن أبا صالح الزيات أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم فقال له إن ابن عباس لا يقول فقال أبو سعيد سأله فقلت سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم أو وجدته في كتاب الله تعالى فقال كل ذلك لا أقول وأنتم أعلم برسول الله مني ولكني أخبرني أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يربا إلا في النسبة

ومنع التفاضل في النوع الواحد منهما وهو قول الجمهور وخالف فيه ابن عمر ثم رجع وابن عباس واختلف في رجوعه وقدرى الحاكم من طريق حبان العدوى وهو بالمهملة والتحتانية سألت أبا جعفر عن الصرف فقال كان ابن عباس لا يرى به بأساً ما دمن عمرهما كان منهن عينا يعني يدايدو كان يقول أنما الرأى بالنسبة فلتية أو سبعة فذكر القصص والحديث وفيه التمر بالتمر والخنطة بالخنطة والشعير بالشعير والذهب بالذهب والفضة بالفضة يدايدو مثل ما جعل في زيد فهو رافق قال ابن عباس أستغفر الله وأتوب إليه فكان ينهن عنه أشد الناس واتفق العلماء على صحة حديث أسامة واحتلوا في الجمع بينهما بين حديث أبي سعيد فقبل منسوخ لكن النسخ لا يثبت بالأحتمال وقيل المعنى في قوله لا ربا لا ربا إلا غلظ الشديد التحريم المتوعد عليه باعتبار الشد الشديد كما تقول العرب لا عالم في البلد إلا زيد مع أن فيها علماء غيره وإنما قصد في الأكمل لأن في الأصل وأيضا في تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث أبي سعيد لأن دلالة بالمتطوق ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدم والله أعلم وقال الطبري معنى حديث أسامة لا ربا إلا في النسبة إذا اختلفت أنواع البيع الفضل فيه يدايدو راجعا بينهما وبين حديث أبي سعيد (تبيينه) وقع في نسخة الصغاني (قال أبو عبد الله) يعني التجارى سمعت سليمان بن حرب يقول لا ربا إلا في النسبة هذا عندنا في الذهب بالورق والخنطة بالشعير متفاضلا ولا بأس به يدايدو لا يخبره في نسبه (قلت) وهذا موافق وفي قصة أبي سعيد مع ابن عمر ومع ابن عباس أن العالم يشاطر العالم ويوقفه على معنى قوله ويرده من الاختلاف إلى الاجتماع ويحجج عليه بالدلالة وفيه إقرار الصغير الكبير بفضل التقدم **قوله** **ب**بيع الورق بالذهب نسبه البيع كله أما بالتقدأ أو بالعرض حالاً أو مؤجلاً فهي أربعة أقسام فبيع التقدم ما قبله وهو المارطأله أو بتدغيره وهو الصرف وبيع العرض بتقد يسمى بالتقدئنا والعرض عوضا وبيع العرض يسمى مقابضة والحلول في جميع ذلك جائز وأما التأجيل فإن كان التقدي بالتقدم وآخر فلا يجوز وإن كان العرض جائز وإن كان العرض مؤخر فهو السلم وإن كانا وآخرين فهو بيع الدين بالدين وليس بجائز إلا في الحول لعدم من يقول إنها بيع والله أعلم **قوله** عن الصرف أي بيع الدراهم بالذهب أو عكسه يسمى به الصرفه عن مقتضى البيعة من جواز التفاضل فيه وقيل من الصرف هو تصويتهم في الميزان وسأله في أوائل الهجرة من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال باع شريك في دراهم أي ذهب في السوق نسبه فقلت سبحان الله أين لي هذا فقلت لقد بعته في السوق فما عليه على أحد فسألت البراء بن عازب فذكره **قوله** هذا خبرني في روايته سفيان المذكورة قال قالني زيد بن أرقم فأسأله فانه كان أعظم ما تجارة فسأله فذكره في رواية الحيدى في مسنده من هذا الوجه عن سفيان فقال صدق البراء وقد تقدم في باب التجارة في التمر من وجه آخر عن أبي المنهال لفظه ان كان يدايدو فلا بأس وإن كان نسياء فلا يصح وفي الحديث ما كان علمه العجاجة من التوافع وانصاف بعضهم بعضا ومعرفة أحدهم حتى الآخر واستظهار العالم في الشياطين في العلم وسأني بعد الكلام على هذا الحديث في الشركة ان شاء الله تعالى **قوله** **ب**بيع الذهب بالورق يدايدو ذكر فيه حديث أبي بكر الماشي قبل بثلاثة أبواب وليس فيه التقييد بالحلول

* (باب) ببيع الورق بالذهب
نسيئة) حدثنا حنبل بن عمر
حدثنا شعبة قال أخبرني
حبيب بن أبي ثابت قال
سمعت أبا المنهال قال سألت
البراء بن عازب وزيد بن أرقم
رضي الله عنهم عن الصرف
فكل واحد منهما يقول
هذا خير مني فكلهما
يقول نسي رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن بيع الذهب
بالورق دينا * (باب) ببيع
الذهب بالورق يدايدو * حدثنا
عمران بن مسرة حدثنا
عبد بن العوام أخبرنا يحيى
بن أبي إسحق حدثنا عبد
الرحمن بن أبي بكر عن أبيه
رضي الله عنه قال نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن
الفضة بالفضة والذهب
بالذهب الأسواء بسواء
وأمرنا أن نتبع الذهب
بالفضة كيف شئنا والفضة

(٢) كذا يبايع بالأصل

وكأنه أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه فقد أخرجه مسلم عن أبي الربيع عن عباد الذي
 أخرجه البخاري من طريقه وفيه فساده رجل فقال إذا سئل فقال هكذا سمعت وأخرجه مسلم من
 طريق يحيى بن أبي كثير عن يحيى بن أبي إسحق فلم يسق لفظة فساده أبو عوانة في مسخره فقال
 في آخره والفتنة بالذهب كيف شئت يدا بيد واشترط القبض في الصرف متفق عليه وأما وقوع
 الاختلاف في التفاضل بين الجنس الواحد واستدل به على بيع الرويات بعضها ببعض إذا كان
 يدا بيد وأسر ح منه حديث عباد بن الصامت عنده مسلم بل ينفذ إذا اختلفت الأصناف فيسعوها
 كيف شئت **(قوله باب)** بيع المزانية بالزاي والموحدة والنون منعا لئلا من الزين
 يقع الزاي وسكون الموحدة وهو الدفع الشديد ومنه سميت الحرب الزبون لشدة الدفع فيها وقيل
 للبيع المتخصص بالمزانية لأن كل واحد من المتباعين يدفع صاحبه عن حقه ولأن أحدهما إذا
 وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بشيخه وأراد ألا يخرجه عن هذه الإرادة باعاه
 البيع **(قوله وهي بيع القر)** بالمائة والسكون (بالهمز) بالملئقة وقع الميم والمراد به الرطب خاصة
 وقوله بيع الزبيب بالكرم أي بالعنب وهذا أصل المزانية وألحق الشافعي بذلك كل بيع مجهول
 مجهول أو مجهول من جنس يجري الزاي فيه قال وأما من قال أثنى لك صبرك هذه بعشرين
 صاعا مثلاً فزاد في وما تنقص فعلى فهو من القمار وليس من المزانية (قلت) لكن تقدم في
 باب بيع الزبيب بالزبيب من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر والمزانية أن يبيع القر بكل
 زاد في وان تنقص فعلى فثبت أن من صور المزانية أيضا هذه الصورة من القمار ولا يلزم من
 كونهما قماراً أن لا يسمى من المزانية من صور المزانية أيضا يبيع الزرع بالخطبة كيلا وقد رواه
 مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بن ميمون والمزانية يبيع ثمرة النخل بالقر كيلا وبيع العنب
 بالزبيب كيلا وبيع الزرع بالخطبة كيلا وستأتي هذه الزيادة للمصنف من طريق الليث عن
 نافع بعد أبواب وقال مالك المزانية كل شيء من الجزاء لا يعلم كيلا ولا وزنه ولا عدده إذا بيع
 بشيء يسمى من الكيل وغيره سواء كان من جنس يجري الزاي فيه أم لا وسبب النهي عنه
 ما يدخله من القمار والغرر قال ابن عبد البر فطر مالك إلى معنى المزانية لعله وهي المدافعة
 ويدخل فيها القمار والمخاطرة وقدر بعضهم المزانية أنها بيع الترقيل بدو صلاحه وهو خطأ
 فالغاية بينهما ظاهرة من أول حديث في هذا الباب وقيل هي المزارعة على الجزع وقيل غير ذلك
 والذي يدل عليه الأحاديث في تفسيرها أولى **(قوله قال أس الح)** يأتي موصولاً في باب بيع
 الخنازير وفيه تفسير المحاقلة ثم أورد المصنف حديث ابن عمر من رواية ابنه سالم ومن رواية
 نافع كلاهما عنه ثم حديث أي سعي في ذلك وفي طريق نافع تفسير المزانية وظاهره أنها من
 المرفوع ومثله في حديث أي سعي في الباب وأخرجه مسلم من حديث جابر كذلك يؤيد كونه
 مرفوعاً ورواية سالم وإن لم تعرض فيه الذكر المزانية وعلى تقدير أن يكون التفسير من
 هؤلاء الجارية فهم أعرف بتفسيره من غيرهم وقال ابن عبد البر لا يخالف لهم في أن مثل هذا
 مزانية وإنما اختلفوا على التحقق بذلك كل ما لا يجوز إلا بالاعتناء فلا يجوز فيه كل يجوز
 ولا يجوز في جزاء فالجمهور على إلحاقه وقيل يخص ذلك بالنخل والكرم والله أعلم **(قوله قال)**
 (سالم) هو موصول بالاسناد المذکور وقد أورد حديث زيد بن ثابت في آخر الباب من طريق نافع

في الذهب كيف شئنا * (باب)
 بيع المزانية * وهي بيع القر
 بالقر وبيع الزبيب بالكرم
 وبيع العرانيا قال أنس بن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 عن المزانية والمخاطرة * حدثنا
 يحيى بن بكير حدثنا الليث
 عن عقيل عن ابن شهاب
 قال أخبرني سالم بن عبد الله
 عن عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لا تبعوا القر
 حتى يسد صلاحه ولا
 تدعوا القر بالقر * قال سالم
 وأخبرني عبد الله عن زيد
 ابن ثابت أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم

عن ابن عمر عنه وقد تقدم قبل أبو ابن من وجه آخر عن نافع مضمون ما في سياق واحد وأخرجه
 الترمذي من طريق محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت ولم ينفصل حديث ابن
 عمر من حديث زيد بن ثابت وأشار الترمذي إلى أنه وهم فيه والنسب التفصيل ولقد الترمذي
 عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الخنثاء والمرأثة الأندقدأذن لاهل العرايا
 أن يبيعوهما بثل خرصاهما واد الترمذي أن التصريح بالنهي عن المزاينة لم يرد في حديث زيد بن
 ثابت وإنما رواه ابن عمر بغير واسطة وروى ابن عمر استثناء العرايا بواسطة زيد بن ثابت فإن
 كانت رواية ابن اسحق محفوظة احتمل أن يكون ابن عمر رجل الحديث كله عن زيد بن ثابت
 وكان عنده بعضه بغير واسطة واستدل بالحديث الباب على تحريم بيع الرطب باليابس منه ولو
 تساوى في الكيل والوزن لان الاعتبار بالتساوى انما يصح حالة الكيل والرطب قد ينقص اذا
 جف عن اليابس نقصا لا يتعدوه وهو قول الجمهور وعن أبي حنيفة الاكتفاء بالمساواة حالة
 الرطوبة وخالفه صاحباه في ذلك لعدم الاحاديث الواردة في النهي عن ذلك وأصرح من ذلك
 حديث سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال لا ينقص
 الرطب اذا جف قال نعم قال فلا اذا أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة
 وابن حبان والحاكم **(قوله رخص بعد ذلك)** أي بعد النهي عن بيع التمر بالتمر **(في بيع العرايا)**
 وهذا من أصرح ما ورد في الرد على من جمل من الخنفسية النهي عن بيع التمر بالتمر على عومه
 ومنع أن يكون بيع العرايا مستثنى منه وزعم أنهم ما حكيان مختلفان وردا في سياق واحد وكذلك
 من زعم منهم كما حكاه المنذر عنهم ان بيع العرايا ينسوخ بالنهي عن بيع التمر بالتمر لان
 المنسوخ لا يكون بعد الناسخ **(قوله بالرطب أو بالتمر)** كذا عند البخاري ومسلم من رواية عقيل
 عن الزهري بلفظ أو وهي محتملة أن تكون اختيارية وان تكون للشك وأخرجه النسائي والطبراني
 من طريق صالح بن كيسان والميموني من طريق الاوزاعي كلاهما عن الزهري بلفظ بالرطب
 وبالتمر ولم يرخص في غير ذلك هكذا ذكره بالواو وهذا يؤيد كون أو بمعنى التخيير لا الشك
 بخلاف ما جزم به النووي وكذلك أخرجه أبو داود من طريق الزهري أيضا عن خارجة بن زيد
 ابن ثابت عن أبيه واستاده صحيح وليس هو اختلافا على الزهري فان ابن وهب رواه عن يونس
 عن الزهري بالاسنادين أخرجهما النسائي وفرقهما اذا ثبتت هذه الرواية كانت فيها حجة للوجه
 الصائر إلى حوازي بيع الرطب الخرص على رأس الخنثى بالرطب الخرص ايضا على الارض
 وهو رأى ابن خيران من الشافعية وقيل لا يجوز وهو رأي الاصطخري وصحبه جماعة وقيل ان
 كانوا عوا واحدا لم يجز اذا لا حاجة اليه وان كانوا عوا عين جاز وهو رأي أبي اسحق وصحبه ابن أبي
 عمصرون وهذا كله فيما اذا كان أحدهما على الخنثى والاخر على الارض وقيل ومثله ما اذا كانا
 معا على الخنثى وقيل ان لم يحد فيما اذا كانا عوين وفي ذلك غرور آخر بطول ذكره هو صرح
 الماوردي بالحاق البصري في ذلك بالرطب **(قوله بيع التمر)** بالثلثة وتحريك الميم وفي رواية مسلم
 غر الخنثى وهو المراد هنا وليس المراد التمر من غير الخنثى فانه يجوز بيعه بالتمر بالثلثة والسكون
 وانما وقع النهي عن الرطب بالتمر لكونه متناظرا من جنسه **(قوله كئلا)** يأتي الكلام عليه في
 الحديث الذي بعده **(قوله وبيع الكرم بالزبيب كئلا)** وفي رواية مسلم وبيع العنب بالزبيب

رخص بعد ذلك في بيع
 العرايا بالرطب أو بالتمر ولم
 يرخص في غيره * حدثنا
 عبد الله بن يوسف أخبرنا
 مالك عن نافع عن عبد الله
 ابن عمر رضي الله عنهما
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى عن
 المزاينة والمزاينة بيع التمر
 بالتمر كئلا وبيع الكرم
 بالزبيب كئلا * حدثنا عبد
 الله بن يوسف أخبرنا مالك

كيلا والكرم بفتح الكاف وسكون الراء هو شجر العنب والمراد منه هنا نفس العنب كما وفخته
رواية مسلم وفيه جواز تسمية العنب كما وقده واللهي عنه كما سيأتي الكلام عليه في الادب
ويجمع بينهما بما جعل النبي على التنزيه ويكون ذكره هنا لبيان الجواز وهذا كله بناء على أن
نفس المزاينة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وعلى تقدير كونه موقوفا لا جمعة على الجواز
فيحمل النبي على حقيقة منه واختلف السلف هل يلحق العنب أو غيره الرطب في العرايا فقبل لا
وهو قول أهل الظاهر واختاره بعض الشافعية منهم الحب الطبري وقبل يلحق العنب خاصة
وهو مشهور مذهب الشافعي وقبل يلحق كل ما يدخرو وهو قول المالكية وقبل يلحق كل ثمرة وهو
منقول عن الشافعي أيضا (قوله عن داود بن الحصين) هو المذني وكلهم مدينون الأشيخ
الجاري وليس لداود ولا لشيخه في الجاري سوى هذا الحديث وآخر في الباب الذي يليه وشيخه
هو أبو سفيان مولى بن أبي أحمد ووقع في رواية مسلم أن أباسفيان أخبره أن سمع أباسعد وأبو
سفيان مشهور بكنيته حتى قال النووي تبعه لغيره لا يعرف اسمه وسبقهم إلى ذلك أبو أحمد
الحاكم في الكشي لكن حكى أبو داود في السنن في روايته لهذا الحديث عن القعني شيخه فيه أن
اسمه زمان وابن أبي أحمد هو عبد الله بن أبي أحمد بن جش الاسدي ابن أخي زبيب بن جش
أم المرثين وحكي الواقدي أن أباسفيان كان مولى لابي عبد الأشول وكان يماثل عبد الله بن
أبي أحمد فكتب اليه (قوله والمزاينة اشتراء الثمر بالقر على رأس النخل) زاد ابن مهدي عن مالك
عند الاسماعيلي كيلا وهو موافق لمذهب ابن عمر الذي قبله وذكر الكشي ليس بقيد في
هذه الصورة بل لأنه صورة المبادعة التي وقعت انذارا فلا بد منه وهم ظنوا روجه على سبب أوله
مفهوم لكنه مفهوم الموافقة لأن المسكوت عنه أولى بالنفع من المنفوق ويستفاد منه أن
معيار الثمر والربب السكيل وزاده مسلم في آخر حديث أبي سعيد والمخالفة كراهة الأرض وكذا هو
في الموطأ (قوله عن الشيباني) هو أبو إسحق ووقع في رواية الاسماعيلي من وجه آخر عن أبي
معاوية حدثنا الشيباني وسأني الكلام على المخالفة في باب بيع الخضرة ووقع في رواية محمد بن
عمر عن أبي سلمة عن أبي سعيد عقب هذا الحديث معناه والمزاينة في النخل والمخالفة في الزرع
(قوله أرخص لصاحب العربية) بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد التثنية الجمع عرايا وقد ذكرنا
تفسيرها لغة (قوله أن يبيعها بخمرها) زاد الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن القعني شيخ
الجاري فيه كيلا ومثله للمصنف من رواية موسى بن عتبة عن نافع وسأني بعد باب ورواه
مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك فقال بخمرها من القرو نحو للمصنف من رواية يحيى بن سعيد
عن نافع في كتاب الثمر ومسلم من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد بلنظ رخص في
العربية بأخذها أهل البيت بخمرها غرابا كونه رطبا ومن طريق الليث عن يحيى بن سعيد بلنظ
رخص في بيع العربية بخمرها غرابا لي يحيى العربية أن يشتري الرجل ثمر الخلات بطعام أهله رطبا
بخمرها وأوهذه الرواية تبين أن في رواية سليمان إدراجا وأخرجه الطبراني من طريق جناد بن
سلمة عن أيوب وعبد الله بن عمر عن نافع بلنظ رخص في العرايا النخل والخلاين يوهبان للرجل
فبيعهما بخمرها غرابا زاد فيه يوهبان للرجل ليس بقيد عند الجمهور كما سيأتي شرحه بعد باب
(قوله باب بيع الثمر) بفتح المثناة والميم (على رؤس النخل) أي بعد أن يطيب

عن داود بن الحصين عن
أبي سفيان مولى بن أبي
أحمد عن أبي سعيد الخدري
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن المزاينة والمخالفة والمزاينة
اشتراء الثمر بالقر على رؤس
النخل حدثنا مسلم حدثنا
أبو معاوية عن الشيباني
عن عكرمة عن ابن عباس
رضي الله عنه ما قال يحيى
النبي صلى الله عليه وسلم عن
المخالفة والمزاينة * حدثنا
عبد الله بن مسلمة حدثنا مالك
عن نافع عن ابن عمر عن زيد
ابن ثابت رضي الله عنهم
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أرخص لصاحب العربية
أن يبيعها بخمرها * (باب
بيع الثمر على رؤس النخل
بالذهب أو الفضة) * حدثنا
يحيى بن سليمان حدثنا ابن
رهب أخبرني ابن جريح

وقوله بالذهب أو الفضة أتبع فيه ظاهر الحديث وسيأتي البحث فيه **(قوله عن عطاء)** هو ابن أبي رباح وأبو الزبير هو محمد بن مسلم كذا جمع بينهما ابن وهب وتابعه أبو عاصم عند مسلم ويحيى بن أيوب عند الطحاوي وكلاهما عن ابن جريح وهو رواه ابن عينة عند مسلم عن ابن جريح عن عطاء وحدود وقع في روايته عن ابن جريح شيخ أخبرني عطاء **(قوله عن جابر)** في رواية أبي عاصم المذكورة أنهم ما سمعوا جابر بن عبد الله **(قوله عن بيع الثمر)** يفتح المثلثة أي الرطب **(قوله حتى يطيب)** في رواية ابن عينة حتى يمد وصلاحه وسبب أي تفسيره بعد باب **(قوله ولا يباع شيء منه إلا بالدينار والدرهم)** قال ابن بطال إنما اقتصر على الذهب والفضة لأنهما جلا ما يعامل به الناس والألفاظ خلاف بين الأمة في جواز بيعها بالعروض يعني بشرطه **(قوله إلا العرايا)** زاد يحيى بن أيوب في روايته فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيها أي فيجوز بيع الرطب فيها بعد أن يخرص ويعرف قدره بقدر ذلك من الثمر كما سيأتي البحث فيه قال ابن المنذر ادعى السكوفون أن بيع العرايا مذموم وختمه صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر بالتمر وهذا أمر دودلان الذي روى الترمذي عن بيع الثمر بالتمر هو الذي روى الرخصة في العرايا فأثبت التهمى والرخصة معاً (قلت) ورواية سالم الماشقة في الباب الذي قبله تدل على أن الرخصة في بيع العرايا وقع بعد التهمى عن بيع الثمر بالتمر وإنظفه عن ابن عمر مرفوعاً ولا يبيعوا الثمر بالتمر قال وعن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم رخص بعد ذلك في بيع البعرة وهذا هو الذي يقتضيه لفظ الرخصة فإنها تكون بعد منع وكذلك بقية الأحاديث التي وقع فيها استثناء العرايا بعد ذكر بيع الثمر بالتمر وقد قدمت إيضاح ذلك **(قوله)** حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب هو الحلبي يفتح المهملة والجيم ثم موخدة بصرية مشهور **(قوله)** سمعت مالكا (الخ) فيه إطلاق السماع على ما قرئ على الشيخ فأقر به وقد استقر الاصطلاح على أن السماع مخصوص بما حدث به الشيخ لفظاً **(قوله)** وسأله عبد الله (هو بالتصغير والبيع أئوه هو صاحب التصور وهو والد النضر وزير الرشيد **(قوله رخص)** كذا لا كثر بالتشديد والكشفية هي الرخص **(قوله في بيع العرايا)** أي في بيع ثمر العرايا لأن العربية في الخلط والعرايا جمع عريه كما تقدم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه **(قوله في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق)** شك من الرواية بين مسلم في روايته أن الشك فيه من داود بن الحصين لأنه مصنف في آخر الشرب من وجه آخر عن مالك مثله وذكر ابن التين تبعاً لغيره أن داود تفرغ لهذا الإسناد قال ومارواه عنه الأماك بن أنس والوسق ستون صاعاً وقد تقدم بيانه في كتاب لركاة وقد اعتبر من قال بجواز بيع العرايا فهو هذا العدد ومنعوا ما زاد عليه واختلوا بجواز الخمسة لأجل الشك المذكور والخلاف عند المالكية والشافعية والراجح عند المالكية الجواز في الخمسة فسادهم وعند الشافعية الجواز فيما دون الخمسة ولا يجوز في الخمسة هو قول الحنابلة وأهل الظاهر فأخذ المنع أن الأصل التحريم وبيع العرايا رخصة فيؤخذ منه ما يتحقق منه الجواز ويلغى ما وقع فيه الشك بسبب الخلاف أن التهمى عن بيع المزانية هل ورد تفد ما وقع الرخصة في العرايا والتهمى عن بيع المزانية وقع مقر ونابا الرخصة في بيع العرايا بل الأول لا يجوز في الخمسة للشك في رفع التحريم وعلى الثاني يجوز للشك في قدر التحريم ويرجح قول رواية سالم المذكورة في الباب قبله واحتج بعض المالكية بأن لفظة دون صالحة لجميع

عن عطاء وأبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قلنهم النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يطيب ولا يباع شيء منه إلا بالدينار والدرهم إلا العرايا * حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال سمعت مالكاً وأهله عبد الله بن الربيع أحد ذلك داود عن أبي سفيان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق

ما تحت الخمسة فلو علمنا به اللزم رفع هذه الرخصة وتعتب بان العمل بها يمكن بأن يجعل على أقل ما صدق عليه وهو المفتي به في مذهب الشافعي وقد روى الترمذي - حدثت الباب من طريق يزيد بن الحباب عن مالك باللفظ أرخص في بيع العرايا فبادون خمسة أوسق ولم يتردد في ذلك وزعم المازري أن ابن المنذر ذهب إلى تعدد ذلك بأربعة أوسق أو روي في حديث جابر بن عبد شمس فيه فتعين طرح الرواية التي وقع فيها الشك والاختلاف والرواية المتقدمة قال وألزم المنزى الشافعي القول به اه وفيما نقله نظرنا ما ابن المنذر فليس في شيء من كتبه ما نقله عنه وإنما فيه ترجيح القول بالصائر إلى أن الخمسة لا تجوز وإنما يجوز ما دونها وهو الذي ألزم المنزى أن يقول به الشافعي كما هو بين من كلامه وقد سكت ابن عبد البر هذا القول عن قوم قالوا واحتجوا بحديث جابر ثم قالوا ولا خلاف بين الشافعي ومالك ومن اتبعهما في جواز العرايا في أكثر من أربعة أوسق مما لم يبلغ خمسة أوسق ولم يثبت عندهم - حديث جابر (قلت) حديث جابر الذي أشار إليه أخرجه الشافعي وأجدوه صحيحه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم أخرجه كلهم من طريق ابن اسحق حدثني محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسم ابن حبان عن جابر - سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين أذن لأصحاب العرايا أن يبيعوها بخبرها يقول الوسق والوسقين والثلاثة والأربع لفظ أجدوه ترجم عليه ابن حبان الاحتياط أن لا يزيد على أربعة أوسق وهذا الذي قاله يعين المسير إليه وأما جرح الحد الإيجوز فجاءوا زه فليس بالواضح واحتج بعضهم لمالك بقول سهل بن أبي حمزة أن العربية تكون ثلاثة أوسق أو أربعة أوسق وسبأ في ذكره في الباب الذي يليه ولا حجة فيه لأنه موقوف ومن فروغ هذه المسئلة ما نزلنا في صفته على خمسة أوسق فإن البيع يبطل في الجميع ونخرج بعض الشافعية من جواز تقربيق الصفقة أنه يجوز وهو بعيد لوضوح الفرق ولو باع ما دون خمسة أوسق في صفقة ثم باع مثلها البائع بعينه للمشتري بعينه في صفقة أخرى جاز عند الشافعية على الأصح ومنعه أجدوا أهل الظاهر والله أعلم (قوله قال نعم) القائل هو مالك وكذلك أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى قال قلت لمالك أجدئك داود قد ذكره وقال في آخره نعم وهذا العمل يعمي عرض السماع وكان مالك يختاره على التحديث من اللفظة واختلف أهل الحديث هل يشترط أن يقول الشيخ نعم أم لا والصحيح أن سكوتيه ينزل منزلة إقراره إذا كان عارفاً ولم ينعه مانع وإذا قال نعم فهو أولى بلا نزاع (قوله سنيان) هو ابن عيينة (قوله قال يحيى بن سعيد) هو الأنصاري وسبأ في آخر الباب ما يدل على أن سفيان صرح به حديث يحيى بن سعيد له به وهو السري إيراد الحكاية المذكورة (قوله سمعت بشيراً) بالموحدة والمجتمعة مصغراً وهو ابن يسار بالتحسينة ثم الممثلة مختلفة الأنصاري (قوله سمعت سهل بن أبي حمزة) زاد الوليد بن كثير عند مسلم عن بشير بن يسار أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حمزة حدثاه وسلم من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم - سهل بن أبي حمزة (قوله أن يساع بخبرها) هو بفتح الحاء المجتمعة وأشار ابن التين إلى جواز كسرها وحزم ابن العربي بالكسر وأكبر الفتح وجوزهما النووي وقال الفتح أشهر قال ودعاها قد مر ما فيها إذا صار غرافن فتح قال هو اسم الفعل ومن كسر قال هو اسم لشئ الخروس اه والحرص هو التعمين والحدس وسبأ في الكلام عليه في الباب الذي يليه في تفسير العرايا

قال نعم * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سنيان قال قال يحيى بن سعيد سمعت بشيراً قال سمعت سهل بن أبي حمزة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر بالثرو وخص في العربية أن يساع بخبرها أي كلها أهلها رطباً

(قوله) وقال سفيان مرة أخرى (الح) هو كلام علي بن عبد الله والغرض أن ابن عيينة حدثهم به مرتين على لفظين والمعنى واحد واليه الإشارة بقوله هو سواء أى المعنى واحد (قوله) قال سفيان (أى بالاسناد المذکور) فقلت ليحيى (أى ابن سعيد) ما حدث به (قوله) وأما خلاص (قوله) حاله والغرض الإشارة إلى قدم طلبه وقتقدم فطنته وأنه كان في سن الصبا يناظر مشيخته ويأخذه (قوله) رخص لهم في بيع العرايا مثل الخلاف بين رواية يحيى بن سعيد ورواية أهل مكة أن يحيى بن سعيد قيد الرخصة في بيع العرايا بالحرص وأن يأكلها أهلها رطباً وأما ابن عيينة في روايته عن أهل مكة فأطلق الرخصة في بيع العرايا ولم يقيد بها شيئاً مما ذكر (قوله) قلت أنهم يزعمون عن جابر في رواية أحمد في مسنده عن سفيان قلت أخبرهم عطاء أنه سمع من جابر (قلت) ورواية ابن عيينة كذلك عن ابن جريح عن عطاء عن جابر تقدمت الإشارة إليها وأما تاتى في كتاب التريب وهى على الإطلاق كقوله رواية التي في أول الباب (قوله) قال سفيان (أى بالاسناد المذکور) (أما أردت) أى الحامل إلى على قول ليحيى بن سعيد أنهم يزعمون عن جابر (ان جابر من أهل المدينة) في بيع الحديث إلى أهل المدينة وكان ليحيى بن سعيد أن يقول له وأهل المدينة رزوا وأيضاً فيه القيد فيحمل المطلق على المقيد حتى يقوم الدليل على العمل بالأطلاق والتمسك بالحرص زيادة لحفظ تعين المميز اليها وأما التمسك بالكل فإذى يظهر أنه لبيان الواقع لأنه قد وسبب أنى عن أى عبد الله شرطه والله أعلم (قوله) قيل لسفيان لم أقف على تسمية القائل (قوله) أليس فيه (أى في الحديث المذکور) (س) عن بيع الثمر حتى يدو صلاحه قال لا (أى ليس هو في حديث سهل بن أبى حنيفة) وان كان هو صحيحاً من رواية غيره وسبب أنى بعد باب وقد حدث به عبد الجبار بن العلاء عن سفيان في حديث الباب بهذا اللفظ الذى فناه سفيان وحكى الاسماعلى عن ابن صاعد أنه أشار إلى أنه هو فيه (قلت) قد أخرجه النسائي عن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الزهرى عن سفيان كذلك فظهر أن عبد الجبار لم يفرق بذلك (قوله) (باب تفسير العرايا) هى جمع عرية وهى عطية غر النخل دون الرقبة كان العرب في الجذب يتطوع أهل النخل بذلك على من لا ثمر له كما يتطوع صاحب الشاة أو الابل بالمنحة وهى عطية اللبن دون الرقبة قال حسان بن ثابت فيما ذكر ابن التين وقال غيره هى لسويد بن الصلت

ليست بسنها ولا رحيمة * ولكن عرايا في السنين الحوائج

ومعنى سنها أن تحمل سنة دون سنتها والرحيمة التى تدعهم حين قبل من الضعف والعريّة فبعلّة بمعنى مقعولة أو فاعلة يقال عرى النخل بفهم العين والراء المتعدية يعروها إذا فردها عن غيرها بأن أعطاها لا تخرج على سبيل المنحة لئلا كل غرها وتبقى رقيتها المعطى بها ويقال عرى النخل بفهم العين وكسر الراء تعرى على أنه قاصر فكأنها عرى عن حكم أخواتها واستثبتت بالعطية واختلاف في المراد بها شرعاً (قوله) وقال مالك العرية أن يعرى الرجل الرجل النخل (أى يهزله أو يهبله ثم يهره) ثم يتأذى بدخوله عليه فرخص له (أى للواهب) أن يشتريها (أى يشتري رطبها) (منه) أى من الموهوب له (بقر) أى يأس وهذا التعليق وصله ابن عبد البر من طريق ابن وهب عن مالك وروى الطحاوى من طريق ابن نافع عن مالك أن العرية النخلة للرجل في حائط غيره

وقال سفيان مرة أخرى إلا أنه رخص في العرية بيعها أهلها بغير رطباً كما لو نها رطباً قال هو سواء قال سفيان فقلت ليحيى وأنا غلام أن أهل مكة يقولون إن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لهم في بيع العرايا فقال وما يدرى أهل مكة قلت أنهم يزعمون عن جابر فسكت قال سفيان إنما أردت أن جابر من أهل المدينة قيل لسفيان أليس فيه منى عن بيع الثمر حتى يدو صلاحه قال لا (باب تفسير العرايا) وقال مالك العرية أن يعرى الرجل الرجل النخل ثم يتأذى بدخوله عليه فرخص له أن يشتريها منه بقر

وكانت العادة انهم يخرجون باهلهم في وقت الثمار الى البساتين فيكره صاحب النخل الكثير دخول الاخر عليه فيقول له انا اعطيتك بخيرص فخلت ثمرافرخص له في ذلك ومن شرط العربية عند المالك ان تكون به هذه المعاملة الامع المعري خاصة لما يدخل على المالك من الضرر بدخول حائطه او ليدفع الضرر عن الاخر بقيام صاحب النخل بالسقي والكلف ومن شرطها ان يكون البيع بعد بدو الصلاح وان يكون بقر مؤجل وخالفه الشافعي في الشرط الاخير فقال يشترط التقابض (قوله وقال ابن ادريس العربية لا تكون الا بالكيل من التمريد ايسد ولا تكون بالجزاف) ابن ادريس هذا راجح ابن التين انه عبد الله الاودي الكوفي وتردد ابن بطال ثم السبكي في شرح المهذب وجرم المزني في التهذيب بأنه الشافعي والذي في الام للشافعي وذكره عنه البيهقي في المعرفة من طريق الربيع عنه قال العرابان يشتري الرجل غرة الخلة فأكثر بخيرصه من التمريد بأن يخيرص الرطب ثم يشترى بقر ثم يقص اذا ليس ثم يشتري بخيرصه ثم يقرأان ثم يقرأان قبل أن يتقاضا فسد البيع انتهى وهذا وان غار ما عاقه البخاري لفظا فهو يوافق في المعنى لان محصلهما أن لا يكون جزافا ولا نسيئة وقد جاء عن الشافعي لفظ آخر قرأته بخط أبي علي الصدفي فيها من نسخته قال لفظ الشافعي ولا يتباع العربية بالتمريد الا ان يخيرص العربية كما يخيرص المعشر فيقال فيها الا ان كذا وكذا من الرطب فاذا ليس كان كذا وكذا فسد دفع من التمريد بكل خيرصا ويقبض الخلة بقرها قبل أن يتقارفا فنقرأ قبل قبضها فسد (قوله ومما يتوهمه) أي قول الشافعي بأن لا يكون جزافا (قول سهل بن أبي حنيفة بالوسق الموسقة) وقول سهل هذا أخرجه الطبري من طريق الليث عن جعفر بن زريق عن أبيه عن الأعرج عن سهل موقوفا ولفظه لا يباع التمريد في رؤس النخل بالالوساق الموسقة الا أسقا ثلاثة أو أربعة أو خمسة يأكلها الناس وما ذكره المصنف عن الشافعي هو شرط العربية عند أصحابه وضابط العربية عندهم أنها بيع رطب في نخل يكون خرصه اذا صار رأقل من خمسة أو سق ينظر فيه الكيل من التمريد مع التقابض في الخلس وقال ابن التين احتجاج البخاري لابن ادريس بقوله سهل بالالوسق الموسقة لا دليل فيه لانها لا تكون مؤجلة وانما يشهد له قول سفيان بن حسين يعني الا في (قلت) اعله اذ ادان مجموع ما ورد به بعد قول ابن ادريس بقوله ابن ادريس ثم ان صور العربية كثيرة منها أن يقول الرجل لصاحب حائط يعني غرة خلات باعها مني بخيرصها من التمريد فخيرصها وبيعها ثم قبض منها التمريد وسلم اليه الخلات بالتجلية فينتفع برطبها ومنها أن يبيع صاحب الحائط لرجل خلات أو غرة خلات معلومة من حائطه ثم يتضرر بدخوله عليه فيخيرصها ويشترى منه رطبها بقدر خرصه بقر بجذله ومنها أن يبيعها اياها فيستضرر الموهوب لها بانظار صرورة الرطب غرا ولا يجب أكلها رطبا لاحتياجه الى التمريد فيبيع ذلك الرطب بخيرصه من الواهب او من غيره بقر يأخذه متهجلا ومنها أن يبيع الرجل حائطه بعد بدو صلاحه ويستثنى منه خلات معلومة يبيعها لنفسه او عياله وهي التي عني له عن خرصها في الصدقة وسميت غرا لانها أعريت من أن تخيرص في الصدقة فرخص لاهل الحاجة الذين لا تقدر لهم وعندهم فضول من غرتهم أن يبتاعوا بذلك التمريد من رطب تلك الخلات بخيرصها وما يطلق عليه اسم عربية ان بعري رجلا غرة خلات يبيع له أكلها او التصرف فيها وهذه هبة مخصوصة ومنها أن

وقال ابن ادريس العربية لا تكون الا بالكيل من التمريد ايسد ولا تكون بالجزاف ومما يتوهمه قول سهل بن أبي حنيفة بالالوسق الموسقة

يعرى عامل الصدقة لصاحب الخائط من حائطه فخلات مع بلوبة لا يجوز لها في الصدقة وهاتان
 صورتان من العرايا لا يبيع فيها وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجمهور وقصر
 مالك العربية في البيع على الصورة الثانية وقصرها أبو عبيد على الصورة الأخيرة من صور
 البيع وزاد أنه رخص لهم أن يأكلوا الرطب ولا يشترطوا تجارة ولا ذخرا ومنع أبو حنيفة
 صور البيع كلها وقصر العربية على الهبة وهو أن يعرى الرجل ثوبه من ثخله ولا يسلّم ذلك له
 ثم يبدوله في ارتجاع ذلك الهبة فرخص له أن يحتسب ذلك ويعطيه بقدر ما وهبه له من الرطب
 بخفضه وتراوجه على ذلك أخذته بعموم النبي عن بيع الثمر بالتمر وتغيب بالتمر مع باستثناء
 العرايا في حديث ابن عمر كما تقدم وفي حديث غيره وحكي الطحاوي عن عيسى بن أبيان من أصحابهم
 أن معنى الرخصة أن الذي وهبته له العربية لم يملكه لأن الهبة لذلك الإباحة فلما جاز له أن
 يعطى بدلها تقرر هو لم يملك المبدل منه حتى يستحق المبدل كان ذلك مستثنى وكان رخصة وقال
 الطحاوي بل معنى الرخصة قيدان المرء مورا بما ضاع وعنده ويعطى بدله ولو لم يكن واجبا
 عليه فلما أدّن له أن يحبس ما وعده ويعطى بدله ولا يكون في حكم من أخلف وعنده ظهر بذلك
 معنى الرخصة واحتج لمذهبنا بشيء يدل على أن العربية العطية ولا تجب في شيء منها لأنه لا يلزم من
 كون أصل العربية العطية أن لا تطلق العربية بشرط ما على صوراً أخرى قال ابن المنذر الذي رخص
 في العربية هو الذي نهى عن بيع الثمر بالتمر في النط واحد من روايته جماعة من الصحابة قال
 وفاز بذلك الأذن في السلم مع قوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع ماليس عندك قال في إجازة السلم مع
 كونه مستثنى من بيع ماليس عندك وضع العربية مع كونها مستثناة من بيع الثمر بالتمر فقد
 تناقض وأما جملهم الرخصة على الهبة فيعيد مع تصريح الحديث بالبيع واستثناء العرايا منه
 فلو كان المراد الهبة لما استثنيت العربية من البيع ولأنه عبر بالرخصة والرخصة لا تكون إلا بعد
 ممنوع والممنوع إنما كان في البيع لا الهبة وبأن الرخصة قيدت بمحسنة أو سقي أو مودونها والهبة
 لا تنقيد لأنهم لم يفرقوا في الرجوع في الهبة بين ذي رحم وغيره وبأنه لو كان الرجوع جائزا
 فليس أعطاه بالتمر بدل الرطب بل هو تجديد هبة أخرى فإن الرجوع لا يجوز فلا يصح تأويلهم
 (قوله وقال ابن اسحق في حديثه عن نافع عن ابن عمر كانت العرايا أن يعرى الرجل الرجل في ماله
 الخخله والخخلتين) أما حديث ابن اسحق عن نافع فوصله الترمذي دون تفسير ابن اسحق وأما
 تفسيره فوصله أبو داود عنه بلفظ الخخلات وزاد فيه فيشقي عليه فيبيعها بخل خرصها وهذا قريب
 من الصورة التي قصر مالك العربية عليها (قوله وقال ترمذي) يعني ابن هرون (عن سفیان بن حسين
 العرايا بخل كانت توجب للمساكين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها فرخص لهم أن يبيعوها بما
 شاؤوا من الثمر) وهذا وصله الامام أحمد في حديث سفیان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه
 عن زيد بن ثابت مرفوعا في العرايا قال سفیان بن حسين فذكره وهذه إحدى الصور المقدمة
 واحتج لمالك في قصر العربية على ما ذكره مجدي بن أبي حنيفة المذکور في الباب الذي قبله
 بلفظ يأكلها رطبا ففسد بقوله أهلها وانها ما رأت الذي أعراها وبخل أن ربا لاهل من
 تصير اليه البشارة الا حسن في الجواب أن حديث سهل دل على صورته من صور العربية وليس
 فيه التعرض ليكون غير ماليس عريه وحكي عن الشافعي تقييدها بالمساكين على ما في حديث

وقال ابن اسحق في حديثه
 عن نافع عن ابن عمر رضي الله
 عنهم ما كانت العرايا أن يعرى
 الرجل الرجل في ماله الخخله
 والخخلتين وقال يزيد بن
 سفیان بن حسين العرايا بخل
 كانت توجب للمساكين فلا
 يستطيعون أن ينتظروا
 بها فرخص لهم أن يبيعوها بما
 شاؤوا من الثمر

سفيان بن حسين وهو اختيار المزي وأبكر الشيخ أبو حامد نقله عن الشافعي ولعل مستند من
أئمة ما ذكره الشافعي في اختلاف الحديث عن مجاهد بن يسجد قال قلت لأبي عبد الله ما عارياكم
هذه قال فلان وأحذبه شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرطب يحضر وليس عندهم
ذهب ولا فضة يشترون بهما منه وعندهم فقل من قوت سنتهم فرخص لهم أن يشتروا العرايا
بخبزهم من التريا كما كنهن رطباً قال الشافعي وحديث سفيان يدل لهذا فإن قولها كاهلها
رطباً يشعر بأن المشتري العربية يشتريها أكلها وإنه ليس له رطب يأكله غيرها ولو كان المرخص
له في ذلك صاحب الحائط يعني كما قال مالك لكان لصاحب الحائط في حائطه من الرطب ما ياكله
غير ما ولم يقتصر على بيع العربية وقال ابن المنذر هذا الكلام لأعرف أحد إذا ذكره غير الشافعي
وقال السبكي هذا الحديث لم يذكره الشافعي استاده وكل من ذكره انما حكاكه عن الشافعي ولم يجد
البيهقي في المعرفة له اسناداً قال ولعل الشافعي أخذ من السير يعني سير الواقدي قال وعلى تقدير
صحته فليس فيه حجة للتقليد بالنقل لأنه لم يقع في كلام الشارع وإنما ذكره في التصة فيحتمل أن
تكون الرخصة وقعت لأجل الحاجة المذكورة ويحتمل أن يكون للسؤال فلا يتم الاستدلال مع
إطلاق الأحاديث المنصوصة من الشارع وقد اعتبر هذا القيد الحنبلي مضموناً إلى ما اعتبره
مالك فعندهم لا يجوز زالة العربية إلا بالحاجة صاحب الحائط إلى البيع أو الحاجة المشتري إلى الرطب
والله أعلم **(قوله)** حدثنا محمد كذا لاكثر غير منسوب ووقع في رواية أبي ذر وهو ابن مقاتل
وعبد الله هو ابن المبارك **(قوله)** قال موسى بن عقبة أي بالاسناد المذكور إليه **(قوله)** والعرايا
تخلت معلومات تانها فاشترى بها أي تشتري ثمنها بمعرفة معلوم وكانه اختصره العلم به ولم أجد في شيء
من الطرق عنه إلا هكذا أو لعله أراد أن يبين أنها مشتقة من عروت إذا أتت وترددت إليه لا من
العري بمعنى الخبز قاله الكرماني وقد تقدم قول يحيى بن سعيد العربية أن يشتري الرجل ثمر
التخلات لطعام أهل رطباً بخبز صهارثا وفي لفظ عنه أن العربية التخله تبعه لالتقوى فيبيعونها
بخبز صهارثا وقال القرطبي كأن الشافعي اعتمد في تفسير العربية على قول يحيى بن سعيد
وليس يحيى يحيا يحيى يعتمد عليه مع معارضة رأي غيره له ثم قال وتفسير يحيى مخرج بأنه عين
المزانية المنتهى عنها في قصة لارثى إليها حاجة أكيدة ولا تندفعهم ما فسد فإن المشتري لها بالتر
متحسناً من بيع غيره بعين وشراؤه بالعين ما يريد من الرطب فإن قال يتعد هذا قيل له فاجز بيع
الرطب بالقر ولو لم يكن الرطب على التخل وهو لا يقول بذلك انتهى والشافعي أقعد بتابع أحاديث
هذا الباب من غيره فإنها ناطقة باستثناء العرايا من بيع المزانية وأما الزامه الأخير فليس بلازم
لأنها رخصة وقعت مقيدة بشيئ فبيع القيد وهو كون الرطب على رؤس التخل مع أن كثيراً من
الشافعية ذهبوا إلى إلحاق الرطب بعد القطع بالرطب على رؤس التخل بالمعنى كما تقدم والله أعلم
وكل ما ورد من تفسير العرايا في الأدب لا يخالفه الشافعي فقد روى أبو داود ومن طريق غيره
بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد وهو أخو يحيى بن سعيد قال العربية الرجل يعري الرجل التخله أو
الرجل يستثنى من ماله التخله يأكلها رطباً فيبيعها ثم قال أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه حدثنا
وكيع قال بمعناها تفسير العربية أنها التخله يرثها الرجل أو يشتريها في بستان الرجل وإنما يجبه
الاعتراض على من تسلك بصورة من الصور الواردة في تفسير العربية ومنع غيرها وأما من عمل

* حدثنا محمد بن عبد الله بن عيسى بن عتبة عن
أخبرنا موسى بن عتبة عن
نافع عن ابن عمر عن زيد بن
ثابت رضي الله عنهم أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
وخص في العري أن تباع
بخبزها كذا قال موسى بن
عقبة والعرايا تخلات
معلومات تانها فاشترى بها

بها كلها وتظمها في ضابط يجمعها فلا اعتراض عليه والله أعلم ﴿قوله ما يسع الغار﴾
 قيل أن يبدو وصلاهما) يبدو بغير همز أي يظهر والغار بالمثلثة جمع غرة فأنحر بالهمزة أي أعمن
 الرطب وغيره ولم يجزم بحكم في المسئلة لقوة الخلاف فيها وقد اختلف في ذلك على أقوال فقبل
 يبطل مطلقا وهو قول ابن أبي ليلى والثوري ووههم من نقل الإجماع على البطلان وقيل يجوز
 مطلقا ولو شرط التيقن وهو قول زيد بن أبي حبيب ووههم من نقل الإجماع فيه أيضا وقيل أن شرط
 القطع لم يبطل والابطل وهو قول الشافعي وأجدو الجهم ورواية عن مالك وقيل يصح أن لم
 يشترط التيقن والنهي فيه مجبول على يسع الغار قيل أن توجد أصلا وهو قول أكثر الحنفية وقيل
 هو على ظاهره لكن النهي فيه للتنزيه وحديث زيد بن ثابت المصدرة الباب يدل للاخير وقد يجعل
 على الثاني وذكر المصنف في الباب أربعة أمثاله * الأول حديث زيد بن ثابت (قوله وقال
 الليث عن أبي الزناد الخ) لم أره موضوعا لمن طريق الليث وقد رواه سعيد بن منصور عن أبي الزناد
 عن أبيه نحوه حديث الليث ولكن بالاسناد الثاني دون الأول وأخرجه أبو داود والطحاوي
 من طريق يونس بن يزيد عن أبي الزناد بالاسناد الأول دون الثاني وأخرجه البيهقي من طريق
 يونس بالاسنادين معا (قوله من بن حارة) بالهمزة والمثلثة وفي هذا الاسناد رواية تابعة عن
 مثله عن حماد بن عمار عن أربعة مدنيون (قوله فإذا اجتذ الناس) بالجيم والذال المعجمة الثقيلة
 أي قطعوا ثم الخلل أي استحقق الغار القطع وفي رواية أخرى ذكر عن المستملي والسرخسي أخذ زيادة
 ألف ومثله للسنيني قال ابن التين معناه دخلوا في زمن الجذاذ كاطلم إذا دخل في الظلام والجذاذ
 صرام الخلل وهو قطع غرتها أو أخذ ثامن النجر (قوله وحضر نقاضهم) بالضاد المعجمة (قوله
 قال المبتاع) أي المشتري (قوله الدمان) بفتح الهمزة وتفتيح الميم ضبطه أبو عبيد وضبطه
 الخطابي بضم أوله قال عباس بن حماد عن أبيه وهو رواية القاسبي والتحق رواية السرخسي قال
 ورواها بعضهم بالكسر وذكره أبو عبيد عن أبي الزناد بالنقل الإدمان زاد في أوله الألف وفتحها
 وفتح الدال وفسره أبو عبيد بأنه فساد الطلع وتعتنه وسواده وقال الأديبي الدمال باللام العفن
 وقال القزاز الدمان فساد الخلل قبل ادراكه وانما يقع ذلك في الطلع يخرج قلب الخصلة أسود
 معنونا ووقع في رواية يونس الدمار بالراء بعد النون وهو تصحيف كما قاله عباس ووجهه غيره
 بأنه أراد الهلاك كأنه قرأ بفتح أوله (قوله أصابه مرض) في رواية الكشميني والنسفي مرض
 بكسر أوله لا أكثر وقال الخطابي بضمه وهو اسم لجميع الأمراض بوزن الصداع والسعال
 وهو داء يقع في الرقبة فتلك بقل أمراض إذا وقع في ماله عاهة وزاد الطحاوي في رواية أصابه
 عفن وهو بالهمزة والناء المفتوحة (قوله قشام) بضم القاف بعده اسم معجمة خفيفة زاد
 الطحاوي في روايته والقشام بني بصبه حتى لا يربط وقال الأديبي هو أن يتقص غر الخلل
 قبل أن يصير بلما وقيل هو كال يقع في الغر (قوله عاهات) جمع عاهة وهو بدل من المذكورات
 أولها العاهة العيب والآفة والمراد بها هنا ما يصيب الثمر إذا ذكر (قوله فامالا) أصلها إن
 الشرطية وما زائدة فادغم قال ابن الأباري هي مثل قوله فاماترين من البشر أحدًا فاكثرت
 بلفظه عن الفعل وهو نظير قولهم من أكرمته ومن لا يؤمن لم يكرم لم يكرم والمعنى
 أن لا تنسج كذا فافعل كذا وقد نطقت العرب بالماله لا ماله خفيفة والعامة تسبع أماتها

* (باب يسع الغار قيل أن
 يبدو وصلاهما) * وقال
 الليث عن أبي الزناد كان
 عروة بن الزبير يحدث عن
 سهل بن أبي سمينة الأنصاري
 من بني حارة أنه حدثه
 عن زيد بن ثابت رضي الله
 عنه قال كان الناس
 في عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يتنازعون
 الغار فإذا اجتذ الناس
 تقاضهم قال المبتاع أنه
 أصاب الثمر الدمان أصابه
 مرض أصابه قشام عاهات
 يتعجبون بها فقتل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 لما كثرت عند الخصومة
 في ذلك فامالا فلا تتابعوا
 حتى يبدو وصلاهما

وهو خطأ **(قوله كالمشورة)** يذهب المجبة وسكون الواو وسكون المجبة وفتح الواو لغتان فعل الاول
فهى فعولته وعلى الثاني ففعلة وزعم الحريرى ان الاسكان من لحن العامة وليس كذلك فقد
أثبتها الجامع والصحاح والمحكم وغيرهم **(قوله وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت)** القائل هو أبو
الزناد **(قوله حتى تطلع الثريا)** أى مع الثير وقد روى أبو داود من طريق عطاء عن أبي هريرة
مر فوعا قال اذا طلع النجم صبا حارفت العاهة عن كل بلد وفي رواية أبي حنيفة عن عطاء رفعت
العاهة عن الثمار والنجم هو الثريا وطلوعها صبا حارفت في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد
الحرق في بلاد الحجاز وابتداء نضج الثمار فالمعتبر في الحقيقة النضج وطلوع النجم علامة له وقد بينه
في الحديث بقوله وتبين الاصفر من الاحمر وروى أحمد بن طريق عثمان بن عبد الله بن سرة
سألت ابن عمر عن بيع الثمار فقال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى تذهب
العاهة قلت ومتى ذلك قال حتى تطلع الثريا ووقع في رواية ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة عن
أبي سعيد رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ونحن نتابع الثمار قبل أن يبدو صلاحها فسمع
خصوصة قال ما هذا ذكر الحديث فاقام مع ذكر السبب رقت صدور انتهى المذكور **(قوله)**
ورواه علي بن بحر هو القطان الرازي أحد شيوخ البخاري وحكام هو ابن سلم بن شاذي الهملية
وسكون اللام راوي أيضا وعنده بسكون النون وفتح الواو حدة بعدهاهمه له هو ابن سعيد بن
الضريس بالصاد المجبة مع غرض من كوفي ولي قضاء الري فصرف بالرازي وقد روى أبو داود
حديث الباب من طريق عنبسة بن خالد بن يونس بن زيد وهو غير هذا وقد خفي هذا على أبي
علي الصدفي فرأى بخطه في هامش نسخة ما فيه حديث عنبسة الذي أخرجه البخاري عن
حكام أخرجه الساجي من طريق أبي داود عن أحمد بن صالح عن عنبسة انتهى فظن أنها
واحد وليس كذلك بل هما الثمان وشيخهما مختلف وليس لعنبسة بن سعيد هذا في البخاري سوى
هذا الموضع الموقوف بخلاف عنبسة بن خالد وكذا في شيخه وهو ابن خالد الرازي ولا يعرف
عنه روايا غير عنبسة بن سعيد المذكور وقوله عن سهل أي ابن أبي حنيفة المتقدم ذكره وزيد هو ابن
ثابت والغرض أن الطريق الاولى عن أبي الزناد ليست غريبة فردة الحديث الثاني حديث
نافع عن ابن عمر بالقطي عن يبيع الثمار حتى يبدو صلاحها انتهى البائع والمشتري أما البائع
فأشياء كل مال أخيه بالباطل وأما المشتري فلهذا لا يبيع ماله ويساعد البائع على الباطل وفيه
أيضا قطع النزاع والخصام ومقتضاه جواز بيعها بعد بدو صلاحها مطلقا سواء اشترط الإبقاء أم لم
يشترط لأن ما بعد الغاية مخالف لما قبلها وقد جعل النهي عمدا إلى غاية بدو صلاحها والمعنى
فيه أن تؤمن فيها العاهة وتعلم السلامة فيشتري المشتري بخصوصها لا يخلط ما قبله بالصلاح والمعنى
فأيه بصد الغرر وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أيوب عن نافع فزاد في الحديث حتى يأمن
العاهة وفي رواية يحيى بن سعيد عن نافع باللفظ وتذهب عنه الآفة يبدو صلاحها جريته وصفته
وهذا التفسير من قول ابن عمر يذهب عنه في روايته من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن
عمر قيل لابن عمر ما صلاحه قال تذهب عاهته وإلى الفرقين ما قبل ظهور الصلاح وبعده ذهب
الجهور وعن أبي حنيفة انما يصير بيعها في هذه الحالة حيث لا يشترط الإبقاء فان شرطه لم يصح
البيع وحكي النووي في شرح مسلم عنه أنه أوجب شرط القطع في هذه الصورة وتعبق بان الذي

كالمشورة يشبههم الكثرة
خصوصتهم وأخبرني خارجة
ابن زيد بن ثابت أن زيدا
ثابت لم يكن يبيع غار
أرضه حتى تطلع الثريا فبين
الاصفر من الاحمر قال أبو
عبد الله رواه علي بن بحر
حدثنا أحكام حدثنا عنبسة
عن زكريا عن أبي الزناد عن
عروة عن سهل عن زيد
حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن نافع عن
عبد الله بن عمر رضي الله
عنه ما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نبي عن يبيع
الثمار حتى يبدو صلاحها
نهي البائع والمبتاع
حدثنا ابن مقاتل

صرح به أصحاب أبي حنيفة أنه صحح السبع حالة الإطلاق قبل بدو الصلاح وبعده وأبطله بشرط
الابقاء قبله وبعده وأهل مذهبه أعرف به من غيرهم واختلف السلف في قوله حتى يبدو
صلاحها هل المراد به حسن الثمار حتى لو بدا الصلاح في بستان من البلد مثل أجاز سبع ثمرة
جميع البساتين وإن لم يبد الصلاح فيها أو لا يبد من بدو الصلاح في كل بستان على حدة أو لا يبد
من بدو الصلاح في كل جنس على حدة أو في كل شجرة على حدة على أقوال والاول قول الليث
وهو عند المالكية بشرط أن يكون الصلاح متلاحقا والثاني قول أحمد وعنه رواية كالرابع
والثالث قول الشافعية ويمكن أن يؤخذ ذلك من التعبير بدو الصلاح لأنه دال على الاكتفاء
بسمي الأزهاء من غير اشتراط تكامل فيؤخذ منه الاكتفاء به وهو بعض الثمرة وبه بعض
الشجرة مع حصول المعنى وهو الامن من العاهة ولو لا حصول المعنى لكان اسمعته امرهية بأزهاه
بعضها أقلا بكثير بما لكونه على خلاف الحقيقة وأيضاً لوقيل بأزهاه الجميع لا أدى الى فساد
الحائط أو أكثره وقد من الله تعالى بكون الثمار لا تطيب دفعة واحدة ليطول زمن التنسكه بها
الحديث الثالث حديث أنس **(قوله)** أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك **(قوله)** عن أنس **(قوله)** في
الباب الذي يليه من وجه آخر عن حماد قال حدثنا أنس **(قوله)** نهى أن تباع ثمرة النخل كذا وقع
التقييد بالنخل في هذه الطريقتين وأطلق في غيرهما ولا فرق في الحكم بين النخل وغيره وإنما ذكر
النخل لكونه كان الغالب عندهم **(قوله)** قال أبو عبد الله يعني حتى تحمر كذا وقع هنا وأبو
عبد الله هو المصنف ورواية الاسماعيلي تشير بأن فائل ذلك هو عبد الله بن المبارك فلعن أداة
الكيفية في روايتنا من بدو سيأتي هذا التفسير في الباب الذي يليه في نفس الحديث وبذلك فيه من
حكى أنه مدرج الحديث الرابع حديث جابر **(قوله)** حتى تشقق بضم أوله من الراعي يقال
اشقق ثم النخل اشقاها إذا أجزأ واصفر والاسم الشققة بضم المعجمة وسكون القاف بعدها همزة
وذكره مسلم من وجه آخر عن جابر بن عبد الله حتى تشقه فأبدل من الحاء هاء لغيرها منها **(قوله)** فقل
وما تشقق هذا التفسير من قول شعيب بن مسعود عن أبي عبد الله بين ذلك أحمد في روايته لهذا
الحديث عن حماد عن أسد عن سليمان بن حبان أنه هو الذي سأل شعيب بن مسعود عن ذلك فأجاب بذلك
وكذلك أخرجه مسلم من طريق حماد وأخرجه الاسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن
سليمان بن حبان فقال في روايته قلت لجابر ما تشقق الخ فظهر أن السائل عن ذلك هو شعيب وهو الذي
فسره هو جابر وقد أخرج مسلم الحديث من طريق زيد بن أبي أنيسة عن أبي الوليد عن جابر موطأ
وفيه وأن يشترى النخل حتى يشقه والاشقاء أن يحجراً أو يصنراً أو يؤكل منه شيء وفي آخره فقال
زيد فقلت لعطاء أجمع جابر أريد كذا فقلت النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم وهو محتمل أن يكون
مراده بقوله هذا جميع الحديث فيدخل فيه التفسير ويحتمل أن يكون مراده أصل الحديث
لأن التفسير فيكون التفسير من كلام الراوي وقد ظهر من رواية ابن مهدي أنه جابر والله أعلم
ومما يقوى كونه مرعوعاً وقوع ذلك في حديث أنس أيضاً وفيه دليل على أن المراد به بدو الصلاح
قد رزأ عند ظهور الثمرة وسبب النهي عن ذلك خوف الغرر لكثرة الجوائح فيها وقد بين ذلك في
حديث أنس الآتي في الباب بعده فاذا أجزأت كل منها أمنت العاهة علمنا أي غالباً **(قوله)**
تحماراً وتصفاراً قال الخطابي لم يرد بذلك اللون الخاص من السفررة والحجرة وإنما أراد حجرة أو

أخبرنا عبد الله أخبرنا حماد
الطويل عن أنس رضي الله
عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى أن تباع ثمرة
النخل حتى ترحق * قال أبو
عبد الله يعني حتى تحمر
* حديثنا مسند حديثنا يحيى
ابن سعيد عن سليمان بن حبان
حديثنا شعيب بن مسعود قال
سألت جابر بن عبد الله
رضي الله عنه ما قال نهى
النبي صلى الله عليه وسلم أن
تباع ثمرة حتى تشقق فقل
وما تشقق قال تحماراً وتصفاراً
ويؤكل منها

* (باب بيع النخل قبل أن
يدو صلاحها) * حدثني
علي بن الهيثم حدثنا علي
حدثنا هشيم أخبرنا حميد
حدثنا أنس بن مالك رضي
الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه نهى عن بيع
التمر حتى يدو صلاحها
وعن النخل حتى يزهو قبل
وما يزهو قال بحمار أو بصنار
* (باب) * (أذاباع التمار قبل
أن يدو صلاحها ثم أصابته
عائقة فهو من البائع) * حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن - - - عن أنس
ابن مالك رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن بيع التمار حتى
ترهق فقبل له وما ترهق قال
حتى تحمر فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم رأيت إذا
منع الله التمر بكم ياخذكم
مال أخيه

صفر بكم وقد ذلك قال تحمار وتصنار قال ولو أراد اللون الخالص لقال تحمر وتصنر وقال
ابن التين التمتع قد مر لهم إلى الصفرة والجرة فأراد بقله تحمار وتصنار ظهوراً وأثل الجرة
والصفر قبل أن تشمع قال وإنما يقال تنعال في اللون الغير المتكسر إذا كان يتلون وأسكر هذا
بعض أهل اللغة وقال لا فرق بين تحمر وتصنر وتحمار وتصنار ويحتمل أن يكون المراد بالمبالغة في
احمرارها أو اصفرارها كما تقرر أن الزيادة تدل على التكثير والمبالغة * (تكميل) * قال الداودي
الشراح قول زيد بن ثابت كالمشورة بشيرهم أعلمهم تأويل من بعض نقله الحديث وعلى تقدير
أن يكون من قول زيد بن ثابت ففعل ذلك كان في أول الأمر ثم ورد الجزم بالنهي كما يشهد حديث ابن
عمر وغيره (قلت) وكان البخاري استشهد بذلك فرتب أحاديث الباب بحسب ذلك فافاد حديث
زيد بن ثابت بسبب النهي وحديث ابن عمر التصريح بالنهي رحدث أنس وجابر بيان الغاية التي
ينتهي إليها النهي * (قوله) * (باب) * (بيع النخل قبل أن يدو صلاحها) هذه الترجمة
معدودة لبيان حكم بيع الأصول والتي قبلها الحكم ببيع التمار (قوله) (علي بن منصور) غومن
كأشيوخ البخاري وإنما روى عنه في الجامع بواسطة وقع في نسخة المغاني في آخر الباب
قال أبو عبد الله كتبت أنا من معلى بن منصور الآتي لم أكتب عنه هذا الحديث (قوله) (حتى
يزهو) يقال زها النخل يزهو إذا ظهرت غمرته وسياق في الباب الذي بعده بلفظ حتى ترهق وهو
من أرهق ترهق إذا احترأ واصفر (قوله) (قيل وما يزهو) لم يسم السائل عن ذلك في هذه الرواية
ولا المسؤول وقدرناه اسمعيل بن جعفر كما سألنا بعد خمسة أبواب عن حميد وفيه قلباً لانس
ما زهوها قال تحمر وفي رواية مسلم من هذا الوجه فقلت لانس وكذلك رواه جعفر بن يحيى
القطان عن حميد لكن قال قبل لانس ما زهوها * (قوله) * (باب) * (أذاباع التمار قبل أن
يدو صلاحها ثم أصابته عائقة فهو من البائع) جئنا البخاري في هذه الترجمة إلى صحة البيع وإن لم
يدو صلاحها لكنه جعله قبل المصالح من ضمان البائع ومقتضاه أنه إذا لم ينسحب البيع صح
وهو في ذلك تابع للزهرى كما أورده عنه في آخر الباب (قوله) (حتى ترهق) قال الخطابي هذه
الرواية هي الدواب فلا يقال في النخل ترهق وإنما يقال ترهق لا غير وأثبت غيره ما نشأه فقال زها
إذا طالوا وكل وأزهى إذا احترأ واصفر (قوله) (فقبل وما ترهق) لم يسم السائل في هذه الرواية
ولا المسؤول أيضاً وقدرناه النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك بلفظ قبل يارسول
الله وما ترهق قال تحمر وهكذا أخرجه الخطابي من طريق يحيى بن أيوب وأبو عوانة من طريق
سليمان بن بلال كلاهما عن حميد وظاهره الرفع ورواه اسمعيل بن جعفر وغيره عن حميد موقوفاً
على أنس كما تقدم في الباب الذي قبله (قوله) (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت إذا منع الله
التمر الحديث) هكذا صرح مالك برفع هذه الجملة وتابعه محمد بن عباد عن الدراودي عن حميد
مقتصر على هذه الجملة الأخيرة فوجزئنا الدارقطني وغير واحد من الحفاظ بأنه أخطأه وبذلك
جزم ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه وأبي زرعة والخطاط في رواية عبد العزيز بن محمد بن عبد الله فقد
رواه إبراهيم بن حمزة عن الدراودي كرواية اسمعيل بن جعفر الآتي ذكرها ورواه معمر بن
سليمان وبشر بن الفضل عن حميد فقال فيه قال أف رأيت الخ قال فلا أدري أنس قال لم يستحل
أحدث به عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه الخطيب في المدرج ورواه اسمعيل بن جعفر

عن حميد فطنه على كلام أنس في تفسير قوله تهني وظاهره الوقف وأخرجه الجوزقي من طريق
يزيد بن هرون والخطيب من طريق أبي خالد الأجر كلاهما عن حميد بلفظ قال أنس أرايت أن
منع الله الثمرة الحديث ورواه ابن المبارك وهشيم كاتقدم أنما عن حميد فلم يذكرهما هذا التسدير
المتخلف فيه وتابعهما جماعة عن أصحاب حميد عنه في ذلك (قلت) وليس في جميع ما تقدم ما يمنع
أن يكون التفسير مرفوعا لأن مع الذي رفعه زيادة على ما عند الذي وقفه وليس في رواية الذي
وقفه ما ينفى قول من رفعه وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ما يشوي رواية الرفع في
حديث أنس ولنظنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو بعث من أخيك ثم أفاضلته عاثة فلا
يحل لك أن تأخذ منه شيئا ثم تأخذ مال أخيك بغير حق واستدل بهذا على وضع الجوايع في الثمر
بشترى بعدد وصلاته ثم تصيبه جائحة فقال مالك أضع عنه الثالث وقال أحمد وأبو عيسى يضع
الجميع وقال الشافعي والليث والكوفيون لا يرجع على البائع بشي وقالوا الغارود وضع الجائحة
فإذا أذابت الثمرة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع فيحصل مطلق الحديث في رواية جابر
على ما قبله في حديث أنس والله أعلم واستدل الطحاوي بحديث أبي سعيد أصاب رجل في غدار
اتباعه فأكثرت منه فقال النبي صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك فاعادته فقال خذوا
ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال لم يطل دين الغرماء بنهاب
الثمار وفهم باعتهم لم يؤخذ الثمن منهم بل على أن الأمر بوضع الجوايع ليس على عومه والله
أعلم وقوله لم يستحل أحدكم مال أخيه أي لو تلف الثمرة لاتفق في مقابله العوض فكيف
يأكله بغير عوض وفيه اجراء الحكم على الغالب لأن تطرق التلف إلى ما بدو صلاحه ممكن وعدم
التطرق إلى ما لم يبدو صلاحه ممكن فأنط الحكم بالغالب في الحالتين (قوله) وقال الليث حدثني
يونس (الح) هذا التعليق وصله الذهبي في الزهريات وقد تقدم الحديث عن يحيى بن بكير عن
الليث عن عقيل بهذا وأعم منه والغرض منه هذا كاستنباط الزهري للحكم المتخرج به من
الحديث (قوله) باب ثمراء الطعام إلى أجل ذكر فيه حديث عائشة في شرائه صلى
الله عليه وسلم طعاما إلى أجل وسأني الكلام عليه مستوفى في الرهن إن شاء الله تعالى (قوله)
باب إذا أراد بيع ثمر بقر خير منه أي ما يصنع ليسلم من الربا (قوله) عن عبد الحميد
بجم مفتوحة بعد هاجم ومن قاله بالهمزة ثم الميم فقد خفف وسأني ذلك في الوكالة (قوله)
عن عبد الحميد بن سهيل بن عبد الرحمن زادني الوكالة من هذا الوجه ابن عوف (قوله) عن
سعيد بن المسيب في رواية سليمان بن بلال عن عبد الحميد أنه سمع سعيد بن المسيب أخرجه
المصنف في الاعتصام (قوله) عن أبي سعيد وعن أبي هريرة في رواية سليمان إن أباسعيد وأبا
هريرة حدثاه قال ابن عبد البر ذكر أبي هريرة لا يوجد في هذا الحديث إلا بعد المجيد وقد رواه
قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد وحده وكذلك رواه جماعة من أصحاب أبي سعيد عنه
(قلت) رواية قتادة أخرجه النسائي وابن حبان من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه ولكن
سماها مغاربا سيق قصة عبد الحميد وسبق قتادة يشبه سابق عقبة بن عبد الغفار عن أبي سعيد
كما سأني الإشارة إليه في الوكالة (قوله) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على
خير في رواية سليمان المذكورة بعث أخا بني عدى من الأنصار إلى خيبر فامرهم عليها

وقال الليث حدثني يونس
عن ابن شهاب قال لو أن
رجلا ابتاع ثمرا قبل أن يبدو
صلاحه ثم أصابته عاثة
كان ما أصابه على ربه أخبرني
سالم بن عبد الله عن ابن عمر
رضي الله عنهما أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تبيعوا الثمرة حتى
يبدو صلاحها ولا تبيعوا
الثمر بالتمر (باب) شراء
الطعام إلى أجل حدثنا
عمر بن حفص بن غياث
حدثنا أبي حدثنا الأعش
قال ذكرنا عند إبراهيم الرهن
في السلف فقال لا بأس به ثم
حدثنا عن الأسود عن
عائشة رضي الله عنها أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم اشترى طعاما من
يهودي إلى أجل فرهنه
درعه (باب) إذا أراد
بيع ثمر بقر خير منه حدثنا
قتيبة عن مالك عن عبد
الحميد بن سهيل بن عبد
الرحمن عن سعيد بن المسيب
عن أبي سعيد الخدري وعن
أبي هريرة رضي الله عنهما
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم استعمل رجلا على خير

وأخرجه أبو عوانة والدارقطني من طريق الدراوردي عن عبد المجيد فسماه سوادين غزبة وهو
 بفتح السين الميملة وتحتفد الواو وفي آخره دال مهملة وغزبة بعين ميملة وزاى وخمسة مثله
 بوزن عطية وسيماني ذكر ذلك في المغازي في غزوة خيبر **(قوله)** بفتح حبيب بيمين ونون وتحتانية
 وموحدة وزن عظيم قال مالك هو الكيس وقال الطحاوي هو الطبيب وقيل الصلب وقيل الذي
 أخرجه حشفه ورديته وقال غيرهم هو الذي لا يخطأ بغيره بخلاف الجمع **(قوله)** بالصاعين
 زاد في رواية سليمان بن الجمع وهو بفتح الجيم وسكون الميم التمر المختلط **(قوله)** بالثلاث **(كذا)**
 للآكثر والقباسي بالثلاثة وكلاهما جائز لأن الصاع يدكروا ثوث **(قوله)** لا تفعل زاد سليمان
 ولكن مثلاً بمثل أى بيع المثل بالمثل وزاد في آخره وكذلك الميزان وكذا وقع ذكر الميزان في
 الطريق التي في الوكالة أى في بيع ما يوزن من المتكاثرة مثله قال ابن عبد البر كل من روى عن
 عبد المجيد هذا الحديث ذكر فيه الميزان سوى مالك **(قلت)** وفي هذا الحصر نظر لمافي الوكالة
 وهو أمر مجمع عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه كل يقول على أصله أن كل ما دخله الرابن جهة
 التفاضل فالكيل والوزن فيه واحد ولكن ما كان أصله الكيل لا يباع الكيل وكذا الوزن ثم
 ما كان أصله الوزن لا يبيع أن يباع بالكيل بخلاف ما كان له الكيل فان بعضهم يبيع فيه
 الوزن ويقول ان المائنة تدرك بالوزن في كل شيء قالوا اجعوا على أن التمر بالتمر لا يجوز بيع
 بعضه ببعض الا مثلاً بثل وسواء فيه الطبيب والدون وأنه كانه على اختلاف أنواعه جنس واحد
 قال وأما سكوت من سكبت من الرواة عن فسخ البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع اما
 دخولا واما كنهان ذلك معلوم وقد ورد الفسخ من طريق أخرى كانه يشترى ما أخرجه مسلم
 من طريق أبي أنسرة عن أبي سعيد نحو هذه القصة وفيه فقال هذا الرافضيه قال ويحتمل تعدد
 القصة وأن القصة التي لم يقع فيها الرذ كانت قبل تحرير باب الفضل والله أعلم **(وفي)** الحديث قيام
 عذرمين لا يعلم التحريم حتى يعلم وفيه جواز الرق بالنفس وترك الحمل على النفس لاختيار كل
 الطبيب على الردي مختلفا لمن منع ذلك من المتزهدين واستدل به على جواز بيع العينة وهو
 أن يبيع السالعة من رجل يتقدم بشره بامنه باقل من الثمن لانه لم يخص بقوله ثم اشترى بالدرهم
 جنبيا غير الذي باعه الجمع وتعقب بانه مطلق والمطلق لا يشمل ولكن يبيع فماذا عمل به في صورة
 سقط الاحتجاج به فيما عداها ولا يبيع الاستدلال به على جواز الشراء ممن باعه تلك السلعة
 بعينها وقيل ان وجه الاستدلال به لذلك من جهة ترك الاستفصال ولا يخفى ما فيه وقال القرطبي
 استدلل بهذا الحديث من لم يقل بسد الذرائع لان بعض صور هذا البيع يؤدى الى بيع التمر بالتمر
 متفاضلا ويكون الثمن لغوا قال ولا حجة في هذا الحديث لانه لم ينص على جواز شراء التمر الثاني
 ممن باعه التمر الاول ولا تناوله ظاهر السابق به وموه بل باطلاقة والمطلق يحتمل التقييد اجمالا
 فوجب الاستفسار واذ كان كذلك فتنقيده باذى دليل كاف وقد دل الدليل على سد الذرائع
 فلو كان هذه البوراة ممنوعة واستدل بعضهم على الجواز بما أخرجه سعيد بن منصور من طريق
 ابن سيرين أن عمر خطب فقال ان الدرهم بالدرهم سواء وسواء يد يد فقال له ان عوف فنعطى
 الجنب وناخذ غيره قال لا ولكن اتبع هذا عرضا فاذا قبضته وكان له فيه نية فاهضم ما شئت وخذ
 أى تقدست واستدل أيضا بالاتفاق على أن من باع السلعة التي اشترىها ممن اشترىها ممن بعد

جناه بفتح حبيب فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اكل غزيرة هكذا قال
 لا والله بارى ول الله اننا أخذ
 الصاع من هذا الصاعين
 والصاعين بالثلاث فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا تفعل بيع الجمع بالدرهم
 ثم اتبع بالدرهم جنبيا

مدة فالبيع صحيح فلا فرق بين التبعيل في ذلك والتأجيل فدل على أن المعتبر في ذلك وجود الشرط في أصل العقد وعدمه فإن تشارط على ذلك في نفس العقد فهو باطل وأقبله ثم وقع العقد بغير شرط فهو صحيح ولا يخفى الورع وقال بعضهم ولا يضر إرادة الشراء إذا كان بغير شرط وهو يكن أراد أن يربى بأمره ثم عدل عن ذلك فغدا وتزوجها فانه عدل عن الحرام إلى الحلال بكلمة الله التي أباحها وكذلك البيع والله اعلم وفي الحديث جواز اختيار طيب الطعام وجواز الوكالة في البيع وغيره وفيه أن البيوع الفاسدة ترد وفيه حجة على من قال إن بيع الربا جائز باصلا من حيث أنه بيع ممنوع بوصفه من حيث أنه ربا فعلى هذا يسقط الربا ويصح البيع قاله القنطري قال ووجه الرد أنه لو كان كذلك لما ردد النبي صلى الله عليه وسلم هذه الصفة ولا أمره بالزيادة على الصاع **(قوله)** من باع غنلا قد أبرت أو أراض من روعة أو إجارة أي أخذ شيئا مما ذكره بآجارة والتخل اسم جنس يدكر ويؤنث والجمع تخيل وقوله أبرت ضمير الهمزة وكسر الموحدة تخنفا على المشهور ومشددا والرافعة فتحة يقال أبرت التخل أبره أو أبروزن أكلت الشيء أكله أو كلاً وقال أبرته لتشد يد أو بره تأبير أو وزن علمته العلم تعلموا والتأبير التشقيق والتلقيح ومعناه شق طلع الخلة الأنثى ليدرك فيه شيء من طلع الخلة الذكرو الحكم مستقر بمجرد التشقيق ولو لم يضع فيه شيئا وروى مسلم من حديث طلحة قال مررت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوم على رؤس التخل فقال ما يصنع هؤلاء قالوا يلتعنون فيجعلون الذكرفي الأنثى فيلقح الحديث **(قوله)** وقال ابن ابراهيم يعني ابن موسى الرازي وهشام شيخه هو ابن يوسف الصنعاني **(قوله)** أيما تخل هكذا رواه ابن جريج عن نافع موقوف قال البيهقي ونافع يروى حديث التخل عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث العبد عن ابن عمر عن عمر موقفا **(قلت)** وقد أسند المؤلف حديث العبد مرفوعا كما سمي في التبيين عليه في مكاب الشرب والحرف لم يروه غير ابن جريج والرواية الموصولة ذكرها مالك والليث كما ترا في هذا الباب وفي الباب الذي يلي الباب الذي بعده ووصل مالك والليث وغيرهما عن نافع عن ابن عمر قصة التخل دون غيرها واختلف على نافع وسالم في رفع عماد التخل فرواه الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعا في قصة التخل والعبد ما هكذا أخرجه الحنابلة عن الزهري وخاله منهم سفيان بن حسين فزاد فيه ابن عمر عن عمر مرفوعا لم يسمع إلا حديث أخرجه النسائي وروى مالك والليث وأيوب وعبد الله بن عمر وغيرهم عن نافع عن ابن عمر قصة التخل وعن ابن عمر عن عمر قصة العبد موقوفة كذلك أخرجه أبو داود ومن طريق مالك بالاسنادين ابن عساكر في الشرب من طريق مالك في قصة العبد موقوفة وجرم مسلم والنسائي والدارقطني بترجيح رواية نافع المنسلة على رواية سالم ومال على بن المديني والبخاري وابن عبد البر أن جميع رواية سالم وروى عن نافع رفع القصتين أخرجه النسائي من طريق عبد ربه بن سعيد عنه وهو وهم وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال ما هو إلا عن عمر شأن العبد وهذا يدفع قول من صحح الطريقين وجوز أن يكون الحديث عند نافع عن ابن عمر على الوجهين **(قوله)** وكذلك العبد والحرف (يشير بالعبد إلى حديث من باع عبدا وله مال فإله البائع الآن يشترط المتاع وصورة تشبيهه بالتخل من جهة

* (باب من باع غنلا قد أبرت أو أراض من روعة أو إجارة) * قال أبو عبد الله وقال لي ابراهيم أخبرنا هشام أخبرنا ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة يخبر عن نافع مولى ابن عمر أنهما تخل بيعت قد أبرت لم يذكر الثمر قاله للسفي أبرها وكذلك العبد والحرف سمى له نافع هؤلاء الثلاثة * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

الزوائد في كل منهما وأما الحرث فقال القرطبي ابار كل شيء بحسب ما جرت العادة أنه اذا فعل فيه
 بنبت ثمرة وانعدت فيه ثم قد يعبر به عن ظهور الثمرة وعن انعقادها وان لم يقبل فيها شيء **قوله**
 من باع فضلا قد أبرت في رواية نافع الا كتبه بعد يسير أعيار رجل أبر فضلا ثم باع أصلها الخ وقد
 استدلل بنطوقه على أن من باع فضلا وعليها ثمرة مؤبرة لم تدخل الثمرة في البيع بل تستقر على ملك
 البائع وبه رحمه على أنها اذا كانت غير مؤبرة أنها تدخل في البيع وتكون للمشتري
 وبذلك قال جمهور العلماء والفهم الاوزاعي وأبو حنيفة فقال لا تكون للبائع قبل التأبير
 وبعده وعكس ابن أبي ليلى فقال تكون للمشتري مطلقا وهذا كله عند اطلاق بيع النخل
 من غير تعرض للثمرة فان شرطها المشتري بأن قال اشترت النخل بغير ثمرها كانت للمشتري وان
 شرطها البائع لنفسه قبل التأبير كانت له وخالف مالك فقال لا يجوز شرطها للبائع فالخالف
 أنه يستفاد من منطوقه حكمان ومن مفهومه حكمان أحدهما بمفهوم الشرط والآخر بمفهوم
 الاستثناء قال القرطبي القول بذليل الخطاب يعني بالمفهوم في هذا ظاهر لأنه لو كان حكمه غير
 المؤبرة حكم المؤبرة لكان تقييده بالشرط لغو الفائدة فيه **قوله** لا يشترط في التأبير أن
 يؤبره أحد بل لو تأبير بنفسه لم يتكلف الحكم عند جميع القائلين به **قوله** الآن يشترط المتاع
 المراد بالمتاع المشتري بقريشة الاشارة الى البائع بقوله من باع وقد استدلل بهذا الاطلاق
 على أنه يلزم اشتراط بعض الثمرة كما يصح اشتراط جميعها وكأنه قال الآن يشترط المتاع شيئا
 من ذلك وهذه هي السكينة في حذف المفعول وانفراد البائع في القاسم فقال لا يجوز له شرط بعضها
 واستدلل به على أن المؤبر يختالف في الحكم غير المؤبر وقال الشافعية لو باع نخلة بغير ثمرها مؤبر
 وبعضها غير مؤبر فالجميع للمائع وان باع نخلتين فكذلك يشترط اتحاد الصنفين فان أوفد لكل
 حكمه وبشرط كونهما في بستان واحد فان تعدد فلكل حكمه ونص أحمد على أن الذي يؤبر
 للبائع والذي لا يؤبر للمشتري وجعل المالكية الحكم للأغلب وفي الحديث جواز التأبير
 وأن الحكم المذكور مختص بآثار النخل دون ذكوره وأما ذكره للبائع نظرا الى المعنى ومن
 الشافعية من أخذ بظاهر التأبير فلم يفرق بين أن يؤبر كرواختلفوا فيما لو باع نخلة وبقيت ثمرة
 له ثم خرج طلع آخر من تلك النخلة فقال ابن أبي هريرة هو للمشتري لانه ليس للبائع الا ما وجد
 دون ما لم يوجد وقال الجمهور هو للبائع لكونه من ثمرة المؤبر دون غيرها ويستفاد من
 الحديث أن الشرط الذي لا يناق مقتضى العقد لا يفسد البيع فلا يدخل في النهي عن بيع
 وشرط واستدل الطحاوي بحديث الباب على جواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها واحتج بمذهب
 الذي حكينا في ذلك وقد تعقبه البيهقي وغيره بأنه يستدل بالنهي عن بيع ما ورد فيه حتى اذا جاء
 ما ورد فيه استدلل بغيره عليه كذلك فبستدل لجواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بحديث التأبير
 ولا يعمل بحديث التأبير بل لا فرق عنده كما تقدم في البيع قبل التأبير وبعده فان الثمرة في ذلك
 للمشتري سواء شرطها البائع لنفسه أو لم يشترطها والجمع بين حديث التأبير وحديث النهي عن
 بيع الثمرة قبل بدو صلاحها سهل بأن الثمرة في بيع النخل تابعة للنخل وفي حديث النهي مستقلة
 وهذا واضح جدا والله أعلم بالصواب **قوله** باب بيع الزرع بالطعام كقوله ذكر فيه
 حديث ابن عمر في النهي عن المزانية وفيه وان كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام قال ابن بطال أجمع

قال من باع فضلا قد أبرت
 فثمرتها للبائع الآن يشترط
 المتاع **باب** بيع الزرع
 بالطعام كقوله **قوله** حديثنا قتيبة
 حدثنا الليث عن نافع عن
 ابن عمر رضي الله عنهما قال
 نهى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن المزانية أن
 يبيع ثمر حائطه ان كان
 نخلاً ثم كلاً وان كان كروماً
 أن يبيع به زبيب كلاً وان كان
 زرعاً أن يبيع به بكيل طعام
 روى عن ذلك **قوله**

(باب بيع النخل باصله)

* حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا
الليث عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهم أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال أيها
امرئ أرتخذا ثم باع أصلها
فلذلك أبرغ النخل الآن
يشترط المبتاع * (باب بيع
الخاضرة) * حدثنا الحق
ابن وهب حدثنا عمر بن يونس
حدثنا أبي قال حدثني
يعقوب عن أبي طلحة الانصاري
عن أنس بن مالك رضي الله
عنه قال قال النبي رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن
الحاقلة والخاضرة والملاسة
والمناذلة والمزابنة * حدثنا
قتيبة حدثنا محمد بن
جعفر عن حماد عن أنس
رضي الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم نهى عن بيع
ثمر التمر حتى يزهو فقلنا لأنس
ما زهوها قال نعم وتوفر
أرأيت أن يمنع الله الثمر
تستحل مال أخيه * (باب
بيع الجاروأكله) * حدثنا
أبو الوليد هشام بن عبد الملك
حدثنا أبو عوانة عن أبي
بشر عن مجاهد عن ابن عمر
رضي الله عنهما قال كنت
عند النبي صلى الله عليه
وسلم وهو يأكل ثمرا فقل
من الشجر شجرة كل رجل
المؤمن فأردت أن أقول هي
النخلة فإذا أنا أحدثهم

العلماء على أنه لا يجوز بيع الزرع قبل أن يقطع بالطعام لأنه بيع ثمرة لم يولد وأما بيع رطب
ذلك بيابه بعد القطع وأمكن المأثلة فالجوز ولا يجوز بيع شيء من ذلك بحسبه لامتصاصه
ولا امتثالاً انتهى وقد تقدم البحث في ذلك قبل أبواب واحتج الطحاوي لأبي حنيفة في جواز
بيع الزرع الرطب بالحب اليابس بأنهم أجمعوا على جواز بيع الرطب بالرطب مثلاً بمنزل مع أن
رطوبة أحدهما ليست كطوية الآخر بل تختلف باختلاف تباينها وتذهب بأنه قياس في مقابلته
القص فهو فاسد وبأن الرطب للرطب وإن تفاوت لكنه نقصان يسير يعني عنه لثقله بخلاف
الرطب بالثمر فإن تفاوتاً تفاوت كثيراً والله أعلم **(قوله ما)** بيع النخل بأكله ذكره
حديث ابن عمر في التآخير وقد تقدم البحث فيه قبل بيابه وأوردناه عن رواية الليث عن نافع
بالخطأ أي امرئ أرتخذا ثم باع أصلها قال ابن بطال ذهب الجمهور إلى منع من اشتري النخل وحده
أن يشتري ثمرة قبل بدو صلاحه في صفقة أخرى بخلاف ما لو اشتراه تبعاً للنخل فيجوز وروى ابن
القاسم عن مالك الجوز طلقاً قال والآخر أولى بمعوم انتهى عن ذلك **(قوله ما)**
بيع الخاضرة بالخام ولضاد المعجمتين وهي متعاقبة من الخاضرة والمراد بيع الثمار والخجوب
قبل أن يندو صلاحها **(قوله)** حدثنا الحق بن وهب أي العلاف الواسطي وهو ثقة ليس له
ولا شيخه ولا تلميذ في البخاري غير هذا الموضع **(قوله)** حدثنا عمر بن يونس حدثنا
أبي هو يونس بن القاسم البجلي عن أبي حنيفة وثقه يحيى بن معين وغيره وهو قليل
الحديث **(قوله عن الحاقلة)** قال أبو بصير يبيع الطعام في سبيله بلزمه أخوه من الحقل
وقال الليث الحقل لزرع إذا تشعب من قبل أن يغلظ سوقه والمنه عن بيع الزرع قبل
ادراكه وقيل يبيع الثمر قبل بدو صلاحها وقيل يبيع ما في رؤس النخل لتمر وعن مالك حوكر
الأرض بالخطئة أو يبيع طعام أو أدام والمثمر ورأى الجماعة كراء الأرض بضم ما تبت
وسمى في البحث فيه في كتاب المزاريعة أن شاء الله تعالى وقد تقدم الكلام على الملاسة والمناذلة
في بابيه وكذلك المزابنة زاد الاسماعيلي في روايته قال يونس بن القاسم والخاضرة يبيع الثمار
قبل أن تظم ويباع الزرع قبل أن يندو ويترك منه وللحاوي قال عمر بن يونس فسر لي أبي في
الخاضرة قال لا يشتري من ثمر النخل حتى يوفع بمحرو أو يضر ويباع الزرع الأخضر مما يجد
بطنا بعد بطن بمحارهم بمعرفة الحكم فيه ونذا جازة الحنفية مطابقة لثبوت الخيار إذا اختلف
وعدم مالك يجوز إذا بدا صلاحه ولا يشتري ما يجتهد منه بعد ذلك حتى يتطوع ويغفر الثمر في
ذلك للعاجلة شبهه بجواز كراء خدمة العبد مع أنه اجتهد ويختلف وبكراء المراجعة مع أن
لبنها يجتهد ولا يدري كم يشرب منه الغنبل وعندنا إمامة يصح بدو صلاحه مطابقة لثبوت
يصح بشرط القطع ولا يصح بيع الحب في مثله كالجوز والوز ثم ذكر في الباب حديث أنس في
التمهي عن بيع ثمر النخل حتى يزهو وقد تقدم البحث فيه قريباً **(قوله ما)**
بيع الجاروأكله بضم الجيم وتشديد الميم هو قلب النخلة وهو معروف ذكره حديث ابن
عمر عن الشجر شجرة كل رجل المؤمن وقد تقدمت مباحثته في كتاب العلم وأيسر فيه ذكر البيع
لكن الأكل منه يقتضي جواز بيعه قاله ابن المنبر ويقل أن يكون أشار إلى أنه لم يجد حدثنا
على شرطه يدل بمطابقته على بيع الجار وقال ابن بطال بيع الجار وأكله من المباحات بلا

على نياتهم ومذاهمهم المشورة * وقال شريح للغزاليين سنتكم بينكم وقال عبد الوهاب عن أيوب عن محمد بن أبي أسود العشرة بأحد عشر وأخذنا نفقة رجلا وقال النبي صلى الله عليه وسلم لهند خذي ما يكتفي ولبك بالعروف وقال تعالى ومن كان فقيرا فليأكل بالعرف واكثر الحسن من عبد الله بن مرداس جارا فقال بكم قال بنو انسين فركبه ثم جاء مرة أخرى فقال الجار الجار فركبه ولم يشارطه فبعث الله بنصف درهم * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبيد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم أبوطيبة ذاهرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم يصاع من تمر وأمر أهل أن يحفظوا عنه من خراجه * حدثنا أبو عبيد حدثنا سفيان عن هشام عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت هذأمم ما أوتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أبياسفيان رجل صحيح فهل

خلاف وكل ما انتفع به الاكل فبيعه جائز (قلت) فائدة الترجمة رفع توهم المنع من ذلك لانه قد يظن افسادا واشاعة وليس كذلك وفي الحديث أكل النبي صلى الله عليه وسلم بحضرة القوم فبيد ذلك على من كره اظهار الاكل واحتجب اخفاه قياسا على اخفاه مخبر حبه * (قوله) باب من أجرى امر الامصار على ما يتعارفون بينهم في البيع والاجارة والكيل والوزن وسنهم على نياتهم ومذاهمهم المشورة قال ابن المبر وغيره مقصود به هذه الترجمة اثبات الاعتماد على العرف وأنه يقضى بدعي ظواهر الانفاظ ولو أن رجلا وكل رجلا في بيع سلعة فباعها بغير النقد الذي عرف الناس لم يجز وكذا الوباغ موزونا أو مكيلا بغير الكيل أو الوزن المعتاد وذكر القاضي الحسين من الشافعية أن الرجوع الى العرف أحد القواعد الخمس التي ينبغي علمها الفتية فيها الرجوع الى العرف في معرفة أسباب الاحكام من الصفات الإضافية كغرضية النفقة وكبرها وغالب الكفاية في الحية ونادرها وقرب منزله وبعده وكثرة فعل أو كرهه فقلته في الصلاة ومقابلا بعوض في البيع وعينا أو غير مثل ومهر مثل وكف من كاح وموتة ونفقة وكسوة وسكنى وما يليق بال شخص من ذلك ومنها الرجوع اليه في المقادير كالحيض والظهار وأكثر مدة الحمل ومن البأس ومنها الرجوع اليه في فعل غير منضبط يترتب عليه الاحكام كاحياء الموات والاذن في الضيافة ودخول بيت قريب وتبسط مع صديق وما بعد قبضا أو ايداعا وهبة ورغبا وحفظا وديعة وانفاعا عارية ومنها الرجوع اليه في أمر شخص كالنفاذ الايمان وفي الوقف والوصية والتمريض ومقادير المكاييل والموازين والذود وغير ذلك (قوله) وقال شريح للغزاليين بالجمعة وتشديد الزاني (قوله) سنتكم بينكم أي جائز وهو هذا على أن يقرأ سنتكم برفع ويحتمل أن يقرأ بالنصب على حذف فعل أي الزمان وهذا أصله سيد بن منصور من طريق ابن سيرين أن ناسا من الغزاليين اختصموا في الشريعة في شيء كان بينهم فقالوا ان سنتنا بيننا كذا وكذا فذلل سنتكم بينكم * (تبسبه) ووقع في بعض نسخ الصحيح سنتكم بينكم رجلا وقوله رجلا النفقة زائدة لا معنى لها هنا وانما هي في آخر الاثر الذي بعده (قوله) وقال عبد الوهاب هو ابن عبد الحميد عن أيوب عن محمد هو ابن سيرين وهذا أصله أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الوهاب هذا (قوله) لا بأس بالعشرة بأحد عشر أي لا بأس أن يبيع ما اشتراه بمائة دينار مثلا كل عشرة منها بأحد عشر فيكون رأس المال عشرة والربح دينار قال ابن بطلال أصل هذا الباب بيع الصبرة كل فقير يترحم من غير أن يعلم مقدار الصبرة فاجازه قوم ومعه آخرون (قلت) وفي كون هذا الشرع هو المراد من أثر ابن سيرين نظرا لا يخفى وأما قوله وأخذنا نفقة رجلا فاختلفوا فيه فقال مالك لا يأخذ الا فله تأخير في السلعة كالصبيغ والخياطة وأما جرة العسار والبي والشدة فلا قال فان أثر بيعه المشتري على ماله تأخير له جازا إذا رضى بذلك وقال الجمهور للبائع أن يحسب في المراجعة جميع ما صرفه ويقول قام على تكذا ووجه دخول هذا الاثر في الترجمة الاشارة الى أنه اذا كان في عرف البلد أن المشتري بعشرة دراهم يبيع بأحد عشر فبعه المشتري على ذلك العرف لم يكن به بأس (قوله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لهند خذي ما يكتفي ولبك بالعرف أي بنت عتبة تزوج أبي سفيان ونذرت كفضتها موصولة في الباب (قوله) واكثر الحسن أي البصري (من عبد الله بن مرداس جارا الخ) وصله سعيد بن منصور وعن

بهذا وقال في كل ما لم يقسم
الزهرى * (باب اذا اشترى
شيئا بغيره بغير اذن فرضي) *
حدثنا يعقوب بن ابراهيم
حدثنا ابو عاصم اخبرنا بن
جرير قال اخبرني موسى
ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال خرج
ثلاثة من ارضهم فاصابهم
المطر فدخلوا في غاري جبل
فانطحت عليهم حجرة قال
فقال بعضهم لبعض ادعوا
الله بأفضل عمل اعلموه فقال
أحدهم اللهم اني كان لي
أولاد شيخان كبيران
فكنت أخرج تأري ثم أجي
فأحلب فأجي بالحلاب فأتى
به أبوي فشيروا ثم ألقى
الصبي وأهمل وأمرأتى
فأجست ليلتي فحلت فإذا
هما نائمان قال فكبرت أن
أوقظهما بالصبي فصاغون
عند رجل فلم يزل ذلك دأبي
وذا بهما حتى طلع الفجر
اللهم ان كنت تعلم أي فعلت
ذلك ابتغاء وجهك فافرج
عني ربة تزي منها السماء
قال فنرجع عنهم وقال الآخر
اللهم ان كنت تعلم أي كنت
أحب امرأة من بنات عبي

مسند عن بشر بن الفضل عنه ووقع عند السرخسي في رواية عبد الرزاق وفي رواية عبد الواحد
في الموضوعين كل مال وللباقين كل ما في رواية عبد الواحد وكل مال في رواية عبد الرزاق
وقد رواه اسحق عن عبد الرزاق باللفظ قضى بالشفعة في الاموال ما تنقسم وهو ربيع رواية غير
السرخسي والله أعلم قال الكرماني التفرق بين هذه الثلاث يعني قوله تابعه وقال ورواه أن
المتابعة أن يروي الراوي الآخر الحديث بعينه والرواية انما تستعمل عند المذاكرة والقول أهم
وما دعه من الاتحاد في المتابعة مردد فانهم أعلمهم أن تكون باللفظ أو بالمعنى وحصره الرواية
في المذاكرة مردود أيضا فان في هذا الكتاب ما عبر عنه بقله ورواه فلان ثم أسنده هو في موضع
آخر بصفة حدثنا أو ما الذي هنا بخصوصه فعبد الرحمن بن اسحق ليس على شرطه ولذلك حذفه مع
كونه أخرج الحديث عن مسدد الذي وصله عن عبد الرحمن **(قوله ما)** اذا اشترى
شيئا بغير اذنه فرضي هذه الترجمة معودة لبيع الفضولي وقد مال البخاري فيها الى الجواز
وأورد فيه حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين انطقت عليهم الخنزيرة في الغار وسألت شريحه في
أواخر أحاديث الانبياء وموضع الترجمة منه قول أحدهم اني استأجرت أجيرا بفرق من ذرة
فأعاديسه فأني فعمدت الى الشرق فزعمته حتى اشترت منه بقرا وراعيها فان فيه تصرف الرجل
في مال الاجير بغير اذنه ولكنه لما فرغ له وغناه أعطاه أخذه ورثي وطريق الاستدلال به يفتي على
أن شرع من قبلنا شرع لنا والجمهور على خلافه والخلاف فيه شهر لكن بتقرير أن النبي صلى الله
عليه وسلم ساقه مساق المدح والثناء على فاعله وأقره على ذلك ولو كان لا يجوز لزم فيه هذا الطريق
يصح الاستدلال به لا بمجرد كونه شرع من قبلنا وفي انقصار البخاري على الاستنباط لهذا الحكم
به هذه الطريق دلالة على أن الذي أخرجه في فضل الخيل من حديث عروة الباق في قصة سبعة
الشاة لم يقصده الاستدلال لهذا الحكم وقد أجيب عن حديث الباب بأنه يحتل أنه استأجره
بفرق في الذمة ولمعارض عليه التفرق فلم يقصده استمر في ذمة المستأجر لان الذي في الذمة لا يتعين
الانقباض فلما تصرف فيه المالك صح تصرفه سواء اعقده لنفسه أو لاجير ثم انه تبرع بما جفع
منه على الاجير برضا منه والله أعلم قال ابن بطال وفيه دليل على صحة قول ابن القاسم اذا أودع
رجل رجلا طعاما فباعه المودع بمن فرضي المودع فله الخيار ان شاء أخذ الثمن الذي باعه به وان
شاء أخذه مثل طعامه ومنع أشهب قال لانه طعام بطعام فيه خيار واستدله بالآتي وفي قوله ان
من غصب فحقا زعمه ان كل ما أخرجت الارض من القمح فهو لصاحب الحنطة وسألت بقية
الكلام على هذا النوع وما يتعلق به مع الكلام على بقية فوائد حديث أهل الغاري وأخر
أحاديث الانبياء وقوله في هذه الطريق اخبرنا بن جرير اخبرني موسى بن عقبة عن نافع فيه
ادخال الواسطة بين ابن جرير ونايف وابن جرير قد جمع الكثير من نافع فقصه دلالة على قلة
تدليس ابن جرير وروايته عن موسى من نوع رواية الاقران وفي الاسناد ثلثة من التابعين

كاشد ما يجب الرجل النساء فثالث لا تنال ذلك منها حتى تعلم امانة دشارفعت فيها حتى جمعها فلما قعدت في
بين رجلها قالت اتق الله ولا تنقض الخاتم الا بجهة فممت وتركته فان كنت تعلم أي فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا فرجة قال
فخرج عنهم الثلثين وقال الآخر اللهم ان كنت تعلم أي استأجرت أجيرا بفرق من ذرة فأعطيته وأي ذلك أن يأخذ فعمدت الى
ذلك التفرق فزعمته حتى اشترت منه بقرا وراعيها ثم أعاديسه فأني فعمدت الى تلك التفرق وراعيها فقال
أنسهرني بن قال فقلت ما أسهرني بك ولكنك المالك اللهم ان كنت تعلم أي فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا فكشف عنهم

فإنسق وقوله في المتن الحلاب بكسر الميم والمهملة وتحفيف اللام آخره موحدة الأنا الذي يجعل فيه
 أو المراد اللبن وقوله يتضاغون بمعنى أن أي بما كونه من الضغائر وهو الكلاء صوت وقوله فرجة
 يضم الفاء ويجوز الفتح والفتح تقدم في الزكاة والذرة بضم المعجمة وتحذف الزايم معروف
قوله باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب قال ابن بطال معاملة الكفار
 جائزة لا يبيع ما يمتنع به أهل الحرب على المسلمين واختلف العلماء في مباحة من غالب ماله الحرام
 وحجته من رخص فيه قوله صلى الله عليه وسلم للمشرك أي ما أم حبة وفيه جواز بيع الكافر
 وأثبت ملكه على ما في يده وجواز قبول الهدية منه وسأني حكم هدية المشركين في كتاب الهبة
 (قلت) وأورد المصنف فيه حديث الباب بإسناده هذا ثم ساء فأنه وبأنى الكلام عليه هناك
 إن شاء الله تعالى وقوله فيه مشاهن بضم الميم وسكون المعجمة بعدها مهملة وآخره نون ثقيلة أي
 طويل شعب الشعر وسأني تفسيره لله تصف في الهبة وقوله أي ما أم عطية منصوب بشعل مضمر
 أي أتجعله وتخرد ذلك ويجوز الرفع أي أهدا وقد تقدم قريباً في باب بيع السلاح في الفتنة ما يتعلق
 بمباحة أهل الشرك **قوله باب** شراء المملوك من الحربى وهبته وعقته قال ابن
 بطال عرض الجارى به هذه الترجمة أثبت ملك الحربى وجواز تصرفه في ملكه بالبيع والهبة
 والعق و غير هذا أنظر الذي صلى الله عليه وسلم سلمان عند ما لزمه من الكفار وأمره أن يكتان
 وقبل الخليل هبة الجبار وغير ذلك مما تضمنه حديث الباب **قوله** وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 (سلمان) أي الفارسي (ص) كان حراً فظلموه وباعوه هذا طرف من حديث وصله أحمد
 والطبراني في طريق ابن اسحق عن عاصم بن غر عن محمود بن يسد عن سلمان قال كنت رجلاً
 فارساً فذكر الحديث بطوله وفيه ثم مررت بنهر من كل تجارعة لوني معهم حتى إذا قدموا بي
 وادى القرى ظلموني فباعوني من رجل يهودى الحديث وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كاتب يا سلمان قال فكانت صاحبي على ثلثائة ودية وأخرج ابن حبان والحاكم في
 صحيحهم ما من وجه آخر عن زيد بن صوحان عن سلمان نحوه وأخرجه أبو أحمد وأبو يعلى والحاكم
 من حديث يزيد بن عطاء (تبيين) **قوله** كان حراً فظلموه وباعوه من كلام البخاري نصه من قصته
 في الحديث الذي علقه وظن الكرماني أنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم بعد قوله يا سلمان
 كاتب يا سلمان فقال قوله وكان حراً حال من قال النبي لا من قوله كاتب ثم قال كيف أمره
 بالكتابة وهو حر وأجيب بأنه أراد بالكتابة صورته لا حقيقة قتها وكأنه أراد أنه قد نكح
 من الظلم كذا قال وعلى تسليم أن قوله وكان حراً من كلام النبي صلى الله عليه وسلم لا يتعين
 منه حل الكتابة على الجواز لا احتمال أن يكون أراد بقوله وكان حراً أي قبل أن يخرج من يده
 ففقع في أسر الذين ظلموه وباعوه ويستفاد من هذا كله تقرير أحكام المشركين على ما كانوا عليه
 قبل الإسلام وقد قال الطبري انما أغر اليهودي عن تصرفه في سلمان بالبيع يتحوه لأنه لما ملكه لم
 يكن سلمان على هذا الشرعة وانما كان قد تنصر وحكم هذه الشرعة أنه من غالب من
 الكفار على نفس غيره أو ماله ولم يكن المغلوب حين دخل في الإسلام أنه يدخل في ملك الغالب
قوله وسى عمار وصهيب وبلال أمافقة سى عمار فظاهره المراد منه الان عمارا كان عربياً
 عندهما بلان والمهملة ما وقع عليه سى وانما سكن أوله باسم مكة وحالف بن حزم وفروجه
 سمية وهي من مواليهم فولدت له عماراً فيجتمل أن يكون المشركون عاموا عمارا معاملة السبي

* (باب الشراء والبيع مع

المشركين وأهل الحرب) *

حدثنا أبو النعمان حدثنا

معمر بن سليمان عن أبيه عن

أبي عثمان عن عبد الرحمن بن

أبي بكر بن أبي الله عنه قال

كاتب النبي صلى الله عليه

وسلم ثم جابر بن عبد الله

حدثنا عن أبيه عن أبيه عن

أبي بكر بن أبي الله عنه قال

كاتب النبي صلى الله عليه

وسلم ثم جابر بن عبد الله

حدثنا عن أبيه عن أبيه عن

أبي بكر بن أبي الله عنه قال

كاتب النبي صلى الله عليه

وسلم ثم جابر بن عبد الله

حدثنا عن أبيه عن أبيه عن

أبي بكر بن أبي الله عنه قال

كاتب النبي صلى الله عليه

وسلم ثم جابر بن عبد الله

حدثنا عن أبيه عن أبيه عن

أبي بكر بن أبي الله عنه قال

كاتب النبي صلى الله عليه

وسلم ثم جابر بن عبد الله

حدثنا عن أبيه عن أبيه عن

أبي بكر بن أبي الله عنه قال

كاتب النبي صلى الله عليه

وسلم ثم جابر بن عبد الله

حدثنا عن أبيه عن أبيه عن

أبي بكر بن أبي الله عنه قال

كاتب النبي صلى الله عليه

وسلم ثم جابر بن عبد الله

حدثنا عن أبيه عن أبيه عن

أبي بكر بن أبي الله عنه قال

كاتب النبي صلى الله عليه

وقال تعالى والله فضل بعضكم (٣٤٣) على بعض في الرزق فالذين فضلوا برأى رزقهم على ماملكت أي ما لهم الى قوله

أفبعضه الله سبحانه
* حدثنا أبو الميان أخبرنا
شعيب حدثنا أبو الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة رضي
الله عنه قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم هاجر إبراهيم
عليه السلام بسارة فدخل
بها قريظة فملك من الملوكة
أوجبها من الجارية فقبل
دخل إبراهيم بامرأة هي من
أحسن النساء فأرسل اليه أن
يا إبراهيم من هذه التي معك
قل أنتي ثم رجع اليها فقال
لا أنتي حديثي فاني
أخبرتكم أنك أنتي والله إن
في الأرض من مؤمن غيري
وغيرك فأرسل بها اليه فقام
اليها فقامت وتواصلا
فذا لك اللهم أن كنت أمنت
بلي ورسولك وأحصنت
فريحي الاعلى زوجي فلا
تسلط على الكافر فغط حتى
ركض برجله قال الأعرج
قال أبو سلمة بن عبد الرحمن
إن أبا هريرة قال قالت

ليكون أمهم من موالهم داخل في رزقهم وأما صهيب فذكر ابن سعد أن أباهم من الغنم قاطع وكان
عاملا لكسرى فسبب الروم صهيبا لما غزت أهل فارس فأتباعه منهم عبد الله بن جدعان وقيل
بل هرب من الروم الى مكة فخالف ابن جدعان وسأته في الاشارة الى قصته في الكلام على الحديث
الثالث وأما بلال فقال مسدد في مسنده حدثنا معمر بن أبيه عن نعيم بن أبي هند قال كان بلال
لا يتأتم أي جهل فعذبته فبعث أبو بكر رجلا فقال اشتر لي بلالا فأعقبته وروى عبد الرزاق من
طريق سعيد بن المسيب قال قال أبو بكر لعباس اشتر لي بلالا فأعقبته وهو يعذب بلالا
لأن ابنه حتى حدثني هشام بن عروة عن أبيه قال مر أبو بكر بأبنة من خلف وهو يعذب بلالا
فقال ألا اتقي الله في هذا المسكين قال أنقذه أنت مما ترى فأعطاه أبو بكر غلاما لم يلد منه وأخذ
بالأفأعقبته ويجمع بين القصصين بأن كلا من أمية وأبي جهل كان يعذب بلالا وله مشاوب
فيه **قوله** وقال الله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق الآية موضع الترجمة منه قوله
تعالى على ماملكت أي ما لهم فأنبت لهم ملك اليمين مع كون ملكهم غالبا كان على غير الأوضاع
الشرعية وقال ابن المنير مقصود هذه الآية الخرب وملك المسلم عنه والمخاطب في الآية
المشركون والتوبيخ الذي وقع لهم بالنسبة الى ما علموا به أصنامهم من التعظيم ولم يعاملوا بهم
بذلك وليس هذا من غرض هذا الباب ثم ذكر المصنف في الباب أربعة احاديث أحدها حديث
أبي هريرة في قصة إبراهيم عليه السلام وسارة مع الجبار وقصة أنه أعطاهما جروا ووقع هنا آخر
بهم من قبل الهاء وقوله كتب بنسخ الكاف والموحدة بعدهما مشاة أي أخزاه وقيل ردهما فأوقيل
أخزاه وقيل صرعه وقيل صرعه وقيل أنه حكاهما كلها ابن التين وقال انها متقاربة وقيل أصل
كتب كبد أي بلغ الهضم كبد فابذلت المال مشاة وقوله أخدم أي مكن من الخدمة وسأني
الكلام عليه مستوفى في احاديث الانبياء وموضع الترجمة منه قول الكافر أعطوهما جارا
وقيل سارة منه وامضاء إبراهيم عليه السلام فلذلك نفيه بحجة الكافر * ثانيا حديث عائشة
في قصة ابن وليلة زمعة وقد تقدم قريبا في الكلام عليه في الباب المحال عليه ثم موضع
الترجمة منه قسر النبي صلى الله عليه وسلم ملك زمعة للوليلة وأجرأ أحكام الرق عليها * ثالثها
حديث صهيب **قوله** عن سعد أي ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف **قوله** قال عبد الرحمن
ابن عوف لصهيب أتق الله ولا تدع الى غير أبيك (كان صهيب يقول انه ابن سنان بن مالك

الزوم أن يت يقال هي قتلته فأرسل ثم قام اليها فقامت وتواصلا وتقول اللهم إن كنت أمنت بك ورسولك
وأحصنت فريحي الاعلى زوجي فلا تسلط على هذا الكافر فغط حتى ركض برجله قال عبد الرحمن قال أبو سلمة قال أبو هريرة فقالت
اللهم إن كنت قتلته فأرسل في الثالثة وفي الثالثة فقال والله ما أرسانه الى الاضطهاد ارجعوهما الى إبراهيم عليه السلام
وأعطوهما جارا فرجعت الى إبراهيم عليه السلام فقالت أشعرت أن الله كتب الكافر وأخدم وليلة * حدثنا قتيبة حدثنا الليث
عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت اخذهم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد هذا
يارسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد لي أنه ابنه انظر الى شبهه وقيل عبد بن زمعة هذا أخي يارسول الله وعلي فراش
أخي من وليلته فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى شبهه فرأى شيها يباع عبدة فقال هؤلاء يا عبد الولد للقراس وللعاشر الحجر
وأخبرني منه يا سودة بنت زمعة فلم تر سودة قط * حدثنا محمد بن بشر حدثنا غندر حدثنا شعبة عن سعد بن أبيه قال عبد الرحمن
ابن عوف رضي الله عنه له صهيب أتق الله ولا تدع الى غير أبيك فقال صهيب ما يسرني أن لك ذا وكذا وأنا في ذلك ولكني سرت
وأنا صي * حدثنا أبو الميان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال يارسول الله

ابن عبد عمرو بن عقيل ويسوق نسباً ينتهي الى النمر بن قاسط وان أمه من بني تميم وكان لسانه
 أعجمياً لانه ربي بن الروم فغلب عليه لسانهم وقد روى الحاكم من طريق محمد بن عمرو بن عاصم
 عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه قال قال عمر الصديق ما وجدت علفاً في الاسلام
 الا ثلاثة أشياء كنت أبا يحيى وأبنا لسانك شيئاً وتدعى الى النمر بن قاسط فقال أما الكسبة فان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كانى وأما النقة فان الله يقول وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وأما
 النسب فلو كنت من روثه لا نسب اليها ولكن كان العرب تنسب بعضهم بعضاً فسماني ناس بعد
 أن عرفت مولدى وأهلى فباعوني فأخذت بلسانهم يعنى لسان الروم ورواه الحاكم أيضاً وأحمد
 وأبو يعلى وابن سعد والطبرانى من طريق عبد الله بن محمد بن عتيق عن حمزة بن صهيب عن أبيه
 انه كان يكنى أبا يحيى ويقول انه من العرب ويطعم الكثير فقال له عمر فقال ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كانى وأنى رجل من النمر بن قاسط من أهل الموصل ولكن سبني الروم غلاماً غير بعد
 أن عقلت فوحي وعرفت نسبى وأما الطعام فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خباركم من
 أطعم الطعام ورواه الطبرانى من طريق زيد بن أسلم عن أبيه قال خرجت مع عمر حتى دخلنا على
 صهيب فلما راه صهيب قال يا ناس يا ناس فقال عمر ما له يدعو الناس فقيل انما يدعو غلامه
 يحسن فقال يا صهيب ما فيك منى أبيه الا ثلاث خصال فذكر ختموه وقال فيه وأما نسبى الى
 العرب فان الروم سبني وأنا صغير وأنى لأدكر أهل بيتي ولأنى انطلقت عن روثه لا نسب اليها
 فلهذه طرق تقوى بعضها بعضاً فعلم انه انتقلت له هذه المراجعة بين عمر ورواه غيره وبين
 عبد الرحمن بن عوف أخرى ويدل عليه اختلاف البيهقي رابعها حديث حكيم بن سزام أنه قال
 يا رسول الله أريت أمورا كنت أنتخب منها الحديث وقد تقدم الكلام عليه في الزكاة وموضع
 الترجمة منه ما تقدم الحديث من وقوع الصدقة والعنافة من المشرك فانه يتضمن صحة ملك
 المشرك ان ذبحة العتق متوقفة على صحة الملك وسبأى الكلام على قوله أنتخب هل هو بالثلاثة
 أو بالثلاثة في كتاب الادب وذكر الكرماني أنه روى هنا أختبب وحديثين وكان الاولى ان ينسبها
 لقائلها **بقوله** * جلود المسنة قبل أن تدبغ أى هل يصح بيعها أم لا أو رد فيه
 حديث ابن عباس في شاة ميمونة وكأه أخذ جواز البيع من جواز الاستمتاع لان كل ما يتنفع به
 يصح بيعه وما لا فلا وهو هذا يجاب عن اعتراض الاسماعيلي باله ليس في الخبر الذى أورد تعرض
 للبيع والاتفاق بجلود المسنة المطلقة للبايع بعد عدم مشهور من مذهب الزهري وكأه
 اختيار البخارى وبجته مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم انما حرم أكلها فانه قيل على ان كل ما
 عدأ أكلها حرام وسبأى الكلام عليه مستوفى في كتاب الذبائح ان شاء الله تعالى **بقوله**
 * قبل الخنزير أى هل يشرع كشرع تحريم أكله ووجه دخوله في أبواب البيع
 الإشارة الى ان ما أمر بقتله لا يجوز بيعه قال ابن التين شديد بغض الشافعية فقال لا يقتل الخنزير
 اذ لم يكن فيه مشاورة قال والجهمو رضى جواز قتله بطلوا الخنزير بوزن غريب وثقته أصلية
 وقيل زائدة وهو مختار الجهمو **بقوله** وقال جابر حرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الخنزير
 هذا طرف من حديث وصله المؤلف كما سبأى بعد تسعة أبواب ثم ذكر المصنف في الباب حديث
 أبي هريرة في نزول عيسى بن مريم في كسرا الصليب و يقتل الخنزير وسبأى الكلام عليه

أريت أمورا كنت أنتخب منها الحديث وقد تقدم الكلام عليه في الزكاة وموضع
 الترجمة منه ما تقدم الحديث من وقوع الصدقة والعنافة من المشرك فانه يتضمن صحة ملك
 المشرك ان ذبحة العتق متوقفة على صحة الملك وسبأى الكلام على قوله أنتخب هل هو بالثلاثة
 أو بالثلاثة في كتاب الادب وذكر الكرماني أنه روى هنا أختبب وحديثين وكان الاولى ان ينسبها
 لقائلها **بقوله** * جلود المسنة قبل أن تدبغ أى هل يصح بيعها أم لا أو رد فيه
 حديث ابن عباس في شاة ميمونة وكأه أخذ جواز البيع من جواز الاستمتاع لان كل ما يتنفع به
 يصح بيعه وما لا فلا وهو هذا يجاب عن اعتراض الاسماعيلي باله ليس في الخبر الذى أورد تعرض
 للبيع والاتفاق بجلود المسنة المطلقة للبايع بعد عدم مشهور من مذهب الزهري وكأه
 اختيار البخارى وبجته مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم انما حرم أكلها فانه قيل على ان كل ما
 عدأ أكلها حرام وسبأى الكلام عليه مستوفى في كتاب الذبائح ان شاء الله تعالى **بقوله**
 * قبل الخنزير أى هل يشرع كشرع تحريم أكله ووجه دخوله في أبواب البيع
 الإشارة الى ان ما أمر بقتله لا يجوز بيعه قال ابن التين شديد بغض الشافعية فقال لا يقتل الخنزير
 اذ لم يكن فيه مشاورة قال والجهمو رضى جواز قتله بطلوا الخنزير بوزن غريب وثقته أصلية
 وقيل زائدة وهو مختار الجهمو **بقوله** وقال جابر حرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الخنزير
 هذا طرف من حديث وصله المؤلف كما سبأى بعد تسعة أبواب ثم ذكر المصنف في الباب حديث
 أبي هريرة في نزول عيسى بن مريم في كسرا الصليب و يقتل الخنزير وسبأى الكلام عليه

يستوفى في أحاديث الأئمة وموضع الترجمة منه قوله ويقتل الخنزير أي يأمر بأعدامه مبالغة
 في تحريم أكله وفيه نوع عظيم للنصارى الذين يدعون أنهم على طريقة عيسى ثم يحوّلون
 أكل الخنزير ويبالغون في محبته **قوله** لا يذاب شعهم المستسلة ولا يباع ودكه
 رواه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أي روى عنه وسب أي شتم ذلك في باب بيع الميتة
 والأصنام **قوله** بلغ عمر بن الخطاب أن فلاناً باع خرا في رواية سلم وابن ماجه عن أبي بكر بن
 أبي شيبة عن سفيان بن عيينة هذا الاسم أدان مرة باع خرا فقال قاتل الله من زاد اليه من
 طريق الزعفراني عن سفيان عن مرة بن جندب قال ابن الجوزي والقرطبي وغيرهما اختلف
 في كيفية بيع مرة الغدير على ثلاثة أقوال أحدها أنه أخذها من أهل الكتاب عن قيمة الجزية
 فباعها منهم معتدداً بالوزن وهذا حكم ابن الجوزي عن ابن ناصر ووجهه وقال كان ينبغي
 لأن يوليم بهما فلا يدخل في شأور وان أخذاً منها منهم بعد ذلك لأنه لم يتماطح وما يكون
 شيئاً بصفة بيرة حيث قال هو عليها صدقة وانها هدية والثاني قال الخطابي يجوز أن يكون باع
 العصير من يتخذ خروالاً صير يبيع خرا كما قد يسمى الغنم به لأنه يقول له قاله الخطابي قال
 ولا يظن بمرته أنه باع عين الخمر بعد أن شاع تحريمها وانما باع العصير والثالث أن يكون خال
 الخروباها وكان عربياً قد أن ذلك لا يحلها كما هو قول أكثر العلماء واعتقد مرة الجوار
 كما تأوله غيره أنه يحل التذليل ولا يتحصر الحل في تحللها أنفسها قال القرطبي قال ابن الجوزي
 والأشبه الأول (قلت) ولا يمين على الوجه الأول أخذها عن الجزية بل يحتمل أن تكون حصلت
 له عن غنمة أو غيرها وقد أبدى السماع على في المدخل فيه احتمالاً آخر وهو أن مرة علم تحريم
 الخمر ولم يعلم تحريم بيعها ولذلك اقتصر عمر على ذمه دون عتوه وهو هذا هو الظن به ولم أرفى شيء
 من الأخبار أن مرة كان والياً بالمر على شيء من أعماله إلا أن ابن الجوزي أطلق أنه كان والياً
 على البصرة لعمر بن الخطاب وهو وهم فأنما ولى مرة على البصرة ثم زاد رايته بسيد الله بن زياد بد
 عمر يدهرو ولاذا البصرة أعر قد ضبطوا أولس منهم مرة ويحتمل أن يكون بعض أمرائها استعمل
 مرة على قبض الجزية **قوله** حرمت عليهم الشحوم أي أكلها والأفلاخ حرم عليهم بيعها لم يكن
 لهم حيلة فيما صعدون من أذابتها **قوله** خملوها) بفتح الخيم والميم أي أذابتها يقال جملها إذا أذابه
 والجمل الشحم المذاب ووجه تشبيهه بمر بيع المسلمين الخمر ببيع اليهود المذاب من الشحوم
 الاشتراك في النهي عن تناول كل منهما لكن ليس كل ما حرم تناوله حرم بيعه كالحرام الأهلية وسباع
 الطير فالظاهر أن اشتراكهما في كون كل منهما حراماً بالنهي عن تناوله نجسها هكذا حكم ابن بطلال
 عن الطبري وأقره وليس بواضح بل كل ما حرم تناوله حرم بيعه وتناول الجوار والسباع وغيرهما مما
 حرم أكله انما يتأتى بعد ذبحه وهو بالذبح يصير ميتة لأنه كاذله وإذا صار ميتة صار نجساً ولم
 يجوز بيعه فالإيراد في الأصل غير وارد عند قول الجمهور وإن خالف في نفسه بعض الناس وأما
 قول بعضهم إلا أن أذاورث جارية أي حرم عليه ودعوا وجازله بيعها أو كل غيرها فأجاب عياض
 عنه بأنه قد يباع لأنه لم يحرم عليه الاستمتاع بها إطلاقاً وانما حرم عليه الاستمتاع بها لغيره
 والاستمتاع به التفرغ في الاستمتاع وغيره - لال إذا لم يكن بخلاف الشحوم فإن المقصود منها وهو
 الأكل كان محرماً على اليهود في كل حال وعلى كل شخص فافتراقاً وفي الحديث لعن العاصي المعين

*(باب) * لا يذاب شعهم
 الميتة ولا يباع ودكه * رواه جابر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 * حدثنا الجدي حدثنا
 سفيان حدثنا - روين
 دينار قال أخبرني طاوس
 أنه سمع ابن عباس رضي الله
 عنهما يقول بلغ عمر بن فلان
 باع خرا فقال قاتل الله فلان
 ألم يعلم أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال قاتل الله
 اليهود حرمت عليهم الشحوم
 فجدلوا بها فباعوها

* حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال سمعت
عبد الله بن أحمد بن حنبل قال سمعت
ابن شهاب قال سمعت سعيد
ابن المسيب عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
قاتل الله يهودا حرمت
عليهم الشجور فبأعوها
وأكلوا أثمارها * قال أبو
عبد الله قاتلهم الله لعنهم
قتل لعن الخراصون
* (باب بيع التصاوير التي
ليس فيها روح وما يكره
من ذلك) * حدثنا عبد الله
ابن عبد الوهاب حدثنا زيد
ابن زريع أخبرنا عوف عن
سعيد بن أبي الحسن قال
كتب عبد الله بن عباس رضي
الله عنهم إذا لم ير رجل فقال
يا أبا عباس اني انسان انما
معدني من صنعة يدي
وانى أصنع هذه التصاوير
فقال ابن عباس لا أحدثك
الاما سمعت من رسول الله
صلى الله عليه وسلم سمعته
يقول من صور صورة فإن
الله معه حتى ينفع فيها
الروح وايس شافع فيها
أبدا فدم الرجل روبة شديدة
واضر وجهه فقال ويحك
ان ايت الآن تضع فعليك
بهذا الشجر كل شيء ليس فيه
روح

ولكن يحتمل ان يقال ان قول عمر قاتل الله سمرة لم يرد به ظاهره بل هي كلمة تنهوا العرب عند
ارادة الزجر فقالوا في حقها تعاطا عليه وفيه اقالة ذرى الهيات زلاتهم لان عمر اكنى تلك
الكلمة عن مزيد عقوبة ونحوها وفيه ابطال الحيل والوسائل الى الحرم وفيه تعريم بيع الخمر
وقد نقل ابن المنذر وغيره في ذلك الاجماع وشذمن قال يجوز بيعها ويجوز بيع العقود
المستحيل باطنه بخبرها واختلف في علته ذلك فقلل لخاصتها وقيل لانه ليس فيها منفعة مباحة
مقصودة وقيل للمبالغة في التنفير عنها فبعد ان الشيء اذا حرم عينه حرم ثمنه وفيه دليل على ان
بيع المسلم الخمر من الذي لا يجوز وكذا ترك كل المسلم الذي يبيع الخمر وأما تعريم بيعها على
أهل الذمة فقبى على الخلاف في خطاب الكافر بالشروع وفيه استعمال القياس في الاشياء
والنظائر واستدل به عن تعريم بيع جنة الكافر اذا اقتناه واراد الكافر شراؤه وعلى منع بيع
كل شمر نجس ولو كان فيه منفعة كالسمرقين واجاز ذلك الكوفون وذهب بعض المالكية الى
جواز ذلك للمشترى دون البائع لاحتمال المشرى دونه وسألت في باب بيع الميتة من حديث
جابر بن الرق الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم هذه المقالة وفيه البحث عن الاتباع بنجم
الميتة وان حرم بيعها وما يستثنى من تعريم بيع الميتة ان شاء الله تعالى (قوله أخبرنا عبد الله) هو
ابن المبارك ويزيد بن يساف وهاين بن زيد (قوله قاتل الله يهودا) كذا باننا شذون على ارادة المطن وفي
رواية يغيرتمون على ارادة القبيلة وقد ذكر المصنف في رواية المسئلة في آخر الباب أن معناه
لعنهم واستشهد بان قوله تعالى قتل الخراصون معناه لعن وهو تفسير ابن عباس في قتل وقوله
الخراصون الكذابين هو تفسير مجاهد رواه ابي الطاهر في تفسيره عنهما وقال الهروي معنى
قاتلهم قتلهم قال وقاع أصلها أن يقع الفاعل بين اثنين ورجعنا من واحد كسافرت
وطارقت النعل وقال غيره معنى قاتلهم عاداهم وقال الداودي من صار عدوا لله وجب قتله
وقال البيضاوي قاتل أي عادى أو قتل وأخرج في صورة المبالغة أو غير نفسه بما هو سبب عنهم
فأنهم عما اخترعوا من الحيلة التي مضى بها الخمارية لله ومن حارب حرب ومن قاتله قتل (قوله
باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح وما يكره من ذلك) أي من الاتخاذ والبيع
أو الصنعة أو ما هو أهم من ذلك والمراد بالتصاوير الاشياء التي تصور ثم ذكر المؤلف رحمه الله
حديث ابن عباس مرفوعا من صور صورة فإن الله معه ذنب الحديث ووجد الاستدلال به على
كراهية البيع وغيره واضح وسعيد بن أبي الحسن راوه عن ابن عباس هو أخو الحسن
البصري وهو أسن منه ومات قبله وليس له في البخاري موصول سوى هذا الحديث وسما في
الكلام عليه مستوفى في كتاب اللباس لشمس الله تعالى (قوله فربا الرجل) بالاراء الموحدة أي
انتفع قال الخليل ربا الرجل أصابه نفس في جوفه وهو الربو والروبة قيل معناه دعر وامتلاء
خوفا وقوله روبة بضم الراء ينتعها (قوله فعليك بهذا الشجر كل شيء ليس فيه روح) كذا
في الاصل بخفض كل على ابدل كل من بعض وقد جوزه بعض النقاد بحتمل أن يكون على
حذف مضاف أي عليك بمثل الشجر وعلى حذف واو العطف أي وكل شيء ومثله قولهم في
التحيات الصلوات اذ المعنى والصلوات وبهذا الخبر جزم الحمدي في جمعه وكذا ثبت في رواية
مسلم والاسماعيلي بالنظر فاصنع الشجر وما لا لنفس له ولا بني نعيم من طريق هودثة عن عوف

فعلينا هذا الشجر وكل شيء ليس فيه روح باثبات واوا العطف وقال الطيبي قوله كل شيء
هو بيان للشجر لانه لما نعتبه عن التصوير وأرشدنا الى الشجر كان غير وافي بمقتضاه ولانه
قصد كل ما لا روح فيه ولم يقصد خصوص الشجر وقوله كل بالخفض ويجوز ان نصب قوله
قال أبو عبد الله هو المصنف قوله سمع سعيد بن أبي عروبة عن النضر بن أنس هذا الواحد
أي الحديث سقطت هذه الزيادة من رواية النسفي هنا وأشار بذلك إلى ما أخرجه في اللباس
من طريق عبد الأعلى عن سعيد عن النضر عن ابن عباس معناه وسأذكر ما بين الروايتين من
التغاير هناك إن شاء الله تعالى ثم وجدت في نسخة الصغاني قبل قوله سمع سعيد ما نصه قال أبو
عبد الله وعن محمد بن عبد الله عن سعيد بن أبي عروبة سمعت النضر بن أنس قال كنت عند ابن
عباس بهذا الحديث وبعد قال أبو عبد الله سمع سعيد الخزاز الإشكال بهذا ولم أجده هذا
في شيء من نسخ البخاري إلا في نسخة الصغاني ومحمد المذكور هو ابن سلام وعبد الله هو ابن سليمان
قوله ما باب تحريم التجارة في الخمر تقدم نظيره هذه الترجمة في أبواب المساجد لكن
بتقدم المجدو هذه أعظم من تلك قوله وقال جابر حرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الخمر
سيد أي موصولة بعد ستة أبواب وقد كررنا المسئلة هناك إن شاء الله تعالى ثم أورد حديث
عائشة بلغة حرمت التجارة في الخمر وقد تقدم في باب كل الراب من هذا الوجه ثم سيقا
ولاحد والظن أن من حديث تميم الداري مرفوع أن الخمر حرام شرافها ونفها قوله
باب انهم من باع حرام أي المانعة مداو الخمر الظاهر أن المراد به من بني آدم ويحتمل أن
يكون أعظم من ذلك فيدخل مثل الموقوف قوله حدثنا بشر بن مرحوم هو بشر بن
عيسى بمهملته ثم موصولة صغرا ابن مرحوم بن عبد العزيز بن مهران العطار فكتب إلى جده
وهو شيخ بصري ما أخرجه عنه من الستة إلا البخاري وقد أخرجه حديثه هذا في الإجارة عن شيخ
آخر وافق بشر في روايته له عن شيخيهما قوله حدثنا يحيى بن سليم بالتصغير هو الطائفي
نزل مكة مختلف في وثيقته وليس له في البخاري موصولة سوى هذا الحديث وذكر في الإجارة
من وجه آخر عنه والتحقيق أن الكلام فيه انما وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة وهذا
الحديث من غير روايته وافق الرواة عن يحيى بن سليم عن أبي الحديث من رواية سعيد المقبري
عن أبي هريرة وخالفهم أبو جعفر النعماني فقال عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة قاله البيهقي
والخلف قول الجماعة قوله ثلاثة أنا خصمهم زاد ابن خزيمة وابن حبان والاسماعيلي
في هذا الحديث ومن كتب خصمه خصمته قال ابن التين هو سبحانه وتعالى خصم لجميع الظالمين
إلا أنه أراد التشديد على هؤلاء المنصرين والخصم يطلق على الواحد وعلى الاثنين وعلى أكثر
من ذلك وقال الهروي الواحد بكسر أوله وقال الزهراء الأول قول النخعي ويجوز في الاثنين
خصمهم والثلاثة خصوم قوله أعطى بي ثم غدر كذا الجميع على حذف المنعول والتقدير
أعطى بيته أي أي عاهد عهدا وحلف عليه بآية ثم نقضه قوله باع حراما كل ثمته خص لا كل
بالذكر لانه أعظم مقصود ووقع عند أي داود من حديث عبد الله بن عمر فروعا لثلاثة لتقبل
منهم صلاة فذكرتهم ورجل اعتد محروما وهذا أعظم من الأول في الفعل واخص منه في المنعول
به قال الحفاني اعتبارا لخرجه باع من أن يعتقه ثم يكتم ذلك أو يجعده والثاني أن يستخذه

* قال أبو عبد الله سمع
سعيد بن أبي عروبة عن
النضر بن أنس هذا الواحد
* باب تحريم التجارة في
الخمر * وقال جابر حرم النبي
صلى الله عليه وسلم بيع الخمر
* حدثنا مسلم حدثنا شعبة
عن الأعمش عن أبي النضر
عن مسروق عن عائشة
رضي الله عنهما نزلت
آيات سورة البقرة عن آخرها
خرج النبي صلى الله عليه
وسلم فقال حرمت التجارة
في الخمر * باب انهم من باع
حرام * حدثني بشر بن
مرحوم حدثنا يحيى بن
إسماعيل بن أمية عن
سعيد بن أبي سعيد عن أبي
هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال قال الله ثلاثة أنا
خصمهم يوم القيامة رجل
أعطى بي ثم غدر ورجل باع
حراما كل ثمته

كره بعد العتق والاول أشدهما (قلت) وحديث الباب أشد لان فيه مع كتم العتق وأجده
 بمقتضى ذلك من البيع وأكل الثمن فمن ثم كان الوعيد عليه أشد قال المهلب وانما كان انه شديدا
 لان المسلمين أكتساف الحرية فمن باع حرا فقد سلبه التصرف فيما أباح الله له وألزمه الذل الذي
 أنقذه الله منه وقال ابن الحوزي الحر عبد الله بن جني عليه خمسة مائة وقال ابن المنذر لم
 أيتخلوا في أن من باع حرا أنه لا قطع عليه يعني اذ لم يسرقه من حر زملكه الامايروى عن علي
 تقطاع يد من باع حرا قال وكان في جواز بيع الحر خلاف قديم ثم ارتفع فروى عن علي قال من أقر
 على نفسه بأنه عبد فهو عبد (قلت) يحتمل أن يكون محمله فحين لم تعلم حرته لكن روى ابن أبي شيبة
 من طريق قتادة أن جرلا باع نفسه فقضى عمر بأنه عبد وجعل عنه في سبيل الله ومن طريق
 زرارة بن أوفى أحد التابعين أنه باع حرا في دين ونقل ابن حزم ان الحر كان يباع في الدين حتى
 نزلت وان كان ذو عسرة فقطرة الى ميسرة ونقل عن الشافعي مثل رواية زرارة ولا يثبت ذلك
 أكثر الاصحاب واستقر الاجماع على المنع (قوله) ورجل استأجر أبا فاستوفى منه ولم يعطه أجره
 هو في معنى من باع حرا أو كل ثمنه لا فاستوفى منه فغير عوض وكأنه أكلها ولا يستعمله
 بغير أجر وكأنه استعمله (قوله) باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم اليهود ببيع
 أرضهم كذا في رواية أبي ذر يفتح الراس كسر الضاد المجمة جمع أرض وهو جمع شاذ لا يجمع جمع
 السلامة ولم يفردهما بالان الراعي في المرفد كسبه وفي الجمع شركة (قوله) حين أجلاهم
 أي من المدينة (قوله) فيه المقتري عن أبي هريرة) بشير الى ما أخرجه في الجهاد في باب اخراج
 اليهود من جزيرة العرب من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة قال يمانخن في المسجد اخرج
 علينا النبي صلى الله عليه وسلم فقال انطلقوا الى اليهود وفيه فقال اني أريد ان أجلاكم فمن وجد
 منكم بماله شيئا فليبعه وهذه الفتوة وقعت لابي النضر كما سأتى بيان ذلك في موضعه وكان
 المصنف أخذ ببيع الارض من عموم بيع المال وقد تقدم في أبواب الخيارات قصة عثمان وابن
 عمر اطلاق المال على الارض وغنبل الكرمان عن الاشارة الى هذا الحديث فقال انما ذكر
 البخاري هذا الحديث بهذه الصيغة مقتضاها لكونه لم يثبت الحديث المذكور على شرطه
 والصواب ان كتي هنا بالاشارة اليه لاتحاد خبره عنده ففر من تكرار الحديث على صورته
 بغير فائدة زائدة كما هو الغالب من عادته (قوله) باب بيع العبد والحيوان
 بالحيوان نسبة التقدير بيع العبد بالعبد نسبة والحيوان بالحيوان نسبة وهو من عطف
 العام على الخاص وكأنه أراد بالعبد جنس من يستعمله فيدخل فيه الذكرو الانثى ولذلك ذكر قصة
 صفية أو أشار الى الحاق حكم الذكركم بالانثى في ذلك لعدم الفرق قال ابن بطال اختلفوا في
 ذلك فذهب الجمهور الى الجواز لكن شرط مالك ان يختلف الجنس ومنع الكوفيون وأحمد
 مطلقا الحديث سمرة الخرج في السنن ورجاله ثقات الأئمة اختلف في سماع الحسن من سمرة وفي
 الباب عن ابن عباس عند البزار والطحاوي ورجاله ثقات أيضا الا انه اختلف في وصله وارسله
 فرج البخاري وغير واحد رسله وعن جابر عند الترمذي وغيره واسناده لين وعن جابر بن سمرة
 عند عبد الله بن زياد المسند وعن ابن عمر عند الطحاوي والطبراني واحتج الجمهور بحديث
 عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشا وفيه فاباع البعير بالبعير

ورجل استأجر أبا فاستوفى منه ولم يعطه أجره
 * (باب أمر النبي صلى
 الله عليه وسلم اليهود ببيع
 أرضهم حين أجلاهم)
 فيه المقتري عن أبي هريرة
 * (باب بيع العبد والحيوان
 بالحيوان نسبة)

واشترى ابن عمر راحلة
 بأربعة أبعرة مضمونة عليه
 يوفيه أصحابها بالربعة وقال
 ابن عباس قديكون البعير
 خير من البعيرين واشترى
 رافع بن خديج بعيرين
 فأعطاه أحدهما وقال آتني
 بالآخر غدا رهوا إن شاء
 الله وقال ابن المسيب لأربا
 في الحيوان البعير بالبعيرين
 والشاة بالشاتين إلى أجل
 وقال ابن سيرين لأبأس بعير
 يبعيرين ودرهم بدرهم
 نسيئة * حديثنا سليمان بن
 حرب حديثنا جاد بن زيد
 عن ثابت عن أنس قال
 كان في السبي صنفية
 فصارت إلى دحية الكلبي
 ثم صارت إلى النبي صلى
 الله عليه وسلم * (باب
 بيع الرقيق) * حديثنا أبو
 الميان أخبرنا شعيب عن
 الزهري قال أخبرني ابن
 محرز أن أباسعد الخدري
 رضي الله عنه أخبره أنه
 بينما هو جالس عند النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 يا رسول الله أنا نصيب سبيا
 فنجب الأثمان فكيف
 ترى في العزل فقال أو أنكم
 تشعلون ذلك لا عليكم أن
 لا تعملوا ذلك فأنه ليست
 نسمة كتب الله أن يخرج
 الإلهي خارجه * (باب بيع
 المدبر) * حديثنا ابن عمر

الصغاني وصارت أحاديثها داخل في بيع الرقيق وتوجيهها واضح وكذا هو في رواية النسائي
وأورد المصنف فيه حديثين كل منهما من طريقين الأول حديث جابر في بيع المذبر **(قوله)**
حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي خالد وعطاء هو ابن أبي رباح وفي الاستاذ ثلاثة من التابعين في نسق
اسمعيل وسلمة وعطاء فاسمعيل وسلمة قرينان من صغار التابعين وعطاء من أوساطهم **(قوله)**
باع النبي صلى الله عليه وسلم المذبر) هكذا أورده مختصرا وأخرج ابن ماجه من طريق وكيع
كذلك وأخرجه أحمد عن وكيع كذلك لكن زاد عن سفيان واسمعيل جميعا عن سلمة وأخرجه
الاسماعيلي من طريق أبي بكر بن خلاد عن وكيع ولفظه في رجل أعتق غلاما له عن دبر وعلمه
دين فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم بثمانمائة درهم وقد أخرجه المصنف في الأحكام عن
ابن عمر شيخه فيه هنا لكن قال عن محمد بن بشر يدل وكيع عن اسمعيل بن أبي خالد ولفظه بلغ
النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا من أصحابه أعتق غلاما له عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه
بثمانمائة درهم ثم أرسل بثمنه إليه وترجم عليه بيع الامام على الناس أموالهم وقال في الترجمة وقد
باع النبي صلى الله عليه وسلم مذبرا من نعيم بن النخام وأشار بذلك الى ما أخرجه مسلم وأبو داود
والنسائي من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر أن رجلا من الأنصار يقال له أبو مذكور
أعتق غلاما له يقال له يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال من يشتريه فاشتره نعيم بن عبد الله النخام بثمانمائة درهم فدفعها اليه الحديث وقد
تقدم في باب بيع المزايدة من وجه آخر عن عطاء بلفظ أن رجلا أعتق غلاما له عن دبر فاحتاج
فاخذ النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله فأفاد في هذا الرواية
سبب بجمعه وهو الاحتياج الى ثمنه وفي رواية ابن خلاد زيادة في تفسير الحاجة وهو الدين فنقد
ترجم له في الاستقراض من باع مال المقتلس فقسمه بين العرماء أو أعطاه حتى يتفق على نفسه
وكذا أشار بالاول الى ما تقدم من رواية وكيع عند الاسماعيلي في قوله وعلمه دين والى
ما أخرجه النسائي من طريق الاعمش عن سلمة بن كهيل بلفظ أن رجلا من الأنصار أعتق غلاما
له عن دبر وكان محتاجا وكان علمه دين فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم بثمانمائة درهم
فأعطاه وقال اقض دينك وبالنسائي الى ما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الليث عن أبي الزبير
عن جابر قال أعتق رجل من بني عذرة عبد الله عن دبر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألم
مال غيره فقال لا الحديث وفيه فدفعها اليه ثم قال أتأبى نفسك فتصدق عليها الحديث وفي رواية
أيوب المذكورة فضوه ولفظه إذا كان أحدكم فقيرا فليصدق بنفسه فان كان فضل فعلى عياله
الحديث فاتفقت هذه الروايات على أن يبيع المذبر كان في حسنة الذي دبره الامارواه شريك عن
سلمة بن كهيل بهذا الاستناد أن رجلا من جنات مذبذبا ثم أودى ثمانمائة درهم النبي صلى الله عليه وسلم
فباعه في دينه بثمانمائة درهم أخرجه الدارقطني ونقل عن شيخه أبي بكر النيسابوري أن
شريكا أخطأ فيه والعصبي ما رواه الاعمش وغيره عن سلمة وفيه ودفع ثمنه اليه وفي رواية النسائي
من وجه آخر عن اسمعيل بن أبي خالد ودفع ثمنه الى مولاه (قلت) وقد رواه أحمد عن أسود بن عامر
عن شريك بلفظ أن رجلا دبر عبد الله وعلمه دين فباعه النبي صلى الله عليه وسلم في دين مولاه
وهذا شبهه برواية الاعمش وليس فيه للموت ذكر وشريك كان تغير حفظه لما ولي القضاء وسماع

حدثنا وكيع حدثنا اسمعيل
عن سلمة بن كهيل عن عطاء
عن جابر بن نبي الله عنه قال
باع النبي صلى الله عليه
وسلم المذبر

من حمله عنه قبل ذلك أصبح ومنهم اسود المذكور * (تنبيهات) * الاول انفتحت الطرق على أن
تتمه عنايته فخرجهم الاماخرجه أبو داود من طريق هشيم عن اسمعيل قال سبعة مائة وتسع مائة
(الثاني) وجدت لو كيع في حديث الباب اسنادا آخر أخرجه ابن ماجه من طريق أبي
عبد الرحمن الادري عنه عن أبي عمرو بن العلاء عن عطاء مشيل لفظ حديث الباب مختصرا
(الثالث) وقع في رواية الارزاعي عن عطاء عن عبد الله بن داود زيادة في آخر الحديث وهو أنت أحق
بمنه والله أعلم عنه * (قوله عن عمرو) هو ابن دينار وفي رواية الحمدي في مسنده
حدثنا عمرو بن دينار (قوله) باعه رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا أخرجه أيضا مختصرا ولم
يذكر من يعود الضمير عليه وقد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن سفيان فزاد في آخره
يعني المدر وأخرجه مسلم عن اسحق بن ابراهيم وأبي بكر بن أبي شيبة جميعا عن سفيان بلفظ دبر
رجل من الانصار غلاما له لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتراه ابن
التمام عبد ابي قبيص مائة عام أول في اماره ابن الزبير وهكذا أخرجه أحمد عن سفيان بقامه نحوه
وقد أخرجه المصنف في كتابات الايمان من طريق جاد بن زيد عن عمرو بن شعوبه ولم يقل في اماره ابن
الزبير ولا عن الثمن قال القرطبي وغيره اتفقوا على مشروعية التدبير واتفقوا على أنه من الثلث
غير الثلث وزفوا عنه ما قاله من رأس المال واختلقوا اهل هوقه جازوا ولازم فن قال لازم منع
التصرف فيه الا بالاعتق ومن قال جازوا بالاول قال مالك والارزاعي والكوفيون وبالناسي
قال الشافعي وأهل الحديث وجمهور حديث الباب ولانه تعلّق للعق بصفة انفراد السيد بها
فيمكن من بيعه كمن علق عققه بدخول الدار مثلا ولان من أوصى بعتق شخص جاز له بيعه
باتفاق فيلحق بجواز بيع المدر لانه في معنى الوصية وقيد الليث الجواز بالحاجة والا فذكره
وأجاب الاول بأن اقصية عين لا عموم لها فيحصل على بعض الصور وهو اختصاص الجواز بما
اذا كان عليه دين وهو مشهور ومذهب أحمد والخلاف في مذهب مالك أيضا وأجاب بعض
المالكية عن الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم رد تصرف هذا الرجل لكونه لم يكن له مال غيره
فيستدل به على رد تصرف من تصدق بجميع ماله وادعى بعضهم انه صلى الله عليه وسلم انما باع
خدمة المدر لا رقبته واحتج بما رواه ابن فضال عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر انه
صلى الله عليه وسلم قال لا بأس ببيع خدمة المدر أخرجه الدارقطني ورجال اسناده ثقات الا أنه
استلّف في وصله وارساله ولو صح لم يكن فيه منجّة لا دلّيل فيه على أن البيع الذي وقع في قصة
المدر الذي اشتراه نعيم بن التمام كان في منفعة دون رقبته * الحديث الثاني حديث أبي هريرة
وزيد بن خالد في بيع الامة اذا زنت وقد تقدمت الاشارة اليه في باب بيع العبد الزاني وأورده هنا
من وجه آخر عن أبي هريرة ووجه دخوله في هذا الباب عموم الامر ببيع الامة اذا زنت فيشمل
ما اذا كانت مدبرة أو غير مدبرة فهو خدمته جواز بيع المدر في الجلة وأما ما وقع في رواية النسفي
وفي نسخة الصغاني فلا يحتاج الى اعتذار * (قوله) ما لبس هل يسافر بالجارية قبل أن
يسير بها هكذا قد سأل السمر وكان ذلك لكونه مظنة الملامسة والمباشرة غالباً (قوله) ولم ير
الحسن باسا أن يقبلها أو يباشرها) وله ابن أبي شيبة من طريق يونس بن عبيد عنه قال وكان
ابن سيرين يكره ذلك وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن قال يصيب ما دون النزع قال

حدثنا سفيان عن عمرو سمع
جابر بن عبد الله رضى الله
عنه ما يقول باع رسول الله
صلى الله عليه وسلم * حدثني
زهير بن حرب حدثنا يعقوب
حدثنا أيمن صالح قال
حدث ابن شهاب أن عبد الله
أخبره ان زيدا بن خالد وأبا
هريرة رضى الله عنهما
أخبراه أنهم سمعوا رسول
الله صلى الله عليه وسلم يسئل
عن الامة تزني ولم يحسن
قول اجلدها ثم ان زنت
فاجلدوها ثم يبيعوها بعد
الثالثة أو الرابعة * حدثنا
عبد العزيز بن عبد الله
قال أخبرني الليث عن سعيد
عن أبيه عن أبي هريرة قال
سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم يقول اذا زنت أمة
أحدكم فبين زناها فليجلدها
الحسد ولا يترّب عليها ثم ان
زنت فليجلدها الحسد ولا
يترّب عليها ثم ان زنت الثالثة
فبين زناها فليبيعها ولو
بثمن من شعر * (باب) *
هل يسافر بالجارية قبل
أن يسير بها * ولم ير الحسن
باسا أن يقبلها أو يباشرها

وقال ابن عمر رضي الله عنهما اذا وهبت الولاية التي توطأ ويبيع او عتقت فليست بها (٣٥١)

الداودي قول الحسن ان كان في المسببة صواب وتعقب ابن التين بأنه لا فرق في الاستبراء بين المسببة وغيرها **قوله** وقال ابن عمر اذا وهبت الوليدة التي نوطاً وسبغت أو عثقت فليستبرأ رجمها بحمضة ولا تستبرأ العذراء) أمقاؤه الاول فوصله ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله عن نافع عنه وأما قوله ولا تستبرأ العذراء فوصله عبد الرزاق عن طريق أنس بن نافع عنه وكان يرى أن المبكرة تنزع الحمل أو تبدل على عدمه أو عدم الوطء وفيه نظروا على تقديره في الاستبراء شائبة تعبد ولهذا تستبرأ إلى أن يئس من الحمض **قوله** وقال عطاء لا بأس أن يصيب من جاريته الحامل ما دون النرج قال الله تعالى الأعلى أنزاههم وأملكت أيانهم قال ابن التين ان أراد عطاء بالحامل من حملت من سيد هان فهو فاسد لأنه لا يرتاب في حله وان أراد من غيره ففيه خلاف **قلت** والثاني أشبه بمراده وذلك قد وجدوا في الفرج وجدوا استدلالاً بالآية أنهم أدلت على جواز الاستمتاع بجميع وجوهه فخرج الوطء دليل في الباقي على الأصل ثم ذكر المصنف في السباب حديث أنس في قصة صفية وسأبى ميسرة وطاف المتأزى والغرض منه هنا قوله حتى بلغنا سد الروحا حدث فبقي بها فان المراد بقوله حلت أي طهرت من حمضها وقد روى البيهقي بإسنادنا انه صلى الله عليه وسلم استبرأ صفية بحمضتها وأما رواه مسلم عن طريق ثابت عن أنس انه صلى الله عليه وسلم ترك صفية عند أم سليم حتى انتضت عتمةها فقد شك جاد رواه عن ثابت في رفعه وفي ظاهره نظر لأنه صلى الله عليه وسلم دخل بها منصرف من خبير بعد قتل زوجهما بأسير فمضى من يسع انتضاء العتمة ولا نقول انها كانت حاملاً فحمل العتمة على طهرها من الحمض وهو المطلوب والصريح في هذا الباب حديث أبي سعيد مر فو عالاوطاً حامل حتى تضع ولا غير ذلك حمل حتى تحيض حمضة قاله في سبابا أوطاس أخرجه أبو داود وغيره وليس على شرط الصحيح **قوله باب** بيع المسبوبة والاصنام أي تحريم ذلك والمسبوبة بنتع الميم ما زالت عنه الحياة لا بد كآخرة عتبة والمسبوبة بالكمس الهينة ولو استمر اداها ونقل ابن المنذر وغيره الاجماع على تحريم بيع المسبوبة ويستثنى من ذلك السمك والجراد والاصنام جمع ضم قال الجوهرى والوثن وقال غيره الوثن ماله جنة والعنم ما كان مصقو رافيقهم ما عوم وخموص وجهي فان كان مصقو رافيقهم وضم **قوله** عن عطاء بن روية الملقبة بلوحجده الرواية المتصلة ان يزيد بن أبي حبيب لم يسمعهم عطاء وانما كتب به اليه ولز يدفيه اسناد آخر ذكره أبو حاتم في العلل من طريق حاتم بن اسمعيل عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد بن عتبة عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال قد رواه محمد بن اسحق عن يزيد بن عطاء بن يزيد لم يسمعهم عطاء ولا أعلم أحد من المصريين رواه عن يزيد بن عطاء بن عبد الحميد بن جعفر فان كان حفظه فهو صحيح لان محله الصدق قلت قد اختلف فيه على عبد الحميد ورواية أبي حاتم عند الموافقة رواية غيره عن يزيد راجع فتبكون رواية حاتم بن اسمعيل شاذة **قوله** عن جابر في رواية أحمد عن حجاج بن محمد عن الثابت بسند عثت جابر بن عبد الله بمكة **قوله** وهو عكة عام التمتع فيه بيان تأمير ذلك وكان ذلك في رمضان سنة ثمان من الهجرة ويحتمل أن يكون التمتع وقع قبل ذلك ثم أعاده صلى الله عليه وسلم لسمعهم من لم يكن سمعه **قوله** ان الله ورسوله حرم هكذا وقع في الصحيحين باستناد الثعلبي الى زهير الواحد

وجهها بحضرة ولا تستبرأ
 العذراء وقال عطاء لآباس
 أن يصيب من جاريته
 الحاصل ما دون الفرج
 وقال الله تعالى الاعلى
 أزواجهم أو ما ملكك
 ثيابهم حدثنا عبد الغفار
 ابن داود حدثنا يعقوب بن
 عبد الرحمن عن عمرو بن أبي
 عمرو عن أنس بن مالك رضى
 الله عنه قال قدم النبي صلى
 الله عليه وسلم خيبر فلما فتح
 الله عليه الحصن ذكر له حال
 صفية بنت حنبل بن أمية
 وقد قتل زوجها وكانت
 عروسا فاصطفاها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لنفسه
 فخرج بها حتى بلغنا سد
 الروم واحتك فبقي بها ثم صنع
 حيسا في نطع صغير ثم قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم آذن من حولك فكانت
 تلك وايمت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على صفية ثم خرجت
 الى المدينة قاله فראيت
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يتجوز لها وراءه بعامة
 ثم تجلس عنده بعينه فضع
 ركبته فضع صفية رجليها
 على ركبته حتى تركب
 * (باب بيع الميمنة
 والاصنام) * حدثنا قتيبة
 حدثنا الليث عن يزيد بن
 أبي حبيب عن عطاء بن أبي
 رباح عن جابر بن عبد الله
 ثم بيع الحر والميتة والخنزير

وكان الاصل حرم ما فقال القرطبي انه صلى الله عليه وسلم تأدب فلم يجمع بينه وبين اسم الله في
 نصب الاشياء لانه من نوع ما رتبته على الخطيب الذي قال ومن بعضهما كذا قال ولم تنفق الرواة
 في هذا الحديث على ذلك فان في بعض طرقه في الصحيح ان الله حرم ليس فيه ورسوله وفي رواية
 لابن مردويه من وجه آخر عن الامث ان الله ورسوله حرم ما قد صح حديث أنس في النهي
 عن كل الحر الا لهلية ان الله ورسوله ينهياكم وفي رواية التماسي في هذا الحديث انها كم
 والتحقق جواز الافراد في مثل هذا وجهه الاشارة الى أن أمر النبي ناشئ عن أمر الله وهو
 نحو قوله والله ورسوله أحق أن يرضوه والخلاف في هذا ان الجملة الاولى حذفت لادالة الثانية
 عليها والتقدير عند سببها والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه وهو كقول الشاعر
 نحن بعامنا نأوت بعامنا * ذلك راض والراي مختلف

وقيل أحق أن يرضوه خبر عن الامث لان الرسول تابع لامر الله (قوله فقبل بارسول الله) لم
 أقف على تسمية القائل وفي رواية عبد الحميد الائمة فقال رجل (قوله) أرايت تحوم الميتة فانه
 يطل بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبج بها الناس) أي فهل يحل بيعها الماذ كمن الناساع
 قائم بمتينة أحبة البيع (قوله) فقال لاهو حرام أي البيع هكذا فسر بعض العلماء كالشافعي
 ومن اتبعوه ومنهم من حمل قوله وهو حرام على الانتفاع فقال يحرم الانتفاع به وهو قول أكثر
 العلماء فلا ينتفع من الميتة أصلا عندهم الا ما خص بالدليل وهو البلب المدبوغ واختلافوا فيما
 يتحس من الاشياء الماهرة فالجهو وعلى الجواز وقال أحد وابن الماجشون لا ينتفع بشئ
 من ذلك واستدل الخطابي على جواز الانتفاع بجمعهم على أن من مات له دابة ساعه اطعامها
 اكلاب السد فكذا يبيع دهن السفينة بشحم الميتة ولا فرق (قوله) ثم قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود الخ وسياقه من غير بقوة ما أوله الا كثر ان المراد بقوله
 هو حرام البيع لا الانتفاع وروى أحمد والطبراني من حديث ابن عمر مرفوعا الى بليل اسرائيل
 انه لما حرم عليهم الشحوم باعوهها فاكلوا منها وكذلك فمن الخرج عليكم حرام وقد مضى في باب
 تحريم تجارة الخرج حديث تميم الداري في ذلك (قوله) وقال أبو عاصم حدثنا عبد الحميد هو ابن
 جعفر وهذه الطريق وصلها أحمد عن أبي عاصم وآخر جهلنا علم عن أبي موسى عن أبي عاصم ولم
 يهتق لفظه بل قال مثل حديث اللب والظاهر انه أراد أصل الحديث والافني سياقه بعض
 مخالفة قال أحمد حدثنا أبو عاصم الفخام بن مخلد عن عبد الحميد بن جعفر أخبرني يزيد بن أبي
 حبيب وانقله يقول عام الشيخ ان الله حرم بيع الخنازير وبيع الميتة وبيع الخمر وبيع الاصنام
 قال رجل يا رسول الله فأتري في بيع تحوم الميتة فانه يدهن بها السفن والجلود ويستصبج بها
 فقال قاتل الله يهود الحديث فظهر به ذال رواية ان السؤال وقع عن بيع الشحوم وهو يؤيد
 ما قرناه ويؤيده أيضا ما أخرجه أبو داود ومن وجه آخر عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم
 قال وهو عند الركن قاتل الله اليهود ان الله حرم عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا منها وان الله
 اذا حرم على قوم كل شئ حرم عليهم ثمنه قال جمهور العلماء العلة في منع بيع الميتة والخمر
 والخنزير النجاسة فيسعد ذلك الى كل نجاسة ولكن المشهور عند مالك طهارة الخنزير والعلة في
 منع بيع الاصنام عدم المنفعة المباحة فعلى هذا ان كانت بحيث اذا كسرت ينتفع براضها جاز

والاصنام فقبل بارسول
 الله أرايت تحوم الميتة
 فانه يطل بها السفن ويدهن
 بها الجلود ويستصبج بها
 الناس فقال لاهو حرام ثم
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عند ذلك قاتل
 الله اليهود ان الله لما حرم
 شحومها جملوه ثم باعوه
 فأكلوا ثمنه وقال أبو عاصم
 حدثنا عبد الحميد حدثنا
 يزيد بن كتيب اني عطاء سمعت
 جابر ارضى الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم

بمعها عند بعض العلماء من الشافعية وغيرهم والاكثر على المنع جلالا لله في ظاهره والظاهر ان النهي عن بيعها للمبالغة في التفتير عنها وبلتجها في الحكم الصلابة التي تعظمها النصارى ويحرم فحتم جميع ذلك وصنعته وأجمعوا على تحريم بيع الميتة وانجزوا التحريم الاما تقدمت الاشارة اليه في باب تحريم الجوز ولذلك رخص بعض العلماء في القليل من شعر الخنزير لغير حكمه من المنذر عن الازاعي وأبي يوسف وبعض المالكية فعل هذا فيجوز بيعه ويستثنى من الميتة عند بعض العلماء ما لا يتجدد الحياة كالشعر والنوف والوبر فانه ظاهر فيجوز بيعه وهو قول اكثر المالكية والحنفية وزاد بعضهم العظم والسن والقرن والظلف وقال بنجاسة الشعر والحسن واللبث والازاعي ولكنها تظهر عندهم بالغسل وكانها متنجسة عندهم بما يتعلق به من رطوبات الميتة لا نجاسة العين ونحوه قول ابن القاسم في عظام النبل انه يظهر اذا سلق بالماء وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في باب لا يذاب شحم الميتة (قوله)

باب عن الكلب) أورده في حديثه * أحده ما عن أبي مسعود انه صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن * ثاني ما حديث أبي جهمته نهى عن ثمن الدم وثن الكلب وكسب الامه الحديث وقد تقدم في باب موكل الرابي أوائل البيع واشتمل هذا الحديثان على أربعة أحكام أو خمسة ان غابا بين كسب الامه ومهر البغي * الاول عن الكلب وظاهر النهي تحريم بيعه وبيع عام في كل كلب معلما كان أو غيره مما يجوز اقتناؤه أو لا يجوز ومن لازم ذلك ان لا قيصة على مثله وبذلك قال الجمهور وقال مالك لا يجوز بيعه وتجب القيمة على مثله وعنه الجمهور وعنه كقول أبي حنيفة يجوز وتجب القيمة وقال طائفة الخبي يجوز بيع كلب الصيدون غيره وروى أبو داود من حديث ابن عباس مر فوعا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب وقال ان جاء يطلب ثمن الكلب قاملا كفته رابا واسناده صحيح وروى أيضا باسناد حسن عن أبي هريرة مر فوعا لا يحل ثمن الكلب ولا حلوان الكاهن ولا مهر البغي والعلة في تحريم بيعه عند الشافعي نجاسته مطلقا وهي فائقة في العلم وغيره وعلة المنع عندهم لا يرى نجاسته انهي عن اتخاذ والا مرفقه ولذلك خص منه ما أذن في اتخاذ ويدل عليه حديث جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب الا كلب صمد آخرجه الناس باسناد رجه ثقات الا انه طعن في صحته وقد وقع في حديث ابن عمر عند ابن أبي حاتم بافظ نهى عن ثمن الكلب وان كان ضاريا يذبح في مابص بدوسنده ضعيف قال أبو حاتم هو منه كروفي رواية لا جد نهى عن ثمن الكلب وقال طائفة جاهلة ونحوه للظاهر من حديث معوية بنت سعد قال القرطبي مشهور عند مالك جواز اتخاذ الكلب وكراهية بيعه ولا يفسخ ان وقع وكأنه لما لم يكن عنده نجسا وأذن في اتخاذ ملنا فعه الجائز كان حكمه حكم جميع المبيعات لكن الشرع نهى عن بيعه تنزيها لئلا يس من ميكاظم الاخلاق قال وأمانتوسه في النهي بينه وبين مهر البغي وحلوان الكاهن فجمعوا على الكلب الذي يؤذن في اتخاذ وعلى تنذر العموم في كل كلب فالنهي في هذه الثلاثة في القدر المشترك من الكراهة أعم من التنزيه والتحریم اذ كل واحد منها منهي عنه ثم تؤخذ خصوصية كل واحد منها من دليل آخر فانا عرفنا تحريم مهر البغي وحلوان الكاهن من الإجماع لا من خبر النهي ولا يلزم من الاشتراك في

* (باب عن الكلب)

حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك بن ابن شهاب
عن أبي بكر بن عبد الرحمن
عن أبي مسعود الانصاري
رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن
ثمن الكلب ومهر البغي
وحلوان الكاهن * حدثنا
حجاج بن منهل حدثنا شعبة
قال أخبرني عون بن أبي
جهمته قال رأيت أبا شيبي
تجما قاهم يجابجه فكسرت
فسأله عن ذلك فقال ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن ثمن الدم وثن
الكلب وكسب الامه ولعن
الواشمة والمستوشة وكل
الربا وموكله ولعن المنصور

العطف الأشتر الذي جموع الوجوه أذ قد يعطف الأمر على النهي والایجاب على النفي * الحكم
 الثاني مهر البني وهو ما تأخذ الزانية على الزنا حماءه مهرانجاوا البني بفتح الواو وحده وكسر المجهمة
 وتشديد التختية وهو فعل بمعنى فاعلة وتويع البني بغايا والمغاء بكسر أوله الزنا والفجور وأصل
 المغاء الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في الفساد واستبدل به على أن الامة إذا أكرهت على الزنا
 فلا مهر لها وفي وجه الشافعية يجب للسبد * الحكم الثالث كسب الامة وسمائي في الاجارة باب
 كسب البغي والاماء وفيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب
 الاماء زاد أبو داود من حديث رافع بن خديج ينهاي عن كسب الامة حتى يعلم من أين هو فعرف
 بذلك النهي والمراد به كسب ابان الزنا لا العمل بالمباح وقد روى أبو داود أيضا من حديث رفاعه بن
 رافع مرفوعا ينهاي عن كسب الامة الاماء علمت بيدها وقال هكذا بيدها والقول والنش وهو
 بالنساء أي ثقب الصوف وقيل المراد بكسب الامة جميع كسبها وهو من باب سد الذرائع لانها
 لا تؤمن إذا تزمت بالكسب ان تكسب بشرحها فالمعنى ان لا يجعل علمه سارخا مع ما يعلم وتؤديه
 كل يوم * الحكم الرابع سلوات الكاشن وهو حرار بالاجماع لما فيه من أخذ العوض على أمر
 باطل وفي معناه التعمير والشرب بالطنين وغير ذلك مما عايناه العرافون من استطلاع الغيب
 والخلجان مصدر خلجوا إذا أعطسوا وأصله من الخلا وشبهه بالنهي للخلو من حيث أنه
 يأخذ سهلا بلا كلفة ولا مشقة يقال سلوته إذا اطعمته الخلو والخلجان أيضا الشوق للخلوان
 أيضا أخذ الرجل مهرا رتبة لنفسه وسمائي الكلام على الكهانة وأصلها وحكها في وأخر كتاب
 الطب من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى * الحكم الخامس عن الدم واختلاف في المراهبة فقيل
 أجرة الخامة وقيل هو على نفاشه والمراد بترجيع الدم كما حرم بيع الميتة والخنزير وهو حرار
 اجماعا أعني بيع الدم وأخذت منه سمائي الكلام على حكم أجرة الخامة في الاجارة ان شاء الله تعالى
 * (خاتمة) * اشتمل كتاب البيوع من المرفوع (٢) على مائتي حديث وسبعة وأربعين حديثا المعلق
 منها ستة وأربعون وماعداها وصول المكرمة فيه وفيما مضى ما ثلثه وتسعة وثلاثون حديثا
 وانما الص ما ثلثه ثمانية وأدبت وانتم مسرعة على قتر يجمعها سوى تسعة وعشرين حديثا وهي
 حديث عبد الرحمن بن عوف في قصة تزويج حديث أبي هريرة في الترة الساقطة وحديث
 عائشة في التسجيم على الذبيحة وحديث أبي هريرة يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال
 وحديث أبي بكر في قوله أن حرقتي وحديث المقدم أطيب ما كل من كسبه وحديث أبي
 هريرة أن داود كان يأكل من كسبه وحديث جابر بن عبد الله وحديث العدا في العبدية
 وحديث أبي جهم في الخمار وحديث ابن عباس آخر آية أنزلت وحديث ابن أبي أوفى أن رجلا
 أقام سبعة وحديث ابن عمر كان على جبل صعب وحديث في الابل الهام وحديث الكلال حتى
 تسوقوا وحديث إذا بيعت فمكحل وحديث جابر في دين أبيه وحديث المقدم كملوا طعامكم
 وحديث عائشة في شأن الهجرة وحديث المكر والخديعة في النار وحديث أنس في الملاسة
 والمناقة وحديث إذا استتبع أحكمكم أناء فليمتعه وحديث ابن عمر لا يبيع حاضر لباد وحديث
 ابن عباس في المزاينة وحديث زيد بن ثابت في بيع النمار وحديث سلمان في مكاتبته وحديث
 عبد الرحمن بن عوف مع صهيبي وحديث أبي هريرة ثلاثة أنا خصمهم وحديثه في إجلاء اليهود

(١) قوله من المرفوع في نسخة
 من المرفوعات

قوله لا يبيع بالرفع ولا يبي ذر
 لا يبيع بالجزم اه معصية

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب السلم)

(باب السلم في كيل معلوم)

حدثني عمرو بن زرارة أخبرنا
اسماعيل بن علي بن أخضرنا ابن
أبي شيعة عن عبد الله بن كثير
عن أبي المنهال عن ابن عباس
رضي الله عنهم ما قال قدم
رسول الله صلى الله عليه وسلم
المدينة والناس يسلمون في
النار والعام والعامين أو قال
عامين أو ثلاثة شئ اسمعيل
فقال من سلمني في شئ فليسلم
في كيل معلوم ووزن معلوم
حدثنا أحمد أخبرنا اسمعيل
بن أبي شيعة عن أبي شيعة
معلوم ووزن معلوم (باب
السلم في وزن معلوم) حدثنا
صديقنا أخبرنا ابن عيينة
أخبرنا ابن أبي شيعة عن
عبد الله بن كثير عن أبي
المنهال عن ابن عباس رضي
الله عنهم ما قال قدم النبي
صلى الله عليه وسلم المدينة
وهو يسلمون بالنار السنين
والثلاث فقال من أسلف
في شئ في كيل معلوم ووزن
معلوم إلى أجل معلوم حدثنا
علي حدثنا سفيان قال حدثني
ابن أبي شيعة وقال فليسلم
في كيل معلوم إلى أجل معلوم
حدثنا قتيبة حدثنا سفيان
عن ابن أبي شيعة عن عبد الله
ابن كثير عن أبي المنهال قال
سمعت ابن عباس رضي الله
عنهما يقول قدم النبي صلى

وفيه من الأسرار عن الحماية والتابعين الثمان وخمسون أثرا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب السلم)

باب السلم في كيل معلوم

كذا في رواية المسنن والبيهقي متقدمة عنده ومتوسطة في رواية الكشي بين كتاب
وباب وحذف النسب كتاب السلم وأما الباب وآخر السجل عنه والسلم بتعديت السلم وزنا
ومعنى وز كراما وردى ان السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الجواز وقيل السلف تقديم
رأس المال والسلم تسليم في المجلس فالسلف أعم والسلم شرعا يسع موصوف في الزمة ومن قيده
بلغظ السلم زاد في الحد ومن زاد فيه بديل يعطى عابلا لأنه نظر لأنه ليس داخل خلق حقيقة
واقفق العلماء على مشروعيته إلا ما حكى عن ابن المسيب واختلفوا في بعض شروطه واقفقوا
على أنه يشترط له ما يشترط للسبع وعلى تسليم رأس المال في المجلس واختلفوا على أنه قد غرر
جوز الحاجة أم لا وقول المصنف باب السلم في كيل معلوم أي فيما يكال واشترط تعيين الكيل
فما يسلم فيه من المكيل متفق عليه من أجل اختلاف المكاييل الآن لا يكون في البلد سوى
كيل واحد فانه يصرف اليه عمدا لإطلاق ثم (أورد حديث ابن عباس مرفوعا من أسلف في شئ
الحديث من طريق ابن علية وفي الباب الذي بعده من طريق ابن عيينة كلاهما عن ابن أبي شيعة
وذكره بعد من طرق أخرى عنه ومداه على عبد الله بن كثير وقد اختلف فيه بجزء الثاني
وعبد الغني والمزي بالله المكي القاري المشهور وجزء الكلا ياذي وابن طاهر والدمه اطر
بأنه ابن كثيرين المطلب من أي وداعة السهم من وكلاهما من نسخة الأول أربع فاه متفق
صنيع المصنف في تاريخه وأبو المنهال نفسه هو عبد الرحمن بن معمر الذي تقدمت روايته
قريباً عن البراء وزيد بن أرقم (قوله عامين أو ثلاثة شئ اسمعيل) يعني ابن علية ولم يشك سفيان
فقال وهم يسلمون في النار السنين والثلاث وقوله عامين زعمه السنين منصوب ما على نزاع
الخافض أو على المصدر (قوله من سلف في شئ) كذا ابن علية بالتشديد وفي رواية ابن عيينة
من أسلف في شئ وهي أشكل وقوله وزن معلوم الواو بمعنى أو والمراد إعطاء الكيل فيما يكال
والوزن فيما يوزن (قوله حدثنا أحمد أخبرنا اسمعيل) هو ابن علية واختلف في حذف فقال
الجاني لم أره منسوبا وعندى أنه ابن سلام وبه جزم الكلا ياذي زاد السنيانان إلى أجل معلوم
وسألت الجفت فيه في باب (قوله ما ينسب السلم في وزن معلوم) أي فيما يوزن وكله يذهب
إلى أن ما يوزن لا يسلم فيه ككلا وبالعكس وهو أحد الوجهين والاصح عند الشافعية ما أواز
وجعله امام الحرم من على ما بعد الكيل في مثله ضابطا وتفقا على اشتراط تعيين الكيل فيما يسلم
فيه من المكيل كصاع الحجاز وقير العراق وأردب مصر بل مكاييل هذه البلاد في نفسها مختلفة
فإذا أطلق ضمير في الأغلب وأورد فيه حديثين أحدهما حديث ابن عباس المأثري في
الباب قبله ذكره عن ثلاثة من مشايخه حديثه عن ابن عيينة قال في الأولى من أسلف في شئ
في كيل معلوم الحديث وقال في الثانية من أسلف في شئ فليسلم في كيل معلوم إلى أجل معلوم

الله عليه وسلم وقال في كبل
معلوم ووزن معلوم الى أجل
معلوم * حدثنا أبو الوليد حدثنا
شعبة عن ابن أبي الجالد ح
وحدثنا يحيى حدثنا وكيع
عن شعبة عن محمد بن أبي
الجالد حدثنا حفص بن عمر
حدثنا شعبة قال أخبرني محمد
أوعبد الله بن أبي الجالد
قال اختلف عبد الله بن
شداد وأبو بردة في السلف
فبعثوني الى ابن أبي أوفى
رضي الله عنه فسأله فقال
انا كنا نلصق على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم وأبي
بكر وعمر في الخطبة والشعر
والزيب والتمرسات ابن بزي
فقال مثل ذلك * (باب السلم
الى من ليس عنده أصل) *
حدثنا موسى بن اسمعيل
حدثنا عبد الواحد حدثنا
الشياني حدثنا محمد بن أبي
مجدال قال بعثني عبد الله بن
شداد وأبو بردة الى عبد الله
ابن أبي أوفى رضي الله عنهما
فقالا سلله كان أحباب
النبي صلى الله عليه وسلم في
عهد النبي صلى الله عليه وسلم
يسلمون في الخطبة فقتل
عبد الله كأنس بن عوف
الشام في الخطبة والشعر
والزيت في كبل معلوم الى
أجل معلوم قلت الى من
كان أصله عنده قال ما كنا
نسأله عن ذلك ثم بعثاني
الى عبد الرحمن بن أبي

ولم يدكر الوزن وذكره في الثالثة وصرح في الطريق الاولى بالخبارين ابن عيينة وابن أبي نجيح
وقوله في شيء أخذ منه جواز السلم في الخيوان الحاقا للعبد بالكيل والخائف فيه الحفنة وسأني
القول بعخته عن الحسن بعد ثلاثة أبواب * ثاني ما حديث ابن أبي أوفى (قوله عن ابن أبي
الجالد) كذا أنهم سمعوا الوليد عن شعبة وسماه غيره عنه محمد بن أبي الجالد ومنهم من أورده على
السلف محمد وعبد الله وذكر البخاري الروايات الثلاث وأورده النسائي من طريق أبي داود
الطبراني عن شعبة عن عبد الله وقال مرة محمد وقد أخرجه البخاري في الباب الذي يليه من
رواية عبد الواحد بن زياد وجماعة عن أبي اسحق الشيباني فقال عن محمد بن أبي الجالد ولم يثبت
في اسمه وكذلك ذكره البخاري في تاريخه في الحديثين وجرم أبو داود بأن اسمه عبد الله وكذا قال
ابن حبان وصفه بأنه كان سهوياً هادواً بأنه كوفي ثقة وكان مولى عبد الله بن أبي أوفى ووثقه
أيضاً يحيى بن معين وغيره وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد (قوله اختلف عبد الله
ابن شداد) أي ابن الهادي الذي هو من صفار الحنابلة وأبو بردة أي ابن أبي موسى الأشعري
(قوله في السلف) أي هل يجوز السلم الى من ليس عنده السلم فيه في تلك الحالة أم لا وقد ترجم له
كذلك في الباب الذي يليه (قوله وسألت ابن أبي أوفى) هو عبد الرحمن الخزاعي أحد صفار الحنابلة
ولا يسه أبزى حنابلة على الرابع وهو بالموحدة والزاي وزن أعلا وجهه ايراده هذا الحديث في
باب السلم في وزن معلوم الاشارة الى ما في بعض طرقه وهو في الباب الذي يليه بلنظ فلسفه في
الخطبة والشعر والزيت لان الزيت من جنس ما وزن قال ابن بطال أجمعوا على انه ان كان في
السلم ما يكال أو يوزن فلا بد فيه من ذكر الكيل للمعلوم والوزن للمعلوم فان كان فيما لا يكال ولا
يوزن فلا بد فيه من عدد معلوم (قلت) أوردع معلوم والسدد والزرع ملحق بالكيل والوزن
للجامع بينهما وهو عدم الجهالة بالتقدير ويجري في الزرع ما تقدم شرطه في الكيل والوزن من
تعين الزرع لاجل اختلافه في الاماكن وأجمعوا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه
صفة غيره عن غيره وكانه لم يذكر في الحديث لانهم كانوا يعلمون به وانما تعرض لذلك ما كانوا
يجهلون به (قوله باب السلم الى من ليس عنده أصل) أي مما أسلم فيه وقيل المراد
بالأصل أصل الشيء الذي يسلم فيه فاصل الحب مثلاً الزرع وأصل القمح مثلاً الشجر والغرض
من الترجمة ان ذلك لا يشترط وأورد المصنف حديث ابن أبي أوفى من طريق الشيباني فأورده أولاً
من طريق عبد الواحد وهو ابن زياد عنه وذكر الخطبة والشعر والزيت ومن طريق خالد عن
الشياني ولم يذكر الزيت ومن طريق جرير عن الشيباني فقتل الزيت بدل الزيت ومن طريق
سفيان عن الشيباني فقال وذكره بعد ثلاثة أبواب ومن وجه آخر عن سفيان كذلك (قوله فيبط
أهل الشام) في رواية سفيان أنباط من أنباط الشام وهم قوم من العرب دخلوا في الجهم والروم
واختلطت أسماهم وفسدت أسنتهم وكان الذين اختلطوا بالجهم منهم يتولون الباطح بين
العراقين والذين اختلطوا بالروم يتولون في بلاد الشام وقال لهم النبط بفتحهم والبطح بفتح
أوله وكسر ثانيه وزيادة تحت ثمانية والباطح قيل سمو بذلك لمعرفتهم بأنباط الماء أي استخراجه
لكثرة معالجتهم للصلاح (قوله قلت الى من كان أصله عنده) أي المسلم فيه وسأني من طريق
سفيان بلنظ قلت أكان لهم زرع أو لم يكن لهم (قوله ما كنا نسأله عن ذلك) كأنه استفاد

فسالته فقال كان أصحاب

النبي صلى الله عليه وسلم
يسلمون في عهد النبي صلى
الله عليه وسلم ولم نسالهم أنهم
حراث أم لا * حدثنا الصحيح
حدثنا أبو الحسن بن عبد الله بن
الشيبياني عن محمد بن أبي
شهاب هذا وقال فنسلمهم
في الحنطة وللشعير * وقال
عبد الله بن الوليد عن
سفيان حدثنا الشيباني وقال
والزيت * حدثنا قتيبة
حدثنا جابر عن الشيباني
وقال في الحنطة والشعير
والزيت * حدثنا آدم
حدثنا شعيب أخبرنا عمر قال
سمعت أبا الجحترى الطائي
قال سألت ابن عباس رضي
الله عنهما عن السلم في الخنجل
فقال نهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن بيع الخنجل
حتى يؤكل منه وحتى يؤزن
فقال رجل ما يؤزن فقال له
رجل إلى جانبته حتى يحزر
* وقال معاذ حدثنا شعيب
عن عمرو قال أبو الجحترى
سمعت ابن عباس رضي الله
عنهما نهى النبي صلى الله
عليه وسلم مثله * (باب
السلم في الخنجل) وحدثنا أبو
الوليد حدثنا شعيب عن عمرو
عن أبي الجحترى قال سألت
ابن عمر رضي الله عنهما عن
السلم في الخنجل فقال نهى
عن بيع الخنجل حتى يبلع
وعن بيع الورق نساء بنجر

الحكم من عدم الاستقبال وتقرر النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك (قوله وقال عبد الله بن
الوليد) هو العدي وسفيان هو الثوري وطريقه موصولة في جامع سفيان من طريق علي بن
الحسن الهلالي عن عبد الله بن الوليد المذكور واستدل بهذا الحديث على صحة السلم إذا لم
يذكر مكان القبض وهو قول أحمد وسحق وأبو حنيفة قال مالك وزادو يمتنع في مكان السلم
فان اختلفا فالقول قول السباع وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي لا يجوز السلم فيما له حل
ومؤنة إلا أن يشترط في تسليمه مكانا معلوما واستدل به على جواز السلم فيما ليس موجودا في وقت
السلم إذا أمكن وجوده في وقت حلول السلم وهو قول الجمهور ولا يضر انقطاعه قبل الخلل وبعده
عندهم وقال أبو حنيفة لا يصح فيما ينقطع قبله ولو أسلم فيما لم ينقطع في محلله بنفسه السبع
عند الجمهور وفي وجهه للشافعية بنفسه واستدل به على جواز التفرق في السلم قبل القبض لكونه
لم يذكر في الحديث وهو قول مالك أن كان بغير شرط وقال الشافعي والكوفيون يفسد بالافتراق
قبل القبض لأنه يصير من باب بيع الذين بالدين وفي حديث ابن أبي أوفى جواز مبيعة أهل الذمة
والسلم إليهم ورجوع المختلفين عند النزاع إلى السنة والاحتجاج بتقرير النبي صلى الله عليه
وسلم وإن السنة إذا وردت بتقرير حكم كان أصلا برأسه لا يضره مخالفة أصل آخر ثم أورد المنصف
في الباب حديث ابن عباس الآتي في الباب الذي يليه وزعم ابن بطال أنه غلط من النسخ وأنه
لامدخل له في هذا الباب إلا ذكر السلم فيه وغفيل عما وقع في السياق من قول الراوي أنه
سأل ابن عباس عن السلم في الخنجل وأجاب ابن المتبر أن الحكم مأخوذ بطريق المنهوم
وذلك أن ابن عباس لما سئل عن السلم مع من له الخنجل في ذلك الخنجل رأى أن ذلك من قبيل بيع
الثمار قبل بدو الصلاح فإذا كان السلم في الخنجل المعين لا يجوز تعين جواز في غير المعين للأمن
فيه من غائلة الاعتماد على ذلك الخنجل بعينه لا بدخل في باب بيع الثمار قبل بدو الصلاح ويحتمل
أن يريد بالسلم معناه اللزوي أي السلف لما كانت الثمرة قبل بدو صلاحها فكأنها موصوفة في
الذمة (قوله) أخبرنا عمرو في رواية مسلم عمرو بن مرة وكذلك أخرجه الإسماعيلي من طرق عن
شعبة (قوله) فقال رجل ما يؤزن لم أقف على اسمه وزعم الكرماني أنه أبو الجحترى نفسه لقوله في
بعض طرقه فقال له الرجل بالتمر رف (قوله) فقال له رجل إلى جانبته لم أقف على اسمه وقوله حتى
يحزر يتقدم الراعي الزاي أي يحفظ ويصان وفي رواية الكشميهني يتقدم الزاي على الرء
أي يؤزن أو يحزر وفائدة ذلك معرفة حقوق الله تعالى قبل أن تصرف فيه المالك وموت
عباس الأول ولكن الثاني أليق بذكر الوزن ورأيت في رواية الترمذي حتى يحزر برأين الأولى
ثقله وليكن رواه بالثقل (قوله) وقال معاذ حدثنا شعيب (قوله) وصله الإسماعيلي عن يحيى بن محمد
عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه به (قوله) باب السلم في الخنجل أي في تمر الخنجل
(قوله) فقال أي ابن عمر (نهى عن بيع الخنجل حتى يبلع) أي نهى عن بيع تمر الخنجل وانفتحت
الروايات في هذا الموضوع على أنه نهى على البناء للمجهول واختلفت في الرواية الثانية هي رواية
عند رفقند أي ذروني الوقت فقال نهى عمر عن بيع التمر الحديث وفي رواية غيرهما نهى النبي
صلى الله عليه وسلم واقتصر مسلم على حديث ابن عباس (قوله) وعن بيع الورق أي بالذهب
كأى الرواية الثانية (قوله) نساء) بفتح النون والمهمل والمدى تأخيرا تقول نساء الدين أي

وبه قال ابن عباس وأبو سعيد والحسن والأسود وقال ابن عمر لا بأس في الطعام (٣٥٩) الموصوف بسعير معلوم إلى أجل معلوم

مالم يكن ذلك في زرع لم يبد
صلاحه * حدثنا أبو نعيم
حدثنا سفيان عن ابن أبي
نجيح عن عبد الله بن كثير
عن أبي المنهال عن ابن
عباس رضي الله عنهم
قال قدم النبي صلى الله عليه
وسلم المدينة وهم يسئلون
في الثمار الغنثين والثلاث
قتال أسئلوا في الثمار
كيل معلوم إلى أجل معلوم
وقال عبد الله بن الوليد
حدثنا سفيان * حدثنا ابن
أبي شيبة * وقال في كيل معلوم
ووزن معلوم * حدثنا محمد
ابن مقاتل أخبرنا عبد الله
أخبرنا سفيان عن سفيان
الشيبي عن محمد بن أبي
المجدال قال أخبرني أبو بردة
وعبد الله بن شداد عن عبد
الرحمن بن أبي رزق وعبد الله
ابن أبي أوفى قسماهما عن
السلف قسلا كلًا نصيب
المعام مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فكان ياتينا
أبيدنا من أسباط الشام
فلسنا منهم في الخطوة والشعر
والزيت إلى أجل مسمى
قال قلت أكلهم زرع أو
لم يكن لهم زرع قال ما كنا
نسألهم عن ذلك * (باب
السلم إلى أن تنج الساقية)
* حدثني موسى بن سعيد
أخبرنا جويرية عن نافع

قدرة العبد غالباً (قوله) وبه قال ابن عباس) أي باختصاص السلم بالأجل وقوله وأبو سعيد
هو الخدرى والحسن أي البصري والأسود أي ابن زيد الخني فاما قول ابن عباس فوصله
الشافعي من طريق أبي حسان الأعرج عن ابن عباس قال شهدنا البسف المضمون إلى أجل
مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن نفسه ثم قرأنا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى
فاكتبوه وأخرجه الحاكم من هذا الوجه وصححه ~~ابن أبي شيبة~~ وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن
عكرمة عن ابن عباس قال لا يسلف إلى العطاء ولا إلى الحصاد وأضرب أجلا ومن طريق سالم
ابن أبي الجعد عن ابن عباس بلغنا آخر سمي أي وأما قول أبي سعيد فوصله عبد الرزاق من طريق
نجيع بن زرع وحيدة ومهله مصغر وهو الهزى بفتح المهملة والنون ثم الزاى الكوفى عن أبي
سعيد الخدرى قال السلم بما يقوم به السعير وما ولكن أسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم وأما
قول الحسن فوصله سعد بن منصور من طريق نواس بن سعيد عنه أنه كان لا يرى بأسا بالسلف
في الحيوان إذا كان شيا معلوما إلى أجل معلوم وأما قول الأسود فوصله ابن أبي شيبة من طريق
الثوري عن أبي إسحق عنه قال سألت عن السلم في الطعام فقال لا بأس به بكل معلوم
إلى أجل معلوم ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس قال إذا سعت في السلم فغير
وأجلا فلا بأس وعن شريك عن أبي إسحق عن الأسود مثله واستدل بقول ابن عباس الماضي
لا يسلف أن العطاء لا شريطة معين وقت الأجل بشئ لا يختلف فإن زمن الحصاد يختلف ولو
يوم وكذلك خروج العطاء ومثله قدوم الحاج وأجاز ذلك مالك واقفه أبو ثور واختار ابن خزيمة
من الشافعية تأقيته إلى الميسرة واحتج بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إلى
يهودى العثلى فوبن إلى الميسرة وأخرجه الترمذي وطعن ابن المنذر في صحته بما هو فيه والحق
أنه لا دلالة لقيمة على المطلوب لاندليس في الحديث المجرى للاستدعاء فلا يمتنع أن يوقع العقد
قيده بشرطه وذلك لم يصف الثوبين (قوله) وقال ابن عمر لا بأس في الطعام الموصوف بسعير
معلوم إلى أجل معلوم مالم يكن ذلك في زرع لم يبد صلاحه) وصله مالك في الموطأ عن نافع عنه قال
لا بأس أن يسلف الرجل في الطعام الموصوف فذكر مثله وزاد وثرة لم يبد صلاحها وأخرجه
ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع نحوه وقد مضى حديث ابن عمر في ذلك من فوعا
في الباب الذي قبله ثم أورد المصنف حديث ابن عباس المذكور في أول أبواب السلم (قوله)
وقال عبد الله بن الوليد * حدثنا سفيان * حدثنا ابن أبي شيبة * هو موصول في جامع سفيان من
طريق عبد الله بن الوليد المذكور وهو العثلى عنه وأرد المصنف هذا التعليق بيان التحديث
لان الذي قبله مذكور بالنعنة ثم أورد حديث ابن أبي أوفى وابن أبي رزق وقد تقدم الكلام عليه
مستوفى عن قريب (قوله) **باب** السلم إلى أن تنج الساقية) أورد فيه حديث ابن
عمر في النهي عن بيع جبل الحيلة وقد تقدمت مباحثه في كتاب البيوع وفي حديثه ترك
جواز السلم إلى أجل غير معلوم ولو أسندنا إلى شيء يعرف بالعادة خلافا لما للثوري رواية عن أحمد
(خاتمة) * اشتمل كتاب السلم على أحد وثلاثين حديثا المعلق منها أربعة والبقية موصولة
الخالص منها خمسة أحاديث والبقية مكررة واقفه مسلم على تخريج حديثي ابن عباس خاصة
وفيد من الآثار عن العجالة والتابعين ستة آثار

عن عبد الله رضي الله عنه قال كانوا يبايعون الجزور إلى جبل الحيلة فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه فسر دافع إلى أن تنج

* قوله كتاب الشفعة *

بسم الله الرحمن الرحيم * السلفي الشفعة) كذا للمعتلي وسقط ماسوي السخلة للسابقين وثبت للجميع باب الشفعة فيما لم يقسم والشفعة بضم الميم وسكون الفاء وغلط من حركها وهي مأخوذة لغعة من الشفع وهو الزوج وقيل من الزيادة وقيل من الاعانة وفي الشرع انتقال حصة شريك إلى شريك كانت انتقلت إلى أجنبي بمثل العوض المسمى ولم يتحقق العلم في مشروعية الامانة نقل عن أبي بكر الاحم من انكارها (غير انه حديثنا عبد الواحد) هو ابن زياد وقد تقدمت الإشارة إلى روايته في باب بيع الارض من كتاب البيوع والاختلاف في قوله كل مال لم يقسم أو كل مال لم يقسم واللفظ الأول يشعر باختصاص الشفعة بما يكون قابلاً للقسمة بخلاف الثاني (قوله) فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة) أي ينت مصارف الطرق وشوارعها كأنه من التصرف أو من التصرف وقال ابن مالك معناه خلصت وبات وهو مشتق من الصرف بكسر الميم لانه الخالص من كل شيء وهذا الحديث أصل في ثبوت الشفعة وقد أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر باللفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شيء لم يقسم أربعة أحوال لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن شاء أخذ وإن شاء ترك فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به وقد تضمن هذا الحديث ثبوت الشفعة في المشاع وصدره يشعر بثبوتها في الممتولات وسياقها يشعر باختصاصها بالعقار وما قبله العار وقد أخذ به عمومها في كل شيء مالك في رواية وهو قول عطاء وعن أحمد ثبتت في الحيوانات دون غيرها من الممتولات وروى البيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً بالشفعة في كل شيء ورجاله ثقات إلا أنه أعل بالارسان وأخرج الطحاوي له ما سجد من حديث جابر بإسناد لا بأس برواه قال بعض الواقصر في الحديث على القطعة الأولى لكانت فيه دلالة على سقوط شفعة الجوار ولكن أضاف إليها صرف الطرق والمترتب على أمرين لا يلزم منه ترتب على أحدهما واستدل به على عدم دخول الشفعة فيما لا يقبل القسمة وعلى ثبوتها لكل شريك وعن أحمد لا شفعة لذمي وعن الشعبي لا شفعة لمن لم يسكن المص * (تنبيهان) * الأول اختلف على الزهري في هذا الاسناد فقال مالك عنه عن أبي سلمة وابن المسيب مرسلان كذا رواه الشافعي وغيره ورواه أبو عاصم والماجدون عنه فوصله بكراً في هيرة أخرجه البيهقي ورواه ابن جريح عن الزهري كذلك لكن قال عنه ما أوعى أحمد ما أخرجه أبو داود والنسائي ورواه عن أبي سلمة عن جابر موصولاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ابن المسيب وسلم مرسلان وماسوي ذلك شذوذه عن رواه ويقوى طريقه عن أبي سلمة عن جابر بما بعده يعني في كثره عن أبي سلمة عن جابر ثم ساقه كذلك (الثاني) حكى ابن أبي حاتم عن أبيه ان قوله فإذا وقعت الحدود والخ مدرج من كلام جابر وفيه نظر لان الأصل ان الكلام ذكر في الحديث فهو منه حتى ثبت الادراج بدليل وقد قبل صالح بن أحمد عن أبيه انه رجع رفعها (قوله) باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع) أي على تطل بذلك شفعية أم لا وسياق في كتاب ترك الحيل مزيد بيان لذلك (قوله) وقال الحكم إذا أذن له قبل البيع فلا شفعة له وقال الشعبي من بيعت شفعية وهو شاهد لا يغيرها فلا شفعة له) أمّا قول الحكم فوصله ابن أبي شيبة باللفظ إذا أذن المشتري

الثاقفة ما في بطنها

* (كتاب الشفعة) *

بسم الله الرحمن الرحيم
 * السلفي الشفعة) * (باب الشفعة فيما لم يقسم) * فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة * حديثنا مسلم حدثنا معمر بن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مال لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة * (باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع) * وقال الحكم إذا أذن له قبل البيع فلا شفعة له وقال الشعبي من بيعت شفعية وهو شاهد لا يغيرها فلا شفعة له * حديثنا المكي بن ابراهيم أخبرنا ابن جريح أخبرني ابراهيم بن ميسرة

في الشراء فلا شفعة له وأما قول الشعبي فوصله ابن أبي شيبة أيضا بنحوه **(قوله عن عمرو بن**
الشريد) في رواية سفيان الآملي في ترك الحبل عن إبراهيم بن ميسرة سمعت عمرو بن الشريد
والشريد يفتح المعجمة وزن طويل صحيحا مشهور وولده من أوساط التابعين ووهبهم من ذكره في
الحجامة وماله في البخاري سوى هذا الحديث وقد أخرج الترمذي معاقا والنسائي وابن ماجه
هذا الحديث من وجه آخر عنه عن أبيه ولم يذكر القصة فيجوز أن يكون سمعه من أبيه ومن
أبي رافع قال الترمذي سمعت محمد ابن أبي البخاري يقول كلا الحديثين عندي صحيح **(قوله**
وقفت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسور بن مخرمة فوضع يده على إحدى منكبي) في رواية
سفيان المذكورة في نسخة لهذا يأتي بيانها إن شاء الله تعالى **(قوله استمع مني بيتي في دارك)** أي
الكاتبين في دارك **(قوله فقال المسور والله لمتابعنهما)** بين سفيان في روايته أن أبا رافع سأل
المسور أن يساعده على ذلك **(قوله أربعة آلاف)** في رواية سفيان أربعة مائة وفي رواية الثوري
في ترك الحبل أربعة مائة مثقال وهو يدل على أن المثلقال اذالك كان بعشر دراهم **(قوله منجمة**
أو مقطعة) شك من الراوي والمراد مؤجلة على أقساط معلومة **(قوله الجار أحق بسبقه)**
بفتح المهملة والقاف بعدها موحدة والسبق بالسين المهملة وبالصاد أيضا ويجوز فتح القاف
واسكانه بالانثرب والملاصقة ووقع في حديث جابر عند الترمذي الجار أحق بسبقه في نظره إذا
كان غائبا إذا كان طريقه شاموا واحدا قال ابن بطلان استدل به أبو حنيفة وأصحابه على اثبات
الشفعة للجار وأوله غيرهم على أن المراد به الشريك بناء على أن أبا رافع كان شريك سعد في البيت
ولذلك دعاه إلى الشراء منه قال وأما قولهم ليس في اللغة ما يقتضي تسمية الشريك جارا
فردود فان كل شيء قارب شيأ قيل لجار وقد قالوا الأمر آثر الرجل جارة لما بينهما من الخلطة انتهى
وتعقبه ابن المنبر أن ظاهر الحديث أن أبا رافع كان يملك بيتين من جملة دار سعد لا شفعة لهما
من منزل سعد وذكر عمر بن شبة أن سعدا كان اتخذ دارين بالبلاط متقابلتين بينهما عشرة أذرع
وكانت التي عن يمين المسجد منها لابي رافع فاشتراها سعد منه ثم ساق حديث الباب فاقضى
كلما أنه سعدا كان جارا لابي رافع قبل أن يشتري منه داره لا شريكا وقال بعض الحنفية يلزم
الشافعية القائلين بحمل اللفظ على حقيقة ومجازه أن يقولوا بشفعة الجار لأن الجار حقيقة
في الجوار ومجاز في الشريك وأجيب بأن حمل ذلك عند التجرد قد قامت القرينة هنا على الجواز
فاعتبر للجمع بين حديثي جابر وأبي رافع حديث جابر يبرر في اختصاص الشفعة بالشريك
وحديث أبي رافع مصر في الظاهر اتفاقا لأنه يقتضي أن يكون الجار أحق من كل أحد
حتى من الشريك والذي قالوا بشفعة الجار قدموا الشريك مطلقا ثم المشار في الطريق ثم الجار
على من ليس بمجاور فعلى هذا فثبت على ما دل عليه قوله أحق بالجل على الفضل أو التعهد ونحو ذلك
واحج من لم يقل بشفعة الجوار أيضا بان الشفعة ثبتت على خلاف الأصل المعنى بعهد دم في الجار
وهو أن الشريك رعا دخل عليه شريكه فتأذى بفدعت الحاجة إلى مقصده فدخل عليه
الضرر بنقص قيمة ملكه وهذا لا يوجد في المقسوم والله أعلم **(قوله باب أي**
الجوار أقرب) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أن لفظ الجار في الحديث الذي قبله ليس على مرتبة
واحدة **(قوله حدثنا حجاج)** هو ابن مهنا وقدر في البخاري لحاج بن محمد بواسطة واشتركا في

عن عمرو بن الشر يد قال
وقفت على سعد بن أبي
وقاص فجاء المسور بن مخرمة
فوضع يده على إحدى
منكبي ان جاء أبو رافع مولى
النبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا سعد اتبع مني بيتي
في دارك فقال سعد والله
ما أتبعهما فقال المسور
والله لمتابعنهما فقال سعد
والله لأزيدك على أربعة
آلاف منجمة أو مقطعة
قال أبو رافع لقد أعطيت
بهما خمس مائة دينار ولولا أني
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول الجار أحق
بسبقه ما أعطيتكهما
بأربعة آلاف وإنما أعطى بها
خمس مائة دينار فأعطاهما
* (باب) أي الجوار أقرب
* حدثنا حجاج

الرواية عن شعبة لكنه سمع من ابن منهال دون ابن محمد **(قوله)** وحدثننا على كذا لا أكثر غير منسوب وفي رواية ابن السكن وكريمة على بن عبد الله وابن شبيب على بن المديني ورجح أبو علي الحلي أنه على بن سلمة البجلي يفتح اللام والموحدة بعدها فاف وبه جزم الكللابي وابن طاهر وهو الذي ثبت في رواية المستملي وهذا يشعر بأن البخاري لم ينسبه وإنما ينسبه من نسبه من الرواة بحسب ما ظهر له فان كان كذلك فالأرجح أنه ابن المديني لان العادة ان الاطلاق انما ينصرف لمن يكون أشهر وابن المديني أشهر من البجلي ومن عادة البخاري اذا أطلق الرواية عن علي انما يقصده علي بن المديني **(تنبيه)** * ساقى المتن هنا على لفظ علي المذكور وقد أخرجه المصنف في كتاب الادب عن حجاج بن منهال وحده وساقه هنا على لفظه **(قوله)** وحدثننا أبو عمران هو الجوني **(قوله)** سمعت طلحة بن عبد الله جزم المزني بأنه ابن عثمان بن عبيد الله بن معمر التيمي وقال بعضهم هو طلحة بن عبد الله الخزاز لان عبد الرحمن بن مهدي روى عن الثوري عن سعد بن ابراهيم عن طلحة بن عبد الله عن عائشة حديثاً غير هذا ويرجح ما قال المزني بأن المصنف أخرجه حديث الباب في الهبة من طريق غندر عن شعبة فقتال طلحة بن عبد الله رجل من بني تميم من حمرة وليس لطلحة بن عبد الله في البخاري سوى هذا الحديث وساقى الكلام عليه مستوفى في كتاب الادب ان شاء الله تعالى والحوار بضم الجيم وبكسر هاء وقوله قال إلى أقربهم ما روى قال أقربهم ما يحذف حرف الجر وهو بالرفع ويجوز الجر على ابقاء على حرف الجر بعد حذفه أي أقرب الجارين قال ابن بطلان لا يجتمع في هذا الحديث لمن أوجب الشفعة بالجوار لان عائشة انما سألت عن تبذره من جيرانها بالهبة فأخبرها بأن الأقرب أولى وأوجب بأن وجد دخوله في الشفعة أن حديث أنس رافع ثبت شفعة الجوار فاستنبط من حديث عائشة أنه سديم الأقرب على الابدل للعله في مشروعية الشفعة لما يحصل من الضرر بمشركة الغير الاجنبي بخلاف الشريك في نفس الدار والاصح للدار **(ملاحظة)** * جميع ما في الشفعة ثلاثة أحاديث موصولة الاول منها **كر** والاخر ان أنس رافع المصنف عن مسلم وفيه من الاثر اثنتان غير قصة المسور وأبي رافع مع سعدوهي موصولة والله أعلم

حدثننا شعبة ح وحدثننا على حدثننا شعبة حدثننا شعبة حدثننا أبو عمران قال سمعت طلحة بن عبد الله عن عائشة قرئني الله عن عائشة قال رسول الله ان لي جارين قال أيهما أهدي قال إلى أقربهما منك بابا

(كتاب الاجارة) *

(بسم الله الرحمن الرحيم) *

(في الاجارات) *

(باب استئجار الرجل الصالح وقول الله تعالى ان خير من استأجرت القوي الامين)

(قوله كتاب الاجارة) *

(بسم الله الرحمن الرحيم) * في الاجارات كذا في رواية المستملي وسقط للنسقي قوله في الاجارات وسقط للباقي كتاب الاجارة والاجارة بكسر أوله على المشهور وحكى ضمها وهي لغة الانابة يقال اجرت بالمد وغير المد اذا أنشئه واصطلاحاً تلك منفعة رقبة بعوض **(قوله باب)** استئجار الرجل الصالح وقول الله تعالى ان خير من استأجرت القوي الامين في رواية أبي ذر وقال الله وأشار بذلك الى قصة موسى عليه السلام مع ابنة شعيب وقد روى ابن جرير من طريق شعيب الجبلي يفتح الجيم والموحدة بعدها هاء مضمومة مقصورة وأنه قال اسم المرأة التي تزوجها موسى صفورة واسم اختها ليا وكذا روى من طريق ابن اسحق الا انه قال اسم اختها صفراً رقيق ليا وقال غيره ان اسمها ماضور او عبروا عنها بأنها كانت اموأوزا ذكر ابن جرير اختلافه في ان أباهما هل هو شعيب النبي أو ابن أخيه أو آخر اسمه بثرود أو بثرى أقوال لم يرجح منها شيئاً وروى من

طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ان خبر من استأجرت القوي الامين قال قوي
فملوى امين فاما استودع وروى من طريق ابن عباس ومجاهد في آخر ان ابا عبد الله اعما
رأت من قوته واماته فذكرت قوته في حال السبق واماته في غرض طرفه عنها روى له الماشي
خافي ودلني على الطريق وهذا آخر جبهه السبق باسناد صحيح عن عمر بن الخطاب وزاد فيه
فزوجوه واهام موسى معه بكنية (٢) ويعمل له في رعاية غنمه **(قوله)** والخازن الامين ومن لم يستعمل
من اراده ثم اورد في الباب من طريق أبي موسى الأشعري حديث الخازن الامين أحد
المصدقين وحديثه الاخر في قصة الرجلين اللذين جاء يطلبان من النبي صلى الله عليه وسلم ان
يستعملهما والاول قدم مضى الكلام عليه في الزكاة والثاني سبأ في شرحه مستوفى في كتاب
الاحكام قال الاسماعيلي ليس في الحديثين جميعا معنى الاجارة وقال الداودي ليس حديث
الخازن الامين من هذا الباب لانه لا ذكر للاجارة فيه وقال ابن التين وانما اراد البخاري ان الخازن
لا شيء له في المال وانما هو أجير وقال ابن بطال انما أدخله في هذا الباب لان من استؤجر على شيء
فهو أمين فيه وليس عليه في شيء منه ضمان انفسه أو تلف الا ان كان ذلك تضديعه اه وقال
الكرمانى دخول هذا الحديث في باب الاجارة للاشارة الى ان خازن مال الغير كالاجير لصاحب
المال وأما دخول الحديث الثاني في الاجارة فظاهر من جهته ان الذي يطلب العمل انما يطلبه
غالب التحصيل الاجرة التي شرعت للعمال والعمل المطلوب يشمل العمل على الصدقة في جمعها
وقدرتها في وجهها وله سهم منها كما قال الله تعالى والعمال من عليها فدخله في الترجمة من جهة
طلب الرجلين ان يستعملهما النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقة أو غيرها ويكون لهما على
ذلك أجر معلومة **(قوله)** في الحديث الثاني ومع رجلان من الأشعريين قال فقلت ما علمت
انهم يطلبان العمل كذا وقع مختصرا وسبأ في استنباط المراتب من هذا الاستدبا بعبه تاما
وفيه ومع رجلان من الأشعريين وكلاهما سأل أى للعمل فقلت والذي بعثك ما طلعت على
ما في أنفسهما ولا علمت انهما يطلبان العمل الحديث **(قوله)** قال ابن اولانستعمل على علمنا من
اراده هكذا انت في جميع الروايات التي وقفت عليها وهو شك من الراوى هل قال ان أو قال لا
وحكى ابن التين أنه ضبط في بعض النسخ أولى بضم الهمزة وقع الواو وتشديد اللام مع كسرها
فعل مستقبل من الولاية قال القطب الخلي فعمل هذه الرواية يكون لفظ نستعمل زائدا
ويكون تقدير الكلام لن اولى على علمنا وقد وقع بهذا الحديث في الاحكام من طريق يزيد بن
عبد الله عن أبي بردة بن أنس الا نولى على علمنا وهو بعرض هذا التقرير والله أعلم قال المهلب
لما كان طلب العمالة دليلا على الحرص ايتى أن يختص من الحرص ولذلك قال صلى الله عليه
وسلم لانتعمل على علمنا من اراده وظاهر الحديث منع تولايمه من يحرص على الولاية اما على
سبيل التحريم أو الكراهة والى التحريم جنح القرطبي لكن يستثنى من ذلك من تعين عليه
(قوله) ما رعى الغنم على قراريط، على معني الباهوى السبيعية أو المعاوضة
وقيل انها هنا بالترقية كما سنين **(قوله)** عمرو بن يحيى عن جده وهو سعيد بن عمرو بن سعيد بن
العاص الاموي **(قوله)** الارعى الغنم في رواية الكشميني الارعى الغنم **(قوله)** على قراريط
لاهل مكة في رواية ابن ماجه عن سويد بن سعيد عن عمرو بن يحيى كنت ارعاه لاهل مكة

(٢) قوله بكنية في نسخة
يكريه

والخازن الامين ومن لم
يستعمل من اراده * حديثنا
محمد بن يوسف حديثنا سفيدان
عن أبي بردة قال أخبرني
جدي أبو بردة عن أبيه أبي
موسى الأشعري رضى الله
عنه قال قال النبي صلى الله
عليه وسلم الخازن الامين
الذي يؤتى ما أمر به طيب
نفسه أحمد المصدقين
* حديثنا مسدد حديثنا يحيى
عن قرينة خالد قال حدثني
جيد بن هلال حديثنا أبو
بردة عن أبي موسى قال
أقبلت الى النبي صلى الله
عليه وسلم ومع رجلان من
الأشعريين فقلت ما علمت
أنهما يطلبان العمل قال
لن أو لانتستعمل على
علمنا من اراده * (باب رعى
الغنم على قراريط) * حديثنا
أحمد بن محمد المكي حديثنا
عمرو بن يحيى عن جده عن
أبي هريرة رضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال ما بعث الله نبيا الارعى
الغنم فقال أصحابه وأنت
فقال نعم كنت ارعاه على
قراريط لاهل مكة

بالقرار يظ و كذا رواه الاحماد عن النبي عن محمد بن حسان عن عمرو بن يحيى قال سويده أحد
رواته يعني كل شاة بقراط يعني القمراط الذي هو جزء من الدرهم قال ابراهيم الحاربي
قرار يظ اسم موضع عكة ولم يرد القرار يظ من النقص وصوبه ابن الجوزي تعالى ناصر وخطأ
سويدي في تفسيره ولكن رجع الاول لان أهل مكة لا يعرفون بها مكانا يقال له قرار يظ وأما ما رواه
النسائي من حديث نصر بن حزن يفتح المهمة وسكون الزاي بعد دهاون قال افتخر أهل الابل
وأهل الغنم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث موسى وهوراي غنم وبعث داود وهوراي
غنم وبعث وأنا أراعي غنم أهلي يميناد فزع بعضهم ان فيه رد التأويل سويدين سعيد لانه ما كان
يرعى بالاجرة ولا هله فيتعين انه أراد المكان فعبر بارة بحداد وتارة بقرار بطوليس الرد يجب اذا لامانع
من الجمع بين أن يرعى لأهله بغير أجره ولغيرهم بأجرة أو المراد بقوله أهل أهل مكة فتعبد الخيران
ويكون في أحد الحديثين بين الاجرة وفي الآخر بين المكان فلا ينافي ذلك والله أعلم وقال بعضهم
لم تكن العرب تعرف القمراط الذي هو من النقد ولذلك جافى الصحيح يستحقون أرضا يد كفيها
القمراط وليس الاستدلال لما ذكر من نفي المعرفة بواضح قال العلماء الحكمة في الهام الانبياء من
رعى الغنم قبل النبوة أن يحصل لهم القربى على ما يكفون به من القيام بأمر أمتهم ولان في
خطاها ما يحصل لهم الحلم والشفقة لانهم اذا صبروا على رعيها وجمعها بعد تفرقها في المرى ونقلها
من مسرح إلى مسرح ودفع عذوقها من سبيع وغيره كالسارق وعلوا الاختلاف طبعها وشدة
تفرقها مع ضعفها واحتياجها إلى المعاشدة والنوامن ذلك الصبر على الامعة وعرفوا الاختلاف
طبعها وتفاوت عقولها بخبر واحد هروا ورفقوا بضيقها وأسسوا التعااملها فيكون
شغلهم لذلك أسهل مما لو كانوا يتابعون بذلك من أول وهلة لما حصل لهم من التدريج على
ذلك برعى الغنم وخصت الغنم بذلك لكونها أضعف من غيرها ولان تفرقها أكثر من تنسيق الابل
والبقرة لا يمكن ضبط الابل والبقرة بالربط دونها في العادة المألوفة ومع أكثر تفرقها فهي أسرع
انتماء لمن غيرها وفي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لذلك بعد أن علم كونه أكرم الخلق على الله
ما كان عليه من عظيم النواضع له والتعظيم بجمته عليه وعلى اخوانه من الانبياء صلوات الله
وسلامه عليه وعلى سائر الانبياء **(قوله باب استجار المشركين عند الضرورة أو اذا لم**
يوجد أهل الاسلام وعامل النبي صلى الله عليه وسلم بهود خير) هذه الترجمة مشعرة بأن المصنف
يرى بامتناع استجار المشرك حريما كان أو ذميا لا عند الاحتياج إلى ذلك كتعذر وجود مسلم
يكفي في ذلك وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب قال لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم
عمال يعملون بها تخلص خبر زرعها فدعا النبي صلى الله عليه وسلم بهود خير فذفعها اليهم الحديث
وفي استجاره بقبصة معاملة النبي صلى الله عليه وسلم بهود خير على أن يزرعوا باستجاره
الدليل المشرك لما عاين على ذلك فلا يلهي فيهم ما تصر به بالمقصود من منع استجارهم
وكأنه أخذ ذلك من هذين الحديثين فغنى ما في قوله صلى الله عليه وسلم اننا لانسئعن عشرتك
آخرجه مسلم وأصحاب السنن فأراد الجمع بين الاخبار بما ترجم به قال ابن بطال عامة الفقهاء
يبيحون استجارهم عند الضرورة وغيرها لما في ذلك من المذلة لهم وانما المتشعق أن يواجر المسلم
نفسه من المشرك لما فيه من اذلال المسلم اه وحديث معاملة أهل خير يأتي في آخر كتاب

* (باب استجار المشركين
عند الضرورة أو اذا لم يوجد
أهل الاسلام وعامل النبي
صلى الله عليه وسلم بهود
خير) حدثني ابراهيم بن
موسى أخبرنا هاشم عن معمر
عن الزهري عن عروة بن
الزبير عن عائشة رضي الله
عنها واستأجر النبي صلى الله
عليه وسلم وأبو بكر جلا من
بخز الدليل ثم من بخي عبد بن
عدي

هاديا الماهر بالهداية قد غمس عين حلفي آل العاصي بن وائل وهو على دين ٣٦٥ كفار قرش فامناه فدفعنا اليه راحلتهم

وواعداه غارثوب بعد ثلاث

ليال فأتاهما مبرا حلتهم

صبيحة ليل ثلاث فارتحلا

وانطلق معهما عاصرين

فهيمة والدليل الدليل

فأخذتهم أسفل مكة وهو

طريق الساحل * (باب اذا

استأجر أحبر لم يعلم له

بعد ثلاثة أيام أو بعد شهر أو

بعد سنة جاز وهما على

شرطهما الذي اشترطاه اذا

جاء الاجل) * حديث يحيى

ابن بكير حديثنا للث

عن عقيل قال ابن شهاب

فأخبرني عروة بن الزبير أن

عائشة رضى الله عنها زوج

النبي صلى الله عليه وسلم

قالت واستأجر رسول الله

صلى الله عليه وسلم وأتوا بكر

رجلا من بني الدليل هاديا

خريتا وهو على دين كفار

قرش فدفعنا اليه راحلتهم

وواعداه غارثوب بعد ثلاث

ليال فأتاهما مبرا حلتهم

صبيح ثلاث * (باب الاجير في

الغزو) * حديث يعقوب بن

ابراهيم حديثنا سمعيل بن

عليه أخبرنا ابن جريح قال

أخبرني عطاء عن صفوان

ابن يعلى عن يعلى بن أمية

رضي الله عنه قال غزوت مع

النبي صلى الله عليه وسلم

حاش العسرة فكان من

أوثى اعالي في نفسي فكان لي

أخيرا فقاتل انسا نافع

أحدهما اصبح صاحبه فانتزع

اصبعه فأندرسه فستطت فانطلق الى

النبي صلى الله عليه وسلم فأهدر نيته وقال أفدع اصبعه فيك تنضمها قال كما ينضم النعل

الاجارة وصور لا شار في الترجمة بقوله اذ لم يوجد أهل الاسلام الى ما أخرجه أبو داود عن طريق

جابر بن سلمة عن عبد الله بن عمر أحسبه عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قاتل

أهل خيبر فذكر الحديث وقال فيه وأراد أن يجلبهم فقالوا يا محمد دعنا نعلم في هذه الارض ولنا

الشرط ولكم الشطر الحديث وانما أجابهم اسم ذلك لعرفتهم بما يصلح أرضهم دون غيرهم فنزل

المصنف من لا يعرف منزلة لم يوجد وحديث الدليل يأتي الكلام عليه مستوفى في أول

الهجرة ان شاء الله تعالى وقوله في أول الحديث استأجر وقع في رواية الاصيلي وأبي الرق

واستأجر بزيادة واو وهي ثابتة في الاصل في نفس الحديث الطويل لان القصة معطوفة على

قصة قبلها وقد ساقه المصنف في الترجمة بعد ما بسنده الا في مطول او وقع هنا فاستأجر بالهاء

ووهم من زعم أن المصنف زاد الواو للتمسك به انها قطع هذا القدر من الحديث (قوله هاديا)

زاد الكشميني في رواته خريتا وهو بكسر المعجمة وتشديد الراء بعد هاء تامة تساكسة ثم مضافة

وقوله الماهر بالهداية كذا وقع في نفس الحديث وهو مدرج من قول الزهري كما ينبغي هنالك

وشكى الخلاف في نسبة الهادي المذكور في الحديث استأجر المسلم الكافر على هداية

الطريق اذا أمن اليه واستأجر الاثنى واحد اعل على عمل واحد (قوله باب اذا

استأجر أحبر لم يعلم له بعد ثلاثة أيام أو بعد شهر أو بعد سنة جاز وهما على شرطهما الذي

اشترطاه اجابا (الاجل) أو زديه ظرفا من حديث عائشة المذكور وفيه أنهم ما وعدا الدليل

براحلتهم ما بعد ثلاث ووقعه الاسماعيلي بأنه ليس في الخبر على انهما استأجراه على أن لا يعمل

الابعد من ثلاث بل الذي في الخبر أنهما استأجراه وأبدأ في العمل من وقته بتسليم راحلتهم

منهما عرفاهما ويحفظهما الى أن يتم الهدا انطروح قلت ليس في ترجمة البخاري ما أورد به

والذي ترجم به غوطا القصة ومن قال ييطان الاجارة اذ لم يشرع في العمل من حين الاجارة

هو المحتاج الى دلالة أعلم وقد قال ابن المنير معتمدا على من اعترض على البخاري بذلك أن

الحكمة المقصودة بالاجارة المذكورة كانت على الدلالة على الطريق من غير زيادة على ذلك

ولاشك أنهم تأخرت قلت ويؤيده أن الذي كان يرعى راحلتهم ما عاصرين فيهم فلا الدليل وقال

ابن المنير ليس في هذا الحديث تصريح بهذا الحكم لاثباتا ولا نفيًا وقد يحتل في المدة القصيرة

لندور الغزو فيها ما لا يحتل في المدة الطويلة وهذا مذهب مالك حيث حد الجوار في البيعة بما

لا يتغير للعق مثلها واستتم من هذه القصة نجم اذا جارة الدار مدة معلومة قبل مجيء أول

المدة وهو مبني على صحة الاصل فيلحق به الفرع والله أعلم (قوله باب الاجير في

الغزو) قال ابن بطال استأجر الاجير للخدمة وكفاية يؤيد العمل في الغزو وغيره سواء

ويحتمل أن يكون أشار الى أن الجهاد وان كان القصد به تحصيل الاجر فلا ينافي ذلك الاستعانة

بمن يخدم الجهاد ويكنىه كثيرا من الامور التي لا يتعاطاها بنفسه (قوله عن صفوان بن يعلى)

في رواية همام الماضية في الحج حديث صفوان بن يعلى (قوله العسرة) بضم العين وسكون

السين المهملة نعت غزوة تولى وسبق الكلام على الحديث في العات ورواية همام المذكورة

مختصرة (قوله فأنس) اي أسقط (قوله فاهدر) أي لم يجعل لدية ولا نقدا (قوله فتنضمها) بفتح

أو ثى اعالي في نفسي فكان لي أخيرا فقاتل انسا نافع

أحدهما اصبح صاحبه فانتزع اصبعه فأندرسه فستطت فانطلق الى

النبي صلى الله عليه وسلم فأهدر نيته وقال أفدع اصبعه فيك تنضمها قال كما ينضم النعل

* قال ابن جرير وحديث
عبد الله بن أبي مليكة عن
جده جمل هذه النسبة أن
رجلا عض يد رجل فأنذر
ثوبه فاهدها أبو بكر رضي
الله عنه * (باب) * إذا استأجر
أجير أمين له الأجل ولم يبين
العمل لقوله أني أريد أن
أنكحك إحدى ابنتي هاتين
إلى قوله والله على ما نقول
وكيل * يا جبر فلا يعطيه
أجر أو منه في التعز به أجر له
الله * (باب إذا استأجر أجيرا
على أن يقيم حائطا يريد أن
ينقض جاز) * حديثي
ابراهيم بن موسى أخبرنا
هشام بن يوسف أن ابن
جرير أخبرهم قال أخبرني
يعلى بن مسلم وعرو بن دينار
عن سفيان بن عيينة عن
أحمد بن محمد بن حنبل
عن سفيان قال قد سمعته يحدثه
عن سفيان قال قال ابن
عباس رضي الله عنهما حديثي
أبي بن كعب قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فاظن بقاؤه جدا جدا يريد
أن ينقض قال سفيان بن
هكدا ورفع يده فاستقام
قال يعلى حسب أن سفيان
قال فبعه بده فاستقام
لوشئت لا تحذف عليه أجرا
قال سفيان أجرا كله

الضاد المحجمة وما ضمه بكسرها والاسم القضم بفتح القاف وسكون الضاد المحجمة وهو الأكل
باطراف الأسنان والفعل الذك من الأبل ونحوه **(قوله قال ابن جرير الخ)** هو بالاسناد المذكور
اليهودية الزيادة التي عن أبي بكر الصديق وقعت عننا فقط **(قوله عن جده)** كذا الجمع وكذلك
أخرجه أبو داود من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جرير وقال أبو عاصم عن ابن جرير عن أبيه
عن جده عن أبي بكر زاذنيه عن أبيه أخرجه الحاكم أبو أحمد في الكنى وابن شاهين في الصحابة
وعبد الله بن أبي مليكة منسوب إلى جده وقيل إلى جد أبيه فإنه عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة
وأحمد زهير بن عبد الله بن جده عن التميمي وله حجة ومنهم من زاد في نسبه عبد الله بن عبد الله
ابن زهير وقال أن الذي يكنى أياما مليكة هو عبد الله بن زهير فعلى الأول فالحديث من رواية زهير بن
عبد الله عن أبي بكر وعلى الثاني هو من رواية عبد الله بن زهير يتردد عودا أشهر في قوله عن جده
على من يعود على الخلاف المذكور وزعم مغلط أن الطريق التي أخرجهما البخاري منقطع
في موضعين وليس كما زعم والله أعلم **(قوله ما)** إذا استأجر أجيرا في رواية غير أبي ذر
من استأجر **(قوله فبين له الأجل)** في رواية الأصلي الأجر بسكون الجيم وبالراء الأولى أوجه
(قوله ولم يبين العمل) أي هل يصح ذلك أم لا وقد مال البخاري إلى الجواز لأنه احتج لذلك فقال
لقوله تعالى أني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين الآية ولم ينص مع ذلك بالجواز لأجل
الاحتمال ووجه الدلالة منه أنه لم يشع في سياق القصة المذكورة بيان العمل وانما فيه أن موسى
أجر نفسه من والمال المراد أن ثم انما تم الدلالة بذلك إذا قلنا أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد
شرعنا بقرينه وقد احتج الشافعي بهذه الآية على مشروعية الأجرة فقال ذكر الله سبحانه
وتعالى أن نبيانا أنما أنه أجر نفسه حججا مسمما ملكها باضع أمر أو قيل استأجر على أن يرى
له قال المهلب ليس في الآية دليل على جهالة العمل في الأجرة لأن ذلك كان معلوما بينهم وانما
حذف ذكره للعلم به وتعبه ابن المنير بأن البخاري لم يرد جواز أن يكون العمل مجهولا وانما أراد
أن التخصيص على العمل باللفظ ليس مشروطا وان المتبع المقاصد لا الالتفات ويحتمل أن يكون
المصنف أشار إلى حديث عتبة بن النضر بضم النون وتشديد المهملة قال كما عند رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال إن موسى أجر نفسه ثمان سنين أو عشر أعلى عنقه ورحه وطعام بطنه أخرجه
ابن ماجه وفي إسناده ضعف فإنه ليس فيه بيان العمل من قبل موسى وقد أبدع من جواز أن يكون
المهر شيئا آخر غير الرعي وانما أراد شعيب أن يكون رعي غنمه هذه المدة ويروجه ابنته فذكره
الأمرين وعلى الترويح على الرعية على وجه المعاهدة لا على وجه المعاوضة فاستأجره لرعي غنمه
بشيء معلوم بينهما ثم أنكحه ابنته بمهر معلوم بينهما **(قوله بأجر)** بضم الجيم (فلانا) أي يعطيه
أجرا هذا ذكره المصنف لتفسير القوله تعالى على أن تأجرني وبذلك جزم أبو عبيدة في الجاز
وتعبه الاسماعيل بأن معنى الآية في قوله على أن تأجرني أي تكون لي أجرا والتقدير على أن
تأجرني نفسك **(قوله ومنه في التعز به أجر له الله)** هو من قول ابن عبدة أيضا وزاد يا جبرك أي
يشيك وكأنه نظر إلى أصل المادة وأن كان المعنى في الأجر والأجرة مختلفا **(قوله ما)**
إذا استأجر أجيرا على أن يقيم حائطا يريد أن ينقض جاز وأورد فيه طرفا من حديث أبي بن كعب
في قصة موسى والخضر وقد أوردته مستوفى في التفسير بهذا الاسناد وياق الكلام عليه مبينا

هناك ان شاء الله تعالى وانما يتم الاستدلال بهذه القصة اذا قلنا ان شرع من قبلنا شرع لنا القول
 موسى لو شئت لاتخذت عليه أجرأى لو تشارطت على عمله باجرة معينة لنفسنا ذلك قال ابن المنير
 وقصد البخارى ان الاجارة تضبط بتعين العمل كما تضبط بتعين الاجل **(قوله باب**
 الاجارة الى نصف النهار) أى من أول النهار وترجم في الذي بعده الاجارة الى صلاة العصر
 والتقدير ايضا ان ابتداء من أول النهار ثم ترجم بعد ذلك باب الاجارة من العصر الى الليل أى الى
 أول دخول الليل قيل أراد البخارى اثبات صحة الاجارة بأجر معلوم الى أجل معلوم من جهة ان
 الشارع ضرب الممثل بذلك ولولا الجواز ما أقره ويحتمل أن يكون الغرض من كل ذلك اثبات
 جواز الاستحارة فاطعة من النهار اذا كانت معينة دفعا للتوهم من توههم ان أقل المعلوم أن
 يكون يوما كاملا **(قوله مثلكم ومثل أهل الكنايين)** كذا في رواية أيوب والمراد بأهل
 الكنايين اليهود والنصارى **(قوله كمثل رجل)** في السياق حذف تقدير مثلكم مع نبيكم ومثل
 أهل الكنايين مع أنبيائهم كمثل رجل استأجر فاعطاه مضر وبلا لامة مع بينهم والممثل به الاجراء
 مع من استأجرهم **(قوله على قيراط)** زاد في رواية عبد الله بن دينار على قيراط قيراط وهو المراد
(قوله فعملت اليهود) زاد ابن دينار على قيراط قيراط وزاد الزهري عن سالم عن أبيه كما تقدم في
 الصلاة حتى اذا انصف النهار عجزوا فاعطوا قيراطا قيراطا وكذا وقع في بقية الاعم والمراد
 بالقيراط النصيب وهو في الاصل نصف دانق والدانق سدس درهم **(قوله الى صلاة العصر)** يحتمل
 أن يزيد به أول وقت دخولها ويحتمل أن يبدأ أول حين الشروع فيها والثاني رفع الاشكال
 السابق في المواقيت على تقدير تسليم ان الوقتين متساويان أى ما بين الظهور والعصر وما بين
 العصر والمغرب فكيف يصح قول النصارى انهم أكثر عملا من هذه الامة وقد تقدمت هناك عدة
 أحجوبة عن ذلك فلترجع من ثم ومن الاجوبة التي لم تتقدم ان فاعل مالنا أكثر عملا اليهود خاصة
 ويؤيده ما وقع في التوحيد بلفظ فقال أهل التوراة ويحتمل أن يكون كل من الفريقين قال ذلك
 أما اليهود فلانهم أطول زمانا فليس لمزم أن يكونوا أكثر عملا وأما النصارى فلانهم وازنوا كثرة
 اتباعهم بكثير من اليهود لان النصارى آمنوا بموسى وعيسى جميعا أشار الى ذلك الاسماعيلي
 ويحتمل أن تكون أكثرية النصارى باعتبار انهم عملوا الى آخر صلاة العصر وذلك بعد دخول
 وقتها أشار الى ذلك ابن القصار وابن العري وقد قدعنا انه لا يحتاج اليه لان المدة التي بين الظهر
 والعصر أكثر من المدة التي بين العصر والمغرب ويحتمل ان تكون نسبة ذلك اليوم على سبيل
 التوزيع فالقائل نحن أكثر عملا اليهود والقائل نحن أقل أجزا النصارى وفيه بعد وحكى ابن التين
 أن معناه أن عمل الفريقين جميعا أكثر زمانا أطول وهو خلاف ظاهر السياق **(قوله فغضبت**
 اليهود والنصارى) أى الكفار منهم **(قوله مالنا أكثر عملا وأقل عطاء)** ينصب أكثر وأقل
 على الحال كقوله تعالى فسالهم عن التذكرة معرضين وقد تقدمت مباحث هذه الجملة في كتاب
 المواقيت **(قوله من حقكم)** أطلق لفظ الحق لفسد علم الله والافالك من فضل الله تعالى **(قوله**
 فذلك فضلي أوتيه من أشياء) فيه حجة لاهل السنة على أن الثواب من الله على سبيل الاحسان
 منه جل جلاله **(قوله باب الاجارة الى صلاة العصر)** ذكر فيه حديث ابن عمر عن
 طريق مالك عن عبد الله بن دينار وليس في سياقه النصريح بالعمل الى صلاة العصر وانما يؤخذ

* (باب الاجارة الى نصف
 النهار) حدثنا سليمان بن
 حرب حدثنا جاد عن أيوب
 عن نافع عن ابن عمر رضي
 الله عنهما عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال مثلكم
 ومثل أهل الكنايين كمثل
 رجل استأجر أجرا فقال
 من يعمل لي من غدة
 الى نصف النهار على قيراط
 فعملت اليهود ثم قال من
 يعمل لي من نصف النهار الى
 صلاة العصر على قيراط
 فعملت النصارى ثم قال
 من يعمل لي من العصر الى
 أن تغيب الشمس على
 قيراطين فأنتم هم فغضبت
 اليهود والنصارى فقالوا
 مالنا أكثر عملا وأقل عطاء
 قال هل نقتسمكم من
 حقتكم قالوا لا قال فذلك
 فضلي أوتيه من أشياء **(باب**
 الاجارة الى صلاة العصر)

لحدثنا اسمعيل بن أي أوبس قال حدثني ٣٦٨ مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر بن الخطاب

ذلك من قوله ثم أنتم الذين تعملون من صلاة العصر فإن ابتداء عمل الطائفة عند انتهاء عمل الطائفة التي قبلها نعم في رواية أيوب في الباب قبله التفسير بفتح ذلك حيث قال من يعمل من نصف النهار إلى صلاة العصر (قوله) في رواية عبد الله بن دينار أنما مثلكم واليهود والنصارى هو يخذل اليهود وعظما على الضمير المجرور وبغير إعادة الحار قال ابن التين وانما يأبى على رأى الكوفيين وقال ابن مالك يجوز الرفع على تقدير ومثل اليهود والنصارى على حذف المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه (قلت) ووجدته مضبوطا في أصل أي ذكر بالنصب وهو موجه على ارادة المعية ويرجح توجيه ابن مالك ماسأني في أحاديث الانبياء من طريق الليث عن نافع بلقظ وانما مثلكم ومثل اليهود والنصارى (قوله) الى مغارب الشمس) كذا ثبت في رواية مالك بلقظ الجمع وكذا باعتبار الازمنة المتعددة باعتبار الطوائف وقوع في رواية سفيان الآتية في فضائل القرآن الى مغرب الشمس على الافراد وهو الوجه ومثله في رواية الليث عن نافع الآتية في أحاديث الانبياء ونحوه في رواية أيوب في الباب الذي بعده بلقظ الى ان تغيب الشمس (قوله) هل ظلمتكم أي نقصتكم كافي رواية نافع في الباب الذي قبله وسأذكر بقية فوائد بعدنا بين (قوله) ما من منع أجر الاجير) أو ردفه حديث أي هريرة وقد قدم الكلام عليه مستوفى في باب ما من باع حرافى وآخر السبع (قوله) أخر ابن بطل هذا الباب عن الذي بعده وكذا صنع ذلك للمناسبة (قوله) ما من منع أجر الاجير من العصر الى الليل) أي من أول وقت العصر الى أول دخول الليل أو ردفه حديث أي موسى وقد مضى سنه ومثله في المواقيت وشيخه أبو كرب المذكور هناك هو شيخه بن العلاء المذكور هناك ويريد بالموحدة والتصغير هو ابن عبد الله بن أي بردة (قوله) كمثل رجل استأجر قوما) هو من باب القلب والتقدير كمثل قوم استأجرهم رجل أو هو من باب التشبيه بالمركب (قوله) يعملون له عملا وما الى الليل) هذا مغاير لحديث ابن عمر لأن فيه أنه استأجرهم على أن يعملوا الى نصف النهار وقد قدم ذكر التوفيق بينهم في المواقيت وانهم ما حديثان سينا في قصتين نعم وقوع في رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه الماضية في المواقيت الآتية في التوحيد ما فوق رواية أي موسى فربما الخطأ على رواية نافع وعبد الله بن دينار لكن يحتمل أن تكون القصتان جميعا كما تأخذ ابن عمر فحدثهم ما في وقتين وجمع بينهما من التبريحا فحتمل أن يكونوا غضبوا أو لا فقالوا ما قالوا الإشارة الى طلب الزيادة فلما لم يعطوا قدر الزائد تركوا فقالوا لا ما عملنا باطل انتهى وفيه مع بعده مخالفة أضر بفتح ما وقوع في رواية الزهري في المواقيت وفي التوحيد ففتحها قالوا ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين وأعطينا قيراطا وقيراطا ونحن كأكثر عملنا فيه التصريح بأنهم أعطوا ذلك الآن يحمل قولهم أعطينا أي أمرت لنا أو وعدتنا ولا يستلزم ذلك أنهم أخذوه ولا يجزئ الجمع بكونهم ما قصصين أو شفع وظاهر المثل الذي في حديث أبي موسى أن الله تعالى قال لليهود آمنوا بما نوحى إليكم اليوم القيامة فآمنوا ونوحى الى ابن بعث عيسى فكفروا به وذلك في

لحدثنا اسمعيل بن أي أوبس قال حدثني ٣٦٨ مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم ما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا فقال من يعمل في النصف النهار على قيراط قيراط فعلمت اليهود على قيراط قيراط ثم علمت النصارى على قيراط قيراط ثم أنتم الذين تعملون من صلاة العصر الى مغارب الشمس على قيراطين قيراطين فغضبت اليهود والنصارى وقالوا نحن أكثر عمالا وأقل عطاء قال هل ظلمتكم من حقكم شيئا قالوا لا قال فذلك فضلي أو تيسه من أشاء (باب ما من منع أجر الاجير) * حدثنا يوسف بن محمد حدثني يحيى بن سليم عن اسمعيل بن أمية عن سعيد ابن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى ثلاثا أنا خيرهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره (باب الاجارة من العصر الى الليل) * حدثنا محمد بن

العلاء حدثنا أبو أسامة عن يزيد عن أبي بردة عن أي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قدر أنه قال مثل المسلمين واليهود والنصارى كمثل رجل استأجر قوما يعملون له عملا وما الى الليل على أجر معلوم فعملوا له نصف النهار فقالوا لا حاجة لنا الى أجرنا الذي شرطت لنا وما عملنا باطل فقال لهم لا تعملوا أكملوا بقية عملكم وخذلوا أجركم كاملا فأبوا وتركوا واستأجر آخرين بعدهم فقال أكملوا بقية يومكم هذا ولكم الذي شرطت لهم من الاجر فعملوا

حتى اذا كان حين صلاة العصر قالوا لك ما علمنا باطل ولك الاجر الذي جعلت لنا فيه (٣٦٩)

فقال لهم انكم لو ابقية علمكم فان ما سبق من النهار شيء يسير فأتوا فاستأجروا ما أن يعملوا له بنية يومهم فعملوا بنية يومهم حتى غابت الشمس واستكملوا أجر النريقين كلهم ما فذلك مثلهم ومثل ما قبلوا من هذا النور * (باب من استأجر أجرا فترك أجره فعمل فيه المستأجر فزاد أو من عمل في مال غيره فاستغنى) * حدثنا أبو الميان أخبرنا شعب عن الزهري حدثني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انطلق ثلاثة رهط بمن كان قبلكم حتى أووا الميت الى غار فدخلوا فاحتدثت حفرة من الجبل فسدت عليها الغار فقالوا انه لا ينجيكم من هذه الصخرة الا ان تدعوا الله بصالح أعمالكم فقال رجل منهم اللهم كان لي أبوان

قد نرصف المدة التي من مبعث موسى الى قيام الساعة فقول لهم لا حاجة لنا الى أجرنا اشارة الى انهم ككفر واوولوا واستغنى الله عنهم وهذا من اطلاق القول وارادة لازمه لان لازمه ترك العمل المعبره عن ترك الايمان وقولهم وما علمنا باطل اشارة الى احباط علمهم بكنزهم بعيسى اذ لا ينفعهم الايمان بعيسى وحده بعد بعثته عيسى وكذلك القول في النصارى الآن وفيه اشارة الى أن مدتهم كانت قدر نصف المدة فاقتصروا على نحو الربع من جميع النهار وقوله واتكم الذي شرطت زاد في رواية الاسماعيلي الذي شرطت لهؤلاء من الاجر يعني الذين قبلهم وقوله فانما بقي من النهار شيء يسير اي بالنسبة لما مضى منه والمراد ما بقي من الدنيا وقوله واستكملوا أجر النريقين أي بايمانهم بالانبياء الثلاثة وتضمن الحديث الاشارة الى قصر المدة التي بقيت من الدنيا وبيان الكلام عليه في قوله بعثت أنا والساعة كهاتين **(قوله)** حتى اذا كان حين صلاة العصر هو نصب حين ويجوز فيه الرفع **(قوله)** واستكملوا أجر النريقين كلهما كذا الذي ذكر وغيره وحكي ابن التين ان روايته كلاهما بالرفع وخطاه وليس كما زعم بل وجهه **(قوله)** فذلك مثلهم أي المسلمين ومثل ما قبلوا من هذا النور في رواية الاسماعيلي فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدى الله وما جاء به رسوله ومثل اليهود والنصارى تركوا ما أمرهم الله به واستدل به على أن بقاء هذه الأمة يزدي الى الالف لانه يقتضي ان مدة اليهود والنصارى والمسلمين وقد اتفق أهل النقل على أن مدة اليهود الى بعثة النبي صلى الله عليه وسلم كانت أكثر من ألفي سنة ومدة النصارى من ذلك ستمائة وقيل أقل فتكون مدة المسلمين أكثر من ألف قطعة وتضمن الحديث ان أجر للنصارى كان أكثر من أجر اليهود لان اليهود عملوا نصف النهار بشراط وانصارى بخور ربع النهار بشراط ولعل ذلك باعتبار ما حصل لمن آمن من النصارى بعيسى وعيسى خصل لهم نصف الاجر مرتين بخلاف اليهود فانهم لم يبايعوا عيسى ككفره وفي الحديث تفضل هذه الامية وتوفيرا أجرها مع قلة علمها وفيه جواز استدعاء صلاة العصر الى أن تغيب الشمس وفي قوله فانما بقي من النهار شيء يسير اشارة الى قصر مدة المسلمين والنسبة الى مدة غيرهم وفيه اشارة الى أن العمل من الطوائف كان مساويا في المقدار وقد تقدم البحث في ذلك في المواقيت مشروحا **(قوله ما)** من استأجر أجرا فترك أجره في رواية الكشميني فترك الاجر أجره **(قوله)** فعمل فيه المستأجر أي التجرة أو زرع (فزاد) أي ربح **(قوله)** ومن عمل في مال غيره فاستغنى هو من عطف العام على الخاص لان العامل في مال غيره أعظم من أن

(٤٧ فتح الباري ع) شيخان كبيران وكنت لا أعقب قبلهما أهلا ولا مالا فأتاني بي في طلب حتى يوماف أرح عليه ما حتى ناما خلعت لهما غبوة فهما فوجدتهما نائمين فكرهت أن أعقب قبلهما أهلا ولا مالا فملت والتمس حتى عدت فاستيقظا فأتتهما حتى برق النجم فاستيقظا فشر باغبوة فهما اللهم ان كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك ففرج عنا ما نحن فيه من هذا الصخرة فأنفرت حتى شيا لا يستطيعون الخروج قال النبي صلى الله عليه وسلم وقال الآخر اللهم كانت لي بنت عم كانت أحب الناس الى فأردتهم عن نفسها فاستغيت حتى أتيت بها سنة من السنين فجاءني فأعطيتها عشرين ومائة دينار على أن تخلي بيني وبين نفسها فافعلت حتى اذا قدرت عليها قالت لأحل لك أن تفضل الحسام الا يحقه ففكرت حتى وقع عليها فأنفرت عنها وهي أحب الناس الى وتركت الذهب الذي أعطيتها اللهم ان كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه فانفرت حتى الصخرة غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها قال النبي صلى الله عليه وسلم وقال الثالث اللهم الى استأجرت أجرا فاعطيتهم ما أجرهم غير رجل واحد ترك الذي له وذهب ففترت أجره حتى كثر منه الاموال فجاءني بعد حين فقال يا عبد الله أدى الى أجرى فقلت كل ما تاري

من أجلك من الابل والبقرة والغنم والرقيق فقال يا عبد الله لا تستزى فقلت انى لا تستزى بك فأخذه كله فاستاقه فليترك منه شيئا اللهم فان كنت فعلت ذلك استغاء برحمتك فأخرج عينا ما نحن فيه فانتسجت الحشرة فخرجوا يشون *

(باب من أجر نفسه ليجعل على ظهره ثم يندق به وأجر الحال) * حدثني سعيد بن يحيى بن سعيد القرشي حدثنا أبي حدثنا الاعمش عن شقيق عن أبي مسعود الأنصاري رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمرنا بالصدقة أنطلق أحدنا إلى السوق فيحمل قميصا المتوان لبعضهم لما ألف قال ما زلت ألقه * (باب أجر السمرة) * ولم يراين سيرين وعطاء وبراheim والحسن باجر السمسار

باسا * وقال ابن عباس لأباس أن يقول بيع هذا الثوب فإذا دعى كذا وكذا فهو لك * وقال ابن سيرين إذا قال بيعه بكذا إذا كان من ربح فلان أو يني ويبتع فلا بأس به

(٢) قوله وسأني شرحه في نسخة وسأني بقبعة مباحة

يكون مستأجرا أو غير مستأجر ولم يذكر المصنف الجواب إشارة إلى الاحتمال كعادته ثم ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين انطلق عليهم الغار وقد تقدم من وجه آخر قريبا وقد تعقب المهلب ترجمة البخاري بأنه ليس في القصة دليل لما ترجمه وإنما التجار الرجل في أجر أجرين ثم أعطاه له على سبيل التبرع وإنما الذي كان يلزمه تدرا العمل خاصة وقد تقدم ذلك في أثناء كتاب البيوع وسأني شرحه (٢) مستوفى في أوخر أحاديث الانبياء ان شاء الله تعالى وقوله في هذه الرواية لا أعيق هومن العوق بالعين المججمة والموحدة وآخره قاف شرب العشي وضبطوه وفتح الهمزة أعقب من الثلاثي الأصلية فبضمهما من الرباعي وخطئوه وقوله أهلا ولا مالا المراد بالاهل ماله من زوج وولد وبالاهل ماله من رقيق وخدم وزعم الداودي أن المراد بالاهل الدواب وتعبه قوله وجده وقوله فأتى بفتح النون والهمزة مقصورا يوزن سعي أي بعد وفي رواية كريمة الأصل في فداء بعد البعد النون يوزن جاء وعو يعني الاول وقوله فم أرح بضم الهمزة وكسر الراء وقوله برق النجر بفتح الراء أي أضواء وقوله فافزع بالوصل وضم الراء به حزة قطع وكسر الراء من الفرج أو من الأفراج وقوله كل ماترى من أجلك كذا للكشيمى ولا ي زيد المروزي وللماين من أجرة ولكل وجه (قوله باس) من أجرة نفسه ليجعل على ظهره ثم يندق به في رواية الكشيمى ثم تصدق منه وقوله وأجر الحال أي وباب أجر الحال (قوله حديثنا أبي) هو الاموى صاحب المغازي وقوله عن شقيق هو أبو وائل وقوله فيحمل أي يطالب أن يحمل بالاجرة وقوله بالمداي يحمل المتاع بالاجرة وحتى مدين طعام والمخاطمة فاعلة وهي تكون بين اثنين والمراد ههنا الرجل من أحدهما والاجر من الآخر كالمسا فاقوا والمزارعة ووقع للنساء من طريقه منصور عن أبي وائل غطى أحدنا إلى السوق فيحمل على ظهره (قوله وان لبعضهم لما ألف) هذه اللام للنساء كيدوهي ابتداءية لدخولها على اسم ان وقد تقدم الخبر وهي كقوله تعالى ان في ذلك عبرة ومراعاة ان ذلك في الوقت الذي حدث به وقد تقدم في الزكاة بلفظ وان لبعضهم اليوم مائة ألف زاد النساء وما كان له يومئذ درهم أي في الوقت الذي كان يحمل فيه (قوله قال ما زلت ألقه لنفسه) بين ابن ماجه من طريق زائدة عن الاعمش ان قائل ذلك هو أبو وائل الراوى للحدث عن أبي مسعود وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الزكاة (قوله باس) أجر السمرة أي حكمه وهي مهملة من (قوله ولم يراين سيرين وعطاء وبراheim والحسن باجر السمسار) بأسا أسقول ابن سيرين وبراheim فوصله ابن أبي شيبة عنهما بلفظ لا بأس باجر السمسار إذا اشترى يدا بيد وأما قول فوصله ابن أبي شيبة أيضا بلفظ سئل عطاء عن السمرة فقال لا بأس بها وكان المصنف أشار إلى الرد على من كرهها وقد تله ابن المذرعي الكوفيين (قوله وقال ابن عباس لا بأس أن يقول بيع هذا الثوب فإذا دعى كذا وكذا فهو لك) واصله ابن أبي شيبة من طريق عطاء بن سفيان وهذا أجز سمرة أيضا لكنها بهولة ولذلك لم يجزها الجمهور وقالوا ان باع له على ذلك فله أجز منه وله وحمل بعضهم اجازة ابن عباس على أنه أجز ما يجزى المقارض وبذلك أجاب أحدوا حتى ونقل ابن القين ان بعضهم شرط في جوازها أن يعلم الناس ذلك الوقت ان غن السلعة تساوى أكثر مما سعى له وتعبه بأن الجهل يعتمد على الاجرة بقاء (قوله وقال ابن سيرين إذا قال بيعه بكذا إذا كان من ربح فلان أو يني ويبتع فلا بأس به) واصله ابن أبي شيبة أيضا من طريق

يونس عنه وهذا أشبه بصورة المقارض من السمسار **(قوله)** وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 المسلمون عند شروطهم هذا أحد الأحاديث التي لم يوصلها المصنف في مكان آخر وقد جاء من
 حديث عمرو بن عوف المزني وإي هريرة وغيرهما ما حديث عمرو بن عوف فأخرجنا حتى في
 مسنده من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مروفاً بالفظه وزاد
 شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً وكثير بن عبد الله ضعيف عند الأكثر لكن البخاري ومن تبعه
 كالترمذي وابن خزيمة يفتون أمره وأما حديث أي هريرة فوصله أحمد وأبو داود والحاكم من
 طريق كثير بن زيد عن الوليد بن زباح وهو بموحدة عن أي هريرة بالفظه أيضاً دون زيادة كثير
 فزاد بها والصلح جائز بين المسلمين وهذه الزيادة أخرجهما الدارقطني والحاكم من طريق أبي رافع
 عن أي هريرة ولا ينبغي شبهة من طريق عطاء بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤمنون
 عند شروطهم وللدارقطني والحاكم من حديث عائشة رضي الله عنها وزاد ما في الحق * **(تنبيه)** *
 ظن ابن التين أن قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون على شروطهم بقية كلام ابن سيرين
 فشرع على ذلك فوهم وقد تعقبه القطب الحلي ومن تبعه من علمائنا ثم أورد المصنف حديث
 ابن عباس المأثري في البيوع والمراد منه قوله في تنسيه المنع لبيع الحاضر للبادي أن لا يكون له
 سمسار فإن منهو ما نه يجوز أن يكون سمسار في بيع الحاضر للعاضر ولكن شرط الجمهور أن
 تكون الأجرة معلومة وعن أي حنفية أن دفعه الفاعل إن يشتري به بآجرة عشرة فهو
 فاسد فإن اشتري فلأجرة المثل ولا يجوز ما سمي من الأجرة وعن أبي ثور إذا جعل له في كل ألف
 شيئاً معلوماً يجوز أن ذلك غير معلوم عن عمل فلأجر مثله وحجة من منع انما الجارة في أمر لا مد
 غير معلوم وحجة من اجازته ادعى له الأجرة كني ويكون من باب الجعالة والله أعلم **(قوله)**
باب هل يؤجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب أو ردفه حديث خباب
 وهو أذن المسلم في عمله للعاص بن وائل وهو مشرك وكان ذلك بمكة وهي أذن الدار حرب
 واطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وأقره ولم يجزم المصنف بالحكم لاحتمال أن يكون
 الجواز مقيداً بالضرورة أو أن جواز ذلك كان قبل الأذن في قتال المشركين ومناذرتهم وقيل
 الأمر بعدم أدال المؤمنين نفسه وقال المهلب كره أهل العلم ذلك بالضرورة بشرطين أحدهما
 أن يكون عمله فيما يحل للمسلم فعلة والاخر أن لا يعينه على ما يعود ضرره على المسلمين وقال
 ابن المنير استقرت المذاهب على أن الصانع في خواتمهم يجوز لهم العمل لأهل الذمة ولا يعد
 ذلك من الذلة بخلاف أن يتخذ في منزله بطريق التبعية له والله أعلم وقد تقدم حديث خباب
 في البيوع ويأتي بقية شرحه في تفسير سورة مريم **(قوله)** **باب** ما يعطى في الرقبة على
 أحياء العرب بشاخصة الكتاب كذا ثبت هذه الترجمة للجمع والأحياء بالنوع جمع حتى والمراد
 به طائفة من العرب خصوصاً قال السمسار في الأنساب الشعب والحى بمعنى وسمى الشعب
 لأن التسمية تشعب منه وقد اعترض على المصنف بأن الحكم لا يختلف باختلاف الأمكنة
 ولا باختلاف الأجناس وتفيد في الترجمة بأحياء العرب بشعره بجمه فيه ويمكن الجواب بأنه
 ترجم الواقع ولم يتعرض لنفي غيره وقد ترجم عليه في الطب الشرط في الرقبة بقطع مع الغنم
 ولم يتبدد شيئاً وترجم فيه أيضاً الرقبة بشاخصة الكتاب والرقبة كلام يستثنى به من كل عارض

* وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم المسلمون عند شروطهم
 * حدثنا مسدد حدثنا عبد
 الواحد حدثنا ماعمري عن ابن
 طاووس عن أبيه عن ابن
 عباس رضي الله عنهما قال
 سمى النبي صلى الله عليه وسلم
 أن يتلى الركن ولا يبيع
 حاضر لبادي قال ابن عباس
 ما قوله لا يبيع حاضر لباد
 قال لا يبيعه كونه سمساراً
 * **(باب)** هل يؤجر الرجل
 نفسه من مشرك في أرض
 الحرب * حدثنا عمر بن حفص
 حدثنا أبي حدثنا الأعمش
 عن مسلم عن مسروق حدثنا
 خباب رضي الله عنه قال
 كنت رجلاً قيناً فعملت
 للعاص بن زائل فاجتمع لي
 عنده فأتته أتناضاد فقال
 لا والله لأقتلك حتى تكسر
 بعمد فقلت أما والله حتى
 تموت ثم تبعث فلا قال وإني
 لميت ثم مبعوث قلت نعم قال
 فانه سيكون في ثمال وولد
 فأقتلك فانزل الله تعالى
 أفرأيت الذي كفر بآياتنا
 وقال لا تؤمن بنا ولا ولدا
 * **(باب)** ما يعطى في الرقبة
 على أحياء العرب بشاخصة
 الكتاب *

أشار إلى ذلك ابن درستويه وسأني تحقيق ذلك في كتاب الطب إن شاء الله تعالى (قوله وقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله) هذا طرف من حديث وصلة المؤلف رحمه الله في الطب واستدل به الجمهور في جواز أخذ الاجرة على تعليم القرآن وشأنه الخفية فنعوه في التعليم وأجازوه في الرقي كالدوا وقالوا لأن تعليم القرآن عبادة والأجر فيه على الله وهو القياس في الرقي الأنتم أجازوه فيه لهذا الخبر وحمل بعضهم الأجر في هذا الحديث على الثواب وسباق القصة التي في الحديث بأي هذا التأويل وادعى بعضهم أنه يخبر بالحديث الواردة في الوعيد على أخذ الاجرة على تعليم القرآن وقد رواها أبو داود وغيره وتعقب بأنه أثبت للنسخ بالاحتمال وهو مردود وبأن الأحاديث ليس فيها نص صريح بالمنع على الإطلاق بل هي وقائع أحوال مختلفة للتأويل لتوافق الأحاديث الصحيحة كحديث الباب وبأن الأحاديث المذكورة أيضا ليس فيها ما تقوم به الجسة فلا تعارض الأحاديث الصحيحة سيكون لتساعدها إلى البحث في ذلك في كتاب السكاح في باب التزويج على تعليم القرآن (نزهة) وقال الشعبي لا يشترط المعلم إلا أن يعطى شيئا فقبله وقال الحكم لم أسمع أحدا كره أجر المعلم وأعطي الحسن دراهم عشرة) أما قول الشعبي فوصله ابن أبي شيبة بالنظر وإن أعطى شيئا فقبله وأما قول الحكم فوصله البغوي في الجعديات حديثنا على ابن الجعد عن شعبة سأل معاوية بن قرة عن أجر المعلم فقال لا يرى له أجرًا رسالت الحكم فقال ما سمعت فقيها يكرهه أم أقول الحسن فوصله ابن سعد في الطبقات من طريق يحيى بن سعيد بن أبي الحسن قال لما حدثت قلت لعمرى يا معاذ المعلم يريد شيئا قال ما كانوا يأخذون شيئا ثم قال أعطه خمسة دراهم فلم أزل به حتى قال أعطه عشرة دراهم وروى ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن الحسن قال لا بأس أن يأخذ مني الكتابة أجرًا وكره الشرط (قوله ولم ير ابن سيرين بأجر القسام بأسا وقال كان يقال السحت الرشوة في الحكم) أم أقوله في أجر القسام فاختلقت الروايات عنه فروى عبد بن حميد في تفسيره من طريق يحيى بن عتيق عن محمد وهو ابن سيرين أنه كان يكره أجر القسام ويقول كان يقال السحت الرشوة على الحكم وأرى هذا الحديث يؤخذ عليه الاجرة وروى ابن أبي شيبة من طريق قتادة قال قلت لابن المسيب ما ترى في كسب القسام فيكرهه وكان الحسن يكرهه كسبه وقال ابن سيرين إن لم يكن حنفا فلا أدري ما هو وجاءت عنده رواية يجمع بها بين هذا الاختلاف قال ابن سعد حديثنا عارم حديثنا جاد عن يحيى بن محمد وهو ابن سيرين أنه كان يكره أن يشاطر القسام وكأني به كرهه أخذ الاجرة على سبيل المشاركة ولا يكرهها إذا كانت بغير اشتراط كما تقدم عن الشعبي وظاهرهما أن خرج ابن أبي شيبة أن قول البخاري كان يقال السحت الرشوة بقبه كلام ابن سيرين وأشار ابن سيرين بذلك إلى ما جاء عن عمرو بن عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت من قولهم في تفسير السحت أنه الرشوة في الحكم أخرجه ابن جرير بإسناده عنهم ورواه من وجه آخر فهو عارم والله ثبات ولكنه مرسل ولقطه كل لحم أنبته السحت فالنار أولى به قيل يا رسول الله وما السحت قال الرشوة في الحكم (تنبيه) القسام بفتح القاف فعال من القسم بفتح القاف وهو القاسم وشرحه الكرماني على أنه بضم القاف جمع قاسم والسحت بضم السين وسكون الحاء المهملة من وحكي ضم الحاء وهو شاذ وضبطه بعضهم بما يلزم من أكله العار فهو أعظم من الحرام والرشوة بفتح الراء وقد تنكسر

وقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله وقال الشعبي لا يشترط المعلم إلا أن يعطى شيئا فقبله وقال الحكم لم أسمع أحدا كره أجر المعلم وأعطي الحسن دراهم عشرة ولم ير ابن سيرين بأجر القسام بأسا وقال كان يقال السحت الرشوة في الحكم

وتضم وقيل بالفتح المصدر وبالكسر الاسم **(قوله)** وكانوا يعطون على الخرص هو يفتح المعجزة
وسكون الراء ثم صادمه له هو الحزور وناو معنى وقد تقدم نفسه في البيوع أى كانوا
يعطون أجرة الخراص وفي ذلك دلالة على جواز أجرة القسام لأشتر كما في أن كلا منهما
يفصل التنازع بين المختصين ولأن الخرص يقصد للقسمة ومناسبة ذكر القسام والخراص
للترجحة لأشتر لفي أن جنسهما وجنس تعليم القرآن والقسمة واحد ومن ثم كره مالك أخذ
الأجرة على عقد الوثائق لكونها من فروض الكفايات وكره أيضا أجرة القسام وقيل إنما
كرهها لأنه كان يرزق من بيت المال فكره له أن يأخذ أجرة أخرى وأشار بمنعوا إلى الجواز
عند فساد أمور بيت المال وقال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن قتادة أحد الثقات الثلاثة
أشياء لم يكن يؤخذ عليهم أجر ضراب الفعل وقسمة الأموال والتعليم اه وهذا مرسل
وهو يشعر بأنهم كانوا قبل ذلك يتبرعون بها فإقتضا الشئ طلبوا الأجرة فعد ذلك من غير مكارم
الخلق فتحمل كراهته من كراهته على التزوية والله أعلم **(قوله)** عن أبي بشر هو جعفر بن أبي
وحشية مشهور بكنيته أكثر من اسمه كاسمه اسمع الياس وهو مشهور بكنيته **(قوله)** عن أبي
المتوكل هو الناجي وقد ذكر المنه في آخر الباب تصريح أبي بشر بالسماع منه وتابعه أبو عوانة
على هذا الإسناد شعبية كافي آخر الباب وهشيم كآخرجه مسلم والنسائي والاعمش فرواه
عن جعفر بن أبي وحشية عن أبي نضرة عن أبي سعيد جعل يدل أبي المتوكل أن أنضرة أخرجه
الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريقه فالما الترمذي فقال طريق شعبية أصح من طريق
الاعمش وقال ابن ماجه أنها الجواب ورجمها الدارقطني في العلل ولم يرجح في السنن شيئا وكذا
النسائي والذي يرجح في تقيدي أن الطريقين محضو طائفة لا تشمل طريق الاعمش على زيادات في
المتن ليست في رواية شعبية ومن تابعه فكان أنه كان عند أبي بشر عن شيخين فحدث به قارة عن هذا
وتارة عن هذا ولم يصب ابن العربي في دعواه أن هذا الحديث مضطرب فندرواه عن أبي سعيد
أضامه عبد بن سيرين كما ساق في فضائل القرآن وسليمان بن قتة وهو يفتح القاف وتشديد المثناة
كما أخرجه أحمد والدارقطني وسأد كرماني رواياتهم من القوائد **(قوله)** انطلق نفر لم أقف على اسم
أحد منهم سوى أبي سعيد وليس في سياق هذه الطريق ما يشعر بأن السفر كان في جهاد لكن في
رواية الاعمش أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثهم وفي رواية سليمان بن قتة عند أحمد بعثنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم بعثنا زاد الدارقطني فيه بعث سرية علي بن أبي سعيد ولم أقف على تعيين هذه
السرية في شيء من كتب المغازي بل لم تعرض لأذكرها أحد منهم وهي واردة عليهم ولم أقف
على تعيين الحى الذين نزلوا بهم من أى القبائل هم **(قوله)** فاستضافوهم أى طلبوا منهم الضيافة
وفي رواية الاعمش عند غير الترمذي بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثين رجلا فزنا بقوم
لبلا فأسألتهم القرى فأفادت عددا بالسرية ووقت الزول كما أفادت رواية الدارقطني تعيين أكبر
السرية والقرى بكسر القاف مقصورا للضيافة **(قوله)** فأنوا إن يضيقوهم بالتشديد لا أكثر
وبكسر الضاد المعجمة مخففا **(قوله)** فلذغ) بضم اللام على البناء المعجول والذغ بالذال المهملة
والعين المعجمة وهو السمع وزناو معنى وأما اللذغ بالذال المعجمة والعين المهملة فهو الاحراق
الخفيف والذغ المذكور في الحديث هو ضرب ذات الحمة من حية أو عقرب وغيرهما وأكثر

وكانوا يعطون على الخرص

حدثنا أبو التعمان

حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر

عن أبي المتوكل عن أبي سعيد

رضي الله عنه قال انطلق

نفر من أصحاب النبي صلى الله

عليه وسلم في سفرة سافروها

حتى نزلوا على من أحياء

العرب فاستضافوهم فأبوا

أن يضييقوهم فلدغ سيد

ذلك الحى

ما يستعمل في العتوب وقد أفادت رواية الأعمش تعيين العتوب وأما ما وقع في رواية هشيم عند
النسائي أنه مصاب في عتله أو لا يدع فشك من هشيم وقد رواه الباقر فلم يشكوا في أنه يدع ولا
سبباً يترشح الأعمش بالعتوب وكذلك ما سبباً في فضائل القرآن من طريق سعيد بن سيرين
عن أبي سعيد بلطف أن سيداً الحلبي سليم وكذا في القلب من حديث ابن عباس أن سيداً الحلبي سليم
والسليم هو الأديغ نعم وقعت للحبابة قصة أخرى في رجل مصاب بعته فقرأ عليه بعضهم فاتحة
الكتاب فبأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من طريق خارجة بن الصلت عن عمه أنه مر
بقوم وعندهم رجل مجنون موقوف في الحديد فقالوا انك جئت من عند هذا الرجل فحرقنا لنا
هذا الرجل الحديث فالذي يظهر أنهم ما قصت أن لكن الواقع في قصة أبي سعيد أنه لا يدع (قوله)
فسمعوا له بكل شيء أي مما جرت به العادة أن يتداول به من إدغة العتوب كذا اللاك من السعي
أي طلبوا له ما يداويه ولكنهم لم يشفوا بالمجمعة والفاء وعليه شرح الخطاي فقال معناه طلبوا
الشفاء فتقول شيء الله مريض أي أرى أروشي له الطبيب أي عالمه بما يشفيه أو وصفه له ما فيه
الشفاء لكن ادعى ابن التين أنها تعجيف (قوله) لو أتيتهم هؤلاء الرهط قال ابن التين قال تارة نفرا
وتارة رهطاً والبقر ما بين العشرة والثلاثة والرهط ما دون العشرة وقيل يصل إلى الأربعين
(قلت) وهذا الحديث يدل له (قوله) فأتوهم في رواية معبد بن سيرين أن الذي جاء في هذه الرسالة
بإبراهيم من فحجم على أنه كان معها نسيها زاد البرقي حديث جابر فقالوا لهم قد بلغنا أن
صاحبكم جابنا لروا الشفاء قالوا نعم (قوله) وسعينا في رواية الكشي من وشين بالمجمعة والفاء
وقد تقدم ما فيها (قوله) فدل عند أحد منكم من شيء زاد أبو داود في روايته من هذا الوجه ينفع
صاحبنا (قوله) فقال بعضهم في رواية أبي داود فقال رجل من التوم نعم والله لا أرتقي بكسر
الشاف وبين الأعمش أن الذي قال ذلك هو أبو سعيد راوى الخبر واللفظه قلت نعم أنا ولكن لا أرتقه
حتى تعطوا غنماً فأجابني جنس الجعل وهو بضم الجيم وسكون المهملة ما يعطى على غل وقد
استشكل كون الراقي هو أبو سعيد راوى الخبر مع ما وقع في رواية معبد بن سيرين فقام معهما رجل
ما كان ظنه يحسن رقية وأخرجه مسلم وسبباً في فضائل التران بلطف آخر وفيه فلما رجع
قلنا له أ كنت تحسن رقية في ذلك أشعرا بأنه غيره والجواب أنه لا مانع من أن يكنى الرجل عن
تسميه فعمل أبوسعبد شرح تارة وكفى أخرى ولم ينفرد الأعمش بتعيينه وقد وقع أيضاً في رواية
سليمان بن قيس بلطف فأنبته فريقته بها نسخة الكتاب وفي حديث جابر عند البرقي فقال رجل من
الأنصار أتأرقية وهو حماتية ورواية الأعمش فإن أبوسعبد أنصاري وأما جمل بعض الشارحين
ذلك على تعدد القصة وإن أبوسعبد راوى قصتين كان في أحدهما إقباء في الأخرى كان الراقي
غيره فبعد جدد أو لا سمع اتحاد الخرج والسياق والسبب وكفى في رد ذلك إلا أن الأصل
عدم التعدد ولا حامل عليه فإن الجمع بين الروايتين ممكن بكونه وهذا بخلاف ما قدمته من
حديث خارجة بن الصلت عن عمه فإن السياقين مختلفان وكذا السبب فكان الحمل على التعدد
فيه قريبا (قوله) فالحلو أي وافقوهم (قوله) على قبايع من الغنم قال ابن التين القطيع
هو الظان من الغنم وتعقب بأن القطيع هو الشيء المقطع من غنم كان أو غيرها وقد صرح
بذلك ابن قزوين وغيره وزاد بعضهم أن الغالب استعماله فيما بين العشرة والأربعين ووقع

فسمعوا له بكل شيء
لا ينفعه شيء فقال بعضهم
لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين
نزلوا العتله أن يكون عند
بعضهم شيء فأتوهم فقتلوا
يأتيها الرهط أن سيدنا لا يدع
وسعياله بكل شيء لا ينفعه
فهو عند أحد منكم من
شيء فقال بعضهم نعم والله
إني لأرتقي ولكن والله لقد
استغنيناكم فلم تنسونا فأتونا
أنابا راق لكم حتى قبعوا
لنا جعلاً فالحلو هم على
قطيع من الغنم

في رواية الأعمش فقالوا اننا نعلمكم ثلاثين شاة وكذا ثبت ذكر عدد الشاة في رواية معبد بن سيرين وهو مناسب لعدد السبعة كما تقدم في أول الحديث وكانهم اعتبروا عدد ستم جعلوا يزاؤه (قوله فانطلق يتقل) بضم الفاء وبكسر هاءه ونفع معه قليل بزاو وقد تقدم البحث فيه في أوائل كتاب الصلاة قال ابن أبي حنيفة في التعليل في الرقعة يكون بعد القراءة لتحصيل بركة القراءة في الجوارح التي يمر عليها الرقعة فيحصل البركة في الرقعة الذي يتنقله (قوله ويقرأ الحمد لله رب العالمين) في رواية شعيب بن جعفر يقرأ عليها بقراءة الحمد وكذا في حديث جابر وفي رواية الأعمش فقرأت عليه الحمد لله وبسم الله الحمد لله والحمد لله رب العالمين ولم يذكر في هذه الطريق عدد ما قرأ القائل لكنه يثبت في رواية الأعمش وأنه سبع مرات. ووقع في حديث جابر ثلاث مرات والحمد للزائد (قوله فكأنما نسط) كذا للجميع بضم النون وكسر الميم من الثلاثي قال الخطابي وهو لغة والمشهور نسط اذا نطقت وأنشط اذا حل وأصله الانشطة بضم الهمزة والميم بينهما فون سا كنهى الخيل وقال ابن التين حكى بعضهم ان معنى أنشط حل ومعنى نسط أقيم بسرعة ومنه قولهم رجل نسط ونسطه ويعقل أن يكون معنى نسط فزع ولو قرئ بالتشديد لكان له وجه أي حل شيأ فشيأ (قوله من عقال) بكسر الميم ليد بعده قاف هو الخيل الذي يشبه ذراع البهيمة (قوله ومابه قلبه) بجر كرات أي عله وقيل للعلم له قلبه لأن الذي تعلم به يقاب من جنب إلى جنب ليعلم موضع الداء قاله ابن الأعرابي ومنه قول الشاعر * وقد برئت فحافى الصدر من قلبه * وفي نسخة الصياطي بخطه قال ابن الأعرابي القلبية داء أخوذ من القلب يأخذ البعير فيأثم قلبه فيهرت من يومه (قوله فقال بعضهم أقسموا) لم أقف على اسمه (قوله فقال الذي رقى) بفتح القاف وفي رواية الأعمش فلما قبضنا الغنم عرض في أنفسنا منها شيء وفي رواية معبد بن سيرين فامر لنا ثلاثين شاة وسقانا لبنا وفي رواية سليمان بن قيس فبعث السبا السبا والشاة والنزل فاكلنا الطعام وأوان يأكلوا الغنم حتى أقمنا المدينة وبين في هذه الرواية ان الذي منهم من تناولها عوارق وأما باقي الروايات فابهم (قوله فمظنر ما أمرنا) أي فمتبعه ولم يريدوا أنهم يخبرون في ذلك (قوله وما يذكرنا أنها رقعة) قال الداودي معناها وما أدر الشوقدوى كذلك ولا علم له هو المحفوظ لأن ابن عسمة قال اذا قال وما يذكرنا فلم يعلم واذا قال وما أدرنا فقد أعلم وعتبه ابن التين بان ابن عسمة إنما قال ذلك فيما وقع في القرآن كما تقدم في أواخر الصيام والأفلاقرت بينهما في اللغة أي في بني الدرابية وقد وقع في رواية هشيم وما أدرنا وكسوف في رواية الأعمش وفي رواية معبد بن سيرين وما كان يدريه وهي كلمة يقال عند التعجب من الشيء وتستهمل في تعظيم الشيء أيضا وهولائي هنا زاد شعيب في روايته ولم يذكر منه نه أي من النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وزاد سليمان بن قيس في روايته بعد قوله وما يذكرنا أنها رقعة قلت ألقى في روعي ولدا رقيقا من هذا الوجه فنبأ يارسول الله شيء ألقى في روعي وهو ظاهر في أنه لم يكن عنده علم فتقدم بخبر وعية الرقعة بالناجحة ولهذا قال له أحمله لما رجع ما كنت تحسن رقعة كلو وقع في رواية معبد بن سيرين (قوله ثم قال قد أصبتم) يحتمل أن يكون صواب فعلهم في الرقعة ويحتمل أن ذلك في رويته عنهم عن التصرف في الجعل حتى استأذنوه ويحتمل أنهم من ذلك (قوله وانزروا إلى معكم سهما) أي اجعلوا إلى منه نصيبا وكان

فانطلق يتقل عليه ويقرأ الحمد لله رب العالمين فكأنما نسط من عقال فانطلق يشي ومابه قلبه قال فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه فقال بعضهم أقسموا فقال الذي رقى لا تشغلوا حتى تأتي النبي صلى الله عليه وسلم فتذكر له الذي كان فمظنر ما أمرنا فتدبروا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له فقال وما يذكرنا أنها رقعة ثم قال قد أصبتم أقسموا وانزروا إلى معكم سهما ففعل النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو عبد الله

أراد المبالغة في تأنسهم كما وقع له في قصة الجار الوحشي وغير ذلك **(قوله)** وقال شعبة حدثنا أبو بشر سمعت أبا المتوكل هذه الطريق بهذه الصيغة وصلها الترمذي وقد أخرجه المصنف في الطب من طريق شعبة لكن بالنعمة وهذا هو السرفى عزوه إلى الترمذي مع كونه في البخاري وغفل بعض الشراح عن ذلك فعاب على من نسبه إلى الترمذي وفي الحديث جواز الرقية بكتاب الله ويلحق بما كان بالذكور والدعاء المأثور وكذلك غير المأثور مما لا يخالف ما في المأثور وأما الرقية بما سوى ذلك فليس في الحديث ما يثبت ولا ما ينفيه وسأني حكم ذلك مبني وطاف كتاب الطب وفيه مشروعية الضيافة على أهل البوادي والتزول على مياه العرب وطلب ما عندهم على سبيل القرى أو الشرايف ومقابلته من امتنع من المكرومة بنظر صديقه لما صنعته العجاني من الامتناع من الرقية في مقابلة امتناع أولئك من ضيافتهم وهذا طريق موسى عليه السلام في قوله تعالى ولو شئت لاتخذت عليه أجرا ولم يفتخر الخضر عن ذلك إلا بما خرج رفيه امضاء ما يترمه المرء على نفسه لأن أباسعد الترمذي يرفى وإن يكون الجعل له ولا يحايده وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالوفاء بذلك وفيه الاشتراك في الموهوب إذا كان أصله معلوما وجواز طلب الهدية ممن يعلم رغبته في ذلك وأجابه إليه وفيه جواز قبض الشيء الذي ظاهره الحل وترك التصرف فيه إذا عرضت فيه شبهة وفيه الاجتهاد عند فساد النص وعظمة القرآن في صدور العبادية خصوصا الفاتحة وفيه أن الرزق المقسوم لا يستطاع من هو في يد منعه من حمله لأن أولئك منعو الضيافة وكان الله قسم للعبادة في ما لهم نصيبا فنعوهم فسبب لهم لدخ العتوب حتى سبق لهم ما قسم لهم وفيه الحكمة البالغة حيث اختص بالعقاب من كان رأسا في المنع لأن من عادة الناس الإتيان بأمر كبيرهم فلما كان رأسهم في المنع اختص بالعقوبة وتوهمهم خرافا فإقاروا كان الحكمة فيه أيضا إرادته الأجابة إلى ما يلقسه المطلوب منه الشفاء ولو كثرت الملوغ لو كان من أحاد الناس لعلهم يكن بقدر على التقدير المطلوب منهم **(قوله)** بأب شرية العبد وتعاهد شرائب الأبناء الضرية بفتح المجهمة فعلة بمعنى مفعولة ما وتذره الشئد على عبده في كل يوم وشرائب جمعها ويقال لها خراج وغلة بالغين المجهمة وأجر وقد وقع جميع ذلك في الحديث ثم أورد المصنف فيه حديث أنس أن أباطيبة جهم النبي صلى الله عليه وسلم وكلمه واليه ففوضوا عنه من شر بيته ودلائته على الترجمة ظاهرة فإن المراد بها بيان حكم ذلك وفي تقرير النبي صلى الله عليه وسلم له دلالة على الجواز وسأذكر كم كان قدر الضرية بعد باب وأما شرائب الأبناء فمفوض عنه بطريق الخلق واختصاصها بالتعاهد لكونها مظنة نظرك التساوي الأغلب والأفكر يخشى من اكتساب الأمة بشرجها يخشى من اكتساب العبد بالسرقه مثلا ولعل أشار بالترجمة إلى ما أخرجه في تاريخه من طريق أبي داود الأجرى قال خطبنا حديثه حين قدم المداين فقال تعاهدوا فشرائبكم وهو عنده أي نعيم في الجنة بلذة شرائب غلبتكم واسم الأجرى هذا الملك وأوردته سعيد بن منصور في السنن مطولا من طريق شداد بن الفرات قال حدثنا أبو داود شيخنا من أهل المداين قال كنت تحت منبر حذيفة وهو يتخطب ولا يدار من حديث رافع بن خديج مر فوعا مني عن كسب الأمة حتى يعلم من أين هو وقد تقدم ذكر ذلك في آخر البيوع وقال ابن المنير في الحاشية كأنه أراد بالتعاهد الثقة بالقدرة شرية الأمة

وقال شعبة حدثنا أبو بشر سمعت أبا المتوكل بهذا (باب ضريبة العبد وتعاهد شرائب الأبناء) * حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سليمان بن حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال جهم أبو طيبة النبي صلى الله عليه وسلم فأمر له بصاع أو صاعين من طعام وكلمه واليه ففوض غلة أو ضريبة

لا احتمال أن تكون ثقبلة ففتحناج الى التكسب بالنجور ودلالته من الحديث أمره عليه الصلاة والسلام بتخفيف ضريبة الحمام فلو ذلك في حق الأمة أقعدوا وأول لأجل الغائلة الخاصة بها
(قوله باب خراج الحمام) أورده فيه حديث ابن عباس احتجهم النبي صلى الله عليه وسلم وأعطى الحمام أجره وزاد من وجه آخر ولو علم كراهية لم يعطه وهو ظاهر في الجواز وقد تقدم في البيوع بالفظ ولو كان حرام لم يعطه وعرف به أن المراد بالكرهية هنا كراهية التعريم وكان ابن عباس أشار بذلك الى الرد على من قال أن كسب الحمام حرام واختلف العلم به بعد ذلك في هذه المسئلة فذهب الجمهور الى أنه حلال واحتجوا بهذا الحديث وقالوا هو كسب فيه ذنابة وليس يحرم حملوا الزجر عنه على التنزيه ومنهم من ادعى النسخ وأنه كان حراما ثم أبيع وجمع الى ذلك الطحاوي والنسج لا يثبت بالاحتمال وذهب أحد وجاعة الى الفرق بين الحر والعبد فكبر هو العز الاحتراق بالحمامة ويحرم عليه الاتفاق على نفسه منها ويجوز له الانشقاق على الرقيق والله وأب منها وأباحوا للعبد مطلقا وعمدتهم حديث محبصة أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب الحمام فنهاه فذكر له الحاجة فقال اعطه ثم أبيعك أخرجه مالك وأحد وأصحاب السنن ورجاله شتات وذكر ابن الجوزي أن أجر الحمام انما كره لانه من الأشياء التي يجب للمسلم على المسلم اعانة له عند الاحتياج له فما كان ينبغي له أن يأخذ على ذلك أجر أو يجمع ابن العربي بين قوله صلى الله عليه وسلم كسب الحمام حذيث وبين اعطائه الحمام أجرته بأن محل الجواز ما إذا كانت الاجرة على عمل معلوم وعلى الزجر على ما إذا كان على عمل مجهول وفي الحديث اباحة الحمامة وتحقيقه بما يدعى به من أخراج الدم وغيره وسأقي حريه بذلك في كتاب الطب وفيه الاجرة على المعالجة واللب والشفاعة الى أصحاب الحقوق أن يحتفظوا منها وجواز مخارجه السبب بعد ما كان يقول له أذن ذلك أن تكسب على أن تعطيني كل يوم كذا وما زاد فهو لك وفيه استعمال العبد غير أن سببه الخاص إذا كان قد ضمن فكسبه من العمل أذنه العام **(قوله عن عمرو بن عامر)** هو الانصاري وليه تله روايته في الخساري الا عن أنس وقد تقدم له حديث في الطهارة وآخر في الصلاة وهذا هو جميع ماله عنده **(قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يحتجهم)** فيه اشعار بالمرأطية بخلاف الاول وقوله ولم يكن يظلم أحدا أجره فيه اثبات اعطائه أجره الحمام بطريق الاستنباط بخلاف الرواية التي قبلها ففيها الجزم بذلك على طريق التخصيص **(قوله باب من يكلم موالى العبد أن يحتفظوا عنه من خراجها)** أي على سبيل التفضل منهم لا على سبيل الالتزام لهم ويحتمل أن يكون على الالتزام إذا كان لا يطبق ذلك **(قوله عن حميد الطويل عن أنس)** في رواية الاسماعيلي من هذا الوجه عن حميد سمعت أنسا **(قوله دعا النبي صلى الله عليه وسلم غلاما)** هو أبو طيبة كما تقدم قبل باب واسم أبي طيبة نافع على الصحيح فتدري أي أحد من السكن والطب الى من حديث محبصة من مسعود أنه كان له غلام حجام يقال له نافع أبو طيبة فأنطلى الى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن خواجه الحديث وحكي ابن عبد البر في اسم أبي طيبة أنه يدنيار ووجهه في ذلك لا يدنيار الحمام تابعي روى عن أبي طيبة لأنه اسم أبي طيبة أخرجه حديث ابن مسعود من طريق يسام الحمام عن دنيار الحمام عن أبي طيبة الحمام قال حميد النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وبذلك جزم أبو أحمد

(باب خراج الحمام) * حديثنا موسى بن اسمعيل * حديثنا وهيب * حديثنا ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال احتجهم النبي صلى الله عليه وسلم وأعطى الحمام أجره * حديثنا مسدد * حديثنا ابن زريق عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال احتجهم النبي صلى الله عليه وسلم وأعطى الحمام أجره * حديثنا أبو نعيم * حديثنا عن عمرو بن عامر قال سمعت أنس رضي الله عنه يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم يحتجهم ولم يكن يظلم أحدا أجره **(باب من يكلم موالى العبد أن يحتفظوا عنه من خراجها)** * حديثنا آدم * حديثنا شعبة عن حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال دعا النبي صلى الله عليه وسلم غلاما حجاما فحججه وأمر له

الحاكم في الكشي أن دشار الحجام بروى عن أبي طيبة لأنه أبو طيبة نفسه وذكر الغوى في
 العجاجة بأسناد ضعيف أن اسم أبي طيبة ميسر وأما العسكري فقال الصحيح أنه لا يعرف اسمه
 وذكر ابن الخياط في رجال الموطأ أنه عاش مائة وثلاثاً وأربعين سنة **(قوله)** بصاع أو صاعين
 أو مئذ أو مدين) شئ من شعبة وقد تقدم في رواية سنين صاعاً أو صاعين على الشئ أيضاً ولم
 يتعرض له ذكر المد وقد تقدم في البيوع من رواية مالك عن حميد فأمر له بصاع من ثمر ولم يشك
 وأفاد تعيين مافي الصاع وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث علي قال أمرني النبي صلى الله
 عليه وسلم فأعطيت الحجام أجره فأفاد تعيين من باشر العطية ولا بن أبي شيبة من هذا الوجه
 أنه صلى الله عليه وسلم قال للحجام كم خير أجناد قال صاعان قال فوضع عنده صاعاً وكان هذا هو
 السبب في الشئ المأخوذ وهذه الرواية تجمع الخلاف وفي حديث ابن عمر عند ابن أبي شيبة أن
 خراجهم كان ثلاثة أصع وكذا لا يروى عن جابر فإن صح جمع بينهم ما كان ثلث صاعين وزيادة فمن
 قال صاعين ألقى الكسبر ومن قال ثلاثة جبره **(قوله)** وكلم فيه لم يذكر المفعول وقد ذكره قسلاً
 بسبب من وجه آخر عن حميد فقال كلم مواليه ومواليهم نحو حارثة على الصحيح ومولاهم منهم
 شعبة بن مسعود كما تراهنا وانما جمع الموالى مجازاً كما يقال بنو فلان فتلوا رجلاً ويكون
 القائل منهم واحداً وأما ما وقع في حديث جابر أنه مولى بني ضاية فهو وهم فإن مولى بني ضاية
 آخر يقال له أبو عذرة **(قوله)** ما كسب البغي والاماء بين البغي والاماء مخصوص
 وعموم وجهي فقد تكون البغي أمة وقد تكون حرة والبغي يشق للوحدة وكسر المجبة
 وتشديد الباعوزن فمفعيل بمعنى فاعلة أو مفعولة وهي الزانية ولم يصرح المصنف بالحكم كانه
 نهى عن أن المنوع كسب الامه بالعبودية بالانصاف الجائرة **(قوله)** وكراههم أي النخعي
 (أجر النائحة والغنية) وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي هاشم عنه وزاد الكاهن وكان
 الضاري أشار به هذا الأثر إلى أن النهي في حديث أبي هريرة محمول على ما كانت الحرفة فيسه
 ممنوعة أو تقيراً إلى أمر ممنوع شرعاً لجامع ما بينهما من ارتكاب المعصية **(قوله)** وقول الله عز
 وجل ولا تكثر هو اقربايتكم على البغاة إلى آخر الآية قال مجاهد فسياتكم اماءكم) وقع هذا في
 رواية المستمل وقد روى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله ولا
 تكثر هو اقربايتكم على البغاة قال لا تكثر هو اماءكم على الزنا وأخرجه هو وعبد بن حميد
 والطبري من طريق ابن أبي شبيب عن مجاهد قال في قوله ولا تكثر هو اقربايتكم قال اماءكم على
 الزنا وزاد أن عبد الله بن أبي أصر أمة له بالزنا فزنت فجاءت بيرد فقال ارجعي فإني على آخر فقال
 والله ما أنا براجعة فزنت وهذا أخرجه مسلم من طريق أبي سفيان عن جابر مر فوعا وعاه
 الزهري عن عمرو بن ثابت معاذة وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مر سلفاً في قصة
 طويلة وكذا أخرجه ابن أبي حاتم من طريق عكرمة مر سلفاً وانه قواعلي تسعتم بمعاذة وروى
 أبو داود والنسائي من طريق أبي الزبير أنه سمع جابراً قال جاءت مسيكة أمة لبعض الانصار
 فقالت ان سيدي يكرهني على البغاة فزنت قال الظاهر أنه نزلت فيها وزعم مقاتل أنه سمعها
 كانتاً أمين لعبد الله بن أبي وزاد معهن غيرهن وقوله تعالى ان أردن تحصناً لا منهوم له بل خرج
 مخرج الغالب ويحتمل أن يقال لا يتصور الا كراهه إذا لم يردن التعفف لأنهن حينئذ في مقام

بصاع أو صاعين أو مئذ أو
 مدين وكلم فيه تخفف من
 ضريته * (باب كسب البغي
 والاماء) * وكراههم أجر
 النائحة والغنية وقول الله
 تعالى ولا تكثر هو اقربايتكم
 على البغاة ان أردن تحصناً
 لتبغوا عرض الحياة الدنيا
 ومن يكرههن فإن الله من
 بعد أكرههن غفور رحيم
 وقال مجاهد فسياتكم اماءكم
 * حديثاً فقيهة بن سعيد عن
 مالك عن ابن شهاب عن أبي
 بكر بن عبد الرحمن بن الحرث
 ابن هشام عن أبي مسعود
 الانصاري رضى الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن ثمن الكلب
 ومهر البغي وحلوان الكاهن
 * حديثاً مسلم بن إبراهيم
 حديثاً شعبة عن حميد بن
 حمادة عن أبي حازم عن أبي
 هريرة رضى الله عنه قال
 نهى النبي صلى الله عليه
 وسلم عن كسب الاماء

* (باب عيب الفعل) *

* حدثنا مسدد حدثنا عبد الوارث واسماعيل بن ابراهيم عن علي بن الحكم عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن عيب الفعل * (باب) * اذا استأجر أرضا فئات أحدهما * وقال ابن سيرين ليس لأهل أن يخرجوه إلى تمام الأجل وقال الحكم والحسن وإياس بن معاوية تنقض الأجرة إلى أجلها وقال ابن عمر أعطى النبي صلى الله عليه وسلم خبير بالشر فكان ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصداق من خلافة عمر ولم يذكر أنه أبا بكر جدد الأجرة بعد ما قبض النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا جويهر بن أمية عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه قال أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبير اليهود أن يعملوا برزوعوا لهولهم شرط ما يخرج منها وإن ابن عمر حدثه أن المزارع كانت تمكرى على شيء مما نافع لأخيه فنهوا نافع بن خديج حدث أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع وقال عبد الله عن نافع عن ابن عمر حتى أجلاهم عمر

الاختبار وقوله وقال بجاهد قضاةكم امامكم وقع هذا في رواية المسقلى وذكره الترمذي لكن لم يسمه بجاهد ولا لفظه قال قضاةكم الاماء وهو في تفسير الثوري عن ورقان عن ابن أبي نجيح عن جباهدي قوله تعالى ولا تكرر هو قضاةكم يقول امامكم على البغاء على الإناء أو رد المسقف حديث أبي مسعود في النهي عن مهر البعير وغيره وحديث أبي هريرة في النهي عن عيب الاماء وقد تقدم في آخر السور وفي الباب الذي قبله من شرحهما ما فيه من زيادة (قوله) **باب عيب الفعل** * أورده فيه حديث ابن عمر في النهي عنه والعيب يقع العين واسكان السين المهملتين وفي آخره موحدة ويقال له العيب أيضا والفعل الذي كرم كل حيوان فرسا كان أو جلا أو يسا أو غير ذلك وقد روى النسائي من حديث أبي هريرة نهى عن عيب البعير واختلف فيه فقيل هو غن ماء الفحل وقيل أجرة الجماع وعلى الأخير جرى المصنف ويؤيد الأول حديث جابر عند مسلم نهى عن بيع شراب الجمل وليس ببيع حتى يعدم الجمل على الأجرة لأن الأجرة سبع منعقة ويؤيد الجمل على الأجرة لأن الثمن مائة تقدم عن قيادة قبيل أربعة أبواب أهم كانوا يكرهون أجرة شراب الجمل وقال صاحب الأفعال أعيب الرجل عيبا أكثر منه خلا يتره وعلى كل تقدير فبيعوا وأجارتهم حرام لأنه غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور وعلى تسليمه وفي وجهه للشافعية والخمالية يجوز الأجرة مدة معلومة وهو قول الحسن وابن سيرين ورواية عن مالك قواها الأجرى وغيره وحل النهي على ما إذا وقع لا يذهب به ولما اذا استأجره مدة معاومة فلا بأس كيجوز الاستئجار ليلتين أو ثلثا وتعتب بالثمن لأن المقصود هنا ماء الفعل وصاحبه عاجز عن تسليمه بخلاف التمتع ثم النهي عن الشراء والكراء انما صادرا من منع الغرر واما عارية ذلك فلا خلاف في جوازها فان اهدى للمعريدية من المستعير بغير شرط جاز وللعمرى من حيث أنس أن رجلا من كذاب سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن عيب الفعل فنهاه فقال يا رسول الله انظر طريق الفعل فتكرم فرخص له في الكرامة ولا يجازي في خصمه من حديث أبي كبشة مرفوعا عن أطرق فرسافا عتب كان له كاجر سبعين فرسا **(قوله)** عن علي بن الحكم هو البشاني يفهم الموحدة بعد هاتون خنيفة بصري ثقة عند الجميع ولينه أبو النخع الأزدي بلا مستند وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وقد أخرج الحاكم في المستدرک لهذا الحديث عن مسدد شيخ البخاري فيقول قال علي بن الحكم ثقة من أعز البصريين حديثا انتهى وقدوههم في استدراكه وهو في البخاري كثرى وكأنه لم يرد في كتاب المسور قوههم في البخاري لم يخرجوه **(قوله)** اذا استأجر أرضا فئات أحدهما أي هل تنقض الأجرة أم لا والجواب على عدم النسخ وذهب الكوفيون والليث إلى النسخ واحتجوا بأن الوارث ملك الرقبة والمنفعة تتبع لها فارتفعت يد المستأجر عما بعث الذي أجره وتعتب بان المنفعة قد تنفذ عن الرقبة كيجوز بيع مسلوب المنفعة فتنفذ ملك المنفعة فاقوله مستأجر يقتضي العقد وقد انفقوا على أن الأجرة لا تنسخ موت ناظر الوقف في ذلك هذا **(قوله)** وقال ابن سيرين ليس لأهل (لاهل) أي أهل الميت (ان يخرجوه) أي يخرجوا المستأجر (إلى تمام الأجل وقال الحسن والحكم وإياس بن معاوية تنقض الأجرة إلى أجلها) وصله ابن أبي شيبة من طريق حماد عن الحسن وإياس بن معاوية ومن طريق أبيوب عن ابن سيرين نحوه ثم أورده المصنف حديث ابن عمر

أعطى النبي صلى الله عليه وسلم خبير اليهود على أن يعملوا وسبأ في الكلام عليه مستوفى في
 المزارعة كذلك الطارق في المعاقبة آخر الباب وهي قوله وقال عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر
 حتى أجلاهم عمر بن عبد الله حدثهم هذا الحديث عن نافع كما حدث به جويرية عن نافع
 وزاد في آخره حتى أجلاهم عمر قال الكرماني القائل وقال عبد الله هو موسى بن اسمعيل الراوي
 عن جويرية وهو من تمة حديثه به فتحصل الترجمة فاما قوله انه موسى فغلط وانحصر لان موسى
 لا رواية له عن عبد الله بن عمر أصلا والقائل وقال عبد الله هو البخاري وهو يعلق سبأ في سبانه
 وقد روى له مسلم من طريق عن نافع وقال في آخرها حتى أجلاهم إلى تيماء وأريحا وأما قوله وهو
 من تمة حديثه ان كان أراد به أن يحدث به فقد ثبت انه غلط وان أراد أنه من تمة لكن من
 رواية غيره فصحيح وكذا قوله وبه فتحصل الترجمة والغرض منه هنا الاستدلال على عدم فسخ
 الاجارة بموت أحد المتأخرين وهو ظاهر في ذلك وقد أشار إليه بقوله ولم يذكر أن أب بكر جدد
 الاجارة بعد النبي صلى الله عليه وسلم وذكر فيه حديث ابن عمر في كراء المزارع وحديث رافع بن
 خديج في النبي عنه وسبأ في شرحهما في المزارعة أيضا أن شاء الله تعالى (خاتمة) اشقل كتاب
 الاجارة من الاحاديث المرفوعة على ثلاثين حديثا المعنى منها خمسة والبقية موصولة المكرر
 منها فيه وفيها مائة وستة عشر حديثا والبقية مائة واثني عشر حديثا على تقريرها سوى حديث
 أبي هريرة في رعي الغنم وحديث المسلمون عند مشروطهم وحديث ابن عباس أحق ما أخذتم
 عليه أجر أكراب الله وحديث ابن عمر في النبي عن عيب الفعل وفيه من الآثار عن الصحابة
 والتابعين غياصة عشر اثر والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿قوله﴾ بسم الله الرحمن الرحيم
باب الحوالة كذا لاكثر وزاد النسفي والمستقلى بعد البسملة كتاب الحوالة
 «والحوالة ينفع الحاء وقد ذكره مشقة من التجو بل أو من الحول تقول حال عن العهد اذا
 انتقل عنه حو لا وهي عند الفقهاء تنقل دين من ذمة الى ذمة واختلوا هل يبيع دين بدين
 رخص فيه فاستثنى من اليه عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء وقيل هي عقد ارفاق مستقل
 ويستترط في صحته ارضا الخميل بالاختلاف والتمثال عند الاكثر والتمثال عليه عند بعض شذ
 ويستترط أيضا تماثل الحقيقتين الصفات وان يكون في شيء معلوم ومنهم من خصها بالنقد
 ومنعها في الطعام لانه يبيع طعام قبل أن يستوفى (قوله) وهل يرجع في الحوالة) هذا اشارة الى
 خلاف فيها هل هي عقد لازم أو جائز (قوله) وقال الحسن وقتادة اذا كان أي التمثال عليه
 (يوم أحال عليه مليا جاز) أي بالرجوع ومفهومة أنه اذا كان منسلفا له أن يرجع وهذا الاثر
 أخرجه ابن أبي شيبة والاثرم واللفظ له من طريق سعيدين أبي عروة عن قتادة والحسن أهمما
 سئل عن رجل احتال على رجل فافلس قال لا ان كان مليا يوم احتال عليه فليس له أن يرجع وقيد
 أحد عبد الله لم يعلم التمثال فافلس لثمن عليه وعن الحكم لا يرجع الا اذا مات التمثال عليه وعن
 الثوري يرجع بالثمن وأما بالنفس فلا يرجع الا بضر الخميل والتمثال عليه وقال أبو حنيفة يرجع
 بالنفس مطلقا سواء عاش أو مات ولا يرجع بغير النفس وقال مالك لا يرجع الا ان غره كان علم فليس
 التمثال عليه ولم يعلم بذلك وقال الحسن وشريح وزفر الحوالة كالكفالة فيرجع على أهمما شبه
 يشعر ادخل البخاري أبواب الكفالة في كتاب الحوالة وذهب الجمهور الى عدم الرجوع مطلقا

(بسم الله الرحمن الرحيم)
 * (باب الحوالة) وهل يرجع
 في الحوالة * وقال الحسن
 وقتادة اذا كان يوم أحال
 عليه مليا جاز

واحتج الشافعي بان معنى قول الرجل أحلته وأبرأني حلت عني وأنبته على غيره وذكر أن
 محمد بن الحسن احتج بقوله بحديث عثمان أنه قال في الحوالة أو الكفالة يرجع صاحبها إلى أي
 لا هلاك على مسلم قال فسألت عن استناده فذكره عن رجل مجهول عن آخر معروف ولكنه منقطع
 بنفسه وبين عثمان فيقول الاحتجاج به من أوجه قال البيهقي أشار الشافعي بذلك إلى ما رواه شعبة
 عن خليف بن جعفر عن معاوية بن قرة عن عثمان قال مجهول خليفه والانتجاع بين معاوية بن قرة
 وعثمان وليس الحديث مع ذلك مرفوعا وقد شئنا به هل هو في الحوالة أو الكفالة (قوله وقال
 ابن عباس يتخارج الشر يكان الخ) وصله ابن أبي شيبة عنه قال ابن التين محله ما ذا وقع ذلك
 بالتراضى مع استواء الدين وقوله بوى بنخ المشاة وكسر الواو أي هلك والمراد أن يفسد من عليه
 الدين أو يموت أو يتجهز فيخلف حيث لا ينسب في كل ذلك لأرجوع لمن رضى بالدين قال ابن المنير
 ووجهه أن من رضى بذلك فهلك فهو في ضمانه كما لو اشترى عينا فالتفت في يده وألحق البخاري
 الحوالة بذلك وقال أبو عبيد إذا كان بين ورثة أو شركاء كامل وهو في يد بعضهم دون بعض فلا بأس
 أن يتبايعوه بينهم (قوله عن الأعرج عن أبي هريرة) قدر واه همام عن أبي هريرة ورواه ابن عمر
 وجابر مع أبي هريرة (قوله مطل الغنى ظلم) فرواه ابن عينة عن أبي الزناد عند الشافعي وابن
 ماجه المطل ظلم الغنى والمعنى أنه من الظلم وأطلق ذلك للمبالغ في التفسير عن المثل وقدر واه
 الجوزي من طريق همام عن أبي هريرة بلذا أن من الظلم على الغنى وهو يفسر الذي قبله وأصل
 المثل المتداول أن فارس مطلت الحديد مطلها مطلقا إذا مددت يداها لتناول وقال الأزهري المثل
 المدافعة والمراد هنا تأخير ما استحق الأداء بغير عذر والغنى يختلف في قدره ولكن المراد به هنا
 من قدر على الأداء فأخذه ولو كان فقيرا كما سيأتي البحث فيه وهل يتصف بالمطل من ليس التندر
 الذي استحق عليه حاضر عند لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلا أطلق أكثر الشافعية
 عدم الوجوب وصرح بعضهم بالوجوب مطلقا وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجوب
 بسبب بعضي به فيجب والإفلا وقوله مطل الغنى هو من إضافة المصدر للفاعل عند الجمهور والمعنى
 أنه يحرم على الغنى التقادير أن يطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز وقيل هو من إضافة
 المصدر للفاعل والمعنى أنه يجب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنيا ولا يكون غناه سببا لتأخير حقه
 عنه وإذا كان كذلك في حق الغنى فهو في حق الفقير أولى ولا يخفى بعده هذا القول (قوله فإذا
 أتبع أحكم على ملي فليتبسح) المشهور في الرواية وال لغة كما قال النوري أسكن المنان في أتبع
 وفي فليتبسح وهو على البناء المجهول مثل إذا علم فليعلم تقول تبع الرجل يفتي أتبعه بتابعه بالغش
 إذا طلبته وقال القرطبي أما أتبع فبضم الهمزة سكن التاء مبني للمالم بسم فاعله عند الجميع
 وأما فليتبسح فلا كثر على التخفيف وقيد بعضهم بالنشد ويدو الأول أجود انتهى وما دأب من
 الانفاق على أتبع برده قول الخطابي أن أكثر المحدثين يقولونه بتشديد التاء والصواب التخفيف
 ومعنى قوله أتبع فليتبسح أي أحيل فليجتنب موقده وهذا اللفظ أحسن من كعب عن عفيان
 النوري عن أبي الزناد وأخرج البيهقي مثله من طريق يعلى بن منصور عن أبي الزناد عن أبيه
 وأشار إلى تفرده بذلك ولم يفرده بكثرة رواه ابن ماجه من حديث ابن عمر بلطف فاذا
 أحلت على ملي فتابعه وهذا بتشديد التاء بخلاف والملي بالهمزة مأخوذ من الملاء يقال

وقال ابن عباس يتخارج
 الشر يكان وأهل المراث
 فما أخذ هذا عينا وهذا دينا
 فان بوى لاحد علم يرجع على
 صاحبه حدثنا عبد الله بن
 يوسف أخبرنا مالك عن أبي
 الزناد عن الأعرج عن أبي
 هريرة رضي الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال مطلق الغنى ظلم فاذا
 أتبع أحكم على ملي فليتبسح

ملؤ الرجل بضم اللام أى صار ملياً وقال التكرمانى الملى كالغنى للنظام معنى فاقضى انه بغير
 همز وليس كذلك فقد قال الخطاى انه فى الاصل بالهمز ومن رواه بتر كهاف قدسه له والامر فى
 قوله فليتبسع للاستبصار عند الجمهور ووجه من نقل فيه الاجماع وقيل هو امر باحدة وارشاد
 وهو شاذ وحله أكثر الخبايا وأبو ثور وابن جرير وأهل الظاهر على ظاهره وغاية الخرق ومن
 أحمل بحقه على ملى فواجب عليه أن يحتال * (تنبيه) * ادعى الرافى أن الأشهر فى الروايات
 وإذا تبسع وانهم ما جلتان لاتعلق لاحداهما بالآخرى وزعم بعض المتأخرين أنه لم يرد الا بالواو
 وغندل عمافى صحيح البخارى هناك فانه بالنسبة فى جميع الروايات وهو كالتوطئة والعلة لقبول
 الحوالة أى اذا كان المطل غلبا فليقبل من يحتال به عليه فان المؤمن من شأنه أن يحتار عن
 النظم فلا يحطل نعم رواه مسلم بالواو وكذلك البخارى فى الباب الذى بعده لكن قال ومن أتبع
 ومناسبة الجلة لالتى قبلها أنه لما دل على أن مطلق الغنى ظلم عقبه بانه ينبغي قبول الحوالة على الملى
 لما فى قبولها من دفع الظلم الحاصل بالمطل فانه قد تكون مطالبة المحال عليه سهله على المحتال
 دون الخيل فى قبول الحوالة اعانة على كسفه عن النظم وفى الحديث الزجر عن المظل واختلف هل
 بعد فعله عمدا كسيرة أم لا فالجمهور على أن فاعله ينسحق لكن هل ثبت فسيقه بمطله ملى وحادثة
 أم لا قال النوى مقتضى مذهبا اشتراط التكرار ورده السبكي فى شرح المنهاج بان مقتضى
 مذهبه عدمه واستدل بان منع الحق بعد طلبه واستغناء العذر عن ادائه كالغصب والغصب كبيرة
 وتسميته ظما يشعر بكونه كبيرة والكبيرة لا يشترط فيها التكرار نعم لا يحكم عليه بذلك الا بعد
 ان يظهر عدم عذره انتهى واستدلوا بهل ينسحق بالتأخير مع القدرة قبل الطلب أم لا فاذى
 يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب لان المظل يشعر به ويدخل فى المظل كل من لم يمهق
 كالزوج وزوجته والسيد لعبده والمالك لرعيته وبالعكس واستدل به على أن الما جاز عن الاداء
 لا يدخل فى الظلم وهو بطريق المنهوم لان تعليق الحكم بصفة من صفات الذات يدل على نفي
 الحكم عن الذات عند انتفاء تلك الصفة ومن لم يقل بالمنهوم أعجاب بان العاجز لا يسمى ماطلا
 وعلى ان الغنى الذى ماله غائب عنه لا يدخل فى الظلم وهل هو مخصوص من عموم الغنى أو ليس هو
 فى الحكم بغنى الاظهر الثانى لانه فى تلك الحالة يجوز اعطائه من سهم النقر اعمن الزكاة فلو كان
 فى الحكم غنىما بجزء ذلك واستميط منه أن المعسر لا يجبس ولا يطالب حتى يوسع قال الشافعى
 لو جارت مؤأخذته لكان ظلماً والقرض أنه ليس بظلم لجزءه وقال بعض العلماء انه ان يجسه وقال
 آخرون له ان يلازمه واستدل به على أن الحوالة اذا صححت ثم تعذر القبض بحدوث حادث كموث
 أو فليس يمكن للمعتال الرجوع على الخيل لانه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغنى فائدة فلما
 شرطت علم أنه انتقل للانتقال لا رجوع له كماله عوضه عن دينه بعوض ثم تلف العوض فى يد
 صاحب الدين فليس له رجوع وقال الحنفية يرجع عند التعذر وشبهوا بالضمان واستدل به على
 ملازمة المماطل والزامه يدفع الدين التوصل اليه بكل طريق وأخذ منه قهرا واستدل به على
 اعتبار رضا الخيل والاحتال دون المحال عليه لكونه لم يذكر فى الحديث وبه قال الجمهور وعن
 الحنفية يشترط أيضا وبه قال الاصطخري من الشافعية وقبه الارشاد الى تركه الاسباب
 الشاطعة لاجتماع القلوب لانه زجر عن المماطله وهى تؤدى الى ذلك

بقوله باب

[illegible]

* (باب أن أحال دين الميت
 على رجل جاز وإذا أحال
 عيلى من فليس له رد) *
 حدثنا شيخنا زين بن يوسف حدثنا
 سفيان بن عيينة عن ابن ذر
 عن الأعمش عن أبي هريرة
 رضى الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال مطلق
 الغنى ظلم من أتبع على ملى
 فليتبّع * (باب) * إذا أحال
 دين الميت على رجل جاز
 * حدثنا المشكى بن إبراهيم
 حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن
 سلمة بن الأكوع رضى الله
 عنه قال كان لولم عند النبي
 صلى الله عليه وسلم أذننى
 بمجازة فقالوا فعل عليه اقتال
 هسل عليه دين قالوا لا فقال
 فهل تركه شأ قالوا لا ففعل
 عليه ثم أتى بمجازة أخرى
 فقالوا يا رسول الله فعل عليها
 قال هل عليه دين قيل نعم قال
 فهل تركه شأ قالوا فلا ففعل
 ناير ففعل عليها ثم أتى الثالثة
 فقالوا صل عليها قال هل تركه
 شأ قالوا لا قال فهل عليه
 دين قالوا لا ففعل ناير فقال
 صلوا على صاحبكم فقال
 أبو قتادة صل عليه يا رسول
 الله وعلى دنه ففعل عليه

الذي ناران حتى كان آخر ذلك أن قال قد قضيت ما يارسول الله قال الآن حين بردت عليه جلده
وقد وقعت هذه القصة مرة أخرى فروى الدارقطني من حديث علي كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا أتى بجماعة لم يسأل عن شيء من عمل الرجل ويسأل عن دينه فان قيل عليه دين كف
وان قيل ليس عليه دين صلى فأتى بجماعة فلما قام ليكبّر سأل هل عليه دين فقالوا لا ناران فعدل
عنه فقال علي هما علي يارسول الله وهو يرى عنهما صلى عليه ثم قال اعني جزاء الله خير او فئت
الله هناك الحديث قال ابن بطال ذهب الجهر والى صحة هذه الكفالة ولا رجوع له في مال
الميت وعن مالك ان رجعا ان قال انما جئت لا يرجع فاذا لم يكن للميت مال وعلم الضامن
بذلك فلا رجوع له وعن أبي حنيفة ان ترك الميت وفاء بآثار الضمان بقدر مات ترك وان لم يترك وفاء
لم يصح ذلك وهذا الحديث صحة للجمهور وفي هذا الحديث اشعار بصعوبة أمر الدين وأنه
لا ينبغي تحميله الا من ضرورة وسأني الكلام على الحكمة في تركه صلى الله عليه وسلم الصلاة على
من عليه دين في أول الأمر عند الكلام على حديث أبي هريرة بعد أربعة أبواب ان شاء الله
تعالى وفي الحديث وجوب الصلاة على الجنازة وقد تقدم البحث في ذلك في موضعه ﴿قوله﴾
العام على الخاص والمراد بغير الابدان الاموال ﴿قوله﴾ وقال أبو الزناد الخ هو مختصر من قصة
أخرجها الطحاوي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد حديث أبي حنيفة عن محمد بن حمزة بن عمرو
الاسلمى عن أبيه أن عمر بن الخطاب بعثه للصدقة فاذا رجل يقول لامرأة صدق مال ولاك واذا
المرأة تقول بل أنت صدق قال انك فسأل حمزة عن أمرهم ما أخبر أن ذلك الرجل زوج تلك
المرأة وأنه وقع على جارية لها فولدت ولدا فاعتقه امرأته ثم ورثت من أمه ما لا يقتل حمزة للرجل
لا رجلك فقال له أهل الماء أمره رفعه الى عشرين مائة ولم عليه رجلا قال فأخذ حمزة
بالرجل كفيلا حتى قدم على عمر فسأله فصدقهم عمر بذلك مع قولهم وانما درأ عمره الرجم لانه
عذره بالجهاالة واستفاد من هذه القصة مشروعية الكفالة بالابدان فان حمزة بن عمرو والاسلمى
صحاحي وقد فعل ولم يشكر عليه عمر مع كثرة العصابة جئت وأما جلد عمر للرجل فالظاهر
أنه عزه بذلك قاله ابن النين قال وفيه اهل المذهب مالك في مجازاة الامام في التعزير بقدر الحد
وتعقيب بانه فعل تعابي عارضه مرفوع صحيح فلا جنة فيه وأيضا فلا في فيه التعزير بانه جلده
ذلك تعزير ارفاهل مذهب عمر أن الزاني المحسن ان كان عالما رجم وان كان جاهلا جلد ﴿قوله﴾
وقال جرير أي ابن عبد الله الجلي (والاشعث) أي ابن قيس الكندي (عبد الله بن مسعود في
المرتدين استنهم وكفلهم فتاوا وكفلهم عشائهم) وهذا أيضا مختصر من قصة آخر جهال البيهقي
بطولها من طريق أبي اسحق عن حارثة بن مضرب قال صلت الغداة مع عبد الله بن مسعود فلما
سلم قام رجل فأخبره انه انتهى الى مسجد بني حنيفة فسمع مؤذن عبد الله ابن النواحة يشهد أن
مسيب بن رسول الله فقال عبد الله عنى تان الترواح وأصحابه فيهم بأمر قرظة بن كعب
فضرب عنق ابن النواحة ثم استشار الناس في أوامك النفر فأشار عليه عدى بن حاتم وقتلهم
فقام جرير والاشعث فقالا لبل استنهم وكفلهم عشائهم فتاوا وكفلهم عشائهم وروى
ابن أبي شيبة من طريق قيس بن أبي حازم أن عدة المذكورين كانت مائة وسبعين رجلا قال

* (باب الكفالة في القرض
والديون بالابدان وغيرها) *
وقال أبو الزناد عن محمد بن
حمزة بن عمرو الأسلمى عن
أبيه أن عمر بنى الله عنده
بعثه مصدقا فوقع رجل
على جارية أمر أنه يأخذ حمزة
من الرجل كسلا حتى قدم
على عمر وكان عمر قد جلده
مائة جلدة فصدمهم وعذره
بالجهاالة * وقال جرير
والاشعث لعبد الله بن مسعود
في المرتدين استنهم وكفلهم
فتاوا وكفلهم عشائهم

ابن المنير أخذ البخاري الكفالة بالأبدان في الدين من الكفالة بالأبدان في الحدود ويطرق الأولى
والكفالة بالنفس قال به الجمهور ولم يختلف من قال بها ان المكفول بمحبة أو تقاص اذا غاب
أومات ان لاحد على الكفيل بخلاف الدين والفرق بينهما ان الكفيل اذا أدى المال وجب
له على صاحب المال مثله * (تنبيه) * وقع في أكثر الروايات في هذا الاثر فتاوى من التوبة
ووقع في رواية الاصيلي والقاسبي وعمدوس فأبو اغير مثناة قبل الالف قال عياض وهو وهم
مفسد للمعنى (قلت) والذي يظهر لي أنه فأتوا به مرة ممدودة وهي بمعنى فرجعوا فلا يفسد
المعنى (قوله وقال جاد) أي ابن أبي سليمان (إذا كفيل بنفس فمات فلا شيء عليه وقال الحكم
يضمن) وصله الاثر من طريق شعبة عن جاد والحكم وبذلك قال الجمهور وعن ابن القاسم
صاحب مالك بفصل بين الدين الحال والمؤجل في غيرهم في الحال ويفصل في المؤجل بين ما إذا كان
لوقدم لا دركه أم لا (قوله وقال الليث حدثني جعفر بن زبيدة الخ) وقع هنا في نسخة الصغاني
حدثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث وقد تقدم في باب التجاوز في الجران يأذروا بالوقت وصلاة
في آخره قال البخاري حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث به وصله أبو ذر هنام بن روايته عن
شقيقه علي بن زبيد حدثنا محمد بن عسان حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني حدثنا عبد الله بن
صالح به وكذلك وصله بهذا الاسناد في باب ما يستخرج من الجرح من كتاب الزكاة ولم يشر عبد الله
ابن صالح فقد أخرجه الاسماعيلي من طريق عاصم بن علي وأدم بن أبي اياس والقاسم من طريق
داود بن منصور وكلهم عن الليث وأخرجه الامام أحمد عن يونس بن محمد عن الليث أيضا وله طريق
أخرى عن أبي هريرة علقها المتسقف في كتاب الاستبذان من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن
أبي هريرة ووصلها في الادب المفرد وابن حبان في صحيحه من هذا الوجه (قوله أنه ذكر جلام بن
بني اسرائيل سأل بعض بني اسرائيل أن يسلفه ألف دينار) في رواية أبي سلمة أن جلام بن
اسرائيل كان يسلف الناس اذا أتاه الرجل بكفيل ولم أقف على اسم هذا الرجل لكن رأيت في
مسند العجابة الذين نزلوا مصر فحدثني الربيع الجبزي بأسناده في حديث جعفر بن عبد الله بن عمرو
ابن العاصم برفعه أن رجلا جاء الى النجاشي فقال له أسلفني ألف دينار الى أجل فقال من الجمل
بك قال الله فأعطاه الالف فضرب بها الرجل أي سافر بها في تجارة فلما بلغ الأجل أراد الخروج
الى الحبشة الريع ففعل تابو نافذ كالحديث فحدثني أبي هريرة واستندنا منه ان الذي
أقرض هو النجاشي فيجوز أن تكون نسبه الى بني اسرائيل بطريق الاتباع لهم لأنهم من
نسلهم (قوله قال فأتاني بالكفيل قال كفي بالله كفيلا قال صدقت) في رواية أبي سلمة فقال
سبحان الله ثم (قوله فدفعها اليه) أي الالف دينار في رواية أبي سلمة ففعله ستمائة دينار والاول
أرجح لموافقة حديث عبد الله بن عمرو يمكن الجمع بينهما باختلاف العدد والوزن فيكون الوزن
مثلا ألفا والعدد ستمائة أو بالعكس (قوله فخرج في الجرف فقبض حاجته) في رواية أبي سلمة فركب
الرجل البحر بالمال تجر فيه فتقدر الله ان حل الأجل واربع البحر بينهما (قوله فلم يجد من يكأ زاد
في رواية أبي سلمة وغدا رب المال الى الساحل يسأل عنه ويقول اللهم اخلقني وانما أعطيتك
(قوله فأخذ خشبة فتنثرها) أي حفرتها وفي رواية أبي سلمة فنجرت خشبة وفي حديث عبد الله
ابن عمرو ففعل تابو وجعل فيه الالف (قوله وحقيقة منه الى صاحبه) في رواية أبي سلمة وكتب

وقال جاد اذا كفيل بنفس
فمات فلا شيء عليه وقال
الحكم يضمن * قال
أبو عبد الله وقال الليث
حدثني جعفر بن زبيدة عن
عبد الرحمن بن هرم عن
أبي هريرة رضي الله عنه عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه ذكر رجلا من بني
اسرائيل سأل بعض بني
اسرائيل أن يسلفه ألف
دينار فقال اتني بالشهداء
أشهدهم فقال كفي بالله
شهيدا قال فأتاني بالكفيل
قال كفي بالله كفيلا قال
صدقت فدفعها اليه الى
أجل مسمى فخرج في البحر
فقضى حاجته ثم التمس
من يكأ ركبها فقدم عليه
للأجل الذي لم يجد من يكأ
فأخذ خشبة فتنثرها
فأدخل فيها ألف دينار
وحقيقة منه الى صاحبه

ثم رجع موضعهما ثم أتى به إلى الجرف فقال ٣٨٦ اللهم لك تعلم أني كنت تسألت فلانا أن يفتدينا فساكني كنيلا فقلت كني بالله

كنيلا فزني بك وسألتني شهيدا فقلت كني بالله شهيدا فزني بذلك وأني جهدت أن أجدهم كما أبعث إليه الذي له فلم أقدر وأني استودعتهما فزني بها في الجرح حتى ولجت شهيمته انصرف وهو في ذلك يلبس من كبريائه إلى بلد فخرج الرجل الذي كان أسلفه ينظر لعل مركا قد جاء بهما فإذا بالخشبة التي فيها المال فأخذها لأهله خطبا فلما نشرها وجد المال والخشبة ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالالف دينار فقال والله ما زلت جاعدا في طلب مركب لا تملك بمالك فما وجدت مركا قبل الذي أتيت فيه فقلت هل كنت بعثت إلى بني قال أخبرك أني لم أجدهم كما قبل الذي جئت فيه قال فإن الله قد أذى عنك الذي بعثت الخشبة وانصرف بالالف الدينار راشدا * (باب قول الله عز وجل والذين عاهدت أيما نكم فآتهم نصيبهم) * حدثنا الصلت بن محمد حدثنا أبو أسامة عن إدريس

إليه خشفة من فلان إلى فلان أتى دفعت مالك إلى وكيلي الذي نوكلني (قوله ثم رجع موضعهما) كذا الجميع زناي وجمين قال الخطأ أي سوى موضع النشروا أصله وهومن ترجيع الحواجب وهو حذف ثوابه الشعر ويحتمل أن يكون مأخوذا من الزج وهو النصل كأن يكون النثر في طرف الخشبة قد شد عليه زجا ليسكه ويحفظ ما فيه وقال عباس معناه سمرها بعباسير كزج أو حشى شقوق إصافها بنشئ ورقعها بالزج وقال ابن التين معناه أصلح موضع النثر (قوله تسألت فلانا) كذا وقع فيه والمعروف تعدته بحرف الجر كما وقع في رواية الأسماعيلي استسألت من فلان (قوله فزني بذلك) كذا لا كشمي وغيره فزني به وفي رواية الأسماعيلي فزني بك (قوله وأني جهدت) بفتح الجيم والهاء زادت في حديث عبد الله بن عمرو فقال اللهم أذلما لك (قوله حتى ولجت فيه) بفتح السين (قوله فخذها لأهله خطبا فلما نشرها) أي قطعها بالنشر (ووجد المال) في رواية النسائي فلما كسرها وفي رواية أبي سلمة وغارب المال يسأل عن صاحبه كما كان يسأل فيجد الخشبة فيحملها إلى أهل فقال أو قدوا هذه فكسروها فاشترت الدنانير منها والخشبة فقرر أها عرف (قوله ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالالف دينار) وفي رواية أبي سلمة ثم قدم بعد ذلك فأتاه رب المال فقال يا فلان مالي قد طالت النظر فقال أما مالك فتد دفعته إلى وكيلي وأما أنت فهذا مالك وفي حديث عبد الله بن عمرو أنه قال له هذه ألتك فقال النجاشي لا قبلها منك حتى تخبرني ما صنعت فأخبره فقال لقد أذى الله عنك (قوله وانصرف بالالف الدينار راشدا) في حديث عبد الله بن عمرو قد أذى الله عنك وقد باعنا الألف في التاب فأمسك عليك ألتك زاد أبو سلمة في آخره قال أبو هريرة وأندرا يتعاند رسول الله صلى الله عليه وسلم بكثرة ماؤنا ولعلنا نمت ما آمن وفي الحديث جواز الأجل في القرض ووجوب الوفاء به وقيل لا يجب بل هومن باب المعروف وفيه التحدث عما كان في بني إسرائيل وغيرهم من العجائب للاتعاظ والانتساق وفيه التجارة في الجرح وجواز كونه وفيه بداءة الكتاب بنفسه وفيه طلب الشهادة في الدين وطلب الكتمان به وفيه فضل التوكل على الله وإن من صبح توكله تكفل الله بنصره وعونه وسما في حكم أخذنا القطعة الجرحي كتاب اللقطة أن شاء الله تعالى ووجه الدلالة منه على الكفالة تحدث النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وتقريره وانما ذكر ذلك لتأنيبه به فيه والآن يمكن له ذكره فائدة (قوله ما) قول الله عز وجل والذين عاهدت أيما نكم فآتهم نصيبهم) أو ردفه حديث ابن عباس الآتي في تفسير سورة النساء بسنده ومثله وسما في الكلام عليه هنالك والمتعود منه هنا الإشارة إلى أن الكفالة التزام مال بغير عوض تطوعا فيلزم كالأزم استحقاق الميراث بالخلف الذي عقد على وجه التطوع وروى أبو داود في الناص من طريق يزيد النخعي عن عكرمة في هذه الآية مكان الرجل يخالف الرجل ليس بينهما سب فبئز أحدهما الآخر فبئز ذلك قوله تعالى وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في

عن طلحة بن مصرف عن سعد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهم أؤكل جعلنا مولى قال ورثة كتاب والذين عاهدت أيما نكم قال كان المهاجرون لما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ورث المهاجرون الانصارى دون ذوي رجه للاخوة التي آخى النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فلما رأت ولكل جعلنا مولى أنسخت ثم قال والذين عاهدت أيما نكم الانصار والرعاة والنصيحة وقد ذهب الميراث ويوصى له حدثنا قتيبة حدثنا اسمعيل بن جعفر عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فآخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع حدثنا محمد بن الصباح

كتاب الله ثم أورد المصنف حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين عبد الرحمن بن
 عوف وسعد بن الربيع وهو مختصر من حديث طويل تقدم في البيوع وغرضه اثبات الحلف في
 الاسلام ثم أورد حديث أنس أيضا في اثبات الحلف في الاسلام **(قوله)** حدثنا هاشم **(هو ابن**
سليمان المعروف بالاحول) **(قوله)** قلت لأنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لا حلف في الاسلام الحلف بكسر الميم له وسكون اللام بعدها فاء العهد والمعنى انهم
 لا يتعاهدون في الاسلام على الاشياء التي كانوا يتعاهدون عليها في الجاهلية كما سأذكره وكان
 عاصما يشهد بذلك الى ما رواه سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جبير بن مطعم
 من فروع الحلف في الاسلام وأيضا حلف كان في الجاهلية لم يزد الاسلام الاشدّة أخرجه مسلم
 ولهذا الحديث طرق منها عن أم سلمة مثله أخرجه عمر بن شبة في كتاب مكة عن أبيه وعن عمرو بن
 شعيب عن جده قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم على درج الكعبة فقال أيها الناس
 فذكركموه أخرجه عمر بن شبة وأصله في السنن وعن قيس بن عاصم انه سأل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن الحلف فقال لا حلف في الاسلام ولكن تمسكوا بحلف الجاهلية أخرجه أحمد وعمر
 ابن شعبة واللفظ له ومنها عن ابن عباس رفعه ما كان من حلف في الجاهلية لم يزد الاسلام
 الاشدّة وحديث أخرجه عمر بن شعبة واللفظ له وأحمد وصححه ابن حبان ومن مرسل عدي بن ثابت
 قال أرادت الاوس ان يحالف سليمان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل حديث قيس
 ابن عاصم أخرجه عمر بن شعبة ومن مرسل الشعبي رفعه لا حلف في الاسلام وحلف الجاهلية
 مشذوذ أخرجه عمر بن شعبة ان أول حلف كان بمكة حلف الاحابيش ان امرأتهن بنى مخزوم
 شكت لرجل من بني الحارث بن عبدمناة ان كانه تسلط بنى بكر بن عبدمناة بن كنانة عليهم فأتى
 قومه فقال لهم ذلت قريش ابني بكر فأنصروا اخوانكم فركبوا الى بني المصطلق من خزاعة
 فسمعت بهم بنو الهون بن خزاعة بن مدركة فاجتبعوا بنو الحنظلة وسكون الموحدّة
 بعد هاشم عجة وهو جبل بأسفل مكة فقتلوا نباله على غيرنا ماري حش مكانه وكان هذا
 مبدأ الاحابيش وعند عمر بن شعبة من مرسل عمرو بن الزبير مثله ثم دخلت فيهم القارة قال
 عبد العزيز بن عمار سمعوا الاحابيش لجمالهم عند حبش ثم أسند عن عائشة انه على عشرة
 أميال من مكة ومن طريق جمادى الاولى سمعوا الحبشهم أي بجدهم قال عمر بن شعبة ثم كان حلف
 قريش وثقيف ودوس وذلك أن قريشا رغبت في وجوههم من الطائفت المقيمة من النجدة والزرع
 فخافتهم فتهب فخالفتهم وأدخلت معهم بنى دوس وكانوا اخوانهم وجيرانهم ثم كان حلف
 المطمين وأزروا أسند من طريق أبي سلمة رفعه ما شهدت من حلف الاحلف المطمين وما أحب ان
 أنكته وان لي جر النعم ومن مرسل طلحة بن عوف نحوه وزاد ولودعيت به اليوم في الاسلام
 لأجبت ومن حديث عبد الرحمن بن عوف رفعه شهدت وأنا غلام حلفا مع عمو متي المطمين
 فما أحب ان لي جر النعم وأني نكته قال وحلف للندول وهم فضل وفناء ومنفعل فخالفتهم
 وقع حلف المطمين بين هاشم والمطلب وأسود وزهرة قالوا حلف حلف الندول وكان حلفهم ان
 لا يعين ظالم مظلوما بمكة وذكروا في سبب ذلك أشياء مختلفة تحصلها ان القادم من أهل البلاد
 كان يقدم مكة فربما ظلمه بعض أهلها فيشكوه الى من يها من القبائل فلا ينفذ فاجتمع بعض

حدثني اسمعيل بن زكريا
 حدثنا عاصم قال قلت لأنس
 ابن مالك أبلغك أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 لا حلف في الاسلام

فقال قد حالف رسول الله صلى الله عليه وسلم بين قريش والانصار في دارى * (باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع) * وبه قال الحسن * حدثنا أبو عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة ابن الأكوع رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بجنازة ليحلى عليها فقال هل عليه من دين فقالوا لا فصلى عليه ثم أتى بجنازة أخرى فقال هل عليه من دين فأتواهم قال فصلوا على صاحبكم قال أبو قتادة على دينه يا رسول الله فصلى عليه * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا عمرو سمع محمد بن علي عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهم قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لو قد جاء مال البحرين قدأخسنت هكذا وهكذا فلم يجع مال البحرين حتى قضى النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاء مال البحرين أمر أبو بكر فنادى من كان له عند النبي صلى الله عليه وسلم عبدة أو دين فلما تناقأته فقلت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا كذا وكذا فإني أخشى خيبة فعددتها فإذا هي خمسة أنه وقال خذ منها

من كان يكره الظلم ويستعجه إلى أن عقدوا الحلف وظهر الاسلام وهم على ذلك وسبأني بيان ما وقع في الاسلام من ذلك في أوائل مناقب الانصار وفي أوائل الهجرة (قوله) قد حالف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الطبري ما استدبل به أنس على اثبات الحلف لا ينافي حديث جابر بن مطعم في نفسه فان الاخاه المذكور كان في أول الهجرة وكانوا يتوارثون به ثم نسخ من ذلك الميراث وبقي ما لم يطلد الترات وهو التعاون على الحق والنصر والاختلاف على بد النظم كما قال ابن عباس الا النصر والتحصين والرفادة ويوصى له وقد ذهب الميراث (قلت) وعرف بذلك وجه ايراد حديثي أنس مع حديث ابن عباس والله أعلم وقال الخطابي قال ابن عينة حالف بينهم أي أخي بينهم يريد أن معنى الحلف في الجاهلية بمعنى الأخوة في الاسلام لكنه في الاسلام جار على أحكام الدين وحدوده وحلف الجاهلية جرى على ما كانوا واضعون به بينهم بأرائهم فبطل منه ما حالف حكم الاسلام وبقي ما عدا ذلك على حاله واختلف العلماء في الحد الناصل بين الحلف الواقع في الجاهلية والاسلام فقال ابن عباس ما كان قبل نزول الآية المذكورة جاهلي وما بعدها اسلامي وعن علي ما كان قبل نزول ليلاف قريش جاهلي وعن عثمان كل حلف كان قبل الهجرة جاهلي وما بعدها اسلامي وعن عمر كل حلف كان قبل الحديمية فهو مشدود وكل حلف بعدها متقوض أخرج كل ذلك عمر بن شبة عن أبي غسان محمد بن يحيى بأسانيد الهيم واطن قول عمر أقواها ويمكن الجمع بان المذكورات في رواية غيره مما يدل على تأكد حلف الجاهلية والذي في حديث عمر ما يدل على نسخ ذلك (قوله) باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع وبه قال الحسن) يحتمل قوله فليس له أن يرجع أي عن الكفالة بل هي لازمة له وقد استقر الحق في ذمته ويحتمل ان يريد فليس له أن يرجع في التركة بالقدر الذي تكفل به في الاول البقي بمقتضاه ثم اورد فيه حديث سلمة بن الأكوع المقتضى قبل ما بين وقد سبق القول فيه ووجه الاختصاص انه لو كان لاني قتادة ان يرجع لم يصح على النبي صلى الله عليه وسلم على الميدان حتى يوفى او قتادة الدين لاحتمال ان يرجع فيكون قد صلى على ميدان دينه باق عليه فدل على انه ليس له أن يرجع * (تنبيه) * اقتصر في هذه الطرق على ذكر اثنين من الاموات الثلاثة وقد تقدم في تلك الطرق تأما لو قد ساقه الاسماعيل هنا تأما وساق في قصته المحذوف انه عليه الصلاة والسلام قال ثلاث يكات كانت ذكر ذلك لكونه كان من اهل الصفة فلم يجبه ان يدخر شيئاً واستدبل به على جواز ضمان ما على الميت من دين ولم يترك وفاء وهو قول الجمهور خلافاً لابي حنيفة وقد بالغ الطحاوي في نصرة قول الجمهور ثم اورد نفسه حديث جابر (قوله) حدثنا عمرو بن دينار (قوله) سمع محمد بن علي) أي ابن الحسين بن علي وقد سمع عمرو بن دينار من جابر الكبير وربما أدخل بينه وبينه واسطة وسفيان في هذا الحديث اسناداً آخر سبأني بيانه في فرض الجنس (قوله) لو قد جاء مال البحرين) هو مال الجزية كما سبأني في المغاوي وكان عامل النبي صلى الله عليه وسلم على البحرين العلاء ابن الحضرمي كما سبأني في باب انجاز الوعد من كتاب الشهادات في حديث جابر هذا (قوله) قد اعطينكم هكذا وهكذا في الطريق التي في الشهادات هكذا وهكذا وهكذا فبفسده يديه ثلاث مرات وبهذا تظهر مناسبة قوله في آخر حديث الباب فعددتها فإذا هي خمسة أنه فقال خذ منها وعرف بقوله فيه مخي إلى خيبة تفسير قوله خذها هكذا كآته أشار بيديه جميعاً وسبأني بسط

(باب جوارئي بکري عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقده) * حديث شايخي (۳۸۹) بن بکير حدثنا الثبتي عن عقيل قال ان

شرح في كتاب فرض المجلس ان شاء الله تعالى ووجه دخوله في الترجمة ان ابا بكر لما قام مقام النبي صلى الله عليه وسلم تكفل عما كان عليه من واجب أو طوع أو غلبا التزم بذلك زمعا بنو جميع ما عليه من دين أو عداوة وكان صلى الله عليه وسلم يحب الوفاء بالعقد فنفذ أبو بكر ذلك وقد عد بعض الشافعية من خصائصه صلى الله عليه وسلم وجوب الوفاء بالوعد أخذ من هذا الحديث ولو دلالة في سياقه على الخصوصية ولا على الوجوب وفيه قبول خبر الواحد العدل من الصحابة ولو جرد ذلك لنفع النفس لان ابا بكر لم يلق من جابر شاحدا على محمد عواما ويحتمل أن يكون أبو بكر علم بذلك فقتل له بعلمه فيستدل به على جواز مثل ذلك للحاكم **قوله** ما جوارأي (بكر) الصديق فكسر الحيم وقنعه والمراد به الزمام والامان **قوله** في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقده أو رقبه حديث عائشة في شأن الهجرة مطولا **قوله** فأخبرني عروة (فقهه محذوف فتدبره فأخبرني فلان بكذا وأخبرني عروة بكذا والعرض من هذا الحديث هنا مضى أي بكر بجواران الدغمة وتقرير النبي صلى الله عليه وسلم له على ذلك ووجه دخوله في الكشافة انه لا يلقى بكشافة الا بدان لان الذي أجاره كآته تكفل بنفس الجواران لانضمام قاله ابن المنير * (تنبية) ساق البخاري الحديث هنا (٢) على لفظ يونس عن الزهري وساق في الهجرة على لفظ عقيل وساق من ما بينهما من التفاوت هناك وذكر فيه الاختلاف في اسم ابن الدغمة وضبطه وضبط برقة الغمادان شاء الله تعالى **قوله** وقال أبو صالح حدثني عبد الله عن يونس هذا التعليق سقط من رواية أبي ذر وساق الحديث عن عقيل وحده وأبو صالح هذا انتق أو تعميم

أذبلع برك العباد عليه ابن الدغمة وهو سيد القارة فقال أين تريد يا أبكر فقال أبو بكر أخرجني قومي فأنا أريد أن أسجد في الأرض وأعبدهن قال ابن الدغمة إن مثلك لا يخرج ولا يخرج فالتكسب المعلوم وصل الرحم وتوصل الكل وتقرى الضيف وتعين على نواب الحق وألأب جافار جرح فاعيد برك يلا ذلك فأرتحل ابن الدغمة فخرج مع أبي بكر فطاف في أشرف كندار فبش فقال لهم أنأ أبكر لا يخرج مثله ولا يخرج أنأ يخرجون رجلا يكسب المعلوم وصل الرحم ويوصل الكل ويقرى الضيف ويعين على نواب الحق فأنشدت قريش جوار ابن الدغمة وأمنوا بأبكر وقالوا لئن الدغمة من أبأ بكر فلبعده ربه في داره فلبس ولبيح أمأشاه ولا يؤذ ينأ بذلك ولا يستعمله به فأنأ قد خشنا أن يفتن أنشاء نأ نساء ما قال ذلك ابن الدغمة لأبي بكر فطلق أبو بكر بعد ربه في داره ولا يستعلن بالصلاة ولا القراءة في غير داره محمد الأبي بكر فآبني مسجدأ ببناء داره ورزق كان يصل فيه ونقرأ القرآن فيه فتعصف عليه نساء المشركين وأنساءهم يمجون وينارون إليه وكان أبو بكر رجلا بكاء لا يكاد معه حين يقرأ القرآن فأخرج ذلك أشرف قريش من المشركين فأرسلوا إلى ابن الدغمة فقدم عليهم فقالوا له أنا كأجرنا أبأ بكر على أن بعد ربه في داره وأنه جاور ذلك فآبني مسجدأ ببناء داره وأعلن الصلاة والقراءة وقد خشنا أن يفتن أنشاء نأ نساء ما فآه فان أحب أن يقتصر على أن بعد ربه في داره ففعل وإن أي الآن يعلن ذلك فسله أن يرذل ذلك ففعل فأنأ كرهنا أن نخفرك ولسنا بمقرين لأبي بكر الاستعلان قالت عائشة فأتى ابن الدغمة أبأ بكر فقال قد علمت الذي عهدت لي عليه فأمأ أن تقتصر على ذلك وأما أن تزدني دمتي فأتني لأحب أن نسع العرب أتني أخبرت في رجل عهدت له قال أبو بكر فأتني أزد الدين جوارك وأرضي بجوار الله ورسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ مكة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رأيت سبعة ذات فضل بين لابني وهما الحرة أن فهاجر من هاجر قبل المدينة حين ذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يورج إلى المدينة بعض من سكن هاجر إلى أرض الحبشة وتجهز أبو بكر مهاجر أقتال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على رسله فأتني أرجوان يؤذن لي قال أبو بكر هل ترجو ذلك بأني أت قال نعم فحبس أبو بكر نفسه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحبه وعلفها رحلتين كانتا عنده ورق السم أربعة أشهر (٢) قوله الحديث هنا الجو الطريق الثاني لا الأول أه متحبه

والاصلي والعلاني وغيرهم انه سليمان بن صالح المروزي ولقبه سلوة وشيخه عبد الله هو ابن الماركة وبذلك جزم الاصلي وجزم الاسماعيلي بانه ابو صالح عبد الله بن صالح كاتب اللث وشيخه عبد الله علي هذا هو ابن وهب وزعم الدماطي انه ابو صالح محبوب بن موسى القنرا الاثباتي ولم يذكر ذلك مستندا ولم يسبقه أحد الى عدم محبوب بن موسى في شيوخ البخاري والمعتمد هو الاول ففسد وقع في رواية ابن السكن عن القري عن البخاري قال قال ابو صالح سلوة حدثنا عبد الله بن المبارك **(قوله باب الدين)** كذا الاصلي وصكرية وسقط الباب وترجمته من رواية أبي ذروابي الوقت وسقط الحديث أيضا من رواية المستقلى ووقع للنسفي وابن شجبويه باب بغير ترجمته وبجزم الاسماعيلي وأما ابن بطال فذكر هذا الحديث في آخر باب من تكفل عن مبتدئين وصنعه ألقى لان الحديث لا يتعلق له بترجمة حوار أبي بكر حتى يكون منها وثبت باب بلا ترجمة فيكون كالفصل منها وأما من ترجم له باب الدين فبعد اذ الاثباتي بذلك أن يكون في كتاب القرض **(قوله عن أبي سلمة عن أبي هريرة)** هكذا رواه عقيل وتابعه يونس وابن أخي ابن شهاب وابن أبي ذئب كما أخرجه مسلم وخالفه مع فرواه عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر أخرجه أبو داود والترمذي **(قوله هل ترك له فضلا)** أي قدرا زائد على مؤنة تجهيزه وفي رواية الكشميقي قضاء بديل فضلا وكذا هو عند مسلم وأصحاب السنن وهو أولى بديل قوله فان حدث انه ترك له فضلا **(قوله هل ترك لنا)** في رواية هماد عن أبي هريرة عند مسلم قلنا دينا أو ضيعة وسيأتي في تفسير سورة الاحزاب من طريق عبد الرحمن بن أبي عروة عن أبي هريرة بلفظ ما من مؤمن الا أوأولى الناس به في الدنيا والاخرة فأعيا مؤمن مات فذكره وفيه ومن ترك لنا أو ضاعا فلنا أبي وسيأتي الكلام على هذه الزيادة التي في أوله هناك ان شاء الله تعالى والضياح شخ المعجمة بعدها تحتياسة قال الخطابي هو وصف لمن خلقه الله بلفظ المصدر أي ترك ذوى ضياع أي لاشئ لهم وقوله كذا (٣) بفتح أوله أصله الثقيل والمراد به هنا العيال **(قوله فلورثته)** في رواية مسلم فهو ولورثته وفي رواية عبد الرحمن بن أبي عروة فلورثته عصته ومسلم من طريق الاعرج عن أبي هريرة قال في العصة من كان وسيأتي البحث في حديث كتاب القرائن ان شاء الله تعالى قال العلماء كان الذي فعله صلى الله عليه وسلم ترك الصلاة على من عليه دين ليرض الناس على قضاء الدين في حياتهم التوصل الى البراءة منها لثلاثة وجوه صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وهل كانت صلاته على من عليه دين محرمه عليه أو جازية وجهان قال النووي الصواب الحزم بجوازهم مع وجود النضام كافي حديث مسلم وحكي القرطبي انه ربما كان يتبع من الصلاة على من ادين دين غير جائز وأما من استدان لامر هو جازي فربما كان يتبع وفيه نظر لان في حديث الباب ما يدل على التعيم حيث قال من توفي وعليه دين ولو كان الحال مختلفا لمينه نعم جامع حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاءه جبريل فقال اغنا الفلم في اليون التي جلت في البغي والاسراف فأما المتعفف ذو العيال فأناضام له أودى عنه فضلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعد ذلك من ترك ضياعا الحديث وهو ضعيف وقال الحازمي بعد أن أخرجه لأبأس به في المتابعات وليس فيه أن التصيل المذكور كان مستمرا وأغافيه انه طرأ بعد ذلك وانه السبب في قوله صلى الله عليه وسلم

(باب الدين) * حدثنا يحيى ابن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوقى بالرجل المتوفى عليه الدين فسأل هل ترك له فضلا فان حدث انه ترك له فضلا صلى والا قال للمسلمين صلوا على صاحبكم فلما فتح الله عليه الفتح قال أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفي من المؤمنين فترك دينا فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته

(٣) قوله وقوله كذا الخ ليست هذه الكلمة في رواية المتن الذي بأيدينا ولعلها رواية للشارح وحررناها اه صححه

من تركه ينافي وفي صلته صلى الله عليه وسلم على من عليه دين بعد أن فتح الله عليه الفتوح
أشعار بأنه كان يقبضه من مال المصالح وقبيل بل كان يقبضه من خالص نفسه وهل كان
القضاء واجباً عليه أم لا وجهان وقال ابن بطل قوله من تركه ينافي تأنيلاً ترك الصلاة على من
مات وعليه دين وقوله فعلى قضاؤه أي عياني والله عليه من الغنائم والصدقات قال وهكذا يلزم
المثولي لأمر المسلمين أن ينعلم دين مات وعليه دين فإن لم يفعل فلا ثم عليه إن كان حق الميت في
بث المال بقي بقدر ما عليه من الدين والأقبسطه * (خاتمة) * اشتمل كتاب الحوالة وما بعده من
الكفالة على اثني عشر حديثاً المعلق منها طر بقان والبقية موصولة المذكور منه فيه وفيما مضى
ستة أحاديث والستة الأخرى خالصة واقفة مسلم على تحريجهما سوى حديث سبعة من الأكرع
في الصلاة على من عليه دين وحديث ابن عباس في الميراث وفيه من الآثار عن الصحابة فمن
بعدهم غناية آثار والله المستعان

* (قوله كتاب الوكالة) *

* (كتاب الوكالة) *
(بسم الله الرحمن الرحيم)
* (وكفالة الشريك) *
* (الشريك في التسمية
وغیرهها) * وقد أشرك النبي صلى
الله عليه وسلم علياً في هديته
ثم أمره بتسميتهما بـ

قسمته حديثاً شافياً عن ابن
أبي نجيح عن مجاهد عن عبد
الرحمن بن أبي ليلى عن علي
رضي الله عنه قال أمرني
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن أتصدق ببجلال
البدن التي فخرت ويحلوها
* حديثاً عمرو بن خالد حدثنا
الليث عن يزيد بن أبي الخير
عن عتبة بن عامر رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه
وسلم أعطاه عتمة بـ
على صحابته فبقي عتود وقد كره
لنبي صلى الله عليه وسلم

* بسم الله الرحمن الرحيم * وكالة الشريك الشريك في التسمية وغيرها) كذا الأبي ذر وقد مر غيره
السبعة وزاد أو أو بالنسبة كتاب الوكالة وكالة الشريك وغيرها باب بدل الواو والوكالة بفتح الواو
وقد تكرس التفويض والحفظ تقول وكلت فلاناً إذ استخففتها وكلت الأمر بالماضي تنقضي إذا
قوضته إليه وهي في الشرع إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً أو بقيداً (قوله) وقد أشرك
النبي صلى الله عليه وسلم علياً في هديته ثم أمره بتسميتهما) هذا الكلام ملحق من حديثين عند المصنف
* أحدهما حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر علياً أن يتسمي على أعرابه وأشركه في
الهدي وسأله موصلاً في الشراكة وهو من زعم من الشراح أنه مضى في الحج * ثانيهما حديث
على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يقوم على بدنه وأن يتسمي بدنه كها وقد تقدم موصلاً
في الحج من طريق مجاهد عن ابن أبي ليلى عنه وقد ذكر هنا طرفاً من الحديث موصلاً في الأمر
بالتصدق ببجلال البدن وقد تقدم في الحج بهذا السند والمتن مع الكلام عليه ومقصود منه هنا
تأثيره في الترجمة له في التسمية وأما قوله في الترجمة وغيرها أي وفي غير التسمية فيؤخذ به طريق الخلق
والجلال بكسر الجيم وقد تقدم شرحها ثم ورد المصنف حديث عتبة بن عامر أن النبي صلى الله
عليه وسلم أعطاه عتمة بتسميتهما الحديث وسأله في شرحه في كتاب الأضاحي وشاعداً الترجمة منه
قوله ضح به أنت فإنه علم به أنه كان من جله من كان له حظ في تلك التسمية فكأنه كان شريكاً لهم
وهو الذي يولى التسمية بينهم وأبى ابن كثير احتمالاً أن يكون صلى الله عليه وسلم وهب لكل
واحد من المقسوم فيهم ماصراً إليه فلا تقبض الشراكة وأجابه بأنه سابق الحديث في الأضاحي من
طريق أخرى بلفظ أنه قسم بينهم فخصيماً قال فدل على أنه عين تلك الغنم لخصيماً فهو لهم جملتها
ثم أمر عتبة بتسميتهما فيصح الاستدلال به لما ترجم له قال ابن بطل وكالة الشريك جائزة كما
يجوز شراكة الوكيل لأعظم فيه خلافاً واستدل الداودي بحديث علي على جواز تفويض
الأمر إلى رأي الشريك وتعيينه ابن التين باحتمال أن يكون عين له من رعيته فاعتن له ما يعطيه
فلا يكون فيه تفويض (قوله عتود) بفتح الهمزة وضم المشاء وسكون الواو الصغير من العزاذ

فقال خزيمة أت* (باب أذا وكل المسلم ٣٩٢ حرياني دار الحرب أوفي دار الاسلام جاز) *خذ شاعبد العز بن عبد الله قال

حدثني يوسف بن الماجشون
عن صالح بن ابراهيم بن
عبد الرحمن بن عوف عن
أبيه عن جده عبد الرحمن
ابن عوف رضي الله عنه
قال كتبت أمية بن
خلف كتابا بأن يحفظني في
صاغية بني عكة وأحفظه
في صاغية بالمدينة فلما
ذكرت الرحمن قال لأعرف
الرحمن كاتبني باسمك الذي
كان في الجاهلية فكاتبته
عبد عمر فلما كان في يوم
يندرجت إلى جميل
لأحرزه حسين نام الناس
فأبصره بلال فخرج حتى
وقف على شمس من الانصار
فقال أمية بن خلف لا تحبوت
ان تحب أمية فخرج معه
فريق من الانصار في آثارنا
فلما خشيت أن يلحقونا
وكان رجلا نقسلا فلما
أدركونا قتلته ابرك فبرك
فالقبت عليه نفسي لدمعه
فقتلوه بالسيف من تحت
قتلوه وأصاب أحدهم رجلي
بسيقه وكان عبد الرحمن بن
عوف يرى شاذك الأثر في
ظهر قدمه قال أبو عبد الله
سعد بن يوسف صالحوا ابن ابراهيم

قوى وقيل اذا أتى عليه حول وقيل اذا قدر على السناد (قوله ما) اذا وكل المسلم
حرياني دار الحرب أوفي دار الاسلام جاز) أي اذا كان الحربي في دار الاسلام بامان (قوله عن
صالح بن ابراهيم) يأتي نصريحه منه بالسماع آخر الباب (قوله كتبت أمية بن خلف) أي كتبت
بيني وبينه كتابا وفي رواية الاسماعيل عاهدت أمية بن خلف وكتابه (قوله بان يحفظني
في صاغية) الصاغية بصاد ههله وغين معجمة خاصة الرجل مأخوذة من صغى اليه اذا مال قال
الاصمعي صاغية الرجل كل من عيّل اليه ويطلق على الاهل والمال وقال ابن التين رواه الداوي
فطاعتني بالنساء المشالة المعجمة والعين المهملة بعد هاتون ثم فسر به اليه الشيء الذي يسفر اليه قال
ولم أر هذا غيره (قوله لأعرف الرحمن) أي لأعترف بتوحيده وزاد ابن اسحق في حديثه ان
أمية بن خلف كان يسميه عبد الله (قوله حين نام الناس) أي رقدوا وأراد بذلك اعتنام غفلتهم
ليصون دمه (قوله فقال أمية بن خلف بالنسب على الاغراء أي عليكم أمية وفي رواية أبي ذر
بالرفع على انه خبر مبتدأ مظهر رأي هذا أمية (قوله خلفت لهم ابنه) هو علي بن أمية سماه ابن
اسحق في روايته في هذا القصة من وجه آخر وسماي من يردسبط لهذه القصة في شرح غزوة بدر
ونذكر تسمية من باشر قتل أمية ومن باشر قتل ابنه علي بن أمية ومن أصاب رجل عبد الرحمن
بالسيف ان شاء الله تعالى ووجه أخذ الترجمة من هذا الحديث ان عبد الرحمن بن عوف وهو
مسلم في دار الاسلام فوض الى أمية بن خلف وهو كافر في دار الحرب ما يتعلق بأموره والظاهر
اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم عليه ولم ينكره قال ابن المنذر وكيل المسلم حرياسا متأسنا
ولو كيل الحربي المستأمن مسالما لا خلاف في جوازه (قوله وكان رجلا نقسلا) أي ضخم الجثة
(قوله فقتلوه بالسيف) بالجيم أي غشوه كذا اللاصلي ولا يذر وغيرهما بالبناء المعجمة أي
أدخلوا أسنابهم خلفه خلا له حتى وصلوا اليه وطعنوه بها من تحت من قولهم خلفته بالمرح واختلله
اذا طعنته به وهذا أشبه بسباق الخبر ووقع في رواية المسنن فقتلوه بلام واحدة نقيلة (قوله سمع
يوسف صالحوا ابراهيم أباه) كذا ثبت لا يذر عن المسنن وقد وقع في آخر القصة ما يدل على
سماع ابراهيم من أبيه حيث قال في آخر الحديث فكان عبد الرحمن بن عوف يرى شاذك الأثر في
ظهر قدمه (قوله ما) الوكالة في الصرف والميزان قال ابن المنذر أجمعوا على
أن الوكالة في الصرف جائزة حتى لو وكل رجلا يصرف له دراهم وكل آخر يصرف له دنانير
فلا قياسا ولا تصرفا فاعتبر بشرطه جاز ذلك (قوله وقد وكل عمرو ابن عوف في الصرف) أما أثر
عمر فوضعه سعد بن منصور من طريق موسى بن أسد عن أبيه ان عمر أعطاه أنة موهبة بالذهب
فقال له اذهب فبعتها فباعها من يهودي بضعف وزنه فقال له عمر ارده فقال له اليهودي أن يذك
فقال له عمر لا عمر لا أبو زنه وأما أثر ابن عمر فوضعه سعد بن منصور أيضا من طريق الحسن بن سعد
قال كانت لي عسدين عذر دراهم فأصبت عنده دنانير فأرسل معي رسولا الى السوق فقال اذا
قامت على سعر فأعرضها عليه فان أخذها أو أفاشترتها فحقه ثم اقضه اياه واسند كل منهم ما صحح
(قوله عن عبد المجيد بن سهيل) كذا لا كبريت قد عديم الميم على الجسيم وهو الصواب وحكى ابن

عبد

أباه* (باب الوكالة في الصرف والميزان) وقد وكل عمرو ابن عوف في الصرف *خذ شاعبد الله

ابن يوسف أخبرنا مالك عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة
رضي الله عنهم ما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

استعمل رجلا على خبير
 خبأه عنهم بقر خبيب فقال
 أكل قر خبير هكذا فقال
 أنا لأخذ الصاع بالصاعين
 والصاعين بالثلاثة فقال
 لا تفعل بع الجمع بالدرهم
 ثم ابيع بالدرهم خبيسا
 وقال في الميزان مثل ذلك
 * (باب إذا أبطر الراعي أو
 الوكيل شاة قوت أو شيئا
 يفسد بيع أو أصل ما يخاف
 عليه الفساد) * حدثني أحمد
 ابن إبراهيم بن عيسى بن عبد الله
 عن أبيه عن نافع أنه سمع ابن
 كعب بن مالك يحدث عن
 أبيه أنه كانت له غنم تربي
 بسلع فأبصرت جارية لنا
 بشاة من غنمهم فأنكسرت
 حجرها فذبحته إياه فقال لهم
 لأننا كنا كواحتي أسأل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أو
 أرسل إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم من يسأله وإنه
 سأل النبي صلى الله عليه
 وسلم عن ذلك أو أسأل
 فأمره بأكلها * قال
 عبد الله فيجيبني أنها أمة
 وأنها ذبحت * تابعه عبدة
 عن عبد الله * (باب) * وكالة
 الشاهد والغائب جائزة
 * وكتب عبد الله بن عمرو إلى
 قهرمانه وهو غائب عنه أن
 يركبني عن أهله الصغير
 والكبير

عبد البراء وقع في رواية عبد الله بن يوسف عبد الحميد بن محمد بن مهمله قبل الميم ولم أر ذلك في شيء من
 نسخ البخاري عن عبد الله بن يوسف فلهذا وقع كذلك في رواية غير البخاري قال وكذلك وقع لحيي
 ابن يحيى الليثي عن مالك وهو خطأ **(قوله)** استعمل رجلا على خبير تقدم في البيوع أنه أنصاري
 وإن اسمه سواد بن غزيرة وتقدم الكلام عليه هناك وقوله في آخره وقال في الميزان مثل ذلك أي
 والموزون مثل ذلك لا يساع رجل بطنين وقال الدودي أي لا يجوز التبر بالقرأ كالأكل بكيل أو وزنا
 يوزن وتعليقه ابن التين بأن التبر لا يوزن وهو عجيب فلهذا التبر بالثلاثة وقع الميم ومناسبة الحديث
 للترجمة ظاهرة لتعويضه صلى الله عليه وسلم أمر ما يكال ويوزن إلى غيره فهو في معنى الوكيل عنه
 ويحقق به الصرف قال ابن بطال يبيع الطعام يبدأ بمثل الصرف سواء في أي اشتراط ذلك
 قال ووجه أخذ الوكيل ثمنه قوله صلى الله عليه وسلم لعامل خبير بجمع الجمع بالدرهم بعد أن كان
 يبيع على غير السنة فقهاه عن يبيع الراء وأذن له في البيع بطريق السنة **(قوله)** ما إذا
 أبصر الراعي أو الوكيل شاة أو شيئا يفسد بيع أو أصل ما يخاف عليه الفساد كذا الذي ذكر
 والتسقي وعليه جرى الإسماعيلي ولا ينسب به فاصلي بدل أو أصل وجواب الشرط لمخذوف
 أي جاز وخود ذلك وفي شرح ابن التين يحدف أو فصار الجواب أصل ما يخاف عليه الفساد
 وأما الأصيلي فعنده أو شيئا يفسد بيع أو أصل وقد أورد فيه حديث ابن كعب بن مالك عن أبيه
 أنه كانت له غنم تربي بسلع الحديث قال ابن المنبر ليس غرض البخاري يحدف السباب
 الكلام في تحليل الذبحة أو تحريمها وإنما غرضه إسقاط الضمان عن الراعي وكذا الوكيل وقد
 اعترض ابن التين بأن التي ذبحت كانت ملكا لصاحب الشاة وليس في الخبر أنه أراد تضمينها
 والذي يظهر أنه أراد رفع المخرج عن فعل ذلك وهو أعم من التضمين **(قوله)** أنه سمع ابن كعب بن
 مالك يرمي المزي في الأطراف بأنه عبد الله لكن روى ابن وهب عن أسامة بن زيد عن ابن شهاب
 عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه طرفا من هذا الحديث قالوا هراثة عبد الرحمن **(قوله)**
 قال عبدة الله) هو ابن عمر العمري راوى الحديث وهو موصول بالاسناد المذكور إليه **(قوله)**
 تابعه عبدة) أي ابن سليمان (عن عبدة الله) هو العمري المذكور بالاسناد المذكور وسألت
 موصولا في كتاب الذبائح وياتي الكلام عليه هناك ونذكر الاختلاف فيه على نافع وعلى غيره
 واستدل به على تصديق الموقن على ما أوتقن عليه مالم يظهر دليل الحاشية وعلى أن الوكيل إذا
 أئزى على أنات الماشية خلا بغير إذن المالك حيث يحتاج إلى ذلك فهذا كت أنه لا ضمان عليه
(قوله) **(باب)** بالتسوين (وكالة الشاهد) أي الحاضر (والغائب جائزة) قال ابن
 بطال أخذ الجمهور بنحو ما روي كذا الحاضر بالبدل بغير عذر ومنعه أو حنفية إلا بعد مرض
 أو سفر أو مرض الخصم واستثنى مالك من بينه وبين الخصم عداوة وقد تابع الطحاوي في نسرة
 قول الجمهور واعتمد في الجواز حديث الباب قال وقد أتتني الجمالية على جواز وكيل الحاضر
 بغير شرط قال ووكالة الغائب مبنية على قول الوكيل لو كالة اتفاق وإذا كانت مبنية على
 قبول حكم الغائب والحاضر سواء **(قوله)** وكتب عبد الله بن عمرو) أي ابن العاص
 (إلى قهرمانه) أي خازنه القيم بأمره وهو الوكيل واللفظة فارسية **(قوله)** أن يركبني عن أهله
 أي زكاة الفطر ولم أقف على اسم هذا القهرمان وقد أورد فيه حديث أبي هريرة كثر لرجل على

حدثنا ابو نعيم حدثنا شاذان عن سلمة ٣٩٤ بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رجل على النبي

صلى الله عليه وسلم
جل ستر من الابل فجاءه
يتقاضاه فقال أعطوه فطلبوا
سنته فلم يجدوا له الا سنانا
فوقها فقال أعطوه فقبيل
أوفيتني أو في الله بك قال
النبي صلى الله عليه وسلم
ان خياركم أحسنكم قضاء
(باب الوكالة في قضاء
الدين) * حدثنا سليمان بن
حرب حدثنا شاذان عن سلمة بن
كهيل قال سمعت أبا سلمة بن
عبد الرحمن عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رجلا أتى
النبي صلى الله عليه وسلم
يتقاضاه فأغلظ فيه ثم أتاه
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ادعوه فإني احب
الحق بما تالا ثم قال أعطوه
سنا مثل سنته قالوا يا رسول
الله الأمثل من سنته فقال
أعطوه فان من خيركم
أحسنكم قضاء * (باب)
اذا ذهب شيأ لوكيل أو شفع
قوم جاز لقول النبي صلى
الله عليه وسلم لو فدهوا زن
حين سأله المغامر فقال النبي

النبي صلى الله عليه وسلم جل ستر من الابل فجاءه يتقاضاه فقال أعطوه الحديث وسباني
شرح في كتاب القرض وفوض الترجمة منه لوكالة الخاضر واضح وأما الغائب فبسته فادمنه
بطريق الأولى لأن الخاضر إذا جازله التوكيل مع اقتداره على المباشرة بنفسه فجازله لغائب عنه
أولى لاحتياجه اليه وقال الكرماني لفظ أعطوه يتناول وكلاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
حضورا وغيبا (قوله ما) الوكالة في قضاء الدين) أو ردفه حديث أبي هريرة
المذكور في الباب قبله من وجوه آخر وهو ظاهر فيما ترجم به وقوله قال أعطوه سنا مثل
سنته قالوا يا رسول الله الأمثل من سنته كذا جميع الروافة حذف يظهر من سابق الذي قبله
والقدر فتناول المجد الأمثل الخ قال ابن المنير فتعبد الترجمة أنه رعاوهم متوهم أن قضاء
الدين لما كان واجبا على الفور امتنع الوكالة فيه لأنها تأخير من الموكل الى الوكيل فين أن
ذلك جائز ولا يعد ذلك مطلقا (قوله ما) اذا ذهب شيأ لوكيل أو شفع قوم جاز
يجوز وكيل التنوين ويجوز تركه على حذف قوله بين ذراعي وجهه الاسد ووقع عند
الاسماعيلي لو كيل قوم أو شفع قوم (قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم لو فدهوا زن حين
سأله المغامر فقال النبي صلى الله عليه وسلم نصبي لكم) وهو طرف من حديث أخرجه ابن الصق
في المغازي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وسباني سألته في كتاب الخمس ان شاء الله
تعالى وقد أورد المصنف هنا حديث المسور بن مخرمة وهروان بن الحكم في قصة وفد هوازن
أيتاوسأ في شرحه في غزوة حنين من كتاب المغازي وشاهد الترجمة منه قوله في والى قد
رأيت ان أردا لهم سبهم الحديث قال ابن بطال كان الوفد من هوازن وسكانا وكلاء
وشفعوا في رد سبهم فشفعهم النبي صلى الله عليه وسلم فيهم فاذا طالب الوكيل أو الشفع لنفسه
والغيره فاعطى ذلك حكمه حكمهم وقال الخطابي فيه أن اقرار الوكيل على موكله مقبول
لأن العرفا منزلة الوكلاء فمما أقروا له من أمرهم وبهذا قال أبو يوسف وبه أبو حنيفة ومحمد
بالحاكم وقال مالك والشافعي وابن أبي ليلى لا يصح اقرار الوكيل على الموكل وليس في الحديث
يخبر الجواز لان العرفاء ليسوا وكلاء وانما هم كالأمراء عليهم فقبول قولهم في حقهم بمنزلة قبول
قول الحاكم في حق من هو حاكم عليه والله أعلم واستدل به على القرض الى أجل مجهول
أوله حتى نعطيه إياه من أول ما بين الله علينا وسباني البحث في بابيه وقال ابن المنير قوله
صلى الله عليه وسلم للوفدهم الذين جاءوا شفعاء في قومهم نصبي لكم قد يروهم أن الموهبة وقعت

صلى الله عليه وسلم نصبي لكم * حدثنا سعد بن عبد الله قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال وزعم
عروان مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة أنه أخبراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام حين جاء وفد هوازن مسلمين فسألوه أن
يرد إليهم أموالهم وسبهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب الحديث الى أحدكم فاختاروا إحدى الطائفتين اما
السبي واما المال فقد كنتما استأنتهم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم انظرهم بضع عشر قلد حين قفل من الطائف
فلما بين لهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير راد إليهم الا إحدى الطائفتين قالوا فانما نختار سبينا فقام رسول الله صلى الله
عليه وسلم في المسلمين فأنشأ على الله بما هو أهله ثم قال ما بعد فان اخوانكم هؤلاء عند جاؤا بنا ونحن نرى أن أردا لهم سبهم
فن أحب منكم أن يظلم بذلك فليفعل ومن أحب منكم أن يكون على حظه حتى نعطيه إياه من أول ما بين الله علينا فليفعل
فقال الناس قد طعننا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اننا لنرى من أذن منكم في ذلك من
يأذن فارجعوا حتى يرفعوا البنا عراؤكم أمركم فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم ثم رجعوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه

للساكن وليس كذلك بل المقصود بهم جميع من تكلموا بسببه فيستفاد منه أن الامور تنزل
على المقاصد لا على الصور وأن من شنعوا غيره في هبة فقال المشفوع عند الله لنسنع قدوه هبتك
ذلك فليس للشفسع أن يتعلق بظاهر الظاهر ولا يخص بذلك نفسه بل الهبة للمشفع وهو له بالحق
يد من وكل على شراعتي بعينه فاشترى الوكيل ثم ادعى أنه غاصوب نفسه فإنه لا يقبل منه ويكره
المسبح لله وكل انتهى وهذا قاله على مقتضى مذهبه وفي المسألة خلافه وهو ر (قوله)
أنا أول كل رجل رجل لأن يعطى شيئا ولم يبين كم يعطى فأعطى على ما تعارفه الناس
أي فهو جازية حديث جابر في قصة بيعه الجبل وسيأتي شرحه في كتاب الشروط وشاهدنا الترجمة
منه قوله فيه بإبلا لاقضه وزده فأعطاه أو بعبارة زاده قيراطا فإنه لم يذكر قدر ما يعطيه عنده
أمره بأعطاه الزيادة فاعطاه بإبلا على العرف في ذلك فزاده قيراطا (قوله عن عطاب بن أبي رباح وغيره
يزيد بعنه على بعض ولم يبلغه كله رجل منهم) كذلك أكثر وكذا وقع عند الانعام على أبي ليس
جميع الحديث عندوا أحد منهم بعينه وانما عند بعضهم منه ما ليس عند الآخر ووقع لبعضهم
لم يبلغه كله رجل واحد منهم وعليه شرح ابن التين وزعم أن معناه أن بين بعضهم وبين جابر فيه
واسطة وعند أبي نعم في المستخرج لم يبلغه كله الرجل واحد عن جابر ومثله الحمدي في جمعة
ويخطو الهميط على في نسخة من البخاري لم يبلغه بالثريد وقال الكرماني قوله يزيد بعنه
الضهير في جميع إلى الغير وفي لم يبلغه إلى الحديث والرسول ورجل بل من كل (قلت) الضهير
للحديث جز ما لا للرسول لأن السند متصل قال الكرماني وفي أكثر الروايات لفظة وغيره جابر
وأما رفعه فلي الأبداء وزيد بعنه فلي أن يكون رجل فاعل فعل مقدر لم يبلغه على
التقدير لا يخفى ما في هذا التركيب من التعريف (قلت) انما جاء التعريف من عدم فهم المراد
والاقتضى الكلام أن ابن جرير يرى هذا الحديث عن عطاء وعن غير عطاء كجهنم عن جابر لكنه
عنده عنهم بالتوزيع روى عن كل واحد قطعة من الحديث وقوله لم يبلغه كله رجل أي لم يسته
بتمامه فهو بيان منه بصورة تحمله وهو كقول الزهري في حديث الأفلح وكل حديثي طائفة من
حديثها لكنه زاد عليه نفي أن يكون كل واحد منهم ساقه بتمامه فأى تعرف في هذا العجب من
شارح ترك الرواية المشهورة التي لا لاق في تركها وتشاغل بتجويزي لم يثبت في الرواية ثم
يطلق على الجميع التعريف أفهذه اشارح وأوجرح وقتفت من نسخة من روي ابن جرير بعنه
هذا الحديث عن جابر على أبي الزبير وقد تقدم في الحجج من نفي ذلك (قوله على رجل فقال) يستحق
المثلية بعد هذا فافهمه هو البعير الطي السبع قال فقال رثيل وأما الثعلب فكسر اوله فهو
ما وضع تحت الرجلى لتزول عليه الذقني وقال ابن التين من ضبط الثعلب الذي هو البعير بكسر
أوله فقد أخطأ وقوله أربعة دنانير كذا الجميع وذكره الداودي الشارح فقط أربع الدنانير
وقال سقطت الهاء ما دخلت الألف واللام وذلك جابر خمسون العشرة وتعقبه ابن التين بأنه
قول مختصر لم يقله أحد غيره وقوله فلي يكن القيراط يشارق قوله جابر كذا الذي ذكره النسفي نقافي
قال الداودي الشارح في خبر بطمه وتعقبه ابن التين بأن المراد قيراب سمعته وأن الخبر نقطة
لا يقال لها اقواب انتهى وقد وقع في رواية الأكثر جابر وهو الذي جعل الداودي على تأويله
المذكور وقد زدنا سلم في آخر هذا الحديث من وجه آخر فأخذ أهل الشام يوم الحرة قال ابن
بطل فيه الاعتماد على العرف لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعين قدر الزيادة في قوله وزده
جابر لا تضار في زيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن القيراط يشارق قيراب جابر بن عبد الله

أذا وكل رجل رجل أن
يعطى شيئا ولم يبين كم
يعطى فأعطى على ما تعارفه
الناس * حدثنا ابن أبي
إبراهيم حدثنا ابن جرير
عن عطاب بن أبي رباح وغيره
يزيد بعنه على بعض ولم
يبلغه كله رجل منهم عن
جابر بن عبد الله رضى الله
عنه ما قال كنت مع النبي
صلى الله عليه وسلم في سفر
فكنت على رجل فقال انما
هو في آخر القوم ثم رضى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
من هذا قلت جابر بن عبد الله
قال مالك قلت انى على رجل
فقال قال أمعيت فنيبت قلت
نعم قال أعطته فأعطيته
فضربه فزجره فكان من
ذلك المكان من أول القوم
قال بعنه قال بل هولك
يا رسول الله قال بل بعنه
قد أخذته باربعة دنانير فقلت
ظفره إلى المديقة فلما دنونا
من المدينة أخذت أرحل
قال ابن تيردقت زوجت
امرأة فخلا منها بل فهلا
جارية تلاعها وتلاعك
قلت أنى في تركك نيات
فأردت أن أكسح امرأ فقد
جربوت خلاها قال فذلك
فلما قمنا المدينة قال بإبلا
أفضه وزده فأعطاه أربعة
دنانير وزاده قيراطا قال

فاعتد بلال على العرف فاقصر على قيراط فلوزاده مثلاً ديناراً تسالوه مطلق الزيادة لكن
 العرف يأباه كذا قال وقد يناع في ذلك باجماع أن يكون هذا القدر كل النبي صلى الله عليه
 وسلم اذن في زيادته وذلك القدر الذي زيد عليه كان يكون أمره أن يزيد من يأمرك بالزيادة على
 كل دينار أربع قيراط فيكون عمله في ذلك بالنص لا بالعرف **(قوله باب وكالة المرأة**
الامام في النكاح) أي نوكل المرأة والامام بالنصب على المعنوية وأورد فيه حديث سهل بن
 سعد في قصة الواحدة نفسها وسأني الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح وقد عقبه
 الداودي بالهليل فيه انه صلى الله عليه وسلم استأذنها ولائها وكلمه وانما زوجها الرجل يقول
 الله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم انتهى وكان المصنف أخذ ذلك من قولها قد وهبت
 لأن نفسي فتزوجت أمرها اليه وقال الذي خطبها زوجها فتم تنكره في ذلك بل استقرت على
 الرضا فيكأنهم أقضت أمرها اليه ليس تزوجها أو يزوجها لمن رأى وقوع في هذا الرواية أني
 وهبت لك من نفسي وخلت أكنة الروايات عن لفظ من فقال الذوي قول الفقهاء وهبت
 من فلان كذا مما ينكر عليهم وتعتب بأن الانكار مردود لاحتمال أن تكون زائدة
 على مذهب من يرى زيادتها في الأثبات من النجاة فيحمل أن تكون أشد أهمية وهنالك حذف
 تقديره طيبة مثلاً **(قوله باب)** اذا وكل رجلاً قرك الوكيل شيئاً فجازمه الموكل
 فهو جازئ وان أقرضه إلى أجل سمي جازئ (أورد فيه حديث أبي هريرة في حفظه زكاة رمضان
 قال المهلب مفهوم الترجمة ان الموكل اذا لم يجز ما فعله الوكيل مما يأذن له فيه فهو غير جازئ قال
 وأما قوله وان أقرضه إلى أجل سمي جازئ أي أن أجازمه الموكل أيضاً قال ولا أعلم خلافاً للمؤتمن
 اذا أقرض شيئاً من مال الوديعة وغيره لم يجز له ذلك وكان رب المال بالخيار قال وأخذ ذلك من
 حديث الباب بطريق ان الطعام كان مجموعاً للصدقة وكانوا يجمعونه قبل اخراجه واخرجه
 كان له القدر فلما شكى السارق لأبي هريرة الحاجة تركه فكانت اسلفه له إلى أجل وهو وقت
 الإخراج وقال الكرماني تؤخذ المناسبة من حيث أنه أمهل له أن رفعه إلى النبي صلى الله عليه
 وسلم كذا قال **(قوله وقال عثمان بن الهيثم)** هكذا ورد البخاري هذا الحديث هنا ولم يصرح
 فيه بالتحديث وزعم ابن العربي أنه منقطع وأعاده كذلك في صفة بليس وفي فضائل القرآن لكن
 باختصار وقد وصله النسائي والاسماعيلي وأبو نعيم من طريق أبي عثمان المذكور وذكره
 في تعليق التعليق من طريق عبد العزيز بن منيب وعبد العزيز بن سلام وأبراهيم بن يعقوب
 الحوزجاني وهلال بن بشر الصواف ومحمد بن غالب الذي يقال له تقاسم وأقرهم لأن يكون
 البخاري أخذه عنه ان كان ماسعاً من ابن الهيثم هلال بن بشر فانه من شيوخه أخرجه عن أبي
 جزة القرامه خلف الامام وله طريق أخرى عند النسائي أخرجه من رواية أبي المتوكل الناجي
 عن أبي هريرة بغيره وقع مثل ذلك لمعاد بن جبل أخرجه الطبراني وأبو بكر الروائي **(قوله وكفى**
رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظه) كذا رمضان فأناني آت فعل يحضو (باسكان الحاء المهملة
 بعد هاء مثنية يقال حنأ يحضو وحي يحضو وفي رواية أبي المتوكل عن أبي هريرة انه كان على غير
 الصدقة فوجد أثر كف كائنه قد أخذ منه ولابن الضريس من هذا الوجه فاذا التمر قد أخذ منه
 ملء كف **(قوله فأخذته)** زاد في رواية أبي المتوكل ان أباه ريرة شكى ذلك إلى النبي صلى الله

(باب وكالة المرأة الامام
في النكاح) حديثنا عبد الله
 ابن يوسف أخبرنا مالك عن
 أبي حازم عن سهل بن سعد
 قال جاءت امرأة إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقالت
 يا رسول الله اني قد وهبت
 لك من نفسي فتأهل رجل
 زوجتها قال قد زوجناكها
 بما عمل من القرآن **(باب)**
 اذا وكل رجلاً قرك الوكيل
 شيئاً فجازمه الموكل
 فهو جازئ وان أقرضه إلى
 أجل سمي جازئ وقال
 عثمان بن الهيثم أبو عمرو
 حديثنا عوف عن محمد بن
 سيرين عن أبي هريرة رضي
 الله عنه قال وكفى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يحفظه
 زكاة رمضان فأناني آت فعل
 يحضو من الطعام فأخذته

مذثلاث) في رواية الكشي في منذ ثلاث (قوله ذلك الشيطان) كذا الجميع أي شيطان من
الشياطين ووقع في فضائل القرآن ذلك الشيطان واللام فيه للعهد الذهني وقد وقع أيضا لآي بن
كعب عنده التمسائي وأي أئوب الانصاري عند الترمذي وأي أسيد الانصاري عند الطبراني
وزيد بن ثابت عنده ابن أي الدنيا قصص في ذلك لأنه ليس فيها ما يشبه قصة أي هيرة الاقصه
معاذ بن جبل الذي ذكرتها وهو محمول على التسعده في حديث أبي بن كعب أنه كان له جرن فيه تمر
وأنه كان يعاهده فوجد به نقص فأذا هو يدانه شبه الغلام الختم فقلت له أجبني أم أنسى قال بل
جئني وفيه أنه قال له بلغنا أنك تحب الصدقة وأجبنا أن نصيب من طعامك قال فما الذي يجبرنا
منكم قال هذه الآية الكريسي فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صدق الحديث وفي
حديث أبي أيوب أنه كانت له سهوة أي يفتح المهملة وسكون الهاء وهي الصنفه فيها تمر وكانت
الغول تبي عنها خذ منه فشكى ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إذا رأيتهما قبل بسم الله
أجبي رسول الله فأخذها خلعت ان لا تعود فذكر ذلك ثلاثا فقلت إذا ذاك كذا شيئا آية
الكريسي اقرأها في بيتك فلا يترك شيطان ولا غيره الحديث وفي حديث أبي أسيد الساعدي
أنه لما قطع تمر حائطه جعلها في غرفة وكانت الغول تحالفه فتسرق تمره وتنتسده عليه فذكر
في حديث أبي أيوب سواء وقال في آخره وأدلك على آية تقرأها في بيتك فلا يخافك إلى أهلك
وتقرأها على أهلك لا يكشف غطاؤه وهي آية الكريسي ثم حلت اسمها فسر ما الحديث وفي
حديث زيد بن ثابت أنه خرج إلى حائطه فسمع جليلة فقال ما هذا قال رجل من الجن أصابنا
السنة فأردت أن أصيب من غماركم قال له فما الذي يعيدنا منكم قال آية الكريسي (قوله وهو
كذوب) من التميمي البليغ الغاية في الحسن لأنه أثبت له الصدق فأوهم له صفة المدح ثم استدرج
ذلك بصفة المبالغة في الذم بقوله وهو كذوب وفي الحديث من التوائد غير ما تقدم أن الشيطان قد
يعلم ما ينتفع به المؤمن وأن الحكمة قد تلتقيها الناجر فلا ينتفع بها وتؤخذ عنه فينتفع بها وأن
الشخص قد يعلم الشيء ولا يعمل به وإن الكافر قد يصدق ببعض ما يصدق به المؤمن ولا يكون
بذلك مؤمنا وإن الكذاب قد يصدق وإن الشيطان من شأنه أن يكذب وأنه قد يتصور ببعض
الصورفة كمن رويته وأن قوله تعالى أنه يراكم فهو قبيله من حيث لا ترونهم مخصوص بما إذا
كان على صورته التي خلق عليها وأن من أقسم في حيف شيء عني وكذا لو أن الجن يأكلون من
طعام الانس وأنهم يظهرون للانسان لكن بالشرط المذكور وأنهم يتكلمون بكلام الانس
وأنهم يسمعون ويخفون وفيه فضل آية الكريسي وفضل آخر سورة البقرة وأن الجن يصيبون
من الطعام الذي لا يدركهم الله عليه وفيه أن السارق لا يقطع في الجماعة ويحتمل أن يكون
القدر المسروق لم يبلغ النصاب ولذلك جاز للخصام المعنوع عنه قبل تبليغه إلى الشارع وفيه قبول
العذر المسبق من من يظن به الصدق وفيه اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على الغيبات ووقع
في حديث معاذ بن جبل أن جبريل عليه السلام جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاعلم بذلك وفيه
أنه أجمع كذا الله فقبل له النظر في كل البعض لحفظها وتشرتها (قوله ما
إذا باع الوكيل شيئا فاسد أقبهعه مردود) أورده حديث أبي سعيد جابر بن عبد الله بن أبي النضر
عليه وسلم يروي الحديث وأبين فيه قصره بالرد قبل فيه إجماعه ولعله أشار بذلك إلى
ما ورد في بعض طرقه فعند مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد في نحو هذه القصة فقال هذا

مذثلاث ليل بالباها بيرة
قال لا قال ذلك شيطان
(باب) إذا باع الوكيل
شيئا فاسدا فاسعه مردود

الربا فرده وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في باب من أراد شراء تمر بتمر خير منه من كتاب اليسوع
وفيه قول ابن عبد البر ان القصة وقعت مرتين مرة لم يقع فيه الامر بالرد وكان ذلك قبل العلم
بتحريم الربا ومرة وقع فيها الامر بالرد وذلك بعد تحريم الربا والعلم به ويحمل على التعداد الذي
يولى ذلك في احدى النقصين سواء من غزية عامل خبير وفي الاخرى بلال وعند الظاهر من
طريق سعد بن المسيب عن بلال قال كان عندى ثريدون فابتعت منه ثمرأ أجود منه الحديث
وفيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا الربا عينه انطلق فرده على صاحبه وخذ ثرك وبعه
بخطئة أو شعير ثم اشترى به هذا التمر ثم جئني به (قوله حديثنا اسحق) هو ابن راهويه كما جزم به أبو
نعيم وجزم أبو علي الجبائي بأنه ابن منصور واحتج بأن مسلما اخرج هذا الحديث بعينه عن اسحق
ابن منصور عن يحيى بن صالح بهذا الاسناد ولكن ليس ذلك بلازم ويؤيد كونه ابن راهويه تغير
السياق من اسنادنا فها قال اسحق اخبرنا يحيى بن صالح وعند مسلم حديثنا يحيى ومن عادة
اسحق ابن راهويه التبع عن مشايخه بالاسمار لا الحديث فوقع هنا عن يحيى وعند مسلم أبانا
يحيى وهو ابن ابي كثير وكذلك وقعت المغيرة في سياق المتن في عدة أماكن ويحتمل ان يكون
احدهما ذكره عن اسحق بن منصور بالعبارة (قوله جاء بلال الى النبي صلى الله عليه وسلم بتمر
برنى) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها نون ثم تخانة مسددة ضرب من التمر عرف قبيل له
ذلك لأن كل ثمرة تشبه البرنية وقد وقع عندنا جدمر فوعا خبر عن انكم البرنى يذهب الداء ولأداء
فيه (قوله كان عندى) في رواية الكشمي عن عندنا (قوله ردى) بالهمزة وزن عظم (قوله)
لنظم النبي صلى الله عليه وسلم بالنون المضمومة واغترأى ذر بالثانية المفتوحة والعين
مفتوحة ايضا وفي رواية مسلم لمطعم النبي صلى الله عليه وسلم بالملم (قوله آووه عين الربا عين
الربا) كذا فيه بالتكرار مرتين ووقع في مسلم مرة واحدة ومرة اده عين الربا نفسه وقوله
آووه كلمة تفعل عند التوجع وهى مسددة الواو مفتوحة وقد تكسر والهاء ساكنة وربما
حذفوها ويقال يسكون الواو فكسر الهاء وحكى بعضهم مد الهمزة بدل التشديد قال
ابن التين انما آووه ليكون الرفع في الزجر وقاله اما للتألم من هذا الفعل واما من سوء النهم (قوله)
فبيع التمر ببيع آخر ثم اشترى في روايته مسلم ولكن اذا اردت ان تشتري التمر فبعه ببيع آخر
ثم اشترى بينهم ما مغيرة لأن التمر في رواية الباب المراد به التمر الردي والضمير فيه يعود الى التمر
أى بالتمر الردي والمفعول محذوف أى اشترى بتمر اجد وأما رواية مسلم فالمراد بالتمر الجيد والضمير
في قوله ثم اشترى للجد وفي الحديث البحث عما يشترى به الشخص حتى يشكف حاله وفيه
النص على تحريم الربا بالفضل واعتماد الامام بأمر الدين وتعليم لمن لا يعلم وان شأده الى التوصل
الى المباحات وغيرها واعتماد السابغ بأمر متبوع وعجوة ابتقاء الجسد من أنواع المطعومات
وغناها وفيه ان صدقة الراتب لا تصح وقد تقدم ذلك بسوطي في موضعه (قوله باب)
الوكالة في الوقت ونفقة وأن يعلم صدقته أو يأكل بالمعروف) ذكر فيه قصة عمر في وقفته
مختصرة غير موصولة (قوله عن زور) هو ابن دينار المكي (قوله في صدقة عمر) أى في روايته
له عن ابن عمر كجزم بذلك المزى في الاطراف ويؤيده رواية الاسماء سلمى من طريق ابن ابي عمر
عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر (قوله غير متأكل) بمنعاة ثم مثلثة أى غير جامع وانما

* حديثنا اسحق حديثنا يحيى
ابن صالح حديثنا معاوية بن
ابن قيس سلم عن يحيى قال
سمعت عتبة بن عبد الغافر
أنه سمع أباسعيد الخدرى
رضي الله عنه قال جاء بلال
الى النبي صلى الله عليه
وسلم بتمر برنى فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم من أين
هذا قال بلال كان
عندى ثريدى فبعته منه
صاعين يساع لظم النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
النبي صلى الله عليه وسلم
عند ذلك آووه عين الربا
عين الربا لمفعول وانك اذا
أردت أن تشتري فبيع التمر
ببيع آخر ثم اشتر به (باب)
الوكالة في الوقت ونفقته
وأن يعلم صدقته أو يأكل
بالمعروف) * حديثنا سفيان
ابن سعيد حديثنا سفيان عن
عمرو قال في صدقة عمر رضي
الله عنه ليس على الولي
جناح أن يأكل ويؤكل
صدقته غير متأكل مالا

فكان ابن عمر هو ولي صدقة عمر بن عبد الله بن مسعود ٤٠٠ الناس من أهل مكة كان ينزل عليهم * (باب الوكالة في الحدود) * حدثنا أبو الوليد

كان ابن عمر بن مسعود منه أخذ بالشرط المذكور وهو أن يطعم صديقه ويحفل أن يكون أغنا
يطعمهم من نصيبه الذي جعل له أن يأكل منه بالمعروف فكان يوفقه لم يد له لأصحابه منه قوله
فكان ابن عمر هو موصول بالاسناد المذكور كما هو بين في رواية الاسماعيلي قال الكرمانى
قوله في صدقة عمر صدقة بالتسوين وعمر فاعل قال وهو بصورة الارسال لانه يعنى عمرو بن دينار لم
يذكر عمر قال وفي بعض الروايات بالاضافة أى قال عمرو بن دينار وفي وقت عمر ذلك قال وفي بعض
الروايات عمرو بالواو (قلت) هذه الاخيرة غلط وقوله صدقة لتسوين غلط محض وصدقة عمر
بالاضافة هي التي عند جميع رواة هذا الحديث في البخارى ومعنى هذا الكلام ان سفيان بن
عيينة يروى عن عمرو بن دينار انه حكى عن صدقة عمر ما ذكره واستند في ذلك الى صنيع ابن عمر
فكانت فعل ما ذكره مما فهمه من فعل ابن عمر فيكون الخبر موصولاً بهذا التقرير وبهذا ترجم
المزى في مسند ابن عمر وعمر بن دينار عن ابن عمر ثم ساق هذا الحديث بهذا الاسناد (قوله للناس) بين
الاسماعيلي انهم آل عبد الله بن خالد بن أسد بن أبي العاص قال المذهب أخذ عن شرط وقفه
من كتاب الله حيث قال في ولي اليتيم ومن كان فقيراً فليأكل كل بالمعروف والمعرف ما يعارفه
الناس بينهم (قوله) (باب الوكالة في الحدود) وأورد فيه طرفاً من حديث أبي هريرة
وزيد بن خالد في قصة العصف مقصداً منه على قوله واغداً أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت
فارجعها او هذا لتدبره المحتاج اليه في هذه الترجمة وساقى هذا الحديث بتسامو الكلام عليه في
كتاب الحدود ان شاء الله تعالى (قوله) بين بالنعمان بالنعمان (قوله) أو ابن النعمان (قوله) هوشك
من الراوى ووقع عند الاسماعيلي في رواية يحيى بن سعيد عن أنيس بن مالك فاشك هو بالتكبير
أو بالتغير أو بالمثل الكشمي في كتاب الحدود وفي رواية للاسماعيلي حيث بالنعمان بغير
شك ويستند منه تسمية الذي احضر النعمان وانه النعمان بغير شك وقد وقع عند الزبير بن
بكر في النسب من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه قال كان بالمدينة شقة رجل يقال
له النعمان بسبب اشراق فذكر الحديث ثم روى ابن مسعود من حديث مروان بن قيس
السلمي من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم مر رجل سكران
يقال له نعيمان فأمر به فضرب الحديث وهو النعمان بن عمرو بن رفاع بن الحارث بن سواد بن
مالك بن غنم بن مالك بن النضار بن من شهد بدرا وكان من اح (قوله) شاربا ساقى
في الحدود ومن وجع آخر وهو سكران وزاد فيه قشقي عليه وساقى بقية الكلام عليه هذا وشاهد
الترجمة منه قوله فيه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان في البيت أن يضربوه فان الامام
لما لم يول اقامة الحد بنفسه وولاد غيره كان ذلك بمنزلة توكيله لهم في اقامته ويؤخذ منه ان حد
الجرم لا يستأني به الافاقة كحد الحامل لتضع الحمل (قوله) (باب الوكالة في البدن
وتعاهدها) أو ردفه حديث عائشة في قالها القلائد وتعلمت النبي صلى الله عليه وسلم لها
بيده بعنه اياها مع أي بكر وهو ظاهر فيما ترجمه من الوكالة في البدن وأما تعاهدها فله
يشعر به الى ما تضمنه الحديث من مباشرة النبي صلى الله عليه وسلم اياها بنفسه حتى قلدها بيده
في شأن أبي بكر بن عائشة بما عني به وقد سبق الكلام عليه في الحج (قوله) (باب
اذا قال الرجل لو كيد يضعه حيث أزال الله وقال الوكيل قد سمعت ما قلت) أي فوضعه

أخبرنا الليث عن ابن شهاب
عن عبد الله بن عبد الله بن
زيد بن خالد وأبي هريرة رضى
الله عنهم عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال واغد
بأنس الى امرأة هذا فان
اعترفت فارجمها * حدثنا
ابن سلام أخبرنا عبد الوهاب
التقني عن أيوب بن ابن أبي
ملكعة عن عتبة بن الحارث
قال بيني بالنعمان أو ابن
النعمان شاربا فأمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
كان في البيت أن يضربوه
قال فكنت أنا فبين ذرية
فضربناه بالرجال والجرير
* (باب الوكالة في البدن
وتعاهدها) * حدثنا اسمعيل
ابن عبد الله قال حدثني
مالك عن عبد الله بن أبي
بكر بن حزم عن عسرة بنت
عبد الرحمن أنها أخبرته
قالت عاتشة رضى الله عنها
أنافقت فلا تدعى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
بيدي ثم تدها رسول الله
صلى الله عليه وسلم بيديه ثم
بعث بها مع أبي فلم يجز على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم شئ أحل الله له حتى
نحر الهدى * (باب اذا قال
الرجل لو كيد يضعه حيث
أزال الله وقال الوكيل قد
سمعت ما قلت) * حدثني
يحيى بن يحيى قال قرأت على
مالك عن أبي بن عبد الله أنه سمع أنس بن مالك رضى الله عنه يقول كان أبو طهمة أكثر انصاره بالمدينة

مالا وكان أحب أمواله إليه
 براءه وكانت مستقبلة
 المسجد وكان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يدخلها
 ويشرب من ماء فيها طيب
 فلما زلت أن تناولوا البر حتى
 تنفقوا مما يحبون قام أبو
 طلحة إلى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال يا رسول
 الله إن الله تعالى يقول في
 كتابه إن تناولوا البر حتى
 تنفقوا مما يحبون وإن أحب
 أموالى إلى براءه وأنها
 صدقة لله أرجو برها وخرها
 عند الله فضعها يا رسول الله
 حيث شئت فقال ما راع ذلك
 مال راع ذلك مال راع قد
 سمعت ما قلت فيها وأرى أن
 يجعلها في الأقربين قال
 أفعلى يا رسول الله ففعلهم
 أبو طلحة في أقارب بني عمه
 * تابعه اسمعيل عن مالك
 قال روح عن مالك رابع
 * (باب وحكاية الامين
 في الخزانة ونحوها) * حدث
 محمد بن العلاء حدثنا أبو
 أسامة عن يربد بن عبد الله
 عن أبي بردة عن أبي موسى
 رضي الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال الخازن
 الامين الذي ينفق ويرب
 قال الذي يعطى ما أمر به
 كاملا موفرا طيبا نفسه الى
 الذي أمر به احدا المتصدق

حيث أراد جازا ورده فيه حديث أنس في قصة صدقة أبي طلحة عند نزول قوله تعالى إن تناولوا البر
 حتى تنفقوا مما يحبون وشاهد الترجمة منه قول أبي طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم انهم صدقة لله
 أرجو برها وخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسكر
 عليه ذلك وإن كان ما وضعها بنفسه بل أمره أن يضعها في الأقربين لكن الحجة فيه تقريره صلى
 الله عليه وسلم على ذلك ويؤخذ منه أن الوكالة لا تتم إلا بالتبويل لأن أبو طلحة قال ضعها حيث
 أراك الله فرده عليه ذلك وقال أرى أن تجعلها في الأقربين (قوله أفعلى يا رسول الله) مضبوط في
 الطرق كلها بمرة قطع على أنه فعل مستقبل وحكي الداودي فيه صيغة الأمر أى أفعلى ذلك أنت
 يا رسول الله وتعبه ابن التيمية لم تثبت به الرواية وإن الساقى باباه (قوله تابعه اسمعيل عن
 مالك) يأتي موصولا في تفسير آل عمران (قوله وقال روح عن مالك رابع) يعنى أن روح بن
 عباد وافق في الرواية عن مالك في الاسناد والمثل في هذه اللفظة وروايته المذكورة أخرجهما
 الامام أحمد عنه وقد تقدم بيان الاختلاف في هذه اللفظة في باب الزكاة على الأقارب من كتاب
 الزكاة وتقدم هناك ضبط براءه إلى شرح الحديث في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى (قوله
 * وكالة الامين في الخزانة ونحوها) * وأورد فيه حديث أبي موسى في الخازن الامين
 وقد سبق مبسوطا في كتاب الزكاة وذكر له طريقا أخرى في أول الاجارة كما تقدم * (خاتمة)
 اشتمل كتاب الوكالة على ستة وعشرين حديثا المعلق منها ستة والبقية موصولة المكرمها
 فيه وفيما مضى اثنا عشر حديثا والبقية خالصة وافقه مسلم على تخرجها
 سوى حديث عبد الرحمن بن عوف في قتل أمية بن خلف وحديث
 كعب بن مالك في الشاة المذبوحة وحديث وفده وازنه من
 طريقه وحديث أبي هريرة في حفظ زكاة رمضان
 وحديث عتبة بن الحارث في قصة
 النعمان وفيه من الآثار عن
 العجابة وغيرهم ستة
 آثار والله
 أعلم

* (تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس أوله كتاب المزارعة) *

